



چَاشِيْرُالْصِيْبَالِثِ

شرح الأشموني على الفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني

تحقيق

طَاعُ عِبْ الْأَرُونَ عَيْدِ إِنَّا

الجرء الأول

الكتبة التوفياتية



## بسم الله الرحمن الرحيم ترجمة ابن مالك(\*) ( ٦٠٠ - ١٧٧٢ هـ = ١٢٠٣ م )

#### نسبه:

ابن مالك : هو محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك .. الإمام العلامة .. الأوحد .. جمال الدين أبو عبد الله العائي .. الجيائي <sup>(1)</sup> المالكي حين كان بالمغرب .. الشافعي حين انتقل إلى المبرق .. المبرق .. وحافظ الأكمة وشيخ العربية .. إمام أهل المبرق .. وخافظ الأكمة وشيخ العربية .. إمام أهل اللسان .. وقدوة أرباب المعاني والبيان .. صاحب التُسهّيل والألوثية .

#### مبولنده:

ترددت كتب الأنساب والروايات \_ قليلا \_ في تحديد سنة ميلاد ابن مالك .. قال الذهبي : ولد سنة ستمائة أو إحدى وستمائة أو ولد سنة ستمائة أو في النج بعدها .

ويرى بعضهم أن ولادته سنة ثمان وتسعين وخمسمائة ، وعليه عول شيخ شيوخ شيوخنا ابن غازى<sup>(٢)</sup> في قوله :

ر"م ترهمة السبكى: في طبقات الشافعية جـ ه : 7۸ ، القرى: نفح الطيب جـ ٧ : ٧٥٧ – ٢٩٦ ، ابن كثير : البداية والنهاية جـ ١٣ : ٧٧ ، ابن الجوزى: طبقات القراء جـ ٢ : من ص ١٨٠ . ابن تفرى بردى : الجعوم الزاهرة جـ ٧ : ٢٤٤ .

المقريزى: السلوك. ابن شاكر الكتبي: قوات الوقيات جد ؟: ٧٧٧ – ٢٢٨.

الصفتي : الوال بالوفيات : جـ ٣ : ٣٥٩ - ٣٦٦ . السيوطي : بفية الوعاة جـ ١ : ص ٥٣ - ٥٧ .

أبو القداء : المختصر في أخبار البشر جـ ٤ : ٨ ~ ٩ .

الياضي : مرآة الجنان جد 2 : ١٧٧ - ١٧٣ . ابن العماد : شذرات الذهب : جد 6 : ٣٣٩ .

(٢) هو الإمام العلامة أبر عبد الله محمد بن أحمد بن غازى العثالي الكناسي ثم الفاسي تولى سنة ٩١٩ هـ كان السلطان أبو عبد الله محمد

### قد خیع این مالك فی وخیماه و هو این عه كذا و عی من قدر وعی<sup>(۱)</sup> نشانه :

نشأ أبن مالك ببلاد الأندلس .. وكان سمة أهل الأندلس فى ذلك الزمان أن يبدأ حياة الشرء بحفظ القرآن الكريم .. والاهتمام بعلوم الدين ويتبع ذلك الاهتمام بلغة القرآن الكريم وعلم القراءات ... إلخ .

كان ذلك وغيره له الأثر العظيم في تكوين شخصية ابن مالك العلمية ويعتبر القرآن الكريم هو النواة الأولى التي غرزت في عقل الصبى منذ نعومة أظافره وكان بمثابة اللبنة الأولى في البناء العلمي الضخم في شخصية ابن مالك بعد ذلك .

ومن الواضع أن ابن مالك لم يكن مستمعاً جيداً للدرس فقط بل تعدى هذا إلى طريق البحث والتنقيب بمفرده والتدقيق والإمعان بالاعتماد على المراجع التى وقعت بين يديه والاستعداد الفطرى والموهبة وقوة التحصيل والفكر الحاد .. ونستدل على أنه اعتمد على نفسه اعتمادا كبيرا - وخاصة في تحضيل علم النحو - ما ذكره أبو حيان في كتابه النضار حيث قال : و بحثت عن شيوخه فلم أجد له شيخا مشهورا يمتمد علمه ويرجع في حل المشكلات إليه إلا أن بعض تلامذته ذكر أنه قال : قرات على ثابت بن حيان بحيان وجلست في حلقة أبى على الشَّاوِين نحوا من ثلاثة عشر يوماً . ولم يكن ثابت بن حيان من الأثما التحوين وإنما كان من أئمة المقرئين (٢٠٥).

#### شيوخه:

برغم ما قاله أبو حيان عن شيوخه إلا أن ذلك يعنى به علم النحو ، لكن ابن مالك كان له شيوخ ذوو مستوى ثقافي عالي أثروا في تلاميذهم عظيم الأثر ، والدليل ما وصل إليه ابن مالك في العلوم الدينية على أبد هؤلاء الشيوخ إضافة إلى ما يتمتع به ابن مالك من الذكاء الفطرى وحب المطالعة والبحث والاستيماب الذي فاق به الأقران .

ومن جملة شيوخه ما ذكرهم المقرى حيث قال: 3 ... سمع بدمشق من مُكْرى وهو 
الشيخ بن أبي زكريا الرطاني ملك فني نستدي بن غازى من مكاس إلى فني، فول أولا الحفايلة بالسجد الجلمومين فلي الجنيد، 
ثم ولى الإسادة والحفاية قال يسجد القريبين من فلي، وصل فيح الجلماطة بيا واستوطها إلى أن مات رحمه الله.
(١) القرح من البيت تحديد السنة التي ولد فيها بين مالك والسنة التي تول فيها بحساب الجمل بحموع و عبده بهذا الحساب ١٧٧ . 
إن لم يعد بالف الإطلاق، فإن مالا منه بجموع مول و ١٤٥ - ١٠ م و من منة والله ١٧٠ وهي سنة مؤلفه، 
وقوله هو ابن ره منه أي بن لا منه بنه بعموع مول و ١٤٥ - ١٠ م و بطرح ١٥ من سنة والله ١٧٧ يكون سنة ميلاده 
الإسلام - ١٥ و أصل خيم بلكان معداة المتم بدأ و دخل فيه، وكانه يويد أن ابن مالك دخل القبر وأقام به في سنة ١٧٣ ]

(٢) كبرى زاده : مفتاح السعادة جـ ١ : ١٣٧ ، السيوطي : يغية الوعاة : جـ ١ : ١٣٠ – ١٣١ .

أبو الفضل نجم الدين مكرم بن محمد بن حمزة القرشى الدمشقى ــ وأبى صادق الحسن بن صباح ــ المخرومى المصرى الكاتب ، كان أديبا دينًا صالحًا جليلاً . وأبى الحسن بن السخاوى ــ النحوى ــ وغيرهم ، وأخذ العربية عن غير واحد ه<sup>(۱)</sup>.

هؤلاء هم شيوخه وممن سمع منهم بدمشق .. أما شيوخه بحيان : فقال المقرى : و فعمن أخذ عنه بحيان ، أبو المظفر ، وقبل أبو الحسن ــ ثابت بن خيار<sup>(٧)</sup> ــ عُرف بابن الطُّلِسَانِ . وأنى رزين<sup>٣)</sup> ــ ابن ثابت محمد بن يوسف بن خيار من أهل لبلة ، وأخذ القرايات عن أبى العباس أحمد بن نوار وقرأ كتاب سيبويه على أبى عبد الله بن مالك المرشاني » .

أما شيوخه فى حلب فذكر المقرى : 1 ... وجالس يعيش<sup>(4)</sup> ، وتلميذه ابن عمرون<sup>(°)</sup> وغيره يحلب .. ، (<sup>(۱)</sup> . وأكد ذلك السيوطى فى البغية حيث قال : 1 له شيخ جليل وهو ابن يعيش الجلمى ذكر ابن إياز فى أوائل شرح التصريف أنه أخذ عنه ،<sup>(۲)</sup> .

و لم يقتصر ابن مالك على هؤلاء الشيوخ بل من المؤكد أن له شيوخا آخرين قد سقطت الإشارة إليهم فى كتب الروايات ـ لكن من الواضح والمؤكد أنه لم يكتف بشيوخه الذين عايشهم وحضر بجالسهم بل تطلع إلى أبعد من ذلك حيث إنه اطلع على كتب السابقين وشرب من منهلهم فقد ذكر المقرى مؤكدا ذلك ... وقرأ كتاب سيبويه .. وصرف همته إلى إتقان لسان العرب حتي بلغ فيه الفاية ، وأربى على المقدمين ٥٠٨٠ .

وخلاصة القول بعد هذا العرض أنه تنجل لنا صورة عن تحصيل ابن مالك للعلم سواء كاذ ذلك عن طريق شيوخه ومجالسهم والاستقاء المباشر من عملهم كا ذكرت لنا كتب الروايات نجد أنه سلك طريقاً آخر وهو طريق التحصيل والاطلاع من كتب السابقين حتى كون ابن مالك شخصيته العلمية التي فاقت الأقران وأفرزت للبشرية علوما تعد مرجعاً أساسيًا يتناوله البشر \_ خاصة المهتمين بعلم اللغة والنحو \_ بشغف وهذا لا يتأتى باليسير لكن وقد اختار الطريق الصعب ، وسهل عليه ذلك

<sup>(</sup>۱) لقری : نفع الطیب جـ ۷ : ۲۵۷ ، کبری زادہ : خفتاح السمادة جـ ۱ : ۱۳۳، السيوطی : بغیة الوعاة جـ ۱ : ۱۳۰. ذکرہ السیوط, في الهية : ثابت بين حيان جـ ۱ : ۱۳۰ – ۱۳۱.

<sup>(</sup>٣) واسمه : أبو الحمين ثابت بن عمد بن يوسف بن عبوا الكلامي الفرناطي كان فاضلا تحزيا ماهرا مقرنا ، لكن للمروف بابن الطيلسان هو القامم بن عمد بن أحد بن عمد بن سيلمان الحافظ الطيلسال الأنصاري الأرامي القرطي – ولد سنة ٧٥٥ هـ. (٣) قامت بن حسن بن خلفة بن عبد الكريم اللحمي المحري أبو رؤين ... كان شيخا فاضلا من أهل الإسكندية ويعرف بالكريول ولد سنة ١٥٣ درول سنة ١٣٧هـ والإسكندية .

<sup>(</sup>٤) موفق الدين أبر ألبقاه يعيش بن على بن بيش بن عمد بن أبي السبرايا عمد بن على بن اللفضل بن عبد الكريم بين يحبى المحوى الحلمي الشهور بابن يعيش ، ولد سنة 800 مد بحلب وكان من كبار ألمنة العربية ماهرا في النحو ... (۵) أبو عبد الله خال الدين عميد بن عبد بن أبي على ان أبي مهد بن عميرو بن الحلمي البحوى ولد سنة 917 هـ جالس ابن مالك وتول سنة 124 هـ . (٢) فعم الطب : المقرن ج ٧ : 98 ، 184

<sup>(</sup>V) بغية الوعاة للسيوطي: جد ١ : ١٣١ . (A) نفح الطيب: القرى جد ٧ : ٢٥٢ - ٢٥٩ .

شخصيته التى لابد أن يتحل بها أى باحث أو عالم وأن ينهجوا نهجه ويحذوا حذوه من صبر وسعة أفق وتأمل واطلاع وعكوف على طلب العلم .. إنه قدوة لمن اختار هذا الدرب ومثل يحتذى .

ويؤكد ذلك أيضًا ما قاله أبو حيّان . رغم أنه كان يهاجم ابن مالك قال : 9 وكان ابن مالك لا يحصل المباحثة ، ولا يتبت للمناقشة ، لأنه إثما أخذ هذا العلم بالنظر فيه بمناصة نفسه ، هذا مع كلرة ما اجتناه من ثمرة غرسه (١٠) .

ونرد سريعاً على أنى حيان بأن كتب التاريخ قد أوردت لنا بعضا من شيوخ ابن مالك ولا يغيب على ابن مالك أن يكون عطلما بخاصة نفسه لأن هذه من صفات الباحثين وللملقمين .

ويؤكد الصفدى على أن ابن مالك كان له شيوخ غير الذي جالسهم وحضر ساحة علمهم بل تطلع إلى علمهم عن طريق مؤلفاتهم حيث قال : و أخبرنى أبو الثناء محمود<sup>(۲)</sup> قال : ذكر يوما ما انفرد به صاحب المحكم<sup>۲)</sup> عن الأرهرى<sup>(٤)</sup> في اللغة ، قال الصفدى : وهذا أمر معجز ، لأنه يختاج إلى معرفة جميع ما في الكتابين . . ،<sup>(۵)</sup> .

ومما سبق تنجل لنا صورة مصغرة عن تحصيل ابن مالك للعلم سواء كان ذلك عن طريق الشيوخ وبما سبق تتجل لنا صورة مصغرة عن تحصيل ابن مالك المحتسبة المالية السابقين ، حتى كون ابن مالك شخصيته العلمية المتبيزة التي فاقت الأقران وأفرزت للبشرية علوما تعد مرجمًا أساسيا إلى اليوم يتناولها البشر بشغف ، وهذا لا يتأتى باليسير لكن ابن مالك اختار الطريق الصعب وسهل عليه ذلك الطريق ما تتمتع به شخصيته التي لابد أن يتحلى بها أي باحث أو عالم من الصبر وسعة الأفق والتأمل والاطلاع والعكوف على طلب العلم .

#### تالميذه:

كما خلد لنا ابن مالك قريحة عقله من المؤلفات التي تعتبر إلى اليوم من أهم المراجع في العلوم التي تناولها إلا أنه خلد لنا أيضا علمًا متواصلاً من خلال تلاميذه المذين تتلمذوا عليه واستمعوا إليه ونهجوا نهجه وحذوا حذوه وتأثروا بعلمه وتحلقه فأصبح هناك جيل بعد جيل لتواصل العلم واستكمال الرسالة التي من أجلها عاش ابن مالك .

<sup>(</sup>١) السيوطي : بغية الوعاة : جـ ١ : ١٣١ .

<sup>(</sup>٧) هو شهآب الفين محمود بن سليمان بن فهيد الحلمي ثم العمشقي أبو الثقاء كاتب السر بفعشق الحبل ، كان علامة الأدب وعلم أول البلاغة ، حدث عن ابن مالك ، وأصد العربية هند وعم الإشفاء تحر تحسين سنة ، وانتجير بالقطم والقر ، ثم ذاع اصد ، واحجج إليه ، فطلب إلى الديار نفصرية ، وارفع ذكره ، وبعد صيته ، وصار نقشار إليه في هذا المشأن في القطرين للصرى والشامي ... تول سنة ٧٧٤ هـ .

<sup>.</sup> ۱۳ كاب الحكم والحيط الأعشم في اللغة لأبى حدر على بن إسماعل المعروف بابن سيده اللغوى ، وهو كتاب كير مشتميل على أتراع اللغة . (٤) أواد كتاب «بقيب اللغة ، لأبي متصور عمد بن أحمد بن طعمة الأزعرى اللغوى ، نلتولى سنة ، ٧٧ ، وهو كتاب كير في اللغة . (ه) المقرى : نفح الطيب جد ٧ ، ١٩٦ - ٢٩ . ١٩ . ١٩ .

وترجع أهمية ذكر تلاميذه إلى أنهم تواصلوا بعده العلم وكما نعلم إن تلاميذ ابن مالك شرحوا كتبه التى تناولها جيلا بعد جيل لتصل إلينا ونحن نوصلها إلى من بعدنا .

ذكر السيوطى فى البغية عن اللهجى: 1 أفام بدمشق ملّة يصنف ويشتغل ، وتصكّر بالتربة العادلية وبالجامع المعمور وتخرج به جماعة كثيرة وصنف تصانيف مشهورة ، وروى عنه ابنه الإمام بلمر اللهين(^)، والشمس ابن ألى الفتح البطل<sup>(٢)</sup> ، والبلد بن جماعة<sup>77)</sup> ، والعلاء بن العطار<sup>(1)</sup> ... وخلق ،<sup>(1)</sup> .

ونستكمل بعض تلاميذ ابن مالك ثما ذكره المقرى ، حيث قال : ١ ... عب الدين ابن جعوان (٢٠) ، وزين الدين أبو بكر المزى (٢٠) ، والشيخ أبو الحسن اليونيني (٨) ، وأبو عبد الله الصبرق (١٠) ، وشهاب الدين محمود ، وشهاب الدين بن غانم ، وناصر الدين بن شافع وخلق كثير ساهم (١٠٠) .

وقد ذكرالمقرى أيضا فى نفح الطيب : ٥ ... تخرج على ابن مالك أثمة ذلك الزمان كابن المنجى(١١) ... وبهاء الدين بن النحاس(١٦) ... وعلم الدين سليمان بن أبى حرب الفارق الحنفى ٤ .

(١) واجع له شرح اللهة والله تظهر قريا من تشقيقا .
(٢) هر غمن الدين أبو عبد الله عصد بن أبي الفتح إلى الله الله الحيل الفقت النحوى اللهوى ، ولد سنة ١٤٥ هـ يبطيك ...
وعي باخديث ، وقرأ الدرية على ابن مالك والإرمه حن برع ال ذلك وصف تصانيف طيفة ، منا شرح الألفية ، وكان أيضا ال اللهب

واللغة ترق بالقاهرة سنة ٧١٠ هـ. يعد دخرته إياها ينحو شهر . .

ر٣) هو قاضي القداة شيخ الإسلام بدر الدين محمد بن إبراهم بن سحد الله بن هامة بن حازم بن صغر بن عبد الله الكنال الحموى الفاضي ، وقد سنة ٢٩٧٩ هـ محماة ، وسمع الكنور واضتفل ، وألتي دوس، وقرأ النحو عل جال الدين ابن طالك ، وولى لهناه القدس سنة ٢٧٧ هـ ثم تقل الى قطه الديار للصرية سنة ٢٠٠ هـ .. تولى ك جمادى الأولى سنة ٣٣٣ هـ دهلن قريا من الإمام الشافعي وله إربع وتسون سنة رجمه الله

(§) هو الحقيظ الزاهد علاء الدين على بن إبراهم بن داود بن سليمان أبر الحسن بن المطال الشافي ، وقد سنة ١٩٥٤ هـ وأعط العربية عن هال الدين ابن مالك ، تولى في دهش سنة ١٧٤ هـ . (٢) هو أبر عبد الله عمد بن عابر بن أبي يكر بن جنوات بن عبد الله بن جندي الأتصاري الدهشي الشافيي النسوي الحفظة إحد الأمدة وقد سنة ١٥٠ هـ وأعذ النحو عن ابن مالك ، وكان عن كبار أصحابه ، تولى في عقوان قبايه في هذات الأولى سنة ١٨٣ هـ . (٧) هو وبن الدين أبو يكر بن يوضف للزي بن الحروب الشافيي تولى سنة ١٧٧ هـ .

(A) هُرُ فَيْعَ بِعلِكَ الْحَافِظُ شَرِفَ الدِينَ أَبُو الْحَدِينَ عَلَى بن محمد بن أحد اليونيني ، ولد سنة ٩٣١ هـ وتولى بيلمه بيطبك في شهر , وهيزان سنة ٩٠١ هـ .

(ه) وهر أحد ثلاثة ربما يكون هو نجد الدين محمد بن عميد بن على بن الصيرل لقول بغمثق منة ٧٧٧ هـ عن ٦٠ سنة ، أو هو سبط ابن اطبوق شهاب الدين أبى اطبس على بن محمد بن أحد بن حرة بن عل الطبقى المعشقى للمولى سنة ٣٨٦ هـ ، أو يكون هو شرف الدين حسن بن على بن عيسى اللخمى الصرى المحدث ابن الصيرل لقول سنة ٣٩٦ هـ .

(١٠) القرى: نقح الطيب جد ٧ : ٢٧١ وما قبلها .

(11) هو العلامة أبين المدن أبو المركات للجبي بن عابل بن أمحد بن المجيم التوخي المدشقى الحيل ، أحد من اتبت إليه ويامة للذهب أصولاً وفروعا ، مع المبحر في العربية والعلم والبيادة ، والرقار والمهابة ، ولد سنة ١٣٦ هـ وأخذ عن فضلاء عصوه ، وقرأ المحر على ابن مالك ... وله تفسير كبير للقرآن الكريم . تولى في شميلان منة ١٩٥هه هـ .

(۱۳) هو بماء المعن . ابن جان عن ابن طالك وإن عاصره بمحو للاين سنة .. وكان ابن النحاس شيخ الديار المعربة في علم اللسان وقد صنة ۳۷۷ هـ وسمح – ابن جان عن ابن طالك وإن عاصره بمحو للاين سنة .. وكان ابن النحاس شيخ الديار المعربة في علم اللسان وقد سنة ۳۷۷ هـ وسمح – هكذا أجمعت كتب الروايات من ذكر بعض تلاميذ ابن مالك ... لكن الحق يقال إن تلاميذه لم يقتصروا على الذين عايشوه وحضروا بجالس علمه فى دمشق أو بالتربة العادلية أو بالجلمع المعمور ... أو ... لكن تلاميذه أكثر من ذلك بكثير وهم إضافة إلى ما ذكرنا الذين تتلمذوا على مؤلفاته وهم لا يعدون ولا يحصرن فإلى اليوم يشربون من منها وخاصة علم النحو والصرف وخير دليل على ذلك الكتاب الذى بين أيدينا فهو شاهد عين وعقل . على ما للعقلية العربية من تقدم فى جميع الجالات .

### قالوا فيه:

قد أثنى على ابن مالك كثير من العلماء وأصحاب كتب التراجم والروايات وهذا الثناء ينبع من عدة أسباب أولها وأهمها ما خلده ابن مالك من علم وخاصة في النحو والصرف واللغة إذ فاق بها الأتران حتى بلغ فيها الغاية ... وعلم القراءات فقد كان عالماً بها ، وأما اللغة فكان إليه المنتهى وكذلك المعانى والبيان والبديع والعروض والمنطق والففه بوالأصول ...

هذا إلى جانب ما تتحلى به شخصية ابن مالك من حب المطالعة والبحث والتنقيب والتلقيق والتمحيص ويحتاج ذلك إلى مصابرة واجتهاد واعتكاف للعلم .

ولا يتأتى ذلك إلا إذا كان ابن مالك محصماً بالدين متمسكا بعلومه وشريعته متأملا في أحكامه عاملا بتعاليم الله عاملا في أحكامه عاملا بتعاليم الله عز وجل متبعاً في ذلك لسنة نبيه محمد عليه وقد كان كذلك .. وصدفتى إذا تمسكت بذلك فقد سهل لك الطريق . ولذلك أثنى عليه العلماء وما أدراك ما هي شهادة الملماء فهي نوثيق لشخص ابن مالك وتوثيق لعلمه واعتراف منهم بقيمة هذا العلم فهما بينهم وهذا الاعتراف والتوثيق يتجلى فيما قالوه عنه ونسرد هنا بعضا من ثنائهم عليه علم يكون توثيقا لنا أبضا عبر الأجيال وعبر التاريخ .

قال السيوطى: 3 ... كان إماما فى القراءات وعللها . وأما اللغة فكان إليه المنتهى فى الإكتار من نقل غربيها ، والاطلاع على وحشيها ، وأما النحو والتصريف فكان فيهما بحراً لا يجارى ، وحراً لا يبارى . وأما أشعار العرب التى يستشهد بها على اللغة والنحو فكانت الأكمة الأعلام يتحيرون فيه ، ويتعجبون من أين يأتى بها ..! وكان نظم الشعر سهلا عليه : رجزه وطويله وبسيطه وغير ذلك ؛ هذا مع ما هو عليه من الدين العتين ، وصدق اللهجة ، وكثرة النوافل ، وحسن السّمت ، ودقة القلب ، وكمال اللغل ، والوقار والتركة ... (10 .

هذا كلام السيوطى فقد عبر عما يجيش فى قلبه تجاه ابن مالك وليس فى قلبه وحده بل - من فعلاه الشام ، ثم دعل مصر وأخذ عن بقايا ديرتمها ، ثم جلس للإثادة وقدج به هاعة من الألمة وفعنداد الأدب وكان من الأذكاء عميرا بالمطلق ركان فيه طرف المحاذ والمساطهم ، تول في هادئ الأخرة سع ١٩٩٨ هـ . (٢) السوطى: بهذا الرحاة جد ١ : ١٩٠٠ . قلوب كل المهتمين باللغة العربية وكل المشتغلين في هذا الفن.

وقال الصفدى(١٠) : « أخبرنى أبو الثناء محمود(٢٠) قال : ذكر ابن مالك يوما ما انفرد به صاحب المحكم<sup>(٢٢)</sup> عن الأزهرى فى اللغة<sup>(٤)</sup> ، قال الصفدى : وهذا أمر معجز لأنه يحتاج إلى معرفة جميع ما فى الكتابين (٢<sup>٥)</sup> .

هكذا وصف الصفدى تحصيل ابن مالك بأنه أمر معجز ، لأن كتاب المحكم والمحيط الأعظم في اللغة ، وكتاب تهذيب اللغة هما كتابان كبيران مشتملان على أنواع اللغة .

وقد ذكر فى فوات الوفيات : 9 ... وكان إماما فى العادلية<sup>(۱)</sup> ، فكان إذا صل فيها يشيعه قاضى القضاة شمس الدين بن تحلكان<sup>(۱۷)</sup> إلى بيته تعظيما له ... و<sup>(۸)</sup> وهذه شهادة أخرى على علو قدره وتعظيم شأنه وإنها لشهادة من عالم كبير مثل ابن تُحلكان .

وذكر السيوطى : « ... وكان ألمَّة فى الاطلاع على الحديث ، فكان أكثر ما يستشهد بالقرآن ، فإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى الحديث ( <sup>(٩)</sup> ، فإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى أشعار العرب . وكان كثير العبادة ، كثير النوافل ، حسن السمعة ، كامل العقل ، وانفرد عن المغاربة بشيئين : حسن الكرم ، ومذهب الإمام الشافعي ( <sup>(١ )</sup> .

وفى فوات الوفيات : 1 ... وأما النحو والتصريف فكان فيهما بحرا لا يشق مُوجه وكان الشيخ ركن الدين ابن القوبع يقول : إن ابن مالك ما خلى للنحو حُرمة ه(١١) .

(١) هو صلاح الدين أبو الصفا خليل بن أبيك بن عبد الله الصفدى، تول سنة ٧٦٤ هـ .

(۲) هو شهاب الدين محمود بن سليمان الحلق ثم الدمشتى أبو الثاء كانب ألسر يدمشق الحيل ... حفث عن ابن مالك ، وأعمل العربية عنه ... واشتهر بالنظيم والتار وكان دينا خموا معيدا صاحة ... حسن الحاورة كابير القحائل، تول في شهر شعبان سنة ٧٧٥هـ .

(٣) كتاب الحكم والهيط الأعظم في اللغة لأبي حسن على بن إسماعيل للعروف بابن سيده اللغوي .

(ة) يوبد كتاب (تهذيب اللغة ، لأبل متصور محمد بن أحمد بن طلحة الأزهري اللغوى للتولى صنة ، ٣٧٠ هـ وهو كتاب كبير من الكتب المتباة في اللغة .

ره) القرى: نفح الطيب جد ٧: ص ٢٦٠ ، ص ٢٦١ .

(٣) للسّرة العادلة بالمدق بناها لللك العادل صيف الدين أبو بكر عمد بن الأمو أبي الشكر نجم الدين أبوب بن شادى أمو السلطان
 صلاح الدين الأبول.

(٧) أتفاضي فحس ألدين أبو العباس أحمد بن محمد تلمروف بابن عملكان المشهور صاحب كتاب ، وفيات الأعيان وأنباء أنباء الزماد ، تولى منذ ١٨٨ هـ .

ران الله الله الكاني : قوات الوقيات ، ج. 6 : ص 804 .

(٩) اعتبر امن مالك أول من انخذ من الأحاديث شواهد على اللواعد التحجية لأن التحويق لبله اعتبروا أن اغملين استجازوا وواية الحديث بالمنسى لانتقادهم بأن اللفظ المروى للتحديث ربحا لا يكون ملتوماً بالتعمى الوارد عن التى ﷺ وراجع مقدماتى التحج البارى للعروفة يمانيج الغارى لأبراب فعم البارى في مجلمين ر

روا) السيوطي: بغية الوعاة جدا: ص ١٣٤.

(11) عمد بن شاكر الكني: قوات الوقيات جد ٢ : ٤٥٢ .

### ابن مالك وحياته العلمية:

ابن مالك العالم الرحالة الذى ارتحل من بلاد الأندلس إلى بلاد المشرق طالباً للعلم . وسبب ترحاله إلى الشرق برجع للمناخ السياسى للأندلس فى ذلك الحين ... لأنه مناخ عقيم لا يشجع على الاستزادة فى طلب العلم وذلك لكترة الفتن والحروب والصراعات ، فالبيئة أصبحت لا تلهم العلماء فما بالك بشخصية ابن مالك التواقة للعلم والتفكير والبحث والتناول .. لذلك ارتحل ابن مالك شابًا من الأندلس إلى بلاد المشرق فى أولى خطواته على طريق لمعان نجمه فى سماء العلم .

وبالفعل كانت هذه الرحلة بمثابة حجر الأساس في صرح هذه الشخصية العلمية في بلاد المشرق خاصة بلاد الشام ومصر ... وهنا تفجرت شخصيته كدارس وباحث ومحصل واع ومحقق حاذق ، فأقبل على العلم بكل كيانه وكرس كل ملكات عقله ؛ حتى وقته لم يستنزف منه إلا للعلم والتحصيل فكان نهما شرها لهذه المهمة التي أولاها كل اهتمام وكل ما يملك سواء كانت مادية أو عقلية فصرف همته وبصيرته للعلم والتأليف والبحث .. فوهب نفسه ونذر كل ما يملك للعلم عن فناعة تامة بجدوى ما يقدمه للبشرية جمعاء .

وبعد تمام هذه المرحلة كانت شخصية ابن مالك قد تشبعت وتحصيت بكل أدوات العلم التي أعقبتها مرحلة أخرى وهي ما تهمنا الآن ألا وهي مرحلة التأليف والمراجعة وإعادة النظر وأصبح العيم الذي نضج فيه ابن مالك وبدأ التأليف فيه بمثابة نقطة تحول في تاريخ اللغة ، فقد كانت المؤلفات اللغوية قبل ابن مالك صعبة الفهم وحشية المفة .. وكان الدارس لها يجد مشقة في الأخذ بها والاستفادة منها ... ودخول ابن مالك مرحلة التأليف يعد انقلابًا ونقطة تحول في هذا المجال لأن ابن مالك بمؤلفاته السهلة السيرة اللينة في اللغة وأسلوب التناول في علاج الموضوعات .. ناهيك عن أسلوب العرض الذي يتسم بالسلاسة وقرب المأخذ .. ولابد أن نضع في الاعتبار ما السم به علماء الأندلس عامة \_ ومنهم ابن مالك \_ من السلاسة والسهولة في تعبيرهم وعرض الموضوعات وطريقة التناول ومعالجة الاغتلافات .

فكان ابن مالك من أشهر علماء هذا العصر فقد كانت مؤلفاته تبهر عقول العلماء والدارسين حتى إنهم ولوا وجهتهم وعقولهم إلى مؤلفه 3 كتاب الشافية 3<sup>(1)</sup> في النحو والصرف .

ومما يذكر عن تحول الناس لمؤلفاته ما رواه السيوطى فى البغية ... نقلا عن الصلاح الصفدى ... ما ذكره تلميذه الشهاب محمود عن ابن مالك أنه قال : و وكان يقول عن الشيخ جمال الدين بن الحاجب أنه أخذ نحوه من صاحب المفصل<sup>(٢)</sup> ، وصاحب المفصل نحوى صغير قال : وناهيك (٢) تلافة الالف يت .

<sup>. )</sup> (۲) برید الزمخشری .

بمن يقول هذا فى حق الزغشرى 1 وكان الشيخ ركن الدين بن القويع يقول : إن ابن مالك ما خلى للنحو حُرمة هذا وإن دل على شيء فإنما يدل على أن الناس ولوا اهتهامًا بالناً لمؤلفات ابن مالك وصرفوا همتهم عن مؤلفات الزغشرى التى كانت صعبة التناول فى لفة التأليف التى أجهدت عقولهم ووقتهم فكان كتاب ( الكافية الشافية ) فيه كافية العقول وشافية النفس للدارسين ٤ .

وقد تطالعنا كتب الروايات ما يلخص لنا قيمة ابن مالك العلمية وطريقة درسه وتدريسه وتناوله وما يمكى عن اجتهاده وها نحن نختار منها بعض المقتطفات التى قد تعيننا على فهم أدق لشخصية ابن مالك العلمية .. وتكشف لنا عن حياة علم من أعلام اللغة ــ خاصة ... أنه رحل عنا منذ حوالى ثمانية قرون ومن قبلها ومن يومها ولا يزال علمه إلى الآن وسوف يظل إلى ما شاء الله مرجمًا أساسيًا للمهتمين والمشتغلين والدارسين تفيد وتكون عبرة ومثلا يحتذى .

فغى كلمة موجزة ذكرها للقرى نقلا عن بعض من عُرُف باين مالك : 3 أنه تصدر بحلب مُدة ، وأمَّ بالسلطانية ، ثم تحول إلى دمشق ، وتكاثر عليه الطلبة ، وحاز قصب السبق ، وصار يُضرب به المثل في دقائق النحو وغوامض الصرف ، وغريب اللغات ، وأشعار العرب ، مع الحفظ والذكاء والورع والديانة وحسن السعت والصيانة ، والتحرى لما يتقله ، والتحرير فيه .

وكان دا عقل راجع ، حسن الأخلاق مهذبا ، ذا رزانة وحياء ووقار ، واتصاب للإقادة ، وصبر على المطالعة الكبيرة تخرَّج به أثمة ذلك الزمان ... وسارت بتصانيفه الركبان وخضع لها العلماء الأعيان ، وكان حريصا على العلم حتى إنه حفظ يوم موته ثمانية شواهده ((() ... ثم قال في موضع آخر : وكان حرجمه الله تعالى – كثير المطالعة ، سريع المراجعة لا يكتب شيئا من محفوظه حتى يُراجعه في محله ، وهذه حالة المشائخ الثقات والعلماء الأثبات ، ولا يُرى إلا وهو يصل أو يتلو أو يصنف أو يترو أه يترى ، وكذا كان الشيخ أبو حيان ، ولكن كان جُدَّهُ في التصنيف والإتراء . وحُكى أنه توجه يوما مع أصحابه للفرجة بلمشق ، فلما بلغوا الموضع الذي أرادوه غفاوا عنه سُويّهة فعلليوه فلم يجدوه ، ثم فحصوا عنه فوجدوه منكيا على أوراق (()) .

هذه صورة أخرى تجسد من خلالها شخصية ابن مالك وشهادة تاريخية تؤكد كل ما سبق على أن الشخصية العلمية عند ابن مالك لم تكن صدفة و لم تتكون من فراغ بل كان وراءها جهدٌ وعرق وإصرار وعكوف والتزام ورغبة بلا حدود للتعلم فلم يكن عند ابن مالك تباون أو تخاذل ...

حقاً إن شخصية ابن مالك يجب أن نقف عندها طويلا ... ومن الأمثلة التي تجسد أيضًا شخصية ابن مالك العلمية ما حكاه الصفدى حيث قال : ومن أهم ما يذكر لابن مالك علاقته بالشعر وكيف كان يستشهد بأشعار العرب فذكر المقرى عن ذلك : « ... وأما اطلاعه على أشعار العرب التي يستشهد

<sup>(</sup>١) بنية الرعاة للسيوطي : جـ ١ : ١٣٤ . (٢) نفح الطيب للمقرى : جـ ٧ : ٢٧٨ – ٢٧٩ .

بها على النحو واللغة فكان أمراً عجيها ، وكان الأئمة الأعلام يتحيرون فى أمره ... ، (() فابن مالك له منهج فى الاستشهاد بأشعار العرب فقد ذكر المقرى فيها حيه فى ذلك فقال : 9 ... لأنه كان أكثر ما يستشهد بالقرآن ، فإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى الحديث ، وإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى أشعار العرب ... ، (() ... أ

ونما ذكر عنه أيضا : ه ... وكان نظم الشعر عليه سهلًا ، رجزه وطويله وبسيطه ولاين مالك أشعار كثيرة اختار المقرى؟؟ من نظم ابن مالك فى الحلية هذه الأبيات :

حَيْلُ السَّبَاقِ الْمُجَلِّى، يَفْتَفِيهِ مُصَلَّى حَلِى، وَالْمُسَلِّى، وَقَالِ، قَبَلَ مُرتاح وَعَافِكَ، وَخَفِلَى، وَالْمُؤَمُّلُ، وَالْمَسِ جَلِطِمُ، وَالْفُسَكُلُ، السُّكُنُ، يَاصَاحِ<sup>(4)</sup>

### ابن مالك والخصومات الفكرية:

ذاع صيت ابن مالك فى الأجواء بمؤلفاته وتدريسه وشخصيته التى لم يختلف عليها كل مماصريه وإلى اليوم ... وكما نعلم أن مؤلفات ابن مالك قد أحدثت هزة عنيفة فى مجال اللغة والنحو عند العلماء خاصة والناس عامة وقد صاحب هذا النجاح رد فعل عكسى لدى أعداء تعلور علم النحو ولكنهم لم يقفوا أمام تطور علم النحو بقدر وقوفهم أمام تطور ابن مالك بعلم النحو وبما حسدوه عليه وتمنوا أن يكونوا هم أصحاب هذا التطور ، فأنكروا الشمس وقت الظهيرة وغاب عن بصيرتهم أن هناك مئات بل ألوفا بل أكثر من ذلك شاهدين شهادة حتى وهم لا يعلمون أن التاريخ يسجل عليهم تطاولهم وحقدهم ومياعة قولهم بدون سند أو حجة .

فقد نقلت لنا كتب الروايات صورة تحمل هجوم أبي حيان على ابن مالك ومؤلفاته ومهما يكن هذا الهجوم فإنني وغيرى من المهتمين بعلم النحو عامة ومؤلفات ابن مالك خاصة لا نجد العناء في الرد على أبي حيان لسبب واحد فقط ألا وهو أن الهجوم جاء من أبي حيان وحده والرد عليه جاء من أكثر من عالم قد أنصفوا ابن مالك .. وهذه الردود الشافية قاطمة مقنمة وردت من علماء أجلاء غاروا على علم النحو وعلى إمام علم النحو ابن مالك فكانت ردودهم بمنابة شهادة للتاريخ تنصف ابن مالك ، لذلك اقتصر دورى على عرض الهجوم والرد عليه .. كما رواه المقرى في نفح الطب حيث روى عن أبي حيان ادعاءته وهذا نصها :

<sup>(</sup>١) تفح الطيب للمقرى: ج. ٧ : ٣٩٢ .

<sup>(</sup>٢) نفح الطيب للمقرى: ج. ٧ : ٢٦٧ - ٢٦٣ ,

<sup>(</sup>٢) تَفَعَ الطِّيبِ للمقرى: ج. ٧ : ٢٦٣ .

<sup>(</sup>ة) البيان في ترتيب حمول السيق في حلمة الرهان ، وهي عشرة مرتبة حسب التظم ، فأولها وتسقها المجلى ويليه المصلى ، ثم للسل، ، والتالى ، والمرتاح ، والمعاطف ، والحملي ، والمؤمل الثامن ، والثلملم وهر التاسع ، سمى بذلك يأته يلطم رَجهه فلا يدخل السرادق ، والفسكل والعاهر المسكيت . واجم : ففح الطيب للمقرى جـ لا : ٢٧٩ .

قال أبو حيان : ٩ بحثت عن شيوخه فلم أجد له شيخا مشهورًا يعتمد عليه ، ويُرجع فى حل المشكلات إليه ؛ إلا أن بعض تلامذته ذكر أنه قال : قرأت على ثابت بن حيان بحيان ، وجلست فى حلقة أبى على الشلوبين نحوا من ثلاثة عشر يوما ؛ ولم يكن ثابت بن حيان من الأتمة النحويين وإتما كان من أثمة المقرئين .

قال : وكان ابن مالك لا يحتمل المباحثة ولا يثبت للمناقشة لأنه إنما أخذ هذا العلم بالنظر فيه يخاصة نفسه ، هذا مع كثرة ما اجتناه من ثمرة غرسه » انتهى .

وقد رد عليه السيوطى فقال: فقلت: وله شيخ جليل وهو ابن يعيش الحليّ، ذكره ابن إياز في أوائل شرح التصريف أنه أخذ عنه(١٠/

وذكر أبو حيان في الجوازم من تذييه وتكميله أنه لم يصحب من له البراعة في علم اللسان ، فضمف استنباطاته وتعقباته على أهل هذا الشأن، وينفر من المنازعة ، والمراجعة ، قال : وهذا شأن من يقرأ بنفسه ، ويأخذ العلم من الصحف بفهمه ولقد طال فحصى وتنقيرى عمن قرأ عليه ، واستند في العلم إليه ، فلم أجده يذكر لى شيئا من ذلك ، ولقد جرى هذا الحديث يوما مع صاحبنا علم الدين سليمان بن أبي حرب الغارق الحنفي فقال : ذكر لنا أنه قرأ على ثابت بن خيار من أهل بلده جيان ــ وأنه جلس في حلقة الأسناذ أبي على الشلوبين نحوا من ثلاثة عشر يوما ، وثابت بن خيار ليس من أهل الشهرة في هذا الشأن .

هذا حاصل ما ذكره أبو حيان .

قال بعض المحققين وهو العلامة يجمى العجيسى : وليس ذلك منه بإنصاف ولا يجمل على مثله إلا هوى النفس وسرعة الانحراف ، فنفيه المسن عنه والتبع ، شهادة نفى فلا تنفع ولا تسمع ، ويكفى ما سطر في حقه قوله في أثنائه : نظم في هذا العلم كثيرا ، ونثر ، وجمد باعتكاف على الاشتغال به ، ومراجعة الكتب ومطالعة الدولوين العربية ، وطول السيَّ من هذا العلم غرائب ، وحوت مصنفاته منها نوادر وعجائب ، وإن منها كثيرا استخرجه من أشعار العرب وكتب اللغة ، إذ هي مرتبة الأكابر النقاد ، وأرباب النظر والاجباد .

وقوله فى موضع آخر من تذبيله : لا يكون تحت السماء أنحى ثمن عرف ما فى تسهيله ، وقرنه فى بحره<sup>(٣)</sup> بمصنف سيبويه ، فما ينبغى له أن يغصمه<sup>(٤)</sup> ولا أن يحط عليه ، ولا أن يقع فيما وقع

 <sup>(</sup>١) السيوطى: بنية الوعاة جـ ١ : ١٣٠ - ١٣٦ .
 (٢) الدييل والتكميل ق شرح السهيل، الأبر الدين بن حيان الأندلسي.

<sup>(</sup>٣) يويد كتأب ه البُس أطبقه ما أنظمير ، كلنيخ أثير الفين إلى جائة عمد بن يوسف الأنفلس للول سنة ١٤٥ هـ وقد احسره وسماه البر الماد من البحر ، واقتصره تلميله الشيخ تاج الدين أحد بن عبد القلار بن مكوم المول سنة ١٤٧ هـ وصاه ، المر اللهيط من البحر الفيط ، .

فيه ، فإنه نما يجرى على أمثاله الفي والنبيه ، والحليم والسفيه ، وما هذا جزاء السلف ، من الخلف ، والحدر من الحلف ، والدر من الصدف ، والحديد من الحشف (<sup>(1)</sup> أو ما ينظر إلى شيخه أبى عبد الله بن التحاس <sup>((1)</sup> إا فإنه لا يذكره إلا بأحسن ذكر كما هو دأب خيار الناس ، ومن كلامه فى نقله عنه \_ وهو الثقة فيما ينقل والفاضل حين يقول ، وإلى تلميذه أبى البقاء (<sup>(1)</sup> الحافظ المصرى حيث يقول فيه \_ أعنى فى أبى حان ...

## هو الأوحد الفرد الذي تم علمه ومار مسير الشمس في الشرق والغرب ومن غاية الإحسان مبدأ فعلمه فلا غرو أن يسمو على الفجم والعمرب

و ومن غاية الإحسان في هذا الشان ، التصانيف التي سارت بها الركبان في جميع الأوطان واعترف بحسنها الحاضر والبادى والداني والقامى والصديق والعدو فتلقاها بالقبول والإذعان ، فساخ الله تعال أبا حيان فإن كلامه بيمقق قول القاتل : كما تدين ثمان ، ورحم الله تعال ابن مالك فلقد أحيا من العلم رسومًا دارسة ، وبين معالم طاصمة وجمع من ذلك ما تفرق ، وحقق ما لم يكن منه تبين ولا تحقق ، ورحم شيخه ثابت ابن الحيار فإنه كان من الفتات الأحيار \*() .

هكذا كان الادعاء بالباطل ومحاولة الإيهام بضحالة علم ابن مالك والتقليل من شأنه ... وهكذا أيضا كان الرد بالإنصاف .

وقد ذكر لنا المقرى ادعاءً آخر من ادعاءات أبى حيان حيث روى :.. وكان أبو حيان يغض<sup>(\*)</sup> من هذا الكتاب ، ويقول : ما فيه من الضوابط والقواعد حائد عن مهيع السداد والصواب وكثيرا ما يشير إلى ذلك في شرحه للسمى بمنهج السالك<sup>(1)</sup> ومن غضه منه بالنظم في ملأ من الناس من جملتهم شيخه بهاء الدين بن النحاس ، والأضرائي<sup>(6)</sup> يجاريه مقضيا له ومتأسيا في تسويد القرطاس :

أَلْهِ اللهِ الله

<sup>(</sup>١) الحشف : الردىء من اللر ، الذي لا نوى له كالشيص ، أو اليابس القامد لا طعم له .

<sup>(</sup>۲) هو العلامة حجة العرب بياء المدين أمر عبد الله تحمد بن إبراهيم بن أبي عبد الله الحليي شبح العربية بالشبار للصرية ، تولى سنة ١٩٩٨ هـ. (٣) هو بهاء العدين أبر المقده مجمد بن عبد البر بن يميي بن على بن تمام السبكي الشفاهي ولد سنة ١٩٧٧ هـ وأصف عن لفدالاء عصره ، الولام أبا حيات والحلال القوريهي وابن عم أبيه هي العدين السبكي وطورهم ... واقطال إلى همشق صنة ١٩٣٧ هـ حين ول قريبه هي المعين الولام أبا وابنات عمل الحكم بدمشق ، ثم تولاه استقلالا بعد صرف ناج الدين السبكي مدة شهر واحد ، ثم ولي قصاء طرابلس ، ثم عاد إلى القامرة فيل قصاء العسكر وكالة بيت المال ، ثم ولي قصاءها سنة ١٣٠ هـ بعد العز بن جاعة ، ثم ولي قصاء هداء همشق حي تول بها سنة ١٧٧ هـ.

 <sup>(</sup>غ) القرى: نقح الطيب ج. ٧ : ٢٨٧ - ٢٨٧ .

را) منوع السالك في الكلام على ألفية ابن مالك . ذكر فيه أن غرضه في مقاصد 1918 : تبين ما أطلقه وتبييه على الحلاف الواقع في الأحكام ، رحل ما أشكل

<sup>(</sup>٧) الأَفْسَرَالَى أَوِ الأَفْسَرَالَى محمد بن أبي محمد الحلفي نزيل القاهرة ، توقى سنة ٧٩٧ .

ولا تغنر أنت بهذا الغرر ، فإنه ما كل سحاب أبرق مطر ، ولا كل عود أورق ثمر . وقيل معارضة للقوم وتنبيا لهم مما هم فيه من النوم :

الله من المسلم المسلم

يا عائبًا ألفية ابن مالسك وغائبًا عن حفظها وفهمها أما تراها قد حوت فضائسلا كثيرة فلا تجر في ظلمها وازجر لن جادل من يخفظها براسع وخامس من المها<sup>(۲)</sup> انبي ملخصا<sup>(۲)</sup>.

نلاحظ تطرف الهجوم على الألفية التى أجمع على أهميتها كل طالب علم ـ عامة ــ وكل مشتغل بعلم النحو ــ خاصة ــ وكل مشتغل بعلم النحو ــ خاصة ــ ونلاحظ أيضا بلاغة الرد من فرط النقة بما قدمه ابن مالك لهذا الغن من الفنون العربية دون المبالغة فى الرد أو سفاهة ، ونحن لا نزال مع ما رواه المقرى فى نفح الطيب من رواية ألى حيان حيث روى : ( ... وقال أيضا عند ذكره مصنفات ابن مالك وهى كما قبل غزيرة المسائل ولكنها على الناظر بعيدة الوسائل ، وهى مع ذلك كثيرة الإفادة ، موسومة بالإجادة ، وليست هى لمزه ها فانه الفن فى درجة ابتدائه ، بل للمتوسط يترق بها درجة انتهائه . انتهى .

واعلم أن الألفية مختصرة من الكافية ـ كما تقدم ــ وكثير من أبياتها فيها بلفظها ومتبوعة فيها ابن معطى ، ونظمه أجمع وأرعب ، ونظم ابن معطى أسلس وأعذب )<sup>(1)</sup> .

نقول رداً على ذلك الاتهام كيف يتهم مؤلف ابن مالك بهذا الاتهام ونحن جميعاً نعلم أن مؤلفات ابن مالك قد صرفت الناس عن مؤلفات غيره لأنهم وجدوا فيها مأربهم وملافعم بعد أن أنفقوا في مؤلفات غيره الوقت والجهد وخاصة كتابه 3 الكافية الشافية ٤ فى النحو والصرف الذى أولاه الناس وجهتهم واعتبروه مرجعهم واتصرفوا عن مفصل الزمخشرى ــ على سبيل المثال لا الحصر ــ الذى صاغه بأسلوب صعب التحصيل والإدراك .. فكيف يُتهم ابن مالك بهذه التهمة ١٤

ومع تقدیری الحاص جدًا لاین معطی ونظمه إلا أن ألفیة ابن مالك كانت ولا توال ملافا للمریدین فی طلب علم النحو .

<sup>(</sup>١) هو زين الدين عمر بن مطفر بن عمد بن أبي الفوارس بن الرودى الصرى الحقيي الشافعي كان اياما بارعا في اللغة والفقه والمحو والأدب ذا المنان في الطرق والمعارف ناظما ناثرا ، وله شرح على ألفية ابن مالك وآخر على ألفية ابن معطى وله مؤلفات تمتعة غير ذلك ... نول منذ 244 هـ .

<sup>(</sup>٢) الصاد والهاء هما الحرقان الرابع والحامس من النهها وخلاصة ، .

 <sup>(</sup>٣) للقرى: نقم الطيب جد ٧ : ٧٨٧ - ٧٨٧ . (3) للقرى: نقم الطيب جد ٧ : ٢٨٩ .

رحم الله ابن مالك رحمة واسعة وجزاه خير الجزاء لما قدمه من مؤلفات صاغتها تلاميذه ومن اتبمهم إلى هذا اليوم وإن لم تكن هذه المؤلفات ضاربة بجذورها فى تربة العلم لما ازدهرت وأثمرت فى سماء العلم وتؤقى تمارها إلى اليوم لكل المشتغلين والمهتمين وأصبح ما تركه لنا علما خالداً ينتفع به وإذا كان رديتا كما ادعى حساد ابن مالك لما خللت هذه المؤلفات ، بل التى يجب أن تموت وتمحى هذه الادعايات التى الإساس لها من الصحة .

ويكفى أن نظرحها اليوم لتكون عبرة لكل من يحاول أن يلطخ طاهراً أو يطمس حقا . بعض مؤلفاته :

عكف ابن مالك على العلم وكرس كل وقته وجهده وتفكيره وتمحيصه \_ وحتى ماله \_ للعلم فنرك لنا مؤلفات هى عصارة كل ذلك وأكثر وهى خلاصة علم مصفى خال من الزيف والتعقيد بل من أهم سماته السلاسة التى اتسمت بها مؤلفاته علاوة على التنوع حيث ألف فى كثير من الفنون مثل النحو واللفة والصرف والقراءات وهذه المؤلفات الخالدة تعد من أهم المراجع فى الفنون التى صنف بها إلى الآن .

وهذه المؤلفات بمثابة موسوعة علمية نادرة ، وأيضا من النادر أن تجد شخصا واحدا يقوم بتأليفها ، وخير دليل على عظمة ابن مالك هذه المؤلفات التى نسردها ونحصرها لعدة أسباب أولها وأهمها أن هذه المؤلفات تعد دليلا فاطعًا على ما ذكرته فى حق ابن مالك ودليل على عدم المغالاة فى ترجمته ، وثانيها أن نضع أمام القارئ هذه المؤلفات لتكون مرجعا له .. ونحن فى صدد سردها .

## أولاً : مؤلفاته في النحو :

- ۱ الكافية الشافية<sup>(۱)</sup> .
- ٢ الوافية في شرح الكافية .
- ٣ الخلاصة ، المشهورة بالألفية<sup>(١)</sup> .
- ٤ -- التسهيل، واسمه الكامل: تسهيل الفوائد، وتكميل المقاصد(٣).

(١) هي ثلاثة آلاف بيت ، وشرحها ، وقد قص الألفية منها وأولها :

قسال اسن مسالك محسد وقسد نسوى إقسادة بها فيسه اجهسسه الجمسد قد السادى مسن رقسسده ترفيستى مسن وقشيه لجمسيده ثم ترجها شرحا عده الواقية ، وشرحها ولده بدر الدن عمد ، وقد قبلها أبو التاء شهاب الدن عمود بن عمد الحموى بأكار

من مالة بيت محاها ، وسيلة الإصابة و نظميا سنة a . ه ه غرجها . (٢) أورد فيها مهمات السهيل وعليها فروح مفيدة ومن جملة شروحها شرح ولد المصنف - رحمه الله - وهو محمد ابن عبد الله بن مالك

الإمام ابن جمال الدين . الطائل الدمشقى الشافعي النحوى ابن التحوى . أيجها هذا الشرح اللدى تمن بصدته . (٣) قال فيه طاش كبرى وامة : يكاد ألا يخلل بمسألة من النحو ، لكن عباراته صعبة ، لا ينضم به المبتدئ . مفتاح السعادة جد 1 : 147 .

```
 مرح التسهيل – لم يكمله(١).
```

٦ - الموصل في نظم الفصل<sup>(٦)</sup>.

٧ – سبك المنظوم ، وقك المختوم .

٨ - عمدة الحافظ ، وعدة اللافظ<sup>(٢)</sup> .

٩ - شرح عمدة الحافظ، وعدة اللافظ.

١٠- [كال العملة.

١١~ شرح إكال العمدة.

١٢ - شرح شواهد التوضيح ، والتصحيح لشكلات الجامع الصحيح ، أو إعراب مشكل البخارى .

وذكر تحمد بن ذاكر الكمن : وصنف كتاب و ليها القوائد ، مقدت صحد الدين بن عربي بأنيات طبحة إلى الفاية وهي عقد :

إذ الإنسام تجنسال القيسين تخلسة كرب القصادة ولسنظر الطبيسية الخلسيم أطلسه المل كالمسادة المل كالمسادة المل كالمسادة الملكات المسادة الملكات المسادة الملكات المسادة الم

ولى البغية ذكر السيوطي البيت هكذا : إذ الإسسام هال النبيسين فعلميسم

إلاهبيه وليستقر الطيسم ألجلينة

هكذا في كتاب قوات الوقيات ، والواق بالوقيات جـ ٧ : ٤٥٣ .

وقال السوطي : وله بجموع يسمى الدوائد في النحو وهم الذي خص هنه النسيل ؛ وذكر شيخنا قاحي القصاء عمى الدين ابن عبد القادر بن أبي القاسم الماكي غرى مكة في أول شرح النسهيل له وقال : الألف واللام في تسهيل الفوائد للمهيد ، أشار بها إلى الكتاب للذكور . قال : وياه عني معد الدين بن العربي - أو عربي كما ذكر في الواقل - يغوله : رام ذكر الأبيات » .

آلال : وقد عن الصفاح الصفاحي أنَّذ الأيمات في العسيول فقال في قوله : و إن القوائد بنم لا تطير له ، تورية ، لولا أنَّ الكتاب تسبيل الفوائد لا الفوائد ، وليس كذلك وإنما أراد ما ذكرناه . واجع : المهية جد 1 : ١٣٣ – ١٣٣ . وفضح الطب جد ٧ : ٢٤٥ –

(١) قال السيوطي: ققد وصل فيه إلى باب مصادر القمل الثلاث وكمل عليه وقده إلى باب ...

وذكر الصّلاح الضاديّ أن كمله وكان كادا وعد خياب الدين إلى يكر بن بطرب الشافي تلبيله ، فلما مات الصداء في أم يتحدون مكانه و المنافق المن يتحدون مكانه و المنافق المناف

(٢) كتاب للفصل في النحو للعلامة جار الله الزخشرى للتولى سنة ٣٨٥ هـ. وهو كتاب عظم القدر كما قبل فيه :

مسفعل جسار الله في الحسن فقيسة و رأفاطس في المنظمة والمنظمة فيسمة كسلو مفعسسل وقد عي به أند العربة ، فقرحه أبو عمرو جزائ برعل للعروف بابن الجاجب لقول منة ١٦٥ هـ وعل هرحه حاشية للعام الدين أحد بن الحسن الجاورون لقول منة ٢٤٢ هـ وفرحه أبو البقاء عبد الله بن الحسن المكرى لقول منة ٢١٦ هـ وهرحه ابن مالك . (٢) أو حقة اللاقفة وجملة الحافظة ، فإنت الوقيات جـ ٢ ت ٢٠٠ .

```
17- المقدمة الأسدية (١).
```

۱۶- شرح الجزولية<sup>(۲)</sup> .

١٥- نكته النحوية على مقلعة ابن الحاجب .

١٦- ختصر الشافية .
 ثانيا : مؤلفاته في الصرف :

١٧- إيجاز التعريف: في علم التصريف<sup>(١)</sup>.

١٨ شرح تصريف ابن مالك ، المأخوذ من كافيته (٤) .

# ثالثاً : مؤلفاته في اللغة :

١٩- نظم الفوائد<sup>(٥)</sup>.

. ٢- مثلثات ابن مالك المسماة : إكمال الإعلام ، بمثلث الكلام .

٢١- [كمال الإعلام بتثليث الكلام<sup>(٦)</sup>.

٣٢- ثلاثيات الأفعال .

٢٣- لامية الأفعال<sup>(٧)</sup> .

٢٤- شرح لامية الأفعال .

٢٥ تحفة المودود: في المقصور والممدود.

٣٦- شرح تحقة المودود .

٧٧- الاعتضاد: في الفرق بين الظاء، والضاد.

٢٨- الاعتماد : في نظائر الظاء ، والضاد .

٢٩-- أرجوزة في الظاء، والضاد.

٣٠- النظم الأوجز: فيما يهمز، وما لا يهمز، وشرحه.

٣١- الوفاق: في الإبدال.

٣٢- كتاب الألفاظ المختلفة .

٣٢- ذُكر معاني أبية الأسماء الموجودة في المقصل.

<sup>(</sup>١) صنفها باسم ولده على الدين الأسد .

<sup>(</sup>٢) ذكر السيوطيُّ : ورأيت بخط النَّمي في مختصر طبقات التحاة للقفطي في ترجمة الجزوليُّ أن ابن مالك شرح الجزولية .

<sup>(</sup>۱) دعر المدوري . وروب بعد السامي في حسر طبحه المحاد المسلمي في عرب البروي ، داجع : مفتاح السعادة جد ١ : ١٣٦. (۲) ذكر طاش كبرى زاده : ولابن مالك تختصر في ضروب التحريف وشرحه ووحمه بالتحريف . راجع : مفتاح السعادة جد ١ : ١٣٦.

 <sup>(3)</sup> وهو شرح النسم الصرف بالكافة الشافة.
 (4) وهو ضوابط وفوائد مطومة ، ليست عل روي واحد ، راجع : النفية جد ١ ، ١٣٣ .

 <sup>(</sup>٦) قال القرى: وهو مجلد كير كثير الفوالد يدل على اطلاع عظم.

<sup>(</sup>٧) وهي قصيدة في الأفعال .

٣٤- فتاوى في العربية<sup>(١)</sup> .

٣٥- منظومة : فيما ورد من الألفاظ بالواو ، والياء .

٣٦- كتيب صغير ليبان ما فيه لغات ثلاث ، فأكنر.

٣٧- كتاب : فيما جاء أفعل وَفَعَلَ .

٣٨- مختصر في الإبدال .

## رابعاً: مؤلفات ابن مالك في القراءات:

٣٩- المالكية في القراءات.

٤٠ - اللامية في القراءات.

هذه جملة ما وقع لنا من مؤلفات ابن مالك وهى خير سفير له عبر الأجيال ومن خلالها يستطيع أى باحث أو طالب علم أو متخصص أن يستوعب بسهولة تلك الشخصية والكم الهائل لمؤلفات ابن مالك مع تمييزها ، فقد أعطت لهذه الشخصية رونقا خاصا وامتدادًا عبر الأجيال .

#### وفاته:

أجمعت كتب الروايات والتراجم والأنساب على تاريخ وفاة ابن مالك فقال السيوطى وطاش كبرى زاده : ٩ توفى ابن مالك ثانى عشر شعبان سنة اثنتين وسبعين وستمائة ٢٠٠٤ .

وأشار إلى مكان وفاته ودفته: المقرى في نفح الطب حيث قال: 1 وتوفي ابن مالك بدمشق ... ودفن ابن مالك يسفح قاسيون بتربة القاضى عز الذين بن الصائغ $^{(7)}$  ... وقال العجيسى : يتربة ابن جموان $^{(1)}$   $^{(9)}$  .

وقد تأثّر العلماء برحيل ابن مالك عظيم الأثر ويجسد هذا الحزن والتأثر ما قالوه رثاةً له ... وهم أخلص البشر فى التعبير عما يجيش فى صدورهم ولعل هذا الرثاء يفى حق ابن مالك أو بعض حقه : قال الشرف الحصنى برثيه :

يا شتات الأستماء والألفال بغد مؤت ابن مالك المعلمال والمتواف المعروف مِنْ بغد صنط بيشة في الإلهمال والاثمال مندرًا كان لِلفُوم بإذن الله للها عند عَمْد شبهة وَمُعسال

(۱) ذكر السوطى : وقد رأيت لى بعض الجلمج للوقولة بتزائد عمود فناوى له لى العربية ، جمها له بعض طلبه ، وقد هلمها لى تذكولى . ثم لى الطبقات الكبرى لى ترجمه . البغة جـ 1 : ١٩٣٣ .

(٢) السيوطي: بغية الوعاة جد ١ : ١٣٤ .

(٣) هو قاضي القضاة عز الدين أبو للقاعر عميد بن عبد القادر بن عبد الخالق بن خليل الدمشقى الشافيم كان قليها جليلا بارها الى الأصول والمناطرة ، ودوم بالشامية مع فيمن الدين للقدمين ثم ولى وكافة بيت لئال ، ثم ولى قضاء الشام ... وتولى سنة ٩٨٣ هـ . (٤) متولى سنة ٩٩٨ هـ .

(٥) راجع : نفح الطيب للمقرى جـ ٧ : ٢٧٦ .

كيد مُستشِدلًا مِن الأبدال حركات كانت بغير اعتسلال أورثته طول مدة الانفصسال(٢) نصب تمييز كيف سير الجيال فأميسك أسسسراره للسدلال وهو عدل(١) معروف بالجمال سالما مسن تفسير الانتقسسال سن وقوفا ضمرورة الامشمال مسكنا للتنزيل من ذي الجلل حظيه جياء أول الأنفسسال سراب، يا مفهما لكل مقسال ــر وق نقل مُستدات العوالي علموا ما يشت عند النووال

غيم الثغو والتعطف والشيو ألم اعتسراه(١) أسكسن منسه يالفا سكسة قبسز قبساء رفعوه في تعشيه فالتصينيا فخموه عند الصبيلاة يستدل صرفوه، يا عُظم ما فعلسوه أدغمبوه في الترب من غير مثل وقفوا عند قيره ساعية الدقيي ومددنا الأكف فطالب قعيرا آخر الآي من سيا الحيظ منه<sup>(4)</sup> يا بيان الإعراب(٥) ، يا جامع الإغد يا فريد الزمان في النظم والتشب كم عُلوم بشهدا في أنساس ائتيت مُلخصة .

وقال الصفدى: 3 وما رأيت مرثية في نحوى أحسن منها على طولها ١٥٠٠ .

وذكر المقرى : ورثاه الشيخ بهاء الدين ابن النحاس بقوله :

قل لابن مالك إن جرت بك أدممي حرا يحاكيها النجيسع القساق(٢٠) وتدفيقت بدمائيه أجفياني فلقد جرحت القلب حين تُعيت لي لكن يبون ما أجن من الأسمى علمى بنقلته إلى رضيوان يهمي به بالسروح والريحسان فسقى ضريحا ضمنه صنوب الجيسا

<sup>(</sup>١) في يفية الوعاة : وأثر قد عراه و .

<sup>(</sup>٧) في يحقى النسخ : ويا قا سكة غير قاة و.

<sup>(</sup>٢) يوجه يُدم الأسم من الصرف للعريف بالعلبية مع العدل. (٤) أشار إلى أوله تعالى في أخر سورة سبأ : ﴿ وحيل بينهم وبين ما يشتبون ﴾ وفي يعنى السنخ : ٥ حظنا عنه ، بدلا من الحظ منه .

<sup>(</sup>٥) ق بحق السخ : يا لسان العرب . (١) القرى: نفح الطب جـ ٧: ٧٤٤ وما بعاها، وأبينا السيوطي: يفية الوعاة جـ ١: ١٣٤ -- ١٣٥.

<sup>(</sup>٧) النجيم: الذم أو دم ماثل للسواد، أو دم الجوف خاصة . القالى: الشديد الحمرة .

ونما يذكر عن ابن مالك يوم وفاته ما قاله بعض من عرف به : a ... إنه حفظ يوم موته ثمانية شواهد وفى عبارة بعض ( أو نحوها ) ... لقنه ابنه إياها وهذا ما يصدق ما قبل : ( بقدر ما تتعنى تنال ما تتمنى ) فجزاه الله خبرا عن هذه الهمة العلمة «<sup>(A)</sup> .

هكذا ختم ابن مالك حياته الذى وهيها ــ منذ أن وعى ــ للعلم فأخلص له وأعطاه حتى آخر لحظة فى حياته ، وتقول الحكمة : 3 من جد وجد ٤ فها نحن الآن بعد حوالى ثمانية قرون نخلد ذكره ، ونستمين بعلمه هكذا العلماء يرحلون عنا بأجسادهم وتظل عقولهم نبعا لنا . رحم الله ابن مالك رحمة واسعة وادخله فسيح جناته وجعل علمه مما ينتفع به فيزاد فى حسناته ويثقل به ميزانه .

<sup>(</sup>٨) للقرى : نقع الطيب جـ ٧ : ٢٧٩ رما يعلها .

# ترجمة الأشموني شارح الألفية ( ۸۳۸ - ندر ۱۹۰۰ هـ/۱۲۳۵ - ندر ۱۴۹۰ م )

قال الزركلي في الأعلام ١٠/٥ : على بن محمد بن عيسى ، أبو الحسن ، نور الدين الأشموني : نحوى ، من فقهاء الشافعية . أصله من أشمون ( بمصر ) ومولده بالقاهرة . ولى القضاء بعمياط . وصنف 3 شرح النية ابن مالك ، في النحو ، و « نظم المنهاج ، في الفقه ، و ٩ شرحه ، و ٤ نظم جمع الجوامع ، و ٤ نظم إيساغوجي ، في المنطق . قال السخاوى : راج أمره ورُجَّع على الجلال ابن الأسيوطي .

وقال عنه السخاوى في الضوء اللامع م ٣ جد ٦ : (على) بن محمد بن عيسى بن يوسف ابن محمد النور أبو الحسن ابن الشمس بن الشرف الأشموني الأصل ثم القاهرى الشاقعي ويعرف بالأشموني . ولد في شعبان سنة ثمان وثلاتين وثمانمائة بنواحي قناطر السباع ونشأ فحفظ القرآن والمنهاج وجمع الجوامع وألفية النحو واشتغل من سنة أربع وخمسين وثمانمائة فأخذ في الفقه عن المحلى والعلم البلغيني والمناوى والبامي ولازمه كثيراً والنور الجوجرى وهو أول شيوخه ، وكذا أخذ في الأصلين و أصول الدين وأصول الفقه ، والعربية والفرائض وغيرها عن جماعة ومن شيوخه في ذلك وغيره الكافياجي وسيف الدين والتقى الحصني والشارصساحي ، وتعيز وبرع في الفضائل في ذلك وغيره الكوراء من سنة أربع وستين فانتفع به الطلبة وحضر بعض ختومه العبادي والمفحر المقسى وجميعها الزبن عبد الرحيم الإيناسي .

وتلفن الذكر من على حفيد يوسف العجمى وسمع الحديث وشرح ألفية ابن مالك وقطعة من التسهيل ونظمه لجمع الجوامع ومجموع الكلائي وإيساغوجي في المنطق وعمل حاشية على الأنوار للأرديبلي وغيرها ، ورد على البقاعي انتقاده قول الفزالي ليس في الإمكان أبدع مما كان ، وكنت ممن قرض نظمه لجمع الجوامع وراج أمره هناك ورجع على الجلال بن الأسيوطي ، وقد حج في سنة خمس ولماتين موسميًا كل ذلك وهو متكسب بالشهادة .

ثم ولاه الزين زكريا القضاء بل أرسله لدمياط عقب موت الولوى البارنبارى فدام ثلاث سنين وانتفع به هناك وكان المنصور يذاكره ثم امتحن بالترسيم مدة كان الأستادار يمده فيها ويسعفه إلى أن خلص وأقام مستمرًا على نيابته وأشفاله ولأهل تلك النواحى به غابة النفع كان الله له .

وقال عنه الشيخ محمد الطنطارى فى نشأة النحو ٢٩٩/٢٩٢ ننقله بتصرف : الأشمونى هو أبو الحسن على نور الدين بن محمد بن عيسى الأشمونى أصلا ، ولد بقناطر السباع ، وتوطن القاهرة مكبًا على العلم مع النقشف فى مأكله وملبسه ومفرشه ، لا هم له إلا العلم والطاعة ، أخذ عن الجلال المحلى والكافيجى والتمتى الحصنى وغيرهم ، ومن أشهر مؤلفاته النحوية شرحه على الألفية المسمى 3 منهج المسالك إلى ألفية ابن مالك 3 .

## تعريف بشرح الأشموني:

فى الحق أنه أغزر شروح الألفية مادة على كترتها واختلاف مشاربها ، بل إنه من أوفى كتب النحو جممًا لمذاهب النحاة وتعليلاتهم وشواهدهم على نمط البسط والتفصيل ، ولا غرابة أن يجمع فى شرحه ما جمع ، فأمامه من شروح الألفية شرح ابن الناظم والمرادى وابن عقبل والشاطبى والترضيح وغيرها ، ومن شروح التسهيل المرادى وغيره ، ومن شروح التسهيل المرادى وغيره ، وأمامه المغنى ، وهذا كله علما كتب السابقين ، فما عليه ـ وقد رام أن يكون شرحه موسوعة ـ إلا أن يضم كل شيء إلى نظيره ويضعه فى موطنه ، وإذا أنعم النظر فى شرح الأشمونى وكانت الأصول السائفة بين يديه فإنه يسهل عليه أن يرجع المقال إلى مصدره .

وقد يحسن الأشموني في بعض الأحيان ، فينسب القول إلى قائله ، فيصرح بالشاطيي في باب المعرب والمبنى عند قول الناظم و وفعلٌ أمرٍ ومضيًّ المعرب والمبنى عند قول الناظم و وفعلٌ أمرٍ ومضيًّ أبنا ٤ ، والموضيح في باب النكرة والمعرفة عند قول الناظم و كافعل أوافق نغتبطٌ إذ تشكّرُ ٤ ، وفي الابتداء بعد قول الناظم و وأخبروا بالنين أو بأكترا ... إلغ ٤ ، وبالمرادى في الننازع عند قول الناظم و وأخرنه إلى يكنٌ هو الخبر ٤ ، وكثيراً ما يصرح بلفظ الشارح ، يقصد ابن الناظم ، ولكن ذلك كله من الأشموني قليل جدًّا بالنسبة لإغفاله النسبة إلى صاحب الكلام .

فإذا قرأت فيه السباحث المتعلقة بالأدوات فى باب ٥ عطف النسق ٤ مثلاً أو ٥ الدواصب ٥ أو ٥ الجوازم ٤ أو ٥ لو ٥ أما ولولا ولوما ٤ أو ٥ كم وكأين وكذا ٤ وأمثال هذا فإنك واجده قد نقل كلام الممغنى مع قليل من التغيير ٤ إما بنقص لا يلمح ، أو زيد لا يذكر ، أو تقديم أو تأخير .

بقى علينا للمطلوب أن نكتب كلمة عن شواهده لأهميتها لدى المستفيد :

### شواهده:

سلك الأشمونى فى شواهده مهيع السابقين عليه الذين دونوها فى مصنفاتهم : سواء فى ذلك الشعر أم النثر ، وسواء فى النثر القرآن الكريم أم الحديث الشريف أم كلام العرب 9 مثلا أو غير مثل 9 .

أما الشواهد النترية فمحشودة في الشرح ، فلمننا في حاجة إلى عرض شيء منها ، لأن النتر متفق على الاستشهاد به في غير الحديث ، أما فيه فتابع لاين مالك المجبز له على ما سبق في ترجمته ، وأما الشعر فكثير أيضاً ومقلد فيه من أخذه منهم ، وقد ساعده تأخره الزمني على جمع مقدار كبير من مختلف المؤلفات قبله ، فمما يتناز به هذا الشرح زيادة الشواهد فيه على المصنفات النحوية زيادة يؤود الطالب حفظها والإحاطة بما تستوجبه للعرفة بها من : قاتليها ومن قصائدها ومما قبلت فيه وغير هذا من مقتضيات الوقوف على جلية الحال فى الشعر ، وإن المتبع لهذه الشواهد يعلم أنها للشعراء المحتدّ بهم إلا قليلا .

وقد رزق هذا الشرح القبول بين العلماء ، فعلق عليه كثيرون ، فمن حواشيه حاشية المدابغي ( حسن ابن على ) ، وحاشية الأسقاطي ( أحمد بن عمر ) ، وحاشية الحفني ، وحاشية الصبان ، توفى الأشموني سنة ٩٢٩ هـ .

# قال الزركلي في أعلامه الصبّان ( صلحب الحاشية على الأشموني ) ( ـ ١٢٠٦ هـ/ ـ ١٧٩٢ م )

مُحَمد بن على الصبان ، أبر العرفان : عالم بالعربية والأدب . مصرى . مولده ووفاته بالقاهرة . 
له ( الكافية الشافية في علمي العروض والقافية ـ ط 8 منظومة ، ولا حاشية على شرح الأشموني على 
الألفية ـ ط ا في النحو ، ولا إتحاف أهل الإسلام بما يتعلق بالمصطفى وأهل بيته الكرام \_ خ 9 
ولا إسعاف الراغيين \_ ط ا في السيرة النبوية ، ولا الرسالة الكبرى \_ ط ا في البسملة ، ولا أرجوزة 
في العروض \_ ط ا ه مع شرحها ، ولا حاشية على شرح الملوى على السلم \_ ط ا في المنطق ، و 
ورسالة في لا الاستعارات \_ خ 9 ولا حاشية على شرح الرسالة العضدية \_ ط ا ولا تقرير على مقدمة 
جمع الجوامع \_ خ 9 وكتاب في لا علم الهيئة \_ خ 1 ولا حاشية على شرح العصام على السعرقدية \_ 
حمع الجوامع \_ خ 9 وكتاب في 9 علم الهيئة \_ خ 1 ولا حاشية على شرح العصام على السعرقدية \_ 
حمه الجوامع \_ خ 9 وكتاب في 9 علم الهيئة \_ خ 9 ولا حاشية على شرح العصام على السعرقدية \_ 
حل 4 بلاغة ، ولا حاشية على السعد \_ ط 8 في المعاني والبيان . جزيان ، وغير ذلك .

وقال عنه الشيخ محمد طنطاوي في كتابه القيم نشأة النحو:

هو أبو العرفان محمد بن على ، ولد بالقاهرة ونشأ فقيرًا متواكلا مستجدًا الخلق مع العفة .
ولم ينشب أن حفظ القرآن والعتون ، واجتهد فى طلب العلوم ، وحضر على أشياخ العصر كالمدابغي
والدليدى والأجهورى والعلوى ، قنبغ فى العلوم عقليها ونقليها ، ودرس الكتب القيمة فى حيا
أشياخه ، واعترف العلماء بفضله فى مصر والشام ، فالتف حوله الخلائق الكثيرون ، وصنف مؤلفات
فى مختلف العلوم ، ومن أشهرها فى النحو ٩ حاشيته ، على الأشمونى التى سارت بها الركبان ،
فل مختلف العلماء ، وعلقوا عليها تقارير كالإنبابي والحامدى والرفاعي ــ وتلك كلمة خاصة بها :

#### حاشية الصبان:

رسم الصبان فى مقدمة الحاشية الخطة التى سيتهمها فيها ، وأنها تقوم على ثلاثة عناصر : تلخيصه زبدة ما كتبه السابقون قبله على شرح الأشمونى ، وتنبيهه على ما وفع لهم من أسقام الأفهام ، وتعليقه مما فتح الله به عليه فاهتدى إليه . كما رسم اصطلاحًا خاصًّا فى الإشارة إلى أسماء السابقين ومنهم الحففى الذي التزم التعبير عن اسمه بلقظ ٥ المعض ٤ .

أما العنصر الأول ، فالصبان فيه موات موفق .

وأما العنصر الثانى ، فإنه فيه عادل ، رائده تبيان الحقيقة العلمية مع غير الحفنى ، فإنه تحامل على الحفنى فى شدة وعنف لا سجاحة معهما ، وأسرف فى التشهير به متجاوزًا العرف التقليدى فى رد العلماء بعضهم على بعض حتى فى الهنات الهينات .

### مما وافق فيه الصبان الحَفنى:

 ١ - ما كتبه في باب ١ الناء ٤ على قول الأشموني : ٩ والمثنى والمجموع ٤ في شرح قول الناظم : ٩ وابن المعرف المنادى المفردا ... إلخ ٥ .

٢ -- ما كتبه في ياب و ما لا ينصرف ٤ على قول الأشموني : ٥ ما فيه من الصيفة ... إلخ ٥
 نمي شرح قول الناظم : ٥ وإن به سمي أو بما لحق ... إلغ ٥ .

ى صرح مون النظم . « وإن به تسفى او ابدا لحق ... وقع » . ٣ - ما كتبه في باب ؛ ما لا ينصرف ؛ على قوله : ( لضعف سبب البناء ... إلخ ؛ في شرح

لول الناظم : 3 والعدل والتعريف مائمًا سحر ... إلغ » . ٤ — ما كتبه في باب ( إعراب الفعل » على قوله : « وبمعنى ما تأتينا فأنت تحدثنا » ، في

شرح قول الناظم : ٥ وبعد فالجواب نفى أو طلب ... إلخ ٥ . ٥ – ما كتبه فى باب ٥ لو ٤ على قوله : ٥ إذ لو قدر حصوله ٤ فى شرح قول الناظم : ٥ لو حرف شرط فى مضى ... إلخ ٥ .

### مما خالف فيه:

 ١ - ما كتبه في باب و ما لا ينصرف ٤ على قول الأشموني : و يعنى ما كان من الجمع ... .
 إلخ » في شرح قول الناظم : و وذا اعتلال منه كالجوارى ... إلخ » ثم قال معلقًا : و ولفظة البعض ... إلخ » .

٢ - ما كتبه في باب و ما لا ينصرف على قول الأشموني : و وذكر الأخفش ... إلخ ٤ في شرح قول الناظم : و ولسراويل بهذا الجمع ... إلخ ٤ ــ ثم قال معلقًا ما نصه : و وأن تبجحه هنا مما لا ينبغي على من لولاه ما راح ولا جاء لم يتم ، نسأل الله العافمة ... إلخ ٥ .

وأما العنصر الثالث ، فالصبان فيه بحق السابق المجلى فى الكثير ، إذ لم يسلم فى القليل إلى غير ذلك مما أخذه عليه من اللوم فى أمور تتصل بالناحية العلمية ، وبالاستطراد إلى غير النحو . وصفوة المقال أن حاشية الصبان مفيدة علميًّا . وقد بسط الجبرتي ترجمة الصبان في الجزء

الثانى من تاريخه ، توفى وصلى عليه بالأزهر في حفل مهيب سنة ١٢٠٦ هـ .





### بسم الله الرحمن الرحيم

أما يعد حمد الله على ما منح من أسباب البيان. وفتح من أبواب التبيان. والصلاةِ

### بسم الله الرحيم الرحيم

نحمدك اللهمَّ على ما وجهت نحو نا من سوابغ النعم . و نشكرك على ما أظهرت لتا من مبهمات الأسرار ومضمرات الحكم. ونشهد أن لا إله إلا أنت وحدك لآ شريك لك الفاعل لكلّ مبتلاً ومبتذع، ونشهد أن سيدنا محمدا عبدك ورسولك المفرد العلم والإمام المتبع. اللهمّ صلّ وسلم عليه وعلى آله وصحبّه ما رفعت منصب المنخفض لجلالك. وجبرت بالسكون إليك كسر الجازم بوحدتك في ذاتك وصفاتك وأفعالك. (اها بعد) فيقول راجي الغفران ومحمد بن على الصبان، غفر الله ذُنوبه وستر في الدارين عيوبه. هذه حواش شريفة. وتقريرات جليلة منيفة. وتحقيقات فاتقة: وتدقيقات رائقة. خدمت بها شرح العلامة نور الدين أبي الحسن وعلى بن محمد الأشمونيّ ، الشافعيّ على ألفية الإمام وابن مالك؛ كل الخلمة. وصرفت في تحرير مبانيها وتهذيب معانيها جميع الهمة. ملخصا فيها زبد ما كتبه عليه المشايخ الأعيان. منبها على كثير مما وقع لهم من أسقام الأفهام وأوهام الأذهان. ضاما إلى ذلك من نقائس المسطور ما ينشرح به الخاطر. مضيفا إليه من عرائس بنات فكرى ما تقر به عين الناظر . وحيث أطلقت شيخنا فمرادى به شيخنا العلامة المدابغي . أو قلت: شيخنا السيد فمرادي به شيخنا المحقق السيد البليدي. أو قلت: البعض فمرادي به الفهامة الفاضل سيدي يوسف الحنفي رحمهم الله تعالى وجزاهم عنا خيرا. وما كان زائدا على ما في حواشيهم وليس معزوّا الأحد فهو غالبا مما ظهر لي وربما نسبته إلي صريحا. وعلى الله الاعتماد إنه ولي السداد. وقوله أما بعد حمد الله إلخي اعترض[١٦] بأن هذه العبارة إنما تفيد سبق حمد وصلاة و سلام منه وهذه الإفادة لا يحصل بها المطلوب من الإتيان بالثلاثة في ابتداء التأليف. ويجاب أو لا بأنا لا نسلم تلك الإفادة لأن القصد من قوله حمد الله إنشاء الحمد. وقوله حمدا الله وإن لم يكن جملة في قوة الجملة كأنه قال أما بعد قولي أحمد الله منشقا للحمد. وثانيا بأنا سلمنا تلك الإفادة لكن لا نسلم أن المطلوب لا يحصل بها لأن إفادة سبق الحمد منه تتضمن أن المحمود أهل لأن يحمد وهو وصف بالجميل فقد حصل الحمد ضمنا بهذه العبارة الواقعة في ابتداء التأليف ولا يضر عدم حصوله صريحا إذ المطلوب حصول الحمد مطلقا في الابتداء ومثل ذلك يقال في الصلاة والسلام بناء على أن المقصود بهما التعظم وهو حاصل بإفادة سبقهما كما أفاده العلامة ابن قاسم في نكته عند قول المصنف(١) وأحمد ربي الله خير مالك، مصليا إلح، وبه يعرف ما في كلام البعض وما أجاب به هو وشيخنا من أن الشارح أتى بالتلاثة لفظا لا يحسم مادة [1] ( قوله اعترض ) حاصله قياس مركب من الشكل الأول منع المحشى أولا صغراه وأورد عل منعه بأنه مكابرة لا عبرة بها ويرد بأنه بحسب المراد وهو مبنى على أن مراد للعترض الإتيان بيا لا لفظا و لا قصله أما إن أراد الأول فلا يجاب عنه إلا بمنعرأن للطلوب الإتيان لفظا تأمل ، وقوله : سلمنا إلح مراده به أنها تفيد السبق لفظا وقصدا فقط والحق أنه يدفع الإيراد محصوصا والمقام هنا قرينة عليه كما وضحه في الآيات لكن ترك للنع في الصلاة والسلام اتكالا على المقايسة تأمل ، وثانيا كبراً ه وأورد عليه أنه لا يوافق رواية الرفع وأجيب بأن المقصود بها مجرد التمثيل لا خصوص اللفظ راجع أنواع القياس في كتب المنطق المتخصصة .

<sup>(</sup>١) يقصد الإمام ابن مالك صاحب المن ( الأُلفية ) .

والسلام على من رفع بماضي العزم وخفض العزم قواعد الإيمان ، وخفض بعامل الجزم كلمة البهتان. الاعتراض لبقاء المؤاخذة بعدم كتابتها المطلوبة أيضاء والجواب بحصول الحمد بالبسملة غير نافع في الصلاة والسلام. فإن قلت لا نسلم عدم حصول الحمد صريحا هنا لما تقرر من أن الأخبار عن الحمد حمد أي صريح. قلت: ما تقرر إنما هو في الإخبار عن الحمد بثبوته لله بالجملة الاسمية أعنى الحمد لله لأنه ثناء بجميل صراحة فهو حمد صريح بخلاف الإخبار عن الحمد بسبق وقوعه ، ومثله الإخبار بأنه يقع كما في ه أحمد ربي الله و(١) على أنه خبر لفظا ومعنى فتنبه (٢). (**قوله على ما منح من أسباب البيان**) على تعليلية وما موصول اسمى أو نكرة موصوفة فمن بيانية والعائد عندوف. ويظهر لي عند عدم استدعاء المقام أحد الوجهين ترجع الثاني لأن النكرة هي الأصل ولأن شرط الموصول إذا لم يكن للتعظيم أو التحقير عهد الصلة وقد لا يحصل عهدها إلا بتكلف فاحفظه، أو موصول حرف ويقوّى هذا أن الحمد يكون حيتذ على الفعل والحمد على الفعل أمكن من الحمد على أثره لأن الحمد على الفعل بلا واسطة وعلى أثره بواسطته. ومن زائدة على مذهب الأخفش وبعض الكوفيين أو تبعيضية نكتنها الإشارة إلى أنه تعالى يستحق الحمد على بعض نعمه كما يستحق الحمد على الكل بالأولى. والمنح الاعطاء وبابه قطع وضرب، والمنحة بالكسر العطية كذا في المختار . والبيان يطلق بمعنى الظهور وبمعنى الفصاحة وبمعنى المنطق القصيح المعرب عما في الضمير أي المنطوق به لا المعنى المصدري لأنه لا يوصف بالقصاحة حقيقة وهذا هو المراد هنا. والمراد بأسبابه جميع ماله دخل في حصوله كسلامة اللسان من العيُّ الفهامة وسيلامة القلب من موانع الإدراك لا خصوص ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم لذاته لقصوره . (فوله وفتح من أبو اب البيان) قياس ما كان على التفعال فتح الناء كالتكرار والتذكار وشذ كسر تاء التبيان والتلقاء بعكس الفعلال، وورد الفتح أيضا في التبيان كما في القاموس وإن كان كسره أكثر . والتبيان كما قاله الخطابي أبلغ من البيان لأنه بيان مع دليل وبرهان فهو جار على الأصل من زيادة المعنى لزيادة المبنى(٢). والمراد بأبوابه كل ما له دخل في حصوله كالإدراكات القوية وجودة اللسان والقلب فالأبواب استعارة مصرحة والفتح ترشيح أو في النبيان استعارة بالكناية والأبواب تخييل والفتح ترشيح. وذكر المنح والأسباب في جانب البيان والفتح والأبواب في جانب التبيان لأن التبيان أبلغ كامر فالوصول إليه أصعب يحتاج إلى فتح أبواب مفلقة. (قوله و الصلاة و السلام) عروران عطفا على حمد الله. (قوله على من رفع) متعلق بمحذوف صفة للصلاة والسلام أي الكاتنين على من رفع، أو حال منهما . وقال شيخنا تبعا للمصرح متعلق بالسلام لقربه وهو مطلوب أيضا للصلاة من جهة المعنى على سبيل التنازع اهـ. ومراده كما قاله الفاضل الروداني محشى التصريح التنازع المعنوي الذي هو بجرد الطلب في المعنى لا العمل بدليل كلامه فقوله متعلق بالسلام لقربه يعني مع حذف متعلق الصلاة فسقط ما اعترض به المعض من أن التنازع لا يكون إلا في فعلين متصرفين أو اسمين يشبهانهما كما سيأتي وما ذكر ليس كذلك أي لأن

 <sup>(</sup>١) أن قول الناظم \* أحمد وإن الله غير مالك \*
 (٢) فالحمر ما يحتمل الصدق والكذب لذلته وعكمه الإنشاء .

<sup>(</sup>٣) يَقُولُ أَهُلِ اللَّغَةِ إِنْ زِيادَةً المِّنِي تِعَلَّى عَلَى زِيادَةً للْحَنِّي الْفَطَّ كَشَّرتِه تعطي معنى أتَّوى من كَسَّرتِه .

( مُحَمَّدٌ ) المنتخب من خلاصة معد ولباب عدنان . وعلى آله وأصحابه الذين أحرزوا الصلاة والسلام اسما مصدرين جامدان على أنه سيأتي أن المراد اسمان يشبهانهما في العمل لا في التصرف بدليل تمثيلهم باسم الفعل والمصدر . وممن وافق على ذلك هذا البعض وحينفذ لا يدل ما سيأتي على عدم جريان التنازع الاصطلاحي بين اسمى المصدر بل على جريانه بينهما كالمصدرين فيتلاشي الاعتراض من أصله. والرفع الإعلاء والمراد به هنا الإظهار والإعزاز . (قوله بماضي العزم) من إضافة الصفة إلى الموصوف أي العزم الماضي قال في الصباح: عزم على الشيء وعزمه عزما من باب ضرب عقد ضميره على فعله أهد لكن سيذكر الشارح قبيل باب التنازع أن عزم لا يتعدّى بنفسه(١) وأن قوله تعالى: ﴿وَلا تَعْزَمُوا عَقَدَةَ النَّكَاحِ ﴾(٢) على تضمين معنى تنووا والماضي إما بمعنى النافذ يقال مضى الأمر أي نفذ، وإما بمعنى القاطع يقال سيف ماض أي قاطع فيكون قد شبه ف النفس العزم بالسيف والماضي بمعنى القاطع تخييل. (قوله قواعد الإيمان) يحتمل وهو الظاهر أن يراد بالإيمان التصديق القلبي فتكون إضافة القواعد إليه من إضافة المتعلَّق بفتح اللام إلى للتعلُّق بكسرها والمراد بالقواعد جميع ما وجب الإيمان به مما ينيني عليه غيره كعقائد التوحيد وضوابط الفقه المجمع عليهما، أو جميع ما وجب الإيمان به سواء بني عليه غيره أو لا فيكون في التعبير بالقواعد تغليب، أو البراهين الدالة على حقيقة [١] الإيمان، ويحتمل أن يراد به الإسلام لتلازم الإيمان والإسلام الكاملين بالإضافة من إضافة الأجزاء إلى الكل. والمراد بالقواعد الأركان الخمسة المذكورة في حديث وبني الإسلام على خمس ١٦٥ وعليه ففي الكلام تلميح إلى هذا الحديث. (قوله وخفض بعامل الجزم) الجزم القطع وعامله آلته كالسيف ووصفُها بالعمل مجاز عقل من وصف آلة عمل الشيء به . فإن قلت : عامل الجزم لا يخفض في العربية فلا تتم التورية قلت : التورية لا تتوقف على خفضه في العربية وإنما ورّى بخفضه الذي لا يقع في ألعربية للإشارة إلى أن ما و فع منه عَنْ أَمْر فوق ما ألفه البشر خارج عن طوقهم. (قوله كلمة البيتان) البتان الكلب والمرادبه هذا الكفر أو مطلق الباطل والمراد بالكلمة الكلام وإضافتها إلى البيتان استغراقية . (قوله محمد) بدل مِنْ من أو عطف بيان وقوله المنتخب أي المختار نعت محمد لا لمن لئلا يلزم تقديم البدل أو عطف البيان على النعت مع أن النعت هو المقدم على بقية التوابع عند اجتاعها . (**قوله من خلاصة معد** ولباب عدنان) خلاصة الشيء بضم الخاء وكسرها ما خلص منه وبمعناه اللباب ففي عبارته تفنن. ومعد بفتح المم والعين ولدعدنان لصلبه . قال الجوهري: وهو أبو العرب. وعدنان آخر النسب الصحيح لرسول الله عَلَيْكُ. وهو محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي ابن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر ابن نزار بن معد بن عدنان، فعلم وجه ذكر معد وعدنان. ويحتمل أنه أراد بمعد وعدنان ذرية معد وذرية عدنان المسماتين باسمي أبويهما. وإنما أخر عدنان ذكرامم تقدمه وجودا لأنه لوقدمه لم يكن لذكر معدفاتلدة لأنه يلزم من كونه عليه الصلاة والسلام

<sup>[1] (</sup>قوله على حقيقة) كذا بالأصل ولعل صوابه حقن اهـ.

<sup>(</sup>١) وإنَّا يعدى بمرف الجر تقول ﴿ عزمت عليك أن تلمل كذا ﴾.

<sup>(</sup>٢) من الآية ٢٣٥ من سورة البقرة.

رُسُ ﴾ آخر جد البخاري صُّ ٧ بُد ، و شرحه القسطلال في صد ١٩٤١ جـ ١ وابن حجر ١/٤٧ والعيني ١/٤٧ واجع [١] كتاب الإعاق [٧] باك: دعاؤ كم إعادكم الحديث وقي ٨ صـ ١٧ جـ ١ فيح الباري من تحقيقنا .

قصبات السبق في مضمار الإحسان . وأبرزوا ضمير القصة والشان بسنان اللسان ولسان السنان . فهذا شرح لطيف بديع على ألفية ابن مالك . مهذب المقاصد واضح المسالك . منتخبًا من لباب عدنان كونه منتخبا من خلاصة معد ولا عكس. وقوله أحرزوا ) أي حازوا وقوله قصيات السبق إلخ كان من عادة العرب أن تفرز قصبة في آخر ميدان تسابق الفرسان فمن أعدى فرسه إليها وأخذها عُد سابقاً ففي الكلام استعارة تمثيلية إن شبه حال الصحابة في غلبتهم لمن قاواهم في الإحسان بحال السابقين على الحيل في الميدان في سبقهم إلى قصبة السبق بجامع مطلق حوز ما به الشرف ، أو استعارة مكنية إن شبه في النفس الإحسان بساحة ذات ميدان وجعل إثبات المضمار أي الميدان تخييلا وإحراز قصبات السبق ترشيحا ، أو استعارة مصرحة إن شبهت مراتب العلو بقصبات السبق وجعل المضمار ترشيحا والإحسان تجريدا والمراد بالإحسان إما معناه الشرعي المبين في حديث جبريل بقوله عليه الصلاة والسلام: 1 أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك ، أو مطلق الطاعة وهذا أمرب. رقوله وأبر زوام أي أظهروا. وقوله ضمير القصة والشأن يحتمل أن المراد ضمير المستور الذي كان له قصة وشأن عظيمان وهو دين الإسلام فيكون تسميته مضمرا باعتبار ما كان . ويحتمل أن المراد ضمير القصة والشأن الاصطلاحي الواقع ف قوله تعالى : ﴿ فَاعِلُمُ أَنَّهُ لا إِلَّهُ إِلَّا اللَّهُ ﴾ ففي الكلام حذف مضاف أي مفسر ضمير إلخ لأن الذي أظهروه مفسره وهو لا إله إلا الله ، أو مجاز مرسل علاقته المجاورة حيث سمى المفسّر بكسر السين باسم المُفسَّر بفتحها. (قوله بسنان اللسان ولسان السنان) السنان نصل الرمح ، والتركيبان إما من إضافة المثبيه به إلى المشبه أي اللسان الذي كالسنان في التأثير والسنان الذي كاللسان في كثرة استعماله ، أو من الاستعارة بأن يكون شبه في التركيب الأول كلام اللسان بالسنان في التأثير وشبه في النفس السنان في التركيب الثاني بالإنسان في صدور الفعل العظيم عن كل وأثبت له اللسان تخييلا ، أو شبه طرف السنان الذي به الجرح باللسان في كارة استعماله ، وجعل شيخنا إطلاق لسان السنان على طرفه الجارح لا تجوز فيه ممنوع لأنه ليس من معانى اللسان الحقيقية كما يؤخذ من القاموس وغيره . وفي قوله بسنان إلخ من أنواع البديع العكس وهو تقديم المؤخر وتأخير المقدم كقولهم عادات السادات سادات العادات . وقد اشتملت خطبته على أنواع أخر كبراعة الاستهلال والتورية في الفتح والرفع والماضي ونحوها . والطباق في الرفع والخفض والإيمان والبهتان والإفراط والتفريط . والجناس اللاحق في الأُسد والجسد والتحقيق والتدقيق وآتخل والممل ، وكذا بين الأدراج والأبراج كإقاله شيخنا والبعض وإن جعل شيخنا السيد الجناس بينهما مضارعا لما سيأتي والجناس المضارع في خلا وعلا . والفرق بين الجناسين أن الاختلاف إن كان بحرف بعيد المخرج فاللاحق أو قريبه فالمضارع . ومعنى بعد المخرج أن يختلف الحرفان في جنس المخرج ومعنى قربه أن يتحدا في نجنسه ويختلفا ف شخصه . (قوله فهذا) اسم الاشارة راجع إلى الألفاظ الذهنية الخصوصة الدالة على المعاني الخصوصة على أرجح الأوجه فهو مستعار نما وضم له ، وهو المبصر الحاضر للمعقول لشبهه به في كمال إتقان المشير ﴿ يمتزج بها امتزاج الروح بالجسد . ويحل منها محل الشجاعة من الأسد . تجد نشر التحقيق أو السامع إياه حتى كأنه مبصر عنده ، وهل استعارة اسم الإشارة ونحوه أصلية أو تبعية خلاف بيناه في رسالتنا في المجازات . والفاء واقعة في جواب أما وجواب الشرط لابد أن يكون مستقبلا وكون الألفاظ المشار إليها شرحا لطيفا بديعا غير مستقبل فلابد من تقدير . أقول : بعد الفاء كما أفاده في التصريح ، نعم إن كانت الخطبة قبل التأليف وجعل الشرح بالمعنى اللغوى على أنه مصدر بمعنى الشارح أي خَارِجًا لم يحتج إلى التقدير لأن الشرح الخارجي المدلول على هذا الشرح الذي هو محط الجزاء مستقبل حينئذ بل قال الروداني في حواشبه على التصريح : قد يكون في الاستقبال وقد يكون في الماضي كما في شرط لو ظليكن هذا منه ا هـ نعم قال يس : يندفع بتقدير القول إشكال آخر وهو أن كون هذه الألفاظ شرحًا لطيفًا بديعًا ثابت حمد أو لم يحمد فما معنى كونه بعد الحمد ، فإذا جعل الجزاء القول كان هو المقيد بالبعدية 1 هـ وهو مبنى على أن الظرف من متعلقات الجزاء كما هو الأحسن مع أن هذا الإشكال الآخر يندفع بجعل شرح بمعنى شارح مرادا منه المعنى اللغوى لصحة تقييده بالبعدية على أنه يرد على تقدير القول أن حذف القول يوجب حدَّف الفاء معه كما سيصرح به الشارح ، لكن في الهمع(١) ما يدل على أن بعضهم يجوَّز حذف القول مع بقاء الفاء كما سيأتي بسطة في محله نتنبه : (أبوله لطيف) يعني لا يحجب ما وراءه من المعانى مجازا عماً لا يحجب ما وراءه من المحسوسات . (قوله بديع) فعيل بمعنى المفعول أى مبتدع أى مخترع(٢) لا على مثال سابق فإنه بهيئته المخصوصة لم يسبق له مثال والمراد أنه فائق في الحسن على غيره من الشروح ويجيء بديع بمعنى مبدع ومنه بديع السموات والأرض. (قوله على ألفية ابن مالك) متعلق بمحذوف خاص دل عليه السياق أي دال على ألفية ابن مالك أي على معانيها ، أو على بمعنى لام التقوية متعلقة بشرح بمعنى شارح أي كاشف كما قاله البعض، وفيه أنه يلزم على هذا نعت المصدر قبل استيفاء معموله أو بمعنى لام الاختصاص متعلقة بمحذوف صفة لشرح فيكون على استعارة تبعية أو شبه الشرح والمتن بجسم مستعل وجسم مستعلَى عليه وذكر على تخييلا . (قَوْله مهذب إغ) التهذيب التنقية ، والمقاصد المعانى ، والمسالك الألفاظ ، وهما مجروران بإضافة الوصف إليهما أو منصوبان على التشبيه بالمفعول به . (قوله يمتزج بها إغ) في الكلام مبالغة وإلا فالمزج الخلط بلا تمييز مع أن الشرح والمتن متايزان ، وأشار بهذه السجَّعة إلى ما في شرحه نما لابد منه في بيان المتن وبالسجَّعة الثانية إلى ما زاد على ذلك والمقصود منهما وصف شرحه بجودة السبك وحسن التركيب مع ألفاظ المتن . (قوله اهتزاج الروح) أى امتزاجا كامتزاج الروح بالجسد . لا يقال عبارته تفهم أن شرحه للمتن كالروح للجسد وأن المن بدونه كالجسد بدون الروح وفي هذا تنقيص ليقية الشروح! ` ألأنا نقول مقام المدحُ لا ينظر فيه إلى أمثال هذه المفاهم . (قُولُه وَبِحَلَّ) بضم الحاء وكسرها لأن حل بمعنى نزل يجوز في حاء مضارعه الوجهان كما في القاموس ويهما قرئ في السبع قوله تعالى : ﴿ فِيحِل عَلَيْكُم عَضِينِ ﴾(٣) فاقتصار البعض كشيخنا على الضم تقصير . [١] ( قوله لبقية الشروح ) أي وللألفية أيضاً وهذا ما لم يقصده الشارح .

 <sup>(</sup>١) يقعد هم الموامع شرح جم الجوامع للسيوطي . (٢) يقعد اسم مفعول من غير القمل الثلاثي . (٣) من الآية ٨١ من سورة طه .

من أدراج عباراته يعبق . وبدر التدقيق من أبراج إشاراته يشرق . خلا من الإفراط الممل. وأما حل ضد حرم فجاء مضارعه بالكسر فقط . وحل بمعنى فك فجاء مضارعه بالضم فقط . (قوله منها) قال شيخنا السيد: حال أي كائنا منها لأن حل لا يتعلى بمن و كذا قوله من الأسداري كائنة من الأسد، ولعل معنى كائنا منها و كائنة من الأسد منتسبا إليها و منتسبة إلى الأسد و لا يبعد أنَّد من في الموضعين بمعنى في . لا يقال الظرفية في الأول غير ظاهرة لأنا نقول لما امتزج بها كأنه حل فيها . وقوله محل الشجاعة أي حلولها فمحل مصدر مهمي أى حلولا كحلول الشجاعة والمراد بالشجاعة الجراعة لا اللكة الخصوصة لاختصاص الملكات بذوى العلم. (قوله تجد نشر التحقيق إغر النشر الرائحة الطية . والتحقيق يطلق على ذكر الشيء على الوجه الحق ويطلق على إثبات للسألة بدليلها مع رد قوادحه . والأدراج بفتح المعزة جمع درج بفتح الدال و سكون الراء أو فتحها ما يكتب فيه كما في القاموس ويعبق بفتح الباء مضارع عبق الطيب بكسرها عبقا بالتحريك من باب فرح<sup>(١)</sup> ظهرت رائحته ولا يكون إلا للذكية كما في اللصباح ، فقي كلامه استعارة مكنية وتخييل وترشيح حيث شبه التحقيق في نفاسته بنحو المسك والنشر تخييل ويعبق ترشيح . قال شيخنا السيد : وفي العبارة قلب أي من عبارات أدراجه ا هـ و نكتة القلب الإشارة إلى قوة النشر حتى سرى من العبارات إلى محلها المكتوبة فيه . (قوله وبدر التدقيق إغج البدر القمر ليلة كاله . والتدقيق يطلق على إثبات المسألة بدليلين أو أكثر وعلى إثبات دليل المسألة بدليل ، وعلى ذكر الشيء على وجه فيه دقة . والأبراج جمع برج وهو أحد أقسام الغلك الاثني عشر المسماة بالبروج ، وعبر بالأبراج وهو جمع قلة مع أنها اثناعشر لزلوجة أدواج . ويشرق بضم أوله وكسر ثالثه مضارع أشرق أى أضاءأو بفتح أوله وضم ثالثه مضارع شرق كطلع وزنا ومضى ، وعلى كل ففي كلامه عيب السناد وهو اختلاف حركة ما قبل الروي (٢٠٠ . وفي كلامه استعارة مكنية وتخييل وتر شيحان حيث شبه الندقيق بالليلة المقمرة كال الإقمار بجامع الكمال والبدر تخييل والإشراق والأبراج ترشيحان قاله شيخنا السيد . وجعل شيخنا التدقيق مشبها بالسماء في العلق . والمتانة ولك أن تجعل الأبراج استعارة مصرحة لعبارات الإشارات أي المعاني المنقيقة إن شبيت بالأبراج في أن كلا محل لما يتقع به إذ العبارات عمل المعاني والأبراج عمل للكواكب ، أو تخييلا لاستعارة مكنية إن شبيت الإشارات بالسموات في الرفعة والمتانة . ثم ذكر شيخنا السيد أن هنا أيضا قلبا أي من إشارات أبراجه ولا حاجة إليه كما لا يخفى . وقوله خلا من الإفراط إلخ الإفراط مجاوزة الحد ، والتفريط التقصير أي خلا من الإفراط في التطويل وعلا عن التفريط في تأدية المعانى . وعبر في جانب الإفراط بخلا و في جانب التفريط بعدلا لأن التغريط. أقحش فهو أحق بالتباعد عنه الذي هو المراد من علا . وأخر هاتين السجعتين مع أنهما من باب التخلية وما قبلهما من باب التحلية التفاتا إلى تقدم الإثبات على النفي وشرف الوجود على العدم . وَلَلْسَلَ وَاعْتُلُ وصِفَانَ لازمانَ لأَنْ المراد الذي شأنه الإملال والذي شأنه الإحلال . (قوله وكان

<sup>(</sup>٢) من الآية ١٧ من سورة القرقال . (٢) والسناد لل القلقة انطلاف عايراتم قبل الروى من الحركات وحروف الله... وهو من عوب الشعر .

وعلا عن التفريط الخل. ﴿ وَكَانَ بِينَ ذَلَكَ قُواهَا ﴾(¹) وقد لقبته ٩ بمنهج السالك إلى ألفية ابن مالك ، ولم آل جهدا في تنقيحه وتهذيه وتوضيحه وتقريه . والله أسأل أن يجمله خالصا لوجهه الكريم . وأن ينفع به من تلقاه بقلب سلم . إنه قريب مجيب . وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب . بين ذلك قواما) أى عدلا . وأفر داسم الإشارة مع رجوعه إلى اثنين : الإفراط والتفريط لتأوله بالمذكور والمرجح للإفراد حصول الاقتباس . وقوله وقد لقيته )أى سميته وإنما آثر التعبير بالتلقيب لما في هذا الاسم من الإشعار بالمدح كاللقب(٢) . (قوله ولم آل) مضارع مبدوء بهمزة تكلم تليها ألف منقلبة عن هزة ساكتة كما هو القاعدة عند اجتهاع هزتين ثانيتهما ساكنة حذف منه الجازم لامه التي هي واو ، وماضيه ألا كعلا، ومصدره إن كان بمعنى التقصير أو الترك أو الاستطاعة : ألو كداو وألو كعلو كإفي القاموس، وإن كالزبمني للنع ألو كدلو كإفي حاشية شيخنا السيدلكن ف حاشية ابن قاسم على المختصر وحاشية خسرو على للطول أن المنعمعني بجازي مشهور للألو لاحقيقي ويصح هناما عداالاستطاعة فعلى الأول قوله جهداأي اجتهادا منصوب على التييز عول عن الفاعل والتقدير لم يقصر اجتهادي على الإسناد المجازي، أو نزع الخافض أي في اجهادي أو حال بمنى بجتهدا، وعلى الثاني مفعول بمو على الأخير مفعوله الثاني وحذف مفعوله الأول لعدم تعلق الغرض بذكره والتقدير ولمأمنع أحداجهدا. وعن أبي البقاء أن لمآل من الأفعال الناقصة بمنى لمأزل، فجهدا خبر بمعنى جاهدًا والذي يؤخذ من القاموس والمختار أن الجهد بمعنى الاجتهاد أو المشقة بفتح الجيم لا غير وبمعنى الطاقة بالفتح والضم . رقوله وتهذيه) عطف تفسير قاله شيخنا . (قوله وتقريه) عطف لازم . (قوله والله أسأل إخى سأل إلا كالا يمنى استعطى كاهنا تعدى المعولين بنفسه ٢٠ فالله مفعول قدم لإفادة الحصرأو للاهتمام لعظمته ، وأن يجعله مفعول ثان . وإن كان بمعنى استفهم تعدى للأول بنفسه و للثاني بعن نحو ﴿ يَسَالُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالَ ﴾ أو ما بمناها نحو ﴿ فَاسَأَلُ بِهِ خِيرًا ﴾ أي عنه . (قوله صلم) أي سالم من الحقد وألسدو غوهما . (قوله وها توفيقي إلا باف) استمتح أهل اللسان نسبة الفعل إلى الفاعل بالباء لأنه يوهم الآلة فلا يحسن ضربي بزيد إذا كان زيد ضاربا والحسن ضربي من زيد . وفاعل التوفيق هو الله تعالى فالحسن وما توفيقي إلا بالله . وتوجيه على ما يستفاد من الكشاف في تفسير سورة هود أنه على تقلير مضاف وأن التوفيق مصدر المبنى للمجهول حيث قال أي وما كوني موفقا إلا بمعونته وتوفيقه أفاده ابن قاسم . (قوله عليه توكلت) أي اعتمدت في جميع أموري كما يؤخذ من حذف للعمول أو في الإقدار على تأليف هذا الشرح كما يؤخذ من القيام . وتقديم الجار والمجرور لإفادة الحصر لأن الاعتاد في جميع الأمور والإقدار على تأليف هذا الشرح لا يكون إلاعليه تعالى وإن كان قد يعمد في بعض الأمور على غيره . (قوله أنيب) أي أرجع .

<sup>(</sup>١) سورةالفرقان :آية ٦٧ .

<sup>(</sup>٢) والقب كايشمر باللدح يشعر أيضا بالقم مثل الفقو أنف اللك .

<sup>(</sup>٣) كَتُولَكُ أَمَالُ الْفَالِسُورَ .

## ( بسم الله الرحمن الرحيم )

(قَالَ مُعَمَّدٌ هُوَى الإمام العلامة أبو عبد الله جمال الدين ابن عبد الله (ابنُ مالِكِ)

(قوله قال محمد) فيه التفات من التكلم إلى الغيبة إن روعي متعلق البسملة المقدر بنحو أوَّ لف أو تأليفي فإن لم يرًا ١٩٤٢ كان فيه التفات على مذهب السكاكي المكتفي بمخالفة التعبير مقتضى الظاهر . وأتى بجملة الحكاية و لم يتركها خوفا من الرباء لقصد الترغيب في كتابه بتعيين مؤلفه المشهور بالجلالة في العلم والإخلاص فيه وبالانتفاع بكتبه وهذا أرجح لأنامن مراعاة الحذر من الرياء خصوصامع الأمن من ذلك كإهو حال المصنف ، و لم يقدمها على البسملة أيضاً ليحصل لها بركة البسملة ولئلا يفوت الابتداء الحقيقي بالبسملة ولم يؤخرها عن الحمدلة ليقع اسمه بين الجملتين الشريفتين فتحيط به بركتهما فاحفظه . (قوله العلامة) معناه لغة كثير العلم جدا لأن الصيغة للمبالغة والتاء لزيادته وكثرة العلم جدا تحصل بالتبحر ف أنواع من الفنون فما اشتهر من أنه الجامع بين المعقولات والمنقولات لعله اصطلاح لبعضهم . (قوله هال الدين) هذا لقبه أي مجمل أهل الدين . فإن قبل : كل من جمال الدين ومحمد يشعر بالمدح فجعل أحدهما اسما والآخر لقبا تحكم ، قلت : يؤخذ جواب ذلك مما بحثه بعض المتأخرين ونصه : والذي يظهر أن الاسم ما وضعه الأبواندو نحوهما ابتداء كاثنا ما كان ، وأن ما استعمل في ذلك المسمى بعد وضع الاسم فإن كان مشعرا بمدح كشمس الدين فيمن اممه محمد أو ذمّ كأنف الناقة فيمر اسمه ذلك فلقب ، أو كان مصدرا بأب كأبي عبد الله فيمن اسمه ذلك أو أم كأم عبد الله فيمن اسمها عائشة فكنية ، وعلى هذا يصح ما حكاه ابن عرفة فيمن اعترض عليه أمير إفريقية في تكنينه بأبي القاسم مع النهي عنه فأجاب بأنه اممه لا كنيته نقله شيخنا عن الشنواني . وحاصل الجواب أن اعتبار الإشعار والتصدير إما يكون بعد وضع الدال على الذات ابتداء . والظاهر أن الموضوع للذات ابتداء محمد فهو الاسم والموضوع ثانيا مشعرا جمال الدين فهو اللقب. (قوله ابن عبد الله بن هالك) قد يتوهم من صنيع الشارح أنه جر ابن مالك صفة لعبد الله وليس كَذَلْكَ لأنه يلزم عليه تغيير إعراب المتن وحذف ألف ابن مع أنها واجبة الثبوت في المتن بل هو باق<sup>٢١</sup> على رفعه فيكون بالنظر إلى كلام الشارح خيرا آخر لهو فاعرفه . فإن قلت : في قول المصنف هو ابن مالك إلياس لإيهامه أن مالكا أبوه . قلت : هذا الإلباس لا يضر هنا لأنه ليس المقصود هنا بيان نسبه بل تمييزه عمن شاركه في اسمه وهو إنما يتم بهذه الكنية لغلبتها عليه دون غيرهالُّ قاله سم ، وأيضا فيها تفاؤل بملكه رقاب العلوم . والأكثر حذف ألف مالك العلم وإن كان رسمها أيضا جيدا ومنه رسمها في ﴿ وَفَادُوا يَا مَالِكَ ﴾ [ الزخرف: ٧٧ ] [1] ﴿ قُولُهُ فَإِنْ لَمْ يَرَاعُ إِنَّ ﴾ لا يخفي أن المفهوم من هذه العبارة فإن لم يراع متعلق البسملة المقدر بنحو أوَّ لف إلخ وذلك صادق بعدم مراعاة شيء أصلاً وبمراعاته مقدرا بنحو يؤلف المبدوه بياء الغيبة وحيتكذير دأنه لا التفات حتى عند السكاكي في الصورة الثانية بل الالتفات في المتعلق فقط عند السكاكي وليس الكلام فيه فلعل الحشي لم يبال بهذا لبعده .

<sup>[</sup>٢] ( قوله أرجع ) وقولهم درء المفاسد مقدم على جلب المصالح إذا قويت أو ترجحت فلا إيراد .

<sup>[</sup>٣] ( فوله بل هو باق ) أعلم أنه اعتلف في جواز تغيير إعراب المتن للشرح فقبل يمتنع مطلقا وقبل بجوز للشارح المازج دون غوره مثل حذف الألف من قبيل الإعراب أو لا تأمل .

<sup>[13] (</sup> قوله دون غيرها ) للناسب زيادة ودون غيره لأجل أن يتم النييز .

الطائي(١) نسبًا ، الشافعي مذهبًا ، الجياني منشأ ، الأندلسي إقليما ، الدمشقي دارا ووفاة لاثبتي عشرة ليلة خلت من شعبان عام اثنين وسبعين وستمائة وهو ابن خمس وسبعين سنة(٢) (أَحْمَدُ رَبِّي ٱللهُ حُيْرَ مَالِكِ) أي أثني عليه الثناء الجميل اللائق بجلال عظمته وجزيل نعمته التي في المصحف العثماني ويجب رسم ألف مالك الصفة كالذي آخر البيت . وأما رسم مالك يوم الدين بدونها فيه فلأن الخط العماني لا يقاس عليه مع أنه لا يرد على قراءته بدون ألف . (قوله الطائي نسبا) سيأتي ف المتن أن قولهم الطائي من شواذ النسب . (قوله الجياني منشأ) نسبة إلى جيان بلد من بلاد الأندلس فكان الأولى تأخيره عن قوله الأندلسي إقليما ليكون للمتأخر فائدة ، وجواب شيخنا السيد بأنه قدَّم الجياني اهتهاما بالأخص غير نافع وقد يجاب بأن الفائدة حاصلة على تأخير قوله الأندلسي إقليما لمن لا يعلم كون جيان من بلاد الأندلس . والأندلس بفتح الهمزة وسكون النون وفتح الدال وضم اللام كليا في شرح ميارة على متن العاصمية في فصل المزارعة . ثم قال : وهي جزيرة متصلة بالبرّ الطويل والبرّ الطويل متصل بالقسطنطينية . وإنما قيل للأندلس جزيرة لأن البحر محيط بها من جهاتها إلا الجهة الشمالية . وحكى أن أول من عمرها بعد الطوفان أندلس بن يافث بن نوح عليه السلام فسميت باسمه ا هـ من مختصر ابن خلكان . و نقل صاحب الميار عن القاضي عياض أن الأندلس كانت للنصاري دمرهم الله تعالى ثم أخذها المسلمون فمنها ما أخذ عنوة ومنها ما أخذ صلحاثم أسلم بعض أولئك النصاري وسكنوها مع المسلمين ا هـ ما قاله ميارة بمعض حذف ، أي ثم بعد مدة طويلة أخذها النصاري . ثانيا : هذا ونقل بعض الطلبة أنه رأى نصا بضم الممزة والدال أيضا . (قوله ووقاة) كذا في بعض النسخ وف بعضها ووفاته والأولى أحسن لإفادتها محل الوفاة دون الثانية . وقبره بسفح قاسيون ظاهر يزار والتمييزات المذكورة من تمييز النسبة غير المحول بناءعلى ما ذهب إليه كثير كابن هشام أن تحويل تمييز النسبة أغلبي لا المحول عن الفاعل كما زعم لعدم صحته في الجميع ولا من تمييز المفرد وإن قاله شيخنا لأن تمييز المفرد عين مميزه ف المعنى والأمر هنا ليس كذلك . (قوله عام الثين إغي أي عام تمام النين إغ . (قوله أحمد) بفتح المبم مضارع حمد بكسرها . قال المعرب وتبعه شيخنا والبعض : كان مقتضى الظاهر أن يقول يحمد بياء الغيبة لكنه التفت من الغيبة إلى التكلم! هـ وهو غير صحيح لأن مقتضى الظاهر أن يعير المتكلم عن فعله أو قوله بما للمتكلم ، فلفظ أحمد هو المقول للمصنف فهو الذي يحكم بقال ، وشرط الالتفات أن يكون التعبير الثاني خلاف مقتضر الظاهر كما في المطوّل والمختصر وغيرهما فلا التفات في نحو ﴿ قَالَ إِلِّي عِبدُ اللَّهُ ﴾ ونحو أنا زيد فاعرفه ولا تكن أسير التقليد . (قوله رفي الله خير مالك) ذكر ف عبارة حمد الفعل والذات والصفة إشارة إلى أنه تعالى يستحق الحمد لفعله وذاته وصفته وإنما قدم الأول لأنه إنعام فالحمد عليه كا هو مقتضى تعليق الحكم بالمشتق يقع واجبا لكن هذا لا يناسب تفسير الشارح الرب بالمالك وإنما يناسب تفسيره بالمربي وهو أولى هنا لذلك و لأن المالكية مذكورة في قوله خير مالك ، إلا أن يقال تفسيره بالمالك باعتبار الأشهر وقطع النظر عن خصوص كلام المصنف . وخير (١) نسبة إلى قبيله طي نسبة شافة إذ السب يكون بزيادة باء مشددة آخر الاسم فيكون على علما طك . (٢) انظر فلقدمة وتحقيقنا تاريخ ميلاده ووفاته .

هذا النظم من آثارها . واخبار صيغة المضارع المثبت لما فيها من الإشعار بالاستمرار التجددي وقصد بذلك الموافقة بين الحمد والمحمود عليه أي أن آلاءه تعالى لا تزال تتجدد

أفعل تفضيل حذفت همزته تخفيفا لكثرة الاستعمال كشرٌ ويظهر لي أنه من الخير مصدر خار يخير أي تلبس بالخير أو من الخير بكسر الخاء وهو الكرم والشرف . و بين مالك الأول و مالك الثاني الجناس التام اللفظ لا الخطي إن رسم الأول بغير ألف كما هو الأكثر في مالك العلم فإن رسم بها كما هو أيضا جيد كان لفظيا خطيا فإطلاق البعض كونه لفظيا خطيا محمول على الحالة الثانية . (قوله الجميل) صفة كاشفة أو مخصصة على الخلاف بين الجمهور القاتلين باختصاص الثناء بالخير والعز بن عبد السلام(١) القاتل بعمومه للخير والشر . رقوله بجلال عظمته) لا يبعد أنه إشارة إلى قوله خير مالك وأن قوله وجزيل نعمته إشارة إلى قوله ربى ، لكن يعكر على هذا تفسيره فيما بعد الرب بالمالك إلا أن يقال ما تقدم . والجلال العظمة و لا يتعين كون إضافته إلى ما بعده من إضافة الصفة إلى الموصوف كما يوهمه كلام البعض بل ولا يترجح لأنه وإن اقتضته مشاكلة قوله وجزيل نعمته يحوج إلى تأويل الجلال بالجليل . (قوله وجزيل نعمته) من إضافة الصفة للموصوف قال البعض : وأشار إليه شيخنا والمراد بالنعمة الإنعام بقرينة قوله التي هذا النظم أثر من آثارها لأنه ليس أثرا للنعمة بمعنى المنعم به بل هو فرد من أفراده ا هـ ولا يتعين ذلك بل يصح أن تكون النعمة بمعنى المنعَم به ويترتب عليها ذلك الأثر كنعمة العلم والفهم والقدرة على التأليف فإنه يترتب عليها هذا الأثر . (قوله واختار صيغة المضارع) أي على الجملة الاسمية والماضوية . (قوله المثبت) لا حاجة إليه بل هو لبيان الواقع إذ المنفى لا يتأتى هنا . رقوله لما فيها من الإشعار) أي بواسطة غلبة الاستعمال . وقوله بالاستمرار التجددي أي الذي هو المناسب هناكما بينه بعد بقوله وقصد إلخرو قوله التجددي أي الحاصل من تجدد الحمد مرة بعد أخرى وهكذا أو الموصوف به تجدده كذلك أي وكل من الاسمية والماضوية لا يفيد الاستمرار التجددي أصلا ، فإن الأولى لا تفيد التجدد وإن كانت تفيد الاستمرار بواسطة العدول كما سيذكره الشارح تبعا لبعضهم أو بواسطة غلبة الاستعمال كما هو الأرجح ، والثانية لا تفيد الاستمرار أصلا بل ولا التجدد بمعنى الحصول مرة بعد أخرى وهكذا وإن أفادت التجدد بمعنى الوجود بعد العدم. وقد اختلف هل الاسمية أبلغ أو المضارعية والتحقيق أن كلا أبلغ من الأخرى من بعض الوجوه ، فالاسمية أبلغ من حيث تعين الصفة المحمود بها فيها وهي ثبوت الحمد له تعالي إذ معنى الحمد لله ثابت لله والمعين أو قع ف النفس ، والمضارعية أبلغ من حيث صدق المحمود به فيها بجميع الصقات ويبعضها الأعم من تلك الصفة لأنَّ معنى أحمدك أثني عليك بالجميل وصفاته تعالى جميلة كلها وبعضها ، فالمضارعية أكثر فائدة . (قوله والمحمود عليه) يعنى التربية المفهومة من قول ربي على ما تقدم فاندفع ما اعترض به البعض هنا بناء على ظاهر تفسير الشارح الرب بالمالك من أن كلام الشارح ربما يقتضي أن المصنف أوقع حمده في مقابلة نعمه مع أنه لم يذكر ذلك ، ولا حاجة إلى اعتذاره بأنه يمكن أن يقال مراده المحمود عليه الذي يغلب وقوع الحمد ف مقابلته. (قوله دائما) توكيدا (١) عبد العزيز بن عبد السلام راجع لدقراعد الأحكام في مصالح الأتام من تحقيقنا .

ف حقنا دائما كذلك نحمده بمحامد لا تزال تتجدد . وأيضا فهو رجوع إلى الأصل إذ أصل الحمد لله أحمد أو حمدت حمد الله فحذف الفعل اكتفاء بدلالة مصدره عليه . ثم عدل إلى الرفع لقصد الدلالة على الدوام والثبوت . ثم أدخلت عليه أل لقصد الاستغراق . والرب لقوله لا تزال تنجدد . وقوله : كذلك تأكيد لقوله كما . (قوله تحمده بمحامد لا تزال تتجدد) اعترضه البعض كشيخنا بأنه سيصرّ ح بأن الجملة إنشائية معنى ، وعليه لا يظهر ما ذكره لأن الحمد الإنشائي ينقطع بانقطاع التلفظ به فأير. التجدد وإنما يظهر ذلك على جعلها خبرية لفظا ومعنى . ويمكن دفعه بأن إشعار ها بالتجدد باعتبار حالها الأصلي الثابت لها قبل نقلها إلى الانشاء ، وكأنه لم يقطع النظر بعد النقل عما كان قبله بقرينة مناسبة المقام ، ولعل هذا مراد شيخنا من الاعتذار بأن ذلك الإشعار على سبيل التوهم والتخيل فافهم . (قوله وأيضا) هو مصدر آخ إذا رجع ، و هو إما مفعول مطلق حذف عامله أو بمعنى اسم الفاعل حال حذف عاملها و صاحبها ، فالتقدير هنا على الأول أرجع إلى التعليل رجوعا ، وعلى الثاني أقول راجعا إلى التعليل ، وإنما تستعمل مع شيئين بينهما توافق ويغني كل منهما عن الآخر فلا يجوز جاء زيد أيضا ، ولا جاء زيد ومضى عمرو أيضا ، ولا اختصه زيد وعمرو أيضا ، قاله شيخ الإسلام زكريا . (قوله فهو) الفاء للتعليل كإعلم مما مر آنفا والضمير للاختيار المفهوم من قوله واختار لكن هذا التعليل إنما ينهض لاختيار المضارعية على الاسمية دون اختيارها على الماضوية بخلاف الأول ولمذا قدمه على هذا . (قوله إلى الأصل) أي أصل الجملة الاسمية . (قوله فحذف الفعل) أي وجوبا إن ذكر بعده وشكرا ، وشرط بعضهم في الوجوب ذكر لا كفرا بعدهما وجوازا إن ذكر وحده كا ميأتي في باب المفعول المطلق، وإطلاق شيخنا الوجوب في غير محله. (قوله ثم عدل إلى الرفع إشح) هذا يقتضي أنه لو لم يعدل إلى الرفع لانتفت الدلالة على الدوام وهو كذلك كا صرح به الرضى في باب المبتدأ(١) لأن بقاء النصب صريح في ملاحظة الفعل وتقديره و هو يدل على التجدد فلا يستفاد الدوام إلا بالعدول إلى الرفع ، ولا يكفي في إفادته وجوب حذف العامل مع النصب وإن صرح به الرضي في باب المصدر ، وحمل شيخنا السيد ما صرح به في باب المبتدأ على حالة جواز حذف العامل ليوافق كلامه في باب المصدر ، لكن الأوجه إيقاؤه على إطلاقه كما يقتضيه التعليل السابق . لا يقال الاسمية هنا خبرها ظرف متعلق إما بفعل وإما باسم فاعل بمعني الحدوث بقرينة عمله في الظرف فيكون في حكم الفعل ، والاسمية التي خبرها فعل تفيد التجدد والحدوث لا الدوام ، لأنا نقول : لا نسلم كون اسم الفاعل هنا للحدوث حتى يكون في حكم الفعل ويكفي لعمله في الظرف رائحة الفعل فيعمل فيه بمعنى الثبوت أيضا ، ولتن سلمناه فمحل إفادة الاسمية التي خبرها فعل للتجدد إذا لم يوجد داع إلى الدوام ، والعدول المذكور داع إليه ذكره الغزى . (قوله لقصد الدلالة) أي لقصود هو الدلالة ولو حذف قصد لكان أخصر ، هذا إذا أريد بمدحول اللام العلة الغاتية ، فإن أريد السبب التقدم على السبب فقصد على حقيقته ومحتاج إليه . (قوله والثيوت) إن أراد به ثبوت المسند للمسند إليه وهو المتبادر فهو حاصل قبل العدول فكان الواجب (١) راجع شرح الكافية لابن الحاجب أعاننا الله على إعراجه .

المالك . والله علم على الذات الواجب الوجود أى لذاته المستحق لجميع المحامد و لم يسم به سواه قال تعالى : فؤ هل تعلم له سمياً فه (١) أى هل تعلم أحدا تسمى الله غير الله . وهو عربى عند الأكثر ، وعند المحققين أنه اسم الله الأعظم : وقد ذكر فى القرآن العظيم فى ألفين وثائباته وستين موضعا واختار الإمام النووى تبعا لجماعة أنه الحى القيوم(٢) قال : ولهذا لم يذكر فى القرآن إلا فى ثلاثة مواضع : فى البقرة وآل عمران وطه(٢) والله أعلم .

(قنبيه) أوقع الماضي موقع المستقبل تنزيلا لقوله منزلة ما حصل إما اكتفاء بالحصول

حذفه ، وإن أراد به الاستمرار فهو مستغنى عنه بقوله النوام فكان الأخصر حذفه . (قوله لقصد الاستغراق) أى مثلا وإلا فقد يكون لقصد العهد أو الجنس . (قوله والله أعلم) أي بالوضع لا بالغلبة التقديرية على التحقيق كا بيناه في رسالتنا الكبري في البسملة . وسيأتي في المعرف بأداة التعريف الفرق بين الغلبة التحقيقية والتقديرية . (قوله الواجب الوجود) وصف الذات بالواجب الوجود والمستحق لجميع المحامد لإيضاح الذات المسمى لا لاعتبارها فيه وإلا كان المسمى بجموع الذات والصفة مع أنه الذات المعينة فقط على الصَحيح . وتخصيص هذين الوصفين بالذكر لأن وجوب الوجود للذات مبني كل كمال . واستحقاق جميع المحامد هو وجه حصر الحمد في كونه لله . (قوله أي لذاته) يحتمل وجهين : الأول أنه تفسير لواجب الوجود والمعنى حينئذ أي الموجود لذاته . والثاني أنه تقييد للوجوب أي الواجب الوجود لذاته أي ليس وجوب وجوده لغيره كما في الحوادث المتعلق علم الله يوجودها . (قوله وهو عربي عند الأكثر) وقيل معرب وأصله بالسريانية . وقيل بالمبرانية لاها فعرّب بحذف ألفه الأخيرة وادخال أل . (قوله وقد ذكو إلخ) مسوق لتعليل كونه الاسم الأعظم ، ووجه الدلالة أن من أحب شيئا أكار من ذكره . (قوله قال و هذا لم يذكر في القرآن إلا في ثلاثة مواضع) اعترض الناس عليه بأن القلة لو كانت علة الأعظمية لكان اسمه المهيمن أولى بها لأنه لم يذكر إلا مرة واحدة ، وفيه بحث لأنه لم يجعل القلة علة الأعظمية بل جعل الأعظمية علة الذكر في المواضع الثلاثة فقط لأنه لم يقل لأنه لم يذكر إلح بل قال ولهذا لم يذكر إلخ ، ولئن سلم أنه قال لأنه لم يذكر في القرآن إلا في ثلاثة مواضع قلنا : ليس قصده التعليل بالذكر في المواضع الثلاثة فقط من حيث القلة بل من حيث ورود خبر بأنه في الثلاثة وهو ما روى عنه عَلَيْكُم أنه قال: ه هو في ثلاث سور : البقرة وآل عمران وطه ، لكنه لا يرد على الجمهور القاتلين بأعظمية اسم الجلالة لأنه متكلم فيه فاعرفه . (قوله والله أعلم) أي بالاسم الأعظم أو بكلّ شيء . (قوله تنبيه) الذي حققه العصام ف شرح الرسالة الوضعية أن أسماء الكتب من عَلَم الشخص وأنها من الوضع الشخصي الخاص بموضوع له حاص. قال : إذ الكتاب الذي هو عبارة عن الألفاظ والعبارات المخصوصة لا يتعدد إلا بتعدد التلفظ وذلك التعدد تدقيق فلسفي لا يعتبره أرباب العربية ، ألا ترى أنهم يجعلون وضع الضرب والقتل وضعا شخصبا لا نوعيا لجعل الموضوع أمرا متعينا لا متعددا ١ هـ . ومثل أسماء الكتب أسماء التراجم بكسر الجيم كالخواتم والعوالم وكثير من من الآية هـ٣ من صورة مرج عليها السلام . (٢) أي اسم الله الأعظم .

(٣) راجع الآية ٢٥٥ من سورة البقرة والآية الثانية ش سورة آل عمران والآية ١١١ من سورة طه .

الذهني أو نظرا إلى ما قوى عنده من تحقق الحصول وقربه نحو : ﴿ أَتَى أَمُو اللَّهُ فَلا تستعجلوه ﴾(١) وجملة هو ابن مالك معترضة بين قال ومقوله لا محل لها من الإعراب .

الناس يضمها لحنا ، بل وأسماء العلوم لأن مسمياتها وهي الأحكام المعقولة المخصوصة إثما تتعدد بتعدد التعقل . وهذا التعدد تدقيق فلسفي لا يعتبره أيضا أرباب العربية ، هذا هو المتجه عندي وإن اشتهر الفرق فتأمل . والتنبيه لغة الإيقاظ، واصطلاحا جملة دالة على بحث يفهم إجمالا من البحث السابق. قيل: أو على بحث بديهي، فالترجمة به لمّا لم يفهم مما سبق و لم يكن بديها غير جارية على الاصطلاح كما هنا بل غالب تنبيهات الشارح من هذا التبيل فالمراد بها مطلق الإيقاظ الذي هو المعنى اللغوى . (قوله أوقع الماضي موقع المستقبل) أي على سبيل المجاز . وقرينة هذا المجاز تقدم الخطبة على المقصود بدليل وأستعين الله إلخ . وكون المراد وأستعين الله على إظهار أُلفية أو الانتفاع بها فلا ينافي تأخر الحطبة عن المقصود خلاف المتبادر وقوله ننزيلا لمقوله أي الذي سيحصل ف الخارج منزلة ما حصل أي في الخارج . وعلل هذا التنزيل بعلتين ذكر الأولى بقوله إما اكتفاء أي في التنزيل بالحصول الذهني يعني أنه لما حصل في الذهن قوله نزله منزلة ما حصل في الخارج ، فالجامع على هذه العلة مطلق الحصول ، وذكر الثانية بقوله أو نظر اأي في التنزيل إلى ما قوى عنده إلخ يعني أنه لما قوى ما عنده من تحقق حصول قوله خارجا في المستقبل وقربه نزله منزلة الحاصل في الخارج فالجامع على هذه العلة تحقق الحصول ، لكن لو قال الشارح في العلتين إما لحصول مقوله ذهنا أو لتحقق حصوله خارجا عنده لكان أخصر وأظهر . والذي أراه أن التنزيل في كلام النحاة بمعنى التشبيه في كلام البيانيين وأنه لاخلاف بينهما إلا في العبارة بل كثيرا ما يعبر البيانيون بالتنزيل والنحاة بالتشبيه ، وأن التنزيل عند النحاة في مثل ما نحن بصدده لا يكفي عن التجوّز في اللفظ بل يقتضيه وإلالزم أنهم يقولون بحقيقة كل لفظ استعمل في غير ماوضع له لتنزيله منزلة ماوضع له كالأسد في الرجل الشجاع المنزل منزلة الحيوان المفترس وهو في غاية البعد أو باطل . وبهذا مع ما قررنا به أولاً كلام الشارح يبطل اعتراض البعض على الشارح بما حاصله : أن قوله أوقع إلخ لا يصح لا على طريقة النحاة لأن التجوز في مثل ذلك على طريقتهم إنما هو في التنزيل ، ولا تجوز في الماضي فهو واقع موقعه لا موقع المستقبل ، ولا على طريقة البيانيين لأنه لا تنزيل في مثل ذلك على طريقتهم بل فيه تشبيه أحد المصدرين بالآخر واستعارة الفعل ، إلا أن يراد بالتنزيل التشبيه على المساعة ، واعتراضه بأن قول الشارح إما اكتفاء إلخ لا يصح أيضا لأن الاكتفاء المذكور لا يحتاج معه إلى التنزيل والعكس . (قوله من تحقق الحصول) أي وجوده وثبوته ، وليس المراد بالتحقق التيقر. لأنه لا يناسب قوله ما قوى عنده فتأمل . (قوله معترضة) بكسر الراء وبفتحها على الحذف والإيصال والأصل معترض بها وفائدة الاعتراض بها تمييز المصنف عن غيره ممن شاركه في اسمه ، وتجويز جماعة كونها استثنافا بيانيا لا يخرجها عن كونها معترضة ، وجوز بعضهم كونها نعتا لمحمد بتقدير تنكيره وهو بعيد ، وبعضهم كونها حالا لازمة من عمد فمحلها على هذا نصب وعلى ما قبله رفع ولا على لها على كونها معترضة . واندفع بكون الجملة معترضة ١١) من الآية الأولى من صورة التحل. ولفظ رب نصب تقديرًا على المفعولية ، والباء في موضع الجر بالإضافة ، والله نصب بدل من رب أو بيان وخير نصب أيضا بدل أو حال على حد دعوت الله سميعا ، وموضع الجملة نصب مفعول لقال ولفظها خبر ومعناه الإنشاء أي أُنشئ الحمد (مُصَلِّياً) أي طالبًا غير مقصود بها قطع النعت أو نعتا أو حالًا ما أورد على المصنف من أنها من قطع النعت وهو إنما يجوز إذا تعين المنعوت بدونه ، ولو سلم أنها من قطع النعت نقول يكفى في جوازه تعين المنعوت ادعاء كما هنا . ولا يرد عليه وجوب حذف عامل النعت المقطوع لأن محله إذا كان النعت لمدح أو ذم أو ترحم . (فائدة) يصح اقتران الجملة المعترضة بالواو والفاء لا بثم . (قوله ولفظ رب نصب) أي منصوب ويصح قراءته بلفظ الماضي المجهول وكذا يقال فيما بعد . (قوله تقديرا إلخ) فقد اجتمع في أحمد ربي الإعراب اللفظي في أحمد والتقديري في ربي والمحلى في الياء . والفرق بين التقديري والمحلى أن المانع في الأول من ظهور الإعراب قائم بآخر الكلمة وفي الثاني قائم بالكلمة بتمامها قاله الشيخ خالد(١) . (قوله بدل من ربى وكون المبدل منه في نية الطرح أغلبي كما قاله جماعة ، أو بحسب العمل لا المعني كما قاله آخرون ، أو معناه كما قاله الدماميني أنه مستقل بنفسه لا متمم لمتبوعه كالنعت والبيان(") . وقوله أو بيان أي لرب لأنه أوضح منه ورجح ابن قاسم كونه بدلا من جهة أن البدل على نية تكرار العامل فيكون حامدًا في عبارته مرتين ، ورجح المعرب الثاني من جهة أن المبدل منه توطئة للبدل وفي حكم الطرح غالبا . (قوله بدل أو حال) كونه بدلا لا بخلو عن ضعف لأن بدلية المشتق قليلة بل مقتضى كلام ابن هشام الذي نقله عنه المعرب امتناعها مع ما في جعله بدلا من ربي أن جعل الله بدلا من مخالفة الجمهور المانعين تعدد البدل وما في جعله بدلا من الله أن جمل الله بدلا من مخالفتهم في منعهم الإبدال من البدل . وكونة حالاً أي لازمة فيه \_ كما قاله ابن قاسم \_ إيهام تقييد الحمد ببعض الصفات فالأولى جعله منصوبا بتحو أمدح . (قوله وموضع الجملة) أي جملة أحمد ربي الله خير مالك أي والجمل بعدها معطوفة عليها كما سيصرح به الشارح عند قوله : وأستعين الله في ألفية. وعبارة السندوبي وجملة أحمد ربي إلى آخر الكتاب في عجل نصب لأنها محكية بالقول ا هـ ويظهر لي حمل الأول على حالة ملاحظة العاطف من الحكاية وجمل كل جملة مقولا مستقلا ، وحمل الثاني على حالة ملاحظة العاطف من المحكم واعتبار كون المقول مجموع الجمل وجعل كل جملة جزء المقول فاحفظه فإنه نفيس. وإنما لم يقل مفعول به ليجرى على القولين كونه مفعولاً به وكونه مفعولاً مطلقاً وإن كان الراجح الأول . (قوله ومعناها الإنشاء) قد عرفت في الكلام على قول الشارح أما بعد حمدًا لله أنه يصح كونها خبرية معنى ويكون حامدًا

<sup>(</sup>١) يقصد الشيخ خالد الأزهرى .

 <sup>(</sup>٣) واجع باب ألوام عند قول الناظم :
 يتابع في الإعراب الأجماء الأول نعت وتوكيد وعطف ويسفل

غيره من الخلق أو بالهمز من النبأ وهُو الخبر لأنه مخبر عن الله تعالى فعلى الأول هو فعيل بمعنى مفعول ، وعلى الثاني بمعنى فاعل . ومصليا حال من فاعل أحمد منوية لاشتغال مورد الصلاة بالحمد أي ناويا الصلاة على النبي (ٱلْمُصْطَقَى) مفتعل من الصفوة وهو الخلوص ضمنا(١). (قوله مصليا) هذه الحال وإن كانت مفردة إلا أنها في قوة جملة إنشائية أو خبرية على ما مر عند قول الشارح أما بعد حمد الله إلخ أفاده ابن قاسم . ويلزم على الوجه الأول وقوع الإنشاء حالا وهو ممنوع فتأمل . وإنما لم يأت بجملة صريحة إشارة إلى الفرق بين ما يتعلق به تعالى وما يتعلق به ﷺ . و لم يذكر السلام جريا على عدم كراهة إفراد أحدهما عن الآخر بإإذا صلى في مجلس ولو بعد مدة طويلة كان آتيا بالمطلوب وهذا هو المختار عندي وفاقا للحافظ ابن حجر وغيره(٢) . والآية لا تدل على طلب قرنهما لأن الواو لا تقتضر ذلك . (قوله أي رحمته) أي اللاثقة بمقامه فالإضافة للمهد . (قوله بتشديد الياء من النبوة إلخ) مكذا اشتهر تخصيص المشدد بكونه من النبوة والمهموز بكُونه من النبأ بالتحريك وهو الخبر . وأنا أقول : يصح أن يكون المهموز من النبُّ بسكون الباء وهو الارتفاع على ما ذكره صاحب القاموس أنه يقال نيأً بالهمز كمنع أي ارتفع بل هذا أولى لكون الساكن مصدرا بخلاف المتحرك ، وأن يكون المشدد مسهلا من المهموز فيكون من النبأ بفتح الباء أو سكونها فاعرف ذلك . وعلى كون النبي من النبوة يكون واوى اللام وأصله نبيو اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء " . (قوله أي الرفعة) فيه مساعة إذ النبوة المكان المرتفع وكأنه على حذف مضاف وموصوف أي المكان ذو الرفعة . زقوله لأنه مخبر عن الله) أي ولو بكونه نبأه فلا يرد أن النبي على الأصبح لا يشترط فيه أن يؤمر بتبليغ الشرع الموحى إليه (٤٠) . (قوله فعل الأول إخ) يصح على كل من الأول والثاني أن يكون بمعنى اسم الفاعل وأن يكون بمعنى اسم المفعول ففي كلامه احتباك . (قوله حال) اعترض بأن الحالية تقتضي تقييد حمده بهذه الحالة ويدفع بأنها إنما تقتضي تقييد حمده في هذا المنن بهذه الحالة لا تقييد مطلق حمده ولا ضرر في ذلك بل هو الواقع. (قوله منوية) هي المقدرة ودفع بهذا الاعتراض بأن الصلاة غير ممكنة في حال الحمد لاشتغال موردها حيثة. بالحمد . وفيه أنه حينك لا يكون مصليا بالفعل لأن نية الصلاة ليست صلاة فالأولى أنها مقارنة والمقارنة في كل شيء بحسبه ، فمقارنة لفظ اللفظ وقوعه عقبه ، فاندفع الاعتراض ، ودفعه بعضهم بحمل الحمد بناء على خبرية جملته على العرفي لكن يرد عليه أن المأمور بالابتداء به الحمد اللغوي لا العرفي لحدوثه بعذر منه عَلِينَا ﴾ . وتوجيه كونها مقارنة بأن المعنى أحمده بلساني وأصلى بقلبي يرد عليه أن الصلاة بالقلب من غير تلفظ لا ثواب فيها . (قوله من الصفوة) كذا بالناء في نسخ وعليها فتذكير الضمير في قوله بعد وهو الخلوص من الكدر لما قاله ابن الحاجب من أن كل لفظتين وضعتا لشيء واحد وإحداهما مؤنثة والأخرى مذكرة وتوسطهما

من الله صلاته أى رحمته (عَلَى ٱلنَّبيُّ بتشديد الياء من النبوة أى الرفعة لرفعة رتبته على

<sup>(</sup>۱) فاخير ما احتمل الصدق والكذب لذاته علل تجهز بند أما الإشناء فيمكمه تحو اللهم ارحما \_ براجع الموضع في كب البلاغة المخصصة. (۲) راجع كتاب السلام والاستدان لي الجلد السادس عشر من فيح البارى – من تحقيقنا ، ط دار العد العربي . (۳) راجع الإعلال والإبدال في شذا العرف في في الصوف للشريخ الحسلاوى . (6) عكس الرسول في ذلك .

من الكدر قلبت تاؤه طاء لمجاورة الصاد ولامه ألفا لانفتاح ما قبلها ومعناه المختار (وَآلِهِ) أى أقاربه من بنى هاشم والمطلب (ٱلْمُسْتَكُمِلينَ) باتباعه (ٱلشَّرَقَا) أى العلو . (تغبيه) أصل آل أهل قلبت الهاء همزة كما قلبت الهمزة هاء في هراق والأصل

ضمير جاز تأنيث الضمير وتذكيره , وفي نسخ من الصفوة بلا تاء وتذكير الضمير بعد ظاهر عليها , (قوله وهو الحلوص من الكادر) هذا يفيد أن معنى المصطفى في الأصل الخالص من الكدر فقوله ومعناه المختار أي معناه المراد هنا . (قوله مجاورة الصاد) أي لأنها من حروف الإطباق الأربعة : الصاد والصاد والطاء والظاء ، والناء إذا وقعت بعد أحدها تقلب طاء . (قوله أي أقاربه) الأنسب هنا تفسيره بأتباعه في العمل الصالح وحينة يدخل الصحب فلا يلزم على المصنف إهمالهم بل يكون فيه من أنواع البديع التورية لا خصوص الأقارب ولا عموم الأتباع ولو في أصل الإيمان لعدم ملاءمته لقوله : ٥ المستكملين الشرفًا ٥ وما اشتهر من أن اللائق في مقام الدعاء تفسير الآل لعموم الأُتباع لست أقول بإطلاقه بل للتجه عندى التفصيل . فإن كان في العبارة المدعو بها ما يستدعي تفسير الآل بأهل بيته حمل عليهم نحو: اللهم صل على محمد وعلى آل محمد الذين أذهبت عنهم الرجس وطهرتهم تطهيرا ، أو ما يستدعي تفسير الآل بالأتقياء حمل عليهم نحو : اللهم صلَّ على محمد وعلى آل محمد الذين ملأت قلوبهم بأنوارك وكشفت لهم حجب أسرارك ، فإن خلت مماذكر حمل على الأتباع نحو : اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ، ونحو : اللهم صل على محمد وعلى آل محمد سكان جنتك وأهل دار كرامتك . **رقوله** المستكملين) صفة لازمة لآل . والسين والتاء إما للطلب والمطلوب كال زائد على الكمال الحاصل عندهم فالشرف بفتح الشين مفعول المستكملين ، أو زائدتان للتأكيد والمعنى الكاملين فهو منصوب على التشهيه بالمفعول به أُو على نزع الخافض بناء على القول بأنه قياسيٌّ: ومما يدل على أن ثُمٌّ قولا بقياسيته قول الشمس الشويري في حواشيه على التحرير الفقهي : الراجح أن النصب بنزع الخافض سماعي ا هـ . أو يقال إن المصنفين نزلوه منزلة القياسي لكثرة ما سمع منه فاعرف ذلك . أو للصيرورة كاستحجر الطين ، أي الذين صاروا كاملين فهو كذلك . واستشكل كلامهم بأنهم لم يبلغوا شرف الأنبياء فكيف تصع دعوى استكمالم الشرف . وقد يقال المراد الشرف اللائق بهم ، أو الكلام محمول على المبالغة إشارة إلى أنهم لعلوّ مراتبهم في الشرف كأنهم استكملوه . ومنهم من ضبطه بضم الشين فيكون جمع شريف صفة ثانية ويكون معمول المستكملين محذوفا أي كل شرف أو كل مجد مثلا . و جعل البعض هذا أولي لما في الحذف من الإيذان بالعموم الأنسب بمقام المدح وفيه نظر لأن ذكر المعمول هنا مساو لحذفه لأن المعمول المذكور الشرف بأل الاستغراقية فهو مساو للمحذوف مع أن ذكر الشرفا بالضم بعد المستكملين ليس فيه كبير فائدة لانفهام الثاني من الأول. (قوله قلبت الهاء همزة) أى توصلا لقلبها ألفا فلا يردأن الهمزة أثقل من الهاء مع أنها قلبت همزة باقية في ماءو شاء ، ولعل وجهه أنهم قصدوا بقلب هائهما هزة جير ضعفهما الحاصل بقلب عينهماً ألفا لأن الهمزة أقوى من الهاء فتأمل. ولم تقلب الهاء ابتداء الفالعدم مجيئه في موضع آخر حتى يقاس . (قوله كاقلبت الهمزة هاء) أشار بهذا التنظير إلى أن الحرفين تعارضا .

أراق ، ثم قلبت الهنرة ألفا لسكونها وانفتاح ما قبلها كما فى آدم وآمن هذا مذهب سيويه(١٠) . وقال الكسائة(١٠) : أصله أوّل كجمل من آل يتول تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا وقد صغره على أميل وهو يشهد للثانى ولا يضاف إلا إلى ذى مشرف بخلاف أهل فلا يقال آل الإسكاف ولا يتنقض بأل فرعون فإن له شرفا باعتبار الدنيا . واختلف فى جواز إضافته إلى المضمر فمنعه الكسائى والنحاس(١٠) ، وزعم أبو بكر الزبيدى(٣) أنه من لحن العوام والصحوح جوازه . قال عبد المطلب(١٠) :

(قوله كما في آهم وآمن) مثل بمثالين من الاسم والفعل . (قوله وقد صغروه على أهيل) ضعف باحتال أنه تصغير أهل لا آل فلا يشهد للأول ، وأجيب بأن حسن الظن بالنقلة يقتضي أنهم لا يقدمون على التعيين إلا بدليل . (قوله وهو يشهد للأول) إن قبل الاستدلال بالتصغير فيه دور لأن الصغر فرع المكبر فهو متوقف عليه وقد توقف العلم بأصل ذلك الحرف في المكبر على وجود الأصل في المصغر أحيب بأن توقف الصغر على المكبر توقف وجود وهو غير توقف العلم بالأصالة فجهة التوقف مختلفة فلا دُور . (قوله و لا يضاف إلا إلى ذي شرف) لا ينال هذا تصغير آل المقتضى الحقارة لأن شرف المضاف إليه لا ينافي تصغير المضاف . ولو سلم أن شرف المضاف إليه يقتضي شرف المضاف نقول الشرف باعتبار يجامع الحقارة باعتبار آخر , وقوله إلى ذي شرف أي معرف مذكر ناطق . وسمع آل المدينة و آل البيت و آل الصليب و آل فلانة . **رقو له الإسكاف)** بكسر الهمزة اسم جنس لمن يصلح النعال ، والأسكوف لغة فيه والجمع ، أساكفة . (قوله فهنعه الكسائي والنحاس) لعل شبهتهم أن الآل إنما يضاف إلى الأشراف والمفصح عنهم هو الظاهر لا الضمير ، والجواب منع الحصر لأن الضمير كمرجعه في الدلالة ا هـ نجاري على المحلى . (قوله أنه) أي المذكور من الإضافة . (قوله قال عبد المطلب) أي حين قدم أبرهة بالفيل إلى مكة لتخريب الكعبة . (قولة وانصر على آل الصليب) يدل بظاهره على جواز إضافته إلى غير الناطق فينافي ما تقدم ، و يجاب بأنه بمنزلة الناطق عند أهله أو شاذ ارتكب للمشاكلة . (قوله و أستعين الله ) أي أطلب منه الإعانة . والمراد بالإعانة هنا الأقدار وسماه إعانة لأنه بصورة الإعانة من حيث كون المقدور بين قدرتين : قدرة العبد كسبا بلا تأثير وقُدرة الله تعالى إيجادا وتأثيرا إذ لا يصدق على هذه الإعانة الإعانة الحقيقية التي هي المشاركة في الفعل ليسهل، أَفاده الشيخ يحيى في حواشيه على المرادي . وأصل أستعين أستعون بكسر الواو نقلت كسرتها إلى ما قبلها فقلبت [٢٦] آل الصليب : الأحباش . وانصر : فعل أمر والفاعل ضمير مستتر تقديره أنت وعلى حرف جر والصليب بجرور بعل وهو مضاف والصليب مضاف إليه . وعابديه عاطف ومعطوف ومضاف إليه واليوم ظرف زمان منصوب بالفتحة . آلك مفعول به

<sup>(</sup>١) عمرو بن غياد إمام مدرسة البصرة المحرية قطعة على الخليل يرياس والأستمش صاحب الكتاب في المحواتي في مدد 4 هـ ـــ واجع إشارة المحين في تراجع الدحاة واللغوبين \_ أيضا طبقات المحرين واللغوبين الزيندي .

<sup>(</sup>٣) على وخرة أو الحسن الكسال إمام الكوفيين ل النحو صاحب قراءة للتر آن الكريم صاحبة ١٩٧٣ هـ . (٣) إذ الصغير بود الأفياء إلى أصلها . (٥) عمد بن إبراهيم أسناذ اللغة مات سنة ١٩٨٨ هـ . (٩) عبد الطلب بن هاضم جد الرسول كيك راجع الصب الشريف لى السبوة السوية لابن هشام سمن تحقيقنا .

أى عدة أبياتها ألف أو أنفان بناء على أنها من كامل الرجز أو مشطوره(١) ، ومحل هذه الجملة أيضا نصب عطفا على جملة أحمد ، والظاهر أن فى بمعنى على لأن الاستعانة وما تصرف منها

الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها . وإنما لم يقدم اسم الجلالة عل أستعين لينيد الحصر مع صحة الوزن على تقديمه أيضا للامتهام بالاستعانة في غو هذا للقام كما قالوه في ﴿ القرأ باسم وبك ﴾ على بعض التقادير . (قوله في نظيم فصيدة) قدر نظيم لأن الاستعانة باما تكون على الفسل ، وقصيدة التجرى عليه الصفة أعنى الفية لكن في سميد مذا اللهيد أن بعضهم أخير المنافق عن الألف ستة أيات فلينظر فإن جماعة عن أثن بهم أخيرو في بعد التحرى في عدها بأنها ألف . (قوله أو الفاه) لقنية لأن علامة التشية والجمع يجب حلفها عند النسبة . (قوله بهناء على أنها إلح في فيه لف ونشر مرتب . (قوله من كامل الرجز) وزنه مستفعلن ست مرات . والشطر حذف النصف بأن يكون البيت على مستفعلن ثلاث مرات فعل أنها منا

## قال محمد هو ابن مالك أحمد ربي الله خير مالك

بيتا مصرعا أعنى مجعولة عروضه موافقة لضربه ، ويكون كل بيت شعرا مستقلا . وعلى أنها من مشطوره يكون مثلا قال محمد هو ابن مالك بيتا ، وأحمد ربي الله خير مالك بيتا ويكون كل بيتين شعرا مزدوجا مستقلا فعلى كل لا يسمى مثل هذه الأرجوزة قصيدة لأنهم لا يلتزمون بناء قوافها على حرف واحد ولا على حركة واحدة ، فلو جعلنا مجموع الأبيات قصيدة للزم وجود الإكفاء والإجازة والإقواء والإصراف في القصيدة الواحدة وتلك عيوب يجب اجتنابها ، وهم لا يعدون ذلك في هذه الأراجيز عيبا و لا نجد نكيرا لذلك من العلماء كذا في الدماميني على الخزوجية . ومنه يعلم ما في قول الشارح قصيدة . ويمكن أن يقال سماها قصيدة من حيث مشابهتها للقصيدة في تعلق بعضها بيعض وفي كونها من بحر واحد فتدبر . (قوله والظاهر أن في بمضى على) فتكون لفظة ٥ في ٥ استمارة تبعية لمعنى على كما في ﴿ وَلَأَصَّلْهَ عَلَى في جلوع النخل ﴾ [ طه : ٧١ ] ومقابل الظاهر قوله أو أنه ضمن إلخ فهو معطوف على قوله والظاهر . وإتما كان الأول ظاهرا لأن الاستخارة قبل الفعل للمتردّد والمصنف جازم لشروعه في الفعل ولأن ارتكاب التجوَّز في الحرف أخف منه في الفعل لا على قوله إن في بمنى على إذ ليس ثُمٌّ غير هذين الوجهين حتى يكون مقابل الظاهر . لا يقال التبادر من كلامه التصمين النحوى وهو إشراب كلمة معني أخرى بحيث تردي المعنين فيكون مقابل الظاهر التضمين البياني وهو تقدير حال تناسب الحرف لأنا نمنع كون التضمين النحوى ظاهرا عن البياني للخلاف في كون النحوى قياسيا وإن كان الأكثرون على أنه قياسي كما في ارتشاف أبي حيان دون البياني فاعرفه . (قوله لأن الاستعانة) أي أصل هذه المادة قلا يرد أن أعانه في الآية من (١) في الحقيقة أن عدد أبيات الأقبية ٩٨٨ بينا إن كانت من كامل الرجز أو ١٩٧٦ إن كانت من مشطور الرجز . إنما جاءت متعدية بعلى قال تعالى : ﴿ وَأَعَانَهُ عَلِيهُ قَوْمَ آخَرُونَ ﴾ '' . ﴿ وَاللّٰهِ المُستَعَانَ عَلَى ما تصفون ﴾ '' أو أنه ضمن أستمين معنى أستخير ونحوه نما يتعدى بغى أى وأستخير الله فى اللهية (مَقَاصِدُ النُّحْوِ) أى أغراضه وجل مهماته (يها) أى فيها (مَعُويَّةُ) أى عوزة .

تصاريف الإعانة لا الاستعانة . (قوله إنما جاءت) لم يثرّ الضمير مراعاة لمعنى ما وهو التصرفات بعد مراعاة لفظها في تصرف ، أو الضمير للاستعانة وخير ما محذوف لعلمه من هذا . وقوله متعدية أي إلى المستعان عليه لا المستعان لتعديها إليه بنفسها كما هنا وبالباء كما في قوله تعالى : ﴿ يَا قُومُ استعينُوا بِاللَّهِ ﴾ . (قوله قال تعالى إغلى استشهاد على التعدية بعلى لا استدلال على المدعى من الحصر المذكور لأن الآية لا تدل عليه . وقو له معنى أستخير ونحوه) أحسن منه معنى أرجو ونحوه لما عرفت من أن الاستخارة قبل الفعل للمنردد . (قوله أي أغراضه) هذا تفسير بحسب اللغة . وقوله وجل مهماته عطف على تفسير للمراد أشار به إلى أن مراده بالمقاصد المهمات التي عبر بها في آخر الكتاب وأن في كلامه حذف . مضاف ودفع بذلك التنافي بين ما هنا وقوله آخر الكتاب : \* نظما على جل للهمات اشتمل \* وقد أجيب بأجوبة غير هذا : منها أن ما هنا في حيز الطلب وما يأتى أخبار بما تيسر له . وأما الجواب بأن للقاصد اسم كتاب للمصنف فباطل من وجوه ذكرها السيوطي في آخر نكته ، وصرفوا ما هنا إلى ما يأتي دون المكس لأنه ما يأتي هو المابق للواقع لأنه ترك من القاصد باب القسم وباب التقاء الساكنين وغيرهما . (قوله بها أي فيها) من ظرفية للدلول في الدال لأن الألفية اسوللالفاظ المخصوصة الدالة على المعاني والمقاصد تلك للعاني . ويصح أن تكون الباء سبيبة وصلة محوية محذوفة أي محورية لمتعاطيها بسببها . (قوله محوية) اسم مفعول أصله محووية اجتمعت الواو الثانية والياء وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وكسرت الولو الأولى التي قبل الياء للدغمة للمناسبة ٢٠٠٠ . وقوله النحو في الاصطلاح إغ) تعريف الفن أحد الأمور التي يتوقف الشروع فيه على بصيرة عليها . ومنها موضوعه وغايته وفائدته: فموضوع هذا الفن الكلمات العربية من حيث عروض الأحوال لها حال إفرادها كالإعلال والإدغام والحذف والإبدال أو حال تركيبها كحركات الإعراب والبناء . وغايته الاستعانة على فهم كلام الله ورسوله والاحتراز عن الخطأ في الكلام . وفائدته معرفة صواب الكلم من خطئه كذا في شرح الخطيب على المتن . وفي كلام البعض جعل الاحتراز عن الخطأ هو الفائدة وله أيضا وجه . وفي الاصطلاح إما مستقر متعلق بمقدر معرف صفة للنحو أو منكر حال منه على تجويز بعض النحاة مجيء الحال من البتدأ ، وإما لغو متعلق بمعني النسبة التي اشتملت عليها الجملة . (قوله العلم) أي القواعد للعلومة أي التي من شأنها أن تعلم لا ما عُلم بالفعل لأن النحو له حقيقة في نفسه سواء علم أو لم يعلم فهو مجاز على مجاز بحسب اللغة ، والعلاقة في الأوّل التعلق بين المصدر وما اشتق منه ، وفي الثاني الأول ، وإن كان مجلزا فقط بحسب العرف علاقته الأول لأن إطلاقه على القواعد

 <sup>(</sup>١) من الآية ٤ من مورة الفرقات.
 (٢) من الآية ١١ من مورة بوسف.
 (٣) أي أدامة الماه.

(تغبيه)ه: النحو في الاصطلاح هو العلم المستخرج بالمقايس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها . قاله صاحب المقرب(١) فعلم

المعلومة بالفعل حقيقة عرفية كإطلاقه على الملكة أي الكيفية الراسخة في النفس التي يقتدر بها على استحضار ما كانت علمته واستحصال ما لم تعلمه . وأما إطلاقه على الإدراك فحقيقته لغة وعرفا . وأما إطلاقه على فروع القواعد أي المسائل الجزئية المستخرجة منها بجعل القاعدة كبرى لصغرى سهلة الحصول هكذا زيد من قام زيد فاعل وكل فاعل مرفوع فزيد من قام زيد مرفوع (٢<sup>٢)</sup> فمجاز عند الحكماء . حقيقة عرفية عند علماء الشريعة والأدب كانقله البعض عن سرى الدين . والمجاز على المجاز جائز عند البيانيين والأصوليين إلا الآمدي كافي المحر المحيط في الأصول للزركشي فنقل شيخنا السيد المنع عن الأصوليين فيه نظر . والباء في قوله بالمقاييس للتصوير . وما ذكرناه من أن العلم هنا بمعنى القواعد والباء للتصوير هو اللائق هنا لا الإدراك و لا الملكة سواء جعلنا الباء للسبية متعلقة بالمستخرج إذ لا يستخرجان بالمقايس المذكورة ، أو جعلناها للتصوير إذ لا يتصوران بها ولا الفروع وإن قال به البعض لأنه يلزم عليه كما قاله شيخنا ألا تسمى تلك القواعد نحوا وفيه ما فيه بل الظاهر أنها هي النحو فتأمل . وخرج بالمستخرج العلم المنصوص في الكتاب والسنة . (قوله بالمقايس) بغير همز لأصاله الباء الأولى كافي مقايس جمع مقياس وهو ما يفاس عليه الشيء ويوافق به من القواعد الكلية . وقوله من اصتقراء كلام العرب، من إضافة الصفة إلى الموصوف أي من كلام العرب المستقرأ أي من أحو ال أجزاته ، ففي العبارة حذف مضافين وإن أوّلت الكلام بالكلمات كان فيها حذّف مضاف واحد وخرج بهذا القيد المستخرج من الكتاب والسنة والطب ونحوه . (قوله الموصلة) صفة للمقايس وتوصيلها لمن بعد الصدر الأول كاأن استباطها من الصدر الأول . فاندفع ما يقال : استنباط المقايس من أحوال أجزاء كلامهم يقتضي سبق معرفة تلك الأحوال على استنباط المقايس وتوصيلها إلى معرفة تلك الأحوال يقتضي تأخرها عنه وفي هذا تناقض وهو ظاهر وهور لتوقف المعرفة على المقاييس المتوقفة على المعرفة مع أن هذا إنما يرد إذا جعل الضمير في قوله أجزائه راجعا إلى عين كلام العرب ، أما إذا جعل راجعا إلى جنس كلامهم لأن أحكام ما تكلموا به عرفت بنطقهم فلا تناقض ولا دور أصلا لأن السابق معرفة غير المتأخر معرفته حيئتذ . وحاصل الدفع الأول اختلاف المعرفة باختلاف العارف . وحاصل الثانى اختلافها باختلاف المعروف وخرج بهذا القيد علم المعانى والبيان ونحوهما . (قوله أحكام أجزاقه) المراد بالأحكام ما يشمل الأحكام التصريفية والأحكام النحوية . (قو له التي التلف منها) صفة للأجزاء والضمير في ائتلف يرجع إلى الكلام فالصلة جرت على غير ما هي له ، و لم يبرز الضمير جرياعلى مذهب الكوفيين من جواز عدم إبرازه عند أمن اللبس . وقال البعض : نقل الراعي في باب المبتدا والخبر كا أفاده البهوتي أن البصريين فصلوا في وجوب إبراز الضمير بين ما إذا كان المتحمل للضمير وصفا أو فعلا فأوجبوه في الأول دون الثاني ا هـ . وهو مخالف لما في الهمع والتصريح من أن الفعل كالوصف في الحلاف المذكور . .

 <sup>(1)</sup> هو أبن عصفور على بن مؤمن أبو الحسن الأشيل أستاذ اللغة فى الأندلس مات سنة ٣٦٣ هـ.
 (٢) هى قضية منطقية وقد أساء البحض إلى النحو بخل تلك القضايا الحارجة عن مضمونه.

أن المراد هنا بالنحو ما يرادف قولنا علم العربية لا قسم الصرف، وهو مصدر أريد به اسم المفعول أي المنحوُّ كالخلق بمعنى المخلوق ، وخصته غلبة الاستعمال بهذا العلم وإن كان كل علم منحوا أى مقصودا كما خصت الفقه بعلم الأحكام الشرعية الفرعية وإن كان كل علم فقها أي مفقوها أي مفهوما . وجاء في اللغة لمعان خمسة : القصد يقال نحوت نحوك أى قصدت قصدك والمثل نحو مررت برجل نحوك أى مثلك ، والجهة نحو توجهت نحو البيت أي جهة البيت ، والمقدار نحو له عندي نحو ألف أي مقدار ألف ، والقسم نحو هذا على أربعة أنحاء أي أقسام . وسبب تسمية هذا العلم بذلك ما روى أن عليا رضي الله تعالى عنه (قوله فعلم) أى من تعريف النحو بما يشمل التصريف. (قوله ما يرادف قولنا علم العربية) أى الراد به ما يشمل النحو والصرف فقط لتخصيص غلبة الاستعمال علم العربية بهما وإن أطلق على ما يشمل اثني عشر علما : اللغة والصرف والاشتقاق والنحو والمعاني والبيان والعروض والقافية وقرض الشعر والخط وإنشاء الخطب والرسائل والمحاضرات ومنه التواريخ ، وجعلوا البديع ذيلاً\) لا قسما برأسه . وإضافة علم إلى العربية من إضافة العام إلى الخاص . (قوله لا قسم الصوف) هذا اصطلاح القدماء واصطلاح المتأخرين تخصيصه بفن الإعراب والبناء وجعله قسم الصرف ، وعليه فيعرف بأنه علم يبحث فيه عن أحوال أواخر الكلم إعرابا وبناء وموضوعة الكلم العربية من حيث ما يعرض لها من الإعراب والبناء . (قوله وهو مصدر إلخ) قال البهوتي : انظر هل يجوز استعمال اسم الصدر بمعنى اسم المفعول كم استعملوا المصدر كذلك أولًا . قال البعض : لا مانع من الجواز فكان عليه أن يقول هل وقع استعماله كذلك أو لا ا هـ . وأقول : وقع في قوله تعالى : ﴿ هِذَا عطاؤنا ﴾ كا يفيده كلام البيضاوي . رقوله وخصته غلبة الاستعمال بهذا العلم) أى صار علما بالغلبة عليه والباء داخلة على المقصور عليه . (قوله وجاء في اللغة لمعان خمسة) زاد شيخ الإسلام سادسا وهو البعض كأكلت نحو السمكة . وذكر أن أظهر معانيه وأكثرها تداولا القصد ولهذا صدر به الشارح ، قبل لما كان اللغوى متعددا أخره عن الاصطلاحي وإن كان الأنسب تقديم اللغوى . (قوله وصبب تسمية هذا العلم بذلك) أي سبب إطلاقه عليه بالغلبة لا بالوضع فلا ينافي ما مر . (قوله الديلي) ضبطه بعضهم بكسر الدال وسكون التحتية وبعضهم بضم الدال وفتح الهمزة . واسمه ظالم بن عمرو . قال في التصريح : وقد تضافرت الروايات على أن أول من وضع النحو أبو الأسود وأنه أخذه أولا عن على بن أبى طَالب رضى الله عنه وكان أبو الأسود كوفى الدار بصرى المنشأ ومات وقد أسن . واتفقوا على أن أول من وضع التصريف معاذ بن مسلم الهراء بفتح الهاء وتشديد الراء نسبة إلى بيع الثياب الهروية . (قوله وشيئا من الإعراب) أي حيث قال : الأشياء ظاهر ومضمر وغيرهما وهو الذي يتفاوت في معرفته . قال السيرافي يعني اسم الاشارة . (قوله انح هذا النحويًا أبا الأُسود) روى أن مما ذكره أبو الأسود حكم إن وأن وكأن وليت ولعل ولم يذكر لكنّ

<sup>(1)</sup> أي للمعالى واليان .

لما أشار إلى أنى الأسود الدؤلى أن يضعه وعلمه الاسم والفعل والحرف وِشيئا من الإعراب قال: انح هذا النحو يا أبا الأسود(١) رتَّقَرُّبُ هذه الألفية للأفهام (ٱلأَقْصَى) أي الأبعد من المعانى (بِلَفْظٍ مُوجَنِ) الباء بمعنى مع أى تفعل ذلك مع وجازة اللفظ أى اختصاره (وَتَبْسُطُ) أَى توسع (البُذْلُ) بالمعجمة أي العطاء وهو إشارة إلى ما تمنحه لقارئها فأمره الإمام كرم الله وجهه أن يزيدها فزادها . (قوله تقرب إغج إسناد التقريب إليها بجاز عقلي من باب الإسناد إلى الآلة إذ الفاعل في الحقيقة الله تعالى وفي الظاهر المصنف . (قوله أي الأبعد من المعاني) تفسير بحسب ظاهر اللفظ فلا ينافي أن المناسب جعل أفعل التفضيل هنا على غير بابه ليشمل بالمطابقة الأبعد والبعيد لأن البعد مقول بالتشكيك . وما قيل من أنه على ظاهره وتقريب البعد يفهم بالأولى ضعف بأنه لا يلزم ذلك لأنها قد تهتم بالأبعد لشدة خفائه ولا تقرب البعد . (قوله الباء بمعنى مع) لم يجعلها سبية لأن المعهود سببا للتقريب البسط لا الإيجاز . قال سم : ويصح كونها للسببية ويكون فيه غاية المدح للمصنف حيث اتصف بالقدرة على توضيح المعانى بالألفاظ الوجيزة التي من شأنها تبعيدها . ولا إشكال في كون الإيجاز قد يكون سببا للإيضاح إذا بولغ في تهذيب الوجيز وتنقيحه وترتيبه ا هـ . وقد يقال السبب حيئة. هذه المبالغة لا الإيجاز . (قوله مع وجازة اللفظ) دفع بتقدير المضاف اتحاد الصاحب والمصاحب وعليه ففي الكلام وضع الظاهر موضع المضمر والأصل مع وجازتها . وأنت خبير بأن الاتحاد إنما يأتى إذا جعلت المعية حالاً من فاعل تقرّب ويصح أن تكون من الأقصى فيكون أحد المتصاحبين المعنى والآخر اللفظ فلا اتحاد . وما نقله البعض هنا عن ابن قاسم فيه ما فيه فانظره . (قوله أي اختصاره) ظاهره ترادف الإيجاز والاختصار وهو ما عليه جماعة . وفي المصباح أن الإيجاز تقليل اللفظ مع عذوبته وسهولة معناه فهو أخص من الاختصار على هذا . **رقوله وتبسط** البذل) فسره الشارح بتوسع العطاء أي الإعطاء يعني تكثر إفادة المعانى ، ففيه استعارة إما تمثيلية بأن يكون شبه حال الألفية في كثرة إفادتها المعانى بسرعة عند سماعها بحال الكريم في كثرة إعطائه ووفائه بما يعد ، أو مصرحة حيث شبه إفادة المعانى بيذل المال والوعد ترشيح ، أو مكنية حيث شبه الأُلفية بكريم والبذل تخييل والوعد ترشيح . (قوله وهو) أى البذل إشارة إلى ما تمنحه أى إلى منح ما تمنحه ليوافق تفسيره أولا البذل بالعطاء أي الإعطاء . ويحتمل أن هذا إشارة إلى أن المراد بالبذل المبذول وأن تفسيره أولا بالعطاء بالنظر إلى معناه الأصلى . وقوله من كثرة الفوائد أي من الفوائد الكثيرة . رقوله يوعه منجز) الباء بمعنى مع أو سبية . فإن قلت : الإعطاء بدون وعد أبلغ في المدح فلم قيد بالوعد ؟ قلُّت : كأنه لأنه الواقع لأنَّ فهم للعانى منها لا يحصل بمجرد وجودها بل لابدَّ من الالتفات إليها وتصور ألفاظها فكأنها لتهيئها للفهم منها وتوقف الفهم منها على ذلك تعد وعدا ناجزا قاله سم . ويمكن أن

(١) أيضا حيمًا كان يعرض أبو الأسود عليه ما فعل كان يقول له ما أحسن ما تحوت !

من كارة الفوائد (بِوَغْدِ مُنْجِزٍ) أى موفى سريعا .

(تنبيه)ه: قال الجوهري(١) : أوعد عند الإطلاق يكون للشر ووعد للخير وأنشد : وإلى وإن أوعدته أو وعدته نخلف إيعادي ومنجز موعدي [ Y ] (وَتَقْتَضِي) أَى تطلب لما اشتملت عليه من المحاسن (رضًا) محضا (بغير سُخْطِ) يشوبه (فَاتِقَةً ٱلْفِيَّةَ) الإمام العلامة أبي الحسن يحيى (آبن مُعْطِي) بن عبد النور الزواوي الحنفي الملقب زين الدين سكن دمشق طويلا واشتغل عليه خلق كثير ثم سافر إلى مصر يوجه أيضا التقييد بالوعد بأنه للإشارة إلى عزة معانيها لأن الموعود به تتشوف إليه النفس فتكون أحرص عليه ويكون هو أعز عليها . وبين موجز ومنجز الجناس اللاحق وإن قال بعضهم مضارع . (قوله ووعد للخير) أي عند الإطلاق وحذفه اكتفاء . (قوله مخلف إيعادي إلخ) فيه لف ونشر مرتب . (قوله وتقتضي أى تعللب؛ أى من الله أو من قارئها أو منهما معا وإسناد الطلب إليها مجاز عقلي من الإسناد إلى السبب إذ الطالب في الحقيقة ناظمها . ويحتمل أنه شبه الألفية بعاقل تشبيها مضمرا في النفس على طريق الاستعارة المكنية وإثبات الطلب تخييل ويحتمل أنه أراد بالاقتضاء الاستلزام على النجوز . (قوله وضا) كسر رائه سماعي كضم سين سخط وسكون خاله والقياس الفتح لأن فعلهما كفرح يفرح . (قوله محضا) كأن زاد تمهيدا لقوله بغير سخط يشوبه ليقع قوله بغير سخط يشوبه تفسيرا لمحضا . وقوله يشوبه أي يتخلل بين أزمنة الرضاء أو المراد يشوبه من وجه آخر غير وجه الرضا . وعلى كل علم أن قوله وتقتضى رضا لا يغنى عن قوله بغير سخط، والسخط تغير النفس وانقباضها لأخذ الثار والمراد منه في حقه تعالى لازمه وهو إرادة الانتقام أو الانتقام . (قوله فائقة) أي عالية في الشرف . وإنما فائتها لأنها من بحر واحد وألفية ابن معطى من بحرين فإن بعضها من السريع وبعضها من الرجز ، ولأنها أكثر إحكاما من ألفية ابن معطى . **(قوله الحنفي)** في حواشي الشيخ يحيى أنه كان مالكيا وتفقه بالجزائر على أبي موسى الجزول ثم تشفع كابن مالك وأبي حيان حين الحروج من الغرب ا هـ ويمكن أنه تحنف بعد أن تشفع . (قوله الملقب زين الدين يؤخذ منه مع قوله في الديباجة وقد لقبته بمنهج السالك أن لقب يتعدى بنفسه وبالحرف كسمى . (قوله بالجامع العيق) هو جامع عمرو بن العاص . (قوله لإقراء الأدب) اسم لما يشمل الاثني عشر علما المتقدمة فهو مرادف للعربية بالمعنى الشامل لها . (قوله في صلح) أي آخر . (قوله على شفير الحندق) أي حرف الخليج الذي حفره عمرو بن العاص بأمر عمر بن الخطاب ليحمل على السفن فيه الغلال إلى الحرمين متصلًا بالبحر المالح . (قوله : ومولده صنة) بنصب سنة على الظرفية متعلق بمحذوف

<sup>[7]</sup> البيت لعامز بن الطفيل وهو من بحر الطويل .

 <sup>(</sup>١) إجاعيل بن خاد صاحب الصحاح أبر نصر القاران إمام ف اللغة والأدب وعلم أصول الققه تنامذ على القارس والسير ال توى سنة ٣٩٦هـ.

(١) من الآية ٩٧ من سورة الأنعام.

وتصدَّر بالجامع العتيق لإقراء الأدب إلى أن توفى بالقاهرة فى سلخ ذى القعدة سنة ثمان وعشرين وستائة ودفن من الغد على شفير الخندق بقرب تربة الإمام الشافعي رضى الله تعالى عنه ومولده سنة أربع وستين ومحمسمائة.

(تنفيهه) و يجوز في فائقة النصب على الحال من فاعل تقتضى والرفع خيرًا لمبتلاً محذوف والجر نعتا لألفية على حد ﴿وهِ أَدَا كِتَابِ النّزلتاه مبارك ﴾(١) في النعت بالمفرد النعت بالجملة والفالب العكس وأوجبه بعضهم (وَهُوَى أَى ابن معطى (بسبّق، الباء للسبية أى بسبب سبقه إياى (حَالِق قُفْفِيلاً) على (مُستّوجبً) على (تَتَاقي الْجَهِيلاً) عنيه لما يستحقه السلف من ثناء الخلف وثنائي مصدر مضاف إلى فاعله وهو الياء والجميل إما

إن جعل مولده مصدرا ميميا بمعنى الولادة أي كائن في صنة، ويرفعها على الخبرية أن جعل اسم زمان. (قوله في فاثقة) أي في هذا اللفظ بقطم النظر عن حركة آخره. (قوله من فاعل تقتضي) لم يجعلها من ألفية لأنها وإن كانت فكرة تخصصت بالوصف، أو من فاعل تقرب أو تبسط لقرب تقتضي. (قوله خبرا لمبتدأ محلوف أي والجملة حالية أو استثنافية. (قوله بالجملة) أي جنسها فيصدق بما زاد على واحدة كما في المتن. (قوله وأوجبه بعضهم) قال شيخنا: والبعض لعل القائل بالرجوب يجعل مبارك في الآية خبر مبتدأ محذوف اهم. وأحسن منه أن يجمل خبرا ثانيا لهذا. (قوله يسبق) أي علَّ في الزمن والإفادة وفي تقديم المعمول إشارة إلى أنه لم يحز الفضل على المصنف إلا بالسبق، والجار والمجرور مرتبط بكل من حائز ومستوجب. (قوله حائز تفضيال) أي فضلا من إطلاق المسبب على السبب، أو هو مصدر المبنى للمفعول فاندفع الاعتراض بأن التفضيل صفة المفضل بالكسر فكيف يحوزه المفضل بالفتح ويمكن أن يدفع أيضا بأن الحيازة في كل شيء بحسبه. فمعنى حيازة التفضيل تعلقه به على وجه التعظم له. ولا يرد على الجواب الثانى والثالث أنه لا يلزم من التفضيل له على غيره أنه فاضل فى نفسه عليه حتى يكون فيه كبير مدح لأن المراد التفضيل ثمن يعتد بتفضيله. (قوله مستوجب) قال سم: أي مستحق اهـ ويحتمل أن السينُ والتاء للتصبير أي مصير الثناء واجبا على. (قُولُه لما يستحقه السلف إغي لا يظهر أنه علة لمستوجب لتقديم المصنف علته وهو السبق بناء على ارتباط قوله بسبق بقوله مستوجب أيضا بل هو علة للعلية أي لكون السبق علة للاستيجاب، لكن لا يظهر التعليل إلا بتقدير مضاف أي لوجوب ما يستحقه إلخ ولو قال لاستحقاق السلف ثناء الخلف لكان أخصر وأوضح. (قوله مصدر) فيه مسامحة لأن الثناء اسم مصدر أثني، وبمكن أن يجعل كلامه على حذف المضاف. (قوله إما صفة) أي لازمة أو مخصصة على القولين في الثناء وعلى الوصفية يحتاج إلى تعليق قول الشارح عليه بمحذوف حال من ثنالً أو بدل منه أي كاثنا عليه أو ثنائ عليه، لا بثنائي المذكور لاستلزامه وصف المصدر قبل تمام عمله. صفة للمصدر أو معمول له (وَآلَة يَقْضَى) أى يحكم (بِهِبَاتٍ) جمع هبة وهى العطية أى عطيات (وَاقِرَهُ) أى تامة (لي وَلَهُ فِي فَوَجَاتِ ٱلآخِرَهُ) الدرجات. قال في الصحاح: هى الطبقات من المراتب. وقال أبو عبيدة (١): الدرج إلى أعل والدرك إلى أسفل (٢) والمراد مراتب السعادة في الدار، ولفظ الجملة خير ومعناها الطلب (٣).

(تنبيه)و وصف هبات وهو جمع بوافرة وهو مفرد لتأوله بجماعة وإن كان الأفصح وافرات لأن هبات جمع قلة والأفصح في جمع الفلة مما لا يعقل وفي جمع العاقل مطلقًا المطابقة نحو الأجداع وقوله أو معمول له أي على أنه صفة لمفمول مطلق لهذا المصدر حذف وأنيب هو منابه أي ثنائي الثناء الجميل، أو على أنه مفعول به على التوسع بإسقاط الخافض والأول أولى لأن الثاني سجاعي على الأصح. (قوله أي يحكم) فسر القضاء في كلامه بالحكم كما هو معناه لغة لأن معناه عند الأشاعرة - كما في شرح المواقف– إرادته الأزلية المتعلقة بالأشياء على ما هي عليه فيما لا يزال وهذا لا يناسب الطلب. قال: وتقديره إيجاده إياها فيما لا يزال على ما هي عليه فيه اهـ. والمراد بالحكم هنا النعلق التنجيزي فيرجع إلى التقدير . (قوله أي عطيات) أتى به مع علمه من تفسير المفرد تحسينا لسبك قول المصنف وافرة مع ما قبله من كلام الشارح. (**قوله أى تامةً**) أفاد به أن وافرة اسم فاعل وفر اللازم لا المتعدى يقال وفر الشيء يفر وفورا أي تم، ووفرته أفره وفرا أي أتمنته. وقوله لي وله في درجات الآخرة) الظرفان صفتان لهبات. وخص درجات الآخرة بالذكر لأنها المهم عند العاقل ولأن الدعاء لابن معطى بعد موته إنما يتأتى بها دون درجات الدنيا. (قوله قال في الصحاح) بفتح الصاد ومعناه في الأصل الصحيح ومنهم من يكسر على صيغة الجمع. (قوله هي الطبقات من المراتب) أي علية أو دنية فهو أعم من تفسير أبي عبيدة قاله البعض ورد جعل بعضهم كلام أبي عبيدة بيانا لما في الصحاح. (قوله والمراد) أي من درجات الآخرة وأشار بهذا إلى أن الإضافة في درجات الآعرة على معنى في. (قوله وصف هبات إلخ) هذا تصحيح لوصف الجمع بالمفرد. وحاصله أن المطابقة في الإفراد حاصلة تأويلا فقوله لتأوله بجماعة أي وهو مفرد لفظا وإن كان جمعا معنى. (قوله وإن كان الأفصح وافرات) أى محافظة على المطابقة اللفظية والواو للحال وإن زائدة ويظهر لى في الجواب عن المصنف أن الإفراد لاستعماله جمع القلة في الكثرة كما هو المناسب لمقام الدعاء فهو جمع كثرة بحسب المعنى فاحفظه فإنه نفيس. (قوله لأن هبات جمع قلة) أي بناء على مذهب سيبويه أن جمعي السلامة(٤) للقلة. والذي ارتضاه السعد التفتازاني والدماميني أن جمعي القلة والكثرة مبدؤهما ثلاثة ومنتهي جمع القلة عشرة ولا منتهى لجمع الكثرة فهما مشتركان في المبدأ مختلفان

 <sup>(</sup>١) ولدلك يقال دركات جهم أعاذنا الله منها.
 (٢) أى الإنشاء

<sup>(</sup>٣) معمر بَنْ للتي صاحب اللَّهُ تتلمدُ على يونس تول منة ٩٠ هـ.

 <sup>(</sup>a) أى جمع للذكر الساؤ رجم المؤلف الساؤ وإن كان للمرفين اصطلاح آخر يقول الداهم جامعا أوزان القلة.
 بالعسل وأقصل وأقطمه ولطمه يسسوف الأدل مسن المستحد

انكسرت ومنكسرات والهندات والهنود انطلقن ومنطلقات والأقصح فى جمع الكثرة نما لا يعقل الإفراد نح الجذوع انكسرت ومنكسرة.

(خَاتَمَةُ) بِنَا بنف لحديث وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دعا بدأ بنفسه، رواه أبو داود وقال تعال حكاية عن نوح عليه الصلاة والسلام: «وب اغفر لى ولوالدى، وعن موسى عليه السلام: ﴿وَرِبِ اغْفِر لَى وَلِأَعْمَى ﴾ وكان الأخسن أن يقول رحمه الله تعالى:

والله يقضى بالرضا والرحمه لى ولمه ولجميع الأمسة

لما عرفت ولأن التعميم مطلوب.

## [الْكَلاَمُ وَمَا يَتَأَلُّفُ مِنْهُ]

الأصل هذا باب شرح الكلام وشرح ما يتألف الكلام منه اختصر للوضوح .

ني المنتهى. والمشهور أن مبدأ جمع الكارة أحد عشر فيكونان تختفين في المبدأ والمتبى. وعلى هذا يأتى استكشال الفراف\(^1\) الذى ذكر أن له عشرين سنة يطلب جوابه ولم يجده وهو أنه إذا قال على دراهم كان إفرارا بثلاثة إجماعا وحقه بأحد عشر لأنه أقل جمع الكارة فلم قدم المجاز مع إمكان الحقيقة. وإن أجب عنه ببناء الأقارير على العرف وأما على ما مر عن السمد والدماميني فلا مجاز ولا استشكال. ولوله والأفسح في جمع القلة إغرابي وجه ذلك بأن العاقل منظور إليه فاعتنى بشأنه في المطابقة بخلاف غيره. وطويق جمع القلة إغرابي وجمع اللهة. وقال شيخنا السيد: المطابقة في جمع العاقل وجمع الله لغيره على الأصل وعدمها في جمع الكارة لغيره لأنه لأغطاطه عن العاقل في حكم المفرد بالنسبة إليه تعلى الأصل وعدمها في جمع الكارة لغيره لأنه لأغطاطه عن العاقل في حكم المفرد بالنسبة إليه تعلى إلى من جموع ما لا يعقل. وقوله وقال تعلى إلى بلا يعقل. وقوله وقال على عرور اللام وإنما دكره استئناسا. تعلى المرجعوه في مذهبنا معاشر الشافعية لم يقل وقوله عظما على بحرور اللام وإنما ذكره استئناسا. وفوله لما عرفت) أي من ارتكاب خلاف الأفصح. (قوله ولأن التعمم مطلوب) قال سم: لعله عمم في الكتابة أيضا وهو محل نظر اهد. أقول: في الطلب كابا على طلب كتابة البسماة والحدلة والصلاة والسلام وتأمل.

## [الكلام وما يتالف منه]

أى والكلم بمعنى الكلمات العربية الثلاث التي يتألف الكلام منها، وذكر الضمير مراعاة الفظ ما. وقوله أى هذا باب ضرح الكلام إغ، لا شك أنه شرح الكلام وما يتألف منه على هذا الترتيب. ما الكلام أولا: يتعربفه والكلم الثلاث التي يتألف منها، ثانيا: بذكر أسمائها وعلاماتها فالشرح

(كَلاَمُنا) أيها النحاة (لْفُظَّ) أي صوت مشتمل على بعض الحروف تحقيقًا كزيد أو تقديرًا

مختلف، وللإشارة إلى اختلافه صرح بلفظ شرح في المعطوف، على أنه كما قال الروداني تقدير معنى لا تقدير إعراب وإن أوهمه صنيع الشارح لأن شرح المضاف إلى المعطوف عليه متسلط على المعطوف أيضا عند عدم إعادته معه لأن الصَّخيح أنَّ العامل في المطوف نفس العامل في المعطوف عليه لا مُقدر مثله. وما أشار إليه من أن الكلام حبر مبتدأ محذوف تبعا للموضح غير متعين إذ يجوز كما قاله الشنواتي رفعه على أنه مبتدأ حذف خبره أي باب الكلام هذا الآتي، ونصبه على المفعولية بنحو خذ مقدرا لا هاك كما وقع لبعضهم لأن اسم الفعل لا يعمل محذوفا. وفي قوله ما ينألف الكلام إشارة إلى رجوع ضمير يتألف في كلام المصنف إلى الكلام فالصلة جارية على غير ما هي له و لم يبرز الضمير لأمن اللبس المجوز لعدم إبرازه عند الكوفيين. (قوله واختصر للوضوح) قيل على التدريج لأنه أنسب بالقواعد وأوقع في النفس بأن حذف المبتدأ ثم خبره وأنيب عنه شرح، ثم شرح وأنيب عنه الكلام. وقيل دفعة واحدة لأنه أقل عملا وعليه يحتمل أن الكلام نائب عن الخبر فقط أو عن الخبر والمضاف إليه. ورفع لشرف الرفع على الجر لكونه حكم العُمد فلم ينب الكلام عن المبندأ على هذا القول أصلا كما لم ينب عنه على الفولَ الأول، بل هو على القولين حال في مكانه مقدر ملحوظ فيه لم يفم مقامه شيء، فتجويز البعض نيابته عن المبتدأ على الثاني غير صحيح فتدير . (قوله كلامنا) أن بالإضافة وإن كان مستغنى عنها بكون التأليف في النحو كما صرح به في الخطبة للإشارة إلى اختلاف الاصطلاحات في الكلام وللإشارة إلى أن المصنف من مجتهدي النحاة. (قوله أيها النحاة) أي مبنية على الضم في محل نصب بأخص محذوفا. وها للتنبيه والنحاة نعت له على اللفظ. ويظهر لي أن معنى قولم على اللفظ أنه ضم إتباعا لضم لفظ أي، فتكون ضمته ضمة إتباع ويكون منصوبا بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل خركة الانباع، ضرورة أن النعت موافق للمنعوت في إعرابه ثم رأيته عن بعض المحققين كما سيأتي في محله فاحفظه . (قوله صوت) يستعمل مصدرا لصات يصوت فيكون معناه فعل الشحص الصائت، ويستعمل بمعنى الكيفية المسموعة الحاصلة من المصدر وهو المراد هنا أقاده يس. وهو قائم بالهواء وقيل الصوت الهواء المتكيف بالكيفية المسموعة. وقوله مشتمل على بعض الحروف، من اشتال الكل على جزئه المادي كما قاله البعض لكن هذا ظاهر إذا كان اللفظ حرفين أو أكثر فإن كان حرفا واحدا كواو العطف كان من اشتال المطلق على المقيد أو العام على الخاص. (قوله تحقيقا إلخ) تعمم في الصوت فالمصوب مفعول مطلق لمحذوف أي محقق تحقيقا أو مقدرا تقديرا أو بمعني محققا أو مقدرا حال، ويعلم من هذا التعميم أن لماهية اللفظ أفرادا محققة وأفرادا مقدرة. قال الروداني: واستعماله في كل منهما حقيقة لا أنه في المقدرة مجاز اهـ ومن التحقيقي المحذوف على ما قاله البعض لتيسر النطق به صراحة وكذا كلامه تعالى اللفظي قبل التلفظ به لا كلامه الفديم على قول جمهور أهل السنة انه ليس بحرف ولا صوت، فالنحقيقي اما منطوق به بالمعل أو بالقوة والتقديري ما لا يمكن النطق به فإن الضمير المستتر

كالضمير المستتر (مُفيلًا) فائدة يحسن السكوت عليها (كَاسَتَقِيمٌ) فإنه لفظ مفيد بالوضع . فخرج باللفظ غيره من الدوالٌ مما ينطلق عليه في اللغة كلام كالخط والرمز والإشارة. وبالمفيد المفزد نحو زيد ، والمركب الإضافي نحو غلام زيد ، والمركب الإسنادي المعلوم · كما قاله الرضي(١) لم يُوضع له لفظ حتى ينطق به ، قال : وإنما عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل للتدريب ا هـ نقول المربين في استقم مثلا ضمير مستتر وجوبا تقدير هأنت أي تصوير معناه تقريبا وتدريبا أنت ، قال البعض: وحيئفذ فليس في اضرب مثلا إلا الفاعل المعقول واكتفى بفهمه من غير لفظ عن اعتبار لفظ له فأقيم مقام اللفظ في جعله جزء الكلام الملفوظ كجعله جزء الكلام المعقول فهو ليس من مقولة معينة بل تارة يكون واجبا وتارة يكون ممكنا جسمًا أو عرضا وتارة يكون من مقولة الصوت إذا رجع الضمير إلى لصوت فقول بعضهم كالجامي ليس من مقولة الحرف أو الصوت أصلاليس على ما ينبغي أفاده العصام. (قوله المستدر) أي وجوبا وجواز افيما يظهر . (قوله مفيد) أي بالوضع فاندفع ما أراد على التعريف من أنه يشمل اللفظ المفيد عقلا أو طبعا مم أن المراد بالفائدة في تفسير المفيد بالدال على فائدة يحسن السكوت عليها النسبة بين الشيئين رقوله فائدة يحسن السكوت عليها) مراد الشارح بهذا بيان ما يطلق عليه المفيد عندهم لا ذكر قيد زائد على ما في المتن لئلا يلزم كون تعريف المن غير مانع . واندفع بهذا البيان ما يقال الفيد يصدق بما يفهم معنى ما ولو مفردا والمراد بالسكوت سكوت المتكلم على الأصح ، ويحسنه عدَّ السلمع إياه حسنا بألا يحتاج في استفادة المعنى من اللفظ إلى شيء آخر لكون اللفظ الصادر من المتكلم مشتملا على الحكوم عليه وبه . (قوله بالوضع) الظاهر أن مراده الوضع العربي الذي هو قيد لابد منه في تعريف الكلام كما قال الشاطبي(٢) وغيره اينخرج كلام الأعاجم ، لا القصد لأنه أدرجه في الإفادة كما سيأتي لكن لا وجه لزيادته في بيان انطباق التعريف على المثال مع تركه في نفس التعريف ، فكان الأولى زيادته في التعريف أيضاً . ثم حمل الوضع على الوضع العربي مبنى على أن المركبات موضوعة و هو الصحيح لكن وضعها نوعي فهو المراد في التعريف . (قوله فخرج باللفظ) لما كان بينه وبين فصله العموم الوجهي أخرج به . (**قوله من الدوال مما ينطلق إ** غ) من الأولى بيانية والثانية تبعيضية إذ ينطلق الكلام لغة على غير الدوال من كل قول . وقيد بقوله من الدوال مع أن اللفظ يخرج غيره دل أو لا لأن الدال هو المتوهم دخوله لتسميته كلامًا في اللغة وغيره يفهم خروجه بالأولى . (قوله والرمز) بابه قتل وضرب وهو الإشارة بالحاجب أو الهدب أو الشفة كما في المصباح فعطف الإشارة عليه عطف عام على خاص . (قوله وبالشيد إلخ) أخرج به أمورا خمسة وكان الأحسن ذكر المركب التقييدي والمزجى مع الإضاف. وقوله والمركب الإستادي المعلوم إلخ) جرى في إخراج الضرورى وغير المقصود من الكلام على ما ذهب إليه المصنف ونقله في شرح التسهيل عن سيبويه والراجع خلافه (١) الرضى: هو الإمام المشهور صاحب شرح الكافية لابن الحاجب. وانظر البقية ١٩٧/١ م.

<sup>(</sup>٢) للكاطئ : هو ألصام بن فوة بن أن الصلم حلف بن أحد الرعيني . كان إمامًا لأحكّار في المبحو والقرامات والضمير والحقيث ، وأستاذا في العربية ، أحل القراءات عن بن هفيل وغيره ، وأحد عند المسخوع . . . وفد مين الشطية للمينور في القرامات والرائبة في الرسم ، وكان عققًا ذكيًا وأسم الحفوظ ، وفي منتذ ، أه هدائل بهذا على طبقات القاديين والصفة .

مدلوله ضرورة كالنار حارة ، وغير المستقل كجملة الشرط نحو إن قام زيد وغير المقصود كالصادر من الساهي والناجم .

(تقبيهات)ه: الأول : اللفظ مصدر أريد به اسم المفعول أي الملفوظ به كالخلق بمعنى المخلوق . الثاني : يجوز في قوله كاستقم أن يكون تمثيلاً وهو الظاهر(١) فإنه اقتصر في شرح الكافية ٢٦ على ذلك في حد الكلام ، ولم يذكر التركيب والقصد نظرًا إلى أن الإفادة تستلزمهما لكنه في التسهيل صرح بهما ، وزاد فقال الكلام ما تضمن من الكلم إسنادًا كما ذهب إليه أبو حيان وغيره ، فالمراد بإفادة اللفظ فائدة يحسن السكوت عليها دلاته على النسبة الإيجابية أو السلبية سواء كانت حاصلة عند السامع قبل أو لا . قصد بها المتكلم الكلام أو لا ، طابق كلامه الواقع أو لا . (قوله مصدر أريد به اسم المفعول) أي لا اسم جنس جمعي للفظة حتى يرد اعتراض أبي حيان على التعريف باستلزام أن الكلام المركب من كلمتين لا يسمى كلاما لأن مللول اسم الجنس الجمعي ثلاثة فأكبر فيكون التعريف غير حامع ، ولا باق على مصلوبته حتى يرد أن اللفظ فعل اللافظ والكلام النحوي ليس فعلا . فإن قلت : إطلاق المصدر بمعنى اسم المفعول مجاز فلا يحسن دخوله في التعريف . قلت : صار حقيقة عرفية في الملفوظ به لهجر النحاة معناه الأصلي وهو الرمي مطلقا أو من القم فلا إشكال ، فتنظيره بالخلق يمني المخلوق الباقي على بحازيته لعدم هجر معناه الأصلى وهو الإيجاد إنما هو في بجرد إطلاق المصدر وإرادة المفعول . (قوله أن يكون تميلا) أي فقط وعليه فهو خبر لمبتدأ محلوف أي وذلك كاستقم . (قوله وهو الظاهر) أي من العبارة فلا يناقي أن كونه تميلا وتتميماكم أشار إليه ابن الناظم أولى ٢٦) . وإنما كان ظاهرها التثيل فقط لما ذكره الشارح بقوله فإنه اقتصر إلخ ولأن عادتهم بعد إبراد تعريف الشيء إيراد الكاف وبجرورها لمجرد تمثيله . (قوله فإنه اقتصر في هرح الكافية) أي والألفية خلاصة الكافية . (قوله نظرا إلى أن الإفادة تستلزمهما) أي لأن المفيد الفائدة المذكورة لا يكون إلا مركبا ، ولا ترد الأعداد المسرودة لما تقدم من أن المراد بالإقادة الدلالة على النسبة الإيجابية أو السلبية ، وحسن سكوت المتكلم يستدعي أن يكون قاصدا لما تكلم به . (قوقه لكنه إغي) استدراك على قوله المانه اقتصر الخ لدفع توهم اقتصاره على ذلك في بقية كتبه أيضا . (قوله صرح بَعما) أما تصريحه بالقصد فظاهر . وأما بالتركيب فلذكره بدله الإسناد للفسركا في شروح التلخيص بضم كلمة أو ما يجرى بجراها إلى أخرى أنو ما يجرى بجراها بحيث يفيد أن مفهوم إحداهما ثابت لمدلول الأخرى . وفسره شيخنا السيد تبعا لغيره بالنسبة بين الركتين، وأرجع بعضهم الأول إلى الثاني بتأويل الضم بالانضمام وتقدير مضاف أي لازم انضمام كلمة الخ. ثم قال شيخنا السيد(٤) : فهو شرط في تحقق الكلام لا جزء منه وإن اقتضاه كلام ابن الحاجب وصرّح به الرضى(°) ، فقد استشكله السيد الصفوى قاله الشيخ يس والشيخ يحيى . ووقع الخلاف أيضًا في الفضلات (١) وتمن ذهب إلى ذلك ابن جابر والأتدلسي الحواري في شرحه لأُثنية تهن مالك . (٢) لابن الخاجب أعان الله على إتمامه . (٣) انظر شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم . من تحقيقنا / يظهر قريها . (£) انظر له شرح الكافية لابن الحاجب. (٥) يقصد فمع الموامع للسيوطي .

مفيدًا مقصودًا لذاته'' فزاد لذاته ، قال لإخراج نحو قام أبوه من قولك جاءتي الذي قام أبوه وهذا الصنيع أولى لأن الحدود لا تتم بدلالة الالتزام ، ومن ثم جعل الشارح(٢) قوله كاستقم تعميمًا للحد . الثالث : إنما بدأ بتعريف الكلام لأنه المقصود بالذات إذ به يقع التفاهم . الرابع : هل هي خارجة عن الكلام أو داخلة فيه قولان والثالث التفصيل فإن كان حذفها مضرًّا كنساؤه طوالق إلا هندا وعيده أحرار إلا زيدا دخلت وإلا فلا احرو سيأتي لهذا مزيد بحث . رقوله من الكلمي أي الكلمات و من تبعيضية وهي ومجرورها في موضع الحال من ضمير تضمن . (قوله فزاد لذاته) زاد بعضهم أيضا من ناطق و احد احترازا من أن يصطلح النان على أن يذكر أحدهما فعلا والآخر فاعلا ، وأجيب بأن هذه الزيادة غير محتاج إليها لأن كل واحد من المصطلحين متكلم بكلام ، وإنما اقتصر على التصريح بإحدى الكلمتين اتكالا على تصريح الآخر بالأخرى فهو مقدر ما صرح به الآخر فلا يتصوّر تركيب كلام واحد من متكلمين ، ولو سلم قلنا اتحاد الناطق غير شم ط في الكلام كما أن اتحاد الكاتب غير شرط في الخط أفاده في الهمع . (قوله لإخواج نحو قام أبوه إلخ) أى لأن الإسناد فيه ليس مقصودا لذاته بل لتعيين الموصول وتوضيحه ، ومثلها الجملة الخبرية و الحالية والنعتية . (قوله وهذا الصنيع) أي التصريح بأجزاء الماهية في الحدّ . وقوله لأن الحدود لا تتم بدلالة الالتزام) اعترضه شبخنا السيد بأن الظاهر أن التركيب والقصد داخلان في مفهوم المفيد فدلالته عليهما تضمنية لا التزامية والتضمنية غير مهجورة في الحدود ، ولو سلم أنها التزامية فهجرها إنما هو في الحدود الحقيقية التي بالذاتيات ومثل هذا التعريف ليس منها بل من الرسوم ، وقد ينازع فيما استظهره وفي قوله ومثل هذا التعريف ليس منها بل من الرسوم . فإن الأمور الاصطلاحية حصلت مفهوماتها ووضعت أسماؤها بإزائها فليس لها معان غير تلك المفهومات فتكون هي حدودا أفاده شيخ الإسلام في آخر مبحث الكليات من شرحه على إيساغوجي نقلاعن الإمام الرازي . (قوله ومن ثُمُّ) أي هنا أنَّ من أجل أن الحدود لا تتم بدلالة الالترام . رقوله جعل الشارح) يعني ابن الناظم . (قوله تتميما للحدّ) أي من جهة الدلالة به على أمرين يتضمنهما معتبرين في الكلام أي وتمثيلا أيضاً من جهة الإيضاح به للمحدود لا تمثيلاً فقط . و لا ينافي في ذلك قول ابن الناظم في آخر كلامه فاكتفي عن تتمم الحدّ بالتمنيل (٢) الآن معناه أنه اكتفى عن تتمم الحد بذكر التركيب والقصد صريحا بتتميمه بالمثال التصمن فما ، على أنه لو منع مانع كونه تتميما وتمثيلا وسلمنا له ذلك والتزمنا أن المراد تتميما للحد فقط فالمنافاة مدفوعة بحمل ما قاله في آخر كلامه على المعنى الذي ذكرناه ، وأن تسمية قول المصنف كاستقم تمثيلا باعتبار الصورة ، وعلى كلا الوجهين سقط ما نقله البعض عن البهوتي وأقره من الاعتراض على الشارح بأن في آخر كلام ابن الناظم ما ينافي ما سنده إليه النارح وإن كان في أول كلامه ما يشير إليه فتأ مل. والظاهر على كونه تتميما للحد أن كاستقم ظرف مستقر نعت ثان للفظ . وقول البعض هو في موضع النعت لمفيد يلزم عليه نعت النعت مع وجود المنعوت (١) انظر تسهيل الفرائد وتكميل القاصد صـ ٣.

 <sup>(</sup>٢) المراد بالشارح هم الملامة بلم الدين ابن الناظم .
 (٣) انظر ضرح الألفية لابن الناظم من تحقيقنا / يظهر قريبا .

إنما قال وما يتألف و لم يقل وما يتركب لأن التأليف كما قيل أخص إذ هو تركيب وزيادة وهي وقوع الألفة بين الجزءين (وَآسَمٌ وَفِعْلُ ثُمُّ حَرْفُ ٱلْكَلِمْ) الكلم مبتدأ خبره ما قبلَّه أي الكلم الذيُّ يتألف منه الكلام ينقسم باعتبار واحده إلى ثلاثة أنواع : نوع الاسم ونوع الفعل من غير مقتض مع أنه يضاربه قوله بعد ذلك ومجرور الكاف عدوف والتقدير كفائدة استقم ا هـ لأن مقتضى هذا أن يكون كاستقم نعنا لمفعول مفيد محذوفا والأصل مفيد فائدة كفائدة استقم ، فعليك بالإنصاف . (قوله إنما بدأ بتعريف الكلام إلخ) جواب عما يقال: لم بدأ بالكلام مع أن الكلمات أجزاؤه والجزء مقدم على الكل ولهذا بدأ كثير بالكلمة ؟ وحاصل الجواب أنه راعي كون المقصود بالذات الكلام وأما قصد الكلمات فلتألف الكلام منها والنكات لا تتزاحم . (قوله لأن التأليف إغ) وقال السيد : هما بمعنى واحد ، قال البعض : وهو معنى التأليف . (قوله وقوع الألفة) المراد بها الارتباط بين الكلمتين بإسناد إحداهما إلى الأخرى ، أو إضافتها إلياً ، أو وصفها بها أو نحو ذلك بحلاف ضمها إليها بدون شيء من ذلك كقام جاء قاله الشنواني أي وليس المراد بها تناسبهما في المعنى لئلا يخرج نحو الحجر مأكول . (قوله الكلم مبتدأ إغ) أي كما يقتضيه قولهم إذا اجتمعت معرفة ونكرة فللعرفة مبتدأ والنكرة خبر . واعلم أن الشارح حمل الكلم في عبارة المصنف على الكلم الاصطلاحي كما يدل عليه كلامه الآتي في غير موضع ، وإن كان قوله أي الكلم الذي يتألف منه الكلام يفيد حمل الكلم على الكلمات لأن تألف الكلام منها لا من الكلم الاصطلاحي فيؤوّل بتقدير مضاف ليوافق أكثر كلامه أي من أجزائه التي يتركب من مجموعها . وقوله باعتبار واحده يحتمل أن المراد بواحده مفرده الاصطلاحي الذي هو لفظ كلمة ، ويحتمل أن المراد به جزؤه أي جزء ما صدق عليه . وعلى كل ففي عبارته حذف مضاف تقديره على الأول مفهوم واحده لأن الانقسام إلى الثلاثة باعتبار مفهوم كلمة لا لفظها . وتقديره على الثاني جنس واحده لأن جزأه فرد من أفراد الكلمة ، والانقسام إلى الثلاثة باعتبار جنس الكلمة لا فرد من أفرادها ثم انقسام الشيء باعتبار شيء آخر انقسام للآخر في الحقيقة فاتضح قول الشارح لأن المقسم وهو الكلمة إغ. ويتقريرنا كلام الشارح على هذا الوجه تلتئم عبارته ويسقط ما اعترض به البعض وغيره عليه هنا وفيما يأتي فتنبه . ولك أن تستغني عن اعتبار واحد الكلم في تقسيم المصنف الكلم إلى اسم وفعل وحرف بأن تجعل الكلم في كلامه بمعني الكلمات وترجع الضمير في واحده إلى الكلم بمعنى الكلم الاصطلاحي على الاستخدام لا بمعنى الكلمات وإلا لأنث الضمير فيصير المعنى واسم وفعل ثم حرف الكلمات أي الأنواع الثلاثة للكلمة ، وواحد الكلم الاصطلاحي كلمة وهذا أولى لعدم إحواجه إلى تقدير . (قوله لأن القسم) أي عل القسمة يعني المقسوم . (قوله صادق إلخ) قال يس : الصدق في المفردات بمعنى الحمل ، ويستعمل بعلى فيقال صدق الحيوان على الإنسان . وفي القضايا بمعنى التحقق ويستعمل بفي فيقال هذه القضية صادقة في نفس الأمر أي متحققة . رقوله من تقسيم الكل إنخى تقسيم الكل إلى أجزاته تحليل المركب إلى أجزائه التي تركب منها. وتقسيم الكل إلى جزئياته ضم قيود إلى أمر مشترك لتحصل أمور متعددة بعدد القيود . والتقسم حقيقي إن تباينت أقسامه و إلا فاعتباري .

ونوع الحرف(') فهو من تقسيم الكلي إلى جزئياته لأن المقسم وهو الكلمة صادق على كل واحد من الأقسام الثلاثة أعنى الاسم والفعل والحرف . وليس الكلم منقسما إليها باعتبار ذاته لأنه لا جائز حينئذ أن يكون من تقسيم الكل إلى أجزائه لأن الكلم ليس مخصوصًا بهذه الثلاثة بل هو مقول على كل ثلاث كلمات فصاعدًا ، ولا من تقسيم الكلي إلى جزئياته وهو ظاهر . ودليل انحصار الكلمة في الثلاثة أن الكلمة إما أن تصلح ركنا للإسناد أو لا الثانى الحرف ، والأول إما أن يقبل الإسناد بطرفيه أو بطرف الأول الاسم والثانى (أوله ليس مخصوصا بهذه الثلالة) أي باجتاعها أي لتحققه بدون اجتاعها نحو زيد أبوه قائم والباء داخلة على المقصور عليه . وقوله بل هو مقول على كل ثلاث كلمات فصاعدا أي وإن كانت من نوع الاسم فقط ، أو من نوع الاسم والفعل فقط ، أو الحرف فقط ، والظاهر من كلامهم أن المراد بالكلمات في الكلم الكلمات الاصطلاحية فلا يطلق الكلم على ما تركب من ثلاثة ألفاظ مهملة كلها أو بعضها . ويمكن اختيار كونه من تقسم الكل إلى أجزاته ويكون جعل الثلاثة أجزاءه باعتبار تركبه من مجموعها وإن لم يتركب من جميعها . (قوله وهو ظاهر) للزوم تحقق الكلم في الاسم الواحد والفعل الواحد والحرف الواحد مم أنه باطل. (قوله ودليل انحصار إلخ أحذ الاتحصار من تقديم الخبر في قوله واسم إلخ وإنما يتم هذا الدليل بمعونة الاستقراء وإلا فيمكن أن يقال لا نسلم أن ما لا يصلح ركنا للإسناد هو الحرف فقط ، وما يقبله بطرفيه هو الاسم فقط ، وما يقبله بطرف هو الفعل فقِط . (قوله أن الكلمة) أظهر مع تقدم للرجع لثلا يتوهم عود الضمير إلى الثلاثة . (قوله إما أن تصلح إغ) إما حرف تفصيل وأن تصلح في تأويل مصدر خبر أن على تقدير مضاف أي ذات صلوح ، أو تأويل المصدر باسم الفاعل أي صالحة لأن الكلمة ليست الصلوح . وهذا أحسن من تقدير مضاف قبل اسم إن أي حال الكلمة لأنه المناسب للمقام ، إذ الكلام في تقسيم نفس الكلمة لا في تقسيم حالها ، ولأنه في وقت الحاجة لا قبلها ، ولأن التقدير قبل اسم أن يحتاج معه في صحة قوله الثاني الحرف إلى تقدير أي ذات الثاني الحرف أو الثاني حال الحرف ولأن الحصر لا يصح عليه لأن حال الكلمة لا يتحصر في الصلوح وعدمه . وفرق السيد بين صريح المصدر وأن والفعل حيث قال : من رجع إلى المعنى يعرف أن الأول لا يرتبط بالذات من غير تقدير أو تأويل بخلاف الثاني . قال شيخنا السيد : ويؤيده صحة عسى زيد أن يقوم دون عسى زيد قياما . وسيأتي لهذا مزيد بيان في آخر الموصول . (قوله أو بطرف) ليس المراد الطرف الدائر الصادق بأن تكون الكلمة مستدة وبأن تكون مسندا إليها بل الطرف المعين وهو أن تكون الكلمة مسندة بقرينة قوله والثاني الفعل. (قوله الأول الاسم) أورد عليه أن من الأسماء ما لا يقبله أصلا كالظروف التي لا تتصرف ، وما لا يقع إلا مسندا كأسماء الأفعال ، وما لا يقع إلا مسندا إليه كالضمائر المتصلة . وأجيب بأن الكلام باعتبار الغالب أفاده في الأشباه (١) . (١) وانحصار الكلمة في هذه الأقسام الثلاثة استقرال لأن العلماء تتبعوا كلامًا معربًا لحلم يمدوا نوعا وابعا للكلمة انظر لخدل الدي ويل الصدى لابن

(٧) أنظر الأشباه والتكاثر لجلال الدين السيوطي ، من تحقيقنا .

الفعل(١) . والنحويون مجمعون على هذا إلا من لا يعتد بخلافه(٢) . وقد أرشد بتعريفه إلى كيفية تألف الكلام من الكلم بأنه ضم كلمة إلى كلمة فأكثر على وجه تحصل معه الفائدة المذكورة لا مطلق الضم . وأقل ما يكون منه ذلك اسمان نحو ذا زيد وهيهات نجد ، أو فعل واسم نحو استقم وقام زيد بشهادة الاستقراء، ولا نقض بالنداء فإنه من الثاني . (قوله على هذا) أي انحصار الكلمة في الثلاثة . (قوله إلا من لا يعتد بخلافه) هو أبو جعفر بن صابر فإنه زاد اسُم الفعل مطلقا وسماه خالفة والحق أنه من أفراد الاسم . (قوله إلى كيفية تألف) الإضافة للبيان أي كيفية وحالة هي تألف . وقوله بأنه في موضع الحال من التألف والباء للتصوير ، والراد بالضم الانضمام من إطلاق اسم الملزوم على اللازم . ووجه الإرشاد أنه ذكر في التعريف الإفادة المستلزمة للتركيب . فعلم أن التأليف يكون بالضم والإفادة . وقوله على وجه حال من الضم والمراد بهذا الوجه الحكم بإحدى الكلمتين على الأخرى وقوله الفائدة المذكورة أي التي يحسن السكوت عليها . (قوله وأقل ما يكون منه ذلك أي التألف . وظاهره أن الكلام يتركب من أكثر من اسمين أو اسم وفعل وهو ما اعتمده ابن هشام وفصله<sup>(٢)</sup> في شرح القطر مع الإشارة إلى ردما دل عليه قول ابن الحاجب لأنه لا يتأتى إلا من اسمين أو اسم وفعل . ويوافقه قول الرضي : وكان على المصنف يعني ابن الحاجب أن يقول كلمتين أو أكثر ١ هـ لكن قال السيد : قيل الإسناد نسبة فلا يقوم إلا بشيئين مسند ومسند إليه لا بأكثر . وهما إما كلمتان أو ما في حكمهما في قبول إسناده أو الإسناد إليه فلذلك اقتصر على كلمتين ا هـ . وقال في محل آخر إن الكلام إنما يتحقق بالإسناد الذي يتحقق بالمسند إليه والمسند فقط ، وهما إما كلمتان أو ما يجرى بجراهما وما عداهما من الكلمات التي ذكرت في الكلام خارجة عن حقيقة الكلام عارضة لها ١ هـ نقله سم . (قوله اسمان) أي حقيقة كامثل به أو حكما كزيد قائم فإن الضمير المستتر في الوصف كالعدم لأنه لا يبرز في تثنية و لا في جمع فلا يقال زيد قائم ثلاثة أسماء لا اسمان فقط . (قوله نحو ذا زيد) اعترض بأن الأولى نحو ذا أحمد لأن التنوين حرف معني . ورد بمنع أنه حرف معنى لا سيماعلى مذهب من زاد في تعريف الكلُّمة قيد الاستقلال لإخراج مثل ألف للفاعلة وياء التصغير وياء النسب وحروف للضارعة وتاء التأنيث كالمصنف في تسهيله , والمراد بالمستقل ما يسوغ النطق به وحده بنفسه أو بمرادفه فلا ترد الضمائر المتصلة . (قوله أو فعل واصم) قدم الفعل على الاسم لأن المُؤلِّف من فعل واسم يلزم فيه تقديم الفعل فقدمه في الذكر ا هديس . (قوله وقام زيد) إنما مثل بالماضي وفاعله الظاهر لأن الماضي على تقدير أن فيه ضميرا لا يسمى كلاما على الأُصح لأن شرط حصول الفائدة مع الفعل والضمير المنوى أن يكون الضمير واجب الاستتار أفاده في التصريح . و ناقشه يسَ بأنه لا شك في أن قام في جواب هل قام زيد ونحوه كلام فكيف يشترط وجوب الاستتار ويمكّن حمَّله على غير الواقع جواب سؤال. (قوله ولا نقض بالنداء) أي الجملة الندائية فإنه أي عند الجمهور من الثالي أي المركب

 <sup>(1)</sup> انظر شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك 10/1 ، وانظر دليل الحصر في شرح الألفية لابن جابر الأندلسي . (٧) لأن دلك تقسم عقل ينطبق على هميه اللغات ، ولأن ما ألبته العقل لا ينافضه العقل .

رام انظر أوضح السالك للألفيه ١/١ " ، قطر الندى وبل الصدى صـ ١٣ . ١٤ .

(تنبيه) ه: ثم في قوله ثم حرف بمعنى الواو إذ لا معنى للتراخي بين الأقسام . ويكفي في الإشعار بانحطاط درجة الحرف عن قسيميه ترتيب الناظم لها في الذكر على حسب ترتيبها في الشرف ووقوعه طرفا. واعلم أن الكلم اسم جمنس على المختبار. وقيل جمسع من فعل واسم لأن 1 يا ، نائبة عن أدعو وهو فعل واسم وأما المنادي فهو فضلة زائدة على حقيقة الكلام لا منها حتى بقال أن يا زيد مركب من فعل واسمين لا من الثاني . فإن قلت : قد أسلفت أن ظاهر قوله وأقل ما يكون إلخ أن الكلام يتركب من أكثر من اسمين أو اسم وفعل ومقتضاه عد المنادي من أجزاء الكلام فيكون منافيًا لقوله هنا فإنه من الثاني ، قلت : لعله يشترط في الأكثر الذي يتألف منه الكلام أن تتوقف عليه الإفادة نحو زيد أبوه قائم وإن قام زيد قمت فلا يلزم عد المنادي من الأجزاء حتى ينافي ما سلف لعدم توقف إفادة أدعو على ذكر المدعو ، ثم لا يلزم من نيابة لفظ عن لفظ أن يعطي جميع أحكامه حتى يرد أن النداء إنشاء وأدعو إخبار ، على أنه لا مانع من أن يقال إنما نابت يا عن أدعو بعد نقله إلى الإنشاء فتأمل. وأورد أيضا ألا ماء لأنه كلام مركب من حرف واسم لأن ألا التي للتمني لا خير لها لا ظاهرا ولا مقدرا ، ويمكن دفعه بما قيل في يا زيد . (قوله ثم في قوله ثم حرف بمعنى الواوي قال الدماميني في قول المغنى الباب الثاني من الكتاب في تفسير الجملة و ذكر أقسامها وأحكامها ما نصه : الباب مبتدأ والثاني صفة له وفي تفسير الجملة خبر ، ومن الكتاب إما حال من الضمير المستكرِّ في الخبر ولا يضر هنا تقديم الحال على عاملها المعنوي لأنها ظرف . و قد صرح ابن برهان بجوازه لتوسعهم في الظروف وأما حال من المبتدأ على حد ما أجاز سيبويه في قول الشاعر: \* لمية موحشا طلل (١) \* إذ صاحب الحال عنده هو النكرة وهو عنده مرفوع بالابتداء وليس فاعلا للظرف كإيقول الأخفش والكوفيون والناصب للحال الاستقرار الذي تعلق به الظرف فكذا ما نحن فيه ، وغاية ما يلزم كون العامل في الحال غير العامل في صاحبها وهذا ليس بمحذور عنده ، وأما صفة للمبتدأ بأن يقدر متعلقه معرفة أي الباب الثاني الكائن من الكتاب على القول بجواز حذف الموصول مع بعض صلته . وقد اعتمد هذه الطريقة كثير من الأعاجم المُتأخَّرين ا هـ وما ذكره فى قول المعنى من الكتاب يأتى مثله فى قول الشارح ثم فى قوله ثم حرف . (**قوله إذ لا معنى للتراخى** بين الأقسام) فيه أن هذا من حيث الانقسام لا من حيث ذواتها فإن بين الأقسام التراخي الرتبي من حيث ذواتها فتكون ثم للتراخي الرتبي بينها من حيث ذواتها . وقوله يكفي في الإشعار إلخ فيه أن ثم أدل على ذلك لأن المتأحر ذكرًا قد يكون أشرف كاف آية : ﴿ لا يستوى أصحاب النار وأصحاب الجنة كه(٢) فالأولى إبقاء ثم على حالها وجعلها للتراخي الرتبي بين الأقسام من حيث ذواتها لا من حيث الانقسام (قوله أن الكلم اسم جنس على المختار) أي لدلالته وضعا على الماهية من حيث هي . وللبهوتي اعتراض بتنافي كلام الشارح نقله البعض وأقره ، وقد عرفت سقوطه مما قررناه سابقا عند قوله الكلم مبتدأ فلا تففل . (قوله وقيل جمع) ردّ بأن الغالب تذكيره والغالب على الجمع تأنيثه . وقوله وقيل اسم جمع رد بأن له واحدا من لفظه والغالب على اسم الجمع خلافه وقوله فالمختار أنه

<sup>(</sup>۱) هذا اليت لكتوعرة . وقامه ... يلوح كأنه جلل . والشاهد فيه هو تقديم الحال على صاحبها التكره . وهذا اليت أنشده سيويه إجدا صد ١٧٧ ] وذكر في شارة اللمم رقم إ ٧ ] . وعجز البيت " يلوح كأنه علل \* را ، الآية ، ٧ : سررة الحشر .

وقيل اسم جمع ، وعلى الأول فالمختار أنه اسم جنس جمعى لأنه لا يقال إلا على ثلاث كلمات فأكثر سواء اتحد نوعها أو لم يتحد أفادت أم لم تفد . وقيل لا يقال إلا على ما فوق العشرة . وقيل إفرادى أى يقال على الكثير والقليل كماء وتراب . وعلى الثاني فقيل جمع كثرة وقيل جمع قلة ، ويجرى هذا الحلاف في كل ما يفرق بينه وبين واحده بالتاء . وعلى المختار يجوز في ضميره التأثيث ملاحظة للجمعية والتذكير على الأصل وهو-الأكثر

اسم جنس جمعي الجمعي صفة لاسم لا لجنس على الصواب قاله يسّ . واعلم أن الجمع ما دل على آحاده دلالة تكرار الواحد بالعطف. واسم الجمع ما دل على آحاده دلالة الكل على أجرائه والغالب أن لا واحد له من لفظه كقوم ورهط وطائفة وجماعة وقد يكون كركب وصحب. واسم الجنس الإفرادي ما دل على الماهية لا بقيد قلة أو كثرة كاء وتراب والجمعي ما دل على أكثر من اثنين وفرق بينه وبين واحده بالتاء غالبا كتمر وكلم . قال اللقانى : اسم الجنس موضوع للماهية من حيث هي ولا يخفى أن ذلك مناف لكونه جمعيا وجوابه ما في الرضى في باب الجمع من أنه وضع للماهية واستعمل في الجمع فهر اسم جنس وضعا جمعي استعمالا . قال الروداني : لكن يلزم كونه مجازا دائما والظاهر أنه غير مجاز . وقد يقال إنه مستعمل في الجنس في ضمن أفراد كذا قيل . وفيه أنه لا يدفع التجوز لما قال المحققون من أن استعمال رجل في زيد إن كان من حيث الرجولية مع قطع النظر عن خصوص التشخص فحقيقة وإن كان بملاحظة خصوصه فمجاز فالأولى النزام لزوم المجاز ولا ثلم فيه ا هـ . وأقول : الأولى أن يقال إنه غلب استعماله فى ثلاثة أفراد فأكتر حتى صار حقيقة عرفية فى ذلك فاندفع التجوز من أصله . ولا يبعد حمل كلام الرضي(1) على ما قلنا بأن يكون معنى قوله واستعمل في الجمع وغلب استعماله في الجمع بحيث صار حقيقة عرفية فيه فاحفظه . ثم أقول : بقي أن تقسيم اسم الجنس إلى إفرادي وجمعي غير حاصر إذ منه ما ليس جمعيا ولا إفراديا كأسد ثم رأيت بعض المحققين زاده وسماه أحاديا . (قوله وقيل لا يقال) أى الكلام لأنه انحدث عنه لا مطلق اسم الجنس الجمعي . (قوله أي يقال على الكثير والقليل) هذا " بناء على أنه ما دل على الماهية من حيث هي وأما على أنه ما دل عليها بقيد الوحدة الشائعة فلا يستقيم إطلاقه على الكثير إلا من أل مثلا ولذا تدخل عليه بجردا عن الوحدة على هذا ، قاله يس . (قوله يجوز في ضميره) أي الكلم لا مطلق اسم الجنس الجمعي لأن انحدث عنه المكلم ولأن من اسم الجنس الجمعي ما نجب تذكير ضميره كغنم وما بجب تأنيث ضميره كبط وما يجوز في ضميره الأمران كبقر وكلم وكذا اسم الجمع منه واجب التذكير كقوم ورهط وواجب التأنيث كإبل وخيل وجائز الأمرين كركب كذا قال أرباب الحواشي وفي غالبه خلاف نذكره إن شاء الله تعالى في باب العدد .

<sup>(</sup>١) انظر شرح الرضى [ ١٨٧/٢ ] .

نحو ﴿ إليه يصعد الكلم الطيب ﴾(١) ﴿ يحرفون الكلم عن مواضعه ﴾(١) وقد أننه ابن معطى(٢) في ألفيته فقال: واحدها كلمة. وذكره الناظم فقال (وَاحِدُهُ كَلِمَةً) ونظير كلم وكلمة من المصنوعات لبن ولبنة ، ومن المخلوقات نبق ونبقة . فاسم الجنس الجمعي هو الذي يفرق بينه وبين واحده بالتاء غالبا بأن يكون واحده بالتاء غالبًا والاحتراز بغالبًا عما جاء منه على العكس من ذلك أن يكون بالتاء دالا على الجمعية وإذا تجرد منها يكون للواحد نحو كمء وكمأة . وقد يفرق بينه وبين واحده بالياء نحو روم ورومي وزنج وزنجي . وحد الكلمة قول مفرد وتطلق في الاصطلاح مجازًا على أحد جزءى العلَم المركب نحو

(قوله واحده كلمة) قال سم : أي واحد معنى الكلم يسمى كلمة ا هـ ومراده بواحد معناه جزء ما صدق عليه ويصح أن يكون مراد المصنف بواحد مفرده الاصطلاحي كامر . (قوله و من المخلوقات) أي ما ليس للعبد دخل فيه وإلَّا فالعبد وصنعته مخلوقان لله تعالى . (قوله فاسم الجنس الجمعي) قال البعض : تفريع على قول المصنف واحده كلمة ا هـ وفيه أنه لا تعرض في كلام المصنف لكون الكلم اسم جنس جميا حتى يتفرع عليه أن اسم الجنس الجمعي يفرق إلخ فالوجه أنه تفريع على قول الشارح سابقا فالمختار أنه اسم جنس جمعي مع قول المصنف واحده كلمة ، لكن ما سيذكره من الغلبة غير داخل في التفريع . ولك أن تجعل الفاء فصيحة أي إذا أردت مع فة اسم الجنس الجمعي فاسم إلخ والجمعي() صفة لاسم كا مر. (قوله هو الذي يفرق إخ) أي و لم يغلب تأنيثه ليخرج نحو تخم تما فرق بينه وبين و احده بالتاء وهو جمع. واعلم أن فرق بالتضعيف و التخفيف في الأجرام و المعاني وما نقل عن القراف من تخصيص المضعف بالأجرام والمخفف بالمعاني لعله أويد به الأولوية لأن الفرق لما كان أظهر ف الأجرام ناسبه التضعيف عكس المعاني وإلا فأهل اللغة متواطئون على أن مثل كسرته وكسرته في المعاني والأجرام مطلقا أفاده الروداني . فإن قلت : يرد على التخصيص وإن حمل على الأولوية قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهِينَ فرقوا دينهم ﴾ (°) ﴿ وإذ فرقا بكم البحر ﴾ (١) قلت : أريد في الآية الأولى إفادة التكثير وإنما يؤتى بالخفف إذا لم ترد تلك الإفادة ، وفي الثانية لما كان الماء جسما لطيفا شفافا فهو كالمعاني أتى فيه بالمخفف . رقوله و الاحتراز بهالبًا) أي الثانية وأما عترز غالبا الأولى فقد ذكره بقوله وقد يفرق إغ. (قوله وزنج) بكسر الزاي وفتحها طائفة من السودان . (قوله قول) خبر عن حد وتطابقهما ظاهر . وقول البعض لم يؤنث الخبر مع أن شروط التطابق موجودة لكونه في الأصل مصدرا لا يثني ولا يجمع وإن أريد به هنا المقول لأن اعتبار الأصل جائز في مثله إنما يستقيم لو قال الشارح والكلمة قول مفرد لكنه لم يقل ذلك فليس بمستقيم . والتاء في الكلمة للوحدة الراجعة لوحدة الإفراد بحيث لا تطلق الكلمة على قولين مفردين معا فلا تنافي كلية الجنس المدلول عليه بأل الداخلة على (٢) من الآية ٦ \$ موره النساء. ١) الآية ١٠ : سورة فاطر . (٣) ابن معط له نبلة المصرة تألى فيما بعد إن شاء الله تعالى . (4) الفرق بين اسم الجمع واسم الجنس الجمعي أن اسم الجمع لا يقع على الواحد والاثنين ، أما اسم الجس الجمعي فخلاف ، وذلك على الرغم من

 (١) الآية ٥٠ : سورة البقرة . (٥) الآية ١٥٩ : سورة الأنعام .

اشتراكهما في أنهما ليسا على أوزان الكسرة ولا القلة : ولا الشهورة فيه مثل نسوة على وزن ، فعلة ، .

امرى، القيس فمجموعهما كلمة حقيقة ، وكل منهما كلمة بجازا وفيها ثلاث لفات : كلمة على وزن نبقة وتجمع على كلم كنبق . وكلمة على وزن سدرة وتجمع على كلم كسد . وكلمة على وزن سدرة وتجمع على كلم كسم . وهذه اللغات فى كل ما كان على وزن لا فَكل و ككمة على وزن عكبد وكتف . فإن كان وسطه حرف حلق جاز فيه لغة رابعة وهى اتباع فائه لعينه فى الكسر اسما كان نحو فخذ أو فعلا نحو شهداً (وَٱلْقُولُ) وهو على الصحيح لفظ دلًا على معنى (عَمْ) الكلام والكلم والكلمة عمومًا مطلقًا فكل كلام أو كلم أو كلمة قول

المحدود . وزاد في التسهيل في حد الكلمة قيد الاستقلال لتخرج ألف المفاعلة وأحرف المضارعة وياء التصغير وياء النسب وتاء التأنيث ونحو ذلك فإنها ليست بكلمات على مذهب المصنف ، وذهب الرضى إلى أنها كلمات . (قوله وتطلق في الاصطلاح مجازا) وكذا في اللغة . وخص الاصطلاح بالذكر لأنه أهم لأن وضع الكتاب لبيانه فسقط قول البعض الصواب إسقاط قوله في الاصطلاح لتوافق اللغة والاصطلاح في ذلك . والمجازّ المذكور مرسل علاقته الكلية(٤) وما ذكره الشارح من أن هذا الإطلاق مجاز أحد قولين . والثاني أنه حقيقة عند النحاة وأن المفرد عندهم اللفظة الواحدة بدليل إعراب كل منهما بإعراب مستقل والإعراب إنما يكون على آخر الكلمة وأن تفسيره بما لا يدل جزؤه على جزء معناه اصطلاح المناطقة فذكره في العربية من خلط اصطلاح باصطلاح . (قوله وتجمع) أي جمعا لغويا لا اصطلاحيا فلا ينافي ما سبق من اختياره أنه اسم جنس جمعي لا جمع . (قوله كسدر) أي بسكون الدال وأما بفتحها كعنب فجمع لسدرة كقربة وقرب ، وتجمع أيضا على سدور وسدرات بسكون الدال و كسرها للاتباع وفتحها للتخفيف كما في القاموس وغيره . (قوله في كل ما كان على وزن فعل) أي من الأسماء فقط كا يشعر به التثيل. وقوله فإن كان وسطه أي وسط ما كان على وزن فعل ووسطه حرف حلق اسما كان أو فعلا ، فتسمية اللغة الأخيرة رابعة ليست بالنسبة إلى الأسماء فقط وإن توهمه البعض ، بل بالنسبة إلى الأفعال التي وسطها حرف حلق أيضا . قال السعد في شرح تصريف العزى في نحو نعم وشهد أربع لغات : كسر الفاء مع سكون العين ، وكسر ها وفتح الفاء مع سكون العين وكسرها وهذه اللغات جارية في كل اسم أو فعل على فعل مكسور العين وعينه حرف حَلق ا هـ ومثله للشارح في باب نعم وبئس فإن لم يكن وسط الفعل الذي على فعل حلقيا كعلم فليس فيه إلا فتح فائه وكسر عينه أو سكونها تخفيفا . (قوله والقول) أي المقول . (قوله على الصحيح) مقابله أربعة أقوال ذكر الشارح منها فيما يأتي قولين . والثالث أنه مرادف للكلمة . والرابع أنه مرادف للفظ حكاه السيوطي ف جمع الجوامع . (**قوله لفظ دال)** المراد باللفظ ما يشمل الحقيقي كالكامات القرآنية لأنها ملفوظة بالفعل بالنسبة لغيره تعالى والحكمي كالضمير المستتر . والمراد بالدال ما يدل بالوضع الشخصي كزيد ورجل أو النوعي كالمركبات والمجازات . ومن هذا يعلم سقوط تشكيك (١) اللعة الأصلية و كافية ، وهو الأول في اللغات والجائي تفريعات . وانظر شدًا العرف من الصوف باب تصريف الأمماء . للشيخ الحملاوى وشرح الكافية لابن الحاجب (٢) وهو ذكر اللفظ الدال على الكل ويراد به الجزء لا غير كافي قوله : ﴿ يَجْمَلُونَ أَصَابِعِهِمِ فَ آذَانِهِ ﴾ فعير بالأصابع ويريه الأنامل والقرينة معربة.

ولا عكس . أما كونه أعم من الكلام فلانطلاقه على المفيد وغيره والكلام مخنص بالمفيد . وأما كونه أعم من الكلم فانطلاقه على المفرد وعلى المركب من كلمتين وعلى المركب من أكثر والكلام مختص بهذا الثالث . وأما كونه أعم من الكلمة فلانطلاقه على المركب والمفرد وهي مختصة بالمفرد . وقيل القول عبارة عن اللفظ المركب المفيد فيكون مرادفا للكلام . وقيل هو عبارة عن المركب خاصة مفيدا كان أو غير مفيد فيكون أعم مطلقا من الكلام والكلم ومباينا للكلمة . وقد بان لك أن الكلام والكلم بينهما عموم وخصوص من وجه فالكلام أعم من جهة التركيب وأخص من جهة الإفادة والكلم بالعكس، فيجتمعان في صاحب التصريح المذكور في تصريحه فانظره . (قوله على معنى) أي واحد أو أكثر فدخل المشترك . والمني مصدر ميمي بمعنى المعول أي المقصود من اللفظ . وقوله عم الكلام والكلم والكلمة عموما مطلقا) أي عم كلا من الثلاثة عمومًا مطلقًا يجتمع مع كل ويفرد عنه لوضعه للقدر المشترك الشامل لها ولمحو غلام زيد . وليس مراده عم مجموع الثلاثة بدليل قوله عاطفا بأو فكل كلام أو كلم أو كلمة إلخ وبدليل قوله أما كونه إلخ . وحمل الشارح عم على أنه فعل ماض لتبادره وعدم إحواجه إلى تكلف وقرره على وجه يستفاد منه ما يستفاد على جعل عم أفعل تفضيل حذفت همزته ضرورة من كونه عم كلا منها وزاد بشموله نحو غلام زيد لحمله العموم على العموم المطلق فلم يكن جعله أفعل تفضيل أكثر فائدة من جعله لهعلا هكذا ينبغي تقرير عبارة الشارح، وبه يعلم ما في كلام البعض فانظره. ومثل جعله أفعل تفضيل في البعد بل أبعد جعله اسم فاعل حذفت ألفه ضرورة . واعلم أن عمُّ كغيره من الألفاظ المشددة الموقوف عليها في الشعر يجب تخفيفه لئلا يفسد الوزن . (قوله ولا عكس) أي بالمعنى اللغوى . (قوله وقد بان للث) أي من تعريف المصنف الكلام وتعريف الشارح الكم بقوله سابقا بل هو مقول على كل ثلاث كلمات فصاعدا ، وليس مراده بان لك من تكلم المصنف على الكلام والكلم إذ لا قرينة على هذه الإرادة . فسقط ما نقله البعض عن البهوتي وأقره من اعتراضه بقوله هذا أي قول الشارح وقد بان لك إلخ ظاهران أعرب الكلم مبتدأ خبره ما بعده لأنه حينتذ مستعمل في معناه الاصطلاحي وهو المركب من ثلاث كلمات فصاعدا ، فإن أعرب مبتدأ خبره ما قبله كما مشى عليه الشارح أشكل لأنه حينئذ بمعنى الكلمات النحوية وهي الاسم والفعل والحرف ا هـ مع أن دعواه ظهور ذلك البيان على جعل الكلم في عبارة المصنف بمعناه الاصطلاحي غير مسلمة لأن كون الكلام والكلم بينهما العموم من وجه إنما يتبين بتعريفهما لا بتعريف الكلام ومجرد أن واحد الكلم كلمة . ومع أن دعواه كون الكلم بمعناه الاصطلاحي كم بيناه سابقا فتنبه ولا تكن أسير التقليد . (قوله بينهما عموم وخصوص من وجه) الجار والمجرور راجع لكل من عموم وخصوص .

<sup>(1)</sup> إن جماعة : هو تحمد بن أبي يكر بن عبد البزيز بن عمد بن لبراهيم بن سعد الله بن جماعة . وهو الأستاذ العلامة المفض في ساهر العلوم والفعود . وكان أعجرية زمانه في الفهرير تول سنة ٨١٩ : والطر البهية ٣٧١ ـ ٢٦ ي .

الصدق في نحو زيد أبوه قائم ، وينفرد الكلام في نحو قام زيد ، وينفرد الكلم في نحو إن قام زيد .

( تقديمه ) ه: قد عرفت أن القول على الصحيح أخص من اللفظ مطلقا فكان من حقه أن يأخذه جنسا في تعريف الكلام كما فعل في الكافية لأنه أقرب من اللفظ\() ، ولعله إنما عدل عنه لما شاع من استعماله في الرأى و الاعتقاد حتى صار كأنه حقيقة غرفية و اللفظ ليس كذلك (وَ كَلْفَة لهم الله عنها كُلامً فَلْدُ يُوفَعَهُ أَنِي يقصد كلمة مبتدأ خبره الجملة بعده . قال المكودي(): وجاز الابتداء بكلمة

(فائدة): قال ابن جماعة لا بد في اللذين بينهما عموم وجهي من معرفة أمور: معروضين وعارضين و ثلاث ما صدقات ومادة ومتعلق . وبيان ذلك هناليقاس عليه غيره أن المعروضين الكلام والكلم ، والعارضين العموم والخصوص، والماصدقات الثلاث ماصدقات اجتماعهما وانفراد كل، والمادة الاسم والفعل والحرف ، والمتعلق الصورة الحاصلة من اجتماع كلمتين أو أكثر وفي عدم الاستغناء عن معرفة هذا المتعلق نظر إذ الظاهر أنه يستغنى عن معرفته . (قوله قد عرفت) أي من تعريف القول . (قوله على الصحيح) احترز بقوله على الصحيح من بعض الأقوال المقابلة له وهو القول بمرادفته للفظ وإن لم يُعكه الشارح سابقاً فلا ينافي أنه أخص من اللفظ على بعض الأقوال غير الصحيحة أيضا كالقولين اللذين حكاهما الشارح سابقا في مقابلة الصحيح . والحاصل أن في مفهوم قوله على الصحيح تفصيلا فلا يعترض به فاعتراض البعض تبعا لشيخنا على قوله على الصحيح غير وجيه فافهم . (قوله فكان من حقه) أى القول أي مما يستحقه ، أو المصنف أي من الحق المطلوب منه أي على وجه الأولوية وإلا فأخذ البعيد في التعريف جائز . (قوله أقرب من اللفظ) أي إلى الكلام لأنه أقل عموما من اللفظ . وقوله حتى صار كأنه حقيقة عرفية) يفيد أنه لم يصر بالفعل وهو كذلك لعدم هجر المعنى الأصلى . وقال الفاكهتي : يطلق على غير اللفظ من الرأى والاعتقاد بطريق الاشتراك لكن لا يعترض بهذا على من أخذ القول في التعريف لوضوح القرينة على المراد . (قوله و كلمة بها كلام قد يؤم) مجموع هذا الكلام جملة كبرى لأن الخبر فيها جملة ، وجملة قد يؤم صغرى لوقوعها خبرا ، وجملة كلام قد يؤم كبرى وصغري بالاعتبارين . (قوله خبره الجملة بعده) أي جملة كلام قد يؤم التي هي اسمية مركبة من مبتدأ ثان وخبر و قد فصل بين المبتدأ الأول وخبره بمعمول خبر المبتدأ الثاني وهو بها للضرورة . (قوله للتنويع) قال سم : حمل الكلمة على التنويع يقتضي أنه أراد بها هنا معناها دون لفظها وهو غير صحيح لأن المراد بها هنا نفس اللفظ أي ولفظ كلمة إلى آخره ، وحينئذ فما قاله المكودي لا يصح لا أنه غير محتاج إليه فقط . ويمكن أن يجاب بأن لفظ كلمة فرد من أفراد مسمى كلمة إذ يصدق مسمى كلمة على لفظ كلمة كإيصدق على لفظ زيد وعمرو مثلا ، فكأنه قال وفرد من مسمى كلمة به كلام قد يؤم فصح ما قاله المكودي(١) هـ ببعض تصرف .

<sup>(</sup>١) انظر الكافية الشافية صـ ٣ . يقول فيها .

قولت ، طبّت ، طبّت ، أو خيسرًا هو الكلام ، كاستما ، و مستوى ، و ٣) هو أبو زيه : عبد الرحن بن عل بن صاخ للكودى ، قيلة ، له شرح للكودى على أقيه بن مالك ، وهو آخر من قرأ كتاب سيويه لى النحو . (٣) نظر شرح الكودى لألفية ابن مالك صـ٧ .

للتنويع لأنه نوعها إلى كونها إحدى الكلم وإلى كونها يقصد بها الكلام انتهى. ولا حاجة إلى ذلك فإن المقصود اللفظ وهو معرفة أى هذا اللفظ وهر لفظ كلمة يطلق لفة على الجمل المفيدة، قال تعالى: ﴿كلا إنها كلمة هو قائلها ﴾(١) إشارة إلى ﴿ورب ارجعون لعلى أعمل صالحا فيما تركت ﴾(١) وقال عليه الصلاة والسلام: وأصدق كلمة قالها الشاعر كلمة لبيد: [ ٣ ]

(قوله إحدى الكلم) لو قال واحد الكلم لكان أو فق . (قوله وهو معرفة) أى بالعلمية لأن كل كلمة أريد بها لفظها فهي علم عليه بناء على مذهب السعدو من تيمه أن الألفاظ موضوعة لأنفسها تبعالوضعها لمعانيها لا قصدا حتى يصير به اللفظ مشتر كافتويها مع وجود العلمية والتأثيث للضرورة . وقال السيد : دلالة الألفاظ على أنفسها إن سلمت فليست بالوضعا ه . والظاهر أن العلمية المذكورة شخصية كإيعلم محما قرزاه في أسماء الكتب عندقول الشار حتنيه أوقع الماضية على أفق المحافقة في المحافظة المختلفة المحافظة عن من وقوله يطلق لفتح أي إطلاقا مجازيا كما في التصريح "كاوغره وغير واليه الشار حيذكر العلاقة بقوله وهو من باب إلخ ، فما نقله المعض عن بعضهم من أن هذا

ر بسم الله الرحمن الرحم ) الحمد فدرب العالمين . فقد وأبيا حدية فلما الكتاب الجليل \_أن نحل هذه الطبعة بشرح شواهده ، فأخذنا من شرح الشواهدر للعيني ) كل ما تعرض لشرحه من شواهد الأشهو لى والفنسأل التوفيق وحسن السدا . [ تشو اهد الكلام]

[٧] قاله ليدير ربعة العامرى الصحائي شاعر مفلق فارس جواد مخضرم؛ عاش مائة أربعين سنة. توفى فى خلافة عثمان رضى الله عنه . وتمامه : \* وَكُلُّ لِنجِم لِلْ مَحَالُمُ وَاللَّم وهومر تفصيدة لايتم (العلو يل أو فاقوله :

أَلا تُسْأَلُادِ ٱلْذَرَةَ مَاذَا يُحَاوِلُ ۚ أَنْخُبُ فَيُقْضَى أُمْ مَثَلالُ وَبَاطِلُ

قول باطل معنى زائر و فات من بطل السي عبطلار بطلان وطولا و بطلانا إذا فحرسها على والمسموم أنعم المدعول و كذلك المتعدة والمعمد و المستوية و المس

(١) من الآية ١٠٠ مورة للؤهون . (٢) من الآية ٩٩ سورة للؤهون . (٢) أى شرح التحريج على التوضيح الشيخ عالد الأرهرى . (٤) وفويد ذلك ما جاءل الكتاب النزيز فيلد تعلق وأفضيم من قصر نجو منهم من ينظر في وانظر اسان العرب الاين منظور مادة أنحب . باب الباء فصل النون . وهو من باب تسمية الشيء باسم بعضه كتسميتهم ربيقة القوم عينا والبيت من الشعر قافية. وقد يسمون القصيدة قافية لاشتالها عليها وهو مجاز مهمل في عرف النحاة. الإطلاق حقيقة عند اللغويين فيه نظر . (قوله على الجمل) أي جنسها الصادق بالجملة الواحدة والأكثر . (قوله الملهدة) قال بين . ليس بقيد فإن العلاقة الآتية تفيد أن إطلاقها على الجمل لا يختص بالفيدة وإن اشتهر في كلامهم التقييد بها اهدو قد يقال كلامهم في الإطلاق بالفعل والذي تقيده العلاقة جواز إطلاقها على الجمل غير للقيدة لا إطلاقها بالفعل . (قوله أنه) أي جملة ارجمون إلخ . (قوله قالها الشاعى أل للجنس . (قوله كلمة لبيد) هو ابن ربيعة العامرى الصحابي توفى في خلاقة عثان عن مائة وأربعين سنة . وقبل في أول خلاقة معاوية عن مائة ومبيع وخمسين سنة ، قبل : إنه لم يقل شعر امنذ أسلم وهو الصحيح عند الإخباريين وقد عمر في الإسلام دهرا . وكان يقول : أبنائي الله بالشعر القرآن حتى قال له عمر بن الخطاب رضى الله تمالى عنه في مدة خلافته : يالبيد أنشدني شيئا من شعرك ، فقال : ما كنت لأقول الشعر بعد أن علمني الله البقرة وآل عمر ان فراده عمر في عطائه خسمائة درهم وقبل بل قال في الإسلام هذا البيت :

ما عاتب المرء الكريم كنفسه والمرء يصلحه القرين الصالح وقيل بل هذا البيت :

الحمد الله إذ لم يأتني أجلى حتى اكتسيت من الإسلام سربالا

رقوله ألا كل شيء ما خلا الله باطل أى ذاهب فان . أى جائز عليه ذلك فلا يرد نحو الجنة والنار والأرواح . والظاهر من إيراد العلماء هذا الشطر فقط أنه الواقع فى الحديث والخبر عن أصدق دون تمام البيت وهر : \* وكل نعيم لا محالة زائل \*

واعترض بأن نعم الجنة لا يزول ، وأجيب بأنه قاله قبل إسلامه وكان يعتقد أن لا جنة أو لا دوام لها ، وبأن المراد جائز عليه الزوال وبأن المراد هنا نعم الدنيا لأن سياق القصيدة لذم الدنيا . وقوله لا عالة بفتح الميم أى لابد وقيل لا حيلة . (قوله وهو) أى الإطلاق المذكور من باب إلح أى فيكون مجازا مرسلا من إطلاق اسم الجزء على الكل . واعترضه شيخنا السيد بأن السعد نص على أنه يجب أن يكون الجزء الذى يطلق اسمه على الكل له من بين الأجزاء مزيد اختصاص بالمنى الذى قصد بالكل ، فلا يجوز إطلاق اليد أو الأصبع على الربيئة والأمر هنا ليس كذلك ، قال إلا أن يحمل كلام السعد على الجزء الخاص وما هنا جزء عام لأن الكلمة تعم سائر أجزاء الكلام . هذا ويصح أن يكون من باب الاستعارة لأن الكلام لما ارتبط بعضه يعض وحصلت له بذلك وحدة أشبه الكلمة . (قوله وبيئة القوم) كذا في بعض النسخ بالموحدة فتحتية ساكنة فهمز وفي بعضها بالهمز فالتحتية المشددة وهر من يجلس على مكان عال لينظر القوم . (قوله والبيت من الشعر قافية) لأنها أشرف أجزائه . (قوله يسمون القصيدة إلخ من ذلك قول معن بن أوس في ابن أحته :

أعلمه الرماية كل يوم فلما استد ساعده رماني

(تنديبه)ه: قد في قوله قد يؤم للتقليل ومراده التقليل النسبي ، أي استعمال الكلمة في المجمل قليل بالنسبة أولى استعمال الكلمة في المجمل قليل بالنسبة إلى استعمالها في المفرد ، لا قليل في نفسه فإنه كثير . وهذا شرع في العلامات التي يمتاز بها كل من الاسم والفعل والحرف عن أخويه . وبدأ بالاسم لشرفه فقال (بالمنجر) ويرادفه الخفض . قال في شرح الكافية : وهو أولى من التعبير بحرف الجر لتناوله الجر بالحرف والإضافة (وَالشّوين) وهو في الأصل مصدر نوّنت أي أدخلت نونا ، ثم غلب حتى صار اسمًا لنون تلحق الآخر لفظًا لا تحلًا لخير توكيد . فقيد لا خطًا

وكم علمته نظم القوافي فلما قال قافية هجالي(١)

واستد بالسين المهملة أي قوى كا في شيخ الإسلام . (قوله وهو مجاز مهمل في عرف النحاة) أي أبهم لا يستعملون الكلمة بمعنى الكلام أصلا . ومن منا اعترض على المصنف في ذكره حتى قيل إنه من أمراض الألفية التي لا دواء لها . وقد أطال سم في دفعه بما حاصله أن إهمال المني الجازي في عرفهم بتقدير تسلم حصوله من جميعهم لا يمنع من ذكره بل يؤكده لأن إهماله يوهم انتفاءه فيناكد التنبيه عليه ، ويكون قد في عبارته للتوقع فإن استعمال اللفظ في المعنى المجازي بصدد أن تدعو حاجة إليه فيرتكب ، أو أنه أراد بيان المعنى اللغوي المجازي لكترته في نفسه وإن كان قليلا بالنسبة إلى المعنى الحقيقى . (قوله وهذا) أي الشروع في الكلام الآتي ليصح الحمل ويصح رجوع الإشارة لنفس الكلام ويقدر مضاف في الخبر أي فو شروع . (قوله في العلامات) العلامة يجب اطرادها أي وجود المعلم عند وجودها ولا يجب انعكاسها أي انتفاؤه بخلاف التعريف فإنه يجب اطراده وانعكاسه حدا كان أو رسما إلا عند من جوَّز التعريف بالأعم أو الأخص . (قوله لشرفه) أي له قوعه محكوما عليه و به و لأنه لاغني لكلام عنه . (قوله بالجر) هو على أن الإعراب لفظي الكسرة و ما ناب عنها ، و تعريفه بالكسرة التي يحدثها عامل الجرفيه قصور لعدم تناوله نائب الكسرة كالباء والفتحة ، ودور لأخذ المرف فيه وإن أجيب عن الثاني بأنه تعريف لفظى لمن عرف الطرفين وجهل النسبة بينهما ، وبأنَّ الجرليس من أجزاء التعريف وإنما ذكر لتعيين العامل وعلى أنه معنوي تغيير مخصوص علامته الكسرة وما ناب عنها . وتقديم الجار والمجرور للاهتام لا للحصر فإن العلامات نزيد على ما ذكره المصنف . (قوله وهو أولى) قد يقال لا أولوية لأن التعبيرين لم يتواردا على أمر واحد بل على علامتين مختلفتين . و يجاب بأن الأولوية بالنظر لمن أراد أن يقتصر على أحد التعبيرين . (قوله من التعبير بحرف الجور) رجع التعبير به أبن هشام من جهة أن عن وعلى والكاف الاسميات ونحوها يستدل على اسميتها بحرف الجر لعدم ظهوره فيها . ولا يرد عليه نحو عجبت من أن تقوم ويوم ينفع لأن المدخول اسم تأويلا لتأويل أذ تقوم بالقيام وينفع بالفع . (قوله والإضافة) أي المضاف ليجرى على الصحيح أن عامل الجرهو المضاف. و لم يقل والتبعية لأنَّ الدسحيح أن التبعية ليست عاملة بل العامل في التابع هو العامل في المتبوع(٢٠) . و لم يقل والجاورة والتوهم لندرتهما . (قوله وهو في الأصل) أي اللغة . (قرله أي أدخلت نونا) أي أو صوّت فالننوين يطلق لغة على إدخال النون وعلى النصويت . (قوله ثم خلب إخي في العبارة اختصار والتقدير ثم نقل إلى النون (١) ليسر بالأبيات شاهد نحوى ، وإغا هو شاهد لفوى في أن فلكلمة تطلق ويراديا الكلام ، وهي من قضايا علم البلاغة لا النحو . فقد أطلق على القصيدة قافية وهو ما يسمونه بانجاز للرسل والذي علاقته الجزئية . (٣) وذلك لأن التابع يتبع المبوع في جميع حالاته إفراذا وتثنية وهمًا ، ورفقًا ونصًا وجرًّا مثل النعت ومنعوته . فصل مخرج للنون فى نحو ضيفن اسم للطفيلى وهو الذى يجىء مع الضيف متطفلا<sup>(1)</sup> وللنون اللاحقة للقوافى المطلقة أى التى آخرها حرف مد عوضا عن مدة الإطلاق فى لغة تمم وقيس كقوله :

المدخلة مطلقا ثم غلب إلخ لأن العلم بالغلبة ما وضع لمعنى كلي وغلب استعماله في بعض جزئياته . والنون التي غلب استعمال التنوين فيها فرد من مطلق النون المدخلة لا من إدخال النون إذ هي مباينة له . و باعتبار النقل والغلبة اندفع اعتراض السهيلي بأن التنوين فعل المنون فلا يصح حمل النون عليه . (قوله تلحق الآخر) لم يأخذ الشارح محترزه وسيأتيك عن الروداني . وقوله لفظا قال يسّ : بيان للواقع لا للاحتراز . وقوله لا خطا أي لأن الكتابة مبنية عل الابتداء والوقف وهو يسقط وقفا وفعا وجراو لماثبت عوضه وهو الألف في الوقف نصبا كتبت الألف والمراد باللحوق خطأ المنفي لحوقها بنفسها لا أو عوضها حتى يرد أن المنون النصوب في الدرج لا يصدق عليه لفظا لا خطا لأن عوضها وهو الألف لاحق خطا وحتى يكون قوله لغير توكيد مستدركا لخروج نون ، لنسفعًا ، حينئذ بقوله لا خطا ، لكن يرد على طرده نون إذن على الصحيح من أنها تكتب ألفا ففي الدرج تلحق لفظا لا خطا وليست تنوينا . ولو زاد قيد الزيادة في التعريف كغيره لخرَجت ، ويجاب بأنها آخر الكلُّمة لا أنها لحقت الآخر فتخرج بقيد لحوق الآخر كذا في الروداني . (قوله مخرج للنون) أي الأولى المتحركة المزيدة في آخر ضيف ، وأخرَّجها الروداني بقيد ٥ تلحق الآخر ٥ نظرا إلى أنها آخر ضيفن لا أنها لحقت آخره . والشارح ومن وافقه نظروا إلى أنها لحقت آخر ضيف كا فهم ثما قدمته ولحقت آخره للإلحاق بجعفر وأما الثانية فتنوين . ﴿**الوله** فى نحو ضيفن) كرعشن للمرتعش اليد . (قوله مع الضيف) الضيف يطلق على الواحد والواحدة والاثنين والجماعة . ويجوز ضيف وضيفة وضيفان وأضياف والأول أفصح. قال تعالى: ﴿هَوْلاء ضيفي فلا تفضحونَ ﴾ [ الحجر : ٦٨ ] قاله الدنوشري. (قوله للقوافي) جمع قافيةً وقد اختلف فيها العروضيون على اثني عشر قولا أُشهرها قولان: قول الخليل بأنها من المتحرك قبل الساكنين إلى انتهاء البيت، وقول الأخفش بأنها الكلمة الأخيرة . واعترض قوله للقوافي المطلقة بأنه يلحق الأعاريض المصرعة أيضا وبأن المراد آخر القوافي وآخر هامدة والتنوين بدل منها لا أنه لحقها. وأجيب عن الأول بأن المراد بالقوافي ما يشمل الأعاريض المصرعة على الجمع بين الحقيقة والمجاز أو عموم المجاز . وعن الثاني بمنع أن المراد آخرها بل ما يصح حمل الكلام عليه وذلك روى القافية كذا في الروداني . ولا يرد عليه ما إذا وصل الروى بالهاء نحو مقامه لأن المراد لحوق التنوين روي القافية ولو مع فصل بينهما نعم. يردما إذا كان الروي مدة أصلية فإن الظاهر حيشذ حذفها والإتيان بالتنوين بدلها فليس التنوين لاحقا لروى القافية في هذه الصورة فتدبر . (قوله عوضا) مفعول لأجله عامله اللاحقة وعليه فالعوض بمعنى التعويض أو حال من ضمير اللاحقة . (قوله في لغة) متعلق باللاحقة وقوله تمم وقيس عبارة التصريح في لغة تمم أكثرهم أو جميعهم وكثير من قيس وأما في لغة الحجازيين فلا تلحق. (**قوله كقولُه) أي ا**لشاعر المفهوم من السيا**ق** وإن لم يفهم بخصوص اسمه كجرير هنا والنابغة فيما بعده. (قوله عاذل) منادي مرخم وأصبتُ بضم الناء كا (١) والمطفل هو الإنسان الذي يأتى مع غيره ولا يكون مرفوعًا في إنيانه معه في على العنيافة ويكون عبًّا على المُعنف لعدم رغبته فيه. وَقُولِي إِنْ أَصَبَّتُ لَقَدْ أَصَابَهِ: أَقِلِّي اللَّوْمَ عَـاذِلَ وَٱلْعِتَابَــنَّ ſξl الأصل العتابا وأصاباً . وقوله :

أَفِدَ التَّرَحُٰلُ غَيْرَ أَنَّ رَكَابَنَا لَمَّا تُزُلُّ بِرِحَالِنَا وَكَأَدُّ قَدِنْ [0]

الأصل قدى . ويسمى تنوين الترنم على حذف مضاف أى قطع الترنم لأن الترم مد الصوت بمدة تجانس الروى(١) ، وعزج أيضا للنون اللاحقة للقواف المقيدة وهي التي رويها ساكن غير مد، كقوله:

في التصريح وهو الأقرب وبكسرها كما في الشمني أي إن أردت النطق بالصواب بدل اللوم. وجملة لقد أصابن مقول القول وجواب الشرط محذوف يفسره قولى. (قوله أفله) في رواية أزف و كالاهما بوزن فهم وبمعنى قرب. والركاب الإبل التي يسار عليها الواحدة راحلة ولا واحد لها من لفظها كا في الصحاح، ولما نافية و تزل مضارع زال التامة. والرحال جمع رحل وهو المسكن وكأن قدن أي كأن قد زالت و ذهبت والاستثناء منقطع(٢) أي لكن رحالنا لم تزل بالفعل مع عزمناعلى الترحل. (قوله على حدَّف مضاف إغ) وقيل لاحدف لأن الترتم يحصل بالنون نفسها لأنها حرفأغُنَّ نقله في التصريح عن ابن يعيش وغيره . وعليه لا يكوَّن الترنم خصوص مدالصوت بمدَّةً تجانس الروى . (قوله تجانس الروى) أي حركة الروى. والروى الحرف الذي تنسب إليه القصيدة .

[٤] قاله جرير بن عطية بن حذيفة الخطفي التميمي من فحول شعراء الإسلام توفي سنة عشر أو إحدى عشرة و مائة. وجرير في اللغة الحبل وهو من قصيدة باثية طويلة من الوافر وأولها هذا، ويعده:

أَجِلُكُ لاَ تُذَكِّرُ عَهْمَدُ تَجْمِدِ وَخَيًّا طَالَ مَا التَطَوُّوا الْإِيَاتِيا

وأقلى أمر من الإقلال من القلة . واللوم بالفتح العدل . وعاذل بفتح اللام منادى مرخم أصله يا عاذلة . والمداير عطف عل اللوم. قوله لقد أصابر مفعول القول وجواب الشرط محذوف تقديره إن أصبت لا تعذل وقولي لقد أصاب. والشاهد في العتابر وأصابن لأن أصلهما العنابا وأصابا فجيء بالتنوين بدلا من الألف لأجل قصد الترنم نص عليه ابن يعيش. والذي عليه مبيويه والمفقون أنه لقطع الترنم الذي يحصل من النون لأن الترنم وهو التغني يحصل بأحرف الإطلاق لقبو لها لملد الصوت فيها فإذا أنشدوها و لم يترنموا جاءوا بالتنوين مكانها . قوله أجدك أي أبجد منك هذا ونصبها على طرح الباء وقال ثعلب: ما أتاك في الشعر من قوله أجدك فهو بالكسر وإذا أتاك بالواو وجدك فهو مفتوح.

[٥] قاله النابغة الذبياني بضم الذال المعجمة وكسرها واسمه زياد بن معاوية شاعر مفلق كان ممن يجالس التعمان بن المنذر وينادمه. وكان عنده بمكانة. وسمى بالنابقة لأنه لم يقل شعرا حتى صار رجلا وساد قومه فلم يفجأ هم إلا وقد نبغ عليهم بالشعر بعدما كبر فسمى النابغة. وهو من قصيدة دالية من الكامل قالهًا في للتجردة امرأة النعمان. وأولما:

مِنْ آلِ نَيَّةَ رَائِحٌ أَوْ مُلْقَبِ عَجْلاَنَ فَا زَادٍ وَغَيْمَ مُسَؤُّدٍ

أفد الترحل إلخ: وأفد على وزنه فعل بكسر العين معناه قرب. ودنا ويروى أزف. والترحل الرحيل والركاب الإبل الرواحل واحدها راحلة ولا وأحد لها من غظها. وقيل جمع ركوب. والرحال من الرحيل وجمع رحل أيضا وهو مسكن الرجل ومنزله. قوله وكأن قد أي وكأن قد زالت وذهبت بقرينة لما تزل، والاستثناء منقطه أي قرب ارتحالنا لكن رحالنا بعد لم تزل مع عزمنا على الانتقال. وكانٌ مخففة من المثقلة. والشاهد في دخول تنوين الترنم في الحرف أعنى في قد. وفيه شاهد آخر وهم حذف الفعل الواقع بعد قد لكن لم يورد إلا للأول. (١) وهذا التوين ليس من علامات الأمماء .

(٧) أي أن المستع ليس بعدًا عما قبله عكس المستعد المصل كاسياتي إن شاء الله .

[٦] أَخَارِ بْنَ عَمْرُو كَالِّي مُحِيْرُنْ وَيَقَدُّو عَلَى ٱلْمَرْءِ مَا يَأْتَمِرْنُ الأصل خمر ويأتمر، وقوله :

[ ٧ ] وَقَاتِمِ ٱلْأَعْمَاقِ خَاوِي ٱلْمُحْتَرَفُنْ

الأصل المخترق وقوله :

[ ٨ ] ۚ قَالَتْ بَنَاتُ ٱلْعَمُّ يَا سَلْمَى وَإِننْ كَانَ فَقِيراً مُفْلِمًا قَالَتْ وَإِلنْ

رقوله أحار إغى حار منادى مرخم حارث (١٠) . و خمر بفتح فكسر أى مخمور أى مستور العقل مغلوبه .
و يعدو يسطو و الواو استئنافية أو تعليلية على مذهب مجوز ذلك و لا حاجة إلى زيادة البعض كونها زائدة على مذهب
[٦] قاله امرؤ الفيس بن حجر بن الحارث الكندى الشاعر الفائق الفائق ، مات في بلاد الروم بأنقرة منصرفا من قيصر وقبل عند
جبل بقال له عسيب بفتح العين وسكون السين المهملتين وفي آخره باه موحدة . و كان أبوه أول ملوك كندة . وقد روينا من حديث
أنه هريرة وضى الله عند خرجه أحمد في مستده قال : قال رسول الله عكان : ٥ امرؤ القيس صاحب لواء الشعراء إلى الثار و
وصدره : \* أحار بن عمرو كأل خمرن وهو من قصيدة طويلة من المتقارب وهو أولما . وبعده :

لَا وَأَبِسِيكِ الْبَسَةَ الْعَامِسِوِي ۖ لَا يَذْعِسَ ٱلْقَـْوْمُ أَلْسَى أَفِسْرُ

قوله : أحار بن عمرو منادى مرخم يهنى با حارث بن عمرو والراء في حار مكسّورة كا كانت أو لا . وخم بفتح الخاه المحمدة كون من من المحمدة كلما من المحمدة وكسر اللم معاه كأفي خامرف داء أو وجع . وأصله من الخمر بفتحين وهو كل ما سترك من شجر أو بناء ، ومنه الخمر الله من المحمد ا

[٧] قاله رؤية بن المجاج المذكور آنقا ، وهو من تصديدة مرجزة تنيف على مائة وسيمين بينا والواو فيه واو رب أي ورب قاتم الأعماق . والقاتم المكان المظلم المغبر من الفتام هو الفتار . وقال ابن السكيت : يقال أسود قاتم وقد يعتم من باب ضرب يضرب ، ومن قم يقتم من باب علم فتا وقدة . والأعماق جمع عمق يفتح العين وضمها وهو ما بعد من أطراف المقارة . والخماق المجافزة من خوى الليب إذا تحلا عن الساكن والبطن من الطعام . واغترى المعرفة من خوى الليب إذا تعلم علم فتا وقدة في الرابع من الطعام . واغترى المعرفة من حوى الها عقدوف أي ورب هممه قاتم الأعماق ومع المفارة الواسعة تنخر في الرابط عند ومن أي ورب هممه قاتم الأعماق والمنافقة . وخلوى المغروب المؤسفية ، وجواب وب محمولة والمعافزة أي جربته أو خية ذلك . والشاهد المخترى والمؤسفية المنافقة المخترى والمؤسفية المنافقة المقارة على الرافف ، ولهذا لا يلحق إلا القافرة المقدة . أي الساكنة لتطهم فاقديا ود للطاقة الا يلحق إلا القافرة المقدة .

[٨] قبل قاله رؤبة و لم أجده في ديوانه . وقبل غير ذلك . وقبله :

قَالَتُ سُلِينِي آلِتُ لِيَ بَهْلاً يُهُنَّ يَهُنَّ لِلْمِبْلِ جَلْدِي وَلِيَسْيِي الْعَزَنُ وَحَاجَةُ مَا إِنْ لَهَا جَدِي ثَمَنْ مَسْمُورَةً فَطَاؤُهَا مِشَهُ وَمِسْنُ قَالَتُ بَنِكُ الْعُمْ يَا سَلْمَي وَائِنْ كَانَ فَجِيرًا مُعْدِماً قَالَتُ وَالسَّنَ

(١) وقد انطبقت على هذا الإسم شروط الدرخم ومنها العلمية ومتجاوزا التلاتة أحرف ، لذلك خذف أخره ول ذلك يقول ابن مالك :
 ترخيصًا احساف أخسر المسادى كما دسما ، في من دعا ، محاداً !

و انظر شرح ابن عقبل على الألفية جـ ٣ ص ١٩٨٧ وما يعدها . المحو الواقل جـ 3 صـ ١ ، ١ وما يعدها . وانظر ما جاءعن الترخيم في ه الحصيب ء جـ ٢ صـ ٢٥٧ . وانظر نظر الشدى لابن هشام صـ ٢٩٧ .

فإن هاتين النونين زيدتا في الوقف كما زيدت نون ضيفن في الوصل والوقف ، وليستا من أنواع التنوين حقيقة لثبوتهما مع أل وفي الفعل والحرف ، وفي الخط والوقف ، وحذفهما في الوصل . ويسمى التنوين الغالى زاده الأخفش ، وسماه بذلك لأن الغلو الزيادة وهو زيادة على الوزن(١). وزعم ابن الحاجب أنه إنما سمى غالبا لقلته(٢) وقد عرفته أن إطلاق اسم التنوين على هذين مجاز فلا يردان على الناظم . وقد لغير توكيد فصل آخر مخرج الأحفش والكوفيين . ما يأتمرون ما مصدرية أي التاره لآمر غير رشيد . قال في التصريح : والمشهور تحريك ما قبله أي ما قبل التنوين الغالي بالكسرة كما في صه ويومئذ واختار ابن الحاجب الفتح حملا على فتح ما قبل نون التوكيد الخفيفة(٦) . قال الموضح : وصمعت بعض العصريين يسكن ما قبله ويقول الساكنان يجتمعان في الوقف وهذا خلاف ما أجمعوا عليه ا هـ ويظهر لي جواز تحريكه بضمته الثابتة له قبل لحوق التنوين فيكون رجوعا إلى الأصل. (قوله وقاتم) أي ورب مكان قاتم والقاتم المظلم والأعماق جمع عمق بفتح العين وضمها ما يعد من أطراف المفازة مستعار من عمق البئر والخاوي الخالي والمخترق الممر الواسع لأن المار يخترقه أي يقطعه وخبر مجرور رب محذوف أي قطعته . (قوله قالت بنات العم إلخ) ضمير كان يرجع إلى البعل أي الزوج ، وجواب الشرط الأول محذوف تقديره ترضين به ، والتاني حذف فعله وجوابه وتقدير هما وإن كان فقير ارضيت به . (قوله فإن هاتين النونين أي اللاحقة للقراق المطلقة واللاحقة للقواق المتيدة . وقوله فإن هاتين النونين إلم أن جعل تعليلا لإخراج قيد لا خطا هاتين النونين وجعل قوله كما زيدت إلخ تنظيرا في الثبوت وقفا في قوّة التعليل لإخراجه نون ضيفر آنجه عليه أنه كان الصواب حينلذ أن يقول فإن هاتين النونين لحقتا خطا كالحقت نون ضيف حطا، لأن القيد المذكور في التعريف الخرج به ما ذكر قولنا لا خطأ لا قولنا لا وقفا ، فالماسب أن يكون تفريعا على الشواهد المتقدمة لما فيها من زيادة النونين وقفا ، قصد به الشارح بيان حالة زيادتهما في القوافي ، فيكون قوله كا زيدت إلخ تنظيرا في مطلق الخالفة للتنوين الحقيقي . هذا و كان الأولى أن يؤخر هذه الجملة والتي بعدها أعني قوله وليستا إلخ عن قوله ويسمى التنوين الغالي إلخ كما فعل الموضح لتعلق ما ذكره ثانيا بالنون الثانية المتكلم فيها قبل قوله فإن هَاتِينَ إغْ وَنَعَلَقَ مَا ذَكُرِهِ أُولًا بِالنَّوْنِينَ مَمًّا . بقي أن الدَّماميني نقل عن الزنخشري أن تنوين الترنم لا يؤتي به وفقًا .

سلمى و سلمى و سلمي واحدة واليما الروح ، قوله عن بتخفيف الوزد وأصله الشديد لأنه من الله ، قوله ومن أصله ومى حذف الشديد والياء للضرورة ، وعيام وضع قطرا وابه من المحر ، قوله عن المحر ، قوله عن المحر ، قوله عن المحر ، قوله عن المحر ، وقوله سلم المحر المحر

<sup>(1)</sup> وطعة المدائد وفي ريادة قد يعد بدل معيم اليب تعقيم عروضية . (2) وهذا الدويز ليس من علامة الأحماء والأصل فيها : وإنَّ . فهاتان النوفان إلدتان و لا يعتد بهما في الوزن .

<sup>(</sup>٢) وهذا التويز ليس من علامة الاسماء والأصل فيها : وإن . فهاتان النونان زائدتان و لا يعتد بهما في الوزن . (٣) انظر التصريح حد 1 صـ 77 .

لنون التوكيد الثابتة فى اللفظ دون الخط نحو لنسفعًا . وهذا التعريف منطبق على أنواع التنوين وهى أربعة : الأول تنوين الأمكنية ويقال تنوين التمكن وتنوين التمكين كرجل وقاض ،

رقوله وليستا من أنواع التنوين حقيقة) ذكره مع علمه من تعريف التنوين توطئة لذكر ما لم يعلم من التعريف وهو تعليل خروجهما بغير ثبوتهما في الخط لأن تعليل خروجهما بثبوتهما في الخط يعلم أيضاً من التعريف . (قوله وهو زيادة على الوزن) فهو في آخر البيت كالخزم بمعجمتين في أوله وهو زيادة أربعة أحرف فأقل أول البيت . (قوله وزعم امن الحاجب) لعل وجه تعبيره بالزعم أن ورود الغلو لغة بمعنى القلة غير معروف كا يشعر بذلك عدم ذكر صاحب القاموس له ، أو أن التنوين الغال ليس قليلا وإن أمكن دفع هذا بأن قلته بالنسبة لتركه . واختلف في فائدته فقيل الترنم فلا يصح أن يكون قسيما لتنوين الترنم وهذا إنما يَتَجه على القول الثال الذي لم يجر عليه الشارح في قولهم تنوين الترنم . وقيل الإيذان بالوقف إذ لا يعلم في الشعر المسكن آخره للوزن أو أصل أنت أم واقف . (قوله وقد عرفت) أي من خروجهما من تعريف التنوين . (قوله مجاز) أي بالاستعارة علاقته المشاكلة التي هي المشابهة في الشكل والصورة كابين في محله . ومن هذا يعلم ما في كلام شيخنا والبعض وشيخنا السيد من الخبط . (قوله مخرج لنون التوكيد الثابتة في اللفظ دون الخط) وهي نون التوكيد الخفيفة التي قبلها فتحة على مذهب الكوفيين من رسمها ألفالا نونا ' أما على مذهب البصريين من كتابتها نونا فهي خارجة بقيد لا خطاكا خرج به التي قبلها ضمة أو كسرة فيستفني عن قيد 1 لفير توكيد ؟ أفاده شيخ الإسلام . (قوله وهي أربعة) أي المشهور منها الكثير الوقوع أربعة . فلا يرد أنه بقي من أنواع التنوين الحقيقي المختصة بالاسم تنوين الحكاية كتنوين عاقلة علم امرأة حكاية لما قبل العلمية . وتنوين الضرورة كتنوين ما لا ينصرف في قوله : \* ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة \* وكتنوين المنادي المضموم في قوله : \* سلام الله يا مطرُّ عليها \*(١) وتنوين الشذوذ حكم هؤلاء قومك بتنوير هؤلاء لتكثير اللفظ . وتنوين المناسبة كافي قراءة بعضهم سلاسلًا معرأن بعضهم أدخل الأولينَ في تنوين التمكين زاعما في القسم الأول أن تنوينه لما كان قبل العلمية تنوين صرف وحكى بعدها بقي على كونه تنوين صرف ، وردّه الدماميني بأنه ليس في لفظ الحكاية تنوين صرف قطعا ، وكيف يجامع تنوين الصَّرفُ ما فيه عَلتان مانعتان من الصرف(٢) ولا يناقى ذلك كونه في الحكمي تنوين صرف ، ألا ترى أنّ الحركة في مثل من زيدا بالنصب حكاية لزيدا في قول القائل : رأيت زيدا حركة حكاية مع أنها في المحكى حركة إعراب ، وزاعما في النوع الأول من القسم الثاني أن الضرورة أباحت الصرف . ورده النَّماميني (٣) بأنَّ تنوين الصرف هو التنوين الذي يدل على أمكنية الأسم و سلامته من شبه الحرف والفعل. والاسم الموجود فيه مقتضى منع الصرف قد ثبت شبه بالفعل قطما كما ستعرفه . ودخول التنوين فيه عند الضرورة لأ يرفع ما ثبت له من شبه الفعل غايته أن أثر العذين قد تخلف للضرورة فالتحقيق أنه ليس تنوين صرف . ولا يرد قولَم يجوز صرف غير المنصرف للضرورة لأنه منتقد . على أنهم قد يطلقون الصرف ويريدون به ما هو أعم من تنوين الأمكنية . وزاعما في النوع الثاني من القسم الثاني أن الضرورة لما أباحت التنوين أباحت الإعراب ويرد بأن سبب البناء قائم ولا ضرورة إلى الإعراب بل إلى مجرد التنوين فاعرف ذلك . (قوله تنوين الأمكنية) من إضافة الدال إلى (١) هذا شطر من البيت استشهد به الرادي على تنوين المادي المضموع وهو تنوين الاضطرار وقد زاده توضيح القاصد لمالك ( ٣١/١ ، ٣١/١ ). (٧) والعادان إحداثها · أنه فرع عن الاصم لأنه مأحوذ من الصدر ، والثانية : أنه مفتقر إلى الاسم لحاجته إلى الفاعل .

٣٠) هو داين اللمامين عمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر القرش التزوم الإسكندوالي. فاق في العجو والمظهر وانظر البغية ١٩٦، ٩٧٠ .

سمي بذلك لأنه لحق الاسم ليدل على شدة تمكنه فى باب الاسمية أى أنه لم يشبه الحرف فينى ولا الفعل فيمنع من الصرف . والثانى تنوين التنكير وهو اللاحق لبعض المبنيات فى حالة تنكيره ليدل على التنكير ، تقول سيبويه بغير تنوين إذا أردت معينا ، وإيه بغير تنوين إذا استزدت مخاطبك من حديث معين ، فإذا أردت غير معين قلت سيبويه وإيه بالتنوين .

المدلول وكذا يقال فيما بعد . وتنوين الأمكنية هو اللاحق للاسم المعرب المنصرف . (قوله ويقال تنوين إلخ) ويقال له تنوين الصرف أيضا. (قوله وتنوين التمكين) أي التنوين ألدال على تمكين الواضع الاسم في باب الاسمية أو المراد بالتمكين التمكن . (قوله كوجل وقاض) أي وزيد لأنه يدخل المعرفة والنكرة . وإنَّمَا مثل برجل ردّوا على من زعم أن تنوين المنكر للتنكير ، فقد رد بأنه لو كان كذلك لزال بزوال التنكير حيث سمى به واللازم باطل و قد يمنع بطلانه بأن تنوين التنكير زال و خلفه تنوين التمكين و لا يخفي تعسفه . و جوَّز بعضهم كون تنوين المنكر للتمكين لكون الاسم منصرفا ، وللتنكير لكونه موضوعا لشيء لا بعينه ، ومثل بقاض دفعا لتوهم أن التنوين عوض عن الياء المحلوفة لفساده بثبوت التنوين مع الياء في النصب . و**قوله لأنه لحق آخي هذا التعليل** أنسب بالاسم الأول . (قوله أي أنه) بيان للشدة . (قوله فيني) منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد فاء السبية في جواب النفى . (قوله لبعض المبنيات) يعني العلم المختوم ، بويه ، قياسا واسم الصوت سماعا كافي التصريح . و لم يعين البعض بصريح العبارة اتكالا على ظهور المراد . فلم تدخل هؤلاء في البعض حتى يرد أن تنوينها ليس للتنكير . (قوله تقول سيبويه بغير تنوين إذا أردت معينا) أي فهو حينئذ معرفة بالعلمية . (قوله وإيه بغير تنوين إذا استزدت مخاطبك من حديث معين) قال في التصريخ فهو معرفة من قبيل للعرفة بأل العهدية أي الحديث المعهود كذا قالوا ، وهو مبنى على أن مدلول اسم الفعل المصدر ، وأما على القول بأن مدلوله الفعل فلا لأن جميع الأفعال نكراتً ا هـ . وقوله أي الحديث المهود المناسب أي الزيادة المعهودة أي التي هي من حديث معين ، وقوله المصدر أي مدلوله وهو الحدث كا عبر به غيره . وقال محشيه الروداني : قوله لأن جميع الأفعال نكرات فيه أنه اسم للفظ الفعل لا لمناه الذي هو نكرة حتى يكون نكرة بل مسماه لفظ مخصوص فلا يشك في أنه علم له ا هـ أي علم شخصي لما أسلفناه عن العصام أن اللفظ لا يتعدد بتعدد التلفظ ، والتعدد بتعدده تدقيق فلسفي لا يعتبره أرباب العربية ، وعبارة الشار حصالحة لحملها على هذا القول أيضا . ولا يُغفي أن ما ذكر من علمية أسم الفعل جار في المنوُّد وغيره لأنه على كلا الحالين اسم للفظ المخصوص كما مر فكيف جعل المنوِّن نكرة على القول بأنه اسم للفظ الفعل ، ويظهر لي في التخلص عن ذلك أن المنوَّن اسم للفظ الفعل المراد به أي فرد من أفراد حدثه ، وغير المنوَّن اسم للفظ الفعل المراديه فرد مخصوص من أفراد حدثه : قايه مثلا غير منوَّن اسم للفظ زد المراديه طلب الزيادة من حديث معين ، وايه منو نا اسم للفظ زد الراد به طلب الزيادة من أي حديث ، وأن معنى كون الثاني نكرة أنه في حكم النكرة ومشبه لها . وإنما لم يعتبروا التعريف والتنكير في الفعل بالطريق الذي اعتبروا به التعريف والتنكير في اسم الفعل لأنه لاضرورة تدعو إلى مثل ذلك في الفعل بخلاف اسم الفعل فإنه من جملة الأسماء فأجروه بحراها . ويعتبر مثل ذلك في اسم الصوت فغاق بلا تنوين لحكاية صوت مخصوص لغراب مخصوص وبالتنوين لحكاية صوت الغراب من غير ملاحظة خصوص . وفي كلام البعض هنا نظر يعلم وجهه مما ذكر ناه فتأمل . (قوله استردت) السين والناء للطلب . (قوله بإضافة بيانية) لأن بين المتضايفين عموما وجهيا . والثالث تنوين التعويض ويقال له تنوين العوض بإضافة بيانية وبه عبَّر في المغنى وهو أولى(١) ، وهو إما عوض عن حرف وذلك تنوين نحو جوار وغواش عوضا عن الياء المحذوفة في الرفع والجر هذا مذهب سيبويه والجمهور ، وسيأتي الكلام على ذلك في باب ما لا ينصرف مبسوطًا إن شاء الله تعالى . وإما عوض عن جملة وهو التنوين اللاحق لإذ في نحو يومثذ وحينئذ فإنه عوض عن الجملة التي تضاف إذ إليها فإن الأصل يوم إذ كان كذا فحذفت (قوله وهو أولي) لعلة لأن البيانية أشهر من إضافة المسبب إلى السبب وقيل الأول أولى لأن الإضافة عليه حقيقية على معنى اللام . (قوله نحو جوار وغواش) أي من كل اسم ممنوع الصرف منقوص كعواد وأُعيُّم تصغير أعمى . رقوله عوضا عن الياء المحلوفة) أي لالتقاء الساكنين بناء على الراجح من حمل مذهب سيبويه . والجمهور على تقديم الإعلال على منع الصرف لتعلق الإعلال بجوهر الكلمة بخلاف منع الصرف فإنه حال للكلمة: فأصل جوار جواري بالضم والتنوين استثقلت الضمة على الباء فحذفت ثم حذَّفت الباء لالتقاء الساكنين ثم حذف التنوين لوجود صيغة منتهي الجموع تقديرا لأن المحذوف لعلة كالثابت فخيف رجوع الياء لزوال الساكنين في غير المنصرف المستثقل لفظا بكونه منقوصا ومعنى بكونه فرعا فعوَّضوا التنوين من اليآء لينقطع طمع رجوعها ، أو للتخفيف بناء على حمل مذهبهم على تقديم منع الصرف على الإعلال: فأصله بعد منع صرفه جواري بإسقاط التنوين استثقلت الضمة على الياء فحذفت ثم حدّفت الياء تخفيفا وعوّض عنها التنوين لثلا يكون في اللفظ إخلال بالصيفة ومقابل مذهب سيبويه والجمهور ما قاله المبردن والزجاج (٣٠) أنه عوض عن حركة الياء ومنع الصرف مقدم على الإعلال فأصله بعد منه صرفه جواري بإسقاط التنوين استثقلت الضمة على الياء فحذفت وأتَّى بالتنوين عوضا عنها ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين وكذا يقال في حالة الجرعلي الأقوال الثلاثة . وإنما كانت الفتحة حال الجرعلى تقديم منع الصرف ثقيلة لنيابتها عن ثقل وهو الكسرة . ومن العوض عن حرف تنوين جندل فإنه عوض عن ألف والأصل جنادل على ما قاله ابن مالك و اختار في المفني أنه للصرف أفاده في التصريح ببعض زيادة . **رقوله** لإذ في نحو يومئذ وحينتذ) قال المصنف: إضافة يوم إلى إذ من إضافة أحد المترادفين إلى الآخر . وقال الدماميني (٤) : للبيان كشجر أراك . وكأن الأول لم يعتبر تقييد إذ بما تضاف إليه والثاني اعتبره . وما ذكراه ظاهر إن كان المراد من اليوم مطلق الوقت كما هو أحد معانيه مع إطلاق إذ عن تقييدها بالزمن الماضي ، أو كان المراد منه ما يين طلوع الفجر وغروب الشمس مع كون الوقت المستعمل فيه إذ كذلك ، فإن كان المراد من اليوم مطلق الوقت وكانت إذ باقية على تقييدها بالزمن الماضي فالإضافة للبيان مطلقًا لعموم المضاف وخصوص المضاف إليه مطلقًا . وإن كان المراد منه ما بين طلوع الفجر وغروب الشمس وكان الوقت المستعمل فيه إذ أقصر من هذا القدر فمن إضافة ا كل إلى الجزء . أو زائدًا عليه فمن إضافة الجزء إلى الكل و أما حينتاذ فإضافته كإضافة (١) انظر محى الليب عن كتب الأعاريب لايز هشام جـ ٢٤١/٢ عاننا الله على إخراجه .

ر ؟) سار ما هي النبيا على سبر حرايها دين البصري . أحد عن ثلاؤلى ، و كان إما قال اللغة وروى عد نقطويه ... ولدمؤ لفات مها للقطب ، ( ؟) للرد . هو ( أبر العباس) خدا ديريز يد الأودى البصري . أحد عن ثلاثولى ، و كان إما قال اللغظ به ... ولدمؤ لفات مها للقطب ، و ( الأطلار المهنة ) ( 194 م ـ 194 م ... )

<sup>(</sup>٣) الزجاح: هو رأبو إسحاق الرجاج) إبراهير بن السرى . لزم المرد ... وله مصف معالى القرآن وغيره من للصفات ( البفية (١٩/١ ــ ٤١٣ ) . ( 6) سبق العريف به في صـ ٣٥ .

الجملة وعوض عنها التنوين وكسرت إذ لالتقاء الساكنين كما كسرت صه ومه عند تنوينهما . وزعم الأخفش(۱) أن إذ مجرورة بالإضافة ، وأن كسرتها كسرة إعراب(۱) . ورد بملازمتها للبناء لشبهها بالحرف فى الوضع وفى الافتقار دائما إلى الجملة وبأنها كسرت حيث لا شيء يقتضى الجر فى قوله :

[ ٩ ] لَهُ يَتُلَكُ عَنْ طِلاَبِكَ أَمْ عَمْرُو بِعَالِيَهِ وَأَلْتَ إِذِ صَحِيسَحُ ٢٠٠٠ قبل: ومن توين الموض ما هو عوض عن كلمة وهو تنوين كل وبعض عوضًا عما يضافان

يومثل إذا أريد باليوم مطلق الوقت فافهم . ومثل إذ على ما بحثه جماعة من المتأخرين من أنها تحذف الجملة بعدها وبمرض عنها التنوين نحو ﴿ وإذا لآتيناهم ﴾ (<sup>1)</sup> ﴿ إذا لأمسكتم ﴾ (<sup>0)</sup> ﴿ وإنكم إذا لمن المقربين كه(١٠) وتقول لمن قال غدا آتيك إذًا أكرمك بالرفع أي إذا أتيتني أكرمك فحذفت الجملة وعوض عنها التنوين وحذفت الألف لالتقاء الساكنين . قالوا وليست إذا في هذه الأمثلة الناصبة للمضارع لأن نلك تختص به ولذا عملت فيه وهذه لا تختص به بل تدخل عليه وعلى الماضي وعلى الاسم . رقوله فحذفت الجملة) أي جوازا للاختصار . (قوله وزعم الأخفش) قال بعضهم : حمله على ذلك أنه جعل بناءها ناشئا عن إضافتها إلى الجملة فلما زالت من اللفظ صارت معربة . (قوله ورد بملازمتها للبناء) أي على السكون وفيه أن ملازمتها للبناء هي دعوي مخالف الأحفش فكيف يرد عليه بهما ؟ فكان الأولى أن يحذفها ويقول ورد بأنها تشبه الحرف ، إلا أن يقدر مضاف أي باستحقاق ملازمتها للبناء . (قوله في قوله نهيتك إلخي أجاب عن هذا الأخفش بأن الأصل حينئذ فحذف المضاف وبقي الجرّ كما في قراءة بعضهم ﴿ وَاللَّهُ يَرِيدُ الآخُوةَ ﴾(٢) أي ثواب الآخرة أفاده في المغنى ويضعفه أنه تقدير أمر مستغنى عنه وأن إبقاء المضاف إليه على جره بعد حذف المضاف شاذ . والطلاب بكسر الطاء يمعني الطلب وبعافية حال من الكاف الأولى أو الثانية أي حال كونك متلبسا بعافية ، وكذا وأنت إذ صحيح وهو بمعنى بعافية قاله الدماميتي . قال الشمني : وهو بناء على أنه بالفاء وقد رأيناه بالقاف في صحاح الجوهري في باب الذال المعجمة وعليه فبعاقبة متعلق بنيتك أي بذكر عاقبة هذا الطلب لك . ﴿ وَلَوْ لَهُ قيل ومن تنوين العوض إلخ؛ حكاه بقبل لما قاله المصرح من أن التحقيق أن تنوينهما تنوين تمكين . قال بعضهم : ولا مخالفة بين القولي فتنوينهما عوض عن المضاف إليه بلا شك وللتمكين لأن مدخوله (١) هو : ( أبر الحسن ) سعد بن مسعده . س أهل بلخ ، قرأ التحو عل صيويه وكان عالمًا بالجدل وعلم الكلام ، ألف الأوساط في

<sup>(</sup>۱۶) هز داره اخسن) معيد بن مسعده ، من اهل يلخ ، قرا التحو عل صيويه وكان عالمًا بالجنال وعلم الكلام ، ألف الأوساط في التحو ، ومقال القرآن والمرض والقراق ! (۲) اذ همته أن يقاف النا اسم دادان عام للاستماد عده عا منذ أه قد صاحً للاستفاء عدما قداد ما ا - ط.مد اذ هدما ك

<sup>(</sup>٣) إذ يضح أن يضاف إليا اسم زماد صالح للاستماء عد مثل بوعند أو غير صالح للاستغناء عد مثل قوله تعالى : ﴿ بعد إذ هدينا ﴾ . (٣) البيت لأبن دنويب الفلمل ، وهو من يمو الواهر . انظر المغنى صـ ٨٦ . ٩٦ .

<sup>(\$)</sup> الآية ١٧ : سورة الساء . ﴿ ﴿ وَالآَيَةُ مَا اَ سُورَةَ الإِسْرَاءَ .

<sup>(</sup>١) الآية ٤٤: سورة الشعراء . (٧) الآية ٦٧: سورة الأنفال.

إليه ذكره الناظم . والرابع تنوين المقابلة وهو اللاحق لنحو مسلمات نما جمع بألف وتاء ، سمى بذلك لأنه فى مقابلة النون فى جمع المذكر السالم فى نحو مسلمين . وليس بتنوين الأمكنية خلافا للربمى(١) لثبوته فيما لا ينصرف مه وهو ما سمى به مؤنث كأذرعات

معرب منصرف ومثلهما أي . (قوله تنوين المقابلة) من إضافة المسبب إلى السبب . (قوله لأنه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم، قال في التصريح : قال الرضى معناه أنه قائم مقام التنوين الذي في الواحد في المعنى الجامع لأقسام التنوين فقط وهو كونه علامة لتمام الاسم كما أن النون فائمة مقام التنوين الذي في الواحد في ذلك ا هـ وقوله أولا الذي في الواحد يرد عليه أن الجمع بالألف والتاء قد لا يكون في واحده تنوين كما في فاطمات إلا أن يجعل التنوين في كلامه شاملا للفظي والتقديري . ثم إنه يؤخذ مما ذكر أن المراد بالمقابلة المناظرة ولا يلزم من القيام المذكور كونه في رتبتها بل هو أحط منها لسقوطه مع اللام وفي الوقت دون النون لأن النون أقوى وأجلد بسبب حركتها . وما نقله الإسقاطي عن البيضاوي في قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا أَفْضِتُم مِن عَرِفَاتَ ﴾ (٢) من أن أل تدخل فيما فيه تنوين المقابلة زيفه حواشيه . (قوله للربعي) بفتح الباء الموحدة نسبة إلى ربيعة كا في يحيى على المرادى . (قوله وهو ما سمى بد مؤنث) لاجتهاع مانعي الصرف فيه وهما العلمية والتأنيث وتنوين التمكين لا يجامع العلتين ولي فيه بحث لأن مز ينون نحو عرفات ينظر إلى ما قبل العلمية فلا يعتبر الاجتماع المذكور كما أنَّ من يمنعه الننوين ويجره بالفتحا ينظر إلى ما بعدها ومن يمنعه ويجره بالكسرة ينظر إلى الحالتين فافهم . (قوله مردود بأن الكسرة إلخ) وبأنه لو كان عوضا عن الفتحة لم يوجد حالة الرفع والجر . (فاقدة)ه: قال في المغني : يحذف التنوين لزوما لدخول أل وللإضافة ولشبهها نحو لا مال لزيد إذا قدر الجار والمجرور صفة والخبر محذوفا ، فإن قدر خبرا فحذف التنوين للبناء ، وإن قدرت اللام مقحمة والخبر محذوفا فهو للإضافة ولمانع الصرف وللوقف في غير النصب أما فيه فيدل ألفا على اللغة المشهورة وللاتصال بالضمير نحو رضا بك فيمن قال إنه غير مضاف ولكون الاسم علما موصوفا بما اتصل به وأضيف إلى علم من ابن أو ابنة اتفاقا أو بنت عند قوم من العرب . فأما قوله : \* جارية من قيس ابن ثعلبه \* فضرورة . ويُحذَف لالتقاء الساكنين قليلا كقوله:

### فألفيته غير مستعتب ولا ذاكر الله إلا قليلا

وإنما آثر ذلك على حذفه للإضافة لينائل المتعاطفات في تمين التنكير لاحيال ذاكر المضى فنفيده إضافته التعريف وقرى هو فق هو الله أحد الله الصحد في بترك تنوين أحد لنتائل الكلمات في ترك الننوين هو ولا الليل صابق النهار في الله الله تنوين صابق ونصب النهار ليمائل ما قبل العاطف في ترك الننوين به الرام مورة بله فضر الوهرى على بن عبى بن الفرج ، أحد أندة المحو ، أخذ علمه ل النحو عم الميوال وكان فيه حادثًا ، وعاش يعداد ومات بها . سورة المقرة . (٣) من الذية ٤٠ : سورة بين . لقرية ، ولا تنوين تنكير لثيوته مع المعربات ، ولا ننوين عوض وهو ظاهر . وما قيل إنه عوض عن الفتحة نصبا مردود بأن الكسرة قد عوضت عنها (والنّدا) وهو الدعاء بيا أو إحدى أحواتها فلا يرد نحو ﴿ يَا لِيت قومي يعلمون ﴾ [ يّس : ٢٦ ] :

\* يارب سيار بات ما توسد \*

﴿ أَلا يَا اسجدوا ﴾ (١) في قراءة الكسائي لتخلف الدعاء عن يا فإنها لمجرد التنبيه . وقيل إنها للمداء والمنادى محذوف تقديره يا هؤلاء وهو مقيس في الأمر كالآية وفي الدعاء كقوله :

وفي الحركة اهـ بإيضاح. والأصل في تحريكه لساكن بليه الكسر ومن العرب من يضمه إذا ولي الساكن ضم لازم نحو هذا زيد أحرج إليه فإن لم يكن لازما فليس إلا الكسر نحو زيد ابنك. همع . (قوله والندا) قال في المصباح النداء الدعاء وكسر النون أكثر من ضمها والمد فيهما أكثر من القصر أهـ فعلم أن لغاته أربع وأن القصر في عبارة المصنف ليس للضرورة بل على لغة، لكن المكسور الممدود مصدر قياسي وغيره سماعي لأن قياس مصدر فاعل كمادي الفعال والمفاعلة ووجه الروداني لغة الضم والمد بأنه لما انتفت المشاركة ف نادى كما لا يخفى كان في معنى فعل بلا ألف فمن ضم ومد لم يراع جهة اللفظ المتضية للكسر والمد بل راعي جهة المعنى لأن المصدر المقيس لفعل الدال على الصوت فعال كصراخ ونباح وصرح كثير كالجوهري والمرادي بأن المضموم اسم لا مصدر . (قوله وهو الدعاء إلخ) أي طلب إقبال مدخول الأداة بها. (قوله فلا يود) تفريع على تفسيره الندا بما ذكر لا بدخول حرف النداء الوارد عليه ما ذكر. (قوله يارب سار) أي عازم على السرى لتحصيل غرضه بات ما توسدا أي لم يضع رأسه على وسادة بل على نحو كفه لئلا يغلب عليه النوم فيفوت مقصوده. (قوله فإنها لمجرد التنبيه) أي وحرف التنبيه لا يُغنص بالاسم. ولا ينافيه كونه يستدعي منها والمنبه لا يكون إلا معني اسم إذ يكفي في ذلك ملاحظة المنبه عقلا من غير تقدير له في نظم الكلام لأنه لم يذكر بعد أداة التنبيه لفظا أصلا بخلاف البداء فاندقع ما اعترض به هنا. (قوله تقديره يا هؤلاء) أى في الآيتين وأما في البيت فيقدر ما يناسب. (قوله وهو مقيس) أي حذف المنادي مع كون حرف البداء يا خاصة. (قوله ألا يا اسلمي) تقدير المنادي يا هذه. وم. قيل ترخيم مية للضرورة. وقيل مي اسم آخر لا ترخيم مية وعلى معيى من. (قوله وأل) المراد لفظ أل فهو حينئذ اسم همزتها همزة قطع كهمزات الأسماء غير المستثناة كما في شرح الجامع. وهذا التعبير هو اللائق على القول بأن حرف التعريف ثنائي الوضع وهمزته قطع وصلت لكترة الاستعمال. وإلا قيس على القول بأنه ثنائي وهمزته وصل زائدة معتد بها في الواضع كالاعتداد بهمزة خو استمع حيث لا يعد رباعيا نظرا إلى الاعتداد بالهمزة. ويجوز على الثاني النعبير بالألف واللام نظر إلى زيادة الممزة. أما على

البيت من الرجز ، وقائله محهول وتكملة البيت ... إلا دراع العنس أو كف البدا .

ر ( ) من الآية 70 : سورة التل ، وقد قرأ الكسائي ، بالتعفيف للفظة ( ألا ) في الآية .

## \* أَلاَ يَا اسْلَمِي يَا ذَارَ مَنَّى عَلَى البِلاَ(') \*

﴿وَأَلُّ﴾ معرفة كانت كالقرس والغلام ، أو زائدة كالحرث وطبت النفس . ويقال

فيها أم في لغة طبيع، ومنه ٥ ليس من امبر امصيام في امسفر ٥ . وسيأتي الكلام على الموصولة . وتستثنى الاستفهامية فإنها تدخل على الفعل نحو أل فعلت بمعنى هل فعلت حكاه قطرب(٢) . وإنما لم يستثنها لندرتها (وَمُسْنَدٍ) أن محكوم به من اسم أو فعل أو جملة القول بأن المعرف اللام وحدها فاللائق التعبير بالألف واللام أفاده المرادي. (**قوله ويقال فيها أم في لفة طبي،** يمكن جمل فى الأولى بدلية كالباء فى ﴿ أُولئك اللَّذِينَ اشْتَرُوا الحياة الدنياً بالآخرة ﴾ [ البقرة : [ ٨٦] وف الثانية ظرفية أى ويقال بدل أل أم فى لفة طبئ فلم يلزم تعلق حرف جرّ بلفظ واحد بمنى واحد بعامل واحد . **وقوله** ومنه ليس إغى محمول كما قاله السيوطي على صوم النفل فلا يخالف قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرِ لَكُم كه [ البقرة : ١٨٤ ] والحديث ورد بلفظ أل ولفظ أم كلاهما بسند رجاله رجال الصحيح كما قاله المناوي. (قوله وسيأتي الكلام على الموصولة) حاصله أن الجمهور على اختصاصها بالاسم وأن دخولها على الفعل ضرورة . والناظم جوز دخولها على المضارع اختيارا فلا تختص بالاسم عنده . (قوله تدخل على الفعل) أي الماضي كما في التصريح . (قوله لندرتها) أي والنادر كالعدم . وقوله ومسند أي محكوم به) فلا يسند إلا إلى الاسم لكن تارة يراد من الأسم المسند إليه معناه وهو الأكثر نحو زيد قائم ، وتارة يراد منه لفظه الواقع في تركيب آخر غير هذا التركيب الذي وقع فيه الإسناد إلى اللفظ نحو « زيد ثلاثي ، و ، ضرب فعل ماض ، و ، من حرف حر ، لأن الكلمة إذا أريد لفظها كانت اسما مسماها لفظها الواقع في التركيب المستعمل في معناه ، وهو أعنى مسماها المذكور هو المحكوم عليه في الأمثلة الثلاثة ، وليس الحُكوم عليه فيها اللفظ الواقع فيها حتى يعترض بأن جعل ضرب و من في ضرب فعل ماض و من حرف جر اسمين ينافي الإخبار عن الأول بَعمل ماض وعن الثاني بخرف جر. ويصح تسمية الإسناد في نحو الأمثلة الثلاثة بالإسناد المعنوي ، لأن المحكوم عليه فيها معنى اللفظ الواقع فيها لما مرعن السعد التفتاز اني أن الألفاظ موضوعة لأنفسها تبعا لوضعها لمعانيها كاصح تسميته بالإسناد اللفظي لأن المحكوم عليه فيها لفظ كاعرفت . هذا هو التحقيق وإن كان المشهور تسميته بالثاني . (فائدة) إذا أسندت إلى الأسم مرادا منه لفظه و كان لفظه مبنيا جاز لك أن تعربه إعرابا ظاهرا بحسب العوامل كأن تقول ضرب بالرفع والتبوين و من بالرفع والتنوين ما لم يمنع من الظهور مانع ككون آخر الاسم ألفا كما في على حرف جر وإذا كان ثاني الكلمة التنائية المراد لفظها حرف لين ضاعفته فتقول في لو: لوَّ، وفي في في ، وفي ما ماء، بقلب الألف الثانية الحادثة بالتضعيف همزة لامتناع اجتماع ألفين ، وجاز لك أن تحكيه بحالة لفظه وهو الأكثر فيكون إعرابه مقدرا منع من ظهوره حركة الحكاية أو سكونها ، ولا يبعد إذا كان لفظه حرفًا أن يبني

<sup>(</sup>۱) البيت من الطويل ، وهو للشاعر ذو الرّمة وتكسلته \* ولا والل فهاد بجرعائك القطر \* . (۲) هو : ( أبو على النحوى محمد بن للسير . المبروف يقطوب والذي أطاق عليه فطوب سيبويه عندا كان يراه دائمًا على بابه عند خروجه فقائل ما أنت الإلقوب ليل . ( اتطر البابلة / ۲۹۷ \* ۲۹۷ ) .

نحو أنت قائم وقمت وطإنا نحن نزلنا الذكر (١٠٠٠).

فأقام اسم للفعول مقام المصدر وحذف صلته اعتمادا على التوقيف(٢) ، ولا حاجة إلى هذا التكلف فإن تركه على ظاهره كاف ، أي من علامات اسمية الكلمة أن يوجد معها مسند فتكون هي مسندا إليها ولا يسند إلا إلى الاسم . وأما ٥ تسمع بالمعيدي خير من أن تراه ٥ فسمع منسبك مع أن المحذوفة بمصدر والأصل أن تسمع أي سماعك . فحذفت أن ، للشبه اللفظي بالحرف . وجعل الرضي وتبعه الدماميني التفصيل بين حرف اللين والحرف الصحيح فيما جعل من ذلك علما لغير اللفظ . أما ما جعل علما للفظ وقصد إعرابه فيضعف ثانيه مطلقا صحيحا كان أو حرف لين . وسيأتي مزيد كلام في هذا المقام في باني الحكاية والنسب . زقو له على إسناد) هو كامر ضم كلمة إلى أخرى على وجه الإنشاء أو الإخبار فهو أعم من كل منهما . (قوله فأقام اسم المفعول مقام المصدر) فيه أن صيغة مفعل كمسند تأتَّى مصدرا ميميًّا لأفعل كأسند كما تأتَّى اسم مفعول واسم زمان واسم مكان ، فهلا جعل مسندا من أول الأمر مصدرا واستغنى عن تكلف هذه الإقامة . (قوله وحذف صلته) أي الجار والمجرور المتعلقين به وهما إليه واحتاج إلى تقديرها لأن الإسناد بقطع النظر عنها لا يختص بالاسم بل يشاركه فيه الفعل إذ كل منهما يكون مسندا . (قوله اعتادا على التوقيف) أي النمام اعترضه الرادي بأن الاعتاد على التوقيف لا يحسن في مقام التعريف ورده زكريا بأن الاعتاد عليه في مثل ذلك لا يؤثر . وقوله و لا حاجة إلى هذا التكلف) مثله جعل اللام في الأسم بمعنى إلى متعلقة بمسند للاحتياج مع ذلك إلى تقدير صلة التمييز . وقول البعض لا حذف في الكلام على هذا غير صحيح إلا أن يريد نفي حذف متعلق مسند فقط . (قوله ولا يستد إلا إلى الاسم) أي على الصحيح . وقيل يجوز الإسناد إلى الجملة مطلقا . وقيل يجوز بشرط كون المسند قلبيا واقترانه بمعلق نحو ظهر لى أقام زيد وجعلوا منه قوله تعالى : ﴿ ثُم بدأ لهم من بعد ما رَأُوا الآيات ليسجنه ١٩٥٨ وهو على الأول مؤول بأذ في بدا ضميرا يعود على البداء المفهوم من الفعل ، وليسجننه معمول لقول محذوف أي قالوا ليسجننه ، وقيل بشرط ذلك وكون المعلق استفهاما ويأتي بسطه في باب الفاعل . (قوله تسمع بالمعيدي) تصغير معدى منسوب

(تبيه) : حمل الشارح لفظ مسند في النظم على إسناد فقال ومسند أي إسناد إليه

لل معد بن عدنان . وإنما خففت الدال استثقالا للجمع بين التشديدين مع ياء التصغير وهو مثل للرجل الذي له صيت في التاس لكنه محتمر المنظر . وقوله فحدفث أنن أنى ورفع الخل . قال الشُّمَّنُّ (<sup>1) .</sup> وحدّف أن مع وفع القعل ليس قياسيا على اغتار ا هم وجزم الروداني بأنه قياسي وأمار وابية نصبه فعلى إضمارها لأن المضمر في قرة الذكور بتغلاف المخذوف لكن نصبه على إضمارها في مثل ذلك شاذ كما ستعرفه في باب إم اب الفعل .

<sup>(</sup>١) الآية ٢ : صورة الحجر . (٧) اتتأو شرح ابن الناظم لألفية ابن طلك . تظهر قريبا من تحقيقا . (٢) الآية ٣٥ : صورة بيرصف .

<sup>(</sup>ة) الشُّنَّةُ: ع: أحَقينَ عَملين حمدين علين عن يليزيمي . كذيمُ القائضير والحديث وكانير جمال بالداكل , وكانراما القفو الأصول. وكانحالمًا الشخص حي قرل إنا الحل أو أدر كالأعد خلية . أو يو اس لأصر بدوسات وتر لهمة ٧٦٨ وواه خلق كير إوانقر البقية ٧٦٨ ـ ١٣٨١.

وحسن حذفها وجودها فى أن تراه . وقد روى أن تسمع على الأصل(۱) وأما قولهم زعموا مطية الكذب فعل المرادة اللفظ مثل من حرف جر وضرب فعل ماض ، فكل من زعموا ومن وضرب اسم للفظ مبتدأ وما بعده خبر(۱) وللاسميم تشميل عن قسيميه (مخصل ) تمييز مبتدأ والجملة بعده صفة له وللاسم خبر وبالجر متعلق بحصل . وقدم معمول الصفة على الموصوف الممنوع اختيارا للضرورة وسهلها كونه جارا ومجرورا . وإنما ميزت هذه الخمسة الاسم لأنها خواص له . أما الجر فلأن المجرورة عبر عنه فى للمنى ولا يخبر إلا عن الاسم . وأما النداء فلأن المنادى مفعول

(قوله وأما قولهم إلخ) هذا وارد على قوله ولا يسند إلا إلى الاسم . (قوله زعمو ا مطية الكذب) أي مطية الحاكي قول غيره إلى نسبة الكذب إلى القول الذي يحكيه على ما قاله شيخنا . ويحتمل أن المراد مطية الكاذب إلى حكَّاية القول الكذب الذي يحكيه أي كالمطية في التوصيل إلى للقصود . ويروى مظنة بالظاء المشافة والنون . (قوله اسم للفظ) أي علم شخصي للفظ الواقع في غير هذا التركيب من التراكيب المستعمل فيها اللقط في معناه كا في سرت من البصرة ، وضرب زيد كا مر مفصلا . (قوله تمييز) أي تميز لأنه الثابت للاسم لا التمييز الذي هو فعل الفاعل فهو من إطلاق المصدر على الحاصل به . (قوله تجييز مبتدأ والجملة بعده صفة إ على مدا أحد الأوجه في إعراب البيت والمعنى عليه التمييز الحاصل بالجر وما عطف عليه كاثن للاسم . ومنها أن يكون الخبر الجملة وللامم متعلق بتمييز وبالجر متعلق بحصل . ومنها أن يكون الخبر بالجر والجملة صفة تمييز وللاسم متعلق بحصل . وأوصلها أرباب الحواشي إلى سبعين وجها أو أكثر وفي كثير منها نظر يعلم بالتأمل فيما كتبوه . زقوقه الممنوع) صفة لمعمول الصفة فنائب فاعله ضمير عائد عليه لا على قوله الرصوف وإن أوهمه كلام البعض على حذف مضاف أي المنوع تقديمه لأن الصفة متأخرة في الرتية عن الموصوف فكيف يقدم ما هو فرعها عليه . ويحتمل أن الممنوع صفة للموصوف فنائب فاعله ضمير عائد عليه على حذف ثلاث مضافات وجار ومجرور أى المنوع تقديم معمول صفته عليه وفي هذا تكلف كثير . وفي الذي قبله الفصل بين المنعوت والنعت بأجني . وأحسن منهما جعل الممنوع صفة لمفعول مطلق محذوف أي التقديم الممنوع . وقوله مخبر عنه في المعني فزيد في مررت بزيد أو جاء غلام زيد مخبر عنه في المعنى على الأول بأنه تمرور به وعلى الثاني بأن له غلاما . وإنما لم يكتفوا عن التمييز بالجر بالتمييز بالإخبار عنه لوضوح الجر في المجرور بخلاف كونه مخبراعنه . وقوله معانيه الأوبعة) أى الحكم الأربع لأنواعه الأربعة: وهي دلالته على أمكنية الاسم ، ودلالته على تنكيره ، وكونه في جمع للؤنتث السالم مقابلا للنون في جمع الذكر السالم ، وكونه عوضا فالإضافة على تقدير مضاف أو هي الأدني ملابسة . وإطلاق معنى الشيء على حكمته لأنها غرض مقصود منه كثير ف كلامهم . (قوله لا تتأتى في غير الاسم) أما الدلالة على أمكنية الاسم والدلالة على تنكيره فظاهرتان وأماكونه في جمع المؤنث السالم مقابلا لنون جمع المذكر (١) ولا يشترط ليز الاسم وجود هذه العلامات في القعل ، بل يكفي أن يكون الاسم صلحًا لنبوط .

<sup>(</sup>٢) لذلك أرتحم إلى تقدير وهو الخطر من الرويات عند للمداني .

به والمفمول به لا يكون إلا اسما . وأما أل فلأن أصل معناها التعريف وهو لا يكون إلا للاسم . وأما المسند فلأن المسند إليه لا يكون إلا اسمًا . (تنبيه)ه: لا يشترط لتمييز هذه العلامات وجودها بالفعل بل يكفى أن يكون

في الكلمة صلاحية لقبولها (بتًا) الفاعل متكلما كان نحو (فَعَلْتُ) بضم التاء أو مخاطبا السالم فلأن الفعل والحرف لا يجمعان جمع مذكر ولا جمع مؤنث حتى يتصوّر فيهما ذلك . وأما كونه عوضا فلأن العوضية إن كانت عن جملة فالفعل والحرف لا يعقبهما جملة ، أو عن مضاف إليه فالمضاف لا يكون إلا اسما ، أو عن حرف فالحرف المعوض عنه إنما هو آخر الاسم المنوع من الصرف . (قوله فلأن المنادي مفعول به) قال شيخنا السيد : ظاهره لفظا ومعنى وهو مذهب سيبويه والجمهور قالوا المنادي مفعول به لفعل واجب الحذف تقديره أنادي . وقال ابن كيسان(١) وابن الطراوة(٢) : بل هو مفعول به معنى ولا تقدير ١ هـ . و في حاشية السيوطي على المغنى أن بعضهم ذهب إلى أن أحرف النداء أسماء أفعال متحملة لضمير المتكلم . زقم له والمفعول به لا يكون إلا اسما) أورد عليه أمران : الأول أنه كان ينبغي حينئذ التعريف بمطلق المفعولية لا بخصوص النداء وأجاب ابن هشام ٢٦) بأن تلك علامة خفية لا يدركها المبتدي بخلاف كون الكلمة مناداة . وبحث فيه سم بأنه إن أراد بكون الكلمة مناداة بجر د دخول حرف النداء عليها لم يصح علامة لدخوله على غير الاسم أو كون مدلولها مطلوبا إقباله ففي إدراك المبتدى إياه دون المفعولية نظر ظاهر . الثاني أن المفعول به قد يكون جملة نحو أظن زيدا أبوه قائم ونحو قال زيد حسبي الله . وأجيب بأنها مفرد في المعنى لأن المعنى أظن زيدا قائم الأب وقال زيد هذا اللفظ أو هذا المقول . ويدل لهذا ما سننقله أن التحقيق أن الخبر في نحو نطقي الله حسبي من قبيل الخبر المفرد ، فاستبعاد البعض كون مفعول القول مفردا في المعنى غير متجه . (قوله وهو لا يكون إلا للاسم) لأن وضع الفعل على التنكير والإبهام والحرف غير مستقل . (قوله بتا الفاعل) أشار الشارح بهذا إلى أنه ليس المقصود بقول المصنف بنا فعلت خصوص التاء المضمومة أو خصوص التاء المفتوحة مثلًا بلّ تاء الفاعل مطلقا من ذكر الملزوم وإرادة اللازم على طريق الكناية أو المجاز المرسل . ومثل ذلك يقال في قوله ويا افعلي ونون أقبلن . وقوله نحو إلخ يقتضي ضم التاء في عبارة المصنف مع أن الرواية الفتح ولعله آثر الأعرف وهو ضمير المتكلم والأشرف وهو الضم أو أشار إلى صحة غير المروى . ثم المراد بتاء الفاعل الناء الدالة بالمطابقة على من وجد منه الفعل أو قام به أو نفي عنه ذلك كضربت ومت وما ضربت وما مت . وبهذا علم أنه ليس المراد الفاعل الاصطلاحي للزوم القصور عليه بخروج التاء اللاحقة لكان وأحواتها ولزوم الدَّوّر حيث عرّف الفعل هنا بقبول (١) هو عمد بن أحد بن إبراهم بن كيسان : حفظ المذهب الكوق والبصرى في النحو ، الأنه أخذ عن البرد والعلب ، وقال عنه أبه بكر ابن مجاهد : كان أنحى منهما ، ومن تصانيفه المهذب في النحو ، البرهان في غريب علم الحديث ، معالى القرآن , علل النحو ... توفي صنة ٢٩٣ ويقال توفي سنة ٣٢٠ و انظر البغية ١٩٨١ ، ١٩٠ م .

<sup>(</sup>٢) هو - سليمادين عمدين عبد الله اللهائي المالقي أبو الحسين . كان تمويًا ماهمّز اواديًا بارغًا : صمع على الأعلم كتاب سيبويه . وروى عن أبى الوليد الباجي وغيره ، وله أراه في النحو عالمان بها جهور البحراه ، تولى سنة ر نظر البهية ٢/٩ . ٢ ) .

<sup>(</sup>٣) هو أبن هشام الأنصاري صاحب أوضح المسألك لألفيه ابن مالك ، وقطر الندي وبل الصدي ، ومغني الليت عن كتب الأعاريب .

نحو تباركت يا ألله بفتحها أو مخاطبة نحو قمت يا هند بكسرها (و) تاء التأنيث الساكنة أصالة نحو (أَثْتُ) هند والاحتراز بالأصالة عن الحركة العارضة نحو قالت أمة بنقل ضمة الهمزة إلى التاء ، و ﴿ قالت امرأة العزيز ﴾ [ يوسف : ٥١ ] بكسر التاء لالتقاء الساكنين ، وقالتا تاء الفاعل وعرف الفاعل في بابه بأنه الاسم المسند إليه فعل ولا الفاعل اللغوى وهو من حصل منه الفعل لخروج التاء في نحو ما ضربت ومت . وعلم أيضا سقوط اعتراض جماعة كالبعض بدخول الناء في نحو ما قام إلا أنت لأنها ليست دالة بالمطابقة على نفس الفاعل بل الدال عليه أن والتاء حرف خطاب فقط . لكن بقي أنه لم تدخل التاء اللاحقة لليس حتى ينهض ما سيأتي من رد زعم حرفيتها بلحاق تاء الفاعل إذ لا يصدق عليها أنها تاء من وجد منه الفعل أو قام به أو نفي عنه لعدم دلالة ليس على الحدث وإن دلت بقية أخواتها عليه ، نص على ذلك المصنف في تسهيله ، بل هي تاء من نفي عنه الخبر اللهم إلا أن يراد بالفعل ما يشمل مدلول الخبر . وأما دخول اللاحقة لمسى فظاهر إذ هي تاء من قام به الرجاء أو انتفي عنه . ويتمين القصر في قول الناظم بتا للوزن وإن كان في نحو الباء والتاء والثاء المد والقصر كما في الهمع . و**قوله وأتت) عطف على تا فعلت بتقدير مضاف أي وتاء أتت** أو على فعلت مع جعل التاء في قوله بتاء من آستعمال المشترك في معنييه كا أفاده مبه فلا اعتراض بأن كلام المصنف يقتضي اتحاد تاء فعلت وتاء أتت مع أنهما نوعان متباينان . (قوله التأنيث) أي تأنيث الفاعل فلا يرد تاء ربت وثمت على لغة سكونها نعم يرد أنه لم تدخل التاء اللاحقة لليس حتى ينهض ماسيأتي من رد زعم حرفيتها بلحاق تاء التأنيث ، إذ ليست الناء في نحو ليست هند قائمة تاء تأنيث الفاعل بالمعنى المتقدّم لما مر إلا أن يجاب بما مر لكن الاعتراض بليس هنا وفيما مر آنفا مبنى على ما اشتهر أنها للنفي لا على ما يأتي عن السيد فتنبه . ويرد أيضا أنه لم تدخل اللاحقة لعسى حتى ينهض ذلك إذ ليست التاء في نحو عست هند أن تقوم تاء المتصفة بالرجاء إذ المتصف به المتكلم ، إلا أن يجاب بما مر أو بأن معنى عسى في الأصل قارب كما يأتي وهند مثلا هي المتصفة بالمقاربة ، وكذا تأء نعمت وبئست فإن معناهما إن كأن أمدح وأذم ففاعلهما المتكلم والتاء ليست له ، أو حسن وقبح فالفاعل الجنس وهو لا يتصف بذكورة ولا أنوثة . ويمكن اختيار الثاني . ويقال لما كان مدح الجنس لأجل تلك المؤننة كان كأن الجنس مؤنث فتأمل . (قوله الساكنة) منا القيد للإخراج وقوله أصالة قيد لهذا القيد فيكون للإدخال . فقوله بعد والاحتراز بالأصالة عن الحركة العارضة أى عن خرُّوج ذى الحركة العارضة . وإنما سكنت تاء الفعل للفرق بين تاثه و تاء الاسم و لم يعكس لئلا ينضم ثقل الحركة إلى ثقل الفعل . (قوله قالت أمة بنقل إلخ) هو رواية ورش<sup>(۱)</sup> عن نافع<sup>(۲)</sup> فهي سبعية . (**قوله لا**لتقاء الساكتين) أي للتخلص من التقائهما . (قوله بفتحها لذلك) أي التخلص من التقاء الساكنين واعلم أن لفتح التاء جهتين جهة عموم وهي جهة كونه حركة , وجهة خصوص وهي جهة كونه فتحا : فعلة جهة العموم التخلص وعلة جهة الخصوص مناسبة إلى قراءة ورشع نافع لفرلد تعالى في سورة الأعراف : ﴿ وَإِذْ قَالَتْ أَمَة مَنكُنَّ لِمُتطِّونَ قَرَمًا ... ﴾ وووش أحد القراء المشرة ، واسمه عثمان أبن سعيد بن عبد الله بن سليمان بن إيراهم ، كان مولي لآل الزيير بن العرام وكيته أبو سعيد ، والذي لفيه بورش هو نافع حيث كان يقول له القرأ يا ورشان ، أين الورشان فخففت وأصبحت ه ورش و وذلك لياض لونه . و٣) هر نافع بن عبد الرهن بن أبي نعم وكنيته أبو رويم ، أو أبو الحسن . وكان حليف هزه بن عبد الطلب ، وقبل حليف العباس بن عبد المطلب ،

وأحد القراء السيمة ، لإمام الأول في ألقراءة بالمدية ، وروى عنه الثان الما قالون وورش .

بفتحها لذلك . أما تاء التأنيث المتحركة أصالة فلا تختص بالفعل بل إن كانت حركتها إعرابا اختصت بالاسم نمو فاطمة وقائمة وإن كانت غير إعراب فلا تختص بالفعل بل تكون فى الاسم نحو لا حول ولا قوة إلا بالله ، وفى الفعل نحو هند تقوم ، وفى الحرف نحو ربت وثمت . وبهاتين العلامتين وهما تاء الفاعل وتاء التأنيث الساكنة رد على من زعم من البصريين كالفارسين محرفية ليس ، وعلى من زعم من الكوفيين حرفية عسى ، وبالثانية رد على من زعم من الكوفيين حرفية عسى ، وبالثانية رد على من زعم من الكوفيين

(قشبيه) هُ: اشترك التاآن في لحاق ليس وعسى ، وانفردت الساكنة بنعم وبئس ، وانفردت تاء الفاعل بتبارك ، هكذا مشي عليه الناظم فإنه قال في شرح الكافية : وقد انفردت يعنى تاء التأنيث بلحاقها نعم وبئس كما انفردت تاء الفاعل بلحاقها تبارك . وفي شرح الآجرومية للشهاب البجائي أن تباركت تقبل التاءين تقول تبارك يا ألله ، وتباركت أسماء الله (وَيَا ٱلْفَلِي) يعني ياء المخاطبة ويشترك في لحاقها الأمر والمضارع نحو قومي يا هند ، وأنت يا هند الألف . والكلام هنا في فتح التاء من جهة العموم بدليل قوله والاحتراز بالأصالة عن الحركة العارضة وقوله أما تاء التأنيث المنحركة أصالة، فلهذا قال الشارح الذلك؛ و لم يقل لمناسبة الألف فسقط ما اعترض به البعض وغيره على قوله لذلك فلا تكن من الغافلين . رقوله وإن كانت غير إعراب، بأن كانت حركة بناء كما في قوة ، أو حركة بنية كما في تقوم فلا اعتراض على تمثيله . (قوله نحو ربت وتحت) أي على لغة تحريك تاءيهما وهما ولات ولعلت على لغة من ألحق لعل تاء ساكنة ، وليس من الحروف ما أنث بالناء إلا هي كما نقله شيخنا السيد عن الشيخ إيراهيم اللقاني . رقوله رد على من زعم من البصويين إغ) أجاب الفارسي بأن لحاق الناء لليس لشبهها بالفعل في كونه على ثلاثة أحرف ، وبمعني ما كان ، ورافعا ، وناصبا كذا في الدماميني ومثله يجرى في عسى . (قوله حوفية ليس) أي قياسا على ما النافية . نقل الروداني أن السيد ذكر في العباب أن عسى زيد أن يخرج معناه الأصلي قارب زيد الخروج ثم صار إنشاء للرجاء ا هـ وما قاله إنما يظهر على أنها فعل كما هو الصحيح أما على كونها حرفا فهي للترجي . (قوله في لحاق) بفتح اللام مصدر لحن بكسر الحاء . وقوله وتباركت أسماء الله ) قال في التصريح : هذا إن كا مسموعا فذاكَ وإلا فاللغة لا تثبت بالقياس(٢) ا هـ وردّ بأن هذا ليس من إثبات اللغة بالقياس لأنه وضع اسم معنى على معنى آخر لجامع بينهما وما هنا ليس كذلك لأن غاية ما فيه ادخال علامة ف فعل يصلح للخولها . (قوله ويا افعلي) بقصر يا للوزن ولم يقل وياء الضمير أو وياء المتكلم للحوقهما (4) هو : ( أبو على الفارس ) الحسن بن أهد بن عبد الغفار بن محمد ، أعد عن الزجاج ... ومن تلامذته ابن حسن والربعي وله مصنفات مهمة في النحو منها لوفي سنة ٧٧٧ هـ ( انظر بغية الدعاة ١٩٦/١ ، ٩٩٨ ) . (٢) هو : (أبو زكرياً ) يحيى بن زياد بن عبد الله بن مروان ، كان أعلم الكوفين بالنحو بعد الكسائي ، وأحذ عنه سلمة بن عاصم ومحمد

بن الجمهم ... ومن مصفاته الشهيرة معالى الفرآن ، مات سنة ٢٨٧ (أنظر يُفية اللتعلة ٣٣٣/٢ ) . (٤) وافظر في ذلك توضع المفاصد وللسائك ١/٠٤ ، انظر الموضيع ١/٠٤ . تقومين (ولودن) النوكيد ثقيلة كانت أو خفيفة نحو (أقْبِلَشّ وخو لنسفعا . وقد اجتمعتا حكاية في قوله : ﴿ ليسجعن وليكونا ﴾ [ يوسف : ٣٣ ] وأما لحاقها اسم الفاعل في قوله :

٢١٠٦ \* أشاهرُنَ بَعْدَنَا السُّيوفَا \*١١١

وقوله: [ ١٦ ] \* أَقَاتِلُنَّ أُحْضِرُوا ٱلشَّهُودَا \*(١) فشاذ.

الاسم والفعل والحرف نحو مرّ بى أخى فأكرمنى . وبهذه العلامة رد على من قال كالزغشرى (١٠ بأن هامتر بكسر الناء وتعالى بعني أقبل . والصحيح أنهما فعلا أمر مبنيان بكسر الناء وتعالى بعني أقبل . والصحيح أنهما فعلا أمر مبنيان على حذف حرف العلمة إن خوطب بهما مؤنث . (قوله يعني ياء المخاطبة ) أى لا خصوص اللاحقة للأمر وإن أوهمته العبارة . وانظر ابم أمّ يقل كسابقه ولاحقه وياء المخاطبة فى الأمر نحو افعل وللصفة وياء المخاطبة فى الأمر نحو افعل وللصفة بكونية من وقبلة للمنتفذي . وقوله ليسجنن وليكونا) قبل أكدت فى الأولى بالنقفز ، وقوله ليسجنن وليكونا) قبل أكدت فى الأولى بالنقبلة لقوة قصدها سجنه وشدة رغبتها فيه ، وفى الثانى بالخفيفة لعدم قدرة قصدها تحقيره وإمانته وعدم شدة رغبتها في دوله : والمالم المناعلية العدم قدرة قصدها تحقيره وإمانته وعدم شدة رغبتها في قوله :

دا من سعدك إن رهمت متيما لولاك لم يك للصبابة جانحا (قوله أشاهرن) هو جمع كما ينيده صدر البيت : \* يا ليت شعرى منكم حنيفا \*

أي يا لينتي أعلم حال كوني حنيفا منكم جواب هذا الاستفهام . وأما جنل البعض تبعا للهيني حنيفا مفعول شعرى فيازم عليه عدم ارتباط قوله أشاهرن الح بما قبله ، على أن الرضي<sup>77</sup> قال : الترم حذف الخير في ليت شعرى مردفا باستفهام نحو ليت شعرى أتأتيني أم لا ؟ فيذا الاستفهام مفعول شعرى والخير محذوف

#### [1] صدر البيت: " يَا لَيْتَ شِفْرِي مِنْكُمُ حِيفًا "

" قاله رؤية . شعرى معناه علمي . والحنيف المسلم ههنا . ويقّال خير سيفة إذا انتضاء فرنمه ، يعني أبرزه من غمده . وحرف المداع والمتعنا فرنمه ، يعني أبرزه من غمده . وحرف المداع والتنبيد للنحول على ما أصلها والنادى مخلوف والتقدير ياقوم ليت شعرى أى ليني أشعر ، فأشعر هو الحقر . وناب شعرى الذى فو قبلك ليتي . وحيفا فأشعر هو الحقو . وناب شعرى الذى فو قبلك ليتي . وحيفا فأشعر مو المتعادر المضاف إلى فاعله . وصكم في على المصب على أنه صفة لحيفا . والتقدير ليتي أشعر حيفا كاتنا منكم . والشاهد و أشاهر وحيف التعاون متصوب به .

[٢] قاله رؤبة . وقبله :

أَرْيْتَ إِنْ جَاءَتُ بِهِ أَمْلُودًا \* مُوجُلاً وَيَلْيَسُ ٱلْبَرُودًا \* أَقْتِلُنُ أَحْسِبُوا ٱلشَّهُودًا

أريت أصله أرأيت . والأملود يصم الهنزة : الناعم . وللرجل بالجيم : المزين ، من رجلت شعره إذا سرحته . وقبل بالحاء المهملة وهو برد نصور عليه الرحال . والشاهد في قوله أقالان حيث أدحل فيه نون التأكيد وهو اسم الفاعل وهذا نادر . وإنما سوغها شبه الرصف بالفعل . والممى هل أنتم قاللون فأجراه مجرى أتقولون . وقال اين جنى : دل هذا عل أن نوذ التركيد ليست من خواص الفعل لدحولها على اسم الفاعل . وفي نظر لأن هذا لا يلفت إليه لندوره وقلته لا سيما الشاعر لأنه مضطر .

(۱) الرغشري : هو عمودين عمرين عمداين أحمد الرغشري ( أبو القامم جار الله ) كان واسع العلم ، غاية ل الذكاء وجوده الفريقة فضا لى كل علم . ومن تصايمه الكشاف ل الصمير . القائق ل غريب الحمديث . الفصل ل النحو . تولى سنة ۲۵۸ ر انظر البلهة ۲۸۰ ( ۲۸۰ (۲) الرضى : هو الإمام الشهور لى السعم . وصاحب شرح الكافية لاين الحاجب ، وله شرح على الشافية . وكان حسن التعليل والمحقيق ، وكان يلفب بعجم الأسة . تولى سنة ۲۸۵ ر انظر البلية ۲۷/۱ ه . ۲۵۸ ( ) (فِعَلَّ يَتْجَلِي) متداً . وخير وسوغ الابتداء بفعل قصد الجنس مثل قولهم : تمرة خير من جرادة . وبتا متعلق ينجل أي يتضبح الفعل ويمتاز عن قسيميه بهذه العلامات لاختصاصها به فلا توجد مع غيره إلا في شلوذ كما تقدم .

(تنبيه) ه. قولهم في علامات الاسم والفعل يعرف بكذا أو بكذا هو من باب الحكم بالجميع لا بالمجموع أي كل واحد علامة بمفرده لا جزء علامة (موا الهما) أي سوى قابلي

وجوبا بلا ساد مسده لكثرة الاستعمال ا هـ فأصله أشاهرون فأدخلت نون التوكيد فحذفت نون الجمع لتوالى الأمثال ثم الواو لالتقاء الساكنين وكذا أقائلن كما يفيده كلام العيني . وروى أفائلون وقوله الشهودا أى على أن الولد الذي حبلت به تلك المرأة من حليلها كما قاله السيوطي ، فالاسم معرب بالواو ولو كان مقرداً لأعرب مع النون بالحركة ولم بين معها كالمضارع لأن الأصل في الاسم الإعراب خلاف الفعل. وبحث الدماميني في الاستشهاد بالأخير بأنه يجوز أن يكون الأصل أقائل أنا فحذفت همزة أنا اعتباطا وأدغم التنوين في النون . وفي هذا الاحتال من البعد والمخالفة لرواية أقاتلون ما يصحح الاستشهاد المبنى على الظاهر فندبر . (قوله فشاذ) وسهل شذوذه مشابهته للمضارع لفظا ومعنى . (قوله قصد الجنس) أي في صَمَرُ أمَّ اد يعض أنواعه من غير تعيين لحذا البعض قبل اعتبار خصوص علامة من العلامات الأربع ومع تعيينه بعد اعتبار خصوص العلامة التي يقبلها ، فإن اعتبر خصوص تاء الفاعل أو تاء التأنيث الساكنة تعين هذا البعض بكونه الماضي ، أو خصوص نون التوكيد تعين بكونه المضارع أو الأمر ، أو خصوص ياء المخاطبة فكذلك . فسقط بقولنا ف ضمن أفراد ما قبل من أن الجنس الماهية الذهنية وهي لا تلحقها العلامات لعدم حصولها في الخارج ، وبقولنا بعض أنواعه إلخ ما قبل إن الجنس الماهية الذهنية وهي لا تلحقها العلامات لعدم حصولها في الخارج، وبقولنا بعض أنواعه إلح ما قبل إن الجنس يوجد في ضمن جميع أفراده وجنس الفعل في ضمن جميع أفراده لا ينجلي بواحدة من العلامات الأربع إذ لا شيء منها يلحق الأنواع الثلاثة جميعاً . وجعل المعرب المسوّع كون فعل قسيم المعرفة أي الاسم والحرف . (قوله وبتا متعلق بينجل) إن قلت يلزم عليه تقديم معمول الخير الفعلي على المبتدأ وهو تمنوع قلت هذا التقديم مغتفر هنا للضرورة أو لكون المعمول جارا ومجرورا والظروف يتوسع فيها ، مع أن منع هذا التقديم أحد مذهبين ، وثانيهما جوازه وهو الأصح . (قوله فلا توجد مع غيره) فيه إشارة إلى أنَّ الباء في قوله لاختصاصها به داخلة على المقصور عليه . (قوله من باب الحكم بالجميع) أى بكل فرد . قال شيخنا السيد(٢) : ولا حاجة لكون الباء بمنى على لأن العلامات متعلقة بالمحكوم به لأن المعنى الفعل ينجل بكل ١٠ ذكر . وقوله لا بالمجموع أي الأفراد معتبرا فيها الهيئة الاجتماعية أي الحاصلة من اجتماع هذه العلامات . وقوله أي كل واحد إلخ بيان لحاصل للعني . ولو قال أي الفعل ينجلي بكل واحد ثما ذكر لكان أوفق كما يعلم مما قدمناه عن شيخنا السيد . (قوله صواهما) خبر مقدم والحرف مبتدأ مؤخر لأنه المحدث عنه فهو المبتدأ وإن قلنا بتصرف سوى كما هو الراجح .

(٩) هو الحمين بن عمد بن شرفتاه المطرى الأستر ابادى أبو الفصائل السيد ركن الدين . كان متوقد الذكاء والفطة ، وكان بجيد درم الحكمة . وكتب الحواشي على التجريد وغوه ، وشرح مقدمة بن الحاجب بثلاثة شروح ... وتولى سنة ٥٧٥ ( تنظر البغية ٥٩١/١ ع ٥٩٠ ) العلامات النسع المذكورة (آلْمَحْرُفُ) لما علم من انحصار أنواع الكلمة فى الثلاثة ، أى علامة الحرفية ألا تقبل الكلمة شيئا من علامات الأسماء ولا شيئا من علامات الأفعال ثم الحرف على ثلاثة أنواع : مشترك (كَهَلُ) فإنك تقول هل زيد قائم وهل يقعد (وَ) مختص بالأسماء

(قوله أي سوى قابل العلامات) أشار بذلك إلى ما قاله ابن هشام من أن في كلام المصنف حذف مضافين والتقدير والحرف سوى قابلي علاماتهما ، ولو لم يحصل على ذلك اختلَّ فإنه قد علم من قوله : \* واسم وفعل ثم حرف الكلم \* أن كلا من الثلاثة غير الآخرين قطعاً . وأورد عليه سم ف نكته أنه علم من قوله واسم إلخ أيضاً قطعاً أن الحرف سوى قابلي علامات الاسم والفعل للقطع بأن مقابل الشيء لا يقبل علاماته فما ذكره من التقدير مختل أيضا ، إلا أن يقال إن في هذا التقدير إشارة إلى أن علامة الحرف بجرد عدم قبول علاماتهما ولهذا قال الشارح بعد أى علامة الحرفية إلخ فهو بيان للمقصود من التقدير . ومنهم من جعل فائدة قوله سواهما الحرف التمهيد لتقسيمه إلى أقسامه الثلاثة . لا يقال هذا شامل للجملة لأنها لا تقبل شيئا من علامات الاسم والفعل لأنا نقول جنس تعريفه الحرف بقوله سواهما الحرف كلمة مقدرة بقرينة أن الحرف من أقسام الكلمة والتقدير الحرف كلمة صواهما . (**قوله التسع** المذكورة) هي وإن كان بعضها حروفا في الواقع إلا أنها لم تجعل علامات بعنوان كونها حروفا حتى يعترض بلزوم الدور فى جعل عدم قبولها علامة آلحرف بل بعنوان كونها ألفاظا معينة بقطع النظر عن كونها حروفا أو لا . وإنما قال الشارح التسع للذكورة لأنه لو عمم في العلامات وجعلها شاملة للعلامات التي لم تذكر هنا لكان في الكلام إحالة على مجهول . وأورد على كلامه أن من الأسماء ما لا يقبل شيئا من هذه التسم كقط وعوض وحيث وبعض اسم الفعل . وأجيب بأن هذا تعريف بالأعم وهو جائز عند المتقدمين لإفادته التمييز فى الجملة . وما قبل من أنه يؤدى إلى خطأ المبتدى إذ يعتقد حرفية بعض الأسماء دفع بأن التوقيف الذي لا يستغنى عنه المبتدى كاف في بيان اسمية ما انتفت عنه العلامات المذكورة. وقد يجابُ عن أصل الإيراد بأنا لا نسلم أن ما ذكر لا يقبل الإسناد إليه لأن المراد بقبول الاسم ذلك ما هو أعم من أن يقبل بنفسه أو بمرادفه أو بمعنى معناه ، وقط وعوض وحيث تقبله بمرادفها وهو الوقت الماضي والوقت المستقبل والمكان . واسم الفعل يقبله إما بمرادفه وهو الصدر بناء على أن مدلوله الحدث أو بمعنى معناه بناء على أن مدلوله لفظ الفعل، ونعني بمعنى معناه المعنى التضمني لمعناه فتنبه . (قوله أى علامة الحرفية ألا تقبل إلخ، أورد عليه أن عدم قبول ما ذكر لا يصلح علامة للحرف لتصريحهم بأن العدم لا يصلح علامة للوجودي . وأجيب بأن ذلك في العدم الطلق وما هنا عدم مقيد . وقوله ثم الحرف على ثلاثة أنواع، إشارة إلى نكتة تعداد المصنف الأمثلة . ولك أن تجعل نكتته الإشارة إلى أن الحرف مهمل وعاملُ العمل الخاص بالأسماء وعامل العمل الخاص بالأفعال لكن يرد على هذا ترك العامل العمل المشترك . ومزاد الشارح بالأنواع الأنواع اللغوية وهي الأصناف من الشيء لا المنطقية

نحو (فيي ق) مختص بالأنمال نحو (لَمْ) .

(تنبيهان) ه: الأول إنما عدت هل من المشترك نظرا إلى ما عرض لها في الاستعمال من دخولها على الجملتين نحو ﴿ فَهَلَ أَنَّمَ شَاكُرُونَ ﴾(١) و ﴿ هَلَ يَسْتَطَيُّعُ ربك ﴾(٢) لا نظرا إلى أصلها من الاختصاص بالفعل ، ألا ترى كيف وجب النصب وامتنعُ الرفع بالابتداء في نحو هل زيدا أكرمته كما سيجيء في بابه ، ووجب كون زيد فاعلاً لا مبتدأ في هل زيد قام التقدير هل قام زيد قام وذلك لأنها إذا لم تر الفعل في لأن الحرف نوع من جنس الكلمة والكليات المندرجة تحت النوع ليست أنواعا بل هي أصناف . ثم الأنواع الثلاثة التي ذكرها الشارح بالبسط ثمانية لأن المشترك إما مهمل لاعمل له وهو الأصل فيه كهل وبل، أو عامل على خلاف الأصل كما ولا وأن المشبهات بليس. والمختص بالأسماء أما عامل العمل الخاص بها وهو الأصل كفي أو غير الخاص كإن وأخواتها أو مهمل لام التعريف . والمختص بالأفعال كذلك كلم ولن وقد . وما جاء على الأصل لا يُسأل عنه ، وما جاء على خلافه يُسأل عن حكمة مخالفته الأصل وسيذكر الشارح ذلك . (قوله لا نظرا إلى أصلها من الاختصاص بالفعل) إنما كان أصلها ما ذكر لأنها في الأصل بمعنى قد كما في ﴿ هِل أَنِّي عَلِي الإنسان ﴾(٢) وقد مختصة بالفعل لكنها لما تطفلت على همزة الاستفهام انحطت رتبتها عن الاختصاص . (قوله ألا توى) استدلال على اختصاصها بحسب الأصل بالفعل والاستفهام للتقرير بالرؤية كهو في ألم نشرح ، لأن الاستفهام التقريري حمل المخاطب على الإقرار بالحكم الذي يعرفه من إثبات كما في ﴿ أَلَمْ نَشُرَحُ لَكُ صَدَرِكُ ﴾ ﴿ أَلِيسَ اللهُ بَكَافَ عَبِدُهُ ﴾ أو نفي كما في ﴿ أَأَنْتَ قَلْتَ لَلْنَاسُ اتَّخَلُّونِي وَأَمَى إِلَمِينَ مِنْ دُونَ اللَّهِ ﴾(١) لا حمل المخاطب على الإقرار بما يل الهمزة دائمًا وإلا ورد مثل هذه الآيات وإنما أولى الهمزة ضد المقرر به في مثل هذه الآيات لنكتة ككون إبراد الكلام على صورة ما يزعمه الخصم أبعث له على إصغائه إليه وإذعانه للحق الذي هو المقر به فاعرفه . وقال شيخنا السيد: الاستفهام للإنكار أي لإنكار نفي الرؤية . (قوله كيف وجب) الجملة في محل نصب لسدها مسد مفعولي ترى المعلق بالاستفهام وكيف في محل نصب على الحالية من فاعل وجب. (قوله في نحو هل زيدا أكرمته) هذا والمثال بعده يدلان على أن هل بجوز أن يليها لفظا اسم بعده فعل اختيارا مرفوعا كان أو منصوبا وأنه يكفي في هذه الصورة أن يليها تقديرا فعل وهو مذهب الكسائي ومذهب سيبويه أن الفعل متى وجد في حيزها لا يجوز أن يليها لفظا اسم في الاختيار وأنه لا يكفي حينئذ أن يليها تقديرا فعل . (قوله وذلك) أى للذكور من وجوب النصب على الفعولية نمذوف ق هل زيد قام ثابت لأنها إلخ هكذا ينبغي فهم العبارة وما قاله البعض في حلها غير ظاهر . (قوله في حيزها) أى قرب حيزها لاشتغال حيزها بها أو المراد بحيزها تركيبها أي التركيب التي هي فيه .

<sup>(</sup>٣) الآية الأولى من مورة الإنسان.

<sup>(</sup>٢) الآية ١٩٧ : سورة المائدة . (٥) الآية ٣٦ : من سورة الزمر .

رام الآية ٨٠: صورة الأنباء . (\$) الآية الأولى من سورة الشرح .

<sup>(</sup>١) الآية ١١٦ : من سورة الثانية .

حيزها تسلت عنه ذاهلة ، وإن رأته في حيزها حنت إليه لسابق الألفة فلم ترض حينئذ إلا بمعانقته . الثانى : حق الحرف المشترك الإهمال ، وحق المختص يقبل أن يعمل العمل الخاص بذلك القبيل، وإنما عملت ما ولا وإن النافيات مع عدم الاختصاص لعارض الحمل على ليس ، على أن من العرب من يهملهن على الأصل كما سيأتي . وإنما لم تعمل ها التنبيه وأل المعرفة مع اختصاصهما بالأسماء ، ولا قد والسين وسوف وأحرف المضارعة مع اختصاصهن بالأفعال لتنزيلهن منزلة الجزء من مدخولهن ، وجزء الشيء لا يعمل فيه . وإنما لم تعمل إن وأخواتها وأحرف النداء الجر لما يذكر في موضعه . وإنما عملت لن (قوله ذاهلة) أي غافلة عنه تركًا له في مقابلة تركه لها . (قوله حنت) بالتشديد والتخفيف . (قوله لسابق الأُلفة) أي للألفة السابقة . (قوله إلا بمعانقته) أي ولو تقديرا على ما مشى عليه الشارح قيل من مذهب الكسائي أما على مذهب سيبويه فلا ترضى إلا بمعانقته لفظا . وقوله حق الحوف المشترك الإهمال) استظهر بعضهم أن حقه عدم العمل الخاص لا عدم العمل مطلقا . (قوله أن يعمل العمل الخاص) لتظهر مزية الاختصاص الدال على قوة تأثير الحرف في القبيل المختص به . (قوله لعارض الحمل) أي لعارض هو الحمل فالإضافة للبيان أو للحمل على ليس العارض فالإضافة من إضافة الصفة إلى الموصوف والحمل القياس والجامع فيه إفادة كل النفي . (قوله ها التنبيه) بالقصر ولا يجوز المدّ لأنه علم على الكلمة المركبة من هاء وألف فنكر وأضيف إلى التنبيه إضافة الدال إلى المدلول ليتضح المراد به ، ولو مدّ اقتضى أن لنا هاء مفردة تكون للتنبيه وليس كذلك أفاده يس . (قوله وأل المعرفة) قيد بالمرفة مراعاة لذهب المصنف من عدم اختصاص الموصولة بالأسماء . ولا ترد الزائدة لأنها في الأصل المعرفة فهي داخلة في عبارته فاندفع ما اعترض به البعض . (قوله لتنزيلهن) أي الستة . ووجه التنزيل في ها النبيه وأل وأحرف المضارعة أن العامل يتخطاها ويعمل فيما بعدها . ووجهه في قد والسين وسوف أن قد تفيد قرب الفعل من الحال أو تحقيقه أو تقليله ، ومقابليها يفيدان تأخره فسجموع الفعل وأحد الثلاثة بمنزلة كلمة دالة وضعا على الحدث وقربه أو تحقيقه أو تقليله أو تأخره ، لكن في كون أحرف المضارعة بمنزلة الجزء نظر فإنها أجزاء من المضارع حقيقة لا تنزيلاً . وقوله لتنزيلهن إلخ أورد عليه بعضهم أن وكبي المصدريتين لعملهما في المضارع مع كونهما بمنزلة الجزء لأنهما موصولتان . وعلل عدم عمل تلك الحروف بأنها مخصصة لمدخولها والمخصص للشرء كالوصف له والوصف لا يعمل في الموصوف فتأمله . (قوله لما يذكر في موضعه) أى من شبه إن وأخواتها بالأفعال في المعنى فإن وأن يشبهان أوَّ كد ، وليت أتمني ، ولعل أترجى ، وكأن أشبه ، ولكن استدرك ومن نيابة أحرف النداء عن أدعو . (قوله وإنما عملت لن النصب إلخ) هذا سؤال يجرى فى أن وكبي وإذن الناصبات للمضارع أيضا دون الجواب فتدبر . (قوله لأنها بمعناها) أي ملابسة لمعناها أي لجنس معناها وهو مطلق النفي فلا يرد أن لا لنفي الجنس ولن لمطلق النفي. سيأتى . ولما كانت أنواع الفعل ثلاثة : مضارع وماض وأمر أخذ فى تمييز كل منها عن أخويه مبتدئا بالمضارع لشرفه بمضارعته الاسم أى بمشابهته كما سيأتى بيانه فقال (فِعْلُ مُضَارعٌ يَلِي أَى يتبع (لَمْ) النافية أى ينفى بها (كَيْشَمْ) بفتح الشين مضارع شممت الطيب ونحوه بالكسر من باب علم يعلم ، هذه اللغة الفصحى . وجاء أيضا من باب نصر ينصر ، حكى هذه اللغة الفراء(١) وابن الأعرابي(٢) ويعقوب(٢) وغيرهم ؛ ولا عبرة بتخطئة ابن درستويه (1) العامة في النطق بها (وَمَاضِي اللَّافَعَالِ بالنَّا) المذكورة أي تاء فعلت وأنت (مِزْ) لاختصاص كل منهما به . ومز أمر من مازه يميزه . يقال مزته فامتاز . وميزته فتميز (وَسِمْ) أى علم (بالنُّونِ) المذكورة أي نون التوكيد (فِعْلَ ٱلْأَمْرِ إِنْ أَمْرٌ) أي طلب (فَهِمْ) من اللفظ أى علامةً فعل الأمر مجموع شيئين : إفهام الكلُّمة الأمرُّ اللغوى وهو الطلب . وقبولها نون التوكيد فالدور منتف . فإن قبلت الكلمة النون و لم تفهم الأمر فهي مضارع نحو هل تفعلن . (قوله لشوفه) ولسبق الاستقبال على المضى فإن الغد المستقبل يصير ماضيا ، هذا إذا كان الزمن المتصف بالاستقبال والمضي واحدا فإن كان متعددا كأمس وغد فالماضي سابق ؛ كذا قال الشُّمنُّي(°) وبه يجمع بين القولين . (قوله بمضارعته الاسم) أى المصوغ للفاعل لفظا لموافقته له في السكنات والحركات وعدد الحروف بقطع النظر عن خصوص الحركة والحرف ومعنى لدلالة كل منهما على الحال والاستقبال . (قوله لم النافية) الصفة لازمة . (قوله وماضى الأفعال) الإضافة على معنى من التبعيضية . (قوله بالتاء المذكورة) أَى فأل للعهد الذكري والمعهود التاء المقدمة بنوعيها على أنها من بآب استعمال المشترك في معنييه كما مّر `` ولا يجوز أن تكون للجنس لدخول التاء الخاصة بالأسماء فيه كما قاله الراعي(١٠) . (قوله فهم من اللفظ) أى باعتبار وضعه فلا يرد الأمر المستعمل في غير الطلب مجازا لأن عدم فهم الطلب منه بأعتبار القرينة لا الوضع ، على أن القرينة إنما تمنع إرادة المعنى الحقيقي لا فهمه أي تصوره عند سماع اللفظ . والمراد بقوله من اللفظ من صيغته فلا يرد المضارع المقرون بلام الأمر لأن انفهام الطلب ليس من صيغة المضارع بل من اللام . (قوله وقبولها نون التوكية) صريح في قبول هات وتعال على الصحيح من فعليتهما نون التوكيد وإن لم يسمعا بها قاله الروداني فيجوز هاتين وتعالين بإعادة اللام مفتوحة كما تقول ارمين واخشين (قُولُه فَاللَّدُورُ) أَى الحاصل من أَخذ الأمر في تعريف فعل الأمر منتف وهذا تفريع على تفسير الأمر في (١) الدراء سبق التعريف به في صد ٤٦ .

النصب دون الجزم حملا على لا النافية للجنس لأنها بمعناها ، على أن بعضهم جزم بها كما

<sup>(</sup>٢) أبن الأعراف: همو تحمد بن ياد، من التحاة ومن العلماء بالشعر ، وكان صاحب قلة غزيرة وكان موالى بنى هاشم وانظر البدية ١/هـ١٠ ، ١٠٦) .

<sup>(</sup>٣) يعلوب أبر يوضف بن السكن، كان عالمًا باللغة والسعو والشعر، من الرواة الثقات وأضل عن الكوليين واليصوبين. توق سنة ١٤٤هـ (الطبل البلغة ٧٩٤٧) من علم المؤدن معلم الدور من الماري من الماري المارية الم

<sup>(</sup>كً) أمن درستوريه : هو عبد الله بن ينحر بن درستوريه . ذاع صيعة وفشتير بالطم والتصنيف الجيد .... ومن تصانيفه الإرشاد في المحو . زاارد عل الفصل ... ( انظر البغية ٢٣١/٣ ) . . . (۵) صبق التعريف به صد ٣٠.

<sup>(</sup>٣) الراعى : هر محمد بن عمد بن إسماعيل الأملس للالكن ( أبو عبد الله المعجوب) المنتقل باللغة والأصول والديمية ومهر فيها واشتهر يها ... وأحاز له جماعة ومن مصنفاته شرح الإللية والأمبرويه . تول من شا 40% وتشقر البدية (٣٣/١)

أو فعل تعجب نحو أحسن بزيد . فإن أحسن لفظه لفظ الأمر وليس بأمر على الصحيح كَا سَتَعَرَفُهُ (وَٱلْأَمْرُ) أَى اللَّفَظَ الدالُ عَلَى الطَّلَبِ (إِنْ لَمْ يَكُ لِلنُّونِ مَحَلٌ \* قِيهِ) فليسَ قوله إن أمر فهم بالأمر اللغوي الذي هو الطلب فالمعلم الأمر الاصطلاحي والمعلم به اللغوي . (**قوله فإن قبلت** الكلمة إلخ) لما لم يتكلم المصنف على مفهوم هذا القيد كما تكلم على مفهوم قبول النون تكلم الشارح على مفهومه بقوله فإن قبلت الكلمة إلخ لكن كان الأنسب ذكره بعد قول المصنف الآتي والأمر إلخ . (قوله أو فعل تعجب) فيه أن دخول النون على فعل التعجب شاذ والكلام في قبول الكلمة النون قياسا ، و إلا كان عليه ذكر اسم الفاعل والماضي لورود تأكيدهما بها شلوذا فالمناسب ترك فعل التعجب . (قوله كاستعرفه) أي في بابه . (قوله والأمر) مبتدأ خبره هو اسم وجواب الشرط محذوف دل عليه الخبر ، وكأن قول الشارح فليس بفعل أمر إشارة إلى تقديره . ومن جعل هو اسم جزاء الشرط حذفت منه الفاء للضرورة سها عن قولَم متى اجتمع مبتدأ وشرط وكان المبتدأ مقدما فإن لم يقترن ما وقع بعد بالفاء ولم يصلح لمباشرة الأداة كان خيرا والجزاء محذوف وإن اقترن بالفاء أو صلح لمباشرة الأداة كان جواب الشرط والخبر محذوف كذا قال البعض . ونقل شيخنا السيدعن شيخه ابن الفقيه أن الخبر في الحالة الثانية مجموع الشرط والجواب وهو المتجه عندي . ثم رأيت صاحب المغني في خاتمة الباب الخامس منه جزم بهذا وجوز ما جوزه البعض وما منعه في قول ابن معطى(١)؛ \* اللفظ إن يفد هو الكلام \* فيحمل ما نقله البعض في الحالة الأولى على السمة . وبقى حالة ثالثة وهي أن يكون المبتدأ اسم الشرط وفي خبره حينتُذ ثلاثة أقوال : قيل فعل الشرط وقيل جوابه وقيل مجموعهما والأصح الأول ، فيكون من الحبر المنيد بتابعه فافهم . (قوله أي اللفظ الدال) أي بنفسه فخرج لام الأمر لأن دلالة الحرف بغيره . وفي كلاما إشارة إلى أن في كلام المصنف حذف مضاف أي دال الأمر وأن المراد بالأمر الأمر اللغوى لا الاصطلاحي فلا منافاة بين المبتدأ والحبر . وفي عبارته ميل إلى أن مدلول اسم الفعل معنى الفعل لا لفظه ويوافقه قوله بعد الدالة على معنى المضارع وقوله الدالة على معنى الماضي . وفي قوله الآتي فإنَّ معناه أسكت وقوله معناه أقبل إلخ ميل إلى أن مدلوله لفظ الفعل وهو الراجح . قال سعد الدين(٢) في حاشيته على الكشاف : كل لفظ وضع بإزاء معنى اسما كان أو فعلا أو حرفا فله اسم علم هو نفس ذلك اللفظ من حيث دلالته على ذلك الاسم أو الفعل أو الحرف ، كما تقول في قولنا خرج زيد من البصرة خرج فعل وزيد اسم ومن حرف جر فتجعل كلا من الثلاثة محكوما عليه ،لكن هذا وضع غير قصدتي لا يصير به اللفظ مشتر كا ولا يفهم منه معنى مسماه ، وقد اتفق لبعض الأفعال أن وضع لها أسماء أخر غير ألفاظها تطلق ويراد بها الأفعال من حيث دلالتها على معانيها وسموها أسماء الأفعال : فصه مَثلًا اسم موضوع بإزاء لفظ اسكت لكن لا يطلق ويقصد به نفس اللفظ كما في الأعلام المذكورة (١) ابن معطى : هو يميي بن معطى بن عبد الدور أبو الحسين زين الذين الزواوي المنفي المغربي التحوي . كان إمامًا في العربية ، وصمع من ابن عساكم وأَقرأ النحو بلعشق ، ومن تصانيفه الألفية في النحو ، الفصول ، العقود والقوانين في النحو ، كتاب شرح الجمل ، كتاب شرح آيات سيويه ، وله

لهيدة في القرامات السبع ... توق سنة ٦٩٨ (تنظر البهية ١/٩٤٤) . (٢) سعد النبي : هو مسعو دين عمر بن عبد الله الشبع سعد النبي التغنازاتي . إمام ، علامة عالم بالمحو والتصريف وللماتي ... ومن تصانيف الإوشاد في النحو ، حاشية الكشاف وارتم ، شرح تصريف العزى ، الطوع على التنقيح في أصول الفقة ... توفي ١٩٧ (تنظر البنية ٢/١٨٥) .

بفعل أمر بل (هُوِ آمَسْمٌ) إما مصدر نحو ٥ فنذَلاً زريقُ المال ١<sup>١١</sup>٥ أى اندل . وأما اسم فعل أمر (تَحُوُ صَنْه) فإن معناه اسكت (وَحَيَّهُلْ) معناه . أقبل . أو قدم . أو عجل ولا محل للنون فيما .

آفتييهات)ه: الأول كا ينتقى كون الكلمة الدالة على الطلب فعل أمر عند انتفاء قبول أمر عند انتفاء قبول النون كذلك ينتقى كون الكلمة الدالة على معنى المضارع فعلا مضارعا عند انتفاء قبول لم . كأوه بمعنى أتوجع . وأف بمعنى أتضجر . وينتفى كون الكلمة الدالة على معنى الماضى فعلا ماضيا عند انتفاء قبول الناء كهيات بمعنى بعد . وشتان بمعنى افترق . فهذه أيضا أساء أفعال فكان الأولى أن يقول :

وما يرى كالفعل معنى وانخزل عن شرطه اسم نحو صه وحييل

ليشمل أمماء الأفعال الثلاثة ولعله إنما اقتصر في ذلك على فعل الأمر لكارة عجىء المسم الفعل بمحنى الأمر وقلة بجيئه بمعنى الماضى والمضارع كا ستعرفه . المثانى : إنما يكون المقعل بمحنى الأمر وقلة بجيئه بمعنى الماضى والمضارع كا ستعرفه . المثانى : إنما يكون بإلى يقصد به اسكت الذي هو فعل أمر في قولك اسكت فعل أمر ا ه . ويقى قولان آخران كون مدلوله الحدث وكون اسم الفعل فعلا فالأقوال أربعة كافي الرودافي . (قوله محل) مصدر ميمى بمعنى حلول . وقوله المحدث وكون اسم الفعل فعلا فالأقوال أربعة كافي الرودافي . وقوله محل الأمر قاله المرودافي ويكن دفعه بأن يداد بالدلالة الدلالة ولو باعتبار النابة عن المال . (قوله محل حصوصيل) لو مثل بتزال ودراك كافعل صاحب الموضيح لكان أحسن لأن امجية صه وحيل علمت نما تقدم لقبوطما المتزين . وفي حيل ثلاث لفات : سكون الموضيح لكان أحسن لأن المجية مه وحيل علمت عاتما تقدم لقبوطما المتزين . وفي حيل ثلاث لفات : سكون الموفع على المصوب المتون بالسكون كالمرفوع والمجرور . ونقل شيخنا المسيد لفة رابعة هي إبدال الحاء عينا الرفف على المتاف يقول معلى وعلى الثانى وانظر ضبط المتاث يقوله ولا محل أي أي حلول كامر . رقوله كذلك تأكيد لقوله كا . رقوله فكان بغصه وعلى الثانى يقول أن قال ابن غازى : ولم شاء النصريم بالثلاثة لقال :

وما يكن منها لذى غير على فاسم كهيهات ووى وحيهل

أيو ما يكن من الكلسات الدالة على معانى الأفعال الثلاثة غير على لهذه العلامات الذكور والقعل فهو اسم إخ. (١) قطل : أعدى حداد يجو تصوماً واليت الطويل ، وهو من شواهد سيوبان كله . [ 89/1 والإعمال ٢٩٧ ، والحسائص الاين جي (١٠٧ - والرسيجانه .

 انتفاء قبول التاء دالا على انتفاء الفعلية إذا كان للذات فإن كان لعارض فلا وذلك كما في أفعل في التعجب. وما عدا وما خلا وحاشا في الاستثناء. وحيدًا في لملدح. فإنها لا تقبل إحدى التاءين مع أنها أفعال ماضية. لأن عدم قبولها التاء عارض نشأ من استعمالها في التعجب والاستثناء ولملدح. بخلاف أسماء الأفعال فإنها غير قابلة للتاء لذاتها. الظاف : إنما دل انتفاء قبول لم والتاء والنون على انتفاء الفعلية مع كون هذه الأحرف علامات والعلامة ملزومة لا لازمة فهي مطردة ولا يلزم انعكاسها. أي يلزم من وجودها الوجود ولا يلزم من عدمها العدم لكونها مساوية للازم فهي كالإنسان وقابل الكتابة يستلزم نفي كل منهما نفي الآخر. بخلاف الاسم وقبول النداء فإن قبول النداء علامة للاسم ملزومة له وهي أخص منه إذ يقال كل قابل للنداء السم ولا عكس. وهذا هو الأصل في العلامة.

(قوله عن شرطه) أى علامته . (قوله أسماء الأفعال الثلاثة) يصح جر الثلاثة ونصبها . (قوله كما مستعوفه) أى من قول الناظم فى باب اسم الفعل :

وما بمعنی افعل کآمین کار وغیرہ کوی وہیات نزر

(قوله إذا كان) أي هذا الانتفاء للذات أي ذات الكلمة . وقوله وما عدا إلخ، أي وعدا وخلا من ما عدا وما خلا وحب من حبذا . (قوله لأن عدم قبولها التاء عارض إع) أي كما عرض لسبحان ولبيك ونحوهما عدم قبول خواص الأسماء من الترام طريقة واحدة . (قوله نشأ من استعمالها في التعجب إغ) أي من استعمالها فيما ذكر استعمال الأمثلة التي تلزم طريقة واحدة . (قوله والعلامة ملزومة لا لازمة) أي الغالب فيها ذلك كما يعلم نما بعده أي وانتفاء الملزوم وهو العلامة لا يوجب انتفاء اللازم وهو المعلم لجواز كون اللازم أعم كالضوء للشمس والأعم ينفرد عن الأخص. رقوله فهى مطردة إخر اطراد الشيء استارام وجوده وجود شيء آخر وانعكاسه استلزام عدمه عدم شيء آخر ، فقول الشارح أي يازم من وجودها الوجود تفسير لقوله مطردة ؛ وقوله ولا يلزم من عدمها العدم تفسير لقوله ولا يلزم انعكاسها على اللف والنشر المرتب لكن في قوله ولا يلزم انعكاسها حزازة ولو قال ولا يتعكس لكان مستقيما لما علمت من أن الانعكاس استازام العدم . **رقوله لكوتها** علة لقوله دل . (قوله مساوية للازم) أي لازمها وهو الملم : أي والملزوم المساوي للازمه مطرد منعكس ، فقولهم العلامة غير منعكس عله إذا لم تكن مساوية للمعلم . وأجاب ابن قاسم في نكته بأن قبول ذلك مع كونه علامة هو شرط لازم فلزم من عدم القبول العدم من جهة كونه شرطا لازما لا من جهة كونه علامة إذ الشرط يازم من عدمه العدم . (قوله وهي أخص) لم يرد بالأخص ما هو المتبادر منه وهو ما يصح حمل الأعم عليه بل ما يلزم من وجوده وجود الأعم من غير عكس . (قوله وهذا هو الأصل أي الغالب.

# [ المُعْرَبُ وَالْمَبْني ]

المعرب والمبنى اسما مفعول مشتقان من الإعراب والبناء. فوجب أن يقدم بيان الإعراب والبناء. فالإعراب في اللغة مصدر أعرب أي أبان. أي أظهر. أو أجال. أو حسن. أو غير، أو أزال عرب الشيء وهو فساده ﴿ أو تكلم بالعربية ، أو أعطى العربون. أو ولد له ولد عربي اللون. أو تكلم

### [ المعرب والميني ]

أى من الاسم والفعل لذكره هنا المعرب والمبنى من الفعل أيضا بقوله: \* وفعل أمر ومضى بنيا \* وأعربوا مضارعا إلخ والقصر على الاسم(١) وجعل ذكر الفعل هنا استطراديا تعسف لا حاجة إليه وإن سلكه شيخنا وتبعه البعض . (قوله المعرب والمبنى اسما مفعول إلخ) لم يضمر لأن الترجمة للمعرب والمبنى المصطلح عليهما والاشتقاق لما يعم الاصطلاحي واللغوي ولأنهما في الترجمة بمعنى المعني وفي قوله المعرب والمبنى آسما مفعول بمعنى اللفظ . (قوله فوجب أن يقدم إلخ) أي عكس ما فعل المصنف حيث أخر بيان الإعراب بقوله والرفع والنصب إلخ ففي كلامه تلميح إلى اعتراض ابن هشام على المصنف . وأجاب عنه سم بأنه ليس المراد هنا بيان المعرب والمبنى من حيث اتصافهما بالإعراب والبناء بالفعل حتم. يقال معرفة المشنق منه سابقة على معرفة المشتق بل ، من حيث قبولهما الإعراب والبناء وبيان سبب القبول وضابطه وذلك لا يتوقف على بيان المشتق منه ، وعلى هذا ففي تقديم بيان المعرب والمبنى على بيان الإعراب والبناء توطئة لإجرائهما على الكلمة ، لأن من عرف أولا قابل الإعراب وغير قابله تأثّى له إجراء الإعراب على قابله ونفيه عن غير قابله لأن إجراء الإعراب على الكلمة وعدم إجرائه عليها فرعا قبولها وعدم قبولها فلذا بين أولا القابل وغير القابل ثم بين الإعراب وغيره ، قال سم فتأمله فإنه في غاية الدقة والنفاسة غفل عنه المعترض بما ذكر . وقيل إنما قدم المعرب على الإعراب نظرا إلى تقدم المحل على الحال . وفي حواشي البعض أن كلام الشارح يوهم أن المصنف أغفل الكلام على الإعراب مع أنه سيأتي فى قوله والرفع والنصب إلخ ا هـ ودعواه الإيهام ممنوعة كما علم من صدر القولة . (قوله أي أبان) هذا أنسب بالمعنى الاصطلاحي على أن الإعراب لفظي كما هو الصحيح ولهذا قدم معنى الإبانة ، والأنسب به على أنه معنوى التغيير . (قوله أي أظهر) أتى به لأن أبان يأتى بمنى فصل ولازما بمعنى ظهر . (قوله أو أجال) يقال أعرب زيد دابته أى أجالها ونقلها من مكان في مرعاها إلى آخر . (قوله أو أزال عرب الشيء) بفتحتين يقال عَرْبَ يَمْرِبُ غُرْبًا من باب فرح أي فسد كذا في القاموس. (قوله أو أعطى الهربون) بفتحتين وبضم فسكون ويقال عربان بضم فاسكان وبإيدال العين همزة في الثلاثة ففيه ست لغات . (قوله أو لم يلحن في الكلام) هذا لازم للتكلم بالعربية ، إلا أن يراد بالتكلم بها التكلم بألفاظها (١) وذلك لأن الأصل في الأمماء الإعراب، لأنها يتعاقب عليها معان كالفاعلة والمفعولية والإضافة، وهذه للعالى تفتقر في اللبيز بيها إلى الإغراب أما البناء فإن الإسم بيني إذا أشبه الحرف شبهًا قويًا يفيه منه وأنواع هذا الشبه أربعة ( انظر ضرح ابن عقبل ٣٠/١ ٣٠ ع ) . بالفحش. أو لم يلحن في الكلام. أو صار له خيل عراب. أو تحبب إلى غيره. ومنه العروب المتحبة إلى زوجها. وأما في الاصطلاح نفيه مذهبان: أحدهما أنه لفظى واختاره الناظم ونسبه إلى المحققين، وعرفه في التسهيل بقوله: ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف<sup>(۱)</sup>. والثاني أنه معنوى والحركات دلائل عليه ، واختاره الأعلم<sup>(۱)</sup> وكثيرون ؛ وهو ظاهر مذهب سيبويه ؛ وعرُفوه بأنه تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا أو تقديرا . والمذهب الأول أقرب إلى الصواب لأن

يقطع النظر عن أحوال أو اخرها . (قوله ما جيء به) أي شيء نطق به وإن لم يكن طار ثا ليصدق على الواو من جاء أبوك لوجودها قبل دخول عامل الرفع أفاده الدنوشري . (قوله ليبان مقتضى العامل) أي مطلوبه فالعامل كجاء ورأى والباء والمقتضى الفاعلية والمفعولية والإضافة العامة لما في الحرف ، والإعراب الذي يبين هذا المقتضى الرفع والنصب والجراء لكن هذا التعريف يقتضي اطراد وجود الثلاثة أعنى المقتضى والإعراب والعامل مع كل معرب ، وليس كذلك بل هو أغلبي فقط لعدم تحنق المقتضى في نحو لم يضرب زيد و خرج بهذا القيد حركة البناء والنقل والاتباع والمناسبة والتخلص من التقاء الساكتين وسكون البناء وحرفه وحذفه وسكون الوقف والإدغام والتخفيف . ثم إن فسر العامل بما فسره به ابن الحاجب(٣) رحمه الله تعالى وهو ما يه يتقوم المعني المقتضى للإعراب لزم الدور كما قاله سم لأخذ الإعراب في تعريف العامل وأخذ العامل في تعريف الإعراب، قال إلا أن يجعل التعريف لفظيا . ولزم القصور أيضا لعدم دخول نحو لم إذ لم يتقوَّم بها معنى يقتضي الجزم كما مر فإن فسر بالطالب لأثر غصوص لم يلزم الدور ولا القصور . (قوله من حركة) بيان لما . (قوله أو سكون أو حذف، قال الروداني : كونهما لفظيين إنما هو من حيث إشعار اللفظ بهما لأن من سمعه بنفص حركة أو حرف علم بهما أو من حيث إن اللفظ متعلقهما وعل لهما . (قوله والحوكات) أي وجودا وعدما ليدخل السكون . وكان الأحسن أن يزيد والحروف أي وجودا وعدما ليدخل الحذف . وتوجيه جماعة كشيخنا والبعض الاقتصار على الحركات بأنها الأصل أي في الجملة وإلا فقد تكون فرعا كفتحة ما لا ينصرف وكسرة جمع المؤنث السالم لا يدفع أحسنية زيادة الحروف . (قوله تغيير أواخر الكلم) أورد عليه أن التغيير فعل الفاعل فهو وصل له فلا يصح حمله على الإعراب الذي هو وصف للكلمة . وأجيب بأن المراد به المعنى الحاصل بالمصدر وهو التغير أو هو مصدر المبنى للمفعول . واستشكل البعض قول المورد إن الإعراب وصف للكلمة وتأويل المجيب التغيير بما يصح وصف الكلمة به بأذ الإعراب مصدر أعرب أي غير لغة واصطلاحا فهو وصف للفاعل لا للكلمة ، يدلك

<sup>(1)</sup> انظر تسهيل الفرائد صـ ٧ .

<sup>(</sup>٢) الأعلم: هو يوسف بن عيسى ، التحوى الشتمرى . مشهور بالإتفان والضبط وكان عالمًا بالمربية ، واللغة ومعالى الأمعار ، وأحدّ عن إيراهم الإقليل رمات سنة ٤٧٧ . را نظر البفية للسيوط ، ٣٥٦/٣

<sup>(</sup>٣) ابن الحاجب، هو عناد بن عصر بن المجلس و نوس هذال المدين أبو عمرو بن الحاجب) كان مم أذكها العالم وكان غوياً مالكيًّا ، وحفظ الفرآن ومصى الفراءات عن الشاطحي وتعلم كثيرًا من فرد العالم ومرع فيها إلا أن النحو كان الحلب عليه. ومن تعاليفة الكافية ل المحو أعاننا أنه على إقامه. الوافية وشرحها، الآمال... وغوها كابيح حتى قال عنه ابن علكان: كان أحسن على نفذ فضًا. تول منه ٢٩٣ وانظر الديفة ٢٩٣٥، ٢٣٥/٢.

المذهب الثاني يقتضي أن التغيير الأول ليس إعرابا لأن العوامل لم تختلف بعد وليس كذلك . والبناء في اللغة وضع شيء على شيء على صفة يراد بها الثبوت . وأما في الاصطلاح فقال عل هذا قول النحاة هذا اللفظ معرّب بصيغة المفعول وقد صرحوا بأن الأصل في المعاني الاصطلاحية كونها أخص من اللغوية لا مباينة لها ، فالذي ينبغي إبقاء المصدر على ظاهره وعدم ارتكاب التأويل فيه . وأنا أقول : يرد على هذا البعض قول النحاة هذا اللفظ مبنى بصيغة المفعول فإنهم اشتقوه من البناء وهو مفسر اصطلاحا على القول بأنه معنوى بازوم آخر الكلمة حالة واحدة الذي هو وصف للكلمة قطعا لا بإلزام آخر الكلمة حالة واحدة فحيث لم يدل قولهم مبنى على أن البناء وصف للفاعل لم يدل قولهم معرب على أن الإعراب وصف للفاعل. وحيث كان البناء اصطلاحا وصفا للكلمة بدليل تعريفهم له كان مقابله وهو الإعراب كذلك ، وحيئذ يكون التغيير بمعنى التغير ويكون الإعراب اصطلاحا منقولا من وصف الفاعل إلى وصف الكلمة بقرينة أن مقابله وهو البناء كذلكُ والجرى على الأصل من أخصية المعاني الاصطلاحية إذا لم تقم قرينة على خلافه كما هنا ، ويكون قولهم معرب ومبنى باعتبار حال ما قبل النقل كإنقول بالنقل و ياعتبارهم في قولهم معرب ومبنى حال ما قبل النقل على القول بأن الإعراب والبناء لفظيان ، ولذلك نظائر كقولهم هذه الكلمة منوَّنة مع أن التنوين اصطلاحا النوف المحصوصة نعم إن أول اللزوم في تعريف البناء بالإلزام اندفع عن هذا البعض الإيراد وكان كل من الإعراب والبناء وصفا للفاعل وكان قولهم معرب ومبنى باعتبار ما بعد النقل أيضا لكن يرجح ما قدّمناه تناسب القولين عليه وتواردهما على على واحد أعنى القول بأن الإعراب والبناء لفظيان والقول بأنهما معنويان لتوافقهما عليه على أن كلا من الإعراب والبناء وصف للكلمة . نعم قد يطلق الإعراب على فعل الفاعل كا في قولك أعربت الكلمة لكن ليس هذا هو المعقود له الباب بقرينة اختلافهم في أنه معنوي أو لفظي إذ فعل الفاعل معنوي قطعًا هذا هو تحقيق المقام والسلام . ثم المراد بالتغيير الانتقال ولو من الوقف إلى الرفع أو غيره فلا يرد أن التعريف لا يشمل نحو سبحان اللازم النصب على المصدرية والإضافة في أو اخر الكلم للجنس فاندفع الاعتراض بأن العبارة تقتضي توقف تحقق الإعراب على تغيير ثلاث أواخر مع أنه ليس كذلك . وفي العبارة مقابلة الجمع بالجمع للقتصية للقسمة آحاداً ، فاندفع الاعتراض بأن العبارة تقيد أن لكل كلمة أو اخر مع أن الكلمة الواحدة ليس لما إلا آخر واحد والمراد بالآخر الآخر حقيقة أو تنزيلا لتدخل الأفعال الخمسة فإن إعرابها بالنون وحذفها وهي ليست الآخر حقيقة لأنها بعد الفاعل وهو إنما يأتي بعد الفعل ، لكن لما كان الفاعل الضمير بمنز لة الجزء من الكلمة كانت النون بمنزلة الآخر ، والمراد بتغيير الآخر ما يعم تغييره ذاتا بأن يبدل حرف بحرف حقيقة كإفي الأسماء الستة واللتي المرفوع والمنصوب(1) أو حكما كافي المنني المنصوب والمجرور أو صفة بأن تبدل حركة بحركة حقيقة كَافى جمع المؤنَّث السالم المرفوع والمنصوب أو حكما كافي جمعه المنصوب والمجرور . وإنما جعل الإعراب والبناء في الآخر لأنهما وصفان للكلمة والوصف متأخر عن الموصوف . (قوله لاختلاف العوامل الشاخلة عليها) المراد بالاختلاف لازمه وهو الوجود ليدخل المعرب في أول أحواله أفاده الشنواني ومنه يؤخذ جواب اعتراض الشارح الآتي . وأل في العوامل للجنس والمراد بدخول العامل على الكلمة طلبه إياها ليشمل العامل المعنوي كالابتداء (٤) وفي هذا كوب الحروف عن الحركات الإعرابية الأصلة.

في التسهيل: ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب وليس حكاية أو اتباعا أو نقلا أو تخلصا من سكونين(١) ، فعلى هذا هو لفظى . وقيل هو لزوم آخر الكلمة حركة أو سكونًا لغير عامل أو اعتلال ؟ وعلى هذا هو معنوى ؛ والمناسبة على المذهبين فيهما ظاهرة والعامل المتأخر . وخرج بقوله لاختلاف إلخ التغيير لاتباع أو نقل أو نحوهما . (**قوله لفظا أو تقديرا)** الأولى أنهما راجعان إلى تغيير واختلاف العوامل ليدخل التغيير لفظاكما في زيد وتقديراكما في الفتي ووجود العامل لفظا كا في زيد و تقدير اكا في المتي و و جو د العامل لفظا كا في جاء زيد و تقدير اكا في زيدا ضربته . وجعل التغيير لفظيًّا وتقديه يًا باعتبار داله من الحركة ونحوها والأظهر من جهة المعني أنهما منصوبان بنزع الخافض وإن ضعف من جهة اللفظ بسبب أن النصب به سماعي أي على الراجح . ويصح أن يكون مفعولاً مطلقا على تقدير أي تغيير واختلاف لفظ أو تقدير . (قوله أقرب إلى الصواب) يقتضى أنه ليس بصواب لأن الأقرب إلى الشرء عير ذلك الشيء . ويمكن دفعه بأن المغايرة هنا اعتبارية والمعنى أن الأول الذي هو الصواب باعتبار ظننا أقرب إلى الصواب باعتبار نفس الأمر . ويقتضي أن الثاني قريب إلى الصواب وهو كذلك على تأويل الاختلاف بالوجود لاندفاع اعتراض الشارح عليه بهذا التأويل . فاعتراض الشارح عليه المقتضى فساد الثاني لا قربه إلى الصواب إنما هو باعتبار الظاهر وقطع النظر عن التأويل وللإشارة إلى إمكان الجواب عبر بأقرب فاندفع ما أشار إليه البعض من تنافي كلام الشارح ولا حاجة إلى دفعه بأن أفعل التفضيل ليس على بابه . فإن قلت بعد التأويل السابق كانا متساويين لا أقربية لأحدهما على الآخر قلت : أقربية الأول حينئذ باعتبار عدم إحواجه إلى تأويل بخلاف الثالى. (قوله لأن المذهب الثاني) أي لأن تعريف أهل المذهب الثاني أو المراد لأن المذهب الثاني يقتضي باعتبار التعريف عليه فافهم . (قوله التغيير الأول) أي الانتقال من الوقف إلى الرقع . (قوله لم تختلف بعد) أي الآن أي حين التغيير الأول لأن حقيقة اختلاف الأشياء أن يخلف كل منها الآخر . (قوله على صفة) أي حال والجار والمجرور حال من وضع . واحترز بقوله على صفة إلخ عن الوضع لا على تلك الصفة فلا يسمى بناء لغة كوضع ثو ب على ثوب . وقوله الثبوت أي مدة طويلة فأل للعهد(٢) و لم يعبر بالثبات المشهور استعماله في الدوام لإيهامه الدوام الحقيقي . فإن قلت : التعبير بالثبوت يوهم أن المراد به ما يقابل الانتفاء قلت : القرينة الظاهرة مانعة من ذلك وهي لزوم عدم الفائدة في قوله على صفة إلخ على فرض أن يراد من الثبوت ما قابل الانتفاء لانفهام الثبوت بمعنى مقابل الانتفاء من قوله وضع شيء على شيء ، فاندفع ما اعترض به البعض . (قوله لا لبيان إلخ) خرج به الإعراب . رقوله من شبه الآعراب؛ بكسر فسكون أو بفتحتين أي مشابهه في كون كل حركة أو سكوناً أو حرفا أو حذفا ومن يبان لما . (قوله وليس) أي ما جيء به . وقوله حكاية إلخ أي لأجل الحكاية كما في مَنْ زيدا حكاية لمن قال رأيت زيدا ، أو الاتباع كما في الحمد الله بكسر الدال اتباعا لكسر اللام ، أو النقل كما في فمن أوقى بنقل ضمة الهمزة إلى النون أو التخلص من التقاء الساكنين كما في اضرب الرجل فهذه الحركات ليست إعرابا

<sup>(1)</sup> انظر تسهيل القوائد صد ١٠.

۲) والعهد ثلاثة أنواع عهد ذكرى ، عهد ذهنى أو علمى ، عهد حدورى . وانظر أن ذلك درح ابن عقبل على ألفية ابن مالك [ جـ ١٧٨/ ، ١٧٨ /

(وَآلَاسُمُ مِنْهُ) أَى بعضه (مُغَرِبٌ) على الأصل فيه ويسمى متمكنا (وَ) منه أَى وبعضه الآخر (مَنْيي) على خلاف الأصل فيه ويسمى غير متمكن ولا واسطة بينهما على الأصح الذى ذهب إليه الناظم ويعلم ذلك من قوله:

ولا بناه بل الإعراب والبناء مقدر إن منع من ظهورهما هذه الحركات . ولا ينافي هذا ما سيأتي من عدم الاتباع والتخلص من أسباب البناء على حركة لأن ما هنا فيما إذا كان التابع والمتبوع والساكنان في كلمتين وما سيأتي فيما إذا كان ذلك في كلمة، وكان عليه أن يقول ولا مناسبة ولا وقفا ولا تخفيفا ولا إدغاما، ولكن درج على التعريف بالأعم. (قوله لزوم آخو الكلمة) كان الأولى إسقاط آخر لأن المبنى قد يكون حرفا واحدا كتاء الفاعل. والمراد باللزوم عدم التغير لعامل فلا يردأن في آخر حيث لغات: الضمر والفتح و الكسير. (قو له حوكة أو سكوناً) كَان عليه أن يزيد أو حرفا أو حذفا ، وأمثلة الأربعة : هؤلاء ، كم ، لا رجلين ، ارم ، فدخل في تعريف البناء بناء اسم لا و المنادي للزومهما حالة و احدة ما داما منادي واسم لا ويحتمل تخصيص التعريف بالبناء الأصلي فلا يردان لعروض بنائهما . (قوله لغير عامل) متعلق بلزوم وخرج به نحو سبحان والظرف غير المتصرف كلدى بناءعلى إعرابها كإسيأتي في الإضافة والاسم الواقع بعدلولا الامتناعية فإن لزومها حالة واحدة للعامل وهو أسبح في الأولُّ ومتعلق الظرف في الثاني والابتداء في الثالث . (قوله أو اعتلال) خرج به نحو الفتي ، وأورد عليه أنّ المراد اللزوم لفظا وتفديرا والفتي غير لازم تقديرا بل هو متغير تقديرا فهو خارج من قولنا لزوم فلا حاجة إلى قوله أو اعتلال في إخراج ما ذكر . ويمكن الاعتذار عنه بأنه لما كان لازما بحسب الطاهر و داخلا بحسبه في اللزوم أتى بما يخرجه صريحا . هذا وفي كلام الشارح لف ونشر مرتب(١٠) فقوله لغير عامل راجع لقوله حركة وقوله أو اعتلال راجع لقوله سكونا كإقاله شيخنا السيد عن الشيخ يحيى ، والأولى رجوع قوله لغير عامل إلى الأمرين . (قوله والمناسبة في التسمية) أي تسمية الإعراب والبناء باللفظي على للذهب الأول وتسميتهما بالمعنوي على المذهب الثاني . (قوله ظاهرة) لأن ما جيء به للبيان أولًا للبيان من الحركات أو غيرها أمر ملفوظ به والتغير و اللزوم معنيات من المعاني المعقولة . (قوله أي بعضه) تفسير من يبعض أقرب إلى مذهب الزمخشري(٢) الجاعل من التبعيضية اسما بمعنى بعض وعليه فمن مبتداً ومعرب خير و هذا أحسن في المنس. وأما على مذهب الجمهور من حرفيتها فمعرب مبتدأ ثان مؤخر ومنه خبر مقدم ويكون تفسيره المذكور بيانا لحاصل المعني . (قوله على الأصل) أي الراجع والغالب. (قوله ويسمى متمكنا) فإن كان متصر فا يسمى متمكنا أمكن. وقوله ومنه أي وبعضه) دفع بتقدير ذلك ما يوهمه ظاهر العبارة من انصباب المعرب والمبنى على شيء واحد ومن أن المعرب والمبني معا بعض . وقوله الآخر أفاد به أن هذا التقسيم للحصر وإن لم تفده العبارة والدليل على ذلك ما سيذكره من

(۱) وهر أن يذكر اسمان ثم يألى بصفامهما على التركيب حسب ذكرهما دون بديل وإلا سمي لف ونشر مشوط إذا بلأل في صفامهما . (۲) الرمحشرى . هو محمود بن عمد بن محمد بن أحمد الزخشرى أبر الفاسم جار الله كان واسع لعلم ، كتبر الفصل ، غاية في الذكاه وجو دة اللمريحة . متقا في كل علم ... أعذ الأدب عن أبي الحسن التيسايرى ، والأصباف ، وقلب بجار الله وقدتر مواوزم أيضًا ... ومن تصافيف في المفسو ، الفائق ل غرب الحديث ، المفصل في النحو ، أطواق المفعب ... وتول وحم الله صنة ١٩٥٨ هـ در انظر البيدة ٢٨٠٨/١٧٩٧ .

### \* ومعرب الأسماء ما قد سلما \*

من شبه الحرف<sup>(۱)</sup> وبناؤه (لشَّبَهِ مِنَ **الْخُرُوفِ مُدْنِي)** أي مقرب لقوته يعني أن علة بناء الاسم منحصرة في مشابهته الحرف شبها قويا يقربه منه . والاحتراز بذلك من الشبه الضعيف وهو الذي عارضه شيء من خواص الاسم (كَالشَّهِ الْوَصْعِيُّ) وهو أن يكون الاسم

أن علة البناء شبه الحرف شبها قويا وأن المعرب ما سلم من هذا الشبه . قال السندوبي : وكما لا تقتضي عبارته الحصر لا تقتضي ثبوت الواسطة خلافا لبعض الشراح . فإن قلت : ما تصنع في من التبعيضية فإنها تقتضي ذلك . قلت : هي هنا على حد قوله تعالى : ﴿ فَمَنْهِمْ مَنْ آمَنْ وَمَنْهِمْ مَنْ كَفُورٌ ﴾ (٢) وقولهم منا ظعن ومنا أقام إذ ليس في الآية والشاهد إلا قسمان فكذلك قول الناظم والاسم إغراً هـ وحاصل الجواب أن من التبعيضية إنما تقتضي بعضية مدخولها وكل من المعرب والمبنى على حدته مدخول لها لا مجموعهما لما عرفت من أن التقدير منه معرب ومنه مبنى فالذى تقتضيه العبارة أن كلا بعض من الاسم وهو صحيح . (قوله ولا واسطة) كان المناسب التفريع إلا أنه راعي قوله على الأصح فقط فترك التفريع . (قوله على الأصح) وقيل المضاف إلى ياء المتكلم لا معرب ولا مبنى والصحيح أنه معرب . وذهب بعضهم إلى أن الأسماء قبل التركيب لا معربة و لا مبنية وسينقل الشارح هذا قبيل قوله ومعرب الأسماء . (قوله و يعلم ذلك) أي عدم الواسطة . (قوله من قوله ومعرب الأسماء إلخ) أي مع قوله هنا ومبنى لشبه إلخ . (قوله ويناؤه) أي الواجب فلا يرد على الناظم ما سيأتي في الإضافة أن من أسباب البناء الإضافة إلى مبنى لأنها مجوّزة . وإنما قدر الشارح ذلك مع أنه يصح تعلق قوله لشبه بقوله مبنى ليتوافق قسما التقسيم في الإطلاق فيتناسبا ، وليفيد انحصار البناء في كونه لشبه الحرف على حد الكرم في العرب لأن الإضافة تأتى لما تأتى له اللام ولمذا قال الشارح يعني أن علة بناء الاسم منحصرة إلخ. (قوله لشبه من الحروف مدلى) اعترض على التعليل بأنه يقتضي تقدم وضع الحرف على وضع الاسم وإلا لزم حمل الاسم الموجود على الحرف المعدوم ولا معنى لذلك مع أن اللائق تقدم وضع الاسم لشرَّفه . وأُجيب بأنا لا نسلم ذلك الاقتضاء فإنه يمكن مع تقدم وضع الاسم الحاقه بالحرف مع تأخر وضعه بأن يوضع الاسم أولا من غير نظر إلى حكمه من إعراب أو بناء ، ثم الحرف ثانيا ، ثم يحكم للاسم بحكم الحرف لوجود المشابهة ، وأيضا يجوز أن يكون بناء الاسم لشبه الحرف باعتبار تعقل الواضم وما رتبه في عقله بأن يكون تعقل أولا الأنواع الثلاثة عند إرادة وضعها والاحظ معانيها ومقتضاها وحكم باستحقاق بعضها الحمل على بعض فيما يقتضيه من الحكم . وإنما اكتفى في بناء الاسم بشبهه للحرف من وجه واحدو لم يكتف في منع الصرف بشبه الفعل إلا من جهتين جهة اللفط وجهة المعنى لأن الشبه الواحد بالحرف يبعده عن الاسمية ويقربه من الحرف الذي ليس بينه وبينه مناسبة إلا في الجنس الأُعمَ وهو الكلمة ، والفعل ليس كالحرف في البعد عن الاسم لأن كل منهما له معنى في نفسه بخلاف الحرف . وإنما لم يعرب الحرف إذا أشبه الاسم كا بني الاسم إذا أشبه الحرف لعدم فائدة الإعراب في الحرف وهم تمييز المعاني المتواردة عن اللفظ المفتقرة إلى الإعراب لأن الحرف لا تتوارد عليه تلك المعاني .

(٢) وقلك لأن شبه الحرف هو سبب البناء الأصلق اللازم للكلمة ، أما يناء العند الركب فهو عارص للكلمتين بالتركب مغارق بمعارفته . (٤) الآية ٢٣ سورة البقرة .

موضوعًا على صورة وضع الحروف : بأن يكون قد وضع على حرف أو حرفي هجاء كما (في آمنةً على حرفين أوهما الناء ونا ، إذ الأول على حرف والثاني على حرفين ، فشابه الأول الحرف الأحادى كباء الجر ، وشابه الثانى الحرف الثنائى كعن . والأصل في وصع الحروف أن تكون على حرف أو حرفي هجاء ، وما وضع على أكثر فعلى خلاف الأصل . وأصل الاسم أن يوضع على ثلاثة فصاعدا فما وضع على أقل منها فقد شابه الحرف في (قوله منحصرة في مشابهة الحرف إلخ) أي خلافا لمن يجعل البناء بغير شبه الحرف أيضا كشبه الفعل كما في نزال المشابه لا نزل ، وشبه شبه الفعل كما في حذام المشابه لنزال المشابه لا نزل ، والوقوع موقع الضمير كما في المنادي والتركيب كما في اسم لا وكل هذه في التحقيق ترجع لشبه الحرف. (**قوله وهو** الذي عارضه إلح كا في أي فإنها سواء كانت موصولة أو شرطية أو استفهامية مشابهة للحرف ، ولكن عارض شبهها للحرف لزومها الإضافة التي هي من خواص الأسماء . (**قوله كالشبه الوضعي)** نسبة الشبه إلى الوضع نسبة له إلى وجهه . فإن قلت : قال سيبويه إذا سميت بباء اضرب قلت اب باجتلاب همزة الوصل وبالإعراب ، وقال غيره : قلت رب بالإتيان بما قبل الحرف وبالإعراب وهذا ينافى في اقتضاء الشبه الوضعي للبناء . قلت : لا منافاة لأن شرط تأثير هذا الشبه كونه بأصل وضع اللعة بخلاف وضع التسمية فإنه عارض فضعف عن تأثير البناء ولما كان التعبير بالوضعي منبها على شرط تأثير هذا الشبه اختاره على التعبير باللفظى الأنسب في مقابلة المعنوى ولعل الإنيان بهمزة الوصل أو بما قبل الحرف لتكون الكلمة ثنائية فيكون لما نظير بحسب الظاهر في الإعراب بالحركات كيد ودم ، فاندفع ما نقله البعض عن الطبلاوى وسكت عليه من استشكال الإنيان بالهمزة مع تحرك الآخر بحركات الإعراب وإنما قدم الوضعي مع إنكار كثيرين له تقديما للحسّى أو اهتماما به لكونه في مظنة المنع . و**قوله على صورة وضع** الحرف) المصدر بمعنى المفعول والإضافة بيانية أى موضوع هو الحرف قاله شيخنا السيد . (قوله قلد وضع على حرف إلخ) بالتنوين والإضافة على حدّ : قطع الله يد ورجل من قالها . (قوله في اسمي جثتنا) الإضافة على معنى من واشتراط صحة الإخبار بالمضاف إليه عن المضاف في الإضافة الني على معنى من فيما إذا كان المضاف إليه جنسا للمضاف أفاده الروداني . (قوله قولك) ذكره لزيادة الإيضاح لا لما قبل من أنه لو لم يذكره لم يصح التمثيل لأن المراد حينئذ لفظ جئتنا والذي يراد لفظه علم كما سلف فتكون الناء ونا فيه كالزاى من زَيد لا اسمين لأن المراد اسمى مسمى جئتنا التى نطق بها المصنف وهو جئتنا المستعمل في معناه كما في قولك جئتنا يا زيد والتاء ونافيه اسمان لا نفس جئتنا التي نطق بها المصنف حتى يلزم ما ذكر على أن إرادة لفظ جئتنا ثابتة مع تقدير القول أيضا فلو تم ما قيل لم يخلص منه تقدير القول فتأمل . (قوله كعن) هذا على مذهب غير الشاطبي ولو جرى عليه لقال كما ولا . (قوله والأصل في وضع الحروف إلخ) أراد بالأصل الغائب فلا يرد قول الصرفيين الأصل في كل كلمة أن توضع على وضعه واستحق البناء<sup>(١)</sup>. وأعرب نحو هيد ودمه<sup>(١)</sup> لأنهما ثلاثيان وضعا .

(تنبيه) : قال الشاطبي(٢) : نا في قوله جثتنا موضوعة على حرفين ثانيهما حرف لين وضعا أوَّليا كما ولا ، فإن شيئا من الأسماء على هذا الوضع غير موجود نص عليه سيبويه والنحويون ، بخلاف ما هو على حرفين وليس ثانيهما حرف لين فليس ذلك من وضع الحرف المختص به ؛ ثم قال : وبهذا بعينه اعترض ابن جني(١) على من اعتل لبناء كم ومن بأنهما موضوعان على حرفين فأشبها هل وبل . ثم قال : فعلى الجملة وضع الحرف المختص به إنما هو إذا كان ثانى الحرفين حرف لين على حدّ ما مثل به الناظم ، فما أشار إليه هو ثلاثة أحرف حرف يبتدأ به وحرف يوقف عليه وحرف يتوسط بينهما لأن مرادهم بالأصل الملاثم للطبع. وقوله أو حرفي هجاء) ظاهره ولو كان ثانيهما غير حرف لين وهو مذهب غير الشاطبي وقيده الشاطبير يكون الثاني حرف لين كما سيذكره الشارح . (قوله وأعرب نحو يدوهم إلخ) جواب سؤال مقدر وارد على قوله فما وضع على أقل منها إلخ وحاصله أنهم أعربوا ذلك مراعاة لأصله كما راعوه في التصغير والنسب فأعادوا الياء مع قلبها واوآ في النسب على ما صيأتي فقالوا في التصغير يدية ودمي وفي النسب يدوى ودموى، وكذا راعوه في التثنية على شذوذ فقد جاء شذوذا يديان ودميان ودموان قاله السيوطي في جمع الجوامع . قال البعض : قد يقال حكمة عدم مراعاتهم الأصل في التثنية أي على اللغة غير الشاذة أنه لما طالت الكلمة بحر في التثنية لم تعد الياء لئلا يتزايد الثقل ولغة العرب مبنية على التخفيف ما أمكن ا هـ وهذا غير صحيح لوجود الطول بحرفين في النسب إلى يدودم لأن ياء النسب بحرفين وفي تصغير يد لأن المؤنث بلا تاء إذا صغر لحقته التاء كما سيأتي مع أنهم أعادوا الياء فيهما فلعل ترك إعادتها في التثنية على اللغة الكثيرة للتخفيف لأن استعمال تثنية يد ودم أكار من استعمال تصغيرهما ونسبهما إليه فتنبه . (قوله قال الشاطبي) هو أبو إسحاق شارح المتن وأما القارئ صاحب حرز الأماني فهو أبو القاسم وما قاله الشاطبي قال يسّ : هو الحق لكن رجح الشيخ يحيي في حواشيه على المرادي ما لغير الشاطبي . وقوله وضعا أوليا) احتراز عن نحو شربت ما بالقصر والوقف لأن وضعه على حرفين ثانوي عرض بالتغيير لا أولى فلا يعتد به . (قوله فإن شيئا) علة لمحذوف تقديره وهذا الوضع خاص بالحرف لأن شيئا إخ. (قوله من الأمماء) أي المربة لوجود أسماء مبنية على هذا الوضع كما الموصولة والشرطية والاستفهامية. وقال الدَّماميني : المراد الأسماء البحنة أي التي لا تؤدي مع المعنى الاسمى معنى الحرف فلا يرد نحو ما المذكورة . (قوله فليس ذلك من وضع الحرف اغتص به) لوجوده في الاسم معربًا نحو مع بناء على القول بأنها ثنائية وضعًا . (١) ولذلك بدأ بالشبه الوضعي ، لأن الأصل في وضع الحروف أن تكون على حرف واحد أو حرفين ، وما وضع على أكثر غهو خلاف للأصل وقد يني حلاً على ما هو الأصل ، والأصل ل الأسم أن يكو تدموضوعًا على للالة أعوف الأكار ، وما وضع على أقل منها فقد شابه الحرف في الوجه واستحق للبناء ولذا فهي نسبة وضع لا نسبة تسمية . (٣) والأصل في دم ، دمَّز بالتحريك ، فقال سيويه الأصل نشي ، وغد فليو دنتي بالتحريك ... فحفقت الياء و انظر محمار ماده ( دم ا ) والكلام (٣) ميق العريف يه .

(ع) ابن جشّ : هو عيّان بن جزّ وكيّه أبّو النّح التجوى ، من أحلق الهل الأدب وأعلمهم بالتحو والصريف وعلمه بالتصويف أفوى واكمل والسبب أن أبا عل القارص مر عليه فساله عن سنألا في المصريف فقصر فيا ، فقال له أبو على : زئيّت ليل أن تصرع ، ومن وقها لزم التصريف . ومن مصنفاته الحصائص في النحو ، مر التداعة ، شرح تصريف الماز في ... تولى وحه الفرّ سنة ٣٩٧ هـ ( انظر الجفة ١٣٧/٢

التحقيق ؛ ومن أطلق الوضع على حرفين وأثبت به شبه الحرف فليس إطلاقه بشديد . انتهى (وَ) كالشبه (ٱلمُمْقنوعي) وهو أن يكون الاسم قد تضمن معنى من معانى الحروف ، لا بمعنى أنه حل محلا هو للحرف كتضمن الظرف معنى في والتمييز معنى من بل بمعنى أنه خلف حرفا في معناه : أي أدى به معنى حقه أن يؤدى بالحرف لا بالاسم ، سواء تضمن معنى حرف موجود كما (فِي مَتَى) فإنها تستعمل للاستفهام نحو متى تقوم ، وللشرط نحو متى تقم أقم ، فهي مبنية لتضمنها معنى الهمزة في الأول ومعنى إن في الثاني ، وكلاهما موجود أو غير موجود (وَ) ذلك كما (فِي هُمَّا) أي أسماء الإشارة فإنها مبنية لأنها تضمنت معنى وقيل ثلاثية وضمًا وأصلها معي ونحو قد الاسمية التي بمعنى حسب بناء على لغة إعرابها وإن كان الغالب بناءها . (قوله وبهذا بعينه) أي كون الوضع على حرفين المختص بالحرف أن يكون الثاني حرف لين . (قوله على من اعتل إ غلى أى فالصحيح على ما ذكره الشاطبي أن علة بناءكم الشبه المعنوي لتضمنها معنى هزة الاستفهام إن كانت استفهامية ومعنى رب التكثيرية إن كانت خبرية . وعلة بناء من الشبه المعنوي إن كانت استفهامية أو شرطية ، والافتقاري إن كانت موصولة ، وحملت النكرة الموصوفة على الموصولة فلا إشكال . (قوله فعل الجملة) أي أقول قولا مشتملا على الجملة أي الإجمال أو جملة الأحوال وجميعها قال المنوفي : وكان حكمة الاختصاص كون الحرف آلة للغير فخفف في وضعه . (قوله قد تضمن معنى) أي زيادة على معناه الأصلى الموضوعه له أو لا و بالذات ولكون وضعه له أولا وبالذات ووضعه لمعنى الحرف ثانيا وبالعرض جعل اسما و لم يجعل حرفا ، ولذا قال تضمن و لم يقل وضع لثلايتوهم منه الوضع الأول وإنما راعينا تضمنه معنى الحرف فبنيناه وفاء بحق المعنى الثانوي أيضا والحاصل أنا راعينا ما وضع له أولا فجعلناه اسمًا وما وضع له ثاثيا فبنيناه وفاء بحق المعنيين. وقوله من معالى الحووف) أي من للعاني التي حقها أن تؤدي بالحروف وهي النسب الجزئية الغير المستقلة بالمفهومية على ما اختاره العضد والسيد الجرجاني ونقله شيخنا السيد في باب النكرة والمعرفة عن الشاطبي عن جميع النحاة إلا أبا حيان من أن معاني الحروف جزئيات وضعا واستعمالا ، فعلى هذا يكون المتبادر من عبارة الشارح أن المعنى الذي تضمنه الاسم المبنى النسبة الجزئية . وقال الروداني : المراد بالمعنى هنا متعلق المعنى لا النسبة الجزئية التي حقق السيدأنها معنى الحرف ا هـ والظاهر أن مراده بمتعلق للعني كليه كما في البيان ، ولعل وجه ما ذكره أنه المتبادر من مثل قولهم تضمنت من الاستفهامية الاستفهام والشرطية الشرط وغير ذلك . (قوله لا يمعني أنه حل عملا هو للحوف) أي بحيث يكون الحرف منظور الله جائز الذكر لكون الأصل في الموضع ظهوره وإنما نفي التضمن بهذا المعنى لأنه بهذا المعنى لا يقتضي البناء . (قوله خطف حوفا في معناه) أي في إفهام معناه أي بحيث صار الحرف مطروحا غير منظور إليه وغير جائز الذكر مع الاسم . (**قوله سواء تضمن إغ)** تعميم في قوله أن يكون الاسم قد تضمن معنى إلخ. (قوله أو غير موجود) معطوف على قوله موجود من قوله سواء تضمن معنى حرف موجود . (قوله فما فعلوا) قال يس : نوزع فيه بأنهم قد صرحوا بأن اللام العهدية يشار بها إلى معهود ذهنًا

حرف كان من حقهم أن يضعوه فما فعلوا ، لأن الإشارة معنى حقه أن يؤدى بالحرف كَالْحَطَابِ والتنبيه (وَكُنِيَاتِهَ عَنِ ٱلْفِعْلِ) في العمل (بِلاَ تَأْثُونِ) بالعوامل ويسمى الشبه الاستعمالي ، وذلك موجود في أسماء الأنعال فإنها تعمل نيابة عن الأفعال ، ولا يعمل غيرها أو خارجا وهي حرف فقد وضعوا للإشارة حرفا ا ه. . وأجيب بأن المراد بالإشارة التي لم يضعوا لها حرفا الإشارة الحسية وهي ما كانت بشيء من المحسوسات كاليدوالرأس والإشارة بأل ليست كذلك ، هذا وقد نقل اين فلاح(١) عن أبي على كما في نكت السيوطي أن هنا بنيت لتضمنها معنى أل كأمس وعلى هذا فقد تضمنت معنى حرّ ف موجود . (قوله حقه أن يؤهى إخي لكونه نسبة مخصوصة بين المشير والمشار إليه ، كما أن الخطاب مثلا نسبة غصوصة بين الخاطب والخاطب ، والتنبيه نسبة محصوصة بين المنبه والمنبه . (قوله وكتبابة) أي وكشبه نيابة أي شبه في نيابة كما يغيده عطفه على قوله كالشبه الوضعي ومثله يقال في قوله وكافتقار أصلا. (قوله في العمل زاد في النصريح والمعنى . (قوله بلا تأثر) التأثر قبول الأثر الذي هو الإعراب ، فالمعني بيني الاسم لئبهه الحرف في مجموع شيئين : النيابة وعدم قبول الإعراب بحسب وضعه ومعناه بأن يأتي وضعه ومعناه الإعراب ، وبقولنا بحسب وضعه ومعناه اندفع عن للصنف ما أوردوه عليه من أن التأثر قبول الأثر الذي هو الإعراب فكانه قال بيني الاسم لعدم قبوله الإعراب وهو غير مستقم لما فيه من التهافت ، ولأن عدم التأثر مسبب عن البناء فهو مثأ خرعنه ، وجعله سببا له يقتضي تقلمه وهذا تناف . وأجيب أيضا بأن المراد بعدم التأثر سببه وهو عدم تسلط العامل عليه ونظر فيه بأن عدم تسلط العامل فرع البناء فهو متأخر عنه فلا يصلح سببا له لتقدم السبب . ولك أن تمنع الفرعية فتأمل . فإن قلت : وجه الشبه ينبغي أن يكون في المشبه به أصلا ، وهل وجه الشبه هنا وهو مجموع النيابة عن الفعل وعدم التأثر بالعامل أصل في الحرف ؟ قلت : لا شك أن عدم التأثر بالعامل أصل في الحرف دون الاسم لأن الأصل في الاسم الإعراب فيتسليم أن النيابة عن الفعل أصل في كل من الاسم والحرف لا في الحرف فقط تكون أصالة وجه الشبه بالمشبه به باعتبار أحد جزءي وجه الشبه وهو عدم التأثر هكذا ينبغي تقرير السؤال والجواب ومنه يعرف ما في صنيع البعض . (فائدة) قال الشيخ خالد(٣) بلا تأثر متعلق بمحذوف نعت لنيابة ولا هنا اسم بمعنى غير نقل إعرابها إلى ما بعدها لكونها على صورة الحرف وتأثر مصدر حذف متعلقه والتقدير وكنيابة كائنة بغير تأثير بعامل ا هر. أقول: لم قبل بنقل إعراب لا إلى تأثر وتقدير إعراب تأثر مع أن ذلك خلاف الظاهر ، ولم لم يقل بأن لا معربة محلا أو تقديرا وأنها مضافة إلى تأثّر وأن جر تأثر إعراب له لا للا إلا أن يستأنس لما مر بالقياس على نقل إعراب إلا بمعنى غير إلى ما بعدها كما في ﴿ لُو كَانَ فِيهِما آفة إلا الله لفسدتا ﴾ (") نتأ مل . (قوله ويسمى الشبه الاستعمالي) الضمير بعود إلى معلوم من السياق أي يسمى الشبه في النيابة بلا تأثر الشبه الاستعمالي ومثله يقال في قوله و يسمى الشبه الافتقاري.

<sup>(</sup>۱) ايرفلاح ، متصورين فلا جن عمدين سليمادين معمر ايجي . الشيخاتي الفين أبو الحق للشهور بابن فلاح كان صاحب معرفاتها صول الفقه ، و كانت المؤالد كنو ذكر سال جم الجوامع ، دور، مؤلفات الكانل . . . و الوار و ما أهمة ، ١٨ ه . هم . (١٣ الآية ٢ ؟ . مورة الأمياء . (١٣ الشيخ عالد : هو الشيخ عالد الأو مرى صاحب شرح الموضيه على الصدرة . (١٣ الآية ٢ ٢ . مورة الأمياء .

فيها بناء على الصحيح من أن أسماء الأفعال لا محل لها من الإعراب كما سيأتى ، فأشبهت ليت ولعل مثلا ؛ ألا ترى أنهما نائبتان عن أتمنى وأترجى ، ولا يدخل عليهما عامل . والاحتراز بانتفاء التأثر عما ناب عن الفعل فى العمل ولكنه يتأثر بالعوامل كالمصدر النائب عن فعله فإنه معرب لعدم كال مشابهته للحرف (وكافحقار أصلاً) ويسمى الشبه الافتقارى وهو أن يفتقر الاسم إلى الجملة افتقارا مؤصلا أى لازما كالحرف ، كما فى إذ وإذا وحيث

رقرله وذلك موجود في أسماء الأفعال، فكلها مبينة للشبه الاستعمال وفتحة نحو وراءك فتحة حكاية لما قبل نقله من الظرفية إلى اسمية الفعل خلافا لاين خروف في جعله معربا بالفتحة منصوبا بما ناب عنه كنصب المصدر . وقوله ولا يعمل غيرها فيها، أى لعدم دخول عامل عليها ، ولو قال ولا يدخل عليها عامل لكان أوضع لإيمام ما عير به أن العامل قد يدخل عليها ولا يعمل مع أن العامل لا يدخل عليها اتفاقا ، ولا يرد قبل و هم :

# فلنعم حشو الدرع أنت إذا 💎 دعيت نزال ولج في الذعر(١)

لأنه من الإسناد إلى اللفظ . (قوله بناء على الصحيح) مقابله أنها مبتداً أغنى فاعلها عن الخبر كالجماعة أو مفعول مطلق لمحذوف وجوبا موافق لها في المعنى بناء على أنها موضوعة للحدث كما لجماعة منهم المازلي ، وانظ ما علة البناء على هذيه القولين . (قوله نائيتان عن أتمني وأتوجي) لعل معنى نيابتهما عن الفعلين إفادتهما معناهما لا أن الأصل ذكر الفعلين فتركا وأقم مقامهما الحرفان كا في نيابة حرف النداء عن أدعو . (قوله كالصدر النائب إغى مبنى على أحد مذهبين ثانهما أن المنصوب بعده معمول للفعل المحذوف لا له وعليه فهو نائب عن الفعل معنى لا عملا . وإنما قيد بالنائب لأنه العامل لزوما وغيره وإن كان أيضا يتأثر بالعوامل تارة يعمل و تارة لا . **(قوله أصلا)** ألغه للإطلاق ولو جعلها ضمير تثنية عائدًا على نيابة وافتقار لصلح واستغني عن قوله بلا تأثر المسوق لإخراج المصدر النائب عن فعله لأن نيابته عنه عارضة في بعض التراكيب بخلاف اسم الفعل فإن نيابته عنه متصلة حقيقة في المرتجل كآمين وتنزيلا في المنقول كوراءك . (قوله وهو ) أي الشبه الافتقاري ، أن يفتقر الاسم ، أي دو أن يفتقر الاسم ، أو الضمير راجم إلى افتقار . (قوله إلى الجملة) أي أو ما قام مقامها كالوصف في أل الموصولة أو عوض عنها كالتنوين في إذًا هـ دنوشري . ولعله أخذ التقييد بالجملة من جعل تنوين افتقارا للتعظيم وهو أولى من جعل شيخنا إياه للتنويع لأن النوع كما يتحقق بالافتقار إلى الجملة يتحقق بغيره . ولا يرد على كلامه القول المقصود منه الحكاية لعدم افتقاره دائما إلى الجملة أو المفرد القائم مقامها كالقصيدة والشعر لأنه قد ينصب المفرد المراد به لفظه كقلت زيدا أي قلت: هذا اللفظ والمفرد الواقع على مفرد كقلت كلمة إذا كنت تلفظت بزيد مثلا ، وقد ينزل منزلة الفعل اللازم فلا ينصب شيئاً . هكذاً ينبغي تقرير المقام ومنه يعلم ما في كلام البعض .

(٢) الشاهد لى البيت ، نزال ، وهى للقصود بها اللفظ . ووقعت ناقب فاعل . موفوعة بعدمة مقدرة على أخرها سع من ظهورها اشتغال المثل يحركة البناء الأصلى . والبيت لزهو بن أين ملحي النوني . والموصولات الاسمية . أما ما افتقر إلى مفرد كسبحان (١) ، أو إلى جملة لكن افتقارا غير مؤصل أى غير الازم كافتقار المضاف في نحو هذا يوم يشفع الصادقين صدقهم (١٥) إلى الجملة بعده اليس لذاته وإنما هو العارض كونه الجملة بعده اليس لذاته وإنما هو العارض كونه مضافا إليها ، والمضاف من حيث هو مضاف مفتقر إلى المضاف إليه ، ألا ترى أن يوما في غير هذا التركيب لا يفتقر إليها نحو هذا يوم مبارك ؛ ومئله النكرة الموصوفة بالجملة مؤصوفة بها الكرة وإنما هو العارض كونها المحموفة بها ، والموصوف من حيث هو موصوف مفتقر إلى صفته وعدد زوال عارض الموصوفة يزول الافتقار .

(تنبيهان) : الأول إنما أعربت أى الشرطية والاستفهامية والموصولة وذان وتان واللذان واللتان لضعف الشبه بما عارضه ف أتّى من لزوم الإضافة"<sup>،</sup> ، وفي البواق من وجود

(قوله أي الأزما) تفسير مراد إذا المؤصل غير العارض لكن لما كان من شأنه اللزوم أطلق وأريد به اللازم فهم من إطلاق الملزوم وإرادة اللازم بحسب الشأن . (قوله كالحرف) إنما افتقر الحرف في إفادة معناه إلى الجملة لأنه وضم لنا دية معاني الأفعال أو شبه الأفعال إلى الأسماء . رقوله كسيحان أي على المشهور من مذهبين ثانيهما أنه يستعمل مضافا وغير مضاف كقوله: \* سبحان من علقمة الفاخو \*(٤) أي براءة منه. قال عبد الحكم ف حواشيه على شرح المواقف : سبحان نصب على المصدر بمعنى التنزيه والتبعيد من السوء الأصل سبحت بتشديد الباء سبحانا حذف الفعل وجوبا لقصد الدوام وأقيم المصدر مقامه وأضيف إلى المفعول فهو مصدر من الثلاثي استعمل بمعنى مصدر الرباعي كافي أنب الله الشيء أباتا . ويجوز أن يكون مصدر سبح في الأرض والماء كمنم إذا ذهب وأبعد أي أبعد من السوء إبعادا أو من إدراك العقول وإحاطتها فيكون مضافاً إلى الفاعل. ولا يجوز أن يكون من سبح سبحانا كمنع أو سبح تسبيحًا إذا قال سبحان الله فيهما للزوم الدور ا هدمع بعض إيضاح وزيادة من القاموس . وفي كونه علم جنس على التنزيه أو غير علم خلاف . (**قوله فلا ي**يني) جواب أما أي فلا ينمي وجوبا أعم من ألا ينم أصلاكما في سبحان أو بيني جوازاكما في يوم وببنائه على الفتح قرأ نافع . (قوله وعند زوال عارض الموصوفية) كذا في نسخ وهو المناسب لقوله قبل لعارض كونها موصوفة وفي نسخ الوصفية وهو لا يناسب ما قبله إلا أن يجعل المصدر من المبنى للمفعول فيكون يمعني ما في النسخ الأولى . (قوله إنَّا أعربت إغي جواب سؤال وارد بالنظر إلى أي الشرطية والاستفهامية وذان و تان على الشبه المعنوي ، و بالنظر إلى أي الموصولة واللذان واللتان على الشبه الانتقاري . رقوله من لزوم الإضافة عنى إلى المفرد فخرج باللزوم كم فإنها قد تضاف إلى المفرد وقد لا تضاف أصلا وبالمفرد إذ وإذا وحيث فإنها إنما تضاف إلى الجملة ولدنَّ فإنها قد تضاف إلى المفرد وقد (1) لذلك فسيحان مع بة لأنها تعدّ حسقول سيحان الأفهى منصوبة على المصدرية بفصل عدّوف تقديره؛ أسيح ، وقال الفخر الرازي: سيحان

<sup>(</sup>۱) للك فسيحان مرية لأميا تحت تمر ومتول سيحان الفرني مندوية على الصدرية بضعل تحقوف تقديره، أسيح ، وقال الفخر الرازى : بسيحان مصدر لافعل له. فيستميز مصافًا وغير مصاف، وإذا لإيضاف ترك توريته لأنه معرفة، ول أخره الله و نور نقيل: سيحان من زيف أي براءة منه. (٣) من الآية ١٩١٩ : سورة للللمة .

 <sup>(</sup>٤) البيت للأعشى بهجو به علقمة بن علاقة ، والبيت كاملاً يقول :

قسد قسات لما جساءل فخسره - ميحسان مسن عاقمسة الفاخسر والشهاد : ل وجرعميحان بعيافة .

(٢) ميق العريف به ص.

(١) الآية ٢٩ : سورة مري .

صورة التثنية وهما من خواص الأسماء ، وإنما بنيت أي الموصولة وهي مضافة لفظا إذا كان صدر صلتها ضميرا محذوفا نحو : ﴿ ثُم لنزعن من كل شيعة أيهم أشد ١٠١٤ قرى، بضم أي بناء ، وبنصبها لأنها لما حذف صدر صلتها نزل ما هي مضافة إليه منزلته فصارت كأنها منقطعة عن الإضافة لفظا ونية مع قيام موجب البناء ؛ فمن لاحظ ذلك بني ومن لاحظ الحقيقة أعرب . فلو حذف ما تضاف إليه أعربت أيضا لقيام التنوين مقامه كما في كل . وزعم ابن الطراوة(٢) أن أيهم مقطوعة عن الإضافة فلذلك بنيت ، وأن هم أشد مبتدأ وخبر . ورد برسم المصحف الضمير متصلاً ، والإجماع على أنها إذا لم تضف كانت معربة . وإنما بني الذين وإن كان الجمع من خواص الأسماء لأنه لم يجر على سنن الجموع تضاف إلى الجملة فلم يوجد المعارض ولو سلم وجوده فى لدن فإعراب لدن لغة والمعارض قد لا يمنع إلا تحتم البناء . وبهذا الأحير يجاب عن إيراد قد الاسمية لأن فيها أيضًا لغتي الإعراب والبناء . **رقوله من** وجود صورة التثنية) اعترض بأن من قال بالإعراب حكم بأن التثنية حقيقية ومن قال بالبناء لاشتراط في إعراب التثنية إعراب المفرد وقبوله التنكير وهو الأصح حكم بأنها صورية لأن مفرد ما ذكر مبنى لا يقبل التنكير ، والشارح لفق بين القولين فحكم أو لا بالإعراب وثانيا بأن التنية صورية والجواب منع التلفيق بل هو جاز على القول بالإعراب ولا ينافيه التعبير بالصورة لأنه لما لم تجيء هذه التثنية على قياس التثنية لأن قياس تثنية ما كان كذا وتا والذي والتي ذيان وتيان واللذيان واللتيان كان كأنها غير حقيقية فلذلك قال صورة . (قوله وهما) أي الإضافة والتثنية . (قوله إنما ينيت أي الموصولة) دفع لما يرد على قوله لضعف الشبه بما عارضه إلخ وكذا قوله فيما يأتى وإنما بني الذين إلخ . (قوله وينصبها) ذكره زيادة فائدة ولا دخل له في الإيراد وهذه القراءة شاذة . رقوله كأنها منقطعة عن الإضافة لفظا ونية) أما الأول فللتنزيل المذكور . وأما الثاني فلأنه لا معنى لتقدير المضاف إليه مع وجوده لفظا ، ومصب كأن مجموع قوله لفظا ونية لا كل واحد على حدته حتى يرد أنها على هذا التنزيل منقطعة عن الإضافة نية تحقيقا فتأمل . رقوله مع قيام موجب البناء) وهو شبه الحرف في الافتقار اللازم إلى جملة . (قوله فمن لاحظ ذلك) أي التنزيل المذكور مع قيام موجب البناء . (قوله ومن لاحظ الحقيقة) أي وجود المعارض للشبه من الإضافة . (قوله فلو حذف ما تضاف إليه) أي سواء ذكر صدر الصلة أو حذف أعربت أيضا أي كما أعربت حال الإضافة وحذف صدر الصلة على لغة . (قوله لقيام التتوين مقامه) أي مقام ما تضاف إليه ، ولما لم يحسن تنزيل هذا التنوين منزلة صدر الصلة لتكون كأنها منقطعة عن الإضافة فتبني اتفق على إعرابها . (قوله وزعم ابن الطراوة) هذا مقابل لقوله سابقا وهي مضافة لفظا إذا كان صدر صلتها ضميرا محذوفا إلخ . وحاصل ما زعمه ابن الطراوة شيتان ردهما الشارح على طريق اللف والنشر المشوش . (قوله وإن كان الجمع) أي اللغوى فلا يناف أنه اسم جمع والواو للحال . (قوله لأنه لم يجو على صنن الجموع) يرد عليه أن التثنية لأنه أخص من الذى وشأن الجمع أن يكون أعم من مفرده . ومن أعربه نظر إلى مجرد الصورة . وقيل هو عل هذه اللغة منى جىء به على صورة المعرب ومن أعرب ذو وذات الطائيتين حملهما على ذى وذات بمعنى صاحب وصاحبة . الثافى عد فى شرح الكافية من أنواع الشبه الشبه

ف ذان وثان واللذان واللتان لم تجر أيضا على سنن التثنية لما مر . ويمكن دفعه بأن جهة عدم جريان التثنية فيما ذكر على سنن التثنية لفظية وجهة عدم جريان الجمع في الذين على سنن الجموع معنوية والجهة المعنوية أقوى فلهذا اعتبرت دون الجهة اللفظية . فاحفظه فإنه نفيس . (قوله لأنه أخص من اللهي) لأن الذي يستعمل في العاقل وغيره حقيقة والذين لا يستعمل حقيقة إلا في العاقل . (قوله ومن أعربه) أي بالولو رفعا وبالياء نصبا وجرا نظر إلى مجرد الصورة أي إلى صورة الجمع المجردة عن النظر إلى المعنى من كونه أخص من مفرده . (قوله على هذه اللغة) اسم الإشارة يرجع إلى لغة الإعراب لا بقيد كونه حقيقيا فلا ينافي قوله بعد مني إلخ أو إلى لغة من ينطق بالواو في حال الرفع المعلومة من المقام . (قوله ومن أعرب ذو وذات) جواب سؤال وارد على الشبه الافتقاري . (قوله الشبه الإهمالي) أي شبه الاسم الحرف المهمل في إهماله عن العمل أي كونه لا عاملا ولا معمولا . قال في التصريح : وأدخله ابن مالك في الشبه المعنوي وأدخله غيره في الاستعمالي ! هـ وإنما يظهر القولان اللذان ذكرهما إذَّ لم يرد بالمعنوي والاستعمال خصوص معناهما السابق بل أريد الأعم الشامل للشبه الإهمالي . وعد بعضهم من أنواع الشبه الشبه الجمودي والأقرب إرجاعه إلى الشبه الاستعمالي بمعنى بشمله لا بخصوص معناه السابق، وبعضهم الشبه اللفظي فقد ذكر الناظم أن حاشا الاسمية بنيت لشبيها الحرفية في اللفظ وكذا يقال في على الاسمية وكلا بمعنى حقا وقد الاسمية . ونقل شيخنا السيد أن الشبه اللفظي بجوز للبناء لا محتمر له ، فعليه بجوز أن يكون حاشا وعلى وكلا الاسميات معربة تقدير اكالفتي . وقد الاسمية معربة لفظا وقد مر هذا . رقع له ومثل له) أي للمشتمل عليه بفواتح السور نحو صّ وقّ والّم وهذا مبنى على أنها لا مجل لها لكونها متشابهة لا يعرف معناها ولم يصحبها عامل . أما على أنها أسماء للسور مثلا وأن علها رفع بالابتداء أو الخبرية ، أو نصب على المفعولية لمحذوف أي اقرأ ، أو جر بحرف القسم المقدر فليست من هذا النوع بل ما كان منها مفردا كص أو موازن مفرد كحم موازن قابيل جاز إعرابه لفظا أو تقديرا بأن يسكن حكاية لحاله قبل العلمية وما عدا ذلك كالم وكهيمص يتعين فيه الثاني كذا في تفسير البيضاوي(١) وحواشيه . وفي الهمع أن المفرد إذا أعرب يصرف ويمنع من الصرف باعتبار تذكير المسمى وتأنيثه ، وأن موازنه إذا أعرب يمنع لموازنته الاسم الأعجمي ، وأن ما لم يكن مفردا ولا موازنه وأمكن جعله مركبا مزجيا كطسم يجوز فيه الحكاية وبناء الجزءين على الفتح كخمسة عشر والإعراب على الميم مع فتح النون أو على النون مع إضافة أول الجزءين لثانيهما وعلى هذا في ميم الصرف وعدمه بناء على تذكير الحرف وتأنيثه ا هـ بتصرف وبقولنا و لم يصحبها عامل سقط ما للبعض من الاعتراض على التعليل بكونها متشابهة بأن كونها متشابهة لا يقتضي عدم المحل وعدم الإعراب لثبوت ذلك في غيرها من المتشابه .

(۱) البيناوى : هو عبد الله بن عمد بن عل ابو الحق للغني الفضاة ناصر الدين البيناوى ، كان ابنامًا عادنه ، عارفًا بالنفه والفضير والهوية والمطلق مصارا شافيًا ، مشك يخصر الكشاف ، والمناج ل الأصول ، وشرح تختصر ابن الحاجب لى الأصول ، شرح الكافية لابن الحاجب وتولى سنة ٦٨٥ هـ وقيل سنة ١٩٩١ هـ را نظر البينية ١/٠٥ ، ١٥ ) . الإهمال ، ومثل له بفواتح السور والمراد الأسماء مطلقا قبل التركيب فإنها مبنية لشبهها بالحروف المهملة في كونها لا عاملة ولا معمولة . وذهب بعضهم إلى أنها موقوفة أى لا معربة ولا مبنية ، وبعضهم إلى أنها معربة حكمًا ( ) ولأجل سكوته عن هذا النوع أشار إلى عدم الحصر فيما ذكره بكاف التشبيه ( ) : (وَمُعُرِّبُ ٱلْأُمْمًا عِمَا قَلْهَ مَلِهَا \* مِنْ شَبْهِ ٱلْحُرْفِى الشبه الذكور . وهذا على قسمين

(قوله والموادي أي بما بني للشبه الإهمالي ، وقوله الأسماء أي التي لم تكن مبنية قبل التركيب وبعده لا كمتي وأين . وقوله مطلقا أي فواتح السور أولا . والمراد بالتركيب كما قاله الغنيمي ما يشمل الإسمادي والإضاف . (قوله وبعضهم إلى أنها معربة حكما) أي قابلة للإعراب فالخلاف بينه وبين ما قبله لفظى لأن الأول لا ينفي قبولها للإعراب والثاني لا ينفى كونها غير معربة ولا مبنية بالفعل فالخلاف بينهما إنما هو في التسمية وعدمها كذا قال البعض وهو يدل على أن القولين متفقان على أنها معربة بالمعنى المصطلح عليه في المعرب وهو ما سلم من شبه الحرف فرجع الخلاف إلى قولين فقط: كونها مبنية لشبهها بالحرف ، وكونها معربة لسلامتها من شبهه . وقال في شرح الجامع وعلى أنها معربة حكما فللمعرب معنيات: أحدهما المتصف بالاحتلاف بالفعل والثاني مقابل المبنى فبين المبنى والمعرب بالمعنى الثاني تقابل العدم والملكة ، وبين المبنى والمعرب بالمعنى الأول تقابل التضاد ولذا جاز ارتفاعهما ا هـ ببعض تلخيص . وقال الجامي في شرح قول ابن الحاجب في كافيته : فالمعرب أي من الأسماء المركب الذي لم يشبه مبنى الأصل أي المبنى الذي هو أُصل في البناء ما نصه : اعلم أن صاحب الكشاف جعل الأسماء المعدودة العارية عن المشابهة المذكورة معربة وليس النزاع في المعرب الذي هو اسم مفعول من قولك أعربت فإن ذلك لا يحصل إلا بإجراء الإعراب على آخر الكلمة بعد التركيب بل في المعرب اصطلاحا ، فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق الإعراب بعد التركيب وهو الظاهر من كلام الإمام عبد القاهر ، واعتبر المصنف مع الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل ولهذا أخذ التركيب في تعريفه . وأما وجو د الإعراب بالفعل ف كون الآسم معربا فلم يعتبره أحد ولذلك يقال لم يعرب الكلمة وهي معربة ا هـ وهو حسن ينبغي أن يحمل عليه موهم خلافه . (قوله ولأجل سكوته عن هذا النوع) أي وعن غيره كالشبه الجمودي وإن أوهم تقديمه الظرف خلافه . (قوله بكاف التشبيه) . الأولى بكاف التمثيل (قوله ومعرب الأسماء) قال يس : الإضافة على معنى من وضابطها موجود وهو أن يكون بين المضاف والمضاف إليه عموم وخصوص من وجه اه. واعتراض البعض عليه بأن شرط هذه الإضافة صحة حمل الثاني على الأول كخاتم حديد مدفوع بما مرعن الروداني من أن صحة الحمل أغلبي لا شرط لازم . وإنما صرح المصنف بتعريف معرب الأسماء مع انفهامه من قوله : ومبني لشبه من الحروف مدنى . توطئة لتقسيمه إلى ظاهر الإعراب ومقدره . (قوله ما قلد سلما من شبه الحوف، ما واقعة على اسم فاندفع الاعتراض بأن التعريف صادق على الحرف إذ الشيء لا يشبه نفسه .

<sup>(</sup>١) أن أبها قابلة للإعراب ، والحلوف بن الرأين ها خلاف لفظى ، لأن الأول لا يعلى قبل الإعراب ، والثال لا ينفي كربا غير معربة ولا ميية . (٢) وذكر ابن مالك نوعًا سادتنا ، سماه الشبه اللفظى ، مثل « حالما ، الإسمية ، فإم الميت حذا الحرفية لى لقفظ .

صحيح يظهر إعرابه (كَأْرْضِيرُ وَ) معتل يقدر إعرابه نحو (سُمُّ) بالقصر لغة فى الاسم . وفيه عشر لغات منقولة عن العرب : اسم وسم وسما مثلثة ، والعاشرة سماة . وقد جمعتها فى قولى :

لغات الاسم قد حواها الحصر في بيت شعر وهو هذا الشعر السم وحذف همزه والقصر مثلثات مسع سماة عشر

(قنبيه): بدأ في الذكر بالمعرب لشرفه ، وفي التعليل بالمبنى لكون علته وجودية وعلة المعرب عدمية ، والاهتمام بالوجو دى أولى من الاهتمام بالمدمى ، وأيضا فلأن أفر ادمعلول علة البناء محصورة بخلاف علة الإعراب ، فقدم علة البناء ليبين أفراد معلولها (وَفِقْلُ أَمْرٍ وَ)

(قوله الشبه المذكور) أشار به إلى أن الإضافة في شبه الحرف للمهد الذكرى(١) والمهود شبه الحرف المتقدم أعنى المدنى أى الذى لم يعارضه معارض . وبجعل الإضافة عهدية دخلت أى ونحوها من المعربات التى أشبهت الحرف شبها ضعيفا فلا يقال التعريف غير جامع لخروج أى ونحوها لأن فيها شبها بالحرف . رقوله يظهر إعرابه) أى إن لم يمنع من ظهوره مانع كوقف وإدغام وحكاية وتخفيف واتباع . (قوله وفيه عشر ثلهات ) بل ثمانى عشرة جمعت في هذا البيت :

### سم سمة اسم سماة كذا سما سماء بتثليث لأوّل كلها

(قوله في الفذكر) أى ذكر قسمى الاسم ولر قال في التقسيم لكان أوضح إذ الذكر لا يخص التقسيم . 
(قوله في العلم) المراد بالتعليل ما يشمل الصريح كما في المنبى والصنعى كما في المعرب ، لأن قوله ومعرب 
الأسماء ما قد سلما من شبه الحرف يتضمن تعليل الإعراب بسلامة الاسم من شبه الحرف لأن تعليق الحكم 
بالمشتق يؤذن بالعلية فلا يرد أن المصنف لم يعلل إعراب الاسم . والمراد أيضا ما يشمل التعليل بعلة تامة كما 
في المنبى والتعليل بعلة تافقحة كما في المعرب ، فلا يرد أن علة إعراب الاسم ليست السلامة فقط بل توارد 
(قوله أفراد معلول علة البناء) أى أفراد موصوف معلول علة البناء لأن علة البناء شبه الحرف ومعلولما البناء 
(قوله أفراد معلول علة البناء) أى أفراد موصوف معلول علة البناء لأن علة البناء الاستفهام وأسماء الإشارة 
والأسماء الموصولة وأسماء الأصوات (<sup>73</sup>) وكذا المنادى واسم لا إن جعل الكلام فيما يشمل البناء 
والأسل والعارض ويصح أن يراد أفراده الشخصية فيتعين جعل الكلام في المبناء الأصل وإلا ورد أن أفراد 
المنادى واسم لا الشخصية غير عصورة . (قوله بخلاف علة الإعراب) أى أفراد معلول علة الإعراب أى 
أفراد معلول علة البناء لا يصلح علة لتغديم علة البناء مع أنه أسلف تعليل تقديم علة البناء ونأمل . 
تبين أفراد معلول علة البناء لا يصلح علة لتغديم علة البناء مع أنه أسلف تعليل تقديم علة البناء وتأمل .

<sup>(</sup>١) والعهد الذكرى هو أن يقدم الإسم مذكورًا صراحةً في اللفظ أو كناية . (٢) وهذه هي أبواب البناء كم حصرها الشاوح .

فعل (مُضي يُنِياً) على الأصل في الأفعال : الأول : على ما يجزم به مضارعه من سكون أو حذف . والثاني على الفتح لفظا كضرب أو تقديرا كرمي . وبني على الحركة لمشابهته المضارع في وقوعه صفة وصَّلة وخيرًا وحالاً وشرطًا ، وبني على الفتح لخفته . وأما نحو ضربت وانطلقنا واستبقن فالسكون فيه عارض أوجبه كراهتهم توالي أربع متحركات فيما هو (قوله وفعل مضيّ) فيه إشارة إلى جرّ مضى وتقدير مضاف حذفه المصنف لمماثلته المعطوف عليه وأبقى المضاف إليه بحاله ، وأن قوله بنيا الرافع لضمير التثنية خبر عن المذكور والمحذوف فلا يلزم الإخبار عن مفرد بمتحمل ضمير التثنية . ويحتمل كلام المصنف رفع مضى عطفا على فعل على أنه أقيم مقام المضاف عند حذفه أو على أنه بمعنى ماض . ويحتمل أن ألف بنيا للإطلاق وأن ضميره يرجع إلى فعل مرادا به الجنس فى ضمن نوعيه ; فعل الأمر وفعل المضى . وأصل مضى مضوى قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون ، وقلبت ضمة الضاد كسرة للمناسبة . وقوله الأول على ما يجزم به مضارعه تبع فيه التوضيح وأورد عليه أن أمر الإناث مبنى على السكون صحيحا كاضربن أو معتلا كاخشين مع أنَّ مضارعه ليسٌ مجزوما لبنائه باتصال نون الإناث والأمر المؤكد بالنون مبنى على سكون مقدر مع أنَّ مضارعه ليس مجزوما لبنائه باتصال نون التوكيد والأمر الذي لا مضارع له كهات وتعال مبنى مع أنه لا مضارع له حتى يكون مجزوما . وأجاب بعضهم عن الأولين بأن المضارع الذى اتصلت به نون الإناث أو نون التوكيد في محل جزم واستبعد لكن يأتى قريبا ما يؤيده . وبعضهم بأن المراد ما يجزم به مضارعه بقطع النظر عن اللواحق ويرد عليه أمر الإناث المعتل فإنه مبنى على السكون ومضارعه المجرد من نون الإناث مجزوم بحذف آخره ، وبعضهم عن الأخير بأن المراد لو كان له مضارع ولك أن تستغني عن هذه التكلفات بجعل كلامه أغلبيا . وقال شيخنا السيد : التحقيق أن هات له مضارع يقال هاتي يهاق مهاتاة كناجي يناجي مناجاة ا هـ . (قوله من سكون) أي ظاهر أو مقدر كمر بزيد وقوله أو حذف أى حذف حرف علة أو نون وقد لا يبقى منه إلا حركة كما في قل أصله قل أى عد نقلت حركة الهمزة إلى اللام وحذفت . (قوله لمشابهته المضارع) أى والمضارع معرب والأصل في الإعراب الحركة . رقوله في وقوعه صفة إغى لا يخفى أن الواقع صفة وصلة وخبرا وحالا هو الجملة لا الفعل وحده لكن لما كان المقصود بالذات من الجملة الفعل اعتبروه أو المراد وقوعه كذلك صورة قاله يس . رقوله وأما نحو ضربت إلخ أشار بالأمثلة الثلاثة إلى الصور الثلاث التي يعرض فيها سكون آخر الماضي وهي اتصاله بتاء الضمير أو نا التي للفاعل أو نون النسوة . (قوله كراهتهم توالي أربع متحركات) أي في الثلاثي وبعض الخماسي كانطلقت وحمل الرباعي والسداسي وبعض الخماسي كتعظمت عليه إجراء للباب على ونيرة واحدة . وإنما حمل الأكثر على الأقل لأن في حمله على الأقل دفع المحذور بخلاف العكس . ولا يرد على كراهتهم ذلك علبط وجندل لأنهما مزالان عن أصلهما وهو علابط وجنادل ، ولا نحو شجرة

كالكلمة الواحدة لأن الفاعل كالجزء من فعله ، وكذلك ضمة ضربوا عارضة أوجيها مناسبة الواو<sup>(۱)</sup> .

(قنبيه) : بناء الماضي مجمع عليه وأما الأمر فذهب الكوفيون إلى أنه معرب مجزوم بلام الأمر مقدرة (١) . وهو عندهم مقتطع من المضارع ، فأصل قم لتم فحذفت اللام للتخفيف وتبعها حرف المضارعة . قال في المغنى : وبقولهم أن قول ، لا الأمر معنى فحقه أن يؤدى بالحرف ، ولأنه أخو النهي وقد دل عليه بالحرف(٢) ا هـ. (وَأَغْرَبُوا مُضَارِعاً) بطريق لأن تاء التأنيث على تقدير الانفصال . ويرد عليه أن نحو قلنسوة يدل على اعتبارها وعدم تقدير انفصالها وإلا وجب قلب الواوياء والضمة كسرة لرفضهم الواو المتطرفة المضموم ما قبلها وأيضا جعل الفعل مع تاء الفاعل كالكلمة الواحدة وعدم جعل الكلمة مع تاء تأنيثها كالكلمة الواحدة تحكم . ومن ثم اختار بعضهم أن الموجب لسكون آخر الفعل فيما مرتمييز الفاعل من المفعول في نحو أكرمنا بالسكون وأكرمنا بالفتح وحملت التاء ونون النسوة على نا للمساواة ف الرفع والاتصال. (قوله فيها هو إلح) ظرف للتوالي لا لأربع متحركات لللا يلزم ظرفية الشيء في نفسه في نحو ضربت لا في نحو انطلقت بل ظرفية الأربع فيه من ظرفية الجزء في الكل. (قوله لأن الفاعل إلخ، علة للتشبيه . (قوله وكذلك ضمة ضربوا إغ) ليس من هذا القبيل على الأوجه فتحة ضربا بل هي أصلية لا لمناسبة الألف والأصلية ذهبت كما قيل بمثل ذلك في مررت بغلامي . والفرق أن كسرة الإعراب غير سابقة على ياء المتكلم حتى تستصحب بعد الإضافة إليها لوجود ياء المتكلم قبل دخول عامل الجرّ فتكون الكسرة كسرة مناسبة فتستصحب بعد دخول عامل الجر بخلاف فتحة بناء الفعل فإنها سابقة على الألف فتستصحب بعده هكذا ينبغي تقرير الفرق. (قوله أوجبها مناصبة الواو) لا يرد عليه نحو غزوا وقضوا حيث لم يضم ما قبل الوا لوجود الضم قبلها تقديرا إذ الأصل غزووا وقضيوا قلبت الواو في الأول والياء في الثاني ألفا لتحر كهما وانفتاء ما قبلهما ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين. (قوله فلهب الكوفيون) قال شبخنا السيد: أي والأخفش. مما ضعف به مذهبهم أن حذف الجازم و إبقاء عمله ضعيف كحذف الجار . ولهم منع ذلك في لام الأمر (**قوله** وتبعها حرف المضارعة) أي دفعا للبس بالمضارع الخبري الصحيح العين واللام في الوقف وحمل المعتل العين أو اللام كقيم وارم والصحيح في الوصل عليه . (قوله لأن الأمر معنى) أي نسبي بين الآمر والمأمور فلا يستقل بالمفهومية وإنما حذف النعت لأخذه من قوله فحقه إلخ فاتضح قوله فحقه إلخ واندفع الاعتراض بأنه ليس كل معنى ية دي بالحرف فإن المضي معنى و الاستقبال معنى و قد أديا بغير الحرف . (قوله ولأنه أخو النهي) أي نظيره في مطلق الطلب وإن كان الأمر طلب فعل والنبي طلب ترك على كلام بين في محله . وبحث شيخنا السيد في هذا ا التعليل فقال : قد يقال الأمر الذي هو أخو النهي ما كان معنى غير مستقل كما هو معنى الحرف وأما الأمر الذي

<sup>(</sup>١) وعثل ذلك قوله تعالى : ﴿ قَالَوا الآدجت ياحق فلتجوها وما كادوا يقعلون ﴾ حيث بن الفعل لناصى على العبم شاسبة الواق . (٢) وإلى ذلك ذمه الأحضر من البصريين أيشنا ، أما باق جهور البصريين فقد أحصوا على أدفعل الأمر بني على أصح وبني على ما يجرم به معدارعه . (٣) نقطر ما قاله ابن هشام لى المفرى عن مقال ... ( ٢٧٧/١ ) و

الحمل على الاسم لمشابهته إياه في الإبهام والتخصيص ، وقبول لام الابتداء<sup>(١)</sup> ، والجريان على لفظ اسم الفاعل في الحركات والسكنات وعدد الحروف وتعيين الحروف الأصول والزوائد(٢) . وقال الناظم في التسهيل بجواز شبه ما وجب له(٢) ، يعني من قبوله بصيغة واحدة هو مدلول فعل الأمر فمعنى مستقل لكونه مع الحدث . (قوله وأعربوا) أي العرب بمعنى نطقوا به معربا أو النحاة بمعنى حكموا بإعرابه . (قوله على الاسم) أي مطلق الاسم لا خصوص اسم الفاعل كا يؤخذ من قوله والجريان على لفظ اسم الفاعل حيث لم يقل و الجريان عليه . (قوله في الإبهام إخ) ذكر لشبه المضارع بالاسم أربعة وجوه: أما الأول والثاني فلاحتال المضارع الحال والاستقبال وتخصيصه بأحدهما بالقرينة كالآن وغدا مثل رجل فإنه مهم ويتخصص بقرينة كالوصف وأل . وأما الثالث والرابع فظاهران . فإن قلت : ذكروا في باب الإضافة أن المضاف لا يكون إلا اسما لأنه يستفيد من للضاف إليه تعريفا أو تخصيصا وهما لا يكونان إلا في الاسم فيشكل على قولهم هنا الفعل المضارع يشبه الاسم في التخصيص . قلت : الراد بالتخصيص المذكور في باب الإضافة التخصيص الحاصل بالحرف المقدر كاللام أو من ، وتقديره لا يكون في الفعل ، أو يقال ما هناك بالنظر للأمرين معا أي التعريف والتخصيص لا يكونان معا إلا في الاسم ، أو المراد أن ذلك لا يكون بالأصالة إلا فيه . ثم ظاهر ما مر من احتال المضارع الحال والاستقبال أنه مشترك بينهما وهو أحد الأقوال ، ثانيها أنه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال واعتمده جماعة كالدماميني والسيوطي لترجح كونه للحال عند التجرد عن القرائن كما هو شأن الحقيقة وللأول أن يقول قد يكثر استعمال المشترك في أحد معنييه بحيث يتبادر منه عند الإطلاق فيترجح الحمل عليه ولأن المناسب أن يكون للحال صيغة تخصه كاأن للماضي صيغة الفعل الماضي وللمستقبل صيغة فعل الأمر، ثالثها عكسه وليس المراد بالحال عند أهل العربية الآن وهو الزمان الفاصل بين الزمان الماضي والمستقبل بل أجزاء من أو اخر الماضي وأواتل للستقبل معرما بينهما من الآن و غذا تسمعهم يقولون يصل من قول القاتل زيد يصل حال مم أن بعض أفعال صلاته ماض و بعضها باق فجعلو االصلاة الواقعة في الآنات المتنالية واقعة في الحال قاله الدماميني وما ذكرنامن أن زمن فعل الأمر مستقبل هو باعتبار الحدث المأمور به أما باعتبار الأمر والطلب فحال (قوله والجريان) أي ولو ياعتبار الأصل ليدخل يقوم فإنه جار على لفظ قاعم باعتبار الأصل لأن أصله يقوم نقلت حركة الواو إلى ما قبلها النقل . (قوله في الحركات) أي مطلقها من غير نظر إلى خصوص الحركة . (قوله وتعيين الحروف الأصول والزوائد) أي تعين مقدار كل منهما وإن اختلف على الزائد أو شخصه كافي يضرب وضارب وينطلق ومنطلق . (قوله وقال الناظم في التسهيل) أي لعدم ارتضائه التعليل السابق فقد رده في شرحه بأن الوجه الأول والثاني يأتيان في الماضي فإن زمانه يحتمل القرب والبعد فإذا دخلت عليه قد تخصص بالقرب ، والثالث أيضا يأتي في الماضي فإنه يقبل اللام إذا كان جوابا للو . والرابع ليس بمطرد فقد لا يجرى المضارع على اسم الفاعل

 <sup>(</sup>١) يقبل القعل المصارع الام الابتداء كما يقبلها الاسم مقول: إن عملنا ليفهم. كما تقول: إن عملنا لفاهم.
 (٧) أي تعين الحروف الأملية ثم تحديد الحروف الزائدة وعلى الزيادة على يستخرج وسنتخرج.

<sup>(</sup>٣) انظر تسهيل الفرائد لاين الناظم صـ ٧ .

معاني مختلفة لولا الإعراب لالتيست . وأشار بقوله بجواز إلى أن سبب الإعراب واجب للاسم وجائز للمضارع، لأن الاسم ليس له ما يغنيه عن الإعراب لأن معانيه مقصورة عليه ، فى جميع ما ذكر ولو سلم فالماضى قد يجرى على الاسم كفرح فهو فرح وأشر فهو أشر ، وغلب غلبا وأجلب جلبا فالأوجه الأربعة ليست تامة في نفسها وبتقدير تمامها لا تفيد لأنها ليست علة حكم الأصل وهو الاسم حتى يترتب على ثبوتها في الفرع وهو المضارع حكم الأصل مع أن شرط القياس ذلك . وأجيب عن قوله وبتقدير تمامها لا تفيد إلح بأن وجود علة حكم الأصل ف الفرع إنما يشترط ف قياس العلة . ويصح أن يكون ما هنا من قياس الشبه وقد صرحوا بأنَّه يصح الإلحاق فيه بسبب المشابهة ولو في غير علة الحكم لكن يرد عليه أن قياس الشبه لا يصار إليه مع إمكان قياس العلة وهو ممكن هنا بأن يقاس المضارع على الاسم في الإعراب بجامع توارد المعاني التركيبية التي يميزها الإعراب على كل وإن أمكن تمييزها في الفرع بغير الإعراب كما سيأتي . ودعوى أن قياس العلة متعذر هنا لأن علة إعراب الاسم توارد المعاني التي لا يَميزها إلا الإعراب لا مطلقا وهذا غير موجود في المضارع لا يسلمها المصنف . (قوله بجواز شبه) أى مشابه والباء سبية متعلقة بشابه في كلام التسهيل حيث قال شابه الاسم بجواز إلخ أي بسبب جواز قبول المضارع المعانى المختلفة المشابه لما وجب للاسم من قبوله للعانى المختلفة . ومعنى كون قيوله واجيا أن معانيه الواردة عليه التي يقبلها كالفاعلية والمفعولية والإضافة في نحو ما أحسن زيدا مقصورة عليه لا تتعدى إلى غيره . ومعنى كون قبول المضارع جائزا أن معانيه الواردة عليه التي يقبلها كالنبي عن كل من الفعلين في المثالين اللذين ذكرهما الشارح والنبي عن المصاحبة والنبي عن الأول وإباحة الثاني غير مقصورة عليه بل تستفاد بوضع اسم مكانه . وإنَّما قال شبه لاختلاف القبولين كما عرفت باعتبار الصفة لأن أحدهما واجب والآخر جائز وباعتبار للعانى للقبولة أيضا فسقط اعتراض الدماميني على ذكر شبه بأنه فاسد ، وسقط ما قد يقال المتصف بالوجوب والجواز الإعراب لا قبول المعانى . نعم يرد على المصنف أن الماضي أيضا قابل للمعاني التركيبية المختلفة نحو ما صام واعتكف فإنه يحتمل كون المعنى ما صام وما اعتكف. وما صام معتكفا ، وما صام ولكن اعتكف . وأجيب بأنه نادر فلا يعتبر وفيه بحث تأمل . (قوله لالتبست) أى في بعض الأحيان وإنما قيدنا ببعض الأحيان لأن الإعراب قد يدخل فيما لا إلباس فيه نحو يشرب زيد الماء حملا على ما فيه الإلباس ليجرى الباب على سنن واحد ا هـ دماميني . بقى له بحث وهو أن اللازم على فرض عدم الإعراب هو الإجمال لا الإلباس لاحتمال المعانى حينئذ على السواء من غير تبادر خلاف المراد وقد قالوا الإجمال من مقاصد البلغاء . وجوابه أنه ليس من مقاصدهم في مقام البيان كمقام بيان الفاعلية والمفعولية والإضافة بل يتحاشون عنه فيه فاعرفه . (قوله لأن معانيه) أي للعاني المتواردة عليه كالفاعلية والمفعولية والإضافة . (قوله مقصورة عليه) أي لا تحصل إلا بلفظه فتعين إعرابه طريقا لبيانها . (قوله لا تعن) بصيغة الجمهول على المشهور لأنه بمعنى تهتم بخلاف الذي بمعنى تقصد فمهنى للفاعل .

والمضارع يغنيه عن الإعراب وضع اسم مكانه كما في نحو : لا تعن بالجفاء وتمدح عمرًا ، فإنه يحتمل المعاني الثلاثة في لا تأكل السمك وتشرب اللبن. ويغني عن الإعراب في ذلك وضع الاسم مكان كل من المجزوم والمنصوب والمرفوع؛ فيقال لا تعن بالجفاء ومدح عمرو، ولا تعن بالجفاء مادحًا عمرًا ، ولا تعن بالجفاء ولك مدح عمرو ؛ ومن ثم كان الاسم أصلاً والمضارع فرعًا خلافا للكوفيين فانهم ذهبوا إلى أن الإعراب أصل في الأفعال كما هو أصل في الأسماء ؛ قالوا لأن اللبس الذي أُوجب الإعراب في نحو الأسماء موجود في الأفعال في بعض المواضع كما في نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن كما تقدم . وأجيب بأن اللبس في المضارع كان يمكن إزالته بغير الإعراب كما تقدم . وإنما يعرب المضارع زإنْ عَرِيَا . مِنْ تُوفِ لؤكيدٍ مُبَاشِر) له نحو ﴿ لِيسجن وليكونا ﴾ [ يوسف : ٣٧ ] (وَمِنْ \* لُونِ إِنَاثِ كَيُرْعَنَ) من قولك النسوة يرعن أى يخفن (مَنْ قُعنْ) فإن لم يعر منهما لم يعرب لمعارضة شبه الاسم (قوله فيقال لا تعن بالجفاء ومدح عمرو إغ) ومثل ذلك يقال في لا تأكل السمك وتشرب اللبن . (قوله ومن ثم) أى من أجل أن الاسم ليس له ما يننيه عن الإعراب بخلاف الفعل . (قوله كان الاسم) أى إعرابه أصلا والمضارع أى إعرابه فرعًا . (قوله خلافا للكوفيين) أى ولن ذهب إلى أن الإعراب أصل في الفعل فرع في الاسم لوجوده في الفعل من غير سبب فهو لذاته بخلاف الاسم وهو ياطل لما علمت من أن سبب الإعراب فيهما توارد المعانى . (قوله إن عريا) بكسر الراء ماضي يمرى كرضي يرضى أي خلا ، وأما عرا يعرو كعلا يعلو فبمعنى عرض . (قوله مباشر) أى ولو تقديرا كقوله :

#### لا تهين الفقير علك أن تركع يوما والدهر قد رفعه(١)

أصله مهينن بنون النو كيد الخفيفة حذفت الالتقاء الساكنين أفاده يس وغيره . (قوله ومن نون إناث) أي نون موضوعة للإناث وإن استعملت مجازا في الذكور كا في قوله :

## يمرون باللمنا خفافا عيابهم ويرجعن من دارين بجر الحقائب

(قوله لم يعرب) أى لفظا وهو معرب محملا إن دخل عليه ناصب أو جازم كا في يس . و صكت عن علية الرفع و القياس أبي كذا قال شيخنا السيد . ثم الرفع بالتجود و القياس أنها كفلك ، إلا أن يقال التجرد ضعيف لأنه عامل معنوى كذا قال شيخنا السيد . ثم رأيت شيخنا في باب إعراب الفعل نقل عن سم أن له على رفع والله التجرد من الناصب والجازم ونظر فيه . وحزم بأنه ليس له في حال التجرد على رفع ناقلا ذلك عن القليوني وغيره . وقوله لمعاوضة إعمى فيه أن عدم إعرابه هو الأصل فلا يحتاج إلى التعليل وبجاب بأن المضارع لما أشبه الاسم في الأمور المتقدمة كان كأن الإعراب متأصل فيه فإذا عرج عنه فكأنه عرج عن الأصل فلهذا ذكر وجه البناء . وقوله بجاهو من محصائص الأفعالي أي القوى

<sup>(</sup>۱) البت للشاعر الأصبط بن قريع . والشاهد فيه هر عيما نون التركيد مقدوقى القمل المضارع وهو « مين » والأصل و مين » فالفرن الأولى لام الكلمة ، والثانية نون الفركيد الخفية ، ولو إمكن الهوت مقدوق القمل أوجب أديقول : لا تهن يقطف البادومي عين القمل تخلصات القفاء الساكنين .

بما هو من خصائص الأفعال فرجع إلى أصله من البناء فيبنى مع الأولى على الفتح لتركيبه معها تركيب خمسة عشر ، ومع الثانية على السكون حملا على الماضي المتصل بها لأنهما مستويان فى أصالة السكون وعروض الحركة كما قاله فى شرح الكافية(١) والاحتراز بالمباشر عن غير المباشر وهو الذي فصل بين الفعل وبينه فاصل : ملفوظ به كألف الاثنين ، أو مقدر كواو الجماعة وياء الواحدة المخاطبة ، نحو هل تضربان يا زيدان ، وهل تضربن يا زيدون ، وهل تضربن يا هند ، الأصل تضربانن وتضربونن وتضربينن ، حذفت نون الرفع لتوالى الأمثال ، ولم تحذف نون التوكيد لفوات المقصود منها بحذفها ، ثم حذفت بتنزيله منزلة الجزء الخاتم للكلمة فاندفع الاعتراض بلزوم بناء المضارع المقرون بلم أو قد أو حرف التنفيس أو ياء الفاعلة لمعارضة الشبه فيه بما هو من خصائص الأفعال . لكن هذا الاندفاع لا يظهر بالنسبة لياء الفاعلة لانصالها بالآخر وتنزلها منزلة الجزء من الفعل إلا أن يقال ثنزل نون التوكيد أقوى وأتم . **رقوله** لتركيبه معها إلخ) تعليل لكون البناء على الفتح كما قاله غير واحد لا لأصل البناء لأنه ذكره لا لأن التركيب لا يصلح علة للبناء بدليل بعلبك كما قبل لأن المراد هنا خصوص التركيب العددى كما يصرح به قول الشارح تركيب خمسة عشر لا مطلق التركيب المزجي . والتركيب العددي يصلح علة للبناء كما ستعرفه ف بابه وإنما اقتضى التركيب الفتح لأنه يحصل به ثقل فيحتاج معه إلى التخفيف بالفتح . وقال شيخنا السيد : ما ذكره الشارح علة لكون البناء على الفتح مع نون التوكيد وعلى السكون مع نون الإناث عازيا لشرح الكافية إنما ذكره المصنف في شرح الكافية عَلَمْ لأصل البناء لا لكُونِه على الفتح أو السكون ففى عزوه إلى شرح الكافية نظر . (**قوله حملاً على الماضي المتصل به)** أى فى كون كل ساكن الآخر لفظا لا في البناء على السكون لتلا ينافي ما سبق من كون الماضي المتصل بنون الإناث مبنيا على فتح مقدر وإن درج شيخنا على المنافاة أخذا بظاهر العبارة . وإنما علل سكونه مع أن الأصل في المبنى السكون لأنه لما استحقَّ الإعراب الذي أصله الحركة وبني مع نون التوكيد على حركة دل على أن المنظور إليه فيه هو الحركة فاحتيج في خروجه عنها مع نون الإناث إلى وجه . (قوله لأنهما) أى الماضي والمضارع وهذا تعليل للحمل على الماضي في سكون الآخر لفظا لا في البناء على السكون لما عرفت . وقوله مستويات في أصالة السكون وعروض الحركة) لما مر من أن الأصل الأصيل في الأفعال البناء وفي المبنى السكون ، فإن قلت : إذا كان الماضي والمضارع مستويين في أصالة السكون فلا معنى لحمل المضارع على الماضي . قلت : المراد بالاستواء الاشتراك ولو مع التفاوت في القوة . ولما خرج المضارع عن أصله وأعرب ضعفت أصالة السكون فيه فحمل على الماضي الذي لم يخرج فلم تضعف أصالة السكون فيه . (قوله لتوالى الأمثال) أى الممنوع وذلك إذا كانت كلها زوائد فلا يرد نحو النسوة جننٌ لأن الزائد المثل الأحير فقط.

<sup>(</sup>١) لاين الحاجب أعاننا الله على إتمامه .

الواو والياء لالتقاء الساكتين ، وبقيت الضمة والكسرة دليلا على المحذوف ، و لم تحذف الألف لئلا يلتبس بفعل الواحد وسيأتى الكلام على ذلك فى موضعه مستوفى فهذا ونحوه معرب . والضابط أن ماكان رفعه بالضمة إذا أكد بالنون بنى لتركيه معها. وماكان رفعه بالنون إذا أكد بالنون لم يين لعدم تركيه معها لأن العرب لم تركب ثلاثة أشياء.

(قتميه) : ما ذكرناه من التفرقة بين المباشرة وغيرها هو المشهور والمنصور . وذهب الأخفش(١٠) وطائفة إلى البناء مطلقا ، وطائفة إلى الإعراب مطلقا . وأما نون الإناث فقال في شرح التسهيل : إن المتصل بها مبنى بلا خلاف ، وليس كما قال ، فقد ذهب قوم منهم ابن در ستويه (٢) وابن طلحة (٢) والسهيلي (٤) إلى أنه معرب بإعراب مقدر منع من ظهوره ما عرض فيه (قوله لفوات المقصود منها بحلفها) أي لعدم ما يدل عليها بخلاف نون الرفع فإنها وإن أتى بها لمعنى مقصود لكن لا يفوت بحذفها لوجود الدليل عليها وهو أن الفعل معرب لم يدخل عليه ناصب ولا جازم للعلم حينئذ بأن نون الرفع مقدرة . **(قوله لالتقاء الساكتين)** أي لدفعه وفيه أن التقاء الساكنين هنا على حده فهو جائز فلا حاجة إلى · حذَّفَ الواو والياء للتخلص منه . ويمكن دفعه بأنه وإن كان جائزا لا يُخلو عن ثقل ما فالحذف للتخلص من الثقل الحاصل به . (قوله لللا يلتبس بفعل الواحد) لا يقال كسر النون يدفع اللبس لأنا نقول لو حذفت لم تكسر النون لأن سبب الكسر وقوعها بعد ألف تشبه ألف المثنى على أن اللبس حاصل حال الوقف . (قوله بني أمركبه معها) علل الشارح هنا أصل البناء بالتركيب مخالفا لما أسلفه وقد أسلفنا أن هذا ما درج عليه الناظم في شرح الكافية فيكون الشارح هنا موافقا له فافهم . (قوله لم تركب اللالة أشياء) اعترض بأنهم ركبوها في قولهم لآماء بارد ببناء الوصف معها على الفتح كما سيأتي في باب لا . وأجيب هناك بأن لا إنما دخلت بعد تركيب الموصوف والوصف وجعلهما كالشيء الواحد و لا يقاس على باب لا غيره ، فلا يدعى هنا تركيب الفعل مع الفاعل ثم إدخال نون التوكيد . (قوله بين المباشرة) أي بين نون التوكيد المباشرة لأن نون الإناث لا تكون إلا مباشرة ولذا لم يقيدها الناظم بالمباشرة . (قوله إلى البناء)أي على الفتح حتى في المسند إلى واو الجماعة أو ياء انخاطبة لكنه فيه مقدر . منع من ظهوره حركة المناسبة هذا هو الأقرب وإن توقف فيه البعض . (قوله إلى الإعراب مطلقا) لكنه في المباشرة مقدر منع من ظهوره حركة التمييز بين المسند للواحد والمسند للجماعة والمسند للواحدة . (قوله ها)أي سكون ، ومن في قوله من الشبه بالماضي تعليلية وجعل السكون عارضا للمضارع باعتبار ماصار كالمتأصل فيه من الإعراب فلا ينافي ما أسلفه الشارح من استواء المضارع والماضي في أصالة السكون لأنه باعتبار الأصل الأصيل فنيه.

<sup>(</sup>١) سيق أغمريف به . . . . (١) سيق أغمريف به صـ ٤٥ .

<sup>(</sup>٣) هو تحمد بن طاهمة بن عبد للك بن أحد الأمري الإنبيل ، كان إمانا ل صناعة العربية ، عاوفًا بعلم الكلام ، وكان مشهورًا بالعقل والذكاء ، در س العربية والأداب إشبيلة لمدة حسين صنة ... تول صنة ٢٨ . و انظر المبية ١٩٧١ / ٢٩ .

<sup>(\$)</sup> هو عبدالرحزين عبداله ... الإمام أمرزيد ... السهيل الخصيم الأملسي ، كان طالبالقراءات والفقة العربية ، جامعا بين الرواية والمرابة ، كان غوال أدنيا وعالمة بالغسيم ، ومن مصنفه الروض الأنف ، وشرح الجمل ... تول سنة ٨٩ ( انظر البية ٨١/٢ )

من الشبه بالماضى''). (وَكُلُّ حُرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَا) الذى به الإجماع إذ ليس فيه مقتضى الإعراب لأنه لا يعتوره من المعانى ما يحتاج إلى الإعراب (وَٱلْأُصُّلُ فِي ٱلْمَبْشَى اسما كان أو فعلاً أو حرفا رأنْ يُسْكُنّا) أى السكون لحفته وثقل الحركة ، والمبنى ثقيل فلو حرك اجتمع ثقيلان (وَمِثْهُ) أى من المبنى ما حرك لعارض اقتضى تحريكه والمحرك (ذُو قُتْمِ

(قوله الذي به) أشار به إلى الجواب عن الاعتراض بأن كلام المصنف لا يفيد بناء الحروف بالفعل إذ لا يلزم من الاستحقاق الحصول . وحاصل ما أشار إليه من الجواب أن أل في البناء للعهد الحضوري أي البناء الحاضر في الحرف فيكون كلام المصنف مفيدا لبناء كل حرف واستحقاقه بناءه الحاصل له . ويجاب أيضا بأن حصول البناء للحرف علم من قوله : \* لشبه عن الحروف مدلى \* والقصد الآن بيان استحقاق الحرف بناءه الحاصل له . (قوله لا يعتوره) أي لا يتوارد عليه . زقوله ها يحتاج) أى معان تركيبية بحتاج التمييز بينها إلى الإعراب . وأما المعانى الإفرادية كالابتداء والتبعيض والبيان بالنسبة إلى من فتعتور الحرف لكن لا يميز بينهما بالإعراب. (قوله والأصل في المبني) أي الراجح فيه أو المستصحب لا الغالب إذ ليس غالب المبنيات ساكنا . (قوله أي السكون) فسر أن يسكن بالسكون لأنه عبارة النحاة لا لتأوله بالتسكين والتسكين فعل الفاعل فهو وصف له لا للكلمة وإن توهمه شيخنا والبعض لأن المصدر المؤول به أن يسكن مبنى للمفعول قطعا أي كونه مسكنا وهو وصف للكلمة قطعا فلا تغفل. يقى شيء آخر أورده السيوطي في نكته وهو أن المصنف لم يذكر أن غير السكون والفتح والكسر والضم ينوب عنها كما ذكر نظير ذلك فى الإعراب فربما توهم عدم ذلك هنا ، ولبس كذلك فينوب عن السكون الحذف في الأمر المعتل والأمر لاثنين أو جماعة أو مخاطبة ، وعن الفتح الكسر في نحو لا مسلمات لك ، والياء في نحو لا مسلمين ولا مسلمين لك، والألف في نحو و لا وتران في ليلة ، وعن الكسر الفتح في نحو سحر على رأى من يقول ببنائه ، وعن الضم الواو والألف في نحو يا زيدون ويا زيدان ا هـ وفيما ذكره من نيابة الفتح عن الكسر في نحو سحر نظر فتأمل . (قوله والمبنى ثقيل) للزومه حالة واحدة ولافتقار الحرف إلى ضميمة وتركب معنى الفعل ومشابهة الاسم المبنى الحرف الثقيل . وأما تعليل ثقله بكون مدلوله مركبا لتضمنه معنى الحرف زيادة على معناه الأصلى كما اقتصر عليه البعض فقاصر كما قاله شيخنا على المبنى من الأسماء للشبه المعنوى كمتى. (قوله وهنه) أشار به إلى عدم الانحصار فيما ذكره لأن من المبنى ما بنم على حرف كيا زيدان ويا زيدون ولا رجلين ، وما بني على حذف كاغز واخش وارم واضربا واضربوا واضربي .

<sup>()</sup> وظلك لى صرورة النون جزءًا منه مثل. هو والوالدات يرجمن أولادهن في فيوجمن فعل مضارع مرفوع بينمية مقدرة على أعره مع ظهور هامشه يوخمن بأرضعن في أن النون صارت فيه جزءًا معه .

وَذُو كَسُرٍ وَ) ذو (صَمْم) فنو الفتع (كَأَيْن)وضرب ورب. وذو الكسر نحو (أَمْسِ) وجير (''). وذو الضم نحو (حَيْثُ) ومنذ (وَآلسَّاكِنُّ) نحو (كَمْ) واضرب وهل. فالبناء على المسكون يكون في الاسم والفعل والحرف لكونه الأصل. وكذلك الفتح لكونه أخف الحركات وأقربها إلى السكون. وأما الضم والكسر فيكونان في الاسم والحرف لا الفعل لتظهما وثقل الفعل، وبني أبن لشبه بالحرف في المعنى وهو الهمزة إن كان استفهاما وإن إن كان شرطا وبني أمس عند الحجازيين لتضمنه معنى حرف التعريف لأنه معرفة بغير أداة ظاهرة. وبني حيث للافتقار اللازم إلى جملة. وبني كم للشبه الوضعي أو لتضمن الاستفهامية معنى الهمزة والحبرية معنى رب التي للتكثير.

رقوله ذو فتح) قدمه لأن الفتح أحف الحركات ويليه الكسر . (قوله وذو الضم نحو حيث) فإن قلت : من أبن يعلم أن الناظم أتى بها مثالا للضم مع أن فيها الفتح والكسر أيضا . قلت : لأن أين تعينت مثالا للفتح وأمس تعينت مثالا للكسر فيكون حيث مثالًا للضم وأيضًا الضم أشهر والحمل على الأشهر أرجع . وقوله لأ الفعل) وأما نحو ضربوا فمبنى على فتح مقدر والضمة للمناسبة كما مر . وأما رد بضم الدال فمبنى على سكون مقدر وضمته للاتباع . وأما نحو عرقي فمبنى على الحذف والكسرة كسرة بنية . وأما رد بكسر الدال فمبني على سكون مقدر والكسرة للتخلص من النقاء الساكنين . وقوله لتقلهما وثقل الفعل) أما الأول فلأن الضم إنما يحصل بأعمال العضلتين معا والكسر بأعمال العضلة السفلي بخلاف الفتح فإنه يحصل بمجرد فنح الفم . وأما الثاني فلتركب معناه من حدث وزمان قبل ونسبة على ما بين في محله . (قوله وهو الهمزة) الضمير يرجم إلى الحرف . (قوله وبني أمس عند الحجازيين) أي بشروط خمسة ذكرها الشارح في باب ما لا ينصرف : أن يراد به معين ، وألا يضاف ، ولا يصغر ، ولا يكسر ، ولا يعرف بأل . وأما التيميون فبعضهم يعربه إعراب ما لا ينصرف في الأحوال الثلاثة للملمية والعدل عن الأمس وأكثرهم يخص ذلك بحالة الرفع ويينيه على الكسر في غيرها فإن فقد شرط من الشروط المتقدمة فلا خلاف في إعرابه وصرفه . (أوله التضمنه معنى حرف التعريف) معناه التعيين . وبيان ذلك أنه اسم لمعين وهو اليوم الذي يليه يومك . وأما المقرون بأل العهدية فهو لليوم الماضي المعهود بين المتخاطبين وليه يومك أم لا وإذا نوَّن كان صادقا على كل أمس . وفيها ألغز ابن عبدالسلام بقوله : ما كلمة إذا عرفت نكرت وإذا نكرت عرفت ، ومراده بالأول حالة أقترانه بأل و بالثاني حالة بنائه فاعرفه . فان قلت : العلة التي ذكرها الشارح موجودة في جميع للعارف لتضمنها التعيين فيلزم بناؤها قلت : التعيين الذي هو معنى أل نسبة جزئية غير مستقلة بالمفهومية كما هو شأن معنى الحرف بخلاف التعيين الاسمى الموجود في العلم مثلا فافهم . قال الشنواني : والفرق بين العدل والتضمين أن العدل بجوز معه إظهار أل بخلاف التضمين I هـ فعلى بنائه لتضمنه معنى أل تكون أمس مؤدية معنى أل مع طرحها وعدم النظر إليها وامتناع ذكرها ، وعلى إعرابه إعراب ما لا ينصرف للعلمية والعدل يكون أمس حالًا عمل الأمس مع النظر إلى أل وجواز ذكرها .

<sup>(</sup>١) حرف جواب يمحي ۽ نعم ۽ .

(تفعیه): ما بنی من الأسماء علی السكون فیه سؤال واحد لم بنی ؟ وما بنی منها علی السكون فیه سؤال و احد لم بنی ؟ وما بنی منها علی الحركة فیه ثلاثة أسئلة : لم بنی ولم حرك ولم كانت الحركة كنا وما بنی من الأفعال أو الحروف علی السكون لا يسأل عنه . وما بنی منهما علی حركة فیه سؤالان : لم حرك ؟ ولم كانت الحركة كانت الحركة خمسة : التقاء الساكتين كأين ، وكون الكلمة علی حرف واحد كبعض العضمرات ، أو عرضة لأن يتدأ بها كباء الجر ، أو لها

(قوله لأنه معرفة بغير أداة ظاهرة) بدليل وصفه بالمعرفة في خو قولم أمس الدابر لا يعود (١٠٠ . و كان يبغى حذف قوله ظاهرة لإيهامه أن الأداة مقدرة مع أن من يعلل البناء بالتضمين المذكور يقول بتأدية أمس معنى حرف التعريف مع طرح الحرف وقطع النظر عنه وبعد ذلك فالعلة ناقصة ، ولو قال لأنه معرفة وليس من أنواع المعرفة الآتية لتم التعليل فافهم . (قوله وبني كم للشبه الوضعي) أي على مذهب غير الشاطبي وقوله أو لتضمن إلخ أي على مذهب الشاطبي أيضا. (قوله وها بني من الأفعال) أي غير المضارع لأن المضارع لما استحق الإعراب بسبب المشابهة السابقة حتى كأنه أصل فيه استحق أن يسأل عنه إذا بني على السكون سؤ الآن: لم بني ؟ ولم سكن؟ كما يدل على ذلك قول الشارح سابقا لمعارضة شبه الاسم إلخ وقوله ومع الثانية على السكون حملا على الماضي المتصل بها قاله البعض. أقول: يؤخذ منه أن قول الشارح وما بني منهما على حركة إلخ محله أيضا في غير المضارع وأن سؤالي المضارع المبنى على حركة لم بني ولم كأنت الحركة كذا وأنه لا يسأل عن خريكه لموافقته ما يستحقه المضارع من الإعراب الذي الأصل فيه الحركة، ويرد على ما ذكر أبه لا يسأل عن سكون المبنى من الأسماء ويسأل عن تحريكه مع أنها أشد أصالة من المضارع في الإعراب الذي الأصل فيه الحركة. اللهم لا أن يقال لما ضعفت أصالة المضارع في الإعراب لكون الأصل الأصيل فيه البياء فربما توهم عدم تأصله في الإعراب بالكلية احتيج إلى دفع هذا التوهم بالسؤال عند سكونه عن سبب سكونه وعدم السؤال عند تحريكه عن مبب تريكه لإشعار ذلك بأن له أصالة ما في الإعراب الذي الأصل فيه الحركة بخلاف أصالة الاسم في الإعراب فإنها قوية غير محتاجة إلى ذلك فتأمل. وقوله وأسباب البناء على الحركة) المقصود بالذات قوله على الحركة لا قوله البناء، ولو قال وأسباب تحرك المبنى لكان أوضح. ونظير ذلك يقال في قوله وأسباب البياء على الفتح وما بعده. (قوله التقاء الساكتين) أي دفعه. وأورد هنا إيرادا أسلفناه مع جوابه عند الكلام على تعريف البناء على أنه لفظي. (قوله وكون الكلمة على حرف واحد) يرد عليه أن السب ما يلزم من وجوده الرحود والكون المذكور ليس كذلك فقد يوجد ولا توجد الحركة كافي تاء النأنيث الساكنة وبعض الضمائر كواو الجماعة وألف الاثين وياء المخاطبة ويجاب بأن المراد بالسبب هنا أعم من ذلك. **رقوله أو عرضة لأن يتداً** بها، اعترض بأنه يغني عنه ما قبله لأنه من أفراد ما قبله ويجاب بأنه بصدد التنصيص على ما يصلح سبيا للبناء على حركة وكون الكلمة عرضة لأن يبتدأ بها يصلح سببًا باعثًا له ولو مع الذهول عن كون الكلمة على حرف و١) وذلك لأنه اسم لمين وهو الميرم الدي يليه يومك ، ويني لتصمنه حراف التعيين .

أصل في التمكن كأول ، أو شابهت المعرب كالماضي فإنه أشبه المضارع في وقوعه صفة وصلة وحالًا وخبرًا كما تقدم . وأسباب البناء على الفتح . طلب الخفة كأين ، ومجاورة الْأَلْف كَأَيَانَ ، وكدنها حركة الأصل تحو يا مضر ترخيم مضارر اسم مفعول . والفقر بين معنيين بأداة واحدة نحو يا لزيد لعمرو ، والاتباع نحو كيفي بنيت على الفتح اتباعًا لحركة الكاف ، لأن الياء بينهما ساكنة والساكن حاجة غير حصين ، وأسباب البناء على الكسر: التقاء الساكنين كأمس. ومجانسة العمل كباء الجر، والحمل على المقابل كلام الأمر واحدكم أن كون الكلمة على حرف واحد يصلح سببا لبنائها على حركة وإن لم تكن عرضة لأن يبتدأ بها كتاء الفاعل ، هكذا ينبغي تقرير الاعتراض والجواب . وقوله أوها أصل في الككن أي حالة في التكن أي أنها تعرب في بعض الأحوال وليس المراد أنها متمكنة أصالة حتى يعترض بمنافاته حكمهم بأن المبنى غير متمكن . (قوله كأول؛ أي إذا حذف ما تضاف إليه ونوى معناه كابدأ بذا من أول بالضم . (قوله أو شابهت المعرب كالماضي) لأن بناءها على الحركة أقرب إلى الإعراب من بتائها على السكون. وقوله يا مضار، أي على لغة من ينتظر (١٠). ونظر فيه الشنواني بأن هذه الفتحة ليست فتحة البناء التي الكلام فيها بل هي فتحة بنية . وحركة البناء على هذه اللغة إنما هي الضمة على الحرف المذوف للترخير و كذا يقال في المرضعين الآتيين . رقع له والفرق بين معيين أي كالمستغاث به والمستغاث له في المثال المذكور . وقوله بأداة واحدة متعلق بمحذوف صفة لمنيين أي منبه عليهما بأداة واحدة لا ظرف لغو متعلق بالفرق لأن الفرق باختلاف الحركة لا بالأداة الداحدة . وقد لدنجه ما لزيه لعمرو) بفتح لام المستغاث به للفرق بينهما وبين لام المستغاث له . وأورد عليه أن الفرق يحصل بالعكس . وأجبب بأن المراد الفرق المصحوب المنامبة وهي هنا أن المستغاث منادي والمنادي كضمير الخاطب واللام الداخلة عليه مفتوحة . (قوله محو كيف) إن قلت : لم مثل للفتح اتباعا بكيف وللفتح تخفيفا بأين مع أنه يصح العكس وكون الفتح في كل للأمرين معا لأن الأسباب قد تتعدد . أجيب بأن وجه ما صنعه أن الحمز ة لما كانت ثقيلة ناسب أن يمثل بأين لطلب الخفة بخلاف الكاف فإنها حفيفة فناسب أن يمثل بكيف للاتباع . وقوله التقاء المساكتين) فيه أن التقاء الساكنين إنما هو سبب البناء على حركة والمعدود من أسباب الكسركونه الأصل في التخلص من التقاء الساكنين لأن الكسرة لا تلتبس بحركة الإعراب إذ لا تكون حركة إعراب إلا مع التنوين أو أل أو الإضافة قاله بس . وعبارة الدماميني على المغنى قالوا : وإنما كان الأصل في ذلك الكسير لأن الجزم في الأفعال عوض عن الجر في الأمماء وأصل الجزم السكون فلما ثبت بينهما التعارض وامتنع السكون في بعض المواضع جعلوا الكسر عوضا عنه ا هـ . (فائدة) الساكنان يلتقيان في الوقف مطلقا سواء كان الأول حرف لين أم لا ، ولا يلتقيان في الوصل إلا وأولهما حرف لين . وثانيهما مدغم متصل كدابة ودويية فلو لم يكن الأول حرف لين حرك كما في اضرب الرجل بكسر الباء أو حذف كما في اضرب الرجل بفتحها تريد اضربن بنون التوكيد (١) أي لقة من يتنظر الحرف ، فعند الترخم بحدّ في الحرف ويترك باق الكلمة على ما هو عليه من حركة أو سكون فقول في و جنفر و : و باجتلف و وانظر شرح ابن عقيل للألفية ( جـ ٢/٢ ٢٠٠ ، ٢٩٢ ) .

كسرت حملاً على لام الجر، فإنها في الفعل نظيرتها في الاسم، والإشعار بالتأنيث نحو أنت، وكونها حركة الأصل نحو يا مضار ترخيم مضارر اسم فاعل، والفرق بين أداتين كلام الجر كسرت فرقا بينها وبين لام الابتداء في نحو لموسى عبد، والاتباع نحو ذه وته بالكسر ف الإشارة للمؤنثة. وأسباب البناء على الضم ألا يكون للكلمة حالَ الإعراب نحو: ﴿ لَهُ الأمر من قبل ومن بعد﴾(١) بالضم، ومشابهة الغايات نحو يا زيد فإنه أشبه قبل وبعد، قيل: من جهة أنه يكون متمكنًا في حالة أحرى، وقيل من جهة أنه لا تكون له الخفيفة . ولو لم يكن الثاني مدغما حرك كغلاماي ومن سكنه من القراء في ومحياي فللوصل بنية الوقف ، ولو لم يكن الثانى متصلا حذف الأول نحو ﴿ دعوا الله ﴾ (٢) ﴿ يقولوا التي ﴾ (٢) ﴿ أَلَى الله شك ﴾ (١) وربما ثبت كقراءة ﴿ عنه تلهى ﴾ (\*) بإشباع الهاء وتشديد الناء ﴿ ما لكم لا تناصرون ﴾ (١) بإثبات ألف لا وتشديد التاء وربما فر من التقائهما في المتصل بإبدال الألف همزة مفتوحة قريء 1 ولا جأن ٥-ه ولا الضاَّلين ٥ بالهمزة . قال أبو حيان : ولا ينقاس شيء من ذلك إلا في الضرورة على كثرة ما جاء منه . همم بتلخيص وزيادة . (قوله ومجانسة العمل) نقض بكاف التشبيه وواو القسم وتائه إلا أن يقال المراد أخذا من كلام الشاطبي ومجانسة الحرف اللازم للحرفية عمله اللازم له ، فخرج بلزوم الحرفية كاف التشبيه ، وبلزوم العمل واو القسم وتاؤه لأن الواو والتاء لا يلزمهما الجر لانفكاكه عنهما إذا كانتا للعطف والحطاب. (قوله حملا على لام الجر) أي الداخلة على ظاهر غير مستغاث به . (قوله فإنها) أي لام الأمر حالة كونها في الفعل نظيرتها أي لام الجر حالة كونها في الاسم أي في أن كلا عمل العمل الخاص بمدخوله . (قوله والإشعار بالتأنيث) أي لأن الكسر المعنوي يناسب المؤنث فيكون في الكسر اللفظي إشعار به . (قوله والفرق بين أداتين) قال هنا بين أداتين وف يا لزيد لعمرو جمل الأداة واحدة لاختلاف النوع هنا واتخاده هناك فإن لام الابتداء نوع غير لام الجر بخلاف اللامين هناك فإنهما من نوع حرف الجر . (قوله كسرت فرقا بينها إلخ) و لم يعكس لتناسب حركة لام الجر عملها واعترض كلامه بأن الفرق لا يظهر مع الصمير نحو الزيدون لهم عبيد إلا أن يقال الكلام باعتبار الأغلب . (قوله نحو لموسى عبد) الأنسب كسر اللام ليكون مثالا للام الجر المحدّث عنها . (قوله ومشابهة الغايات) هي الظروف المنقطعة عن الإضافة كقبل وبعد سميت بذلك لصيرورتها بعد حذف المضاف إليه غاية في النطق أ هـ فاكهى . وإنما لم يسم كل وبعض بذلك لوجود ما هو عوض عن المضاف إليه وهو التنوين . (قوله نحو يا زيد) أي فضمة زيد لمشابهته للغايات وأما أصل بنائه فلتضمنه معنى الخطاب الذي هو من معاني الحروف وأما كونه على حركة فلأن له أصلا في التمكن أي حالة في الإعراب . (قوله وقيل من جهة إغى لا يُخفى مغايرته لما قبله المتحد مع قول السيرافي معنى فقول شيخنا أنه بمعنى قول السيرافي غير صحيح . (١) الآية ؛ : سورة الروم.

<sup>(</sup>٢) الآية ٢٢ : مورة يونس. (٣) الآية ٥٣ : سورة الإصراء. (٥) الآية ١٠: سورة عبس. (٤) الآية ١٠ : سورة إيراهيم . (١) الآية : ٣٥ : سورة الصافات .

الضمة حالة الإعراب. وقال السيراف(١٠): من جهة أنه إذا نكر أو أضيف أعرب. ومن هذا حيث فإنها إنما ضمت لشبهها بقبل وبعد من جهة أنها كانت مستحقة للإضافة إلى المفرد كسائر أخواتها فمنعت ذلك كما منعت قبل وبعد الإضافة، وكونها حركة الأصل نحو يا تحاج ترخيم تحاجيج مصدر تحاج إذا سمى به، وكونه في الكلمة كالواو في نظيرتها كنحن ونظيرتها همو، وكونه في الكلمة مثله في نظيرتها نحو اخشوا القوم، ونظيرتها قل ادعوا . والاتباع كمنذ . وقد بان لك أن ألقاب البناء ضم وفتح وكسر وسكون ، ويسمى أيضا وقفا . (قوله لا تكون له الضمة حالة الإعراب) أي وهو منادي وأما الفتح والكسر فيوجدان فيه وهو منادي معرب أما الأول فظاهر وأما الثاني ففي حالة الاستغاثة به باللام . (قوله وقال السيرافي) هذا عين القول الأول . (قوله ومن هذا حيث أي بما ضم لمشابهته الغايات حيث على لغة ضمها و لما كان شبهها بالغايات ليس من الجهات السابقة بين الشارح وجه الشبه بقوله فإنها إنما ضمت إلح. (قوله كالواو) أي في كون كل يكون علامة رفع ومن وادٍ واحد . (قوله كتحن إلخ) حاصله أن نحن ضمير لجماعة الحاضرين وهمو ضمير لجماعة الغائبين فهما نظيرتان فلما بنوانحن على حركة لاكتقاء الساكنين اختاروا الضمة لتناسب الواو في نظيرتها ولما كانت نحن لعدد أقله اثنان وهمو لعدد أقله ثلاثة كانت همو أقوى فاستحقت واوها أن تكون أصلا يحمل عليه الضم عند فقد سبب آخر له وكون علة الضم ما ذكر أحد أقوال . (قوله نحو اخشوا القوم إخ) حاصله أنهم ضموا آخر قل عند وصله بنحو ادعوا اتباعا لثالث ما اتصل به لا نقلا لأن الهمزة هزة وصل فلما أرادوا تحريك واو اخشوا التي هي لكونها فاعلا بمنزلة الجزء الأخير من الفعل عند اتصال نحو القوم به اختاروا الضمة حملا للشيء على نظيره ، فوجه الشبه بين الضمتين كون كل في آخر الفعل أعم من أن يكون آخر احقيقة أو تنزيلا . وأورد على الشارح أن ضمة الواو لمناسبتها لها كما قالوا في لتبلونًا فهي ضمة مناسبة لا ضمة بناء ، وضمة قل لاتباع ثالث ما بعده فهي ضمة اتباع لا ضمة بناء . وأصل تحريكهما للتخلص من التقاء الساكنين وكلامنا في أسباب ضم البناء فكان الأولى إسقاط هذا الأخير . (فائدة) ضم واو الجمع المفتوح ما قبلها الساكن ما بعدها هو المشهور ، وسمع كسرها وفتحها ، كما سمع الضم في غير ولو الجمع نحو لو انطلقنا كذا في الهمع . (قوله وقد بان لك) أي من قوله والأصل في المبنى أنَّ يسكنا ومنه إلخ . (قوله أن ألقاب البناء) أي ألقاب أنواع البناء الأصلية فاندفع بأنواع الاعتراض بأن هذه الألقاب ليست للبناء الذي هو جنس كلي لأن حق ألقاب الشيء اتحادها معني ، والأمر هنا ليس كذلك بل لأنواعه اغتصوصة بمعنى أن كل نوع منها له لقب من هذه الألفاظ ، ويجرى الاعتراض والجواب في قولهم ألقاب الإعراب أيضا ، وبالأصلية اعتراض بأن أنواع البناء لا تنحصر في الأربعة فإن منه البناء على حرف (١) هو الحسن بن عبد الله الموزبان ، القاضي ، أبو صعيد السيراق ، النحوى ، كان أبوه يجومها اسمه يبزاد ، ومحاه أبو صعيد ، وكان أبو صعيد يدوس علوم القرآن بهنداد وأخذ النحو عن ابن السراج وقبر مان ، وقال عنه أبو حيان التوحيدي : هو إمام الأثمة في النحو والمرفة بالفقه واللعة والشعر ... ها وأيت احفظ منه خوامع الزهد نظمًا ونثرًا ... ومن تصانيفه شرح كتاب مييويه ، شرح اللُّويدية ، الإتحاج ف النحو ولم يتممه وأقد ولده يوصف . ترل سنة ٢٩٨٨ انظر البية ٧٠٥ .. ٥٠٩) .

وهذا شروع في ذكر ألقاب الإعراب وهي أيضا أربعة : رفع ونصب وجر وجزم وعن المازني(١) أن الجزم ليس بإعراب : فمن هذه الأربعة ما هو مشترك بين الأسماء والأفعال ، وما هو محتص بقبيل منهما . وقد أشار إلى الأول بقوله (وَٱلرُّفعَ وَٱلنَّصْبَ آجْعَلَنْ إعْرابَا \* لِاسْمِ وَفِعْلِ) فالاسم نحو إن زيدا قائم والفعل (تَحُوُّ) أقوم ورَلَنْ أَهَّابَا) وإلى الثانى أشار بقوله (وآلِاسْمُ قَدْ مُحصِّصَ بِالْجَرِّ) أي فلا يوجد في الفعل . قال في التسهيل : لأن عامله لا يستقل فيحمل غيره عليه بخلاف الرفع والنصب (٢) (كما \* قَدْ خَصُّصَ الْفِعْلِّ بِأَنْ يَتْجَزِمَا) أي بالجزم لكونه كافي يا زيدان ويا زيدون ولا رجلين والبناء على حذف كافي اغز واخش وارم ، واضربا واضربوا واضربي واعلم أن أنواع البناءو أنواع الإعراب وإن اتحدتا في الصورة مختلفتان في الحقيقة كما اختلفتا في الأسماء ، فإن الأولى لازمة غير مجتلبة لعامل ، والثانية متغيرة مجتلبة لعامل . واصطلحوا على تسمية الضمة والفتحة والكسرة والسكون في الإعراب رفعا وتصبا وجرا أو خفضا وجزما . وفي البناء ضما وفتحا وكسرا وسكونا فلا يطلق اسم نوع من أنواع أحدهما على نوع من أنواع الآخر . وهل حركات البناء أصل لعدم تغيرها ؟ أو حركات الإعراب لدلالتها على المعاني كالفاعلية والمفعولية والإضافة وتغيرها إنما هو لمعان ؟ أو كل أصل أقوال . (قوله وفع إلخ) بدأ بالرفع لأنه أشرف إذ هو إعراب العمد ولا يخلو منه كلام ، وثني بالنصب لأنه أوسع مجالا فإن أنواعه أكثر . قال أبو حيان : ولو بدأ بالجر لأنه مختص بالاسم الذي الإعراب فيه أصل لاتجه أيضا ا هـ دماميني . (قوله وعن المازني أن الجزم ليس بإعراب) وجهه أن الجزم ليس في الاسم حتى يحمل عليه المضارع قاله الشيخ يحيى . (قوله والوقع والنصب اجعلن إعرابا) اعترضه السيوطي بأن الفعل المؤكد بالنون لايتقدم معموله عليه والناظم مشي على ذلك في عدة مواضع كقوله: \* والفاعل المعنى انصبن بأفعلا \* وقوله: وبه الكاف صلا ، وعلله بعض شراح الجزولية بأن تأكيد الفعل يقتضي اهتماما به فيقدم أفاده الشيخ يحيى . وينبغي حمل امتناع التقدم \_ إن صلم \_ على حالة الاختيار دون الضرورة كما هنا ، وحينئذ يندفع الاعتراض . (قوله والاسم قد خصص بالجر) الباء داخلة على المقصور كماهو الأكثر . لا يقال هذا تكرار مع قوله سابقا بالجر والتنوين إلخ لأنا نقول ذكر الجر هناك لبيان علامة الأسم وهنا لبيان أنه نوع من أنواع الإعراب خاص بالاسم (٢٠) . (قوله لأن عامله) أي عامل الجر أصالة وهو الحرف لا يستقل لافتقاره إلى ما يتعلق به . وقوله فيحمل بالنصب لوقوعه بعد فاء جواب النفي بإضمار أن . وقوله غيره عليه أي غير الجر في الاسم وهو الجر في الفعل لو كان على الجر في الامسم ، وقوله بخلاف الرفع والنصب أي في الاسم فإنهما لقوة عاملهما أصالة بالاستقلال يقبلان أن يحمل عليهما رفع للضارع ونصبه. وقوله كما قد خصص إ الحاف قد تأتى لمجرد الننظير من غير اعتبار كون المشبه به أقوى كما هنا .

 فيه حينئذ كالعوض من الجر قاله فى التسهيل . واعلم أن الأصل فى كل معرب أن يكون إعرابه بالحركات أو السكون : والأصل فى كل معرب بالحركات أن يكون رفعه بالضمة ونصبه بالفتحة وجره بالكسرة ، وإلى ذلك الإشارة بقوله :

فَارْفَعْ بِعَنِهُمْ وَٱلْصِيَنَ قَنْحاً وَجُرْ ۚ كَسْرًا كَذِكْرُ ٱللَّهُ عَبْدَهُ يَسُرُ (١)

فذكر مبتدأ وهو مرفوع بالضم ، والاسم الكريم مضاف إليه وهو بجرور بالكسر ، وعبده مفعول به وهو منصوب بالفتح . ثم أشار إلى ما بقي وهو الجزم يقوله : (وَأَجْزِمُ بِتَسِيكِينَ) نحو لم يقم.

(**قوله أي بالجزم)** فسر أن ينجزم بالجزم لأنه الواقع في عبارة النحاة لمناسبته الرفع والنصب والخفض فيكون المصنف أطلق اللازم وأراد الملزوم باعتبار المني الآصلي للجزم . (قوله لكونه فيه حينثه) أي حين إذ خص الاسم بالجر والفعل بالجزم كالعوض من الجر ليحصل لكل من الاسم والفعل ثلاثة أوجه من الإعراب: اثنان مشتركان وواحد مختص ولا يخفى أن عامل الجزم أصالة الحرف فهو كالجر في عدم استقلال العامل أصالة لأن الحرف غير مستقل جارا كان أو جاز ما أو غيرهما ، فلا شرف للجزم على الجر باستقلال عامله ، أصالة حتى يرد ماذكره البعض من أزوم اختصاص الإشراف وهو الاسم بالمرجوح وهو الجر لعدم استقلال عامله ، فيجاب بأُن له جهة رجحان وهو كونه ثبوتيا فتعادلا فالسؤال من أصله باطلّ وإن اغتر به للذكور . فإن قلت : كان القياس خفض المضارع إذا أضيف إليه أسماء الزمان نحو : ﴿ هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ﴾(٢) لانتضاء الإضافة جر المضاف إليه وجزم الاسم الذي لا ينصرف لشبه الفعل ، فلم لم يخفض المضارع المذكور ولم يجزم الاسم المذكور ؟. قلت : أما الأول فلأن الإضافة في المعنى للمصدر المفهوم من الفعل لا الفعل. وأما الثاني فلما يلزم من الاجتحاف لو حذفت الحركة أيضًا بعد حذف التنوين إذ ليس في كلامهم حذف شيمين من جهة واحدة . (قوله واعلم أن الأصل إخ) توطئة للمتن . (قوله فارفع بضم) الباء للتصوير من تصوير النوع بصنفه ليوافق مذهب الناظم من أن الإعراب لفظي وسيأتي للشارح كلام آخر . (قوله وانصبن فتحا وجر كسرا) الأقرب أن فتحاو كسرامنصوبان ينزع الخافض ليتوافقا معقوله بضم . وقوله بتسكين وإن كان النصب به سماعيا على الراجح لأنه لا يعدعندي أن محل كونه سماعيا على هذا القول إذا لم يصرح بالخافض في نظير المنصوب بحذفه . (قوله تنييه لا منافاة إلخ قصده الجواب عن منافاة ظاهر قول للصنف فارفع بصم إلح من كون الإعراب معنويا لما هو مذهبه من كونه لفظيا . (قوله لا منافاة بين جعل هذه الأشياء) يعنى الضم وأخواته إعراباً كما هو مذهب المصنف لا كما هو مقتضى قوله اجعلن إعرابا لأن جعل الرفع والنصب إعرابا جار على المذهبين . والخلاف إنما يظهر في الضمة وأخواتها ؛ فعلى أنه لفظي هي نفس الإعراب ، وعلى أنه معنوى علامات إعراب . وقوله وبين جعلها علامات إعراب أي كما هو ظاهر قوله قارفع بضم إلح لأن المتبادر منه أن الضم وأخواته علامات إعراب (٩) ، فارفع: فعل أمر ، وفاعله ضمير مستر وجويًا تقديره أنت «يعيم، جار وبجرور معلق بارفع ، وانصين، الواو علطة ، انصب : فعل أمر مبني على الفتح الاتصاله بنوذ التوكيد الخفيفة وفتحًا ، منصوب على نزع الخافض أى بفتح دوجر ، الوقو عاطفة ، جو : قبل أمر معطوف على اوقع وفاعله مستووجوبًا تقليره أنت وكسرًا ومنصوب على نزع الخلص وكركم والكاف موف جو غيرود علوف والجار واغيروز غير لمتنا علوف والقليق ، وذلك كان كافولك، وذكر : مِندأ مضاف، الله مضاف إليه من إضافة للصدر لفاعة. وعد : مفعول به لذكر بالصحة مطلعرة . عد مصاف والصمير مشاف إليه. ويسر: فعل مضارع والفاعل مستوجوازًا أجد الجملة في عمل رفع عبر للبندأ وهو ذكور (٧) الآية ١١٩ : سورة الماتدة .

(تغديمه) هذا لا منافاة بين جعل هذه الأشياء إعرابا وجعلها علامات إعراب ، إذ هي إعراب من حيث عموم كونها أثرا جله المامل ، وعلامات إعراب من حيث الخصوص (وَغَيْرُ مَا فَرَى مِن المنافر ، وعلامات إعراب من حيث الخصوص (وَغَيْرُ مَا فَرَى مِن الإعراب بالحركات والسكون نما سيأتى فرع عما ذكر (يَتُوبُ) عنه : فينوب عن الضمة الواو والألف والنون . وعن المسكون حذف الحرف . فللوغم أربع علامات وللنصب حس علامات ، وللجر تلاث علامات ، وللجزم علامتان ، فهذه أربع عشرة علامة : منها أربعة أصول وعشرة فروع لها تنوب عنها . فالإعراب بالفرع النائب (تشخو بَعَا أَخُو بَنِي يَعِنَ أَمُو الله والياء فيه نائبة عن الكسرة وعلى فأخو فيا لله والياء فيه نائبة عن الكسرة وعلى هذا الحذو . واعلم أن النائب في الاسم إما حرف وإما حركة ؛ وفي الفمل إما حرف وإما حدف ؟ فيابة الحرف عن الحرفة في الاسم تكون في ثلاثة مواضع : الأسماء السنة والماني والمجموع على حده ، فبدأ بالأسماء السنة المنيء مفردة ، والمفرد سابق المثنى والمجموع على حده ، فبدأ بالأسماء السنة المجموع على حده ، فبدأ بالأسماء السنة لأنها أسماء مفردة ، والمفرد سابق المثنى والمجموع على حده ، فبدأ بالأسماء السنة لأنها أسماء مفردة ، والمفرد سابق المثنى والمجموع على حده ، فبدأ بالأسماء السنة لأنها أسماء مفردة ، والمفرد سابق المثنى والمجموع على حده ، فبدأ بالأسماء السنة لأنها أسماء مفردة ، والمفرد سابق المثنى والمجموع على حده ، فبدأ بالأسماء السنة لأنها أسماء مفردة ، والمفرد سابق المثنى والمجموع على حده ، فبدأ بالأسماء السنة لأنها أسماء على عده ، فبدأ بالأسماء على عده ، فبدأ بالأسماء على عده ، فبدأ بالمراب المناء السنة لأنها أسماء السنة لأنها أسماء السنة لأنها أسماء السنة لأنها أسماء السنة المناء السنة لأنها أسماء السنة لأنها أسماء السنة المناء المناء السنة المناء المناء المناء المناء السنة الأسماء المناء المنا

والمعنى فارفع معلما بضم إلخ وإن احتمل أن تكون الباء للتصوير فتندفع المناقاة من أصلها كما مر . وكلامه يقتضي أن القائل بأن الإعراب لفظ يجوز جعل هذه الأشياء علامات من حيث خصوصها بمعنى أن وجودها علامة على وجود الإعراب من تعليم وجود الكلي بوجود جزئيه ولا مانع من ذلك . وإن كان المشهور أن القائل بأن الإعراب لفظي يقول مرفوع ورفعه كذا . والقائل بأنه معنوى يقول مرفوع وعلامة رفعه كذا . بقي شيء آخر وهو أنه تقدم أن الضم وأخواته أنواع البناء فكيف جعلت إعرابا أو علامات إعراب ويمكن أن يقال في عبارة المصنف ومن عبر مثل تعبيره مساعة والأصل فارفع بضمة وانسب بفتحة واجرر بكسرة فتكون الضمة والفتحة والكسرة مشتركة بين الإعراب والبناء وكذا السكون . وقال شيخنا السيد : البصريون يطلقون ألقاب البناء على علامات الإعراب فاحفظه . (قوله من الإعراب بالحركات والسكون) بيان لما وقوله بما سيأتي بيان لغير . (قوله فرع عُما ذكر إلخ) أي على طريق التوزيع فالواو والألف والنون فروع الضمة ، والألف والياء والكسرة وحذف النون فروع الفتحة وهكذا . وليس المعني أن كل واحد من غير ما ذكر فرع عن كل واحد مما ذكر . وليس هذا حل إعراب بل هو دخول على قول المسنف ينوب مناسب له أتى به الشارح لأنه المقابل صريحا لقوله سابقا والأصل في كل معرب أن يكون إعرابه إلى قوله رفعه بالضمة إلخ وبتقريرنا قول الشارح فرع عما ذكر على هذا الوجه يسقط ما نقله البعض عن اليهوتي و سكت عليه من الاعتراض . (أوله نحو جا أُخو بني نمر) بقصر جا لا للضرورة بل لكترة حذف إحدى الهمزتين من كلمتين إذا اجتمعتا . ونمر بفتح فكسر أبو قبيلة من العرب . (قوله والياء فيه نائبة عن الكسرة) لأنه ملحق بجمع الذكر السائم . (قوله وعلى هذا الحذو) يعنى القياس من حذاه يحذوه إذا تبعه وهو مرفوع بالابتداء حبره الظرف قبله أو مجرور بدلا من اسم الإشارة ومتعلق الظرف محذوف أى واجر على هذا الحذو ، أو منصوب مفعولا لحذوف أي احد هذا الحذو . (قوله والجموع على حده) أي حد المثنى وطريقه من الإعراب بالحروف . واحترز به عن جمع التكسير فإن إعرابه بالحركات .

ولأن إعرابها على الأصل في الإعراب بالفرع من كل وجه فقال : (وَأَرْفُع بِوَاوَ وَٱلْصِبَنُّ بِالأَلْفِ \* وَآجُورُ بِيَاءٍ) أَى نيابة عن الحركات الثلاث رَمَا) أَى الذّى (مِنَ ٱلْأَمْشَةَ أَصِفْ) لك بعد (مِنْ ذَاكُ أَى من الذّى أَصفه لك (ذُو إِنْ صُحْجَةً أَبّالله) أَى أَظهر لا ذو الموصولة الطائية فإن الأشهر فها البناء عند طبيء (١) وَٱلْقَهُمُ خَيْثُ ٱلْعِيمُ مِنْهُ بَالله) أَى انفصل ، فإن لم ينفصل

(قوله فبدأ) أي إذا علمت ذلك فبدأ و الأولى الواو قاله شيخنا أي لعدم احتياجها إلى تقدير بخلاف الفاء الفصيحة . (قوله ولأن إعرابها على الأصل إلخ) أي لأن الأصل في المعرب بالفرع وهو الحرف أن يكون رفعه بالواو ونصبه بالألف وجره بالياءليجانس الفرع الأصل ، ويؤخذ من هذه العلة الثانية وجه تقديم ما ناب فيه حرف عن حركة على ما ناب فيه حركة عن حركة لأنه لم يجر على الأصل و لا من بعض الوجوه بخلاف ما ناب فيه حرف عن حركة فإن بعضه جاء على الأصل في الإعراب بالفرع من كل وجه كالأسماء الستة و بعضه جاء على الأصل من بعض الوجوه كالمثني والجمع على حده فإن الأول جاء على الأصل في الجر والثاني جاء عليه في الرفع والجر . **رقو له** واوفع بواو) الناسب الفاء لأن هذا تفصيل لقوله وغير ما ذكر ينوب إلخ والواو توهم أنه أجنبي منه . (قوله نيابة عن الحوكات الثلاث) مفعول مطلق لمحذوف أي تنوب هذه الأحرف نيابة ولا يصح أن يكون مفعو لا لأجله تنازعه العوامل الثلاثة لعدم صحة انفراد أحدها بالعمل فيه نظرا إلى متعلقه أعنى قوله عن الحركات الثلاث إلا أن تجعل أل للجنس . وقوله ما من الأمما أصف تنازعه الموامل الثلاثة فأعملنا الأخير وأضمرنا فيما قبله ضميره وحذَّفناه لكونه فضلة و لا يجوز كون العامل غير الأخير لوجوب إبراز الضمير حينئذ فيما بعد وإن كان فضلة . (قوله فو) مبتلةً مؤخر مرفوع بضمة مقدرة لأن إعرابها بالحروف إذا كانت مستعملة في معناها وهي هذا المراديها اللفظ . (قوله إن صحبة أباناً) صحبة مفعول لمحذو ف يفسره المذكور من باب الاشتغال لا مفعول مقدم لأبانا لأن أداة الشرط لا يليها إلا فعل ظاهر أو مقدر واشترط كون الشاغل ضميرا أكثري لا كل أو الضمير مقدر قاله يس. و قديقال إذا جعل صحبة مفعو لا مقدما لأبانا فقد ولى أن الفعل الظاهر تقديرا . (قوله لا ذو الموصولة) احترز عنها مع أن الكلام في المرب وهي مبنية دفعا لتوهم المبتدى الذي لا يعرف أنها مبنية دخولها في قوله ذو . (قوله و الفير حيث الميم منه بانا) استعمل حيث في الزمان على رأى الأخفش أو في المكان الاعتباري أعنى التركيب واعترض كلامه بأنه يوهم أن الأصل فم بالميم فالذي ينبغي وفوهإن لم يبدل من واوه ميم وقد يقال لا نسلم أن الأصل الواو قال الناظم : الصحيح أن للقم أربع مواد فع ي فع و فع م ف و ه كذا في الروداني وبأن الفم إذا قارقته المم هو الفاء وحدها ولا تعرب أصلا والمرب هو فوك وهو غير الفم بنقص المع ففي عبارته حكم على ما لم يثبت له الحكم مع تراك الحكم على ما ثبت له الحكم . وأجيب بأن المراد بالفم العضو المخصوص لا اللفظ على تقدير مضاف أي ودالّ الفم حيث الم من داله بان والدال يعم ما معه ميم وما معه غيرها .

(1) أي كان و فو والطاقية الأفهم صحة ، بل هي يعني الذي ، وتكون بنية ، وآخرها الواو ولفا ونعبًا وجراً على قول الشاعر :
 الإصدا كسرم صدور وقد القسمينيم فحمين من فو عقدهم ما كفايدا وهذا البيت من الطويل الشاعر : فطور وزمجم القضي .

منه أعرب بالحركات أعنى الظاهرة عليها . وفيه حينفذ عشر لفات : نقصه وقصره وتضعيفه مثلث الفاء فيهن ، والعاشرة اتباع فائه لميمداً ، وفصحاهن فتح فائه منقوصا و(أَبُّ) ووَرَحَمُ كَذَلَكُ عَمَا اللَّجَنَاس ، وقيل ورَحَمُ كَذَلَكُ عَمَا اللَّجَنَاس ، وقيل عن الشعاء الستة تعرب بالواو رفعا وبالألف عما يستقبح ذكره ، وقيل عن الفرج خاصة . فهذه الأسماء الستة تعرب بالواو رفعا وبالألف نصبا وبالياء جرًّا . وهذا الإعراب متعين في الأول منها وهو ذو ولحذا بدأ به ، وفي الثاني منها وهو الفم في الثلاثة التي تليهما : وهي أب وأخ وحم لكنه الأشهر والأحسن فيها (وَالتَّقُصُ فِي هَذَا اللَّحِينِ) وهو من (أَحْسَنُ من الإنمام وهو الإعراب بالأحرف الثلاثة ولذلك أخره . والنقص أن تحذف لامه ويعرب بالحركات الظاهرة على الدين وهي النون . وفي الحديث : ١ من تعزى بعزاء الجاهلية فأعِشَوْهُ

(قوله الظاهرة عليها) كان الأولى إسقاطه لتدخل الحركات المقدرة في لغة القصر . (قوله وفيه حييتك) أى حين إذ لم ينفصل منه المم وقوله عشر لغات قال شيخ الإسلام في شرحه على الشذور ما نصه : الفم بالم يعرب بالحركات مع تضعيف ميمه وبدونه ومنقوصا كقاض ومقصورا كعصا بطليث فاته فيها فهذه مع لغة حذف الم ثلاث عشرة لغة ، واقتصر في التسهيل على عشرة وأفصحها فتح فائه منقوصا ا هـ فأنت تراه ذكر في الفم بالم اثنتي عشرة لغة بزيادة ثلاث لغات على ما ذكره الشارح وهي إعرابه على الياء كقاض مثلث الفاء وإسقاط لغة اتباع فائه لميمه فإذا ضمت إلى الاثنتي عشرة كانت لغات الفم بالم ثلاث عشرة فما نقله البعض وسكت عليه من أنها عشرون وأن شيخ الإسلام ذكرها في شرحه على الشَّدُور لا أصل له . ويقى لغات ثلاث نقلها الدماميني وغيره وهي فاه وَفُوه وفيه قال وجمع الثلاثة أفواه ثم وجه ذلك فراجعه . (قوله نقصه) مراده بالنقص حذف اللام وجعل الإعراب على المم . (قوله وقصره) أي إعرابه بالحركات مقدرة على الألف كما في فتى . (قوله اثباع فائه لميمه) أي في حالة نقصه قيل وهذه اللغة أضعف اللغات ذكره شيخنا . (قوقه وأبُّ) مبتدأ لأنه معرفة لأن المراد لفظه وأخ وحم معطوفان عليه وكذاك خبر أي كما ذكر من ذو والفم في كون كل مما أصف فقول الشارح مما أصف بيان لحاصل معنى قوله كذلك . والحم أقارب الزوج وقد يطلق على أقارب الزوجة . (قوله وهن) مبتدأ محذوف الحبر أي كذلك . (قوله عن أسماء الأجعاس) كان ينبغي حذف أسماء لأن ما ذكر كناية عن الأجناس نفسها قال الجوهري(٢) : الهن كناية ومعناه شيء تقول هذا هنك أي شيئك ، ويمكن جعل عن متعلقة بمحذوف لا بيكني أي بدلاً على أسماء الأجناس فصح كلام الشارح . (قوله عما يستقبح ذكره) أى فرجا كان أو غيره . (قوله وفحذا ثني به) أى لكونه متمين الإعراب بالحروف لا مطلقا بل ف حالة عدم الم . (قوله أحسن) أي أكثر استعمالا يس . (قوله من تعزى إخى قال الموضح في شرح شواهد ابن الناظم : تعزى بمثناة مفتوحة فعين مهملة فزاى مشددة أي مِن انتسب وانتمي ، وهو الذي (١) انظر تسهيل الفوائد ص ٩ . (٢) سبق التعريف به صد ١٨ .

S. at Man

بهَن أبيهِ ولا تكنوا ١٠٥ ولقلة الإتمام في هن أنكر الفراء"، جوازه وهو محجوج بمكاية سَيْبُويه(١) الإتمام عن العرب ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ (وَفِي أَبِ وَتَالِيُّهِ) وهما أخ وحم (يَندُنُ أي يقل النقص. ومنه قوله: ومن يُثابة أبّه فَمَا ظُلَّمُ بأبهِ ٱفْتَدَى عَدِيٌّ فِي الْكَرَمْ (وَقُصْرُهَا) أى قصر أب وأخ وحم (مِنْ تَقْصِهِنَّ أَشْهَلُ) قصرها مبتدأ ، وأشهر خبره ، ومن نقصهن متعلق بأشهر وهو من تقديم من على أفعل التفضيل وهو قليل كما ستعرفه . والمراد أن استعمال أب وأخ وحم مقصورة أي بالألف مطلقا أكار وأشهر من استعمالها يقول يا لفلان ليخرج الناس معه في القتال إلى الباطل ، فأعضوه بهمزة مفتوحة فعين مهملة مكسورة فضاد معجمة مشددة ، أي قولوا له عض على هن أبيك أي على ذكر أبيك استهزاء به ، ولا تجيبوه إلى القتال الذي أواده أى تمسك بذكر أبيك الذَّى انتسبت إليه عساه أن ينفعك فأمَّا نحن فلا نجيبك . ولا تكنوا بفتح التاه وسكون الكاف بعدها نون مضمومة غففة أي لا تذكروا كتابة الذكر وهي الهن بل اذكروا له صريح اسمه وهو الأير بفتح المهزة وسكون التحتية الهروقولة أي تمسك بذكر أييك الذي انتسبت إليه إلخ يحتمل أيضا أن معنى عض على هن أبيك عض على ذكر أبيك حيث لم يلد من يعضدك على الباطل من أخوتك . (فالله ق) قال يس : المحديث المذكور في الجامع الصغير عن الإمام أحمد والنسائي لكن بلفظ: و إذا رأيتم الرجل يتعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه ع إلخ وقد اتتصر أبن الأثير في النهاية على ما في الشرح اه. . (قوله فما ظلم) أي ما حصل منه ظلم في المشابهة لأنه لم يشابه أجنبيًّا فالفعل منزل منزلة اللازم أو ما ظلم أحدا في الصفة المشابه فيها لكونها صفة أبيه ، فالمفعول محذوف إيذانا بالعموم ، أو ما ظلم أباه بتضييع صفته ، أو ما ظلم أمه باتهامها فيه إذا لم يشابه أباه . (قوله وقصرها من نقصهن) عبر بضمير الإفراد ثم يضمر الجمع إشارة إلى جواز الأمرين وإن كان الأفصح في الثلاث إلى العشر هن ونيماً فوق العشر ها كما يشير إليه الإفراد أولا والجمع ثانيا في قوله تعالى : ﴿ إِنْ عَدَةً الشهور ﴾ [ التوبة : ٣٦ ] ، الآية . ذكره السيوطي في كتابه المسمى بالشماريخ في علم التاريخ : فما في حاشية شيخنا السيد من أن العشر كا فوقها ليس على ما ينبغي . (قوله أشهر) يفيد أن النقص شهير وهو كذلك [١٧] قاله رؤبة . وأراد به عدى بن حاتم الطاق الصحالي الجليل رضي الله عنه . والمعني أن عديا انتدى بأبيه حاتم في الجود والكرم فمن يشابه أباه ويحاكيه في صفاته فما ظلم في هذا الاقتداء ، لأنه أتى بالصواب ووضع الشيء في محله . والظلم وضع الشيء في غير ممله . وقد اقتيس الراجز فيه للتل السائر من أشبه أباه فما ظلم ، واختلف في معنى فما ظلم في الثل فقيل: فما وضع الشبه في غير موضعه . وقيل : فما ظلم أبوه حيث وضع زرعه حيث أدى إليه الشبه . وقيل : الصواب فما ظلمت أي أمه حيث لم تزن بدليل مجيء الولد على مشابهة أيه قاله اللحياني . ويضعف هذين القولين أن اسم الشرط إذا كان مبتدأ فلابد في الفالب من ضمير يعود من الجزاء إليه وهذا البيت ير دقول اللحياني و الباء في بابه تتعلق باقتدى قدم للاختصاص وأبه منصوب بيشابه والفاء جواب الشرط، وروى فمن بالفاء ووجهه إن صح أن تكون للتعليل والشاهدفيه أن الأب في للوضعين استعمل بحذف اللام معربا بالحركات وهذه لغة بعض العرب فعل هذه الشية أبان و الجمع أبون ، وقد قبل إن الأصل بأبيه وأباه فحذفت الياء و الألف للضرورة .

<sup>(</sup>٢) لطبيث أخرجه أحد ل مسداه ، وأخرجه سلم والساق والبخارى . وسعى أعضوه بين أبه الى افراد الا عضى أو أيك . وسعى «ولانكوا» أى قرار اله ذلك بافط صرع مبالغة أن الشنيع . وحل الشاهد أو له صلى الأصليه وسلم : وبين أيهه وحيث إنه بر قطة والس بالكسرة الطاهرة . (٣) سبق الصريف به صـ 87 .

منقوصة أى محلوفة اللامات معربة على الأحرف الصحيحة بالحركات الظاهرة. ومن القصر قوله:

[ 17 ] إِنَّ أَبِلَهُا وَأَبِسا أَبِلَهُسالًا فَلَد بَلَمُا فِي الصَّجِدِ غَالِيَاهُا وَقَ الصَّجِدِ غَالِيَاهُا وَقَ الشَّجِدِ غَالِيَاهُا وَقَ الشَّجِدِ غَالِيَاهُا لَعَالَمُا وَالْمَالِمَا وَالْمَالِمَةُ وَالْمَالِمَةُ وَالْمَالِمَةُ وَالْمَالِمَةُ وَالْمَالِمُ وَالْمَالِمُ وَالْمَالِمُ وَالْمَالِمُ وَهُو اللَّمِيرَ وَالْمَامُ وَهُو مَنْهُ اللَّمِيرَ وَالْمَامُ وَهُو مَنْهُ وَاللَّمِيرَ وَالْمَامُ وَهُو مَنْهُ وَاللَّمِيرَ وَالْمَامُ وَهُو مَنْهُ وَاللَّمِيرَ وَالْمَامُ وَهُو مَنْهُ وَاللَّمِيرَ وَاللَّمِيرَ وَاللَّمَامُ وَهُو مَنْهُ وَاللَّمِيرَ وَاللَّمِيرَ وَاللَّمِيرَ وَاللَّمِيرَ وَاللَّمِيرَ وَاللَّمِيرَ وَاللَّمَامُ وَمُو مُنْهُ وَاللَّمِيرَ وَاللَّمِيرَ وَاللَّمِيرَ وَاللَّمِيرَ وَلَمْ اللَّمِيرَ وَاللَّمِيرَ وَاللَّمِيرَ وَلَمْ اللَّمِيرَ وَلَمْ الللَّهُ وَاللَّمِيرَ وَلَمْ اللَّمِيرَ وَلَمْ اللَّمِيرَ وَلَمْ اللَّمُ وَاللَّمِيرَ وَلَمْ اللَّمُ اللَّمْ اللَّهُ اللَّمْ وَاللَّمِيرَ وَلَمْ اللَّمْ الللَّهُ اللَّمْ اللَّمْ اللَّمْ اللَّمْ اللَّمْ اللَّهُ اللَّمْ اللَّمْ اللَّهُ اللَّمْ اللَّمْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّمْ اللَّهُ اللَّمْ اللَّهُ الْمُعْلِمُ الللَّهُ اللَّهُ الْمُعْلِمُ اللَّهُ الْمُلِمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْمِنُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُعْلِمُ اللَّهُ الْمُعْلِمُ اللَّهُ الْمُعْلِمُ اللْمُعِلَّ الْمُعْلِمُ اللَّهُ الْمُعْلِمُ اللَّهُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ

ولا ينافيه قوله ولى أب و تاليه يند أى النقص لأن الشهر ة ضدا الفناء فلا تنافي الندرة التي هي قلة الاستحمال . وأشهر أفسل تقضيل شاذ لأنه إلى المنطقة الم

[18] قاله أبو النجمة قاله الجوهري. وقبل قاله رؤية ، وليس بصحيح. وعن الفضل أنشدني أبو النول لبعض أهل ابين :

أَى فَلَسُومُ وَاكِ تُولِمُسَا اللهِ عَلَيْهِ عَلَاهُمُ فَذَلَ عَلَاهُمَا وَالْحَمَا اللهِ عَلَاهُمَا وَالْحَم

واشَدُهُ بِعَشَى َ خَفَبٍ خَفُواهـــا إِنْ أَبِلِهَا وَأَبَالِهِا إِخْ . وَأَنشدا لِمِهِمَ يَفِلُهُ : واهــا ارتِّها أَنْهِم واقدا وَاقسا

هي النَّسَي لمو أثما إلى الما يتمسن أسرضي بسه أباهسنا

يما ليس به المساح و الما كلمة يقوط التعجب . وريا اسمامرأة . وروى اليل . والجد الكرم ، وصنا الجيد وهر الكرم . و الشاهد في موضعين : الأول المناسب وهو توله غايتاها ، و الشاهد في موضعين : الأول المناسب وهو توله غايتاها ، و كان القباس أن بقال المناسب وهو توله غايتاها ، و كان القباس أن بقال على المناسب وهو توله غايتاها ، و كان القباس أن بقال المناسب والمناسبة مهالم المناسب ولهم يعم المناسبة والمناسبة مهالم المناسبة ولهم ضربت يداه ، على المناسبة والمناسبة والمناسبة والمناسبة مناسبة مناسبة المناسبة والمناسبة مناسبة مناسبة المناسبة والمناسبة والمناسبة والمناسبة والمناسبة مناسبة المناسبة والمناسبة المناسبة المناسبة والمناسبة المناسبة المناسبة المناسبة والمناسبة المناسبة مناسبة المناسبة ا

<sup>(</sup>١) الشاهدق، أياها ، الثالثة ، لأن الأولى والثانية بحدالان الإجراء على اللغة للشهورة في الإعراب .

<sup>(</sup>۲) قبل ادارل من قال هذا الثاره معرون اهامي . وقبل أفتاد أبر حتى من داخه عالد أنتائه من قبل الموادد . وانتقل فضيل هذا الثار ( الكواكب الفرايق القدامة الصديدي ؛ (۱/۵ - ۷ ) . (۲) انقر السيطيا التواقع من المواجع المواجع ( ۲۷ . (۲) قطر تسهيل الفوادسية (۱) هو الخبل بن احداد الفراهات ، الجمعري ، صاحب الفريقة على العروض الراب أن تستخر علم الفروض ، وكانيادة أإنه ل استخراج مسائل المحود ومؤسلة السيديية . كان إنفادات واحدًا . سرواب ۱۵ هو انقر البيلة / ۱۷ هو . - ۲۵ )

(تنبيه): مذهب سيبويه أن ذو بمعنى صاحب وزنها فعل بالتحريك ولامها ياء . ومذهب الخليل(٤) أن وزنها فعل بالإسكان ولامها واو فهي من باب قوة . وأصله ذَّوو وقال ابن ابن كيسان(١) : تحتمل الوزنين جميعا . وفوك وزنه عند الخليل وسيبويه فعل بفتح الفاء وسكون العين ، وأصله فوه لامه هاء وذهب الفراء إلى أن وزنه فعل بضم الفاء ؛ وأب وأخ وحم وهن وزنها عند البصريين فعل بالتحريك ولاماتها واوات بدليل تثنيتها بالواو . وذهب بعضهم إلى أن لام حم ياء من الحماية لأن أحماء المرأة يحمونها ، وهو مردود بقولهم في التثنية حموان وفي إحدى لغاته حمو ، وذهب الفراء إلى أن وزن أب وأخ وحم فعل بالإسكان ، ورد بسماع قصرها وبجمعها على أفعال. وأما هن فاستدل الشارح على أن أصله التحريك بقولهم إلى المجد وأنثه باعتبار الصفة أو الرنبة . والمراد بالغايتين المبدأ والمنتهي كما قيل . أو غاية المجد في النسب وغاية المجد في الحسب . وقيل الألف بعد التاء الفوقية للإشباع لاللتثنية . (قوله مكره أخاك) خبر مقدم ومبتدأ مؤخر أو مكره مبتدأ وأخاك نائب فاعل سدمسد الخبر على قول الكوفيين والأحفش من أنه لا يشترط في الوصف اعتاده على نفي أو شبه . قال في التصريح : قبل أول من قاله عمر و بن العاص حين حمله معاوية على مبارزة على فلما التقيا قال له عمر و ذلك فأعرض عنه على رضى الله تعالى عنهم . و ذكر الأخ للاستعطاف . (قوله وأن في هن لفتين) زاد في الهمع ثالثة دونهما وهي تشديد النون . (قوله وزاد في التسهيل إغي ذكر الروداني أنه يجوز في الأب والأخ المشددين إعرابهما بالحروف فيقال هذا أبوك وأخوك مثلا بالتشديد والإعراب بالحروف . (قوله كقرو) القرو بفتح القاف وسكون الراءوبالواويطاني على القصدو التتبع وقدح من خشب . (قوله كقرع) القرع بفتح القاف و سكون الراءو بالهمز يطلق على الجمع والحيض والطهر وقد تضم قافه كما في القاموس . (قوله وزنها فعل بالتحريك والمها ياء) أما الأول فلأنقلاب لامهاألفا فبخو ذواتا وقبل ذاتا أيضا بلار داللام كإفي النسهيل وأما الناني فلأن ياتي اللام أكثر من واويه والحمل على الأكار أرجع فأصلها ذوى حذفت الياءاعت اطاو نقلت حركة الإعراب إلى الواو وحركت الذال بحركة الواو اتباعالها ،ثم في حال الرفع حذفت ضمة الواو للثقل و في النصب قلبت الواو ألفالتحر كها و انفتاح ما قبلها ، و في حال الجرحدُفت كسرة الواو لَلتُقل فوقعت الواو متطرفة إثر كسرة فقلبت ياء . فإن قلت : لاوجه النقل و الانباع في حال النصّب لفتح الواو والذال فتحا أصليا . قلت : يقدر ذهاب فتحهما الأصل وفتح الواو بفتحة الإعراب التي كانت على اللام المحذوفة وفتح الذال بفتحة الاتباع لتكون حالة النصب كحالتي الرفع والجرعلي قياس ما سيأتي للشارح برجيحه في أب قبيل التنبيه الآتي ، ولك ألا تتكلف ذلك على مقياس مقابله الآتي . (قوله فعل بالإسكان)أي مع فتح الفاءو استدل بأن الحركة زيادة فلا يقدم عليها إلامثبت . وأجيب عن حجة سيبويه بأن الاسم إذا حذف لامه ثم أني لا تردعينه إلى سكونها قاله يس ، أي فالمقتضى لقلب اللام ألفامو جود . (قوله و لامها و او) انظر ما دليله على أَنْ لاَّمُها وَاوٍ . ثُمْ رَأَيت الاستدلال بأن أول أحواله واو ولام أخواته غير فوك وأو فَأجرى الباب على سنن واحد (قوله من باب قوة) أي من باب ماعينه والامه واو بقطع النظر عن حركة الفاء . (قوله وأصله فوو) حذَّف الواو الثانية اعتباطا و نقلت حركة الإعراب إلى الواو الأولى وفعل بالكلمة ما تقدم.

(۱) هر الحليلين أحدائق تهدى ، اليصرى ، صاحب العربية وعلم العروض وهو أو لمن استخر علم العروض ، وكان بلحا ألدى استخراج مسائل العرب دوهر أستاذمبيريه ... كانز اهلنامواصفا ... تولى سنة ۱۷۵ هـ را نظر الباية / ۵۱ م. ۵۰ ) ... ۲۵ (۲) هنة وهنوات<sup>(١)</sup> . وقد استدل بذلك بعض شراح الجزولية ، واعترضه ابن إياز<sup>٢٧</sup> بأن فتحة النونُ في هنة يحتمل أن تكون لهاء التأنيث ، وفي هنوات لكونه مثل جفنات فتح لأجل جمعه بالألف والناء وإن كانت العين ساكنة في الواحد ؛ وقد حكى بعضهم في جمعه أهناء فبه يستدل على أن وزنه فعل بالتحريك (وَشَرْطُ ذَا ٱلْإِعْرَابِ) بالأحرف الثلاثة في الكلمات (قوله بفتح الفاء وسكون العين) لأن حركة العين زيادة فلا تثبت إلا بمثبت ولا يرد جمعه على أفعال لأن ما على فعل الساكن العين يجمع على أفعال إذا كان معتل العين كثوب وسيف . (قو له وأصله فوه) حذفت الماء ، اعتباطاً لشبهها بحرف العلة في الخفاء وقربها منه في المخرج ثم تارة يعوض عن واوه الميم لأنها من غرجها وأخف من الباء وتارة لا فتنقل حركة الإعراب إلى الولو ويفعل بالكلمة ما تقدم . (قوله لامه هاء) بدليل قولهم في الجمع أفواه وفي التصغير فويه . (قولُه بسماع قصرها) لأن قصرها يوجب ضع العين إذ لا مقتضى لقلب اللام ألفا إلا تحركها مُع انفتاح ما قبلها . (قوله ويجمعها على أفعال) أي لأن ماعلى فعل الصحيح العين الساكنها لا يجمع على أفعال بلُّ على أَفْعَل كما سِياتَى في قول الناظم : \* تفعل اسما صح عينا افعل \* لكنَّ هذا لا ينهض على القرآء إلا في حم لا في أب وأخ لأن مذهبه أن ما غلى فعل بالسكون وفاؤه همزة يجوز جمعه على أفعال وأفعل ومفاد كلام الشارح جواز جمع أخ على آخاء وتوقف شيخنا ف سماعه . (قوله فهه يستدل) أي لا بما ذكره الشارح كا يفيده تقديم المعمول لما علمت من رده . (قوله وشرط ذا الإعراب بالأحرف الثلالة) أخذه الشارح من كون المقام مقام الإعراب بالنائب ومن المثال ويكفى هذان في صرف اسم الإشارة عن رجوعه إلى أقرب مذكور فلا اعتراض على المصنف . (قوله أن يضفن) أي ولو نية في فانصباكا في التسهيل وجمع الجوامع للسيوطي كقول العجاج: \* خالط من سلمي خياشيم وفا(٢) \* أي خياشيمها وفاها قال في الهمع(١) : خص البصريون ذلك بالضرورة ، وجوزه الأخفش والكوفيون وتابعهم ابن مالك في الاختيار تخريجا على أنه حذف المضاف إليه ونوى ئبوته فأبقى المضاف على حاله . ورأيت بخط الشنواني عن سم أنه لا يقاس على ذلك عند المصنف أيضا غير فا من فو وفي وبقية الأسماء الستة وأورد عليه أن هذا الاشتراط في ذو والفم بلا ميم تحصيل الحاصل لأنهما ملازمان للإضافة . وأجيب بأن الشرط ينصرف إلى ما هو عماج إليه بدلالة العقل والحتاج إليه هنا هو ما عداهما ، فقول الشارح في الكلمات الست فيه . ما فيه ولا يرد على اشتراط الإضافة لا أبالك لأنه مضاف إلى الضمير واللام مقحمةً على مذهب الجمهور فالشرط موجود فيه في الحقيقة ، نعم انجرار ما بعد اللام بها لا بالمضاف كما قاله في المغنى وعلله بأن اللام أقرب وبأن الجار لا يعلق فيكون مستثنى من عمل المضاف في المضاف إليه . فإن قلت : لو كان مضافا إلى الضمير لكان معرفة فيجب الرفع وتكرار لا كما سيأتي في باب لا النافية للجنس . قلت : تركوا الرفع والتكرار نظرا إلى عدم الإضافة بحسب الظاهر الحاصل أنا راعينا الحقيقة تارة فأعربنا ما بعد لا بالحرف والظَّاهر تارة فأعملنا لافيه ولم نكررها. أقول: بقى أن يقال لم أعربنا لا أبالي بالحرف مع إضافته في الحقيقة للياء (١) انظر شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم صـ ٣٧ .

(٣) ابن أيمال . وهر أطحسين بدرين أيمال أوسد زماته في المحمو والتصريف ... قرأ على التاج الأرموى ، وقرأ عليه التاج ين السباك ... ومن تصافية فوا هد الفارضة ، والإمعال في أخلاف ... به وفي رحمة الضمنة ١٨٦ هـ را نظر المهتة ١٩٣١ ) . (٣) الميت المحاج في وصف الحمر ، من ملمى جر ومجرور حال مقدم وحدة الإصافة إصافة منه الدين الديوت في العطوف والمعطوف عليه، وقبل: شاط. الست (أَنْ يُعِنَقُنَ لا \* لِلنّها) مع ما هن عليه من الإفراد والتكبير (كَتَجَا أَخُو أَلِيكَ فَا المُتَاعَ مُدر مَكِير مضاف وإضافته لغير الياء . وقد احتوت هذه الأمثلة على أنواع غير الياء ، فإن غير الياء إما ظاهر أو مضمر ، والظاهر إما معرفة أو نكرة . واحترز بالإضافة عما إذا لم تضف فإنها تكون منقوصة معربة بالحركات المظاهرة ، نحو جاء أبّ ورأيت أنخا ومررث بحم . وكلها تفرد إلا ذو فإنها ملازمة للإضافة وإذا أفرد فوك عوض من عينه وهي الولو مع وقد تثبت لليم مع الإضافة كقوله :

وعدم إضافته أصلا في الظاهر ؟ والقاطع للإشكال من أصله ما ذكره بعضهم من حمل ما ذكر على لغة القصر وإنحائرك التوين للبناء وسيأ في بسط ذلك في باب لا . رقوله لا للها) معطوف على متعلق يضغن المخدوف والتقدير أن يضغن لأى اسم لا للياء و لم يقيد الياء بياء المتكلم لأن الإضافة لا تكون لياء الخناطية أصلا لا حتصاصها بالفعل . رقوله مع ما هن عليه إغى أشار به إلى دفع اعتراض على المصنف في سكوته عن الشرطين للذكورين و حاصل الدفع أنه استخدى عن التصريح بيما يكونه ذكرها كذلك . رقوله ذا اعتلال حال من المضاف لا من المضاف إليه المدم شرطة ، والاعتلاء العلق . وقوله أنواع غير المياء أى أنواع المضاف إليه المنابي للياء . رقوله عنه إذا تصفى أى تلك الأمماء أى القابل منها لعدم الإضافة خلايرد أن ذوو الفم بلامم ملازمان للإضافة . رقوله فإنها تكون منظوصة معربة بالحركات الظاهرة) يظهر لى أنه ليس بقيد بالنسبة إلى أب وأخ وحم لإطلاقهم جواز قصرها مثلا فضطن ولا يرد عليه قوله :

\* تحالَطَ مِنْ سَلْمَي خَيَاشِيمَ وَفَا \*

لأن لفظ المضاف إليه منوى الثيوت فهو كالمذكور صراحة أى عياشيمها وفاها . ولا يرد عليه أيضا أن من لغات الفم المنمى كالفنى وهو مقصور معرب بالحركات المقدو مع الإضافة وعدمها لأن الكلام ليس فى الفم بالمج بالميس فى المناف وذى والفم مطلقا كا ذكر ناه عند قول المسنف أن يضفن وما ذكر ناه عند قول الشارح عما الفم بالمج بل لجس فى ذي والفم مطلقا كا ذكر ناه عند قول المسنف أن يضفن وما ذكر ناه عند قول الشارح عما إذا م تضف فافهم . (قوله عوض من عينه وهى الواو مج) وجه التعويض أن الإضافة إذا زالت يأتى التنوين فيدخل على واو هى ساكنة فتحذف المساكنين فعوضوا المج عنها لتبقى ، وعند الإضافة لا يحتاج الم المج الأمن من ذلك لفقد التنوين أفاده المداميني ، وتقدم وجه إيار المج حون غيرها . رقوله وقد ليت) أى على فلة ، إجراء حال الإضافة عرى حال عدمها . (قوله يصبح) أى الحوت للذكور قبل ، وجملة وفى البحر فمه خاله . (قوله خلاله . (قوله خلاله ) بضم الحاء وقد تفتح لكن الفتح لفة شاذة كا فى تحفة ابن حجر بل قيد خطأ : أى تفهر رائحته بعد الإراف . ومعنى أطبيته عبد الله أحقيته بثناء الله على صاحبه ورضاه به . ولا تختص أطبيته بيوم القيامة على بعد الزوال . ومعنى أطبيته عبده طلة موادن المرف للوصف والأف والم دارد على المحرف المرف للوصف والأف والدن الزيدتين . وفي البحر فمه جملة احمية وقعت حالا . والشاهد في فمه حيث الراجز المع قل حال الإرافة ، ولي ذلك بقيرورة خلالا لأي على حال الراجز المع قل حال الإرافة ، ولي ذلك بقيرورة خلالا لأي على حال الراون في حال الإرافة ، ولي ذلك بقيرورة خلالا لأي على حال الراون في حال الإرافة ، ولي ذلك بقيروة خلالا لأي على حال الإرافة ، ولي ذلك بقيرورة خلالا لأي على حالة المحتوية والمحتوية والمحتوية والمحتوية والمحتوية والمحتوية والمحتوية ولي المحتوية والمحتوية والمحتوية ولي المحتوية والمحتوية والمحتوية والمحتوية ولالا لأي على المحتوية والمحتوية ولمحتوية ولمحتوية

ولا يختص بالضرورة خلافًا لأبي على لقوله عَلَيَّةً : ﴿ لَلَّحُلُوفَ فَمِ الصَّامُ أَطَّيبُ عَنْدُ الله من رمح المسك ١٠٠ والاحتراز بقوله لا لليا عما إذا أضيفت للياء فإنها تعرب بحركات مقدرة كسائر الأسماء المضافة للياء وكلها تضاف للياء إلا ذو فإنها لا تضاف لمضمر وإنما تضاف لاسم جنس ظاهر غير صفة وما خالف ذلك فهو نادر وبكونها مفردة عما إذا كانت مثناة أو مجموعة جمع سلامة فإنها تعرب إعرابهما . وإن جمعت جمع تكسير أعربت بالحركات الظاهرة . وبكونها مكيرة عما إذا صغرت فإنها تعرب أيضًا بالحركات الظاهرة . واعلم أن ما ذكره الناظم من أن إعراب هذه الأسماء بالأحرف هو مذهب طائفة من النحويين منهم الزجاجي وقطرب والزيادي من البصريين ، وهشام من الكوفيين في أحد قوليه . قال في شرح المعتمد وذكره ف رواية مسلم لكونه وقت الجزاء . (قوله فإنها تعرب بحركات مقدرة) أي على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها كسرة المناسبة في أبي وأخبى وحمى وهني بلا رد للاماتها المحذوفة كما هو الشائع، أو منع من ظهورها سكون ما قبل الياء للإدغام في الأربعة برد لاماتها وقلبها ياء وإدغامها في ياء التَّكلم وفي في فيجب قلب عين في ياء وادغامها في ياء المتكلم معربا بحركات مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها سكونه للإدغام كما صرّح به الرضى . (قُولُه لاسم جنس ظاهر) أراد باسم الجنس ما وضَّع لمعنى كلي معرفا أو منكرا : وأراد بالصَّفة المشتق للدلالة على معنى وذات لا المعنى القائم بالموصوف. وخرج بقوله اسم جنس العلم والجملة فلا يقال أنت ذو محمد أو ذو تقوم. وبقوله ظاهر الضمير الراجع إلى بعض الأجناس فلا يقال الفضل ذوه أنت . وبقوله غير صفة الصفة فلا يقال أتت ذو فاضل هكُذا ينبغي تقرير عبارة الشارح . ووجه ما ذكره الشارح من الحصر أن ذو صلة للوصف والضمير ، والعلم لا يوصف بهما . والمشتق غني عنها لصلاحيته بنفسه للوصف وكذا الجملة . رقوله وما خالف ذلك فهو نادر) كإضافته إلى العلم في نحو ٥ أنا الله – دو بكة ٥ وإلى الجملة في نحو اذهب بذى تسلم : أي اذهب في وقت صاحب سلامة . وفي نكت السيوطي أن إضافته إلى العلم قليلة وإلى الجملة شاذة . وفي يس أنه أضيف إلى الضمير شذوذا . (قوله أو مجموعة جمع صلامة) أي بالولو والنون أو الياء والنون إن أربد بها من يعقل أو بالألف والتاءان أريد بها ما لا يعقل كأن يقال أبوات وأخوات وقد سمع جمع أب وأخ وذي جمع مذكر سالما . قيل : وهن وحم وفم بلا ميم أيضا . (قوله وأيعدها عن التكلف) بخلاف مذهب سيبويه فإن فيه تكلف جركات مقدرة مع الاستغناء عنها بنفس الحروف لحصول فائدة الإعراب بها وهي بيان مقتضى العامل . ولا محفور في جعل الإعراب حرفا من نفس الكلمة إذا صلح له كما جعلوه في المثنى والمجموع على حده من نفسها . (قوله وأتبع فيها ما قبل الآخر للآخر) إن قلت : لم أتبعوا في هذه الأسماء دون نظائرها من الأسماء المعتلة نحو عصاك ورحاك . قلت : الفرق أن للاتباع في هذه الأسماء فائدة وهي الإشعار بأن ما قبل الآخر كان في غير حالة الإضافة حرف (١) أخرجه البخارى ومسلم في صعيمهما والسائي وابن ماجة في منتهما كلُّهم في كتاب الصوم ، وأخرجه أخد في مستده . التسهيل: وهذا أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف. ومذهب سيبويه والفارسي وجمهور البصريين أنها معربة بحركات مقدرة على الحروف وأتبع فيها ما قبل الآخر ، فإذا قلت : المصريين أنها معربة بحركات مقدرة على الحروف وأتبع فيها ما قبل الآخر ، فإذا قلت : على الواو فحذفت . وإذا قلت : وأيت أبا زيد فأصله أيّز زيد فقيل تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا . وقيل : ذهبت حركة الباء ثم حركت اتباعا لحركة الواو ثم انقلبت الواو ألفا . قيل : وهذا أولى ليتوافق النصب مع الرفع والجحر في الاتباع . وإذا قلت : مررت بأبي زيد فأسمه بأبّو زيد فأسمت حركة الباء لحركة الواو فصار بأبي زيد فاستقلت الكسرة على الواو فحذفت كما حذفت الضمة ثم قلبت الواو ياء لكونها بعد كسرة كما في نمر ميزان . وذكر في التسهيل أن هذا المذهب أصح<sup>(۱)</sup> وهذان المذهبان من جملة عشرة مذاهب في إمراب خذه الأسماء وهما أقواها .

(تنبيه)ه: إنما أعربت هذه الأسماء بالأحرف توطئة لإعراب المثنى والمجموع عَلَى حده بها ، وذلك أنهم أرادوا أن يعربوا المثنى والمجموع بالأحرف للفرق بينهما إعراب نحو : ﴿ إِنْ لَهُ أَبَا شَيْخًا كَبِيرًا ﴾ (٢) ﴿ فَقَدْ صَرَقَ أَحْ لَهُ ﴾ (٣) بخلاف النظائر . ومن المقرر أن الشيء إذا لزم شيئا من باب أجرى جميع الباب على وتيرته فلا يرد فوك وذو مال . (قوله ثم انقلبت الواو ألفا) أي لتحركها وانفتاح ما قبلها . (قوله وهذا أولي) أورد عليه أن حركة الياء على هذا عارضة للاتباع فلا تصلح موجبا لقلب الواو المتحركة ألفا لما سيأتي في محله من أنه يشترط أصالة الفتح . وأجيب بأن حركتها في الحقيقة غير عارضة . والحكم بذهاب حركتها الأصلية واتيان بحركة أخرى للاتباع أمر تقديري ارتكبناه إجراء للباب على وتبرة واحدة . وعلى تسلم عروضها في الحقيقة يقال لما حلت محل الأصلية ونابت عنها واتحدت معها نوعا أعطيت حكمها أفاده الدماميني . (قوله وذكر في التسهيل أن هذا المذهب أصح) أي لأن الأصل في الإعراب أن يكون بالحركات ظاهرة أو مقدرة فمتى أمكن تقديرها لم يعدل عنه ، ولا يمكن تمشية كلام المصنف هنا عليه لأنه في الإعراب بالنيابة كما قال سابقا وغير ما ذكر ينوب إلخ . (قوله من هملة عشرة مذاهب) بل من جملة النبي عشر مذهبا ساقها السيوطي في همع الهوامع فراجعه . (قوله إنما أعربت هذه الأسماء بالأحوف) الأولى والمناسب لقوله في السؤال الثاني وإنما اختيرت هذه الأمماء أن يقول هنا إنما أعرب بعض المفردات بالأحرف إلخ ثم يقول: وكان ذلك البعض الأسماء الستة لأنها تشبه المثنى إلخ و تصحيح كلام الشارح أن يقال المنظور إليه في السؤال الأول جهة عموم الأسماء الستة وهي كونها بعضا من الأسماء المفردة لا جهة خصوصها وهي كونها هذه الأسماء بأشخاصها . (قوله للفرق بينهما إغ) ولم يعكس ليكون الأصل للأصل والفرع للفرع. (قوله وكذا البواق) فالحم لكونه أقارب الزوج أو الزوجة يستلزم واحدا منهما، وذو لكونه بمعنى الصاحب يستلزم مصحوبًا، والفم (١) أصح ولكن اطن أن فيه تكلفًا وتعقيلًا لا داعي إليها . (٣) من الآية ٧٧ : سورة يومف . (٣) من الآية ٧٧ : سورة يومف . وبين المفرد ، فأعربوا بعض المفردات بها ليأنس بها الطبع . فإذا انتقل الإعراب بها إلى المثنى والمجموع لم ينفر منه لسابق الألفة وإنما اختيرت هذه الأسماء لأنها تشبه المثنى لفظا ومعنى أما لفظاً فلأنها لا تستعمل كذلك إلا مضافة والمضاف مع المضاف إليه اثنان . وأما معنى فلاستلزام كل واحد منها آخر : فالأب يستلزم ابنا والأخ يستلزم أخا وكذا البواق وإنما اختيرت هذه الأحرف لما بينها وبين الحركات الثلاث من المناسبة الظاهرة (بالألِفِ آرْفُعرِ ٱلمُثَنِّي) نيابة عن الضمة . والمثنى اسم ناب عن اثنين اتفقا في الوزن والحروف بزيادة أغنت عن العاطف والمعطوف: فاسم ناب عن اثنين يشمل المثنى الحقيقي كالزيدين وغيره يستلزم صاحبه وكذا الهن. (قوله ارفع المثني) سيأتي شروط الثني. (قوله والمثني) أي اصطلاحًا أما لغة فهم المعطوف كثيرا . (قوله اصم) أي معرب بدليل أن الكلام ف المعرب فلا يرد على التعريف أنها . (قوله ناب عن الثين أي اسمين اثنين أعم من أن يكو نا مذكرين أو مؤنثين مفردين كالزيدين أو جمعي تكسير كالجمالين أو اسمي جمع كالركبين ، أو اسمى جنس كالغنمين(١) . والمراد ناب عنهما في الحالة الراهنة لأن معنى الفعل غير معتبر في التعاريف فلا يرد أن التعريف غير مانع لدخول المثنى المسمى به والمراد النيابة عنهما بطريق الوضع فلا يرد أن التعريف غير جامع الروج نحو : ﴿ ثُمُّ ارجع البصر كرتين ﴾(٢) ثما استعمل في الكثرة لأن نيابته عن أكثر من اثنين ليست بطريق الوضع ، على أن منهم من جعله ملحقا بالمثنى لا مثنى حقيقة . (قوله في الوزن والحروف) لم يقل والمعنى مراعاة لمذهب الناظم الذي يجوز تثنية المشترك مرادا بها معنياه المختلفان وجمعه كذلك عند أمر اللبس بتنيته مرادا بها فردان لأحد معنييه . نحو عندي عينان ; منقودة ومورودة وبجمعه كذلك . ويجوز تثنية اللفظ مرادا بها حقيقته ومجازه وجمعه كذلك عند ذلك معللا ذلك بأن الأصل في التثنية والجمم العطف وهو في المتفقين والمختلفين جائز بالاتفاق والعدول عنه اختصارا فإذا جاز في أحدهما فليجز في الآخر قياسا . قال في شرح الجامع : وبعضهم بني المسألة على جواز استعمال المشترك في معنيه أي واللفظ في حقيقته و مجازه . فإن قلنا به جاز وإلا فلا ! هـ وهو ظاهر . (قوله بزيادة) الباء سببية متعلقة بناب . (قوله أغنت عن العاطف والمعطوف) فلا يقال جاء زيد وزيد مثلا في غير ضرورة أو شفوذ إلا لنكتة كقصد تكثير نحو أعطيتك مائة ومالة ، وكفصل ظاهر نحو جاء رجل طويل ورجل قصير أو مقدر نحو قول الحجاج : أنا لله محمد ومحمد في يوم . أي محمد ابني ومحمد أخي وأل في العاطف للعهد والمعهود الواو خاصة ففي كتاب العسكري : لا يجوز فى قام زيد فزيد قام الزيدان بخلاف قام زيد و زيد . قال : و لهذا لا يجوز قام زيد فزيد الظرفان لأن النعت كالمنعوت فكما لا يجتمع المنعوتان في لفظ واحد كذلك نعتاهما كذا في الدماميني . وعلى هذا لا يجوز بالطريق الأولى جاء زيد فعمر و الظّريفان وعندي أنه يجوز جاء زيد فزيد الظريفان وجاء زيد فعمر و الظريفان لانتفاء اللبس المانع من (١) الغم لا واحد ها من لفظها ، والواحدة شاة ، وهو اسم مؤنث للجنس ، يقع على الذكور والإناث ، وعليا جمعها ، والممم أشام رغوم وأغانم . وقالوا في الشية غيان على إرادة القطيعين . (٢) من الآية \$ : سورة لللك .

كالقمرين، واثنين واثنتين، وكلا وكلتا، والألفاظ الموضوعة للاثنين كزوج وشفع فخرج

جواز جاء الزيدان في جاء زيد فزيد أو فعمرو ولأنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع فعليك بالإنصاف وأل في المعطوف أيضا للمهد والمعهود المعطوف من لفظ المثنى فلا يرد أن التعريف يدخل فيه اثنان لنيابته عن رجل ورجل واثنتان لنيابته عن امرأة وامرأة لأن المعطوف ليس من لفظ المتنى . رقوله فاسم ناب عن اثنين يشمل إلح) يتبادر من هذا مع سكوته عن إخراج قوله ناب عن اثنين ، لما دلُّ على أقل من اثنين كرجلانٍ أي ماش . ولما ذلَّ على أكثر كضوان جمع صنو ولما أعرب كالثن والمرادبه مفرد اسم جنس ككلبتي الحداد أو علم كالبحرين لمكان . وجعله اتفاقا في الوزَّد قيدا أول أنه جعل مجموع قوله اسم ناب عن اثنين جنسا وهو خلاف المألوف والموافق للمألوف جعل اسم جنسا و ناب عن اثنين فصالاً أول مخرجاً لما مر. (قوله كالقمرين) للشمس والقمر تغليبا للمذكر . ولم يغلبوا المؤنث إلا في مسألتين : قولهم ضبعان بفتح فضم في ثنية ضبع للمؤنث ، وضبعان بكسر فسكون للمذكر . ونحو قولك كتبته لثلاث بين يوم وليلة وضابطه أن يكون معك عدد مميز بمذكر ومؤنث كلاهما مما لا يعقل وفصلا من العدد بين كذا في المغنى . قال الدماميني : ومن أمثلة المسألة الثانية اشتريت عشرا بين جمل وناقة . ثم قال : ووقع تغليب المؤنث في غير تينك المسألتين ففي التنزيل : ﴿ وَاللَّهِينَ يَتُوفُونَ مَنكم ويندون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشوا كه(١) والمراد عشرة أيام بلياليهن لكن أنث العدد لتغليب الليالي . وقوله تعالى : ﴿ إِنْ لِبْهُمْ إِلَّا يُومًا ﴾(٢) بعد قوله : ﴿ إِنْ لَبْهُمُ إِلَّا عَشُوا ﴾(٢) مشعر بأن المراد بالعشر الأيام فأنث تغليبا لليالي . وزعم زاعم أنه عليه الصلاة والسلام غلب المؤنث في قوله : ٥ حبب إلى من دنياكم **ثلاث النساء والطيب وجعلت قرة عيني في الصلاة» ا**هتاما بالنساء. و هذا الحديث رواه النسائي عن أنس و ليس فيه ذكر الثلاث ولا أعلمها ثابتة من طريق صحيح ١ هـ. أقول: عد ف آخر المغنى من أمثلة التغليب قولهم المروتين في الصفا والمروة وهذا من تغليب المؤنث.

(فائدة)و أذكر في ذكر القمرين قول القاتل:

رأت قَمر السماء فأذكرتنى ليالى وصلها بالرقمــتين كلاتا ناظر قمرا ولكن رأيت بعينها ورأت بعيني

قال الدماميني : هذا من المبالفة حيث ادعي أن القمر الحقيقي هو وجهها وأن قمر السماء قمر مجازى لمشابهته وجهها . وقوله رأيت بعنها ورأت بعيني يرشد إليه ا هـ أى لأن معنى رأيت بعنها إلخ أن رأيت القمر الحقيقي وهي رأت القمر المجازى لأني رأيت وجهها وهو القمر الحقيقي وهي رأت قمر السماء وهو القمر المجازى . قال الصلاح الصفدى : وهذا أحسن ما يقال في معنى البيتين . وذهب بعضهم إلى أن نحو القمرين مثني حقيقة وأن التثنية إنما حصلت بعد تسمية المغلب عليه باسم المغلب بجازا وهو مبنى على جواز تثنية اللغظ مراداً بها حقيقته ومجازه .

<sup>(1)</sup> من الآية 232 : سورة القرة .

بالقيد الأول نحو العَمرين فى عمرو وعمر وبالثانى نحو العُمريين فى أبى بكر وعمر ، وبالثالث كلا وكلتا واثنان واثنتان وثنتان ، إذ لم يسمع كل ولا كلت ، ولا اثن ولا اثنة ولا ثنت

(قوله كزوج وشفع) فيه أنهما لم يوضعا لاثنين خاصة بل لأعم من اثنين وهو ما انقسم بمتساويين ومثلهما زكا يقال حسا أو زكا أي فردا أو زوجا قاله الروداني . (قوله فخرج بالقيد الأول نحو العمرين) يصح ضبطه بالفتح فالإسكان تغليبا للأخف وبالضم فالفتح إشارة إلى قوله عليه أنه اللهم أعز الإسلام بأحبّ العمرين إليك ، يعني عمر بن الخطاب وعمرو بن هشام الذي هو أبو جهل تغليبا للأشرف الذي صبقت له السعادة فيكون في الحديث رمز إلى أنه الذي يسلم . قال الدماميني : يغلب الأخف لفظا ما لم يكن غير الأخف مذكرا . أقول : أو اقتضى تغليبه سبب غير التذكير كما قررناه في العمرين بالضم فالفتح . وما نقلناه عن الدماميني نقله الشمني عن التفتاراني . ثم نقل الدماميني عن ابن الحاجب أن شرط التغليب تغليب الأدني على الأعلى وضعفه ، وعن غيره أن شرطه تغليب الأعلى على الأدنى وضعفه . (قوله وبالثاني نحو العمرين) كان الأولى أن يقول نحو الزيدين فى زيد وعمرو لأن المثال الذي ذكره خارج بالقيد الأول لاختلاف الوزن أيضا فيه . (قوله وبالثالث كلا وكلتا إغى قال شبخنا : أي خرج بالثالث ما لا زيادة فيه أغنت عن العاطف والمعطوف بألا بكون فيه زيادة أصلا أو يكون فيه زيادة لا تغنى عن العاطف وللعطوف بألا يكون له مفرد من لفظه ا هـ فالأول نحو كلاوزوج وشفع والثاني نحو كلتا واثنان واثنتان وثنتان إذ لم يسمع كلت واثن واثنة وثنت ، ومن هذا يعلم أنه كان ينبغي للشارح ذكر زوج وشفع من الألفاظ الخمسة لخروجهما أيضا بالقيد الثالث إلا أن يقال تركهما للمقايسة وأنه كان ينبغي له تعليل خروج كلا بعدم الزيادة فيها أصلا لا بعدم سماع مفرد لها لإيهامه أن فيها زيادة لكن لا تغني عن العاطف والمعطوف لعدم سماع مفرد لها فتأمل. واعلم أن إخراج زوج وشفع بالقيد الثالث إنما هو على التنزل مع الشارح في ذخول شفع وزوج في قولنا اسم ناب عن اثنين وتقدم ما فيه .

(فائدة) ه: قال في التصريح : ويشترط في كل ما يشي عند الأكترين ثمانية شروط : أحدها : الإقراد فلا يتني للنتي ولا المجموع على حده و لا الجمع الذي لا نظو له في الآحاد و لا جمع المؤنث السالم وإن ثني غير ذلك من جمع التكسير واسم الجمع واسم الجنس كا مر . التاقى : الإعراب فلا يثني المبني وأما ذان وتان واللذان والمنان فصبغ موضوعة للاثنين وليس من المثنى حقيقة على الأصل عند جمهور البصريين ، وأما قولهم منان ومنين فلست الزيادة فيهما للثنية بل للحكاية بدليل حفيها وصلا و لا يرد نحو يا زيدان و لا رجلين لأن البناء وارد على فليست الزيادة فيهما للثنية لا من تثنية المبنى . الثنائت : عدم التركيب فلا يشيى المركب تركيبا إسناديا بايتفاق ولا المشيى مهما أضيف إليهما ذوا أو ذواتا والجوزون تثنية للرحم . قال بعضهم : يقال معديكر بان وسيبوبهان . وقال بعضهم : يحذف عجز المختوم بويه ويشي صدره ويثنى سيان . وأما العلم الإضاف فإنما يشي جزؤه الأول على الصحيح وانظر حكم المركب التقييدى العلم . المرابع : التنكر فلا يشي العلم باقيا على علميته بل ينكر ثم يشي مقرونا بأل أو ما يفيد فائدتها ليكون كالموض الموابع : التنكر فلا يشي العلم باقيا على علميته بل ينكر ثم يشي مقرونا بأل أو ما يفيد فائدتها ليكون كالموض

# وأما قوله : [ ١٥ ] \* فِي كِلْتَ رِجْلَيْهَا سُلَامَي وَاحِدَهُ \*

فإنما أراد كلتا فحذف الألف للضرورة . فهذه المخرجات ملحقات بالمثنى في إعرابه

من العلمية فيقال جاء الزيدان ويا زيدان مثلا ولهذا لا تثنى كنايات الأعلام كفلان وفلانة لأنها لا تقبل التنكير الخامس : اتفاق اللفظ وأما نحو الأبوين للأب والأم فتغليب وتقدم بيانه . الساهص : اتفاق المعنى فلا يثني اللفظ مرادا به حقيقته وبجازه أو مرادا به معنياه المختلفان المشترك هو بينهما عند الجمهور . وأما قولهم القلم أحد اللسانين فشاذ(١) وأورد عليهم جواز تثنية العلم إذ نسبة العلم المشترك إلى مسمياته كنسبة المشترك إلى مسمياته . وأجاب ابن الحاجب بوجهين أقواهما أنه لا يلزم من جواز تثنية العلم المشترك جواز تثنية المشترك لأن تثنية المشترك باعتبار معنييه تلتبس بتثنيته باعتبار فردي أحد معنييه وهذا مفقود في تثنية العلم إذ ليس شيء من معانيه جنسا وقد مر أن المصنف يشترط أمن اللبس فلا يرد عليه ما ذكر . السابع : أن لا يستغنى عن تثنيته بتثنية غيره نحو سواء فإنهم استغنوا عن تثنيته بتثنية سيّ فقالوا سيان لا سواءان أي قياسا فلا ينافي أنه شذ سواءان وبعض فإنهم استغنوا عن تثنيته بتثنية جزءأو بملحق بالمثنى نحو أجمع وجمعاء فإنهم استغنوا عن تثنيتهما بكلا وكلتا أو بغير ذلك نحو ثلاثة وأربعة فإنهم استغنوا عن تثنيتهما بستة وتمانية . الثاهن : أن يكون له ثان في الوجود فلا يثني الشمس والقمر ، وأما قولهم القمران فتغليب وقد مر بيانه ا هـ مع زيادة من الهمع وغيره ويظهر أن المركب التقييدي العلم كالمزجى . وزاد بعضهم كالسيوطي في الهمع أن يكون لتثنيته فاتدة فلا يثني كل وأحد وعريب وديار لإفادة الجميم العموم ورد زيادته بأنه يغني عنه الاتفاق في للمني غير ظاهر وأن لا يشبه الفعل فلا يثني أفعل من . ورد بعضهم زيادة هذا بأن مانع التثنية في أفعل من عرض من التركيب أي مع من فلا يعتد به إذ هو في حذ ذاته يصح أن يثني . (قوله صلامي) هي بضم السين المهملة وتخفيف اللام وفتح الميم العظم بين المفصلين من مفاصل أصابع اليدأو الرجل قاله العيني . **رقوله وكلا/ هذا** شروع في ذكر يعض ما حمل على المثنى . وألف كلا قيل بدل عن واو وقيل عن ياءوألف كلتا للتأنيث والتاء بدل عن ولو وقيل عن ياء . وقيل الألف أصلية لام الكلمة والتاء زائدة للإلحاق وقيل للتأنيث . فإن قلت : إذا كانت ألف كلا أصلية وألف كلتا للتأنيث أو أصلية فالألف فيهما غير مجتلبة لعامل فكيف تكون إعرابا . أجيب بأن الإعراب قد يكون حرفا من نفس الكلمة كافي الأسماء الستة والمثني

[١٥] غامه: \* كِلْمَا مَقْرُولَةً بِزَائِلَةً \*

رقوله فى كلت رجليها أى فراحدى رجليها . وفيه الشاهد حيث استدل به البغداديون على أن كلت تجيء المواحدة ، وكلنا لملشئة . وأجيب بأنه حذف الأنف الفعرورة وقدرانها زائدة فلا يجوز الاحتجاج به . وسلامى بضم السين المهملة وتخفيف اللام وفتح الميم هى واحدة السلاميات ، وهى العظام التى تكون بين مفصلين من مفاصل الأصابع من اليد والرجل . وهو مرفوع بالابتداء ، وواحدة صفته ، وفى كلت رجليها خيره مقدما .

(1) وأجاز ابن مالك ذلك إذا لم يفهس بالتمي الذي أويد به قردان لأحد معييه مثل: عندى عينان منفردة ومورودة، ويجوز جمعه كذلك. و سر هذه للسألة له يشوط في الشي أن يتفق لفظ القردين ومعاهما فإن اعطف الفطفان في الحروف أو الحركات لم تكن تفتيهما من الشي على التحقيق ولكن من الملحق بالمهجور . وليست منه (وَكِلاً \* إِذَا بِمُضْمَر مُصَافَاً وُصِلاً) الأَلف للإطلاق أَى وارفع بالأَلف كلا إذا وصل بمضمر حال كونه مضافاً إلى ذلك المضمر حملا على المثنى الحقيقي وكِلَّقا كَذَالك) أى ككلا في ذلك : تقول جاءنى الرجلان كلاهما والمرأتان كلتاهما ، فإن أضيفا إلى ظاهر أعربا بحركات مقدرة على الأَلف رفعا ونصبا وجرا . وبعضهم يعربهما إعراب المثنى في هذه الحالة أيضا . وبعضهم يعربهما إعراب المقصور مطلقا ومنه قوله :

[ ١٦ ] يَعْم الفَتَى عَمَدَتُ إِلَيْه مَطِيتِي فَي حِينِ جَدُّ بِنَا المبيرُ كِلاَنَا ( تَعْبِيه) و: كلا وكلتا اسمان ملازمان للإضافة ولفظهما مفرد ومعناهما منى ، ولذلك أجيز في ضميرهما اعتبار المعنى فيثنى واعتبار اللفظ فيفرد ، وقد اجتمعا في قوله : [ ٢٧ ] كلاهُما حِين جَدُّ الجَرِيُ يَتَنْهُمَا فَلَهُ أَقْلَمًا وَكَلاَ أَلْفَهُمَا رَايِنَ (٢ )

والجمع على حده لكن ذلك الحرف قبل دخول العامل ليس إعرابا بل هو دال على التنبية أو الجمع أو غير دال على شيء كما في الأسماء السنة و بعد دخوله إعراب فقد تغير الآخر بدخول العامل عما كان عليه قبل دخوله تغير صفة فندبر . (قوله بحضمو) متعلق بوصل مقدرة لدلالة وصل المذكورة لأن أداة الشرط لا يليها إلا فعل ظاهر أو مقدر كذا قبل وفيه ما مر . وقوله مضافا حال من الضمير المستنز في وصل العائد إلى كلا مؤسسة احترز به عما إذا اتصلت بالضمير غير مضافة إليه غو زيد وعمرو هما كلا الرجلين لأن الاتصال يشمل القبل والبعدى فعلم ما في كلام شيخنا . (قوله أي واوفع إغم) أشار إلى أن كلا معطوف على للتنبي وأن مضافا حال من نائب فاعل وصل وأن متعلق مضافا علوف لدلالة الكلام عليه . (قوله كلتا كذاك ) مبتدأ وخبر هذا هو الظاهر . (قوله في هذه الحالة) أي حالة الإضافة إلى ظاهر . (قوله معلقا أي سواء أضيفا إلى مضمر أو ظاهر . (قوله عمدت) أي قصدت وبابه ضرب كما في المغتار والإسناد في جد بنا للمبر مجاز عقل والأصل جددنا في المسير . (قوله ملازمان الإضافة ) أي إلى المرف أي الفرسين وقوله جد الجرى بجاز عقل والأصل جدا في الجرى وقوله قد أقلما أي كفا عن الجرى أي الفرسين وقوله جد الجرى بجاز عقل والأصل جدا في الجرى وقوله قد أقلما أي كفا عن الجرى وقوله رائي أي منتغخ والشاهد في أقاما وراني .

<sup>[</sup>٢٦] البيت من الكامل ، وقاتله بجهول . وعمل الشاهد في البيت قوله ه كلانا ، حيث إنها جاءت توكيدًا للضمير المجرور محلاً بالياء في قوله ، بنا ،

<sup>[</sup>۱۷] فاله أنفرزدق . كلاهما يعنى كلا الفرسين وهو مبتدأ وقد أقلما خيره واقوله حين جيثه أى حين اشتد الجرى وقوى بين الفرسين للذكورين . وهذا إسناد بجازى وأصله جدًا في الجرى . قد أقلما أى قد كفا عنه وكلا مبتدأ وراني خبره . والجملة حال وهو من ربا يربو ربؤ اوهو النفس العالى ، يقال ربا الفرس إذ انتفخ من عدو أو فزع . والشاهد في موضعين : الأول : أنه اعتبر معنى كلا وشى الحبر حيث قال قد أقلما . الثاني : أنه اعتبر لفنظ كلا ووحد الخبر حيث قال رابي .

 <sup>(1)</sup> قدما البيت كلاو كفاوهم اصاده المزومات للإصافة ، والفظهما مفرد ، ومعاهما عنى وأجيز في حسيرهما اعبار اللفظ فيفرد ، واحبار للعنى فيشى
 وقد اجمعا مكا في هذا الشاهد ، إلا أن اعبار اللفظ أكثر .

إلا أن اعتبار اللفظ أكثر ، وبه جاء القرآن قال تعالى : ﴿ كُلُتُمَا الجُنتِينَ آفَتُ اَكُلُمُهَا ﴾ (١) ولم يقل آتنا فلما كان لكلا وكلتا حظ من الإفراد وحظ من الثنية أجريا في إعرابهما مجرى المثنى بمالة الإضافة إلى المضمر لأن الإعراب بالحروف فرع الإعراب بالحركات ، والإضافة إلى المضمر فرع الإضافة إلى المظاهر لأن الظاهر أصل المضمر فجعل الفرع مع الفرع والأصل مع الأصل مراعاة للمناسبة (١) (الثنائي وَالنّتَتَانِي) بالمثلثة اسمان من أسماء التثنية وليسا بمثنين حقيقة كما سبق (كَانَتَيْنُ وَالْبَتَيْنُ بالموحدة اللذين هما مثنيان حقيقة (يَجْويَانِي) مطلقًا فيرفعان بالألف

(قوله وبه جاء القرآن) أي نصا وأما اعتبار المعنى فلم يجئ فيه نصا لأن الضمير في قوله تعالى : ﴿ وَفَجَرُنَا خَلَاهُمَا نَهُوا ﴾ ٢٦ لا يتمين رجوعه إلى كلتا من قوله تعالى : ﴿ كُلُّتَا الْجَنَّيْنِ آتَتَ أَكُلُهَا ﴾ بل يحتمل رجوعه إلى الجنتين وإن كان رجوع الضمير إلى المضاف أكثر من رجوعه إلى المضاف إليه ولهذا مشى في شرح الجامع على رجوع الضمير إلى كلتا . قال الدماميني : ويتعين الإفراد مراعاة للفظ في نحو : كلانا غني عن أخيه وضابطه أن ينسب إلى كل منهما حكم الآخر بالنسبة إليه لا بالنسبة إلى ثالث إذ المراد كل واحد منا غنى عن أخيه . قال في المغنى : وقد سئلت قديما عن قول القائل زيد وعمرو كلاهما قاهم وكلاهما قائمان أيهما الصواب فكنبت أن قدر كلاهما توكيدا قيل قائمان لأنه خبر عن زيد وعمرو وإن قدر مبتدأ فالوجهان والمختار الإفراد وعلى هذا فإذا قيل إن زيدا وعمرا فإن قيل كليهما قيل قائمان أو كلاهما فالوجهان ا هـ . (قوله الثان واثنتان) تجوز إضافتهما إلى ما يدل على اثنين لكن لا بد أن يكون الاثنان الواقع عليهما المضاف غير الاثنين الواقع عليهما المضاف إليه لتلا يلزم إضافة الشيء إلى نفسه لا فرق في ذلك بين الظاهر والضمير على المرضى عندى ـ ويؤيده تصريح بعضهم كما فى الرودانى بجواز اثنا كما إذا أريد بالاثنين أمران غير المخاطبين مضافان إليهما كعبدين لهما . وأما ما نقله في التصريح عن الموضع في شرح اللمحة وتبعه البعض من امتناع إضافة اثنين واثنتين إلى ضمير تثنية لأنها إضافة الشيء إلى نفسه فغير ظاهر على إطلاقه . (قوله من أسماء التثنية) أي من الأسماء الدالة وضما على اثنين. (قوله كابنين وابنتين إغ/ قال بعضهم : لما لم يتزن له أن يقول مثل المثنى أتى بمثالين منه وأقام ذلك مقام قوله كالمثنى . وقال آخر كان يمكنه أن يقول مثل المثنى فيه يجريان أي في الرفع بالألف أفلاه في النكت . (قوله مطلقاً) أي سواء أفردا كقوله تعالى : ﴿ حين الوصية الثان ﴾ (<sup>٤)</sup> أى شهادة اثنين ليصح الإخبار به عن شهادة بينكم أو ركبًا نحو : ﴿ فَانْفَجَرَتَ مَنْهُ النَّتَا عَشْرَةً عِنًّا ﴾<sup>(٥)</sup> أو ضيفًا نحو النَّاكُم والنَّتَاكُم . (قوله وتخلف اليا) أى تقوم مقامها في بيان مقتضى العامل لا في النوع الخاص بالألف وهو الرفع والمراد الخلف ولو تقديرًا

<sup>(1)</sup> مِن الأَبَّةِ ٣٣ : مورة الكَهَف . (٢) انظر شرح الأَلية لان جغير الأَللسي . (٣) من الآية ٣٣ : مورة الكَهف . (3) من الآية ٢٠٦ : مورة اللسة . (6) من الآية ١٩٦٠ : مورة الأُعراف .

ومثل اثنين ثننان في لغة تميم (وَتَخَلَّفُ آلَهَا في) هذه الألفاظ (جَميعِهَا) أى المثنى وما ألحق به (اَلْأَلِف \* جُرًّا وَتَصِبًا بَقَدَ فَتَحِ قَدْ أَلِفْ) اليا فاعل تخلف قصره للضرورة والألف مفعول به وجرا ونصبا نصب على الحال من المجرور بفى أى بجرورة ومنصوبة . وسبب فتح ما قبل الياء الإشعار بأنها خلف عن الألف ، والألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحًا . وحلم ما قبلها أن المثنى وما ألحق به يرفع بالألف ويجر وينصب بالياء المفتوح ما قبلها .

(قنبيهان)ه: الأول: في المثنى وما ألحق به لغة أخرى وهي لزوم الألف رفعًا ونصبًا وجُرًا(١) وهي لغة بني الحرث بن كعب وقبائل أخر(١)، وأنكرها المهرد(٢) وهو محجوج بنقل الأئمة . قال الشاعر:

[ ١٨ ] ۚ فَأَمْرَقَ إِمْرَاقَ الشُّجَاعَ وَلَوْ رَأَى مَسَاغاً لِنَابَاهُ الشُّجَاءُ لَصَيُّمُنا

ليدخل نحو لبيك مما لم يستعمل مرفوعا . (قوله في هذه الألفاظ جميمها) جعل الشارح جميما تأكيدا محذوف وهو ممنوع عند غير الحليل إلا أن يقال هو حلّ معنى لا حلّ إعراب . (قوله بعد فتح قد ألف) ذكره وإن كان يؤخذ الفتح من السكوت على ما قبل الألف الذي هو مفتوح لأن التصريح أقوى من البيان والإفادة علة فتح ما قبل ياء المتنى وهي ألفة الفتح مع الألف كافي نكت السيوطي فقوله قد ألف في معنى التعليل . (قوله المضرورة) فيه أن قصر ذي الألف من أسماء حروف التهجي لغة لا ضرورة إلا أن يقال للراد أن القصر هنا متعين لضرورة الوزن. (قوله تصب على الحال) فيه أن جيء المصدر حالا وإن كان كثيرا مقصور على السماع فالأولى كونه منصوباعلى الظرفية بتقدير مضاف حذف وأقيم المضاف إليه مقامه والأصل وقت جر ونصب كاف آتيك طلوع الشمس . (قوله أي مجرورة ومنصوبة) لم يقل أي مجرورا ومنصوبا مع أن المجرور بفي وهو لفظ جميع مذكر لأن الغالب مراعاة ما أضيف إليه كل وجميع لا لمجرد اكتساب التأنيث من المضاف إليه وإن اقتضاه كلام شيخنا والبعض . (قوله ومبب فح) أي إيقاء فتح والسبب الذي ذكره غير السبب المستفاد من كلام المصنف كامر . (قُوله علف عن الألف) إنا كانت الألف أصلا لأن الرفع أول أحوال الإعراب ومثلها الواو في الجمع . (قوله والألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا) في معنى التعليل للإشعار . (قوله لزوم الألف) أي والإعراب بحركات مقدرة عليها كالمقصور وبعض من يلزمه الألف يعربه بحركات ظاهرة على النون كالمفرد الصحيح فيقول جاء الزيدان بضم النونورأيت الزيدان بفتحها ومررت بالزيدان بكسرها وهي لغة قليلة جداكذا في الدماميني وغيره والظاهر على هذه اللغة منع صرف المثنى إذا انضم إلى زيادة الألف والنون علة أخرى كالوصفية في نحو صالحان فتأمل . (قوله لصمما) أي عض ونيب .

<sup>[</sup>١٨] قال الشاعر : لناباه بالألف ، مع أنها مسيوقة باللام الجارة ، وعلاقة الجر كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعلمو ، والهاء مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق برأى .

<sup>(</sup>١) أى تترب يحركات مقدرة عليها كالمتصور .

<sup>(</sup>٧) انظر شرح شقور الذهب صـ ٤٨ ، وانظر الكواكب الدرية ٢/١ه ـ ٥٠ .

وجعل منه ﴿ إِنْ هَذَانِ لساحران ﴾ [ طه ٢ ٣ ] ولا وتران في ليلة . الثانى : لو سمى بالمثنى ففى إعرابه وجهان : أحدها إعرابه قبل التسمية والثانى يجعل كعمران فيلزم الألف ويمنع الصرف وقيده فى التسهيل بأن لا يجاوز سبعة أحرف فإن جاوزها كاشهيبا بين لم يجز إعرابه بالحركات (وَأَرْفَعْ بِوَافٍ) نيابة عن الضمة (وبِيًا أَجْرُرُ والْعصِبِ) نيابة عن الكسرة والفتحة

(قوله وجعل منه إن هذان لساحران) وقبل اسم إن ضمير الشأن وهذان مبتدأ وساحران خبر مبتدأ محذوف دخلت عليه لام الابتداء أي لهما ساحران والجملة خبر هذان والجملة خبر إن . واعترض بأن حذف ضمير الشأن شاذ إلا مع أن المفتوحة المخففة وكأن المخففة فإنهم استسهلوه معهما لكونه في كلام بني على التخفيف فحذفه تبع لحذف النون ورب شيء يحذف تبما ولا يحذف استقلالا كالفاعل يحذف مع الفعل ولا يحذف وحده وإنما كان مع غيرهما شاذا لأن فائدة ضمير الشأن تمكين ما يعقبه في ذهن السامع لأنه موضوع لمبهم يفسره ما بعده فإذا لم يتعين للسامع منه معنى انتظر ما بعده ولهذا اشترط أن يكون مضمون الجملة مهما وهذه الفائدة مفقودة عند حذفه وبأن حذف المبتدأ ينافي التأكيد لأن تأكيد الشيء يقتضي الاعتناء به وحذفه يقتضي خلافه . وأجيب عن هذا بمنع تنافيهما لعدم تواردهما على محل واحد لأن النأكيد للنسبة والحذف للمبتدأ ولأن المحذوف لدليل كالثابت وقد صرح الخليل وسيبويه بجواز حذف المؤكد وبقاء التأكيد في نحو مررت بزيد وجايل أخوه أنفسهما بالرفع على تقديرهما صاحباى أنفسهما وبالنصب على تقدير أعينهما أنفسهما قاله الدماميني . وقيل : هذان مبنى لتضمنه معنى الإشارة كمفرده وجمعه وكذا هذين لما ذكر لكن هذان أقيس لأن الأصل في المبنى ألا تختلف صيغه لاختلاف العامل مع أن فيه مناسبة لألف ساحران وإتما قال لأكار هذين جرًّا ونصبًا نظرا لصورة التثنية . (قوله ويمنع الصرف) للعلمية وزيادة الألف والنون . (قوله كاشهيبابين) تننبة اشهيباب وهي السنة المجدبة التي لا مطر فيها . (قوله وارفع بواو) أي ظاهرة كما في الزيدون أو مقدرة كما في صالحو القوم أو منقلبة إلى الياء كما في مسلميّ على التحقيق. (قوله وبيا اجرر وانصب) ليس المجرور متنازعا فيه لاجرر وانصب على الأصح لتأخر العاملين فلا يصح عمل المتأخر المعطوف فيما قبل المعطوف عليه للفصل به بل يقدر له معمول آخر وعلى القول الثانى يصح كونه من باب التنازع لطلب المعمول في الجملة قاله الشيخ يحيي . وبه يعرف ما في كلام البعض وعلى هذا القول فالذي أعملتاه هو الثاني إذ لو كان الأول لوجب الإضمار في الثاني بلا حذف للضمير وقصر يا مع حذف تنوينه للضرورة كما قاله الشنواني . (قوله نيابة عن الكسرة والفتحة) يحتمل أن يكون مفعولا مطلقا لمحذوف وجوبا أي نابت الياء فيما ذكر نيابة . ويحتمل أن يكون قوله نيابة عن الكسرة مفعولا لأجله لقوله اجرر وقوله والفتحة أى ونيابة عن الفتحة مفعولا لأجله لقوله وانصب فيكون كلامه على التوزيع والحذف من الثاني لدلالة الأول .

(سَالِمَ جَمْع عَامِرٍ وَ) جمع (مُذْنِب) وهما عامرون ومذنبون ويسمى هذا الجمع جمع المذكر السالم لسلامة بناء واحده . ويقال له جمع السلامة لمذكر ، والجمع على حد المثنى لأن كلا منهما يعرب بحرف علة بعده نون تسقط للإضافة . وأشار بقوله (وَشِيبُهِ فَيْنِ) إلى أن الذي يجمع هذا الجمع اسم وصفة فالاسم ما كان كعامر علما لمذكر عاقل خاليا من تاء التأنيث(١) ومن

(قوله صالم) تنازعه العوامل الثلاثة قبله وأعمل الأخير وأضمر في الأولين ضميره وحذفه . وإضافته إلى جمع من إضافة الصفة إلى الموصوف والصفة لبيان الواقع بالنسبة لعامر ومذنب إذ لا جمع لهما غير سالم ومخصصة بالنسبة لشبه ذين . ويشترط ف هذا الجمع زيادة على ما يأتي شروط التثنية كما قاله الروداني وغيره . وسيأتي الكلام على جمع التكسير في بابه . (قوله وجمع مذنب) دفع بتقدير جمع هنا إيهام كلام المصنف اشتراك عامر ومذنب في جمع واحد وإنما لم ينال للصنف بهذا الإيهام لضعفه جدا بوضوح انتفاء الاشتراك فلا لبس والمضاف إلى متعدد إنما تجب فيه المطابقة إذا خيف اللبس. (قوله جمع المذكر السالم) أي المذكر باعتبار معناه لا لفظه فدخل نحو زينب وحبلي لمذكرين فإنهما يقال فيهما زبنبون وحبلون . وخرج زيد وعمرو علمين لمؤنثين فلا يجمعان هذا الجمع ويصح نصب السالم نعتا لجمع وجره نعتا للمذكر والأرجح الثاني لأن السلامة في الحقيقة للمذكر عند جمعه كما يفهم من قوله لسلامة بناء واحده نقله شيخنا السيد عن الشنواني . (قوله لسلامة بناء واحده) أي بنيته أي لغير إعلال فدخل في جمع السلامة نحو قاضون ومصطفون . (قوله اسم وصفة) جمع الوصف بالواو لتكون الواو فيه كواو الجماعة في الفعل بجامع الدلالة على الجمعية وكانت واو الفعل أصلا لأنها اسم وواو الوصف حرف والعلم لتأويله بالمسمى كان وصفا نقله الشيخ يحيى عن السهيل . (قوله علما) أي شخصيا فلا يجمع العلم الجنسي بالواو والنون أو الياء والنون إلا ما كان علما على الشمول التوكيدي نحو أجمع فإنه يقال فيه أجمعود وأجمعين لأنه صفة في أصله لأنه أفعل تفضيل أصالة قاله الروداني . ثم اشتراط العلميّة للإقدام على الجمعيه واشتراط عدمها المصرح به في قولهم لايثني العلم ولا يجمع إلا بعد قصد تنكيره لتحقق الجمعية بالفعل فلا منافاة بين الاشتراطين أو يقال العلمية من الشروط المعدة بكسر العين أي الهيئة لقبول الجمعية وهي لا توجد مع المشروط وبهذين الجوابين ينحل لغز الدماميني المشهور الذي ذكره شيخنا والبعض . (قوله لمذكر عاقل) أيّ مذكر باعتبار المعنى لا اللفظ فلخل زينب وسعدى علمين لمذكرين وخرج زيد وعمرو علمين لمؤنثين . وإتما لم يعتبروا المعنى في طلحة واعتبروا اللفظ حيث لم يجمعوه بالواو والنون أو الياء والنون بل جمعوه بالألف والتاء لوجود المانع من مراعاة المعنى وهو تاء التأنيث كذا نقل عن الغزى والمراد مذكر عاقل ولو تنزيلا ومنه في الصفة قوله تعالى : ﴿ قَالَتَا أَلِينَا طَاتُعِينَ ﴾ (٢) ﴿ وأيتهم لي ساجدين ﴾ (٢) والمراد ما شأن جنسه العقل فدخل الصبي غير المميز والمجنون هذا . وقذ ذكر في التسهيل أنه يكفي ذكورة بعض أفراد المثني والمجموع وعقله مع اتحاد المادة . (١) أى يجمع هذا الجمع علم أوصفة ، والعلم لابد أن يكون لذكر .. في للفي عاقل خاليًا من ناء التأليث ما لم تكن عوضًا عن فاء أو لام فإنها تلحق

عَمِمَ لَلذَكُرِ \*، والشرط أخلو من تاء التأنيث لعدم اللبس عَمِمَ ما لا تاء فيه .

 <sup>(</sup>٢) من الآية ١١ : صورة فصلت . (٣) من الآية ٤ : صورة يوسف .

أو علما لمؤنث كزينب ، أو لغير عاقل كلاحق علم فرس ، أو فيه تاء التأنيث كطلحة ، أو التركيب للزجي كمعديكرب وأجازه بعضهم ، أو الإسنادي كبرق نحره بالاتفاق أو الإعراب بحرفين كالزيدين أو الزيدين علما . والصفة ما كان كمذنب صفة لمذكر عاقل . خالية من تاء التأنيث ليست من باب أفعل فعلاء ولا من باب فعلان فعلى ولا نما يستوى أى لا مع اختلافها فلا يقال رجلان في رجل وامرأة ولا عالمون في عالم وقائمتين . قال سم : وقضية عبارته اشتراط العقل والتذكير في التثنية أيضا فليحرر ا هـ . أقول : في الدماميني على التسهيل أن إدخال المثني في هذا الحكم سهو وأنه لاحاجة إلى اشتراط اتحاد المادة هنا لأن الاتفاق في اللفظ مأخود في تعريف كل من التثنية والجمع وتقدم الكلام على التغليب . (قوله خاليا من تاء التأنيث) ما لم تكن عوض فاء أو لام كما سيذكره الشارح . أُمّا ألف التأنيث فلا يشترط الحلو منها مقصورة أو ممدودة فلو سمى مذكر بسلمي أو صحراء جمع هذا الجمع بحذف المقصورة وقلب همزة الممدودة واوا . وإنما اشترط الحُلوّ من تاء التأنيث لأنها إن حذفت في الجمع التبسيّ بجمع ما لا تاء فيه وإن أبقيت لزم الجمع بين علامتين متضادتين بحسب الظاهر ووقوع تاء التأنيث حشوا وإنما اغتفروا وقوعها حشوا في التثنية لأنه ليس لتثنية ذي التاء صيغة نخصها فلو حذفوا التاء من تثنيته لالتبست بتثنية ما لا تاء فيه بخلاف جمعه . وقوله ومن التركيب ومن الإعراب بحرفين) قال البعض الأولى حلفهما لأنهما شرطان لمطلق الجمع مصححا أو مكسرا وكلامنا في شروط جمع السلامة بخصوصه ا هـ ولك أن تقول لا دليل على أن كلامنا في شروط جمع السلامة بخصوصه بل الظاهر أن كلامنا في شروطه أعم من أن تخصه أولا لكنّ يمكر عليه أنه لم يستوف مطلق شروطه . (قوله بحرفين) فيه مساعة إذ الإعراب بحرف فقط ولا دخل للنون فيه لكن لما كانت النون قرينة حرف الإعراب قال ذلك تسمحا ، أو يقال أراد بالحرفين الولو والياء على سبيل التوزيع أي الواو في حال الرفع والياء في حالي النصب والجر . (قوله وأجازه بعضهم) أي مطلقا وقيل إن ختم بويه جاز وإلا فلا وعلى الجوار في المختوم بويه قبل تلحق العلامة بآخره فيقال سيبويبون وقبل تلحق بالجزء الأول ويحذف الثانى فيقال سيبون . (قوله أو الإسنادي) فإذا أريد الدلالة على النين أو أكثر عما سمى بأحد هذين المركبين قبل ذوا كذا وذوو كذا من إضافة للسمى إلى الاسم كذات مرة وذات يوم . وسكت عن الإضافي لأنه يثني ويجمع جزؤه الأول وجوز الكوفيون تثنية الجزعين وجمعهما قال الروداني : لا أظن أن أحدا يجتريه على مثل ذلك فيما فيه الإضافة إلى الله تمالي ﴿ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَّهُ وَاحْدَ ﴾(٢) ١ هـ . (قُولَهُ كَالزيدينُ أو الزيدانُ علماً) أي إعرابا إعرابهما قبل التسمية لاستلزامه اجتماع إعرابين في كلمة واحدة فإن أعربا بالحركات جاز جمهما . (قوله صفة لملكر عاقل) لا يرد عليه الجمع للطلق عليه تعالى كما في ﴿ وَإِنَا لَمُوسِعُونَ ﴾ (١) ﴿ فَعَمُ المَاهِدُونَ ﴾ (٤) ﴿ وَنُمِنَ الْوَارِثُونَ ﴾ (") لأنه سماعي لأن أسماء تعالى توقيفية والكلام في الجمع المقيس . قال الدماميني : معنى

التركيب ومن الإعراب بحرفين فلا يجمع هذا الجمع ما كان من الأسماء غير علم كرجل(١)

<sup>(</sup>١) وجرُّز الكولون هم الزأن فيتال على رئيم ، علمو الدينين وفنا ، علمي الدنين جرَّ الو نها .

 <sup>(</sup>٢) من الآية ٢٧١ : مروة الساء .
 (٥) من الآية ٢١٤ : مورة الملزيات .
 (٥) من الآية ٤٨ : مورة الملزيات .
 (٥) من الآية ٨٤ : مورة الملزيات .

فى الوصف به المذكر والمؤنث ، فلا يجمع هذا الجمع ما كان من الصفات لمؤنث ، كحائض ، أو لمذكر غير عُمَّلِل كسابق صفة فرس أو فيه تاء التأنيث كعلامة ونسابة أو كان من باب أفعل فعلاء كأحمر . وشذ قوله :

[ ۱۹ ] فَمَا وَجَلَتْ نِسَاءُ يَنِي تَعِيمِ خَلاَتِسَلَ أَمُوَّفِيسَ وَأَهْرِيَسَسَا أو من باب فعلان فعلى كسكران فإن مؤتثه سكرى أو يستوى فى الوصف به المذكر والمؤنث كصبور وجرمج فإنه يقال فيه رجل صبور وجرمج وامرأة صبور وجريج .

(تنبيهات)ه: الأول أجاز الكوفيون أن يجمع نحو طلحة هذا الجمع \* الثاني يستثنى مما فيه التاء ما جعل علما من الثلاثي المعوض من فاته تاء التأنيث نحو عدة الجمعية في أسماء الله تعالى ممتنع وما ورد منها بلفظ الجمع فهو للتعظيم يقتضر فيه على محل وروده ولا يتعدى فلا يقال الله رحيمون قياسا على ما ورد كوارثون ا هـ . (قوله خالية من تاء التأثيث) أي من التاء الموضوعة له وإن استعملت في غيره ليصح إخراج علامة فإن تاءه لتأكيد للبالغة لا للتأنيث . وقوله أفعل فعلاء) بالإضافة التي لأدني ملابسة أي ليست من باب أفعل الذي له مؤنث على فعلاء وكذا يقال في نظيره وعبارته صادقة بألاّ يكون من باب أفعل أصلا كقاهم وبأن يكون من باب أفعل الذي ليس له مؤنث أصلا كأكمر لكيير كمرة الذكر وبأن يكون له مؤنث على غير فعلاء كفعلى بالضم نحو الأفضل فهذان القسمان يجمعان هذا الجمع كالقسم الأول وكذا قوله ولا من باب فعلان فعلى صادق بألا يكود من باب فعلان أصلا كقائم وبأن يكون من باب فعلان الذي ليس له مؤنث أصلا كلحيان لطويل اللحية وبأن يكون له مؤنث على غير فعلى كفعلانة نحو تدمان وندمانة من المنادمة لا من الندم . وقوله ليست من باب أقمل فعلاء ولا من باب فعلان فعل ولا نما إلخ هو بمعنى قول الموضح قابلة للتناء أو تدل على التقضيل وإنما اعتبر في الصفة قبول التناء لأن قبولها يدل على شبه الفعل لأنه يقبلها وجمع الصفة هذا الجمع إنما هو لتكون الولو فيها كالولو في الفعل الذي هو أخوها في الاشتقاق في الدلالة على الجمعية كما مر وإنما جمع الأفضل لالتزام التعريف فيه عند جمعه فأشبه الفعل اللازم للتنكير . (قوله كصبور وجریج) عمل استواء للذكر والمؤنث باطراد في فعول إذا كان بمعنى فاعل وأجرى على موصوف مذكور وفي فعيل إذا كان يمضى مفعول وأجرى على موصوف مذكور فإن جعل نحو صبور وجريح علما جمع هذا الجمع . (قوله يستثني مما فيه التاء ما جعل علما إغ) لا يخفي أن هذا لا ينافيه ما سيأتي من عد جمع الثلاثي للذُّكور من الملحقات بجمع السلامة لا أنه جمع سلامة حقيقة لأن ما هنا فيما إذا جعل علمًا وما سيأتي فيما إذا لم يجعل علمًا .

<sup>[19]</sup> البيت من بحر الوائز ، والقائل حكم بن الأعور الكلبي وقد هجا منمر . وانظر البيت لاين يعشى 10/ ، والشافية ص 127 ، والقرب 7/ ه ؛ والشاهد في البيت قوله : ٥ أسودين ، وأهمرين ٥ حيث جمع ٥ أسود ، وأهمر ٥ جمع مذكر سالم ، مع أن مؤتهما : صوداء ، وحمراء . وجمت شفوذًا ، وجوَّز ابن كيسان جمع الصفة جمع تصحيح ... وهذا ضعيف .

أو من لامه نحو ثبة . فإنه يجوز جمعه هذا الجمع . الثالث يقوم مقام الصفة التصغير فنحو رجيل يقال فيه رجيلون ه الرابع : لم يشترط الكوفيون الشرط الأخير مستدلين بقوله : [ ٢٠ ] مِثًا الله عمل من الشفات المشتركة التي لا تقبل التاء عند قصد التأنيث لأنها تقع للمذكر والمؤنث بلفظ واحد ولا حجة لهم في البيت لشفوذه (وَبِه) أي وبالجمع السالم المذكر (عِشْرُونًا \* وَيَالَهُمُ إِلى السعين (المُحِقَى) في الإعراب بالحرفين وليس بجمع وإلا لزم صحة انطلاق ثلاثين وهو باطل (وَ) ألحق بسه أيضًا على مشلاً على تسعة وعشرين ، على ثلاثين وهو باطل (وَ) ألحق بسه أيضًا

(قوله فإنه يجوز جمعه هذا الجمع) أي عند الجمهور ومنعه المبرد وأوجب جمعه على نحو عدات . زقوله التصغير) لدلالته على التحقير ونحوه مما يناسب المقام . (قوله الشوط الأخير) بعني ألا يستوى في الوصف به المذكر والمؤنث هذا هو الذي يقتضيه صنيع الشارح بعدوإن حالف الكوفيون في اشتراط ألا يكون من باب أفعل فعلاه أو فعلان فعلى أيضا كما في الهمع . وقوله ما إن طرى ما نافية وإن زائدة وطر بفتح الطاء من باب مرّائي نبت و تضم بهذا المعنى أيضا وبمعنى قطع . والعانس من بلغ أوان التزوج و لم يتزوّج ذكراً كان أو أنثى والأمرد من لم يبلغ أوان الإنبات وليس مكررا مع قوله ما إن طر شاربه لأن المراد لم ينبت شاربه مع بلوغه أوان الإنبات وتخلص ابن السكيت من التكرار بجعله ما بمعنى حين زيدت بعدها إن لشبهها في اللفظ بما النافية انتهى عيني بتلخيص وزيادة . ويرد على البيت بعد ذلك أن العانس صادق على الشائب<sup>(\*)</sup> فلا يكون قسيما له ودفعه الدماميني بتقدير صفة للشيب أي والشيب غير العانسين . (قوله وبه عشرونا إخي شروع في ذكر ما ألحق [ ٢٠] قاله أبو فيس بن رفاعة الأنصاري قاله ابن السواف . وقال البكري اممه دينار وهو من شعراء يهود . وقال أبو عبيد أحسبه جاهليا . وقال القالي في الأمالي هو قيس بن رفاعة . وقال الأصبهاني : قاتل هذا البيت أبو قيس بن الأسلب الأوسى في حديث تغلب واسمه نغير وهو من البسيط . (قوله طو بالفتح) أي نيت شاربه ، قبل بالضم خطأ لأن طر بالضم معناه قطع ومنه طر النبات وفيه نظر لأن صاحب العباب قال : ويقال طر بالضم أيضا بعد أن قال طر البت يطر طرورا مثال مريمر مرورا نبت . ومنه طر شارب الغلام والذي مبتدأ ومنا مقدما خيره . (وقوله هو ما إن طر شاربه) صلة للموصول . قال اين السكيت : ما يمني حين وزيدت بعدها أن لشبهها في اللفظ بما النافية ، والمعنى حين طر شاربه . وقيل ما نافية وزيادة إن قياسية . (قلت) هرب ابن السكيت من هذا إلى ما ذهب إليه للفساد وذلك لأن ذكر المرد بعد ذلك لا يحسن لأن الذي لم ينت شاربه أمرد فلذلك قبل إن في هذا الشعر عبالأن الذي ماطر شاربه لا يضاد المرد والعانسون لا تضاد الشيب فإذا لم تكن الأقسام متقابلة كانت القسمة باطلة . والعانسون جمع عانس وهو من بلغ حد التزوج ولم يتزوّج ذكرا كان أو أثني وفيه الشاهد فإن الكوفيين احتجوا به على جواز جمع الصفة بالواو والنون مع كونها غير قابلة للناء . وعند الجمهور فيه شذوذان : الأول إطلاق العانس على المذكر والمشهور استعماله في المؤنث . والثاني جمعه بالواو والنون والمرد بالضم جمع أمرد وهو مبتدأ ، ومنا مقدما خيره ، والشب عطف عليه وهو بكسر الشين جمع أشيب وهو المبيض الرأس.

(\*) (قوله صَادِقٌ عَلَى الشَّاتُب) صوابه الأشيب ا هـ مصححه .

<sup>(+)</sup> هو المشاهد لى البيت ، العقسون ، وهو شاذ مر رجهين عن البصرين : إطلاق العانس على الرجل ، وهذا نادر لأن التدر ما في النساء ، والعانس بعد تجميز إطلاقه على الرجل سمفة غير قابلة لتناء ، لأنها تطلق على الأقهى من غير زيادة تاء التأثيث ، وعد البصريين شرط وجو دائناء في صفة للؤنث ، والكوفرون لا يشترطون ذلك وإنما يسوغون الجمع .

(الأَهْلُونَا) لأنه وإن كان جما لأَمل فأَمل ليس بعلم ولا صفة وأَلحَق به (أُولُو) لأنه اسم جمع لا جمع (وَ) ألحَق به أيضا (عَالْمُونَا) لأنه إما ألا يكون جمعا لعالم لأنه أخص منه إذ لا يقال إلا على العقلاء والعالم يقال على كل ما سوى الله ويجب كون الجمع أُعم من مفرده أو يكون جمعا له باعتبار تغليب من يعقل فهو جمع لغير علم ولا صفة وألحق به

بالجمع وهو أربعة أنواع: أسماء جموع كعشرين وأولى ، وجموع لم تستوف شروط الجمع كأهلين وعالمين ، وجموع سمي بها كعليين، وجموع تكسير كأرضين وسنين. (قوله وبآبه) أي نظيره وقوله إلى التسعين الغاية داخلة. (قوله ألحق أفرد و لم يشّ على إرادة المذكور . (فوله بالحرفين) أى الواو والياء على التوزيع أو المراد الواو والنون أو البّاء والنون على المسامحة السابقة . (قوله وليس بجمع) بل هو اسم جمع لا واحدله من لفظه ولا من معناه كإقاله الدنوشري والروداني. وقوله وعشرين أي وانطلاق عشرين. وقوله وهو أي اللازم باطل أي فكذا المازوم. (قوله وإن كان جعا/أىغير مستوف لشروط الجمم. (قوله فأهل ليس بعلم والاصفة) بل هو اسم جنس جامد للقريب بمعنى ذي القرابة. وأورد عليه الوصف به في قولهم الحمد الله أهل الحمد . وأجيب بأن الكلام في الأهل بمعنى القريب لا المستحق فإن هذاوصف وجمعه على أهلين حقيقي لاملحق كذاقالوا . ولى فيه بحث لأنه إن كان المعتبر اللفظ فهو جامد مطلقا أو المعنى فهو في معنى المشتق مطلقا فما الفارق الداعي إلى كون الذي بمعنى القريب غير صفة والذي بمعنى المستحق صفة إلا أن يختار الثاني ويقال القريب بمعنى ذي القرابة ملحق بالجامد لغلبة الاسمية عليه فتأمل. ثمر أبت الروداني ذكر أن أهلا الوصف لم يستوف جمعه الشروط لأنه لا يقبل التاء ولا يدل على التفضيل. (قوله لأنه اسم جمع) أي لذي ويكتب بالواو بعد الهمزة للفرق بينه وبين إلى الجارة في الرسم نصبا وجرا وحمل عليهما الرفع. (قولُه إما ألا يكون جمع العالم)أى بل يكون اسم جمع له. (قوله على كل هاسوى الله)أى على مجموع ما سوى الله تعالى وهذا حد إطلاق والإطلاق الثاني إطلاقه على كل صنف من أصناف الخلوقات على حدته . (قو له ويجب كون الجمع إخ) من تمام العا والمتجه عندى أن هذا كلي لا أغلبي وأنه لا يجوز أن يكون مساويا لفرده وإن ذكره شيخنا والبعض إذلو جاز كوا مساوياله لم يكن في الجمع فائدة و لم يتم قولهم أقل مراتب الجمع أن يشمل ثلاثة من مفرده أو اثنين على الخلاف لأنهم إذاتساويا فأين الشمول ومااستند إليه من حصول المساواة على الاحتال الثاني في كلام الشار حسيظهر لك رده فتنبه وانصف. وقوله أو يكون جعاله أي غير مستوف للشروط كايفيده قوله فهو جمع لغير علم ولاصفة. وقوله باعتبار تفليب من يعقل اندفع باعتبار التفليب الاعتراض بأن الجمع بالواو والنون أو الياء والنون من حواص العقلاء وكان عليه أن يزيد و باعتبار إطلاق العالم على كل صنف من أصناف الخلق على حدته ليندفع بهذا الاعتبار لزوم غدم كون الجمع أعم من مفرده لأنا إذا جعلنا على هذا الاحتال الثاني مفرد العالمين عالما بمعنى صنف من الأصناف على حدته لم يلزم كون المفرد أعم ولا مساويا لأن مدلول المفرد حينقذ صنف من أصناف العوالم ومدلول الجمع جميع تلك الأصناف فلم يكن المفرد أعمّ ولا مساويا بل الأعم الجمع فما ذكره شيخنا والبعض من لزوم كون المفرد مساويا لحمعه على الأحتال الثاني وأنه لا محذور في ذلك لأن كون الجمع أعم أغلبي غير مسلم كما انكشف لك. لا يقال المساواة من حيث صدق عالم المفرد على أي عالم كان وصدق الجمع على أي عالم كان لأنا نقول فرق بين الصدقين لأنصدق عالم المفرد عموم بدلي وصدق الجمع عموم شمولي والمعتبر هنا العموم الشمولي وإلالزمأن غالب الجموع

(عِلْيُونا) لأنه ليس بجمع وإنما هو اسم لأعلى الجنة (وَأرضُونَ) بفتح الراء جمع أرض بسكونها (شَدُّ) قياسا لأنه جمع تكسير ومفرده مؤنث بدليل أريضة وغير عاقل (وَ) كذلك (السَّتُونا) بكسر السين جمع سنة بفتحها (وَبَاتُهُ) كذلك شَدْ قِياسًا . والمراد ببابه كل كلمة ثلاثية حذفت لامها وعوضت منها هاء التأنيث ولم تكسر . فهذا الباب اطرد فيه الجمع بالواو وهوكل جمع لغير علم كالرجال والصالحين مساوية لفردها فيبطل قولهما أن كون الجمع أعم أغلبي هذا تحقيق المقام فاحتفظ عليه والسلام . (قوله لغير علم ولا صفة) بل اسم جنس لكل صنف من أصناف الخلوقات أي فهو جمع لم يستوف شروط جمع السلامة لمذكر . وقال الرضي العالم الذي يعلم منه ذات موجده تعالى ويكون دليلا عليه فهو بمعنى الدال 1 هـ و بالنظر إلى هذا يكون صفة فيكون جمعه مستوفياً للشروط كإقاله شيخنا . (قوله لأنه ليس بجمع أبي في هذه الحالة فلا ينافي ما قيل إنه في الأصل جمع على كسكيت من العلوم عمى به أعلى الجنة أو الكتاب الموضوع فيه . (قوله اسم لأعلى الجنة) وعلى هذا التفسير يحتاج إلى تقدير مضاف في قوله تعالى : ﴿ كتاب مرقوم ﴾ (١) أي عل كتاب . وفي الكشاف أنه اسم لديوان الخير الذي دوَّن فيه كل ما عملته الملائكة وصلحاء الثقلين وعلى هذا يكون كتاب في قوله ﴿ إِنْ كَتَابِ الأَبْرِارِ ﴾(\*) مصدرا بمعنى كتابة مع تقدير مضاف أي كتابة أعمال الأبرار . (قوله وأوضون) مبتدأ وشذ خبره وقوله والسنون مبتدأ خبره محذوف أي كذلك . هذا ما درج عليه الشارح . (قوله بفتح الراء) وحكى إسكانها قاله الدماميني وقال شيخنا تسكينها ضرورة . (قوله شذ قياما) أي لا استعمالا أما كونه شذ قياسا فلعدم استيفائه شروط جمع المذكر السالم وأما كونه لم يشذ استعماله فلكثرة استعماله والشاذ استعمالا ما ندر وقوعه وإنما خص أرضين وباب سنين . بالتنصيص على شذوذهما قياسا مع أن جميع لللحقات شاذة قياسًا ولهذا كانت ملحقة بجمع للذكر السالم لا منه حقيقة لشدة شذوذهما لكونه من ثلاثة أوجه ذكرها الشارح لأن كلَّا منهما جمع تكسير ومفرده مؤنثُ وغير عاقل بل أربعة لأن مفرد كل غير علم وغير صفة ويدل على ما ذكرناه قول المصنف في شرحه على العمدة ما ملخصه : أن عالمين وأهلين مستويان في الشذوذ وأن أرضين وسنين أشد منهما ! هـ وقولنا : مع أن جميع الملحقات شاذة شامل لعليين وعلى شذوذه درج التسهيل ونازع فيه الدماميني بأنه إذا جعل اسما لأعلى الجنة كان علما منقولًا عن جمع والعلم المنقول عن جمع ولو كان المسمى به غير عاقل ولو كان مفرده في الأصل غير علم ولا صفة يستحق هذا الإعراب ألا ترى إلى تنسرين ونصيبين بل صرح المصنف بأنه إذا سمى بالجمع على سبيل النقل يعني عن الجمع أو على سبيل الارتجال يعني لصيغة تشبه صيغة الجمع ففيه تلك اللغات يعني التي سيذكرها الشارح في الجمع المسمى به . ثم قال الدماميني : نعم لو قبل إن عليين غير علم بل هو جمع على وصفت به الأماكن المرتفعة كان شاذا لعدم العقل . (قوله بدليل أريضة) وبدليل يا عبادى إن أرضى واسعة . (قوله كذلك) أي مثل أرضين في الشذوذ قياسا فقوله بعد شذ قياسا بيان لوجه الشبه .

<sup>(</sup>١) الآية ٢٠ : مورة المقفين . (٧) الآية ١٨ : مورة المقفين .

101

والنون رفعاً وبالياء والنون جرًّا ونصبًا نحو عضة وعضين وعزة وعزين وارة وارين وثبة وثبين وقلة وقلين ، قال الله تعالى : ﴿ كُمُ لِمِثْتُمْ فِي الأُرضَ عدد سنين ﴾ (١٠) . ﴿ الدين جعلوا القرآن عضين ﴾ (١٠) . ﴿ عن اليمين وعن الشمال عزين ﴾ (١٠) وأصل سنة سنو أو سنه لقولهم في الجمع سنوات وسنهات ، وفي الفعل سانيت وسانهت (١٠) . وأصل سانيت سانوت قلبوا الواو ياء حين جاوزت متطرفة ثلاثة أحرف وأصل عضه عضو من العضو واحد الأعضاء ، أي أن الكفار جعلوا القرآن أعضاء أي مفرقا ، يقال غضيًّته وعضوته تعضية أي فرقته تفرقة . قال ذو الرمة :

## [ ٢١ ]. \* وليسَ دينُ الله بسالمعننُي \*

أى بالمفرق لأنهم فرقوا أقاويلهم فيه ، أو عضه من العضه وهو البهتان ، والعضه أيضا السحر فى لغة قريش . قال الشاعر :

(قوله كل كلمة ثلاثية) ذكر سنة قيود : كون الكلمة ثلاثية والحذف منها وكون المحلوف اللام والتعويضٌ عنها وكون العوض هاء التأنيث وعدم التكسير ولكن من تأمل كلام الشارح الآتي في أخذ المترزات عرف أن الشارح ألغي القيد الأول فلم يخرج به وجعل ما يخرج به نحو إوزُّون خارجا بقيد الحذف و هذا يقتضي أنه جعل قوله ثلاثية لبيان الواقع لا للاحتراز وكل جائز . (قوله ولم تكسو) أي تكسيرا تعرب معه بالحركات وإلا فسنون جمع تكسير وإنما اشترط انتفاء التكسير لأنه إذا كسر ردت لامه المحذوفة والحامل على جمعه بالواو والياء والنون جبر حذف لامه . وشرط بعضهم شرطا آخر وهو ألا يكون له مذكر جمع بالواو أو الياء والنون ليخرج نحو هنة فإن مذكره وهو هن جمع به فلو جمع هو أيضا به النبس المؤنث بالمذكر . ﴿ وَلَوْلُهُ الْطُودُ فِيه الجُمْعُ أى كار وشاع استعمالا فلا ينافي قوله أنفا شذ قياسا . (قوله منو أو منه) أو للتخيير لا شك كا زعمه شيخنا لثبوت أصالة كل منهما بدليل . (قوله فقولهم في الجمع إلخ) اعترض بأن فيه دورا لتوقف الجمع على المفرد لأنه فرع المفرد وتوقف الحكم بأصالة ذلك الحرف في الفرد على ثبوته في الجمع ودفع بأن توقف الجمع على المفرد توقف وجود وتوقف الحكم بأصالة الحرف في الفرد على الجمع توقف علم فلم تتحد جهة التوقف. (قوله وفي الفعل سانيت) أي والفعل المسند إلى الناء يرد الأشياء إلى أصوفًا . (قوله وأصل سانيت) جواب عما يقال ما ذكرت من الفعل يدل على أن الأصل الياء لا الواو . (قوله عضو) بدليل ما يأتي وبدليل جمعه على عضوات . (قوله أعضاء) أي كالأعضاء في التفرقة فقوله أي مفرقا بيان لحاصل المعنى . (قوله أي مفرقا) أي مفرقا فيه أي مفرقة أقوالهم في شأنه . وقوله يقال عصيته وعضوته الأول بالتشديد والثاني بالتخفيف إذ لو كان مشددا لقلبت واوه ياء لمجاوزتها متطرفة ثلاثة أحرف فقوله تعضية مصدر الأول ومصدر الثاني عضو بفتح فسكون . وقوله أيُّ فرقته تفرقة تفسير لهما وإن كان بالأول أنسب . وقوله لأنهم فرقوا أقاويلهم فيه) علة لقوله جعلوا القرآن

<sup>[</sup>۲۷] وقبل قائل هذا الشعر رؤية ، وهو من أرجوزة طويلة يمدخ فيها تميما وسعدًا من نفسه ( قنظر ديواد رؤية صـ ۸٤ ) . (١) الآية ١١٦ : سروة اللومون (٣) الآية ٩١ : سروة الحجر . (٣) الآية : ٣٧ : سورة العارج . (٤) وكدا باب هذا الجميد بوهر كل اصم للائن حلف لامه وعرض عنها هذا التأثيث وليكن له يمع تكمير ويعرب بالحركات .

ت في عُقَدِ العاضِهِ العضيه

وأصل ثبة \_ وهي الجماعة \_ ثبو وقيل ثبي من ثبيت أي جمعت والأول أقوى وعليه الأكثر لأن ما حذف من اللامات أكثره واو . وأصله قلة وهي عودان يلعب بهما الصبيان قلو ، ولا يجوز ذلك في نحو تمرة لعدم الحذف وشذا إضون جمع أضاة كقناة وهي الغدير ، وحرون جمع حرة ، وأحرون جمع أحرة ، والأحرة والحرة الأرض ذات الحجارة السود ، وأوزون جمع أوزة وهي البطة ، ولا في نحو عدة وزنة لأن المحذوف الفاء ، وشذرقون في جمع رقة وهي الفضة ، ولدون في جمع لدة وهي الترب ، وحشون في جمع حشة وهي الأرض الموحشة . ولا في نحو يدودم لعدم التعويض وشذ أبون وأخون ولا في نحو اسم وأخت لأن المعوض غير الهاء أعضاء أي فمنهم من قال سحر ومنهم من قال شعر ومنهم من قال أساطير الأولين . (قوله أو عضه) ويدل له تصغيره على عضيهة . (قوله من النافات) جمع نافئة من النف وهو البصق اليسير والعاضه الساحر والعضه مبالغة العاضه (م) والبيت يعطى أن النافئات غير السحرة إلا أن يكون من الإظهار في مقام الإضمار (قوله عزو) في التصريح عزى فلامه ياء . (قوله وهي الجماعة) أي لا وسط الحوض لأن ثبة بمعنى وسط الحوض ليست مما نحن فيه على الصحيح لأنها محذوفة العين لا اللام من ثاب يثوب إذا رجع وقيل بل هي أيضا محذوفة اللام من ثبيت فعلى الأول لا تجمع بالواو والنون وعلى الثاني تجمع بهما . وقوله ولا يجوز ذلك إخى شروع في عترزات ضابط باب منة ولو عبر بالفاء لكان أحسن . (قوله وشد إضون) بكسر الممزة أي شد قياسا واستعمالا وكذا يقال فيما يأتي فلا اعتراض بأن الباب كله شاذ . (قوله وإحرون) بكسر الهمزة وحكى فتحها وبفتح الحاء وتشديد الراء وقوله جمع إحرة بكسر الهمزة وفي التصريح أن إحرين أيضا جمع حرة وأن أصل حرة إحرة حذفت همزته وأن هذا الأصل ترك وصار نسيا منسياأي فالمستعمل حرة بلاهمزة وعلى هذا يكون قول الشارح جمع إحرة بالنظر إلى الأصل لا المستممل الآن . (قوله ولا في نحو عدة إغ) أصل عدة وزنة ورقة ولدة وحشة وعدووزن وورق ووحش بكسر الواو في الكل فاستثقلت الكسرة على الواو فنقلت إلى ما بعدها وحذفت الولو وعوض عنها هاء التأنيث . (قوله وهي الفعنة) ظاهره مطلقا وقيدها صاحب القاموس وغيره بالمضروبة . (قوله وهي الترب) أى المساوى في السن . (قوله لعدم التعويض) أي من لامها المحذوفة وأصلهما يدى و دمي بسكون الدال و المر ا هـ تصريح . وحكى في المصباح قولا بفتح الدال وقولا بفتح الم وقولا بأن لام دم واو . **رقوله وشد أبون** وأخون) أى وهنون وحمون وذوون وفون على القول بسماع الكل كامر . قال الدماميني : نحو أبون يحتمل وجهين الأول أن يكون الأصل أبوون أي برد اللام ثم أتبعوا كما أتبعوا في المفرد المضاف ثم استثقلوا ضمة اللام

وأصل عزة \_ وهي الفرقة من الناس \_ عزو ، وأصل أرة وهي موضع النار \_ أرى ،

أَعُمُوذُ بِرَبِّي مِن النَّافِسا

<sup>[</sup>٢٧] البيت من المتقارب ، وقائله مجهول .. وإن كان ألبعض نسبه لأحد شعراء قريش . (\*) رقوله والعجمة مبالفة العضه ) لا مبالغة بل الذي في الصحاح أنه للمضه بالم من أعاضه الرباعي ! هـ .

إذ هو. في الأول الهمزة وفي الثاني التاء. وشذ بنون في جمع ابن(١) وهو مثل اسم ، ولا في نحو شاة وشفة لأنهما كسرا على شياه وشفاه . وشذ ظبون في جمع ظبة وهي حد السهم والمسيف فإنهم كسروه على ظبى بالضم وأظب ومع ذلك جمعوه على ظبين . (تقديمه)ه: ما كان من باب سنة مفتوح الفاء كسرت فاؤه في الجمع نحو سنين ،

فحذفوها ثم حذفوا اللام للساكنين والثاني أنهم لم يردوا اللام بل استعملوه ناقصا كاكان في حالة إفراده وعدم إضافته . (قوله اسم وأخت) أصل الأول سمو بكسر الدين أو ضمها وسكون الم حذفت لامه تخفيفا وعوض عنها الهمزة وسكنت السين وأصل أخت أخو يضم الهمزة وسكون الخاء كا استظهره الروداني حذفت اللام وعوض عنها تاء التأنيث لا هاؤه وكذا أصل بنت بنو بكسر فسكون كما استظهره الروداني فعل به ما مر . وقيل أصل الكلمتين بفتحتين كمذكريهما وهو مفاد كلام الشارح في النسب . قال في التصريح : والفرق بين ناء التأنيث وهائه أن تاء التأنيث لا تبدل في الوقف هاء وتكتب مجرورة وهاء التأنيث يوقف عليها الهاء وتكتب مربوطة ١ هـ . وقوله وشا. ينون في جمع اين قال في التصريح : وقياس جمعه جمع السلامة ابنون كما يقال في تثنيته ابنان ولكن خالف تصحيحه تثنيته لعلة تصريفية أدت إلى حذف الهمزة ١ هـ . قال الروداني : هي أن أصل ابن بنو حذفت لامه تخفيفا وعوض عنها الهمزة وتثنيته وجمعه بنوان وينون لأنهما يردان الأشياء إلى أصولها فأرادوا مناسبتهما للمفرد كمناسبة هراو لهراوة ففعل بهما ما فعل بالمفرد من حذف اللام وتعويض الهمزة لكن استثقال الانتقال من كسرة الهمزة في الجمع إلى ضمة النون أوجب حذف الهمزة والفاصل بينهم لكونه لسكونه حاجزا غير حصين كلا فاصل . ثم إن جمع ابن هذا الجمع خاص بما إذا أريد يه من يعقل . قال في التسهيل: يقال في المراد به من يعقل من ابن وأب وأخ وهي وذي بنون وأبون وأخون وهنون وفوون ا هـ أي وأما المراد به ما لا يعقل فيجمع بالألف والتاء . (قُولُه شاة وشفة) أما شاة فأصلها شوهة قال في التصريح بسكون الواو فحذفت لامها وهي الهاء وقصد تعويض هاء التأنيث منها فلقيت الواو هاء التأنيث فلزم انفتاحها فقلبت ألفا فصار شاة . ويرد عليه أن حركة الواو عارضة فلا توجب قلبها ألفا وقال الرودائي : لو قيل أصله شوهة كرقبة لكان أقرب مسافة لأن إعلالا واحدا أولى من إعلالين ولكان كشفه إذ أصله شفهة ا هـ وأما شفة فأصله شفهة بالتحريك كإيفيده كلام الروداني فحذفت لامها وهي الهاء وقصد تعويض هاء التأنيث منها . (قوله على شياه) أصله شواه قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها . (قوله في جمع ظبة) بكسر الظاء كما في التصريح وبضهما كما في القاموس ولامها كما في التصريح قال لقولهم ظبوته إذا أصبته بالظبة . وقوله وأظب) أصله أظبو كأرجل . (قوله كسرت فاؤه في الجمع) أي ما لم يكن مضعف العين فيقي فتحه كحرون ف حرة أو يقال الكلام في المطرد وحرون ونحوه نما شذ على أن الكلم في باب سنة وجرة ليست من باب سنة كما علم من الضابط المتقدم .

<sup>(</sup>١) وهو همع من هموع التكسير تغير فيها بناء للفرد وهمع همَّا سالمًا قياسًا .

وما كان مكسور الفاء لم يغير فى الجمع على الأفصح نحو مثين . وحكى مئون وسنون وعزون بالضم ، وما كان مضموم الفاء ففيه وجهان الكسر والضم نحو ثبين وقلين (وَمِقُلَ حِين قَلْ نَهِدُ \* ذَا آلبَابُ) فيكون معربا بالحركات الظاهرة على النون مع لزوم الياء كفولدان :

## [ ٢٣ ] دْعَانِي من تجدٍ فَإِنَّ مِينِيَّةً لَعِبْنَ بِنَا هَيْتَا وَهَيَّتُنَا مُرْدَا

ر**قوله على الأفصح)** راجع لكل من قوله كسرت وقوله لم يغير بدليل قوله وحكى إلخ فيستفاد من كلام الشارح أَنُّ في جمَّع مفتوح الفاء ومكسورها ومضمومها لغتين لكن الأفصح في الأولين الكسر وهل هما في الثالثة على حد سواءً أو لا والذي يؤخذ من عبارة جمع الجوامع للسيوطي أنهما سواء حيث قال : و كثر فاء كسرت أو فتحت في مفرد أشهر من ضمها أو ساغا إن ضمت الحرو كذا يؤخذ من الشارح وأما عبارة التصريح فلفظها وما كان مضموم الفاء ففي جمعه وجهان الضم والكسرنحو ثبين بضم الثاء وكسرها وهو الأكثر ا هـ وهي ليست نصا ف أكثرية كسر جمع المضموم مطلقا لأحمال أن حكمه بالأكثرية على الكسر في يين فقط ففي نقل البهوتي عن شرح التوضيح أكارية الكسر فيما مفرده مضموم تساهل وإن نقله عنه البعض وسكت عليه اللهم إلا أن يريد بشرح التوضيح شرحا آخر غير التصريح وهو في غاية البعد والذي يتجه عندي رجحان الضم في حال الرفع لمناسبة الواو وللفرار من الانتقال من كسر إلى ضم ورجحان الكسر في حالى النصب والجر لمناسبة الياء وللفرار من الانتقال من ضم إلى كسر . (قوله نحو مثين) قضيته أنه من باب سنين وبه صرح في النكت ولامها المحذوفة المعوض عنها هاء التأنيث ياء كا صرح به في المصباح فزال توقف البعض فيها . (قُولُه ومثل حين) حال من ذا أو صفة محذوف أي ورودا مثل ورو دحين أي في الإعراب بالحركات الظاهرة على النون و لزوم الياء ولزوم النون فلا تسقط للإضافة لكن في باب سنين حيتفذ لغتان التنوين وعدمه(٢) كما في التصريح وكأن تركه مراعاة لصورة الجمع ثم رأيت المرادي قال في شرحه على التسهيل : علل المصنف ترك التنوين بأن وجوده مع هذه النون كوجود تنويتين في كلمة واحدة وظاهر كلامه أن من لم ينون يجر بالكسرة الظاهرة وظاهر كلام الفراء أنه يمنع الصرف فيجر بالفتحة ا هوانظر ماعلة منم الصرف . ويقي في باب سنين لفتان أخريان ذكرهما السيوطي في جمع الجوامع: [٣٣] قاله الصمة بن عبدالله بن الطفيل ، شاعر إسلامي بدوى مقل من شعراءالدولة الأموية ، مات في طبرستان . وهو من قصيدة من الطويل فاها وقد اشتاق إلى ذي الودّوطنه بنجد . وقو له دُعالي أي اتر كان بخاطب به خليله و من عادتهم يخاطبو ن الواحد بصيغة التثنية كما في قول امرئ القيس : فقا نبك من ذكري حبيب ومنزل . ونجد اسم للبلاد التي أعلاها تهامة واليمن وأسفلها العراقي والشام . وأولها من ناحية الحجاز ذات عرق إلى ناحية العراق والتقدير دعاني من ذكر نجد والقاء في فإن للتعليل والشاهد في سنينه حيث أجراه مجرى الحين في الإعراب بالحركات وإلزام النون مع الإضافة ولو لم يجعل الإعراب بالحركة على نون الجمع لحذف النون وقال فإن سنبه . والشبب بكسر الشين جمم أشيب من شاب رأسه شبيا وشية فهو أشيب على غير قيام لأن هذا النعت إنما يكون من باب فعل يفعل مثل علم يعلم . وانتصابه على أنه حال من قوله بنا أي حال كوننا في الشيب . وشبيننا عطف على لعين . ومردا حال من ضمير المفعول في قوله شبيننا .

<sup>()</sup> في هذا البيت أجرت العرب و سنين ، وبايه بجرى و حين ، على رواجين الأولى : إعرابه بمركات ظاهرة على النون ، والتانية غير سون ، ولا تسقط المرد للإضافة

<sup>(</sup>٢) أن أن اللعن إحداها : أن يلزم الواو وفتح النود فيكون معربًا بمركات مقدرة الثانية : أن يلزم الواو ويعرب بمركات ظلمرة على الورد هاتيًا وذلك على لمة بني عامر في التورين ، وغير مون على لمة تمير لشبه العيجمة .

ولى الحديث : **٥ اللهم اجعلها عليهم سنينا كسنين يوسف ٥ فى إحدى ا**لروايتين<sup>(١)</sup> (وَهُوَ) أَى تجىء الجمع مثل حين (عِ**نَدَ قُومٍ**) من النحاة منهم الفراء (يَطُودُ) فى جمع المذكر السالم وما حمل عليه خرجوا عليه قوله :

[ ٢٤] رُبُّ حَلَّى عَرَلَهُ مِنْ فَلَالِ لَا يَزَالُونَ صَارِيسَ القِبسَابِ وقوله: [ ٢٥] وَقَد جَازَرْتُ حَلَّ الأَرْبِعِينِ

والصحيح أنه لا يطرد بل يقتصر فيه على السماع.

(تغبيهات): الأول: قد عرفت أن إعراب المثنى والمجموع على حده مخالف للقباس من وجهين الأول من حيث الإعراب بالحروف، والثانى: من حيث أن رفع المثنى

إحداثها : أن يازم الوالو وفتح النون والظاهر أن إعرابه على هذه اللغة بحركات مقدرة على الراوكم سينضح قبيل الكلام على قوله وجر بالفتحة إلى . فالهجا : أن يازم الوالو ويعرب على النون بالحركات . وقوله دعافى أى الكلام على قوله والدعه لل وجر على النون بالحركات . وقوله دعافى أى التركان وعادتهم بخاطبون الواحد بلفظ الاثين تعظيما والشاهد في قوله فإن سنيد لأنه لو كان معربا بالحروف لحفظت النون الإضافة . وقوله في إحدى المرواييين والرواية الأخرى سنين كسنى يوسف بإسكان الياء وحدف النون . وقوله أى مجيء إلى أن يقال أشار المنافق المنافق المنافق على يولي الأن يقال أشار المنافق الكافق المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق الكافق المنافق المنافقة المنافق المن

<sup>[</sup>٢٤] هو من الحقيف . وعرندس بفتح المين والراء المهملين وسكون الدون وقتح الدال ولى آخره سين مهمانة وهو الشديد ومنه تسمى الناقة الشده و على المسابقة والمهمة الجميلة . والمسابقة المسلمة والمهمة الجميلة . والمسابقة المسلمة والمهمة الجميلة . والمسابقة بحميلة المسلمة ومن المسابقة والمهمة المسلمة ، ويورى والشاب بكسر الفات حجمة بة وهي التي تتنظ من الأدم والحقيب واللهد وشوط . وقد يطال على ما يتخط من المسابقة و وروى مناسلة في المسلمة ال

 <sup>[</sup>٢٥] البيت لسحم من وثيل الرياحي ، وهو من الوائر وصدر البيت يقول فيه الشاعر :
 وهافا تيضي الشعواء منسي ... ...

وانظر هذااليت لابريويش (م/ "٢ ، ٣٢ ". وهذااليت من الوافر ، وقدقيل إن نون الجميع السالم وما ألحق به مفتوحة للخفة ، وقبل كسرها لفة وقبل ضرورة ، وقد جاءت الدن مكسورة في هذا البيت ، وهذا بما يستدل بعض يعربه بحر كات ظاهرة على التون

<sup>(</sup>١) الحديث أخرجه البخاري ومسلم ، وروى لفظ كسنين ، كسني ، يوسف بحدَّف النون للإضافة ، وسكون الياء المخفة .

ليس بالواو ونصبه ليس بالألف وكذا نصب المجموع أما العلة في مخالفتهما القياس في الوجه الأول فلأن المثنى والمجموع فرعان عن الآحاد ، والإعراب بالحروف فرع عن الإعراب بالحركات فجعل الفرع للفرع طلبا للمناسبة وأيضا فقد أعرب بعض الآحاد وهي الأسماء المستقب المجروف فلوم أن يكون للفرع مزية على الأصل . ولأبهما كما كان في آخرهما حروف وهي علامة الثنية والجمع تصلح أن تكون إعرابا بقلب بعضها إلى بعض فجعل إعرابهما بالحروف لأن الإعراب بها بغير حركة أخف منها مع الحركة . وأما العلمة في مخالفتهما للقياس في الوجه الثاني فلأن حروف الإعراب ثلاثة الحثني وثلاثة للمجموع فلو جعل إعرابهما بها على حد إعراب الأسماء الستة لالتبس المثنى بالمجموع في نحو رئيت زيداك ، ولو جعل إعراب أحدهما كذلك دون الشعر بقى الآخر بقر الآعراب ما وأعطى المثنى الألف لكونها مدلولا بها على

(قوله من حيث إن رفع المثني) بكسر الهمزة أو بفتحها على أنها مع معموليها في تأويل مبتدأ والخبر محذوف أى من حيث ذلك موجود هذا إن جرينا على مذهب المجهور من اختصاص حيث بالجمل فإن جرينا على مذهب الكسائي من عدم الاختصاص جاز الفتح من غير تقدير خبر . رقوله وأيضا فقد أعرب بعض الآحادي هذا لتوجيه يقتضي أن سبب إعراب المثني والمجموع على حده بالحروف إعراب بعض الآحاد بها لأنهما لو أعربا الحركات لزم مزية الفرع على الأصل وقد سبق عنه أن سبب إعراب بعض الآحاد بها إرادة إعراب المثنى والمجموع بها ليكون توطئة لإعرابهما بها وفي هذا دور فافهم . (قوله لؤم أن يكون للفرع مزية على الأصل) اعترض بأن التثنية والجمع ليسافر عين لكل مفرد بل لمفردهما وبأن هذا يقتضي إعراب كل جمع بالحروف لوجود الفرعية وليس كذلك . ويجاب عن الأول بأنهما فرعان عن المفرد في الجملة وبأن من جملة المثنى أبوان وأخوان ونحوهما ومن جملة الجمع أبون وأخون وحمون فلو أعربت بالحركات لزم مزيتها على مفرداتها المعربة بالحروف وعن الثاني بأن ما ذكر حكمة فلا يلزم اطرادها . (قوله لما كان) أي وجد ، جواب لما قوله فجعل والفاء زائدة وفي بعض النسخ بإسقاط لما وهي ظاهرة . (قوله يقلب بعضها إلى بعض) أي خلف بعضها عن يعض . (ق له يغير حركة) أى بغير اعتبار حركة للإعراب ظاهرة أو مقدرة وقوله أخف منها أي أخف من وجودها ملغاة وهي صالحة للإعراب بها وقوله مع الحركة أي مع اعتبار الحركة مكذا ينبغي تقدير هذا الحل . (قوله فلأن حروف الإعراب) أى في الاسم فلا يرد النون في الأفعال الحمسة . (قوله والإعراب ستة) أي رفع ونصب وجر في المثنى ومثلها ف الجمع . (قوله في نحو وأيت زيداك) أي من كل مثنى أو مجموع أضيف سواء كان مع الألف في حال النصب أو مع الواو في حال الرفع لا الياء لتميزهما معها بفتح ما قبلها في المثنى و كسره في الجمع فقول البعض أو الياء سهو . (قوله بقى الآخو بلا إعراب) إن كان المراد بقى الآخر بلا إعراب أصلا ورد عليه أن المقدم لا يستلزم التالي حينئذ لجواز إعراب الآخر بحرفين فقط وإن كان المراد بلا إعراب على حد إعراب الأسماء الستة ورد عليه أن لروم هذا التثنية مع الفعل اسما في نحو اضربا ، وحرفا في نحو ضربا أخواك ، وأعطى المجموع الواو لكونها مدلولا بها على الجمعية في الفعل اسما في نحو اضربوا وحرفا في نحو أكلوفي البراغيث ، وجرا بالماء على المجمعية في الفصل المحالية على الرفع لمناسبة النصب للجر دون الرفع لأن كلا منهما فضلة ، ومن حيث الخرج لأن الفتح من أقصى الحلق والكسر من وسط الفم والضم من الشفتين . الثانى : ما أفهمه النظم وصرح في شرح التسهيل من أن إعراب المثنى والمجموع على حده بالحروف هو مذهب قطرب وطائفة من المتأخرين ، ونسب إلى الرجاج والزجاجي . قبل : وهو مذهب الكوفيين وذهب سيبويه ومن وافقه إلى أن إعرابهما بحركات مقدرة على الأحرف (وَلُونَ مَجْمُوع وَمَا بِهِ التَّمَقُي في إعرابه (فَاقْتَه في طالبا للخفة من ثقل

لا يضر فلا يتم التوجيه إذ لقائل أن يقول هلا أعرب الآخر بغير إعراب الأسماء السنة بأن يعرب بحرفين وإن كان المراد بلا إعراب رافع للالتباس ولو أعرب الآخر بحرفين لزم النباس المثنى بالمجموع فى الرفع والنصب ورد عليه أن لنا احتالين لا التباس فيهما بأن يعرب المجموع بالأحرف الثلاثة والمثنى بالألف والياء والممكس اللهم إلا أن يقال المثنى سابق على المجموع فهو الأحق بأن يعطى الأحرف الثلاثة ويستلذ يحصل ويعطى المجموع حرفين والمناسب أن يكون أحدهما الواو رفعا لدلالتها على الجمعية وحينئذ يحصل الالتباس ولابد فيكون المراد بلا إعراب دافع للالتباس لائق لكن مذا يؤدى إلى أن المراد بأحدهما فى كلام الشارح المثنى وبالآخر المجموع لا الأحد الدائر والآخر الدائر فأمل .

رقوله اسماً حال من الضمير في بها المائد على الألف. رقوله الأن كلا منهما فضلة أى إعراب فضلة أو إمان حضلة أو التقدير لأن عمل كل منهما فضلة . رقوله ومن حيث الخرج علف على قوله لأن كلا منهما فضلة فهو علة ثانية للمناسبة أى ولتقارب الخرج . رقوله الأن الفنح إغى اعترضه البعض كشيخنا بأنه غير ظاهر لأن الحركة تابعة للحرف في الخرج فإن كان الحرف حلقيا كالهمزة فحركته مطلقا كذلك وقس على ذلك وهو مدفوع بأن الحركة في حد ذاتها إن كانت فنحة فلها ميل إلى أقصى الحلق وإن كانت ضمة فلها ميل إلى الشفتين والحس شاهد صدق على ذلك فإنك إذا نطقت بالهمزة مفتوحة ورجعت إلى حسلك وجدت لها ميلا إلى أتضى الحلق أو مكسورة وجدت لها ميلا إلى وسط الغم أو مضمومة وجدت لها ميلا إلى الشفتين . وقوله بحركات مقدرة برده تلك مراد إلى الشفتين . لتحرك الياء وانفتاح ما قبلها وأجاب أبو حيان عن الأول بأنهم لما حملوا النصب على الجر جعلوا المحكم واحدا فقدروا الفتحة كما قدروا الذي بأن المائع من قلبها قصد الخرق بين المثنى وغيره .

الجمع ، وفرقا بينه وبين نون المتنى (وَقُلُّ مَنْ بِكَسْرِ وَ تَعَلَّى) من العرب . قال فى شرح التسهيل : يجوز أن يكون كسر نون الجمع وما ألحق به لفقه وجزم به فى شرح الكافية، ومما ورد منه قوله (١٠) . وَرَفُ عَنْ وَرَبِسَى أَبِيسِهِ وَالْكُونِسَا وَعَانِسَفَ آنَحِيسَسِنِ وَقِلْ : ٢٧] وقِلْ جَاوُرُونُ حَدَّ الأَرْبِعِينَ وَقِلْ : ٢٧] وقَلْ جَاوُرُونُ حَدًّ الأَرْبِعِينَ

(وَنُونُ مَاثَتَى والْمُلْحَق بِنْ) وهو اثنان واثنان وثنان (بعَكْس ذَاكُ) النون (اسْتَغْمَلُوهُ)

رقوله ونون مجموع الأقرب نصبه على النمولية لاضح والفاءز التدفاتويين الفنظ ورفه ميتدا أجرج إلى تقدير الرابط ف الخير (فائدة) تحذف نون الجمع ونون المشي للإضافة والضرورة وتقصير الصلة نحو: إذا خضيا فيه علولا وواشيا

وغو قراءة الحسن والمتهى الصلاة بنصب الصلاة ، وقد تحذف نون الجمع اختيارا قبل لام ساكته كفراءة بعضهم غير معجزى الله بنصب الله . وقراءة بعضهم : ﴿ إِنكم المالقوا العداب ﴾ [الصافات : ٣٨] إبنصب العذاب وهو أكار من حذفها لا قبل الامساكتة كتراءة الحسن ﴿ وهاهم بعنا اين بعض أو البقرة : ١٠٢] كذافي التسهيل وشرحه للدماميني . وفي المنني يحذف النونان الشبه الإضافة نحو لا غلامي از يدولا مكرمي اممرو . وإذا قدر المجار والمجور صفة والحبر عنوفا وسيا في بسط إعرابهما في باب لا . (قو المفاقعيم) أي ضاما مقبل الواو ولو تقدير الى نحو ﴿ وافع الأعلون ﴾ [آل عمران : ٣٩] إذا صاحة العمون وكامراما قبل الياء ولو تقدير الى نحو

قلطما جرير وهما من قصيفة توتية من الوافر . وقراد بعرين عربن بين نعلية بن يربوع . وقال الأخضى : عربن بن بربوع وهو وهم ، وهو بفتح الدين وكسر الراء المهملتين ، وعرينة بضم الدين بطن من يجيلة . وقوله لمسي منا إما استثناف وإما عبر ثان . ومعنى بركت تبرات وكلمة إلى المنابة . والمضى برئت من عربن متها إلى عربة كما في تولك أحمد إليك لفة أي أنبي همه إيك ، فيكرد على إلى المنابق الحال والعامل برئت . وقو الدويق أيها أي بني أبي جعفر . ويررى عرضا جعفراو بني ربا و وأشده ابن القامم عرفنا جابر أوين رباح . وفي شرح السمهل : عرفا جعفراو بني عيد بنت الدين وكسر الباء . وجعفر موعن وعيف بكس وعيد أو لاد المبلة بن بربوع . والزعاضة بمناب الرئ المجمعة والدين المهملة وسد الألف قود وقى أعرفه الموافق بكسر وعين ألم الموافق بكسر وعيد أو الدون والمرافق المنابق والحال . وقيل هم القرة بتراة زعاف الأديم وهي أطرافان أو ادوا أنكر نا الأديم وهي أطرافان أو ادوا أنكر نا الأدياد فيه أنه كير نودا الجمع المضرورة وقيل هم القرة توراد إعاف الأديم وهي أطرافان أو ادوا أنكر نا

قالهما مسحم بن وقبل الرياسي وفيه التيلات وكرناه في الأصل . (قوله حلى كى حلول او نقاعه بالاجداد المقدم عيره ويجوز ارتفاعه بالغرف الاعتياد . وقوله ولا يقيي أي ولا يحفظنى من وقدوظنه . والضمير فدير جع إلى المدر وكذلك في يبقى . وقوله ومافل يتغيى من الاجتناه وهو العالمي . وأشده الابخشرى والجوهرى ومافا يقرى يقال أثراه وتعراه إذا عدمه . فعا ميشا وذا مبتدأ ثان والجملة عيره والجميع عير الأول والعائد عقرف تقديره بيتغيه ، والواو فى وقد للحال . والشاهد فى كسر نون الأربعين للضرورة . ويجرى أن يكون أجراه عبرى الحين قاعربه بالمركات .

(۱) وكالأحرار فرناطيع ومالطون بالقنع ، فقد كسر شطوفًا لي مقالهت ، وما يعلد ، وأخريت ، أخرين ، ومقدعت بالبادينية من الفصة لأنه هم مذكر منالم ، والشاهد هو كسر فرند ، أخرين ، وقبل إنها فقد قبل شفوذ وذلك لأن الشهينة مكسورة القافية . فكسروه كنيرا على الأصل في التقاء الساكتين ، وفتحوه قليلا بعد الياء (فالنَّبِيَّه) لذلك وهذه اللغة حكاها الكسائي والفراء كقوله(١٠) :

[ ٢٨ ] عَلَى أُخْوَفِيَّنَ ٱسْتَقَلَّتُ عَشِيَّةً فَمَا هِنَى إِلَّا لَمُحَةٌ وَثَغِيبٌ وقيل لا تخص هذه اللغة بالياء بل تكون مع الألف أيضا وهو ظاهر كلام النظم،

وبه صرح السيراني . كقوله<sup>(٢)</sup> :

[ ٢٩] أُغْرِفُ منهَا ألجيد وَالفيَّناك ومَنجريس أشبَها ظَيَّالسا

﴿ وإنهم عندنا لمن المصطفين ﴾ [ ص : ٤٧ ] إذ أصله الصطفوين . (قوله من تقل الجمع) من تعليلة متعلقة بطلبا . (قوله وفرقا) أي وزيادة فرق إذ أصل الفرق حاصل في نحو الصطفين بحدف ألف الجمع وقلب ألف المثنى ياء وفي غيره بحركة ما قبل الياء . (قولة وقل من بكسّره نطق) أي مع الياء . قال في التصريح : و لم تكسر النون بعد الولو في نثر ولا شعر لعدم التجانس . (قوله لغة) أي لا ضرورة كما قبل به . (قوله وجزه به) أي بكونه لغة وهذا هو الراجح . (قوله زعاتف) جمع زعنفة بكسر الزاي والنوذ وهو القصير وأراد بهم الأدعياء الذين ليس أصلهم واحدًا . (قوله حد الأربعين) استشهد به هنا على أن كسر نون الجمع والمُلحق به لغة لبعض من يعربهما بالحروف وسابقا على أن إعرابه بالحركة على النون لفة نظرا إلى أن كلاً عتمل ويرد عليه أن الشاهد لا يكفي فيه الاحتال كما صرحوا به وإن زعم البعض خلاقه ويمكن أن يجعل مثلاً. (قوله وهو الثان والتتان والتتان) الحصر بالنسبة لما ذكره الصنف من الملحقات الصحوبة بالنون وإن [74] قاله حميدين تُور بن حرم أبو اللتي وقبل أبو خالد . شهد حينامع الكفار ثم قدم على التي كالي وأسلم وأنسد أبياتا . وهو من قصيدة بالية من الطويل يصف تبالقطاة والأحوذي بفته المبزة وسكون الحاءللهملة وفتعالوا وكسر القال المجمة وتشديد الياء آخر الروف وهو الخفيف في المشير ، وأراد بهما هاهنا جناحي قطاة يصفهما لخفتهما ، وليست الياء فيه النسبة بل مثل ما يقال لنوع من الحصر بردي - ويتعلق الجار والمجرور باستقلت ومعناه استبدت يقال استقل الطائر ارتفع في المواء والضمو الذي فيدير جع إلى افقطاة المذكورة في الأبيات التي قبله وعشية نصب على الظرف ، والم ادبها إماعثية ما ، أو عشية معينة قارتار يدبها معينة تمامن الصرف عند البعض وهو اقتياس . وقو اعقماهي كان أصله فساحت اهدا مُحدَف المصاف الأول وأتاب عنه الثاني مُ الثاني وأتاب عنه الثالث فارتهم وانقصل ومثله في حذف مضافين أنت منى فرسخان أي ذو مسافة فرسخين إلا أن هذا حدَّف من الخبر وقد يقدر بعدك مني فرسخان فالمفوفّ واحدم البتدأ . (قوله وتغيب) مساهتف بعدها ، وهي جملة فعلية عَطْفت على الاسمية وفيه خلاف مشهور فأجازه البعض مطلقا ومعه آخرون مطلقا . وقال أبو على نبوز في الولو اقط والشاهدف فسينون الشية والقياس كسرهاوهي لغة بني أسدوليس بضرورة .

[٢٩] قبل قاتلىنجُهولَّ . رقيلَّ هو رُوبَة كلاناً عَلَيْهِ صحيح ، والصحيح ما قاله أبو ريداً للفضل أرجل من بني ضبقه الله من منذأ كثر من مات من :

إد يسلمنى عبدا يواسا الوى الاسا وابنته الاستاكات عجوزا غشرت زماننا الهي ثبرى مثيها إضافنا أعبرك بنها الجينة والتيانسا الونغرزسين أشهبا طيافسا

والجيد بكسر الجم الفنق. وظيفاً بفتح الظاء للمجمة وسكون الباء للوحقة وبالياء آخر الحروف اسم رجل بعيت وليس بشية ظبى. والضمير ف مها برجم إلى سلمي في اليت السابق. والمشاهد في قوله والعينانا عيث فته قول الثنية. وفيه شاهد المحر وهو =

(١) البيت من العاويل ، والشاهد فيه فعع نون المتنى بعد الياء كافي لغة لبني أسد فجاءت ، أحوذين ، بضع الحود .

(٢) له هذا اليت جادت الدون مفوحة مم الأفض أل قبل الشاعر ، ولذلك قبل إنها لا قصى بالياء . وهذا اليت أشده ان عصفور والسيرال وغيرها يضع الدود أن «لمينانا «تتبة» عن ه . وحكى الشيباني(١) ضمها مع الألف كقول بعض العرب: هما خليلانُ وقوله: [٣٠] يما أَبْضا أرَّقْسى القِسلْمانُ فالسومُ لا تأَلَقُسهُ الفَيْنَسانُ (تقهيه): قبل لحقت النون المشى والمجموع عوضا عما فاتهما من الإعراب

ولم تدخول التنوين وحذف مع الإضافة نظراً إلى التعويض عام المهما من الإعراب التعويض بها عن التوين . ولم حركات ومن دخول التنوين وحذف مع الإضافة نظراً إلى التعويض بها عن التنوين . ولم تحذف معهما نظراً إلى التعويض بها عن الحركة أيضاً . وقبل لحقت لدفع توهم الإضافة في نحو جاءني خليلان موسى وعيسى ، كان الملحق المصحوب بالنون لا ينحصر في الألفاظ الثالثة الأن منه المدروين والثاين وماسمي به من المشتى كالبحرين وباب التغلب كالقمرين على قول الجمهور فانفه ما اعترض به شيخنا والبعض . (قوله بعكس فالك) أي يخلافه لأن الكون هنا قليل هنا في العقاء الساكين قد يقال هذا خلاف الأصل لأن قياس التقاء الساكين ولا منطقى غير صحيح . (قوله على الأصل في الطقاء الساكين في ديانا مدان يقال أن قياس التقاء الساكين إذا كان الأول حرف لين أن يحذف كا قال:

إن ساكنان التقيا اكسر ما سبق وإن يكن لينا فحلفه استحق

ويهاب بأن على الحذف ما لم يتم ما مدفعه وتوحف هداللزم فوات الإعراب والتشيق . ووجه كون النون ساكتة أنها عوض عما هو ساكن وهو التنوين أو أنها واللذه والزائد يبنى فيه التخفيف والساكن أخف . (قوله على أحوفين) تشية أحو فتي وهو خفيف المشيئ لخفة والنسمير في استقلت أي از تفقت برجع إلها ، وقوله المخافسة والمنافق والمنافق ويتها المنافق والمنافق ويتها لا مقال معافق والمنافق والمنافق ويتها لا مقال معافق والمنافق والمنا

و الكوفيون الاستفساء (فواندها النه أسس أناته وقبل الشاهد لي طبياتا وهر تشية ظبي واليه أن المورى أدهر غير صحيح الذكر نا. [٣٠] البيت بجهول القائل ، وهو من الرجز وموطن الشاهد فيه و العينان عصيت شُمّت النون مع الألف وقد حكاها ابن حسن أبيضًا و القذان مشدودة وقد سم تنديد نون المشيق في تثنية اسم الإشارة فيل قرابة قوله تعالى: ﴿ فَقَالِلُمُ مِنْ هَانَانَ ﴾

<sup>(</sup>٢) الشياق: هو أيصاق من مراد أبو عمرو الشيال الكول ، وكان يعرف بأن عمرو الأجركا قال الأزهري ، ولهن من شيان بل أدب أولانا منهم فسب إلهم ... كان ولمنع العلم باللغة واشعر ، القد ل الحديث ، كانز السماع ، يلا فاصلاً ، عالمًا بكلام العرب ، طالعًا للغام وهو حند الحاصة من أهل العلم والرواية ، مشهور معروف ... ومن تصايفته كتاب الجم ، والتوادر ، غريب للعنف ، غريب الحديث ... وتولى رحمه الله صنة ٥٠ وقبل ٢٠ ٧ أو ٢٣ م و وقط ( البية ٢٩/١ ٤ ، ٤٤ ) .

ومررت بينين كرام ، ودفع توهم الإفراد في نحو جاءني هذان ومررت بالمهندين ؛ وكسرت مع على الأصل في النقاء الساكنين لأنه قبل الجمع ، ثم خولف بالحركة في الجمع طلبا للفرق ، وجعلت فتحة طلبا للخفة وقد مرّ ذلك وإنما لم يكتف بحركة ما قبل الياء فارقا لتخلفه في نحو المصطفين . ولما فرغ من بيان ما ناب فيه حرف عن حركة من الأسماء أحذ في بيان ما نابت فيه حركة عن حركة وهو شيئان : ما جمع بألف وتاء وما لا ينصرف . وبدأ بالأول لأن فيه حمل النصب على غيره ، والثاني فيه حمل الجر على غيره ، والثاني فيه حمل الجر على غيره ، والثاني فيه حمل الجر على غيره ،

سيبويه يقول إن إعراب المثنى والمجموع بحركات مقدرة والمقدر كالثابت فلا يصح التعويض عنها ، إلا أن يقال المراد أنها عوض عن ظهور الحركات . فإن قلت : إذا كانت النون عوضا عن التنوين فقط فلما ثبتت مع أل مع أن المعوض عنه لا يثبت مع أل . قلت : قال الرضى : إنما سقط التنوين مع لام التعريف لأنه يلزم عليه اجتماع حرف التعريف وحرف يكون في بعض المواضع علامة التنكير وفي ذلك قبح لا يخفى والنون لا تكون للتنكير أصلا فلذلك ثبتت معها ا ه. . (قوله ومن دخول التنوين) أي الظاهر أو المقدر كما في المنوع من الصرف . (قوله وحلفت مع الإضافة إنخ حاصله أنه تارة رجح جانب التعويض بها عن التنوين فحذفت مع الإضافة كما يحذف التنوين معها وتارة جانب التمويض بها عن الحركة فثبتت مع أل كما ثبتت الحركة معها ولم يعكس للزوم الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالنون والفصل بينهما ممتنع بغير الأمور الآتية في قول الناظم فصل مضاف إخر. (قوله نظرا إلى التعويض بها عن الحركة أيضاً) لا وجه تقوله أيضا لأن المنظور إليه في عدم الحذف مع أل هو كونها عوضا عن الحركة فقط إلا أن يكون المراد كما نظر إلى التعويض بها عن التنوين في الحذف مع الإضافة . (قوله وقيل لدفع إ غ) هذا هو الذي اختاره الناظم . (قوله لدفع توهم الإضافة) أي وحمل ما لا توهم فيه على ما فيه توهم وكذا يقال فيما بعده . وقوله و دفع توهم الإفراد) أورد عليه أنه لو اعتبر دفع هذا التوهم لامتنعت إضافة جمع المنقوص جرا نحو مررت بقاضيك لالتباسه بالفرد حينتذ . وأجيب بالفرق بآنه في الجمع المذكور يمكن دفع الالتباس بالوقف على المضاف لعود النون حينئذ ولا كذلك ما نحن فيه على تقدير عدم النون واقتصرنا في الإيراد على الجر لأنه لا التباس حال النصب لأن ياء المفرد تفتح نصبا وياء الجمع تسكن ، فما نقله شيخنا عن سُم و أقره هو و البعض من زيادة النصب سهو . (قوله في نحو جآء في هذان) مبنى على أنه مثنى حقيقة والراجع خلافه أو يراد بالمثني في أول التنبيه هو وما ألحق به . (قوله طلبا للفرق) أي بين نوني المثني والجمع و كلامه هذا يقتضي أن طلب الفرق علة آختلاف الحركة وهو مخالف لما قدمه من جعل الفرق علة للفتح إلا أن يحمل مآمر على تعليل الفتح من جهة عمومه وهو كونه حركة غير كسرة لامن جهة خصوصه . وحاصل ما استفيد من كلامه هنا أن تحريك النون فيهما للتخلص من التقاء الساكنين وأن الكسر في المثنى لكونه الأصل في التخلص وأن مخالفة حركة نون الجمع لحركة نون المثنى للفرق وأن خصوص فتحها لطلب الخفة فافهم . (قوله وقد مو ذلك) أي مر أن علة الفتح طلب الخفة . (قوله لتخلفه في نحو المصطفين) فيه كإقال سمأن هذا التخلف لا يضر الصول الفرق بحذف الألف في الجمع وقلبها ياء في التثنية كامر على أنه لو كان الفرق بحركة النون للتخلف المذكور لور دعلية أن النون الحاصل بحركتها الفرق سقط في (١) أي هم مؤنث سالم ، وهو الذي يجمع بالألف والتاء ، وقيد بالسالم احترازًا عن جمع التكسير الذي لا يسلم فيه بناء واحدة عثل : هنود .

حاشية الصبان جـ ١ م٦

ملابسته للألف والناء أى كان لهما مدخل في الدلالة على جميته (يُكُسُّو في النَّجِرَّ وَفي النَّجِرِّ وَفَ النَّهِ مِنَ عَلَى كسر إعراب خلافا للأخفش في زعمه أنه مبنى في حالة النصب ، وهو فاسد وهو المسلم وهو إذ لا موجب لبنائه ، وإنما نصب بالكسرة مع تأتى الفتحة ليجرى على سنن أصله وهو المسلم وهو المسلمين ولو قال المسلمين والمسلمين والمن الأسماء على المن الأسماء المدور المسلمين الأسماء المدور المسلمين والمسلمين والمسلمين والمسلمين والمسلمين والمسلمين المسلمين المسلمين المسلمين المسلمين المسلمين المسلمين والمسلمين المسلمين والمسلمين والمسلمين والمسلمين والمسلمين والمسلمين والمسلمين والمسلمين المسلمين والمسلمين والمسلمين والمسلمين والمسلمين والمسلمين والمسلمين والمسلمين والمسلمين والمسلمين المسلمين والمسلمين المسلمين المسلمين والمسلمين المسلمين والمسلمين المسلمين والمسلمين المسلمين المسلمين والمسلمين المسلمين المسلمين المسلمين المسلمين المسلمين المسلمين والمسلمين والمسلمين المسلمين والمسلمين المسلمين والمسلمين المسلمين المسلمين المسلمين المسلمين والمسلمين المسلمين المسل

وقسه فى ذى التا ونحو ذكرى ودرهم مصغم وصحرا

فيقتصر فيما عدا الخمسة على السماع كسموات وأرضات وسجلات وحمامات وثيبات وشمالات وأمهات. ويستتني من الأول محسة ألفاظ لا تجتمع بالألُّف والتاءً: امرأة وأمَّة وشاة وشفة وقلة (٣)، زاد الروداني : وأمة بالضم والتشديد وملة وقبل تجمع شفة على شفهات أو شفوات وأمة على أموات أو أميات. ومن الثاني فعلاء أفعل وفعلى فعلان غير منقولين إلى العلمية لما لم يجمع مذكرهما بالواو والنون لم يجمع مؤنثهما بالألف والتاءو احتلف ف فعلاء الذي لأأفعل له كعجزاء و رتفاء فقال ابن مالك: يجمع بألف و تأء لأن المنع في حمراء تابع لمنع جمع التصحيح وهو مفقود هناومنعه غيره . ويستثني من الرابع باب حزام في لغة من بناه قاله الروداني وغيره . (قوله بتا) بالتنوين لأنه مقصور للضرورة على ما مر والمقصور إذا لم تدخل عليه أل و لم يضف و لم يوقف عليه ينوَّن فإعرابه مقدر على الألف المجذوفة لا على الممزة المحذوفة لأن حذف الألف لملة تصريفية والمحذوف لعلة تصريفية كالثابت بخلاف الهمزة، فهي أحق من الممزة بجعلها حرف الإعراب ويجوز ترك تنوينه للوصل بنية الوقف. (قوله بسبب ملابسته) أشار يقوله بسبب إلى أن الباء سبية ويقوله ملابسته إلى أن في عبارة المصنف تقدير مضاف لأن السبب ليس وجود الألف والتاء ولو من غير ملابستهما للكلمة بل السبب ملابستهما لها وبهذا يستغنى عما أطال به البهوتي هنا من التعسف وبجعل الباء سبيبة يستغني عن تقييد الألف والتاء بالزيادة لأنهما إنما يكونان سببا في الجمعية إذا كانتا مزيدتين. (قوله في الجر) إنما ذكره مع أنه جاء على الأصل والكلام في النيابة و لهذا لم يذكر الرفع للإشارة إلى أن النصب حمل على الجر . (قوله معا) منصوب على الحال وهي بمعنى جميعا عند الناظم فلا تقتضي أتحاد الوقت فلا إشكال على مذهبه أما عند ثعلب وابن خالويه فتقتضى اتحاد الوقت بخلاف جميعا وعلى هذا تكون معا هنا مجازا في مطلق الاجتاع بقرينة استحالة اجتاع النصب والجر في وقت واحد .

 جمع المذكر السالم فى حمل نصبه على جره . وجوز الكوفيون نصبه بالفتحة مطلقا ، وهشام(۱۱ فيما حذفت لامه، ومنه قول بعض العرب: سمعت لغاتهم. ومحل هذا القول ما لم يرد إليه المحذوف فإن رد إليه نصب بالكسرة كسنوات وعضوات.

(تنهيه): إنما لم يعبر بجمع المؤتث السالم كما عبر به غيره ليتناول ما كان منه كمذكر كحمامات وسرادقات ، وما لم يسلم فيه بناء الواحد نحو بنات وأخوات ، ولا يرد عليه نحو أبيات وقضاة (٢) لأن الألف والتاء فيهما لا دخل لهما في الدلالة على الجمعية (كَذَا أُولاكُ ) وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه يعرب هذا الإعراب إلحاقا له

(قوله ليجرى على منن أصله) و لأنه لو لم يحمل نصبه على جره لزم مزية الفرع على الأصل . فإن قلت : قد تحملت مزية كون جمع المؤنث معربا بالحركات فهلا تحملت تلك الزية أيضا ؟ قلت : تحملها ثم لغرض فقد هناوهو دفع الثقل الناشئ عمن اجتماع الحرف والحركة ولا يلزم من تحمل المحلور لغرض تحمله لا لغرض قاله شييع الإسلام. وقوله من اجتماع الحرف والحركة أى في جمع المذكر السالم لو أعرب بحركة على الواو والياء. (قوله مطلقا) أي حذفت لامه أولا. (قوله وهشام فيما حذفت لامه) لمشابه المفرد حيث لم يجر على سنن الجموع في رد الأشياء إلى أصومًا وجبر الحذف لامه . (قوله سمعت لغاتهم) أي بفتح التاء وهو جمع لغة أصلها لغر أو لغى حذفت اللام وعوض هنا هاء التأنيث . (قوله فإن رد إليه نصب بالكسرة) لانتفاء الملتين المذكورتين . (قُولُه إنا لم يعبر بجمع المؤنث السالم إغي أجيب عمن عبر به بأنه صار علما في اصطلاحهم على ما جمع بألف وتاء مزيدتين . (قولة وسرادقات) جمع سرادق وهو ما يمد فوق صحن البيت كافي القاموس . رقوله نحو بنات وأخوات) لم ترد اللام في بنات ووردت في أخوات حملا لكل على جمع مذكره وهو أبناء وأخوة لعدم الرد في أبناء والرد في أخوة قاله البعض وفيه نظر لأنهم ردوا اللام في أبناء أيضا لكنهم قلبوها همزة كما هو شأن الواو بعد الألف الزائدة كا في كساء إلا أن يقال لما غيرت عن أصلها كان كأنها لم ترد . رقوله لا دخل هما في الدلالة على الجمعية) بل الدلالة على الجمعية فيهما بالصيغة . (قوله كلما أولات) أي مثل ما جمع بألف وتاء في إعرابه السابق أولات فقول الشارح يعرب هذا الإعراب ييان لوجه الشبه ولا يخفى أن القصود لفظ أولات فيكون معرفة بالعلمية فإن اعتبرت مونئة لتأولها بالكلمة أو اللفظة متعت الصرف لاجتهاع العلمية والتأنيث المعنوي وإن اعتبرت مذكرة لتأولها باللفظ أو الاسم صرفت وإنما لم تكن مؤنثة لفظا لأن ما فيها تاء التأليث والمانع للصرف هو هاء التأنيث كا سننقله عن شيخنا وببنا يعرف ما في كلام البعض . وأصل أولات ألى بضم الهمزة وفتح اللام قلبت الياء ألفا ثم حذفت لاجتاعها مع الألف والتاء للزيدتين فوزنه فعات قاله في التصريح ، قال الروداني فيه أته يلزم من زيادتهما أن يكون جمعا حقيقيا لا ملحقا به وهو خلاف المفروض فالصواب أن وزنه فعلت بلا حذف اللام وما قبل لا يازم من زيادتهما أن يكون جمعا يدفعه أنا لم نجد زيادتهما في غير المفرد معنى إلا وهو جمع بخلاف المفرد نحو أرطاة وسعلاة وبهماة فلو كانتا زائدتين لكان جمعا ا هـ .

() مقام : هم هفام بن معاوية الفترير ، أبر عبدالله التحوي ، الكول أحداثها الأصحاب الكسائي ، له مقاله لي النحو أفزى إليه ... ومن تصافيفه : تقصر النحو ، الحفود ، القياس وقد توقى سنة ٩ - ٣ هـ ( التقر الديلة ٣٢٨/٣ ) (٢) ومثل أبيات وقداة في ذلك : أموات ، وأصوات ، وأثبات ، أحوات : هم حوث ، وأسحات هم صحت يحسى ه حرام ٤ . وذلك لأن الأقلف ه الحاط لا تدلال على أجلم ، ولؤاد ما كلت الأقد والناو تدل على الجمع طل هدات ٤ . بالجمع المذكور . قال تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنَّ أُولَاتَ هَلَ ﴾ [ الطلاق : ٢ ] ﴿ وَٱللَّهِى ٱسْمَا قُلْ جُعِلَى من هذا الجمع (كَاقْمُوعاتُ اسم قرية بالشام ، وذاله معجمة أصله جمع أفرعة الني هي جمع ذراع ﴿فِيهِ فَا) الإَعِراب (أَيْهِما قَبِلَى ظل اللغة الفصحي ومن العرب من يمنعه النوين ويجره وينصبه بالكسرة ، ومنهم من يجعله كارطاة علما فلا يدنه ويجره وينصبه بالفتحة . وإذا وقف عليه قلب الناء هاء . وقد روى بالأوجه الثلاثة قوله :

وقوله لا واحد له من لقطه بل من معناه وهو ذات فهو في المؤنث نظيم أولى في المذكر إلا أن أولى غنص بالماقاين بملاف أو لات . وقوله وإن كن أصله كون بفتح الواو ثم تقل إلى فعل بالضم توصلا لما بأقي ثم نقلت ضمة الواو إلى الكاف فسكنت الواو قاجتمع صاكنان فحذفت الواو لالتفاء الساكنين . وقوله والفي اسما أى علما المذكر أو مؤنث كا في المنتين الأخريين إذا سمى علما لذكر أو مؤنث كا في المنتين الأخريين إذا سمى علما لذكر أو مؤنث كا في المنتين الأخريين إذا سمى المائن من علم جواز منع التنوين كا في المنتين الأخريين إذا سمى النائب المائن من المنتوين القد التأثيث كا في النصر فع وها ماأتاث كا سياتى . وقوله أيضا لم يما المائن من الصرف هو ها هاأتاث كا سياتى . وقوله عقب قوله فيه مع الراء وقد تفتح قاموس . وقوله أيضاء أى كا قبل في أولات كذا قبل . ويعدده عدم وقوعه عقب قوله فيه مع الراء وقد تعقب قوله فيه مع المنافق على المائن المائن على المنتوين عن الوجهين الذين سيذكر هما الشارح . (قوله قبل أو اد القبل القيامي لانه إثما يتكافئ على مؤنث لأن توريد ليس للمرف في الأصول المنابسية اهديس . وقوله على المنافئ على المائن المن يوده مؤلف في موالمية أى يأو إذا كان علمائا على مؤنث لأن توريد ليس للمرف بل للمقابلة اهدامي والمعلمية أى إذا كان علمائي مؤنث لأن توريد ليس للمرف . وقوله من يعمه المتوين أى مراعاة للمائة كام لا يكن ويديد المعرف بل المورف بل مقابلة كام لرائم لكن توريد تنوين صرف بل مقابلة كام لا لأدمى النوجه الكسرة في الموامرف بالمقابل وقابله ويقيه المؤنون في موام والموجة إلى التورين ألى مراعاة للمؤنون في موه و يوجه و يوجه ترك النوين في الرجه الثال مقابه ويصمه بالكسرة بالكسرة المعام وانصه بالكسرة ويصه بالكسرة ويصه المؤلفة ويجره ويصهم بالكسرة بالكسرة ورويه بالكسرة من كون المراعة ولمائين من كون المراعة ورويه بالمورة كا قاله شهرة المؤلفة مراعاة الحالين ومن كون المراعة في جوه ويصهم بالكسرة بالكسرة من كون المراعة للمؤلفة موسولة بالكسرة من كون المراعة للمؤلفة مراعاة الحالين ومن كون المراعة في جوه ويصه بالكسرة وسيدة المؤلفة مراعاة المؤلفة مراعاة المؤلفة من حود ونصبه بالكسرة المؤلفة المؤ

[٣١] قاله إمرة القيس الكندي وهو من قصيدة طويلة من الطويل وأولها :

الا أَ عِمْ صَاحًا أَيُّهَا الطَّلَىلُ البَّلِسَى ۖ وَلَمْلِ يَوْمَنُ مَنْ كَانَ فِي النَّصُرُ الْخَالِي (قوله تقرفه) يعنى نظرت إلى نارها وإنما يسمى بقله لا بعبته ، يقال تنورت النار مربعيداً من تجميع المناقبة من فرط الشوق يمرى نارها . وأزداً عات مدينة كرو الحالية الله من كور دهشق ، ويقرب حديثة النبي يقطّى أو واله أدفى قارها منظر عالى . يمول كيف أراها وأدفى دارها نظر منافع ، وقبل معناه أقرب دارها منى بعيد . والحاصل أن القرب من دارها يعهد فكيف جها ودوجا نظر عالى . والواو في وأهلها للحال . والشاهد في أذرعات غانه يجور في الأول : أنه يعرب ولكنه يمن من النوبي . الأول : أنه يعرب على اللغة الفصحي فيكسر في النصب والجور وينول ، والغائد أنه يعرب ولكنه يعم من النوبي .

(۱) الشاهد أن أوعات وقد جامت بالأوجه الثلاثة ، وهي قريقن قري الشام ، وطال ذلك قو أعامليّ : ﴿ فَإِنَّا العَمِم ع وقات الأذكر واللهُ يُعْطَلَمة ء هر فات جائز قبيا الأرجة الثلاثة ، ولكن الأقسم قديم ب هذا التر عإنواب الجسر بالأقداد والتي وبرب إنواب للموع من الصرف براهي فيه أنه علم مؤتث فلا بعزه وإي م بالقسمة ، وهو تحرج هنذ البعرين حائز عند الكرايين . (\*\* في معيم البلدان : الثيف: احتم من فواسي تصدق . والوجه الثالث ممنوع عند البصريين جائز عند الكوفيين .

(قنبيه): قد تقدم بيان حكم إعراب المثني إذا سمى به وأما المجموع على حده ففيه خمسة أوجه : الأول : كإعرابه قبل التسمية به . والثاني : أن يكون كغسلين في لزوم الياء والإعراب بالحركات الثلاث على النون منونة . والثالث : أن يجرى مجرى عربون في لزوم الواو والإعراب بالحركات على النون منونة . والرابع : أن يجرى مجرى هرون في لزوم الواو والإعراب على النون غير مصروف للعلمية وشبه المعجمة . والخامس أن تلزمه الواو وفتح الحالة الأصلية يعلم أن الكسرة في حال النصب نائبة عن القتحة لا في حال الجر وإن ذكره شيخنا والبعض تبعا للتصريح . (قوله ومنهم من يجعله كأرطاة) والمراعى في هذه اللغة الحالة الراهنة فقط . (قوله وإذا وقف عليه قلب التاء هاء) يعني فلا يرد أن المنع إنما هو مع هاء التأتيث لا مع تائه على أن التأنيث المعنوي موجود أيضا. (قوله تنورتها) أى نظرت بقلبي لا بعيني إلى نارها لشدة شوق إليها وجملة وأهلها بيثرب حالية وكذا جملة أدنى دارها إلخ وينرب اسم لمدينة النبي عَلِيَّةٌ سميت باسم من نزلها من العماليق وقد ورد النبي عن تسميتها بينرب لأنه من التعريب وهو الحرج وأما قوله تعالى : ﴿ يَا أَهُلَ يَتُوبُ ﴾ [ الأحزاب : ١٣ ] فحكاية عمن قاله من المنافقين . وأدني دارها مبتدأ ونظر عالى خبر والكلام على حذف مضاف إما من المبتدأ أي نظر أدني دارها أو الخبر أي ذو نظر عالى . والمعنى أن نظر الأقرب من دارها إلى نظر عظيم فكيف بنظري نفس دارها . (**قوله جائز** عند الكوفيين) هر الحق لوجود العلتين فيه وورود السماع به فلا وجه لمنعه . (**قوله قد تقدم**) أي في الشرح أي وتقدم حكم إعراب المسمى بما جمع بألف وتاء في المتن وأورد عليه أنه تقدم في المتن حكم إعراب المسمى بجمع المذكر السالم حيث قال عليون ومقتضي كلام الشلرح أنه لم يتقدم والجواب أن مراده أنه لم يتقدم بسبائر أوجهه بل بوجه واحد وهو إعرابه كإعرابه قبل التسمية به . (قوله كغسلين) هو ما يسيل من جلود أهل النار وشبه بغسلين دون حين لشبه الجمع بغسلين في كونه ذا زيادتين الياء والنون . (قوله منوفة) أي إن لم يكن أعجميا فإن كان أعجميا امتنع التنوين وأعرب إعراب ما لا ينصرف نحو قنسرين ا هـ تصريح . قال شيخنا : ومثله يقال فيما بعده والعجمة ليست بقيد بل مدار عدم التنوين على أن ينضم إلى العلمية مانع آخر كالعجمة والتأنيث المعنوي أفاده المعض وقد كتب الروداني على قول المصرح فإن كان أعجميا إلخ ما نصه : هذا كلام ظاهري فإن ضمير كان عائد إلى ماسمي به من الجمع وما ألحق به وقنسرون وسائر الأعجميات ليس واحدامها بل هي أسماء مرتجلات لمسمياتها فلابد من زيادة نوع في أنواع لللحقات بالجمع تركه الموضح وزاده الدماميني في شرح النسهيل وهو كل اسم وافق لفظه لفظ الجمع نكرة كان كياسمين أو علما كصفين ونصيبين وقنسرين وفلسطين فإنه يعرب إعراب الجمع للمشابهة اللفظية كما منعوا سراويل من الصرف لتلك المشابهة والأولى جعل عليين من هذا النوع ا هـ بيعض تغيير وهو حسن جداطالما كان يلوح بيالي . (**قوله وشبه العجمة)** لأن وجود الواو والنون في الأسماء المفردة من خواص الأسماء الأعجمية وقد نص بعضهم على أن نحو حمدون و سحنون يجوز فيه الصرف والمنع للعلمية وشبه العجمة كما في الشيخ يحيى .

النون ذكره السيراق. وهذه الأوجه مترتبة كل واحد منها دون ما قبله . وشرط جعله كخسلين وما بعده ألا يتجاوز سبعة أحرف ، فإن تجاوزها كاشهيابين تعين الوجه الأول . قاله في التسهيل (وَجُوَّ بِالفَّتَعَبِةِ) نيابة عن الكسرة (ما لاَ يَنْصَرَفُ) وهو ما فيه علتان من علل تسع كأحسن ، أو واحدة منها تقوم مقامهما كمساجد وصحراء كما سيأتى في بابه ، لأنه شابه الفعل فقل فلم يدخله التنوين لأنه علامة الأخف عليهم والأمكن عندهم ، فامتنع الجر بالكسرة لمنع التنوين لتآخيهما في اختصاصهما بالأسماء ، ولتعاقبهما على معنى واحد

**رقوله أن تلزمه الواو وفتح النون،** والإعراب بحركات مقدرة على الولو لا النون كما يفيده كلام التصريح حيث قامه على المثنى عند من يلزمه الألف ويكسر نونه ويقدر الإعراب على الألف لا النون ويؤيده أنه لا معني لتقدير الحركات على النون مع سهولة ظهور ها عليها و ما اعترض به من أنه يلزم تقدير الإعراب في و سط الكلمة يمكن دفعه بأن النون لما كانت في الأصل أعني في حالة الجمعية قبل التسمية عوضا عن التنوين وهو إنما يلحق الآخر استصبحب ذلك بعد التسمية فتكون الواو آخر الكلمة . (قوله وجر) يحتمل كونه فعل أمر ناصبا ما لا ينصرف على المفعولية فيكون مثلث الآخر وكونه ماضيا مجهولا رافعاله بالنيابة عن الفاعل فيكون مفتوح الآحر يؤيد الأول لاحقه والثاني سابقه والمراد بالفتحة ما يشمل الظاهرة كأحمد والقدرة كموسى وأورد اللقاني على قوله و جر بالفتحة إغ أنه منقوض بماسمي به مؤنث من الجمع بألف و تاء والملحق به بناء على أنه معرب بإعراب أصله ويمكن دفعه بأنه علم استثناؤه من قوله سابقا والذي آسما قد جعل إلخ فافهم . (قوله وهو ما فيه علتان) العلة اصطلاحا ما يترتب عليه الحكم والحكم هنا وهو منع الصرف إنما يترتب على اثنتين من التسع أو واحدة منها تقوم مقام اثنتين فالعلة في الحقيقة على الأول مجموع الاثنتين فتسمية كل منهما علة من تسمية الجزء باسم الكل أو أراد بالعلة ما يشمل العلة الناقصة . (قوله لأنه شابه الفعل) أي في اجتاع علتين فرعيتين إحداهما لفظية والأُخرى معنوية كما سيأتي بسط ذلك وهذا تعليل لقول المصنف وجر إغ ومحط التعليل قوله فامتنع الجر بالكسر لمنع التنوين . (قوله فامتنع الجو بالكسرة لمنع التنوين) فإذا نوّن للضرورة عاد الجر بالكسرة لأنه إنما اتبع تبعا له وقد عاد فيعود وهذا ظاهر على القول بأن تنوين الضرورة تنوين صرف أما على القول بأنه تنوين آخر أتى به لمجرد الضرورة وهو الراجح فقيل لا يجر بالكسرة بل بالفتحة مع التنوين الضروري وقيل يجر بالكسرة نظرا إلى أنه بصورة تنوين الصرف . (قوله ولتعاقبهما)أي تناويهما على معنى واحدهو مطلق التمييز أعم من أن يكون نصاأو احتمالا وذلك أنك إذا قلت عندي راقو دخلاكان القصد المظروف نصالأن التمييز المنصوب على معني من نصاو إذا قلت عندي راقو دخل احتمل أن يكون خل تمييز اعلى معنى من فيكون القصد المظروف وأن تكون إضافة راقو دإليه على معنى اللام فيكون القصد الظرف ووجه تعاقبهما أن راقودا إن نوَّن لم يجر خلَّ بل ينصب تمييز او إلا جرَّ بإضافة راقود إليه إضافة المميز إلى التمييز . والراقود دنُّ طويل يطلي داخله بالقار وهو معرب كا في زكريا .

<sup>(</sup>١) الآية ٨٦ : مورة النساء .

<sup>(</sup>٢) أعيم ب المنوع من الصرف هذا الإعراب كليو من الأسماء إذا كان غير عضاف و ليقد تل عليه ألى ، فإذا أضيف أو دخلت عليه أل جو بالكسرة على الأصل طال قوله تعلى : ﴿ فإذا صبح معيقة ضبوا يأحسن مها أو ردوها ﴾ . (٢) الآية ٢٣٦ : سروة لبترة .

فى باب راقودُ خَلَّا وراقودُ خَلَّى ، فلما منعوه الكسرة عَوَّضوه منها الفتحة نحو ﴿ فَحِيوا ، بأحسن منها ﴾ [ النساء : ٢٦ ] وهذا (ما لَمْ يُعِشَفُ أَوْيَكُ بَقْدَ أَلَ رَوْفُ)(١) أى تبع فإن أَضيف أو تبع أل ضعف شبه الفمل فرجع إلى أصله من الجر بالكسرة نحو ﴿ في أحسن تقويم ﴾ [ التبن : ٤ ] ﴿ وأنتم عاكفون في المساجد ﴾ [ البقرة : ١٨٧ ] ولا فرق في أل بين الميرِّفة كما مثل والموصولة نحو ﴿ كَالأَعمى والأَصم ﴾ وقوله(٢):

روى بن بين السُرِك في سنن وسوسوده و ما منطق والمسلم ، ووق. [ ٣٣ ] وَمَا أَلْتُ بِالْفَظَانِ كَاظِـرُهُ إِذَا نَسِيتُ بِمَن لَهُواهُ ذِكْرُ العَواقِبِ بناء على أن أن توصل بالصفة المشهة وفيه ما سيأتي . والزائدة كفوله :

[ ٣٣ ] زَأَيْتُ الوليد بن اليزيدِ مُبَارَكاً

رقوله نحو فعيوا بأحسن منها تمثيل للجر بالنتحة وقوله سابقا كأحسن وكمساجد وصحراء تمثيل لذى العلق . رقوله ما في المسابق المنافق والدف لأل لأن الفي مع العطف بأو يفيد نفي كل العلق و العلق المنافق و العلق المنافق و المناف

[٣٣] هو من الطويل من الضرب الثاني المدائل للمروض وفيه الثام وقد أشدة وما أنت فلا تلم حيثة و الرواية المشهورة هي الأولى . والبقطان الحفر . والباءفية زائدة وعلها الرفع لأنها خبر ما التي يمني ليس والألف واللام موصولة طوجودها انصر ف والالكان غو منصر ف للوصف والألف والنون المزيدتين وناظر معرفوج به وهومن المقاة السواد الأصغر الذى فيه إنسان العين والباق بما يهو والمديرة والمنعي إذا نسبت ذكر المواقب بسبب هو الأوجوب الشرط عقوف للذلاة السياق عليه والشاهد في انصر الف البقطان لما قالما . \* كشيابه ابا من علم المناسبة على المناسبة على المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة عليه والشاهد في انصر الف البقطان الما قالما .

. قاله ابن ميادة الرماح بن أبر دو هو من قصيدة من الطويل يمد حيها ألوليد بن اليزيدين عبد لللك بن مرواند من بني أمية . ورأيت يمني أبصرت أو علمت . والأحناء جميح من يكسر الحماد المهمية وهو حتو السرج والقتب . ويروى باعماء الخلافة جمع صديكسر العين المهملة ولى أختر ومو كل تشام من غرجاً وغيره . وأراد بغلال أمور المخلافة الشافة ، والمكاهل ما بين الكنفين . وللمني بصرت هذا الرجل في حال كونه مباركا شديدًا كاهله بأحناء الحلافة وارتفاع كاهله بشديدًا والشاهد فيه في إدخال الألف واللام في العلمين بمثليد التذكير فيهما .

<sup>(1)</sup> أى يعرب المعنوع من الصرف مقا الإعراب كلوه من الأمماء إذا كان غير متداف وأو تدخل عليه أل، فإذا أحيف أو دعلت عليه أل جو بالكسوة على الأصل مثال قوامه تعلى: ﴿ فَإِذَا حَيْم بَيْمِيةَ ضَمُوا بأَحْسَ مَنا أَوْ رَدُوها أَجْ. (٢) الشاهد أن البيت قوله والفظائ به بأثر حيث بالكسرة لنحول أل سوهو صفة مشية تقوعة من الصرف ازياده الأقف والون. ووبالفظائه الماء موف جز زائد، والفظائ غير ما منصوب بالمتعقد فقوة ، أو عن للبناء أمر فع بصمة مقدومت من ظهروها الشغال الخل بحر كسوف الجرائد

تبيتُ بَلَيْلِ آمْ أَرْمَدِ اعتادَ أُولَقَا

ومثل أل أم فى لغة طبيع كقوله : [ ٣٤ ] \_ أإنْ شِمْتُ من نَجْدِ بُرَيْقًا تَالَّقَا

(تنبيهان): الأول ما الأولى موصولة والثانية حرفية ، وهي ظرفية مصدرية أي مدة كونه غير مضاف ولا تابع لأل الثاني ظاهر كلامه أن ما لا ينصرف إذا أضيف أو تبع أل يكون باقيا على منعه من الصرفّ وهو اختيار جماعة . وذهب جماعة منهم المبرد(١) والسيرافي(٢) وابن السراج(٢) إلى أنه يكون منصرفا مطلقا وهو الأقوى . واختار الناظم في نكته على مقدمة ابن الحاجبُ أنه إذا زالت منه علة فمنصرف نحو بأحمدكم ، وإن بقيت العلتان فلا نحو (**قوله إن خمت إخ**) يحتمل أن تكون أن مصدرية حذفت قبلها لام التعليل وأن تكون شرطية أتى بجوابها مرفوعا لأن فعل الشرط ماض و الاستفهام للتقرير وشمت بكسر الشين المعجمة أي نظرت . و بريقا تصغير برق و تألق لم والأُولق الجنون وجملة اعتاد أولقا حال من المضاف إليه أو نعت له لأنه نكرة في المعنى كا في ﴿ كَمِثْلِ الحمار **يممل أصفارا ﴾ [ الجمعة : ٥ ] كذا قال العيني وتبعه غيره وفي الحالية نظر لعدم شرط بجيء الحال من المضاف** إليه . (قوله ظاهر كلامه) إنما كان ظاهر كلامه البقاء على المنع لأن الضمير في يضف وما بعده يرجع إلى ما لا ينصرف ومفهومه أنه إذا أضيف ما لا ينصرف أو تبع إلى جر بالكسرة ولا شك أن المحكوم عليه في هذا المفهوم ما لا ينصرف . (قوله وهو اختيار جماعة) هو مبنى عَل أن الصرف هو التنوين نقط وهو مفقود مع أل والإضافة وإنما جر بالكسرة لأمن دخول التنوين فيه قاله في الهمع وظاهر صنيع الشارح أن هؤلاء يقولون بالمنع وإن زالت منه علة و لا وجه له إلا الاستصحاب . (قوله وذهب جماعة إغ) يحتمل أن القائل بهذا المذهب يقول الصرف هو التنوين ولم يظهر لوجود أل أو الإضافة ويحتمل أن يقول هو الجر بالكسرة فقول شيخنا والبعض : إنه ميني على أن الصرف هو الجر بالكسرة إن كان مستنده أن الواقع أن هؤلاء يقولون إن الصرف هو الجر بالكسرة فمسلم وإن كان استنباطا فلا . (قوله مطلقا) أي زائت منه علة أو لا . (قوله وهو الأقوى) التحقيق تفصيل الناظم . (قوله إذا زالت منه علة) أي بأن كانت إحدى علتيه العلمية لأن العلم لا يضاف ولا تدخل عليه أل حتى ينكر. (قوله فمنصرف) أي ولم يظهر التنوين لوجود أل أو الإضافة . (قوله واجعل لنحو يفعلان إغ) إنما أعربت هذه الأمثلة بالحرف لمشابهة فعل الاثنين مثني الاسم وفعل الجماعة مجموعه فأجريا مجراهما في الإعراب بالحرف وحمل [٣٤] قاله بعض الطائيين . يقال فعت البرق أشيمه شيما إذا رقبته تنظر أين يصوب . رقوله بريقا) أي لمانا كذا وجدته بخط

<sup>[</sup>٣٤] قاله بعض الطائبين . يقال شمت البرق أشيبه شيما إذا رقيه تنظر أين يصوب . وقوله بهريقاً) أي لماننا كما وجدته بخط الفضلاء على صورة التصغير وتألق البرق بتشديد اللام إذا لم . (قوله تيهت) جواب الشرط . وقوله بليل أم أرمد : أى بليل الأرمد والشاهد فيه فان أرمد لا ينصرف ولكن لما دخله المم التى هى عوض اللام على لغة أهل اليمن انجر بالكسرة كما ينجر فيما إذا دخله اللام . (قوله أولقاً) أى جنونا ، وهو مفعول اعتاد ، والجملة حال لأنه اكتسى حلية التعريف فى اللفظ . ويحتمل الوصف لأنه نكرة فى المعنى كما فى قوله عز وجل : ﴿ كمثل الحمار يحمل أسفارا ﴾ .

<sup>(</sup>١) سيق التعريف به صب ٣٦. (٢) سيق التعريف به صد ٢٦.

<sup>(</sup>٣) ابن الحراج: هو أبو يكر محمد بن سهل التموى البعدادي، وهو أحد علماه الأدب، وعلماء اللهة العربة، أخذ النمو عند للبرد، وأحد رياسة المحو بعد وفاه الميرند.. ومن مصفاته كتاب الأصول في المحو... وقول سنة ٣٦ هـ (إلياة الرواة ٣/ ٤ ٤) ... مقدمة كتابة أصول المحو ١/ ١ ٤...

بأحسنكم . ولما فرغ من مواضع النيابة فى الاسم شرع فى مواضعها فى الفعل فقال (وَآجَعَلْ لِشَحُو يَلْهَكلانِي) أى من كل فعل مضارع اتصل به ألف اثنين اسما أو حرفا (آلثُونًا \* رفقًا) الأصل علامة رفع فحذف المضاف وأقم المضاف إليه مقامه، يدل على ذلك ما بعده ؛ على الفعلين فعل المخاطبة لمشابيته لهما ولأنها لو أخريت بالحركات لكانت إما مقدرة على الضمائر أو على

على الفعلين فعل المخاطبة لمشابهته لهما و لأنها لو أحربت بالحركات لكانت إما مقدرة على الضمائر أو على ما قبلها ولا سبيل إلى الأول لأن الضمائر كلمات في ذاتها ولا يقدر إعراب كلمة على كلمة أخرى ولا إلى الثانى لأن ضمائر الرفع المتصلة شديدة الاتصال بالأفعال فكأن ما قبلها حشو والإعراب لا يقع حشوا ولمن يعربها بحركات مقدرة على ما قبل الضمائر أن يقول إن سلم أن ما قبلها كالحشو لا يسلم أن الإعراب يكون على ما هو كالحشو بدليل أن البناء الذى هو نظو الإعراب يكون على ما هو كالحشو نحو ضربت وضربوا فافهم ولم يكن حرف إعرابها الألف والواو والياء الموجودات لأنها أسماء والأسماء لا تكون حروف إعرابها الألف والواو والياء الموجودات لأنها أسماء والأسماء أخر لوجوب حذفه لالتقائه ساكنا مع الضمائر الساكنة وكان حرف إعرابها النون لمشابتها حروف العلة لأبنا تدغم فى الواو نحو من وال وفى الياء غو ومن يقنت وتبدل ألفا فى الوقف على المنصوب المنون فى اللغة المشهورة وفى الوقف على المؤكد بنون التوكيد الحقيفة التالية فتحا وفى الوقف على إذن وجاز وقوع علامة الإعراب بعد الفاعل لأنه هنا ضمير رفع متصل وهو كالجزء وقد تحذف هذه النون فى الغم المن تضربن يا زيدون وهل تضربن يا هند وجوازا بكنون فى الغمل المتصل بنون الوقاية غو تأمروني والماري وبقلة فى غير ذلك نحود المؤلف خون الوقاية والعام والأوجه الثلاثة قرىء تأمرونى وبقلة فى غير ذلك نحود المارة وزال الم تحذف جاز الفك والإدعام وبالأوجه الثلاثة قرىء تأمرونى وبقلة فى غير ذلك نحود :

أبيت أسرى وتبيتى تدلكسى وجهك بالعبير والمسك الذكي(٢)

ولى الحديث: « والذى تنفى محمد بيده لا تدخوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا » الأصل لا تدخلون ولا تؤمنوا وقرى « قالوا ساحران يَظْاهَرًا » أي يتظاهران فأدخم الناء في الظاء وحذف الأصل لا تدخلون ولا تؤمنون وقرى « قالوا ساحران يَظْاهَرًا » أي يتظاهران فأدخم الناء في الظاء وحذف في النحيار . (قوله ألف الثين) أي شخصين سواء كانا يخاطبين أو مخاطبين أو خائبين أو غائبين . (قوله المحاب المحاب بأن كانت ضميرا فاعلا نحو الزيدان يفعلان أو قوله أو حزفا أي دالا على التثنية نحو يفعلان الزيدان على لغة أكلوني البراغيث . (قوله الأصل علامة رفع) دفع بتقدير للضاف علم تناسب كلامي المصنف لأنه جعل أوّلا النون إعراب وثانيا الحذف علامة إعراب والمناسب جعلهما معا إعرابا أو علامة إعراب وأرجع ما هنا إلى ما سيأتي من قوله وحذفها إغر ولم يعكس مع أن في المكس التأويل وقت الحاجة لا تبلها لبعد التأويل في الثاني هو فعل الفاعل لأنهما

<sup>(</sup>١) وذلك من قوله تمال : ﴿ أَفَهُمُ اللَّهُ تَأْمُرُولَ أَعِدَ أَيَّا الْجَامَلُونَ ﴾ . (٧) فقد حلفت الدرن ف مذا البيت وهذا الحذف قليل .

والتقدير اجمل النون علامة الرفع لنحو يفعلان (وَ) لنحو (قَلْحِينَ) من كل مضارع اتصل به ياء المخاطبة . (وَكُسْأَلُونًا) من كل مضارع اتصل به واو الجمع اسما أو حرفا . فالأمثلة خمسة على اللغتين وهي يفعلان وتفعلان وتفعلون ويفعلون وتفعلون وتفعلون ، فهذه الأمثلة رفعها بثبات النون (يلْتَحْرِم وَالتَّصْبِ صِمْهُ) أى علامة

لا يطلقان اصطلاحا بهذا المعنى دون التأويل في الأول ولا ينافي التأويل في الأول مذهب المصنف من كون الإعراب لفظيا كما قيل لما قدمه الشارح من أنه لا منافاة بين جعل الشيء إعرابا وجعله علامة إعراب لأن جعله إعرابا من حيث عموم كونه أثرا جلبه عامل وجعله علامة إعراب من حيث خصوصه فاندفع ما أطال به البعض. (قوله اتصل به ياء المحاطبة) ترك التعمم هنا لأنها لا تكون إلا اسما . (قوله واو الجمع) المراد الجمع بالمعني اللغوي وهو الجماعة ليدخل نحو زيد وعمرو وبكر يفعلون وفي نسخ واو الجماعة وهي ظاهرة . (قوله فالأمثلة خمسة) تفريع على ما يفيده تعميم الشارح في الفعل حيث قال من كل فعل إلخ ويشعر به بدء المصنف الفعل تارة بالياء وتارة بالتاء بعد ثبوت الأمرين لآعل تعميمه في ألف الاثنين وواو الجماعة بقوله اسما أوحرفا لأن المعروف أن عدها محسة باعتبار بدء يفعلان ويفعلون تارة بالياء وتارة بالتاء لا باعتبار اسمية الألف والهاو وحرفيتهما ويدل على ما ذكرناه قوله وهي يفعلان وتفعلان إلخ فقوله خمسة على اللغتين أي جارية على كل من اللغتين وإن كان الاحتلاف بين اللغتين في غير تفعلون بالفوقية وتفعلين ومراده باللغتين لغة من يجرد الفعل المسند إلى اثنين أو جماعة من العلامة ولغة من يلحقها به وهذه الخمسة بالتفصيل عشرة باعتبار أن تضربان بالفوقية يصلح للمخاطبين والمخاطبتين والغائبتين والألف في الأولين اسم فقط وفي الثالث تكون اسما وحرفا ويضربان بالتحية للغائبين فقط اسما أو حرفا فهذه سنة ويضربون بالتحتية للغائبين اسما أو حرفا وتضربون بالفوقية للمخاطبين اسما فقط والعاشرة تضريين وإن نظر إلى تغليب المذكر على المؤنث أو الحاضر على الغائب والمكس وإلى كون المؤنث حقيقي التأنيث أو مجازيه زاد العدد وسمى يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين أمثلة لأنه ليس المقصود هي بخصر صها بل هي وما ماثلها في اتصال الألف أو الواو أو الياء .

(فائدة) إذا قلت : هما تفعلان تمنى امرأتين فهل يفتتح الفعل بناء فوقية حملا للمضمر على المظهر ورعيا للمعنى أو بياء تحتية رعيا للفظ فإن هذا اللفظ يكون للمذكرين الأول قول ابن أبي العافية تلميذ الأعلم وهو الراجح الذي ورد به السماع والثانى قول ابن الباذش قاله اللمامينى . رقوله بجبات النون أي ببروتها أي بالزن الثابقة لكن عبر بذلك لتكون المقابلة بقوله وحلفها إلح أتم وهذه المون تكسر مع الألف وتفتح مع الولو والياء تشبيها بنون المثنى والجمع وقد تفتح مع الألف أيضا قرى فو العدائني أن أخوج في [ الأحقاف : ١٧ ] ، بفتحها وذكر ابن فلاح في المفنى أنها تضم أيضا قرى شاذا فو لا يأتيكما طعام ترزقانه في [ يوسف: ٣٧] ببضمها قاله الروداني . رقوله وحذفها للجزم إلى وقد تحذف حيث لا ناصب ولا جازم كامر . (قوله مظلمه) بفتح اللام على الغياس وكسرها على الكتبر . (قوله الأنه الأعها الأعمل أي الحذف للنصب وإنما

نيابة عن السكون فى الأول وعن الفتحة فى الثانى (كَلَمْ **تَكُونِي لِتُرُومِي مَظْلَمَهُ) الأ**صل تكونين وترومين، فحذفت النون للجازم فى الأول وهو لم، وللناصِب فى الثانى وهو أن المضمرة بعد لام الجحود.

(تنديبهان) و الأول: قدم الحذف للجزم لأنه الأصل والحذف للنصب محمول عليه، وهذا مدم الجمهور. وذهب بعضهم إلى أن إعراب هذه الأمثلة بحركات مقدرة على لام الفعل. الثانى: إنما ثبت النون مع الناصب في قوله تعالى: ﴿ إلا أن يعقون ﴾ على لام الفعل والنون ضمير النسوة والفعل معها مبنى مثل يتربصن ووزنه يفعلن بخلاف الرجال يعقون فإنه من هذه الأمثلة، إذ واوه ضمير الفاعل ونونه علامة الرفع تحذف للجازم والناصب نحو ﴿ وأن تعقوا أقرب للتقوى ﴾ [البقرة: ٢٣٧] ووزنه تقعوا، وأصله تعقوواً ألى . ولما فرغ من بيان إعراب الصحيح من القبيان شرع في بيان إعراب للمعل منهما وبدأ بالاسم فقال (وَسَمَّ مُقَتَلًا مِنَ الأَصْمَاءِ مَا) أي

كان أصلا لمناسبة الحذف للسكون الذي هو الأصل الأصيل في الجزم ووجه المناسبة كون كل عدم شيء فالسكون عدم الحركة والحلاف عدم الحرف تأمل . (قوله والحلوف للنصب محمول عليه) كا حل النصب على الجرق المنتب على المرقف والحميم على حدة لأن الجزم نظير الجرق الاختصاص . (قوله وهذا) أي إعراب تلك الأمثلة بنبوت النون والمواحد فنها دليل على فلك المقدر ا هد دماميني فالحذف عند الجازم وعلى المنتبورة إلى ورقوله بحركات مقدوة فالحذف عند الجازم فرقاية بعرون المنتبورة المنتبورة والمرفوع لا به والجازم إنما حذف الحركة المقدر اهد دماميني والماد الحركة المقدر اهد دماميني والماد الحركة المقدرة وكالجازم الناصب لكن لم بصرح بكون الفعل في هذامه بالكتفاء بلالة قوله بحلاف الرجال يعمل الأولى لالتفاء الساكن و وصنت الأولى لاتفاء الساكنين وخصت الأولى لام الفعل والثانية ضمير الفاعل استقلت الضمة على الأولى فحذفت ثم الأولى لاتفاء الساكنين وخصت بالحذف لكونها جزء كلمة بخلاف الثانية قكلمة عمدة . (قوله معدل) مفعول ثان وما مفعول أول و المحتل عند النعر في المناسبة والمعدل عند النعر في المناسبة والمناسبة والمناسبة والمناسبة والمناسبة والمناسبة والمناسبة والمناسبة المناسبة المسحيح في عدم إعلال الماضي واسعى الفاعر والمناسبة عن النفس بالماضي على ثلاثة أحرف كقلت وبعت والناك بعضًا من بعض والثائي أجوف وذا الثلاثة لأنه في الحكاية عن النفس بالماضي على ثلاثة أحرف كقلت وبعت والناك نقصاً من بعض والثالي أجوف وذا الناحق العكرا أو بعضًا من بعض والثالى أجوف وذا النقص العقص حوفة الأخير و فقص إلى الوكل الأكراب كلا أو بعضًا من بعض والثالى أجوف وذا النقص المناسبة عن على ثلاثة أحرف كقلت وبعت والنائل بعضًا من بعض ومناسبة وعدت والنائلة المناسبة على المناسبة والمن بعض والناكل المناسبة على المؤلى المناسبة على المناسبة على

(1) أن أن أصل الفعل بوارس ، الأولى لام الكلمة ، والثانية وانو الجماعة استقلت اللهمة على وقو فحفقت ، وللتقي الساكنان وحفقت الأولى لائميا جزء من لكلمة ، وإناميا و تعلوا » من الأفعال الحمسة منصوب بحلف التون . الاسم المعرب الذى حرف إعرابه ألف لينة لازمة (كَالْهُهُ عَلَقَى) وموسى والعصا ، أو ياء لازمة قبلها كسرة كالداعى (والْمُرْتُقِي مَكَارِمًا) . (تقديمه): إنما سمى كل من هذين الاسمين معتلالأن آخره حرف علة ، أو لأن الأول يعل

آخره بالقلب إماعن ياءنحو الفتي ،أوعن واو نحو المصطفى . والثاني يعل آخره بالحذف ، فخرج بالمعرب نحومتي والذي ، وبذكر الألف في الأول المنقوص نحو المرتقي ، وبذكر اللينة المهموز آخر كالفتى ويغزو وذا الأربعة لأنه فى الحكاية على أربعة كدعوت والمعتل بالفاء والعين ولا يكون في الفعل أو بالعين واللام لفيف مقرون أو بالفاء واللام لفيف مفروق ومعتل الثلاثة نادر كالواو والصحيح إن سلم من التضعيف والهمز فسالم وإلا فلا فكل سالم صحيح ولا عكس. رقوله الذي حرف إعرابه ألف إغى دخل فيه المتنى على لغة من يلزمه الألف. (قوله لينة) لم يكتف بكون الأُلف عند الإطلاق تنصرف إلى اللينة لأن توهم الشمول قائم والمطلوب في التعاريف الإيضاح. (قوله لازمة) أي في الأحوال الثلاثة لفظا أو تقديرا كما في المقصور النون واعترض بأنه لا يشمل الألف المنقلبة عن الهمزة كالمقرأ اسم مفعول من أقرأه الكتاب لعدم لزومها إذ يجوز النطق بدلها بالهمزة أى التي هي الأصل. وأجيب بأن إبدال الهمزة المتحركة من جنس حركة ما قبلها شاذا والشاذ لا يعترض به ومثل هذا الاعتراض والجواب يجرى في قوله ياء لازمة . رقوله كالمصطفى وموسى والعصا) أشار بتعدد الأمثلة إلى أنه لا فرق بين الثلاثي والمزيد أو إلى أنه لا فرق بين ما ياؤه أصلية كالمرتقى أو منقلبة عن ولو كالداعي و لم يذكر المصنف في معتل الأسماء ما آخره واو كما ذكره في معتل الأفعال لأنه لا يوجد اسم معرب عربي آخره أصالة ولو لازمة فلا يرد الاسم المبنى كذو الطائية والأعجمي قال في الهمع(١) : كهند ورأيت بخط ابن هشام السمندو ١ ه وما واوه عارضة التطرف نحو يا ثمو مرخم ثمود أو غير لازمة كالأسماء الستة حالة الرفع . (قوله مكارما) منصوب على المفعولية أو التمييز المحول عن الفاعل أو الظرفية المجازية . (قوله يعل) أي يغير آخره بالقلب أي دائما فلا يرد أن الثاني قد يعل آخره بالقلب كما في الداعي فإن ياءه منقلبة عن واو كما مر . وقوله والثالي يعل آخره بالحذف) أى حذف يائه للتنوين وفيه أن الأول يعل آخره بحذف الألف للتنوين أيضا . (قوله فجرج بالمعرب) لم يخرج من معتل الأسماء بالاسم الفعل والحرف كيخشى وعلى ويرمى وفي نظرا إلى أن شأن الجنس ألا يخرج به وبعضهم أخرجهما به نظرا إلى أن الجنس إذا كان بينه وبين فصله عموم وجهى كما هنا قد يخرج بكل ما دخل في الآخر وفيه أن الحرف لم يدخل في المعرب كما لم يدخل في الاسم . (قوله وغلاميك) لا يقرأ بصيغة الجمع للاستغناء به حينتذ عما بعده ولأن (١) يقصد فمع الموامع لجلال الدين السيوطي.

نحو الخطأ ، وبذكر الياء في الثاني المقصور نحو الفتى ، وبذكر اللزوم فيهما نحو رأيت أخاك وجاء الزيدان في الأولى، ومررت بأخيك وغلاميك وبنيك في الثاني، وباشتراط الكسرة قَبْلِ الياء نحو ظبى وكرسي (فَالْأَوُّلُ) وهو ما كان كالمصطفى (الْإِغْوَابُ فِيهِ قُلِدَرًا جَمِيعُهُ) على الألف لتعذر تحريكها (وَهُوَ ٱلَّذِي قَدْ قُصِوَا) أي سمى مقصورا ، والقصر الحبس ، ومنه ﴿ حور مقصورات في الحيام ﴾ [ الرحمن : ٧٧ ] أي محبوسات على بعولتهن . وسمى بذلك لأنه محبوس عن المدّ أو عن ظهور الإعراب (وَالثَّافِ) وهو ما كان كالمرتفى (مَثْقُوصٌ) سمى بذلك لحذف لامه للتنوين ، أو لأنه نقص منه ظهور بعض الحركات (وَتَصَبُّهُ ظَهَرٌ) على الياء لخفته نحو رأيت المرتقى ومرتقياه و﴿ أَجِيبُوا دَاعَي الله ﴾ [ الأحقاف : ٣١ ] ﴿ وِدَاعِيا إِلَى اللَّهُ بَاذِنُهُ ﴾ [ الأحزاب : ٤٦ ] (وَرَفْعُهُ يُثُوَّى) عَلَى الياء ولا يظهر نحو : الغلام ليس علما ولا صفة بل بصيغة التثنية واعتراض شيخنا والبعض عليه بأن المثنى خارج باشتراط الكسرة يرده أن اشتراط الكسرة متأخر عن اشتراط اللزوم وإنما الإخراج بالسابق. (قوله نحو ظبي وكرمي) مما آخره ياء قبلها ساكن صحيح أو معتل . (قوله جميعه) إما تأكيد للضمير في قدرا العائد إلى الإعراب أو نائب فاعل قدرا وتأكيد للإعراب ولا يضر الفصل بما توسط بينهما لكونه معمولا للمؤكد فهو على حد ﴿ وَلا يَحْزِنُ ويرضين بما آتيتين كلهن ﴾ [ الأحزاب : ٥١ ] لكن الفاصل في الآية معمول لعامل المؤكد ويستثنى من تقدير الكسرة حال الجر ما لا ينصرف حال الجر فإنه إنما يقدر فيه الفتحة خلافا لابن فلاح معللا بأنه لا ثقل مع التقدير كما قاله سم . (قوله على الألف) موجودة كالفتي ومقدرة كفتي . (قوله والقصر) أي في اللغة . (قوله لأنه محبوس عن المد) أي الفرعي وهو الزائد على المد الطبيعي ووجه التسمية لا يوجبها فلا يعترض على هذا التعليل بوجوده فى نحو يخشى ولا على الثانى بوجوده فى نحو غلامي على أنه قد يقال المراد الحبس الذاتي عن ظهور الحركات والحبس عنه في نحو غلامي ليس ذاتيا . (قوله لحلف لامه) لا يرد عليه حذف لام المقصور للتنوين ولا على الثاني نحو يدعو ويرمي كم مر. (قوله ونصبه ظهر على الياء) ما لم تكن الياء آخر الجزء الأول من مركب مزجى أعرب إعراب المتضايفين نحو معديكرب وقالي قلا فتسكن ولا تظهر عليها الفتحة قال في همم الهوامع: بلا خلاف استصحابا لحكمها حالة البناء وحالة منع الصرف ووجه ذلك الرضى بأن هذه الإضافة ليست حقيقية بل شبهت الكلمتان بالمتضايفين من حيث إن أحدهما عقب الأخرى لكن في حواشي شيخنا عن سم أن الدماميني نقل عن البسيط وشرح الصفار جواز فتح الياء وإسكانها . (قوله لحفته) لكونه فتحا غير لازم للياء بخلاف الفتح في نحو يبيع ورمَّى فإنه للزومه الياء لو أبقى استثقل فقلبت الياء ألفا فاندفع استشكال الفرق فتأمل . (قوله ورفعه ينوى) عبر هنا بالنية وسابقا بالتقدير للتفنن . (قوله ولا يظهر) فائدته بعد قوله ينوى دفع

﴿ يوم يدعو الداعى ﴾ [ القمر : ٢ ] ﴿ لكل قوم هاد ﴾ [ الرعد : ٧ ] ضلامة الرفع ضمة مقدرة على الياء الموجودة أو المحذوفة و(كَفَّا أَيْضًا يُبَعِّى بكسر منوى نحو ﴿ أَجِيبِ دعوة الداع ﴾ [ البقرة : ١٨٦ ] وأنهم في كل واد . وإنما لم يظهر الرفع والجر استثقالا لا تعذرا لإمكانهما . قال جرير(١٠ :

[ ٣٥ ] فَيُوْمًا يُوافِينَ الْهَوَى غيرَ مَاضِي

وقال الآخر :

[ ٣٦] لَقَفُرُكُ مَا تدرى متى أنت جَائِي ولكن أقصى مُدَّةِ المُمْرِ عَاجِلُ
 [ وتفهيه]: من العرب من يسكن الياء في النصب أيضا. قال الشاعر:

[ ٣٧ ] ولسؤ أنَّ واش بِالْيَمَامَسةِ دَارُهُ وَدَارِى بِالْحَلَى حَضْرَمُوْتَ الْحَدْى لِيَا قال أبو العباس المبرد وهو من أحسن ضرورات الشعر ، لأنه حمل حالة النصب على حالتى الرفع والجر (وَأَتَّى فِعْلِي) كان (آخِرَ مِنْهُ أَلِفُ) نحو يخشى (أَوْ وَاقِ) نحو يدعو (أَوْ يَادَى)

توهم أن المرادين بحرازا . (قوله بكسر متوكى) أى إذا كان منصر قاوالا قدرت الفتحة حال الجر . (قوله غير ماضى) أى وقاء غير ماضى) أى وقاء غير المنافذة المنتحة مقدرة على الباء ماضى) أى وقاء غير المنفز و المقدرة على الباء المنفزة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها السكون العمارض من إجراء المنصوب بجرى المرفزع والمجرور . (قوله و هو من أحسن ضرورات الشعرى الأصح جوازه فى السمة بدليل قراءة جعفر العمادق من أوسط ما تطعمون أمالكم بسكون الباء . (قوله وأى فعلى) أى مضارع و لم يقيد به لأن الكلام فى المعرب . (قوله وكان يعده مقدرة) حواب عما يقال أداة الشرط لا تدخل على الجملة الاسمية لكن اعترض بأن القعل لا يحذف بعد أداة

<sup>[</sup>٣٥] تمامه : \* وَيَوْمًا لَرْى مِنهُنَّ غُولًا للوُّلُ \*

تاله جرير . وهو من تصيدة طويلة من الطويل يجو بها الأخطل . للفاء للعطف . ويوما نصبا على القارف . ويوافعن أى يجازين من الجازات بالزاى المحبمة . ومكذا هو في رواية الرخشرى . وقال ابن يرى . ويروى بجارين بالراء للهملة . أى تجارين الهوى بالسنتهن ولا يخفيته . والشاهد في قوله غير ماضى حيث حركت الياء القسرورة . ويرى غير ماصبى من صبا يصبو بالمماد المهملة : أى من غير صبى منهن إلى . وقال ابن القطاع : هو الصحيح وقد صحفه جماعة . قلت : ومكذا هو في ديوانه فعل هذا المهمسة بالمهماد في المهمسة المهمسة . وقال من المهمسة ال

<sup>[</sup>٣٦] البت من الطوّريل ، وقاتله بمهول ، والشاهد في قوله : 3 جيأن ، حيث رفع بالقسّمة الظاهر على الياء واقتياس حفظها . [٣٧] البت بجنور ليلي وهو من الطويل ، واستشهد به اين يعيش ٥١/٦ ، في المغنى ٢٨٩ ، والشاهد فيه قوله : و واش ٤ حيث مكّر الباء في حالة التصب ، كا في التصب و الحر .

 <sup>(</sup>٦) الميت من الطويل وتقله بجهول ، والشاهد فيه قوله : غير ماضن ، حيث جر اللقوص بالكسرة الطاهرة على الياه ، والفياس حفقها لسكونها ،
 وقائل الكسرة عليها ، والدين بمدها ساكن متحذف التخاص من العالم الساكين .

نحو يرمى (فَهُمَّقَلًا عُرِفً) أى شرط ، وهو مبتدأ مضاف وضل مضاف إليه ، وكان بعده مقدرة ، وهي إما شانية وآخر منه ألف جملة من مبتدأ وخير خيرها مفسرة للضمير المستنر فيها ، أو ناقصة وآخر اسمها وألف خيرها ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ، وعرف جواب الشرط وفيه ضمير مستكن ناتب عن الفاعل عائد على فمل وخير المبتدأ جملة الشرط وقيل هي وجملة الجواب مقمل ، وقيل جملة الجواب فقط . ومعتلا حال منه مقدم على عامله . والمني أي فمل كان آخره حرفا من الأحرف المذكورة فإنه يسمى معتلا وفالألف ألو والمني أي فمل كان آخره والنصب نحو زيد يسمى وان يخشى لتعذر الحركة على الألف ، والألف نصب بفعل مضمر يفسره الفعل الذي بعده (وَأَلِكِ) أي أظهر (نَعشَبُ مَا) آخره واو (كَيْدُعُو) أو باء نحو (يَرْهِي) لحفة النصب .

وأما قوله : ٣٨٦] \* أَبِي **آللهُ أَنْ أَسْمُو بِأُمْ وِلاَ أَبِ** \*

الشرط غير أن ولو إلا إن كان مفسرا بفعل بعده كا نص عليه ابن هشام في شرح بانت سعاد (۱) اللهم إلا أن بكرن ذلك في غير الضرورة . (قوله إما شافية) أي إما ناقصة شانية أي اسمها ضير الشان وقوله أو ناقصة أي غير شانية ففي عبارته شبه احتباك فاندفع الاعتراض بأن الشانية من المنقصة على الأصح فلا تحسن مقابلتها أي غير شانية ففي منارته شبه احتباك فاندفع الاعتراض بأن الشانية من امتعلاً وعبر خبرها) وفي في على نصب بها وفي بعض السنخ أو غير شانية والأمر عليها ظاهر . (قوله هله وغير أطبعاً وعلى هذا نقوله أو وو أو أو ياء خبر مبتداً عنوف أي أو هو واو أو ياء قالا إشكال في رفسه . (قوله وخير المبتداً خالة الشرط) هذا هو الراجع وتوقف الفائدة على الجواب من حيث العليق لا من حيث الخبرية قاله في المغنى . (قوله حال هنه) من من الضمير المستكن في عرف وهذا على المبادر من عدم جمل عرف بعني علم فإن جمل بعض علم فهو منموله الثاني وهذا أولى لأن القصد علم كونه معتلا لا معرفة ذات مقيدة به . (قوله والمعني إلمي لا يخفى أنه حل معنى لا حل إعراب فلا يقال مقضى حله أن كان غير شانية وأن معالا مفعول عرف بعني سمى . مندى لا نظا والتقدير اقصد الألف أو اخير أو لا بس . (قوله أبي الله إلح) يعني أن علوه وسيادته من منص لا نفظا والتقدير اقصد الألف أو واخير أو لا بس . (قوله أبي الله إلح) بعني أن علوه وسيادته من فنصد لا تفظا والتقدير اقصد الخديدة لا أنها وراقه من آيائه .

<sup>[78]</sup> قاله عامرين الطفيل سيديني عامر . قال أمر مومي : اختطف في إسلامه . وأورده للسنفتري في الصحابة وليس بصحيح . وصدره : \* فَهَا مَنَّوْفَلِي عَامِرٌ عَنْ وَرِاللَّةٍ \* ومو من تصيدة من الطويل . قوله أن أُجو : من السمو وهو العلو والارتفاع وفيه الشاهد حيث سكن الولو مع النامب للضرورة . وأن مصدرية والتقدير أبي الله سموى وسيادتي بأم و لا أب أي من جهة الآياء والأمهات . وكلمة لا زائدة لتأكيد الفني وقدم الأم للقافية .

<sup>(1)</sup> أي تصيدة بات معاد الشاعر اختصرم زهير بن ألي سلمي ، و كانت هذه افقعيدة لطاب النخو من الرسول من افقاعيه وسلم له ، رغم ما قاله المذال اس أن عرزا سيفته .

وقوله :

[ ٣٩ ] مَا أَقْدَرَ اللهُ أَنْ يُدنى عَلَى شَحَطٍ من دارُهُ ٱلْحَرْنُ مِمَّنْ دارُهُ صُولُ فضورارة (وَالرَّفْق فِيهِمَا) أى الوارى واليانى (آلو) لثقله عليهما (وَآخَذِفُ جَازِمَا خَلَالُهُنَّ) وأبق الحركة التى قبل المحذوف دالة عليه (تقضو حُكُمَّا الأزِمَا) نحو لم يخش

(قوله ما أقدر الله أن يدلي على شحط \* من داره الحزن عمن داره صول) ما تعجية وعلى بمعنى مع والشحط بشين معجمة فحاء مهملة مفتوحتين البعد . والحزن بفتح المهملة فسكون الزاي موضع ببلاد العرب وصول بضم الصاد المهملة ضيعة من ضياع جرجان كذا في شرح الشواهد للعيني والذي في القاموس أنه قرية بصعيد مصر وهذا الشاهد ساقط في كثير من النسخ . (قوله ثلاثهن) من إضافة الصفة إلى الموصوف وإنما جاز حذف الآخر في الجزم وليس علامة الرفع قال الرضّي : لأن شأن الجازم عندهم حذف الرفع الذي في الآخر والرفع الذي فيه محذوف للاستثقال أو التعذر قبل دخول الجازم فلما دخل لم يجد في الآخر إلا حرف العلة مشابها للحركة فحذف . ومذهب سيبويه أن الجازم حذف الحركة المقدرة وحرف العلة حذف عند الجازم لا به فرقا بين صورة المجزوم والمرفوع وكلام المصنف محتمل لهذا المذهب أيضا وإنما لم يلحق النصب بالجزم في الفعل المعتل كما ألحق به في الأفعال الخمسة لأنه إنما ألحق به ثم لتعذر الإعراب بالحركة بخلافه هنا فأعرب نصبا بالحركة على الأصل وقولنا بخلافه هنا هو باعتبار الغالب فلا ينافي أنَّ ما آخره ألف من المعتل متعذر الحركة فتأمل. وقال بعضهم : إنما ثبت ألف نحو يخشى نصبا لا جزما لأن الجزم ذهاب الحركات وإذا ذهبت فلا فاثدة لثبوت حرقها الذي هُو الألف بخلاف النصب فإن الحركة فيه موجودة إلا أنها تغيرت من ضمة إلى فتحة فلو حذفت الألف بقيت الحركة التي هي الفتحة بلا حرف . واعلم أنه لا يحذف حرف العلة إلا إذا كان متأصلا فإن كان بدلا من همزة كيقر أو يقرى ويوضو فإن كان الإبدال بعد دخول الجازم فهو قياسي لسكون الهمزة ويمتنع الحذف لأن العامل أنحذ مقتضاه وإن كان قبله فهو شاذ والأكثر حينئذ عدم الحذف بناء على عدم الاعتداد بالعارض. (قوله أو يكون معمولا للحال) لو قال أو للحال لكان أخصر وأنسب بالعطف على قوله إما لا حذف.

[٣٩] قاله حدله بهن حدله بالدى وهو من قصيدة من البسيط . قوله ما أقدر الله مثل ما أعظيم الله وهو صهيغة التعجب . وفيه المنكال على الم المب التعجب استهامية وهو ضعيف الاقتصاء الاستفهام الجواب . وأما على قول سيبويه الذى هو الله جدة المناسبة على المناسبة المباه المباهد المباهدة المباه المباهدة ا

و لم يغز و لم يرم. فالرفع نصب بالمفعولية لانو ، وفيها متعلق به ، واحذف عطف على انو ، وفي كل منهما ضمير مستتر وهو فاعله ، وجاز ما حال من فاعل احذف ، وثلاثهين مفعول به أما لاحذف والضمير في ثلاثهن لأحرف العلة الثلاثة ، ومعمول الحال محذوف وهي الأفعال الثلاثة المعتلق والتقدير احذف أحرف العلة ثلاثهن حال كونك جازما الأفعال الثلاثة المذكورة ، أو يكون معمولا للحال والضمير للأفعال ومعمول الفعل محذوف وهو الأحرف الثلاثة . والتقدير احذف أحرف العلة حال كونك جازما الأفعال ثلاثهن . وتقض بحزوم جواب احذف ، وحكما مفعول به إن كان نقض بمعنى تؤد ومفعول مطلق إن كان بمعنى تحكم .

(خاتمة). قد ثبت حرف العلة مع الجازم في قوله :

[ ٤٠] ۚ وَتُعَنَّخُكُ مِنِّي مَنْهُخَةً عُبْشَمِيَّةً ۚ كَأَنْ لَمْ ثَرَى قَبْلِي أُسِيرًا يَمَالِيَا

(قوله إن كان تقضى بمعنى إغى والحكم على هذا بمنى المحكوم به . واعلم أنه لا ينحصر القدير الإعراب في الاسم المتل والفعل إذ منه في الاسم ما سكن آخره للإدغام نحو ﴿ وقتل داود جالوت ﴾ [البقرة : ٢٥١] بإدغام الدال في الجيم أو للوقف أو للتخفيف والمحكى نحو من زيدا لم نقل ضربت زيدا ومنه ما جعل علما من المركب الإسنادي على مخار السيد وسيأتى في العلم والمنتفل آخره بحركة الاتباع والمضاف لياء المتكام انفظا أو تقديرا كالياء بدلها نحو يا غلاما ويا أبنا ويا أمنا ومنه في الفعل ما سكن للإدغام نحو زيد بضرب بكرا أو للوقف أو للتخفيف نحو يأمركم بسكون الراء ولا مجتمع ذلك بالشعر بل يجوز في النام على الصحيح وما حرك لاتشاء الساكنين كو أنك بالشعر بل يجوز في النام على الصحيح وما حرك لاتشاء الساكنين أو الجمع إذا أضيف إلى كلمة أولما ساكن . (قوله قد ثبت عرف العلمة أي والأحماء السنة أو المشير قول المسلم بل الأصلى وثبت مع الجازم للضرورة وقبل ليس هو الأصلى وثبت مع الجازم المنقلة الموجود هو الأصلى وثبت مع الجازم للضرورة وقبل ليس هو الأصلى بل الأصلى حذف ثم أشبعت الفتحة أو المنه المنف . هذا وفي الهمع أن ثبوت حرف العلمة مع الجازم لفة فيكون أولم المدة المكونة المقدة .

<sup>[</sup>٤٠] تقاتل البيت هو عبد بغوث بن وقاص الحارثي، والبيت من الطويل، والشاهد في البيت قوله : ٩ لم ترى ٥ حيث أثبت الشاعر الألف في ترى مع وجود الجائز، : وهذه لفة أو ضرورة.

وقوله :

رِ اَنْهَا اللَّهُ يَأْتِيكَ وَٱلْأَنْبَاءُ لِنْهِـى بِمَا لِأَقَتْ لَبُونُ يَنِي زِيــالِدِ<sup>[1]</sup> وقوله:

وَ Yُ عَ ] هَجَوْث زَيَّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُثْقَلِرًا مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ لَمْ تُهْجُو وَلَمْ تَل عِ [1]
 نقيل ضرورة وقبل بل حذف حرف العلة ثم أشبعت الفتحة فى تر فنشأت ألف ،

رقوله في قوله وعضحك إغن وأما قراء قنبل فو أنه من يقى ويصبر ﴾ [ يوسف : ١٠] بإثبات الباء وتسكين الراء فقيل من موصولة وتسكين يصبر للتخفيف أو الوصل بنية الوقف وقبل شرطية والياء إشباع أو لإجراء للمتل مجرى الصحيح فجزم محذف الحركة القدرة . (قوله شيخة عبشمية) أى معرض منسبة إلى عبد همس وعانيا أصله يمنيا حذفت إحدى ياءى النسب وعوض عنها الأنف . وقوله والأتباء تعمى) يفتح الفوقية أى الإخبار تزداد وتنتشر يقال نما السنىء ينمو وينمى ازداد . ونمى الحديث ينمى ارتفع ونماه بالتخفيف ينميه رفعه كذا في القاموس . قال العينى : والجملة وأعمل أنه تنازع يأتى وتنمى في ما لاقت وأعمل الثاني وأضمر الفاعل في الأول وحيتذ فلا اعتراض ولا زيادة والباء على هذا للتعدية قال في المغنى : والمعنى على الأول يعنى زيادة الباء واعتراض الإربادة والباء على هذا للتعدية قال يبذأ ويغره وقوله لبون هي الناقة ذات اللبن ويروى قلوص بفتح القاف وضم اللام وهي الناقة الشابة . والحدة . وقوله هجوت زبان) اسم رجل والقصد الإنكار عليه في الهجو ثم الاعتذار حيث لم يثبت على حالة واحدة . (قوله فقيل ضرورة) وعليه فجزم الفعل بإسقاط الضمة المقدرة .

<sup>[13]</sup> قاله قيمى بن زهير السبى جاهل . وهو من قصينة من الواقر . والأنياء جمع نباً وهو الحمو . وإذا بلخته على التاء المتحدة من التحديث في التحديث التاء التحديد والتاء الحمود ، وإذا بلخته على وجه الإصاد والتحيية قلت : تميته بالتشديد . والقلوم بنتح القاف وضيم اللام عن الفاقة الشابة ، ويور وليد وهي التأون المثانية المنابق التحديد والتحديد المتحديد والتحديد التحديد التحديد والتحديد التحديد والتحديد التحديد والتحديد التحديد والتحديد التحديد والتحديد التحديد التحديد

<sup>[47]</sup> هو من السيط . وزبان نسم رجل . واشتقانه من الزين وهو طول الشمر وكنرته ، ومنع من الصرف للطمية والأثن والنون المزيانين وأصل الجملتين لم تهجه و لم تدعم . وأراد يبذا الإنكار عليه في هجوه ثم اعتفاره عنه حيث لم يستمر على حالة واحدة، فلا هو استمر على هجوه ولا هو تركه من الأول فصار أمره بين الأمرين ، فلا ذم في هجوه لاعتفاره ولا شكر عليه لسبق هجوه . والجملتان كاشفتان فلفلك ترك العاطف . والشاهد في لم تهجو حيث أثبت الراو مع الجائزم للضرورة .

والكسرة فى ياتك فنشأت ياء ، والضمة فى تهج فنشأت واو . وأما ﴿ سَنَقُونُكَ فَلا تَنْسَى ﴾[ الأعلى : ٦ ] فلا نافية لا ناهية أى فلست تنسى .

# [ النَّكِرةُ وَالْمَعْرِفَةُ ]

(نَكِرَةٌ قَابِلُ أَلْ مُؤْتَرًا) فيه التعريف كرجل وفرس وهمس وقمر (أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعَ مَا

### [ النكرة والمعرفة ]

هما في الأصل اسما مصدرين لتكر وعرف ثم جعلا اسمى جنس للاسم المنكر والاسم المنكر والاسم المنكر والاسم المنكر والاسم المعرفة على سبيل المعرف لا علين وإن وقع في كلام شيخنا . قيل : تقسيم الاسم إلى التحرف منكى أيضا لأنه معرفة معنى أيضا لأنه المعرف المعرف المعرف المعرف المستخصة بقيد ظهورها في قرد ما فالشيوع إنما جاء من انتشار الفرد وهذا لا يقدح في كون الاسم معرفة معنى لتعين الموضوع له وهو الماهية غاية الأمر أن انتشار الفرد جعله كالنكرة أفاده الروداني .

(فائدة) الجملة وشبهها من الظرف والجار والمجرور بعد النكرة المحضة صفتان نحو رأيت الهلال بضىء طائرا يصبح أو فوق غصن أو على غصن وبعد المعرفة المحضة حالان نحو رأيت الهلال بضىء أو بين السحاب أو في الأفق وبعد النكرة التي كالمعرفة أو المعرفة كالتي كالتكرة محتملان فلوصفية والحالية نحو هذا ثمر يانع يعجب الناظر أو فوق أغصائه أو على أغصائه لأن النكرة الموصوفة كالمعرفة ونحو يعجبى الزهر يفوح نشره أو فوق أغصائه أو على أغصائه لأن المعرف الجنسي كالنكرة فقول المعربين الجمل وشبهها بعد النكرات صفات وبعد المعرف أحوال ليس على إطلاقه كذا في المغنى ، وأسلفنا عن الدماميني جواز كون الظرف بعد المعرفة المحضة صفة بتقدير متعلقه معرفة .

(فائدة شائدة) قال في المغنى: قالوا إن النكرة إذا أعيدت نكرة كانت غير الأولى وإن أعيدت معرفة أو أعيدت المعرفة معرفة أو نكرة كانت نفس الأولى وحملوا على ذلك ما روى المن يغلب عسر يسرين ۽ ثم نقض الأحكام الأربعة بتخلفها ثم دفع النقض بعمل كلامهم على الإطلاق وعدم القرينة فأما مع القرينة فالتعويل عليها ووجه حمل لن يغلب عسر يسرين على ذلك أن قوله إنّ مع العسر يسرا وإن احمل التأكيد فيكون أخذ اليسرين من جعل تنوين يسرا للتكثير لكن جعله تأسيسا خير فيكون في الكلام عسر واحد ويسران والمراد بالعسر عسر الدنيا الذي كانوا فيه وباليسرين ما تيسر لهم من الفتوح في زمنه عليه الصلاة والسلام وما تيسر في أيام الخلفاء أو يسر الذنيا ويسر الآخرة . وقال الفتازاني في تلويحه المذكور أولا إما نكرة أو معرفة وعلى

قَلْ ذُكِرًا) أي ما يقبل أل ، وذلك كذي بمعنى صاحب ، ومن وما في الشرط والاستفهام

كل إما أن يعاد نكرة أو معرفة فالأقسام أربعة وحكمها أن الثاني إن كان نكرة فهو مغاير للأول وإلا كان المناسب التعريف لكونه معهودا سابقا في الذكر وإن كان معرفة فهو الأول حملا له على المعهود الذي هو الأصل في اللام والإضافة ا هـ وكلامه مخالف لكلام المغني في صورة إعادة المعرفة نكرة وقد حكى البهاء بن السبكي فيها قولين كما في الشمني فكل منهما مشي على قول . ثم قال التفتازاني : واعلم أن المراد أن هذا هو الأصل عند الإطلاق وخلوّ المقام من القرائن وإلا فقد تعاد النكرة نكرة مع عدم المغايرة نحو ﴿ وهو الذي في السماء إله وفي الأرض إله ﴾(١) وقد تماد النكرة معرفة مع المغايرة نحو ﴿ وهذا كتاب أنزلناه مبارك ١٠٥٠ إلى قرله تعالى : ﴿ أَنْ تَقُولُوا إِنَّمَا أَنزَلَ الْكِتَابِ عَلَى طَائفتين ١٩٥٨ وقد تعاد المعرفة مع المغايرة نحو ﴿ وَأَنزِكَ اللَّكَ الْكُتَابِ بِالْحَقِّ مَصِدَّقًا لِمَّا بِينَ يديهُ من الكتاب ﴾(٤) وقد تعاد المعرفة نكرة مع عدم المغايرة نحو ﴿ إنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَّهُ وَاحْدُ ﴾(°) ا هـ ومثال تخلف الحكم الرابع على ما مشي عليه المنني ﴿ يسألك أهل الكتاب أن تنزل عليهم كتابا كون ، رقوله تكرة قابل أل إلخ أو رد عليه أنه غير جامع لخروج الأسماء المتوغلة في الإبهام كأحد الملازم للنفي وهو ما همزته أصلية وبمعنى إنسان لا ما يقع في الإثبات والنفي وهو ما همزته بدل من واو شذوذا وبمعني واحد فالفرق بينهما من جهة الاستعمال وجهة اللفظ وجهة المعنى وكعريب وديار وغير وشبه لأنها لا تقبل أل وخروج أسماء الفاعلين وللفعولين لأن أل الداخلة عليها موصولة وخروج الحال والتمييز واسم لا التبرئة ومجرور رَبُّ وأفعل من لأنها لا تقبل أل وغير مانع لدخول ضمير الغائب العائد إلى نكرة كجاءنى رجل فأكرمته لوقوعه موقع ما يقبل أل وهو رجل ودخول يهود ومجوس فإنهما يقبلان أل مع أنهما معرفتان إذ منعا الصرف للعلمية والتأنيث والجواب عن الأول بمنع الحروج لأن كلا من المتوغلة وأسماء الفاعلين والمفعولين واقع موقع ما يقبل أل كإنسان وكذات ثبت لها الضَرَب أو وقع عليه الضرب مثلا والحال وما بعدها قابلة لألُّ في حالة الإفراد ولا يضر عدم قبولها أل في تبلك التراكيب وعن الثاني بمنع وقوع الضمير المذكور موقع ما يقبل أل لأن معناه الرجل المتقدم ذكره فليس واقعا موقع رجل بل موقع الرجل والرجل لا يقبل أل أفاده سم . ومنع أن يهود وبجوس يقبلان أل حال كونهما معرفتين بالعلمية على القبيلتين وإنما يقبلان أل حال كونهما جمعين ليهودي ومجوسي كروم ورومي وهما حينئذ نكرتان . رقوله كرجل وَقُرْسَ إِغْ) لا يخفي على النبيه حكمة تعداد الأمثلة . (قوله أو واقع إغْ) أو للتنويع أي لتنويع مفهوم النكرة إلى نوعين فهي موضوعة لقدر مشترك بين النوعين وهو ما دل على شائع في جنسه كما قاله ابن هشام . (قوله كذي بمعني صاحب) أورد عليه أن صاحبا الذي يقع موقعه ذو صفَّة من باب اسم الفاعل

<sup>(</sup>٢) الآية ١٥١: سورة الأنعام. (١) الآية ١٥٣: سورة النساء.

<sup>(</sup>٢) الآية ١٥٥ : سورة الأنعام .

 <sup>(</sup>٥) الآية ٦ : سورة فصلت .

<sup>(</sup>١) الآية ٨٤ : سورة الزخرف . (٤) الآية ٨٤ : سورة المائدة .

خلافا لابن كيسان في الاستفهاميتين فإنهما عنده معرفتان ، فهذه لا تقبل أل لكنها تقع موقع ما يقبلها ، إذ الأولى تقع موقع صاحب ، ومن وما يقعان موقع إنسان وشيء ، ولا يؤثر خلوهما من تضمن معنى الشرط والاستفهام ، فإن ذلك طارى؛ على من وما إذ لم يوضعا في الأصل له ، ومن ذلك أيضا من وما نكرتين موصوفتين كما في مررت بمن معجب لك ويما معجب لك، فإنهما لا يقبلان أل لكنهما واقعان موقع إنسان وشيء وكلاهما يقبل أل . وكذلك صه ومه بالتنوين لا يقبلان أل لكنهما يقعان موقع ما يقبلها وهو سكوتا وانكفافا وما أشبه ذلك . ونكرة مبتدأ والمسوّغ قصد الجنس ، وقابل أل خبر ، ومؤثرا حال من وإن كان صاحب يستعمل كثيرا استعمال الأسماء الجامدة وأل الداخلة على الصفة التي من باب اسم الفاعل موصولة لا معرفة . وأجيب بأن المراد واقع موقع ما يقبل أل ولو في الجملة وصاحب يقبل أل المعرفة باعتبار معناه الاسمى وإن لم يكن معناه عند وقوع ذي موقعه قاله سم أو يقال صاحب الذي هو معنى ذو واقع موقع ذات ثبت لها الصحبة فذو واقع موقع ما يقبل أل بواسطة وقال الروداني : تحرير هذا المحل أن ذو آسم فيه معنى الوصف وضع لأن يوصف به كما يوصف بالصفات المشبهة وهو متحمل للضمير كالصغة وأن صاحب لا يشك في أنه يجوز أن يستعمل مرادا به الحدوث من صحبه فهو صاحب أي مصاحب وعليه يقال مررت برجل صاحب أخوه عمرا وإنكار ذلك مكابرة للواضح ويجوز أن يستعمل صفة مشبهة بأن يراد به الثبوت والدوام وهو بهذا المعنى مرادف لذو فتكون أل الداخلة عليه معرفة لا موصولة فلا يتجه التزام كون أل في الصاحب الواقع موقعه ذو موصولة والجواب بما مر ا هـ ملخصا وهو حسن . (قوله فإنهما عداده معرفتات) لأن جوابهما معرفة نحو زيد ولقاؤك في جواب من عندك وما دعاك إلى كذا . وشرط الجواب مطابقة السؤال . ورد بجواز أن يقال في الجواب رجل من بني فلان وأمر مهم كذا في شرح الجامع . (قوله ولا يؤثو خلوهما) جواب عن إيراد على قوله ومن وما يقعان إلخ . **(قوله مُوصُّوفَتين)** أى بَمْفرد كمَّا مثل أو بجملة كمررت بمن قام وسررت بما رأيت أي بإنسان قام وبشيء رأيت وإنما مثل بما وصف بالمفرد لعدم احتاله كون من وما موصولتين لأن العلة لا تكون مفردا. (قوله وهو سكوتا والكفافا) أي الناتيين عن اسكت والكفف أي اسكت سكوتا ما وانكفف انكفافا ما وبجعل المراد المسدرين النائبين عن الفعلين المراد بهما طلب سكوت ما وانكفاف ما كانا دالين على الطلب والتنكير كصه ومه<sup>(١)</sup> فاندفع اعتراض اللقاني بأنه إن أريد المصدر النائب عن فعله فات التنكير لأن اسكت إنما يدل على طلب السكوت من حيث هو أو غير النائب فات الطلب على أن قولهم الفعل من قبيل النكرات يقتضي دلالة اسكت على طلب سكوت ما لكن قيل ما ذكره الشارح مبنى على أن مدلول اسم الفعل هو المصدر والذي عليه الجمهور أن مدلوله الفعل. قال الروداني : والذي نفهمه أنه يصح كلامه على للذهبين فيكون صه واقعا موقع سكوتا بواسطة وقوعه موقع اسكت عند الجمهور وبلا واسطة عند غيرهم .

 <sup>(</sup>١) وصد ومد هذا بالتنوين ، الأمها لا يقبلان أل ، ولكنهما يقدان موقع ما يقبلها أي مكونًا والكفافًا عن أسكت والكفف .

المضاف إليه وهو أل . وشرط جواز ذلك موجود وهو اقتضاء المضاف العمل فى الحال وصاحبها . واحترز بمؤثرا عما يدخله أل من الأعلام لضرورة أو لمح وصف على ما سيأتى بيانه الإنها لا تؤثر فيه تعريفا فليس بنكرة .

(تنبيه)ه: قدم النكرة لأنها الأصل إذ لا يوجد معرفة إلا وله اسم نكرة(١) ويوجد كثير من النكرات لا معرفة له ، والمستقل أولى بالأصالة ، وأيضا فالشيء أول وجوده تلزمه الأسماء العامة ، ثم يعرض له بعد ذلك الأسماء الخاصة كالآدمى إذا ولد فإنه يسمى إنسانا أو مولودا أو موجودا ، ثم بعد ذلك يوضع له الاسم العلم واللقب والكنية . وأنكر النكرات مذكور ، ثم محدث ، ثم جوهر ، ثم جسم ، ثم نام ، ثم حيوان ، ثم إنسان ، ثم رجل ، ثم عالم ؛ فكل واحد من هذه أعم مما تحته واخص

(قوله وفكرة مبتدأ) منع البعض فيما يأتي كون نكرة مبتدأ حتى يحتاج إلى مسوّع وعلل ذلك بأن التعريف غير محمول على المعرف لا حمل مواطأة ولا حمل اشتقاق بل هو تصوّر ساذج أي لا حكم معه كإصرح به الميزاتيون . وفيه نظر لا يخفي إذ التصوّر الساذج بجرد التعريف لا مجموع القضية المركبة من المعرف والتعريف إذ لا تخلو قضية عن الحكم و دعوى أن التعريف غير محمول على المعرف أصّلا ينبغي حملها على معني أن المقصود من التعريف تصوّر ماهية المعرف لا حمله عليه وإن كان حمله عليه حمل مواطأة لازما فتأمل . وقوله قصد الجنس أي في ضمن الأفراد إذ الحقيقة المحضة لا تتصف بقبول أل ولا الوقوع موقع ما يتبلها وقيل المسوّغ الوقوع في معرض التقسيم وقيل غير ذلك . وقوله وقابل أل خير) ولا يعترض بتذكير الخبر و تأنيث البتدأ لأن قابل صفة لمحلوف أي اسم قابل والاسم يقع على للذكر والمؤنث ويحتمل أن يكون قابل مبتدأ مؤخرا ونكرة حيرا مقدّما وهو أنسب بقول المصنف وغيره معرفة لكن يضعفه أن المحدث عنه النكرة فهي الأولى بالابتداء. (قوله أو لمح وصف) لو قال أو لمح أصل لكان أولى ليدخل نحو النعمان فإنه في الأصل اسم عين للدم. وقوله لأنها الأصل أي الغالب والسابق ، يدل على الغلبة الأولى وعلى السبق العلة الثانية و لا يرد أن المعرفة أشرف لأن النكات لا تتزاحم ولأن الأنسب اعتبار كون الأسبق في الوجود هو الأسبق في الذكر . رقوله إلا وله، أي لمدلوله . رقوله ويوجد كثير من النكرات) كأحد وعرب وديار وقول البعض وحائط وحصير وحصاة يرده أن الثلاثة لها معرفة بأل . (قوله والمستقل إغي من تمام علة الأصالة ومراده بالمستقل ما ينفر د في بعض الصور ويلزمه الأكثرية ولو عبر بدله بالأكار لكان أوضح . (قوله الاسم العلم واللقب والكنية) العلم عطف بيان على الاسم لدفع ترهم أن المراد بالاسم ما قابل الفعل والحرف وقوله واللقب والكنية معطوفان على الاسم لكن قد يقال دفع الترهم حاصل بعطف الكنية واللقب فكان الأولى تقديم العلم على الاسم ليكون لذكر المتأخر كبير فائدة وليكون ما بعد العلم تفصيلا بعد إجمال . (قوله عذ كور ثم موجو د إخ) ليس القصد من هذا الحصر بل التقريب إذا ما شابه (١) وانظر شرح ابن جابر الأقطاسي لأنفية ابن مالك في هذا الياب .

مما فوقه : فقول كل عالم رجل ولا عكس ، وهكذا كل رجل إنسان إلى آخره (وَغَيْرُهُ) أى غير ما يقبل أل المذكورة أو يقع موقع ما يقبلها(١) (مَقْرِفَةٌ) إذ لا واسطة . واستغنى بحد النكرة عن حد المعرفة . قال في شرح التسهيل : من تعرض لحد المعرفة عجزٍ عن الوصول إليه دون استدراك عليه . وأنواع المعرفة<sup>(٢)</sup> على ما ذكره هنا ستة : المضمر (كُهُمْ وَ) اسم الإشارة نحو (ذِي \* وَ) العَلم نحو (هِنْلَة وَ) المضاف إلى معرفة نحو (آتيبي وُ) الحَلَى بأل نُحو (**ٱلْفَكَامُ وَ**) المُوصول نحو (ٱللَّذِ**ى**) وزاد فى شرح الكافية المنادى المقصود كيا رجل. واختار في التسهيل أن تعريفه بالإشارة إليه والمواجهة(٣) ، ونقله في شرحه هذه الأشياء كهي فكمذكور أي ما شأنه أن يذكر معلوم أي ما شأنه أن يعلم وكموجو دمعدوم وكحيوان شجر وكإنسان فرس وكرجل امرأة وكعالم جاهل بقي النظر في الشيئين اللذين بينهما العموم والخصوص الوجهي والظاهر أنهما في مرتبة واحدة لسقوط عموم كل بخصوصه . (قوله ثم نام ثم حيوان) كذا في بعض النسخ و في بَّمضها إسقاط ثم نام والأولى أول. ﴿ وَلَوْلِهُ ثُمْ عَالَمَ ﴾ أورد عليه أن عالما يطلق على الله تعالى وعلى الملك والجني فهو أعم من رجل من هذا الوجه وأجيب بأن المرادثم عالم من بني آدم وفيه ما فيه . (قوله وأخص ممّا قوقه) هذا بأعتبار غالب ما ذكره إذ الطرف الأعلى ليس فوقه شيء فتأمل . (قوله وغيره معوفة) في الإخبار قلب كما يقتضيه صنيع نظيره السابق وجعلهم المحدث عنه هو المبتدأ وإنما أفرد الضمير مع أن المرجع اثنان لتأوُّله بالمذكور وقول البعض لكون العطف بأو سهو عن التصوص عليه من أن إفراد الضمير إنما هو بعدأو التي للشك ونحوها مما يكون الحكم معها لأحد الأمرين أو الأمور لا التي للتنويع لأنها بمنزلة الواو . (قوله إذ لا واسطة) وأثبتها بعضهم في المجرد من أل والتنوين كمن وما ومتى وأين وكيف . (قوله بحد النكرة) أي تعريفها الصادق بالرسم فاندفع ما يقال إن ما ذكره رسم لأُحد على أنا قدّمنا رده في بحث الكلام وقوله عن حد المرفة اعترض بأن قوله وغيره معرفة في قوة قولك المعرفة ما لا يقبل أل و لا يقم موقع ما يقبلها فقد ذكر لها حدا . وأجيب بأن المراد عن حدها مصرحا به فلا ينافى أنه يفهم من كلامه ضمنا . (قوله دون استدراك) أي اعتراض عليه الضمير إلى من أوحد . ومن جملة ما علل به المصنف أن من الأسماء ما هو معرفة معنى نكرة لفظا كما في قولك كان ذلك عاما أول وعكسه كأسامة . قال الدماميني : وهو كلام ظاهري خال عن التحقيق أي لأن الأول في الأصل مبهم وتعينه عارض من الوصف فهو نكرة لفظا ومعنى بحسب الأصل والثاني مدلوله عند غير الناظم معين وهو الماهية فهو معرفة معنى ولفظا وقد عرّف غير واحد المعرفة بما وضع لشيء بعينه ولا استدراك . (قوله والمصاف إلى معرفة) أي إضافة محضة كا يشير إليه المثال . (قوله المتادي القصود) أي المنكر المقصود نداؤه بعينه وإنما سكت عنه هنا لذكره له في باب النداء كا سكت عن اسم الفعل غير المنون وأجمع ونحوه من ألفاظ التوكيد و سحر المراد به سحر (١) يقصد النوع الذي لا يقبل أل الفيدة للسريف ولا يقم موقع ما يقبلها ولا يكون من النكرة ما لا يقبل أل أصلاً عثل محمد ، وزيد ، ولا يكون منها ها يقبلها ولكنها لا تؤثر فيه التصريف عثل : حارث ، وعباس قال لا تفيدها التعريف لأنها معارف بالعلمية ، واللام دخلت عليها للمح الأصل بها . (٢) للمرفة : هي ما وضع لشيء بعينه ، ولا يحرض في هذا بأن أل الداخلة على صاحب فوصولة معرفة لأنه قد تنوس في الصعبة محاها الأصل بحسب لا مسحمال ، وصارت من قبيل الجوامد ، أو لأما واقعة موقع ذات وقع فيها الحدث وذات تقبل ، أل ، منقول الذات . (٣) انظر توخيح المقاصد والمسالك ١٠٠/١٠٠ . وانظر عبارة ابن أم قاسم الرادي في تفسير الراجع .

عن نص سيبويه وذهب قوم إلى أنه معرفة بأل مقدرة وزاد ابن كيسان من وما الاستفهاميتين كما تقدم ولما فات على الناظم ترتيب المعارف في الذكر على حسب ترتيبها في المعرفة لضيق النظم رتبها في التبويب على ما ستراه فأعرفها المضمر على الأصح، ثم العلم ثم اسم الإشارة ، ثم الموصول ، ثم المحلى وقيل هما في مرتبة واحدة وقيل المحلى أعرف يوم بعينه وأمس المراد به يوم بعينه لذكره الأول في بابه والثاني في باب التوكيد والثالث والرابع فيما لا ينصر ف على أن منهم من يرد الأربعة إلى الستة أما المنكر غير المقصود نداؤه بعينه فهو باق على تنكيره وأما المعرف قبل النداء فالصحيح بقاؤه على تعريفه وإنما زاده النداء وضوحا وقيل تعرف بالنداء بعد زوال تعريف العلمية . (قوله واختار إلخ) بيان لوجه زيادته وأنه ليس من المعارف السنة . (قوله والمواجهة) يظهر أن العطف تفسيري . (قوله بأل) أي الحضورية وناب حرف النداء منابها . (قوله فات على الناظم) كان عليه حذف على لأن فات يتعدى بنفسه ويمكن أنه ضمنه معنى عسر . (قوله فأعرفها) فيه صوغ أفعل التفضيل من الرباعي المجهول وهو شاذ من وجهين والسالم التعبير بأعلاها أو أرفعها من رفع ككرم رفعة بكسر الراء شرف وعلا قدره كما في القاموس . واعلم أنه قد يعرض للمفوق ما يجعله مساويا لفائقه كالموصول والعلم في سلام على من أنزل عليه الكتاب أو فائقا عليه كالعلم والضمير في جواب طارق الباب للقائل من بالباب نبه عليه الشارح ف شرحه على التوضيح . (قوله على الأصح) وقيل أعرفها العلم وقيل اسم الإشارة وقيل الحل والخلاف في غير اسم الله تعالى فهو أعرف المعارف إجماعا قال الشنواني ويليه ضميره . (قوله ثم العلم) وأعرفه علم المكان ثم علم الآدمي ثم علم غيره من الحيوانات وقيد المصنف في بعض نسخ التسهيل العلم بالخاص . قال شارح الجامع : ولابد منه كما قاله أبو حيان ليخرج بذلك نحو أسامة ا هـ يعني فليس بعد العلم وقيل اسم الإشارة وانظر ما رتبته فتأمل . (قوله ثم اسم الإشارة) وأعرفه ما للقريب ثم ما للمتوسط ثم ما للبعيد . (قوله ثم الموصول) قبل أعرفه ما كان مختصا ثم ما كان مشتركا ويظهر أن أعرف كل منهما ما كان معهودا معينا ثم ما للاستغراق ثم ما للجنس لمجيء الموصول للثلاثة كأل والإضافة . **(قوله ثم المحلي)** وأعرفه ما للعهد ثم ما للاستغراق ثم ما للجنس . فإن قلت : مدار التعريف والتنكير على المعنى وقد شاع أن المعرف بلام الجنس نكرة معنى وإن كان معرفة لفظا . قلت : التحقيق أنه معرفة معنى أيضا كما مر عن الروداني في أول الباب . (قُولُه وقيل هما في مرتبة واحدة) اختاره الناظم وعلله بأن تعريف كل منهما بالمهد وهو يقتضي أن الذي ف مرتبة الموصول عنده هو المحلى بأل المهدية كاأشار إليه الدماميني . (قوله وقيل المحلى أعرف من الموصول) قائله ابن كيسان واستدل بقوله تعالى : ﴿ قُلْ مِنْ أَنْزِلَ الكُتَابِ اللَّذِي جَاءِ بِهِ مُومِي ﴾ [ الأنعام : ٩١ ] إذ الصفة لا تكون أعرف من الموصوف . وأجاب المصنف بأن الذي بدل أو مقطوع أو الكتاب علم بالفلية على التوراة عند المقصودين بالخطاب وهم بنو إسرائيل ولك أن تجيب أيضا بأن الآية على تقدير وصفية الذي إنما تمنع أعرفية الموصول من الحلى لا تساويهما الذي ذهب إليه للصنف وحيئذ فلا تدل الآية على أعرفية الحلى فافهم.

من الموصول وأما المضاف فإنه في رتبة ما أضيف إليه مطلقا عند الناظم وعند الأكثر أن المضاف إلى المضمر في رتبة العلم وأعرف الضمائر ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب السالم عن الإبهام وجعل الناظم هذا في التسهيل دون العلم(١) (فَمَا) وضع (لِذِي غَيَّةٍ) (قوله في رتبة العلم) أي لا الضمير لأنه يقع صفة للعلم في نحو مررت بزيد صاحبك على أن اسم الشاحل اللمضي والصفة لا تكون أعرف بل مساوية أو دون كذا قالوا والأظهر عندى أن المضاف دون المضاف إليه مطلقا كما ذهب إليه المبرد لاكتسابه التعريف منه وأن قولهم في علة استثناء الضمير أن الصفة لا تكون أعرف ممنوع لأنه إذا كان المقصود من الصفة إيضاح الموصوف فأى مانع من كونها أعرف لا يقال المانع أن التابع لا يفضل عن المتبوع لأنا نقول هذا منقوض بجواز إبدال المعرفة من النكرة ويقوّى ذلك المنع أنه يقال جاء الرجل الذي قام أبوه والظاهر أن الموصول فيه نعت ثم زأيت الفارضي في باب المتعت نقلَ عن ابن هشام جواز كون النعت أعرف من المنعوت وذكر أن اشتراط كونه أو مساويه مذهب الأكثر ورأيت الشارح أيضا في باب النعت نفل جواز ذلك عن الفراء والشلوبين وأن الناظم رجحه وبما ذكر يعلم عدم أتجاه رد القول بأن المضاف دون المضاف إليه مطلقا بنحو ﴿ وواعدناكم جاتس الطور الأيمن كه [ طه : ٨٠ ] لأن النعت لا يكون أعرف فتأمل منصفا . وقوله ثم الغائب المسالم عن الإبهام) فسر في التصريح السلامة من الإبهام بأن يتقدم اسم واحد معرفة أو نكرة فمتال غير السالم جاءف زيد وعمرو فأكرمته فهذا الضمير ناقص الاختصاص باحتال عوده للأول والثاني لعدم ما يعين رجوعه إلى أحدهما بخصوصه وإن كان عوده للثاني واجحا فاندفع ما نقله شيخنا والبعض عن الدهاميني من النظر ويحتمل تفسيرها بأن يرجع إلى معرفة أو نكرة معينة بالصفة فتأمل أما الذي لم يسلم منه فقيل مؤخر عن رتبة العلم وقيل في رتبته هذا . وقد اختلف في ضمير الغائب العائد إلى النكرة فالجمهور على أنه معرفة مطلقا وقبل إن خصصت قبل بمحكم نحو جايلى رجل فأكرمته بخلاف ربه رجلا ويا لها قصمة ورب رجل وأخيه واختاره الدماميني وعلله بأن في الضمير في الأول من التعيين والإشارة إلى المرجع ما ليمس في المظهر النكرة ألا ترى أنك إذا أردت تفسير الضمير في جاءني رجل فأكرمته قلت هذا الرجل لا رجلا وقيل إن لم يجب تنكيرها بخلاف واجبته كالحال والتمييز وقيل ليس معرفة بالكلية . (قوله وجعل الناظم هذا) أي السالم عن الإبهام فغير السالم بالأولى وهذا من جملة مقابل الأصح المتقدم . (قولُّه فعماً وضع) قدر متعلق الجار والمجرور خاصا لدلالة للقام عليه وما واقعة على جامد وقوله لذى غيبة أو حضور أي مع اعتبار دلالته على النبية أو الحضور فخرج بما التي أوقعناها على جامد لفظ غائب وحاضر ومتكلم ومخاطب وبقوله لذي غيبة أو حضور ضمير الفصل وياء الغيبة لأنهما حرفان وضع أولهما للغيبة أو الحضور لا لذي الغيبة أو ذي الحضور وثانيهما للغيبة لا لذي الغيبة وكاف الحطاب وتأوَّه الحرفيان لأنهما وضعا (١) انظر توضيع المقاصد والسالك ١٢٦/١٠٠ ، وانظر شرح الألفية لابن الموارى في هذا الموضع .

تقدم ذكره لفظا أو معنى أو حكما على ما سيأتي في آخر باب الفاعل (أُوْ) لذي (مُحندُور) متكلم للخطاب لا لذي الخطاب ونون تكلم المتكلم مصاحبا لغيره أو معظما نفسه لأنها وضعت للتكلم لا لذي التكلم وكذا همزة التكلم وبقولنا مع اعتبار دلالته على الغيبة أو الحضور الأسماء الظاهرة المستعملة في غائب أو حاضه هكذا ينبغي تقرير هذا المحل وبه تندفع الإيرادات هذا وكلام المصنف يحتمل جريانه على مذهب السعد والجمهور من أن المضمرات ونحوها كليات وضّعا جزئيات استعمالاً . والمعنى فما وضع لمفهوم ذي غيبة أو حضور و على مذهب العضد والسيد من أنها جزئيات وضعا واستعمالا . والمعنى فما وضع لكل فرد ذي غيبة أو حضور على حدته بواسطة استحضار أمر عام لتلك الأفرادثم المراد الغيبة والحضور حقيقة أو تنزيلا. (قوله تقدم ذكره إعي بيان لما يجب لضمير الفائب وتقدم الذكر لفظا أن يتقدم المرجع صريحا نحو جاءني رجل فأكرمته وضرب زيدا غلامه وتقدمه معنى أن يكون المرجع في قوة المتقدم صريحا لتقدمه رتبة نحو ضرب غلامه زيداً ولتضمن الكلام السابق إياه نحو ﴿ اعدلوا هو أقربُ للتقوي ﴾(١) فإن الفعل متضمن لمرجع الضمير أو لاستلزام الكلام إياه استاراما قريبا نحو ﴿ ولأبويه لكل واحد منهما السدس ﴾ (٢) أي لليت بقرينة ذكر الإرث أو بعيدا نحو ﴿ حتى توارت بالحجاب ﴾(٣) أي الشمس على قول بقرينة ذكر العشى وتقدمه حكما أن يلَّحق بالتقدم لحكم الواضع بتقدم المرجع وإن خولف لنكتة الإجمال ثم التفصيل وهذا في السائل الست التي يعود فيها الضمير على متأخر لفظا ورتبة تحو نعم رجلا زيد كذا في الخطابي وحفيد السعد وخرج بذلك نحو ضربته زيدا فإن المرجع لم يتقدم فيه لا لفظا ولا معنى ولا حكما أما الأولان فظاهران وأما الثالث فلأنه لم يلحق بما تقدم فيه المرجع إذ ليس من المسائل الست وبتقرير المقام على هذا الوجه يسقط ما ذكره البعض هنا فتدبر وتلك المسائل انست رفع الضمير بنعم وبابه ورفعه بأول المتنازعين وجره برب وإبدال الفسر منه نحو اللهم صل عليه الريو ف الرحيروضمير الشأن والإخبار عن الضمير بالمفسر نحوهي النفس تحمل ما حملت وهي العرب تقول ما شاءت وقيل الضمير فيه للقصة وقيل ما بعده بدل مفسر له ونحو ﴿ إن هي إلا حياتنا اللنيا ﴾(٤) وجوَّز الزغشري تفسير الضمير بالتمييز بعده ف غير بأبي نعم ورب نحو ﴿ فسواهن سيع محوات ﴾ (٠) ﴿ فقضاهن سيع محوات ﴾ (١) جوّز كون سيع تمييزا مفسرا للضمير وقولنا وإن حولف لنكتة الإجمال ثم التفصيل إيضاحه أنهم إنما حالفوا في المسائل الست وضع الضمير بتأخير مفسره لأنهم قصدوا التفخم بذكر الشيءأو لامبهما ثم تفسيره لتضمن ذلك تشوق النفس إلى التفسير فيكون أوقع فيها والذكر مرتين بالإجمال والتفصيل فيكون آكدوني الهمع أن الضمير قد يرجع إلى نظير السابق نحو ﴿ وَمَا يَعْمِرُ مِن مَعْمِرُ وَلا يَنقُصُ مِن عَمِرِه ﴾ (٧) أي عبر مَعمر ، آخر:

قالت ألا ليتا هذا الحمام لنا ﴿ إِلَى حَامِتنا أَو نصفه فقد (4)

أى نصف حمام ، آخر بقدره عندى درهم ونصفه أى نصف درهم آخر ا هـ . قال الدماميني : كذا قال ابن مالك وجماعة قال ابن الصانع : وهو خطأً إذ المراد ومثل نصفه فالضمير عائد على نفس ما قبله .

<sup>(</sup>٢) الآية ٨: سروة لللغة. (٢) الآية ١١: سروة الساء. (٣) الآية ٢٧: سروة سَ. (٤) الآية ٢٠: سروة الأمام. (٥) الآية ٢٩: سروة القرة. (١) الآية ١٢: سروة العلم. (٧) الآية ١١: سروة العلم.

<sup>(</sup>A) هذا الميت للتابقة الزيالي رهو من المسيط وهو من شواهد الكتاب وشلور اللهب . وليس هذا مكان الأصل في الإفتهاد النحوي . إذ هو في باب ما الرائدة التي تعمل أولا على امتعلاف المجافة فيها .

أو مخاطب (ك**َالْتُ)** وأنا (وَلَهُوَ) وفروعها (سَمٍ) فى اصطلاح البصريين (**بِالْعَنَّمِيرِ)** والمضمر. وسماه الكوفيون كناية ومكنيا.

(فائدة) قال في التسهيل: ولا يكون أي مفسر ضمير الغائب غير الأقرب إلا بدليا. ا هد. قال الدماميني: وينبغي أن يكون المراد بالأقرب غير المضاف إليه أما إذا كان الأقرب مضافا إليه فلا يكون الضمير له إلا بدليا . ثم قال : فإن قلت هذا أي ما ذكره المصنف إذا لم يمكن عود الضمير إلا إلى أحدهما أي الشيئين المتقدمين كما في قولك جاءني زيد وعمرو وأكرمته وأما إذا أمكن عوده إلى أحدهما وعوده إليهما معاكما في قولك جاء الزيدون والعمرون وأكرمتهم فهل الحكم كذلك . قلت : لم أر فيه بخصوصه نصا وينبغي أن يجري على مسألة ما إذا تعقب الاستثناء أو الصفة مثلا أشياء معدودة فمن قال هناك بالعود إلى الأخير يقول هنا كذلك ومن قال عناك بالعود إلى الجميع وهو الصحيح يقول هنا الضمير عائد لكل ما تقدم لا إلى الأقرب فقط فتأمله . (قوله كأنت وهو) ليس من جر الكاف للضمير المنفصل على حد ما أنا كأنت لأن المراد هنا اللفظ لا معنى الضميريسّ. (قوله بالضمير) فعيل من الضمور وهو المزال. وقوله والمضمر مفعل من الإضمار وهو الإخفاء فإطلاق الأول على كثير الحروف كنحن ، والثاني على البارز بتغليب غيرهما عليهما . (قوله رفع إيهام إغرا أي رفع قوته وأضعفه وإلا فالتثيل ليس نصا في الرفع . وقوله ما لا يبتدأ به ولا يلي إلا أي ما لا يؤتى به في افتتاح النطق ولا يقم بعد إلا بحسب قانون اللغة العربية وإن أمكن ذلك عقلا كما قاله حفيد الموضح وإنما لم يبتدأ به ولم يل إلا لأن وضعه على أن يل عامله نعم كان القياس أن يل إلا على القول بأنها عاملة لكنه رفض والمراد لا يبتدأ به ولا بلي إلا باقبا على حالته التي كان عليها قبل الابتداء وتلو إلا فاندفع ما أورده اللقاني من أن الضمير في ضربتهما وضربتهم وضربتين متصل ويبتدأ به ويقع بعد إلا نحوهما ضربا وهم ضربوا وهن ضرين وما ضرب إلا هما أو هم أو هن لصرورته مبنداً أو فاعلا بعد أن كان مفعولا وإنما يرد لو صح أن يقال هما صربت مثلا على

#### [شواهدالنكرة والمعرفة]

[1] أشده الفراء ولم يهزه إلى أحد . وهو من المسيط . و العبالاة بالشمء الاكتراث به . ويروى عنلا يجاورنا بإبدال الهمزة عينا والجملة في محل الشعب مفعول ما تباهي . وإن مصدية و التفدير ما نبالي عدم مجاورة أحد غير له إثنا إذا ما كنت أن حبراتنا . فالمحاصل إذا حصلت أينها المحبوبة فالالفات التالي غيرك . وكلمة ما زائدة . والمحتبى حين كت . ويجوز أن تكون مصدية والمقدم حين كونك جارتنا . وإلا يممنى غير وهو استاء مقدم . والمعنى ألا يجاورنا دياراً لأن . يقال ما بالمار ديار أن أمو وكذلك ما بهادويري ويوهو فيمال من ومرت وأصله ديوار فلب الواوياء وأخصائيا في الياء . والشدوني قولوالاك فإنعائي بالضمير المتصل بعدالا ، والقياس المنفصل أى إياك ، وهو شاذ للضرورة . وأنكر المبردوقو عملاً . وأشد مواك ديار

(۱) هذا الميت من السيط وهو مجهول قاتله واستطيد به ابن بعش ۱۹ م ( دللهي صـ 23 ع . و دما ه ان البيت تستعمل نافية ، وهي ادفاك تستعمل بكارة ، وقد تستعمل للإليات إذا جاه معها أخرى فلهة عل قول ، الشاعر :

<sup>&</sup>quot; و ديار ، ها معاداً حد ، و لا يستمل إلا الله ، اله أول " و لكست أم أول لا يسمسنال و وديار ، ها معاداً حد ، و لا يستمل إلا ل الله ، و الشاهد ل اليت أول ، إلاك ، حيث وقع لله مع التصل بعد إلا شلوطًا ، وانظر لي منا و الكواكب الدرية / ١٠ / ١ ٢ - ١٩٧٩ ) .

وذلك (كَالْمَيَاء وَالْكَافِ مِن) قُولك (آيني أَكْرَمَكُ \* وَٱلْيَاءِ وَٱلْهَاءِ مِنْ) قُولك (سَلِيهِ مَا مَلَكُ) فالأول: وهو الياء ضمير متكلم مجرور . والثاني : وهو الكاف ضمير مخاطب منصوب . والثالث وهو الياء ضمير المخاطبة مرفوع . والرابع : وهو الهاء ضمير الغائب أن هما مفعول به لضربت وأما ما أجاب به هو نقلا عن الرضى وغيره من أن الضمير حال الاتصال الهاء فقط وحال الانقصال المجموع فلا يأتي على مذهب من يجعله الهاء فقط حال الانفصال أيضا مع أن فيه اعترافا بالانفصال حال الابتداء أو تلو إلا . (قوله الاستثالية) قيل هو بيان للواقع وقيل احتراز عن إلا الوصفية التي يمعني غير في نحو مررت برجل إلاك أي غيرك لكن في شرح الجامع ما نصه : وربما اقتضى كلامه أي ابن هشام في متن الجامع أن إلا إذا كانت لغير الاستثناء كالموصوف بها يجوز معها الاتصال وليس مرادا ا هـ. (قوله إلاك) الكاف في على نصب على الاستثناء لتقدمه على المستثنى منه وهو ديار . (قوله كالياء والكاف إلح) أشار بتعداد الأمثلة إلى أنواع الضمير الثلاثة المتكلم والخاطب والغائب وعماله الثلاثة الرفع والنصب والجر والمقصود بذكر ياء وهاء سليه التثيل للمرفوع وللغائب لا المخاطب والمنصوب لحصولهما بالكاف من أكرمك ومن المتصل المرفوع تاء تضم للمتكلم وتفتح للمخاطب وتكسر للمخاطبة للفرق وخصوا المتكلم بالضمة لتقدم مرتبته فأعطى أشرف الحركات والخاطب المذكر بالفتع لأن خطابه أكثر من خطاب المؤنث فالتحفيف به أولى وأيضا هو مقدم على المؤنث فأعطى التخفيف فلم يبق للمؤنث إلا الكسر وحكى بعضهم أن وصل فتحة تاء الصمير وكافه بألف وكسرتهما بياءلغة رديقة لربيعة فيجوز عليها فمتا ورأيتكا وفمتي ورأيتكي وتوصل التاء المذكورة مضمومة بمم وألف للمخاطبين والمخاطبين . وإنما ضمت التاء إجراء للمم عجرى الواو لتقاربهما في المخرج وبمم ساكنة للمخاطبين ويجوز ضم الميم موصولة بواو بل هو أكار من التسكين إذا ولى الم ضمير متصل كضر بتموه وشذ ضمها بلا وصل وهو المسمى اختلاسا وبنون مشددة للمخاطبات دماميني ملَّخصا . قال الرضي : زيد للإناث نون مشددة لتكون بإزاء الميم والواو ف الذكور واختاروا النون لمشابهتها بسبب الغنة الميم ا هـ و لم تحذف النُّون الثانية كما تحذف الراو لأنها غير مدة . (قوله والهاء) تضم هذه الهاء إلا أن وليت كسرة أو ياء ساكنة فيكسرها غير الحجازيين أما هم فيضمونها وبلغتهم قرأ حفص ﴿ وَمَا أَنْسَائِيه ﴾(١) و ﴿ بِمَا عَاهَدُ عَلَيه الله ﴾ (٢) وحمزة ﴿ لأهله اهكثوا ﴾ (٢) ، وتشبع حركتها بعد متحركُ ويختار الاختلاس بعد سُاكن مطلقا عند للمرد والناظم وبقيد كونه حرف علة نحو عليه ورموه عند غيرهما والراجع الأول وقد تسكن أو تختلس حركتها بعد متحرك عند بني عقيل وبني كلام اختيارا فيقولون له بالإسكان والاختلاس وعند غيرهم اضطرارا وإن فصل في الأصل الهاء المتحرّكة ساكن حدف جزما تحوّ ﴿ لا يُؤدّه اليك ﴾ (٤) و ﴿ نصله جَهنم ﴾ (٥) أو يناء نحو فَالَّقه جازَت الأوجه الثلاثة . وكسر ميم الجمع بعُد الهاء المكسورة باختلاسُ قبل ساكنُ نحو ﴿ يَهِم الأُسباب ﴾ (") وبإشباع دونه نحو فيهم إحسان أسهل من ضمها وإن كأنّ الضه أقيس لأنه حركة واو الجماعة وضمها قبل ساكن وإسكانها قبل متحرك أشهر فقد قرأ الأكاريهم الأسباب بضه المع وأنعمت عليهم بسكونها ، دماميني ملخصًا . (قوله مجرور) أي ف عل جرو كذايقال في نظائره . (قوله و كل مضمر إ ع) كان الأولى تقديمه على تقسم الضمير إلى المتصل وغيره بالكلية أو تأخيره عنه بالكلية ولا يخفي أنه لا يستفاد بناء الضمائر جميعها (١) الآية ٦٣ : سورة الكهف . (٢) الآية ٢٩ : سورة القصص . (٢) الآية ١٠ : سورة القعم . (٥) الآية ١١٥ : سورة الساء . (1) الآية ٧٥ : سورة آل عمران . (١) الآية ١٦٦ : سورة القرة .

منصوب . وهى ضمائر متصلة لا تناتى البداءة بها ولا تقع بعد إلا (وَ كُلُّ مُعْمَعُنِ) متصلا كان أو منفصلا (لَهُ الْبِنَا يَحِبُ) باتفاق النحاة . واختلف في سبب بنائه : فقيل لمشابهته الحرف في المعنى لأن كل مضمر مضمن معنى التكلم أو الحطاب أو الغيية وهى من معانى الحروف . وذكر في التسهيل لينائها أربعة أسباب ( : الأول : مشابهة الحرف في الوضع لأن أكثرها على أكثرها على حرفين أو حرفين وحمل الباق على الأكثر . والثانى : مشابهته في الانتقار لأن المضمر لا تتم دلاته على مسماء إلا بضميمة من مشاهدة أو غيرها . والثالث : مشابهته له في الجمود فلا يتصرف في لفظه بوجه من الوجوه حتى بالتصغير ولا بأن يوصف أو يوصف به . الرابع : الاستفناء عن الإعراب باختلاف صيفه لا عتلاف المعانى . قال الشارح (")

من قوله سابقا كالشبه الوضعي في اسمى جنتنا وإن زعمه البعض حتى تلتمس فائدة لذكر هذا بعد قوله كالشبه إلخ إذ المستفاد من قوله كالشبه إلخ بناء التاء ونا فقط . (قوله يجب) أي يلزم فاندفع ما نقله البعض عن البهوتي وأقره من أنه لا يلزم من الوجوب الحصول بالفعل وحيتلا لا يستفاد من كلامه أنها مبنية بالفعل نظير ما قيل في قوله: \* و كل حرف مستحق للبنا \* رقوله وهي من معالى الحروف أي من المعاني النسبية التي حقها أن تؤدي بالحروف . قال ابن غازي : وقد أديت بالفعل بأحرف المضارعة وباللواحق في نحو إياى إيانا إياه بناء على أنها حروف لا ضمائه ومقتضى هذا أن مثل أحرف المضارعة كلمات اصطلاحية وهو قول الرضى كا قدمنا . **رقوله** مشابه في الافتقار) اعترض بأن الافتقار لا يوجب البناء إلا إذا كان إلى جملة . (قوله في الجمود) أي عل التصرف كإيدل عليه قوله فلا يتصرف إلخ . (قوله فلا يتصوف في لفظه) فلا يثني ولا يجمع وأما هما وهم ونحز فأسماء للاثنين والجماعة ، دماميني . (قوله الاستخداء عن الإعراب) أي مشابهة الحرف في الاستغناء إلح قال مه : فيه بحث إذ مقتضى كون البناء للاستغناء ألا يكون لها محل من الإعراب فإنه إذا كان مستغنى عنه فلا معنى لإثباته في المحل ولا فائدة لذلك ا هـ وقد يجاب بأن إثباته في المحل لطرد أبواب الفاعل والمفعول والمضاف إليه ونحو ها على و تيرة و احدة فتأمل . (قوله باختلاف صيغه) الباء سببية متعلقة بالاستغناء واللام في قوله لاختلاف المعاني لتعليل اختلاف الصيغ قال البعض : المراد باختلاف صيغه اختلاف ألفاظه أعم من أن يكون اختلاف مادة كا بين هو وغن وبين أنت وإياه أو هيئة كما بين تاء المتكلم وتاء المخاطب وتاء المخاطبة والمراد باختلاف المعالى اختلافها حقيقة كأنا للمتكلم وأنا للمخاطب وهو للغائب أو باختلاف محالها من الإعراب كالمتكلم له في الرفع تاء مضمومة وفي النصب والجرياء والمخاطب له في الرفع مع التذكير تاء مفتوحة ومع التأنيث تاء مكسورة وفي النصب والجر مع التذكير كاف مفتوحة ومع التأنيث كآف مكسورة فأغنى ذلكٌ عن إعراب الضمير لأن المقصود من الإعراب الامتياز وهو حاصل ا هـ بإيضاح ولا يخفى أنه لا دخل لاختلاف بعض المواد كهو ونحن

<sup>(</sup>۱) جبارة الناظمي ذلك : د وبني لفصر لشبيه بالحرف وهمًا والمقارًا وجموقاً أو لإستخله باختلاف الماني ، وانتظر ذلك كله لى السهيل صـ ٩٩ ، له شرح الألفة . (٣) الشارح : هو فين الناظم وانتظر شرحه لألفية ابن مالك صـ ٩٧ .

ولعل هذا هو المعتبر عند الشيخ في بناء المضمرات(١٠) . ولذلك عقبه بتقسيمها بحسب الإعراب كأنه قصد بذلك إظهار علة البناء فقال: (وَلَقْظُ مَا جُرٌّ كَلَفْظٍ مَا نُصِبْ) نحو إنه وله ، ورأيتك ومررت بك إِللُّوفْعِ وَٱلتَّصْبِ وَجرنًا) الدال على المتكلم المشارك أو المعظم واختلاف الهيئة واختلاف للعاني حقيقة في سبب الاستغناء عن الإعراب فالأنسب حمل اختلاف الألفاظ على اختلاف بعض موادها كأنت وإياه ونحن وإياك وحمل المعانى على المعانى التي تقتضيها العوامل كالفاعلية والمفعولية لأن ما ذكر هو الذي له دخل في استغناء الضمير عن الإعراب فتأمل . هذا ولا يضر في كون اختلاف الصيغ لاختلاف المعاني سببا في استغناء الضمير عن الإعراب اشتباه صيغ المنصوب بصيغ المجرور ولا صلاحية نَا للأحوال الثلاثة كما لم يضرّ اشتباه النصب بالجر في جمع المؤنث السالم وما لم ينصرف وغاية ذلك أن يكون اختلاف الصيغ لاختلاف المعانى أغلبيا . رقوله ولعل هذا إغي قال الشنوانى : يعارضه قوله السابق كالشبه الوضعي في اسمى جتنا . (قوله عقبه بتقسيمها) أي إلى صيغ مختلفة وقوله بحسب الإعراب أي المحلى فلا اعتراض بأن المضمر مبنى وبأن تقسيمها بحسب الإعراب يقتضي أنها معربة فكيف يتضمن علة البناء نعم يردعل ابن الناظم أنه إنما عقبها بصلاحية ضمير الجر المتصل للنصب وصلاحية نا للأحوال الثلاثة وصلاحية الألف والولو والنون للغائب والمخاطب وليس هذا سببا للبناء بل ينيغي أن يكون سببا للإعراب إلا أن يقال محط التعقيب قوله وذو ارتفاع إلخ . (قوله كأنه قصد بذلك إظهار علة البناء) لأنه إذا ذكر أن صيغة الضمير الذي يقع في على رفع غير صيغة الضمير الذي يقع في على نصب وهكذا علم أنها تتميز باختلاف الصيغ فتستغنى عن الإعراب فتبنى . (قوله ولفظ ما جر) الإضافة للبيان والمراد الجر محلا والنصب محلا والرفع محلا فلا يرد أن المضمرات واجبة البناء والجر والنصب والرفع أنواع للإعراب وإنما قال : \* ولفظ ما جر كلفظ ما نصب \* ولم يقل ولفظ ما نصب كلفظ ما جر لينبه من أول وهلة على أن كلامه في المتصل إذ المجرور من خواصه فالمعنى ولفظ ما جر من الضمائر المتصلة كلفظ ما نصب منها فاندفع اعتراض ابن هشام بأن مشابهة ضمير الجر لضمير النصب خاصة بالمتصل فكيف يطلق . (قوله كلفظ ما نصب) ولو مع اختلاف الحركة نحو به وضربته . (قوله نحو إنه وأنه ونحو في وإنى . (قوله للرفع) متعلق بصلح وقدم معمول الخبر الفعلي على المبتدإ لجواز تقدمه عند البصريين إذا كان الخبر الفعل متصرفا كما هنا وإن لم يجز تقدم عامله الذي هو الحبر الفعلي وقولهم جواز تقدم المعمول يؤذن بجواز تقدم العامل أغلبي . (قوله وجو) وعطف النكرة على المعرفة كا عطف المعرفة على النكرة في قوله بعد وألف والواو إلخ إشارة إلى جواز ذلك ولقد أحسن المصنف حيث اكتفى بهذه الإشارة هنا عن التصريح بالمألة في باب العطف.

(۱) والمصرات كلها مية لشيها بالحروف أن الجمود ، لذلك فإنها لا تني ولا تجمع ، وشيها بالحروف شبه وضعي ، يسبب كون أكارها على حرف أو حرفين ، وحل ما وضع على أكثر من حرفين عليه حالة للآقل على الإكار . نسد (صَلَحْمُ مع اتحاد الممنى والاتصال (كَاغْرِفُ بِنَا فَالِنَا لِنَّنَا الْعِنْجُ) فنا فى بنا فى موضع جر بالباء ، وفى فاننا فى موضع رفع بالفاعلية . وأما الباء وهم فإنهما يستعملان للرفع والنصب والجر لكن لا يشبهان نا من كل وجه ، فإن الباء وإن استعملت للثلاثة وكانت ضميوا متصلا فيها إلا أنها ليست فيها بمعنى واحد ، لأنها فى حالة الرفع للمتكلم نحو لى وإلى . فى حالة الرفع للمتكلم نحو لى وإلى . وهم تستعمل للثلاثة وتكون فيها بمعنى واحد إلا أنها فى حالة الرفع ضمير منفصل ، وفى الجر والنصب ضمير متصل (وَأَلْفٌ وَٱلوَّاوُ وَالْقُونُ) ضمائر رفع بارزة متصلة (لهما \* غَافِ وَطَهُوهِ) أى المخاطب نحو (أغَلَمَا) وقاموا وقمن (وَل المخاطب نحو (أغَلَمَا) واعلموا واعلم: .

(تقعيه)ه: رفع توهم شمول قوله وغيره المتكلم بالتمثيل \* ولما كان الضمير

رقوله أو المعظم نفسه عاهر عبارة الشارح وغيره أن استعمال نا وتون المضارعة في المعظم نفسه حقيقة وفي الدماميني أن بعضهم قال إنما يستعمل للمعظم لنفسه نون المضارعة في نفسه وحدها حيث ينزل نفسه منزلة الجماعة عجازا اهر ومثلها نا . (قوله صلح) بفتح اللام وضمها والفتح أوفق بالقافية لعدم اختلاف ما قبل الروى عليه . (قوله كاعرف ينا) أي اعترف يقدرنا . (قوله بالفاعلية) أي بسبب الفاعلية أو الله على ولو قال بالفعل لكان أؤضح . (قوله وأها الياء وهم إنج) جواب عن سؤال الفاعلية أن الباء وهم إنها المصافان لها . (قوله لم تعديره لم خص للصنف نا بذكر الصلاحية للأحوال الثلاثة مع أن الباء وهم أيضا صالحان لها . (قوله لك لكن لا يشبهان فا من كل وجه إغم اعترض بأن هذا ظاهر بالنسبة لما مثل به ونحره لا مطلقا لأن الباء تكون بمنى واحد في الأحوال الثلاثة في نمو أعجبين كوني مسافر المل أبي فإنها في المجميع للمتكلم وعلها أعجبهم كونهم مسافرين إلى آبائهم فإنها ضمير متصل في الجميع وعلها نصب في الأول ورفع في الثاني أعجبهم كونهم مسافرين إلى آبائهم فإنها ضمير متصل في الجميع وعلها نصب في الأول ورفع في الثاني وجر في الثالث وهم فيما ذكر في على رفع عارض نشأ من كون المضاف كالفعل وجر في الثالث والمجواب أن وقرع الياء وهم فيما ذكر في على رفع عارض نشأ من كون المضاف كالفعل عبالضبة قبلها كذبه الم علمة والاستغناء عنها بالضبة قبلها كذبه الها كذبه الها المعرفة علها كذبه الها عليه المنصبة قبلها كذبه المنصبة قبلها كذبه المنسبة قبلها كند المناسبة المنسبة قبلها كشاء المناسبة المنسبة المنسبة المنسبة المنسبة المنسبة المناسبة المنسبة المنسبة

## فلر أن الأطباء كان حولى وكان من الأطباء الأمساة

وكفراية طلحة : ﴿ قَدَ أَفَلَعَ لِمُؤْمُونَ ﴾ [ المُرمنون : ١ ] ، يضم الحاء والجرى على لغة أكلونى البراغيث كما في الكشاف وبهذه القراءة يرد على قول أنى حيان أن ذلك ضرورة وسمع ذلك مع الأمر أيضا أفاده الدمامينى . (قوله ضمائر رفع بارزة) أي إذا اتصلت بالأفعال كما في مثاله فالألف والولو في غو الضاربان والضاربون حرفان والفاعل مستتر .

المتصل على نوعين بارز وهو ما له وجود فى اللفظ ومستتر وهو ما ليس كذلك(١ وقدم المتحل على انوعين بارز وهو ما المحب ولا الجر الحكوم على الأول شرع فى بيان الثانى بقوله : (وَهِنْ صَبْهِي الرَّفْعِ) أَى لا النصب ولا الجر (مَا يَسْتَكِثُى وجوباً أو جوازا ، فالأول هو الذى لا يخلفه ظاهر ولا ضمير منفصل ، وهو المرفوع بأمر الواحد المخاطب (كَافَقْعِلْ) يا زيد ، أو بمضارع مبدوة المتكلم مثل (أوَلَوْقَيُ) أو بنون التكلم المشارك أو المعظم نفسه مثل رَافَقْتِطْ، أو بتاء المخاطب نحو (إلاَّ تَشْكُنُ) أو بفعل استثناء كخلا وعدا ولا يكون بكرا ، أو بأفعل التنفيل نحو ﴿ هِم أحسن أثلاً ﴾ ٢٠ ، أو العجب نحو ما أحسن أثلاً ﴾ ٢٠ ، أو بأفعل التنفيل نحو ﴿ هم أحسن أثلاً ﴾ ٢٠ ، أو باسم فعل ليس بمنى المضى كنزال ومه وأوفَّ وأَوْه . والثاني : هو الذى يخلفه الظاهر أو

(قوله ما له وجوده في اللفظ) أي ولو بالقوة فيدخل الضمير المحذوف فإن له وجودا في اللفظ بالقوة لإمكان النطق به بخلاف المستتر فإنه لا وجود له في اللفظ لا بالفعل و لا بالقوة العدم إمكان النطق به بل هو أم عقل فحصل الفرق بين المستتر والمحذوف . قال اللقاني : فإن قلت فالمحذوف أحسن حالا من المستتر والأمر بالعكس ولذا اختص المستر بالعمدة . قلت : المستر متصف بدلالة العقل واللفظ والمحذوف زالت عنه دلالتهما ولذا احتاج إلى قرينة و دلالتها أضعف من دلالتهما ا هـ و من ثم كان المستتر في حكم الموجو د بخلاف المحذوف و لهذا إذا سمى بيضرب من زيد يضرب حكى كما تحكى الجمل وإذاسمي بقائم من أيهم قائم بحذف صدر الصلة أعرب ولا يحكي إذ ليس جملة كما قاله الروداني . (قوله ومستتر) تصريح بأن المستتر قسم من المتصل وهو أصح أقوال ثلاثة ثانيها منفصل ثالثها واسطة . (قوله أي لا النصب و لا الجن أُخذه من تقديم الخبر و قوله وجوبا أو جو آزا أي استتارا ذا وجوب أو ذا جواز . (قوله لا يخلفه ظاهر) أي لا يحل محله بألا يرتفع بعامله . (قوله بأمر الواحد) خرج أمرّ الواحدة والاثنين والجمع فالضمير فيها بارز . وقوله المخاطب بيان للواقع وأما نهي الواحد المخاطب فهو داخيا في الفعل المبدوء بناء الخطاب وبهذا يعرف ما في كلام البعض . (قوله أو بعضارع) أي مذكور لأنه إذا حذف المضارع برز الضمير منفصلا كاسيأتي . وقوله أو بتاء الخاطب نحو إذ تشكر ) لا يخفي أنه يحتمل أن تكون التاء في مثال المتن للتأنيث كهند تشكر بل هو أولى ليكون الناظم ممثلا للمستتر جواز أأيضا وخرج بإضافة تاء إلى اتخاطب الضمائر المرفوعة بمضارع مبدوء بتاء المخاطبة أو المخاطبين والخاطبين والمخاطبين والمخاطبات فانها بارزة . ٦٠ له أو بفعل استثناء) لأنه لكثرة استعماله أجروه بحرى الأمثال التي تازم طريقة واحدة . (قوله أو بأفعل التفعييل) أي في غير مسألة الكحل وبدون ندور فلا يردأن أفعل التفضيل يرفع الظاهر باطراد في مسألة الكحل وبندور في غيرها نحو مررت برجل أَفضل منه أبوه . (قوله أو باسم فعل) زاد بعضهم الصَفة الجارية على من هي له فعلا أو غيره لأن بروزه يوهم جرياتها على غير من هي له وزاد في التصريح المرفوع بالمسلس النائب عن فعله نحو ﴿ فصر بِ الوقابِ ﴾ (٧) وأما زيادة فاعل نعم وبئس إذا كان ضميرا فغير صحيحة كإيعلم من ضابطي واجب الاستتار وجائزه .

<sup>(</sup>۱) والفرق بين العدم التصل البارز والمستر : أن البارز له صورة لل اللفظ يتطق با حقيقة مثل الفاء والماء في ١ وكستر لا يعطق به أصلاً ، وإنما يستعاد له حمير صفصل – جن فيال مستر جوازا تفنيره هو ، أو يقال مستر وجوانا للهميرة أنا أو أنت ، وذلك للعمد المقريب على المعلمين . ( الطريشرح ابن عظمل ا ١٩٤/ ٤ - ٩٧ ) . \_\_\_\_ (٢) الآية ٧٤ : صورة مرج .

<sup>(</sup>٣) الآية ٤ : صورة محمده القتال ، . ولى هذه الآية موضع من مواضع استار الضمير جوازا قطعًا ، وذلك لإنابة للصدر عن فعل الأمر في الآية .

الضمير المنفصل وهو المرفوع بفعل الغائب أو الغائبة أو الصفات المحضة . قال فى التوضيح(۱) : هذا تقسيم ابن مالك وابن يعيش(۱) وغيرهما ، وفيه نظر إذ الاستتار فى نحو زيد قام واجب فإنه لا يقال قام هو على الفاعلية ، وأما زيد قام أبوه أو ما قام إلا هو فتركب آخر .

**رقه له ليس بمعنى المضيئ أما الذي بمعناه فمز فوعه جائز الاستتار لأنه يخلفه الظاهر و بجمع رفعه والضمير** قولك هيهات العقيق هيهات على أنه من تأكيد الجمل . (قوله كنوال ومه) فالضمر فيهما مستتر وجوبا سواء كامًا لفرد مذكر أو غيره ، نحو نزال يا زيدويا زيدان ويا زيدون ويا هندويا هندان ويا هندات ، وكذاكل اسم فعل أم . وقد له يخلفه الطاهري أي يجل عله بأن يرتضر بعامله . وقو له بفعل الغائب أو الغائبة) أي غير ما تقدم من فعل الاستثناء والتعجب . (قوله المحضة) أي التي لم يغلب عليها الاسمية ومثلها الظرف والجار والمجرور أماغير المحضة كالأبطح والأجرع فغير متحملة للضمير أصلاو كان عليه أن يقول أو باسم فعل ماض نحو هيهات العقيق هيهات بناء على أنه من تأكيد الجمل كامر وأما تمثيل المصرح بزيد هيهات فإنما يصح على القول بأن اسم الفعل يتأثر بالعامل وهو خلاف المشهور على ما قاله الروداني و فيه نظر لأن الاختلاف إنما هو في تأثر اسم الفعل نفسه أما تأثر الجملة المركبة منه ومن فاعله محلا فما أظن أحدا يمنعه فتأمل ولعل الشارح لم يزده لنقصانه عن فعل الغيبة والصفات المحضة بعدم وفعه الضمير البارز والظاهر المحصور كانقله شارح الجمع عن ارتشاف أبي حيان . (قوله وفيه نظر) قال سم : حيث فسر المستتر جوازا بما يخلفه الظاهر أو الضمير المنفصل في الرفع بعامله لم يردهذا الاعتراض وإنما يردلو فسر بما يجوز إبرازه على الفاعلية ولا مشاحة في الاصطلاح فمعنى وجوب الاستتار وجوازه عندهم وجوب كون المرفوع بالعامل ضميرا مستترا وعدم وجوب ذلك لا وجوب استتار الضمير المستتر بألا يجوز بروزه وعدم وجوبه بأن يجوز بروزه إذليس لنا ضمير مستتر يجوز بروزه فقول الموضح إذ الاستتار إلخ إن أراد وجوب الاستتار بمعناه عندهم منع وإذأر ادبمعناه عنده كان مشاحة في الاصطلاح على أن تقسيم الاستتار بالمغنى الذي بيناه هو عين التقسيم الذي جعله التحقيق لا فرق بينهما إلا باعتبار أن المقسم في تقسيمهم هو الضمير المستير باعتبار العامل وفي تقسيمه عكسه الهدمع بعض تلخيص . رقوله فإنه لا يقال قام هو على الفاعلية ،أي حتى يازم بروز الضمير المستتر فيكون استتاره جائز اوبحث في هذا النفي بأن سيبويه أجاز في قوله تعالى :﴿ أَنْ يُمِلْ هُو ﴾ [ البقرة : ٢٨٢ ] وقولك مررت برجل مكرمك هو كون الضمير فاعلا وكونه تأكيد وإن استشكل بأن القاعدة أن لا فصل مع إمكان الوصل إلا فيما استثنى وليس هذا منه فعل قياس ماذكره سيبويه يجوز أن يقال قام هو على الفاعلية. (قوله فتركيب آخر) فيه أن هذا لا يضرهم أصلاإذ لم يشترطوا في الخلفية اتحاد التركيب و كلامهم في الضابط لا يدل على اشتراطه أصلا و بتحقيق المقام على هذا الوجه يعلم ما في تأييد البعض النظر من النظر.

<sup>(</sup>١) انظر الترضيح ١٠٢/١ .

<sup>(</sup>۲) اين يعيش : آو يعيش بن على بن يعيش بن أبى السروا عمد بن على الحجوى ، موالى الدين ، أبو البقاء ، وشهرته ابن يبيش ... قرأ المجوعل فيات الحلبي وأبى الهامر التيورزى . وكان من كبار أشمة العريق ، كان ماهرًا لل الحجو والتصريف ... وتصدر الإقراء (ماثا ... وكان حسن اللهم ، لطيف الكلام ... ومن مصطفه : شرح للقصل ، شرح تصويف ابن حسن . وقول مستة 24 هـ ( انظر البقية 2017 ، 2017 )

والتحقيق أن يقال: ينقسم العامل إلى ما لا يرفع إلا الضحو كأفرم، وإلى ما يرفعهما كقام انتهى. (قنفييه)ه: إنما خص ضمير الرفع بالاستتار لأنه عمدة يجب ذكره ، فإن وجد في اللفظ فذاك وإلا فهو موجود في النية والتقدير ، بخلاف ضميرى النصب والجر فإنهما فضلة ولا داعي إلى تقدير وجودهما إذا عدما من الفظ (وَقُو آلَوَقَعا فِي وَٱلْفِعَالِي أَنّا) للمتكلم ورهم للغائب (وَأَلْثُ عَلَيْ فَعَيْم عَلَي الفظ (وَقُو آلَوَقاع فِي اللّفظ وَوَقُو آلَوَقاع عَلَيك (وَقُو آلَتِعَامِ فَعَيْم اللّفظ فَي اللّف المستكلم في الفِقال في الفيق لِين مُشْكِلًا، تتلخص أن الضمير على خمسة في الفِقال في الفِقال في المتمير على خمسة

رقوله إلى ما لا يوفع إلا الضمير) أى للستتر كما يؤخذ من المقام أى بطريق الأصالة فلا برد أن أقوم مثلا يرفع البارز المؤكد للمستتر بناء على أن العامل في التابع في المتبوع لأنه بطريق التبعية للمستتر . (قوله وإلى ما يرفعهما) أي الضمير والظاهر وعبارة التوضيح وإلى ما يرفعه وغيره ولو أتى بها لكان أحسن . (قوله يجب ذكره) أى لفظا أو تقديرا أو المراد بذكره اعتباره . (قوله والتقدير) قال شيخنا عطف تفسير . وقوله ولا داعي إلى تقدير وجودهما) أي غالبا فلا يعترض بأنه قد يكون هناك داع إلى تقديرهما كربط الصفة أو الصلة أو الخير أو الحال بهما . (قوله وفو ارتفاع) أي محلا وكذا يقال فيما بعد . قال الروداني : ينبغي تقييد ما ذكره المصنف بكونه على وجه الكثرة والأصالة والاطراد حتى لا ينتقض بنحو أنا كأنت فإنه قليل ولا بما أكد به للنصوب أو الجرور كما يأتّى في باب التوكيد فإنه بطريق النيابة ولا بنحو يا أنت لأنه في عمل نصب فإن ذلك شاذ لا مطرد ا هـ . (قوله أنا إغ) وقد تنوب الثلاثة عن ضمير الجر فنجر بالكاف نحو أنا كأنت وأنت كأنا وأنت كهو . (قوله هو) قال في التسهيل : وتسكين هاء هو وهي بعد الولو والفاء واللام وثم جائز وقد تسكن بعد هزة الاستفهام وكاف الجر اضطرارا وقد تحذف الولو والياء اضطرارا وتسكتهما قيس وأسد وتشددهما همدان ١ هـ بزيادة كلمة من الدماميني . (قوله والفروع عليها) أي المتفرعة عليها . (قوله في انفصال) أي مع انفصال والظاهر أن قوله هنا في انفصال وقوله قبل وانفصال التغنن . (قوله إياى) قال الغزى في شرحه : اقتصر الناظم هنا على المتكلم فقط و لم يذكر المخاطب وهو إياك والغائب وهو إياد كما فعل في المرفوع أي مع أن الثلاثة أصول فى الموضعين لأن جميع المراتب الثلاث هنا اللفظ فيها واحد وإنما اختلف بتكلم أو خطاب أو غيمة في آخره فلذلك قال : والتفريع أي على إياى ليس مشكلاً ! هـ. ولا بعد في جعل الأصلين فرعين لإياى قال في الهمم : وفي أيا سبع لغات قرئ بها تشديد الياء وتخفيفها مع الهمزة وإبدالها هاء مكسورتين ومفتوحتين فهذه ثمانية يسقط منها فتح الهاء مع التشديد وأشهرها كسر الهمزة مع التشديد وبها قرأ الجمهور . (قوله والتفريع) لما ذكر هنا أصلا واحدا وذكر فيما قبله أصولا ثلاثة عبر هنا بالتغريع وعبر فيما قبله بالفروع ليكون الواحد مع الواحد والجماعة مع الجماعة . أنواع: مرفوع متصل، ومرفوع منفصل، ومنصوب متصل، ومنصوبَ منفصل، ومجرور ولا يكون إلا متصلا.

(تتبييه)ه: مذهب البصريين أن ألف أنا زائدة والاسم هو الهمزة والنون. ومذهب الكوفين واختاره الناظم أن الاسم مجموع الأحرف الثلاثة ، وفيه خمس لفات ذكرها في التسهيل(١٠): فصحاهن إثبات ألقه وقفا وحذفها وصلا . والثانية : إثباتها وصلا ووقفا وهي لفة تميم . والثالثة : هنا بإيدال همزته هاء . والرابعة : آن بمدة بعد الهمزة . قال الناظم : من قال آن فإنه قلب أنا كما قال بعض العرب راء في رأى . والخامسة : أن كمن حكاها قطرب(١٠) . وأما هو فمذهب البصريين أنه بجملته ضمير وكذلك هي . وأما هما وهم وهمّ فكذلك عند أبي على(١٠) وهو ظاهر كلام الناظم هنا

(قوله فطخص) أى من مجموع كلامه حيث أشار إلى المرفوع المتصل بقوله وألف إلخ وقوله ومن ضمير إلخ وإلى المرفوع المنفصل بقوله وذو ارتفاع إلخ وإلى المنصوب والمجرور التصلين بقوله كالياء والكاف إلخ وقوله ولفظ ما جر كلفظ إلخ وإلى المنصوب المنفصل بقوله وذو انتصاب إلخ وإلى المتصل المرفوع والمنصوب والمجرور بقوله للرفع والنصب إلخ . وقوله على تخسة أنواع) تحت النوع الأول الذي هو المرفوع المتصل متة عشر ضربت ضربنا ضربت ضربتا ضربتم ضربتن ضرب ضربت ضربا ضربوا ضربن أضرب نضرب تضرب اضربي وأما اضربا وضربتالا فهما وضربا قسم واحد لاتحاد لفظ الضمير فيها وكذا اضربوا واضربن مع ضربوا وضربن وكذا تضرين مع اضربي وكذا اضرب مع تضرب والاثنا عشرالأول تجرى نظائرها في الأنواع الأربعة الباقية فجملة الضمائر أربعة وستون وبما ذكرنا يعرف ما في كلام البعض وغيره من القصور . رقوله مذهب البصويين إغي تظهر فائدة الحلاف فيما إذا سمينا به فعلى أن الضمير مجموع الحروف يعرب لأن سبب البناء قد زال وعلى أنه أن يحكى لكونه مركبا من امنم وحرف نقله يسّ. (قولة هو الهمزة والنون) أي وزيدت الألف وقفا لبيان الحركة فهي كهاء السكت . (قوله والثالثة هنا) انظر عل يوافق أهل هذه اللغة أهل اللغة الأولى في الألف الأخيرة أو أهَّل اللغة الثانية لم أر من صرَّح بذلك والأقربُ الأول. (قوله فإنه قلب أنا) أي قلبا مكانيا وهو تقديم الحرف عن مكانه أو تأخيره عنه واستشكل الدماميني كونه قلبا بأن الحرف وشبه برىء من الصرف والقلب نوع منه . (قوله حكاها) أى اللغة الخامسة . (قوله وأما هما وهم وهنّ أى المنفصلات . وقوله وقيل غير ذلك) هو ما ذهب إليه الكوفيون من أن الهاء من هو وهي الضمير والواو والياء إشباع وهو ضعيف وما ذهب إليه جمهور البصريين من أن المم والألف في هما والم في هم والنون في هن حروف زائدة والضمير والهاء فقط . رقوله فالضمير عند البصريين أن إلح) وذهب الفرّاء إلى أن الضمير مجموع أن والتاء وذهب ابن كيسان إلى أن الضمير الناء فقط وكثرت بأن . هم . ٢١٦ وقوله وأما اضريا وضريتا أى و كذلك يضربان وتضربان . وقوله و كذا اضربوا أى ويضربون و تضربون . وقوله واضرين

أى ويغيرين و تضرين . ويغى عليه أن يزيد على ما ذكره يغيرب مع ضرب وتضرب للغالبة مع ضربت تأمل ا هـ . (٢) تغير تسهيا الغرائد صـ ٧٥ . (٢) ميق العربان به صـ ٧٩ . (٣) تغير السيعل صـ ٢٩ .

وفى التسهيل(١). وقبل غير ذلك. وأما أنت فالضمير عند البصريين أن ، والتاء حرف خطاب كالاسم لفظا وتصرفا . وأما إياى فذهب سيبويه إلى أن إيا هو الضمير ، ولواحقه وهى الياء من إياك والماء من إياه حروف تدل على المراد به من تكلم أو خطاب أو غيبة . وذهب الخليل إلى أنها ضمائر واختاره الناظم (وَفِي آخَيْبَالٍ لا يِجِيءُ) الضمير (ٱلْمُتُقْمِلُ لا أَنْ يَجِيءُ) الضمير (ٱلْمُتُقَمِلُ لا لا الغرض من وضع المضميرات إنما هو الاختصار ، والمنصل أخصر من المنصل فلا عدول عنه إلا حيث لم

(قوله والتاء حوف خطاب، أي حرف جعل له الواضع مدخلا في الدلالة على الخطاب بمعنى أنه شرط في دلالة الضمير على الحطاب لحاق التاء له قاله الشنواني وبه يندفع ما أورد من أن الضمير هو مَا دل على متكلم أو مخاطب أو غالب والدال على الخطاب التاء لا أن كما يفيده ظاهر كلام الشارح ومثل الإيراد والجواب المذكورين يجرى في إياى . وأجيب أيضا عن الإيراد فيها بأن إيا مشتركة بين المتكلم والمخاطب والغائب فيحتاج في فهم المراد منها إلى قرينة تعينه وهني اللواحق فالتكلم والخطاب والغيبة مدلولات لإيا لكن المعين للمراد منها حال استعمالها تلك اللواحق وفي قول الشارح تدل على المراد به إلح إشارة إلى هذا الجواب . (قوله كالاسم) أي كالتاء الواقعة اسما في نحو ضربت وقوله وتصرفا أي ف الجملة إذ تاء أنت لا تضم ويحتمل أن مراده كتاء الخطاب الواقعة اسما وحينئذ لا يحتاج إلى قولنا في الجملة . (قوله وذهب الخليل إلخ) وقبل الضمير هو اللواحق وإيا عماد أي حرف زائد تعتمد عليه اللواحق ليتميز الضمير المنفصل من الضمير المتصل وقبل الضمير اللواحق وإيا اسم ظاهر أضيف إليها . (قوله إلى أنها ضمائر) أي وإيا مضافة إليها بدليل ظهور الإضافة في قوله فإياه وإيا الشواب إضافة العام للخاص لأن إيا مشتركة كما مر ورد بأنه لو صح ذلك لوجب إعرابها لأن المبنى إذا لزم الإضافة أعرب وما استدل به شاذ والشاذ لا تقوم به حجة . (قوله واختاره الناظم) وجعل إضافته مع أنه معرفة لزيادة الوصوح كما في \* علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم \* (قوله ول اختيار) مفهومه أنه في حال الضرورة يجيء المنفصل مع إمكان المتصل وهو صحيح على قول الجمهور أن الضرورة ما وقع في الشعر وإن كان للشاعر عنه مندوحة أما على قول الناظم أنهما ما ليس للشاعر عنه مندوحة فمشكل إلا أن يراد بإمكان الاتصال عدم المانع الصناعي غير الوزن أو أنه لا مفهوم لقوله وفي اختيار ويدل على هذا صنيع الشارح فإنه لم يأخذ له مفهوما وجعل الضرورة من أسباب عدم تأتى الاتصال حيث قال لم يتأتُّ الاتصال لضرورة نظم الح . (قوله لضرورة نظم إغ) ذكر من أسباب عدم تأتى الاتصال خسة وبقي عليه أسباب أحر ذكرها في التصريح ، منها أن يرفع الضمير بمصدر مضاف إلى منصوب نحو بنصركم نحن كنتم ظافرين

<sup>(</sup>١) سبق التعريف به صد ٤٢ .

يتأتّ الاتصال لضرورة نظم كقوله(١) :

(قاة أَصَاحَبُ مِن قَوْمٍ فَأَذْكُرُهُمْ إِلَّا يَزِينُهُمْ خُمَا السَّى هُـــمُ
 ووله:

[ ٥٠ ] ۚ بِالْبَاعِثِ الْوَارِثِ الأَمْوَاتِ قَلْدَ صَمِنَتْ ۚ إِيَّاهُمُ الأَرْضُ فِي دهر اللَّهَارِيرِ

أو يرفع بصفة جارية على غير من هي له مطلقا عند اليصريين وبشرط خوف اللبس عند الكوفيين نحو زيد محمرو ضارّيه هو وأن يكون عامله حرف نفى غو ﴿ ما هنّ أههامهم ﴾ (٢٠ وأن يفصله منبوع نحو ﴿ يخوجونَ الرصول وإياكم ﴾ (٣٠ وأن يل واو المصاحبة كقوله :

فَالَيت لا أَنفَكَ أَحِلُو قصيلةً تكون وإياها بها مثلا بعدى(٤)

وأن بل إما المكسورة نحو إما أنا وإما أنت ومن الأسباب التي عدها في التصريح أن ينصب بمصدر مضاف إلى المرفوع نحو عجبت من ضرب الأمير إياك ورده الدماميني بجواز اتصاله فاصلا بين المتضايفين كأن يقال

[3] قاله زياد بن حمل التميس ، وهو من قصيدة طويلة من البسيط قالفا في الهن فازعا أى مضتاقا إلى وطنه يبطن الرمث من بلاد بني تم ، المنى لست أصاحب قوما فاذكر لهم قومي ألا يزيلون أتفس قومي حيا إلى ، يدل عليه ما وجدناه لى أصل قصيدته : \* لم ألق بعدهم حيا فاعموهم \* ألا يزيدهم إلخ . و كلمة من زائدة . وقوله فاذكرهم بالنصب لأنه جواب النفي ، ويجوز الرفع مشاعاً على أصاحب ، وهم في قوله يزيدهم من معرف أن لوزيلو من من قصل طبير المنافق في اختر البيت مرفع لأنه فاطريزيد . مقال ابن مالك : الأصاف يزيدون أتفسهم من مواسل يزيلو تهم ثم قصل طبير المنافق المنافق المنافق من من من المعرف رو المنافق من المنافق المنافقة على المنافق المنافق المنافق المنافق المنافقة والمنافقة والمنافقة والمنافقة المنافقة المنافقة والمنافقة والمنافقة المنافقة المنافقة والمنافقة والمنافقة المنافقة المنافقة المنافقة والمنافقة والمنافقة والمنافقة المنافقة والمنافقة والمنافقة المنافقة المنافقة والمنافقة والمنافقة والمنافقة والمنافقة المنافقة والمنافقة والمنافقة المنافقة المنافقة والمنافقة و

إِلَى خَلَفْتُ وَلَمُ أُخْلِفَ عَلَى قَدِدً ۚ فِنَاءُ أَيْتِ مِنَ السَّاعِينَ مَعْمُسُورُ

وهما من السيط . والفند بفتح الفاء والردن " الكليب . وأراد باليت الكمية المدرفة ، وبالساعين العلائدين . والباعث الدي وهما من السيط . والباعث الدي عن المراون على المراوزة ، والقياس قد ضعتهم . والدهر الزمان ، وقبل الأبلد . وقولهم دهر دهارير أي شاديد كليلة للاه ، ويوم ، أيوم وساعة سوعا ، والإضافة فيه مثل جرد قطيفة يقال قطيفة جرد وجرداء إذا سحفت وليف .

<sup>(</sup>١) قبل قائل هذا اليت زياد برحقة ، وقبل زياد بن خل اليمي ، وقيه أنه عن إلى قومه وقد تركهم إلى الان وذهب إلى نجد ، وكلما صاحب قرطًا وذكر غم قرمه بالغوا لى الثاناء عليم حي يزيدوا حال إليه . واليت من اليسط .

<sup>(</sup>٢) الآية ٢ : صورة الجادلة , ومثل هذه الآية قوله تعالى : ﴿ ما هم يضاربن به من أحد ﴾ .

<sup>(</sup>٣) الآية ١ : سورة المنتحة . ﴿ فَايَاكُم ﴾ معلوف على و الرسول ، والعامل فيها يارج وعله قول الشاعر :

جسترًا مستن تُحِسسوب السماس كالهسم في السمالة أرضين أبسيا حسمته والمساه . وع البيت من الطويل لأي ذوب ، وكان ذوب يرسل ابن أخته إلى معشرات فالكسفاعلية ، وحيا لها إلى نفسه ، فقال قصيلته التي فيها هذا البيت . والشاهد فيه وقرع المجموع بعد واو الصاحبة و نافع أن .

الأصل إلا يزيدونهم، وقد ضمنتهم. أو تقدم الضمير على عامله نحو ﴿ إِياكَ نعيد ﴾(٢) أو كونه عصورا بأل أو إنما نحو ﴿ أَمَر إِلَّا تعبدوا إلا إِياه ﴾(٢) ونحو قوله : [ ٤٦ ] أنا اللمائلة المتعامى المذّماز وَإِلْمَا يُدافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِظْنَ لأن المعنى لا يدافع إلا أمّا أو كون العامل محذوفا أو معنويا نحو إياك والشر، وأنا زيد، تصدر

عجت من ضربك الأمو بجر الأمور . (قوله فأذكرهم) بالنصب جوابا للنفي وبالرفع عطفا على أصاحب والضمير يرجع إلى قومه لا إلى القوم الذين صاحبهم وكذا ضمير يزيدهم بخلاف الضمير المنفصل آخر البيت والمعنى وما أصَّاحب قوما فأذكر لهم قومي إلا يزيدون قومي حبا إلى لكثرة ثنائهم على قومي والشاهد في هم الأخير الذي هو فاعل يزيد كذا في المغنى واستقرب الدماميني أن الذكر قلبي بمعنى التذكر وأن زيادتهم قومه حباإليه لكونه يراهم منحطين رتبة عن قومه وجوز الشمني أن يكون فاعل يزيد ضميرا يرجع إلى الذكر القلبي المفهوم من فأذكرهم والضمير المفصل تأكيدا للمتمصل لأنه يؤكد بضمير الرفع المنفصل كل ضمير متصل ولا شاهد على هذا . (قوله بالباعث) الباء متعلقة بحلفت في بيت قبله . والباعث هو الذي يبعث الأموات ويحييهم . والوارث هو الذي ترجع إليه الأملاك بعد فناء الملاك والأموات إما مجرور بإضافة الباعث أو الوارث إليه على حدّ قوله : \* بين فراعي وجبية الأصد (٢) \* أو منصوب بالوارث على أن الوصفين تنازعاه وأعمل الثاني . وضمنت بمعنى تضمنت أي اشتملت عليهم أو بمعنى تكفلت بأبدانهم والدهارير . قال في التصريح بمعنى الشدائد ا هـ وتبعه شيخنا والبعض والذي في القاموس : الدهارير أول الدهر في الزمن الماضي بلا واحد والسالف . ودهور دهارير مختلفة ا هـ . وقال العيني : وقولهم دهر دهارير أي شديد كليلة ليلاء ويوم أيوم وساعة سوعاءو الإضافة فيه مثل جرد قطيفة ا هـ وللوافق لصدر عبارته أن يقول والإضافة فيه مثل مسجد الجامع فافهم . (قوله أو كونه محصورا) أي فيه قد يقال ما قبله محصور فيه أيضا . وأجَّاب شيخ الإسلام بأن هذه مصطلح علماء المعاني أما النحاة فإنما يكون الحصر عندهم بإنما أو ما وإلا . (قوله أقا الذالذ) بالذال المعجمة أي المانع والحامي من الحماية وهي الوقاية والذمار ما لزم الشخص حفظه ثما يتعلق به والحسب الفعل الحسن للشخص ولآبائه مأخوذ من الحساب لأنهم يحسبونه ويعلونه عند المفاخرة. قال السعد التفتاز اني: لما كان غرضه أن يخص المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير وأخره إذ لو قال وإنما أدافع عن أحسابهم لصار المعنى إنما أدافع عن [٤٦] قاله الفرزدق همام . وهو من قصيدة طويلة من الطويل عارض بها جريرا وهجاه ، والذلك بالذال المجمة في أوله . من فاد يلود إذا منم . ويقال من اللودوهو الطود ، ورجل ذائدوذواد أي حامي الحقيقة دفاع ، فوقع الحامي هنا تفسيرا للذائد وهو اسم فاعل من الحماية وهو الدفع . والذمار بكسر الذال للمجمة وتخفيف للم وهو ما لزمك حفظه مما وراءك ويتعلق بك ويجوز فيه النصب والجر ، فالنصب على المفعولية والجرعل الإضافة . وقوله أنا فاعل يدافع ، وأو مثلي عطف عليه ، وقصد بهذا الفصر والاختصاص . والمعنى ما يدافع عن أحساب قومه إلا أمّا أو من ياثلني في إحراز الكمالات ، وفيه الشاهد حيث أتي بضمير منفصل لغرض القصر و لم يتأت له الاتصال لمني إلا ، لأن معنى وإنما ينلفع عن أحسابهم أنا ما يدافع إلا أنا ، فافهم . (١) الآبة ه : سرة الفاقة .

 الاتصال بالمحذوف والمعنى (وَصِلُ أَوِ اَلْصِلُ هَاءَ سَلْتِيهِ وَمَا \* أَلْتَبَهَهُمُ أَى وما أَشبه هاء سلنيه من كل ثانى ضميرين أولهما أخص وغير مرفوع والعامل فيهما غير ناسخ للابتداء ، سواء كان فعلا نحو سلنيه وسلني إياه ، واللرهم أعطيتك وأعطيتك إياه ، والاتصال حيثته أرجح ، قال تمالى : ﴿ فَسيكَفيكهم الله فِي الله الله الله كثيرا فِي (١) ﴿ وَالله للكهم الله في منامك قليلا ولو أواكم كثيرا في (١) ومن الفصل : إن الله ملككم إياه . ولو شاء لملكهم إياكم. أو اسما نحو: الدرهم أنا معطيكه ومعطيك إياه، والانفصال حيثة أرجح. ومن الاتصال قوله (١):

كان خيك لئن كَانَ حُبيّكِ لِي كاذِباً أحسابهم لا عن أحساب غيرهم وهو ليس بمقصود . (قوله إياك والشر) أصله احذر تلاقيك والشر . (قوله وصل أو افصل إخى استثنى هذه الأبواب الثلاثة من القاعدة المتقدمة في قوله و في احتيار إلخ و قوله أو افصل أي ائت بالضمير المنفصل بدلها لأن هاء سلنيه لا يمكن فصلها لأنها لا وجود لها مع الانفصال والهاء الموجودة معه حرف غيبة وقدم الوصل إشارة إلى رجحانه مع الفعل الذي صرح به في عبارته . (قوله أو هما أخص) أي أعرف فلو لم يكن أُعرف وجب الوصل في نحو ضربونا والفصل في نحو أعطاه إياك أو إياه وأعطاك إياى أو إياك كما ستعرفه . (قوله وغير مرفوع) أي فقط فلا يرد نحو حبيك في البيت الآتي لأنه وإن كان في عل رفع هو في على جر أيضا بالإضافة فلو كان مرفوعا وجب الوصل إن كان العامل فعلانحو ضربته أما إذا كان اسما ولا يكون حينئذ الضمير الأول المرفوع إلا مستترا فيجوز اتصال الثاني وانفصاله نحو أنا الضاربك والضارب إياك عند من يعرب الضمير مفعولا لا مضافا إليه . أما عند من يعربه مضافا إليه فيتعين الوصل إذ الضمير المنفصل لا يكون بجرورا . (قوله أنلز مكموها إن يسألكموها) الواو فيهما تولدت من إشباع الضمة ا هـ شنواني . (قوله إذ يريكهم الله إغمى هذا التمثيل لا يناسب هنا لأن الكلام فيما إذا كان العامل في الصّميرين غير ناسخ للابتداء . ويرى في الآية حَلَمية وهي من نواسخ الابتداء فكان ينبغي ذكرها في أمثلة باب خلتيه . وأجيب بأن النسخ في الآية إنما هو للمفعول الثاني والثالث لا للأول والثاني إذ الأول فاعل في الأصل فالنسخ ليس للضميرين معاً بل لثانيهما فقط فالآية داخلة فيما نحن فيه لأن المراد بالنسخ المنفي في قولنا غير ناسخ للابتداء نسخ المفعولين معًا فتأمل . وفي الهمع : إذا وردت مفاعيل أعلم الثلاثة ضمائر فحكم الأول والثاني حكم باب أعطيت وإن كان بعضها ظاهرا فإن كان المضمر واحدا وجب اتصاله أو اثنين أول وثان أو ثالث فكأعطيت أو ثان وثالث فكظننت . وقوله إن الله ملككم إياهم إخى ساقه في التصريح حديثا والشاهد في هذه الجملة فقط وضمير الغيبة للإرقاء . وقوله والانفصال حينتذ أرجح لأن عمل الاسم لمشابهته الفعل لا لذاته فهو نازل الدرجة عنه في اتصال الضمير به . (قوله لئن كان إلخ) لام أنَّن موطئة للقسم كما قاله العيني والشيخ خالد زاد العيني وتسمى المؤذنة أيضا لأنها تؤذن [٧] هو من أبيات الحماسة . وهو من للتقارب ، وفي أصل الحماسة وإن كان حبك ، وكذا أنشده أبو حيان في شرح التسهيل= (١) الآية ١٣٧ : سورة البُرة . (٢) الآية ٣٨ : سورة هود . (٣) الآية ٣٧ : سورة عمد . (٤) الآية ٣٣ : سورة الأنفال .

(٥) هذا البيت ذكره أبو تمام ل ديوان الحماسة ولريسبه لقاتل ، والشاهد فيه جيئ النسير الثاني وهو ۽ الكاف و متصلاً ، ولو فصل لقال و حيى

إياك ، . وانظر هذا الشاهد وشرحه في ( شرح العمريح ١٠٧/١ ) .

نوله: [ ٤٨ ] وَمَنْفُكُهَا بِشَيْءٍ يُسْتَطَاعُ

بأدا لجواب بعد أداقالشر طالتي دخلت عليه مين على قسم تبلها لاعلى الشرطا هو بذلك بعلم بطلان ماذكر والبعض في البيت الآق أعنى قول الشاعر : فان كان إياه الخرس أن الموطقة هي لام لقد فتنه و لام لقد جواب القسم كا قاله الشيخ خالد . وقول العيني إنه جواب القسم كا قاله الشيخ خالد . وقول العيني إنه جواب الشرط واللام لقائد كله مرد و كا يعلم من صدر عبار تمو واب الشرط على فوف لد لالة جواب القسم عليه والشناه في الشعل الثاني فقط وقول العيني : الشاهد فيه وقى الأول لا يلتفت إليه كانه المتيخ خالد عليه ، رقوله فود ونعمكها إصدر مصناف لفاعله كاقاله العيني وغيره لا لفعوله الأول بعد حدف الفاعل و ما مفهول ثان أي و منعيكها لا نما لا يناسب سياق القصيدة وضمير الفينية واجع الى قرس تسمى سكاب مذكورة في الأبيات قبله كان أي منعل إياها طلب إيعض الملوك من المناسب على منعيات فلا ينبغ أن توجه همتك العلية إليها وأماز الدفى خبر منع في ستطاع عصفته منع بأي شيء على والبيت و

\* فلا تطبع أيست اللعن فيها \* وأيست اللعن كانت تمية الملوك في الجاهلية أي أيست أسباب لعن الناس لك و الو او في و معمكها للحال من فاعل تطهر في الإنشاء من شرح شو اهد المغنى و معمكها للحال من فاعل تطهر عرور في لا للعطف لما ينزع عليه من غطف الخير على الإنشاء من شرح شو اهد المغنى للسيوطي وشرح الشو اهد للعينى وغيرهما . رقوله و بايه )أي أخواب كان سواء كان الأسم ضميرا كالمثال أم لا نحو الصديق كانه زيدو عل جواز الوجهين في كان وأخوابان غير الاستثناء أما فيه فيجب الفصل نحوز يعام المالة وم ليس ايانه و اللانه فينسب الفصل أخوا والمالة المنافزة على المالة على المنافزة المنافزة المنافزة المنافزة على المنافزة المنافزة على المنافزة المنافزة على المنافزة على المنافزة المنافزة على المنافزة المنافزة المنافزة المنافزة المنافزة المنافزة المنافزة المنافزة على المنافزة المنافذة المنافزة المنافزة المنافزة المنافزة المنافزة المنافزة المنافزة المنافذة المنافزة المنافذة المنافزة المناف

[18] صدراليت : مَا أَهُ

وهى مزالوافر . وأيت اللمن نحية للولد في الجاملية . وللمنتي أبيت أدنا أي من الأمر ما تلفن عليه . والعلق بالكسر التفيس من كل شيء . = (١) والأرجع عد الجمهور الفصل ، لأن العصو عبر في الأصل ، وحو الحير الفصل .

<sup>(</sup>٢) وهذا هو الراجع عندان للطراء وهاي مالك وأعرال فقد سماء مجري كون وتكون فول الرسول صلى للفرطية وصلم المدر ان المحطاب ، وفول ابن الأمود الذول حيدًا لصصة / وانظر فول الشاعر في للقصف ١٩٨٣ .

[ ٩ } وَان لا يُكُنّها أو تَكُنّه فَائه أخوها غَذْته أُمّمه بِلِبَانها وَمَا الاتصال ف باب خال فلمشابهة خلتيه وظنتكه بسألتيه وأعطيتكه وهو ظاهر ومنه قوله\(^1\) :

[ ٥٠ ] لَلْفُتُ صُنْتُعَ آمُوعَ بَرُ إِنحَالُكُـهُ إِذْ لَيْمَ تَوْلُ لِاكْبُسَابِ ٱلْحَمْدِ مُتَتَدَرًا وأما (غَيْرِى) سيويه والأكثر فإنه (آلحَقاز الالفِصَالا) فيهما ، لأن الضمير في البابين خبر في الأصل

ولا يكون إياه فلا يجوز ليسه و لا يكونه كالأينوز إلاه فكما لا يقع المتصل بعد إلا لا يقع بعد ما هو بمعناها و الظاهر أن كاد وأخواتها لا يقد المنافقة على الدور وجزم في شرح التسهيل بأن ذلك خاص وأخواتها لا يقد المنافقة على المنافقة المنافقة المنافقة على المنافقة المنافقة المنافقة على المنافقة ا

دع الحسر يشربها الفواة فإنني رأيت أخاها مغنيا بمكسانها يخاطب غلامًا له ينهاه عن الحسر دون نبيذ الريب وهو المراد بأجيها واللبان بالكسر اللبن والضمير المستر في

(قوله) فيهائى فى سكاب رقوله) ومنعكها مصدر مضاف إلى فاعله مرفوع على الابتداء وخيره يستطاع وبشىء يتعلق بالمصدر
 والشاهدفية أنه وصل ثانى ضمير بين عاملهما اسموا حدو القبل مي ومتعلق إياها .

[٤٩] قاله أبو الأسوّدظا لهز عمروالدول قاضى البصر قالذي وضع النحو بإشارة على برأى طالب رضى الله عنه . وقيله : و فع الحُفرز يُشرّبُها اللحوالة فالبّسني وَأَيْتُ أَخاهِ مَا مُعْلِيسَاً بِمُكَانِهِ السّالِي

وهمامن القاويل . وأقوامه ع الحقوم إلى اتر كها يتناطب بعمول له كان حمل له تجارة إلى الأهواز ، وكان إذا مضى إليها يتناول شيئامن الشيئامن . الشيئامن المؤلفة المؤ

و . ه و هو أيضام البسيطيقال جلير صادق و هرصفة لا مرئ وإخالكه بكسر الممز قو هو الأفصيح إن كان القياس فتحها أي أطنكه . و فيه الشاهد حيث أق ميه بالضمو المتصل و لم يقل أخالك إياه . والجمهور على الفصل واختار الرمان وابن الطراو قواس مالك الاتصال عتجين بمواز للتعليل ومبتدرا بالتصب خبر لم تول به واللاه في لاكتساب الحمد تتعاق بموهوم بالابندار و هو الإسراء .

[١٥] قال عمر بن عبد الفيز أن ربعة المخزو عي الشائر المشهور تول سخة الاحتو تسعير الهجرة بالهرق آن سفينة ، وهو من قصيدة طويلة = ١١) المندول الشائد : قاله إعلاقه ، حيث جاديالفيد يا الكان الماء «منصلة ، وهو الراجع حداين مالك ، وابي الطوواة الراقل .

(٢) الشاهدالي البيت قوله أكان إياه وحيث جاء بالضميرة إياه ومنفصلاً ، الأنه عبر كان بهر حجمة الجمهور .

(٣) الشاهدل(البيت،قرله، حسبتك[ياه عحيثجاءبالضميرالثاني.وهو : إياه منفصلاً . وهوالمنعول(الثاني لحسب .واختاره المجمهورومنهمسيويه .

[ ٢٥] أخيى حسيتك إناة وقلا مُلِتَ أَرَجَاءُ صَلَالِا بِالْأَصَّفَالِ وَالْإَحْنِ الْمُسْعَالِ وَالْإَحْنِ الْمَنْعِيمِهِ عَلَى الْمَتِيارِ الانفصال في الب خلتيه قال: لأنه خير مبتداً في الأصل وقد حجزه عن الفعل الأصل بالحيل الأصل الأصل الماني والم تحجزه عن الفعل الأصل على الأصل الماني والمن وابن الطراوة الأصير مرفوع لحجزء عن الفعل الأوام التناره على الناظم هنا هو مختار الرماني وابن الطراوة الأسمير مرفوع والمرفوع كجزء عن الفعل الالواب الثلاثة على غير الأخص منها وجوبا . (في حال (أقصال) فقدم ضمير المتحالم على ضمير المخاطب وضمير المخاطب على ضمير المخاطب وضمير المخاطب على ضمير المخاطب وضمير المخاطب الكلامة على على صمير المناطب وغير المنالية والمنابق الله على على المنابق المنا

(تفقييه): حاصل ما ذكره أن القصير الذي يجوز اتصاله وانفصاله هو ما كان خيرا لكان أو المحقيد أو المناف أو المحقيد أو المناف عبرا لكان أو المحتلف عن نحو أكرمتك إحدى أخوا أنه عن ضعيرين أولهما أخص وغير مرفوع ، فخرج مثل الكاف من نحو أكرمتك المحتلف من نحو أكرمتك المحتلف المنافرة المحتلف ألم المحتلف ا

[۵7] هر من السيط . قوله أخي منادى بمفض حرف التداء وإياه مفهول ثان فضيت ، وفيه الشاهد حيث فصل الضمير وهو مختار الجمهور نظر إلى أنه عبر في الأصل واختارت طائفة الانصبال لكونه أخصر . وقوله وفد ملت حال ، والأرجاء جمر جاغير مهموز كعصاوهو الشاحية ، وكل ناحية رجا . وارتفاعه على أنه مفهول ناب عن القاعل ، والأضغان جمع ضفن يكسر الضادر هو الحقد . وقد ضفن عليه بالكسر ضفنا ، وباؤها تعطق بملت . والإحرب بكسر المهزة وضح الحاملهماة جمع إحتة وهي الحقد أيضا ،

و دخل مثل الهاء من نحو قوله :

[ ٣٥] \* وَمَنْفُكُهَا بِشَيءِ يُسْتَطَاعُ \*

قان الهاء ثانى ضميرين أولهما وهو الكاف أخص وغير مرفوع لأنه بجرور بإضافة المصدر إليه (وَفِي النَّحَادِ الرُّلِيِّةِ) وهو اللَّ يكون فيهما أحص بأن يكونا معاضميرى تكلم أو خطاب أو غيبة (اَلزَّمْ فَصَلاً) نحو سلنى إياى وأعطيتك إياك وخاته إياه و لا يجوز سلنينى ولا أعطيتكك و لا خلته (وَقَلْ يُسِحُ الفَّيْبِ) أَى كونهما للغيبة (فِيهِ) أَى في الاتحاد (وَصِلاً) من ذلك ما رواه الكسائي (١٠ من قول العرب : هم أحسن الناس وجوها وانضرهموها . وقوله (٢) :

[ ٥٥] ۗ وَقَدْ جَعَلَتْ نَفْسِي تَطيبُ لِضَعْمَةٍ لِعِنَاهِمُهُمَا هَا يَقْرَعُ الْعَظْمَ نَابُهَا

جماضين وإحدة بكسر أو لمعاوضا لمناقد . (قو له و المرفوع كجزء من القعل) أى فالفصل به كلافصل . (قو له وقله علم الأخصى إلى من الده التنصيص على تعييد جواز الأمرين في باب سليه بتقديم الأخصى وأنه إذا فلم غور الأخصى متين. الأخصى أما من و النه التنصيص على تعييد جواز الأمرين في باب سليه بتقديم الأخوص أفاده مم وإنما و جب تقديم الأخوص في حلى القوى في نحو الأخصى في حال الاتصال كراهة تقديم الناقص على القوى في نهو صريتني لتقويه بتو خبله في الجزئية بكونه فاعلا بخلاف ما نحن فيه من الضميرين اللغين ليس أو لهما مرفوعا . (قوله في ضريتني لتقويه بتو خبله في الجزئية بكونه فاعلى خير من المحميرين اللغين ليس أو لهما مرفوعا . (قوله في الأكاف على الأكاف على الكاف وفي بعض النسار عبدا و لا الكاف على الكاف على الكاف على الكاف على الياط المنافرة على المنافرة على الكاف على الياط أي المنافرة على المنافرة على الكاف ولا كاف الكاف الكاف على الكاف على الكاف على الكاف إلى الكاف الكاف إلى الكاف الكاف إلى الكاف الكاف إلى الكاف على الكاف الكاف إلى الكاف الكاف إلى الكاف الكاف إلى الكاف الكاف إلى الكاف الكاف الكاف الكاف الكاف الكاف الكاف إلى الكاف الكاف الكاف الكاف الكاف الكاف إلى الكاف الكا

<sup>[</sup>٥٣] سبق هذا الشاهد برقم ، ٥ مو تقدم الكلام عنه .

<sup>[ 4</sup> ه] هو من الطويل. توله أن وقت الإحسان بسط أى بشاشة وترك تعهس ، ويجعة أى حسن وسرور وهو عطف على بسط المرفوع بالابتداء واخير ، لوجهك . وقو له أقاطعاه ، جملة من القعل والقعولين : أحدهما هما الذي يرجع إلى البسط والهجة ، والآخر هو الضمير الذي بعده الذي يرجع إلى الوجه ، وفيه الشاهد لأن القيام أقاطعها إياه بالانقصال فجاء متصلا. وقوله وقفوع : مرفوع بالفاعلية مضافه إلى أكرم ، وأكرم إلى والد : من فقوت أثر وقعو إفاقا بتعد . المراداكرم الوالدين أي الآياء .

<sup>[</sup>٥٥] قالدمفلس بن لقيط شاعر جاهل . وهو من قصيدة من الطويل يرثى بها أُخاه أطيطا . ويشتكي من قريين لديؤ ذيانه . وقيل هما ابنا =

<sup>(</sup>۳) اليت مرافعويلي ، وقائده بهول واستهديديل التعريم (۱۰ م ۱ مقمه الواسم ۱۳۲ ، والشاهدل اليت ، أوك : ا أنالهماه ، سرت جاديالهندير الثاني ، وهرافله متملاً ، والأكار فيما الاتصال وزاع الإنسان والإنصال القديرين المتحدي الريابا كانات مورى في الصما تعدد مداوليما . (۳) الشاهدل اليت أوله : واقتضمهماها ، سرت جاء الهندي الافيرة الانجاز الاتصال .

<sup>(</sup>٤) وذلك ف حال الانصال وتقديم غير الأخص عل : الكتاب أعطيته و لا ، وإن كان الانفصال عدهم أرجع .

وشرط الناظم لجواز ذلك أن يختلف لفظاهما كما في هذه الشواهد. قال : فإن اتفقا في المغيبة ، وفي التذكير أو التأنيث ، وفي الإفراد أو التثنية أو الجمع ولم يكن الأول مرفوعا وجب كون الثافي بلفظ الانفصال ، نجو فأعطاه إياه ولو قال فأعطاهموه بالاتصال لم يجز لما في ذلك من استثقال توالى المثلين مع إيهام كون الثافي تأكيدًا للأول ، وكذا لو اتفقا في الإفراد والتأنيث نحو أعطاهما إياهما ، أو في التثنية أو الجمع نحو أعطاهما إياهما ، أو أعطاهم . إياهم ، أو أعطاهم تم قال : فإن اختلفا وتقاربت الهاءان في هذا وأمثاله ممتمع . هذه عبارته في بعض كتبه . ثم قال : فإن اختلفا وتقاربت الهاء من الهاء ، إذ ليس بيتهما فصل إلا بالواو في نحو أعطاهم وأنا لهماه ازداد الانفصال حسنا أعطاهم الوبالألف في نحو أعطاهما وأنا لهماه وشبه .

وصلاً بلفظ التنكير على معنى نوع من الوصل تعريض بأنه لا يستباح الاتصال مع الاتحاد وصلاً بلفظ التنكير على معنى نوع من الوصل تعريض بأنه لا يستباح الاتصال مع الاتحاد (قوله أو فالى صميرين إغي أي سواء كان العامل فيهما ناسخا أو لا فدخل بابا سأل وجال . (قوله وفي اتحاد الرتبة) معتمل بباب سلنيه وخلتيه لأن من فيودهما كون أحد الضميرين أعر ف فذكر في هذا البيت مفهوم هذا القيد أفاده مسمتطل باب سلنيه والمنطقة وهو معيف الحقال من أعراد المناسب عنه قول المراد الدي أعرف في التحال مع أعاد المنسرين في التكلم أو المنية بالمناسب عنه عنه وقوله معلقا أي موادة على المناسب عنه ا

بدأ يمه مفعول تطب كانتول طبت بزيد ، فاللام بمعنى إدها العنبة ، يكتي باعن الشدقو المسية لأن من عرضت المالشدة بهض على يديه ، وهى مفعول تطب كانتول طبت بزيد ، فاللام بمعنى الما والسبت بمعنى المعمول أجله ، لأنه لم يرد أنها طابت لأجل الضغمة ، وأن المعابت بالفضوة ، وأن يمينها بالمساورة المعابق المعا

ف الغيبة مطلقًا ، بل بقيد وهو الاختلاف في اللفظ (وَقَيَّلَ يَا ٱلتَّقْسِ) دون غيرها من المضمرات (مَعَ الْفَعْلِ) مطلقا (ٱلنَّذِهُ \* نُونُ وِقَايَةٍ) مكسورة نحر دعاني ، ويكرَّمني ، وأعطني ، وقام القوم ما خلاني ، وما عداني وحاشاني ، إن قدرتهن أفعالا ؛ وما أحسنني إن اتقيت الله ، وعليه رجلا ليسنى ، وندر ليسى بغير نون كما أشار إليه بقوله : (وَلَيْسِي قَدْ نُظَّمْ) أي في قوله(١٠) : إِذْ فَعَبَ ٱلْقَوْمُ ٱلْكِرَامُ لَيْسِي

[ 07 ]

وجوز الكوفيون ما أحسني بناء على ما عندهم من أنه اسم لا فعل . وأما نحو تأمروني فالصحيح أن المحذوفة نون الرقع .

يؤذيانه . والضغمة العضة يكني بهاعن الشدة لعض الإنسان عندها على يده . واللام في لضغمة بمعنى الباءو في لضغمهما ها للتعليل والضميران مفعولان لصَّغم: الأول مفعول به والثاني مفعول مطلق فهو مصدر حذف فاعله أي لأُجل ضغيرالدهر القريبين إياها أي مثل الضغمة التي ضغمت بها . ويقرع العظم نابها صفة لضغمة أفاده زكريا . والإضافة في نابها لأدلى ملابسة . **رقوله يختلف لفظاهما)** بأن يكون أحدهما مذكراو الآخر مؤنثا ،أو مفرداو الآخر مثنى أو جمعًا ،أو مثنى والآخر جمعا كايفيده مابعد . وقوله ولم يكن الأول موفوعا) احترز به عن نحو الدرهم زيداً عطاه ، والزيدون العمرون أعطوهم ، فلا يجب الفصل هنا لأن استتار الضمير الأول في الأول ومخالفته للثاني لفظاف الثاني مانع من تو الى المثلين المستثقل واختلاف المحل مانع من إيهام التأكيد . ومن مثل كالبعض بنحو زيد ضربه عمر و فقد أخطأ من وجهين لأنه خروج عما الكلام فيه وهو باب سلنيه و حلتنيه و لأنه ليس في هذا المثال إلا ضمير و احد . (قوله لم يجزى في كلام سيبويه ما يدل على الجواز حيث قال : والكثير في كلامهم أعطاه إياه وينبغي أن جواز ذلك عند الفصل بين الهاءين بواو الإشباع كافي عبارة الشارح وأنه إذا لم يؤت بهاتمين الانفصال . (قوله وكذا) أي كاتفاقهما في الإفراد والتذكير في عُو أعطاه إياه . (قوله وتقاربت الهاء أن) وبالأولى إذا توالنا عُو أعطاهما . (قوله ازداد الانفصال إغي يقتضي أن الانفصال عند تباعد الهاءين حال الاتحاد حسن وجيد ، وهو كذلك كما يستفادمن كلام الناظم . (قوله على معنى فوغ إغياف وكل بيان ذلك النوع إلى الموقف . (قوله مطلقا) أي ماضياأو مضارعا أو أمر امتصر فاأو جامدًا كامثل. (قوله تون وقاية) نقل يسّ عن بعضهم أنه عدها ف حروف المعاني وأن المعني الموضوعة له. الوقاية واستشكله الروداني بأنَّ الوقاية ليست مدلول النون بل حاصلة به كا تحصل بأي حرف لو فرض الحجز به . وقال الدنوشرى: الظاهر أنها حرف مبنى وذكر المغنى لها في أو جه النون المفردة يفيد أنها حرف معنى. (قوله مكسورة) أي مناسبة \* عَدَدْتُ قَرْمِي كَعَدِيدِ ٱلطَّيْسِ \* والعديد مثل العدد، يقال هم عديد الثرى والحصى في الكثرة، [٨] قالەرۋېةوصدرە : والطيس بقتح الطاعالهما قوسكون الياءآخر الحروف وفي آخره سين مهما قوهو الرمل الكثير، وقد يسمى طيسلام ويادة اللام وتركه إذ ظر فرمان، والكرام صفة القوم. قوله ليسي: أي ليس الداهب إياى، فاسم ليس مستتر فيها وخبرها الضمير التصل به ، والشاهد فيه حيث حذف منه نون الوقاية للضرورة مع لزومها جميع الأفعال قبل ياءالمتكلم، وحيث جاء خبر ليس التي هي من أخوات كان مضمر امتصلاعل خلاف القباس، ولكن لم يورد

(١) قندنسب، هاعة من العلمات منهم ابن معطور في لسان العرب ( طني من الرؤية بن العجاج وليس فدوران رجزه ، لكه في زيادات الدوان . وقال ابن معظور : ه لقد أشطوا فاعتبر الطبيق والرمل التكنو ، فقال يتستجع : كل ما علم طهر الأوطرين الأقام ، وقال يعضهم : يوكر على تحو السياس والأيلب والأرفلواء والمعادل المست الماسية، كالوطائ لقط إلى أما الأول فالديم وصيراً احصلاً والايز وعدهم القامة فالأيكونة (الاعصلاء والايل مولوح الماري عدوس -حَقَقَتُ مِنَا لِمَ قَائِمُ وَلِيسِ مِمَ الصَالَا بِأَوْلِكُمُ لِيهِ وَلَلْتُخَاذَ عَنْمِنَ فَصِيلٌ أَدُولِس وَقُعلَ.

(تتنبيه) ه: مذهب الجمهور أنها إنما سميت نون الوقاية لأنها تقى الفعل الكسر . وقال الناظم : بل لأنها تقى الفعل الكسر . وقال الناظم : بل لأنها تقى الفعل اللبس فى أكرمنى فى الأمر فلولا النون لالتبست ياء المتكلم بياء المخاطبة ، وأمر المذكر بأمر المؤنثة ، ففعل الأمر أحق بها من غيره ، ثم حمل الماضى والمضارع على الأمر (وَلَيْتَنِي) بنبوت نون الوقاية (فَشَا) حملا على الفعل لمشابتها له مع عدم المعارض (وَلَيْتِي) بحذفها (تَلدَرُا) ومنه قولدًا ) : [ ٧٥ ] \* كُفْتَيَةٍ تَجَابِرٍ إِذْ قَالَ لَتِي \* وهو ضرورة . وقال الفراء (أن : يجوز ليتي وليتني . وظاهره الجواز في الاختيار (وَمَعْ لَقَلْ

لياءالمتكلم . **(قوله إن قدرتهن أفعالا)**فإن قدرتهن حروفا أسقطت نون الوقاية وفيه أن تقدير الحرف لايظهر في ما خلاو ماعدا لوجودما المصدرية التي لاتوصل إلا بالفعل ولايظهر جعل مازائدة . فقوله إن قدرتهن أفعالالا يظهر إلا في حاشا كذافي يسترعن اللقاني ، ولهذا قال في المغنى و حاشا إن قدرت فعلا . و يمكن دفعه بجعل المفهوم بالنسبة لغير حاشا باعتبار غير هذا التركيب بمآ لبس فيه ما فتأمل . (قوله وعليه رجلا ليسني) في المغنى أنه قاله بعضهم وقد بلغه أن إنسانا تهدده أي ليلزم رجلا غيري ا هـ فمدلول اسم القعل هناليس فعلا موضوعا للأمريل فعل مضارع مقرون بالام الأمروه فأشاذ لأن الفعل والحرف مختلفا الجنس فينبغي ألا ينوب عنهماالاسم . (قوله و ندوليسي يغير نون)وإنما جاز حذف النون فيهالأنها لا تصرف فأشبهت الحروف الآتي بيانها . زكريا . (قوله إذ فعب إلخ) صدره : \* عددت قومي كعديد الطيس \* بفتم الطاء أي الرمل الكثير . وفي قوله ليسي شلوذ آخر من جهة الوصل لما تقدّم من وجوب الفصل مع فعل الاستثناء . (قوله نحو تأمروني) بنون واحدة نخففة . وقوله فالصحيح أن المحلوفة إخى لأنها نائبة عن الضمة وقد حدَّفت تخفيفا في قراءة السوسي و ومايشعركم عبسكون الراء فحدَّف التاتبة عنها للتخفيف أولى وللاحتجاج إلى تغيير حركة النون بالكسر لو كانت الباقية نون الرفع بخلاف ما إذا كانت نون المقاية. وقيل : نون الوقاية لأنها منشأ الثقل فهي أولى بالحذف ولأنها لأمر استحساني ولا دلالة لهاعلى شيء يخلاق نون الرفع ، وعليه يستثنى هذاالموضع من وجوب لحاق نو ن الوقاية الفعل . بقى ما إذا اجتمع نو ن الوقاية و نو ن الإناث فالمحذوف نو ن الوقاية قال في البسط إجماعًا . وقال المصنف ف شرح النسهيل على الصحيح لأن نون الإناث فاعل والفاعل لا يجوز حذفه أفاده الدمامينين (قوله لأنها تقى الفعل الكسر)أى الذي يدخل مثله في الاسم وهو الكسر بسبب ياء للتكلم أي و الكسر أخو الجر فصين عنه الفعل كاصين عن الجر أما الكسر الذي ليس بهذه المثابة فلاحاجة إلى صونه عنه كالكسر قبل ياء المحاطبة والكسر للتخلص من التقاءالساكنين كذافي شرح الجامع . قال زكريا : والتعليل المذكور ظاهر في غير المعتل . أما فيه نحو دعاور مي فلافكان ينبغي أديزا دوألحق المعتل بغيره طرداللباب اهو كالاينبغي أديز ادأيضاو تقي ماتتصل يدغير الفعل من تغير آخر هليشمل التعليل نوت الوقاية فغير الفعل . (قوله تم هل للاضي إغ) قال البعض : ظاهره أنه لاكبس مع للاضي وليس كذلك لوجوده في غوضريني إذ لولا النون لاتبس الماضي بالاسم فإن الضرب نوع من الفعل ا هـ وفيه أنه إتما يتجه إذا كان مراده مطلق اللبس أما إذا أريد خصوص التباس فعل أمر الواحد بفعل أمر الواحدة كما يؤخذ من قوله في نحو أكر منى إغ فلا قدير . (قوله لشابتها له) أي ق المعنى والعمل . وقوله مع عدم المعارض هو الجرو توالي الأمثال فأل للجنس .

(٥٧) غامه : - \*أَمَادِ أَمُوا أَفِدُ وَهُونَ مَالِي \*

قالەزىدالحيل الذىسماەلئىي، ﷺ زىدالمتروھومزالمۇلفىقلۇبىم . تولى آخرخلاقة عمورضى للىندى موقىلە : تىنسى مۇنىگ زايسلا فلاقسىي أخليقىتىد باكا للتنظيم باك التنظيم الله الله تالله الله

<sup>(</sup>١) اليت لزيد اقبل ، وهو واعدل الخطية وعادار مول من عليه وملي عنداد على الإسلام ويداخر المال ، وكان فارسا .

أَعْكِسُ هَذَا الحَكَمَ . فَالأَكْثَرَ لَقَلَى بلا نون ، والأقل لعلني . ومنه قوله(٢) : [ ٥٥ ] فَقُلْتُ أَعِيرَانَتَى ٱلْقَنْفُومَ لَقَلْبِي أَعْطُ بِهَا قَبْرًا لِأَنْبَيْضَ عَاجِمِهٍ ومع قلته هو أكثر من ليتى ؛ نِهِ على ذلك في الكافية ، وإنماضعفت لعل عن أخواتها لأنها تستعمل

جارة نحو : [ ٥٩ ] ﴿ لَفُلُ أَنِي ٱلْمِقْوَارِ مِنْكَ قَرِيْبُ \*

وفى بعض لغاتها لعن بالنون فيجتمع ثلاث نونات (وَكُنْ مُعْشِّر الْهِي) أخوات ليت ولمل (ٱلْهَاقِيَات) على السواء فتقول إنى وإننى، وكأنى وكأننى، ولكنى ولكننى ؛ فنبوتها لوجود المشابهة المذكورة، وحذفها لكراهة نوالى الأمثال (وَأَضْطِرَ أَوْا تَحْفَّهُا \* مِثْنَى وَعَنْيَ بَعْضُ مَنْ قَلْد صَلَقَا) من العرب فقال :

وهمامن الواقر ، ومزيد بفتح الميمون كون أذاى للمجمة وقتح إليام أحر الحروف رجل من بن أسد كان يتسى أتداوزيد، فلسا فقيه طعنه زيد فهرب وكذلك جابر كان عدويت في المعظم القيم طعنه فهرب ، قابل زيد : الخيل حيثة تقديل على الراصل إلى ما جوا حدها العالمية والمناب المعلم فيه التحديد والقديم ولك في كل القديم الماجلية على المناب على المناب المن

راه ع هو مي الطويل و القدوم بقت الفناد وضع المثال الفقية عن الأقاشي بتجر بما اختب وانتصابه على لقعول ، (قول العالمي) اسه الضعو المنصوب على المنصوب عل

[93] البيت من المديد، وقاله مجهول وقال عن الناظم التعمر وضع الدخاة ، وقال اين هذام عند في العبس في مع نظام المب أنها : أى من المناطقة عن المناطقة عن المناطقة عن المناطقة عن المناطقة عن المناطقة عن المناطقة عند المناطقة عن المناطقة عند الم

 <sup>(1)</sup> اليتمن الطويل، وهولموكين حسن الأسدى، عنيب الألفاظ ، الاين السكيت صـ ٢٩٢.

[ ٣٠ ] أَيُّهَا السَّائِسُ عَنْهُسمُ وَعَنِسمى لَسْتُ مِنْ فَيْسِ وَلَا فَيْسِ مِنِي مِنِي وَلا فَيْسِ مِنِي و وعن لحفظ البناء على السكون (وَ فَي لَدُنِّي بالتشديد (لَدُنِي) بالتخفيف (قُلُّ) أَى لدنى بغير نون وعن لحفظ البناء على السكون (وَ فَي لَدُنِّي) بالتشديد (لَدُنِي) بالتخفيف (قُلُّ) أَى لدنى بغير نون الوقاية قل فى لدنى بغيرعها ، ومنه قراءة نافع : ﴿ قَد بلغت من لَدُنِي عَدْرا ﴾ [ الكهف : ٧٦ ] بتخفيف النون وضم الدال ، وقراً الجمهور بالنشديد (وَفِي \* قَدْنِي وَقَطْنِي) بمعنى حسبى والمُحَذَّفُ) للنون (أيضاً قَدْ يَفِي \*) قليلا ومنه قوله \_ جامعا بين اللغتين في قدفَ(١٠) : \* قَدْنِي مِنْ نَصُر الْخَيْشِينُ قَدِى \*)

توالي الأمثال فقط. وقو له وحففها لكم اهة توالى الأمثال، مبنى على أن المخذوة في أن نون الوقاية الأمها منشأ النقل. وقبل الأولى المدخمة لأبها من على المدامنة النقل. وقبل الأولى المدخمة لأبها من على اللامات التي يلحقها التغيير و بعض هذا الخلاف في الروداني. والمساحلة التغيير و بعض هذا الخلاف في الروداني، وقبل المحتفظة المناع في الروداني، وقبل المستمن في إلمي تجوز في قبس الصرف على إرادة أن القيلة والمنع على إدادتها نفسها ومنع الثانى أن والم المخفظ البناء على السكولان إنما والمحافظة على المنتج والضم لأنه الأصل ولهذا المسيوية : يقال في لد بالضم لدى بغير نون وفي لد بالسكون لدني بالنون. وقوله وضعة قراعة قافعي قبل : يجوز أن تكون الما سيبوية : يقال في لد بالضم لدى بغير نون وفي لد بالسكون لدني بالنون. وقوله وضعة الآخر التي تلحقها النون المذكورة نون الوقاية كل من المناع المن

راً ) لقال البيت أبر تحيلة خميد عرد مالك الأوقف وهو أحد تشراء عصر بني أبيد، والبيت من أرجوة له يمدح فيها الحيجاج بن يوسف ويعرف بعيد اله امن الزبير . وأولده بهذا التعربيس الأن عبد الفهر الزبير كان قد نصب غلب خليمة بعد موت معاوية بن يويد , وكان مع ذلك - يجيلا لاتحد يمه بعطاء.

<sup>[ 1. ]</sup> قاتله مجهول كمنا قاله صباحب الديرانة وهو من المديد. قوله عنهم أى عن القوم المعروفين عبدهم. قوله لسنت من فيسر أى من قبيلة قبس وهو أنو قبيلة من مضر، وهو قيس عبلان، واسمه إلياس بين مشر بن نزار وقيس أنه ولا قيس أنه وليس قيس منى، ولزنقاع قيس بالابتما لأن لا إنما نصراً في الشكرات. والشاهد في عنر، ومن جيت زك نهيها نول الوقاية. قيل هو شور و د وقيل شاؤ.

إ ١٦ قاله حميد بن مالك الأوقط قاله الجوهري. وقال ابن يعيش قاله أبو جدلة، وبعده:
 ليش الإمسام بالشجيسج السلحسيد ولا يؤنسس.

<sup>-</sup> ليس الإسمار الإسام بالشجيسة الشاهرات و الشجيسة الشاهرات المستبد و الأ بولسين بالحجيسان مشيرة = (٢) البيت الهاد وعلى الواو وعاظفة ، وما حرف تبيه السام وعلى الواو وعاظفة ، وما حرف المواد على المهاد المام المواد على المهاد المام المام

وفى الحديث: « قط قط بعرتك » يروى بسكون الطاء وبكسرها مع الياء ودونها .
ويروى تعلنى قطنى بنون الوقاية وقط قط بالتنوين ، والنون أشهر . ومنه قوله :
[ ٦٦ ] امشلاً العَوْمَشُ وَقَالَ قَطْسي مَهْلاً وُوَيْدًا قَلْ مَلاَثُ بَطْسى
وكون قد وقط بمعنى حسب فى اللغنين هو مذهب الخليل وسيبويه ، وذهب الكوفيون إلى أن من جعلهما بمعنى حسب قال قدى وقطنى بغير نون كما تقول حسبى .
ومن جعلهما اسم فعل بمعنى أكتفى قال : قدنى وقطنى بالنون كنيرهما من أسماء الأنعال .

(قوله قدني من نصر الخيين قدى) قيل: أراد بهما عبد الله بن الزير وأخاه مصعبًا على التغليب لأن عبد الله كان يكني أبا خبيب. وقيل: خبيب بن عبدالله بن الزبير وأباه عبد الله قيل على التغليب أيضا وفيه نظر. ويروى الخبييين بصيغة الجمع على إرادة خبيب بن عبد الله وأبيه وعمه مصعب بن الزبير . وقيل على إرادة أبي خبيب عبد الله ومن كان على رأيه . واعترض الاستشهاد على حذف النون بجواز أن الأصل قد بالسكون وحركت بالكسر لأُجلُ الروي فتكون الياء للإشباع لا للمتكلم. قال الروداني : أو أن الشاعر جرى فيه على لغة من يبنيه على الكسر والياء للإشباع اهروقد يقال مشآكلة اللاحق للسابق ترجع احتال الإضافة لياء المتكلم. (قوله وفي الحديث قط قط) في صحيح البخاري مرفوعًا: ولا تزال جهدم تقول هل من مزيد حتى يضع رب العزة قدمه فيها فتقول قط قط وعزتك ويزوى بعضها إلى بعض ع(١٠). (قرله والنون أشهر) راجع إلى قول المصنف: وفي قدني وقطني إنار. (قوله مهلا) اسم مصدر أمهل، ورويدا مصغر إروادا بمعنى إمهالا تصغير الترخيم كاسيذكره الشارح في بآب أسماء الأفعال والأصوات فهو تأكيد لمهلا لا صفته كا زعمه العيني وتبعه غيره كتُبيخنا والبعض. وملأت بفتح التاء كما قاله شيخنا السيد وشيخنا والضم الذي جوّزه البعض يحوج إلى نجوّز. (قوله بمعني أكتفي) كان الصواب بمعنى يكفي كما في المغني أو كفي كما في الجنيّ الداني لابن أم قاسم واستقر به الدماميني لأن عجيء اسم الفعل بمعنى المضارع فيه خلاف وفي كلام التفتازاني مجيء قط بمعنى انته فيكون اسم فعل أمر وإنما قلنا الصواب ذلك لبكون متعدياً. (قوله كغيرهما من أسماء الأفعال) أي التي تنصل بها ياء المتكلم وهي المتعدية لكون مدلولاتها أفعالًا متعدية كداركني وعليكني وسمع الفراء مكانكني: أي انتظرني وإنما اتصلت بها نون الوقاية حملًا لها على (أوله قاد في) يعنى حسي . وفيه الشاهد حيث أخل فيه النون تشبيها بقعلني ، وفي قوله قدى أيضًا حيث أضيف إلى باء المتكلم

- وقول قد الدفع) يعنى حسبى . وقيه الشاهد حيث الحق فيه الثون تشبيها بقطنى ، وق قوله قدى أيضا حيث أضيف إلى عاد المتكام بلا نون تشبيها له بحسي وأراد بالحبين عبيب بن عبد الله بن الزبير بن العرام رضى الله عبدم أجمين وأباه عبد الله لأنه كان يكنى بأنى خبيب . و يقال أراد بهما عبد الله وأعاه مصمها ابني الزبير بن العوام ، وهم يضم الحاد المنجمة وصح الباء الموحدة و سكون الباء أعر الحرف . وبروى بصيغة الجمح على إرادة عبد الله ومن كان على رأيه و كلاسما تقليب . والشحيح : البخيل . والملحد : الجاهر المائل عن الحق ربقال الملحد : الظالم في الحرم ، والوتن يفتح الواو و سكون الناء المثلثة من قول وق آخره فون بمعنى واتن ، أي

و بهم معین و راص محیور عرار و قال کی در این مصده بسین مصد محدی د بیست و رس و رس و در ما و من بسیده مصد. [۲] هنا رجز لا بیما مقالد . (قوله او قال کی اماوس قطنی کی حسین ، فالحرض لا یکم و لوکن با از بد به نها الاستاد التی لا بزار علها فکانه قد تکلم بذلك و اشاهد قطنی حیث استعمله بنون الواقعار و مهلاً متصوب بفعل عفرف ای امها مهلا . روز بهامضاعت، وقد ملات بطنی جمله من اقدما و الفاعل و لواقعول فی موضع التعلیل تقدیرا، وأضامه لاناه ند ملات بطنی بالماه. (۲) الحدیث: انجرحه البخاری ل کتاب التجاد را فلدر رفم (۲۹۲۶) فیج الباری، وانعره مسلم فی صفة الهار عن عبد الله بن و بهد، والصائی ال (حَاتَمَة): وقعت نون الوقاية قبل ياء النفس مع الاسم المعرب في قوله ﷺ لليهود: وفهل أنه صادقوفي، وقول الشاعر(١٠):

[ ٦٣ ] ۚ وَكُوْنَ يُغْفِينِي وَفِي الناسِ مُنْتِعٌ صَلِيقًى إذا أَغْيَا عَلَى صَلِيقًى وَلِيقًى وَلِيقًى وَلِيقً وقوله :

[ 7 ٤ ] وَلِيْسَ اللَّمُوَ الْفِينِي لِيُرفَلد خاليًا فإنَّ لَهُ أَضِعَافَ ما كَانَ أَمَّلاً 1 المتبيع في أصل متروك، وذلك لان الاصل أن تصحب نون الوقاية الأسماء المعربة المضافة إلى ياء المتكلم تقيها خفاء الإعراب فلما منعوها ذلك نبوا عليه في بعض الأسماء المعربة المشابهة للفعل. ومما لحقته هذه النون من الأسماء المعربة المشابهة للفعل أفعل التفضيل في قوله عَلَيْقَ : وغير الله جال أخوفي عليكم علما ابدة أفعل التعجب ، نحر ما أحسنني إن اتقيت الله والله أعلم .

مدلولاتها وهي الأفعال للتعدية وما ذكره الشارح من وجوب لحاق نون الوقاية أسماء الأفعال هو ما صرح به في النوضيح واقتضاه صنيح التسهيل لكن عبارة سبك للنظره تشعر بقله لحاقها فإنه قال وربما لحقت اسم الفاعل اختيار اواسم الفاعل اضغرارا اهد. قال شيخنا: وصريح كلام الرضى أن لحاقها اسم الفعل جائز لا واجب وفي المختي وشرحه للدماميني أن أجل يأقى حرفا بمنى تعم واسم فعل بمعنى يكفي فتازمه نون الوقاية وهو نادر واسما المفنى وشرحه للدماميني أن أجل يأقى حرفا بمنى تعم واسم فعل بمعنى يكفي فتازمه نون الوقاية وهو نادر واسما للمجهول أي يعطى . وقوله للوقف، بالبناء للمجهول أي يعطى . وقوله للوقف، بالبناء من غو غلامي فالأول أنه لمشابح الفعل عتروك اعترض بأنه لو كان للتبيه لأدخلوها على ما لم يشابه الفعل من غو غلامي فالأوم الفصل بالنون بين المضاف وغوضي من المحال والمناف عنوفان على المحال المتوفى عليكم فاندفع والمضاف إليه . وقوله في المجال أخو في عليكم) روى بحذف النون أيضا التفضيل بالنون بين المضاف وهو هنا خاف وأن غير الدجال الوقع عليه أخوف بعض الذي غياقي لأن أفعل التفضيل بعض ما يضاف وهو هنا خاف لأأخاف وأن غير النجال الوقع عليه أخوف بعض الني غياكي لأن أفعل التفضيل بعض ما يضاف

[77] هذا البيت قاتله بجهول والبيت من الطويل، وصعى الواق: الآلى، وبرفد: يمنح وبعطى. والشاهد في البيت: قوله والموافيزي، حبت جاء بنون الوقاية مع لمسم الفاعل عند الإضافة للباء إلحاقاً بالفسل شفوذًا وإنما ضعت إضافة ما فيه أل إلى المجرد منها في الشاهد والموافيزي ولأن للضاف إليه معرفة على رأى الفراء. وبرى المدو الرامان أن الضمير في موضع جز وبرى الأخضص وهشام أنه في موضع خصب. وبرى سيويه أن الضميع كالظاهر فهو متصوب.

[18] هو من الطويل بينال والنيب فلاما إذا أثيته . والمدنى وليس الذي يوافيني أي ياتُنبى ليوند أى ليعطي من الرفدوهو العطاء، وفيه الشاهد، فإن الثور فيه نون الرقاية وليست نون التنوين كإذهب إليه بعضهم إذ الترين لا يجمع مع الألف واللام، والموصول مع صلته اسم ليس ومحاتبا عبوه . ولم فد عل صينة الجمهول بالتصب على تشكير لأد يوفد. والمالم للتعليل وكذا الشاء ف فإن. وأضعف اسم إذ، وله مقدمًا عبو . وما موصولة . وكان أملاصلها، والعائد عفوف أي أمهله . والألف في الإطلاق.

(۱) الأصل في الأسم للوب ألا انتسال به تون الوقاية طل حاول ومكومي، ولقد أخفت تون الوقاية اسم الفاعل للتناف إياء لفكلم في هذا البيت. ومثل هلا قول الفاعر:

ألا فتى من بنى زبيان يحملنى وليس حاملني إلا ابن حمَّال

## [العَلَمُ]

(اسم يُعَيُّنُ المُسمَّى) به (مُطَلَقاً \* عَلَمُهُ) أي عام ذلك للسمى . فاسم مبتداً . ويعين المسمى عليه في موضع رفع صفة له . ومطلقا حال من فاعل يعين وهو الضمير المستر ، وعلمه خبر ، ويجوز أن يكون علمه مبتداً مؤخرا ، واسم يعين المسمى خبرا مقدماً ، وهو حيئذ نما تقدم فيه الحبر وجوبًا لكون المبتدأ ملبسا بضميره . والتقدير علم المسمى السم يعين المسمى مطلقا : أي مجردا عن القرائن الحارجية . فخرج بقوله يعين المسمى النكرات ، المسمى مطلقا : أي مجردا عن القرائن الحارجية . فخرج بقوله يعين المسمى النكرات ، لا يجوز لفة الإثم الشرعي فمن لحن في أحكام المربية فإنما يعنى بالنسبة إلى اللغة ولا يازم من التكلم بما لا يقول أنه يأثم إلا أن يقصد إيقاع السامع في غلط يؤدى إلى نوع ضرر فعليه حيتذ إثم هذا القصد المحرم. قاله الشيخ بهاء الدين السبكي في شرح المحتصر .

#### [العليم]

يعللق على الجبل والراية والعلامة والظاهر أن النقل إلى المعنى الاصطلاحي من الثالث بدليل قولهم لأنه علامة على مسماه. (قوله يعين المسمى) أي خارجا كعلم الشخص الخارجي أو ذهنا كعلم الجنس بناء على التحقيق الآتي. أما على مذهب للصنف فعلم الجنس غير داخل في هذا التعريف لخروجه بقوله يعين فيكون خاصا بعلم الشخص وكعلم الشخص الذهني أعتى للوضوع لمين ذهنا متوهم وجوده خارجا كالعلم الذي يضعه الوالدلابته المتوهم وجوده خارجًا في المستقبل وكعلم القبيلة فإنه موضوع لمجموع أبناءالأب الموجودين حين الوضع وغير الموجودين حينه فإن المجموع لا وجود له إلا في ذهن الواضع فقو لهم تشخص العلم الشخصي محارجي أغلبي أفاده يس. والراد بقوله يعين المسمى أنه يدل على مسمى معين لا أنه يحصل له التعيين لأنه معين في نفسه فيازم تحصيل الحاصل. (قوله حال) أو صفة مفعول مطلق عنوف أي يعين تعيينا مطلقا. وقوله ويجوز أن يكون إخي هذا أولى بل متمين لأن المرف هو الذي يجعل مبتدأ والتعريف هو الذي يجعل خبرا ولأن علمه معرفة ولا يخبر بالمعرفة عن النكرة على ما سيأتى . (قوله بضميره) أي ضمير ملابسه كإيدل عليه قوله والتقدير علم المسمى إخ. (قوله مجرها عن القرائن الحارجية) أي الخارجية عن ذات الاسم كاسيصرح به والراد غير الوضع إذ لابد منه وهو من القرائن كاف الروداني . (قوله النكرات) كرجل وفرس فإنهما لا تعيين فيهما أصلا و كشمس وقمر فإنهما وإن عينا فردين لكن ذلك التعيين لأمر عرض بعد الوضع وهو عدم وجود غيرهما من أفراد المسمى. وأما بحسب الوضع فالا تعيين فيهما . ودخل نحو زيد مسمى به جماعة فإنه باعتبار كل وضع يعين مسماه والشيوع إثما جاء من تعدد الأوضاع وهو أمر عارض. ولا يخرج بقوله مطلقا لأنه وإن احتاج في تعيين مسماه إلى قرينة من وصف أو إضافة أو نحوهما لكن ذلك الاحتياج عارض لا بالنسبة إلى أصل الوضع كبقية المعارف. وبقوله مطلقًا بقية المعارف فإنها إنما تعين مسماها بواسطة قرينة خارجة عن ذات الاسم. أما لفظية كأل والصلة ، أو معنوية كالحضور والغيبة . ثم العلم على نوعين : جنسى وسيأتى ، وشخصى ومسماه العاقل وغيره مما يؤلف من الحيوان وغيره (كَمَجَعَفْي) لرجل (وَحَرْيَقًا) لامرأة ، وهى أخت طرفة بن العبد لأمه (وَقَرْنِ) لقبيلة ينسب إليها أويس القرف (وَعَدْنِ) لبد (ولا حَقِيْ) لفرس (وقتَلْهُ قَمِي) العبد والمرفقة أقيى) العلم ، والمراد به هنا ما ليس بكنية ولا بلقب (وَ) فَذْنَ أَنْ (كَتْيَةً) وهي ما صدر بأب أو أم ، كأي

(قوله كال) ولو للعهد الذهني لأن المراد بمدخولها الحقيقة وهي معينة وكونها مرادة في ضمن فرد مبهم لا يخرجها عن التعيين . (قوله كالحضور) أى في ضميرى المتكلم والمخاطب . وقوله والغيبة أى ومرجع الغيبة يعني أن تعين معنى ضمير الغيبة بواسطة مرجعه . أما إذا كان المرجع معرفة فالتعيين ظاهر وأما إذا كان نكرة فلأن معناه الشيء المتقدم فتعين معناه من حيث إن المراذ به الشيء المتقدم بعينه وإن كانت عين ذلك الشيء مبهمة فسقط ما للبعض هنا . وكان عليه أن يقول أو حسية كالإشارة الحسية في اسم الإشارة لأنها القرينة التي بها تعين مدلول اسم الإشارة لا مجرد الحضور كما زعمه البعض مدخلًا لقرينة اسم الإشارة في قوله أو الحضور . ويمكن أن يقال أراد الشارح بالمعنوية ما قابل اللفظية فشمل الحسية فافهم . (قوله لرجل) أي مخصوص وكذا يقال فيما بعد وهو منقول عن اسم النهر الصغير . (قوله وخونقا) هو منقول عن اسم ولد الأرنب . (قوله أخت طرفة) بفتح الراء كما في القاموس . (قوله وعدن لبلد) أي بساحل اليمن تصريح . (قوله ولا حق لفرس) أي لمعاوية بن أبي سنيان رضى الله تعالى عنهما تصريح . (قوله وشذ قم) ضبطه بعضهم بالذال المعجمة وبعضهم بالمهملة وهو الذي يقتضيه صنيع القاموس وذكر شيخنا فيه الوجهين . وقوله لجمل أي للنعمان بن المنفر . (قوله وواشق لكلب) قال في التصريح: ذكر في النظم سبعة أعلام وثامنها علم الكلب وفي ذلك موازاة لقوله تعالى : ﴿ وَيَقُولُونَ صَبَّعَةُ وَثَامَتِهِمَ كُلِّهِم ﴾ [ الكهف : ٢٢ ] . (قوله والمراد به هنا) أي بخلافه في تعريف العلم فإن المراد به ما قابل الفعل والحرف. ويطلق أيضاً الاسم ويراد به ما قابل الصفة وقوله ما ليس أي علم ليس إلخ . (قوله وكنية) من كنيت أي سترت . واعلم أنه قد يقصد بالكنية التعظيم والفرق بينها حينئذ وبين اللقب المقصود به التعظيم أن التعظيم في اللقب بمعناه وفي الكنية لا بمعناها بل بعدم التصريح بالاسم لأن بعض النفوس تأنف أن تخاطب باسمها وقد يقصد بها التفاؤل كتكنية الصغير تفاؤلا بأن يعيش حتى يصبر له ولد أفاده الروداني . (قوله وهي ما صلور) أي علم مركب تركيبا إضافيًا صدر فلا انتقاض بنحو أبو زيد قائم وأب لزيد قائم مسمى بهما لأن المركب الإضاف في الأول جزء العلم لا هو والثاني لا إضافة فيه أَفاده الشنواني . ۲۱۳ اجازه الأول ــ العلم

بكر وأم هاني، (و) أتى (وَلَقَهَا) وهو ما أشعر برفعة مسماه أوضعته كزين العابدين وبطة. (وَأَخْرَنْ فَا) أَى أَخر اللقب (إنْ سِواهُ) يعني الاسم (صَحِبًا) تقول جاء زيد زين العابدين ، ولا يجوز جاء زين العابدين زيد لأن اللقب في الأغلب منقول من غير الإنسان كبطة ، فلو (قوله بأب أو أم) أو ابن أو بنت أو أخ أو أحت أو عم أو عمة أو خال أو خالة كا ذكره سم(١) . (قوله وهو ما أشعر) أي بحسب وضعه الأصلي لا العلمي إذ بحسب وضعه العلمي لا إشعار له إلا بالذات كذا قال جمع من أرباب الحواشي والمتجه عندي أنه يشعر بحسبه أيضا وإن كان المقصود بالذات الدلالة على الذات إذ الإشعار الدلالة الخفية وهي لا تناف كون المقصود بالذات ما ذكر ، ولا مانع من قصد الواضع ذلك تبعا . ثم رأيت في التصريح عن بعضهم وفي كلام السيد ما يؤيده . وأورد على تعريف اللَّقب أنه يشمل بعض الأسماء نحو محمد ومرة وبعض الكني نحو أبي الخير وأبي جهل . وأجيب بأن ما وضع للذات أولا : فهو الاسم أشعر أو لم يشعر صكر أو لم يصدر ، ثم ما وضع . ثانيا : وصدر فهو الكنية أشعر أو لم يشعر ، ثم ما وضع . ثالثا : وأشعر فهو اللقب . فالإشعار وعدمه والتصدير وعدمه غير منظور إليه فى الموضوع أولا : والإشعار وعدمه غير منظور إليه فى المُوضوع . ثانيا : كذا نقل عن سم والأقرب عندي من هذا وجهان : الأول : أن الاسم هو الموضوع أولًا للذات واللقب الموضوع لا أو لا لها مشعرًا بالرفعة أو الضعة فينهما التباين وأن الكنية ما صدرت بأب أو أم سواء وضعت أو لا أشعرت أولا فتجامع كلا منهما وتنفرد فيما وضع لا أولا ولم يشعر وإنما كان هذا أقرب من ذاك لشمول اللقب عليه ما وضع . ثانيًا : وأشعر وشحول الكنية عليه ما وضع . ثالثا : وصدر وعدم شحولها على ذاك ما ذكر فيلزم عليه كون ما ذكر واسطة وهو خلاف القرر ، ولأن اشتراط كون وضع الكنية ثانيًا واللقب ثالثًا مع كونه لا وجه له مخالف لكلام المحدثين وغيرهم حيث جعلوا بعض الكني من الأسماء كإفي أم كلثوم فقد قالوا اسمها كنيتها . الثاني : ما قيل إنه يصح اجتها ع الثلاثة والفرق بينها بالحيثية وإنما كان هذا أيضا أقرب من ذاك لما مروفي الروداني أن المفهوم من كلام الأقدمين أن الاسم ما وضع أول مرة كائنا ما كان والكنية ما وضع بعد ذلك وصدر بأب أو أم دل على المدح أو الذم أو لا ، واللقب ما وضع بعد ذلك أيضا أي يعد الاسم وأشعر بمدح أو ذم ولم يصدر بأب أو أم فهي متباينة ا هـ ويرد عليه أيضا أنه مخالف لما نقلناه عن المحدثين وغيرهم فتأمل . (قوله أوضعته) بفتح الضاد أو كسرها أي خسته وهاؤه عوض هن الواق . (قوله يعني الاسم) تفسير للسوي وأبقاه كثير على عمومه مرجحين وجوب تأخيره عن الكنية أيضا ويؤيده تعليله الآتي بقوله لأن اللقب في الأغلب إلح لاقتضائه وجوب تأخيره عن الكنية أيضا لجريانه فيها ولايدل على التخصيص قول المصنف وأن يكونا مفردين كما سيأتي للشارح لما يأتي عن سم ومحل وجوب تأخير اللقب عن الاسم إذا لم يكن اجتماعهما على سبيل إسناد أحدهما إلى الآخر وإلا أخر منهما ما قصد المتكلم الحكم به . (قوله لأن اللقب إغ) وقيل لأنه لو قدم ضاعت

<sup>(</sup>٢) وقال بي التصريح : زاد الإمام الفخر الراؤى في العلم الجنسي أو ابن أو بنت كابن داية للعراب.. دايت الشيء كسميت خطته ... وبنت الأوهن للحصة . وهذا ما قالد الفخر في التصريح ..

قدم لأو هيرار ادة مسماه الأول و ذلك مأمون بتأخير و١٠٠ ، وقد ندر تقديمه في قوله (٢٠ : أَلِيا آيِسُ مُؤِيْقِيَهَا عَمْسُرُو وَجَسَدًى ۚ أَيْسُوهُ مُنْسَلِمٌ مَسَاءُ السَّمَيْسَاءِ ۗ اللَّهُ

بَطَن شِرْيَانَ يعْوى حَوْلَهُ الذِّيبُ الْ بأنَّ ذَا ٱلْكُلُّبِ عَمْرًا خِيرُهُمْ حَسَّبًا وقوله :[٦٦] (تنبيه): لاترتيب بير الكنية وغير هاأفمن تقديمها على الاسمقوله:

مَا مَسُّهَا مِنْ تُقَبِ وَلاَ ذَبُسُوا ا ٢ ٦٧ ] أَقْسَمَ بالله أَبُو خَفَص عُمـرُ

فائدة الاسم لأنه يفيد فائدة الاسموز يادةو لأنه يشبه الصفة وهي متأخرة عن الموصوف وقوله في الأغلب احتراز عن نحوزين العابدين. وقو له فلو قده لأوهم) يؤخذ منه أنه إذا انتفى ذلك الإيهام لاشتهار المسمى باللقب جاز تقديمه وهو كذلك كاف قوله تعالى: ﴿ إِنَّهَا الْمُسِيحَ عِيسَى ابن مُومِ ﴾ [ النساء: ١٧١ ] أفاده يسَّ. (قوله أنا ابن إلحى الشاهد في مزيقيا حيث قدم اللقب على الاسم. وقصر مزيقياللضرورة كإقاله الرودان وإنمالقب به لأنه كانيلبس كإيوم حلتين فإذاأمسي مزقهما كراهة أن يلبسهما ثانياو أن يلبسهما غيره . و عمر و هذا من أجداداً و من بن الصاحت قائل هذا البيت أخي عبادة بن الصامت . و قوله و جدي أي من جهة الأم. وإنما لقب منذر بماء السماء لحسن وجهه وقيل هو في الأصل لقب أمه ثم استعمل فيه. ومراد الشاعر أنه نسيب الطرفين. (قوله بأنذا الكلب)أي صاحب الكلب و الباء متعلقة بأبلغ في البيت قبله و هو:

[99] قاله أوس بن الصامت الصحابي أحو عبادة بي الصامت رضي الدّعهما . وهو الذي ظاهر من امرأته ووطنها قبل أن يكفر فأمره ﷺ أن يكفر بخمسة عشر صاعاس شعير على ستي مسكيا . ومريفا بضم المهم و فعه الراي و سكو ناقياء آخر الحروف و كسر الذاف و تحفيف الياء الأخرى و هو لقب عمرو ، و هو أحد أجدادأوس المدكور فلذلك قال أمااس مربقيا عمرو . وقيه الشاهد حيث قدم اللقب على الاسبور الأصل تأحيره عن الاسب وكال عمر و مل إلى اللهم على كل يوم حتيزة اذاأسم مرقهماكو اهية أن يلسهما ناتياو أن يلسهما غيره فلقب بذلك وهو ابن عامر بزحارثة . (أو له وجدى) مبتدأ وأراد به أحد أجداده من الأم وقوله أبوه كلام إضاف مبتدأ ثان . (وقوله صلوع عبره والجملة خير المبتدأ الأولى ، وهو منذر بن امرى القيس بن المعمان بن امرى القيس المحرق وهم ملوك الحجوة وعمال الأكامرة وأواد أوم بذلك أنه كرج الطرفين بسبب الحهتين . وقوله هاء السعاد) مرفوع الأموسة مدفر وكان يلقب بذلك لحسر وجهه . والدى ذكره أهل القل أن أوالمفر كان يقال لهاماء السماء لسنها ، واشتهر المنفق إلى المليد بين ماء السماء ، واسمها مارية بست عوف بن جشم.

أَبْلَـعُ هُمَانَيْلًا وَأَبْلِـعُ صَمَنْ يُلِلُهُمُما ﴿ عَلَى خَبِينَا وَبَعْضُ الْقَوْلِ تَكَـلِيبُ [ ٦٦ ] قبله :

بأد كَا الْكلب إلح .... الله الم

فالتهما حنوب أخت عمرو دى الكلب. وقبل يطفهنت عاصيه والأول هو الأصحى همام قصيدة من السيطة برقي الأحاها عمره أبدلماني كُلُّ امرُئَ بَمَحَالِ اللَّهُ وَكُسرُوبٌ ﴿ وَكُلُّ مَسنٌ غَمَالَ الْأَيْسَامِ مَلْكُمُوبُ

و عمال الدهر يكسر الم : كيده ومكره . (أو له مكروب) أي معلوب . وهذيلا معمول أبلغ . ومن موصولة ، ويعمها صلتها والضمير ترجع إلى هذيل اسم قبيلة و حديثا مفعول ثان لأبله الأولى يقدومناه لأبلغ الثانى و التقدير أبلغ هذيلا عنى حديثا وأبلغ من يلغهاعنى حديثا والوابو في وبعض القول للحال وقو لعبان يتعلق نفوله حديثاو الأظهر أتعبدل منه و دالكلب اسميان و مو لقب عمرو وأحى جنوب و فيعالشاهد حرث قدم اللقب على الاسم . وقو لهنسبا عميز و الباء في يطن شريادل عل النصب على الحال والتقدير عمرا كالتابيطن شريان و كان عمر وقد دفرنيه ، وهو بكسر الشين للمجمة و فنحها شجر زيممل منه القسى ، وقوله يعوى حوله الذئب : جملة و قعت صفة لبط - شريان .

[77] (أقسم بالله أبو حفص عمر) قال ان يعيش: قاله رؤبة وهذا حطاً لأن وفاة رؤبة ف سه حمس وأربعين وماتة و لم يدرك عمر رضي الله عنه ولا علم= (١) والأناللقب يثب النمت في اشعار عبلك حاو الذم والعت فلا يقدم على المنعوت. فكذا أشبه، ويرى الرض أن اللقب فيه مع العلمية شيء من معنى العت غُلُو أَنَّى بِهُ أُو لاَ لأَعْيَ عَنِ الاَسمِ. وقدقال ابن الأتباري: إن الفقب إذا كانو أشهر من يدأ بعقبل الاسم. (٢) البيت من الوافر، ومزيقيًا : أصلها مزيقيًا ، وتعمر للضرورة ، وهو لقب عمروين عامر ملك أبين . والشاهد في البيت قوله : مزيقيا . حيث جاء اللقب

مقدمًا على الاسبود هو عمرو.

ومن تقديم الاسم عليها قوله :

[ ٦٨ ] ۚ وَمَٰا آهَنَزُ عَرِشُ اللهِ مِنْ أَجْلِ هَالِكِ صَمِعنَا بِهِ إِلاَّ لَسَعْدٍ أَلَى عَمْرُو وكذلك يفعل بها مع اللقب ا هـ وقد رفع توهم دخول الكنية في قوله سمواه بقوله (وَإِنْ يَكُولًا) أَى الاسم واللقب (مُفرَّ دَيْنِ فَأَضِفَ) الاسم إلى اللقب (حَعمًا) إن لم يمنع من الإضافة مانع على ما سياتى بيانه . هذا ما ذهب إليه جمهور البصريين'') ، نحو هذا سعيد كرز يتأولون الأول بالمسمى والثانى بالاسم ، وذهب الكوفيون إلى جواز اتباع الثانى للأول على

> أبلغ هذيلا وأبلغ من يبلغها عنى حديثا وبعض القول تكذيب قالتهما أخت عمرو المذكور من قصيدة ترثيه بهاأولها :

كل امرى بمحال الدهر مكروب وكل من غالب الأيام مغلوب

وقرك بيطن شريان بكسر الشين للمنجمة و قنحها اسم موضع دفن فيه عمرو. والشريان شجر يتخذ منه القسى، وبيطن خبر أن إذا نصب خبر على النحبية لممن أخرا في الخبرية لأن (قوله وغيرها) أي اسال لقبا كاسيد كره . رقوله أقسم بالحة أبو صفص عمر إلخ) بعده \* فاغفر له اللهم إن كان فجر \* أنشده بعض العرب حين كان لعمر بن الخطاب رضى الله عنه: إن ناقتى قد نقبت فاحملنى، فقال له عمر كذبت و حلف على ذلك . والنقب والنعم والمناب وضى الله عنه : إن ناقتى قد نقبت فاحملنى، فقال له عمر كذبت و حلف على ذلك . والنقب سيد الأوس رضى الله تعالى عنه . رقوله و كلد لك يفعل بها مع اللقب) أي ميت . وسعد أبو عمرو هو سعد بن معاذ اللقب عن الكتب وأبي له و كلد لك يفعل بها مع اللقب) ذهب قرم كابن الصائغ والمرادى إلى تأخير المقب عن الكتب وأبي والموادى إلى تأخير المنافق والموادى أن المنافق والمهادى والله عنه على عامدة قوله والله عنه المنافق والمهادى وسوه مقردين كل في الاسم واللقب : و لا يمنع ذلك كون امغردين معاذ المنافق المنافق المنافق والمادى إلى المنافق والمنافق والمنافق المنافق والمنافق المنافق المنافقة المنافق المنافق المنافق المنافقة المنافقة المنافقة الكنافق المنافقة المنافق

<sup>-</sup> أحد من النامين وإما فالد أعرال كان استحمل عمر بن الحقاب وضى الله عنه وقال إن ناتى قد نقبت نقال له كذبت و لم يحمله فقال: القسمة بالله أكون مخصر عقر \* ما نسبتها من تقدير والا تغير \* فاطور له اللهم إن كان فحر

يقال نقب البعر يضب مَن باب علم يعلّم إذا رق شخه ، ودير البعر أيضًا من هذا الباب إذا حفى . وقوله إن كان فبعر أي حدث في بينه . والنذاهد فيه حيث قدم الكيمة على الأسم .

<sup>[</sup>٨٦] قاله حسان بن ثأبت الأنصارى الصحال وهي الله عنه شاعر وسول الله ﷺ توق قبل الأربعين في خلافة على بن أبي طالب (٢) أن أن أبا كان الاسم والقب عفر دين رجب إضافة الاسم إلى الله و يراد بالأول اللسمي، لأنه هو المرس الاستاد إلى ويراد بالثال الاسم وأقو هلا لهلا وإنها اشاقة الشهرة الشعب أو لائمة الله القبير المراد عائد هو الأعرف وصار الاسم مجهولاً حين اعتقد فه الشكري، واحيف إلى اللب القبيريات وجعوا المستعدة الله يوان الله المتعرف وجعوا المستعدة اللهاء المتعرف المتعرف والمتعرف والمتعرف المتعرف الم

أنه بدل منه أو عطف بيان نحو هذا سعيد كرز ، ورأيت سعيدا كرزا ومررت بسعيد كرز . والقطع إلى النصب بإضمار فعلى ، وإلى الرفع بإضمار مبتداً نحو مررت بسعيد كرزا وكرز ، أي أعنى كرزا وهو كرز الوهو كرز الوهو كرز الوالالي أعنى كرزا وهو كرز الوهو كرز الوالالي أعنى المنافقة ، أو الاسم نحو عبد الله بعلة ، أو اللقب نحو زيد أنف الناقة امتنعت الإضافة للطول ؛ وحيئذ رأتيج اللجى روفى وهو اللقب للاسم فى الإعراب بياتًا أو بدلاً ، ولك القطع على ما تقدم ؛ وكذا إن كانا مفردين ومنع من الإضافة مانع كأل نحو الحارث كرز<sup>(1)</sup> . ولك المقطع على ما تقدم ؛ وكذا إن كانا مفردين ومنع من الإضافة مانع كأل نحو الحارث كرز<sup>(1)</sup>

ر**قو له يتأولون الأول بالمسمى إخ مأ**ى خالباه إلافقد يعكسون كافي كتبت معيد كرز ونحو من كابتر كيب لايناسب الحكم فيه إلاذلك. وقو لهو ذهب الكوفيون أي وبعض البصريين كإيدل عليه ما قبله وهذا الذهب هو الحق وجرى عليه في التسهيل. (قوله على أنه يدل منه) أي بدل كل من كل وجوّز الدنوشري وجها ثالثا وهو أن يكون تأكيدا بالمرادف. (قوله والقطع) يفيد أن البدل والبيان يقطعان وهو كذلك كإيفيده كلام الثنواني، ونقله يسّ عن بعضهم، وصرح به الرو داني . وقال بعضهم لا يقطعان إلا شذوذا . (قوله بإضمار فعل) أي جوازا و كذا قوله بإضمار مبتدأ فيجوز إظهار هما صرح به في التصريح. (قوله وإلا إخ) ظاهره وصريح كلام الشارح امتناع الإضافة إذا كان الأول مفر داو الثاني مركبا والوجه خلافه كما صرحبه الرضى الموازكون المضاف إليه مركبا كعلام عبد الله بخلاف المضاف. (قوله أتبع الذي دف) أي تبع الإتباع ، الأول أصعلًا حي والثاني لفوى فليس في كلامه طلب تحصيل الحاصل الذي هو عبث. وهذا الأمر كتابة عن منع الإضافة فلا ينافي ما صرح به الشَّار ح من جواز القطع . وأتبع جواب إن الشَّر طية المُدَّعْمة في لا ، و حذف الفاء للضرورة . (قو لَه بيأنا) و هذا أنسب بكونَ اللقب أوضح. (قوله كَأَلُ) وككون اللقب وصفا في الأصل مقرونًا بأل كهرون الرشيد ومحمد المهدى قاله في التصريح . **(قوله عن شيء)** أي معني ، وضمير سبق استعماله راجع إلى بعض العلم ، وضمير فيه راجع إلى شيء ، فالمنقول عنه معني لالفظ ، هذا مفاد هذه العبارة . وقوله وذلك المنقول عنه مصدر كفضل واسم عين مثل أسد إلح يفيد أن المنقول عنه لفظ ويمكن إرجاع عبارته الثانية إلى الأولى بتقدير مضاف في الثانية أي معنى مصدر إغروالعكس بتقدير مضاف في الأولى أي عن لفظ شيء إلخو لا يردعلي هذا اتحاد المنقول والمنقول عنه لاختلافهما صفة ، فإن لفظ فضل مثلا متصف قبل العلمية بالمصدرية وبعدها بالعلمية وهذا الاختلاف كاف. بقي أنه يردعلى الشارح أنه خالف ظاهر المتن بلا حاجة حيث جعل قوله كفضل إلخ تمنيلا للمنقول عنه ، وظاهر التن أنه تمثيل للمنقول فتدير اه.

راقو العميق استعماله فيه الأولى سيق وضعه له ليدخل في المشول ما وضع لشىء و لم يستعمل فيه ثم نقل لغيره فانه من الملعية ، المنطقة المنطقة من العلمية ، المنطقة المنطقة وضرح به شارحه . وقو له قبل العلمية كأسامة علما لشخص فهو من الملعية ، في المنطقة المنطقة المنطقة المنطقة في من الملعية كأسامة علما الشخص فهو من الملعية الكائف الشنو الفي المنطقة المنطقة عنده وعمره مالة وعمل كاقاله الشنو الفي المنطقة عنده وعمره مناة وعمره مناة وعمره مناة وعمل المنطقة واللام المستعملة بالمنطقة المنطقة المن

(٣) وظلك ثلايغ واصافة مالها البرايغ عنه وذاتا كلا الله وصفال الأصل شوراته الدعل هارون الرشيد ، قبل لملاجوهم إرادة لح الأصل ، وقبل لأن قلوموف لاجتلف إلى صفعوه فدا ما قالد لاميز حاصر بج عنه مصدر (كَفَقَعْلُ وَ) اسم عين مثل (أُسَلَه) واسم فاعل كحرث . واسم مفعول كسمود ، وصفة مشبهة كسميد ، وفعل ماض كشمر علم فرس(١) . قال الشاعر : [ ٢٩٠] أَبُوكُ خَبَابُ سَارِقُ الضيف بُرْدُهُ وَجَدَّىٰ يَا حَجُّاجُ قَارِسُ شَمَّرًا وفعل مضارع كيشكر . قال الشاعر :

\* وَيَشْكُرُ اللهُ لَا يَشْكُرُهُ \*
 [٧٠]

وجملة وسيأتى (وَ) بعضه الآخر (دُّو آرْيَجَالِ) إذ لا واسطة على المشهور . وذهب بعضهم إلى أن الذي علميته بالغلبة لا منقول ولا مرتجل(<sup>7)</sup> . وعن سيبويه أن الأعلام كلها منقولة . وعن الزجاج كلها مرتجلة (٢٠ . والمرتجل هو ما استعمل من أول الأمر علمًا (كُسُعَاق) وغيره وباعتبارنا النوع دون الشخص يندفع ما قاله الروداني من أن جعل أل للعهد الحضوري يقتضي أن سعاد مسمى به امرأة غير الأولى منقول وهو باطل فافهم. (قوله أبوك حباب) أى حبان على ما قيل، و لم أجده في القاموس ولا غيره. وفي القاموس أنهم سموا بمضموم الحاء ناسا و شيطانا ، ويطلقونه على الحية ، وسموا بمفتوحها ومكسورها ناسًا وذكر للثلاثة معاني أحر لا تناسب هنا. وسارق الضيف من إضافة الوصف لفاعله ويرده مفعول له . وقد يقال لا شاهد في البيت لاحتال أن يكون منقولا من جملة فعلية فاعلها ضمير مستتر إلا أن يقال النقل من الجملة خلاف الغالب، والشي يحمل على الغالب ما لم يصرفه عنه صارف، وكذا يقال في الشاهد بعده. (قوله و ذو ارتجال) من ارتجل الخطبة والشعر أي ابتدأهما من غير تبيؤ لهما قبل. فمعنى كون العلم مرتجلا أنه ابتدى بالتسمية به من غير سبق استعماله من غير علم قاله الدماميني. (أوله إذ لا واصطة إخ) علة لمدر أي وزدت لفظ الآخر المُنيد للحصر منم أن عبارة الناظم لا تؤديه لأنه لا واسطة. (قوله لا منقول ولا مرتجل) أما الأول فلأن النقل يستدعي الوضع للمعني الثاني ولا وضع فيه له، وأما الثاني فلأنه سبق له استعمال في غير العلمية والتحقيق أنه منقول بوضع تنزيل لأن غلبة استعمال المستعملين بمنزلة الوضع منهم كما ذكره سم في الآيات البينات. رقوله كلها منقولة) أي لأن الأصل في الأسماء التنكير ولا يضر جعل المعنى الأصلي للاسم الذي يتوهم أنه مرتجل. **(قوله كلها مرتجلة)** مبني على قوله أن المرتجل ما لم يتحقق عند وضعه قصد نقله من معنى أول وهذا القصد غير متحقق وموافقة بعض الأعلام نكرة أو وصفا أو غيرهما أمر اتفاق لا بالقصد. وقوله ما استعمل من أول الأمر علما) أورد عليه أنه غير جامم لعدم صدقه على ما وضع للذات ابتداء ولم يستعمل فيه مع أنه علم مرتجل، إذ لا يشترط في العلمية الاستعمال كما هو ظاهر قول التفتار إلى: العلم ما وضع لسمي بمشخصاته وغير مانع لصدقه على علم الشخص النقول من علم الجنس كأسامة علما الشخص. ويمكن دفع هذا بأن المراد العلمية الحاضرة كما مر . قال البعض: فكان الأولى أن يقول ما وضع لشيء لم يسبق وضعه لغيره اهـ وقيه أنه يخرج عن [79] البيت من الطويل، وقاتله جميل وذكره صاحب الشذور صد ٤٥٤ . والشاهد في البيت قوله: وشمراء فإنه في الأصل فعل ماضي، ثم نقل عن الفعلية وسمَّي به فرسًا. ومعنى البيت: قول جميل لمن يخاطبه وهو يوازن بين شرف الآباء... أبوك ماكر خبيث وسارق للضيف برده، ولكن جدى فارس مشهور وفرسه فيمر كذلك.

<sup>(</sup>١) أو أسم تفصيل مثل: أشرف، وأكرم.

 <sup>(</sup>٢) انظر توضيح القاصد والسائك ١٩٧١/.
 (٣) والمرتجل عنده هو ما لم يعطق عند وضعه قصد نقله من محى أول.

علم أمرأة (وَأَهْفَ) علم رجل (وَ) عن المنقول ما أصله الذي نقل عنه (جُمْلَةٌ) فعلية والفاعل ظاهر كرق نحوه وشاب قرناها ، أو ضمير بارز كأطرقا ، علم مفازة . قال الشاعر :

[ ٧١ ] على أَطْرِقَا بَالِيَاتِ ٱلْخِيَامِ أو مستتر كيزيد في قوله<sup>(١)</sup> :

[ ٧٧ ] لَبُنْتُ أَلَوْالِي يَنِي يَزِيدُ ظُلْمًا عَلَيْنَا لَهُم فَدِيدُ ومنه إصمت علم مفازة". قال الشاعر:

هذا العله المرتبل المسمى به شخص بعد تسمية آخر به فيكن هذا أيضا غير جامع فتأمل . (قو له وأهد) نور عها أنه جمع أدة بمعنى المرة من الو د قالمعرة بلل من و او كاف أفتت فهو متغول من جمع لا مرتبل . (قو له و من الملقول إغم أشار بذلك للدفع ما يوهم خلاهم المتن من عطفه على ما قبله المقتضى كو نه قسيمنا للميتقول و المرتبل . و إنحان كالم على المتقول من منهفة المركبات كالمركب التقويد ي من جملة ، و للشقول من يغية المركبات كالمركب التقييد ي . وقل لمقوناها من عنه بالمستعوب عقوب العرب دون المقول من يغية المركبات كالمركب التقييد كل كونها المستعوب عقوب العرب دون غيرها ، قاله ي .. وقل له قوناها أي ذؤ اجتاها .

رفوله على أطرقا بالميات الحيام) يحتمل أنه خير مقدم ومبتداً مؤخره ويحتمل أن الجار والمجرور متعلق بقوله عرفت الديار في البيت السابق. وباليات الحيام متصوب على الحال من الديار . وسميت تلك المفارة بأطرقا الأن السالك فيها يقول لصاحبيه أطرقا أي اسكتا مخافة ومهابة . قاله الديني . وقوله فبشت أي أخبرت يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل: الأول: المتاء التي نابت عن العامل . الثانى: أخوال، وضي يزيد بدل أو بيان الأخوالي . الثالث: جملة

[۷۷] تمامه : قالمأبو ذا يساعو بلند بزخالد المذل ، جاهل إسلامي تولى خلافة عنان رضي الله عنه بطريق مكة . وقبل بمصر منصر قامن إفريقية ، وكان

قائدة و دوستام بالدن محمد المعلى مسيطى اسلامي تول ال حوله كالموار من الاعتباط ويتهدف وقبل بمصر منصر فامر بالريفية ، و قالا غزاها مع عبدالله بن الزيور ضي القاعتها ، وهو من تصيدة من المتقارب يذكر قبها خلو الديل عبد المساقلة بالموارك ب عَمْرُفُتُ الْلَيْمِينَا إِلَيْ مُعْلِمًا اللّهِ اللّهِ عَلَيْهِ اللّهِ اللّهِ عَلَيْهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ ا

وهو أول القصيدة . وأطرقا بفتح الفترة و مكون الطاء وكسر الراء وهو اسم علم لفترة . ويف الشاهد لأنه مقول من فعل الأمر . وهو من المرق الأمر . وهو من المرق الأمر في المرق ا

[77] قالدوزه (أو أفدتيت) على صيفة الجهو ل بعدي أخيرت، بعدى إلى الانتخاص الأول التامالتي نايت من الفاصل به والفال أحو الله و التاسك (١) المبتد من المراح بوقائلة والهذا بوسية الجهود المبتد إن المراح بوسية المبتد المبتد المبتد المبتد المبتد المبتد المبتد والمبتد المبتد المبتد

الجزء الأول ــ العلم ٢١٩

# [ ٧٣ ] أَشْلَى سَلُوثِيَّةُ بَائتُ وَبَاتَ بِهَا بِوَحْشِ إِصْمِتَ فِي أَصَلاَبِهَا أَوْدُ (تَعْمِيهِ): حَكم العلم المركب تركيب إسناد وهو المنقول من جملة أن يحكي

لهم فديد أي صياح ، وظلما مفعول لأجله ناصبه محذو ف تقديره يصبيحون ، وعلينا متعلق بهذا المحذوف لا بفديد لأن صلة المصدر لا تتقدم عليه ، و لم يقل عليهم لأن المتكلم يغلب على غيره في إعادة الضمير تقول أناو زيد فعلنا و لا تقول فعلا كذافي التصريح وأنت خبير بأنه حيث كان العامل في ظلما وعلينا محذو فانقدير هيصيحون كان هو الجدير بجعله المفعول الثالث فيكون جملة لهم فديد حالاً مؤكدة . والشاهد في يزيد فإنه علم منقول عن الجملة بدليل ضمة الدال . والمشهور في يزيد في البيت أنه بالياء التحتية . و تصويب ابن يعيش أنه بالتاء الفوقية أبو قبيلة من العرب تنسب إليه البرو د التزيدية رده ابن الحاجب كافيز كريا بأن الرواية إنماصحت بالتحتية. وبأن تزيد بالفوقية لم يسمع إلا مفردا لا جملة و نظير يزيد في هذا البيت جلافي قوله: \* أنا ابن جلا وطلاع الثنايا \* على القول بأنه علم محكى منقول من نحوز يد جلا، فيكون جملة لا من نحو جلازيدو إلاكان مفردا منصرفا لأن هذا الوزن لايؤثر منع الصرف عندالجمهور . وقيل الموصوف عذوف أى أناابن رجل جلا الأمور و كشفها كذافي المفنى والدماميني . **(قوله وهنه إصمت) ب**همزة قطع وميم مكسورتين . وإن كان الأمر من الصمت بهمزة وصل ومع مضمومتين على أنه من صمت بفتح المرى وبهمزة وصل مكسورة ومع مفتوحة على أنه من صمت بكسر ها لأن الأعلام كثير اما يغير لفظها عند النقل كافي التصريح . (قو له أشلى) أي أغرى الصائد سلوقية أي كلابا سلوقية نسبة إلى سلوق قرية باليمن . والباء في به بمعنى مع . وقوله بوحش صلة أشلى . وقوله في أصلابها أو دأى عوج جملة في محل نصب صفة لسلوقية . وعندي وقفة ف الاستشهاد بهذا البيت على النقل من جملة فعل الأمر و فاعله المستتر لأن إصمت في البيت مجرور بالفتحة كاهو شأن المنقول من الفعل و حده، ولو كان منقو لا من الجملة لوجب بقاء سكون الفعل كا و جب بقاء ضمة يزيد في البيت السابق وكون التحريك للضرورة بعيد . ثمر أيت بعضهم نقل عن بعض شرّاح التسهيل الاستشهاد به على النقل من الفعل وحده ، ورأيت صاحب التصريح عدَّ أصمت مما نقل من الفعل وحده كشمر ويشكر و هو يؤيد ما قلنا فاحفظه . (قوله حكم العلم المركب تركيب إسناد) مثله المركب العددي فإنه يحكي وكذا المركب من حرفين كأثماأو حرف وفعل كقدقام أو حرف واسم كيازيد فكل ذلك يحكي ، و لم ينص الشارح على ماذكر لأنه شبيه قوله لهم فديد. وهي جملة من المتدأو الخرع، والتقديم فاذين. والفديد بالفاء: الصياح. وللمني أخبرت أن هذه الجماعة الذين هم أقر بائي لهم صباح من أجل ظلمهم علينا . وقوله بني يزيد: بدل من أخوال أو عطف بيان . وفيه الشاهد ، فإن يزيد بضم الدال اسم علم منقول عن المركب الإسنادي دل عليه ضمة الدال لأنبا تدل على الحكاية . و كونها محكية تدل على أنها كانت جملة إسنادية في الأصل وإذ لا يحكم غيرها . وقال إن يعيش:

و صوابهتر بدنالتخالفا من فوق ، وهو اسم جرا واليه تنسبالب التزيية ، وفال الرشاطي توبيذ الأنصار : وهو تر بدين جشمين اخررج مو قضاعة توبدين جداوان برحمر ادبن الحافس، قضاعة ، وظلما نصب على التعلق ويجوز أن يكون حالا يتفدير ظالين ، ويجوز أن يكون مفعولا نالتا و يكون ما بعده كالفسير ، ويجوز أن يكون تبيرًا أي مصيحون ظلما لا عدالا ، وهذا أضعفها . [27] المبت من البسيط ، والقائل الراعي ، أنشد هذا المبت في قصيدة مدح جاعد الله من معاربة بن أن سليان ، وللمني : إغراء العميد كلابه

٧٣] البيت من البسيط، والقائل الراعمي، أنشد هذا البيت في فصيدة مدح بها عبد الله من مداوية بن أن منيان. وللعني: إغراء الصياد كلابه المسلوقيه وهي النسو به إلى الهن ه موضعه بهنال له مسلوقة فقد أغم اها بوحوش الدينة على الرغم بأنها موصوفة بالاعوجاج في أصلابها. والشاهد في المبيت قوله: وإصمت احيث سمى به وهو في الأصل فعل أمر، وفيه ضمير مستتر. فهو من باب نقل الجمانة للركية من فعل وقاعل إلى العلمية.

أصله ، و لم يرد عن العرب علم منقول مِن مبتدأ وخبر(١) ، لكنه بمقتضى القياس جائز ١ هـ (وَ) من العلم (مَا بِهَوْجِ وُكِّبًا) وهو كل اسمين جعلا اسما واحدًا منزلا ثانيهما من الأول منزلة تاء التأنيث مما قبلها ، نحو بعلبك . وحضرموت ، ومعديكرب ، وسيبويه و(ذًا) المركب تركيب مزج (إنْ بِغَيْرٍ وَيْهِ تَمُّ) أي ختم (أغْرِبَا) إعراب ما لا ينصرف على الجزء الثاني ، والجزء الأول بيني على الفتح(٢) ما لم يكن آخره ياء كمعد يكرب فيبني على السكون . وقد بيني ما تم بغير ويه على الفتح تشبيهًا بخمسة عشر . وقد يضاف صدره إلى عجزه والأول بالمركب الإسنادي فكأنه داخل فيه . ويستثني من المركب من حرف واسم المركب من جار فوق حرف ومجرور فإن الأجود فيه إعراب الجار مضافا لمجروره معطى ما له لو سمى به وحده بأن يضعف آخره إن كان لينا كفي ولا يضعف بل يجعل كيد ودم إن كان صحيحا كمن ويجوز حكايته ، وقيل بجب الإعراب والإضافة في ثلاثي أو ثنائي صحيح كربّ ومن ، والحكاية في ثنائي معتل كفي فإن كان الجار حرفا أحاديا وجبت الحكاية عند الجمهور . وأجاز للبرد والزجاج إعرابهما مكملاً أولهما بتضعيف حرف لين يجانس حركته كالوسمي به وحده فيقال في بزيد جايلي كذا في الهمم . وأما المركب من تابع ومتبوع فكالمفرد كا صرح به شيخ الإسلام فيعرب بحسب العوامل . وأما نحو قائم أبوه فيعرب قائم بحسب الموامل ويبقى مرفوعه بحاله ومثله ضارب زيدا . (قوله أن يحكم أصلام أي ويكون معربا تقديرا كا نقله يس عن السيد واللباب . وقيل مبنى لا محكى . وذكر في التسهيل أنه وبما أضيف صدر ذي الإسبناد إلى عجزه إن كان ظاهرا نحو جاء برق نحره . واحترز من المضمر نحو برقت وخرجت مسمى بهما فلا يجوز فيهما إلا الحكاية وأجاز بعضهم إعرابه تقول هذا قمت ورأيت قمتاه مررت بقمت أفاده الدماميني . (قوله ولم يودعن العرب إلخ) بيان لمفهوم قوله سابقا وجملة فعلية . (قوله ومن العلم) الأولى ومن المنقول. (قوله يمزج) أي معمزج. (قوله منزلا ثانييمة) حال من ضمير جعلا الراجع إلى الاسمين. وقوله منزلة تاء التأنيث بما قبلها أي في فتح ما قبلها وجريان حر كات الإعراب عليها . واعترض اللقاني هذا الحد بأنه لايشمل نحو معديكرب ولانحو سيبويه ، ومنشؤه جعل وجه الننزيل فتح ماقبلها وجريان حركات الإعراب غير المحلى عليها ولو جعل وجهه لزوم ما قبلها حالة واحدة في أحوال الإعراب الثلاثة وجريان حركات الاعراب ولو محلا لم يتجه هذا الاعتراض . وقد يؤيد ما قلنا التعبير بناء التأنيث التي قد يكون ما قبلها ساكنا كإفي بنت وأحت دون هاءالتأنيث فنامل . (قوله ومعديكوب) بكسر الدال شذوذا والقياس فتحها كمرمي ومسعى قاله المصرح هذا ، لكن قال في باب النداء : معنى معديكرب عداه الكرب أي تجاوزه ١ هـ و قضيته أنه اسم مفعول أعلَّ إعلال مرمى فلا شذوذ في كسر داله لا مفعل فإنه خلاف للعني المذكور قاله الروداني ، ويبعد كونه اسم مفعول تخفيف باله إذ القياس تشديدها كاف مرمى . (قوله يني على الفتح إلخ كان الأولى والأخصريقي على ما كان عليه من فتح أو سكون لأنهما ليسا للبناء . وأوله تشبيها بخمسة عشري أي تشبيها بصنف آخر من للزجي

(٢) عثل حضرموت ، ويعليك .

<sup>(</sup>١) انظر توضيح للقاصد وللسائك ١٧٦/١.

الجنوء الأول ... العلم ٢٢١

هو الأشهر . أما المركب المزجى المحتوم بويه كسيبويه وعمرويه فإنه مبنى على الكسر لما سلف . وقد يعرب غير منصرف كالمحتوم بغير ويه (وُشَاعَ فِي ٱلْأَعْلَامَ فُو الإضافَة) وهو كل اسمين جمعلا اسما واحدًا منزلاً ثانيهما من الأول منزلة التنوين . وهو على ضربين : غير كنية (كَفَيْدِ شَشْسٍ وَ) كنية مثل (أَبِي قَحَافَةً) وإعرابه إعراب غيره من المتضايفين (وَوَضَعُوا لِيُعْسِي الْأَجْتَامِ) التي لا تؤلف غالبا كالسباع والوحوش والأجناس (عَلَمَمُ) عوضا عما فاتها من وضع الأعلام لأشخاصها لعدم الداعى إليه . وهذا هو النوع الثاني من نوعى العلم وهو

والمركب العددي فلا يقتضي كلامه أن المددي ليس من المزجى كما زعمه البعض تبعا لغيره. ولا ينافيه تعريفه السابق لأن المراد بالإعراب فيه ما يشمل الإعراب المحلى كا مر ، لكن قال يس : إذا كان العددي من المزجي ورد أنه إذا سمى به يحكى كا صرح به اللقاني، والناظم لم يذكر الحكاية في المزجى اهـ وهو مدفوع بأنه لا مانع من اختصاص صنف من نوع بحكم وأن المصنف لم يذكر الحكاية في المزجى لأن كلامه في المزجى غير العددي. (قوله وقد يضاف صدره إلى عجزه) فيخفض العجز ويعطى ما يستحقه لو انفرد من صرف وغيره نحو هذا رام هر من . ويجرى الأول بوجوه الإعراب إلا أن الفتحة لا تظهر في المعتل نحو معديكرب وقد يمنع العجز من الصرف مطلقًا مع جريان الأول بوجوه الإعراب اهـ دماميني بإيضاح وزيادة من الهمع. (قوله لما سلف) علة لكون البناء على الكسر لأن مراده بما سلف كون الكسر الأصل في التخلص من التقاء الساكنين. وأما أصل البناء فلأن ويه اسم صوت وهو مبنى لما سيأتي في بابه فيبني سيبويه تغليبا لجانب الصوت لأنه الآخر . (**قوله وقد يعرب غ**ير هنصرف إغ) وقد يني على الفتح كخمسة عشر قاله في الهمع . (قوله وهو على ضويين إغ) نبه على حكمة تعداد المثال ويحتمل أن تكون حكمته الإشارة إلى أنه لا فرق ف الجزء الأول بين أن يكون معرباً بالحركات أو الحروف و في الثاني بين أن يكونا منصر فا أو غير منصرف. (قوله وإعرابه إعراب غيره من المتضايفين) أي لأنهم أجروا على كلمتيه أحكامهما قبل العلمية فأعربوا الجزءين وأعطوا جزءه الأخير حكم العلم فمنعوا صرف أو بروهريرة في بنات أو بر وأبي هريرة، وقالوا جاء أبو بكر بن زيد بترك تنوين بكر مع أن الموصوف بابن مجموع المركب قاله ابن هشام(١) وغيره. (قوله ووضعوا) أي العرب وإسناد الوضع إليهم بحاز لكونه ظهر على ألستهم وإلا · فالواضع على الأصح هو الله تعالى. وفي كلامه إشارة إلى أن علم الجنس سماعي فلا يقاس على ما ورد منه. (قوله غالبا) وقد يوضع العلم الجنسي لجنس يؤلف كا سيذكره الشارح في الخاتمة. (قوله والوحوش) عطف عام لشموله ما لا يعلو بنابه. وقوله والأحناش بحاء مهملة ثم شين معجمة آخره عطف مغاير لأن الحنش-كا في القاموس- الذباب والحية وكل ما يصطاد من الطير والحوام وحشرات الأرض وهي صغار دوابها. (قوله لعدم الداعي علة للفوات والداعي هو الألفة.

(١) هو ابن هنام الأنصارى صاحب أو ضح السالك ، شلور اللعب ، قطر الدى ومعى الليب من كب الأعاريب ،... وقد سيق العريف به صـ 4 4 . (كَمَلَمِ ٱلْأَشْخَاصِ لَلْمُظَّا) فلا يضاف ، ولا يدخل عليه حرف التعريف ؛ ولا ينعت بالنكرة ، ويبتدأ يه ، وتنصب النكرة بعده على الحال ، ويمنع من الصرف مع سبب آخر غير العلمية كالتأثيث فى أسامة وثمالة ووزن الفعل فى بنات أوير وابن آوى ، والزيادة فى سبحان علم التسييح ، وكيسان علم على الغدر . وعلم مفعول بوضعوا ، ووقف عليه بالسكون على

(قوله وهو كعلم الأشخاص ظاهره أن كعلم خير مبتدأ محذوف والأولى أنه نعت لعلم . (قوله فلا يضاف أى ما دامت علميته فإن نكر جازت إضافته وكذا يقال فيما بعده .

(فائدة): قد تنوا وجمعوا علم الجنس أيضا فقالوا الأسامتان والأسامات . وينبغي أن يكون ذلك كما في الارتشاف بالنظر إلى الشخص الخارجي لا الكلي الذهني لاستحالة ذلك فيه ١ هـ شرح الجامع وتقدم في مبحث جمع المذكر السالم أنه لا يجمع منه بالواو أو الياء والنون إلا علم الشمول التوكيدي كأجمع فيقال أجمعون . (قوله ويبتدأ به) أى بلا مسوّغ وكذا يقال فيما بعده . (قوله بعده) إنما قيد به لأن تقدم الحال مسوّع لجيتها من النكرة . (قوله في بنات أو بن علم على ضرب ردىء من الكمأة . (قوله وابن آوى) علم على حيوالا كريه الرائحة فوق الثعلب ودون الكلب فيه شبه من الذئب وشبه من التعلب طويل الأظفار يشبه صياحه صباح الصبيان قاله الكمال الدميري ا هـ تصريح . وقوله علم التسبيح) أى عند قطعه عن الإضافة كما عليه البيضاوي أو مطلقا عليه كما عليه غيره ، وإضافته للإيضاح كحاتم طبي وفرعون موسى فلا تبطل العلمية لأن المطلة لها ما للتعريف أو التخصيص ومنع كثير علميته . قال الرضى : لا دليل على علميته لأن أكثر ما يستعمل مضافا فلا يكون علما وإذا قطع فقد جاء منونا في الشعر كقوله : \* مبحانه ثم مبحانا نعوذ به \* وقد جاء باللام كقوله : \* مبحانك اللهم ذا السبحان \* قالوا دليل علميته قوله: \* سيحان من علقمة الفاخر \* ولا منع من أن يقال حذف للضاف إليه ونوى وبقي المضاف على حاله مراعاة لأغلب أحواله أعنى التجرد عن التنوين كقوله : \* خالط من سلمي خياشيم وفماً\' \* هذا وقول الشارح علم التسبيح كذا في بعض النسخ . وفي بعضها علم على التسبيح وهو المناسب لقوله وكيسان علم على الغدر ويتعين عليه رفع علم بالخبرية لمحذوف أي وهو علم إلخ ولا يصح جر علم على النحية لسبحان لأن المقصود لفظه فيكون معرفة فلا يصح وصفه بالنكرة ، وهكذا قوله علم على الغدر . (قوله عمّ) فعل ماض كما أشار إليه الشارح بالعطف لا أفسل تفضيل حلفت هزته ضرورة لاقتضائه العموم ف المفضل عليه وهو علم الشخص وليس كذلك . (قوله في أمته) أي جماعته وأفراده . (قوله وأنه في الشياع كأمله) أي الذي هو اسم جنس نكرة وهو من ذكر اللازم بعد الملزوم . (قوله بين اسم الجنس) أى الذي هو النكرة كما للآمدي وابن الحاجب وجماعة . وكما هو الظاهر من عبارات كثير من النحاة

(٢) البيت قلعجاج في وصف الحمر ، وقد حتى في باب الأمياء السنة .

لغة ربيعة . ولفظا تمييز : أي العلم الجنسي كالعلم الشخصي من حيث اللفظ (وَهُوَ) من جهة المعنى (عَمْ) وشاع في أمته فلا يختص به واحد دون آخر ، ولا كذلك علم الشخص لما عرفت . وهذا معنى ما ذكره الناظم في باب النكرة وللعرفة من شرح التسهيل من أن أسامة ونحوه نكرة معنى معرفة لفظا ، وأنه فى الشياع كالأسد ، وهو مذهب قوم من النحاة لكن تفرقة الواضع بين اسم الجنس وعلم الجنس فى الأحكام اللفظية تؤذن بالفرق بينهما في المعنى أيضا . وَفِي كلام سيبويه الإشارة إلى الفرق ، فإن كلامه في هذا حاصله أن هذه وسيصرح به الشارح نقلا عن بعضهم. وأما ما في حواشي شيخنا السيد أن النحاة على أن اسم الجنس وضع للماهية بلا قيد الاستحضار ففيه ما فيه. (قوله تؤذن بالفرق إغ) إذ لو لم يكن بينهما فرق من جهة المعنى لزم التحكم. (**قوله الإشارة إلى القرق)** أي بين علم الجنس واسم الجنس الذي هو التكرة على ما مر. ولما لم يبين سيبويه معنى اسم الجنس اتكالا على ظهوره عندهم عبر بالإشارة. واشتهر عن كثير من العلماء الفرق بين الثلاثة بما حاصله أن علم الجنس موضوع للحقيقة للعينة ذهنا باعتبار حضورها فيه بمعنى أن الحضور جزء مفهومه أو شرط على القولين، والصحيح عندى منهما الثاني وإن اقتصر البعض على الأول لأن التعين سواء كان شخصيًّا كما في علم الشخص أو ذهنيا كما في علم الجنس أمر اعتباري كم صرحوا به، فلو كان جزءا داخلا في مفهوم العلم لزم أن يكون مدلول العلم شخصيًّا أو جنسيًّا أمرا اعتباريًا لأن المجموع المركب من الوجودي والاعتباري، وأن دلالة لفظ زيد مثلا على مجرد الذات تضمن لا مطابقة، وكل من اللازمين في غاية البعد إن لم يكن باطلاً، واسم الجنس موضوع للحقيقة للعينة ذهنًا لا بهذا الاعتبار والنكرة موضوعة للفرد للتنشر. قال البعض: ولى فيه وقفة لأن اسم الجنس على تقدير كونه موضوعا للحقيقة يلزم أن يكون معرفة لأن الحقيقة من حيث هي متحدة معينة ذهنا وعدم اعتبار قيد الحضور معها لا يخرجها عن التعين وحيئذ فالفرق لملذكور من جهة للعني لا يجدى نفعا في إجراء أحكام المعارف على علم الجنس دون اسمه ويؤيد ذلك حكمهم على مدخول أل الجنسية في قولك الرجل خير من المرأة بأنه معرفة مع أن المراد بمدحولها الحقيقة من حيث هي مع أن جعل اسم الجنس قسيما للنكرة ينافي حصر الجمهور الاسم في للعرفة والنكرة، ومنهم القائلون بهذا الفرق فالذي يختاره العقل ويميل إليه أن اسم الجنس كالنكرة موضوع للفرد المنتشر كما سيذكره الشارح هذا كلامه. وأنا أقول: قال العلامة سم في الآيات البينات عند قول ابن السبكي: العلم ما وضع لمعين إلخ ما نصه: فيه أى فى تعريف العلم بما ذكر أن النكرة وضع لمعين أيضا إذ الواضع إنما يضع لَّمين فقولُه أى المحلى خرج النكرة ممنوع. ويجاب بأن المراد أنه وضع لمعين باعتبار تعيته فخرج النكرة فإنه وإن وضع لمعين لم يعتبر تعينه اهـ وقد عرّف غير واحد من المحققين للعرفة بما وضع لمعين باعتبار تعينه. فتيين أن تعين . الموضوع له حاصل في النكرة أيضا وأن الفرق بين النكرة والمعرفة اعتبار التعين في المعرفة وعدم اعتباره

الأسماء موضوعة للحقائق المتحدة في الذهن ، ومثله بالمعهود بينه وبين مخاطبه ، فكما صَعُّ

في النكرة ، فوجود التعين المراد من الحضور في عبارة من عبر به في اسم الجنس من غير اعتباره لا يقتضي كونه معرفة واستناده إلى حكمهم على مدخول أل الجنسية بأنه معرفة مع أن المراد بمدخولها الحقيقة من حيث هي من باب الاشتباه لأن المراد بقولهم من حيث هي في كلامهم على مدخول أل الجنسية عدم اعتبار الفرد معها بالكلية لا عدم اعتبار النعين لأنه معتبر في مدخولها كما صرح به السعد في مطوله ومختصره في الكلام على تعريف المسند إليه بأل ، وكذا سائر المعارف كما علمت . ومن ثم فرقوا بين علم الجنس ومدخول أل الجنسية بأن دلالة الأول على اعتبار التعين بجوهره والثاني بقرينة أل . والمراد بقولهم من حيث هي في تعريف اسم الجنس عدم اعتبار التعين فيه وتشبثه بأن جعل اسم الجنس قسيما للنكرة ينافي حصر الجمهور الاسم في المعرفة والنكرة ومنهم القاتلون بهذا الفرق لا ينهض لأن النكرة تطلق إطلاقين خاصا وعامة كما قاله يسّ وغيره . فتطلق تارة ويراد بها ما قابل المعرفة فتعم اسم الجنس ، وتطلق تارة ويواد بها ما قابل اسم الجنس فتخص . إذا أشرقت في سماء بصيرتك شمس أنوار هذا التحقيق عرفت انحلال وقفته بحذافيرها والله ولى التوفيق . وكثير اما يخطر بهالي فرق آخر بين علم الجنس واسمه قريب من الفرق السابق وهو أن الحقيقة الذهنية لها جهتان : جهة تعينها ذهنا وجهة صدقها على كثيرين ، فعلم الجنس هو ما وضع للحقيقة من حيث تعينها ذهنا بمعنى أن تعينها ذهنا هو المعتبر الملحوظ في وضعه دون الصدق ، فيكون الصدق حاصلاغير مقصود في وضعه ولهذا كان معرفة ، واسم الجنس ما وضع لها من حيث صدقها على كثيرين ، يمني أن الصدق هو المعتبر الملحوظ في وضعه دون التعين فيكون التعين حاصلا غير مقصود في وضعه ولهذا كان نكرة عند تجرده من أل والإضافة وهو فرق نفيس ، وفي ظني أني رأيت ما يؤيده في كلام بعضهم والذي استوجهه الشبخ الفنيمي وتلميذه الشبراملسي أن الفرق بين اسم الجنس والنكرة بأن اسم الجنس للحقيقة بلا قيد والنكرة للفرد اعتباري وأن كلا من رجل وأسد يصح أن يكون نكرة واسم جنس بالاعتبارين المذكورين ويمكن مثله في فرقنا أيضا هذا . وفي حواشي شيخنا السيد أن المراد بالذهن في هذا المقام ذهن المخاطب لأن المعتبر في جميع المعارف تعينها وعهدها في ذهن المخاطب ، وكان رحمه الله تعالى يقرر ذلك في دروسه ، ويعكر عليه أن بعض أصحاب الفرق الأول وهو المحقق الحسرو شاهي شيخ القرافي صرح بأنه ذهن الواضع فاعرف ذلك . (قوله أن هذه الأسماء) أي أعلام الأجناس . (قوله للحقائق المحدة في الله هن) أي المتوحدة فيه ، وانظر هل يقول سيبويه بأن اسم الجنس للحقيقة المتحدة ذهنا فيكون الفرق بين علم الجنس واسمه عنده اعتبار التعين في علم الجنس دون اسمه كما هو المشهور أو بأنه للفرد المنتشر فيكون الفرق عنده ظاهرا ولعل هذا أقرب إلى كلامه . (قوله ومثله) أي نظيره و شبهه في اعتبار التعين فقط فلا يرد أن الممثل ماهية والممثل به فرد و الضمير يرجع إلى الحقائق المتحدة في الذهن ، وذكره للتأول بالمذكور أو مدلول هذه الأسماء أي وتماثلهما يقتضي أن ماثبت لأحدهما يثبت هو أو نظيره للآخر فلذلك قال فكما صح أن يعرف ذلك المهود باللام أي التي هي أحد طرق التعريف فلا يبعد أن يوضع له أي للمذكور من تلك الحقائق علم لأن العلمية أحد طرق التعريف أيضا نظير أل.

الجزء الأول ــ العلم

أن يعرف ذلك المعهود باللام فلا يعد أن يوضع له علم('). قال بعضهم : والفرق بين أسد وأسامة أن أسدا موضوع للواحد من آحاد الجنس لا بعينه في أصل وضعه، وأسامة موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن. فإذا أطلقت أسدا على واحد أطلقته على أصل وضعه وإذا أطلقت أسامة على واحد فإنما أردت الحقيقة. ولزم من إطلاقه على الحقيقة باعتبار

(قوله قال بعضهم) هذا تأييد وإيضاح لما قاله سيبويه في علم الجنس وتصريح بما سكت عنه من بيان اسم الجنس. (قوله لا بعينه) أي حالة كون الواحد غير ملتبس بتعينه في أصل وضعه. (قوله أطلقته على أصل وضعه) أي إطلاقا جارياً على أصل هو وضعه، أو المراد بالوضع الموضوع له والظرف حينقد لغو متعلق بأطلقته والإضافة على كل للبيان وهذا على ما قدمه من أنه موضوع للواحد لا بعينه. وأما على أنه موضوع للحقيقة فإذا أطلق على الفرد المبهم أو المعين من حيث وجودها فيه وصدقها عليه كان إطلاقا حقيقيا وإلا كان مجازا، وكذا يقال في علم الجنس إذا أطلق على الفرد المبهم أو المعين قاله الفاكهي. وما ذكر من التفصيل هو الذي قاله السعد في مطوّله. والذي قاله الكمال بن الهمام ونقله عن المتقدمين أن إطلاق اسم الحقيقة على أفرادها حقيقة مطلقا. (قوله وإذا أطلقت أصامة على واحد) أي معين كما في هذا أسامة مقبلا، أو مبهم كما في إن رأيت أسامة ففر منه. ﴿ قُولُهُ فَإِنَّا أَوْفِتَ الْحَقِيقَةِ أَي لاحظت حال إطلاقه على الفرد ما تضمنه من الحقيقة فالذي استعمل فيه اللفظ وأطلق عليه حقيقة هو الحقيقة الموجودة في الفرد. ويرد عليه أنه يجوز أن يريد بأسامة الفرد من غير ملاحظة الحقيقة فما ذكره من الحصر ممنوع ويمكن دفعه بأن كلامه في الإطلاق الحقيقي أي وإذا أطلقت أسامة على واحد إطلاقا حقيقيا فيتم الحصر. (قوله باعتبار الوجود) أي وجودها في ضمن الأفراد المستعمل فيها اللفظ وقوله فجاء التعدد أي تعدد معنى أسامة تعددا بدليا ضمنا أي لزوما من الإطلاق والاستعمال، إذ يلزم من إطلاقه على الحقيقة التم: توجد في ضمن أفراد متعددة التعدد. وقوله لا باعتبار أصل الوضع عطف على محذوف أي باعتبار الإطلاق والاستعمال لا باعتبار أصل الوضع فاندفع قول البعض كان المناسب لقوله لا باعتبار أصل الوضع أن يقول فجاء التعدد باعتبار الاستعمال. (قوله وهي) أي مسألة الفرق. (قوله للفجره) لم يقل للفجور لأن فعال من أعلام المؤنث. وقوله بمعنى الفجور) أي لا بمعنى المرة من الفجور فالتاء لتأنيث الحقيقة لا للوحدة. (قوله أنا اقتسمنا) بفتح همزة أنا لوقوعها مفعولا لعلمت في البيت قبله والخطة بالضم الخصلة. وأما بالكسرة فالأرض التي يخط عليها لتحاز وتبني. (قوله دعوا) بالبناء للمفعول كيسان أي إلى كيسان. (قوله يكون للذوات والمعالى) هذا التقسيم على مذهب غير المصنف باعتبار الماصدق لا المفهوم الذي هو دائما الماهية الذهنية وكونه للذوات أكثر من كونه للمعاني.

440

<sup>(</sup>١) عبارة الكتاب : وهذا باب من المرقة يكون فيه الاسم الخاص شائنًا في الأمة .... و قنظر الكتاب ٢٦٣/١ .

الوجود التعدد ، فجاء التعدد ضمنا لا باعتبار أصل الوضع . قال الأندلسي شارح الجزولية : وهي مسألة مشكلة (مِنْ ذَاكُ) الموضوع علما للجنس (أَمُّ عِرْيَطِ) وشبوة (لِلْفَقْرِبِ \* وَهَكُلُهُ لَّهُالَّهُ) وأبو الحصين (لِلْفُقْلَبِ) وأسامة وأبو الحرث للأسد ، ونؤالة وأبو جعدة للذّب (وَمِظْلُهُ برُقُ) علم (لِلْمَبرَّةُ) بمنى البرو (كَذَا فَجَالِ بالكسر كحدام (عَلَمٌ للْفَجَرَة) بمنى الفجور وهو الميل عن الحق . وقد جمعهما الشاعر في قوله :

[ ٧٤] أَلًا الفَسَمُنَا لِحُطَّتِهَا يَنْنَا فَحَمَلْتُ بَرُّةً وَٱخْتَمَلْتُ فَجَارٍ ومثله كيسان علم على الفدر . ومنه قوله :

[ ٥٥ ] إذا ما ذَعْوا كَيْسَانَ كَالت كُهُولُهُم إلى الغلو أدبى مِن هَبَابِهِمُ المُوْدِ وكذا أم فنعم للموت ، وأم صبور للأمر الشديد . فقد عرفت أن العلم الجنسي يكون للذوات وللعاني ويكون اسما وكنية .

( هاتمة) ه: قد جاء علم الجنس لما يؤلف كقولهم للمجهول العين والنسب : هيان بن بيان ، كقولهم للمجهول العين والنسب : هيان بن بيان ، وللفرس : أبو المضاء ، وللأحمق أبو الدغفاء وهو قليل .

(قوله قلد جاء علم الجنس لما يؤلف) هو ما احترز عنه بقوله فيما مر غالبا (قوله كقو هم للمجهول إغ) و كقولهم للبغل أبو الأثقال، وللجمل أبو أيوب، وللحمار أبو صابر، وللدجاجة أم جعفر، وللشاة أم الأشمث، وللنجة أم الأموال. (قوله هيان بن بيان) هو من أسماء الأضداد لأن الجمهولات مستصعبة خفية، لا هينة بينة. (قوله وهو قليل) لأن الأشياء المألوفة توضع الأعلام لآحادها لا لأجناسها.

[۷۶] قاله النابغة زياد بن معلوبة اللبياني . وهو من قصيدة من الكامل بيجو بها زرعة بين عمرو بين نتوبلد الفزارى . و**قوله أنام** بفتح الهمزة الأمها وقعت مفعولا لقوله :

أُغْلِثْتُ أَوْمٌ عُكَاظَ حِنْ لِقَيْتِي لَحْتُ الْعَجَاجِ فَما تَتَقَتْ غُارِي

و بروى أرأيت يوم عكاظ ، وأن مع اسمها و عبرها سلت مسد مفعول علمت ، والحفظ القصة والحصلة ، وهذا مثل أى كانت لى ولك خطئان فأخذت أنا الدو أى الواقع ، والعريخير به عن نفسه ، وأخذت أنت فيجار أى الفيجور و تقض العهد ، يخاطب به زرعة بن عمرو ، والشاهد فى برة وفيجار غانهما من أعلام الجنس للضوى ، فإن يوم علم للير وفيجار علم للفيجور ، وإثما عص نفسه بالمحل وزرعة بالاحتال تنبيا على كترة غدر زرعة أن الثاء تمل على الشكرير كما فى كسب واكتسب فاقفهم .

[٧٥] البيت من الطويل ، وقائله ضمرة بن ضمرة وقبل الثمر بن تولب في أخواله بن أسد وقبله : إذا كنت في محمد وأمك منهم خريًّا قالا يفروك خالك من صعد

( pala )

فإن ابن أخت القوم مُصَلِّقي إناؤه إذا لم يؤاحم خاله بهاب جلسه وكيسان بمنى الغدر . والمرد . جمع أمرد وهو الشاب طر شاربه ولم تنبت لحيت ، والكهول : جمع كهل وهو من خطه الشيب ، أو من جارز الثلائون إلى إحدى وخمسين . والشاهد في البيت قوله : a كيسان a حيث جاء أمسنًا للقدر .

### [ اسم الإشارة ]

اسم الإشارة : ما وضع لمشار إليه ، وترك الناظم تعريفه بالحد اكتفاء بحصر أفراده

# [ اسم الإشارة ]

أى اسم تصحبه الإشارة الحسية وهي التي بأحد الأعضاء . (قوله لمشار إليه) أي إشارة حسبة ، ولم يصرَّح بذلك لأن الإشارة حقيقة في الحسية دون الذهنية والمطلق يحمل على حقيقته ، فلا يرد ضمير العائب وألُّ وتحوهما لأن الإشارة بذلك ذهنية ، ولا دور في التعريف لأن أخذ جزء المعرف في التعريف لا يوجبه لجواز أن يكون معرفة ذلك الجزء ضرورية أو مكتسبة بشيء آخر ، صرح بجميع ذلك الدماميني . وأما الجواب بأن الإشارة في التعريف لغوية وفي للعرف اصطلاحية ففيه أن المراد بالمعرف اسم تصحبه الإشارة الحسية فالإشارة فيه لغوية كالتعريف ، وكون الإشارة حسية يستلزم كون المشار إليه محسوسا بالبصر حاضرا فاستعماله في غيره مجاز بالاستعارة التصريحية الأصلية أو التبعية على خلاف في ذلك بيناه في رسالتنا في الاستعارات . وما يقتضيه كلام ابن الناظم من أن استعماله في المنزل منزلة المحسوس الحاضر حقيقة خلاف المروف . (قوله يحصو أفراده) أي أفراد اسم الإشارة وهي سبعة عشر : ثلاثة للمفرد المذكر ، وعشرة للمفردة المؤنثة ، وذان وتان وأولى بالمد والقصر ، فقوله وهي ستة غير ظاهر إلا أن يقال جعله أفراد اسم الإشارة ستة باعتبار للشار إليه وإن كانت في نفسها أكثر من ستة ، وباعتبار المشار إليه يندفع ما يقال كيف عد اسم إشارة الجمع المذكر والمؤنث فردين مع اتحاد اللفظ . (قوله بذا) تقديم الجار والمجرور للحصر الإضاف أي بالنسبة إلى الصيغ المذكورة في المتن . فالمعنى بذا لا بغيره من الصيغ الآتية ، فلا ينافي أنه يشار إلى المفرد المذكر بغير فا مما ذكره الشارح . وزاد في التسهيل للبعيد آلك بهمزة ممدودة فلام . قال الدماميني : وينبغي أن يكون كل من الذال والهمزة أصلا ليس أحدهما بدلا من الآخر لتباعد غرجيهما ويسأل عن هذا في باب النداء عند ذكر آفي حروف نداء البعيد فيقال في أي موضع يكون آ اسما ١ هـ باختصار . واعلم أن مذهب البصريين أنه ثلاثي الأصل لا ثنائي، وألفه زائدة ليان حركة الذال كا يقوله الكوفيون، ولا ثنائي وألفه أصلية مثل ما كما يقول السيرافي لغلبة أحكام الثلاثي عليه من الوصفية والموصوفية والتثنية والتصغير ولا شيء من الثنائي كذلك . وأصله ذبي بالتحريك بدليل الانقلاب ألفا حذفت لامه اعتباطا وقلبت عينه ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها . وقيل ذوي لأن باب طويت أكثر من باب حبيت . وقيل ذبي بإسكان العين والمحذوف العين والمقلوب ألفا اللام لأن حذف الساكن أهون من حذف المتحرك . وردّ الأول بحكاية سيبويه إمالة ألفه ولا سبب لها هنا إلا انقلابها عن الياء مع كون الحذف أليق بالآخر فلا يقال يحتمل أن المحذوف الواو والمقلوب الياء ، والثانى بأن الحذف أليق بالآخر . (قوله لمفرد) قيل اللام بمعنى إلى ومقتضاه أن الإشارة لا تتعدى باللام وهو ما يفيده صنيع القاموس ، والمراد المفرد حقيقة أو حكما كالجمع والفريق . قال في

بالعدّ ( وهي ستة لأنه إما مذكر أو مؤنث ، وكل منهما إما فرد أو مثنى أو مجموع (بِلمَا) مقصورا (لِمُفَوْرِهِ مُذَكَّم أُشِرًى ( وقد يقال ذاء بهمزة مكسورة بعد الألف ، وذائه بهاء مكسورة بعد الألف ، وذائه بهاء مكسورة بعد الممنزة و(بِلَدى وَفِقُ وته بسكون الهاء وبكسرها أيضا بإشباع وباختلاس فيهما ورتبى و (قال وذات (عَلَى المُؤْفِقَى المفردة (التَّقَصُرُ) فلا يشار بهذه العشرة لفيرها كما حكاما فى السهيل ( وَفَانِ) و (قالِ لِلْمُنْقَى المُوْرِقَفِعُ الأول لمذكره والثانى لمؤنثه روَفِي سِوَاقُ أَى سوى المرتفع وهو المجرور والمنتصب (فَقِين) و (ثَيْن) بالياء (أفَكُر تُطعى) وأما هؤ إن هذان لمساحران لها المرتفع وهو المجرور والمنتصب (فَقِين) و (ثَيْن) المياء (أفَكُر تُطعى) وأما هؤ إن هذان لمساحران في فيه [

متن الجامع : وقد يستعار لغير المفرد ما له نحو ﴿ عوال بين ذلك ﴾ [ البقرة : ٦٨ ] أي الفارض والبكر . ولك أن تقول المرجع ما ذكر فهو مفرد حكما . (قوله مذكر) أي حقيقة أو حكما نحو ﴿ فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربي ﴾ [ الأنعام : ٧٨ ] وقيل التذكير لأن الله تعالى حكى قول إبراهم ولا فرق في لغته بين المذكر والمؤنث لأن الفرق بينهما خاص بالعرب . (قوله بعد الهمزة) أي المكسورة أيضا . وروى ضمهما معا أيضًا كما في التصريح . (قوله بذي) بقلب ألف ذا ياء ، وذه بقلب ياء ذي هاء ، وتَى بقلب الذال تاء والألف ياء . وعلى َهذا قياس البقية نقله الرودانى . (**قوله وذات**) بالبناء على الضم وهي أغربها واسم الإشارة ذا والتاء للتأنيث . شنواني . (قوله على الأنشي) أي حقيقة أو حكمًا كالمذكر المنزل منزلة الأنثى وقوله المفردة : أي حقيقة أو حكما كالفرقة والجماعة . (قوله فلا يشار بهده العشرة إلخ) أشار إلى أن الباء داخلة على المقصور لا على المقصور عليه وهذا إذا لوحظ كل واحد من العشرة على حدثه فإن لوحظ المجموع جاز الأمران . (قوله للمشي المرتفع) اعترض بأنه إن أريد بالمثني اللفظ الذي هو صيغة التثنية ورد عليه أنه نفس ذان وتان وحينئذ يختل الكَلام . وإن أريد به المعنى الذي هو الاثنان ورد عليه أن الارتفاع وصف اللفظ لا المعنى ويجاب باختيار الشق الثاني وتقدير مضاف عقب المرتفع : أي المرتفع داله ، أو الأول وتقدير المضاف قبل المثنى أي المدلول المثنى المرتفع وهو الاثنان أو لا تقدير والنسبة المستفادة من اللام من نسبة الجزئي لكليه . والمراد المثنى صورة المرتفع محلا فلا يقال اسم الإشارة مبنى فلا يثني ولا يرفع . هذا هو الأصح . والظاهر أن الاسمين مبنيان على الألف والياء كما في يا رجلان ولا رجلين . واعلم أَنه لا يثنى من أسماء الإشارة إلا ذا وتا . (قوله الأول لمذكره والثانى لمؤنثه) أورد عليه ﴿ فَذَانِكَ بِرِهَانَانَ ﴾ [ قصص : ٣٦ ] لأن المرجع اليد والعصا وهما مؤنثان . وأجيب بأن التذكير لمراعاة الخبر ذكره في المنني . (قوله وفي سواه) أي في حال إرادة سواه . (قوله فمؤول) من تأويلاته أنه على لغة من يلزم المثنى الألف . (قوله مطلقاً) حال من جمع وهو نكرة بلا مسوّع من المسوغات الآتية في باب الحال فيكون مجيء الحال منه من القليل .

<sup>(1)</sup> رأم بجد اسم الإشارة . لأنه عصور كما قبل بالعد فلا يحتاج إلى الحد . وانظر ذلك في توضيح للقاصد وللسالك ١٨٥٧/ (٢) وهذا هو الأكار وروقة وشهرة .

من القصر لأنه لغة الحجاز ، وبه جاء التنزيل ، قال الله تعالى : ﴿ هَا أَنْهُ أُولَاءٌ تَحْبُونِهُم ﴾ [ آل عمران : ١١٩ ] والقصر لغة تميم .

(تنبيه): استعمال أولاء في غير العاقل قليل. ومنه قوله: [ ٧٦] ذُمُ الْمَازِلَ بَعْدَ مَثْرِلَةِ اللَّوْيِ وَالْعَشْ بَعْدَ أُولِكَ ٱلأَيَّامِ

وما تقدم هو فيما إذا كان المشار إليه قريباً (وَلَمَدى ٱلْبُغَيْر) وهي المرتبة التأنية من مرتبتى المشار إليه على رأى الناظم (**الطِقا)** مع اسم الإشارة (ب**الكَافِ حَرْفًا)** النه انطقا مبدلة من نون التوكيد الحفيفة ، وحرفا حال من الكاف : أى انطقن بالكاف محكومًا عليه بالمرفية ، وهو اتفاق . ونبه عليه لتلا يتوهم أنه ضمير كما هو في نحو غلامك ، ولحق الكاف للدلالة

(قوله والملَّدُ أُولَى فيه من القصر) فيه أن المد والقصر من خواص المعرب عند النحاة وأولى مبني. والجواب أنه جرى على عرف اللغويين والقراء الذين لا يخصونهما بالمعرب. ووزن الممدود فعال وقبل فعل كهدى زيد في آخره ألف فانقلبت الثانية همزة ووزن المقصور فعل إنفاقا وألفها أصل لعدم التمكن وقيل منقلبة عن ياء لإمالتها وتنوين الممدود لغة. قال ابن مالك: والجيد أن يقال إن صاحب هذه اللغة زاد نونا كنون ضيفن وبناء آخره على الضم لغة وكذا إشباع الهمزة أوله وإبدال أوله هاء مضمومة وإبداله هاء مفتوحة تليها واو ساكنة كذا في التسهيل وشرحه وتكتب مقصورة وممدودة بولو قبل اللام لئلا يلتبس باليك جارا ومجرورا وتكتب ألف المقصورة ياء. (قوله قليل) ومنه في القرآن: ﴿إِنَّ السَّمْعُ والبصر والفؤاد كل أولتك كان عنه مسئولاً ﴿ وَالإسراء: ٣٦]. (قوله ذم) بفتح آخره تخفيفا وكسره على الأصل وضمه اتباعا وهي على هذا الترتيب في الحسن على ما يظهر لي. والمراد بالعيش المعيشة. (قوله قريها) أي حقيقة أو حكما وكذا في البعد. (قوله ولدى البعد) أي بعد المشار إليه قليلا أو كثيرا على رأى الناظم أن له مرتبتين كما سيأتي. (قوله على رأى الناظم) أي تبعا لبعض النحاة، وعزى لسيبويه وهو الراجع لأنه سيأتي أن ترك اللام لغة التيميين والإتيان بها لغة الحجازيين، فلو كانت المراتب ثلاثة كا عليه الجمهور للزم أن التيميين لا يشيرون إلى البعيد والحجازيين لا يشيرون إلى التوسط. (قوله محكوما عليه بالحرفية) أشار إلى أن هذه الحال وإن كانت جامدة لفظا هي مشتقة تأويلا. (قوله للدلالة على الحطاب أي بالمادة وقوله وعلى حال المخاطب أي بيئته أو ما يلحقه. وأما دلالتها على البعد فعارض نشأ من استعمالهم إياها عند البعد.

<sup>[</sup>۱] قاله جرير بن عطية. وهو من قصيدة من الرمل. قوله ذم أمر من ذم يذم، ويجوز في الميم الحركات الثلاث: الفتح للتخفيف، والضم للاتباع، والكسر على الأصل. ويعد حال من المنازل وفيه حذف تقديره بعد مغارقة منزلة الموى. واقوله والعيش) عطف على المنازل. والشاهد فى قوله أوائك الأيام حيث استعمل أولئك فى غير العقلاء، كما فى قوله تعالى: ﴿إِنَّ السمع والبُعِسِ والفَقُواد كُل أُولئك كان عنه مسئولاً﴾ والأيام بالجر: إما صفة أو عطف بيان. ويروى الأقوام فحيشذ لا شاهد فيه.

على الحطاب ، وعلى حال المخاطب من كونه مذكرا أو مؤننا ، مفردا أو مثنى أو مجموعًا فهذه سنة أحوال تضرب ف أحوال المشار إليه وهى سنة كما تقدم فذلك سنة وثلاثون يجمعها هذان الجدولان وطريقة هذين الجدولين المشار إليهما أنك تنظر لأحوال المخاطب

(فائدة) تتصل هذه الكاف الحرفية بأرأيت بمعنى أخبرني لا بمعنى أعلمت مغيا لحاق علامات الفروع بها عن لحاقها بالتاء، والتاء حينئذ اسم مجرد عن الخطاب ملتزم فيه الافراد والتذكير هو الفاعل . وعكس الفراء فجعل التاء حرف خطاب والمكاف فاعلا . وقال الكسائي : التاء فاعل والكاف مفعول . والصحيح الأول قال ابن هشام : وأرأيت هذه منقولة من أرأيت بمعنى أعلمت لا من أرأيت بمعنى أأبصرت ، ألا ترى أنها تتعدى إلى مفعولين ، وهذا من الإنشاء المنقول إلى إنشاء آخر ، يعني أن هذا الكلام كان أو لا لإنشاء هو الأمر إذ هو بمعنى أخبر . وقال الرضى : أرأيت بمعنى أخبر منقول من أرأيت بمعنى أأبصرت أو أعرفت ولا يستعمل إلا في الاستخبار عن حالة عجيبة . وقد يؤتى بعده بالمنصوب الذي كان مفعولاً به نحو أرأيت زيدًا ما صنع ، وقد يحذف نحو ﴿ أُوأَتِكُم إِنْ أَتَاكُمُ عِذَاب الله كه [ الأنعام : ٤٠ ] الآية وكم ليس بمفعول بل حرف خطاب ولابد سواء أتيت بذلك المنصوب أولا من استفهام ظاهر أو مقدر بيين الحال المستخبر عنها ، فالظاهر نحو أرأيت زيدا ما صنع وأرأيتكم أن أتاكم عذاب الله الآية ، والمقدر نحو ﴿ أَرَايِتِكَ هَذَا اللَّذِي كُرَمَتَ عَلَى لَيْنَ أَخْرَتَنَ ﴾ [ الإسراء : ٦٣ ] أي أرأيتك هذا المكرم لم كرمته على . وقوله لتن أخرتن كلام مستأنف ولا محل لجملة الاستفهام لأنها مستأنفة لبيان الحال المستخبر عنها كأن المحاطب قال لما قلت أرأيت زيدًا عن أي شيء من حاله تستخبر فقلت : ما صنع فهو بمعنى قولك أخبرني عنه ما صنع ، وليست الجملة المذكورة مفعولا ثانيًا لأرأيت كما ظنه بعضهم ١ هـ بحذف وفيه مخالفة لكلام ابن هشام من وجهين : أحدهما جعله أرأيت منقولا من أرأيت بمعنى أأبصرت أو أعرفت ، والثاني أنها ليست متعدية إلى مفعولين وأن الجملة المذكورة بعدها مستأنفة لا مفعول ثان و لم يبين وجه نصب زيد في مثل أرأيت زيدا ما صنع فإنه لا يصح أن يكون منصوبا على إسقاط الخافض أى أخبرني عن زيد وإن كان في كلامه ما يشير إلى هذا الوجه وذلك لأن النصب على إسقاط الخافض ليس بقياس في مثل هذا ولا مفعولا به لأرأيت لأن معنى الرؤية قد انسلخ عن هذا اللفظ ونقل إلى طلب الإخبار ، والذي يظهر لي أنه على حذف مضاف أي خبر زيد ا هـ دماميني ملخصًا . وقد يختار ما أشار إليه الرضى ويجعل النصب بنزع الخافض هنا من موارد السماع . ومفاد ما مر عن ابن هشام أن زيدا مفعول به أول وجملة الاستفهام في موضع المفعول الثاني وبه صرّح غيره ، ويشكل عليه الانسلاخ المذكور اللهم إلا أن ينظر إلى المنقول عنه فتأمل . (قوله فذلك سنة وثلاثون) هذا العدد ملحوظ فيه المعنى لا اللفظ وإلا فمن ستة المشار إليه حالتان مشتركتان في اللفظ وهما الجمع المذكر والجمع المؤنث ومن ستة المخاطب حالتان كذلك وهما المثنى المذكر والمثنى المؤنث ، فبالنظر إلى اللفظ يكون المضروب خمسة

الستة ، فتأخذ كل حال منها مع أحوال المشار إليه الستة مبتدئا منها بالمفرد بقسميه ، ثم بالمثنى كذلك ، ثم بالمجموع كذلك ، وابتدىء بالمخاطب المذكر المفرد ثم المثنى ثم المجموع . ثم المخاطبة المؤنثة المفردة ثم المثنى ثم المجموع . وإنما قضى على هذه الكاف يالحرفية على اختلاف مواقعها ، لأنها لو كانت اسما لكان اسم الإشارة مضافاً (") واللازم باطل ، لأن اسم الإشارة لا يقبل التنكير بحال . وتلحق هذه الكاف اسم الإشارة (") (قون ً لأم ) كا رأيت ، وهى لغة تميم رأؤ مَعَةًى وهى لغة الحجاز . ولا تدخل اللام على الكاف مع جميع

والمضروب فيه خمسة بخمسة وعشرين كما قاله شيخنا ومن هنا يظهر لك ما فى كلام البعض من السهو . واعلم أنك إذا ضربت السنة والثلاثين فى مرتبتى القريب التي هى سنة باعتبار أحوال المشار إليه لا تتعدد بحسب أحوال المخاطب إذ لا يلحقها كاف الحطاب فيسقط ثلاثون والمعتنع منها اثنا عشر وهى ما اجتمع فيها الكاف واللام ، والجائز منها ست وستون ، فمن جدو لها منهم كالشارح لم يستوعب أقسامها الجائزة ، ومن لم يجدو لها كصاحب التصريح بل اكتفى بالتصوير المقلى لم يين المتعلر منها والجائز والمعتنع .

وهذا جدول كافل بجميع ذلك . والصفر الموضوع في الأسطر السنة علامة على أنه ليس لذلك الاسم علامة تدل على المخاطب بالإشارة ، وذلك في جميع صور القريب .

وقوله مبتداناً شها، أي مر أحوال المشار إليه . (قوله بالمقرد بقسمهه) المذكر والمؤنث وعلى هذا يقرأ السطر الأول من الجدول الأيسر في المسلم المقابل له من الجدول الأيسر ومكذا . (قوله وابتدىء) أي من أحوال المفاطل الانسر ومكذا . (قوله وابتدىء) أي من أحوال المفاطل الإسر ومكذا . (قوله وابتدىء) أي من أحوال المفاطل الإسمية قال في التصريخ : هذه الكاف وإن كانت حرفية تتصرف تصرف الكاف وإن كانت حرفية التصريخ : هذه الكاف وإن كانت حرفية التصريخ : ودن هذا أن تتصرف ندا أن تنتج في المدال المفاطلة والمحاطلة والمحاطلة والمحاطلة والمحاطلة والمحاطلة والمحاطلة المحاطلة المحاطة المحاطلة ال

<sup>(</sup>١) واسم الإشارة لا يقبل الإضافة لملازمته للتعريف .

<sup>(</sup>٢) وأو كانت اسمًا لكان ها عل من الإعراب والطاهر ها أن يكون عل جر بإصافة اسم الإشارة إليا .

# [ جدول المحشى ]

	جمع مؤنث مخاطب	جمع مذكر مخاطب	مثى مؤنث مخاطب	مثنی مذکر مخاطب	مفرد مؤنث مخاطب	مفرد مذكر مخاطب	مراتب المشار إليه	
متعذر	•	•	٠	•	•	ذا	قريب	مفرد
جائز	ذاكن	ذاكم	K1?	K19	ذاك	ذاك	متوسط	مذكر
جائز	ذلكن	ذلكم	ذالكما	ذلكما	ذلك	ذلك	بعوث	مشار إليه
متعذر	٠	٠	•	٠	•	lī	قريب	مقرد
جائز	تاكن	تاكم	(F)	\$12	تاك	تاك	متوسط	مؤنث
جائز	ثالكن	تالكم	تالكما	تالكما	تالك	تالك	بعيد	مشار إليه
مثعذر	•	•	•	٠	•	نان	قريب	مثنى
جائز	ذانكن	ذانكم	ذانكما	فاتكما	ذانك	ذاتك	متوسط	مذكو
ممتنع	ذانلكن	ذاتلكم	ذانلكما	ذانلكما	ذائلك	ذاتلك	بعيد	مشار إليه
متعذر	٠	٠,	•	٠	•	ווו	قريب	مثنى
جائز	ثانكن	تانكم	تانكما	تانكما	تانك	تانك	متومط	مؤنث
ممتنع	تائلكن	تانلكم	تانلكما	ذلكما	تانلك	تاتلك	يعوذ	مشار إليه
متعذر	•	•	٠	•	•	اولی	قريب	جمع
جائز	اولاكن	اولاكم	اولاكا	اولاكا	اولاك	اولاك	متوسط	مذكر
جائز	اولالكن	اولالكم	اولالكما	ذلكما	اولالك	اولالك	بعيد	مشار إليه
متعذر		·	•	•	•	اولی	قريب	جع
جائز	اولاكن	اولاكم	اولاكا	اولاكا	اولاك	اولاك	متوسط	مؤنث
جائز	أولالكن	اولالكم	اولالكما	اولالكما	اولالك	اولالك	بميذ	مشار إليه

أسماء الإشارة بل مع المفرد مطلقا ، نحو ذلك ، وتلك . ومع أولى مقصورًا نحو أولاك وأولى لك . وأما المثنى مطلقا وأولاء الممدود فلا تدخل معهما اللام . (وَٱللاَّمُ إِنْ قَلَّمْتَ هَا) التنبيه فهى (مُمْتِعَةً) عند الكل ، فلا يجوز اتفاقا هذلك ، ولا هاتلك ولا هؤلاء لك كراهة كثرة الزوائد .

(تتنبیه): أفهم كلامه أن ها التنبیه تدخل على المجرد من الكاف، نحو هذا وهذاه وهذان وهاتان وهؤلاء وعلى المصاحب لها وحدها نحو هذاك وهاتيك وهاذانك وهاتانك وهؤلائك، لكن هذا التانى قليل. ومنه قول طرفة(۱):

(قوله وهي لفة تميم) فلا يأتون باللام مطلقا لا في مفرد ولا في متنى ولا في جمع كما في التوضيح وشرحه للشيخ خالد فقول الشارح ومع أولى مقصورا أي عند غير بنى تميم ممن يوافقهم في القصر كفيس وأسد وربيعة كما في التصريح فلا يقال القصر لفة بنى تميم وهم لا يأتون باللام وفي شرح التوضيح للشارح أن بنى تميم يأتون باللام مع الجمع مقصورا وهو مخالف لما مر فتدبر . رقوله أو معه أو للتخيير بالنسبة إلى المفرد وأولى المقصور ولي عالم المنتبي خلاف المناسم الإسارة والولى المقصور الموسكة في المود والموافقة على المود ومع غيرهما ، وظاهر عبارة الشارح أنها لتنويع خلاف العرب فافهم . رقوله بل مع المفرد مطلقا) أى مذكرا أو مؤنثا على ما علم مما مر وهذه اللام لتأكيد بعد المشار إليه على ما يناسب مذهب المصنف وقبل لبعد المشار إليه وقبل لبعد المشار اليه وقبل لبعد الماسكون وكسرت للتخلص من التقاء الساكنين أو للفرق بينها وبين لام الجر في نحوذلك لكن تارة يبقى سكونها وتمذف الياء أو الألف قبلها للتخلص من التقاء الساكنين أو للفرق بينها وبين لام الجر في نحوذلك لكن تارة يبقى الباء أو الألف قبلها للتخلص من التقاء الساكنين كافي تلك بكسر التاء وتلك بغنحها . وتارة تبقى الباء أو الألف قبلها بالتخسر كا مر في تبلك وتلك وذلك .

رقوله واللام) مبتدأ خبره متنمة وجواب الشرط علوف لدلالة خبر المبتدأ عليه . وما أشار إليه الشارح بما الممكودى من أن متنمة خبر مبتدأ علوف مع الفاء والجملة جواب الشرط وجملة الشرط وجوابه خبر المبتدأ منوع كما تقدم بيانه في قوله المصن ، وهو مبنى على ممنوع كما تقدم بيانه في قوله المصن ، وهو مبنى على ممنوع كما قد مناك من الضابط وقد أسلفنا هناك أن صاحب المنفى جوز الوجهين في قول ابن معطى : \* اللفظ إن يهد هو الكلام عن أن ذلك المنابط محمول على السمة قاعرف . وقوله وهاذاتك وهاتاتك وهؤ الالك أي على الأصح عند أبى حيان وغيره . وقيل لا يجمع بين الكاف وها التبيه في مثنى أو جمع وعليه المصنف في شرح المسهل والقر الان ذكرهما في الهمع فسقط اعتراض البعض كغيره على الشارح بالأمثلة اللائة الأخيرة . المسهل والقر لان ذكرهما في المع في المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم أن المبدئ قالم ينبه عليه إذ لا ينبه أحد

<sup>(</sup>١) اليت من الطويل وهو لشرفة بن العبد البكرى . والبيت من هرافعد الهمج ، والمنتي : يقول الشاعر : إنني معروف يعرف الفقراء الأخيباف كما يعرفني السادة والأخيباء ، وبني المعراء هم القفراء على وجه الأرض . والشاهد في البيت قوله : و هذاك ، حيث دخلت ، ها والنبيه على و ذك » مع وجود الكاف وذلك قليل عند العرب .

[ جلول الشارح ]

انخاطب	المشار إليه	أسماء الإشارة	السؤال		اغاطب	المشار إليه	أسماء الإشارة	السؤال
يارجل	المرأة	تىك	كيف		يارجل	الرجل	خاك	کیف
يارجل	المرأتان	تانك	کیف		يارجل	الرجلان	ذانك	کیف
يارجل	النساء	أولتك	کیف		يارجل	الرجال	أولتك	كيف
يارجلان	المرأة	تيكما	كيف		يارجلان	الرجل	ذاكا	کیف
يارجلان	المرأتان	تانكما	کیف		يارجلان	الرجلان	ذانكما	کیف
يارجلان	النساء	أولتكما	کیف		يارجلان	الرجال	أولئكما	کیف
يارجال	المرأة	تيكم	كيف		يارجال	الرجل	ذاكم	کیف
يار جال	المرأتان	تانكم	کیف		يارجال	الرجلان	ذانكم	كيف
يارجال	النساء	أولتكم	کیف		يارجال	الرجال	أولئكم	کیف
ياامرأة	المرأة	تيك	کیف		يالمرأة	الرجل	ذاك	کیف
ياامر أة	المرأتان	تانك	كيف		ياامرأة	الرجلان	ذانك	کیف
ياامرأة	النساء	أولتك	کیف		ياامرأة	الرجال	أولئك	کیف
ياامر أتان	المرأة	تيكما	کیف		ياامرأتان	الرجل	ذاكا	کیف
ياامر أتان	المرأتان	تانكما	كيف		بالمرأتيان	الرجلان	ذانكما	كيف
ياامر أتان	النساء	أولتكما	کین		ياامر أتان	الرجال	أولثكما	كيف
يانساء	المرأة	تيكن	کیف		يانساء	الرجل	ذاكن	کیف
يانساء	المرأتان	تانكن	کیف		وانساء	الرجلان	ذانكن	كيف
يانساء	النساء	أولثكن	كيف	L	يانساء	الرجال	أولئكن	کیف

[ ٧٧ ] زَأَيْتُ يَنِي خَبْرَاءَ لَا يُنْكِرُونِنِي وَلَا أَهْلُ هَذَاكَ الطَّرَافِ ٱلْمُمَدَّدِ
(رَبِهُمُّنَا) الجردة من ها التنبيه (أَوْهُهُمَّنَا) المسبوقة بها (أَهْرُ إِلَى \* دَانِي اَلمَكَانِ) أَى قريبه
غو ﴿ إِلّا هُمْنَا قَاعِدُونِ ﴾ [المائدة: ٢٤] (وَبِهِ الكَافَ صِلاَ فِي البَّتِينِ نحو هناك رههناك (أَوْ
يِئِمُ فَهُ) أَى انطق في البعد بنم، نحو ﴿ وَأَزَلْفَنا ثُمُ الآخِرِينِ ﴾ [الشعراء: ٢٤] (أَوْ هَنَّا) بالفتح
والتشديد (أَوْ يِهُمَالِكَ) أَى يزيادة اللام مع الكاف (الْعِلْقَنْ) على لفة الحجاز كما تقول ذلك نحو
﴿ هَنَالِكَ آبْتُكِي ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾ [الأحزاب: ١١] ولا يجوز همنالك كما لا يجوز هذا لك على اللغنين

ليرى ما ليس بمرئى له، ولهذا لا يجامع اللام التي لأقصى اليمد قاله في شرح الجامع. (قوله بني غيراء) قيل أراد بهم اللصوص وقيل الفقراء والصعاليك، وقيل الأضياف وقيل أهل الأرض لأنَّ الغبراء اسم للأرض وأهل عطف على الضمير المرفوع في لا ينكرونني. وقد وقع الفصل بالمفعول. والطراف بكسر الطاء المهملة البيت من الأدم. وأراد بأهل الطراف الأغنياء قاله العيني. (قوله وبهنا إغ) تقديم المعمول المفيد لحصر الإشارة إلى المكان في هذه الألفاظ إنما هو من حيث كونه ظرفا للفعل فإنه من هذه الحيثية لا يشار إليه إلا بها فلا ينافي صلاحية أسماء الإشارة المتقدمة لكل مشار إليه ولو مكانا وقع غير ظرف أفاده يسّ. واعلم أن هنا ملازمة للظرفية أو شبهها لكن شبه الظرفية فيها ليس خصوص الجر بمن كما في عند ولدن وقبل وبعد الجر بمن أو إلى كما في أين. قاله الدماميني. ومثل هنا ثم كما في شرح الجامع. قال: ولذا غلط من زعم أن ثم في قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا رأيت ثم رأيت ﴾ [الإنسان: ٢٠]، مفعول لرأيت بل مفعوله محذوف إما اختصارا أى وإذا رأيت ثم الموعود به، أو اقتصارا أى وإذا حصلت رؤيتك في ذلك المكان. (قوله وبه الكاف صلاح ظاهره مساواة هذه الكاف لكاف ذلك في التصرف وليس كذلك بل هذه تلزم الفتح والإفراد كما نقله سم عن أبى حيان وابن هشام وغيرهما. (قوله أو بثم) وقد تلحقها وفغا هاء السكت، وقد يجرى الوصل مجرى الوقف، وقد تلحقها تاء التأنيث كربت كذا ,أته في غير موضع ومقتضى التشبيه بربت جواز فتح التاء وإسكانها. (قوله وأزلفنا ثم) أى في المسلك الذي سلكه موسى وقومه وهو ما بين الماعين وسط البحر. الآخرين: أي فرعون وقومه فرّبناهم من بني إسرائيل وأدنينا بعضهم من بعض حتى لا ينجو منهم أحد. (قوله أو هنا) هي والمكسورة وتصحبهاها والكاف كما في همع الهوامع.

<sup>[</sup>۷۷] قاله طرفة من العبد. وهو من قصيدته الشهورة إحدى الملقات السبع من الطويل. وأراد بينى الفيراء اللمصوص، قاله المفردة الموص، قاله المفردة الموص، قاله المفرد وقبل المفردة الموسم، قاله المفردة أو سبته لما وبيرها أهلها. وقوله لا ينكرونني حال، وتبور أن يكون مقمولا ثانيا إننا كان رأيت بمعنى علمت. وقوله ولا أهل بالرفع عطف عل على الضمير المرفوع في لا ينكرونني. وقد وقع الفصل بالمفمول وأراد بأهل الطراف- بكسر الطاء- الأغنياء، وهو الميت من الأدم. والممدد صفحه. والشاهد في قوله هذلك حيث أختى الهاء بالمقرون بالكاف وهو قليل.

(أو هِنّا) بالكسر والتشديد قال الشاعر:

[۷۷] هُنَّا وَهِنَّا وَهِنَّا لَهُنَّ الْهَنَّ بِهَا ذَاتَ الشَّمَائِلِ وَالأَيْمَانِ هَيْوَمُ تروى الأولى بالفتح والثانية بالكسر والثالثة بالضم بتشديد النون في الثلاث، وكلها بمعنى، و وهر الإشارة إلى المكان، لكن الأوليان للبعيد، والأعيرة للقريب، وربما جاءت للزمان ومنه قوله: [۷۹] حَتُّتُ فَوَالُو وَلَاتَ هُنَّا حَنْتِ وَبَدَا اللَّهِي كَاتَتْ فَوَالُو أَجُسُتِ وَبَدَا اللَّهِي كَاتَتْ فَوَالُو أَجُسُتِ وَاللَّهِ اللَّهِي اللَّهِي اللَّهِي اللَّهِي اللَّهِي اللَّهِي اللَّهُ اللللّهُ اللَّهُ اللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ ا

(قوله هنالك ابتل المؤمنون) أي على أنها في الآية للمكان كاعليه أبو حيان . وذهب ابن مالك إلى أنها في الآية للزمان المذكور قبل في قوله: ﴿ إِذَا جاءو كم ﴾ [ الأحزاب: ١٠ ] الآية. (قوله هنا وهنا ومن هنا) روى البيت بفتح الثلاثة وبفتح الأولوكوكسر الثاني وضم الثالث فاستفيد منه لغة الضم مع التشديد قاله الروداني والضمير في لهن للجن و في بها أي فيها للأرجاء في البيت قبله، و ذات نصب على الظرفية بالعامل في بها المقدر ، و الشمائل جمع شمال على غير قياس، والأيمان جمم يمين والهينوم الصوت الخفي . (قوله وربما جاءت) ظاهره رجوع الضمير للآخيرة وأرجعه بعضهم إلى الثلاثة وعبارة الجامع وقد يستعار غيرتم للزمان . (قوله حنت نوار) بكسرة البناء كحذام وضمة الإعراب قاله شيخنا وقوله ولات هناحنت لات ههنامهملة وهناخير مقدم وحنت مبتدأ مؤخر على تقدير حرف السبك كا عندالفارسي(١)أي وليس في هذا الوقت حنين . وقوله أجنت بالجيم أي سترت و المراد بالذي أجنته عجتها و شوقها . (الوله وبين أسم الإشارة) ظاهر ومطلقا وقيده في التسهيل (٢) بالمجرد من الكاف. قال الدماميني: وإنما امتنع ها أناذاك مع أنها التنبيه تدخل على ذاك لأن لحاق هاله قليل فلم يحتمل التوسع اهـ. وأفهم كلام الشار ح منع إدخال ها التنبيه على الضمير للنفصل الذي ليس حبره اسم الإشارة وبه صرّ ح الدمآميني نقلًا عن ابن هشام فإنه قال في حاشيته على [74] قالدنو الرمة غيلان وهو من قصيدة طويلة من البسيط. قوله هنا يفتح الهاء وتشديد النون في الثلاثة كلها. وقد قيل هنا الأول بفتح الهاء وتشديد النون، وهنا الثاني بكسر الهاء وتشديد النون. وهنا الثالث بضم الهاء وتشديد النون والكل بمنى واحدوهو الإشارة إلى المكان ولكنها تختلف في القرب والبعد . فالضم يشار إلى القريب وبالآخر بن إلى البعيد . وفيه الشاهد حيث قدم هاؤها وشددت نونها ، وهنا الأول ظرف لقوله زجل في قوله ق اليت السابق: \* للجنِّ باللِّيل في أرجالها زَجلُ \* أي صوت رفيم الثاني والثالث عطف عليه على تقدير زيادة كلمة من الثالث على رأي من رأى ذلك في الإثبات. وقوله هيوم مندأوهو الصوت الخي وخيره قوله لمن أي للجن بهاأي قبها. والضمير يرجع إلى الأرجاء في البيت السابق. قوله ذات الشمائل نصب على الظرف والعامل فيه استقر للقدر فيها . وقوله والأيمان بالمرعطف على الشمائل وهو جمع بين والتقدير وذات الأيمان والشمائل جمع فعال على غير قياس.

[74] قاله تشييه بن جمول التعلى حين أمر يخاطب به أمه نولم بنت عمر وبن كلام و. وقد نسبه بعضهم إلى حجال ين فضلة قال في نوار وقد أصابها بوم من المسابق المستوجع من المسابق المستوجع من المستوجع ومن على المستوجع والمستوجع من المستوجع والمستوجع المستوجع المستوجع

<sup>(</sup>١) هو أبو على الفارمي وميق العريف به صـ ٢٦.

وها نحن ذان ، وها نحن أولاء ، وها أنا ذى ، وها نحن تان ؛ وها نحن أولاء ، وها أنت ذا ، وها أنها ذان ، وها أنتم أولاء ، وها أنت ذه ، وها أنتما تان ، وها أنتن أولاء ، وها هو ذا ، وهاهما ذان ، وها هم أولاء ، وها هى تا ، وها هما تان ، وها هن أولاء ، وبغيره قليلا نحو :

### هَا إِنَّ ذِي عِذْرَةٌ

وقد تعاد بعد الفصل توكيدا نحو ﴿ هَا أَنْتُمْ هَوْلاً ؛ ﴾ [ النساء : ١٠٩ ] والله أعلم . [ المُمُوْصُولُ ]

(مَوْصُولُ . ٱلَاسمًاعِ) ما افتقر أبدا إلى عائد أو خلفه ، وجملة صريحة أو مؤولة كذا حده في التسهيل(١) ، فخرج بقيد الأسماء الموصول الحرف وسيأتى ذكره آخر الباب . وبقوله أبدا

المغنى : وقع للمصنف إدخال ها التنبيه على ضمو الرفع المنفصل مع أن خيره ليس اسم إشارة كقوله في ديباجة الكتاب وها أنا باتم بما أسررته . وقد صرح المصنف في حاشيته على التسهيل بشفوذ ذلك مشيرا إلى أن قول صاحب التسهيل وأكثر استعمال ها مع ضمير رفع منفصل أو اسم إشارة معترض بأن ظاهره أن الإخبار عن الضمير المذكور باسم الإشارة غير شرط وليس كذلك فإن تخلفه إنما يقع شاذًا ا هـ. كلام العماميني .

وقوله نحوها أنافا) ما للنبيه وأنا مبتدأ وذا خير كما هو صريح الدماميني . وحاصل ما ذكره الشارح نمانية عشر مثالا لأن ضمير الشار إليه إما ضمير متكلم أو مخاطب أو غاتب وكل إما مذكر أو مؤنث وكل إما مغرد أو مثنى أو جمع . (قوله و يغيره) أى غير الضمير المذكور قليلا ، ويستثنى من الغير كاف النشبيه نحو هكذا واسم الله تعالى في النسبم عند حذف الجار نحوها الله ذا يقطع الهمزة ووصلها مع إثبات ألف ها وحذفها قاله الدماميني . . وقوله ها إن ذي علوة ) يكسر العين أى معذرة ، وأما بالضم فالبكارة . وهو صدر شطر بيت من كلام النابغة . . .

### [الموصسول]

أى الاسمى بقرينة عدم ذكره الحرقي لا الأعم لئلا يارم الترجمة لشيء والنقص عنه ، ولأن الكلام في المعام مبتداً والذي مبتداً ثان حذف خبره تقديره منه والجملة خبر المبتداً الأول . (**قوله إلى عقله) مو ال**ضمير وخلفه هو الاسم القاطم على ما سبأتي تفصيله ومن اقتصر على العائد أراد معلق الرابط . (**قوله أو مؤوّل**ة) من باب الحذف و الإيصال أي مؤوّل بها غيرها والمراد بتأويل الغير بها كونه في معناها كما في صلة أن و تقديرها قبله كما في المظرف والمجار والمجار والمجار و . (قوله فخرج بقيله الأسماء) اعترضه سم وغيره بأنه في حيز المعرف لا التعريف حتى يخرج به ما لما المعالمة أو الما الواقعة على اسم لأنها وإن كانت جنسا فينها وبين الفصل

<sup>[</sup>١] (قوله معرفة) إن كان اسم جنس فظاهر وإن كان منقولاً مع أل فلا تكون معرفة بل كالجزء .

<sup>(</sup>۱) انظر نسبها الفواند صـ۳۳. وعبارة النسهيل في ذلك فوله ، وهو من الأسماء : ما الفقر أبدًا إلى عائد ، أو خلقه ، وجنه صريحة أو مؤولة ، غير طلية ، ولا إنشاقية » .

النكرة الموصوفة بجملة فإنها إنما تفتقر إليها حال وصفها بها فقط . وبقوله إلى عائد حيث وإذ وإذا فإنها تفتقر أبدا إلى جملة لكن لا تفتقر إلى عائد . قوله أو خلفه لإدخال نحو قوله : ( ٨٠ ]

وقوله :

ر ٨١] وَأَنتَ الذي في رَحَدِ الله أَطْمَعُ

ثما ورد فيه الربط بالظاهر . وأراد بالمؤولة الظرف ، والمجرور ، والصفة الصريحة على ما سيأتى بيانه . وهذا الموصول على نوعين : نصومشترك ، فالنص ثمانية (ٱلَّذى) للمغرد المذكر

عموم وجهيى فيصح الإخراج بها. وأجب بأن مراده الأسماء التي هي مصدوق ما لا قواقعة في حيز المحرف وسماها قيدا مع أنها جنبها. وأجب بأن مراده الأسماء التي هي مصدوق ما لا قواقعة في حيز المحرف وسماها قيدا مع أنها حسم لأنها من حيث الحصوص فصل، ولذا صحح الإخراج به. وهو مع بعده برد عليه أن ما واقعة على اسم كما قدنما لا على أسماء ولأنها للمهود في التعاريف الإفراد لا الجمع ولأنها في موسول الأسماء الذي هو مفرد فندبر. (قوله حيث ولؤ وإذا) أي وضمير الشأل. (قوله الله ما مياني . وقوله عالى ورحمة الله أن الربط بالظاهر سماعي لا مقيس. وقوله وأواد بالمؤوّلة إلحج قال البعض أو رد عليه أن كلا من الثلاثة ليس جملة أوّلت بنيء آخر فالهمواب أن يقول وجملة ملهوظ بها أو مقدرة أو مفرد مؤول بالجملة احد وقد علمت سقوطه بما كتبناء على قوله أو مؤولة فنهم. أي ختص بمعنى وضع له كأن يختص بالمقرد المذكرة كانتها ما المنافق المؤلف المنافق المالية المفلى بأل كاللمن ويكتب الذي والمن المحمول الفرق فيه بالألف في المثنى دون الجمع ولم يمكس لسبق المثني فيكون أحق بالأصل من ويكتب الذين يحمول الفرق فيه بالألف في المثنى في حواشي المطوّل كتابة المفين بالموا واحدة بهاة لوم واحدة بالمة المؤم واحدة بالمة المؤم الما واحدة بالأمل من ويكتب الذين جما بلام واحدة لتلك في حواشي المطوّل كتابة المفين هما بلام واحدة بلفة لزوم المياء المؤينة الذين جما بلام واحدة بلفة لزوم المياء الذين جما بلام واحدة بلفة لزوم المياء اللاين.

<sup>[</sup>٨٠] البت من الطوبل، وقاتله بحهول وتكملت... ... وإمراضها امتمر وزاها وصنى أضناك حب سعاد: أجهدك وأمرضك، والشاعر بقول السابق: إنها سعاد التى أنماك حيها واستمر إمراضها عنك. والشاهد فى البيت ممىء الشاعر بالاسم الظاهر دحب سعادا، بدلاً من الضمير ٥حيها».

<sup>[14]</sup> آليت من الطويل، وقائله بجنون ليل، وهو من شواهد الهميع ١٩٧٨، والتصريح ١٤:١/٠ . وصدر الليت: فيارب أنت الله في كل موطن... والشاهد في الليت قوله والذي في رجمة الله عيث وضع الاسم الظاهر هافحة موضع الضمو في درجته...

عاقلا كان أو غيره و(آلأقي) المفردة لها (آلتي) عاقلة كانت أو غيرها. وفيهما ست لغات: إثبات الياء، وحففها مع بقاء الكسرة وحففها مع إسكان الذال أو التاء، وتشديدها مكسورة ومضمومة. والسادسة حفف الألف واللام وتخفيف الياء ساكنة (وَآلَيا) منهما وإفا ما ثنيًا لا تُشيت بَلُ مَا ثليهِ الياء وهو الذال من الذى والتاء من التى (أولهِ آلقلاَمَهُ الله الله الله الله الله على التثنية وهي الألف في حالة الرفع والياء في حالتي الجر والنصب، تقول اللذان واللتان، واللذين واللتين بإثبات الياء،

(قوله للمفرد) أى حقيقة أو حكما كالفريق. وقوله الذكر أى حقيقة أو حكما كالفرقة، وكذا يقال فيما بعد. و لم يقل المصنف الذي للمذكر اكتفاء بعلمه من قوله الأنثى التي. (قوله عاقلا كان) الأولى علنا لإطلاقه عليه تعالى بخلاف العاقل. قال الروداني: والعجب كيف لا يتحاشون عن لفظ المذكر أيضا وقول بعضهم إنهم أرادوا بالمذكر ما ليس بئونث لا ينفع البشاعة اللفظية فهو كقول القائل المراد بالعاقل العالم مجازا لعلاقة اللزوم. (قوله لها التيي) مقتضاه أن التي مبتدأ ثان خبره محذوف والجملة خبر المبتدأ الأول الذي هو الأنثى وهو غير متعين لجواز أن يكون التي خبر الأنثى. والمعنى الأنثى للذي التي أي مؤنث الذي التي فتأمل. وقوله وحذفها) أي الياء. وقوله وتشديدها) أي الياء مكسورة كسر بناء ومضمومة ضم بناء وقيل يجوز على لغة التشديد إعرابها بوجوه الإعراب وهو مشكل لقيام موجب البناء بلا معارض. (قوله إذا ما ثنيا) وكذا إذا جمع ولم يذكره لجيته في قول جمع الذي الألى الذين ولأن سقوط الياء إذا جمع على قياس جمع المنقوص كالقاضين فلا حاجة لذكره. قيل: كان عليه أن يقول في غير تصغير لأنك تقول في التصغير اللذيان واللتيان بإثبات الياء والجواب أنه إنما حكم على لفظ الذي والتي المكبرين. (قوله لا تثبت) بضم الناء الأولى على أنه مسند لضمير المخاطب ولا ناهية والياء مفعول مقدم وهو المناسب لقوله أوله العلامة، ولا يلزم عليه تقديم معمول جواب الشرط على الشرط إذ ليس في كلامه ما يقتضي أن إذا شرطية، وأما جعله بفتح الناء على أنه مسند إلى ضمير الياء والياء مبتدأ ففيه أنه مع عدم مناسبته كان الواجب حيتلذ رفع تثبت لتجرده عن الناصب والجازم ولا ضرورة خصوصا عند الناظم اهـ يسّ مع زيادة . والمراد لا تجز ثبوتها فلا يفتضي كلامه امتناع حذف الياء في حالة الإفراد. (قوله بل ما تليه) تصريح بما علم مما قبله وبل للإنتقال لا للإضراب وما ولقعة على ما قبل الياء وهو الذال والتاء، والضمير المستتر في تليه عائد على الياء كما أشار إليه الشارح بقوله الياء فهو بدل أو بيان لهذا الضمير لا على ما فالصلة جارية على غير ما هي له ولم يبرز الأمن الليس. وأما الضمير البارز في تليه فعائد على ما. والوله وكان القياس اللذيان إغى ظاهر قول المصنف ثنيا وقول الشارح وكان القياس أى قياس التثنية أنها تثنية كما يقال: الشجيان والشجين في تثنية الشجي وما أشبهه الا أن الذى و التي لم يكن لياتهما حظ في التصريك الناتهما، فاجتمعت ساكته مع العلامة فحلفت الانتفاء الساكتين (وا ألثون) من مشى الذي والتي (إذ ثلثلث فقاد ملائدة في المنع متفى على جو ازه وقد قرىه: ﴿ واللذات والتي (إذ ثلثلث فقاد ملائدة في الرفع متفى على جو ازه وقد قرىه: ﴿ واللذات يأتيانها منكم ﴾ والنساء: ٢٩] وأما في النصب فمنعه البصرى وأجازه الكوفي وهو الصحيح، فقد قرى و في السبع: ﴿ وربنا أرفا الللين أضلانا ﴾ وفصلت: ٢٩] (واللو ثُ مِن ذَيْن وَلَيْن) تثنية ذا وتا وقد الله الله باتفاق، ومع الباء على الصحيح. وقد قرى و ﴿ فلذا للك بهمانان ﴾ والقصص: ٢٧] والتصمن: ٢٧] ﴿ والقويش بذاك برهانان ﴾ والقصص: ٢٧] والتشعيم إلى أنها صيغتان مستأنفتان والمعرف معهما مينا على الدلالة على الثين ولمي وضعهما مينا على واحدهما في هذا بأن يكون معنى قول المصنف مينان. والقامد في المنازع والمناف المنازع والمناف المنازع والمناف الوائد والمناف المنازع والمناف الوائد والمناف المناف وينا والمناف المنازع والمناف الوائد والمناف المناف المناف ونها. وقال أبو حيان هي الأول لعلا يكو العمل بإسكان الأول وادغامها. قال في التوضيح و شرحه: وبعد، قال الله زوق؛ والمناف الكون والمناف الكون بها كالشيء والمدن المناف المناف ذونا. وقال أبو حيان هي الأول لعلا يكو العمل بإسكان الأول وادغامها. قال في التوضيح و شرحه: والمدن المنورية الفرد وقال المناف والمناف الدائد وقال أبو حيان هي الأول لعلا يكو العمل بإسكان الأول وادغامها. قال في التوضيح و شرحه: والمدن المناف الكوله بالصلة لكونها كالشيء والمدن المناف المن

# أبنى كليب إنّ عمى اللذا قتلا الملوك وفككا الأغـــلالا(١)

الهنرة اللنداء وتي منادىء و المُلَّل بالضم حديد بجمل في المنق! هـ مع حدّف . و بلحارث أصله بنو الحرث و بعضهم يستعمله هكذا ثم نحت من الكلمتين كلمة و احدة كما نحت من عبد القيسى عبقسي في النسب . و شاهد حذف نو لن اللنان قوله :

## فما اللتمان لو ولمدت تميم لقيسل فخمر لهم صممم<sup>(۱)</sup>

و فها المغة رابعة لذان و اتنان بحذف أل . وقو له وقلة قرى و اللقائن) هى قراءة صبعية و كفا فذانك . وقو له وأها السعب ) أي والجو والمع بسكون الراء لأن من يشدد في التصب) أي والجرو المراح المنامة المبتعث بسكون الراء لأن من يشدد التوبية من المراح المرا

(٣) البت للأطفال وهو من الرجز . والمعي : صبح أي عالمي . وإخراب للبت "هما : بيشا . المكا : هو . لو : هر طق . وللمت تمي نطيل وقاعل . لقيل : اللام واقعة ل جزاب أو ، وقبل فعل ماحي مين للمجهول . فضر : عبر لمتناخفوف والصوير هذا فضر . غم جار وتجرور متعلق بمحلوف صفة للشخر . صمح : صفة لقفر والجنال أن على وفع نقب فاعل قبل و وهلة الشرط وجوابه صلة للوصل والشاهد في البيت حضف التو نعن المكان التشديد من المحذوف وهو الياء من الذي والتي ، والألف من ذا وتا (قُصِدًا) على الأُصح . وهذا التشديد المذكور لغة تمم وقيس. وألف شددا وقصدا للإطلاق. انتهى حكم تثنية الَّذي والتي . وأما (جَمْعُ ٱلَّذِي) فشيئان : الأول (ٱلأَلْي) مقصورا وِقد بمد قال الشاعر : وَلَيْلِي الأَّلَى يَسْتَلْنُمُونَ عَلَى الأَلَى ۚ تَرَاهُنَّ يَوْمَ الَّرُوعِ كَالْحِدَا القُبْل FAY 1 وقال الآخر:

سُيُوفٌ أَجَادَ القَيْنُ يَوْمًا صِقَالَهَا لِلشُّمُّ الألاء كألُّهُم [ 47 ] والكثير استعماله في جمع من يعقل ، ويستعمل في غيره قليلا . وقد يستعمل أيضا جمعاً للتي كما في قوله في البيت الأول عَلى الألى تراهن وقوله :

مَحَا خُبُهَا الْأَلَىٰ كُنُ لَلْهَا FAE T

أن التشديد للتعويض ألا يجوز التشديد في المصفر لعدم الحذف منه فلا تعويض ا هـ وإنما لم يعوضو ا في يدين و دمين لأن الحذف فهما ليس التثنية بخلاف ما نحن فيه فحصل الفرق. (قوله على الأصح) من جملة مقابله أن التشديد لتأكيد الفرق بين تثنية المعرب و تثنية المبنى . (قوله الألى) بلزمه أل فلا يشتبه بإلى الجارة ولهذا يكتب بغير و او كافي التصريح عن ابن هشام بخلاف أولى الإشارية فتكتب بواو بعد الهمزة العدم أل فيها فتشتبه بإلى الجارة . (قوله و تبلي) الضمير راجع إلى المنون في البيت قبله وهو الموت. ويستلتون يلبسون اللاُّمة وهي الدرع وعلى الأل حال أي حالة كونهم على الخيول الألى إغ. والروع بالفتح الفزع والمراد الحرب. والحدا كعنب جمع حداً قد كعنبة وهي الطائر المعروف. والقبل بضهم فسكون جمع قبلاء كحمراء وهي التي في عينها قبل بفتحتين أي حوّل. قاله العيني. (قو له للشم) قال العيني: في محل نصب على المُفعولية جمعاً شيم من الشميموهو ارتفاع قصبة الأنف مع استواء أعلاه . و القين الحدّاد ، والصقال الجلاءاه أَمَلُكُ خُمَّاتُ قُدْ لَمَلُكُ حَالِمًا فَلَيْمًا فَتَلِمًا ٱلْمُنْوَّدُ وَمَا لِلْسَيِّ ٢٨٢٦ قبله:

قالمما أبو فويب عويلد المذل. وهما من قصيدة ماويلة من العلويل الفاء للعطف، وتلك مبتدأ وتحطوب بحروه هو جمع محطب وهو الأمر العظيم. وقوله قلا تملت أي استمت شبابنا ، وقد عانصب على الظرف. وقوله المنون أي المنية مرفوع لأنه فاعل تبلينا من الإبلاءوهو الإفناء، وثلاثيه بل يل بلاء بكسر الباء، ومفعول و مانيل محذو ف.أي و مانيليها، أي نحن مانقدر على إبلاءالنون كا بلائها إمانا. و يجوز أن تكون هذه الحملة حالا . (قوله و تيل) بضم التاءمن الإبلاء و فاعله مسترفيه و هو المون . (وقو له الألى يستلهمون) مفعوله : أي الَّذِينَ يلبسو ناللاُّمة وهي الدرع، وفيه الشاهد حيث أطلق الألَّى على الذين، وفي قوله على الألَّى أيضاً حيث أطلقه على اللاتَّي لأن المعنى على الحيول اللاتي تراهن يوم الروع بفتح الراء أي يوم الحرب و على على الأولى النصب على الحال . (قوله كالحدر) في على النصب على أنه مفعول ثان لترى وهو بكسر الحاء و فتح الدَّال و في آخر ه هزة جمع حداًة وهم العلائر للعروف كمنب وعبة . والقبل بعنه القاف وسكون الباء الموحدة وهي التي في أعينها قبل بفتحتين وهو الحول. قال آلأصمعي: وفي العين الحول والقبل، يقال حولت عينه تحولا حولا، وأحولت حوالا . وقيلت تقبل قبلا ، وأقيلت فبالا . فالحول أن تكون كأنها تنظر إلى الحجاج . والقبل كأنها تنظر إلى عرض الأنف . والحجاج بفتحر الحاءو كسرهاو بعدها جيمان بينهما ألفو هو العظم الذى ينبت عليه الحاجب.

[٨٣] قاله كثير بن عبدالر حن الشاعر الشهور كانر افضيا توفي سنة خس وماثة بالمدينة . و كثير تصغير كثير و إثما صغر لأنه كان حقيرا شديدالقصر . و كان يلقب زب الذباب . و هو من قصيدة من الطويل . قو له للشيم في عمل نصب على المُعمولية ، و هو جمع أشم من الشميروهو ارتفاع في قصبة الأنف مع استواء أعلاه . وقو له الألاع أي الذين وفيه الشاهد فإنها موصولة بمنى الذين للجمع المذكر ولهذا وصف بها للذكر، والقين الحدادو هو فاعل أجاداي أحكم و بو مانصب على القطر ف وصفالها كلام إضاف منصوب لأنه مفعول أجاد الفين. [24] تمامه:

والثانى (ٱلَّذِينَ) بالياء (مُطْلَقًا) أى رفعا ونصبا وجرا (وَبَعضهُمُ) وهم هذيل أو عقيل (يالرَّاوِ رَفْعًا نطَقًا) قال:

وَ ٨٥] . تَحْنُ اللَّهُونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا يَومُ التَّخَيْلِ غَارَةً مِلحَاصًا ( مَعْدِيهِ ) : من المعلوم أن الألى اسم جمع لا جمع ، فإطلاق الجمع عليه مجاز (١) ،

وأما الذين فإنه خاص بالعقلاء ، والذي عام في العاقل وغيره ، فهما كالعالم والعالمين انتهي و كأنه يشير إلى أن الشم مفعول به دخلت عليه اللام الزائدة وحيت ذففي الكلام حذف أي أبي الله ضرر الشم إغ. وبحث الروداني في الاستشهاد بالبيت على أن المدلغة باحتال أنه ضرورة. وقد يقال الأصل عدم الضرورة. (قوله أو عقيل) كذا بالشك في التصريح أيضا وعقيل بالتصغير . (قوله بالواو رفعا نطقا) و هل هو حينة معرب أو مبني جيء به على صورة المعرب قولان الصحيح الثاني إذهذا الجمع ليس حقيقيا حتى يعارض شبه الحرف لاختصاص الذين بالعقلاء وعموم الذي للعاقل وغيره، ولأن الذي ليس علما ولاصفة وغذا لم تتفق العرب على إجرائه بحرى المعرب بخلاف التنية ، ولعل وجه الأول أنه على صورة الجمع الذي هو خصائص الأسماء فيعارض . (قو له صبحو االصباحا) أي صبحوهم أي أتوهم في الصّباح، وذكر الصباح تأكيد لانفهامه من صبحوا، والنخيل بالتصغير موضع بالشام والغارة اسم مصدر من الإغارة على العدوّ مفعول له أو بمعنى مغيرين حال. والملحاح بكسر الميم الشديد الدائم. هذا ملخص ما في التصريح والعيني. ويكتب الذون على هذه اللغة بلامين لشابهته المعرب الذين تظهر معه أل كافي يسر. وقد عرت المسئلة عن الفنري بتعليل آخر قريبا (قوله مجاز) أي بالحذف والتقدير اسم جمع الذي أو بالاستعارة لعلامة المشاجة بالجمع الحقيقي في إفادة كل التعدد. ولك أن تجعل الجمع بمعناه اللغوي وحينقذ لا تجوز و**قوله فإنه خاص** بالعقلاء إخى كذاف ابن الناظم، ورد بأن عموم الذي لا يمنع جرى جمعه على سنن الجموع بل إن كان للعاقل جمع على الذين وإن كان لغيره منع كسائر الأوصاف من نحو قائم و داخل و خارج فإنها عامة للعاقل وغيره وتجمع إن كانت للعاقل وإلا فلا ، ويكون جمعها على سنن الجموع قطعا . والحق أن الجمع غير جار على سنن الجموع لكن لا من الحيثية التي ذكر هاالشارح بل من حيث إن الذي ليس علما و لاصفة ، و التثنية جارية على ما حقه أن يكون على سنن تثنية المبنيات

قاله عبون ليل قبر بن ملرح، وهو من فصيدة من الهلويل . رقو له حيها فاطل عاء أن حب ليل . وقو له حب الألى كلام إضال مفعول : أى
 حب النساء اللاق كن قبلها . وفيه الشاهد حيث استعمل الألى موضع اللاق . رقو له وحلت بأن ليل مكاناً أي تل كان لم يكن حل فيه أحد من قبلها .
 و لما قطع قبل عن الإضافة بن على المنم . و حل على صينة الجهول فاطه مستر فيه يوييو زأن يكون على صينة للملوم ويكون فاعله هو من بفتح المهم في من الأستاء .
 من قبل ، والتقدير لم يكن حل فيه من كان قبلها جدائه .

[ ٨٥] قاله رجل مربعي عنز جلعل، كلافاله أبر زيدوان الأعراف وقبل قادرؤية وقال الصنعاف: قالتاليل الأعيلة في ده الجمعى: [ تعمل القبل المسالك المجموعة عند المسالك المجموعة عند المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة

لَحْنَ أَقَلْسًا الصَّلِكُ أَلْجَعُواصَا اللهِ لَلْسُوا الصَّالِحُسَا بِسِمِ ٱلْوَاحَسَا اللهِ لَلْ المُعَاجَسا لا كَسَلِبَ البَّسومَ ولا مُزَحَسا أَرْسِي اللَّسَاُونَ صَبُّحُسوا الصَّاحَسا \* يُومَالِهُ إِلَيْهُ المُعَالِمُ المُعَلِمُ اللَّهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ الله

والجمحين بفتح الجم وسكر داخا مالهمة بعدها جم أضاء وبعد الأنف خاعمهمة أيضا ومناه السيد. وقراء دهراعطف بيان الجمحياح أو بدل منه . والأنواح جمينوح . وقو له لاكلب) بفتح الكاف وكسر النال . والزاح للزع الراع المجمعة . وقال أبو حاتم بال إعلامهة من مع تلا يعلم . وقو المفتحى/ منتفاو عبره اللذو نصبحوا وفيه الشاهد فإنه أجراه بحرى للذكر السالم حيث رضه بالراء في حالة الرفع، وهذه لفقه هذيل . وقيا = (1) انظر توضيح القاصة ، وللسائلة ١٩٧١ .

(باللَّاتِ وَاللَّاء) بإثبات الياء وحذفها فيهما (ٱلَّتِي قَد مُجمِعًا) التي مبتدأ، وقد جمع خبره و باللات متعلق بجمع، أَى التي قد جمع باللاتي واللائي نحو ﴿ واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم ﴾ [النساء: ٥٠]، ﴿ وَاللَّانُ يُنسَنُّ مِنِ الْحِيضَ ﴾ [الطلاقُ: ٤٠]، وقد تقدم أنها تجمُّع على الأوْلَى وتجمع أيضا على اللواتي بإثبات الياء وحذفها، وعلى اللواء ممدودا ومقصورا، وعلى اللا بالقصر واللاءات مبنيا على الكسرة أي معربا إعراب أولات، وليست هذه بمجموع حقيقة وإنما هي أسماء جموع (وَاللَّاء كَالَّذِين نَزُّرُا وَقَعَا) واللاء مبتدأ، ووقع خبره، وكالذين متعلق به، ونزرا أى قليلا حال من فاعل وقع، وهو الضمير المستتر فيه والألف للإطلاق والمعنى أن اللاء فإن المبنى لاحظ له من الحركة فياؤه ساكنة وحقها الحذف لالتقاء الساكنين كا تقدم. وإثبات الياء حق المعربات لا حق المبنيات كذا في الروداني . ولك منع الرد بأن الذي ليس صفة كما اعترف به بعد فكيف يقاس على سائر الأوصاف فتأمل. وإنما اختص الذين بالعقلاء لأنه على صورة ما يُختص بهم كالزيدين و العمرين. والمراد بالعقلاء العقلاء حقيقة أو تنزيلا كما في شرح الجامع. ومثل للثاني بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الذِّينِ تَدْعُونُ مِن دُونَ اللهُ عباد أمثالكم ﴾ [الأعراف: ١٩٤]، بتنزيل المشركين الأصنام منزلة من يعقل (قوله فهما كالعالم والعالمين) أي في اختصاص الجمع بالعقلاء وعموم المفرد لهم ولغيرهم أي فيكون الذين اسم جمع كالعالمين وهو مبني على خلاف التحقيق كامر بيانه قوله بلا للات الباء بمعنى على أو للآلة (قوله أي التي قد جمع باللاتي) لم يقل كالنظم باللات بلا ياء إشارة إلى أن إثبات الياء هو الأصل ويشير إلى ذلك أيضا تقديمه إثباتها على حذفها في قوله بإثبات إلخ و**قوله** على الألى) أي فتكون الألى مشتركة بين جمع الذي وجمع الني ا هـ دماميني (قوله وتجمع أيضا على الواتي) هذا عطف على قوله وقد تقدم إلخ قال الرو داني والصحيح أن اللوائي واللواتي جمعان للائي واللآتي كالهادي والهوادي. واللاءات جمع اللائي ا هـ ويؤخذ من مجموع كلامه وكلام الشارح أنه يقال اللوائي بالمد وإثبات الياء واللواء بالمد وحذف الياء واللوا بالقصر وحذف الياء واللاءات بألفين بينهما هزة (قوله واللاء كالذين) قال شيخنا يحتمل أن يريدأن اللاء وقعم وضع الذين ويحتمل أذير يدأنه كالذين في أنه يزادفيه الياء والنون فيقال اللاثين كإقال الشاعر:

وأنا من اللائين إن قدروا عفوا وإن أتربوا جادوا وإن تربوا عفوا

وسم اللايون رفعا كم سمع اللذون رفعا اهرولتبادر الأول جرى عليه الشارح (**قوله وكاللدين متعلق به)** ظاهره أنه ظرف لغو متعلق بوقع وهو غير ظاهر وعبارة المعرب متعلق بحال محفوفة من فاعل وقع ونزرا حال أخرى منه اهروهذا هو الظاهر ويمكن إرجاع كلام الشارح إليه ومن هنا يعرف ما فى كلام البعض فنا مل (**قوله** و المعمى أن اللاه إلحى قال شيخنا فيكون اللاء مشتركا بين جمع الذى والتى كالألى اهروقد يدعى أن استعمال

انته نبى عقبل، والشديد في صبحوا ليس للنكتير من صبحته إذا أنبته صباحا، والمفعول عفوف تقديره نمن الفرسان اللفون صبحوهم صباحاًى في وقت الصباح، فانتصابه على الظرفية و كفا يوم النحو هم بالحاق في وقت التساعة على المنطقة و المنطقة على المنطقة على المنطقة و المنطقة على المنطقة على المنطقة و المنطقة على المنطقة و المنطقة على المنطقة و المنطقة على المنطقة و المنطقة على المنطقة على المنطقة و المنطقة على المنطقة و المنطقة على المنطقة و المنطقة على المنطقة عل

وقع جمعاً للذى قليلاً ، كما وقع الألى جمعاً للتى كما تقدم ، ومن هذا قوله<sup>(1)</sup>: [ ٨٦] فَسَمَا آبَاؤُنَمَا بِأَمْسِنُ خَسْسَهُ عَلَيْنَا اللَّاءِ قُلْمُ مَهُلُوا الْحُجُورُا الْحُجُورُا الْحُجُورُا الْحُجُورُا الْحُجُورُا اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ ا

. والمشترك سنة : من وما وأل وفو وذا وأى على ما سيأتى شرحه ، وقد أشار إليه بقوله (وَهَنْ وَهَا وَأَلْ لُسَاوِى) أَى فى الموصولية (مَا ذَكِنَ من الموصولات (وَهَكُذَا فُو عِنْدُ طَّيَّ شَهْنَى بهذا فأما من فالأصل استعمالها فى العالم وتستعمل فى غيره لعارض تشبيه به كقوله :

اللاء بعنى الذين مجاز و يغرق بينه و يين استعمال الألى بمنى اللاقى يقلته التى صرّح بها المصنف، و يؤيامه تقديمهم الحيال المجاز على احتال الاشتراك فتأمل (قو له و قع جمعاً) أى اسم جمع و كنا يقال فيها بعد (قول به أمن عنه) أى من هذا المعدو حو اللاء إلى صحة قول به أمن عنه) أى من هذا المعدو حو اللاء إلى صحة قول به أمن عنه أى من هذا المعدو حو اللاء إلى صحة قول إلى المن قط بحرال المعدو خور أن الخلاف الجارى في أل المعرفة من أنها أل بجملتها أو اللاء تقط بجرى في الموصولة (قوله له وآلى) نقل باسلوى كلا بما ذكر سابقا أى تستعمل فيها على عاد ذكر رقوله في الموصولة إلى قال في الموصولة إلى قال في الموصولة الأنه لا يفيد لاشترك والمشهر وقوليه و همكاداً إغج همكانات على مناذكر من عساوا قد خالة ذكر في بعد و كون كل موصولة لأنه لا يفيد لاشتراك اللذي مو المقصود درقوله و همكاداً إغج همكانات عكانات والمذكر و وقوله بهذا أى بالمساواة التى تضمنها تساوى تضمن المنافى حدث عاد كونه كمن وما وألى وافراد السم الإشارة بتأول المذكور (قوله بهذا أى بالمساواة التى تضمنها تساوى تضمن الفاص حدث الذي هو معنى مصدوره و تذكر ما صما الإشارة بالمواصلة في المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق المؤولة المؤولة و تعلق المنافق والمنافقة المنافق المن

<sup>[</sup> ٦٨] قاله رجل من بنى سليم . وهو من الوافر . ومعناه ليس آباؤ تالذين أصلحو اشأ ثناو مهدو المر ناوجعلو احجورهم لنا كالمهدياً كثر احتانا علينا من هذا المسلوح . الله المنطقيات ان تقدمه شيء وما يمنى ليس . وقوله بأمن منه عيره والباوز الله أو الف المسلوح وقو لما اللاء يسن كي وحدث منه البناء أيضا إذا أصله اللائل وقد قرع جها جيما . تعالى : ﴿ واللاء يشسن ﴾ وحدث منه البناء أيضا إذا أصله اللائل وقد قرع جها جيما .

<sup>[</sup> ۱۸۷] تأله العباس ن الأحنف . و تمامه : \* لَفَقَى الْفِي مَنْ فَلَقَدُونِ يَشَّ الْطِيقَ \* وَهُ مِن تصيدة من الطويل ، والسرب بكسرالسين و سكون الراء المله ملتين ول آخره باعد وحدة وهو الجماعة من العالم ، ومثله السرية بالنصر المنز أغيب حرف نداعو هل الاصتفهام من مبتدأ . ويعير جناحه في على الرفع خيره وفيه الشاهد حيث أطلق من على غير العاقل لأنه لما نادى سرب القطا كإينادى العاقل وطلب نها إعارة الجناح لأجل الطوان نحو عبويته التي هو منشوق الإيبا وباك لأجلها نز خاصة لذا استلاء . ويروى هل من معير جناحه فلا شاهد فيه قافهم .

<sup>(</sup>١) لسب هذا اليت ارجل من بني صليم واللين نسبه إليه العراء . والشاهد في البيت قوله واللاء وحيث جاء في جعم الذكور كاللين وجعاه وصفًا الآباء .

وقوله:

[ ٨٨ ] ألا عِمْ صَبَاحًا أَيُهَا الطَّلُلُ البالِي وَهَل يَعِمَنْ مَن كَانَ فِي الْفُصُرُ الحَالي
 أو تظهد عليه في اختلاط نحو ﴿وَلَهْ يَسجد مِن في السموات ومن في الأرض ﴾ (١ [الحج: ١٨]

(قوله ألا عم صباحا) قيل أصل عم أنعم من نعم ينعم بكسر العين فيهما أي تنعم حذفت الهمزة والنون تخفيفا على غير قياس، ويصح أن يكون أمرا من وعم يعم كوعد يعد بمعنى نعم أي تنعم، وكذا يصح الوجهان في قوله يعمن. ويقال عم بفتح العين من نعم ينعم كعلم يعلم أو من وعم يعم كوضع يضع. وصباحا منصوب على الظرفية أو التمييز عن الفاعل. والطلل ما شخص من آثار الديار. والبالي المشرف على العدم والاستفهام إنكاري. والعصر بضمتين لغة في العصر فسكون كالعصر بضم فسكون. وعم صباحا من تحية الجاهلية دماميني ببعض زيادة (قوله في اختلاط) أي في حال اختلاط العاقل بفيره. قال في المنهي يظهون على الشيء غيره لتناسب بينهما كما في الأبوين للأب والأم والمشرقين والمغربين إلا أن يراد مشرقا الصيف والشتاء ومغرباهما والخافقين للمشرق والمغرب وإنما الخافق المغربٌ ثم تمسيته خافقا مجاز لأنه مخفوق فيه أي مغروب فيه والقمرين للشمس والقمر ولاحتلاط كافي تغليب المخاطبين على الغائبين في ﴿ لِعلِكُم تَتَقُونَ ﴾ [البقرة: ١٨٣] بعد قوله ﴿ اعبدُوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم ﴾ [البقرة: ٢١] لأن لعلكم مرتبط بخلقكم لا باعبدوا والمذكر على المؤنث حتى عدت منهم من و كانت من القانتين بناء على أن من تبعيضية . و الملائكة على إبليس حتى استثنى منهم من ﴿ فسجدوا إلا إبليس ﴾ [البقرة: ٣٤] و طذا عد جماعة الاستثناء متصلا والذين آمنوا بشعيب عليه في ﴿ أُو لِعُودِنَّ فِي ملتها ﴾ [الأعراف: ٨٨] بمد قوله تعالى: ﴿ لنخرجنك يا شعيب والذِّينَ آمنو امعك من قريتنا ﴾ [ الأعراف: ٨٨]، فأنه عليه الصلاة والسلام لم يكن في ملتهُم قط بخلاف الذين آمنوا معه والمخاطبين على الفيب والعقلاء على غيرهم في يذرؤ كم فيه بعد قرله تعالى: ﴿ جعل لكم من أنفسكم أزواجا ومن الأتعام أزواجا ﴾ [النحل: ٧٧]، وإلا لقال يذريكم وإياها ومعنى يذرؤكم فيه يبثكم ويكثر كم بهذا الجعل اهدمع اختصار وبعض زيادة من الدماميني (قوله نحو وقه يسجد) أى يخضع فلا إشكال في وصف غير العاقل به . وما ذكره الشارح ليس لفظ الآية فلعله لم يرد التلاوة فلا اعتراض عليه قال في التوضيح ونحو من يمشي على رجلين فإنه يشمل الآدمي والطائر اهـ قال شيخنا ومنه يعلم أن ذكر الشارح له ليس للتمثيل به بل لنظم الآية لأنه ليس من الثاني بل من الأول يعني التغليب.

[AA] قالد امرؤ النبس بن حجر الكندى. وهو أول قصياة طويلة من الطويل. وهو مصرع فلذلك أثت عروضه سالة. وكلمة الإلا لمرض والتحسيش، ومم فعل واقعل. وهو من علم الكسر والفتح. الإلا لمرض والتحسيش، ومم فعل واقعل. وأصد المن والكسر والفتح. من أشمه مقتوح الدين والكسر من ممكسورها. وقبل إنه من وعم يعم حتل وعد يعد يمنى نعم يعم. وهو من غايا الجاهلية ففي الفنوات يقولون عم صباحاء وفي العشا آت عم مساء. وانتصاب صباحاعل الظرف كأنه قال انعم ق صباحك. ويجوز أن يكون تحقيز امقولا أعم المناص على على المناص والمناسبة المناص والمناسبة على مساورة على من عادل من عامله والمناسبة المناص والمناسبة المناص والمناسبة المناص والمناسبة المناص والمناسبة على المناسبة المناص المناسبة المناص والمناسبة المناسبة المناسبة على سبيل الإنكار والمناسبة على المناسبة على المنا

أو افترانه به فى عموم فصل بمن نحو ﴿ فَمَنْهِم مِن يَمْشَى عَلَى بطنه ومنهم مِن يَمْشَى عَلَى رَجَلَيْن ومنهم مِن يَمْشَى عَلَى أَرْبِعِ ﴾ [النور: ٤٥]، لافترانه بالعاقل فى كل دابة. وتكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث مفرداً كان أو مثنى أو بجموعا، والأكثر فى ضميرها اعتبار اللفظ نحو ﴿ ومنهم مِن يؤمن به ﴾ [يونس: ٤٤]، ﴿ ومِن يقنت منكن ﴾ [الأحزاب: ٣١] ويجوزا اعتبار الممنى نحو

(قوله أو اقرائه) أي غير العاقل به أي العاقل ولم يعبر بالاختلاط بدل الاقتران تفننا لنعبير المغني بالاختلاط ف هذه الآية الثانية أيضا أو لحمله العموم في صورة التغليب على الكل المجموعي وفي هذه الآية على الكل الإفرادي فافهم (قوله فصل بين) أي الجارة هذا هو الأوجه لأنها المقدمة في الذكر والأقرب إلى عبارته لأنه لو كان مراده الموصولة لقال بها بالإضمار لأن الكلام فيها وفي التصريح بمن الموصولة (قوله نحو فمنهم من يمشي إغي فيه أنه يحتمل أن تكون من نكرة موصوفة إلا أن يقال هذا مثال والثال لا يضره الاحتال ويظهر أن من الوسطى للاقتران والتغليب معا لشمولها الإنسان والطائر واقترانها في العموم السابق (قوله والأكثر في ضميرها) أي من لا بقيد الموصولة بدليل اتقتيل بقوله تعالى: ﴿ وَمِن يَقِنتَ ﴾ [الأحزاب: ٣١] وعل كون الأكثر مراعاة اللفظ إذا لم يحصل من مراعاة اللفظ إذا لم يحصل من مراعاته لبس نحو أعط من سألتك لا من سألك أو قبح نحو من هي حمراء أمك فيجب مراعاة المعنى فلايقال أعط من سألك ولامن هو حمراء أمك لقبح الإخبار بمؤنث عن مذكر كعكسه نحو من هي أحر أمك ولا من هو أحمر أمك لأن الموصول وصلته كشيء واحدًى فكأنك أخبرت عن مذكر بمؤنث لكن القبيح في الصورتين الأولين أشد، لأن تخالف الخبر والخبر عنه فيهما في الصلة وفي الموصول وخبره، وفي الصورة الثالثة في الموصول وخبره فقط، وما لم يعضد المعنى سابق فيختار مراعاته كقوله \*وإن من النسوان من هي روضة \* فأنث الضمير لتقدم ذكر النسوان كذا في التصريح مع زيادة من حاشية الروداني عليه، ومن الدماميني. ولى فيه بحث لأنه يازم على مراعاة اللفظ في قوله من هي روضة أيضا الإخبار بمؤنث عن مذكر، فمقتضى التعليل به لوجوب مراعاة للعني في قوله من هي حمراء أمك وجوب مراعاة المعني في قوله من هي روضة أيضا ، إذ لا فرق بين المؤنث بالتاء والمؤنث بالألف كما في الدماميني ، ولا بين الصفات كحسنة وحمراء والأسماء كروضة وصحراء بدليل ما مر من استقباح من هو حراء أمك فندبر . (فائدة) يعتبر المعنى بعد اعتبار اللفظ كثيرا نحو ﴿ وَمِن النَّاسَ مِن يقول آمنا بِاللَّهِ وِباليومِ الآخر وما هم بمؤمنين ﴾ [البقرة: ٨] وقد يعتبر اللفظ ثم المعنى ثم اللفظ نحو ﴿ ومن الناس من يشتري لهو الحديث ﴾ [لقمان: ٦]، -إلى قوله - وإذا تعلى عليه آياتنا كه [الأنفالُ : ٣١]، وأما الاقتصار على اعتبار المعنى ثم اللفظ فممنوع كما نقله الفارسي عن النحويين وعللوه بأنه يكون إلباسا بعد البيان بخلاف اعتبار اللفظ ثم المعنى فإنه يكون تفسيرا، وأقره ابن هشام وغيره ا هـ دماميني ملخصا، لكن قال في الهمع وتجوز البداءة بالمعنى كقولك من قامت وقعد وشرط قوم لجوازه وقوع الفصل بين الجملتين نحو من يقومون في غير شيء وينظر في أمرنا قومك ا هـ وفي الرضي ما نصه: وأما تقديم مراعاة المعني على مراعاة اللفظ من أول الأمر فنقل أبو سعيد عن بعض الكوفيين منعه والأولى الجواز على ضعف إلا في اللام ﴿وَمَنْهُمْ مَنْ يَسْتَمَعُونَ إِلَيْكَ﴾ [يونس: ٤٣] ومن قوله(١):

[ ٨٩ ] كَمْشُ فَانْ عَاهَدَنِي لَا تَخُولُنَى لَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذِنْبُ يَصَطَّحِبَانِ وأما ما فإنها لغير العالم نحو ﴿ ما عندكم ينفذ﴾ [النحل: ٣٦]، وتستعمل في غيره قليلا إذا اختلط به نحو ﴿ يسبح لله ما في السموات وما في الأرض﴾ [الجمعة: ١] وتستعمل أيضا في

<sup>[</sup>٨٦] قاله الفرزدق. وهو من قصيلة بخاطب بها الذلب الذي أتاه وهو نازل في بعض أسفاره في بادية، وكان قد أوقد نارا ثم رمى إليه من زاده وقاله له: تعال تعش ثم بعد ذلك ينبغى ألا يخون أحد منا صاحبه حتى نكون مثل الرجلين اللذي بصطحبان (قوله تعشى أمر والحطاب للذلب. وفي كتاب سيبويه تعالى: قوله لا تخوننى قبل إنه جواب الشرط ولا على لها من الإعراب، والحق أن يكون الجواب هو قوله نكن مثل من ياذلب، ويكون قوله لا تخوننى جواب القسم الذى تضمنه عاهدتنى، أو يكون جملة حالية (قوله هثل من) كلام إضافي مصوب لأنه مجر نكن، ومن موصولة، ويصطحبان بالتنية، صلته. وقوله ياذلب معرض بين للوصول وصلته. والشاهد في مثل من حيث راعى معنى من في قوله يصطحبان بالتنية، ومن الموصولة يجوز في ضميرها الاعتبار أن الفنظ والمعنى.

 <sup>(</sup>١) الليت من الطويل وهو للفرزق بن همام بن صحيحة. وقد ذكوه ابن يعلق في المنصل ١٣٣/٢، وذكره سيبويه في الكتاب ١٤٠٤، والحسب ١٩٥/٢/٩١٩.

صفات العالم نحو ﴿ فَان**حُحُوا مَا طَابُ لَكُمْ مَنْ النَّسَاءُ ﴾ [ النَّسَاءُ ؟ ]، وحكى أبو زيد(١) سبحان ما يسبح الرعد بحمده ، وسبحان ما سخر كنَّ لنا . وقيل بل هي فيها للنوات من يعقل . وتستعمل في المبهم أمره كقولك ــ وقد رأيت شبحا من بعد ــ: انظر إلى ما رأى ؛ وتكون بلفظ واحد كمن .** 

(تقبيه) و : تقع من وما موصولتين كما مر ، واستفهاميتين نحو من عندك ، وما عندك ،

موصول استعمل في العالم نحو جاءتي من قام ملحوظ فيه الصفة للفهومة من صلته لوجوب ملاحظة الصلة. وعبارة الكشاف في تفسير قوله تعالى: ﴿فَانْكُحُوا مَا طَابِ لَكُمْ مِنْ النَّسَاءِ ﴾ [النساء: ٣٠]، ما نصه وقيل ما ذهايا إلى الصفة ولأن الأناث من العقلاء يجرين مجرى غير العقلاء ا هـ قال السعدلي في حواشيه عليه التفرقة أي بين من وما إذا أريد الذات أي لا مع ملاحظة الصفة أما إذا أريد الصفة أي لوحظت مع الذات نحو ما زيد أفاضل أم كريم وف للوصولة نحو أكرم ما شئت من هؤلاء الرجال القائم والقاعد فما كمن بحكم الوضع على ما ذكره للصنف أي الزنخشري والسكاكي وغيرهما وإن أنكره البعض. والمعنى ههنا انكحوا الموصوفة بأى صفة أردتم من البكر والثيب إلى غير ذلك من الأوصاف ا هـ ويجود في بعض نسخ الشارح بعد فانكحوا ما طاب لكم من النساء أي الطيب، والمتبادر منه أن المراد الصفة المفهومة من الصلة وليس كذلك كما مر فالجيد سقوطه كما في غالب النسخ (قوله للوات من يعقل) أي أعم من أن يلاحظ الصفات معها أولا وكان الأولى يعلم بدل يعقل (قوله وتستعمل) أي حقيقة كما في يسّ. وقوله في المبهم أمره أي الذي لم يدرأ إنسان هو أو غير إنسان. قال المصنف وكذا لو علمت إنسانيته و لم يدر أذكر هو أو أنثى كقوله تعالى: ﴿إِلَّ فَلُوتَ لَكُ مَا فِي يَطْتِي مُورًا ﴾ [آل عبران: ٣٥]، (قوله وتكون بلفظ واحمد كمن أي والأكار ف ضميرها اعتبار اللفظ ويجوز اعتبار المعنى (قوله تقع من وما إلخ) ذكر خمسة معان تشترك فيها من وما وتنفرد ما عن من بمعان أخر ككونها تعجيبة ونافية وكافة وزائدة ومصدرية ظرفية وغير ظرفية ومهيئة كما في حيثًا فإن ما هيأت حيث للشرطية أو مغيرة كما في لو ما ضربت زيدًا فإن ما غيرت لو من الشرطية إلى التحضيض. قال المصنف في التسهيل ويوصف بها أي بما على رأى ا هـ قال الدماميني نحو لأمر ما جدع قصير أنفه أي لأمر أيّ أمر وهذه التي يعبر عنها بالإبهامية، ويتفرع على الإبهام الحقارة نحو أعطه شيئًا، والفخامة نحو لأمر ما جدع قصير أنفه، والنوعية نحو اضربه ضربا ما قال المصنف والمشهور أنها زائلة منهة على وصف لائق بالمحل وهو أولى لأن زيادتها عوضا عن محذوف (١) أبو زياد: هو صعيد بن أوس بن قابت بن بشو بن قيس بن زياد ... بن الخزرج الإمام للشهور. كان إمانًا في النحو، صاحب تصافيف أديبة ولغوية، وغلبت عليه اللغة والنوادر، روى عن أبي عمرو بن العلاء ورؤبة بن العجاج... وأبي حاتم السجستاني... وروى له أبو داود والترمذي. ومن تصافيفه: لغات المرآن وألتطيث، على الإنسان، إيمان عثيان، المنصب غريب الأحماد... اللافات، واللغات، الحظر من إلى

تولى وحد الله سنة ١٩١٥ ما أو ١٩١٦ أو ٢٩٦، انظر البية ١/٨٨٥، ٩٨٠.

وشرطيتين نحو ﴿ من يهد الله فهو المهتدى ﴾ [ الإسراء : ٩٧ ]، ﴿ وَمَا تَفْعُلُوا مَنْ خَيْرِ يوف اليكم ﴾ [ البقرة : ٢٧٢ ]، ونكرتين مُوصُوفَين كفوله :

\* أَلَا زُبُّ مَنْ تَلْفَظُهُ لَكَ نَاصِحٌ \*

وقوله:

[ ٩١ ] ۚ رُبُّ مَنْ أَلصَنَجْتُ غَيْظًا قُلْبُهُ ۚ قَلْدُ تَمِينُ لِنَي مَوْكَا لَمُ يُطِغَ وقوله:

[ ٩٣ ] لِمَا نَافِعِ يَسْمَى اللَّبِيثِ فَلاَ لَكُنْ بشيء بعيدِ نَفْقَهُ ٱلْذَهْرَ سَاعِيَا مقاله:

[ ٩٣ ] ۚ رُبُّ مَا تَكْرَهُ ٱلثَّقُوسُ مِنَ الْأَمْ ــرِ لَهُ قَرْجَةً كَخَلُّ ٱلطِّقَالِ

ثابتة فى كلامهم نحو أما أنت منطلقا انطلقت، فزادها عوضا من كان. وليس فى كلامهم نكرة موصوف بها جامدة ألا وهى مردفة بمثل للوصوف نحو مروت برجل أى رجل، وطعمنا شاة كل شاة فالحكم على ما للذكورة بالاسمية واقتضاء الوصفية حكم بما لا نظير له فوجب اجتنابه اهد باختصار (قوله وها تعقلوا من خير يوف إليكم) المنجه أن الشارك في يقصد لفظ الثلاوة حتى يرد اعتراض البعض كغيره بأنه لفق من أيين فكان الصواب أن يقول إما فوه ما تتفقوا من خير يوف إليكم في وإما فو وما تفعلوا من خير يعلمه الله في والبقرة : ١٩٧٦ م بل قصد ذكر مثال من عنده (قوله وب ما تكوه) يجب فصل رب من ما لأن الذي يوصل يرب ما الكافة وما هنا نكرة موصوفة بالجملة بعدها والرابط ضمير علوف أي تكرهه . وقوله فرجة بالفتح أي القراء . وقال النحاس الفرجة بالفتح في الأمر المعنوي وبالضم فيما يرى من الحائط ونحوه كذا في العني . وفي القاموس أن الفرجة بمعنى

> [ • ٢] البيت: \* وهو مؤتمن بالغيب غير أمين \* وهو من الطويل، وهو لعبد الله بن همام.

٢٩١٦ البيت من الرمل، وهو لسويد بن أبي كاهل.

[٩٢] البيت من الطويل وهو بلا نسبة.

[ [ P7 ] كال أمية بن أن الصلت. ونسبه في الحساسة البصرية إلى حنيف بن عمير اليشكرى، وقيل هو النهار ابن أخت مسياسة الكذاب لمنه ما المنه في المنه بن بن بنيء تكرهه النفوس من الأمر له انفراج سهل سريع كسل عقال اللهة، وفي رواية سيويه رعاتج والنفوس، ورب من الحروف الخيارة، وكلمة ما يعنى شيء نكرة بجردة عن معنى الحروف ناقصة موصوفة، والتقدير رب شيء تكرهه النفوس، فحدف العائد الذى هو مفعول تكره، والجملة صفة ماه وفيه الشاهد، ويجوز أن تكون ما كافة والمفعول الهذوف امما ظاهر ألى قد تكره النفوس من الأمر شياه والأصول من الأمر شراء والمفاهد وفيه الشاهد، وفي هذا المقدوم التفهوس عن الجمع وفيه وفي الأمران إنابة الصفة غير المقردة عن الموصوف إذ الجملة بعده صفة له. رقوله فرجاته يفتح الفاء وهي الشفعي والانفراج، وقال المن الأمر به بالفردة عن الموصوف إذ الجلطة بعده صفة له. رقوله فرجاته يفتح الفاء وهي الشفعي هذا المهن وهو القيد وقال ابن الأكبر هو الخيار الذي يعقر به البور.

ومن ذلك فيهما قولهم : مررت بمن معجب لك ، وبما معجب لك . ويكونان أيضا نكرتين تامتين : أما مَنْ فعلي رأى أبي على زعم أنها في قوله(١٠) :

[ ٩٦ ] زَيْعُمْ مَنْ هُوَ فِي سِيرٍ وَاعْلَانِ

تمبيز والفاعل مستتر وهو هو اغتصوص بالمدح . وقال غيره من موصول فاعل ، وقوله هو مبتدأ خيره هو آخر محذوف على حد قوله شعرى شعرى . وأما ما فعل رأى

الحلوص من الهم مثلثة وأن فرجة نحم الحائط بالضم والمقال بالكسر الحيل الذى تشد به الدابة يمنعها من القيام ووجه الشبه السهولة والسرعة . قال في المنتخرة ووجه الشبه السهولة والسرعة . قال في المنتخر ويجه الشبه السهولة والسرعة . قال في المنتخر وفيه وفي الأول النفوس من الأمر شيخ المنتخر عن الجمع وفيه وفي الأول إنامة المنتخر عن الجمع وفيه وفي الأول إنامة المستخدة عبر المفردة عن الموصوف إذ جملة له فرجة إغ علهما صفة للمحقوف اهدوق له إنه المستخد المنتخر المنتخر وينام والمنتخر والمنتخرج والمنتخر والمنتخر والمنتخر والمنتخر والمنتخر والمنتخر والمنتخر والمنتخر والمنتخرج والمنتخر والمنتخر

ويرفعان مضمرا يقسره ثبيز كنعم قوما معشره

وسياً في أنه نما ينحفر عوده على متأخر لفظا ورتبة (قوله وهو هو انقصوص) أى وافظ هو هو الخصوص فهم المباد و المباد

[٩٤]صدره: \* وَيَعْمَ مَزْكَاءُ مَنْ صَاقَتْ مَلَاهِيُّهُ \* وَكَيْفَ أَرْهَبُ أَمْرًا أَوْ أُراخُ لَهُ وَقَل كَأْتُ الْ

وقبله : وقط من البسيط رقوله من كلمه أرضي أقش أو أراغ ألف وقط وكاف إلى يشر كبن مزوان وحما من البسيط رقوله من كلمه بنت الم وسكون الرائ المحبدة منعل من زكات إلى فلان أي جأت إلى رقوله و يعم من هوى قال المن المناطق من من هوى من غير وهو عصوص بالمدح . وحكى أبو على أن من هما تكرة على من من وهو من غير وهو مبتداً وغيره هو أغير علموف تقديره نعم تأمر على أن من هم من هو النابت في حالتي السر تقديره نعم من مو هو في سر واعلان ، والمقرف يتعلق بالمخلوف في لالديم فقهم . أن ونعم من هو النابت في حالتي السر والإلان . وقالم من هو النابت في حالتي السر والإلان . وقالم من هو النابت في حالتي السر والإلان . وقالم من هو النابت في حالتي السر عقوم ما بالمدس قلهم .

<sup>(</sup>١) اليت من السيط، وقاله مجهول، وهو من شهراهد الهم ١٩٧/١، ١٩٩٧.

البصريين إلا الأخفش في نحو ما أحسن زيدا؛ إذ المعنى شيء حسن زيدا على ما سيأتى بيانه في بابه. وفي باب نعم وبئس عند كثير من النحويين المتأخرين منهم الزمخشري نحو غسلته غسلا نعما، أي نعم شيئا فما نصب على التمييز. وأما أل فللعاقل وغيره. وما ذكره الناظم من أنها اسم موصول هو مذهب الجمهور. وذهب المازني إلى أنها حرف موصول، والأخفش إلى أنها حرف تعريف(١). والدليل على اسميتها أشياء: الأول عود الضمير عليها في وفيه أنه يجوز تعلقه بخاص لقرينة المدح أى الممدوح في سر وإعلان كما جرينا عليه آنفا (**قوله على حد** قوله شعرى شعرى) أى على طريقته في التأويل بما يخرجهما عن الاتحاد من كل وجه بأن يراد بهو المبتدأ الذات بقطع النظر عن صفتها وبهو الحبر الذات الموصوفة بالفضائل (قوله إلا الأخفش) اعترض بأنه لا يمنع ذلك بل يجوزه، ويجوز كون ما موصولة أو نكرة موصوفة والخبر عليهما محذوف وجوبا تقديره شيء عظيم (قوله وفي باب نعم وينس) عطف على قوله على رأى البصريين إغ. وزاد بعضهم موضعا ثالثا وهو قولهم إذا أرادوا المبالغة في الإخبار عن أحد بالإكثار من فعل الكتابة مثلا إن زيدا مما أن يكتب أى من شيء كتابة فما بمعنى شيء وأن وصلتها في تأويل مصدر بدل من ما أو عطف بيان، وللعني أنه ملازم للكتابة حتى كأنه خلق منها أفاده الدماميني وقوله فما نصب على اللين اعترض بأن ما مساوية للضمير في الإبهام فكيف تميزه. وأجيب بمنع المساواة لأن معناها شيء عظيم، وبهذا الاعتبار يحصل التمييز ا هـ شمني ثم الفاعل على هذا ضمير مستتر في نعم يعود على التييز والمخصوص محذوف تقديره هو وما درج عليه الشارح أحد أقوال في ما هذه ستأتى في باب نعم وبئس، وقد درج عليه في المغنى في موضع، ودرج في موضع آخر على قول آخر منها وهو أنها معرفة تامة فاعل ومثل بها للمعرفة التامة الحاصة أَى المقدرة من لفظ اسم تقدمها هو وعاملها صفة له في المعنى فتقديرها في المثال نعم الغسل ومثل للتامة العامة أي المقدرة بالشيء وهي ما لم يتقدمها ذلك بنحو ﴿إِنْ تَبْدُوا الصَّدْقَاتُ فَعَمَّا هِي ﴾ [البقرة: ٢٧١] أي فنعم الشيء هي والأصل فنعم الشيء إبداؤها، لأن الكلام فيه فحذف للضاف وأنيب عنه المضاف إليه فانفصل وارتفع، والحاصل أن ما الاسمية كما تكون نكرة ناقصة وهي الموصوفة وتامة وهي غير الموصوفة تكون معرفة ناقصة وهي الموصولة وتامة كما مر رقوله هو ملحب الجمهور) عمل الخلاف حيث لا عهد أى في الخارج وإلا فهي حرف تعريف اتفاقا نحو جاء محسن فأكرمت المحسن قاله الرضى (قوله إلى أنها حرف عوصول) رد بأنها لو كانت كذلك لأولت مع ما بعدها بمصدر (قوله إلى أنها حوف تعريف) رد بأنها لو كانت كذلك لمنعت من إعمال اسمى الفاعل والمفعول بمعنى الحال أو الاستقبال لإبعادها لهما عن شبه الفعل كالتصغير وبدخولها على الجملة .

(٢) واستدل الأعشق على لللك بأن الطعل يتخطاها كما يعتطاها مع الاسم الجلمة عثل: الرجل. وفر كانت اسفا لكان ها موضع إعرابي. وتسمعات العملة التي بعدها الإعمال. لأن الصلة لا يسلط عليها عاضل للرصول، وأجيب عن ذلك بأن الإعراب قد نقل إلى ما بعدها لكويها على صورة الحرف. نحو أقلح المتلقى ربه . وقال المازنى عائد على موصوف محلوف ، ورد بأن لحذف الموصوف مظان لا يحذف في غيرها إلا لضرورة وليس هذا منها . الثانى استحسان خلو الصفة معها عن الموصوف ، نحو جاء الكريم ، فلولا موصول قد اعتمدت الصفة عليه كما تعتمد على الموصوف لقبح خلوها عن الموصوف . الثالث إعمال اسم الفاعل معها بمعنى المضى فلولا أنها موصولة واسم الفاعل في تأويل الفعل لكان منع اسم الفاعل حينئذ معها أحق منه بدونها على الفعل فى نحو<sup>(1)</sup>:

[ ٩٩ ] مَا أَنْتُ بِالْعَكَمِ ٱلْتُرْضَى خُكُومُتُهُ

(قوله عود الضمير عليها) أي والضمير لا يعود إلا على الأسماء وقوله بأن الحذف الموصوف مظان أي مواقع وهي ثلاثة كون النعت صالحا لمباشرة العامل، وكون المنعوت بعض اسم سابق مخفوض بمن أو فَى نحو ﴿أَنْ اعمل صابغات﴾ [سبأ: ١١] أي دروعا ومنا ظعن ومنا أقام أى فريق، وفينا سلم وفينا هلك (قوله إلا لعضرورة) كقوله: \*ترمى بكفي كان من أرمى البشر\* أي بكفي رجل (قوله وليس هذا منها) قد يقال هو من الأول لأن النعت صالح لمباشرة العامل (قوله نحو جاء الكريم) فيه أن كريما صفة مشبهة وأل المتصلة بها حرف تعريف على الأصح فكان الأولى التمثيل بنحو جاء الضارب (قوله لكان منع اسم الفاعل) أي منع اسم الفاعل بمنى المضى حيئذ أي حين إذ كانت غير موصولة بل حرف تعريف. وقوله أحق منه أى من منع عمل اسم الفاعل بمعنى المضى بدونها أي والواقع أنه يعمل معها ويمتنع عمله بدونها ووجه الأحقية أن عمله بسبب شبهه الفعل المضارع وهي مبعدة له شبهه ومقربة له من الجوامد لأنها حينتذ من خصائص الأسماء التي الأصل فيها الجمود لأن أصل وضعها للذوات والتزم الأخفش كون اسم الفاعل بمعنى المضي لا يعمل معها فلم ينهض عليه هذا الدليل. (قوله على حرفيتها) أي في القولين الأخيرين (قوله لكان لها موضع من الإعراب) أي واستحق مدخولها عدم الإعراب لكون العامل أخذ مقتضاه كما يؤخذ بما بعده (قوله قال الشلوبين) تقوية وإيضاح لما فبله (قوله واستحق قائم اليناء) يعني عدم الإعراب بدليل ما بعده (قوله مهمل) أي لا يتسلط عليه عامل (قوله لا يتسلط عليها عامل الموصول) أي لأخذه مقتضاه من العمل في الموصول (قوله وأجاب) أي الناظم وقوله بأن مقتضى الدليل أي القياس على جعل الإعراب على عجز المركب المزجى الشبيه بمجموع الموصولة وصلته أخذًا مما يأتي. قال الروداني

<sup>[</sup>١] ذكره العيني في شواهد الكلام ، شاهدا لدخول الألف واللام على الفعل المضارع تشبيها له بالصفة .

<sup>(</sup>١) البيت من البسيط ، وقاله الفزدق ، وهو من أبيلت يهجر بها رجلًا من بني عذرة . وعجز البت قوله :

<sup>.... ....</sup> ولا الأصيال ولا في السرأي والجلل

والمعرفة مختصة بالاسم. واستدل على حوفيتها بان العامل يتخطاها نحو مررت بالضارب، فالمجرور ضارب ولا موضع لأل 9 ولو كانت اسما لكان لها موضع من الإعراب. قال الشلوبين (١) الدليل على أن الألف واللام حرف قولك جاء القاهم، فلو كانت اسما لكان فاعلا واستحق قاهم البناء لأنه على هذا التقدير مهمل لأنه صلة والصلة لا يسلط عليها عامل للوصول. وأجاب في شرح التسهيل بأن مقتضى الدليل أن يظهر عمل عامل الموصول في آخر الصلة لأن نسبتهما منه نسبة عجز المركب منه، لكن منع من ذلك كون الصلة جملة والجمل لا تتأثر بالعوامل، فلما كانت صلة الألف واللام في اللفظ غير جملة جيء بها على مقتضى الدليل لعدم المانع انتهى (١) ويلزم في ضمير أل اعتبار المعنى نحو الفضارب والضاربة والضاربات. وأما ذو فإنها للعاقل وغيره قال الشاء (٢):

## [ ٩٠٦ ] ﴿ فَاكَ تَخْلِيلِسَى وَفُو يُوْصِلُنِسَى ۚ يَرْمِي وَوَاتِيَ بِامْسَهُم ۚ وَاسْتِلْمَهُ

وإنما لم يمتع بجموع أل وصلتها من الصرف مع أنه شبيه بالنرجى لعدم العلمية اهدو بحث الدماميني في الجواب بما حاصله الفرق بين الموصول والمركب المزجى بأن المقصود والموصول وإنما جيء بالصلة لتوضيحه فحق الإعراب أن يدور عليه بخلاف المركب المزجى، والدليل على ذلك ظهور الإعراب في أي الموصلة واللذين واللتين على القول بإعرابهما والذين واللائين على لغة ، وأجاب الرضى عن الدليل بأن أل لما كانت على صورة الحرف نقل إعرابها إلى صلتها عارية كما في الالتي بمسى غير وقوله الأن نسبتها حمد المديد عجد المركب عدم، وهذا لا الموصول ولا يخبر عنه ولا يستشى منه قبل تمام الصلة رقوله ويلزم في ضمور أل إغي أي خفاء موصوليتها وجوز أبو حيان مراحاة اللفظ إذا لم يقع خيرا أو نعتا نحو جاء الضارب رقوله وقو يواصلني) عطف على خليل وجملة يرمى إغ خير ثان لذاك وقوله وامسلمه بكسر اللام وهي الحجر .

[٩٦] قاله يمو بن فتعة الطاق شاعر جامل مثل وقد ركب إبن الناظم وأبوه من قبله صدر الميت على عجز بيت آخر فإن الرواية فيه: وَإِنَّ مُسَسِّطُونِينَ فَو يُقَرِّنِكِ سَنِينَ لَكُ وَخَسْتُ فَا يَعْرَفُونِ مِنْ اللهِ عَلَيْمَ اللهِ عَلَيْمَ اللهِ عَلَيْمَ اللهِ اللهُ عَنْفُولُ مِنْ عَلِيمَا اللهِ عَلَيْمَ اللهِ عَلَيْمَ اللهُ عَنْفُولُ وَأَمْ مَنْفُهُمْ وَاللهِ عَلَيْهِمْ اللهِ عَلَيْهِمْ عَلَيْمَ اللهِ عَلَيْهِمْ عَلَيْهُمْ اللهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِمْ عَلَيْهُمْ اللهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِمْ اللهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلْهُمْ عَلَيْهُمْ عَلَيْهِمْ اللهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِمْ عَلِيهُمْ عَلِيهُمْ عَلِيهِمْ عَلَيْهِمْ عَلَيْهِمْ عَلَيْهِمْ عَلِيهُمْ عَلَيْهِمْ عَلَيْهِمْ عَلَيْهِ عَلَيْهِمْ عَلَيْهِ عَلَيْهِمْ عَلَيْهِمْ عَلَيْهِمْ عَلَيْهِمْ عَلَيْهِ عَلَيْهُمْ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُمْ عَلَيْهِ عَلَيْهِمْ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُمْ عَلَيْهِ عَلَيْهِمْ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْكُمْ عَلَيْهِمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُوا عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَ مُعْلَمِهُ عَلَيْكُمْ عَلِي عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلِي عَلَ

ول رواية السهيل والجوهرى وفر يعاتني . وهو من المسّرح . وأصله مستضعان مقصولات مستضمل مرتين وقوله ذاك مهتداً وخليل خبره ، أى صاحبى . وفر بمني الذى . وفي الشاهد حيث جاء بمنى الذى للدلاك . واستشهد به الريخشرى على جمي دايم مكان لام العريف في قوله بامسهم والسلمة والأصل بالسهم والسلمة . وأصل المهن بحالون عوض الملام بسنا . والسلمة بفتح السين واللام واحدة المسلم وهو شعيرة عن شجر الصفحاء كلما فسره والجهل في شرح الجر جائمة وتبعاعل هذا بعض للام وسعى كذلك . بل الصحيح أن سلمة هها باكسر اللام وهى واحدة السلام وهى الحجارة و لذكر الجوهرى السلمة بكسر الملام استشهد عليه بهذا اليس والأن قلق ، يرى ما موقعه من الإعراب كافت عبر ثال وجورة أن يكون حالا . وقبل الواق وفو يعاتبنى زائدة والجملة صفة لقوله ذلك . وقوله خليل بدل منه ومرمى خبر لذلك و في نظ لا يخفر.

<sup>(</sup>۱) الشاوين: هر صور بن صدين صبر ... الأستاد أبر على الافييل الأومى القروف بالشاويين. كلا أيشا فالورية ل صوره بلا منافيي آخر أشدها الشائد للبدق و القرب ، وأما أخر صني ، رور تصافية - منهذه على تعاب سبويه ، وشرحين على الجزولة ، قول رحه الأصنة ۵ كه در انظو البلية ۲۹/۱۳ م ۲۳۹ . (۲) أنظر توجيع القاصة ، ولسافة / ۲۲۵ / ۲۲۵ ، ۱۳ والدور (۱/۱۳ ه.

وقال الآخر:

[ ٩٧ ] ۗ فَقُولًا لِهَذَا ٱلْمَرْءِ ذُو جاء مَاعِيًا خَلُمٌ فَانَّ المَثْرَفُى الفسوائضُ وقال الآخر :

[ ٩٨ ] فايمًا كرامٌ مُوسِرونَ لَفيتُهُــمْ فَحَسْتِي مِنْ ذُو عِنْدَهُم ما كَفَانَيَا وقال الآخر :

[ ٩٩] فَانَّ المَاءَ مَاءُ وَجَالَى وَبِثْرى ذُو حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ والمشهور فيها البناء وأن تكون بلفظ واحد كما في الشواهد. وبعضهم يعربها إعراب ذي صاحب، وقد روى بالوجهين قوله:

[١٠٠] \* فحسي من ذي عدهم ما كفاتيا \*

(وكالتي أيضًا لَديهم أي عند طيئ (ذَاتُ) أي بعض طيئ ألحق بذو تاء التأنيث

(قوله ساعها) أى آخذا لصدقات الأموال. والمشرق السيف المسوب إلى مشارف موضع بأرض المرب، والفرائض الزكرات (قوله وبعضهم يعربها إغ) استشكل الإعراب بقيام سبب البناء وعدم معارض له (قوله إعراب فى يمعني صاحب) أى بالواو رفعا وبالألف نصبا وبالياء جرا. وخص بعضهم الإعراب بحال الجر قال لأنه المسموع كما في التصريح رقوله أخلق بلحو قاء التأثيث) أى يعد قلب الواو ألفا ومفاد عبارته أن ذات ليست صيغة مستقلة بل أصلها ذو ومفاد عبارة غيره كالفزى أنها صيغة مستقلة بل أصلها أن ومفاد عبارة غيره كالفزى منهنة على الضم مع أنها مبنية على السكون وفي التوضيح. وحكى إعراب ذات وفوات على النظم فيكون في ذات ثلاث لغات. إعراب جمع لمؤنث السالم كما في المفع وشرح ابن عقيل على النظم فيكون في ذات ثلاث لغات.

[٩٧]المبت لقوّل الطانى، وهو من شعراء الدولة الأموية، والمبت من الطويل. والشاهد فيه قوله: هوجاء حيث جاءت وذوه للماقل وهو المرة الذى يجمع الزكاة.

[19] ذكر العينى هذا الشاهد في سواهد للعرب والمبنى بانقط دمن ذىء دليلا على إعراب ذى بمسى الذى اعراب ذى بمسى المسلم ال

مع بقاء البناء على الضم ، حكى الفراء : بالفضل ذو فضلكم الله به(٬٬ ، والكرامة ذات أكرمكم الله يَهُ (وَمُؤْضِعَ ٱللّاقِي أَتَى فَوَاكُ جما لذات . قال الراجز(٬٬ :

[١٠١] جَمَعُهَا مِسْنُ أَيْسَتِي مسوادِق فَواتِ يَسَهَعْنَ بِغِسْرٍ مَالِسَقِ (تنبيه): ظاهر كلام الناظم أنه إذا أريد غير معنى التى واللاتى يقال فو على الأصل وأطلق ابن عصفور القول فى تنتية ذو وذات وجمعهما. قال الناظم: وأظن أن الحامل لم

رقوله بالفعنل إلخ ليس بشعر كا توهم أى أسألكم بالفصل. وبه الأخيرة بفتح فسكون أصله بها نقلت حركة الماء إلى الباء بعد سلب حركتها فسكنت الهاء وحفقت الألف لاتقاء الساكنين وقوله هعتها) أى النوق المتقاء الساكنين وقوله هعتها) أى النوق المتقاء الساكنين وقوله هعتها) أى النوق المتقامة في البيت قبله والأنبي جمع نافة وأصلها نوقة قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وقوله ذوات ينهضن قدمت الواو لتسلم من الفسم وقلبت ياءمهالفة في التخفيف ، والموارق جمع مارقة أى سوابق ، وقوله ذوات ينهضن أى بدل أو نعت على ملاهم الكوفيين الجوزين تخالف النعت والمنعوت تعريفا وتنكوا في الملاح والذم أو خبر محفوف أى هن ذوات بنوض كفولهم الأهم ، وقوله أي الفعل بعضي المصدر أى ذوات بنوض كفولهم الأهم بدى تسلم أى بوقت ذى سلامة ، وقوله بغير سائق بالحراق من السوق وقوله إذا أويد ) أى على لغة من يقول ذات وذوات ، وقوله غير معنى التي واللاق بأن أريد للفرد المذكر أو المثنى مطالفا أو جمع الذكور أى مع تصدى ما أنها ما مراغنى علم تضي ما مام أعنى علم المنافرة ومثاه وجموعه في الأحوال الثلاثة وذات أشهرها ما مراغنى علم المؤنث ومثاه وجموعه والثالث كالثانية إلا أنه يقال المحم المؤنث ذوات مضمومة للأحوال كلها ، والرابعة تصريفها تصدى ماحب مع إعراب جميع تصريفها أحملا على التي بمنى صاحب وكل هذه لغات تصريفها المنافرة وجموعه في ذكر الأولى وكنا الثالثة بنوع تأويل بأن يجمل فى كلامه حذف والتقدير وكالى واللتي والمتها المقدير والم مكان هذا التقدير قال الشارح ظاهر كلام الناظم إلخ فافهم وقوله وأطائق ابن عصفور القول فى تعلم تقييده بعض طيء بل أسنده إليم المنجه أن الجار والمجرور متعمل بالقول ومعنى اطائه اليون فيه علم تقييده بعض طرع، بل أسنده إليم المتجه أن الجار والمجرور متعمل بالقول فى المنافرة المؤلم بالمنافرة المنافرة بالمنافرة المنافرة الم

<sup>[</sup> ۱ ، ۲] قال رؤية . أى جمعت النوق المذكورة فيما قبله . والأينق بسكون الباء آخر الحروف ثم النون المضمومة جمع نافة وأصلها نوقة فجمع على أنوق فى القانم : فاستقلت الضمة على الولو فقلدت الولو فصار أونق ، ثم قلبت الولو ياء فصار أينق . ونجمع على أيانق جمع الجمع . والموارق جمع مارقة من مرق السميم من الرمايا شهيت هذه الأينق بالسهام التى تمرق من الرمايا في سرعة مشيها وجريها وسيقها . وروى سوابان جمع سابقة . وقوله ذوات موصولة بمعنى اللائى ، وفيه الشاهد فإنه جمع ذات ففة جماعة من طمى ، وأكثرهم يستعملون فو الموصولة بانفظ واحد للمفرد والثنية والجمع وللذكر وللؤنث . وقوله ينهضن صلة للوصول . قوله يغير سائق من السوق فافهم .

<sup>(</sup>١) أي أسألكم بالقصل الذي أصلكم الله به.

<sup>(</sup>٣) الميت من الرُجز وهو أولة، وهو أمن الشواهند اللوب ٢، والتصريح (٣٧/١ . الإعراب: هنها: فلن وقاعل وضعول. من أبق: جا وجهروز معلق يجهع . هوارق: صفة الألق. فوات : صفة المئة لأليق: على رأى من يجوز قالف الصفة والوصوف في العريف والتحكن ، أو بغل منها أو خبر لمعتذا علوف عند من لا يجوز ، يبيعن : فعل وقاعل، والجملة صلة المؤصول . يغيز : جار وجهروز معلق يبيعنى . صالق: حصاف إليه .

على ذلك قولهم ذات وذوات بمعنى التي واللاتي فأضربت عنه لذلك ، لكن نقل الهروي وابن السراج عن العرب ما نقله ابن عصفور (وَمِعْلُ ما) الموصولة فيما تقدم من أنها تستعمل بمعنى الذي وفروعه بلفظ واحد (ذًا) إذا وقعت (بَعْلَد ما آستِفهام) باتفاق (أَوْ) بعد (مَنْ) استفهام على الأُصح وهذا (إذا لَمْ تُلْغَىٰ ذا (في ٱلْكَلاَم) والمرَاد بالغاتها أن تجعل مع ما أو من اسما واحدًا مستفهما به ويظهر أثر الأمرين في البدل من اسم الاستفهام وفي الوجوب ، فتقول عند جعلك ذا موصولا: ماذا صنعت أخير أم شر بالرفع على البدلية من جملة فعلية مؤاخذة من هذه الجهة أيضا نبه عليه الشاطبي وغيره لكن الشارح لم يتعرض لها بل إنما تعرض لمؤاخذة المصنف إياه من جهة إثبات غير ذو وذات وذوات وإنما لم يتعرض الشارح لتلك الجهة لأن في نقل هذا الإطلاق عن ابن عصفور نظرا. قال ابن عصفور في المقرب وذو وذات في لغة طيء وتثنيهما وجمعهما عند بعضهم. وقال السيوطي في النكت لم يذكر ابن مالك في جميع كتبه تثنية ذو وجمعه فبان أن لا إطلاق في عبارة ابن عصفور لتصريحه بأن ذلك خاص بمعض طبيع وأن ابن مالك إنما نازع في الثبوت كذا في الروداني، وعلى هذا كان ينبغي للشارح أن يقول وحكى ابن عصفور تنية إغر (قوله على ذَّلك) أي على قوله بتنية ذو وذات وجمعهما (قوله لذلك) أي لكونه قاله قياسا على ما قالوه (قوله ومثل ماذا) لعل التثبيه بما دون من مثلا لموازنتها ذا ولخفتها باختتامها بالألف فتدير وقوله من أنها إخي إنما قصر وجه الشبه على ذلك لأن من جملة ما تقدم كون ما لغير العاقل من أن ذا تكون للعاقل بعد من ولغيره بعد ما كا نقله ابن غازي (**قوله من استفهام) نفي المن حذف من الثاني** لدلالة الأول لكن في صنيع الشارح تحريك من مع سكونها في المتن (قوله على الأصح) وقيل بعد ما الاستفهامية فقط ورد بالسماع في كليهما (قوله امجا واحدا مستفهما به)أى أو مع ما اسما واحدا موصولا أو نكرة موضوفة، فصور التركيب ثلاثة ويقال له الإلغاء الحكمي وإلفاؤها الحقيقي جعل ذا زائدة وما استفهامية على رأي الناظم تبعا للكوفيين المؤزين زيادة الأسماء قالوا وذلك المجموع اسما واحدا مستفهما به بخصوص بجواز عمل ما قبله فيه نحو أقول ماذا، ذكره الدماميني نقلا عن المصنف وغوه وكذا في الرو داني وغيره فما ذكره البعض من عدم عمل ما قبله فيه توهما منه أنه كبقية أسماء الاستفهام غير صحيح . ويضهر أثر الإلفاءين في نحو سألته عماذا فتثبت الألف مع الجار على تقدير الإلغاء الحكمي وتحذف معه على تقدير الحقيقي قاله الشيخ يحيى (قوله لأنه مبتدأ وذا وصلته حجر، قال شيخنا الظاهر أنه يجوز عكسه بل هو أولى لأن ذا معرفة حينئذ فتأمل اهـ وجاز هنا الإخبار بمعرفة عن نكرة لأن هذا التركيب من قبيل كم مالك وقد قال الناظم لا يخبر بمعرفة عن نكرة وإن تخصصت إلا ف نحوكم مالك وخير منك زيد سيبويه. وفي النسخ نحو فإن حسبك الله على أن ابن هشام اكتفى في الإخبار عن النكرة بالمعرفة بتخصيصها ثم الموافق للصناعة أن الخير أو المبتدأ الموصول فقط لا مجموع الموصول والصلة كا صنع الشارح فتدبر. (قوله قال الشاعر إخ) قال الدماميني يجوز في البيت كون ماذا اسما و احدا مبتدأ خبره يحاول والرابط محذوف أي يحاوله لجواز مثل هذا في الشعر أو مفعولا ليحاول ونحب خبر محذوف أي هو نحب (قوله يحاول) أي يطلب. والنحب في الأصل للدة يقال فلان قضى نحبه أي مدة حياته وأراد به هنا النذر والمعنى ما لأنه مبتدأ وذا وصلته خبر، ومثله من ذا أكرمتٍ أزيد أم عمر وقال الشاعر(١) :

[١٠٠] ۗ ألا تسالانِ ٱلمَرَء مَاذَا يُبْعَلُولُ ۖ أَلْعَبُّ قَيْقَضَى أَمْ صَلالُ وَبَاطِلُ وتقول عند جملهما اسما واحدا: ماذا صنعت أخيرا أم شرا، ومن ذا أكرمت أزيدا أم

ولفون عند جعلها النما والحدا. ماذا فو من قد الأنه منصوب بالمفعولية مقدما وكذا تفعل في عمراً (؟) بالنصب على البداية من ماذا أو من ذا لأنه منصوب بالمفعولية مقدما وكذا تفعل في الجواب نحو فوريساً لونك ماذا ينفقون قل العفو كي البقرة : ٢١٩ قرأ أبو عمرو برفع العفو على جعل ذا موصولاً ، وهافا أنول وبكم قالوا خيراً في والدتما المناق على خيراً في والدتما المناق على ذا ما ومن الاستفهاميتان لم يجز أن تكون موصولة، وأجازه الكوفيون؟) تمسكا بقوله:

[ ٧ - ١] قاله ليد العامرى، وهو من قصيدة من الطويل ، وكلمة ألا كلمة تنبه ، وما استفهاسة متنا و ذا عبرها ، وعبو (المكس عل الخلاف، وقيه الشاهدة فإن ذا فيه يعلى المالة في المنافذة في المنافذة في المنافذة في المنافذة في المنافذة الم

<sup>(</sup>۱) البيت من الطويل وللتي: يجاول : يجعال ، نحب: نفر . والإعراب: ألا :أداه استطاح . تسألان : قبل مصدر عرف ع بهوت الدون ، والألف فاعل . لم و : مقول به . بناذا : مااسم استهام بندا ، وذا اسم موصوص أن على المناطقة ، والقاعل فيمير مستو ، والجملة لأعل فاصله الرصول . أنحب: الفترة الدارستهام ، وتحب بدل من ما الاستطهام الواقامة ببدأ ، فقض : الغاء عاطقة ، ويقتى فعل معدار ع مبني للمجهول مرفرع ، ونائب القاعل حمير مستر ، أم: حرف محلف . صلالاً : معطول معزا نحس ، وباطل : معطول مثل فبذل .

 <sup>(</sup>٢) وتكون ذا بعد (من العاقل , وبعد ما لغير العقال . وجاءت بعد من العاقل في قرل الشاعر :
 ألا إن قليسي ليسلم الطاعسسين حزيسن فعد

 <sup>(</sup>٣) ولكن البصريين رأو الأناهذا السهاشارة. لآناها العيد لا تعدل على الموصولات وعملونه مبتداً كا قال الكوفيون.
 حاشدة الصبان ج ١ م٩

وخرَّج على أن هذا طليق جملة اسمية وتحملين حال أى وهذا طليق محمولا .

(قنديد)ه: يشترط لاستعمال ذا موصولة مع ما سبق ألا تكون مشارا بها نحو
ماذا التوانى ؟ وماذا الوقوف ؟ وسكت عنه لوضوحه (وَكُلُها) أى كل الموصولات (يَلْوُمُ)
أن تكون (بَقَلَةُ صِلْهُ) تعرفه ويتم بها معناه إما ملفوظة نحو جاء الذى أكرمته(١) أو منوية
كقوله :

[١٠٤] تَحْنُ الأَلَى فَاجَمع جُمُو عَكَ ثُسمٌ وَجُهُهُم إلَيْسا أَى نَمَن الأَلَى عرفوا بالشجاعة بدلالة للقام . وأنهم بقوله بعده أنه لا يجوز تقديم الصلة

رقوله علمي السم صوت يزجر به البغل وقد يسمى به البغل. والإمارة بالكسر الحكم. والبيت من قصيدة هجا بها الشاعر عباد بن زياد بن أبي سفيان وقد كب هجوه على الحيطان فلما ظفر به أأزمه عوه بأطفاره ففسدت أنامله ثم أطال سجنه فكلموا فيه معلوية فوجه له برياما فأخرجه وقدمت له بغلة فغرت نقال ذلك عنى . باختصار رقوله وتحملين حالى أى من ضمير طليق بناء على الأصح من جواز تقديم الحال على عاملها الصفة المشبة كما فى شرح الجامع رقوله ألا تكون مشاوا بهاى زاد المبعض تبعا المبعن أبدا لا يكون بعدها اسم موصول نحو وهم من فالدي يشفع عدامه إلا بالمفنه في [ البقرة : ٥٥ ] ولا حاجة إليه للاستفناء عنه بقوله إذا لم تلغ فى المكلام لأنها فى هذه الحالة أيضا ولا يمين لأنه يحتمل أن تكون ذا موصولة والذي تأكيد له أو خبر لمبدأ علوف فى هذه الحالة أيضا ولا يمين لأنه يحتمل أن تكون ذا موصولة والذي تأكيد له أو خبر لمبدأ علوف فى الميضاوى أن من مبدأ وذا خبر والذي بدل ا هـ رقوله وكلها يلزم بعده صلة) قال فى التسهل وقد ترد صلة بعد موصولين أو أكثر مشتركا فيها أو مدلولا بها على ما حذف ا هـ فالاشتراك فيما إذا نامب الهملة جميع ما قبلها من الموصولات والدلالة فيما لم تناسب إلا واحدا منها والقسم فيما إذا فاصب المهلة بعد موصولين أو أكثر مشتركا فيها أو مدلولا بها على ما حذف ا هـ فالاشتراك فيما إذا نامب الهملة جميع ما قبلها من الموصولات والدلالة فيما لم تناسب إلا واحدا منها والقسم فيما إذا فعمل الخدانية والدائية والدائية والخواضية كما في المسم والدماميني .

<sup>[1-1]</sup> قاله عبيد بفتح العين وكسر الباء للرحدة لمن الأبيرس، شاعر فسل من شعراء الجاهلية وهو من نصيلة من الكامل وقوله نحن، مبتدأ وخيره قوله الألى، وهو بحضى الذين وصلتها عذوقة لدلالة قوله ناجمع جموعك إلى آخره عليه . وقيه الشاهد وهو أن الصلة لابد منها للموصول إما لقبقاً ولها تقديرا . والتقدير نحن الذين جمعنا جموعنا فاجمع أنت أيضا جموعك . وقال أبو عبيد الذين ههنا لا صلة لها وقوله ثم وجههم) معلف على فاجمع . وفيه شاهد آخر وهو أن الألى بمحنى الذين .

<sup>(</sup>١) وذلك الأكثر أن ذكر الصلة صارحة، ومنه قوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّيْنِ آسَوا وَصَاوَا الصَّافَاتَ كانت لهم جات الفردوس تزلا ﴾ .

ولا شيء منها على الموصول وأما نحو ﴿ وكانوا فيه من الزاهدين ﴾ [ يوسف: ٢٠] ففيه متملق بمحدوف دلت عليه صلة أل لا بصلتها والتقدير وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين ويشترط فى الصلة أن تكون معهودة أو منزلة منزلة المعهود وإلا لم تصلح للتعريف فالمعهودة و

(قوله تعرفه) اعترض بأن الموصول لو كان معرّفا بصلته لتعرفت النكرة للوصوفة بصفتها . وأجيب بأن تعين للوصول بصلته وضعي لوضعه معرفة مشارا به إلى للعهود بمضمون صلته بين التكلم والمخاطب ، فمعنى قولك لقيت من ضربته إذا كانت موصولة لقيت الإنسان المعهود بكونه مضروبا لك ، فهي موضوعة على أن تكون معرفة بصلتها . وأما إذا جعلتها موصوفة فللعني لقيت إنسانا مضروبا لك فالتخصيص بمضروبية المخاطب وإن حصل لقولك إنسانا لكنه ليس تخصيصا وضعيا بل هو علوض لأن إنسانا موضوع لإنسان ما ، يخلاف الذي ومن مثلا فإنهما وضعا لمخصوص بمضمون صلتهما فالفرق بين للعرفة والنكرة المخصصة أن تخصيص للعرفة وضعي وهو المراد بالتعريف عندهم ، وليس المراد به مطلق التخصيص ألا ترى أنك قد تخصص النكرة بوصف لا يشاركها فيه شيء آخر مع أنها لا تسمى بذلك معرفة لكونه غير وضعي كقولك اعبد إلها خلق السموات و الأرض ا هـ دماميني بيعض تلخيص و سيأتي قريها جو اب آخر فتنيه (قوله و لا شيء منها) أي ولو ظرفا أو جارا و بجرورا (قوله على الموصول) وأما تقديم بعض أجزاء الصلة على بعض فجائز نحو جاء الذي قائم أبوه . قال في التسهيل وقد بلي معمول الصلة الموصول إن لم يكن حرفا أو أل . وعلل في الشرح المنع مع الحرف وأل بأن امتزاج الحرف بصلته أشدمن امتزاج الاسم بصلته فتقديم معمولها كإيقاع كلمة بين جزءي مصدر وكذا اشتدامتزاج أل . قال المرادي وفصل في الحرف قوم فأجازوا في غير العامل نحو عجبت . عما زيدا تضرب ومتموا في العامل كأن **رقوله ففيه متعلق إغ**ى اختار قوم كابن الحاجب جواز تقديم معمول صلة أل إذا كان ظرفا كما في الآية وعليه لا تقدير . قال ابن الحاجب والفرق عندةا بين أل وغيرها أن أل على صورة الحرف المنزل جزءا من الكلمة فكانت كغيرها من الأجزاء التي لا تمنع التقدم وفرقنا بينها وبين غيرها في ذلك كالفرق بينها وبين غيرها اتفاقا في جعل صلتها اسم فاعل أو اسم مفعول لتكون مع أل كالاسم الواحد . واختار السيوطي ما نقله في الحمع عن الكوفيين من جواز تقديم الظرف المتعلق بصلة للوصول اسميا كان أو حرفيانا (قوله بمحلوف) تقديره وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين وعلى هذا يكون من الزاهدين إما صفة مؤكنة نحو عالم من العلماء أو مؤسسة على معنى عمن بلغ بهم الزهد إلى أن يعدوا من الزاهدين أو خير ثان لكان أفاده الدماميني وقوله دلت عليه صلة ألى لا يرد أن ما لا يعمل لا يفسر عاملا لأن ذلك في باب الاشتغال قاله يس رقوله أن تكون معهودة) بأن يعلمها الخاطب ويعلم تعلقها بمين أماصفة النكرة فالشرط فيها علم المخاطب يها فقط هذا هو الفرق بينهما ومنه يعلم وجه تعرف للوصول بصلته دون النكرة بصفتها قيل على اشتراط المهد إذا أريد بالموصول معهود فإن أريد به الجنس أو ١٦ وهذا أحسن وأولى بالاتباع.

جاء الذى قام أبوه ، والمنزلة منزلة المهود هى الواقعة فى معرض النهويل والتفخيم نحو ﴿ فَعَشْيهِم من اليم ما غشيهم ﴾ [ طه : ٧٨ ] ، ﴿ فَاوْحِي إِلَى عبده ما أوحى ﴾ [ النجم : ١٠ ] ، وأن تكون (عَلَى صَهِيرٍ لاَنَقٍ) بالموسول أى مطابق له فى الإفراد والتذكير وفروعهما (مُشْتَعِلَةً) ليحصل الربط بينهما وهذا الضمير هو العائد على الموسول وربما خلفه اسم ظاهر كقوله("):

الاستغراق فالشرط كون صلته كذلك وفى الرودانى بعد كلام والتحرير أن المراد بكون الصلة معهودة أن تكون معروفة للسامع سواء كان تعريفها العهد الخارجي نحو وإذ تقول للذي أنعم الله عليه أو تعريف الحقيقة : أي من حيث هي نحو المعطى خير من الآخذ أو تعريف الحقيقة في ضمن بعض الأفراد نحو كمثل الذي ينعق أو في ضمن جميع الأفراد نحو اقتلوا المشركين بناء على أن أل موصولة أو الذي يشرك أو الذين يشركون أو من يشرك أو نحو ذلك فالصلة في الجميع معهودة والعهد خارجي في الأول وذهني فى غيره وأما نحو ﴿ فَعَشيهِم مِن الَّبِمِ مَا غَشيهِم ﴾ فالظاهر أنه من تعريف الحقيقة في ضمن كل فرد ويحتمل العهد الخارجي أي الذي يعرف في الخارج أنه غشيهم فإن المعهود خارج يجوز أن يكون مجملا كا يكون مفصلا فظهر أن العهد في الجميع وأن استثناء مقام إرادة الجنس أو الآستغراق أو التهويل غير صحيح (قوله أو هنزلة هنزلة المعهود) إجراء لدلالتها بقرينة المقام على عظمة موصولها بجرى العهد لتعيينها موصولها بهذا الاعتبار ، فاندفع قول سم وأقرَّه شيخنا والبعض . قد يقال إن عرفت الصلة مع الإبهام فلا معنى لاشتراط العهد مطلقاً على أنه قد يشكل الاكتفاء بالتنزيل في حصول التعريف فليتأمل وعبارة التوضيح معهودة إلا في مقام التفخم والتهويل فيحسن إيهامها ا هـ وعلى هذا لا حاجة إلى التنزيل المذكور (قوله في معرض التهويل) أي التخويف والتفخير أي التعظيم أي المجرد عن التخويف فلا يقال من لازم التهويل التفخم وقوله نحو فغشيهم إلخ مثال للتخويف وقوله فأوحى إلخ مثال للتفخيم رقوله وأن تكون إخ) يازم على صنيعه تغيير إعراب قول المصنف مشتملة (قوله أي مطابق له إخ) الراد المطابقة أعم من أن تكون لفظا ومعنى كما في الموصولات الخاصة أو لفظا فقط أو معنى فقط كما في المشتركة غيرُ ألّ على ما مر . هذا ويجوز مراعاة المعنى بعد مراعاة اللفظ كثيرا وعكسه قليلا بل قيل بمنعه . ومراعاة اللفظ ثم المعنى ثم اللفظ كما مر ذلك (قوله وربما خلفه اسم ظاهر) قال شيخنا الظاهر أن بقية الروابط الآتية في الابتداء تأتى هنا إذ لا فرق ومن خلف الظاهر قولُه تعالى : ﴿ وَإِذْ أَخِذُ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِينَ لما آتيتكم من كتاب وحكمة ثم جاءكم رسول مصدّق لما معكم لتؤمنن به ﴾ [ آل عمران : ٨١ ] ، فاللام الأولى للابتداء وما موصول بمعنى الذي مبتدأ وآتيتكم صلة عائدها محذوف أي آتيتكموه وثم جاءكم عطف على آتيتكم عائدها معكم لأنه اسم ظاهر خلف عن الضمير والأصل مصدق ، ولتؤمنن به جواب قسم محذوف ومجموع القسم والجواب خبر المبتدأ وقبل غير ذلك (قوله في رحمة الله) لو أضمر لقال في رحمتك

<sup>(</sup>١) مر هذا الشاهد برقم ( ٨٧ ) انظره في موضعه .

[1.0]

[1.1]

# \* مُعَادُ النِي أَصْنَاكَ حُبُّ سُعَادًا \*

وقوله<sup>(١)</sup> :

\* وَأَلْتُ الَّذِي فِي رَحْمَةِ آللهِ أَطْمَعُ\* \*

كما سبقت الإشارة إليه وهو شاذ فلا يقاس عليه .

في العائد وجهان : مراعاة اللفظ وهو الأكثر ، ومراعاة المعنى كما سبقت الإشارة إليه وهذا ما لم يلزم من مراعاة اللفظ لبس فإن لزم لبس نحو أعط من سألتك لا من سألك وجبت مراعاة المعنى (وَجُعلَةٌ أو هُيْهُهَا) من ظرف وَجَرور تامين (ٱلَّذِي وُصِلْ • بهِ) الموصول (كَمَن عِددِي الذِي آبَنُهُ كُفِلْ) فعندى ظرف تام صلة من وابنه كفل جملة اسمية صلة الذي . وإنما كان الظرف والمجرور التامان شبيهين بالجملة نظر إلى المبتدأ أو رحمته نظرا إلى الخبر واعتبار الخبر أكثر وأقيس كما في التسهيل وشرحه للدماميني ولاحتمال الضمير هنا وتعينه في الشاهد قبله للغيبة عدد الشاهد . رقوله فلا إشكال في العائد؛ أي في مطابقته لظهور حصول الطابقة لفظا ومعنى (قوله وهو الأكثر) أي في غير أل على ما مر (قوله فإن لزم لبس إلخ اعترض بأن اللازم في المثال إجمال لا لبس ولا محذور في الإجمال بل قد يكون من مقاصد البلغاء ويمكن دفعه بأن المراد باللبس هنا الإجمال في مقام البيان وهو معيب وكاللبس قبح الإخبار بمؤنث عن مذكر في نحو من هي حمراء أمك على ما تقدم بيانه فتنبه (قوله و:هلة) خبر مقدم والذي مبتدأ مؤخر لأنه المعرفة وتجويز البعض كغيره العكس غير صحيح على ما ذكره الناظم كما مر . وفي وصل ضمير يعود إلى كلها هو نائب الفاعل وظاهر صنيع الشارح عوده إلى الموصول المعلوم من المقام أو المتقدم في قوله موصول الأسماء ومنهم من جعل نائب فاعل وصل الضمير المجرور بعده رقوله من ظرف ومجرور قامين) فيه أنهما هنا متعلقان بفعل فتكون الصلة حينئذ جملة فلا حاجة لقوله أو شبهها إلا أن يقال مراده بالجملة في قوله وجملة الملفوظ بها وبشبهها الجملة المقدرة كما في الدماميني . والمراد بالتام ما يفهم عند ذكره متعلقة العام وكذا الخاص إذا دلت عليه قرينة كما قاله الدماميني ومثل له بأن يقال اعتكف زيد في الجامع وعمرو في المسجد فتقول بل زيد الذي في المسجد وعمرو الذي في الجامع . وبالناقص ما لا يفهم عند ذكره متعلقه الخاص لعدم القرينة عليه وبهذا التحقيق يعلم ما في كلام البعض .

(تنبيه): الموصول إن طابق لفظه معناه فلا إشكال في العائد ، وإن خالف لفظه معناه فلك

[١٠٥] قاله مجنون بني عامر كذا قيل . وصدره :

\* لَمِارَبُّ لَيْلَى أَلْتَ فِي كُلُّ مَوْطَن \*

وهو من الطويل وقوله وأنسّ) مبتدا وخيره الذّى فى رحمة الله أطمع ، والتقدير أنت الذى أطمع فى رحمّك . وهذا من المواضع التى خلف الضمير العائد اسم ظاهر كما فى قولهم : أبو سعيد الذى رويت عن الخدى . وفيه الشاهد إذ القياس وأنت الذى فى رحمته أطمع ، أو فى رحمتك ، ولكته أنّى بالظاهر على خلاف القباس .

<sup>(</sup>١) هذا الشاهد مر برقم ( ٨٣ ) انظره في موضعه , وهو في هذا الموضع على خلاف الفياس .

لأنهما يعطيان معناها لوجوب كونهما هنا متعلقين بفعل مسند إلى ضمير الموصول تقديره الذى استقر عندك والذى استقر فى الدار . وخرج عن ذلك ما لا يشبه الجملة منهما وهو الظرف والمجرور الناقصان نحو جاء الذى اليوم والذى بك ، فإنه لا يجوز لعدم الفائدة . (تقديمه)ه: من شرط الجملة الموصول بها مع ما سبق أن تكون خبرية لفظا ومعنى ، فلا يجوز جاء الذى أضربه أو ليته قائم أو رحمه الله خلافا للكسائى(١) فى الكل وللمازنى فى الأخيرة وأما قوله :

(قوله يعطيان معناها) أي يدلان عليه لأنهما يدلان على نفس الجملة ويلزم من ذلك دلالتهما على معناها (قرله متعلقين بفعل قال في المني قال ابن يعيش وإنما لم يجز في الصلة أن يقال إن نحو جاء الذي في الدار بتقدير مستقر على أنه خبر لمحذوف على حد تملما على الذي أحسن بالرفع لقلة واطراد هذا ، ولى فيه بحث إذ مقتضى تعليله صحة تقدير مستقر على أنه خبر مبتدأ محذوف إذاً طالت الصلة لفظا نحو جاء الذي في المدار النفيسة لانتفاء العلة حينئذ وظاهر إطلاقهم يخالفه . ولعل هذا وجه عدول الدماميني عن تعليل المنع بما ذكره ابن يعيش إلى تعليله بأن شرط الحذف من الصلة ألا يصلح الباق للوصل وهو مفقود هنا لصلاحية الباقي وهو الجار والمجرور للوصول فليتأمل (قوله خبرية) اعتراض بأن شرط الخبرية قصد نسبتها بالذات كما أفاده السيد في شرح المقتاح وجملة الصلة ليست كذلك وكذا جملة الصفة والحال والخبر . ويمكن أن يجاب بأن تسميتها خبرية باعتبار الأصل قبل جعلها صلة وبجواز عدم موافقة النحاة على هذا الشرط. ومن الخبرية الجملة القسمية عند من يسميها خبرية نظرا إلى الجواب. وأما من يسميها إنشائية نظرا إلى القسم فيستثنيها من عدم جواز الوصل بالإنشائية والشرطية كالقسمية في جواز الوصل بها إذا كان جوابها خبرا وإلا فلا كذا في الروداني ، وإنما اشترط كون جملة الصلة خبرية لأنه يجب أن يكون مضمونها معلوم الانتساب إلى الموصول للمخاطب قبل الخطاب والجمل الإنشائية ليست كذلك لأن مضمونها لا يعلم إلا بعد إيراد صيفها أفاده الدماميني و لم يكتف عن قيد الخبرية بقيد العهد إذ يلزم من كونها معهودة كونها خبرية قال الروداني دفعا لتوهم أنها في مقام التهويل قد تكون غير خبرية (قوله جاء الذي أضربه إغى المثال الأول للإنشائية لفظا ومعنى الطلبية صراحة والثاني للإشائية لفظا ومعنى الغير الطلبية صراحة والثالث للإشائية معنى لا لفظا وقوله شطت نواها) أي بعد بعدها وتأنيث الفعل لاكتساب الفاعل التأنيث من المضاف إليه و فسر الدماميني والشمني نواها بجهة قصدها من السفر . وعد في القام س من معاني النوى الدار ، والتأنيث على هذين الوجهين ظاهر (قوله وأن هاذا في الثاني إغ) قال بعض المحققين المشهور أن عسى إنشاء لكن دخول الاستفهام عليها نحو ﴿ فَهِلْ عَسِيمٌ ﴾ ووقوعها خبرا لأن إني عسبت صائما دليل على أنه فعل خبرى ، وإذا ثبت كونها خبرا فينبغي أن يجوز وقوعها صلة بلا خلاف ا هـ .

<sup>(</sup>١) لأن الكسالُ أجاز أن تكون الصلة إنشائية .

[١٠٧] وَإِلَى لَرَاجِ نَظْرَةً فِيلَ التِي لَمَلَى وَإِنْ شَطَّتْ نَوَاهَا أُزْرُهَا مقاد:

[١٠٨] وَمَاذَا عَسَى ٱلْوَاشُونَ أَنْ يَتَحَلَّمُوا مِيوَى أَنْ يَقْولُوا إِلَيْي لَكِ عَاشِقَى فمخرِّج على إضمار قول فى الأول أى قبل التى أقول فيها لعلى أزورها ، وأن ماذا فى الثانى اسم واحد وليس ذا موصولة لموافقة عسى لعل فى المعنى وأن تكون غير

وقوله الموافقة عسى) علة غيرف تفديره وإنما كانت جملة عسى إنشائية الوافقة إلغ رقوله وإن كانت عدله هم خبرية) أى بحسب الأصل لا بحسب الاستعمال فإنها بحسبه إنشائية المافقة ويند عدم استعمالها مناف صلة إنشائية لا خبرية كذا في الروداني وقيل لأن التعجب إنما يكون فيما خفى سببه ففيه إبهام مناف لما يقصد بالصلة من التبيين (قوله وألا تستدعى إغم بقى من الشروط ألا تكون معلومة لكل أحد نحو جاء الذى حاجباه فوق عينيه قاله يس نقلا عن المصنف ولعل وجه علم تعيين على هذه العملة للسوصول لثبوتها لكل ذى حاجبين وعينين وعلى هنا يتجه جواز نحو هذا المثال إذا قصد الاستغراق ما نستفده فإنه نفيس (قوله وصفة إغ) نقل يس عن الزعشرى في المقصل والسعد في المطول أن الوصف من مرفوعه الواقع صلة أل جملة لا شبه جملة وجعله في التوضيح شبه جملة وهو الظاهر ولعل مراد القائل بأنه جملة أن لمعنى راقوله المعانى كالمرس والصانع كانت أن اللناخة عليها معرفة لأنها لحينا رفعها المقاهم من الروجه الجواز شبه الفعل باعتبار رفعها المقاهم علم المواداد مطلقا بخلاف أفعل التفضيل فإنه لا يوفع الظاهر باطراد إلا في مسألة الكحل . قوله : (الأنها للبهم تنه أنه لا تؤول بالفعل وفيه أن هنا إنما يتج أصل للتع لا للنع باتفاق إلا أن بجمل كلامه من باب ذكر جزء العلة وحذف جزئها أنتائي وهو عدم رفع أفعل التغضيل الظاهر باطراد المطاهر باس ذكر جزء العلة وحذف جزئها أنائيق وهو عدم رفع أفعل التغضيل الظاهر باطراد

<sup>[</sup>١٠٧] البيت للفرزدق ، وهو من الطويل ، ومعناه : أنه يريد ويرجو نظرة جهة التى يأكل أن يزورها وإن بعدت دارها . ولقد استدل به الكسائق على جواز مجىء الصله إنشائية ، حيث وقعت الجسلة الإنشائية للصورة ، يلمل ه صله للاسم الموصول د التى ، وهذا قد رد على تقدير قول محقوف . والجسلة الواقعة صلة تحرية ، وجملة لهل مقول القول : . أو أن أزورها صلة التى وجملة لهل معترضة ، وخير لعل محفوف .

<sup>[</sup>١٠٨] البيت لجميل بن معمر ، وهو من الطويل ومعناه : يقول الشاعر : إن الوشاة لن يستطيعوا أن يقولوا شيئًا إلا أتنى أجبك ، والوشاة جمع واش ، وهو اتحام الساعى بالقساد . واستدل الكسائى بهذا البيت أيضًا على مجمىء الصلة إنشائية واستدل به على أن .. ذا .. اسم موصول . وجملة الصلة انشائية ، لأن عسى يمحنى لعل ، وقد رد هذا بأن ذا مركبة هنا مع ما فماذا كلها اسم واحد مستفهم به ، وليست .. ذا . اسمًا موصولاً .

تعجيبة (") ، فلا يجوز جاء الذى ما أحسنه وإن كانت عندهم خبرية ، وأجازه بعضهم وهو مذهب ابن خروف (") قياسا على جواز النعت بها ، وألا تستدعى كلاما سابقا فلا يجوز جاء الذى لكنه قام (وَصِفَةٌ صَرِيحَة ) أى خالصة الوصفية (صِفَة أَلَى) الموصولة . والمراد بها هنا المدى لكنه قام (وَصِفَة لَم رَوْحَة الله أَم أَلَى المناعل واسم المفعل وأمثل المناعلة ، وفي الصفة المشبهة خلاف . وجه المنع أنها لا تؤوّل بالفعل لأنها للثبوت ومن ثم كانت أل المداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة بالاتفاق ، وحرب بالصريحة السفة التي غلبت عليها الإسمية نح أبطح وأجرع وصاحب ، فأل في مثلها المعلى حرف تعريف لا موصولة ، والصفة الصريحة مع أل اسم لفظ فعل معنى ومن ثم حسن عطف حرف تعريف لا موصولة ، والصفة الصريحة مع أل اسم لفظ فعل معنى ومن ثم حسن عطف المعلى عليها على في المعادقات وأقرضوا الله فوضا حسنا في [ الحديد : ١٨ ] وإنما لم يؤت بها فعلا كراهة أن يدخلوا على الفعل ما هو على صورة المعرفة الخاصة بالاسم فراعوا الحقين (وَكُولُهُ) كراهة أن يدخلوا على الفعل ما هو على صورة المعرفة الخاصة بالاسم فراعوا الحقين (وَكُولُهُا) أي صلة أل (مِهُمُوبُ الْأَفْعَالِي وهو المضارع (قُلُ) من ذلك قوله :

إلا في مسألة الكحل بخلاف الصفة قدير (قوله التي غلبت عليها الاجهية) أي بسبب كترة استعمالها في الذات بقطح انظر عن الصفة وقد إيطح وأجرع وصاحب) أما أبطح فهو في الأصل وصف لكل مكان منبطح أي متسع من الوادي ثم صار اسما للأرض المتسعة . وأما أجرع فهو في الأصل وصف لكل مكان مستو ثم صار اسما للأرض المستوية ذات الرما التي لا تنبت شيئا . وأما أهماحب فهو في الأصل وصف لكل مكان مستو ثم صار اسما للشاف . قال الشاخلي والدليل على أن هذه الأسماء انسلخ عنها الوصفية أنها لا تجري صفات على موصوف و لا تعمل عمل الصفات ولا تتحمل ضميرا رقوله فالمغوات صبحاء أي فالحيول المغرات في معنى الجلملة وحق الصبح . والنقع الفنار رقوله فواعوا الحقين) أي حق الموصولية فأدخلوها على ما هو في معنى الجلملة وحق المشابعة الصورية فأدخلوها على مفرد لفظا رقوله وكونها مصدر كان الناقصة وهو مبتلة والضمير المضاف المشابعة الصورية فادخلوها على مفرد لفظا رقوله وكونها مصدر كان الناقصة وهو مبتلة والضمير المناف المناف على جو باعتبار المهية الكون والجار والمجروز خير من حيث النقصان وقل خيره من حيث الابتداء (قوله أي صلة ألى) على هذا الحل تكون الباء بمنى من ويصح عود الضمير على أن فالباء على ظاهرها أي وكون أل موصولة بمعرب إلخ رقوله بمعوب الأفعال بحث الدماميني أن أل إذا وصلت بمحمارعة أو غير مضارعة أو غير مضارعة كان هاما مل في المفرد الذى يصح حلوله علها من رفع أو نصب أو تصب أو توسم جملة لا على ما من الإعرب ليس على إطلاقه .

(١) ولقد اصطف الطعاء في هفة الصعب أمن عبرية أم إنشائية ، فلهم فوم إلى أنها إنشائية ، والأواجيمة ؛ لا يجوز أن يوصل بها الاسم الوصول ، وفعب فوبق إلى أنها عورة وأجازة الوصل بها ومنهم ابن عورف ، وعد الجمهور لا يجوز ، لأن الصعب بيتكلم به عند خفاء السبب ، والايها معاف الدعون المعافرة من الحجودة ، وقبل : أنجا لم يوصل بها لانها وإن كلت عورة فى الأصل ، إنشائية فى الاستعمال ، (٢) د الدعون » هو على بن عمد بن على ... أبو الحمد بن عمورف الالعملس ، المسوى ... كان إمثان الديرية عمدًا ، موقفا معترا مشاركا فى الأحمول ... أقوأ المسعوم بعدة بلاد ، وأقام بحاب مدة ... ، وكان من تصافيفة هرح صبويه ، وهرح الجمل ، وكتابا فى الفرائق ... وقد توفى [١٠٩] مَا أَلْتُ بِالْحَكَمِ ٱلْتُوصَى حُكُومَتُهُ وَلَا الأُصِيلِ وَلَا ذَى الرَّأَي وَٱلْجَدَلِي وهو مخصوص عند الجمهور بالضرورة ، ومذهب الناظم جوازه اختيارًا وفاقا لبعض الكوفيين ، وقد سمع منه أبيات .

### (تنبيه): شد وصل ال بالجملة الاسمية كقوله(١):

ورأيت بخط الشنواني عازيا لسم ما نصه : يمكن أن يرد هذا البحث بأن الجملة إنما يكون لها محل إن صح حلول المفرد محلها إذا كان ذلك المفرد مفردا حقيقة . أما إذا كان مفردا صهورة جملة حقيقية فلا يكون للجملة التي يصح حلولها محلها . وقد بين الرضى أن صلة أل المفرد : اسم صورة ، فعل حقيقة ا هـ وكذا قال الشمني وزاد أو يقال محل ذلك إذا كان إعراب ذلك المفرد بالأصالة وإعراب الاسم بعد أل عارية منها كما مر (قوله الترضي) بإدغام اللام وتركه بخلاف لام أَل الحرفية فإنه يجب إدغامها في التاء ونحوها تخفيفا لكثرة الاستعمال قاله سم (قوله وهو مخصوص عند الجمهور بالضرورة) بناء على قولهم إنها ما وقع فى الشعر نما لا يقع مثله فى النثر . وما قاله اين مالك بناء على قوله إنها ما اضطر إليه الشاعر ولم يجد عنه مندوحة . ولهذا قال لتمكنه من أن يقول المرضى لكن ضعف مذهبه بأنه ما من ضرورة إلا ويمكن إزالتها ينظم تركيب آخر . ورأيت بخط الشنو افي عازيا لسم ما نصه : قد يقال مراد المصنف بما ليس عنه مندوحة ما هو كذلك بحسب العبارات المبادرة التي يسهل استحضارها في العادة فلا يرد عليه ما ردّ به عليه فليتأمل ا هـ جواب حسن كان يخطر كثيرا ببالي (قوله وفاقا لبعض الكوفيين) في التصريح أن ما عليه المصنف اختيار ثالث في المسألة الأن بعض الكوفيين يجيزونه اختيارا والجمهور يخصونه بالضرورة فالقول بالجواز أى اختيارا على قلة قول الثالث ا هـ وتبعه على ذلك البعض فحمل قول الشارح وفاقا لبعض الكوفيين على أن المراد وفاقا لبعض الكوفيين في الجواز اختيارا لا في القلة لعدم قولهم بها . والذي يظهر لي أن بعضهم المذكور يقول بالقلة أيضا وإن لم يصح بها إذ يبعد غاية البعد أن يقول بكثرته اختيارا فيكون الخلاف على قوليين فقط . ثم رأيت في كلام الروداني ما يؤيده (قوله على المعه) أي الكائن معه ، فيجب تقدير المتعلق اسما لما تقدم من أن صلتها مفرد في معنى الفعل فيكون مستثنى من إطلاقهم أن الظرف إذا وقع صلة وجب تقدير متعلقه فعلا أفاده الإسقاطي . وقوله حر أى حقيق (قوله تستعمل موصولة) مع قوله وتكون بلفظ واحد إشارة إلى وجه الشبه في قوله كما وأنه ناقص لأن ما لغير العاقل وأيا لهما وما مبئية

<sup>[</sup>١٠٩] البيت للفرزدق ، وقد سبق هذا البيت برقم ( ٩٧ ) . انظره هناك .

<sup>()</sup> هذا اليت قاتله مجمول وهو من شواهد للقدي رقم ( ٥٩ ) ، والدم ١٨٥/ . واقد قال الدين : «هذا اليت أنشده اين مالك للاحجاج به ، ولم بعزه إلى قاتله ، ا هـ ، وروى البغدائي بيئا بشبه أن يكون هو هذا اليت ولم بعزه الفاق أبيتا ، وهو : مُسَمِّ أَمَسُلُ الْحَصَوْمُ السَّمِّ أَمْنُ لَمْهُ فَهِمِ مُسْتُمُ أَمْسُلُ الْحُكُوسِةِ صَــن تُعَمَّ

إلى من المقوم الرسول الله منهم لهم ذالت وقائب بنى مَعَدِ
 وبالظرف كقوله(١٠):

[ ۱۱۱ ] مَنْ لَا يَوْالُ هَاكِرًا عَلَى ٱلْمَعَةُ فَهُوَ حَرٍ بِعِيثَةٍ ذَاتِ سَعَهُ و (أَكَّى) تستعمل موصولة خلافا لأحمد بن يحي" فى قوله إنها لا تستعمل إلا شرطا أو استفهاما ، وتكون بلفظ واحد فى الإقراد والتذكير وفروعهما (كُعاً) وقال أبو موسى" إذا أريد بها المؤنث لحقتها التاء ، وحكى ابن كيسان أن أهل هذه اللغة يننونها ويجمعونها (وَأَهْمِهَتُ) دون أخواتها (مَا لَمْ تُعَنَفْ ، وَصَلَدُرُ وَصِلْهَا صَبِيرٌ ٱلْتَحَلُّفُ) فإن أضيفت

دائماً وأيا مبنية في حالة فقط فعلم أن قوله وتكون إلخ ليس دخو لا على قول المصنف كما وإن زعمه البعض بل قوله مرتبط بكل من قوله تستعمل إلخ وقوله وتكون إلخ فافهم . وقوله محلاقا لأحمد بن يمحيي، هو ثملب ورد عليه بقوله : \* فسلم على أيهم أفضل \* لأن أي الاستفهامية

والفر المخلاط الاهمة بين يمجى، هو نصلب ورد عليه بقوله : " قسلم على ايهم افتضل " لا أن أى الاستفهاسية والشرطية لا ينبان على الفسم ولا يصلحان هنا اه حقولة ! بالمعنى . و يحت فيه باحتال أن تكون أنى في البيت استفهاسية هي وخيرها مقول قول عنوف نمت بجرور على عفوة الى على شخص مقول فيه أيهم أفضل كما قالوا مشل ذلك في : ما هي بتعم الولد ، ما ليلي بنام صاحبه . و صياتى جوابه قريبا فتفطن (قوله إلا هرطا أو استفهاما) أى لا موصولة قالحصر إضافي إذ لا ينفى استعمالها نعتا وحالا ووصلة لنداء ما فيه أن وقوله يشونها ويجمعونها) كما ثن تقول أيهن وأيات بالإعراب في جميع الأحوال إعراب المثنى والجمع . ولك أن تصرح بالمضاف إليه كما ثن تقول أيهن وأياهم وأيتابين وعلى هدف اللغة لا تكون أى من المشترك . وفي صرف أية وأيات وصرفهما للتأثيث والتمويف بنية الإضافة لمي مقالمة الذى هو شبه العلمية خلاف . قال الرودان والجمهور على الصرف أى لأن التعريف بنية الإضافة ليس من علل منع الصرف عندهم وقوله ما كم تقضف أى معة انتفازها قبا الصرف أى لأن التعريف بنية الإضافة لين رسول الفرنم . وفيه الشاهد حيث أن يوصل الأنف واللام الوصولة على صورة الجاهرة الأسم ومنع بالابتناء » الجمهورة على المناورة ، والرسول مرفوع بالابتناء ، الجمد الاسم ومن على المناورة للنه وفي في المعرف على المناورة على ومن المناورة ، والرسول مرفوع بالابتناء ، ومنا لما هو ابن تقوم ، ورقال مع مؤم بالمنات إلى على المناورة مقول بالراحن صلوات الله عليه . ومعالم عن إليام على المراح مضوعة عليم هو ابن عدنان بن أدد بن هميسع بن نبت بن تهذا بن إسماعيل بن إيراهم على الرحن صلوات الله عليه . .

[ ١٦] أم ألف على اسم واجزه . ومن مبتلاً وعبره فهو حر . ودخله الفاء لتضمين المبتدأ صنى الشرط . والشاهد في قوله على المعه حيث وصل الموصول بالظرف وهو شاذ ، وأصله على الذى معه . وحر بفتح الحاء وكسر الراء أى فهو جدير لاكتي بعيشة واسعة . يقال حر وحرى وحرى كلها بمعني واحد .

<sup>(</sup>۱) اليت مكن الرجز، وقاتله بمهول، وهو من شواهد الدور (21/1 نافعي برقم (93). وهذا البيت مأخوذ من قراء تعالى: ﴿وَوَلَنْ شَكَرُمُ الْزَيْدِيْكُمْ ﴾.

<sup>(</sup>٣) هو أخد بن يحى بن يسار الشياقي .. الإمام أبو العبلى قطي ... إمام أهل للكوفة إن النمو واللفة ... حفظ كتاب الفراء فلم يشاء منها سوف ... ومن مصنفات صنف المصود في النمو ، معانى الشعر ، معان القرآن، الفراءات نول 41 هـ وانظر الباعية ١٩٣٨/١ / ١٩٨٨

<sup>(7) ،</sup> ابر موسى : هذا أو موسى الحفظ سليمان بن هدين أهد التحوى ، البقيادي للعروف بالحاسمي ، كان أو حد لذكورين من الطباء بمعو الكوفين ، وأخذ التحو عن تعلب ، وجلس في موحمه ، وروى عنه اثر اهد وغلام منظريه .... ومن تصانيفه صنف علق الإنسان ، الوحوش ... افتصعر في اللعمو - تول سنة 70 هـ « البليمة 1/1 - 1 ) .

وحذف صدر صلتها بنيت على الضم نحو ﴿ ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد ﴾
[ مربم : ٢٩ ] ، التقدير أيهم هو أشد ، وإن لم تضف أو لم يحذف نحو أى قائم وأى هو قائم وأيهم هو قائم أعرب ، وقد سبق الكلام على سبب إعرابها في المبنيات (وَبَعْمَتُهُمُّهُمُ أَلَّ بعض النحاة وهو الخليل ويونس(١) ومن وافقهما وأُغْرَبُ أيا ومُطْلَقًا) أى وإن أَصيفت وحذف صدر صلتها ، وتأولا الآية : أما الخليل فجعلها استفهامية محكية بقول مقدر والتقديم ﴿ ثم لننزعن من كل شيعة ﴾ الذي يقال فيه أيهم أشد . وما يونس فجعلها استفهامية أيضا لكنه حكم بتعليق الفعل قبلها عن العمل ، لأن التعليق عنده غير مخصوص بأهال القلوب ، واحتج عليهما بقوله :

# [ ١١٢] إذَا مَا لَقِيتَ بَنِي مَالِكِ فَسَلَّمْ عَلَىٰ أَيَّهُمْ أَفْسَلُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُمُ أَفْسَلُ ال

المتبدة أعداً من واو الحال بحدف صدر صلتها بأن يتنفيا مما نحو أتى هو قام أو تتنى الإضافة دون الحذف نحو أي هو قام أو تتنى الإضافة دون الحذف فع أي هام أو يتنى الحفاف منوائل المندف في أيم هو قام ، فهذه الصور الثلاث منطوق عبارته على قاعدة أن النفي إذا توجه إلى مقيد بقيد صدق بانتفاء المقيد معا وانتفاء المقيد والقيد معا وانتفاء المقيد والتبد فقط أما إذا أضيفت وحذف الصدر فيني وهذه صورة المقهوم والشارح قدم بيان المفهوم على بيان المنطوق لقتله . ووجه البناء أو أصدر الصلة فكأنه لا إضافة . ومن أعربها في هذه الصورة أيضاً لم يقل بهذا التنزيل . المضاف إليه منزلة صدر الصلة فكأنه لا إضافة . ومن أعربها في هذه الصورة أيضاً لم يقل بهذا التنزيل . ووجه إعراب الثلاث الأول وجود المعارض من الإضافة اللفظية في الثالثة والتقديرية في الأوليين لقيام التنوين فيهما مقام المضاف إليه ولم ينزل التنوين في الثانية منزلة المصدر لضعفه عن ذلك ولأن قيام التنوين ظاهره التنبيد بالضمير . ويحدل أن يقال إن الاسم الظاهر كذلك نحو جاء أيهم ضاربه أي جاء أيم ظاهرة التنهيد بالضمير . ويتحدل أن يقال إن الاسم الظاهر كذلك نحو جاء أيم ضاربه أي جاء أيم حاربه في مقام عهد فيه أن زيدا ضرب واحدا من الجماعة سم . ويؤخذ نما ذكر ما نقل عن أني حيان أنها إذا وصلت بظرف أو مجرور أو جملة فعلية أعربت إجماعا رقوله على الغضم الإشارة به لكونه أنهوى الحركات إلى أن للكلمة حالة إعراب وأصل التحرك لالتقاء المساكنين (قوله وإن لم تضفف) أى سواه ذكر صدر الصلة أو حذف بقرية تميله .

<sup>[</sup>۱] قاله غسان بن وعلة . وهو من للتقارب . وكلمة ما زائلة ، وإذا قيها معنى الشرط فلذلك دخلت الفاء في جوابياً وهو فسلم (قوله أيهم) أى موصول مضاف إلى الضمير وصدر صلته عذوف والتقدير على أيهم هو أفضل . وفيه الشاهد حيث حذف صدر صلته فلذلك بنى على الضم . وروى بالجر على لغة من أعرب أيا مطلقا . وهذا حجة على أحمد بن يحيى في زعمه أن أيا لا يكون إلا استفهاما أو جزيا .

<sup>(</sup>۱) يونس : هر يونس بن حيب اللهي الولاة الممرى ، أي عبد الرحن من أصحاب أيل عمرو بن العلاء ، يرع ان النحو ، وممح من العرب ، وروى عن سيريه ، وله قياس ان النحو ... ومم منه الكسائي والقراء مات منة ١٨٧ هـ ( البقية ٣٩٥/٣ ) .

بضم أى لأن حروف الجر لا يضمر بينها وبين معمولها قول ولا تعلق . وبهذا بيطل قول من زعم أن شرط بنائها ألا تكون مجرورة بل مرفوعة أو منصوبة ، وذكر هذا الشرط بن إياز وقال نص عليه النقيب فى الأمالى . ويحتمل أن يربد بقوله وبعضهم إلى آخره أن بعض العرب يعربها فى الصور الأربع ، وقد قرىء شاذا أيهم أشد بالنصب على هذه اللغة .

(تَعْبِيهان): الأول لاتضاف أي لنكرة خلافا لا ين عصفور (١) ، و لا يعمل فيها إلا مستقبل

(**قوله وتأولا الآية إغ)** فالمفعول على قول الخليل محذوف وأي مبتدأ فضمته إعراب وأشد خبر والجملة نائب فاعل يقال وأما على قول يونس فسدت جملة أبهم أشد مسد الفعول . و بقى رأى ثالث للأخفش و الكسائي و هو جعلها استفهامية والمفعول كل شيعة ومن زائدة بناءعلى قولهما إنها تزاد في الإيجاب وجملة الاستفهام مستأنفة شرح الجامع (قوله فجعلها استفهامية أيضا) اعترض عليه بأن الاستفهام لا يقم بعد الفعل إلا إذا كان مر أفعال العلم أو القول على الحكاية فلا يجوز ضربت أزيد عندك أم عمرو وتنز عليس منها (قوله الذي يقال فيه) أي الفريق الذي إلخ. ويلزم على هذا الحل حذف الموصول ويعض الصلة وهو تمتنع فلو قال فريقا يقال فيه إلخ لكان أولى (قوله وبين معمولها) اعترض بأنه على تقدير القول لا يكون معمولها اسم الاستفهام بل شيئا آخر . وأجيب بأن المراد بالمعمول ما يليق أن يكون معمولا وهو اسم الاستفهام المذكور ، وبكون المراد بالمعمول ما يليق أن يكون معمولا للحرف يندفع اعتراض آخر وهو أن ما قاله الشارح ينافيه تقديرهم القول في قولهم ما هي بنعم الولد وقولهم على بئس العير . وحاصل الجواب أن ما بعد الحرف هنا يليق أن يكون معمو لا فلا ضرورة إلى تقدير القول بخلافه فيما ذكر لأن ما بعده فعل . وعبارة المغنى في توجيه رد بيت الشاعر الأقوال الثلاثة السابقة نصها لأنه لايجوز حذف المجرور ودخول الجارعلي معمول صلته وحرف الجر لا يعلق ولا يستأنف ما بعد الجار اهد بتقديم وتأخير مراعاة لترتيب الأقوال كما سبق (**قوله لا تضاف أتى)** أى الموصولة التي الكلام فيها أما الواقعة نعتا أو حالاً فلا تضاف إلا إلى نكرة وأما الشرطية والاستفهامية فيضافان إلى النكرة وكذا إلى المعرفة الدالة على متعدد نحو أى الرجال أفضل أو المفردة للقدر قبلها دالٌ على متعدد نحو أي زيد أحسن أي أي أجزائه أحسن وأي الدينار دينارك أي أتى أفراده أو المفردة المعطوف عليها مثلها بالواو كقول الشاعر \* أبي وأيك فارس الأحزاب \* وهما في النكرة بمنزلة كل فيراعي في الضمير المضاف إليه ومع المعرفة بمنزلة بعض فيراعي المضاف فيقال أي غلامين أتيا أي غلمان أتوا أمي الغلامين أتي أي الغلمان أتي كما تقول ذلك عند الإتيان بلفظ كل وبعض . إن قبل الموصول معرفة بصلته فيازم اجتاع معرفين على أي . أجيب بأن أيا لوضعها على الإبهام محتاجة إلى تعريف جنس ما وقعت

<sup>(</sup>١) والصور الأربع هي :

ه أ \* أن تعتَّاف ويذكر صدر حلتها مثل بعديني أيهم هو قام . دبه أن لا تعتاف ولا يذكر صدر صلتها . دثل بعجيني أثَّي قام .

وجد أن لا تضاف ويذكر صور صلتها . مثل يعجني أنَّي هو قام .. وهذه الأحوال التلاقة مع ية بالمركات .

ه د ه أن تعناف وغلف صور العلة متل قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ تَعَرَّضَ لَن كَلَ شِيعَة أَيْهِ أَشَدَ عَلَ الرَّحَنَّ عَنَّ ﴾ وهذه الخالة لا عرب [لا إذا أضيفن وذكر صور العلة ، وقنظر / ٢٤٣/ ، ٢٤٤٤ القاصة وللسالك ...

متقدم كما فى الآية والبيت . وسئل الكسائى لم يجوز أعجبنى أيهم قام فقال أى كذا خلفت . الثانى تكون أى موصولة كما عرف . وشرطا نحو ﴿ أيا ما ت**دعوا فله الأسماء الحسنى ﴾** [ الإسراء : ١١٠ ] واستفهامًا نحو ﴿ فأى الفريقين أحق بالأمن ﴾ [ الأنمام : ٨١ ] ، ووصلة لنداء ما فيه أل ، ونعا النكرة . دالا على الكمال نحو مررت برجل أى رجل ، وتقع حالا بعد الممرفة نحو ﴿ هذا زيد أى ، رجل ه<sup>(١)</sup> ومنه قوله :

عليه وإلى تعريف عينه فالأول بالمضاف إليه والتاني بالصلة بخلاف غيرها فإنه محتاج إلى الثاني فقط فأي معرفة بالإضافة والصلة من جهتين كذا قالوا . ولي فيه بحث لأنه لا يتأتى فيما إذا كانت أي الموصولة للجنس لأن صلتها حينئذ لا تعرف العين ، ويمكن دفعه بأن المراد بالعين التي تعرفها صلة أي ما يعم قسم الجنس المعرف بالإضافة . لا يقال تعريف العين بالصلة يستلزم تعريف الجنس لأنا نمنع ذلك فقد يتميز الشيء ببعض صفاته مع الجهل بجنسه . هذا . وجوز الرضى اجتماع معرفين مختلفين وفرع عليه جواز إضافة العلم مع بقاء علميته . وإنما لم تجر إضافتها إلى النكرة مع أن بيان جنس ما وقعت عليه يحصل بها لأن الموصول مراد تعيينه وإضافته إلى النكرة تقتضى إبهامه فيحصل التدافع ظاهرا (قوله ولا يعمل فيها إغ) هذا مذهب الكوفيين وتبعهم الموضح . وقال الناظم في التسهيل تبعا للبصريين ولا يلزم استقبال عامله ولا تقديمه خلافا للكوفيين (قوله والبيت) اعترض بأن أيا لم يعمل فيها في البيت فعل فضلاعن كونه مستقبلا لأن العامل فيها حرف جر . وأجيب بأن الجار والمجرور متعلق بالفعل فهو عامل في الجرور محلا (قوله ومثل الكسائي) أي في حلقة يونس . تصريح (قوله أي كذا خلقت) أي وضعت ووجه ابن السراج ذلك كما في التصريح بأن أيا وضعت على الإبهام ولو قلت أعجبني أيهم قام كان على التعيين وإيضاحه أي معنى أعجبني أيهم قام أعجبني الشخص الذي وقع منه القيام في الخارج فهو متعين في الخارج بوقوع القيام منه في الماضي بالفعل وإذا قلت يعجبني أيهم يقوم فمعناه يعجبني الشخص الذي يقع منه القيام وهو مبهم لعدم تعينه بوقوع القيام منه خارجا ومثله قولك اضرب أنت أيهم يقوم فعلم أن الإنهام في يعجبني أيهم يقوم ليس من جهة صلاحية المضارع للحال والاستقبال حتى يرد اعتراض شيخناعلى التوجيه بأن الأمر يعمل فيها ولا إبهام فيه لأنه للاستقبال فقط نعم يردأن مفاد التوجيه أن سبب التعيين وعدمه مضي الصلة واستقبالها لا مضي العامل واستقباله فافهم وإنما اشترط التقدم تتمتاز الموصولة عن الشرطية والاستفهامية لأنهما لا يعمل فيهما إلا متأخر (قوله ووصلة لنداء ما فيه أل) قال الرضي وذلك لأنهم استكرهوا اجتاع آلتي التعريف فحاولوا أن يفصلوا بينهما باسم مهم يحتاج إلى ما يزيل إبهامه فيصير المنادي في الظاهر ذلك المبهم وفي الحقيقة ذلك المخصص الذي يزيل الإبهام ويعين الماهية فوجدوا ذلك الاسم أيا إذا قطع عن الإضافة واسم الإشارة لوضعهما مبمين مشروطا إزالة إبهامهما إلا أن اسم الإشارة قديز ال إبهامه بالإشارة الحسية فلا يحتاج إلى الوصف بخلاف أي فكانت أدخل في الإبهام فلهذا جاز يا هذا ولم يجزيا أي بل لزم أن يردفه ما يزيل إيهامه ا هـ وبهذا أيضا كان الفصل بأي أكثر من الفصل باسم الإشارة.

<sup>(</sup>١) انظر تسهيل الفوائد صـ ٣٧ .

[١١٣] فَأَرْمَيْتُ إِيمَاءً تَخِيًّا لِحَبْسُرِ فَلِلَّهِ عَبْنَا حَبْسُرِ أَيُّما فَسَي

رَوْفِي ه ذَا آلَحَدُفِ) المذكور في صلة أَى وهو حذف العائد إذا كان مبنداً (أيًّا عَلَى مُبنداً (أيًّا مُعمول مقدم . عَيْر أَى مبنداً ، ويقتفى خبره ، وأيا مفعول مقدم . وأصل التركيب غير أى من الموصولات يقشى أيا أى يتبعها في جواز حذف صدر الصلة ران يُستَعَلَّ وَصَلَّى عَو ما أنا بالذى قائل لك سواء أى بالذى هو قائل لك ، ومنه ﴿ وهو الله في السماء إله ﴾ [ الزخرف : ٨٤ ] أى هو في السماء إله ﴿ وَإِنْ لَمْ يُستَعَلَّى الوصل ﴿ وَالمَحَدُّفُ نُرْزًى لا يقاس عليه وأجازه الكوفيون(١٠) . ومنه قراءة يجي بنى يعمر ﴿ قاما على الذى أحسنُ ﴾ [ والأنعام : ١٥٤ ]

**رقوله دالا على الكمال)** أي فيما أضيفت إليه مشتقا أو جامدا والثناء على للوصوف في الأول باعتبار الوصف المدلول عليه بالمضاف إليه وفي الثاني باعتبار كل ما يمدح به الموصوف من أوصاف الكمال فيكون أبلغ كمررت يفارس أي فارس ويرجل أي رجل . قال الفارسي رجل الثاني غير الأول لأن الأول واحد ، والثاني جنس لأن أيا بعض ما تضاف إليه (قوله لحبتر) اسم رجل ويلزم في هذين الوجهين أي كونها نعتا وكونها حالا الإضافة إلى عماثل الموصوف لفظا ومعنى أو معنى فقط نحو مررت يرجل أي إنسان بخلاف مررت يرجل أي عالم فلا يجوز كا في التسهيل والهمم (قوله حذف العائد إذا كان عبداًم أحذ كونه عائدا من قوله ضمير وأحذ كونه مبتدأ من قوله وصدر وصلها (قوله إن يستطل أي يعدّ طويلا فالسين والتاء لعدّ الشيء كذا كاستحسنه أو يطل بالبناء للمجهول أي يطيلها المتكلم فهما زائدتان فزيادتهما لا تتوقف على بنائها للفاعل كا توهمه البعض و لم يشترط طول الصلة في أي لملازمتها للإضافة لفظا أو نية فالطول بالإضافة لازم لأي فكان مغنيا عن اشتراط طول الصلة لكن يقبح يعجني أي قائم وإن جاز لعدم الطول لفظا نقله ابن خروف وغيره عن سيبويه (قوله ومنه وهو الذي في السماء إله) فإله خير مبتدأ محذوف هو العائد وفي السماء متعلق بإله لأنه بمنى معبود و لا يجوز تقدير إله مبتدأ غيرا عنه بالظرف أو فاعلا بالظرف لحلوّ الصلة حيثة من المائد على للوصول ، و لا يحسن جعل الظرف متعلقا بفعل هو صلة وإله الأول والثاني بدلون من الضمير المستتر فيه ، وفي الأرض معطوف على في السماء لتضمنه الإبدال مرتين مع اتحاد المبدل منه وهو ضعيف بل قيل بامتناعه ولا يجوز على هذا الوجه أن يكون وفي الأرض إله مبتلأ وخبرا لتلا يلزم فساد للعني إن استؤنف وخلو الصلة من عاتدا إن عطف كذا في التصريح والروداني عليه والمغنى (قوله فالحلف نزر) إلا في لا سيما زيد فإنهم جوّزوا إذا رفع زيد أن تكون ما موصولة وزيد خير

<sup>[</sup>۱۹۳] السيت من الطويل ، وقائله الرامى ، وهو من شواهد الهمم ٩٣/١ والشاهد فيه قوله : ( أيما نتى ، حيث وقعت ( أى ، حال من للموفة : حيتر .

<sup>(</sup>۱) فعم الكوفودالي أنديجوز حلف العاند الرقوع بالابتداء طلك ، سواء كان الموصول أيا أم غيره ، وسواء أطاف الصائد أم لا عالى . وفعم المعربون إلى جواز خف هذا العائد إذا كان الموصول أيا طلك ، فإذا كان الموصول غير أمن لم يجزوا الحلف إلا يشوط طول الصلة ، فاخلوال بين القريقين محصر فيما إذا لم تطل الصلة وكان الموصول غير أى . واستدلال الكوفون جاء جاعيًا رعدما ذكر .

وقرابة مالك بن دينار وابن السماك ﴿ ما بعوضة ﴾ [ البقرة : ٢٦ ] بالرفع . وقوله : [١٩٤] لا الله إلّا اللَّذِي تُخيّرُ فَمَا شَقِيَت إِلَّا نَقُوسُ الأَلَى لِلشّرُ نَارُونَا مقدله :

وَلا يُحِدُ عَنْ سَبِيلِ ٱلمَّجْدِ وَالْكَرَمِ مَنْ يُعْنَ بِالْحَمِدِ لَا يَنْطِقُ بِمَا سَفَةٍ [110] (وَأَبُواْ أَنْ يُعْتَزَلُ) المائد المذكور أي يقتطم ويحذف (إنْ صَلَّحَ ٱلْبَاقِي) بعد حذفه (لِوَصُلِ مُكْمِلِ) بأن كان ذلك الباق بعد حلفه جملة أو شبهها لأنه والحالة هذه لا يدرى أهناك محذوف أم لا لعدم ما يدل عليه ، ولا فرق في ذلك بين صلة أي وغيرها ، فلا يجوز جاءني الذي يضرب أو أبوه قائم أو عندك أو في الدار على أن المراد هو يضرب أو هو مبتلأ محذوف وجوبا باطراد لتنزيلهم لاسيما منزلة إلا استثنائية وهي لا يصرح بعدها بجملة فإذا قيل لاسيما زيد الصالح فلا استثناء لطول الصلة بالنعت ذكر ذلك في المغنى (قوله وابن السَّماك) بالكاف على وزن العطار فإن صدر بأب فباللام كذا تقل عن الفراء (قوله بالرقع) أي في الآيتين . أما بنصب أحسن فالذي اسم موصول حذف عائده أي على العلم الذي أحسنه وجوز الكوفيون كونه موصولا حرفيا فلا يحتاج لعائد أي على إحسانه وكونه نكرة موصوفة فلا يحتاج لصلة ويكون أحسن حيئذ اسم تفضيل لا فعلا ماضياً وفتحته إعراب لا يناء وهي علامة الجر كذا في الروداني ، وأما ينصب بعوضة فيعوضة بدل من مثلا وما حرف زائد للتوكيد . وقيل ما نكرة موصوفة وبعوضة صفة لما ويجوز على قراءة الرفع أن تكون ما حرفا زائدا ويضمر المبتدأ تقديره مثلا هو بعوضة كذا في إعراب القرآن لأبي البقاء زقوله من يعن بالبناء للمجهول على اللغة للشهورة أي من يعنيه ويهمه حمد الناس له لرغبته فيه ، وبحد بفتح الياء التحية وكسر الحاء المهملة من حاد إذا مال (قوله العائد المذكور) أي الذي هو صدر الصلة والأكثر فاتدة جعل الضمير عائدا على العائد مطلقا سواء كان صدر صلة أولاكم صنع ابن عقيل فلا يجوز حذف الهاء من ضربته في قولك جاء الذي ضربته في داره لأن الباقي بعد حذفه صالح للوصل (قوله ويحذف) عطف تفسير (قوله مكمل) أي للموصول وهو صفة لازمة (قوله جملة أو شبيها) أي مشتملة على العائد (قوله لأنه والحالة هذه إعلى فيه أن غاية ذلك حصول الإجمال وهو ليس بعيب ولو قال لأن المتبادر حيئذ إلى فهم السامع عدم الحذف لاستفهام التعليل .

<sup>[ 112]</sup> الميت من البسيط ، وفائله مجهول ، وهو من شواهد الأشحوني قنط . والشاهد فيه قوله : 3 [لا الذي خو ع حيث حلف عائد للوصول مع كونه مرفوعًا بالابتداء والصاة ليست طويلة ، وفلك على تقليل ، وأجازة الكرفيون .

<sup>[ 10 ]</sup> هر من آلسيط رقوله من موصولة في على الرفع على الابتناء ، ولا يطنى خيره بجوره لتضمن للبندأ مستى الشرط . ويمن بضم الياء آخر الحروف ، وسكون الدين ، وضع النون من قولهم عنيت بحاجتك بضم أوله أنمى بها ، والمشى من يستى بحصول الحمد أي من يرغب في حمد الناس له فلا يتكلم بالذي هو سفه : أي كلام فاحش . وما في عام وصولة وصفر صلتها محفوف أي بما هو سفه : أي بالذي هو سفه ، وفيه الشاهد حيث حذف المطند المرفوج بالابتداء مع عدم طول العملة وهو ضعيف . و**قوله** ولا يعمل بالجرم عطفا على لا يعلق من حاد عن العاربين يجيد حيودا وجيدة وحيدوة : إذا مال وعلى عنه .

أبوه قائم أو هو عندك أو هو فى الدار ، ولا يعجبنى أيهم يضرب أو أبوه قائم أو عندك أو فى الدار كذلك ، أما إذا كان الباق غير صالح للوصل بأن كان مفردا أو خاليا عن العائد نحو هو أيهم الشد كه [ مريم : ٦٩ ] هو وهو الذى فى السماء إله كه [ الزخرف : ٨٤ ] جازكا عرفت للعلم بالمحذوف .

(تغييهان): الأول ذكر غير الناظم لحذف العائد المبتدأ شروطا أخر : أحدها ألا يكون معطوفا عليه نحو جاء الذي هو وزيد قائمان ، نقل اشتراط هذا الشرط عن البصريين ، لكن أجاز الفراء وابن السراج في هذا المثال حذفه . ثالثها ألا يكون بعد لولا نحو جاء الذي لولا هو لأكرمتك ، الثاني أفهم كلامه أن العائد إذا كان مرفوعا مبتدأ لا يجوز حذة فلا يجوز جاء اللذان قام ولا اللذان جنَّ (والعَحَدُفُ عَلَيْهِ مُتَّصِلٍ إِنْ التَّقَدَى وَلَا المُعَلِي وَلَمَعَدُ مَنْ عَلَيْهِ مُتَّصِلٍ إِنْ التَّقَدَى وَلِلَا اللهُ وَصُفِى) هو غير صلة أل فالفعل (كَمَنَّ مُرَّجُو يَهَبُ) أي نرجوه ،

(قوله على أن المراد هو يضرب إخ) أما على قطع النظر عن الضمير وجعل الباق بعد حذفه صلة مستقلة فيجوز (قوله بأن كان مفردا) أي اسما واحدا (قوله نحو أيهم أشد إغ) في كلامه لف ونشر مرتب (قوله ألا يكون معطوفا) اشترط هذا الشرط مع أن الكلام في حذف العائد البتدأ لأن المعطوف على المبتدأ مبتدأ ، واشترطوه لأن حذفه وحده يؤدي إلى بقاء العاطف بدون المعطوف ومع العاطف فيه صورة الإخبار عن مفرد بمثني رقوله ألا يكون معطوفا عليه) لأنه يؤدي إلى وفوع حرف العطف صدرا أو الإخبار عن مفرد بمثني صورة (قوله ألا يكون بعد لولا) لوجوب حذف الخبر بعدها بقيده الآتي فلو حذف العائد لأدى إلى الإجحاف ، وبقي شرطان آخران ألا يكون بعد حرف نفي نحو جاء الذي ما هو قائم وألا يكون بعد حصر نحو جاء الذي ما في الدار إلا هو وإنما في الدار هو ، وأما اشتراط كونه غير منسوخ احترارًا عن نحو اللذان كانا قائمين فمعلوم من إطلاق لفظ المبتدأ لأن المنسوخ لا يسمى مبتدأ على الإطلاق (قوله أفهم كلامه) أي حيث أشار إلى حذف الصدر بقوله: وفي ذا الحذف (قوله فلا يجوز جاء اللذان قام إخ) لأن الفاعل ونائبه لا يحذفان إلا في مواضع ليس هذا منها وقوله عندهم) متعلق بكثير وقوله كثير منجلي خبران للحذف . وقوله في عائد متعلق بكثير ومنجلي على سبيل التنازع هذا هو الظاهر . وفي كلامه من عيوب القافية التضمين(١) وهو تعلقها بما بعدها إلا أن يخص بكون ما بعدها ركن الإسناد كما قاله بعضهم (قوله متصل) في مفهومه تفصيل فإن كان انفصال الضمير لمعنى يفوت بحذفه بأن كان للتقديم أو لكونه بعد أداة الحصر امتنع حذفه وإن لم يكن لذلك جاز نحو ﴿ ومما رزقناهم ينفقون ﴾ [ البقرة : ٣ ] بناء على تقدير العائد منفصلا لأنه أرجح أي رزقناهم إياه على أنه سيأتي عن الروداني أن المراد بالمتصل هنا ما ليس واجب الانفصال وعليه يخرج القسم الأول ويدخل الثاني .

(٢) التصدين أحد عبوب الفاقية ، وهو تعلق ما قيه قافية بأخرى، وهو قبيح إن كان كا لا يم الكلام بدونه \_ ومقبول \_ إفا كان فيه بعض للعبي لكمه يفسر ما يعده . أو هذا الذى بعث الله رسولا أى بعثه ، ومما علمت أيدينا أى علمته . والوصف كقوله : [١٦٦] ما آلله مُوليك فَضَل فاحمدته به فما لذى غَيْرِه نَفْعٌ ولا عَنَوَرُدُا اللهِ الله عَنْرُدُنا أَلَّهُ مُوليكه فضل ، وخرج عن ذلك نحو جاء الذى إياه أكرمت ، وجاء الذى

(قوله إن التصب ، بفعل أو وصف) فإن قلت قد نصوا في قوله تعالى : ﴿ أَيْنَ شَرِكَانُ اللَّذِينَ كَتَمْ تزعمون كم [ القصص : ٦٣ ] أنه يجور أن يكون التقدير يزعمونهم شركائي وهذا لا إشكال فيه ، وأن يكون التقدير تزعمون أنهم شركائي وعلى هذا فقد صح حذف العائد النصوب بغير فعل ولا وصف . قلت الذي اعتمد بالحذف المعمول المشتمل على الضمير ولم يعتمد الضمير بالحذف ورب شيء يجوز تبعا لغيره ولا يجوز مستقلا ، مثاله حذف الفاعل في نحو زيدا ضربته تبما للفعل وحذف الفاء في نحو ﴿ فَأَمَا اللَّذِينِ اسودت وجوههم اكفرتم ﴾ [آل عمران: ١٠٦] ، تبعاللقول اهد دماميني (قوله أو وصف) أي تام أيضا ليخرج نحو جاء الذي أنا كاتنه (قوله غير صلة أل) أما منصوب صلة أل فلا يجوز حذفه إن عاد إليها لدلالتهم بذكر الضمير على اسميتها الخفية وعند حذفه يفوت الدليل فإن عاد إلى غيرها جاز حذفه نحو جاء الذي أنا الضارب أي الضاربه وبذلك يقيد إطلاقه الآتي أيضا ، أما جاء رجل أنا الضارب أي الضاربة فلا حاجة إلى الاحتراز عنه بالتقييد لأن المحلوف غير عائد الموصول والكلام ف حذف عائده (قوله ومما عملت أيدينا) ونحو قوله تعالى : ﴿ وَمَا عَمِلَتَ أَبِدُ بِهِمْ ﴾ [ يس: ٣٥] ، في قراءة الكوفيين إلا حفصا بالحذف أي عملته كما في قراءة الباقين. قال الأصفهاني شارح اللمع لم يأت في القرآن إثبات العائد اتفاقا إلا في ثلاث آيات : ﴿ كَالَذِي يَتَخْبِطُهُ الشَّيْطَانُ من المس كم [ البقرة : ٢٧٥ ] ، ﴿ كَالَّذِي استهوته الشياطين ﴾ [ الأنعام : ١٧١ ] ، ﴿ واتل عليهم نبأ الذي آتيناه ﴾ [ الأعراف : ١٧٥ ] ، شرح الجامع (أوله أي الذي الله موليكه) قدر الضمير متصلا مع أن الراجع انفصاله لأن الكلام في المتصل ومنه يعلم أن المراد بالمتصل هنا ما ليس واجب الانفصال قاله الروداني **وقوله تحو** جاء الذي إياه أكرمت) أي وجاء الذي لم أكرم إلا إياه فلا يجوز حذف المائد لأنه لو حذف في الأول لتبادر إلى الذهن تقديره مؤخر افيفوت الغرض من تقديره وهو الحصر أو الاهتام ، ولو حذف في الثاني لتبعه في الحذف إلا فيتوهم نفي الفعل عن المذكور والمراد نفيه عن غيره قاله ابن هشام في شرح بانت سعاد . ويؤخذ من العلة ما قدمناه من أن محل منع حذف المنفصل إذا كان انفصاله بسبب التقديم أو الحصر فلو كان لغرض لفظي جاز حذفه نحو فاكهين بما أتاهم ربهم أي آتاهم إياه . ولا يقدر متصلا لما مر من أن انفصال ثاني الضميرين المتحدين غيبة المختلفين في الإفراد والتذكير وفروعهما مع الفصل بينهما بحرف أو حرفين أحسن من اتصاله فالمناسب حمل القرآن عليه وبهذا تعرف ما في كلام البعض فتأمل.

<sup>[1]</sup> هو أيضا من البسيط . وكلمة ما موصولة في على الرفع على الإبتداء وخيره فضل . وقوله الله موليك جملة من المبتدأ والحجر صلة للموصول ، والمئد علموف تقديره موليكه أي موليك إياه : من أولاء التعمة إذا أعطاه إياها . وفيه الشاهد وهو حذف الضمير المنصوب بالوصف العائد إلى للوصول . والفاء في الموضعين للتعليل . والنون في احمدنه مخففة للتأكيد والباء في به تصلح للسبية ، والضمير يرجع إلى الفضل . قوله فما لذى غيره أي ليس عند غير الله نهع حاصلا ولا ضرر .

إنه فاضل ، وجاء الذى كأنه زيد ، والضاربها زيد هند ، فلا يجوز حذف العائد فى هذه الأعلة ، وشذ قوله :

( ۱۱۷ ] مَا الْمُسْتِفِزُ الهَوَى مَحْمُودَ عَالْقِيْنِ وَلَوْ أَتِبِحَ لَهُ صَفْقٌ بِلا كَدْرِ
 وقوله(١٠):

[١٩٨] ۗ في المُمْقِب البُغي الحَلَّى الْبُغي مَا يَنْهَى أَمْزَاً حَارِمَا أَنْ يَسْأَمُـا [١١٩] أُخِّ مُمْلِصُّ وَافِّ صَبُورٌ مُحَافِظً عَلَى الْوُدُّ والْعَهد الذَّي كَانَ مَالِكُ أَي كَانِه مَالِك .

(تتنبيهات): في عبارته أمور : الأول ظاهرها أن حذف المنصوب بالوصف كثير كالمنصوب بالفعل وليس كذلك ، ولعله إنما لم ينبه عليه للعلم بأصالة الفعل في ذلك وفرعيه

الوصف فيه مع إرشاده إلى ذلك بتقديم الفعل وتأخير الوصف. الثاني ظاهرها أيضا التسوية بين الوصف الذي هو غير صلة أل والذي هو صلتها . ومذهب الجمهور أن منصوب صلة ال لا يجوز حذفه . وعبارة التسهيل وقد يحذف منصوب صلة الألف والام(٢).

ر فوله هاللستغنى أى المستخف . و الهوى فاعل للمستغر و الهاء المخرو قة مفعوله أى المستغزه . و أتيح بغو قبة فتحتية فعحاء مهمة أى قدر كذا في العيني راقوله في المعقب البغي إخم أى في الشيء الذي يعقبه البغي أهل البغي ما يمنع الرجل الضابط أن يسام من سلوك طريق السداد . فالبغي فاعل وأهل مفعوله الأول مؤخر والهاء المخذوفة مفعوله الثاني مقدم أى المقبقة كذا في العيني وإصناد البهي إلى مدلول الضمير الراجع إلى ما بجاز راقوله كان مالك) علم إرجل والضمو في كانه إلى الأحر "" ، وفي لمة تسيهات ، وفي نسخ تبده وكل منها غير مناسب أما الأولى فلأن المعدود الأمور لا التنبهات

[ ۱۷ ] هر أيضا من المسيط (قوله ها يحصى) لبس والمستفر من الاستفراز وهو الاستخفاف والموى فاعله والمفعول علموف تقديم هما المستفره الهوى وفيه الشاهد مستحفاف فيها الضعير الشعوب الذي العام المؤائسة ما المفادى هو مستفرة المامي وها مفادر وقوله محمود عاقبة: محملة ما والمعطوف عليه مخطوف تقديم والم أيجه أمي والوقع لم أن : من أضاح المقالش على طعرف موهو لا يحمد عاقبته . حذف الماد الاتفاط الموافق عليه بالموافقة على المنافقة المؤلفة والمتأتبة عن وكذا يقدي عن المعالمة الأولى المستفرة المؤلفة المؤلفة والمتأتبة المؤلفة والمتفافة والمتاتبة المؤلفة والمتأتبة المؤلفة والمتاتبة المؤلفة والمتأتبة المؤلفة والمتفافة والمتاتبة والمتفاقة والمؤلفة المؤلفة المؤلفة المؤلفة والمتأتبة والمتفاقة والمتأتبة المؤلفة والمتأتبة المؤلفة والمتأتبة والمؤلفة المؤلفة والمتأتبة والمتفاقة والمتأتبة المؤلفة والمؤلفة والمؤلفة والمؤلفة والمؤلفة والمتأتبة المؤلفة والمؤلفة والمتأتبة والمؤلفة وا

[ ۱۸ ] مو من البسيط الخرو بالسام "معناق الشيء الذي يقد بالبغي أهم اليفي من الدكال مايت الرجل الجازم الضابط أن بسأ مجاري على مساوك طريق السناد و المقدب اصدفاع من أعقب وهو يصدي إلى مقدول ، قال تعالى وفاعقه به فاقاله في البغي مرفر و الأموا البغي كلا مجانف المعقد مقدول أن والمقدول المقال مو المنافزة والمقدل والمنافزة المقدول المنافزة المنافزة المنافزة وهي من موات المنافزة المنافزة المنافزة المنافزة المنافزة المنافزة وعلى موات المنافزة المنافزة والمنافزة المنافزة المناف

<sup>(</sup>۱) المبت بجهول القاتل وهو من البسيط. والشامد فيه خوف القدمو العاقد الى والى ، من الصاة وها شاذ لا يقامى عليه. لأن المصوب عاقد على الى (٣) انظر موسال على المبتدأ على المبتدأ والى المسال على طائع أبريكي عائداً على المستديد المسال المبتدؤ المسلم المواقعة على المستديد على سلمك المائد للمصوب المقافل المصوب المقافل المستديد على مثان وعرضا هو المفافل المصوب المقافل المستديد على مثان وعرضا هو المفافل المستديد على مثان وعرضا هو المفافل المستديد المستديد على مثان وعرضا هو المستديد المستديد المستديد المستديد المستديد المستديد المستديد المستديد على مثان وعرضا المستديد ال

الثالث شرط جواز حذف هذا المائد أن يكون متعينا للربط قاله ابن عصفور ، فإن لم يكن معينا لم يجز حذف هذا المائد أن يكون معينا لم يجز حذف نحو جاء الذى ضربته فى داره . الرابع إنما لم يقيد الفعل بكونه تاما اكتفاء بالتمثيل كما هى عادته . الحامس إذا حذف العائد للنصوب بشرطه ففى توكيده والعطف عليه خلاف أجازه الأخفش والكسائى ، ومنعه ابن السزاج وأكار المفارية ؛ عجردة ، فإن كانت الحال منه إذا كانت متأخرة عنه نحو هذه التي عانقت عجردة : أى عانقتها بحردة ، فإن كانت الحال منقدمة نحو هذه التي بجردة عانقت فأجازها ثملب ومنعها هشام(۱) . وهذا شروع فى حكم حذف العائد المجرور ، وهو على نوعين : مجرور بالحرف . وبدأ بالأول فقال : (كَلَدَاك) أى مثل حذف العائد المنصوب المذكر في جوازه وكارته (خَلَفُ مَا يُؤمِنُهُ ) عامل (مُحقِفْنا ه كَانَت قاضي بَهْد) فعل (أهُو مِنْ فَضَي) قال تعالى ﴿فاقضِ ما أنت قاضي﴾ [طه : ١٧٧] ، أى قاضيه . ومنه وله :

[١٢٠] وَيَصْغُرُ فَي عَنِنِي تِلاَدِي إِذَا النَّتَتُ لَيْمِينِي بِإِذْراكِ الَّذِي كُنْتُ طَالِماً

ماعدا الخامس وأما الثانية فلأن الخامس ليس من الأمور الواردة على عبارة المصنف والمناسب تنبيهان بالثنية الأولى ف عبارت أمور ثم يقول بدل قوله الخامس الثاني (قوله باصالة الفعل في فلكن) أى في حذف المعمول الذي هو نوع من التصرف الذي الأصل فيه الفعل (قوله وجاوة التسهيل الح) مقابل القبله يمكن حملها على منصوب مباشأل العائد إلى غيرها فدلا يساق كسلام الجمهيس وقوله حافظ هذا العائد بالمهسور والا يعسارضه التسبير بقسد لأن التقليسل نسبى فاندفع ما للمعن رقوله حاف هذا العائد به أو حذف لفظ هذا لكان أحسن لأن منذا الشرط عام كاسياتي قاله سم رقوله لم يجز حافظ الحراض المعارف في المعارف المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق وأن الجرور هو الرابط مع ملاحظ النظر عن المحلوث ولوحظ المحرور رابطال لم يتصد إفادة عين المضروب خودار مع أن المنافس والمواقع المنافق المنافق والمنافق المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق على عبداً المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق على تحد جاء الذي ضربت نفسه والعلف عليه نحوجاء الذي ضربت وعمراً.

رقو لما اجازها الأخفاض اتبع في استور للأخفش الشيخ المرادى والذى لفره دائيج عنه كافى المنبى . والأخفاضة اللاثة لكن المراد عند الإطلاق أبو الحسن الأخفش شيخ سيوبه قاله الشيخ يحيى رقوله فأجازها قطب، هو الراجع رقوله ما يوصف عاطل أى ناصب للمائد علا باعتبار أنه فى المنبى مفعوله لاستيفائه شروط عمله وإن كان جار اله محلا أيضا باعتبار الإضافة والمراديالوصف هنا خصوص اسم الفاعل فلا يجوز حذف العائد المخفوض باسم المفعول أحوجاء الذى

<sup>[</sup> ۱۳۰] قاله بن ناشب من بنى مازند ، و كان أصاب دما فهدم بالال داره ، وقبل إن الحبجاج هو الذى هده داره بالبصرة وحرقها وهو من قصيدة من الطويل **الو امتلاعى) بكسر ا**لتاطلتة اعن في قدم صائحه أنت من مال دو هو قامل تصنر ، وأراد به صنع ، القدار ونصل العلالا لأنالت أصلى بد. و به جيداً عن أمو الى ولا أو احتيازاً والدائرة حديثاتو إصلام كذاك يقول بحيداً والمنافقة الله عنداً من المنافقة المنافقة الوصف عيداً أعير أمو الى ولا أو احتيازاً والذائرة الدائرة المنافقة عن وجواب إذا مقدم عليه ، والشاهد في قوله طالبا حيث حذف العائد الموروم بإضافة الوصف إلا ، إذا أصله كدن طالبه ، كان قوله تعالى **فلانس ما أنت قائن أبحا**ى فاضيه .

أى طالبه . أما المجرور بإضافة غير وصف نحو وجهه حسن أو بإضافة وصف غير عامل نحو جاء الذى أنا ضاربه أمس فلا يجوز حذفه .

(تنهبیه)ه: إنما لم يقيد الوصف بكونه عاملا اكتفاء بإرشاد المثال إليه وَ (كُذا) يجوز حذف العائد (آلذي جُنَّ ) وليس عمدة ولا محصورا (بهمَا ٱلْمَوْصُولَ جَنَّ من الحروف مع اتحاد متعلقي الحرفين لفظا ومعنى (كَمُنَّ بِاللَّذِي مَرَوْثُ فَهُوْ بَنِّ) أي مررت به ومنه ﴿ ويشرب ثما تشوبون ﴾ [ المؤمنون : ٣٣ ] ، أي منه . وقوله :

[١٣١] لَا تُرْكَتَنَّ إِلَى الأَمْرِ الَّذِى رَكَنَتْ الْبَنَاءُ يَفْصُرُ حِينَ اضْطَرُهَا الْقَلَدُ أى ركنت إليه وقوله :

[٢٦]] لَقَدْ تُكُنْتُ تُخْفِي خُبُّ سَمْرًاءَ حِفْيَةٍ فَبَحْ لأَنَّ مِنِهَا بِالَّذِي أَنْتَ بَالِح

أنت مضروبه قالد في التصريح ، وظاهره ولو اسم مقمول المتعدى إلى النين نحو جاء الذى أنت معطاه والذى تميل إليه منفسي جواز حذف مخفوضه . لا يقال إذا اشترط في الوصف الخافض كونه ناصبا علاكان هذا مكر رامع قوله والحذف عندهم إلح لأنا نقول المراد بالمنصوب فيمام المنصوب فقط لا المنصوب والمجرو رباعتبارين (قوله بعداً مو من قضيى) أى بعد فعل أمر مشتق من فضى بقصر الممدود للضرورة على نقدير المصدرية أو من مادة قضى فعلا ماضياع بتقدير المفعلة قاله المدينج خالد (قوله ويعمخ في عيني تلاقى) هو بكسر الفوقية ما ولد عندك من مالك كالتالد ، والتلد بفتح التاء وضعها ، والتلد بفتح في عين أعز أمولل إذا فلم رباك ما كنت طالبه وقيله فلا يجهوز حلفه ) لأن الحذف إتمام ولكون المجرور المحرور منصوبا علا وهو فيماذكر غير منصوب علا وقوله وليس عمدة إلى حاصل أن شروط حدف العائد بالجرور وبالحرور ولا فكذا خير مقدم والمنافزة عن قول المصنف بما الموصول بالحروف أن يكون الجرور وبالحروف باطراد سبعة : ثلاثة تؤخذ من قول للصنف بما الموصول بحروهم بحر الموصول بالحرف وأن يكون الجار لهم في منطور المعنى أما المنطق وهي يقد الشاعد وهيه الأكوم والي يقد الشام الدعمدة ولا محصور والواية وحدما عن المصنف وهي الأورود المناز عرفه المنافزة عنافر المنافزة عدال المتنفوه على المواد عيدة . الألى كان المعدم متطورا والمناز عمو المالة لنظاو ومعنى كابال المصنف بالطراح والمناز عمون المالة والمنطق عالم المنافرة والمنطق أي مادة لالاعتفار هي المنافئ أي مادة لاهية فلو كان أحدهم اماضيا والآخر مضارعا ، أو فعلا والآخر المنافر المنافع المع المعاض المنافع المنافع المنافع المنفؤة المنافع المنافع

[ ١٢١] قاله كعب بن زهر قاتل بانت سعاد الذي أنشده بحضرة النبي على : وقبله بيت أخروهو :

إِنْ لَهُ مَنْ لَفُكُ بِالأَصْرِ اللَّهِ يَ شِيبُ فَ لَلُونَ لَ لَلُونَ اللَّهُونَ فَلَوْمَ مَصَوَّا لِعُظْمَو وهما من البسيط وقو له اللاح كان ممرد كريم كريفت عين الفعل فيها ركنا إذا مال . ولفة سفل مضرر كريم كريم بي المنفر و من المقرور وعلى المنفر و كانتها في وقيه قوم كريم كن بالكسر في الماضى والفنم في الفاير وهو شاذ والو له وكت أبناء يعض عاملة للموصول والمائد علموف تقديم و الشاعد حيث حذف الضمير المجرور بالحرف لأنظوم ف بالموصول بجرور بثله ، فقى مثل ذلك بجوز حدف العائد لكون للوصوف هوالم صول في المعنى . وبعصر يفتح الباداع المراف وضو سكون العين وضم الصادوق أنتر مواد كلها مهملات ، وهو اسهر جل لا يصرف العلمية ووز اللفعل ، وهو اسمه أن قيانة منها واضعر في اضطر ها يرحم إلى الإنهاء والتأنيب اعتبار القيبة

[ YY ] قالمعتبرة بن شداد العبسى . وهر من قصيدة طويلة من الطويل . وسمراء اسم فمرأة . وستمية بكسر الحاء وسكون القاف وفعم الباء للرحدة ، ومعاها مدة طويلة ، وانتصابها على الظرفية . وأصلها في اللغة بطائح على أثنون عاما . وقد ضبطه بعضهم خفية من خفي الشي بؤاتا ليظهر = أى بائح به . وخرج عن ذلك نحو جاء الذى مررت به ، ومررت بالذى مر به ، ومررت بالذى مر به ، ومررت بالذى مر به ، ومررت بالذى ما به ، ومررت بالذى حللت فى الذى حللت به ، ومررت بالذى مررت به تعنى بإحدى الباءين للسببية والأخرى الإلصاق ، وزهدت فى الذى رغبت فيه ، وسررت بالذى وقفت عليه تعنى بأحد الفعلين الوقف والآخر الوقوف ، فلا يجوز حذف العائد فى هذه الأطالة . وأما قول حاتم: [1٢٣] وَمِنْ حَسَلُو يَهُورُ عَلَى قَوْمِي وَأَثَى اللَّهْوِ ذُو لَمْ يَحْسَلُونِي أَى فَهِي وَأَثَى اللَّهْوِ ذُو لَمْ يَحْسَلُونِي أَى فَهِي وَلَى فَهِي . وقول الآخر :

[١٢٤] وَإِنَّ لِسَانِي هُنهِدَةً يُشْتَفَى بِهَا وهُوُّ عَلَى مَن صَبَّهُ فَلُهُ عُلْقُمُ

رقوله أى منه) لم يقدر العائد منصر باأى تشريونه لأن ما كان مشروبا لهم لا ينقلب مشروبا لفروهم وتصحيحه بجعل المعنى ما تشريون والفروهم وتصحيحه بجعل المعنى ما تشريون المستدكل وقد المالي الأمر المالية المالية المستدل المستدكن المستدكن المستدل المستدل

والأول أصبح (قوله فهيح) جواب شرط عنوف تقديره إذا كان كذلك فيح به هو بضم الباء الموحدة وسكون الحافظهمة أمر من باح بالشيء يموح به إذا أعلى , والبائع فاعل منح قوله الان أصله الآن , فحفف منه المسرتين ، و يقال لان الهذف الآن ، كإيقال فيه تلان أيضا بالناء المثناء أم في . وقد وى الأعلم هذا البيت هكذا :

نَصْرُفُتُ عَسَنَ ذِكُورُى صُمَنِيَةً حِشْسَةً فَيَحَعُ عَلَكُ مِنْهَا بِالْسَلِينَ النَّسَ بَالِسَحُ ثما فاراخقبة السنة. ومعنى فيح عنك منهائماً عبر عن نفسك ما كست تكتمه من حياد الاشتباق إليها وقوله انتساباع بملغامين صلة للموصول، والعائد عفوف تقديره أمنت باتع به. وفيه الشاهدو ذلك لأن العاقد إن الإجرور أبحرف الإجذف إلا إذا دخل على للوصول حرف منك ، نحو مروت بالذي مروت به. وفيك أن تقول مروت بالذي مروت بدون به.

<sup>[</sup> ٣٣] قاله حاتم بن عدى الطائق، وهو من الوافر وقوله وهن للصليل كان قوله تعالى ﴿ مَا حَطَّايِهُ هِمْ أَقُوقُوا ﴾ يمثل يبجور، أى و لأجل الحسد يجوز على قومى، والحسد تمنى زوال نعمة المحسود، والجور الظلم وقوله وأنى همهنا استنهامية أضيفت إلى الدهر، وفو يمنى الذى وهي ذو الطائبة، و لم يحسد ولى جنة صلتها ، والعائد بحذوف تقديره لم يحسد ونى فيه وفيه الشاهد فإنه حذف العائد المجرور و الحال أن شروطه لم تكمل ، وهذا شاذو قبل نادر .

 <sup>[37]</sup> قال رجل من همدان لم بسم . وهو من الطويل . وشهدة بضم الشين وهي المسئل للشمع رقو لعيشتغي بها بحملة في على الرقع =
 (1) قدم طف الفيدي في البيت و قلل هذا ، وللعني : في لم يصدو في إلى القدم طف الجير ورا طرف مع عنج ورالاحموال صول مسلوب

أى عليه فشاذان وحكم الموصوف بالموصول فى ذلك حكم الموصول كما فى قوله : [١٣٥] لاَ تُوْكَنَنُّ إِلَى ٱلْأَمْرِ الِلْدَى رَكَنَتُ

البيت . وقد أعطي الناظم ما أشرت إليه من القيود بالتمثيل .

(تعبيهات)ه: الأول حذف العائد المنصوب هو الأصل ، وحمل المجرور عليه لأن كلا منهما فضلة . واختلف في المحذوف من الجار والمجرور أولا : فقال الكسائي حذف الجار أولا ثم حذف العائد . وقال غيره حذفا معا . وجوّز سيبويه والأخفش الأمرين ا هـ . الثاني قد يحذف ما علم من موصول غير أل ، ومن صلة غيرها : قالأول كقوله : شيخ الإسلام ما ذهب إليه بمضهم من جواز حذف العائد في هذه الصورة وخرَّج عليه قوله تعالى ﴿فَاصِدُ ع بِمَا تَوْمِرُ ﴾ [ الحجر: ٩٤] أي اؤمر بما تؤمر به ، وقال الأول الحذف تدريجي فالمحذوف في الآية عائد منصوب لا مجرور ، وله أن يقول التقدير تؤمره على لغة تعديته إلى الثاني بنفسه كقوله أمرتك الخير أو ما موصول حرفي كا جوزه غير واحد كالبيضاوي واستظهره في المغني أي اجهر بأمرك (قوله و من حسد) من تعليلية (قوله مشهدة ) أي كالشهدة وكذا قوله علقم . وهوّ بتشديد الواو كما هو أحد اللغات السابقة والشاهد في قوله على من صبه الله إذ فيه حذف العائد مع احتلاف متعلقي الحرفين إذ متعلق الأول متعلق الكاف الداخلة تقديرا على علقم كما مر أو نفس علقم لتأوله بمعنى المشتق أي شاق ومتعلق الثاني صب فعلم ما في كلام البعض من التساهل (قوله فشاذان) رد بأن محل الشروط المتقدمة ما لم يتعين الحرف المحذوف كما في البيتين فلا شذوذ (قوله وحكم الموصوف بالموصول إخ) مثل ذلك المضاف للموصول كمررت بغلام الذي مررت أي به كما قاله المرادي والدماميني كلاجما في شرح التسهيل والمضاف بالموصوف بالموصول كمررت بغلام الرجل الذي مررت أي به كما بحثه الشنواني وغيره (قُولُه و اختلف في المُحذوف إغ) لا يخفي أن الخلاف ليس في المحذوف أولا لأن القول الثاني إنما هو بحذفهما معا فلا أولية فكان الأولى أن يقول واختلف في كيفية الحذف وقوله فقال الكسائى إغى تظهر فائدة الخلاف ف نحو ﴿ ذلك الذي يبشر الله عباده ﴾ [ الشورى : ٢٣ ] أي به فعلى رأى الكسائي الحذف قياسي لأن المحذوف عائد منصوب وعلى رأى غيره سماعي لعدم جر الموصول بل حذف كل عائد مجرور على قول الكسائي من حذف المنصوب بخلافه على قول غيره ، ويلزم حيتنذ أن الكسائي ينكر حذف العائد المجرور ولا يقول به ، اللهم إلا أن تجعل تسميته مجرورا على قوله باعتبار ما قبل الحذف فتأمل وقوله من موصول) أي اسمى لأن الكلام فيه أما الحرق فلا يجوز حذفه إلا أن فيجوز حذفها باطراد إجماعا في نحو .

[١٢٦] أَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ الله مِنْكُمْ وَيَمْدَحُـــهُ وَيَسَعَشُوهُ سَوَاءُ والتانى كقوله :

الله الثاني فَاجْمَعْ جُمُسُو عَكَ ثُمُّ وَجَهْهُمْ إِلَيْنَا وَدَ تَقَدَمُ هَذَا الثَّانِي .

(خاتمة): الموصول الحرفي كل حرف أول مع صلته بمصدر(١) وذلك ستة: أن. وأن.

﴿ يُولِيهِ اللهِ لِينِ لَكُمْ } [ النساء: ٢٦ ] ، وعلى خلاف في نحو ﴿ وَمِن آياتُه يُرِيكُمُ البَّرِقَ ﴾ [ الروم : ٢٤ ] وتسمع بالمهدى خير من أن تراه . ويجوز حذف صلة الحرق إن بڤي معمولها نحو أما أنت منطلقا انطلقت أي لأن كنت منطلقا انطلقت فحلفت كان وبقى معمولها ، فإن لم يبق معمولها فلا كما في التسهيل (قوله كل حوف إلخ) اعترض هذا الضابط بشموله همزة التسوية . وأجيب بأن المؤوّل بالمصدر ما بعدها لا هو معها أو يدّعي عدّها من الموصولات الحرفية وفي كل من الجوابين نظر وإن أقرهما اليعض وغيره أما الأول فلأن المؤول بالمصدر في الموصولات الحرفية أيضا ما يعدها لتصريحهم بأنها آلة في السبك والمسبوك ما يعدها وأما الثاني فتلاعب بارد والأقرب أن فيه حذفا والتقدير كل حرف مصدري : هذا ، ومقتضى كلامه حرفية الذي المصدرية وهو أيضا مقتضى كلام التوضيح وهو الظاهر ونقل في التصريح عن الرضى أنه قال لا خلاف في اسمية الذي المصدرية على القول بمجيئها مصدرية (قوله أول) أي بالقوة والصلاحية وإن لم تؤول بالفعل (قوله مع صلته) أي ما اتصل به فالمراد الصلة اللغوية فلا يقال العلم بالصلة متأخر عن العلم بالموصول ففي التعريف دور أفاده اللقاني (قوله ستة) الراجع خسة بإسقاط الذي وأما ﴿وخصم كالذي خاصوا ﴾ [ التوبة : ٦٩ ] فأجيب عنه بأنه يحتمل أن الأصل كالذين حذفت النون على لغة أو إن الأصل كالخوض الذي خاضوه فحذف الموصوف والعائد أو أن الأصل كالجمع الذي خاضوا فأفراد أولا باعتبار لفظ الجمع وجمع ثانيا باعتبار معناه واستشكل اللقاني القول بأنها تكون موصولا حرفيا باقترانها بأل لأنها بجميع أقسامها من خواص الاسم وأقره شيخنا والبعض ولصاحب هذا القول دفع الإشكال بمنع أنها بجميع أقسامها من خواص الاسم بدليل أن أل الموصولة تدخل على غير الاسم فليكن مثلها أل في الذي فتأمل.

<sup>[</sup>٢٧] البيت من الوافر ، وقائله حسان بن ثابت \_ رضى الله عند \_ والبيت من شواهد المننى ١٦٥ ، والمحسب ٢٣/١ .... والشاهد فيه قوله : و أمن يهجو ... وبمدحه ، حيث حذف الشاعر الموصول وأبقى صلته .

<sup>[</sup>١٢٧] مر هذا الشاهد برقم ١٠٥ انظره في موضعه .

<sup>(</sup>٢) انظر الكفاية ٧٤٠/٢ .

### وما . وكي . ولو . والذي . نحو ﴿ أَوْ لَمْ يَكْفَهُمْ أَنَا أَنْزَلْنَا ﴾ [ العنكبوت : ٥١ ]

(قوله أن) أى المشددة وتوصل بمعموليها وتؤوّل بمصدر من خبرها مضاف إلى اسمها إن كان خبرها مشتقا أو بالكون المضاف إلى اسمها إن كان جامدا ومثلها المخففة منها (قوله وأن) أي الناصبة للمضارع وتوصل بفعل متصرف ماض خلافا لابن طاهر في دعواه أن الموصولة بالماضي غير الموصولة بالمضارع مستدلا بأنها لو كانت الناصبة لحكم على موضعه بالنصب كما حكم على موضعه بالجزم بعد إن الشرطية ولا قاتل به . وأجاب ابن هشام بأن الحكم على موضع الماضي بالجزم بعد إن الشرطية لأنها أثرت في معناه القلب إلى الاستقبال فأثرت الجزم في محله بخلاف أن المصدرية أو مضارعا أو أمرا على قول سيبويه في هذا وصحح ، واستدل عليه بدخول حرف الجر في قولهم كتبت إليه بأن قم لأن حرف الجر ولو زائد لا يدخل على اسم أو مؤوّل به . وقال أبو حيان لا يقوى عندى وصلها بالأمر لأمرين: أحدهما أنها إذا سبكت والفعل بمصدر فات معنى الأمر المطلوب. والثاني أنه لا يوجد في كلامهم يعجبني أن قم ولا يجوز ذلك ولو كانت توصل به لجاز . وأجاب ابن هشام عن الثاني بأن عدم الجواز إنما هو من عدم صحة تعلق الإعجاب ونحوه بالإنشاء وكان ينبغي له ألا يسلم مصدرية كي لأنبا لا نقع فاعلا ولا مفعولا وأنما تقع محقوضة بلام التعليل، وعن الأول فإن فوات الأمر لا يضر كفوات المضى والاستقبال وبحث الدماميني في هذا الجواب عن الأول بأن فيه تسلم فوات الأمر عند السبك وهو قابل للمنع ففي الكشاف ما يفيد أن معناه عند السبك مصدر طلبي حيث قال في تفسير قوله تعالى ﴿إِنَا أَرْسَلنا نوحا إِلَى قومه أَنْ أَنْدُر قُومُكُ ۗ [ نوح : ١ ] أي بالأمر بالإنذار فعلى هذا يقدر في نحو كتبت إليه بأن قم ولا تقعد كتب إليه بالأمر بالقيام والنبي عن القعود فلا يفوت معنى العلب على تقدير التسلم فلا نسلم(١) أن فوات الأمر كفوات المضى والاستقبال لأن السبك مفوّت للأمر بالكلية لعدم دلالة اللفظ حينئذ عليه بوجه بخلافهما لدلالة المصدر على مطلق الزمان النزاما ، وفي الجواب عن الثاني بأنا إذا جعلنا أن الموصولة بالأمر مؤوَّلة مع صلتها بمصدر طلبي كما مرلم يكن مانع من تعلق نحو الإعجاب به إذ التقدير أعجبني الأمر بالقيام . ثم قال ويتجه أن يقال لم يقم دليل للجماعة على أن أن الموصولة بالماضي والأمر هي الناصبة للمضارع لا سيما وسائر الحروف الناصبة لا تدخل على غير المضارع فادعاء خلاف ذلك في أن من بين أدوات النصب خروج(١) عن النظائر ولا دليل(١).

لهم أيضًا على أنَّ أنْ التي يذكر بعدها فعل الأمر والنهي موصول حرفي إذ كل موضع تقع فيه كذلك

 <sup>(</sup>١) واقوله فلا نسلم إلح، فيه أن الذي قامر عليه ابن هشام فوات خصوص المضى والاستقبال واللازم إتما هو مطلق زمن .
 (٢) وقوله خووج، قد يقال هي أم الماب .

 <sup>(</sup>٣) (قوله ولا دليل) عدم الوجدان لا يقتضى عدم الوجود على أن هذا سوء ظن بالأكمة .

﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرِ لَكُمْ ﴾ [ البقرة : ١٨٤ ] ﴿ بما نسوا يوم الحساب ﴾ [ ص : ٢٦ ] ، ﴿ لكيلا يكون على المؤمنين حرج ﴾ [ الأحزاب : ٣٧ ] ، ﴿ يودّ أحدهم لو يعمر ﴾ [ البقرة : ٣٦ ] ، ﴿ وخضم كالذي خاضوا ﴾ [ التربة : ٣٦ ] .

عتمل لأن تكون تفسيرية أو زائدة(١) فالأول نحو أرسلت إليه أن قم أو لا تقم. والثاني نحو كتبت إليه بأن قم أو لاتقمز يدت فيه أنكر اهة دخول حرف الجرعلى الفعل في الظاهر والمعنى كتبت إليه بقماو بلاتقم اي بهذا اللفظ فالباء إنما دخلت في الحقيقة على اسم فتأمل . (فائلة): في حاشية السيوطي على المغنى عن ابن القيم أن فائدة العدول عن المصدر الصبيح إلى أن والفعل ثلاثة أمور: دلالتهما على زمان الحدث: من مستقبل في نحو يعجبني أن تقوم، وماض في نحو أعجبني أنَّ قمت، والدلالة على إمكان الفعل دون وجوبه واستحالته، والدلالة على تعلق الحكم بنفس الحدث تقول أعجبني أنرقدمت أي نفس قلومك ولو قلت أعجبني قدومك لاحتمل أن إعجابه الحالقهن أحواله كسرعته لا لذاته ، ثم نقل عن ابن جني فرقين : أن أن و الفعل لا يؤكد بهما الفعل فلا يقال ضربت أن اضرب ، و لا يوصفان فلا يقال يعجبني أن تضرب الشديد بخلاف المصدر الصريح فيهما اهـ. أقول بقي أمران: أحدهما سد أن والفعل مسد الاسم والخبر في نحو عسى أن تكرهوا شيئا بناءعلى نقصآن عسى ومسد المفعولين في نحو ﴿ أحسب الناس أَن يتر كو ا ﴾ [ العنكبوت : ٣] . ثانيهما صحة الإخبار به عن الجنة بلاتاً ويل عند بعضهم في نحو زيد إما أن يقول كذا و إما أن يسكت لاشتاله على الفعل والفاعل والنسبة بينهما بخلاف المصدر الصريح (قوله وما) وتكون زمانية أي يقدر الزمان قبلها وغير زمانية ، وتوصل بالماضي والمضارع المتصرفين ولو تصرفا ناقصا بدليل وصلها بدام وندر وصلها بجامد كخلا وعدا وتوصل أيضاعل الأصح بجملة أسمية (٢) لم تصدر بحرف بخلاف للصدرة به نحو ما أن نجما في السماء فالتقدير ما ثبت أن نجما في السماء . قال في المغنى وعدات عن قول كثير ظرفية إلى قولي زمانية لتشمل نحو ﴿ كَلَمَا أَصَاءَهُم مِسْوا فَيِهِ ﴾ [البقرة: ٢٠]، فإن الزمان المقدر هنا مخفوض أي كل وقت إضاءة لهم والمخفوض لا يسمى ظرفاو جعل الأحفش كإفي المغنى ما المصدرية موصولة اسمية واقعة على الحدث مقدر اعائدها فمعنى أعجبني ما قمت أعجبني القيام الذي قمته (قوله و كمي) أي الناصبة للمضارع وتقرن بلام التعليل لفظا أو تقديراً و توصل بالمضارع خاصة (قوله ولو) و توصل بالماضي والمضارع المتصرفين قال ابن هشام و لا يحفظ و صلها بجملة اسمية . قال الدماميني قلت قد جاء في قوله تعالى ﴿ يودو الو أنهم بالدون في الأعراب ﴾ [الأحزاب: ٢٠]، فلو هذه مصدرية وقعت بعدهاأن وصلتها كاوقع ذلك بعدلو الشرطية وقدذهب كثير إلى أنه ما بعدها رفع بالابتداء والخبر محذوف أي ثابت فمقتضى هذا القول جعل ما يعدلو المصدرية كذلك فتكون قدوصلت بالجملة الاسمية على هذا الرأى نعير. ينبغي أن تقيد الاسمية بهذا النوع و لا تؤخذ على الإطلاق فتأمله اهر. ملخصا. والغالب وقوعها بعد مفهم القنبي كودّ وأحب. ومن خلاف الغالب.

ما كان ضرّك لو منبنت وربما من الفتى وهو الفيظ المحنسق<sup>(٢)</sup>

<sup>( ) .</sup> وقو لدأو زنندة في التسهيل تزادات جواز بعد لله وين القسم ولو شلو دًا بعد كاف الجر . قال الدماميتي وتزاد أيبدا شفو دًا بعد إذ . ( ٧ . وقو له بجدلة اجمية أي نص في فلار د دا بعد .

<sup>(</sup>٣) البيت من الكامل ، وقاتله قيلة بنت الزخر بن الحارث . وقيله :

فالمصر أقرب من أصب وسلمة وأحقهم إن كان عنسق ي<del>د عن</del> والمقدقيل هذا ضمن أبيات الطابعد فقيل المبيء <u>على</u> شابعا بعد غزوة بدر بيت وقوفه من الدعو هالإسلامية .

## [ المُعرُف بِأَدَاةِ التَّعريفِ ]

(أَلْ) بجملتها (حُوْفُ قَطْمِیفِ) كما هو مذهب الحليل وسيبويه على ما نقله عنه في التسهيل وشرحه (أواللاَّمُ فَقَطُ، كما هو مذهب بعض النحاة ونقله في شرح الكافية عن سيبويه (فَتَهَطُّ عُرْفُتَ قُلْ فِيهِ ٱلتَّهَطُّ ) فالهمزة على الأول عند الأول همزة قطع أصلية وصلت لكارة الاستعمال (ا) ، وعند الثانى زائدة معتد بها في الوضع (") ، وعلى الثانى همزة وصل زائدة لا مدخل لها في التعريف ، وقول الأول أقرب لسلامته من دعوى الزيادة فيما لا أهلية فيه للزيادة وهو الحرف ، وللزوم فتح همزته ، وهمزة الوصل مكسورة وإن فتحت فلمارض

#### [ المعرف بأداة التعريف ]

الأخصر والأنسب بتراجم بقية المعارف أن يقول ذو الأداة ، والتعبير بأداة التعريف أولى من التعبير بأل لجريانه على جميع الأقوال وصدقه على أم في لغة حمير (قوله كما هو مذهب إخ) أي كالقول الذي هو مذهب والمغايرة بين المشبه والمشبه به بالاعتبار لاعتبار النسبة إلى المصنف في المشبه والنسبة إلى سيبويه في المشبه به وجعل الكاف بمعنى على أي بناء على إلخ يوقع في إشكال آخر وهو اتحاد المبنى والمبنى عليه فتمحل شيخنا والبعض به لا يجدي (قوله أو اللام) أو اتنويع الخلاف وتفصيله إلى قولين لا للتخيير وخبر اللام محذوف أي حرف تعريف (قوله فقط) الفاء قيل زائدة لتزين اللفظ وقط بمعنى حسب ، وقيل في جواب شرط مقدر ، وقط بمعنى انته فيكون اسم فعل أو حسب أي إذا عرفت ذلك فانته عن طلب غيره أو فهو حسب أي كافيك (قوله فتمط عرفت) أى أردت ثعريفه . واعترض بأنه لا فائدة فيه لأنه في الوضوح غاية . وأجيب بأنه لما كان الباب معقودا للمعرف بالأداة قبح أن يذكر الأداة ولا ينعطف على ذكر المعرف بها وبأنه قصد الإشارة الى محل أداة التعريف وأنه مخالف لمحل أداة التنكير . والخمط يطلق على نوع من البسط وعلى الجماعة الذين أمرهم واحد ، وعلى الطريقة وعلى غير ذلك ، ونمط مبتدأ سوغ الابتداء به الوصف بالجملة بعده . وقوله قل فيه النمط خير ، والنمط مقول القول وصح نصبه بالقول مع أنه مفرد لأن المراد لفظه (قوله على الأولى) أي كونها أل بجملتها. وقوله عند الأول أي الخليل . وقوله وعند الثاني أي ميبويه زائدة أي همزة وصل زائدة معتد بها في الوضع كا في الهمع وغيره وإن أوهم صنيع الشارح أنها عنده همزة قطع . ومعنى الاعتداد بها وضعا أنها جزء أداة التعريف وإن كانت زائدة في أداته فهي كهمزة اضرب واللام الأولى في لعل فاندفع اعتراض اللقاني بأن الاعتداد بها وضعا ينافي زيادتها وحاصل اللفع أن المنافي للاعتداد وضعا الزيادة على الأداة لا فيها أفاده يسّ (**قوله وعلى الثاني**) أي من قولي المن وهو كون الأداة اللام فقط وتظهر ثمرة الخلاف بين هذا والقولين قبله في نحو قام القوم ، فعليه لا همزة هناك أصلا لعدم الاحتياج

<sup>(</sup>٢) وهذا هو سلمهم الحليل بن أحمد ، حيث إنه قال : إنه أن 4 برميتها أداة بعريف ، وأن المعزة فيها طرة قطع ؛ بدليل أنها ملتوحة ، إذ لو كانت وصيل لكسرت ، إنّ الأصل فى طرة الوصل الكسس ، ولا تضع إلا اصارت . (٢) وهذا ما فصب إليه مسيون ، مسيف إن اللام وسعما عنده أداة الصريف ، والمعزة (العالم والمسل ألما بالكوصل المساكن بالتعلق ، وجاءت الحفرة قليمون لما إلى الساكن وأن تصوف اللام إنّ الاكام لو شرك بالكسر كتب بلام الحر ، وبالقمح البت بلام الابتداء ، أو بالضع فشكون لا تعليم كاف الهومية . . نظر شرح إن منظل ( 1947 ، 1948 )

كهمزة ايمن الله فإنها إنما فتحت لثلا ينتقل من كسر إلى ضم دون حاجز حصين ، وللوقف عليها فى التذكر ، وإعادتها بكمالها حيث اضطر إلى ذلك كقوله :

[١٢٨] يَا خَلِيلَتَى الْرَبَعَا وَاسْتَخْبِرَا اللّٰ حَمَّزِلَ ٱللَّـٰاوِسَ عَنْ حَى حِلاَلٍ مِثْلَ سَحْقِ ٱلْبُرْدِ عَفَى بَعْدَكَ الّٰهِ حَقْلُ مَلْمَاهُ وَتَأْوِيبُ ٱلشَّمَالِ وكتوله(١):

[١٢٩] ۚ ذَعْ ذَا وَعَجُّل ذَا وَٱلْجِفْتَا بِذَا الَ بِالشَّحْمِ إِنَّا قَدْ مَلِلْنَاهُ بَجُلُ ودليل الثاني شيئان : الأول هو أن المعرف يمتزج بالكلمة حي يصير كأحد أجزائها ،

إليها وعليهما حذفت الهمزة لتحرك ما قبلها كذا في الهمع. قال شارح الجامع: وقيل الأداة الهمزة فقط وزيدت اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام ، فالأقو الأربعة : قو لان ثنائيان وقو لآن أحاديان رقو له لامدخل فافي التحريف بدليل سقوطها في الدرج وقديقال سقوطها لكثرة الاستعمال (قوله فيما لا أهلية فيه للزيادة) أي لأن يزاد فيه لأن الزيادة نوع من التصريف والحرف لا يقبله كإياتي في قوله \*حو**ف وشبهه من الصرف برى \* ولا يرد لعل فإنها حرف و لامها** الأولى زائدة لأنها خارجة عن القياس فلايقاس عليها أفاده سيم (قوله وللزوه فتح الخ) دليل لقوله همزة قطع وماعداه من الأدلة دليل لقوله أصلية زقوله وإن فتحت فلعارض قد يقال فتحها هنا أيضًا لعارض وهو كثرة الاستعمال اهي دماميني (قوله وللوقف عليها)أي ولا يوقف على أحادى. وقوله في التذكر أي تذكر ما بعدها وللعرب في الوقف عليها فيه طريقان: سكون آخرها وإلحاق مدة تشعر باستر ساله في الكلام فيقو لون إلى و تعادعلي كلا الطريقين كإيستفاد من الهمع وشرح التسهيل للمرادي وغيرهما ولهذا جعلوا البيتين الأولين من الوقف للضرورة لا للتذكر والبيت بعدهما للتذكروبهذايعرف مافي كلام الشارح، ولوقال وحيث اضطر إلى الوقف لاستقام كلامه (قو له يا خليلي اربعا) من ربع ير بع بفتح المو حدة فيهما إذا وقف و انتظر ، و الدارس المندرس ، وقو له حلال بكسر الحاءأي حالين ، ومثل بالنصب حالّ من المنزلوقول البعض تبعاللعيني صفة لمنزل لايصح على القول الصحيح من اشتر إط مطابقة النعت للمنعوت تعريفا وتنكير الأن مثل لا تتعرف بالإضافة لتوغلها في الإبهام. وسحق البرد بفتح السين من إضافة الصفة إلى الموصوف أي [٢٢٨] قالمساعبيدين الأبرص وهمامن فصيدة من الرمل وفيه الجبن والقصر (قوله اوبعا) أمر من ربع يدبع بفتح عين الفعل فها إذاوقف وانتظر واستخبرا عطف عليه والشاهدفيه حيث فصل أل من قوله منزل فإن أصله استخير اللنزل النارس فدل هذاعل ماذهب إليه ألخليل كاذكرنا أو كذا في ترابعه لا أل فطر حيث فصل فيهما ، ولو كانت اللام وحدها للتعريف أجاز فصلها من الكلمة التي عرفها ، و المنزل بالنصب مفعول استخبرا ، واللمارس بالتصب صفته من در مر إذا عني (قو له حلال) بكسر الحاء المهملة وتخفيف اللام أي حرر حالين أي نازلين (قو له مثل) بالنصب لأنه صفة المنزل و السحق بفتح السين المهملة وسكون الحاءهو التوب البالي. والبرديضم الباء الموحدة نوع من التياب معروف وقوله عفي بالتشديد فعل، والقطر فاعله: أي المطر . ومغناه بالفين المجمة مفعوله أي منزله . وتأويب الشمال بفتح الشين المجمة وتخفيف للم عطف عليه ، وهي الريج التي تهب من ناحية الفطب . وتأويبها تر ددهبوبها مع

[٣٦] قالتهالانين عربت الربيم الراجز ، وهوم بالرجز المستمرة له) عجواً أمرو اناقع القصب مفعوله و كالمفاوة له) وأخفتا و أمروايت يبويه والوقتارة لهابلة اللي أورديه الشحم ، فأم ذلك أعاده الى الشهر الثاني بقوله بالشحم بطريق البدل ، وفيه الشاهد حيث احجيمه الخيل على أن حرف الخمريف هر ألى وذلك لأن الشاعر وقف عليه تأعادها فعلى كم تعدقات المكافئة والمثال القافة والدار وقوله الهافقة مطلعاته بكم الام الأولى من الملاقة وقوله يجل بهنج الباء والجم يعتبي حسب ، وخيفا بعض شراح أيث التكافئة والباعا بالم العالم جدة ، وأداد بلغ المهرد وهذا ألوب

(1) هذا البيت اعطف ل قاتله فقيل : فو الرمة ، وقبل : غيلاناين حريث . وهو من الرجز المسدس . وهذا البيت من شواهد الكتاب ٢٤٦ ، والحصائص / ١٩٨٧ ، والهدم / ٧٩٧ . ألا ترى أن العامل يتخطاه ولو أنه على حرفين لما تخطإه ، وأن قولك رجل والرجل في قافيتين لا يعد إيطاء(١) ولو أنه ثنائي لقام بنفسه(١). الثاني أن التعريف ضد التنكير وعلم التنكير حرف أحادى وهو التنوين فليكن مقابله كذلك ، وفيهما نظر وذلك لأن العامل يتخطى ها التنبيه في قولك مررت بهذا وهو على حرفين ، وأيضا فهو لا يقوم بنفسه ، ولا الجنسية من علامات التنكير وهي على حرفين فهلا حمل المعرف عليها . واعلم أن اسم الجنس الداخل عليه أداة التعريف قد يشار به إلى نفس حقيقته الحاضرة في الذهن من غير اعتبار لشيء مما صدق عليه من الأفراد ، نحو الرجل خير من المرأة ، فالأداة في هذا لتعريف الجنس ، البرد السحق أي البالي. وعفي بالتشديد أبلي والمغنى بالغين المعجمة المنزل من غني كرضي أي أقام كما في القاموس والضمير فيه للحي . والشمال بفتح الشين ريح تهب من جهة القطب الشمال . وتأويبها ترديد هبوبها بسرعة على ما في العيني أوهبوبها النهار كله على ما في القاموس (قوله هللناه) بكسر اللام من الملل وهو السآمة كذا أفاده العيني وغيره ولعل الهاء فيه عائدة على ذا في قوله دع ذا والأقرب عندى أنه من قولهم مللت اللحم بكسر اللام الأولى أي أدخلته في الملة بفتح الميم وتشديد اللام وهو الرماد الحار والجمر والهاء عليه عائدة على الشحم كا هو التبادر . وقوله بجل ضبطه بعضهم بفتح الباء والجيم بمعنى حسب وبعضهم بباء مكسورة جارة وخاء معجمة وهو الأقرب كما في الشواهد (قوله وهليل الثالي) أي القول الثاني من قولي المتن وهو أن المعرف اللام فقط رقوله أن المعرف عنزج بالكلمة) أي ولا يمتزج إلا الحرف الأحادي واستدل على هذا الامتزاج بأمرين ذكرهما في قوله ألا ترى إلح إلا أنه كان المناسب في الاستدلال عليه بهما أن يقول ألا ترى أن العاما يتخطاها ولو لم يمتزج لما تخطاه وأن قولك رجل والرجل ف قافيتين لا يعد إيطاء ولو لم يمتزج لقام بنفسه فيعد إيطاء لكنه أقام كونه ثنائيا مقام عدم الامتزاج لاستازامه عند المستدل عدم الامتزاج فافهم (قوله ولو أنه على حرفين) أى وأو ثبت أنه على حرفين (قوله وأن قولك) عطف على أن العامل (قوله ولو أنه ثنائي) أي ولو ثبت أنه ثنائي لقام بنفسه أي فيحصل الإيطاء وفيه أن قيام أل بنفسها لا يقتضي أن ما بعدها نكرة لأنه معرفة على كل حال والنكرة والمعرفة مختلفان معنى فالإيطاء مدفوع والاستدلال ممنوع ومعني قيامه بنفسه كونه كلمة مستقلة بذاتها ترسم وحدها (قوله وعلم التنكير) أي علامته (قوله يتخطى ها التبيه) وكذا لا نحو بلا مال وألا نفعل (قوله وهو على حرفين) أى فلا يقتضى التخطى الامتزاج المستلزم للأحادية كما يقول صاحب القول الثانى (قوله وأيضًا) أي ويبطل الثاني من دليلي الامتزاج أيضا لأن ها التنبيه لا يقوم بنفسه فلا يلزم من عدم القيام بالنفس الامتزاج المستازم للأحادية كما يقول صاحب القول الثاني (قوله ولا الجنسية) أي التي لنفي الجنس وهذا إبطال للشيء الثاني .

<sup>()</sup> والإيطاء : هو أحد تموب القافية ، وهو إعادة ذكر اللفظة ذاما بلفظها ومعاها ولكن يجرز ذلك إذا كان يممي تخلف مثل و إنسان ، للرجل . ولماظر العين ، وأجازوا إعادة اللفظة ذنها بمعاها بعد سهمة لبيات . (٢) وذلك لامحلاف للعبي في الكمليتين .

ومدخولها في معنى علم الجنس، وقد يشار به إلى حصة مما صدق عليه من الأفراد معينة ف الخارج لتقدم ذكرها ف اللفظ صريحا أو كناية، نحو هوليس الذكر كالأنشى [آل عمران: ٣٦]، فالذكر تقدم ذكره في اللفظ مكنيا عنه بما في قولها ﴿ فَلُوتِ لَكُ مَا في بطني محرواً ﴾ [آل عمران: ٣٥] فإن ذلك كان خاصا بالذكور، والأنثى تقدم ذكرها صريحا في قولها: (قوله أن اسم الجنس) أراد به ما يشمل الدال على الحقيقة والدال على الفرد وصريح كلامه أن أقسام أل أربعة: أولها للحقيقة والثلاثة للفرد وهو أحد احتمالات. ثانيها ورجحه السيد الصفوى وصرح به التفتاز إني أن أل قسمان كما في التوضيع وغيره: الأول التي للمهد الخارجي بأقسامه الثلاثة الذكري والعلمي والحضوري، الثاني التي للجنس وتحتها أيضا ثلاثة أقسام التي للحقيقة وهي ما قصد به الحقيقة من حيث هي والتي للعهد الذهني وهي ما قصد به الحقيقة في ضمن فرد مبهم والتي للاستغراق وهي ما قصد به الحقيقة في ضمن جميع الأفراد. ثالثها ورجحه العلامة القوشجي أنها موضوعة للحقيقة لا بشرط شيء لكن تقصد بدلالة القرينة، تارة من حيث هي، وتارة من حيث وجودها في ضمن فرد معين، وتارة من حيث وجودها في ضمن فرد مبهم وتارة من حيث وجودها في ضمن جميع الأفراد (قوله يشار به) أى بمصاحبه من الأداة إشارة عقلية أو المراد قد يراد به أفاده يس (قوله مما صدق عليه) الصلة جارية على غير من هي له و لم يبرز لأمن اللبس (قوله نحو الرجل إلخ) أي حقيقة الرجل خير من حقيقة المرأة وهذا لا ينافى خيرية بعض أفراد حقيقة المرأة لخصوصيات فيه من بعض أفراد حقيقة الرجل ومن هذا القسم أل الداخلة على المعرفات نحو الإنسان حيوان ناطق ومنه والله لا أتزوّج النساء ولا ألبس النياب فهي هنا لتعريف حقيقة مدخولها وهو هنا جمع وأقله ثلاث فلابد في الحنث من أقله كما يقول الشافعية بناء على أن معنى الجمع باق مع أل الجنسية وليس مسلوبا بها، ومنهم من حنث بواحدة اعتبارا بالجنسية دون الجمعية بناء على زواله معها فليست أل في المثال للاستغراق وإلا لتوقف الحنث على نزوّج نساء الدنيا ولبس ثيابها قال التفتازاني في تلويحه فإن نواه الحالف لم يحنث قط ويصدق ديانة وقضاء لأنه حقيقة كلامه وقيل ديانة فقط لأنه نوى حقيقة لا تثبت إلا بالنية فصار كأنه نوى المجاز وقوله فالأداة في هذا لتعريف الجنس؛ أي نفس الحقيقة من غير نظر إلى ما تصدق عليه من الأفراد وتسمى لام الحقيقة والماهية والطبيعة شرح الجامع (قوله ومدخولها في معنى إخى من ظرفية الدال في المدلول والفرق أن علم الجنس يدل على الحقيقة بجوهره والمعرف بأل بواسطة الأداة وكذا الفرق بين علم الشخص والمعهود خارجا. ومعنى كونه في معناه أنه يدل على ما يدل عليه لا أنه في مرتبته تعريفًا، فلا ينافي أن العلم مطلقا أعرف من المحلى بأل (قوله إلى حصة) أى بعض واحدا أو أكثر وقوله تما صدق عليه ضمير صدق يرجع إلى اسم الجنس وضمير عليه إلى ما فالصلة جرت على غير من هي له و لم يبرز لأمن اللبس ومن الأفراد بيان لما وقوله لتقدم علة لمعينة .

ورب إلي وضعتها أنفي [آل عمران: ٣٦] ، أو لحضور معناها في علم المخاطب نحو وأفر الله في الفارك التوبة: ٤٠٠] ، أو حثه نحو القرطاس لمن فوق سهما ، فالأداة لتعريف المهد الحارجي ومدخولها في معنى علم الشخص ، وقد يشار به إلى حصة غير معينة في الخارج بل في المذهن نحو قولك ادخل السوق حيث لا عهد بينك وبين مخاطبك في الخارج ، ومنه ووأخاف أن يأكله المذهب [يوسف: ١٣] ، والأداة فيه لتعريف المهد الذهني ومدخولها في معنى النكرة ، وفذا نعت بالجملة في قوله:

[١٣٠] وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى ٱللَّهِمِ يَسْبُنِي

وقد يشار به إلى جميع الأفراد على سبيل الشمول إما حقيقة نحو (إن الانسان لفي خسر) [ العصر : ٢ ] ، أو مجازا نحو أنت الرجل علما وأدبا ، فالأداة في الأول لاستغراق أفراد الجنس

(قوله مكنها عنه بما) أي باعتبار تقييدها بمحررا وإلا فما عامة للذكر والأنثى وهي كناية اصطلاحية على قول صاحب التلخيص إن الكناية ذكر الملزوم وإرادة اللازم لأن ما باعتبار تقييدها بمحررا ملزوم للذكر لأن المحرر لا يكون إلا ذكرا فيكون ذكرها بذلك الاعتبار من ذكر الملزوم وإرادة اللازم وهو الذكر. قال الفنري وهو من الكناية المطلوب بها غير صفة ولا نسبة بأن تختص صفة من الصفات بموصوف معين فتذكر تلك الصفة ليتوصل بها إلى الموصوف وهو هنا الذكر ولا يتأتى جريان الكناية الاصطلاحية على قول السكاكي أنها اللفظ المراد به مازوم ما وضع له لأن التحرير ليس لازما للذكر حتى يقال أطلق ما باعتبار تقييدها بمحررا وأريد الملزوم وهو الذكر (قوله محروا) قال في الكشاف معتقا لخدمة بيت المقدس لا يدلى عليه ولا أستخدمه ولا أشغله بشيء فكان هذا النوع من النذر مشروعا عندهم اهـ. (قوله فإن ذلك) أي التحرير الفهوم من محررا أو النذر الفهوم من نذرت (قوله أو الحضور معناها) أي الحصة أي معنى هو الحصة فالإضافة للبيان (قوله في علم الخاطب) أى الناشيء عن غير المشاهدة والذكر كما يؤخذ من المقابلة هذا وجعله أل في الحاضر معناه في علم المحاطب للعهد الحارجي تبع فيه أهل البيان وجعلها النحاة فيه للعهد الذهني قاله يسّ (قوله أو حسه) أى الإحساس به بالبصر أو اللمس أو سماع صوته وقصر البعض كشيخنا له على الإحساس به بالبصر تصور (قوله القرطاس) بالنصب: أي أصب القرطاس وقوله لمن فوّق سهما أي رفعه للرمي (قوله وقد يشار به إلى حصة غير معينة) جعل غيره أل في نحو ادخل السوق للحقيقة في ضمن فرد مبهم وهو اللاتق بجعلهم المعرف بهذه اللام معرفة لتعين الحقيقة في نفسها ذهنا وتقييدها بكونها في ضمن فرد مبهم لا يخرجها

<sup>[</sup>١٣٠] البيث من الوافر ، وقائله ، رجل من بني سلوك واستشهد به سيبويه في الكتاب ٤١٦/١ ، وصاحب المغني ١٠٢ ،=

ولهذا صع الاستثناء منه ، وفى الثانى لاستغراق خصائصه مبالغة . ومدخول الأداة قى ذلك فى معنى نكرة دخل عليها كل (وَقَلْدُ لُؤاكُى أَل كما يزاد غيرها من الحروف فتصحب معرفا بغيرها وباقيا على تنكيره ، وتزاد (لأزِماً) وغير لازم ، فاللازم فى ألفاظ محفوظة وهى الأعلام

نفسها عن التعيين فيكون جعلهم هذا القسم في معنى النكرة بالنظر إلى الفرد المبهم الذي اعتبرت الحقيقة في ضمنه فتدبر (قوله بل في الذهن) أي باعتبار ما فيه من الحقيقة وإلا فنفس الحصة ليست معهودة لا خارجا ولا ذهنا (قوله وقدًا نعت بالجملة إلخ) أي بناء على جعلها نعتا ويصح جعلها حالا أي حالة كونه يسبني وجعلها حالا لا يقتضي تقييد السب بحال المرور كما يوهمه كلام يس الذي ذكره شيخنا والبعض وأقراه بل تقييد المرور بحال السب نعم رجع جماعة جعلها نعتا بأنه يشعر بأن السب دأبه بخلاف جعلها حالا لأن الغالب كون الحال مفارقة ورجح ابن يعقوب جعلها حالًا بأنه المناسب لقوله ثمت قلت لا يعنيني لأن المتبادر منه لا يعنيني بالسب الذي سمعته منه لما مررت عليه مع أن الحال إذا جعلت لازمة أفادت الدوام وقوله وقد يشار به إلى جميع الأفواد) وعند عدم قرينة البعضية تحمل أل على الاستغراق سواء وجدت قرينة الكلية أولا (قوله على سبيل الشمول) تأكيد لقوله إلى جميع الأفراد . وقوله إما حقيقة إلخ راجع لقوله إلى جميع الأفراد (قوله أو مجازًا) أي بالاستعارة بأن شبهت جميع الحصائص بجميع الرجال بجامع الشمول في كل واستعمل اللفظ الموضوع لجميع الرجال وهو الرجل بأل الاستغراقية في جميع الخصائص ويدل لهذا قوله وفي الثاني لاستغراق خصائصه لكن مقتضاه في المفرد أن معنى أنت الرجل أنت كل خصيصة . وحينك فالحمل إما على المبالغة أو على تقدير مضاف أي جامع كل خصيصة ولو جعل التجوّز باستعارة اللفظ الموضوع لجميع الرجال للرجل الواحد لمشابهته جميعهم في استجماع الخصائص لكان أقرب ثم رأيت اللقاني كتب على قول التوضيح فهي لشمول خصائص الجنس ما نصه : هذا بيان لحاصل المعنى المراد في قولك أنت الرجل لا لمدلول اللفظ إذ مدلوله أنت كل رجل مبالغة والمراد منه أنت لجامع لخصائص كل رجل ا هـ . فاحفظه (قوله أنت الرجل علما وأدبا) أى كل رجل من جهة العلم والأدب وفيه أن هذا ليس مستغرقا لخصائص الرجال بل للوصفين للذكورين فقسط ويجاب

<sup>=</sup> والحزانة ١٧٣/١ ، ٢٨٥ ،... وشطر البيت الثاتى :

 <sup>... ... ... ... ... ... ...</sup> فرضيت تسمت قسلت: لا يعنينسى
 والشاهد فيه قوله: واللتم يسبنى ٥ حيث جايت جمله يسبنى نعتًا لقوله: ٥ اللتم ٥ ودل على ذلك أن الاسم المعرف
 ٤ بأل ٥ المشار بها إلى حصة معينة في الذهن في قوة الاسم النكرة.

التى قارنت أل وضعها زكالًلات) والعزى علمى صنمين ، والسموأل واليسع علمى رجلين (و) الإشارة نحو (آلآن) للزمن الحاضر بناء على أنه معرف بما تعرفت به أسماء الإشارة لتضمنه معناها ، فإنه جعل فى التسهيل ذلك علة بنائه وهو قول الزجاج<sup>(۱)</sup> ، أو أنه متضمن معنى أداة التعريف ، ولذلك بنى لكنه رده فى شرح التسهيل أما على القول بأن الأداة فيه لتعريف الحضور فلا تكون زائدة (وَالَّلِينَ ثُمُ الْلاَقَى) وبقية الموصولات

بأن المراد بالخصائص عند التقييد بصفة خصائص تلك الصفة أي جميع أحوالها وأصنافها وعند الإطلاق خصائص جميع الأوصاف فهو أبلغ (قوله لاستغراق أفراد الجنس) أي آحاده ولو كان مدخول أل جمعا على ما حققه التفتاراني في شرحي التلخيص (قوله ولهذا صح الاستثناء منه) ظاهر تخصيص هذا القسم بصحة الاستثناء أن الثالي ليس كذلك والظاهر أنه كذلك إذ لا مانع من أن يقال زيد الرجل إلا في الشجاعة كما لا يمتنع زيد الكامل إلا في ذلك ذكره الدماميني (قوله وقد تزاد أل) فيه إشارة إلى أن ضمير تزاد راجع إلى لفظة أل في قول المصنف أل حرف إلخ ومن زعم كالبعض أن هنا استخداما فقدسها لأن المراد بأل وضميرها واحدوهو لفظ أل ، وعدم اعتبارنا في الضمير الحكم على المرجع بأنه حرف تعريف لا يقتضي الاستخدام فلا تغفل. والمراد بزيادتها كإقاله الناصر اللقاني كونها غير معرفة لإصلاحيتها للسقوط إذ اللازم لا يصلح له وبهذا يندفع اعتراض الدماميني على القول بزيادة أل في السموأل واليسع بأن العلم مجموع أل وما بعدها فهي جزء من العلم كالجيم من جعفر ومثل هذا لا يقال بأنه زائد (قوله معرفا بغيرها) كالملم وللوصول وقوله وباقيا على تنكيره كالتبيز (قوله لازما) حال من ضمير تزاد غير أنه ذكر بعدما أنث إشارة إلى جواز الأمرين فالتأنيث باعتبار الكلمة أو الأداة والتذكير باعتبار الحرف أو اللفظ وكذا سائر الحروف ويصح جعله صفة لمفعول مطلق محذوف : أي زيدًا لازما مصدر زاد زيدًا وزيادة (قوله لازما وغير لازم) تممم المرف فقط أما النكر فغير لازم فقط (قوله وضعها) أي للعلمية فدخل ما قارنت أل نقله للعلمية كالنضر ، وما قارنت أل ارتجاله كالسموأل أفاده المصرح (قوله علمي صنمين) وقيل العزى اسم لشجرة كانت لفطفان ، والقولان حكاهما الخازن (قوله علمي رجلين) الأول علم شاعر يهودي والثاني علم نبي ، قبل هو يوشع بن نون فتي موسى عليهما الصلاة والسلام . واحتلف فيه فقيل هو أعجمي وأل قارنت ارتجاله وقيل عربي وأل قارنت نقله من مضارع وسع ، واستشكل الثاني بأنهم نصوا على أن لا عربي من أسماء الأنبياء إلا شعيبا وهودا وصالحا ومحمدا . وأجيب بأن المراد العربي للصروف لا العربي مطلقا ، وبأن المراد العربي المتفق على عربيته واستشكل الأول بأن أل كلمة عربية فكيف تقارن الوضع العجمي . وأجيب بأن الواضع الله تعالى ولا مانع من أنه تعالى يضم العربي إلى العجمي . وأورد عليه أن الأعلام خارجة من على الخلاف فإن الواضع لها الأبوان اتفاقا ، ولك أن تقول إنما ذلك فيما لا يمكن فيه الوحى ، أما أسماء أو لاد الأنبياء وأصحابهم فيمكنَّ أن يكون واضعها الله تعالى بالوحى إلى ذلك النبي نحو ﴿ اسمه يحيى ﴿ [ مريم : ٧ ] ، ﴿ وَمِشْرِناه بإسحاق، [ الصافات : ١١٢ ] ، واسمه المسيح عيسي ابن مريم في [ آل عمران : ٥٥ ] ، واليسع من هذا

<sup>(1)</sup> انظر 2/11/1 توخيح للقاصد ، والسالك ...

مما فيه أل بناء على أن الموصول يتعرف بصلته . وذهب قوم إلى أن تعريف الموصول بأل إن كانت فيه نحو الذى وإلا فينيتها نحو من وما إلا أيا فإنها تتعرف بالإضافة ، فعلى هذا لا تكون أل زائدة . وغير اللازم على ضربين اضطرارى وغيره وقد أشار إلى الأول بقوله (وَالإَصْعِلُولَ) أي في الشعر (كَيَتَاتِ الأَوْتِينِ في قوله :

[١٣١] ﴿ وَلَقُدُ جَنَّتُكُ أَكُمُوا وَغُسَاقِلًا ۗ وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الأَوْبَرِ

القبيل كذا في الروداني مع بعض زيادة وهو صريح في أن اليسع غير مصروف وبه يعرف ما في قول البعض إنه مصروف لوجود أل وإن كانت زائدة ، وضعف سم استشكال الأول بما مر بأنه يتوقف في أن أل ليست في لغة العجم (قوله والإشارة) اعلم أنه اختلف في الآن فالجمهور على أنه علم جنس للزمان الحاضر ثم اختلفوا في سبب ينائه فقال الزجاج تضمنه معنى الإشارة فإنه بمعنى هذا الوقت ، وقيل شبه الحرف في ملازمة لفظ واحد لأنه لا يثنى ولا يجمع ولا يصفر بخلاف حين ووقت وزمان ونحوها ، وقيل غير ذلك وغير الجمهور على أنه اسم إشارة حقيقة للزمان ، كما أن هناك اسم إشارة حقيقة للمكان وعليه الموضح أفاده الروداني . إذا عرفت هذا فقول الشارح والإشارة أن حمل على مذهب الجمهور بجعل المعنى وشبيه الإشارة أي شبيه اسم الإشارة في الدلالة على الحضور في كل نافاه قوله معرف بما تعرفت به أسماء الإشارة لأن تعريفه على مذهبهم بالعلمية . وإن حمل على مقابل قولهم بجعل المعنى واسم الإشارة حقيقة نافاه قوله وهو قول الزجاج إذهو من الجمهور القائلين بأنه علم جنس للزمان الحاضر ، وإنما اختلافهم في سبب البناء . ويمكن اختيار الثاني وجعل الضمير في قوله وهو قول الزجاج إلى جعل تضمن معنى الإشارة علة بنائه فقط وبهذا يعرف ما في كلام البعض (قوله نحو الآن) لو قال وهي الآن لكان مستفيما (قوله بما تعرفت به أسماء الإشارة) قيل هو الحضور وفيه أن المعروف أنها تعرفت بالإشارة الحسية (قوله معناها) أي معنى الإشارة والإضافة للبيان (قوله فإن جعل في التسهيل ذلك) أي التضمر المذكور لأن الإشارة من المعالى التي حقها أن تؤدي بالحرف كامر ، فيكون التضمن المذكور أكسبها التعريف والبناء وكذا تضمن معنى أداة التعريف على القول الثاني (قوله متضمن معنى إلخ) أي لأن أل الموجودة زائدة ولا يخفي ما فيه من الغرابة للحكم فيه بتضمن الكلمة معنى حرف موجود فيها لفظه وإلغاء هذا الحرف الموجود لفظه (**قوله أما** على القول إخل هذا هو المحتار والكلمة عليه معربة كافي نكت السيوطي (قوله والذين) المناسب لما أسلفه الشارح في نظرية أن يقول والموصولات كالذين إلخ وحكمه بازوم أل في الذين واللاتي ونحوهما مبنى على لغة أكار العرب وإلا فقد قال في التسهيل وقد يقال لذي ولذان ولتي ولتأن ولاتي ا هـ . (قوله وإلا فبنيتها) ظاهره شمول ذلك لأل الموصولة فتكون معرفة بنية أل المعرفة و لا مانع منه (قوله والاضطرار) أي وغير لازم الاضطرار فحذف المقابل اكتفاء بدليله سم .

<sup>[</sup>٣٦١] هو من الكامل . الوالو للقسم ، واللام للتأكيد ، وقد للتحقيق (قوله جيتك أى جنب لك ، من جنيب الشعرة أجنها ضعفف الجار توسعا (قوله كمغوا) مفعول جنيت وهو بفتح الهمزة وسكون الكاف وضم المم ولى آخره همزة جمع كمء على وزن فلس وهو واحد كماة على وزن فعلة على الدكس من باب تمر وتمرة وقوله وعساقلام عطف عليه جمع عسقول بضم العين وسكون السين للهملتين ، وهو نوع من المكمأة وأصله عساقيل فحلفت للذة للضرورة . وبنات الأوير كمأة صغار مزغبة على لون التراب ، وهمي أردأ الكمآت . وفيه الشاهد حيث زاد الألف واللام في الأوبر للضرورة ، إذ أصله بنات أوبر .

حاشبة الصبان جـ ١ م١٠

أراد هبنات أوبره لأنه علم على ضرب من الكمأة ردىء كما نص عليه سيبويه<sup>(۱)</sup> ، وزعم المبرد أن بنات أوبر ليس بعلم ، فأل عنده غير زائدة بل معرفة و (كَلَمَا) من الاضطرارى زيادتها فى التمييز نحو (**وطِبَتَ النَّمْسَ يَافَيْسُ السَّرى**) فى قوله :

[١٣٣] زَأَيْتُكَ لَمُمَّا أَنْ عَرَفْتُ وَمُجُوهَنَّا صَدَدْتُ وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرُو أراد طبت نفسا لأن التميز واجب التنكور ٣ خلافا للكوفيين . وأشار إلى الثانى بقوله (وَبَغْضُ ٱلأَعْلَامِ) أَى المُنقولة (عَلَيْهِ دَحُلاً ه لِلْمَعِ مَا قَلْ كَانَى، ذلك البعض (عَنْهُ ثَهْلاً) مما

رقوله كينات الأوبر، التمثيل به مبنى على أن بنات أوبر علم كا في الشرح لا على أنه جمع ابن أوبر كينات عرس جمع ابن أوبر كينات عرس جمع ابن أوبر كينات عرس جمع ابن عرس أو بنت عرس تفرقة بين جمع الماقل وغيره لأنه إذا كان جمعا دخلته أل المعرفة لأنه حيناك نكرة فحكم البعض على بنات الأوبر في كلام المصنف بأنه جمع ابن أوبر غير صديد إلا أن يكون كلامه باعتبار ما قبل الطعية (قوله ولقد جبيك) أى جنيت لك فهو على الحلاف والإيصال وحسنه موازنة نبتك والأكثرة جمع أم واحد الكمأة فهو على خلاف الفالب من كون اللتاء في الواحد والعساقل جمع عسقول كعصفور كم واحد الكمأة فهو على خلاف الفالب من كون أفعد خلف المدافق المحافق الكبار المنتقب وأن بنات أوبر كمأة العليني وزكريا وفي شرح المداميني للمغنى أن المساقل الكمأة الكبار المين وأن بنات أوبر كمأة صفار مزغبة على لون الزاب (قوله لأنه علمي أى والعلم لا تدخله الأسمية وأوله ليس بعلمي أى بان نكرة وعليه فمنعه من الصرف إذا جرد من أل للوزن والوصفية الأصلية لا يخرجها الأصل للوزن والعلمية لأن جزء العلم عن منعها العصرف كأسود للحية وأهم للقيد. وصعه على الأول للوزن والعلمية لأن جزء العلم وحمد وقوله كذا) خبر عن قوله وطبت وقول الشارح من الاضطرارى إغر حل معنى بين به في حكمه وقوله كذا) خبر عن قوله وطبت وقول الشارح من الاضطرارى إغر حل معنى بين به وجه الشبه لا حلى إعراب. والواو في وطبت من الحكى والسرى الشريف (قوله من الاضطوارى والعدل غود المخاص وجه الشبه لا حلى إعراب. والواو في وطبت من الحكى والسرى الشريف (قوله من الاضطوارى

<sup>[</sup>٣٣٠] قاله رشيد بن شهاب البشكرى ، وما قبل إنه مصنوع غير صحيح . وهو من قصيدة من الطويل . والحطاب القيس ابن مسعود بن قيس بن خالد البشكرى ، وهو المراد من قوله يا قيس عن عمرو ، وهو يمشى أبصرتك فلذلك القيس ابن مسعود بن قيس بن خالد البشكرى ، وهو يمشى أبصرتك فلذلك القصم على مفعول واحد . وكلمة أن زائدة وللراد بالوجوه الأنفس أو اللزوات أو الأعيان منهم ، يقال هؤلاء وجوه القوم : أى أعيان منها له عن القوم : أى أعيان منها بالأنف واللام ، وكان حقه أن عمرو الذي تقليد معرف بالأنف واللام ، وكان حقه أن يكون نكرة وإنما زادها للضرورة (قوله عن عموو) يملق بطبت والتقدير عن قتل عمرو .

<sup>(</sup>۱) لفظر كتاب مسيويه (۱۳۹٪. وقد يجوز آن د أوبر ۽ نكرة فعرفت باللام ، كما حكى سيويه أن عرمًا من ابن عرص قد نكره بعضهم قتال : هذا ابن عرص مقبل اهد . كلام الأصمعي (۲) وذلك على مذهب اليصريين ، لأن الكوفين لا يوجبون تدكير الجز ، بل جائز عندهم أن يكون معرفة ، وأن يكون نكرة .

يقبل أل من مصدر (كَالْقَطْلِ وَ) صفة مثل (اَلْحَارِثِ وَ) اسم عين مثل (اَلْتُعمَّانِ) وهو في الأصل اسم من أسماء الدم<sup>[11]</sup>. وأفهم قوله وبعض الأعلام أن جميع الأعلام المتقولة مما يقبل أل لا يثبت له ذلك وهو كذلك ، فلا تدخل على نحو محمد وصالح ومعروف إذ الباب سماعي . وخرج عن ذلك غير المتقول كسعاد ، وأدد والمنقول عما لا يقبل أل كيزيد ويشكر فأما قوله :

الأول فالأول وجاءوا الجماء الغفير أى ادخلوا واحدا فواحدا وجاءوا جيعا سندوى (قوله وجوها) أى أكابرنا أو ذواتنا وضمن طبت معنى تسليت فعداه بعن أى طبت عن عمرو المقتول وكان صديق قيس ويحتمل أن عن متعلقة بصدت (قوله أواد طبت نقسا إلخ) قبل لا يتعين ذلك لجواز أن تكون النفس في البيت مفعول صددت وتمييز طبت محفوف أولا تمييز له (قوله عليه دخلام) الضمير لأل، النفس في البيت مفعول صددت وتمييز طبت محفوف أولا تمييز له (قوله عليه دخلام) الضمير لأل المنافق وذكر باعتبار أنها لفظ أو حرف وهذا أحسن من جعل الألف للثنية عائدة على الألف واللام المفهومين من أل (قوله للمحج) أى ملاحظة ما أى المعنى الذي قد كان هو أى ذلك البعض كا ذكر الشلاح مناف أى مدلول اللفظ الذي يقبل أل فصح ما قاله شيخنا واندفع اعتراض البعض عليه بأن ما واقعة على المنى والقابل اللفظ الذال عليه ، وضمير عنه يرجع إلى ما شهدر أو السهدة أو اسم المعين ويقلام على المنف والقابل اللفظ الذال عليه ، فلا يصح أن يكون نما يشح أن يكون قوله كالفضل إلخ تمثيلا على المضاف في كلام الناظم أى للمح معنى ما كان إلخ وعلى هذا يصح أن يكون قوله كالفضل إلخ تمثيلا ألمن المحاد أو العمان) أى الذى لم يقارن أل وضعه للعلمية أما هذا وهو اسم النمان بن المنز ملك العرب كما أن وضعه للعلمية أما هذا وهو اسم النمان بن المنز ملك العرب كا ف الشمني فليس نما للمح والحذا لم يسمع بدونها وعليه يحمل تمثيل للصنف في شرح التسهيل لما وقارت أن وضعه بالنعمان . وأما قوله :

<sup>[</sup>۱] لذلك يجوز دخول دأل ، في هذه التلائة نظرًا للأصل وحففها نظرًا للحال . وهنا شيئان . الأول : أن الذي يتلح عبن تدخل و أل ، على نعمت هو وصف الحبرة التي يدل عليها لفظه بجسب الأصل الأول الترات المسلم الذي التراك ، في المسلم الذي التراك ، في المسلم الذي التراك ، في المسلم الذي التراك و في المسلم الذي التراك و المسلموال ، وهذه الازمة . وزيدت هنا للمح الأصل وليست بالازمة ، فالذكر والحذف سيان ، وهذا أسهل ، فإذا سميت « النممان » مقرونا « يأل » فيكون من النوع الأول ، وهمان » بدون أل من النوع الأول ،

# رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكَا

[177]

فضرورة سهلها تقدم ذكر الوليد . ثم قوله للمح ان أراد أن جواز دخول أل على هذه الأعلام مسبب عن لمح الأصل النظر من العلمية الى الأصل فيدخل أل (فَلِدَكُو) أل (ذَا) حينتذ (وَحَلْفُهُ سِيَّانِي إذَ لا فائدة مترتبة على ذكره ، وان أراد أن دخول أل سبب

أيا جبل نعمان بالله خلسا نسيم العبا يخلص إلى نسيمها قلبس بما نحن فيه بالكلية لأن نعمان فيه بالفتح كما في يس عن الشمنى . وفي القاموس والصحاح وغيرهما ما يؤيده اسم لواد في طريق الطائف يخرج إلى عرفات ويقال له نعمان الأراك ، وبه يعرف ما في كلام المصرح الذي تبعه شيخنا والبعض من الحلل . والضمير في نسيمها يرجع إلى مجبوبة الشاعر وهو مجنون ليلي أو إلى النسيم الأول مرادا به الرنح وبالنسيم الثاني نفسها الضعيف ، ويؤيد هذا رواية طريق الصبا إذ الضمير علها يرجع إلى الصبا وبعد هذا البيت :

فإن الصبا ربح إذا ما تنسمت على نفس مهموم تجلت همومها

(فائدة) العبا ربح مهبها المستوى من مطلع الشمس إذا استوى الليل والنهار. قال الصفدى الظاهر أنها يختلف مزاجها وتأثيرها باختلاف البقاع التى تمر عليها والفضول لأنا نشاهدها بدمشق وما قاربها يابسة المزاج تجفف الرطوبات وتنحل الأجسام وتحرق الثمار والزروع، وهى في الديار المصرية أشد منها في الشامية مع أن أشعار العرب معلوءة من الاسترواح بها ووصفها باللطف وتنفيس الكرب، فلعلها في الحجاز وما أشبهه بهله الصفة. وعن الواحدى صاحب التفسير أنها استأذنت ربها أن تأتي بعقوب بربح يوسف عليهما السلام قبل أن يأتيه البشير بالقميص فأذن لها فأتته بذلك فلذلك يتروح بها كل محزون. من شرح شواهد المغنى للسيوطي (قوله على نحو محمد أخي) أي من الأعلام التي لم يسمع دخول أل عليها للمح فانلغم اعتراض شيخنا تبعا للشارح في شمر من المرب إدخالها عليه كان يلك إدخالها عليه ولو في غير مسماهم وما لا فلا فالقيود المتقدمة ليست شروطا لجواز إدخال أل للمح بل بيان لمورد السماع وبهذا يندفع ما قاله مسم حيث كان ليست شروطا خواز إدخال أل للمح بل بيان لمورد السماع وبهذا يندفع ما قاله مسم حيث كان الباب سماعيا فلا كبير حاجة إلى التقبيد بالمنقول عما يقبل أل والاحراز عن غيره (قوله وأمت الوليد هذا كان فاسقا متهكا مولما بالشرب والغناء جبارا عنيدا، تفاءل يوما في المصحف فخرج له (واستفتحوا وخاب كل جبار عنيد) فمزق المصحف وأنشد:

<sup>[</sup>١٣٣] قد مر الكلام فيه مستوفى فى شواهد المعرب والمبنى .

للمح الأصل فليسا بسيين لما يترتب على ذكره من الفائدة وهو لمح الأصل . نعم هما سيان من حيث عدم إفادة التعريف فليحمل كلامه عليه . قال الحليل دخلت أل فى الحرث والقاسم والعباس والضحاك والحسن والحسين لتجعله الثىء بعينه .

(تندبیه)ه: في تمثیله بالعمان نظر لأنه مثل به في شرح التسهيل لما قارنت الأداة فيه لازمة والتي للمح الأصل ليست لازمة (وَقَلْدَ يَعْمِيرُ عَلَماً) على بعض مسمياته (مُضاَفً) كابن عباس وابن عمر وابن الزبير وابن مسعود فانه غلب على العبادلة حتى صار علما عليهم دون من عداهم من اخوتهم (أوَمَصْحُوبُ أَلَى) المهدية (حَالَفَقَبَة) والمدينة والكتاب والصحق والنجم لعقبة أيلى ، ومدينة طبية ، وكتاب سيبويه ، وخويلد بن نفيل ، والغريا (وَحَلْفُ أَلْ فِي الْأَخِيرة (إنْ ثُقافٍي مدخولها (أوْ تُعْفِفْ ، أُوجِبٌ لأن أصلها المعرفة فلم تكن بمنزلة

عدد كل جـــار عيــد فها أنا ذاك جـار عيــد إذا ما جنت ربك يـوم حثر فقـل يـا رب مزقــى الوليــد

فلم يلبث الا أياما حتى ذبح وعلق رأسه على قصره ثم على سور بلده . نسأل الله السلامة من شرور أنفسنا (قوله فصوورة) وقيل نكر يزيد ثم دخلت عليه أل التعريف. قال المصرح وعندي فيه نظر لأنه وان تكر لا يقبل أل نظرا الى أصله وهو الفعل والفعل لا يقبل أل بخلاف زيد اذا نكر (قوله سهلها تقدم ذكر الوليد) أى فيكون دخولها للمشاكلة وأل فى الوليد للمح (**قوله ثم قوله للمح اغ**ح) هذا الترديد متفرع على كون اللام للعلة الباعثة أو للعلة الغائية فالشق الأول مبنى على الأول والثاني على الثاني واللام على الأول المتكلم وعلى الثاني السامع . قال شيخنا وقدم الشن الأول لأنه الظاهر (قوله فيدخل) أي النظر على المجاز المقلى أو الوضع المفهوم من السباق (قوله إذ لا فائدة الخ) اعترض بأن ذكر أل دليل للسامع على لمح مدحل أل الأصل وعند حذفها لا دليل على ذلك فكيف يكونان سيين (قوله قال خليل الخ) دليل على أن الدحول سبب للمح . وقوله لتجعلة الشيء بعينه أي لتجعل المذكور من الأعلام أي لتجعل مسماء الشيء نفسه أي المعنى المنقول عنه نفسه في ذهن السامع فالل في الحرث تجعل مسماه ذانا يحصل منها عبوس كثير في وجوه الأعداء وهكذا (قوله وقد يصير الخ) قال ابن هشام ذكره في باب العلم أحسن فيقال العلم ضربان علم بالوضع وعلم بالغلبة لأن النوعين المضاف وذا أل يكونان حينئذ مذكورين في مركزهما بخلاف ذكر المضاف هنا قانه أستطراد (قوله بالغلبة عليه) هي أن يغلب اللفظ على بعض أفراد ما وضع له وهي تحقيقية ان استعمل بالفعل في غير ما غلب عليه والا فتقديرية (قوله وابن مسعود)قيل الصواب أن يذكر بدله عبد الله بن عمرو بن العاصى لموت ابن مسعود قبل اطلاق اسم العبادلة على الأربعة وليس بشيء لأنه انما يرد لو قال المشارح غلب اسم العبادلة على فلان وفلان وفلان وابن مسعود بعد أن كان جمع عبد الله أيا كان وهو اتما قال غلبت

الحرف الأصلى اللازم أبدا كما هى فى نحو اليسع كما تقدم ، فتقول يا صعق ويا أخطل وهذه عقبة أيل ومدينة طبية . ومنه :

[١٣٤] أخَفًا أنَّ الطَلَكُ...مُ هَجَانِـــى

والأخطل من يهجو ويفحش . وغلب على الشاعر المروف حتى صار علما عليه دون غيره . وتقول أعشى تغلب ، ونابغة ذيبان (وَهَى غَيْرِهِمَا) أَى فَى غير النداء والإضافة

هذه الاعلام الاربعة على العبادلة أي الأشخاص الاربعة الذين سمى كل منهم بعبد الله بحيث صارت لا تطلق الا عليهم دون من عداهم من اخوتهم ، فابن مسعود مثلاً صار علما بالغلبة على عبد الله بن مسعود دون من عداه من اخوته غاية الأمر أن الشارح استعمل لفظ العبادلة في كلامه بالمعنى الوضعي لا الغلي ولا محذور فيه (قوله من الحومم) الأحسن أن المراد بالحوتهم نظر أوهم في اسم الأب لا خصوص الاحوة في النسب (قوله العهدية) أي بحسب الأصل والا فهي الآن زائدة ، ولا يخفي أن أل المهدية تدخل على كل فرد عهد بين المتخاطبين على البدل فمصحوبها كل فرد عهد بينهما كذلك مثلا . لفظ العقبة المعرف بأل العهدية وضع ف الأصل لأن يستعمل ف كل فرد عهد ينهما على البدل فخصصته الغلبة بعقبة أيلة ، فسقط بهذا التحقيق ما اعترض به الناصر وسكنوا عليه من أن اللفظ الذي يستحقه كل فرد من الأفراد بالوضع هو المجرد من أل لا المقرون بها ، لأن المستحق له الفرد المعهود بين المتخاطبين دون من عداه . فافهم ذلك والله تعالى الموفق (قوله لعقبة أيلي) بالقصر والذي في التصريح والقاموس وغيرهما أيلة بالناء فلمل ما في الشرح سهو . والعقبة ف الأصل اسم للطريق الصاعد في الجبل (قوله وخويله بن نفيل) كان رجلا يطعم الناس بتهامة فهبت ريح فسفت في جفانه أي أوعية طعامة التراب فسبها ، فرمي بصاعقة فسمى الصعق بكسر العين فعل بمعني مفعول ، والصعق في الأصل اسم لمن رمي بصاعقة (قوله والثويا) تصغير ثروي من النروة وهي الكثرة لكترة كواكبها لأنها سبعة وقبل أكثر ، وأصلة ثريوي اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء (قوله وحذف أل ذي إغي اعترض تخصيص حذف أل للنداء والإضافة بهذه بأن أل لا تجامع الإضافة وكذا النداء إلا ضرورة كما صيدكره المصنف بقوله : وباضطرار خص جمع يا وأل وأجيب بأنه ليس مراده أن أل هذه لا تباشر حرف النداء حتى يرد أن أل مطلقا لا تباشره ، بل مرآده أن أل هذه لا تثبت مع حرف النداء أصلا حتى لا يتوصل لنداء ما هي فيه بأي أو ذا كما يتوصل لنداء ما أل غيرها فيه بذلك فلا تقول يا أيها النابغة كما تقول يا أيها الرجل ويا ذا الرجل ، لكن هذا الجواب إنما ينفع بالنسبة إلى النداء دون الإضافة كما لا يخفي . وقد يقال إنما خص هذه لدفع توهم أنها لكونها في الحالة الراهنة زائدة تجامع النداء والإضافة (قوله لأن أصلها المعرّفة) وصارت الآن زائدة .

الاتا) صدره: \* ألا أبلغ يعي تملَّقِ رَسُولاً \*

قاله النايغة الجمدي قيس بن عبد الله ، أو عبد الله بن قيس ، أو حيان بن قيس ، عَاشَ ماتَنينَ وأَرَبعين منة , وفد على النبي =

(قَدْ تُنْحَذِفُ) سمع هذا عيوق طالعا ، وهذا يوم اثنين مباركا فيه .

(تنبيهان)ه: الأول المضاف في أعلام الغلبة كابن عباس لا ينزع عن الإضافة بنداء ولا غيره ، إذ لا يعرض في استعماله ما يدعو إلى ذلك . الثاني كما يعرض في العلم (وله كما هي في نحو اليسم) المبادر من سياقه أنه متعلق بالذي وهو تكن لا بالنفي ، وأن أل في نحوه

(أوله كما هي فى نحو اليسم) المتبادر من سيافه أنه متعلق بالمنفى وهو تكن لا بالنفى ، وأن أل في نحوه تبقى مع النداء والإضافة بل قوله كما تقدم أى كون أل في نحو اليسع لازمة قد يبين أن مراده ذلك وجزم بهذا شيخنا تبعا لما مشى عليه الفارضي من البقاء المذكور واستدل يقوله فى الكافية : وقد تقدارت الأداة التسميسة فصند هام كساصول الأبيسسة

وقيمه على الجزم به البعض وزاد أن الهمزة تقطع وهو خلاف ما في الهمع والتسهيل وشرحه لابن عقبل وغيمه على الجزم به البعض وزاد أن الهمزة تقطع وهو خلاف ما في الهمع والتسهيل وشرحه لابن عقبل وغيره وحاشية الروداني على التصريح . قال في الهمع أل فيما غلب بها لازمه ويجب حذفها في النداء والإضافة وقل يفصل منها بحال . ولو قارنت اللام نقل علم كالنضر والنعمان أو ارتجاله كاليسع والسموال فحكمها حكم ما غلب بها من الملزوم إلا في النداء والإضافة ، قال ابن مالك هذا النوع أحق بعدم التجرد لأن الأداة فيه مقصودة في التسمية قصد همزة أحمد وباء يشكر وناء تغلب بخلافها في الأعشى ونحوه فإنها مزياة للتعريف ثم عرض بعد زيادتها شهرة وغلبه اغذي عبد ما قارنت الأداة نقله أو ارتجاله اهد . قال ابن عقبل في شرحه عليه أي مثل الذي فيه أل من العلم بالغلبة في نزع أل منه حيث نزع أل من العلم بالغلبة كالنداء اهد . وسنذكر كلام الروداني . ومن الحذف في نزع أل منه حيث نزع أل من العلم بالغلبة كالنداء اهد . وسنذكر كلام الروداني . ومن الحذف

## يا عز كفرانك لا سبحانك الى رأيت الله قد أهسانك

فان عز مرخم عزى . نعم قد يقال أل المقارنة لوضع العلم جزء منه كالجيم من جعفر كما مر عن الدماميني وهذا يمنع من تجويز حلفها عند النداء والإضافة إلا أن يقال كونها في صورة المعرفة التي لا تجامع النداء والاضافة اقتضى حذفها عندهما فاعرفه . ولولا قول الشارح كما تقدم لجعلنا قوله كما هي في نحو اليسع متعلقا بالنفي فتأمل (قوله أحقا) الاستفهام للتوبيخ أي أفي الحق أي أفي .

<sup>=</sup> كلي فأسلم . وهو من تصيدة من الوالر يجوبها الأعطل التصراف حين هجاه الأعطل . وآلا للتبيه ، وأبلغ أمر
من الإبلاغ ، وبنى خلف مفعوله وهم رهط الأعطل ، وهم من بنى تغلب . ويروى بنى جشم وهى أيضا قبلة أوقوله
رسولاً ، حال من الفاعل ، أو اسم للمصدر بمنى الرسالة فيكون مفعولا اثناء ، ولفحرة في أحقا للإنكار التوبيخي ، وانتصاب
حدّا على وجهين إما ظرف مجازى التقدير ألى حق هجافي أعطلكم وإليه نهب سييره ، وأما صفة لمصدر محلوف أى
أمجافي أعطلكم هجوا حدّا ، وإليه ذهب الميرد . والشاهد في أعطلكم لأنه علم بالفلية على غياث بن غوث التصرافي
الشاخر المشهور ، فلما نكره نزع منه الألف واللام وأضافه إلى قبلته ليعرفه بهم ، وأن بالفتح في على الرفع على الإبناء
وعيره قوله أحقاً . والقدير ألى حق هجو أعطلكم إيان .
وعيره قوله أحقاً . والقدير ألى حق هجو أعطلكم إيان .

بالغلبة الاشتراك فيضاف طلبا للتخصيص كما سبق ، كذلك يعرض فى العلم الأصلى . ومنه قوله :

[١٣٥] عَلاَ زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَا رَأْسَ زَيْدِكُمْ يِأْيَيَعَنَ مَاضِي الشَّفْرَئِينِ يَمَانِي وقوله :

[١٣٦] بِاللهِ يَاظَيَاتِ اللهَاعِ قُلْنَ لَنَا لَيْلاَى مِنْكُنَّ أَمْ لَيْلَى مِنْ ٱلْبشرِ (خاتمة): عادة النحويين أنهم يذكرون هنا تعريف العدد ، فإذا كان العدد مضافا وأردت تعريف عرفت الآخر ، وهو المضاف إليه ، فيصير الأول مضافا إلى معرفة ، فتقول ثلاثة الأنواب ، ومائة الدرهم ، وألف الدينار ، ومنه قوله :

الأمر النابت أن أخطلكم هجاني رقوله أعشى تفلب) أصله الأعشى فحذفت منه أل وأضيف إلى تفلب بفتخ الفوقية وسكون الفين المعجمة وكسر اللام اسم قبيلة سميت باسم أبيها . وكذا يقال فيما بعده . والأعشى في الأصل اسم لكل من لا يبصر ليلا ثم غلب على أعشى تقلب رقوله وقابغة ذبيان) بضم الذال المعجمة وكسرها كل في القاموس . والنابغة في الإصل اسم لكل من ظهر الشعر وأجاده والناء في للمبالغة ثم غلب على نابغة ذبيان رقوله عهوق) فيعول بمعنى فاعل كقيوم وضع لكل عائق أى حاجز ، ثم غلب على النجم الممروف لعوقه الديران عن الريا لكونه ينهمارقوله يهوم الثين) أصله يوم الاثين وهو من إضافة المسمى إلى الاسم وبحث في اتقيل به بأن اثنين في الأصل اسم مجموع شيين لا للفرد المناخر منهما فقط وحينئذ فعلميته على اليوم المهن بالنقل لا بالغلبة . وذكر الروداني أن الصحيح أن أشماء الأسبوع أعلام جنسية منقولة من الأعداد دخلت عليه أل للمح المعنى العددى ، وأل فيها مقارنة للنقل فلا ينبغى التميل بها لذى غلية حذفت منه أل بها لما حذفت منه أل في النداء والإضافة وجوبا منه أل ، بل لما حذفت منه أل في النداء والإضافة وجوبا منه أل ، بل لما حذفت منه أل في النداء والإضافة وفي أن المضاف إن كان تمام العلم ناقض ما تقدم في باب العلم عند قول المصنف :

### \* وإن يكونا مفردين فأضف \*

<sup>[</sup>٣٥] البيت من الطويل ، وفائله سلمة بن عياش ، ولبيت من شواهد الأطاق ٨٤/٢١ . وللمني : أن زيدنا علا يوم النقا بالسيف رأس زيدكم ، وقتله بسيف أبيض ، ماضى الضربة ، وهذا السيف مصنوع في اليمن ... والشاهد في البيت ، قوله : و زيدنا » حيث أضاف العلم إلى ضمير المتكلم في الأول وإلى ضمير المخاطب في الثاني ، وكان من حقه ألا يفعل ذلك لأن العلم معرفة بالعلمية والإضافة إلى الفسير للتعريف ، ولا يجوز الجمع بين معرفين على معرف واحد .

<sup>[</sup>٣٦] ] أليت من البسيط ، واختلف في نسجه ، فنسب للمجنون ، ولذي الرمة ، وللعرجي ، وللحسين بن عبدالله ، ولبلوي اسمه كامل الثقفي .

[١٣٧] مَا زَالَ مُذْ عَقَدَتْ يَدَاهُ إِزَارَهُ فَأَدُرُكَ حَـمْسَةَ ٱلْأَهْبَـارِ وقداء:

[١٣٨] وَهُلِ يُرْجِعُ الشَّلْهِمَ أَوْ يَكُشِفُ الفَقا فَلاَثُ الْأَلْفِي وَاللَّيَالُ البَلاقَعُ وَاللَّيَالُ البَلاقَعُ وَأَجَازِ البَلاقَعُ وَاللَّيَالُ البَلاقَعُ وَأَجَازِ الكَوْفِونَ التَلاقَعُ الثَّمَا المُحسرالوجه. قال الزخشري وذلك بمعزل عند أصحابنا عن القياس واستعمال الفصحاء (() وإذا كان المعدد مركبا ألحقت حرف التعريف أن يكون كلمة مستقلة وهو هنا جزء كلمة لأن العلم مجموع المتضايفين فكل منها كالواى من زيد ، ويكن الجواب عن هذا برعاية الأصل. الثانى أن القصد ليس توضيح مسمى المضاف إليه فقط باضافة بل توضيح مسمى العلم بتهامه بها ويمكن الجواب عن هذا أيضا بأن إضافة المضاف إليه يُصل بها المقصود من توضيح مسمى العلم فندير منصفًا (قوله طلبا للخصيص) كان المناسب أن يقول للإيضاح لأن التحسيص في النكرات والإيضاح في المعارف (قوله كما مبقى) من نحو أعشى تفلب ونابقة ذبيان (قوله كاعاميق) من نحو أعشى تغلب ونابقة ذبيان (قوله ما عائم منظم العلامة الأجهوري حاصلها فقال:

وسيده الربيسيد أن تعرفسا فأل بجزئيه صلىن إن عطفا وسيده الربيسيد أن تعرفسا وفي المضاف عكس هذا يفعمل وان يكسن مركبا فسالأول وفي المضاف عكس هذا يفعمل وخساف الكسوف في الأخير فعسرف الجزءيسن يسا سميرى والمراد بالأخير غير الأول فيشمل الثاني وهو المركب لأن الكوفي خالف فيه أيضا كما سيأتي وكان الأحسن أن يقول بدل الأخير:

و محالسف الكسوق في هليسن ففيهما قسد عسرف الجزءيسن (قوله عوفت الآعر) بكسر الحاء و لم يقل الثاني ليشمل ما فيه أكثر من إضافة نحو خمسمائة ألف دينار و في كلام شيخنا أن منهم من لايضيف بل يعرف الأول فقط فيقول هذه الحمسة أثوابا وخذ المائة درهما ودع الألف دينارا (قوله ما زال) اسم زال ضمير مستتر يعود على يزيد في البيت قبله وخبرها يدنى في بيت بعده . وقوله فسما بالفاء العاطفة على عقدت . وأواد بخمسة الأشبار السيف .

<sup>[</sup>٣٧] البيت للفرزوق يمدح فيه آل للهلب ، والبيت من الكامل . وهو من شواهد ابن يعيش فى للفصل ٢١١/٦ ، ٣٣/٦ . والشاهد فى البيت قوله : 9 خمسة الأشيار 8 ، حيث جاء العدد بجركا من الإضافة إلى المعدود من أداة التعريف . والاكتفاء بتعريف للضاف إليه .

<sup>[</sup>۱۳۸] اليت لذو الرمة ، والبيت من الطويل ، وهو من شواهد ابن يعيش ١٣٢/٢ . والشاهد في البيت قوله و ثلاث الأنافي ، حيث اكتفى يتعريف للمفود بالألف واللام عن تعريف اسم العدد .

<sup>(</sup>١) انظر المُصل لابن يعيش ٢٣/٦ .

بالأول تقول الأحد عشر درهما والانتنا عشرة جارية و لم تلحقه بالثانى لأنه بمنزلة بعض الاسم ، وأجاز ذلك الأخفش والكوفيون ، فقالوا الأحد العشر درهما ، والانتنا العشرة جارية لأنهما في الحقيقة اسمان والعطف مراد فيهما ولذلك بنيا ، ويدل عليه إجازتهم ثلاثة عشر وأربعة عشر وتاء التأثيث لا تقع حشوا ، فلولا ملاحظة العطف لما جاز ذلك . ولا يجوز الأحد العشر الدرهم لأن التمييز واجب التنكير ، نعم يجوز عند الكوفى ، وقد استعمل ذلك بعض الكتاب . وإذا كان معطوفا عرفت الاسمين معا تقول الأحد والعشرون درهما لأن حرف

(قوله وهل يرجع التسليم) بضم الياء مضارع رجع لمجيئه متعديا أيضا والأثاق بالمثلثة ثم الفاء فالتحتية التي تشدد في غير هذا البيت وتخفف أحجار يوضع عليها القدر جمع أثفية بضم الهمزة وكسرها وتشديد التحتية وهي أحد تلك الأحجار كما في القاموس وإن أوهم كلام البعض أن الأثنية هي نفس تلك الأحجار . وقال الإسقاطي بالفوقية ثم النون أصله أتانين حذفت نونه الأخيرة ضرورة وهو جمع أوتون كتنور وقد تخفف أخدود الخباز ، وأقره البعض كشيخنا ، وفيه نظر لأن جمع أتون المخفف أتن كعمود وعمد وجمع للشدد أتاتين بفوقية ثانية بعد الألف اللينة لا نون كما هو قياس جمع تنور ونحوه , وقد ورد الجمعان كما أفاده صاحب القاموس فلعل الفوقية تحرفت على الجماعة بنون والله تعالى أعلم . والبلاقع جمع بلقع وهي الأرض المقفرة . والمعنى وهل يرد التحية أو يزيل تعب المجبة مواضع طبخ الأحباب وديارهم الخالية (قوله تشبها بالحسن الوجه) رد الإضافة في ذلك لفظية لا تفيد تعريفا بخلاف العدد (قوله عند أصحابنا) أى البصريين (قوله عن القياس واستعمال القصحاء) أما الأول فلأن إدخال أل في كل من المتضايفين إنما يكون إذا كان الأول وصفا نحو الضارب الرجل ولأن فائدة أل التعريف وتعريف المضاف حاصل بتعريف المضاف إليه ، فيكون دخول أل على المضاف ضائما . وأما الثانى فلأن المسموع والمشهور دخول اللام على المضاف إليه دون المضاف (قوله ولذلك بنيا) أى فى غير اثنى عشر واثنتي عشرة بقرينة ما مر أن إعراب اثنين واثنتين كإعراب المثنى وإن ركبا مع عشر وعشرة . وظاهر قوله بنيا أن فتحة آخر الجزء الأول بناء والظاهر أن البناء عند البصرى على أُخر الجزء الأخير فقط لأن محله آخر الكلمة وآخر الجزء الأول صار حشوا بالتركيب ففتحته ليست بناء بل بنية ، ويمكن أن يقال المراد بني مجموعهما (قوله وتاء التأنيث إغ) في معنى التعليل لقوله ويدل ، ولو قال لأن تاء التأنيث إلح لكان أوضح رقوله ولا يجوز الأحد العشر درهم أى ولا الأحد عشر الدرهم ولا أحد عشر الدرهم (قوله عرفت الاسمين معا) لم يذكر فيه خلافا وفي الدماميني أن قرمًا أجازوا ترك تعريف المعطوف واختاره الآمدي (قوله واعلم أن) اسم أن ضمير الشأن (قوله في تعريف المضاف) أي في حالة تعريف العدد المضاف . وقوله قد يكون المعرّف بفتح

العطف فصل بينهما . واعلم أن في تعريف المضاف قد يكون المعرف إلى جانب الأول كما تقدم ، وقد يكون بينهما اسم واحد نحو خمسمائة الألف ، وقد يكون بينهما اسمان نحو خمسمائة ألف الدينار ، وقد يكون بينهما ثلاثة أسماء نحو خمسمائة ألف دينار الرجل ، وقد يكون بينهما أربعة أسماء نحو خمسمائة ألف دينار غلام الرجل ، وعلى هذا . ولو قلت عشرون ألف رجل امتنع تعريف المضاف إليه ، لأن المضاف منصوب على التمييز ، فلو عرف المضاف إليه صار المضاف معرفة بإضافته إليه والتميز واجب التنكير نعم ، يجوز ذلك عند الكوفين ، ولو قلت خمسة آلاف دينار جاز تعريف المضاف إليه نحو خمسة الإضاف الدينار ، وكذلك حكم المائة لأن مجيزها يجوز تعريفه كما عرفت ، ولا تعرف الآلاف

الراء أى المعرف بأل أو بكسرها أى للعرف للمضاف إليه وهو أل . وقوله إلى جانب الأول أى مصموما إلى جانب الأول أى مصموما إلى جانب الأول . وقوله إلى جانب الأول أن مصموما إلى جانب الأول . وقوله إلى جانب الأول أن الدينار رقوله وعلى هذا) أى من الفصل ينهما بأكار من أربعة (قوله ولوقلت عشرون الح) تقييد لإطلاقه في أول الحاقة تعريف الفصل إليه من العدد الإضافي (قوله كما عوقت) أى من الثيل سابقا بالة المدهم وألف الدينار (قوله لإضافها) أى إلى ما بعدها صواء أضيفت لمرفة أو نكرة لأن أل لا تدخل على المضاف في مثل ذلك . وأما ما وقع في صحيح البخارى في باب الكفالة في القرض والدين ثم قدم الذي كان أسفله وأتى بالألف دينار فأوله الدماميني بتقدير مضاف مبدل من للعرف أى بالألف ألف دينار قال ولا يقال إن أل والذة لأن ذلك لا يقاس .

## [ الابتداء ]

المبتدأ هو الاسم العارى عن العوامل اللفظية غير الزائدة مخبرا عنه أو وصفًا رافعًا

#### [ الابتداء ]

هذا شروع في الأحكام التركيبية . والتركيب المفيد أما جملة اسمية ومنها اسم الفعل مع مرفوعه والوصف مع مرفوعه المغنى عن الخبر . أو فعليه ومنها الجملة الندائية ، ولم يقل المبتدأ والخبر لأن الابتداء يستدعي خبرًا أو ما يسد مسده غالبا على ما ستعرفه فأطلق الابتداء وأراد ما يلزمه مباشرة أو بواسطة ، ففي الترجمة به تأدية للمقصود مع الاختصار والإشارة الى عدم تلازم المبتدإ والخبر فلا يقال ترجم لشيء ولم يبينه ويبين شيئا ولم يترجمه . نعم قد يقال هذه النكتة حاصلة لو قال المبتدأ فلم لم يترجم به ويمكن أن يجاب بأنه آثر التعبير بالابتداء على التعبير بالمبتدأ للإشارة في الترجمة إلى أنه العامل فتأمل . وقدم باب المبتدأ على باب الفاعل لما قيل إنه أصل المرفوعات لأنه مبدوء به . وقيل الفاعل لأن عامله لفظي . وقيل كل أصل . قال الدماميني تظهر فائدة الخلاف في نحو زيد جوابا لمن قام فعلى الأول يترجح كونه مبتدأ محذوف الخبر ، وعلى الثاني يترجح كونه فاعلا لفعل محذوف وعلى الثالث يستوى الوجهان ، ثم اعترض بأن استحسان مطابقة الجواب للسؤال في الاسمية والفعلية يقتضي ترجح كونه مبتدأ محذوف الخبر مطلقا . وأجاب بأن جملة من قام اسمية في الصورة فعلية في الحقيقة . وبيان ذلك أن قولك من قام أصله أقام زيد أم عمرو أم خالد إلى غير ذلك لا أزيد قام أم عمرو أم حالد لأن الاستفهام بالفعل أولى لكونه متفيرا فيقع فيه الإبهام ولما أريد الاختصار وضعت كلمة من دالة إجمالا على تلك الذوات المفصلة ومتغنمة لمعنى الاستفهام ويهذا التضمن وجب تقديمها على الفعل فصارت الجملة اسمية في الصورة لعروض تقدم ما يدل على الذات فعلية في الحقيقة ، فإن أجبت بالفعلية نظرا إلى جانب الحقيقة فالمطابقة حاصلة معنى وإن أجبت بالاسمية نظرا إلى الصورة فالمطابقة حاصلة لفظا فإذن لا ترجيح بمجرد المطابقة لوجودها في الصورتين فبقي الترجيح بأصالة الفاعل أو المبتدأ سالما فتدبر ١ هـ . وفيه نظر لأن مقتضى قولهم همزة الاستفهام يليها المسئول عنه أن أصل من قام أزيد قائم أم عمرو أم خالد إذ المستول عنه بمن قام القائم لا القيام فاعرفه (قوله المبتدأ هو الاسم الخ) لم يعرف الابتداء مع أنه المترجم به لقصد تعريفه عند قوله:

### \* ورفعسوا مبتمدأ بالابتسدا

وكأنه لم يعكس لعدم قصد الابتداء بالذات من الترجمة بل القصود بالذات منها المبتدأ ومرفوعه .

المستغنى به(١) . فالاسم يشمل الصريح والمؤول نحو ﴿وَأَن تصومُوا خَيْر لَكُمْ﴾ [ البقرة : ١٨٤ ] وتسمع بالمعيدى خير من أن تراه(٢) والعارى عن العوامل اللفظية مخرج لنحو الفاعل

(قوله العارى الخ) أورد على التقييد به أنه يخرج اسم إن ولا التبرئة مع أنه يجوز رفع صفته على المحل فهو مبتدأ وليس عاريا . وأجيب بأنه باعتبار الرفع عار لأن الحرف كالعدم باعتباره وإنما يعتد به إذا اعتبر النصب كذا نقل شيخنا السؤال والجواب وأقرهما وتبعه البعض وفى الجواب تسليم أنه مبتدأ والذى يظهر لى منعه بدليل ما سيأتى في بابي إن ولا من أن رفع الصفة على المحل مبنى على القول بأنه لا يشترط في مراعاة المحل بقاء المحرز أي الطالب لذلك المحل لعدم المحرز هنا وهو الابتداء وإذا عدم الابتداء عدم المبتدأً وحينئذ لا يرد الاعتراض من أصله فتأمل (قوله عن العوامل) أل للجنس، وقوله اللفظية نسبة إلى اللفظ نسبة المفعول إلى المصدر إن أريد باللفظ التلفظ . أو الجزئي إلى الكلي إن أريد الملفوظ . والمراد اللفظية تحقيقا أو تقديرا لتدخل العوامل المقدرة . وقوله غير الزائدة أي وشبهها كرب ولعل الجارة والقيدان للإدخال كما هو شأن قيد القيد (قوله مخبرا عنه) أي محدثا عنه فالإخبار لغوي لا مذكورا بعده خبره الاصطلاحي للزوم الدور لأخذ الخبر حينقذ في تعريف المبتدأ وأخذ المبتدأ في التعريف الآتي للخبر، وجعله حالاً من الضمير في العاري أولى من جعله حالاً من الاسم وإن اقتصر عليه شيخنا والبعض لتبوت الخلاف في مجيء الحال من الحبر كالمبتدأ (قوله أو وصفا الح) عطف على غيرا عنه المجمول حالا من الضمير في العارى ، وفي ذلك تصريح باشتراط العرو في الوصف أيضا فيخرج نحو ﴿لاهية قلومهم﴾ [ الأنبياء : ٣٠ ] ، على أنا لا نسلم أنه رافع لمكتفى به كما قاله الروداني وهو ظاهر . والمراد الوصف ولو تأويلاً ليدخل لا نولك أن تفعل لأن نول وإن كان مصدرا بمعنى التناول إلا أنه هنا بمعنى المفعول أي ليس متناولك هذا الفعل أي لا ينبغي لك تناوله ، فنولك مبتدأ وأن تفعل نائب فاعله . وقول المصرح ومن تبعه كالبعض أن تفعل فاعله غير صحيح كما في الروداني وقال أبو حيان نولك مبتدأ وأن تفعل خبره وأورد على التعريف أنه غير جامع إذ لا يشمل أقل رجل يقول ذلك فإن أقل مبتدأ وليس مخبرا عنه ولا وصفا رافعا ، ولا غير قائم الزيدان فإن غير مبتدأ وليس غيرا عنه ولا وصفا رافعا ، وأجيب عن الأول بأن المعرف المبتدأ الاطرادي وهذا سماعي لا يقاس عليه ، وإنما لم يخبروا عنه لأنه ليس في المعنى مبتدأ إذ المعنى قلُّ رَّجل يقول ذلك . وقيل لأن صفة النكرة بعده أغنت عن الحبر في الإفادة على أن بعضهم أجاز جعل الجملة خبرا عن أقل ، وعن الثاني بأن المبتدأ مضاف للوصف الرافع والمضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد ، وبأن الوصف وإن خفض لفظا ف قوَّة المرفوع بالابتداء وكأنه قيل ما قائم الزيدان (قوله والمؤوّل) قد يدعى أنه اسم حقيقة فلا اعتراض على إرادته في التعريف بلزوم الجمع بين الحقيقة

<sup>(</sup>١) انظر شرح الألفية لابن الناظم صد ١٠٥ .

<sup>(</sup>٧) هذا التللُ يُعنوب لمن أميره غير من مرآه وانظره مفصلًا في مجمع الأعال للميشاني ١٣٦/١ .

واسم كان ، وغير الزائدة لإدخال نحو بحسبك درهم ﴿ وهل من خالق غير الله ﴾ [ فاطر : ٣ ] ، وعبرا عنه أو وصفا إلى آخره مخرج لأسماء الأفعال والأسماء قبل التركيب ، ورافعا لمستغنى ومخبرا عنه أو المام من قولك أقائم من قبل أله ألمام أو خرج به نحو أفائم من قولك أقائم أبوه زيد فإن مرفوعه غير مستغنى به . وأو فى التعريف للتنويع لا للترديد أى المبتدأ نوعان : مبتدأ له خبر ومبتدأ له مرفوع أغنى عن الحبر ، وقد أشار إلى الأول بقوله : (مُبتّداً لُوْلِدُ

والمجازفيه ، أو يقال النحاة لا يبالون بمثل ذلك أفاده سم (قوله وتسمع إلخ) أى لأنه على تقدير أن وقيل الفعل إذا أربد به بجرد الحدث صع أن يسند إليه ويضاف إليه ويكون اسما حكما كما في : ﴿ وَسُواء عَلِيهِم أَاتِلُوتِهم ﴾ [ البقرة : ٣ ] ، ﴿ هَذَا يوم ينفع الصادقين صدقهم ﴾ [ المائدة : ١١٩ ] ، فيكون المراد بالاسم مَا يعم الحقيقي والحكمي أفاده سم (قوله نحو بحسبك درهم) أي مما يلي حسبك فيه نكره فإن وليها معرفة نحو بحسبك زيد فالمعرفة هي المبتدأ وحسبك الخبر لأنه نكرة لا يتعرف بالإضافة . وإن تخصصص بها . قال الناظم ولا يخبر بمعرفة عن نكرة وإن تخصصت إلا في نحوكم مالك وخبر منك زيد عند سيبويه ، وفي النسخ نحو ﴿فَانَ حسبك اللَّهُ ۗ [ الأنفال : ٦٢ ] ، وأبده سم وغيره واكتفى ابن هشام في الأخبار بمعرفة عن المبتدأ النكرة بتخصيصة وجعل حسب مبتدأ سواء وقع بعده نكرة أو معرفة لأن الباء لا تزاد في الخبر في الإيجاب . والذي عليه الجمهور كما في المغنى أنه لا يخبر عن النكرة بالمعرفة وإن تخصصت مطلقاً ، وهل المجرور بحرث الجر الزائد أو شبهه مرفوع تقديرا ولا محذورا في اجتهاع إعرابين لفظى وتقديرى من جهتين مختلفتين ، أو محلا ولا يختص المحلى بالمبنيات قولان . واعلم أن زيادة الباء فى نحو بحسبك سماعية بخلاف زيادة من فى نحو الآية الآتية فقياسية (قوله غير الله) إما نعت لخالق لرفعه تقديراً أو محلا على الخلاف والحبر محذوف أي لكم ، أو هو الحبر ولا يصح أن يكون غير الله فاعلا لحالق أغنى عن الحبر لأن الوصف الذي له فاعل أغنى عن الحبر بمنزلة الفعل والفعل لا تدخل عليه من الزائدة فكذا ما هو بمنزلته كذا في يسّ والروداني ، ولا كون يرزقكم هو الحبر لأن هل لا تدخل على مبتدأ حبره فعل إلا شذوذا عند سيبويه (قوله مخرج لأمهاء الأفعال) أي بعد التركيب (قوله ورافعا استطعي يه يشمل إغى الأولى ومستغنى به يشمل إلخ لآن الفاعل ونائبه من أفراد المستغنى به لا الرافع <del>(قوله</del> غير مستغنى به) لاحتياج الضمير إلى مفسر يسبقه فيكون زيد مبتدأ وقائم خبرا مقدما وأبوه فاعلا ، أو أبوه مبتدأ ثانيا وقائم خبرا عنه مقدما والجملة خبر زيد . وجوّز بعضهم كون قائم مبتدأ ثانيا وأبوه هاعلا أغنى عن الخبر والجملة خبر زيد بناء على أن المراد باستغناء الوصف بمرفوعه استغناؤه عن الحبر لا مطلقاً . وبحث فيه بعدم اعتاد الوصف لأن الاستفهام في المثال داخل في الحقيقة على زيد لا عليه وقد يمنع فتأمل . نعم يظهر لى أن محل المنع إذا لم يعلم المرجع أما إذا علم كأن جرى ذكر زيد فقيل أقائم أبوه فلا منع لأن التركيب حينقذ بمنزلة أقائم أبو زيد ويشعر بهذا تعليلهم . واعلم أن قولهم الوصف

وَعَافِرٌ خَيْرٌ) أَى له (إِنْ قُلْتَ زَيْلًا عَافِرٌ مَنِ آغَتَلَدٌ) وإلى النّاني بقوله : (وَأُوَّلُ أَى مَن الجزءين (مُثِنَّلُاً وَالظَّانِي) منهما (فَاعِلَ آغَنَى) عن الحبر (في) نحو (أسارٍ ذَانِ) الرجلان . ومنه قوله :

[١٣٩] وقوله:[١٤٠] أَشْلِجِوْ أَلْتُشُ وَعَلَمُ اللَّهِينَ فَعْمُ لِمُووَا طُفِقًا

ومودار ١٤٠١ المنتجر التنم وعدا وربعت به الله تعطيته بحيثها الهجة موهوب مر مواء والحال المنتخبي المنتجل المنتجر وكالم مع مرفوعه ولو اسما ظاهرا من قبل المفرد يستثنى منه الوصف الواقع مبتلأ استخبى بمرفوعه عن الحبر، وكان الوصف الواقع مبتلأ استخبى بمرفوعه عن الحبر، فأول السجيل لشدة شبه بالفعل ولذا لا يصغر ولا يوصف ولا يعرف ولا يشي ولا يجمع إلا على لفة يمعاقون فيكم ملاكمة المنه عنه الحبر، أي عن أن يكون له خبر الما اعتراض باقتضاء كلامه أن له خبر الما أخرى المناه المناه أن المناه المناه أن المناه المنا

\* يشتق فهمو ذو ضمير مستكن \*

#### [شواهد الإبتداء]

[١٣٩] تمامة : إِنَّ يَطْفَنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشُ مَنْ قَطْمًا

هو من أليسيط، والمعزة للاستفهام. وقاطن مبتناً، وقوم سلمي قاعله قد سد مسد الحير لأنه مع الوصف في قوة النعل، فلذلك حسن عطف الفعل وقاعله ما عليهما بأم المعادلة, من قطن بالكان إذا أقام به، وفيه الشاهد حيث مند الفاعل مسد الخير. وهذا لا يحسن إلا إذا اعتبد على يقر وما به من الفعل وهو الاستفهام أو الذي وقوله فعيجيب عيش من قطفاً، جواب الشرط وارتفاع عيش بالابتداء مضاف إلى من، وخيره عجيب مقدماً، والظمن بفتحين وبسكون الدين أيضا سمصدر ظمن يظمن بالفتح فيماس إذا صال. وللعني قوم سلمي الني هي الحيوبة هل هم مقيمون أم نووا الرحيل قال هم نوه فعيش من يقيم ويتخلف عنهم يكون عجياً.

[15] البيت قائله بجهول ، وهو من البسيط ، والشاهد أي توله : و أمتجز أنتم ه حيث منذ ألفاعل مسد الحتر ، لكونه وصفًا محمدًا على استفهام .

(وَقِسُ) على هذا ما أشبهه من كل وصف اعتمد على استفهام ورفع مستغنى به(١) . ثم لا فرق في الوصف بين أن يكون اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة ، ولا في الاستفهام بين أن يكون بالهمزة أو بهل أو كيف أو من أو ما . ولا في المرفوع بين أن يكون ظاهرا أو ضميرا منفصلاً ( وكَاسْتِفْهَام ) في ذلك (النَّفْي) الصالح لمباشرة الاسم حرفا كان ما يؤيده (قوله أو كيف أو من أو ما) نحو كيف جالس العمران ، وما راكب البكران ، ومن ضارب الزيدان وكيف في الأول في محل نصب على الحال ، وما ومن في الأخيرين في محل نصب على المفعولية . وكالأدوات المذكورة بقية أدوات الأستفهام كأين ومتى (قوله أو ضميرا منفصلا) فلا يسد المستتر مسد الخبر ، فإذا قلت أقاهم زيد أم قاعد فليس قاعد مبتدأ والضمير المستتر فيه فاعلاً سد مسد الخبر ، بل قاعد خبر مبتدأ محذوف أي هو قاعد . وإذا قلت أقام الزيدان وأردت العطف وجب إفراد الوصف المعطوف وإبراز الضمير منفصلا فتقول أم قاعدهما ، وحكى أم قاعدان على المطابقة واتصال الضمير ، وعليه فقال ابن هشام قاعدان مبتدأ لأنه عطف بأم المتصلة على المتدأ وليس له حبر ولا فاعل منفصل . وإنما جاز ذلك لأنهم يتوسعون في الثواني ا هـ . فأشار إلى فاعلية الضمير المستتر وإغنائه عن الخبر لأنه يغتفر في الثواني مالا يغتفر في الأوائل ومثله يجري في المثال الأول وجوَّز غيره كون قاعدان خبر مبتدأ محذوف أي أم هما قاعدان ، فتكون أم منقطعة والعطف من عطف الجمل وهذا قياس ما سبق في أقام زيد أم قاعد فتأمل (قوله وكاستفهام النفي) أي ولو معنى نحو إنما قائم الزيدان الأنه في قوّة قولك ما قائم إلا الزيدان كذا في التصريح ومنه يعلم أن النفي المنقوض يكفي في الاعتاد وأفهم تقييدهم الاعتاد بالنفي والاستفهام أن مطلق الاعتاد غير كاف هنا فلا يجوز في زيد قائم أبواه كون قائم مبتدأ وإن اعتمد على المخبر عنه كما في المفنى . قال في التصريح وهل تقدم النفي أو الاستفهام شرط في العمل أو في الاكتفاء بالمرفوع من الخبر قولان أرجحهما الثاني كافي المغنى (قوله الصالح إعلى حمل الشارح الاستفهام والنفي في عبارة المصنف على اللفظ المستفهم به واللفظ المنفي به فوصف النفي بالصاَّلح إلخ وقسمه إلى حرف وغيره لأن هذا شأن اللفظ لا المعنى المصدري ولا عيب فيما صنع وإن عابه البعض تبعالشيخنا ، ولو أبقى الشارح المصدر على ظاهره وقال النفي بلفظ صالح إلخ لصح أيضا واحترز بالصالح عما لا يصلح مما يختص بالفعل كان و لم و لما وقو له على أنه امحها) وإدخاله فيما نحن فيه باعتبار كونه مبتدأ في الأصل وكذا يقال في اسم ما الحجازية . وقوله يغني عن خبرها وإدخال الفاعل فيما نحن فيه باعتبار كونه مغنيا عن خبر مبتدأ في الأصل وكذا يقال في خبر ما الحجازية ثم في إغناء الفاعل عن خبر ليس أو ما أغناء مرفوع عن منصوب ولا ضرر في ذلك . ويظهر أنه لا يقال هذا الفاعل في محل نصب باعتبار إغنائه عن خبر ليس أو ما ، لأنه ليس لليس أو ما في هذه الحالة خبر حل محله الفاعل بل الذي تستحقه بعد اسمها فاعل اسمها فتدبر (قوله وبعد غير يجو بالإضافة) وإدخاله فيما نحن فيه باعتبار أن ما أضيف إليه أي إلى هذا الوصف مبتدأ والمضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد أو باعتبار أنه في قوة المرفوع بالابتداء كا مر **رقوله فاطرح اللهو)** بتشديد الطاءو كسر الراء ، والسلم بالكسر والفتح الصلح أي بسلم عارض (قرله على زمن) نائب فاعل الوصف أغنى عن خير غير .

<sup>(</sup>١) وَذَلِكَ عَنْدُ الْمُعْرِينَ .

وهو ما ولا وإنَّ ، أو اسما وهو غير ، أو فعلا وهو ليس إلا أن الوصف بعد ليس يرتفع على أنه اسمها ، أو الفاعل يغنى عن خبرها : وكذا ما الحجازية ، وبعد غير بمر بالإضافة وغير هى المبتدأ وفاعل الوصف أغنى عن الخبر ، ومن النفى بما قوله :

[١٤١] كُولِكُي مَا وَآفِ بِمَهْدِى أَنْتُمَا إِذَا لَمْ تُكُونَا لِي عَلَى مَنْ أَقَاطِع

[١٤٢] عَيْرُ لَاهِ عِدَاكَ فَاطَّرِحِ ٱللَّهِ ــ وَ وَلاَ تَلَتَرِرُ بِعَارِضِ مِلْـمُ وقوله:

[١٤٣] خَيْسُرُ مَسَاسُوفِ عَلَى زَمَسِنِ يَستَضَى بِالْهَسَمُّ وَٱلْحَسَرَٰنِ (وَقَلَا هَ يَجُوزُ) الابتداء بالوصف المذكور من غير اعتباد على نفى أو استفهام (فخُوُ

رقوله وقد يهوز إلخ) اعلم أن المناهب ثلاثة كما في الهمع : مذهب البصريين وهو منع الابتداء بالوصف المذكور من غير اعتاد ، ومذهب المصنف وهو الجواز بتمح كما صرح به في التسهيل وأشار إليه هنا بقد لأن تقليل الجواز كتابة عن قبحه ، وأشار إليه هنا بقد لأن تقليل الجواز كتابة عن قبحه ، وأشار إليه الشارح أيضا بقوله وهو الجواز بلا أبع ، وفي كلامه حذف أى وللبصريين قبح ، مقول الشارح خلافا للأخفش والكوفيين أى في قولهم بالجواز بلا قبح ، وفي كلامه حذف أى وللبصريين قولهم بالمنام بالكلية . وقوله ولا حجة أى للمصنف والأخفش والكوفيين على أصل الجواز في قوله إلغ فهو تورك من الشارح على بعض أدائهم على أصل الجواز بعد موافقته إيهم في أسلت لم على بعد يقريرنا عبارة الشراح على هذا الوجه ما ادعاه البعض من منافاتها لعبارة المثن فافهم (قوله من غير اعتاد إلخ) و يكون المسوّخ للابتداء على بهم أنه نكرة عمله في المرفوع بعده لاعتاده على المسند إليه وهو المرفوع وأما تعليل المصرح وتبعه شيخنا والبعض

[ 19 ] هو من الطويل : أي ياخليل ، و كلمة ما نافية وواي مبتدا وحذف الضمة منه استثقالاً لل اللفظ . و نو له أنيا فاعل له ، و قد سد مسد الحور . و فيه الشاهد حيث سد مسده لاعتاده على النهى . و من موصولة وأقاطع صلتها ، و العائد عفو ف أي أقاطعة من قطع أشماه و قاطعه . للغني بإصاحباي ماأنتيا و افيان بمهدى و صحبتي إذا لم تكونا لأجل على من أقاطعه وأهجره

[ ١٤٢] البت من الحقيف و قاتله بجهول الإعراب : غير : مبتلاً مرفوع لا و : مضاف أيه و هو اسم فاعل من ها . عناك : فاعل لاسم الفاعل - لاء سديد الحجر ، على المساف و القديم : إذا كان لاسم الفاعل - لاء سديد الحجر ، على أمر مبنى على السكون ، وفاعله ضمير مستر . اللهو : مفعول به . ولا : الواع علمة ، و لا ناهية . . . . نفر ر نعل مضار عجر به الناهية ، ولا ناهية . . . . نفر ر : عمل مضار عجر به الناهية ، ولا ناهية . . . . انفر و نعل مضار عجر مستر تقديد وأنت ، بعارض : جارو مجرو رمتعاق بعض المناه ، وتولى سنة محسر أو الديم و من المامة الأولى من المولدين ولدسنة محسر أو يمين ومائة ، وتولى سنة محسر أو سناهي من المامة الأولى من المولدين ولدسنة محسر أو يمين ومائة ، وتولى سنة محسر أو المسترو بعده : والمساف المناه عن مستن المحسن مستن المحسن مستن المحسن مستن المحسن المسترو بعده المحسن المحسن المسترو بعده المحسن ال

المساقي من المعتسب المرحم الموسسة وسستى عساقي في المستى المعتسب المعتب المعتسب المعتسبة ا

فَاثِرٌ أُولُو آلرَّشِلَى وهو قليل جدَّا<sup>(۱)</sup> خلافا لِلأَخفش والكوفيين ، ولا حجة في قوله : قوله : [١٤٤] خَبِيرٌ بَنُو لِهُبِ فَلاَ ثَلُكُ مُلُّفِيًا مَقَالَةً لِهُبِيِّ إِذَا الطيرُ مَرَّتِ لجواز كون الوصف خبرًا مقدما على حد ﴿واللائكة بعد ذلك ظهير﴾ وقول : [١٤٥] هـن صديـت للـذي لـم يشـب دو الثّان مُثَمَّدًا مِنْ خد دَدَ ذَا الدَّحَفُى الذي دَحَرُ عند مقدم (انْ في سدى آلافً ادر)

(والثَّانِي مُبْتَدًا) مؤخر (وَذَا اَلوَصْفُ) المذكور (مُحَمِّ) عنه مقدم (إنْ في سوى الإفرادي) وهو التنية والجمع (رعبَّةًا أسْتَقْر) أي استقر الوصف مطابقاً للمرفوع بعده ، نحو أقائمان

بأن الأخفش أي والكوفيين لا يشترطون في عمله الاعتاد فمقتضاه عدم الاعتاد هنا وليس كذلك كاعرفت ولتن سلم فالتعليل بعدم اشتراط الاعتاد لا يأتي على مذهب المصنف لأنه مع كونه يجوز ابتدائية الوصف من غير اعتاد على نفي أو استفهام يشترط في عمله الاعتاد الأعم كما سيأتي في باب إعمال اسم الفاعل فتأمل (قوله خبير بعو لهب الخ) المعنى أن بني لهب عالمون بالزجر والعيافة فلا تلغ مقالة رجل لهي إذا زجر وعاف حين بمر عليه الطير وزجر الطير بالزاى فالجيم فالراء عيافته، وهي كما في القاموس أن تعتبر بأسمائها ومساقطها وأنوائها فتسمد أو تتشاءم (**قوله على حد**ا ظي جواب عما يقال كيف أخبر عن الجمع بالمفرد. وحاصله أنه على طريقة الآية وتوجيهها أن ظهير على وزن المصدر كصهيل ونهيق والمصدر يخبر به عن المفرد والثني والجمع فكذا ما يوازنه كذا قالوا. وفيه أنه يقتضي استواء المذكر والمؤنث في فعيل سواء كان بمعنى فاعل أو بمعنى مفعول فيناقي ما قالوه من أن محل استوائهما فيه إذا كان بمعنى مفعول. ويمكن التوفيق بأن هذا شرط لقياسية الاستواء فلا ينافي سماعه في فعيل بمعني فاعل لكونه على وزن المصدر فتكون موازنة نكتة السماع لا علامة الجواز باطراد، فاحفظه فإنه نفيس وقوله والثاني مبتدا) بإبدال الهمزة ألغا ثم حذفها لالتقاء الساكنين (قوله وهو التشية والجمع) أي سواء كان جمع تصحيح أو جمع تكسير وقيل جمع التكسير كالمفرد (قوله مطابقا) أشار به إلى أن الطيق بمعنى للطابق كالمثل والشبه بمعنى المماثل والمشابه، وأنه حال من فاعل استقر وليس الطبق مصدرا بمعنى المطابقة حتى يرد أن حالية المصدر سماعية وحتى يقال الأولى جعله تمييزا محولا عن فاعل استقر أي استقر طبقه أي مطابقته، فما ذكره البعض تبعا للمعرب غير صحيح فلا تغفل (قوله فإن تطابقا في الإفراد) مثل ذلك ما إذا كان الوصف يستوي فيه المفرد وغيره نحو أجنب زيد أو الزيدان أو الزيدون.

<sup>[ 24 ]</sup> قاله رجل من ألهالتين . وهو من الطويل . قوله خبير مبتداً والحبير بالشيء العالم به . وبنو هب بكسر اللام وسكون الهاء حى من الازد وهم أزجر قوم ، وهو فاعل خبير صد مسد الحبر . وفيه الشاهد حيث سد مسده من غير اعتياد على استفهام أو نفي وهذا قبيح عند سيبويه وسائغ عند الكوفين قبل سيبويه معهم والصحيح خلافه ، فإن قلت : خبير نكرة فكيف وقع مبتداً ؟ قلت هو علمل فيما بعده وقد عدوه من جملة المخصصات . وملغيا من الإلغاء يقال ألفيت كلامه إذا عددته ساقطا . واللهبي نسبة إلى بني لهب . والمعنى أن بني لهب عالمون بالزجر والعيافة ، فلا تلغ كلام وجل لهبي إذا زجر أو عاف حين يمر عليه الطور .

<sup>(1)</sup> وهذا هو رأى ابن مالك، لأنه يشترط في عمله الاعتباد على النفي أو الاستفهام.

الزيدان ، وأقائمون الزيدون ، ولا يجوز أن يكون الوصف في هذه الحالة مبتدأ وما بعده فاعلا أغنى عن الخبر إلا على ٥ لغة أكلوني البراغيث ٤ ، فإن تطابقا في الإفراد جاز الأمران نحو أقائم زيد وما ذاهبة هند (وَرَفَعُوا) أى العرب (مُبتَّدُأُ بِالابتدَا) وهُو الاهتام بالاسم (قوله جاز الأمران) لكن الأرجع الأول وهو كون الرصف مبتدأ وما بعده فاعلا، لأن الوصف عدم التقديم والتأخير بل يتعين في صورتين لمانع فيهما من الثاني وهما : أحاضر القاضي امرأة ونحو ﴿ أَرَاغَبُ أَنْتَ عَنْ آلْهَيي يأْ إبراهم ﴾ [مريم: ٤٦]، بناء على الطاهر من عدم تقدير متعلق للجار والجرور، والمانع من الثاني في الصورة الأولى لزوم عدم تطابق المبتدأ والخبر، وفي الثانية ٢٦ لزوم الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي وهو أنت، وقد يتعين الابتداء لمانع من الفاعلية نحو أفي داره زيد إذ يلزم على الفاعلية عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة. وأما أفي داره قيام زيد فمنعه الكوفيون مطلقا: أما على الفاعلية فلما مر ، وأما على الابتداء فلأن الضمير لم يعد على المبتدأ بل على ما أصيف إليه المبتدأ والمستحق للتقديم هو المبتدأ. وأجازه البصريون على الابتداء للسماع، ولأنَّ ما هو من تمام مستحق للتفديم، ثم جواز الوجهين في نحو أقائم أنت مذهب البصريين. وأوجب الكوفيون ابتدائية الضمير ووافقهم ابن الحاجب(١٠)، واحتجوا بأن الضمير المرتفع بالفعل لا ينفصل عنه لا يقال قام أنا، ويجاب بأنه إنما انفصل مع الوصف لثلا يجهل معناه لأنه يكون معه مستتراً بخلافه مع الفعل فإنه يكون بارزًا كقمت وقمت ولأن طلب الوصف لمعموله دون طلب الفعل فاحتمل معه القصل، ولأنَّ مرفوع الوصف سد في اللفظ مسد واجب الفصل وهو الخير بخلاف فاعل الفعل كذا في المغني. واعلم أن صور المطابقة وعدمها تسم بالفوقية: ثلاثة في المطابقة وهي أقائم زيد، أقائمان الزيدان، أقائمون الزيدون، وحكم الأولى جواز الأمرين وحكم الأخيرتين تعين كون الوصف خبرا مقدما: وست في عدمها، أقائم الزيدان ، أقائم الزيدون ، أقائمان زيد، أقائمون زيد أقائمان الزيدون أقائمون الزيدان. وحكم الأوليين من الست تعين كون الوصف مبتدأ وما بعده فاعلا. وحكم الأربع الأحيرة الفساد. وإذا فصلت الجمع إلى صحيح ومكسر كانت الصور اثنتي عشرة (٢٦ صورة إذا علمت ما تلوناه عليك ظهر لك أن قول شيخنا والبّعض حاصل الصور سبعة بالموحدة قصور . بقي شيء آخر وهو أنه أورد على تجويز كون الثاني مبتدأ مؤخرا أن تأخيره يلبس بالفاعل وقد منعوا تأخيره في زيد قام لذلك. وأجيب بأن اللازم على تأخير المبتدأ في أقاعم زيد إجمال لا إلباس بخلاف اللازم على التأخير في زيد قام، ولتن سلم أنه إلباس فليس فيه كبير ضرر لأن الحملة اسمية على كل حال بخلافه في زيد قام فافهم (قوله أي العرب) لو قال أي سيبويه وموافقوه لكان أحسن لعدم حكم العرب بأن رفع المبتدأ بالابتداء ذكره البعض. ولك أن تقول ليس في عبارته ما يقتضي أنهم حكموا بأن رفع المبتدأ بالابتداء إذ غاية مفادها أن العرب رفعوا المبتدأ وأن رفعهم إياه حاصل بالابتداء أي بحسب ما فهم سيبويه وموافقوه ونظير عبارته قولك رفع العرب الفاعل بالفعل فافهم.

 <sup>[1]</sup> رقوله وفي الثانية، قال الدماسيني ويرده وفي النار هم خالدون والنوسع في الظرف مشهور وقوله واعلم إن نظرت لكون
 الجمع لمذكر أو مؤنث كارت ا هـ .

 <sup>[</sup>۲] (قوله النتي عشرة) بل ست عشرة تأمل ا هـ .

<sup>(</sup>٣) صاحب شرح الكافيه أعادا الله على إتمامه .

وجعله مقدمًا ليسند إليه فهو أمر معنوى (كَذَاكَ رَفُّهُ حَبِرٍ بالمُبتذا) وحده . قال سيبويه : فأما الذي بني عليه شيء هو هو فإن المبنى عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء(١) . وقيل رافع الجزءين هو الابتداء لأنه اقتضاهما ونظر ذلك أن معنى التشبيه في كأن لما اقتضى مشبها ومشبها به كانت عاملة فيهما . وضعف بأن أقوى العوامل لا يعمل رفعين بدون (قوله وهو الاهتمام بالاسم) اعلم أن الابتداء في اللغة الافتتاح ، وفي الاصطلاح قيل كون الاسم معرى عن العوامل اللفظية ، وقيل جعل الاسم أولا ليخبر عنه ، فقول الشارح الاهتمام بالاسم من باب ذكر لازم المعنى معه إذ يلزم معنى الابتداء بالاسم في اللغة وفي الاصطلاح الاهتمام به فعلم أن جعل البعض الاهتهام معنى لغويا للابتداء تخليط . ثم قيل إن الاهتهام والجعل من أوصاف الشخص المهتم والجاعل لا الكلمة والابتداء وصف لها لأن معناه كونها مبتدأ بها ويمكن أن يجاب بأن الاهتام والجعل في كلامه مصدران للمبنى للمجهول (أوله ليسند إليه) لا يشمل ابتداء الوصف المستغنى بمرفوعه عن الخبر لعدم إسناد شيء إليه لأنه مسند فلو قال للإسناد لكان أولى (قوله كذاك) أي كرفع المبتدأ بالابتداء رفع الخبر بالمبتدأ في الانتساب إليهم ، فكذلك خبر مقدم ورفع مبتدأ مؤخر وبالمبتدأ ظرف لفو متعلق برفع ، ويحتمل أن كذاك حال وما بعده مبتدأ وخبر الأول أقرب (قوله فأما الذي إلخ أي المبتدأ الذي والضمير المنفصل الأول للشيء والثاني للذي وأشار به إلى أن الخبر عين المبتدأ في المعنى أي بحسب الماصدق لا المفهوم على ما سيأتى تفصيله . وقوله فإن المبنى عليه أى فإن الشيء المبنى عليه أى على ذلك الذي بني عليه شيء ، وقوله كما ارتفع هو أى ذلك الذى بنى عليه شيء . واعترض القول برفع المبتدأ للخبر بأن المبتدأ عين الخبر في المعنى فيلزم رفع الشيء نفسه وبأن المبتدأ قد يرفع الفاعل نحو القائم أبوه ضاحك فيلزم رفع العامل الواحد معمولين بغير اتباع ولا نظير له وبأنه قد يكون جامدا كزيد ، والعامل إذا كان غير متصرف لا يجوز تقديم معموله عليه ، والمبتدأ ولو جامدا يجوز تقديم خبره عليه . وأجيب عن الأول بأن الحبر عين المبتدأ في الماصدق فقط أما في المفهوم فمختلفان على أن اختلاف اللفظ يكفي . وعن الثاني بأن جهة طلبه للفاعل مخالفة لجهة طلبه للخبر . وعن الثالث بأن ما ذكر فيه إنما هو في العامل المحمول على الفعل والمبتدأ ليس عمله في الخبر بالحمل على الفعل بل بالأصالة (قوله لأنه اقتضاهما) أي استازمهما لأن الابتداء يستلزم مبتدأ والمبتدأ يستلزم خبرا وما يسد مسده (قوله ونظيم ذلك إغي في التنظير نظر إذ العامل في النظير لفظ كأن لا التشبيه المقتضى لما ذكر بخلاف ما نحن فيه ، وأيضا العاملان في النظير مختلفان وفيما نحن فيه متحدان (قوله وضعف الخي اعترض بأن من العوامل اللفظية ما يعمل رفعين بدون اتباع وهو المبتدأ المتعدد الخبر . وأجيب بأنَّ الخبر المتعدد في المعنى متحد وهو لا يظهر ف نحو زيد عالم شجاع ، إلا أن يقال هو في تأويل زيد متصف بالعلم والشجاعة .

<sup>(</sup>١) انظر الكتاب لسيويه ٢٧٨/١ ، وابن الناظم ٢٠٨/١ .

اتباع ، فما ليس أقوى أولى ألا يعمل ذلك . وذهب المبرد الى أن الابتداء رافع للمبتدأ وهما رافعان للخبر وهو قول بما لا نظير له . وذهب الكوفيون إلى أنهما مترافعان(١) وهذا الحلاف لفظى (وَٱلْحَبَرُ ٱلْجُزْءُ ٱلْمُتِمُّ ٱلْفَائِدَة) مع مبتدأ غير الوصف المذكور بدلالة المقام (قوله بأن أقوى العوامل) وهو الفعل وقوله وهو قول بها لا نظير له) أي من اجتاع عاملين على معمول واحد . وأجيب بأن العامل عنده مجموع الأمرين لا كل منهما فالعامل واحد قاله الدماميني (قوله مترافعان) أي رفع كل منهما الآخر لطلب كل منهما صاحبه قياسا على عمل كل من اسم الشرط والفعل الجزوم به في صاحبه نحو ﴿أَيَّاها تدعواكه [ الإسراء : ١١٠ ] ، وقد يفرق باتحاد العامل في المقيس واختلافه في المقيس عليه (قوله لفظي) أي لا يترتب عليه فائدة ومنعه بعضهم بأنك إذا قلت زيدقائم وعمرو جالس وأردت جعله من عطف المفردات يكون صحيحًا عن القول بأن العامل في الجزءين الابتداء بخلافه على بقية الأقوال للزوم العطف على معمولي عاملين غتلفين (قوله والخبر الخي لم يكتف بالإشارة بقوله وعاذر خبر إلى تعريفه كااكتفي بالإشارة في المبتدأ اهتهاما بمحط الفائدة وتوطئة إلى تقسيمه إلى مفرد وجهلة سم (قوله المجرالفائدة) أي المحصل لها فلا اعتراض [1] باقتضاء كلامه حصولها قبله بالمسند والمسند إليه وإنما هو متم لها أي زيادة فيها فلا يصدق الحد إلا بالفضلة والمراد المتم الفائدة ولو بواسطة شيء يتعلق به فدخل نحو ﴿ بل أنتم قوم تجهلون﴾ [ التمل : ٥٥ ] ، وأورد أن التمريف غير جامع لخروج خبر المبتدأ الثاني في نحو قولك زيد أبوه قاتم إذ لا يحصل به مع مبتدئه فائدة إذ الجملة الواقعة خبرا غير مقصود إسنادها بالذات ، ولذلك قالوا إن النسبة فيها من قبيل النسبة التقييدية لا التامة ، فمعنى زيد أبوه قائم زيد قائم الأب، وأيضا لا بدفي إفادة هذه الجملة من تقدم المرجع وغير مانع لشموله نحو يضرب في قولك زيد يضرب أبوه لحصول الفائدة به مع مبتدئه مع كونه ليس خبرا بل جزء خبر . وأجيب عن الأول بأن المراد المتم الفائدة ولو بحسب الأصل . والجملة الواقعة خبرا خبرها قبل جعلها خبرًا كذلك ، ومن حيث نفس الإسناد وتوقف الإفادة على المرجع من حيث الضمير . وعن الثاني بأن المراد الفائدة المطلوبة والفائدة التي أفادها يضرب وحده غير الفائدة المطلوبة التي يفيدها جملة يضرب أبوه . واعلم أنه استشكل وقوع الاستدراك خبرا في نحو زيد وإن كثر ماله لكنه بخيل مع وقوعه في كلامهم ، وخرجه بعضهم على أن الاستدراك خبر عن المبتدأ مقيدا بالفاية ، وبعضهم جعل الخبر محذوفا والاستدراك منه كذا في الشهاب على البيضاوي (قوله مع مبتدأ) خرج به فاعل الفعل و نائبه (وقوله غير الوصف المذكور) خرج به فاعل الوصف المذكور و نائبه ، فقول الشارح بعد فلا ير د الفاعل أي فاعل الفعل وفاعل الوصف على التوزيم وما قاله البعض من أنه لو قيل بدل قو لمم خرج الفاعل نائبه وخرج الفعل لكان حسنا لأنه الذي يلتبس بالخبر من جهة كون كل حديثاً عن غيره مدفوع بأنَّ الفاعل يلتبس أيضاً بالخبر من جهة كون كل اسماً ملازم الرفع متأخراً عن صاحبه من مبتدأ أو فعل.

 <sup>[1]</sup> وقوله فلا اعتراض الخي لا روود له يعد تفسير أنوى المواسل بالنمل ، نعم لو فسير بالمامل اللفظى وردا ه.
 (١) أيمان كل منها بناها ولا يقتر ، واحتجو القوفية أداى الشرطة عاملة الشعل بعدها ، وهر عامل في اقال تعالى : والكائل موافقة الإسلاماء الحسني في.

والتمثيل بقوله (كَاللهُ بُرِّ وَالْآيَادِي شَاهِلَهُ) فلا يرد الفاعل ونحوه (وَمُفْوَدًا يَأْتِي) الخبر وهو الأصل . والمراد بالمفرد هنا ما ليس بجملة كبر وشاهدة (وَيَاتِي جُمَلَةً) وهمي فعل مع فاعله ، نحو زيد قام أبوه ، أو مبتدأ مع خيره نحو زيد أبوه قائم . ويشترط في الجملة أن نكون (حَلوِيَةً مَفْتَى) المبتدأ (الَّذَى سِيقَتْ) خبرًا (لَّهُ) ليحصل الربط ، وذلك بأن يكون فيها ضميره لفظا كما مثل ، أو نية نحو السمن منوان بدرهم أي منوان منه ، أو خلف عن

(قوله بدلالة المقام) راجع لكل من قوله مع مبتدأ وقوله غير الوصف المذكور أما في الأول فلدلالة قوله مبتدأ زيد الخ على أن الحبر لا يصاحب إلَّا المبتدأ وأما في الثاني فلدلالة قوله أغنى على أن الوصف لا خبر له (قوله كالله بن) أى محسن والأيادى جمع أيد جمع يد بمعنى النعمة مجازا (قوله فلا يود الفاعل ونحوه) يعنى نائب الفعل (قوله ومفردا) حال من فاعل يَأْتَى (قوله وهو الأصل) أي الغالب أو السابق لأنه جزء الجملة والجزء سابق على الكل (قوله ويأتى هملة) لم يقل وظرفا وجارا ومجرورا لما سيفيده كلامه من أنهما لا يخرجان عن المفرد والجملة . واعلم أن الجملة أعم من الكلام لأنه لا يشترط أن يكون إسنادها مقصودًا لذاته بخلاف الكلام وقيل ترادفه (قوله وهي فعل هم فاعله) لو قال كالفعل مع فاعله إلخ لكان أحسن ليدخل اسم الفعل مع فاعله نحو العقيق هيهات ، والفعل مع نائب الفاعل نحو زيد ضرب ، وكان مع اسمها وخبرها وإن كذلك ، ولا فرق في الجملة بين أن تكون خبرية أو إنشائية على الصحيح بخلاف النَّعَت فلا يصح بالإنشائية . والفرق أن الغرض من النَّعَت تمييز النَّعُوت للمخاطب ولا يميز له إلا بما هو معلوم عنده قبل الخطاب والإنشائية ليست كذلك لأن مدلوها لا يحصل إلا بها لكن إذا وقعت الجملة الإنشائية خبرًا طلبًا كانت أو غيره لم تكن خبريتها عن المبتدأ باعتبار نفس معناها القيامه بالطالب والمنشيج لا بالمبتدأ بل باعتبار تعلق معناها بالمبتدأ فإذا قالت زيد اضربه فطلب الضرب صفة قائمة بالمتكلم وليس حالًا من أحوال زيد إلا باعتبار تعلقه به ، وبهذا الاعتبار كانت الجملة خبرا عنه فكأنه قبل زيد مطلوب ضربه أو مستحق لأن يطلب ضربه ، وبه أيضا صح احتال الكلام للصدق والكذب . هذا خلاصة ما نقله الدماميني عن بعض المتأخرين وقال هو في غاية الحسن (قوله وزياد قام أبوه) قال الدماميني بعض المحققين على أنه لا إسناد للجملة من حيث هي جملة إلى زيد بل القيام في نفسه مسند إلى الأب ومع تقييده مسند إلى زيد وأما المجموع المركب من الأب والقيام والنسبة الحكمية بينهما فلم يسند إلى زيد ولذلك يؤوّلون زيد قام أبوه بأنه قائم الأب ، قولهم الخبر الجملة بأسرها توسع ا هـ (قوله حاوية معنى الذي إلخى أي مشتملة على ما يدل على معنى المبتدأ (قوله وذلك) أي احتواؤها على معنى المبتدأ رقوله بأن يكون فيها ضميره) يشمل ضميره الذي عطف هو أو ملابسه على شيء في الجملة بالواو خاصة لأنها لمطلق الجمع، فالاسمان معها أو الأسماء كمثنى أو جمع فيه ضمير نحو زيد قام عمرو وهو أو وأبوه والذي في نعت أو بيان شيء فيها نحو زيد ضربت رجلا يجبه أو ضربت عمرا أخاه فإن قدرت أخاه

ضميره كقولها : زوجي المس مس أرنب ، والريح ريح زرنب ، قيل أل عوض عن الضمير ، والأصل منه مس أرنب وريحه ريح زرنب(١٠) ، كذا قاله الكوفيون وجماعة من البصريين وجعلوا منه ﴿ وأما من خاف مقام ربه ونهي النفس عن الهوى . فإن الجنة هي المأوى ﴾ [ النازعات : ٤٠ ] ، أي مأواه والصحيح أن الضمير محذوف أي المس له أو منه ، وهي الماَّوى له ، وإلا لزم جواز نحو زيد الأبُّ قائم وهو فاسد ، أو كان فيها إشارة إليه نحو بدلاً امتنعت المسألة بناء على المشهور أن عامل البدل ليس عامل المبدل منه بل مقدر فكان الضمير من جملة أخرى ، ومن ثم امتنع حسن الجارية أعجبتني هو لأن هو بدل اشتمال (فعاقدة) قد يكون الضمير الذي في الجملة لغير المبتدأ ويحصل به الربط لقيامه قيام ظاهر مضاف لضمير المبتدأ كما في قوله تعالى: ﴿ وِ اللَّهِينَ يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن ﴾ [ البقرة : ٢٣٤ ] بناء على قول الناظم كالكسائي الأصل يتربص أزواجهم فجىء بالنون مكان الأزواج لتقدم ذكرهن فامتنع ذكر الضمير لأن النون لا تضاف كسائر الضمائر ، وحصل الربط بالضمير القاتم مقام المضاف إلى ضمير المبتدأ . وقبل يقدر أزواج . قبل الذين وقبل يقدر أزواجهم قبل يتربصن . وقيل يقدر بعدهم بعد يتربصن كذا في المغنى (قوله نحو السمن إخ) و كقراءة ابن عامر في صورة الحديد ﴿ وكل وعد الله الحسنى ﴾ [ الحديد : ١٠ ] وهي تشكل على ما نقله الدماميني من منم البصريين حذف الضمير العائد على لفظ كل إذا كان مبتدأ . قال ونص ابن عصفور على شذوذ قراءة ابن عامر . وسلك الأدب ابن أبي الربيع فقال جاء في الشعر وفي قليل من الكلام كقراءة ابن عامر . وحكمي عن الكسائي والفراء إجازة ذلك ا هـ قال في المغنى و لم يقرأ ابن عامر برفع كل في سورة النساء بل بنصبه كالجماعة مناسبة للقعلية قبله والفعلية بعده (أوله منوان) تثنية منا كعصا مكيال أو ميزان ، وتقلب ألفه ياء أيضًا في التثنية كذا في القاموس ، وهو ثان ، وسوّغ الابتداء به الوصف المقدر أي منوان منه (**قوله زوجي** إ على ليس بيت شعر كما توهم ، وكنت بذلك عن لين بشرته وطيب رائحته والزرنب نوع من الطيب ، وقيل نبات طيب الرائحة . وقيل الزعفران (قولة وإلا لزم جواز نحو زيد الأب قائم) قال سم جواز ذلك لازم على الصحيح أيضا . لا يقال أهل المذهب الصحيح لا يجوزون مثل هذا التركيب ومحل ما ذهبوا إليه من تقدير له أو منه إذا لم يلزم اللبس وإلا وجب التصريح به لأنا نقول للكوفيين أيضا أن يقولوا بنظير ذلك (**قوله** وهو فاصد ) لإيهامه أن الأب نعت لزيد وأن زيدا القائم مع أنه ابن والقائم أبوه (قوله أو كان فيها إشارة إغرى عطف على مدخول أن في قوله بأن يكون فيها ضميره إلخ ، ولو قال إشارة إليه إلخ لكان أخصر وأنسب (قوله ولباس التقوى) أي على قراءة من رفع لباس وأن ذلك مبتدأ اما على قراءة النصب عطفا على لباسا وهي سبعية أيضا أو الرفع على أنه بدل أو عطف بيان أو نعت كما جوزه الفارسي وتبعه أبو البقاء وجماعة بناء على أن النعت قد يكون أعرف من المنعوت فالخبر مفرد .

<sup>(</sup>١) من حديث أم زرع للبي صلى الله عليه وسلم ، واقطر صفوة صحيح البخاري ٤٥/٤ .

﴿ وَلِياسَ التَّقُوى ذَلَكَ خَيْرٍ ﴾ [الأعراف: ٢٦]، أو اعادته بلفظه نحو ﴿ الحاقة ما الحَّقَةُ هَا اللهُ إذا كان الحَافَةُ ﴾ [الحَافَةُ ﴾ [الحَافَةُ ﴾ [الحَافَةُ ) والحَافَةُ أَنْ اللهُ عَدُو زيد جاءني أبو عبد الله إذا كان أبها عموم يشمله نحو زيد نعم الرجل. وقوله :

[187]

كذا قالوه . وفيه نظر لاستلزامه جواز زيد مات الناس وخالد لا رجل فى الدار ، وهو غير جائز فالأولى أن يخرج المثال على ما قاله أبو الحسن بناء على صحته ، وعلى أن أل فى فاعل نعم للعهد لا للجنس ، أو وقع بعدها جملة مشتملة على ضميره بشرط كونها

رقوله أو إعادته بلقطه و لا يختص ذلك بمواقع التفخيم وإن كان فيها أكثر لأن وضع الظاهر موضع المفسم قباسى وإن لم يكن باللفظ الأول ذكره البعض رقوله ها الحاقة) ما للاستفهام التفخيصي مبتداً ثان خيره ما بعده وسوّغ الابتداء بها عمومها على أنها معرفة عند ابن كيسان كا تقدم (قوله بهعاف) أى حال كون الإعادة ملتبسة بمعناه لا بلفظه الأول (قوله نحو زيد نعم الرجل) أى بناء على الأصح أن أل للجنس المستفرق لا للعهد ومثله نعم الرجل زيد على القول بأن زيد مبتداً خيره الجملة قبله وأن أل للجنس المستفرق لا للعهد (قوله وهو غير جائزي قد يقال لا مانع من النزام جوازه أعذا من هذا الكلام . اللهم المستفرق لا للعهد (قوله وهو غير جائزي قد يقال لا مانع من النزام جوازه أعذا من هذا الكلام . اللهم إي أن يكونوا صرحوا بامتناعه أفاده سم رقوله أن يُقرّج المثال أى زيد نعم الرجل هذا هو الظاهر ويحته أى صحة ما قاله أبر الحسن وإنما قال ذلك مخالفة الجمهور له (قوله وعلى أن أل) أى وبناء على أن أل (قوله لا في المنافئ على جملة مشتملة على ضمير المبتدأ جملة أخرى خالية منه بالفاء نحر فو الم عكس ذلك وهو أن تعطف على جملة مشتملة على ضمير المبتدأ جملة أخرى خالية منه بالفاء نحر فو الم المعلوفة إغي الفاء نحر فو الم الفاء نحر فو الم النافل من الدينا المتحافقين بالفاء أو الواو لا المعلوف عليها فقط فالرابط حيئذ الضمير ، وانظر هل يقال مثل ذلك في نحو زيد يقوع عمرو إن قام الظاهر نعم .

[١٤١] تمامه : \* وَلَكِنَّ سَيْرًا فِي عِرَاضِ ٱلْعَوَاكِبِ \*

وقيله : تَضَخَمُ مُرَيْنًا بِالْقِبِارِ وَالْشُهُمْ فَتَلُونَ مُّوفَانٌ عَظْلَمُ لَلْتَنَاكِبِ وهما من الطويل . قال أبو الفرج هذا نما هجا به قديما بور أسد بن أبي العرص بن أبية بن عبد همس ، وعراض المواكب بالعين المهملة والشاد المجمعة أى في مقها وناحيتها . وقد صحفه من يقول هم عرصة الدار . والمواكب جمع موكب وهم الفوم الذوب الرئال للزينة وكذلك جماعة الفرسان . وقمدون جمع قعد بينم القاف والميم وتشديد الدال وهو الفوى الشديد والشاهد في قوله لا قتال حيث حذف منه الفاء التي يتدخل بعد أمًا كما في من يفعل الحسنات الله يشكرها وهو خير لقوله القتال . وسيرا نصب على المسدر على تقديم تسورون سيرا .

إما معطوفة بالفاء تحو زيد مات عمرو فورثه ، وقوله :

[۱٤۷] وَإِنْسَانُ عَنِيْنِي يحسِرُ المَاءُ ثَارَةً فَيْشُو وَتَـازَاتٍ يَجُمَّ فَيَعْـرَقُ قال هشام أو الواو نحو زيد ماتت هند وورثها . وأما شرطا مندلولا على جوابه بالحبر نحو زيد يقوم عمرو إن قام (وَإِنْ تَكُنُّ) الجملة الواقعة خبرا عن المبتدأ (إيَّاهُ مَعْنِي ٱكْتَقْلَى ، بِهَا)

(قوله يحسر) بضم السين أي ينكشف ويأتي متعديا أيضا

فيقال حسره أى كشفه . ويجم بضم الجيم وكسرها أى يكثر ويتراكم . شمني (قوله أو الواو) أى بناء على أن الواو للجمع في الجمل أيضا . ورده في المغنى بجواز هذان قائم وقاعد دون يقوم ويقعد . وفي كلام الرضى أو ثم فإنه قال الجملة التي يلزمها الضمير كخير المبتدأ والصفة والصلة إذا عطفت جملة أخرى متعلقة بها معنى مضمونها بعد مضمون الأولى بتراخ أو تعقب أو مقارنا جاز تجريد إحدى الجملتين عن الضمير الرابط اكتفاء بما في أختها التي هي كجزئها سواء كان مضمون الأولى سببا لمضمون الثانية كما في مثال الذباب أولا كما تقول الذي جاء فغربت الشمس زيد ، لأن المعنى الذي يعقب مجيئه غروب الشمس زيد ، وتقول الذي جاء ثم غربت الشمس زيد لأن المعنى الذي تراحي عن مجيثه غروب الشمس زيد . وتقول الذي تزول الجبال ولا يزول أنا إذ المعنى الذي يقترن عدم زواله بزوال الجبال أنا ، فههنا تتساوى الواو والفاء وثم من جهة التعلق المعنوى وهو البعدية والاقتران المعلوم من قرينة الحال . بخلاف قوله الذي قام وقعدت هند أنا فإنه لا يجوز لعدم التعلق المعنوى وهو الاقتران إذ لا دليل عليه ولو وجد الدليل لجاز كما تقول الذي قام وقعدت هند في تلك الحال أنا ! هـ وأقرَّه الدماميني إلا أنه في قصر التعلق المعنوى في الواو على الاقتران إذ قد نقوم القرينة فيها على التعقيب أو التراخي كما تقول الذي قام وقعدت هند بعقب تلك الحال أو بتراخ عنها أنا رقوله وإن تكن إياه معنى إلخ قال يس قال الناظم في شرح التسهيل : الجملة المتحدة بالمبتدأ معنى كل جملة مخبر بها عن مفرد يدل على جملة كحديث وكلام ومنه ضمير الشأن ا هـ وبه يسقط الاعتراض المشهور بأنه إن أريد بكون الجملة نفس المبتدأ الاتحاد في الماصدق ولو باعتبار قصد المتكلم دون الوضع فكل مبتدأ وخير كذلك أو في المفهوم فباطل لأنه يؤدي إلى إلغاء الحمل ١ هـ وهذا يدل على أن المراد بالشأن القصة والحديث وأن المراد بخبره لفظ الجملة كما في منطوق الله حسبي لا أن المراد بالشأن الحالة والصفة ، وبخيره مضمون الجملة وإن نقله البعض عن البهوتي وأقره .

<sup>[</sup>٤٧] قاله ذو الرمة غيلان ، وهو من قصيدة من الطويل ، وإنسان عيني كلام إضاف مبتداً وهو المثال الذى يرى فى الساده ، وضود على الساده ، وضود على المساد ، وقيه السواد ، وضود عسر الله أي يكشف بالحاء المهملة ، وقارة نصب على المسدر (قوله فيدو) ، هذا خبر ، وقيه الشاهد حيث وقع الجمدان خبرا ولا رابط إلا فى الجملة عطفت على الأخرى بالذاء التى هى للسبية فتنزلنا منزلة الشرط والجزاء فاكتفى بضدير واحد كما يكتفى فى جمانى الشرط والجزاء فاكتفى بضدير واحد كما يكتفى فى جمانى الشرط والجزاء عمل على الأخرى بالذاء التى من المراد وفى المحلف بالوانو ونحو زيد يقوم بكر ويغضب خلاف ، وتارات جمع تارة ، ويجم بالجموم وهو الكرة ، وهو خبر مبتدأ محلوف أى هو يجم . وفيغرق عطف عليه .

عن الرابط (كَتَطْقِي اَللهُ حُسْبَي وَكُفَى) فنطقى مبتدًا وجملة الله حسبى خبر عنه ، ولا رابط فيها لأنها نفس المبتدأ فى المعنى . والمراد بالنطق المنطوق ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَآخَو دعواهم أن الحمد لله رب العالمين ﴾ [يونس: ١٠] وقوله عليه الصلاة والسلام و أفضل ما قلته أنا والنيون من قبلي لا إله إلا الله ١٠٥ (وَ) الخبر (ٱلْمُفْرَدُ الْجَامِلُ) منه (فَارِخُ) من ضمير

ومما يؤيد ذلك قولهم خبر ضمير الشأن لا يكون إلا جملة إذ لو لم يكن المراد بالشأن القصة والحديث بل -الحالة والصفة لصح الإخبار عنه بالمفرد بأن يقال هو الأحدية مثلاً فننبه (**قوله اكتفى)** أى المبتدأ بها والمعنى أنه لا ضمير فيها لا أنه مستنني عنه مع إمكان الإتيان به (قوله كتطقي الله حسبي) الحكم على الخبر في هذا المثال ونحوه بأنه جملة إنما هو بحسب الظاهر أما في الحقيقة فمفرد كما قاله المرادي لأن المقصود بالجملة لفظها ، فالمني منطوقي هذا اللفظ. والمراد بالنطق المنطوق والإضافة في نطقي للعهد (قوله وكفي) فاعله ضمير مستتر وهو من باب الحذف والإيصال والأصل وكفي به حسيبا لأن الأكثر في فاعل كفي أن يجرّ بالباء الزائدة ا هـ خالد مع زيادة (قوله وآخر دعواهم) أي دعائهم قال البعض كغيره أن مخففة من الثقيلة ا هـ وهو غير مناسب لجعلّ الشارح الآية من الإخبار بجملة هي عين المبتدأ في المعنى لأن الخبر حيئة مفرد لتأولها مع معمولها بمصدر وجعلها تفسيرية يشترط كونها بعد جملة فيها معنى القول دون حروفه لأنها هنا بعد مفرد فتأمل و**قوله** هنه) قدره للإشارة إلى أن الجامد مبتدأ ثان خبره فارغ والجملة خبر المفرد والرابط محذوف تقديره منه ، وإنحا فعل ذلك لئلا يعود الضمير في قوله وإن يشتق للموصوف بدون صفته على تقدير جعل الجامد صفة لأنه خلاف المتبادر وإن كان جائزا عند القرينة وهي هنا استحالة كون الجامد مشتقا . وفيه أن جعل الجامد مبتدأ ثانيا بتقديره الرابط خلاف المتبادر أيضا إلا أن يقال تقدير الرابط كثير بخلاف إرجاع الضمير إلى الموصوف بدون صفته بل جعل الشاطبي خطأً مستدلاً بقول سيبويه وغيره من النحاة : الموصوف والصفة بمنزلة الاسم الواحد وإن توزع في التخطئة (قوله فارغ) أي على الصحيح خلافا للكوفيين في قولهم بتحمله الضمير ومحل الخلاف الجامد الذي ليس في تأويل المشتق أما هو كأسد بمعنى شجاع فمحتمل اتفاقا والمناطقة يوجبون تأويل الجامد المحض بالمشتق في نحو هذا زيد لأن الجزئ الحقيقي لا يكون محمولا عندهم أصلاً ، فلا بد

(٢) فأضل مبدأ ، وهلة لا إله إلا أله أهر ، ولم تنصل على رفيط لأنها فلس للبشأ في فلمي ، وقال الشيخ بين أنطيعي في حاشيته على شرح المسرح ٢٠٠/١ عينان : الأول : لا يُتبع كون الجلملة هنا كلية علاقة لا إن السراح وابن الأثباري على قول الشاعر : المسرح عينان على المسرح عينسسل صورة كيسسف إسليسي صاليسيا المسرح المسالسات المسرك الوعيسية وغينسسار المسرح المسرك المسالسات المسالسات المسالسات المسالسات المسلسات المسلسات المسلسات المسالسات المسلسات المسلسات

ولا قسية خلافاً للطب مثل قوله : ﴿ واللّبِن هاجروا ل سيبل فقام تقوا أنّ ماتوا لوزقهم الله رقام حدًا ﴾ . ولا مصدقه بالسين أو سوف خلافاً لان الطواوة . أقال : قد يجب أن كون الجز علة وظك ل أماكن أوصلها بعض الصداد إلى تمانة منها : عبر حمير الشان . وعو كان \_ امل الصواب كاد ـ. واقصوص بللدح إذا تقدم ، وللصوب على الاحصاص ، الإنتهب فه أن يقلم عليه أسم يحتاه وهو مبتاً ، وللصوب على الاحصاص معمول الأحص والجملة عولى ذلك الاسم . وعالى التجميع ، وغير للبناً الواقع بعد إذ تكو في إذهما ل القول إم وعبر المبتأً الوقع بعد أو لشريف نوح أو أو أبيم صورة ﴾ .

المبتدأ خلافا للكوفيين (وَإِنُّ • يُشْتَقُّ) المفرد بمعنى يصاغ من المصدر ليدل على منصف به كما صرح به في شرح التسهيل (فَهْوَ ذُو صَعِير مُسْتَكِنْ) فيه يرجع إلى المبتدأ . والمشتق من تأويله بمعنى كلى وإن كان في الواقع منحصرا في شخص ، فيؤول زيد في نحو هذا زيد بصاحب هذا الاسم حتى عند من لا يشترط في الخبر أن يكون مشتقا كلما في شرح الجامع . وقوله والمناطقة أي جمهورهم وإلا فمنهم من لا يوجب ذلك لتجويزه حمل الجزئ الحقيقي (قوله بمعنى يصاغ من المصدر إغي هذا هو المثنق بالمعنى الأحص وهو المرادهنا أما المشتق بالمعني الأعم فهو ما أحذ من المصدر للدلالة على ذات وحدث وهو بهذا المعني يتناول أسماء الزمان والمكان والآلة فلا تصح إرادته هنا لحلو الثلاثة المذكورة من الضمير . والمراد بالمصدر ما يشمل المستعمل والمقلم ليدخل نحو ربعة من الصفات التي أهملت مصادرها وواستظهر بعضهم أن نحو ربعة ليس مشتقا أصلا بل أجرى بجرى المشتق لكونه بمعناه كا قاله المصنف في نحو شمر دل يمني طويل (أو له فهو فو ضمين أي واحد . نعم إن تعدد المشتق و جعل الخبر المجموع نحو الرمان حلو حامض ففيه خلاف : قيل إنه واحد تحمله معنى المجموع المجعول خبرا وهو مز لأنه لا يجوز خلو الخبرين من الضمير لثلا تنتقض قاعدة المشنق ولا انفراد أحدهما به لأنه ليس أول من الآخر ، ولا أن يكون فيهما ضمير واحد لأن عاملن لا يعملان في معمول واحد ، ولا أن يكون فيهما ضميران لأنه يصير التقدير كله حامض وهو خلاف الغرض وقيل واحد مستتر في الأول لأنه الخبر في الحقيقة والثاني كالصفة والتقدير الرمان حلوفيه حموضة . وقال الفارسي واحدمستتر في الثاني لان الأول بمنزلة الجزء من الثاني ، والثاني هو تمام الخبر . وقال أبو حيان اثنان تحملهما جزءا الخبر ولا يلزم أن يكون كل منهما خبرا على حدته لأن المعنى أنه ذو طعم بين الحلاوة والحموضة الصرفتين. قال أبو حيان وتظهر تُمرة الخلاف إذا جاء بعدهما اسم ظاهر نحو هذا البستان حلو حامض رمانه . فإن قلنا لا يتحمل إلا أحدهما تعين أن يكون الرمان مرفوعا به ، وإنم قلنا يتعمل كل كان من باب التنازع كذا في الهمع ، ومحل كون الخبر المشتق ذا ضمير اذا لم يرفع الظاهر وإلا كان فارغا لأنه لا يرفع فاعلين نحو زيد قائم أبوه (قوله مستكن) أي وجوبا إلا لعارض يقتضي البروز كالحصر في نحو زيد ما قائم إلا هو ، والجريان على غير من هوله في نحو زيد عمرو وضاربه هو ، ومذهب سيبويه جواز الإبراز كما يؤخذ من تجويزه في نحو مررت برجل مكرمك هو أن يكون فاعلا وتوكيدا للضمير المستتر زقوله يوجع إلى المبتدأ الظاهر أن المراد إلى مبتدأ ذلك الخبر . وأورد عليه أنه قدير يرجع إلى غيره في نحو زيد عمر وضاربه هو ، وأجيب بأن كلامه جرى على الغالب . وسينيه على خلاف الغالب بقوله وأبرزنه إغ. وأجاب شيخنا بأن فرض كلام الناظم في المستكن فلهذا قال الشارح يرجع إلى المبتدأ والضمير في المثال المذكور بارز ، وهذا جواب وجيه كإلا يخفي على نبيه فالبعض الذي شنع عليه الأحق بالتشنيع والأجدر باللوم والتقريع . لا يقال جوابه وإن دفع إيراد المثال المذكور لا يدفع إيراد نحو زَيد هند ضاربها لأن الضمير في الخبر مستتر مع رجوعه إلى غير مبتدئه لأنا نقول المتن جار على مذهب البصريين من وجوب إبراز الضمير إذا جرى الخبر على من هو له مطلقا ، وحينئذ لا يصح هذا المثال فلا يرد أصلاً فافهم .

بالمعنى المذكور هو اسم المفعول واسم الفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل. وأما أسماء الآلة والزمان والمكان فليست مشتقة بالمعنى المذكور فهى من الجوامد وهو اصطلاح. (تتنبيهان: الأول) في معنى المشتق ما أول به نحو زيد أسد أي شجاع،

وعمرو تميمى أى متسب إلى تميم ، وبكر ذو مال أى صاحب مال . ففى هذه الأحبار ضمير المبتدأ . الثانى يتمين في الضمير المرفرع بالوصف أن يكون مسترا أو منفصلا ولا يجوز أن يكون بارزًا متصلا ، قالف قائمان وواو قائمون من قولك الزيدان قائمان والزيدون قائمون ليستا بضميرين كما هو في يقومان ويقومون ، بل حرفا تثنية وجمع وعلامتا إعراب (وأَبْرِزُهُمُ أَى الضمير المذكور (مُطلَقًا) أى وإن أمن اللبس (حَيْثُ ثلاً) الحبر (ها) أى مبتدأ (لَيْسَ مَقاف) أى معنى الخبر (لَهُ) أى لذلك المبتدأ (مُحَصلًا) مثاله عند خوف اللبس أن تقول عند إرادة الإخبار بضارية زيد ومضروية عمرو زيد عمرو ضاربه هو ، فضاربه خبر عن عمرو ومعناه هو الضارية لزيد ، وبإبراز الضمير علم خلك () ولو استتر آذن التركيب بعكس المعنى . ومثل ما أمن فيه اللبس زيد هند ضاربها وهو وهند زيد ضاربته هي فيجب الإبراز أيضا الجريان الخبر على غير من هو له . وقال الكوفيون لا يجب الإبراز حيتذ ووافقهم الناظم في غير هذا الكتاب واستدلوا لذلك بقوله :

(قوله فقي هذه الأخبار ضمير المبتدأ) ويرتفع بها الظاهر إذا جرت على غير من هي له كا يرتفع بالمشتقات نحو 
زيد أسد أبوه قاله الفارضي (قوله وأبرزفه) يوهم كلامه أن وجوب الإبراز خاص بيضمور المفردم أنه يجب في 
الجملة أيضا نحو زيد عمرو ضربه هو لوجود المحلور فيها أيضا ، وكذا ما احتمل أن يكون مفردا أو جملة من 
المفرف والجار والمجرور نحو زيد عمرو في داره هو أو عنده هو ، وهل يجوز وضع الظاهر موضعه عند الإبهام ؟ 
قال أبو حيان نعم ، وخالفه المرادي (قوله حيث تلا الحتى مثله والنعت والصلة كركب عمرو الفرس طارده 
هو ، ومر زيد برجل ضاربه هو ، وبكر الفرس الراكبه هو كفا إذا وقعت التلاثة جملة فعلية فالفعل كالوصف 
المفرد في الثلاثة والحبر حكما وخلافا كا في الهمع وقوله عظاله أي الإبراز عند حوف اللبس والضمير في صورة 
الحوف فاعل عند الكل إلا الرضي فإنه قال : تأكيد للضمير المستر ، وفي صورة الأمن فاعل عند البصريين . 
وجوز الكوفيون كونه فاعلا وكونه تأكيدا ، وتظهر فائلة ذلك في التثنية والجمع فيقال على تقدير . فاعلية 
المرس إفراد الوصف في مثل ذلك إلا في لفة أكلو في البراغيث قاله الدمامين (قوله وطال ما أمن فيه اللبس) قال 
المتعدلوا لذلك إلخ وجه القسك به أن قومي مبتدأ أول وذرى المجد مبتدأ ثان وبانوها جمع بان من بتي يسي 
واستعدلوا لذلك إلخ وجه القسك به أن قومي مبتدأ أول وذرى المجد مبتدأ ثان وبانوها جمع بان من بتي يسي 
واستعدلوا لذلك إلخ وحد اللبس بعرب فاعلاً عند الجميع ، إلا الرضي فإنه قال : إنه تأكيد الطنمور المستر وأمن يكون توكيدا من اللبي فالضمور فاط عند المصرين ، وجؤز الكوفيون أن يكون ذاكلاً وأن يكون توكيدًا .

قَوْمِي ذُرَى المَجْدِ بِاللَّهِ هَا وَقَدْ عَلِمَت بَكُنَّهِ ذِلْكَ عَلَمْانٌ وَقَحْطَانُ [1 & A] (تنجيهان)ه: الأول من الصور التي يتلو الخبر فيها ما ليس معناه له أن يرفع ظاهرا نحو زيد قائم أبوه ، فالهاء في أبوه هو الضمير الذي كان مستكنا في قائم ، ولا ضمير فيه حينئذ لامتناع أن يرفع شيئين ظاهرا ومضمرا . الثانى قد عرفت أنه لا يجب الإبراز في زيد هند ضاربته ، ولا هند زيد ضاربها ، ولا زيد عمرو ضاربه تريد الإخبار بضاربية عمرو لجريان الخبر على من هوله ، بل يتعين الاستتار في هذا الأخير لما يُلزم الإبراز من إيهام ضاربية زيد (وَأَعْبَرُوا يِظُرفِ) نحو زيد عندك (أَوْ يِحَرْفِ جَوْ) مع مجروره نحو زيد خبر الثاني والجملة خبر الأول والهاء عائدة على ذرى المجد والعائد على المبتدأ الأول مستتر في بانوها فقد جرى الخبر على غير من هوله ، و لم يبرز الضمير لكون اللبس مأمونا للعلم بأن الذرى مبنية لا بانية ، ولو أبرز لقيل على اللغة الفصحي بانيها هم لأن الوصف كالفعل إذا أسند إلى ظاهر أو ضمير منفصل مثني أو جمع وجب تجريده من علامتهما وعلى غير الفصحي بانوها هم . وأجاب البصريون باحتال أن يكون ذرى المجد معمولًا لوصف محذوف يفسره المذكور والأصل بانون ذرى المجد بانوها . وفيه أن اسم الفاعل هنا يمعني المضي ومجرد من أل فلا عمل له فلا يفسر عاملا . وأجيب بأنه لا مانع من أن يراد بالوصف الدوام والاستمرار فيكون بمنزلة الحال في صحة العمل فيفسر عاملا كا قاله الناصر (فائدة) تكتب ذرى بالألف عند البصرييز لانقلاب ألفه عن واو ، وياء عند الكوفيين لضم أوله (قوله قلد عرفت) أي من مفهوم قوله : م ما ليس معناه له محصلا ه (قوله بظرف) أي تام يحصل بالإخبار به فائدة أخذا من تعريف الخبر السابق. والمرا بالظرف ما يعلم المكانى والزماني الواقع خبرا عن غير جنة أو عنها على الفائدة وقصره على المكاني كما فعا البعض قصور (قوله مع مجروره) لو قال ومجروره لكان أولى لاقتضاء عبارته أن المجرور قيد للخبر الذي هـ حرف الجركا هو شأنّ الحال والنعت لاجزء منه . هذا . وقد حقق الرضي أن المحل أي محل النصب بالمتعلق لمحذوف بناء على أنه الخبر أو بالتعلق الملفوظ به في نحو زيد جالس في الدار وذهبت بزيد . أو الرفع بالمبنى للمجهول في نحو مر بزيد إنما هو للمجرور فقط لأن الجار لتوصيل معاني الأفعال وما في حكمها إلى الأسماء كالهمزة والتضعيف في أذهبت زيدا وفرحته ، لكن هذا الذي حققه لا يقتضي أن الإخبار في الظاهر الذي أراده المصنف بالمجرور فقط ، فتفريع البهوتي على كلام الرضى أن الخبر المجرور فقط وأن المصنف أطلق الجار وأراد المجرور مجازا لعلاقة المجاورة غلط ، وإن نقله البعض وأقره .

<sup>[ 8. ]</sup> هر من السيط (قوله قومي) مبتداً ، و فرى المجدمينا أثان ، وهو جمع فروة الشىء وهو أعلاه ، والمجد المؤها) أى بانوا ها أي بانوا المي المؤها الله و المي المؤهل المؤهر المي المؤهر الم

في الدار (ناوينَ) متعلقهما إذ هو الخبر حقيقة حذف وجوبا وانتقل الضمير الذي كان فيه

وقال السيد في حواشي الكشاف المحل لمجموع الجار والمجرور في المستقر وللمجرور فقط في اللغو نحو ﴿ أَنْعَمَتَ عَلِيهِم ﴾ [ الفاتحة : ٧ ] ، ومر بزيد ا هـ ومراده بالمحل الذي للمجموع في الحبر الظرفي محل الرفع بناء على أن الجار والمجرور هو الخبر فلا ينافي ما للرضى فتنبه . والحاصل أن محل المجموع في المستقر تارة يكون رفعا إذا كان خبرا وتارة يكون نصبا إذا كان حالًا مثلاً ، وتارة يكون جرا إذا كان صفة لموصوف مجرور ، ومحل المجرور في اللغو تارة يكون رفعا كما في مر بزيد بالبناء للمجهول، وتارة يكون نصبا كما في مررت بزيد ولا يكون جرا فاحفظ ذلك (قوله إذا هو الحبر حقيقة؛ وقبل الظرف أو الجار والمجرور وقبل المجموع واختاره الرضى وابن الهمام . والقائل بالأول نظر إلى أن العامل هو الأصل وأن معموله قيد له ، والقائل بالثاني نظر إلى الظاهر ، والقائل بالثالث نظر إلى توقف مقصود المخبر على كل منهما . قال الروداني حاول بعضهم جعل الخلاف لفظيا ، ومن تأمله حق التأمل علم أنه حقيقي ، ثم الخلاف في المتعلق بالكون العام أما المتعلق بالكون الخاص فالخير ذلك الخاص ذكر أو حذف لدليل اتفاقاً . واعلم أن كلا من الظرف والجار والمجرور قسمان : لغو ومستقر بفتح القاف فاللغو ما ذكر عامله ولا يكون إلا خاصا والمستقر ما حذف عامله عاما كان ولا يكون إلا واجب الحذف أو خاضا واجب الحذف نحو يوم الجمعة صمت فيه أو جائزه نحو زيد على الفرس أى راكب . وقيل المستقر ما متعلقه علم واللغو ما متعلقه خاص وعليه اقتصر الدماميني وهو مقتضى قول المغنى لا ينتقل الضمير من المحذوف إذا كان خاصا إلى الظرف والجار والمرجرو ا هـ وسمى اللغو لغوا لحلوه من الضمير في المتعلق، والمستقر مستقرا أي مستقرا فيه لاستقرار الضمير فيه (قوله حدف وجوبا) إنما قال وجوبا لأن كلام المصنف في المتعلق العام ، فاندفع اعتراص سم وأقره شيخنا والبعض بأن هذا يقتضي أن المحذوف كون عام إذ الحاص لا يجب حذفه في هذا المقام مع أن المحذوف قد يكون خاصا كما أوضحه السيد في بحث الحمد لله من حاشية الكشاف هذا . وجوّز ابن جني إظهار المتعلق العام (قوله وانتقل الضمير إغ) في كلامه تلفيق من مذهبين فإن القائلين بالانتقال هم القائلون بأن الحبر الظرف أو الجار والمجرور وهم جمهور البصريين . وأما القائلون بأنه المتعلق فالضمير عندهم باق في المتعلق لم ينتقل كما يغيده كلام الهمع . وغيره وعبارة الهمع بعد ذكر القولين في أن الخبر الظرف أو متعلقه المقدر وأن التحقيق الثاني نصها والوجهان جاريان في عمله الرفع هل هو له حقيقة أو للمقدر وفي تحمله الضمير هل هو فيه حقيقة أو في المقدر والأكثرون في المسائل الثلاث على أن الحكم للظرف حقيقة ا هـ ولهذا قال الروداني هذا يعني قول الشاعر فإن يك جثماني إلخ دليل على ضعف أن الخبر المتعلق أو منعه ، ودليل على ترجيح أنه الظرف لأن الصمير إنما يستكنُّ في الخبر ا هـ. فاحفظ ذلك فقد غفل عنه . وأرجع الاحتالات كما

فى الظرف والجار والمجرور ، وزعم السيرافى أنه حذف معه ولا ضمير فى واحد منهما وهمو مردود بقوله :

[٩٤] ۗ فَإِنْ يَكَ جُمُعانِي بِارْضِ سِواكُمُ فَانَّ فُوْادِي عِندَكِ الدهرَ أَجْمحُ والمُتعلق المنوى إما من قبيل المفرد وهو ما في رمعني كَائِن) نحو ثابت ومستقر

قاله ابن قاسم أن الانتقال مع الحذف لا قبله ولا بعده لأنه لا يلزم عليه شيء بخلاف الثاني فإنه يلزم عليه تفريغ العامل من الضمير وهو عتنم ، وإن أجيب عنع امتناعه بدليل أنه بعد الحذف فارغ منه فقد يفرق بأنه بعد الحذف ناب عنه الظرف في تحمل الضمير فلم يضر فراغه منه بخلافه قبل الحذف الثالث فإنه يلزم عليه حذف العامل في الضمير مع بقائه وهو غير ممكن وإن أجيب بأن البعدية أمر اعتبارى تقديري فإنه لا يخلو من ضعف فتأمل (قوله إلى الظرف والجاو والمجرور) فيرتفع بهما على الفاعلية كارتفاعه بالمنتقل عنه وكذا يرتفع بهما السبي إن جاء بعدهما كزيد خلفك أبوه . شرح الجامع (قوله في واحمد منهما) أي الظرف والجار والمجرور (قوله وهو مردود بقوله فإن يك إخرى وجهه أن أجمع لا يصح كونه تأكيدا لفؤ ادى و لا يصح كون تأكيدا لفؤ ادى و لا للدهر لنصبهما ولا للضمير المحذوف مع المتعلق لامتناع حذف المؤكد على الراجع لمنافاة الحذف للتوكيد ولا لفؤادي باعتبار محله قبل دخول الناسخ لزوال الطالب للمحل بدخوله فتعين كونه تأكيدا للضمير في الظرف. ولا يشكل عليه الفصل بالأجنبي وهو الدهر لجوازه ضرورة قاله في التصريح . أقول سبق في باب المعرب والمبنى أن الخليل وسيبويه بجيزان حذف المؤكد، وسيأتي في باب إن أن مذهب الناظم تبعا للكوفيين وبعض البصريين عدم اشتراط بقاء الطالب للمحل وأنه يجوز مراعاة المنسوخ وإن زال الابتداء بدخول الناسخ وعليه لا ينهض الرد على السيراف. وقول الشاعر سواكم على حذف مضاف أي سوى أرضكم قاله السيوطي في شرح شواهد للغني وهو يفيد أن بأرض سواكم تركيب توصيفي لا إضافي وإلا لم يحتج لتقدير للضاف وقوله عندك ضبطه البغدادي بكسر الكاف قال لأنه خطاب لامرأة وإنما قال سواكم لأن المرأة قد تخاطب بخطاب جماعة الذكور مبالغة في سترها (قوله ثاوين معنى إغ) أي ناوين كاثنا أو استقر أو ما في معناهما لا خصوص هذا اللفظ قاله سم (قوله ما في معنى كاتن) من ظرفية الدال في المدلول والمراد كائن . وما في معناه من كل وصف عام المعنى ولو بمعنى الماضي لأن الوصف بمعنى الماضي يعمل في الجار والمجرور اتفاقا وفي الظرف على

<sup>[</sup>١٤٩] البيت من الطويل . وقائله حيل ، والبيت من شواهد الفتى ٤٩ (٥٩) والحزانة ١٤/١ ، ٤٧/٣ . والشاهد فيه قوله : ٤ أجمع ، فهر مرفوع ، ولا يممح أن تكون توكياً التؤادى ولا للدهر لأنهما متصوبان ، ولا للضمر الخذوف مع الاستقرار ، لأن التركيد والحذف يتنافيان ، ولا لاسم إن على عمله وهو الرفع على الابتداء ، لأن الناسخ قد أزال رفعه ، فعين أن يكون توكيلًا للضمر المنتقل إلى الظرف ، وأهمل بينهما بالأجنبي ــ الدهر ــ للضرورة .

(أو) الجملة وهو ما في معنى (آستُقُول) وثبت والمختار عند الناظم الأول. قال في شرح الكافية وكونه اسم فاعل أولى لوجهين: أحدهما أن تقدير اسم الفاعل لا يحوج إلى تقدير آخر لأنه واف بما يحتاج إليه المحل من تقدير خبر مرفوع.وتقدير يحوج إلى تقدير اسم فاعل إذ لابد من الحكم بالرفع على محل الفعل إذا ظهر في موضع الخبر، والرفع المحكوم عليه به لا يظهر إلا في اسم الفاعل. الثاني أن كل موضع كان فيه الظرف خبرًا وقدر تعلقه بفعل أمكن الأصح . وكائن المقدر من كان التامة لا الناقصة وإلا كان الظرف أو الجار والمجرور في موضع الخبر لها فيقدر له متعلق آخر وهكذا إلى ما لا نهاية له نقله الشمني عن السعد . واعلم أن الأصل تقدير المتعلق مقدما على الظرف والجار والمجرور كسائر العوامل مع معمولتها وقد يعرض ما يقتضى تقديره مؤخرا نحو إن في الدار زيدا لأن أن لا يليها مرفوعها ونحو في الدار زيد على تقديره فعلا لأن الخبر الفعلي لا يتقدم على المبتدأ أما على تقديره وصفا فيستوى الوجهان لأن رجحان تقديره مؤخرا بكونه في الحقيقة الخبر والأصل في الحبر أن يتأخر عن المبتدأ يعارضه أن المتعلق عامل والأصل في العامل أن يتقدم على الممول . هذا ما انحط عليه كلام ابن هشام في المغنى (قوله أو الجملة) فيه أن المتعلق المنوى ليس الجملة بل الفعل وحده فكان ينبغي أن يقول والمتعلق المنوى إما من قبيل الاسم وهو ما في معنى كائن إلخ أو الفعل وهو ما في معنى استقر . ويمكن أن يجاب بأن تعبيره بالجملة للإشارة إلى أن الحبر الذي هو ظرف أو جار ومجرور لا يخرج عن أحد القسمين المارين في قوله ، ومفردا يأتي ويأتي جملة ، وإنما أفرده المصنف نظرا إلى الظاهر أو إلى أنه لا يتمين فيه واحد فافهم (قوله والمختار عند الناظم الأول) ولهذا قدمه هنا واختار بعضهم الثاني وذهب ابن هشام إلى تساويهما ما لم يقتض المقام أحدهما فإذا كان المعنى على الحال قدر الاسم ، أو المضارع أو على الاستقبال قدر المضارع ، أو على المضى قدر الماضي ، قال فإن جهلت المعنى فقدر الوصف لانه صالح للأزمنة كلها وإن كان حقيقة في الحال ا هـ قال الدماميني كيف يقدر مع الجهل ما هو ظاهر في الحال فالمحرج من العهدة ألا يقدم على تقدير شيء معين بل يردّد الأمر ويقال إن أريد الماضي قدر كذا وإن أريد الحال قدر كذا وإن أريد المستقبل قدر كذا (قوله إلى تقديم آخر) بالتنوين وبالإضافة أى تقدير اسم فاعل آخر (قوله وتقدير الفعل يحوج إلخ) بحث فيه الدماميني بأن كون الجملة ذات محل من الإعراب لا يقتضي كونها مقدرة بمفرد مأخوذ منها بل يكفي في ذلك وقوعها موقع مفرد ما (قوله إلى تقدير اسم فاعل) أي إلى تقدير الفعل باسم فاعل (قوله إذا ظهر) أي الفعل (قوله والرفع المحكوم عليه به) أي على الفعل محل الفعل بالرفع وقوله لا يظهر إلا في اسم الفاعل أي فلابد من تقدير الفعل به ثانيا ليظهر الرفع، وفيه أن هذا يقتضي أن كل ما لم يظهر فيه الإعراب ولو مفردا لابد من تقديره بما يظهر فيه ولم يذهب أحد إلى ذلك ولا فارق ، فالحق أن تقدير الفعل لا يحوج إلى تقدير شيء آخر كما تقدم .

تعلقه باسم الفاعل. وبعد أما وإذا الفجائية يتعين التعلق باسم الفاعل نحو أما عندك فزيد، وخرجت فإذا في الباب زيد لأن أما وإذا الفجائية لا يليهما فعل ظاهر ولا مقدر ، وإذا تعين تقدير اسم الفاعل في بعض المواضع ولم يتعين تقدير الفعل في بعض المواضع وجب رد المحتمل إلى ما لا احتمال فيه ليجرى الباب على سنن واحد ثم قال وهذا الذي دللت على أولويته هو مذهب سيبويه ، والآخر مذهب الأخفش هذا كلامه . ولك أن تقول ما ذكره من الوجهين لا دلالة فيه لأن ما ذكره في الأول معارض بأن أصل العمل للفعل، وأما الثاني فوجوب كون المتعلق اسم فاعل بعد أما وإذا إنما هو لحصوص المحل كما أن وجوب كونه فعلا في نحو جاء الذي في الدار وكل رجل في الدار فله درهم كذلك لوجوب (قوله وبعد أما إلخ) في قوة التعليل المقدر أي ولا عكس لأنه بعد أما إلخ (قوله وإذا الفجائية) في بعض النسخ وإذا المفاجئة بإضافة الدال إلى المدلول (قوله يتعين التعلق باسم الفاعل) أما في أما فلأنها مقدرة بأداة الشرط وفعله أى أعنى مهما يكن والجواب ما بعد الفاء فتعذر إيلاؤها الفعل لأن أداة الشرط لا يليها من الأفعال إلا فعل الشرط ثم جوابه . وأما في إذا فلأنها لا يليها إلا الاسم على الأصم فرقا بينها وبين إذا الشرطية (قوله ولم يتعين تقدير الفعل ف بعض المواضع) أي مواضع الخبركا نبة عليه سابقاً بقوله كان الظرف فيه خبرا فلا ترد الصلة وصفة النكرة الواقعة مبتدأ وفي خبرها الفاء رقوله وجب رد المحتمل أي ترجح لأن الخلاف إنما هو في الراجح رقوله لا دلالة) أى معمولا بها فلا يرد أن المعارضة تمنع العمل بالمعارض بفتح الراء لا الدلالة (قوله معارض بأن إلخ) قد يقال يتقوى الأولُ بأن الأصل في الخبر الإفراد (قوله إنما هو لحصوص المحل) أي لعارض انتضاه خصوص المحل لا لوقوع الظرف أو الجار والمجرور خبرا وقد يقال ما تعين تقديره في بعض مواضع الخبر لخصوص المحل أرجع مما لم يتعين في بعضها لخصوص المحل (**قوله كما أن إخ**) تنظير في كون التعين لأَمر عارض ، وقوله كذلك أي لخصوص المحل فليس قصد الشارح منع ما اقتضاه كلام المصنف في شرح الكافية من اختصاص التعين باسم الفاعل حتى يعترض على الشارح بأن كلام المصنف في الخبر لا في الصلة والصفة ، لأنه لو كان قصد ذلك لقال وأما الثاني فممنوع بوجوب تقدير الفعل في نحو جاء الذي إلخ (قوله في نحو جاء الذي في المدار) قال ابن يعيش إنما لم يجز في الصلة تقدير المفرد على أنه حبر لمحذوف على حد قراءة بعضهم ﴿ تماما على الذي أحسن ﴾ بالرفع لقلة ذلك واطراد هذا ا هـ مغنى . ولنا فيه بحث أسلفناه في الموصول (قوله وصفة النكرة إلخ) وأما قوله :

كل أمر مباعد أو صدالي فسنوط بحكمة المتعملي فنادر اه مغنى (قوله الواقعة مبتدأ) أي أو مضافا إليها المبتدأ كل في المثال رقوله على أن ابن جنى إخى هذا رد لقول المصنف في دليله الثانى وبعد أما وإذا الفجائية إخ أور ده بعد تسليم امتناع تقدير الفعل بعد أما وإذا الفجائية واللائق العكس كما هو مقرر في آداب البحث (قوله لا يلزم ذلك) أي لزوما مضرا وإلا فقدير الفعل بعد إذا في مثاله لابد منه .

عن الفخر ... ( البغية ١٩٦٨/ ) .

كون الصلة وصفة النكرة الواقعة مبتداً في خبرها الفاء جملة ، على أن ابن جنى سأل أبا الفتح الزعفراني (أن هل يجوز إذا زيدا ضربته (فقال فعم) فقال ابن جنى يازمك إيلاء إذا الفجائية الفعل ولا يليها إلا الأسماء ، فقال لا يلزم ذلك لأن الفعل ملتزم الحذف ، ويقال مثله في أما فالحذوف ظهور الفعل بعدهما لا تقديره بعدهما لأنهم يتفرون في المقدرات ما لا يغتفرن في الملفوظات . سلمنا أنه لا يليهما الفعل ظاهرا ولا مقدار لكن لا نسلم أنه وليهما فيما نحن فيه إذ لا يجوز تقديره بعد المبتدأ فيكون التقدير أما في الدار فزيد استقر ، وخرجت فإذا في الباب زيد حصل . لا يقال إن الفعل وإن قدر متأخرا فهو في نية التقديم إذ رتبة العامل قبل المعمول ليس في مركزه لكونه خبرا مقدما وكون المتعلق فعلا هو مذهب المحمول لا سبيويه أيضا .

(تنبيه)»: إنما يجب حذف المتعلق المذكور حيث كان استقرارا عاما كما تقدم ،

(قوله إذ يجوز تقديره بعد المبتدأ) كان ينبغي أن يقول إذ يجب لما سيأتي أنه يجب الخبر إذا كان فعلا ظاهرا أو مقدرا عن المبتدأ . فإن قلت علة امتناع تقديم الخبر الفعلي على المبتدأ خوف التباس الجملة الاسمية بالفعلية وهذا إنما يكون في الملفوظ لا المقدر . قلت أعطوا المقدر حكم الملفوظ وإن كانت العلة لا توجد ف المقدر إجراء للباب على سنن واحد قاله الشمني (قوله ليس في هركزه) أي محله الأصلي بل مقدم فمتعلقه الذي هو ذلك العامل كذلك فالوالى لأما في الحقيقة والرتبة هو المبتدأ (لكونه خيرا) أي بحسب الظاهر أو على أحد الأتوال الثلاثة (قوله وكون اغج) يظهر أنه وجه آخر لضعف ما ذهب إليه المصنف (قوله إنما يجب حدف المتعلق للذكور) أي في قول المصنف ، ناوين معنى كائن أو استقر ، لكن لا بقيد عمومه المفهوم من هذه العبارة ليكون لقول الشارح حيث كان عاما فائدة . واعترض البعض تبعا لشيخنا على الحصر بأنه قد يجب حذف المتعلق الخاص نحو يوم الجمعة صمت فيه والأمثال نحو الكلاب على البقر أي أرسل، وهو سهو عن كون موضوع الكلام متعلق الخبر الظرف أو الجار والمجرور كما يصرح به قوله المذكور (قوله وجب ذكره) أي إن لم يدل على دليل كما يؤخذ من التعليل فإن دل عليه دليل جاز حذفه نحو زيد على الفرس أى راكب ، ومن لى بفلان أى من يتكفل لى به لكن لا ينتقل الضمير من الخاص إلى الظرف ولا يسمى معه الظرف خبرا ولا يكون محله رفعا ذكره الدماميني (قوله ولا يكون اسم زمان خبرا . عن جثة أي ذات والتقبيد باسم الزمان والجئة نظرا للغالب من أن اسم الزمان إنما يفيد الإخبار به عن المعنى لا عن الجثة ، وأن ظرف المكان يفيد الإخبار به عن كليهما ، فإن لم يفد الإخبار بالزمان عن المعنى نحو القتال زمانا أوحينا وبالمكان عن الجئة أو المعنى نحو زيد أو القتال مكانا (١) الزعفراني هو : محمد بن يحي ، أبو الحسن الزعفراني ، المحوى ، البصوى ، من تلاميذ على بن عيسي الربعي ، وقرأ الكتاب على القاومي ، وكان الربعي يشي عليه رقال له الفارسي بعد أن قرأ عليه الكتاب: أنت مستفن عني يا أبا الحسن فقال: إن استفيت عن الفهيم لم أستفن

فإن كان استقرارا خاصا نحو زيد جالس عندك أو نائم فى الدار وجب ذكره لعدم دلالتهما عليه عند الحذف حيتنذ (وَلَا يَكُونُ آمَسُمُ وَمَانٍ خَمِرا ه عَنْ جُلَّةٍ)`` فلا يقال زيد اليوم لعدم الفائدة (وَإِنْ يُهِذَّ) ذلك بواسطة تقدير مضاف هو معنى (فَأُخْمِرًا) كما في قولهم الهلال الليلة والرطب شهرى ربيع، واليوم خمر وغدا أمر'``، وقوله: أكل عام نعم تحوونه'`'،

امتنع . هذا محصل ما ذكره الشاطبي قال سم وهو حسن جدا ومن المنعي الزمان نحو الجمعة اليوم ومثل الخبر الحال والصفة والصلة . وما ذكره المصنف مبنى كا استظهره سم على مذهب من يشترط تجدد الفائدة ، أما على مذهب من لا يشترط تجددها فيجوز . واعلم أن الزمان إذا أخير به عن المعنى يرفع غالبا إن استغرق المعنى جميع الزمان أو أكثره وكان الزمان نكره نحو الصوم يوم والسير شهر أى زمن الصوم يوم إلخ وقد ينصب ويجر بفي ، فإن لم يستغرق الجميع أو الأكثر أو كان الزمان معرفة نصب أو جر بفي غالبًا نحو الخروج يوما أو فى يوم والصوم اليوم أو فى اليوم ، وقد يرفع ومنه ﴿ الحج أشهر معلومات ﴾ [ البقرة : ١٩٧ ] ، وأن ظرف المكان المتصرف إذا أخبر به عن اسم عين ترجح رفعه على نصبه إن كان المكان نكرة نحو المسلمون جانب والمشركون جانب ، وبجوز جانبا ، فإن كان معرفة ترجع نصبه على رفعه نحو زيد أمامك ودارى خلف دارك بالنصب ، ويجوز الرفع ولا يختص رفع المعرفة بكونها بعد اسم مكان كما علمت من التمثيل خلافا للكوفيين ويجب نصب غير المتصرف كفوق . ثم اعلم أنه بجوز رفع اليوم ونصـ إذا أخبر به عن اسم زمان تضمن عملا كاليوم الجمعة أو السبت أو العيد لتضمنها معنى الجمع والقطع والعود ، ومنه اليوم يومك لتضمنه معنى شأنك الذي تذكر به ، ويتعين الرفع إذا لم يتضمن كالأحد إلى الخميس وأجاز الفراء وهشام النصب . ويتعين رفع أسماء الشهور في نحو أول السنة المحرم ، والوقت الطيب المحرم أفاده في الهمع . وقوله وأن ظرف المكان المتصرف إذا أخبر به عن اسم عين إلخ الظاهر أن اسم المعنى كاسم العين في ذلك فتدبر (قوله بواسطة تقدير مضاف) اعلم أن الفائدة تحصل بأحد أمور ثلاثة : الأول أن يتخصص الزمان بوصف أو إضافة مع جره بفي كنحن في يوم طيب أو شهر كذا . الثاني أن تكون الذات مشبهة للمعنى في تجددها وقتا فوقتا نحو الرطب شهري ربيع . الثالث تقدير مضاف هو معنى نحو اليوم خمر . إذا علمت ذلك ظهر لك أن اقتصار الشارح على الثالث ليس في عله وأن نحو الرطب شهري ربيع لا يحتاج إلى تقدير المضاف لشابهته للمعنى فيما ذَكر كما قاله الناظم في تسهيله ، لكن يدفع عنه الاعتراض قوله هذا مذهب جمهور البصريين (قوله وغدا أمر) من تنمة المثال ولا شاهد فيه لأن آلإخبار فيه عن معنى . وهذا الكلام قاله امرؤ القيس حين أخبر بقتل والده (قوله هذا مذهب جمهور البصريين) الإشارة إلى تقدير المضاف الذي به حصلت الفائدة بدليل المقابلة بقوله وذهب قوم إلح (قوله نظرا إلى أن هذه الأشياء تشبه المعنى إلخ) (1) المراد بالجثة : الجسم على أي وضع كان .

<sup>(</sup>٣) هذا لمثل قاله امرؤ اللميس بن حَجر الكندى عندما أخير بقبل والده وهو يلهو ، فقال يشفلنا اليوم الحمو . وغلنا يشفلنا أمو . ٣) البيت الرجز . وقائله قيس بن حمين الحال ، والبيت من شواهد الكتاب ٢٥/١ . والشاهد فيه قوله ، أكل عام ، حيث وقع اسم الزمان غير عن اسم الزوات . وهو ، نعم ، .

أى طلوع الهلال ووجود الرطب وشرب خمر وإحراز نعم ، فالإخبار حيثة. باسم الزمان إنما هو عن معنى لا جنة . هذا مذهب جمهور البصريين . وذهب قوم منهم الناظم فى تسهيله إلى عدم تقدير مضاف نظرا إلى أن هذه الأشياء تشبه المعنى لحدوثها وقتا بعد وقت وهذا الذى يقتضيه إطلاقه (وَلاَ يَجُوزُ إِلاَيتِذَا بِالنَّكِرِةُ ه مَالَمٌ تُولِهُ) كما هو الغالب فإن أفادت جاز الابتداء بها و لم يشترط سبيويه والمتقدمون لجواز الابتداء بالنكرة إلا حصول الفائدة . ورأى المتأخرون أنه ليس كل أحد يهتدى إلى مواضع الفائدة فتبعوها ، فمن مقل مخل ومن مكثر مورد مالا يصح ، أو معدد لأمور متداخلة ، والذى يظهر انحصار مقصود ما ذكروه فى

الشبه المذكور غير ظاهر بالنسبة لقولهم اليوم خمر وقوله أكل عام إلخ والتقصير من الشارح لأن المصنف لم ينظر إلى ذلك في هذه الأشياء كلها كما يعلم بالوقوف على التسهيل (قوله ولا يجوز الابتدا بالتكرة) لأن معناها غير معين والإخبار عن غير المعين لا يفيد مالم يقارنه ما يحصل به نوع فائدة كالمسوغات الآتية ولا يرد بجيء الفاعل نكرة مع أنه مخبر عنه في المعنى لتخصصه قبل ذكره بالحكم المتقدم عليه كذا قالوا . ومقتضاه جواز الابتداء بالنكرة إذا تقدم خبرها أي خبر كان نحو قامم رجل و لم يقولوا بذلك مع أنه مبحوث فيه بأن اختصاص الفاعل بالحكم أثر الحكم ، فيكون الحكم على غير مختص ولذا اختار الرضى أن الفاعل كالمبتدأ فتأمل . والكلام في النكرة المخبر عنها كما يرشد إليه التعليل السابق لا التي لها فاعل أغنى عن الخبر لصحة الابتداء بها وإن كانت نكرة محضة كا ميأتى عن الدماميني . ثم ما ذكره مبنى على اشتراط تجدد الفائدة أما من لا يشترطها فيجوز عنده الابتداء بها مطلقا . ويمكن أن يقال منعه هنا من الأبنداء بالنكرة وسابقا من الإخبار باسم الذات عن الجئة باعتبار الكلام المعتد به عند البلغاء لا مطلق الكلام فيكون كلامه جاريا على القولين (قوله كما هو) أي عدم إفادة والأحسن أن الكاف بمعنى لام التعليل لمقدر أي وتخصيص النكرة بالذكر مع أن الإفادة شرط في الكلام مطلقا لأن الغالب عدم إفادة الابتداء بالنكرة (قوله ولم يشترط صيبويه والمتقدمون إغي يعني أنهم لم يعتنوا بتعديد الأماكن التي يسوغ الابتداء فيها بالنكرة ، وإنما ذكروا ضابطا كليا وهو أنه متى حصلت الفائدة جاز الإخبار عن النكرة دماميني (قوله إلا حصول الفائدة) أي علم حصولها إذ نفس الحصول متأخر عن الابتداء والشرط مقارن . قاله الناصر وهو إنما يظهر إذا أريد الحصول بالفعل لا الحصول بالشأن فافهم . وفي يس لنا نكرة لا تحتاج إلى مسوغ مذ ومنذ رقوله فمن مقلّ مخلّ فيه أوجه : من أظهرها أن من تبعضية والجار والمجرور خبر مبتدأ محذوف والمجرور صفة لمحذوف والتقدير فبعضهم من فريق مقل غل (قوله انحصار مقصود ما ذكروه إلخ قد يتوقف في اندراج بعض ما ذكروه فيما سيذكر ككون النكرة محصورة بإنما في نحو إنما رجل قائم أفاده الدماميني (قوله أن يكون الخبر مختصا) المراد بالاختصاص هنا أن يكون المجرور في الخبر الجار والمجرور والمضاف إليه في الظرف والمسند إليه في الجملة صالحا للإخبار عنه قاله الشمني . الذى سيدكر ، وذلك خمسة عشر أمرا : الأول : أن يكون الحبر همتمنا ظرفا أو مجرورا أو جملة ويتقدم عليها (كَيْطُة زَيْلِهُ لَهُومًا) وفي الدار رجل ، وقصدك غلامه إنسان ، قيل ولا التحصاص دخل للتقديم في التوسيع وإنما هو لما في التأخير من توهم الوصف . فإن قلت الاحتصاص نحو عند رجل مال ، ولإنسان ثوب امتنع لعدم الفائدة . الثانى : أن تكون عامة إما بنفسها كأسماء الشرط والاستفهام نحو من يقم أكرمه وما تفعل أفعل ، ونحو من عندك وما عندك ، أو بغيرها وهي الواقعة في مياق استفهام أو نفى نحو هم الأله مع الله في [التمل : ٢٠] وهمل فقى فيكم فما خل ألما ) وما أحد أغير من الله . الثالث : أن تخصص بوصف إما لفظا نحو :

رقوله كعند زيد نموة، هي اسم لبردة من صوف تلبسها الأعراب. غزى إقوله قيل ولا دخل إغى قائله ابن هشام في المغنى ووجه تمريض هذا القول أن المبتدأ يتخصص بتقديم الخبركما قيل بذلك في الفاعل لأنه إذا قيل في الدار علم أن ما يذكره بعد وهو رجل مثلا موصوف بالاستقرار في الدار فهو في قوة التخصيص بالصفة كما في الجامي وأقره شيخنا والبعض . وقد يقال كان ينبغي حينئذ الاكتفاء بالنقديم في التسويغ وإن لم يكن الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا أو جمله مع أنه يرد عليه أن اختصاص المبتدأ المؤخر بالحكم أثر الحكم فيكون الحكم على غير مختص كما مر نظيره في الفرق بين المبتدأ والفاعل. ولذا قال غير واحد الحق ما قاله ابن هشام فتدبر وقوله فإن فات الاختصاص إلخي لم يمثل لفوات الاختصاص في الجملة فيوهم كلامه أنها لا تكون إلا مختصة مع أنها قد تكون غير مختصة كما في ولد له ولد رجل كذا ينبغي أن يمثل . وأما تمثيل البهوتي بمات في يوم رجل فغير صحيح وإن أقره البعض لفساده على تقدير اختصاصه أيضا لأن فيه تقديم الخبر الفعل الرافع لضمير المبتدأ على المبتدأ (قوله وما تفعل أفعل) التثيل به مبنى على أن ما مبتدأ والعائد محذوف أي ما تفعله أفعله لا على أن ما مفعول مقدم لتفعل (قوله في صياق استفهام) اعترض بأن الكلام في العموم الشمولي والنكرة في سياق الاستفهام إنما يكون عمومها هموليا إذا كان إنكاريا كل في الآية التي مثل بها الشارح لأنه في معنى النفي لا إذا كان غير إنكاري كما في مثال المصنف . نعم قد تكون في غير المنفى وما في معناه والنهي للعموم الشمولي مجازا فينزل عليه مثال المصنف، على أنه لا مانع من جعل الاستفهام في مثاله أيضا إنكاريا فلا يكون ثم إشكال فتدبر (قوله وما أحد أغير من الله) الأنسب بالمقام جعل ما تميمية لأن الكلام في المبتدأ في الحال (قوله أن تخصص بوصف، مقتضاه جواز حيوان ناطق في الدار وامتناع إنسان في الدار لوصف المبتدأ في الأول وعدمه في الثاني مع أن المعنى متحد فيهما . ويمكن الفرق بأن في الأول نكتة الإجمال ثم التفصيل بخلاف الثانى . ثم رأيت سم نقل بهامش الدماميني عن شيخه السيد الصفوى ما نصه : تحقيق المقام أن العرب اعتبروا التخصيص لنكتة توجد في بعض المواضع وحكموا باطراد الحكم لتلك النكتة وإن لم يظهر أثرها في بعض المواضع. وعلى هذا اندفع الإيراد لأن الحكم بعدم صحة إنسان وصحة حيوان ناطق لا لأمر

﴿ وَلَمِد مَوْمَن خَيْرِ مَن مَشْرَكُ ﴾ [البقرة: ٢٢١]، (وَرَجُلُّ مِنَ ٱلْكِرَامِ عِنْدُنَا) أو تقديرا نُمُو ﴿ وَطَائِفَةً قَدَ أَهُمْتُهِمُ أَنْفُسُهُم ﴾ [آل عمران: ١٥٤]، أي طائفة من غيركم بدليل ما قبله، وُقولهم السمن منوان بدرهم أي منه. ومنه قولهم: شرّ أهر ذاناب<sup>(١)</sup> أي شر عظيم، أو معنى نحو رجيل عندنا لأنه في معنى رجل صغير، ومنه ما أحسن زيدا لأن معناه شيء عظيم حسن زيدا، فإن كان الوصف غير مخصص لم يجز نحو رجل من الناس جاءني لعدم الفائدة. الرابع: أن تكون عاملة إما رفعا نحو الزيدان إذا جوزناه أو نصبا نحو أمر بمعروف صدقة ونهي عَن منكر صدقة (وَرَغْبَةً فِي ٱلْحُيْرِ خَيْرٌ) وأفضل منك عندنا، إذ المجرور فيها منصوب المحل بالمصدر والوصف، أوجرا نحو خمس صلوات كتبهن الله (وَعَمَلُ. بُرُّ يَزِينُ) ومثلك لا يبخل، وغيرك لا يجود. الحامس: العطف بشرط أن يكون أحد المتعاطفين يجوز معنوي فيهما بل لقاعدة حكموا بها لنكتة يظهر أثرها في موضع آخر طردا للباب فافهمه ينفعك في مواضع ا هـ (قوله نحو ولعبد مؤمن) وقيل المسوغ معنى العموم . وقيل لام الابتداء (قوله وطائفة قد أهمتهم أنفسهم) الواو للحال فهي مسوغ آخر . وقوله من غيركم المراد بالغير المنافقون (قوله شرّ أهرّ ذا فاب) أي جعل الكلب هارا أي مصوَّنا مثل يضرب عند ظهور أمارات الشر (قوله أو معني) الفرق بين الموصوف تقديرا والموصوف معنى أن استفادة الوصف في الأول من مقدر وفي الثاني من النكرة المذكورة بقرينة لفظية كياء التصغير أو حالية كما في التعجب . وقد يصح في المعنوى التصريح بالوصف كما في صورة التصغير فيما ذكره شيخنا والبعض هنا من الفرق بأن الأول يصح التصريح مَعَه بالوصف بخلاف الثاني فيه نظر (قوله نحو قام الزيدان إذا جوزناه) أي حكمنا بجوازه على رأى من لا يشترط اعتاد الوصف على نفى أو استفهام وتعقبه الدماميني بأن الكلام في المبتدأ المخبر عنه أما الوصف الرافع لمغن عن الخبر فشرطه التنكير كما نصوا عليه فكان الصواب التمثيل بنحو ضرب الزيدان حسن ، ويؤيد تعقبه أن تعليلهم امتناع الابتداء بالنكرة بأنها مجهولة والحكم على المجهول لا يفيد لا يجرى فيه لأن المبتدأ هنا محكوم به لا محكوم عليه (قوله خمس صلوات) مبتدأ وجملة كتبهن الله أي أوجبهن نعت . وقوله ف اليوم والليلة ، خير أو جملة كتبهن خبر وقوله في اليوم والليلة خبر بعد خبر . ولا يظهر جعله ظرفا لفوا متعلقا بكتب لاستلزامه كون الكتب في كل يوم وليلة مع أن الكتب في ليلة الإسراء إظهار وفي الأزل قضاء رقوله ومثلك لا يبخل وغيرك لا يجود) لا يقال البندأ فيهما معرفة لإضافته إلى الضمير لتوغل مثل وغير في الإبهام فلا تفيدهما الإضافة تعريفا (قوله العطف بشوط إغى إنما كان العطف بهذا الشوط مسوغا لأن حرف العطف مشرك فهو يصير المتعاطفين كالشيء الواحد فالمسوّغ مع في أحدهما مسوغ في الآخر (قوله يجوز الابتداء به) بأن يكون معرفة أو نكرة مسوغة فتحته أَربع صور لكن الشارح اقتصر في التثيل على صورتي التنكير لعلم صورتي التعريف بالأولى (قوله طاعة وقول معروف) مثال من غير القرآن. (١) هذا المثل يُضرب عند ظهور علامات الشر وأماراته ، وانظر مجمع الأطال للميداني ٣٨٤/١ . الابتداء به نحو ﴿ طاعة وقول معروف ﴾ [ عمد: ٢١] ، أى أمثل من غيرهما ، ونحو ﴿ قول معروف ومغفرة خير من صدقة يبعها أذى ﴾ [ البقرة : ٢٦٣ ] ، السادس : أن يراد بها الحقيقة نحو رجل خير من امرأة . ومنه تمرة خير من جرادة . السابع : أن تكون في معنى الفمل وهذا شامل لما يراد بها الدعاء نحو ﴿ سلام على آل ياسين ﴾ [ الصافات : ٢٠٠ ] ، ﴿ ويل للمطففين ﴾ [ المطففين : ١ ] ، ولما يراد بها التعجب نحي عجب لويد ، وقوله :

[١٥٠] عَجَبٌ لِتِلْكَ قَعْبِيَّةٍ إِقَامِسِي فِيكُمْ عَلَى تِلْكَ القَعْنِيةِ أَعْجَبُ ونحو قائم الزيدان عند من جوزه فيكون مسوغاكما في نحو ﴿ وعندنا كتاب حفيظ ﴾ [ق: ٤]

أما طاعة وقول معروف الذي في قوله تعالى : ﴿ فَأُولِي لَهُمْ هَ طَاعَةً وَقُولُ مَعْرُوفٌ ﴾ فليس خبره مقدرا بل مذكور قبله وهو أولى أو هو خبر وأولى مبتدأ (قوله أن يواد بها الحقيقة) أي الماهية من حيث هي وقال في شرح الجامع باعتبار وجودها في فرد غير معين فتعم حينئذ جميع الأفراد إذ ليس بعض أولى بالحمل عليه من بعض آخر ولهذا عبر ابن مالك عن هذا المسوغ بأن يراد بالنكرة العموم ا هـ وأراد بقوله فتعم حيئذ إلخ العموم الشمولي لأنه المسوغ . وفي تفريعه على إرادة الحقيقة في ضمن فرد ما نظر علم نما أسلفناه . وأما تعبير ابن مالك عن هذا المسوغ بأن يراد بالنكرة العموم فينبغى حمله على إرادة الحقيقة في ضمن كل فرد وكأنه قيل كل رجل خير من كل امرأة أي باعتبار حقيقته فلا ينافي أن بعض أفراد المرأة خير باعتبار ما اشتمل عليه من الخصوصيات (قوله لما يواد بها الدعاء) أى لشخص أو عليه (قوله عجب) مبتدأ ولتلك خبر وقضية بالنصب على الحال أو تمييز المفرد والجر على البدلية من تلك والرفع على الخبرية لمحذوف . قيل الوجه نصب عجبًا بالفعل المحذوف وجوبا كما ف حمدًا وشكرًا لعدم اطراد الرفع في مثل ذلك على ما يقتضيه كلام سيبويه وهو لا يرد على البيت لأن الرفع فيه مسموع بل على المتالي (قوله فيكون فيه مسوغان) هما كونه في معنى الفعل وعمله الرفع فيما بعده . وقوله كما في نحو إلخ أي كالمسوغين في نحو إلخ وهما الوصف وكون الحبر مجرورا ختصا مقدما (قوله إن منعه) أي قائم الزيدان (قوله وقوع ذلك) أي معنى الخبر كالتكلم في المثال (قوله في أول الجملة الحالية) أي لحصول الفائدة بجمل نسبة هذه الجملة قيدًا لما قبلها وعلل في المغنى إفادة الابتداء بالنكرة في أول الجملة الحالية وبعد إذا الفجائية بأن العادة لا توجب مقارنة معنى العامل لمنى الجملة الحالية ولا مفاجأة الأسد مثلاً عند الخروج وبه يتضح التعليل الأول.

<sup>[</sup>٥٠] البيت من الكامل ، وقائله ضمرة بن جابر ، وهو من شواهد الكتاب ١٦٦/١ ، وامن يعيش ١١٤/١ ، والتصريح ٨٧/٢ . والشاهد فيه قوله و عميت لتلك ، فقد وقع المبتلأ نكرة ، لأنه في معنى الفعل و أعجب ۽ .

فقد بان أن منعه عند الجمهور ليس لعدم المسوغ بل لعدم شرط الاكتفاء بمرفوعه وهو الاعتباد . الطلعن : أن يكون وقوع ذلك للنكرة من خوارق العادة نحو بقرة تكلمت . التاسع : أن تقع في أول الجملة الحالية سواء ذات الواو وذات الضمير كقوله :

[١٥١] سَرَيْنَا وَنَجْمٌ قَلْدَ أَصَاءَ فَمُلْبَدَا مُمُخَيَّاكِ أَلْحَفَى صَوَّوَٰهُ كُلُ شَارِقِ • كقوله :

[١٥٣] اللَّذَٰبُ يَطُرُقَهَا فِي اللَّهْرِ وَاحِدَةً وَكُلُّ يَوْمٍ ثَوَانِي مُدْيَةً بِيدَى، العاشر: أن تقع بعد إذا المفاجئة نحو خرجت فإذا أسد بالباب. وقوله:

(قوله محيك) أى وجهك وقوله كل شارق أى كل كوكب طالع من شرق يشرق شروقا كطلع يطلع طلوعا لفظ ومعنى (قوله اللفت يطوقها الخي قبله :

# تركت ضأني تود الذئب راعيها وأنها لا تسراني آخسر الأبسد

والشاهد فى قوله مدية يبدى فإنها جملة حالية من ياء المتكلم مبتدؤها نكرة والرابط الضمير فى 
يبدى وروى نصب مدية على أنه مفعول لحال محذوفة أى بمسكا كما فى المغنى أو على أنه بدل اشتمال 
من الياء كما ارتضاه الدمامينى وناقشه الشمنى بأن بدل الاشتال ما اشتمل المبدل عنه عليه من حيث 
إشماره به إجمالا وتقاضيه له بوجه ما ، وليست المدية مع ضمير المتكلم كذلك . والطروق والطرق 
المجىء ليلا ، وضمير يطرقها بضم الراء كما فى المصباح وغيره للضأن . وقوله واحدة أى مرة واحدة 
والمدية السكين وتفرقة الشاعر بينه وبين الذئب بما ذكره بقوله الذئب يطرقها إلخ غير ظاهر فتأمل 
(قوله حسبتك فى الوغى إلح) الوغى الحرب ، وبردى تئنية برد على ما قاله البعض ، وضبطه شيخنا 
السيد بفتحات على وزن جمزى قال : وهو البحر وجبل بالحجاز ، والحور بفتخ الخاء المجمة والواو 
المجبن ، وهو مبتدأ خيره الظرف بعده ، وسحقًا بضم السين كما في القاموس أي بعداً :

<sup>[</sup>۵۰] هر من الطويل (قوله صريما) من السرى . وقد يتصحف بشربنا من الشراب . والواو فى ونجم للحال وهو مبتدأ . وقد آضاء خيره . وف الشاهد حيث وقع للبتدأ نكرة والمسوغ وقوعه بعد يواو الحال (قوله لهمل بدا) فى عمل الرفع على الابتداء وخيره قوله أخفى ضوؤه ، والتقدير فعد بدا عياك أى وجهك أخفى ضوؤه كل شارق ، أو فعد وقت بدو . وقوله كل شارق مفعول أخفى ، وهو يطلق على كل شيء يشرق أى يضىء من الشمس والقمر والتجرع وغيرها .

<sup>[</sup>٧٩٦] البيت من البسيط ، قاتله مجهول ، وهو من أبيات الحماسة . والشاهد فيه قوله و مدية بيدى ؛ حيث وقع المبتدأ نكرة لكونه واقعًا في جمله الحالل .

[۱۵۳] خسیئنگ فی الوغی بردنیخروب اذا خور کذیك فقت سُحقاً ۱۰ بناء علی أن إذا حرف كم يقول تبما للاخضش ، لا ظرف مكان كما يقول ابن عصفور تبعًا للمبرد ، ولا زمان كما يقول الزمخشرى تبما للزجاج ۲۰۰ . الحادى عشو : أن تقع بعد لولا كقوله : [۱۵۵]

الثاني عشر : أن تقع بعد لام الابتداء نحو لرجل قائم . الثالث عشر : أن تقع جوابا نحو رجل في جواب من عندك التقدير رجل عندي . الرابع عشو : أن تقع بعدكم الخبرية كقوله : فَدْعَاءُ قَدْ خَلِبَتْ عَلَيْ عِشَارِيا ا خُم عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيُرٍ وَخَالَةً قوله: (لا ظرف مكان) و على هذين القولين تكون هي الخبر و المسوغ وصفه في المثال بقوله بالباب، وفي البيت بقوله لديك كذا قيل وهو ظاهر في البيت على القولين لكون المبتدأ فيه اسم معنى ، وأما في المثال فلا يظهر على القول بأنه ظرف ز مان لكون المبتدأ فيه اسم عين إلا أن يقدر مضاف هو معنى أي رؤية أسداً ووجوداً سدوقو له أن تقع بعد لولا) إنما كان هذامس غالحص لالفائدة بتعليق الجواب على الجملة المبتدأ فيها بالنكرة وقو له لأو دى كا ذي مقة وبكسر المرأى هلك كا ذي يحبة والماءعوض من الواويقال ومقه يمقه بالكسر فيهماأي أحبه فهو وامق رقو له أن تقع بعد لام الابتداء)أي لتخصيص مدخو لها بالتأكديها (قوله التقدير رجل عندي) وليس التقدير عندي رجل إلا على ضعف لأن الجواب يسلك به سبيل السؤال قاله المصنف في شرح التسهيل. قال سم هذا الدليل يقتضي أنه لا فرق بين المعرفة والنكرة في السلوك بالجواب سبيل السؤال ويؤيده كلام غيره (قوله كقوله كرعمة إلخ) أي بناء على أن كم خبرية أو للاستفهام التهكم في على نصب على الظرفية أو المصدرية عميز هامحلوف أي كروقت أو كم حلبة بحر التمييز إن كانت خيرية و نصبه إن كانت استفهامية ، و ناصبها حلبت ، وعمة مرفوع بالابتداء ولك صفة عمة ، وفدعاء صفة خالة ، والخبر قد حلبت فيكون فيه مسوغان . أماعلٍ أن كراستفهامية وعمة بالنصب تمييز هاأو خبرية وعمة بالجرتمييز لهافلا شاهد في البيت لأن [٣١١] ضبطه الأستاد محمد بحير الدين في شرحه على شو اهد الأنتمولي و مردى و، قال: المردى- بكسر المدو سكو برالر اء المهملة - الحجرير مريه،

۱۹۳۱ ضبطه د سندسند سی سرت و بقال الشجاع: إنه لمردی حروب ، وهو واضع ، و مناسب المقام . و ۱۹۶۶ غامه :

. هو مر السبط . واصطبار مرقو جالانشاء وفعالشاهد حيث وقد مبتدأ وهو مكرة ، ولكن النسو غ كونه تلو لو لاواغمو مخدوضه وهو موجوداً و حاصل (قوله الاودى) حواساً و لأكيفالك وهو نعل لاره ، والقناخية من وغير وقوله المائسقلت ) ويروى حين استفلت أي انتهضت . والطاباحم مضية هم المافقالي بركيستطاها ، أي ظهر هاد فظهر بعت مين : الرحيا ومصدر مل في واسار .

[ ود ا] ناد الدارزق. وهو من نصيد من الكامل يجود جرير أوقو لد تم حديدة و استفهامية ، وجوز و عدة مع الحافة للعطوفة عليه الحركات الاستفهامية ، وجوز و عدة مع الحافة للعطوفة عليه الحركات الاستفهامية وهي يقيزها و والاستفهامية وعي على الاستفهامية وهي المستفهامية وهي يقيزها و الاستفهامية على جبال المستفهامية وهي المستفهامية وهي فاصلة المنظمين كم المستفهامية وهي فاصلة المنظمين كم المنظمين كم المنظمين المنظمين كم المنظمين كم المنظمين المنظمين المنظمين المنظمين المنظمين المنظمين المنظمين كم المنظمين الم

(٢) البيت من الواهر ، وقائله نجهو لروالشاعد فيه قوله و إداور لديك «حيث وقع المبتدأة كوقفة بإذا اللهاجأة عليها ، عل مذهب الأخفش والمناظم. (٢) انظر مفتاح الإعراب ٣٠ الله كور عبد الحميد السيدعمد . الخامس عشر: أن تكون مبهمة كقوله:

لم نصبها على هذين الوجهين هي المبتدأ في عمل وقع عيرها قد حلبت لا أن المبتدأ ما بعد كم. والفدعاء بفاء ودال وعن مهملين المرأة التي اعوجت أصابعها من كارة الحلب. ولم يقل فدعاوين قد حلبتا لأنه حذف مع كل من الموصوفين ما أثبته للآخر. وحدف خير أحدها لدلالة خير الآخر. والمشار جمع عشراء كالنفاس جمع نفساء الموصوفين ما أثبته للآخر. وحدف خير أحدها لدلالة خير الآخر. والمشار جمع عشراء أمثال عمدة والعشراء التي أن عليا من زمن حلبها عشرة أشهر . وأشار بعل إلى أنه كان مكرها على أن يملب عشاره أمثال عمة جرير وخالته لأنهما عنده أدل من ذلك (قوله أن تكون مهمة) أى مقصودا إبهامها لأن المبلغ قد يقصده غلا يرد أن إبهام النكرة هو المألم من صحة الابتداء بها فكيف يكون مسوغا (قوله هوسعة) بالسين والعين المهملتين على على زنة اسم المفعول . تميمة تعلق على الرسخ عافة البلاء أو الموت . وفي القامو من رصغ الصبي كمنه شد في وفي قوله أن اساحة مناها لهي عنه على عيره . و والمساحة بعن والسين المهملتين يسي في مفصل الرسخ عم تعرب عنه اليد ويقوله أن ساغة مناها أي كعب أن به لأنهم كانوا على مناليد . والأن بن خيوان معروف . وفي الكلام حذف مضاف أى كعب أن ب لأنهم كانوا يعلقون الساحة والمناب والظباء والقاباء والقاباء والقاباء والقاباء والقاباء والقاباء والمنافذ وتجنب الأرانب لهي مهمين من مناله المرد التي من منال المرد قالمي منال المرد في المورد أن الجن تمنطي من والهرائي المنافذ والمنافذ والمنافذ من وفي المنافذ والمنافذ منافذ المن المنافذ عن والمن المنافذ والمنافذ والمنافذ منافذ وتجنب الأرانب ولمنافذ منافذ والمنافذ والمنافذ منافذ والمنافذ والمنافذ منافذ والمنافذ منافذ والمنافذ والمنافذ منافذ والمنافذ والمنافذ منافذ والمنافذ والمنافذ منافذ والمنافذ والمنافذ

أيا هند لا تكحي يوهية عليب عليت أحبيا

مرسمة إلى آخره . هندهي أخد امرى القيس ، يقول لما لا تتروجي رجلا شل النوهة بيضم لباء للوحدة وهي البومة العظيمة . قال حامة حرام بوهة لا خير فيه وقوله عقيقته إنى شعر ما به من بطن أمه ، أواداته لا يطل ولا بحلق شعره ولا يستظف . والأحسب المذخفة لا خيره على المحتفقة وقوله عقيقته إنى شعره للي بينظف . والأحسب المختلفة والمن المهملتين وهي التبحية التي تعلل على الرسمة عنها أن يوت أو يعسب بلاه . وقول بكسر السين اسم طاخل والخلالة المهافئة كملاءة وهو الذي يجهل الجمية في رسمة ، وارتفاعه بالإنتباء . وقوله الشاهد حيث وقع بمثنا وهو نكرة ، وولسرة في أن الكرة وإن المح إن المرتب الإنتباء بها لأنه لا يويد مرسمة دون مرسمة بالإنتباء . وحلام ، ويوروي وسط أرباعه ، ويوروي بين أرباقه ، ويوروي بين أرباقه ، ويوروي بين أرباقه ، ويوروي بين أرباقه . ويولم المنافئة أنه يوسم على الأرباق وهي حبال فيا عدة عرب عن ، والواحلة رين بكسر الراء وسكون الماء الموحدة وفي التاتبة فاقهم فإن به نتائب عنه المنافئة المعرب على المنافئة الموسمة المنافقة بالمنافقة ويورع المنافئة المنافقة على المنافئة المنافؤة المنافؤة المنافؤة المنافؤة المنافؤة المنافؤة وهي بين أنافة ويوضون أن منافة لا تضره أين الا المنافؤة المنافؤة المنافؤة من المنافؤة المنافؤة عن والمنافؤة من ويوروي وسكوت أن المنافؤة المنافؤة المنافؤة على المنافؤة المنافؤة عن ويوروي المنافؤة المنافؤة عن ويوروي وسلى أن المنافؤة المنافؤة المنافؤة من ين سائر الحيوان المنافؤة من والمنافؤة على المنافؤة عن والمنافؤة على المنافؤة ا

(1) انظر شرع ابن علمل ٢٧٧/ قفه أو صلبة إلى أوبعة وعشرين مسوغًا وابية كو الباق رعا لأته ليس بصحيح ، أو لرجوعه إلى ما ذكره . وقد أوصلها بعض المتأخرين إلى ليف والالين موحفة .

ثُوْتُحُوا) عن المبتدآت لأن الخبر يشبه الصفة من حيث أنه موافق في الإعراب لما هو له ، دال عَلَى الحقيقة أو على شيء من سببيه ولما لم يبلغ درجتها في وجوب التأخير توسعوا فيه (وَجَوَّرُوا ٱلْتَقْدِيمَ إِذْ لاَ صَنَرَرا) في ذلك نحو تميمي أنا ، ومشنوء من يشنوُك<sup>(١)</sup> ، فإن حصل في التقديم ضرر فلعارض كما ستعرفه . إذا تقرر ذلك (فَامنْعُهُ) أي تقديم الخبر (حينَ يَستَوى أَلْجَزِءَانِ) يعني المبتدأ والخبر (عُرْفًا وَلْكُرَّا) أي في التعريف والتنكير (عادِمَي بيانٍ) لحيضها ومرجع هذه الضمائر في بيت قبله . عيني مع زيادة وحذف **(قوله وليقس)** أي على ما أشير إليه سابقاً من الأمور المسوغة ما لم يقل من بقية المسوغات والإشارة بالكاف في قوله كعند زيد نمرة إلى بقية أمثلة تلك الأمور فلا تكرار أفاده سم (قوله والاصل في الأخبار أن تؤخرا) اعلم أن للخبر في نفسه حالتين التقدم والتأخر ، والأصل منهما التأخر بقطع النظر عن كونه واجبا أو جائزا ، وطمأ ثلاثة أحكام : وجوب التأخر وامتناع التقدم والعكس وجواز التأخر والتقدم وهذا هو الأصل من الثلاثة إذ الأصل عدم الموجب والمانع قاله اللقاني (قوله من حيث إنه إلخ حيثية تعليل أو تقييد . وقوله لما أي للمبتدأ الذي هو أي الخبر له أي خبر له . وقوله دال خبر بعد خبر . وقوله على الحقيقة أي ذات المبتدأ كزيد قائم فقائم يدل على ذات هي ذات زيد . وقوله أو على شيء من صبيه أي على ذات من الذوات التي تتعلق بزيد كزيد قائم أبوه ومبنية داره ، فكل من قائم ومبنية يدل على ذات تتعلق بزيد وهم ذات أبيه في الأول وذات داره في الثاني . والمراد بالذات ما يشمل الصفة فيما إذا كان السببي صفة كزيد غزير علمه . وبهذا التحقيق يعلم أنه لا حاجة إلى ما تكلفه شيخنا والبعض في تقرير عبارة الشارح (قوله ولما لم يبلغ هرجتها في وجوب) أي حالتها المتسببة في وجوب إلخ أي هي سبب في وجوب تأخير الصفة ، و تلك الدرجة والحالة هي ما حو ته الصفة من وجوب مطابقة الموصوف تعريفا و تنكيرا و متابعته في إعرابه المتجدد أيضا فهي تابعة للموصوف من كل وجه فلما لم يحو الخبر هذه الدرجة توسعوا فيه وجوزوا تقديمه ، ويتقرير عبارة الشارح على هذا الوجه سقط قول البعض كان الصواب حذف قوله في وجوب التأخير لاقتضائه أن كلا منهما واجب التأخير لكن درجة الخبر في ذلك أحط وأنزل و ذلك غير صحيح في نفسه وغير ملائم لما يعده **رقوله** وجوزوا التقديم) أي لم يمنعوه وليس المراد بالجواز استواء الطرفين لما علمت من أن التأخير هو الأصل الراجع وهذا ذكر لأول أحوال الخبر الثلاثة : جواز التقديم والتأخير ومنع التقديم ووجوبه وسيأتيان ، وبدأ بالأول لأنه الأصل من الثلاثة كما مر عن اللقاني ، ثم بالثاني لأنه على الأصل من جهة التأخير ومخالفته له من جهة الوجوب ثم بالثالث نخالفته الأصل من كل وجه (قوله إذ لا ضرر) الأحسن والأنسب بقول المصنف فامنعه حين إلخ أن إذ طرفيه لا تعليلية (قوله ومشنوع) أي مبغرض (قوله فإن حصل في التقديم ضرو فلعارض) هذا الكلام منه مبنى على أن إذ تعليلية وهو خلاف ما رجحناه ، واللائق على كونها ظرفية أن يقول فإن حصل في التقديم ضرر امتنع (قوله منعه حين يستوى الجزءان إغ) أي على مذهب الجمهور ، فقد نقل الدماميني عن قوم منهم ابن السيد

<sup>(</sup>١) أى مكروه من يكرهك ، ومن هذا الدوع قول حسان بن الله : قسد لكسلك المُسه مسن كسنت واحساده ويسسات مُتعنَّبسا ال يُرفُسسن الأسد ومعنها أى عائقاً ، ويوفن الأمد : هاليه . ومد أيضا قول القرزة في يدخ الوليه بن عبد اللك يقول :

أي قرينة تبين المرادنحو صديقي زيد ، وأفضل منك أفضل مني ، لأجل خوف اللبس ، فإن لم يستويا أنهم أجازوا في نحو صديقي زيد كون زيد مبتدأ و كونه خبراو لم يبالوا بحصول اللبس نظرا إلى حصول أصل المعني ، في تقديم الحبر على المبتدأ هنا خلافا كتقديم المفعول على الفاعل في نحو ضرب موسى عيسي ، فحصل الجواب عما ذكره شبخنا والبعض من التوقف ف ذلك فاحفظه رقوله أي في التعريف والتعكير) أشار إلى أنها آسما مصدرين للتعريف والتنكير وأنهما منصوبان بنزع الخافض لأن المعنى عليه وإن كان مقصور اعلى السماع أوضع من جعلهما تمييزين محوَّلين عن فاعل يستوى ، والمراد الاستواء في جنس التعريف بأن يكون كل منهما معرفة وإنَّ كان أحدهما أعرف من الآخر قبل هذا ما عليه النحاة ، وذهب أهل المعاني إلى تعين الأعرف للابتداء ولعل المراد بالنحاة جمهورهم لمامر قريباعن الدماميني ولقول المغنى يجب الحكم بابتدائه المقدم من معرفتين متساويتين أو متفاوتتين هذا هو المشهور وقيل يجوز تقدير كل منهما مبتدأ وخبرًا مطلقا ، وقيل المشتق خبر وإن تقدم . والتحقيق أن المبتدأ هو الأعرف عند علم المخاطب بهما أو جهله لهما أو لغير الأعرف فقط والمعلوم له غير الأعرف عند جهله بالأعرف والمعلوم له عند تساويهما تعريفا اهربإيضاح من الشمني . ثم قال المنني : فإن علمهما وجهل النسبة يعني و استويا تعريفا فالمقدم المبتدأ يعني وتقدم أبهما شئت . ثم قال ويستثني من المتفاوتتين اسم الإشارة المقرون بالتنبيه مع معرفة أخرى فيتعبن للابتداء لمكان التنبيه إلا مع الضمير فإن الأفصح جعله المبتدأ وإدخال التنبيه عليه فتقول ها أناذا وسمع قليلا هذا أنا ، وما حكاه من أن المشتق خبر وإن تقدم هو رأى الفخر الرازي قال لأنه الدال على المعنى المسند إلى الذات والذات المسند إليها فيكون الدال عليها هو المبتدأ . فإذا قلت زيد المنطلق أو المنطلق زيد فريد مبتدأ و المنطلق خبره فيهما ، قال صاحب التلخيص : ورد بأن المعنى الشخصى الذي له الصفة صاحب الاسم فالصفة جعلت دالة على الذات ومسندا إليها ، والاسم جعل دالا على أمر نسبي ومسيدا . قال بهاء الدين السبكي وقد يقال الدال على الوصفية إنما هو منطلق أما المنطلق فأل فيه موصول بمعنى الذي فهو في الحمود والدلالة على الذات كزيدا هـ. وقد يمكر على النقل السابق عن أهل المعاني قول المطول والمختصر الذي يقدم ويجعل مبتدأ هو ما يعلم الخاطب اتصاف الذات به ، والذي يؤخر ويجعل حبرا هو ما يجهل الخاطب اتصاف الذات به فإذا عرف المخاطب; بدا يصنه واسمه وجها اتصافه بأنه أعول قلت زيد أحيى ، وإذا عرف أن لك أخاوجهل عينه واسمه قلت أخي زيد . قال : ويتضح هذا في قولنا رأيت أسوداغا بهاالرماح ولا يصحرماحها الغاب اهـ أي لأن الأسود لابد لهامن الغاب فيكون معلوماً فاعرف ذلك . والاستواء في نوع التنكير بأنّ يكون كل منهما نكرة محضة أو نكرة مسوغة وإن انحتلف المسوغ فلايؤثر الاستواءفي جنس التنكير مع كون أحدهما فقط نكرة مسوغة هذا مايدل عليه كلام الشارح وقيل المراد الاستواء في جنس التنكير كالتعريف فنحو رجل صالح حاضر خارج بقوله عادمي بيان لأن الصفة قرينة لفظية مينة وهذا أحسن (قوله عادمي بيان) حال من فاعل يستوى والبيان بمنى المين بدليل قول الشارح أي قرينة إغ (قوله نحو صديقي زيد) فالمجهول للسامع هو الذي يجعل خبرا في مثل ذلك على ما مر (قوله وأفضل منك أفضل مني) أي لكوني دونك أو مساويك .

أبسبوه ولا كانت كلسيب تصاهيسييره

بسساموات غألال مغسساب حراسسره

إل قساك مسة أمّسه مسدد محاوب ومحارب وقليب قبلتان من العرب . وقبل هذا البيت قوله : وأونى فسيسمادون أسوق مطيسم وانظر ما ذکرہ بعض شراح شواهد این حقیل ج ۹ ص ۱۳۰ ، ۱۳۲ . نحو رجل صالح حاضر ، أو استويا واجدى بيان أى قرينة تبين المراد نحو أبو يوسف أبو حنيفة جاز التقديم ، فتقول حاضر رجل صالح ، وأبو حنيفة أبو يوسف ، للعلم بخبرية المقدم . ومنه قوله :

بَثُوهِنَّ أَبِنَاءُ الرِّجالِ الأَبَاعِيدِ بَثُوناً بَشُوا أَبِنَائِسًا وَبَنَائِسًا [VOV] أى بنو أبنائنا مثل بنينا و (كذًا) يمتنع التقديم (إذًا مَا ٱلْفِعْلُ) من حيث الصورة المحسوسة ، وهو الذي فاعله ليس محسوسًا بَل مستترا (كَانَ ٱلحَبَرَا) لإيهام تقديمه والحالة هذه فاعلية المبتدأ ، فلا يقال في نحو زيد قام قام زيد ، على أن زيدا مبتدأ بل فاعل ، فإن كان الحبر ليس فعلا في الحس بأن يكون له فاعل محسوس من ضمير بارز أو اسم ظاهر نحو (قوله لأجل خوف اللبس) علة لا منعه (قوله للعلم بخبرية المقدم) أما في نحو حاضر رجل صالح فلتعين المبتدأ والخبر من عدم الاستواء وأما في نحو أبو حنيفة أبو يوسف فللقرينة المعنوية الدالة على تشبيه أبي يوسف بأبي حنيفة لا العكس وكونه من التشبيه المقلوب نادر فلا التفات إلى احتاله قال في المغنى اللهم إلا أن يقتضي المقام المبالغة (قوله إذا ما الفعل) قال الروداني مثله اسم القعل فلا يتقدم في نحو زيد هيهات ا هـ قيل ومثله الوصف المسبوق بنفي أو استفهام بحو ما زيد قائم وأزيد قائم لوجود التباس المبتدأ بالفاعل لو قدم الخبر وفيل لا يمتنع ، والفرق أن ضرر اللبس في الفعل أشد لأنه يخرج الجملة من الاسمية إلى الفعلية لو قدم بخلاف الوصف وعدَّم الامتناع هو ما يدل عليه قول الشارح سابقا فإن تطابقا في الأفراد جاز الأمران نحو أقائم زيد وما ذاهبة هند وقوله من حيث الصورة المحسوسة) دفع به ما يقال الواقع خبرا هو الجملة من الفعل والفاعل لا الفعل وحده (قوله لإيهام تقديمه والحالة هذه أي كون الخبر فعلا في الصورة فاعلية المبتدأ أي فيفوت غرضان تفيدهما الجملة الاسمية الدوام وتقوى الحكم بتكرار الإسناد لكن حقق السيدكا في الدماميني أن الجملة الاسمية التي خبرها فعل تفيد التجدد لا الدوام وعليه فلا يفوت إلا التقوى والمراد بإيهام الفاعلية جعلها المتبادرة إلى الوهم أي الذهن لا مجرد تطرق الاحتمال فلا يرد أن من كلامهم مختارا وعميرا ، والأول يحتمل اسم الفاعل واسم المفعول والثاني يحتمل تصغير عمرو وتصغير عمر ويؤخذ من تعليل امتناع تقديم الخبر الفعلي بالعلة المذكورة جواز تقديم معموله على المبتدأ لانتفاء العلة فيجوز عمرا زيد ضرب (قوله فاعلية المبتدأ) أي أو نائبية الفاعل في نحو زيد ضرب (قوله فطول فأما الزيدان، فيه أن الألف تحذف لفظا لالتقاء الساكنين فاللبس حاصل لفظاً . وأجيب بأنه يمكن دفعه بالوقف على قاما أو الوصل بنية الوقف ، نعم لا لبس بحال في نحو قاما أخواك و دعوا الزيدان فلا إشكال في جوازه .

<sup>[90]</sup> استشهد به النحاة على جواز تقديم الخبر مع كونه مساويا للسبتنا أتيام قرية على تعين كل صنهما ، لأنه من المعلوم أن المراد شبيه بني الأبناء بالأبناء لا تشبيه الإنباء بأبناء الأبناء (فقوله بنو أبنائها، سبتاً ، وبنونا مقدا خبره . والمحنى بو أيناتنا على بينيا . و والمراد الحكم عليهم بأنهم كالبنين لا العكس . وقد قبل لا تقديم فيه و لا تأخير ، وإن جاء على العكس الشنييه للمبالفة فلا شاهد في حيتلا . والمرسيون على دهول أبناء الأبناء في المراد وإن الأنساب إلى الآباء ، والفقهاء كذلك في الوصية . وأهل المعانى واليابان في المعانى مبتداً ، وينوهن كذلك مبتداً ثان ، وأبناءالرجال كذلك خبره ، والجملة خبر الأول ، والأباعد صفة الرجال جمل أبعد .

الزيدان قاما ، والزيدون قاموا ، وزيد قام أبوه جاز النقديم ، فتقول قام الزيدان وقاموا الزيدون وقام أبوه زيد للأمن من المحذور المذكور ، إلا على لغة أكلونى البراغيث ، وليس الزيدون وقام أبوه زيد للأمن من المحذور المذكور ، إلا على لغة أكلونى البراغيث ، وليس قاله في شرح التسهيل . وأصل التركيب كذا إذا ما الحبر كان فعلا ، لأن الحبر هو المحدث عنه ، فلا يحسن جعلم حديثا لكنه قلب العبارة لضرورة النظم وليعود الضمير على أقرب مذكور في قوله (أو قُصِلة آسْتِعْمَالُهُ مُشْخَصِرًا ) أى وكذا يمتنع تقديم الحبر إذا استعمل منحصرا نحو ﴿ وما محمد إلا رسول ﴾ [آل عمران : ١٤٤] ، ﴿ إنما أنت مندر ﴾ منحصرا نحو ﴿ وما محمد إلا رسول ﴾ [آل عمران : ١٤٤] ، ﴿ إنما أنت منذر ﴾ حيثذ بانحصار المبتدأ . فإن قلت : المحذور منتف إذا تقدم الحبر المحصور بإلا مع إلا . حيثذ بانحصار المبتدأ . فإن قلت : المحذور منا على المحصور بإنما وأما قوله : وقلًا . وقال المثلا . وقال .

فشاذ وكذا يمتنع تقديم الخبر إذاً كانت لام الابتداء داخلة على المبتدأ نحو لزيد قائم

رقوله إلا على لفة إغى راجع لقوله الأمن من اخذور المذكور بالنسبة للشالين الأولين وقوله وليس ذلك أي وجود المخدور المذكور المنسبية للما الله وقوله وليس ذلك أي وجود المخدور المذكور على هذه الملغة وقوله أكثر منها هو المفاهر وله أن خلاف المخاهر ولهذا قالوا في قوله تعالى : ﴿ فَمُ عَمُوا وصموا كثير منهم ﴾ [ المائدة : ١٧ ] ، وقوله تعالى : ﴿ وأسروا النجوى اللهين ظلموا ﴾ [ الأنبياء : ٣ ] ، إن كثير والذين مبتديان مؤخران لابد لأن رقوله منعصور فيه ويكن منحصور أن المبد الأن رقوله وتحمورا عرف به يمكن المؤدن بأداة الحصر فالمغلم والمختصر فيما غن فيه مو المبتدأ وأما الخبر فمحصور فيه ويكن المؤدن بأداة الحصر فالا يظهر في الحصر بالمختلف والمجتمع وارتضاه البعض من أن المراد بالمنحصر المؤون بأداة الحصر وإن ضعف بأن الحذف والإيصال سماعي فقد يمنع كونه سماعيا (قوله وها قوب من الكسر إلى المقصود وإن ضعف بأن الحذف والإيصال سماعي فقد يمنع كونه سماعيا (قوله وها وها إلا محلم إضافي و كذا في إنما أنت منذر (قوله وها إلاع عليك العطف للتفسير (قوله وها إلا عليك المحلف للتفسير (قوله وها إلا عليك المحلف للتفسير والموادة وها إلا يك التصوير وقوله وها إلا عليك المحلف للتفسير الموادة وها الا يك التصوير ويراد على قوله الأموران به كونه بك هو الحبر ويرغي حال ، بالانحصار فيه أي باب هو المجود والايمال ويراد على قوله الأرد على قوله الأمور ويرغي حال ، وعليه فلا شاهد فيه لأن المتقدم المحصور وعليه فله الشاهد أيضا وأن بكون يرغي هو راحبل متماق به وعليه فلا شاهد فيه لأن المتقدم المحصور وعليه فله الشاهد فيه لأن المتقدم المحصور

(١٥٨] بعضِ شطرة بيت ، صدره : ﴿ فَيَازَبُ هَلْ إِلَّا بِكَ النَّمَارُ يُرْفَجَى ﴿ خَلَهِمْ

قاله الكميت بن زيد شاعر مقدم من شعراء مضر ، كان في أيام بني أبية ، ولم يُذرك الدولة العباسية ، وهو من أصيدة طويلة من الطويل يمر فى فيها زيد بن على وابنه الحسين بن زيد وبحدج بني هاشم . و معناه ما النصر على الأعداء يرتجى إلا بك ولا المعول أي الاعتباد فى الامور إلا عليك وقوله فيها وب أصله رفي حذفت الباء للضرورة ، وهل نافية وقوله النصس بمبتدأ وخيره قوله بك ، وهو يتعلق بيرتجى ، وفيه الشاهد حيث قدم الحتمر المحصور بالإللفسرورة . وكان حقه أن يقول وهل النصر يرتجى إلا بك . وكذا في إلا عليك المعول ، والأصل فيه وهو للعول إلا عليك ولا يجوز أن يقال المول مرفوع بالظرف لاعتباده لأنه حينفذ في علم ، لأنه خلف عن الفعل فكما لا يجوز ما إلا قام زيد كذلك لا يجوز أن يقال المول رفوع بالظرف لاعتباده لأنه حينفذ في علمه ، لأنه

كما أشار إليه بقوله (أَوْ كَانَ) أى الحبر (مُستَلَمًا لِلْهِى لَامِ ٱلبَتِمَا) لاستحقاق لام الابتداء الصدر . وأما قوله :

[٩٥٨] خالي لَأَلْتُ وَمَن جَرِيرٌ خَالُهُ يَبَل الْمَلَاءُ وَيُكُرِمِ ٱلْأَخْوَالَا فشاذ أو مؤول . وقبل اللازم زائدة وقبل اللام داخلة على مبتدأ محلوف أى لهو أنت . وقبل أصله لخالى أنت أخرت اللام للضرورة (أفن مسندا لمبتدأ (لازم ٱلصلور) كاسم الاستفهام والشرط والتعجب وكم الخبرية (كَمَنْ لي مُنجلا) ومن يقم أحسن إليه ، وما أحسن زيدا ، وكم عبيد لزيد . ومنه قوله :

فيه معمول الخبر لا الخبر ، إلا أن يقال ما ثبت لمعمول الخبر يثبت للخبر ، وفيه ما لا يخفى ، وأول العجز عليهم . والاستفهام إنكاري بمنى النفي (قوله فشافي) ولا يجوز أن يكون المعول فاعلا للجار والمجرور لاعتاده على الاستفهام لأن إلا مانعة من ذلك لأنه حينتذ كالفعل ويمتنع هل إلا قام زيد وقوله ينل العلاء ويكرم الأخوال) خبر من ، وجزمهما وإن كانت من موصولة إجراء لها مجرى الشرطية وحركهما بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ويجوز ف يكرم الرفع أى وهو يكرم والعلاء بالفتح والمد العلوّ ، وبالضم والقصر جمع عليا بالضم والقصر والأخوال مفعول يكرم أن بني للفاعل ومنصوب بنزع الخافض إن بني للمجهول أي للأخوال هذا ما ظهر (قوله أي لهو أنت؛ ضعف بأن الحذف ينافي التأكيد باللام لاستدعائه الطول وفيه ما مر **رقوله لمبتدأ لازم الصدر**) ومنه ضمير الشأن وما أشبه نحو كلامي زيد منطلق كما في التسهيل (قوله كاسم الاستفهام والشرط إخى إنما وجب تقديمها لأنها تدل على نوع الكلام والحكمة تقتضي تقديم ما يدل على نوع من أنواع الكلام ليعلمه السامع من أول الأمر وينتقي عنه التحير الذي يحصل له لو تقدم غيره لاحتال الكلام حيتلذ كل نوع من أنواع الكلام . فإن قيل فيلزم أن يقدم كل من زيد أو ضربت إذا قبل زيدا ضربت لأنه إذا قدم زيدا تحير السامع فيما بعده أضربت أو أكرمت مثلا ، وإذا قدم ضربت تحير السامع فيما بعده أزيدا أو عمرا مثلا . قلت : أجاب ابن الحاجب في أماليه بوجوه منها أن هذا لا يمكن أن يكون إلا كذلك لأنه لابد من تقديم جزء على جزء فمهما قدم أحد الجزيين احتمل الآخر كل ما يصلح . ومنها : أن هذا التباس في آحاد أجزاء الكلام وذلك التباس في أنواع الكلام فكان أهم .

[٥٩] هو من الكامل (**قوله خالي)** مبتدًا ، ولأنت خيره . وفيه الشاهد حيث دخلت اللام الحبر والحال أن لها صلح الكلام وهو شأذ ، وعن هذا أولوه بأن أصله لحال أنت ، فأخر اللام الضرورة ، أو المراد لأنت خال فقدم الحبر على المبتدأ وإن كانت فيه الام للضرورة . ويروى ومن تميم خاله ، ويروى ومن عويف خاله ، وهو ل على الرافع على الابتداء ، وخبره ينل العلاء أى العلو والارتفاع . وقوله جير مبتدأ وخاله خير . وينل ويكرم كلاهما عبزومان . ولما اتصلتا باللام حركا بالكسر الذى هو أصل . وحذفت الألف من ينال لالقاء الساكين ، ويجوز في يكرم الرفع على تقدير وهو يكرم . [١٦٠] كَم عَمْدٌ لَك يا جَرِيرُ وَحَالَةٍ فَلدَعاءَ قَد حَلبَت عَلَى عِشارى وفى معنى اسم الاستفهام والشرط ما أضيف إليهما ، نحو غلام من عندك وغلام من يقم أقم معه ، فهذه خمس مسائل يمتنع فيها تقديم الخبر .

(تفهيه)»: ويجب أيضا تأخير المقرون بالفاء نحو الذى ياتينى فله درهم قاله فى شرح الكافية . وهذا شروع فى المسائل التى يجب فيها تقديم الخبر (وَتَحُو عِنِدِي يُوهَمٌ وَلَى وَطُّلُ وقصدك غلامه رجل (مُلْقَرَةً فِيه تَقَلَّمُ ٱلْحَبْنِ ) رفعا لإيهام كونه نعتًا فى مقام الاحتال ، إذ لو

رقوله ومنه قوله كم عمة إغم، أى على رواية جر عمة على أن كم خبرية لأنه على رواية النصب تكون كم استفهامية وعلى رواية الرفع تكون خبرية أو استفهامية فى عمل نصب على الظرفية أو المصدرية فلا يكون نما نحن فيه .

رقوله ما أضيف إليهما) أى لأنه استحق النصدير لاكتسابه الاستفهام والشرط بالإضافة إلى اسم الاستفهام واسم الشرط ، فلشرط والجواب حيتلد للمضاف لا المضاف إلى كا قاله الناصر ، وعليه فمن بجردة فى هذه الحالة عن الاستفهام والشرط لخلمها ذلك على المضاف ، وظاهره أن الجازم المضاف لا من لكن ، قال الروداف : الظاهر أن الجزم بمن لا بغلام ا هد ومثل ما أضيف إلهما ما أضيف إلى كم رجل عندك كما في التوضيع .

(قرله نيجب أيضا تأخير الحبر المقرون بالفاء) أى لأن الفاء إنما دخلت فى الحبر المذكور لشبهه بالجزاء والجزاء لا يتقدم على الشرط وبقيت أشياء منها ما إذا كان الحبر جملة طلبية أو مقرونا بالباء الزائدة نحو ما زيد بقائم على لغة الإهمال أو كان المبتدأ مذ أو منذ نحو ما رأيته مذ أو منذ يومان عند من أعربهما مبتدعين .

(قوله وهذا شروع في المسائل إغى أل للجنس فإنه لم يستوفها كما ستعرفه .

رقوله ونحو عمدى دوهم) اعترض بأن هذا معلوم من قوله سابقا كعند زيد نمرة ، وأجيب بأن ذكره هناك من حيث توقف الابتداء بالنكرة عليه وهنا من حيث توقف دفع اللبس عليه و**قوله** ولي وطور) أى حاجة .

رقوله لى مقام الاحتمال، أى احتمال كونه نعتا أى احتمالا راجحا لأن الاحتمال على الاستواء إحمال ولا محلور في الإحمال وقوله لأنه نكرة محصة) علة لمحلوف أى وكونه نعتا أقرب لأنه إلخ.

(قوله ليفيد الإخبار) علة لحاجة لأنها بمعنى احتياج (قوله وفقاء) أى لكون وجوب التقديم لدفع إيهام الصفة التي تحتاج النكرة إليها . قلت درهم عندى ، ووطر لى ، ورجل قصدك خلامه احتال أن يكون التابع خبرا للمبتدأ وأن يكون نعتا له لأنه نكرة محضة ، وحاجة النكرة إلى التخصيص ليفيد الإخبار عنها فائدة يعتد بمثلها آكد من حاجتها إلى الحبر . ولهذا لو كانت النكرة مختصة جاز تقديمها نحو ﴿ وأجل مسمى عنده ﴾ [ الأنمام: ٢ ] و (كذًا) يلتزم تقديم الحبر (إذًا عَلَادَ عَلَيْهُ مُشْمَرٌ ، مِمًا) أى من المبتدأ الذى (به) أى بالحبر (عَنْهُم أَى عن ذلك المبتدأ (مُسِيًا يُعْتَرُ) والمعنى أنه يجب تقديم الحبر إذا عاد عليه ضمير من المبتدأ نحو على التمرة مثلها زُيْدًا . وقوله :

[١٦١] أَهَابُكِ إِجْلاَلاً وَمَا بِكِ قُدْرَةً ۚ عَلَى يُ وَلَكِنْ مِلْءُ عَيْنِ حَهِيهُهَا

فلا يجوز مثلها رُبُدًا على التمرة ، ولا حبيبها ملء عين لما فيه من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة ، وقد عرفت أن قوله « عاد عليه » هو على حذف مضاف أى عاد على ملابسه و (كَلَمَا) يلتزم تقدم الحبر (إِذَا يَستَوْجِبُ التَّصْلِيمَرَا) بأن يكون اسم استفهام أو.

رقوله كانما أى مثل التزام تقدم الخبر فيما مر يلتزم تقدمه إذا عاد عليه مضمر من المبتدأ الذي بذلك الخبر يخبر عنه حال كون الخبر مبيدًا أى مفسرًا المضمير العائد إليه من المبتدأ فمبينا حال من الصمر في به لبيان الواقع فصل بينها وبين صاحبها بأجنبي للضرورة. قال ابن غازى هذا البيت مع ما فيه من التعقيد كان يعنى عنه وعما بعده أن يقول:

كذا إذا عاد عليه مضمر من معداً وما به يعبدو (قوله زيدًا) تمييز مفرد أو حال ويجوز رفعه بدلا أو بيانا أو مبتدأ أو فاعلا بالظرف عند من لا يشترط الاعتماد على النفي أو الاستفهام وعلى هذين فمثل منصوب على الحال من النكرة المؤخرة وفتحته إعراب أو بناء . وبحث الدماميني في تمثيلهم بقولهم على التمرة مثلها زبدا بأن الخبر الكون المطلق المحذوف وهو يصح تقديره مؤخرا على الأصل كما تذكره موَّحْرًا لو كان كونا خاصًا مثل على الله عبده متوكل ويمكن أن يجاب بأنّ التمثيل بذلك مبني عل أن الظرف هو الخير فتدير (قوله أهابك) بكسر الكاف (قوله لما فيه من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة) أى وهو غير جائز هنا اثفاقا بخلافه في نحو ضرب غلامه زيدا فإن فيه خلافا . والفرق أن ما عاد عليه الضمير وما اتصل به الضمير اشتركا في العامل في الثاني دون الأول (قوله وقد عرفت) أي من اتمثيل (قوله هو على حذف مصافى أى عاد على ملابسه يستني من ذلك ما إذا أمكن تقديم المفسر وحده على المتدأ فإن أمكن صح تأخير الخبر جوازانحو عمرا علمه نافع أو وجوبانحو عمراعلمه نفع عند البصريين وبعض الكوفيين ومنع أكثرهم تقديم [١٦١] قاله نصيب بن رياح الأكبر . وكان عبدا أسود ، شاعرًا إسلاميا حجازيا من شعراء بني مروان ، ونصيب الأصغر هو مولى المهدى . وهو من الطويل (قوله إجلالا) نصب من قبيل تولك قمدت جلوسا ، لأن معنى أهابك أجلك لأن من هاب أحدا فقد أجله ويجوز أن يكون نصبا على التعليل أي لأجل إجلالك وتعظيمك . وقد قبل نصب على الحال بمنى مجلا رقوله وها بك قدرة على حال ، والمني أهابك لا لاقتدارك على ولكن إعظاما لقدرك ، لأن المين تمتل بمن تمبه فتحصل لها المهابة . والضمير ف حبيها للعين وإن جعل للمرأة يجوز . قاله الخطيب التبريزي . وهو مبتدأ وملء عين كلام إضافي مقدما حبره . وفيه الشاهد حيث بحب فيه تأخير المتدأ إذ لو قدم يلزم عود الضمير إلى متأخر لفظا ورتية وذلك لا يجوز .

مضافًا إليه (كَأَيْنَ مَنْ عَلِمَتَهُ تَصِيرًا) وصبيحة أى يوم سفرك (وَحَبَرَ) المبتدأ (ٱلْمخصُورِ) فيه بالا أو بإنما (قَلْمُ أَبْدًا) على المبتدأ (كَمَا أَنَا إلَّا اللَّبَاعُ أَحْمَدًا) وإنما عندك زيد لما سلف.

(تنبيه)ه: كذلك يجب تقديم الخبر إذا كان المبتدأ أن وصلتها نحو عندى أنك فاضل ، إذ لو قدم المبتدأ لالتبست أن المفتوحة بالمكسورة ، وأن المؤكدة بالتي هي لغة في لعل ، ولهذا يجوز ذلك بعد ، أمًّا ، كفوله :

[١٦٢] عَلْدِى آصَّطِبَارٌ وَأَمَّا النّبي جَزِعٌ يَوْمَ ٱلنّوَى فَلِوَجْدِ كَادَ يَبْرِينِي لأن إن المكسورة ولعل لا يدخلان هنا اهـ . (وَحَذُفُ مَا يُقَلِّمُ) من الجزءين بالقرينة

المفسر وحده فى الصورتين كما فى التسهيل والهمع . وأما قول البعض الأولى إبقاء المن على ظاهره إلى آخر ما قال فغير مستقيم فتأمله .

(قوله يستوجب) أى يستحق التصدير أى في جملته فلا يرد نمو زيد أين مسكنه (قوله صبيحة ولا أي بستوجب) أن يستحق التسبيحة ولا أي يوم سفوك أى ابتداء سفرك ألله المظروف في الصبيحة ولا ربب أنه لا يستغرق الصبيحة ولا أكثرها فيكون صبيحة بالنصب ويقل فيها الرفع كما علم نما أسلفناه ، وبهذا يعرف ما في كلام البعض من الحلل (قوله وغير المحصور) أى الهصور فيه كما صرح به الشارح فهو على الحذف والإيصال رقوله لما صلفى) الذي سلف هو تعليل امتناع تقديم الخير بأنه لو قدم لانمكس المعنى المقصود والمطلوب هنا تعليل وجوب تقديمه بأنه لو أخر لا نمكس المعنى المقصود قلابد من تقدير مضاف أى لنظور ما سلف .

(قوله كذلك يجب تقديم الحبر إلخى ومن مواضع وجوب التقديم ما لو قرن المبتدأ بفاء الجزاء نحو أما عندك فزيد ، أو كان تأخيره يخل بفهم المقصود نحو نقد درك فإنه لو أخر لم يفهم منه التحجب أو كان الحبر اسم إشارة مكان نحو ثم أوهنا زيد (قوله لا لتبست) أى خطا فقط في التباس أن المفترحة بالمكسورة ولفظا وخطا في التباسها بأن التي هي في لعل رقوله ولهذا، أى لكون علة وجوب التقديم خوف الالتباس المذكور (قوله كاد يبريني) يفتح ياء المضارعة من بريت القلم أى نحته وقوله لا يدخمان ها، لأن أما لا يفصل بنهما وبين الفاء بجملة وإن للكسورة مع معمولها جملة وكذا . أن يمنى لعل رقوله ما يعلمي أى بعينه فلا يكفى علمه إجمالا بأن يعلم أن في الكلام حذفا .

<sup>[</sup>١٦٣] هو من السيط (قوله اصطبل) مبناً ، وعندى مقدما خبره ، وأما حرف شرط وتفصيل وتوكيد ، والشاهد فى قوله أننى جزع ، وذلك أن المبنأ إذا كان أن المقتومة وصلها يجب تقديم الحبر خوفاً من النياس المكسورة بالمفتوحة ، وإذا كان بعد أثم يلزم ذلك ، بل يجوز التقديم والتأخير كا فى هذا البيت ، وجزع يكسر الزاى ، صفة مشبهة من الجزع بفتحين وهو تقيض الصبر . والتوى بالتون : البعد والفراق .

رَجَائِزٌ كَمَا هَ تَقُولُ زَلِدٌ) من غير ذكر الحبر ربَعَلَى ما يقال لك (مَنْ عِنْدَكُمَا) والتقدير زيد عندنا . وإن شئت صرَّحت به . ولو كان المجاب به نكرة نحو رجل قدر الحبر أيضا بعده . قال في شرح التسهيل : ولا يجوز أن يكون التقدير عندى رجل إلاّ على ضعف (وَفِي جَوَابِ كَيْفَ وَيُلْفَى) المبتدأ وَآسَتُهْنِي عَنْهُ لفظا وإذْ) قد (عُرفُى) بقرينة كَيْفَ وَيُلْدٌ فَلْهَ المبتدأ وآسَتُهْنِي عَنْهُ لفظا وإذْ) قد (عُرفُ) بقرينة السؤال والتقدير هو دنف وإن شئت صرحت به . وقد يحذف الجزيان معا إذا حلًا عمل مفرد كنوله تعالى : ٤] ، أى فعدتين ثلاثة أشهر

(قوله من الجزءين) أي المبتدأ والخبر كما هو موضوع المقام أما المبتدأ الرافع لمستغنى به فلا يحذف هو ولا مرفوعه كما نقله يسّ عن الشاطبي . وخرج أيضاً فاعل ونائب الفاعل فلا يحذفان وإن علما . واختلف فيما إذا دار الأمر بين جعل المحذوف المبتدأ أو الحبر، فقيل الأحسن حذف الحبر لأن الحذف تصرف وتوسع والأحق بذلك الخبر فإنه يقع مفردا مشتقا وجامدا وجملة اسمية وفعلية وظرفية ولأن الحذف أليق بالإعجاز ، وقيل الأحسن حذف المبتدأ لأن الحير محط الفائدة (قوله جائز) أي غير ممتنع فيصدق بوجوب حذف المبتدأ وحذف الحبر كما سيأتي تفصيله (قوله كما تقول إغي لم يقل تقولان ليوافق عندكما لاحتال أن الجبيب أحد المسئولين فقط (قوله لك) ينبغي لكما لأن المخاطب اثنان وإن كان المجيب واحدا (قوله قدر الخبر أيضا بعده) والمسوغ وقوعه في الجواب سم (قوله ولا يجوز) أي جواز مستوى الطرفين بل هو خلاف الأولى لأنه يلزم عليه عدم مطابقة الجواب للسؤال في ترتيب أجزاء الجملة . فقوله إلا على ضعف أى خلاف الأولى كما أفاده سم ، وإلا بمعنى لكن (قوله قل دنف) أى مريض من العشق أو غيره مرضا ملازما كما في القاموس وهو مبنى على أن كيف اسم غير ظرف وأنها في محل رفع ، أما على قول سيبويه أنها ظرف كأين وأن المعنى في أي حال فيكون الجواب في صحة مثلا قاله يسّ . وعبارة الدماميني اعلم أن في كيف ثلاث عبارات : إحداها أنها ظرف يستفهم به عن الأحوال فمعناها في أي حال على أن الظرفية مجازية كما في زيد في حالة حسنة ، وهذه عبارة سيبوية ، فموضعها عنده نصب دائما . الثانية أنها اسم يستفهم به عن الأحوال فمعناها على أي حال ، وهذه عبارة السيرافي والأخفش ، فموضعها عندهما رفع مع المبتدأ ونصب مع غيره . الثالثة أنها سؤال عن وصف ما يذكر بعدها فمعناها ما نعت زيد، وهذه عبارة ابن المصنف والمراد بالرصف عليها اللفظ الدال على ذات باعتبار معني هو المقصود لا هذا المعنى وإلا اتحد هذا بالقول الثانى . ثم اعترض القول الأول والثانى بأمور ثم قال : وأما القول الثالث فلا إشكال عليه ألبتة : ثم ذكر أن كيف قد تسلب معنى الاستفهام وتخلص لمعنى الحال كما في قول بعضهم انظر إلى كيف يصنع زيد أي إلى الحال التي يصنعها ولولا ذلك لم يعمل فيها ما قبلها ا هـ ملخصا . (قوله هو دنف) قدره ضميرا تبعا للنحاة اتتلا يتوهم المغايرة ، وظاهر قول المصنف فزيد إلخ أنه يقدر اسما ظاهراً وهو صحيح.

فحذفت هذه الجملة لوقوعها موقع مفرد، وهو كذلك لدلالة الجملة التى قبلها وهى ﴿ فعد مِن ثلاثة أشهر ﴾ [البقرة: ٢٥١] عليها . واعلم أن حذف المبتدأ والحبر منه ما سبيله الجواز كما سلف، ومنه ما سبيله الوجوب وهذا شروع فى بيانه (وَيَقَدْ لَوْلَا) الامتناعة (خَالِيّا) أى فى غالب أحوالها وهو كون الامتناع معلقا بها على وجود المبتدأ الوجود المطلق (حَدْف العَجْرُه خَشْمً) نحو ﴿ ولولا دفع الله الناس بعدهم بيعض لفسدت الأرض ﴾ [البقرة: ٢٥١] أى

(قوله إذا حلا محل مفرد) ليس بقيد بدليل صحة قولك نعم لمن قال أزيد قائم كذا في يسّ عن ابن هشام ، وهو لا يظهر إلا على القول بأن الجملة مقدرة بعد نعم لا على القول بأنها مفهومة من نعم بلا تقديرها ، ولعل كلام الشارح مبنى على هذا فتأمل (قوله كقوله تعالى : واللائي لم يحضن) إنما لم يجعل اللائي معطوفا على اللائى قيله وماً بينهما خبر الاقتران الخبر بالفاء وتقدم أن الخبر المقرون بها يجب تأخيره لتنزله من المبتدأ منزلة الجواب من الشرط ، وأيضا لو جاز ذلك لاستدعى جواز زيد قائمان وعمرو مع أنه لا يجوز للقبح اللفظى بخلاف زيد في الدار وعمرو نقله يسّ عن ابن هشام . وفي استدعاء جواز ذلك زيد قائمان وعمرو نظر للفرق بحصول المطابقة بين المعطوف عليه والخبر في الآية دون المثال المذكور فليس فيها قبح لفظي بخلافه ، على أن الذي في المغنى صحة عدم تقدير شيء ، في الآية بالجعل السابق . ولا يرد عندي اقتران الخبر بالفاء لأن المتقدم عليه تابع المبتدأ ويغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع , ثم ما درج عليه الشارح من تقدير الخبر فعدتهنُّ ثلاثة أشهر قول الفارسي ومن تبعه ليكون المقدر من لفظ الخير المذكور قال في المغنى: والأولى أن يكون الأصل واللائي لم يحضن كذلك لأنه ينبغي تقليل المحذوف ما أمكن ولأن أصل الحبر الإفراد ولأنه لو صرح بالحبر لم يحسن إعادة ذلك المتقدم تقليلا للتكرار (قوله لدلالة الجملة إغ) علة لحذفت بعد تعليله بالعلة الأولى فاندفع الاعتراض بلزوم تعلق حرفي جر متحدى اللفظ والمعنى بعامل واحد لاختلاف العامل بالإطلاق والتقييد على ما قيل في نظائره (قوله وبعد لولا) متعلق بحذف أو حتم ، وتقديم معمول المصدر عليه إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا جائز على ما قال التفتازاني إنه الحق .. وقال ابن هشام في شرح بانت سعاد : إن كان المصدر ينحل بأن والفعل امتنع مطلقا وإلا جاز (قوله الامتناعية) خرج التحضيضية إذ لا يقع بعدها المبتدأكا صرح به الناظم في قوله وأولينها الفعلا (قوله أي في غالب أحواها وهو إخي أشار بذلك إلى دفع الاستشكال بأن الوجوب يناف الغلبة . وحاصله أن الجواب منصب على الحذف والغلبة منصبة على بعض معين من أحوال لولا وهو كون الامتناع معلقا بها على وجود المبتدأ الوجود المطلق وبتعين محل الغلبة يتعين محل الوجوب (قوله للعلم به) علة لأصل الحذف وقوله وسد إلخ علة لوجوبه وكذا يقال فيما يأتى وبكون العلم بالمحذوف علة لأصل الحذف لا لوجوبه . لا يرد ما قيل إن العلة التي هي العلم موجودة إذا كان الخبر وجوداً مقيداً ودلت القرينة الخارجية عليه مع أن الحذف حينلذ غير واجب حتى يحتاج إلى الجواب

ولولا دفع الله الناس موجود ، حذف موجود وجوبا للعلم به ، وسد جوابها مسده ، أما إذا كان الامتناع معلقا على الوجود المقيد وهو غير الغالب عليها ، فإن لم يدل على المقيد دليل وجب ذكره نحو لولا زيد سالما ما سلم وجعل منه قوله عليه الصلاة والسلام : « لولا قومك حديثو عهد بكفر لبنيت الكعبة على قواعد إبراهيم ، وإن دل عليه دليل جاز إثباته وحذفه نحو لولا أنصار زيد حموه ما سلم ، وجعل منه قول المعرى() :

عنه بأن المراد علم ذلك بمقتضى لولا إذ هي دالة على امتناع الجواب لوجو د البتدأ لا بقرينة خارجية لأنهم لاعتنائهم بالخبر لكونه ركن الإمناد ومحط الفائدة لا يكتفون في وجوب حذفه بالقرينة الخارجية وإن مشي على وروده ، والجواب عنه بهذا البعض مع أن في الجواب بحثا لأنه إن أراد الخارجية عن كلام لولا ورد عليه أن القرينة مع القيد قد تكور من نفس الكلام وإن كانت غير نفس لولا كافي لو لاأنصار زيد حموه ماسلم ولو لا الغمد بمسكه لسالا ، لدلالة الأنصار على الحماية والغمد على الإمساك، وإن أراد الخارجية عن لولا وإن كانت من الكلام وهذا هو المتبادر من عبارته وردعليه أن اعتبار دلالة لولا في وجوب الحذف دون دلالة غيرها من أجزاء الكلام تحكم ، و لهذا قال سم في الجواب ما نصه : كأنهم اعتبروا في وجوب الحذف أن يكون الخبر مدار لا عليه من الكلام لا من قرينة خارجية عن الكلام اعتناء بالحبر اهدوإن وردعليه ماذكره في الشق الأول فتدبر نعم قديقال سدالجو اب مسد الحبر المحذوف إذا كان وجودامقيداأيضامعأن حذفه غير واجب ، اللهم إلا أن يمنع السد حينقذ فتأمل (قوله وسد جو إبها مسده)أي فهو عوض عنه ولا يجمع بين العوض والمعوض ، ولا فرق ف ذلك بين الجواب المذكور والقدر نحو ﴿ ولولا رجال مؤمنون كه [ الفتح : ٢٥ ] أي لأذن لكم ف الفتح وإنازم في الثاني حذف الموض و المعرض معا لأن القرينة تجعله في قوة المذكور والمراد بسدالجواب مسده قيامه مقامة وحلوله محله كايؤ خذ من التصريح (قوله على الوجود المقيد)أي بقيدز الدعل أصل الوجود كالمسالة (قو له لو لا قو مك حديث عهد) أي قريبو زمن و الخطاب لعائشة و ممن روى هذه الرواية البخاري في كتاب العلم من صحيحه فعانقل عن ابن أبي الربيع من أنه لم يقف على ورودها من طريق صحيح فيه مافيه رقوله وإن دل عليه دليل أي سواء كان من أجزاء كلام لولا كمثل أو من غيرها كقولك في جواب هل زيد عسن إليك لولا زيدأي عسن إلى كملكت (**قوله لولاً أنصار إغ**ي الدليل قوله أنصار لأن شأن الناصر الحماية .

[۱۹۳] قالداً بوالملاياً حمد بن عبدالله التنوعى للمرى اللغوى الشاعر الأعمى التفلسف ، ولدستة ثلاث وستين وثنالة بالمعرة ، وتولى جاسمة تسعم وأربعين وأربع مالة ، ومكث محمل وأربعين سنة لاياكل اللحم تدنيا ، وهو من أول قصيدة طويلة من الواقر ، وهي أول فصائد كتابه المسمى بسقط الزند ، وأوقفا :

أضن و تحسد السقلام من المسلم عند تحسلا و من عبد السقاد مسالا ومن عبد السقلام طلبت مسالا و الوحد - بالخاء المعجمة والدال المهلة - ضرب من السير ، والفلام بالكمر جمع قلومي وهي الشابة من النوق - ويذب من أناب إذائية أي أساس المواجهة والمسال المواجهة المسلم المقامل و والفلم المحتوجة والمائية المؤلفة المسلم المنافزة المساسة المواجهة المؤلفة المؤل

واعلم أن ما ذكره الناظم هو مذهب الرماني وابن الشجري(١) والشلوبين ، وذهب الجمهور إلى أن الخبر بعد لولا واجب الحذف مطلقا بناء على أنه لا يكون إلا كونا مطلقا ، وإذا أريد الكون المقيد جعل مبتدأ فتقول لولا مسالمة زيد إيانا ما سلم ، أي موجودة ، وأما الحديث فمروى بالمعنى ولحنوا المعرّى<sup>(٢)</sup> (وَ**فِي نُصّ** يَمينِ ذَا) الحُكم وهو حذف الخبر وجوبا (آسْتَقَرُّ) نحو لعمرك لأفعلن ، وايمن الله لأقومن ، أَى لعمرك قسمى ، وأيمن الله يميني ر**قوله وجعل منه ڤول المعرى إخ**ى لأن شأن الغمد إمساك السيف **(قوله كل عضب)** هو السيف القاطع والغمد غلاف السيف . فإن قلت عجز البيت يناقض صدره إذ العجز يقتضي عدم السيلان لأن جواب لولًا منتف والصدر يقتضي وجوده لأن الإذابة الإسالة وهي إيجاد السيلان ، وإنما عبر بالمضارع لاستحضار الصورة العجيبة أو لقصد الاستمرار . قلت : ألمراد لولا إمساك الغمد له لسال منه فالمنفى سيلان خاص قاله الدماميني (قوله هو مذهب الرماني إخى هذا هو الحق (قوله مطلقا) أي في كل تركيب (قوله فتقول لولا مسالة إخى أي وأما نحو لولا زيد سالمًا ما سلم فتركيب فاسد (قوله فمروى بالمعنى) والمشهور في الروايات لولا حدثان قومك لولا حداثة قومك لولا أن قومك حديثو عهد ، ورد بأنه يؤدي إلى رفع الوثوق عن جميع الأحاديث أو غالبها على أنه إنما يتم لو لم يكن رواة الحديث عربا أما إذا كانوا عربا وهو الظاهر فلا لقيام الحجة بلسانهم ا هـ سم وفي حاشية المغني للدماميني: أسقط أبو حيان الاستدلال على الأحكام النحوية بالأحاديث النبوية باحتمال رواية من لا يوثق بعربيته إياها بالمعنى و كثيرا ما يعترض بذلك على الإمام ابن مالك في استدلاله بها ورده شيخنا ابن خلدون بأنها على تسلم أنها لا تفيد القطع بالأحكام النحوية تفيد غلبة الظن بها لأن الأصل عدم التبديل لا سيما والتشديد في ضبط ألفاظها والتحري في نقلها بأعيانها بما شاع بين الرواة . والقائلون منهم . بجواز الرواية بالمعنى معترفون بأنها خلاف الأولى وغلبة الظن كافية في مثل تلك الأحكام بل في الأحكام الشرعية فلا يؤثر فيها الاحتال المخالف للظاهر و بأن الخلاف فَ جواز النقل بالمعنى في غير ما لم يدون في كتب أما ما دون فلا يجوز تبديل ألفاظه بلا خلاف كما قاله ابن الصلاح وتدوين الأحاديث وقع في الصدر الأول قبل فساد اللغة العربية وحين كان كلام أو لئك المبدلين على تقدير تبديلهم يسوغ الاحتجاج به وغايته يومئذ تبديل لفظ يحتج به بآخر كذلك ثم دون تلك البدل ومنع تغييره ونقله بالمعني فبقي حجة في بايه صحيح ولا يضر توهم ذلك الاحتال السابق في استدلالهم المتاخر ا هـ باختصار (قوله ولحنوا المعرى أي خطُّه و ورد تلحينه بورود مثله ف الشعر الموثوق به كقول الشاع :

وكان يغنى الجمهور عن تلحينه جعل بمسكه بدل اشتال من الفعد على أن الأصل أن يمسكه فحذفت أن وارتفع حينلذ الفعل كما أفاده الدماميني (قوله وفي فعي يمين) من إضافة الصفة إلى للوصوف وقوله استقري إظهاره الكون العام ضرورة أو مراده بالاستقرار الثبات وعدم التزلزل فيكون خاصا على حدما قبل في قوله تعالى : ﴿ فَلَهَا وَآهَ مستقرا عنده ﴾ [ المجل : ٢ ٤ ] .

<sup>(</sup>۱) ابن الشجرى : هر هذا اله بن على بن عمد ... أبو السحادات للمروف بابن الشجرى كان أوحد زمانه في علم العربية ، وسوفة اللغة وأشعار العرب ... قرأ على الحطيب البريزى ، وأضاء عداما ج الكدارى ، ألف الأمالى ، وكتاب الحدشة ... بولى سنة ٤٣ هـ هـ ، نظر ( المهذ ٣٣٤/٣ ) . (٢) والحق أنه هذا تكلف لا داعى له ، وأن الأمارب ورد عمن يوافي به فلا داعي أرده ومن ذلك قرل أبي عطاء السندى :

السولا أسوك ولسولا قبلسه عمسر ألسقت السيك معسد القاليسيد

فحذف الخبر وجوبا للعلم به ، وسد جواب النسم مسده فإن كان المبتدأ غير نص فى ايمين جاز إثبات الخبر وحذفه نحو عهد الله لأفعلن وعهد الله على لأفعلن .

(تعديه)ه: اقتصر في شرح الكافية على المثال الأول ، وزاد ولده المثال الثاني وتبعه عليه في التوضيح ، وفيه نظر إذ لا يتعين كون المحدوف فيه الخير لجواز كون المبتدأ هو المحدوف والتقدير قسمي ايمن الله بخلاف المثال الأول لمكان لام الابتداء (وَ) كذا يجب حدف الحبر الواقع (بَعَقَ) مدخول (وَاوِ عَيْشُ مَقْهُومَ مَعْ) وهي الواو المسماة بواو المصاحبة (كَمِثلِ) قولك (كُلُ صَانِع وَمَا صَنَعْ) وكل رجل وضيعته ، تقديره مقرونان

(قوله أهمرك) أى حياتك التزموا فتح عينه في القسم تخفيفا لكثرة استعماله فيه وإن صح ف غيره الفتح والضم أفاده الدماميني (قوله وايمن الله) أي بركته (قوله للعلم به) أي من كونّ ما ذكر نصًّا في اليمين (قوله نحو عهد الله) إنما لم يكن نصا في اليمين لعدم ملازمته له فقد يستعمل في غيره نحو عهد الله يجب الوفاء به ولا يفهم منه المقسم إلا بذكر المقسم عليه قاله المصرّح وأقره شيخنا والبعض وقيه أن قولهم لعمرك كذلك نحو لعمرك طويل أو مبارك فيه والأقرب عندى أن المراد بالنص الظاهر لغلبة استعمال لعمرك في اليمين بخلاف عهد الله ، ويحمل إثبات أهل العربية صراحة العمر في القسم على ظهوره فيه ونفى الفقهاء صراحة عمر الله وعهد على نفى كونه يمينا معتدا به شرعا على الإطلاق يجمع بين كلام أهل العربية وقول الفقهاء عمر الله وعهد الله كل منهما كناية لا ينعقد به اليمين إلا إذا نوى بالعمر البقاء أو الحياة وبالعهد استحقاقه لا يجاب ما أوجبه علينا بخلاف ما إذا أطلق أو نوى بهما ما تعبدنا به لأنهما يطلقان على هذا كما رأيته بخط الشنواني نقلا عن سم (قوله على المثال الأول) يعني لعمرك لأفعلن . وقوله المثال الثاني يعني ابن الله لأقومن (قوله وفيه نظر إذ لا يتعين إغى أجاب سم بأنهم لم يدعوا التعين والمثال يكفيه الاحتال (قوله هو المحلوف) قال سم : ولعل الحذف حينئذ أي حين إذ كان المحذوف المبتدأ غير واجب إذ لم يسد الجواب مسده ا هـ أي لعدم حلوله محل المبتدأ لكن قال الروداني لا يتوقف وجوب حذف المبتدإ على أن يسد شيء مسده بخلاف الحبر ، والفرق أن الحبر محط الفائدة فاعتنى بشأنه فشرط في وجوب حذفه ذلك (قوله لمكان لام الابتداء) أي كونها أي وجودها فمكان مصدر ميمي من كان التامة ، واعترض بأنه يجوز كون اللام داخلة على مبتدأ مقدر كما قيل في قوله حالي لأنت فوجودها لا ينافي كون مدخولها في اللفظ خبرا . وأجيب بأن دخول اللام على شيء واحد لفظا وتقديرا أولى من دخولها لفظا على شيء وتقديرا على آخر ، فالحمل على الأول أرجع مع أن حذف المبتدأ ينافيه لام الابتداء كما مر مع ما فيه ثم رأيت صاحب المغنى نقل عن ابن عصفور تجويز لوجهين في المثالين وعن غيره الجزم بأنهما من حذف الحبر (قوله عينت مفهوم مع) أي كانت ظاهرة فيه إذ الواو فيما ذكره تحتمل غير المعية كأن يقال كل صانع وما صنع مخلوقان أفاده سم. إلا أنه لا يذكر للعلم به ، وسد العطف مسده ، فإن لم تكن الواو للمصاحبة نصا كما في نحو زيد وعمرو مجتمعان لم يجب الحذف . قال الشاعر :

[198] تَمَثُّوْ الْبِي ٱلْمُوْتُ ٱللَّهِ يَشْعُبُ الْفَتِي وَكُلُّ آمْرِىءُ وَٱلْوَثُ يَلْتِيْانِ وزعم الكوفيون والأخفش أن نحو كل رجل وضيعته مستخن عن تقدير خبر لأن معناه مع ضيعته ، فكما أنك لو جثت بمع موضع الواو لم تحتج إلى مزيد عليها وعلى ما يليها ف حصول الفائدة ، كذلك لا تحتاج إليه مع الراو ومصحوبها (وَقَبَلَ حَالِي لَا يكونُ خَبرًا) أى ويجب حذف الخبر إذا وقع قبل حال لا تصلح خبرًا (عَنِي) المبتدأ (ٱلَّذِي تحبرُهُ قُلْ أَصْفِهوا)

(قوله وما صنع) الأظهر أن ما مصدرية لأن الصنعة هي الملازمة للصانع لا المصنوع (قوله وضيعته) أي حرفته ، وسميت ضيعة لأن صاحبها يضيع بتركها أو لأنها تضيع بتركها . فإن قلت الضمير في ضيعته لا يصح عوده إلى كل إذ المعنى عليه كل رجل وضيعة كل رجل مقترنان وهو فاصد ولا إلى رجل إذ المعنى عليه كل رجل وضيعة رجل مقترنان وهو أيضا فاسد . قلت : لما كانت كل ناثبة عن أسماء كثيرة كان ضميرها أو ضمير مدحولها أيضا كذلك ومقابلة الجمع بالجمع تقتضي القسمة آحادًا فكأنه قيل زيد وضيعته مقترنان وعمرو وضيعته مقترنان وهكذا (قوله وصد العطف) اعترض بأن تقدير الخبر مقرونان فهو مثني فهو حبر عن مجموع المتعاطفين فمحله بعد المعطوف فكيف يسد المعطوف مسده ولهذا قال الرضي: الظاهر أن الحذف غالب لآواجب. وأجاب سم بأنَّ الخير من حيث هو خير المطوف عليه محله قبل المعطوف فسد المعطوف مسد الخير من حيث هو خير. المطوف عليه فوجب حلفه من هذه الجهة وإن لم يسد مسده من حيث هو خبره إذ لا يشترط لوجوب الحذف سد الشيء مسد المحذوف من كل وجه (قوله فإن أم تكن الواو للمصاحبة نصا) أي ظهورا بأن لم تكن للمصاحبة بالكلية بل لمجرد التشريك في الحكم نحو زيد وعمرو متباعدان أو للمصاحبة لا نصا أي ظهورا كافي بيت الشارح ومثاله(١١) ، لأن ظهور المعية فيهما إنما جاء من مادة الخبر وأما الواو فتحتمل التشريك والمعية بدون ظهور المعية لأن الظاهرة فيها يصح الاكتفاء بها في إفادة المعية كما قاله الشنواني . قال : ولو قيل كل امريء والموت أي معه لم يكن كافيا وبذلك التحقيق يعلم ما في كلام البعض فافهم (قوله لم يجب الحذف) بل يجوز إن دل دليل عليه (أقوله يشعب) كيذهب أي يفرق (قوله مستغن عن تقدير خبر إلخ) رد بأن كون الواو بمعنى مع لا يستلزم كونها بمنزلتها لأن مع ظرف يصلح للإخبار به بخلاف الواو . زكريا (قوله وقبل حال) أي مفردة أو جملة أو ظرف مثال الثالث ضربي زيدًا مع عصيانه على جعله حالاً من ضمير زيد .

<sup>[</sup> ١٩٤] قاله الفرزدق وهو من العلويل **رقوله يضعب أى يف**رق والجلمة مفة الموت . وقوله وكل امرى؛ كلام إضاف مبتأ والموت علف عليه ، ويلتقيان خبره ، وفيه الشاهد حيث أثبت فيه ذكر خبر المبتدا المعلوف عليه بالواو لأمّها ههنا ليست صريحة في المصاحبة فلم يجب الحذف . وإذا كانت صريحة فيها فلا يجوز إظهاره غو كل ثوب وقيمت ، لأن الواو وما بعدها قاما مقام مع وصدا صعد الحق .

<sup>(1)</sup> لأن الوار ليست نصًا ل معنى للصاحبة والإقتران ولفلك يقول الشيخ خالد الأوهرى ، الجرجاوى : آقار الشاعر ذكر اخير وهو « يفقيان » . انظر العمر ع / ١٨٠/١ )

وذلك فيما إذا كان المبتدأ مصدراً عاملاً فى اسم مفسر لضمير ذى حال بعده لا تصلح لأن تكون خبرا عن ذلك المبتدأ ، أو اسم تفضيل مضافاً إلى المصدر المذكور أو إلى مؤوّل به فالأول (كَفَتْرُبِي العَبْدُ مُسِيئًا فى النانى مثل (أَتَمْ . تَسِيني الحَقِّ مُثُوطًا بِالْحَكُمْ) إذا جعل منوطًا جاريا على الحق لا على المبتدأ . والثالث نحو أخطب ما يكون الأمير قائما ،

(قوله لا تصلح خبرا) أي بحسب ذاتها كالمثال الأول أو قصد المتكلم كالمثال الثاني ولهذا قال الشارح إذا جعل منوطا جاريا على الحق لا على المبتدأ ، فاندفع الاعتراض بأن المثال الثاني تصلح الحال فيه للخبرية ، واعترض الراعي المثال الأول بأنه يصح الإخبار عن الضرب بكونه مسيئًا على وجه المجار . وأجيب بأن المراد لا تصلح على وجه الحقيقة ، وقد يقال لا حجر في المجاز حتى يجب إضمار الخبر ، ويمتنع رفع الحال على الحَبرية المجازية إلا أن يقال لا تصلح على وجه المجاز بحسب قصد المتكلم. والحاصل أن المثال الأول لا تصلح الحال فيه للخبرية حقيقة بحسب ذاتها ولا مجازًا بحسب قصد المتكلم فاعرف ذلك (قوله عن الذي خبره قد أضمرا) أي وإن صلحت أن تكون خبرا عن غيره فليس الشرط ألا تصلح للحبرية أصلا فلهذا قال عن الذي إلخ فالقصد منه الإشارة إلى ما ذكر لا إلى كون الخبر مضمراً لأنه معلوم من قوله وقبل حال ، لأنَّ المعنى ويُحذف الخبر وجوبا قبل حال . وقوله قد أضمرا أي قدر (قوله مصدرا) أي صربحا لا مؤوّلا عند جمهور البصريين ومذهب قوم أنه لا فرق نحو أن ضربت زيدًا قائمًا (قوله في اسم) أي ظاهر كالعبد والحق في المثالين؛ ، أو مضمر كاياه في قولك العبد ضربي إياه مسيئا ، وظاهر عبارته عدم اشتراط إضافة المصدر نحو ضرب عمرا قائمًا . وظاهر كلام الرضى اشتراطها حيث قال ويكون المصدر مضافا للفاعل أو للمفعول أولهما(١) إلا أن يقال قصده التعميم في الإضافة لاشتراطها . وقوله أولهما أي كما في تضاربنا أو مضاربتنا . ففي بعض حواشي الجامي أن نا في محل رفع وتصب باعتبار الفاعل والمفعول ، وفي محل جر باعتبار الإضافة والجمهور على أنه لا يجوز اتباع المصدر المذكور فلا يقال ضربي زيدًا الشديد قائما ولا شربي السويق كله ملتوتا لغلبة معنى الفعل عليه مع عدم السماع وأجازه الكسائي ووافقه المصنف في تسهيله انباعا للقياس (قوله لضمع) بالتوين هو الضمير في إذ كان أو إذا كان ، ويصح ترك التنوين على أن الإضافة للبيان إن أريد ذو الحال الاصطلاحي الذي هو لفظ الضمير أو حقيقية إن أريد ذو الحال المعنوى الذي هو مدلول الضمير (قوله بعده) نعت لحال أي بعد الضمير أو المفسر (قوله إذا جعل منوطا جاريا على الحق) أي جعل حالا من ضميره وقيد بذلك ليكون المثال مما نحن فيه لأنه لو جعل جاريا على المبتدأ بأن قصد إيقاعه على معنى المبتدأ وأرجع الضمير في الخبر المقدر إلى المبتدأ وجعل منوطا حالا من ذلك الضمير لم يكن نما نحن فيه لعدم إضافة اسم التفضيل (١) فالصدر المتناف للفاعل مثل قوله تعالى : ﴿ ولولا دفع الله الناص بعضهم بيعم ﴾ . والمصدر اللتناف للمفعول مثل قول الشاعر : تقسى يداهسا الحمى في كل حاجسرة السي الدراديسم تقساد العيباريسية حيث أصيف المصدر ، نقى ، إلى الفعول به ، الدراهم ، .

والتقدير إذ كان أو إذا كان مسيئا ومنوطا وقائما ، نصب على الحال من الضمير فى كان ، وحذفت جملة كان الني هى الخبر للعلم بها وسد الحال مسدها ، وقد عرفت أن هذه الحال لا تصلح خبرًا لمباينها المبتدأ إذ الضرب مثلا لا يصح أن يخبر عنه بالإساءة . فإن قلت جعل هذا المنصوب حالاً مبنى على أن كان تامة ، فلم لا جعلت ناقصة والمنصوب خبرها ، لأن حذف الناقصة أكثر : فالجواب أنه منع من ذلك أمران : أحدهما أنا لم نر العرب استعملت فى هذا الموضع إلا أسماء منكورة مشتقة من المصادر فحكمنا بأنها أحوال إذ لو كانت أخبارًا لكان المضمرة لجاز أن تكون معارف ونكرات ومشتقة وغير مشتقة . الثانى وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو موقعه ، كقوله عليه الصلاة والسلام : و أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد ، وقول الشاعر :

إلى مصدر عامل في اسم مفسر لضمير ذي حال ، إذ ليس الفسر حيثة معمول المصدر بل يكون مما يصلح فيه الحال للخبرية بحسب الذات وقصد المتكلم فيجب رفعه على الخبرية (قوله أخطب ما يكون) أي أخطب كون بمعنى أكوان ، ومن أول بالجمع ابتداء فقد تسمح ، وأحطب من الخطب وهو الشدة أي أشد أحواله قاله بعضهم (قوله والتقدير) أي تقدير ما زاد على متعلق الظرف من المحذوف من هذه المثل، ولم يتعرض لتقدير المتعلق الذي هو حاصل أو حصل مثلاً لوضوحه (قوله إذا كان أي عند إرادة المضى أو إذا كان أي عند إرادة الاستقبال. قاله الدماميني والسيوطي وغيرهم. وفي الرضى أن إذا هنا للإستمرار كما في قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قَيْلِ أَمُّم لا تَفْسَدُوا في الأَرْضِ ﴾ [ البقرة : ١١ ] وقال الروداني : بقي أنه قد يراد الحال أو الاستمرار ولو قال يقدر وقت كان أو حين كان لكان أشمل لسائر الأزمنة بلفظ واحد ا هـ ورأيت بخط الشنواني أنه إذا أريد الاستمرار يؤتى بإذا لأنها تأتى للاستمرار (**قوله وحذفت جملة كان**) أى مع الظرف المضاف إليها . وقوله التي هي الخبر، فيه مسامحة إذ لخبر إما متعلق الظرف كما هو الأصح أو نفس الظرف المضاف إلى تلك الجملة (قوله للعلم بها) أي مع الظرف أي من كون المراد الإخبار عن المصدر أو ما أضيف إليه بالكون مقيدًا . بحال من أحوال تعلق به المصدر أو ما أضيف إليه . وقوله وسد الحال مسدها أى مع الظرف . والحاصل أن الحال قامت مقام إذ كان لأن في الحال معنى الظرفية اذ معنى لقيت زيدًا راكبا لقيته في وقت الركوب ، وإذ كان سدّ مسد المتعلق الذي هو الخبر في الحقيقة كسداد بقية الظروف مسد متعلقاتها العامة فالحال سدت مسد الخبر في الظاهر مباشرة والخبر في الحقيقة بواسطة (قوله لمباينتها) أي بالذات أو باعتبار قصد المتكلم (قوله إلا أسماء منكورة مشتقة) الحصر إضافي أى لا معارف ولا جوامد فلا ينافى بجيء الحال جملة كما سيأتي (قوله لجاز) أى جوازا وقوعيا أن تكون معارف إلخ وكون مجيئها منكورة مشتقة أمرا اتفاقيا لا لكون المنصوب حالا بعيد ، لأن الظاهر

[170] كُورُ أقتراني مِنَ ٱلمؤلى خَلِيفُ رِضًا وَشُو بُقِيتَى عَنْهُ وَهُو خَصَبانُ فإن فلت: فما المحوج إلى إضمار كان لتكون عاملة في الحال وما المانع أن يعمل فيها المصدر ، فالجواب أنه لو كان العامل في الحال هو المصدر لكانت من صلته فلا تسد مسد خيره فيفتقر الأمر إلى تقدير خير ليصبح عمل المصدر في الحال فيكون التقدير ضربي العبد مسيئًا موجود وهو رأى كوفى . وذهب الأخفش إلى أن الخير المحذوف مصدر مضاف إلى ضمير ذى الحال والتقدير ضربي العبد ضربه مسيئًا . واختاره في السهيل ، وقد منع الفراء وقوع هذه الحال فعلا مضارعا وأجازه سيبويه ، ومنه قوله :

أن الترامهم التنكير و الاشتقاق لا يكون إلا لنكتة وأن النكتة كونها أحو الا رقوله مقوونة بالواوي ويجوز أبضاو قوع الاسمية موقعه بلاو او على ما قاله الكسائي و ارتضاه المصنف و نقل عن البصريين أيضا فيجوز ضربي زيدا هو قائم **(قو لّه موقعه)**أي مو قع المنصوب (**قوله حليف رضا)أي إذا كنت أو إذا وجدت حليف رضا قاله العيني، وبه يعرف أنه لا** يتعين لفظ كان بَل مثلها ما في معناها و أن الضمير الذي يفسره معمول المصدر قد يكون بارز اعتد تقدير الخير وأن معمول المصدر صادق بما أضيف إليه المصدر ولو ضميرًا وإن لزم عليه كون المفسر والمفسر ضميرين لكن الظاهر عندى أنه يصح أن يكي ن التقدير إذ كان حليف رضاأي مصاحبا للرضايل هذا أنسب بقوله وهو غضبان لتعليق كل من الحالين حينتذ بالمولى فافهم ، وحليف الرضا المحالف المعاقد على الرضا (**قوله وهو غضبان) م**ذاهو الشاهد **(قوله** أن يعمل فيها المصدر) وذلك بأن تجعل حالا من منصوب الصدر لأن العامل في صاحب الحال عامل فيها (قو له لكانت من صلته ، أي متعلقاته فمحلها قبل الخبر فلا تسد مسده لما علمت من أن الشيء لا يسد مسد غير ه إلا إذا كان ف محله أفاده سم (قوله إلى تقدير خبر) أي بعد الحال ، إذار قدر قبلها لم يصح عمل المصدر فيها للفصل بين المصدر ومعموله حينتذ كذاقيل، وفيه أن الفصل ليس بأجنبي لأن الخير معمول للمبتدأ إلا أن يجعل كالأجنبي في كونه معموله والمراد تقدير همع عدم مايسدمسده وإلافالجبر مقدر على كل حال (أو له وهو رأى كوف) أي إعمال المصدر في الحال و تقدير الخبر بعده رأى كوفي أي وهو معترض بفوات المعنى المقصود عليه من الحصر أي حصر الضرب مثلا في كونه حال الإساءة ، ولعل وجه إفادة نحو ضربي العبد مسيئا للحصر مشابهة المصدر بإضافته المعرف بلام الجنس ، والمعرف بلام الجنس منحصر في الخبر فكذا ما شابه ، وعلى كلامهم يكون الحذف جائزً الاو اجبًا لعدم سدشي مسده رقوله إلى ضهم ذي الحال؛ الاضافة للبيان إن أريد ذو الحال الاصطلاحي الذي هو لفظ الضمير لأن صاحب الحال هنا اصطلاحا الضمير وحقيقة إن أريد ذو الحال المعنوي الذي هو مدلول الضمير (قوله ضربه مسيئا) بالحال حصل التغاير بين المبتدأ والخبر (قوله و اختار على التسهيل) و كذاابن هشام في المغنى لقلة المقدر عليه ، لأن المقدر عليه شيئان [١٦٥] هو من البسيط (قوله مجير التوابي) كلام إضافي مبتدأ ، والمراد بالمولى الحليف وهو المعاقد باليمين ، وحليف رضا كلام إضاف نصب على الحال ، ولكنه خبر للمبتدأ بتقدير حذف ، أي خير اقترابي من الحليف إذا وجدت حليف رضا ، ففي الحقيقة الحير إذا وجدت ، كا في قد لك أكثر شربي السويق ملتونًا أي إذا كان ملتونًا ، وهذا من المواضع التي يجب فيها حذف الخير وهو بعد كل مبتدأ هو مصدر منسوب إلى الفاعل أو المفعول أو إليهما مذكور بعده الحال أو أفعل التفضيل . وشر بعدي كلام إضاف أيضا مبتدأ . وقوله وهو غضبان جملة اسمية حالية سددت مسد الخير وفيه الشاهد ، وهو حجة على سيبويه في منعه مثل هذا إلا إذا كانت اسما منصوباً كما في الشرط الأول . ومنه قوله عليه الصلاة والسلام : ٥ أقرب ما يكون العبد من وبه وهو ساجد ، وقاس الكسائي التي بلا ولو على التي بالواو، ومنعه الفراء

[173] وَرَأَى عَيْسَى الْفَقَسَى أَبِاكَ يُعطِى اَلْجَزِيلَ فَعَلَيكَ ذَاكَا أما إذا صلح الحال لأن يكون خبرًا لعدم مباينته للمبتدأ فإنه يتمين رفعه خبرًا فلا يجوز ضربى زيدًا شديدًا ، وشذ قولهم حكمك مسمطا أى حكمك لك مثبتاً (١٠) ، كما شذ زيد قائما وخرجت فإذا زيد جالسا فيما حكاه الأخفش ، أى ثبت قائما وجالسا . ولا يجوز أن يكون الحبر المحذوف إذ كان أو إذا كان لما عرفت من أنه لا يجوز الإخبار بالزمان عن الجنة .

(تنبيه)ه: لم يتعرض هنا لمواضع وجوب حذف المبتدأ وعدها في غير هذا الكتاب أربعة : الأول : ما أخبر عنه ينعت مقطوع للرفع في معرض مدح أو ذم أو ترحم والمقدر على الأُول خمسة أشياء ولأن التقدير من اللفظ مع صحة المعنى أولى ، ولأن تقدير إذ مع الجملة المضاف إليها لم يثبت في غير هذا الموضع ، نعم يلزم عليه حذف المصدر وإبقاء معموله والجمهور على منعه (قوله ورأى عيني إغ) رأى مصدر مضاف لفاعله والفتى مفعول وأباك بدل أو بيان وقوله يعطى الجزيل حال سد مسد خبر رأى ، وقوله فعليك ذاكا أى الزم الإعطاء الذى كان عليه أبوك (قوله فاينه يتعين رفعه) أي عند عدم قصد التكلم جعله حالاً من ضمير معمول المصدر المستتر ف الخبر فإن قصد ذلك وجب النصب وذكر الخبر بأن يقال ضربى زيدا إذ كان شديدا أو ضربه شديدًا كما نقله شيخنا (قوله فلا يجوز ضوفى زيدًا شديدًا) بل يجب الرفع عند قصد الخبرية والنصب وذكر الخبر عند قصد الحالية كما مر إذ أو لم يذكر الخبر لربما وقف على المنصوب بالسكون على لغة ربيعة فيتوهم الحبرية والقصد الحالية كذا قيل، وفيه أن هذه العلة تأتى في نحو أتم تبييني إلخ مع أنهم لم يوجبوا فيه ذكر الحبر فتأمل (قوله وشا. قولهم) أي لرجل حكموه عليهم، وشذوذه من وجهين النصب مع صلاحية الحال للخبرية ، وكون الحال ليست من ضمير معمول المصدر بل من ضمير المصدر المستتر في الخير قاله المصرح (قوله مسمطا) بضم الميم الأولى وفتح السين المهملة وتشديد الميم الثانية مفتوحة (قوله مثبتا) يعني نافذا (قوله أي ثبت قائما وجالسا) التقدير في فإذا زيد جائسا على غير القول بأن إذا الفجائية ظرف مكان أما عليه فلا حذف بل هي الخبر رقوله أن يكون الخبر المحذوف؛ أي في زيد قائما وخرجت فإذا زيد جالسا (قوله أربعة) بقيت أشياء في الهمم وغيره منها المبتدأ المخبر عنه باسم واقع بعد لا سيما في لا سيما زيد برفع زيد، ومنها

<sup>[</sup> ١٦٦] قاله رؤبة بن المجاج (قوله رأمي) مضاف إلى عيني إضافة للصدر إلى فاعله مرفوع بالابتناء ، والفتى مفعول المصدر وأباك بدل منه أو عطف بيان ، ويعطى الجزيل جملة فعلية وقعت حالاً وسعت مدد الحبر للمبتنأ وهو الشاهد وهو حجة على الفراء في منمه الجملة الحالية أن تسد مدد الحبر . وعليك اسم فعل معناه الزم ، وذاك مفعوله وهو إشارة إلى العطاء الجزيل . والمحتى رؤبة عيني أباك حصلت إنا كان يعطى العطاء الجزيل فالزم طريقته وتشبه به في ذلك لأن الولد سر أبيه ومن يشابه أباه فما ظلم .

الثانى: ما أخير عنه بمخصوص نعم وبئس المؤخر ، نحو : نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمر إذا قدر المخصوص خبرا ، فإن كان مقدمًا نحو زيد نعم الرجل فهو مبتداً لا غير ، وقد ذكر الناظم هذين في موضعهما من هذا الكتاب . الثالث : ما حكاه الفارسي من قولهم في ذمتي لأفعلن التقدير في ذمتي عهد أو ميثاق . الرابع : ما أخير عنه بمصدر مرفوع جيء به بدلا من اللفظ بفعله نحو سمع وطاعة ، أي أمرى سمع وطاعة . ومنه قوله : وقالت ختائ ما أتى يك فهتا أذو تسب أم ألت بالحرّى عاوف

المبتدأ الخبر عنه بجار ومجرور مبين لفاعل أو مفعول المصدر قبله البدل عن الفعل نحو سقيا لك ورعيًا لك فلك خبر مبتدأ محذوف وجوبا ليلي الفاعل أو المفعول في المعنى المصدركما كان بلي الفعل ، أي وهذا الدعاء لك نقل هذا الثاني الدنوشري عن الرضى وعندي أنه إنما يحتاج إليه إذا كان المجرور ضمير المخاطب كما في التمثيل لعدم صحة الجمع بين الخطاب بفعل أمر أو بدله لشخص ، والخطاب بغيره لشخص في جملة واحدة . أما نحو سقيا لزيد ورعيا لعمرو فالظاهر أن اللام لتقوية العامل ومدخولها معمول للمصدر فاحفظ هذا التحقيق (قوله ما أخبر عنه **بنعت مقطوع إغ)** قال أبو على : إنما التزموا في النعت المقطوع في المدح والذم والترحم حذف الفصل أو المبتدأ في النصب أو الرفع للتنبيه على شدة الاتصال بالمنعوت ، وقيل : للإشعار بإنشاء المدح أو الذم أو الترحم كا فعلوا ف النداء . دماميني بتصرف ، وتسمية المقطوع نعتا باعتبار ما كان (قوله في معرض مدح إغ) خرج بذلك ما إذا كان النعت للتخصيص أو للإيضاح فإنه يجوز ذكر المبتدأ وحلفه كافي التصريح وغيره (قوله ما أتحبر عنه بمخصوص إلخ) إنما وجب حذفه لصيرورة الكلام لإنشاء المدح أو الذم فجرى بحرى الجملة الواحدة (قوله المؤخر، بيان للواقع إذ لا يكون الخصوص خبرا إلا إذا أخر (قوله من قولهم في ذعتي إلخ) لدلالة الجواب عليه وسد مسده وحلوله محله لأن المبتدأ هنا واجب التأخير (قوله في ذمتي عهد) أي متعلق عهد أو ميثاق وهو مضمون الجواب لأنه الذي يستقر في الذمة ، دنوشري (قوله بدلا من الملفظ بفعله) أي بواسطة لأن الأصل . أسمع سمعا وأطيع طاعة ، حذف الفعل اكتفاء بدلالة مصدره عليه ثم عدل إلى الرفع لإفادة الدوام ، وأوجبوا حذف المبتدأ إعطاء للحالة الفرعية حكم الحالة الأصلية التي هي حالة النصب إذ يجب فيها حذف الفعل ، أفاده زكريا (قوله وقالت حنان) أي رحمة وأكثر النسخ بإسقاط الواو فيكون فيه الثلم . وقوله : أذو نسب إلخ أي ذو قرابة هنا جئت لهم أم لك معرفة بالحي . وإنما قالت ذلك خوفا عليه من إنكار الحي إياه قاله العيني ، فلقنته

<sup>[</sup> ۱۹۷] هذا من أيبات الكتاب وهو من الطويل وقو له فقالت أى الرأة المهودة وقو له حيان) حبر سينداً عفوف أى أمرى حيان ، أى رحمة ، وقيه الشاهد حيث حدف منه المبتدأ حداة واجبا الأن أصله أنحن عليك حياتا ، ثم حدف الفعل ثم رفع المسدر لان في وفعه تصبر الجندة اسمية وهي أدل على التبوت والدوام من الفعلية ، فلما رفع قدر له سينداً كا فدرنا وقوله هما استفهام أى أى شيء أن بلك هها يمنى عندنا رقوله أفو فسبه الممترة للاستفهام وذو نسب كلام إضاف خبر مبتدأ عدوف ، أى أأنت ذو نسب أم أنت بالحى عارف ، والحذف فيه ليس بواجب وحاصل للمنى لأمن شيء جنت ههنا ألك نسب ههنا يعنى قرابة جئت لهم ؟ أم لك معرفة بالحى ، وإنما قالت ذلك خوفا عليه ورحمة أغلا يتأتى عليه أمر من جهة إنكار الحى إياه . فافهم .

أى أمرى حنان أى رحمة . وقول الراجز :

[ ۱۹۸] شَكَا إلى جَعَلَى طُولَ السَّرى صَبْرٌ جَعِيلٌ فَكِلَال مُبْتَلَى أَن الجَبر أَن مَبَتَلَى أَن الجَبر أَى المَّنْقِ أَو بِالْكُوّا ، عَن المِتلاً (وَاحْد) لأن الجَبر حكم ، ويجوز أن يمكم على الشيء الواحد بمكمين فأكثر . ثم تعدد الحبر على ضربين الأول تعدد في اللفظ والمعنى (كَهُمْ سَرَاةً شُعَرًا) ونحو : ﴿ وهو الففور الودود ، فو العرض الجميد ، فعال لما يويد ﴾ [ البروج : ١٤] وقوله :

[١٦٩] مَنْ يَكَ ذَا أَبَتُ فَهِذَا بَتِّي مُقَيِّظٌ مُعَيِّفٌ مُثَنِّعَ مُثَنِّعَ

الحجة موهمة أنها لا تعرفه رقوله وأخبروا بالثين أى باكثرا) أى مع كون كل مفردا أو جملة أو شبه جملة أو مع الاختلاف. وفي المغنى: زعم الفارسي أن الحبر لا يتعدد عخلفا بالإفراد والجملة فيتمين عنده في نحو زيد عالم يفعل المخبر كون الجملة فيتمين عنده في نحو زيد عالم المخبر لعدم إفادة الإخبار بالأول وحده ، ويجوز عنده وعند غيره في زيد كاتب شاعر كون شاعر خيرا ثانيا وكونه صفة لكانب الدين المدم إفادة المدين في المجلسة المنافق المدين في المبارسي في : ﴿ كونوا قودة خاصتين ﴾ [ المبقرة : ١٥ ] كون خاستين عجرا ثانيا لأن جمع المذكر السالم لا يكون صفة لما لا يعقل اهد وأما نحو زيد يقرأ يكتب فمن تعدد الحبر لا غير رقوله لأن الحبر من المنافق والمعنى علامة ذلك صحة الاقتصار على كل من الخبرين أو الإخبار كان الدماميني (قوله صراة) بفتح السين وقد تضم أصلها سرية جمع سرى على غير قياس ، إذ قياس جمع فعيل المعتمل المنافق وأشياء وذكى وأذكياء . وأما قول شيخنا وشيخنا السيد : والبعض كغيرهم لأن قياس جمع فعيل الصحيح اللام وما نحن فعيل معتلها

وقبل : هو اسم جمع (**قوله من يك ذا بت**) البت : الكساء الفليظ المربع ، ومن شرطية لا موصولة وإن زعمها البعض تبعا لصدر كلام العينى المتناقض بدليل يك . والمعنى من يك ذا بت فأنا مثله لأن هذا البت بنى فحذف المسبب وأقام السبب مقامه ، وقوله مقيظ الخ أى كاف لى قيظا وصيفا وشتاء ، والقيظ : شدة الحر .

[ ١٦٨] البيت من الرجز ، وهر من شواهد الكتاب ( ١٦٦/١ ) ... وقاتله بجهول ، والشاهدفيه : قوله : ٥ صبرٌ جميلٌ ، فقد جاء مرفوعًا على الحبر ، والمبتنأ عشوف وجويًّا ...

[ ١٩٦٩] قاله رؤية . ومن موصولة مبتدأ وخيره قوله فهذا بنى (وقوله فابت) خير يك ، والبت يفتح المرحدة وتشديد الباه المتاة من نوق ، وهو الكساء الظيفظ المربع ، وقبل : طيلسان من خز وقوله هفيظه بكسر الباء ، وكذلك مصيف ، وكذلك مشتى بكسر الثاء المشاة من فوق ، وفيها الشاهد فإنها أخيار تعددت بلا عاطف كإلى قوله تعالى : فو وهو الفغور الوفود ه فو العرفى المجيد ه فعالى لما يويه في والمعنى والشناء ، فإن تقد : كيف المجيد م فعال بل يويه في والمعنى والشناء ، فإن تقل : كيف هذا الشرط والجزاء ، فإن كون ذلك البت به لا يتصبب عن كون غيره ذابت . قلت : للمنى من كان ذابت فأنا مثله لأن هذا البت به ي فحذف المسبب وأناب عنه السبب .

وقوله(١) :

ينَامُ بِإِحْدَى مُقْلَنِيه وَيَتَقِيى بِأَخْرِى الْأَعَادِي فَهِوَ يَقْطَانُ لَالهُ وهذا الضرب يجوز فيه العطف وتركه . والثاني تعدد في اللفظ دون المعنى ، وضابطه ألا يصدق الإخبار ببعضه عن المبتدأ نحو : هذا حلو حامض أي مز ، وهذا أعسر أيسر : أى أضبط . وهذا الضرب لا يجوز فيه العطف خلافا لأبي على هكذا اقتصر الناظم على هذين النوعين في شرح الكافية ، وزاد ولده في شرحه نوعًا ثالثًا يجب فيه العطف وهو أن يتعدد الخبر لتعدد ما هو له(٢) إما حقيقة نحو بنوك كاتب وصائغ وفقيه . وقوله : (قوله ينام إلخ) الضمير للذنب والذي وقع في الشارح يقظان نائم لكن للروى الذي يدل عليه بقية القوافي من القصيدة هاجع أي نائم . والشاهد في قوله فهو يقظان نائم فإن الخبر فيه تعدد لفظا ومعنى على ما قاله الشارح وغيره وهو مبنى على أن المراد يقظان من وجه ناهم من وجه ، ولك أن تجمله مما تعدد فيه الحبر لفظا فقط بناء على أن المراد بين اليقظان والنائم أي حامع بين طرف من اليقظة وطرف من النوم (قوله يجوز فيه العطف) أي بالواو وغيرها بخلاف النوع الثالث فالعطف فيه لا يكون إلا بالواو أفاده شيخنا السيد (قوله وضابطه إخى هذا صادق بنحو هذا أبيض أسود للأبلق مع أن الرضى صرح بجواز العطف فيه إلا أن يراد عن البتدأ كلا أو بعضا فيخرج نحو هذا المثال **(قوله ألا يصدق الإخب**ار إغي ولهذا قال بعضهم : إطلاق الخبر على كل واحد مجاز من إطلاق ما للكل على الجزء (قوله أي من يعني أن الموجود في الرمان هو المزازة ، وهي كيفية متوسطة بين الحلاوة والحموضة الصرفتين وليس فيه طعم الحلاوة وطعم الحموضة إذهما ضدان لا يجتمعان فليس المعني هنا كالمعني في زيد كاتب شاعر من أنه جامع للصفتين إذ كل من الصفتين موجودة في زيد قال الناصر اللقافي (قوله أي أصبط) أى في العمل لكونه يعمل بكلتاً يديه وكان عمر بن الخطاب كذلك ، ولا يقال أعسر أيسر كما في الصحاح (قوله لا يجوز فيه العطف) أي نظر اللمعني لأن الخبرين في المني شيء واحد والعطف يقتضي خلاف ذلك (**قوله خلافا** لأبي على؛ فإنه أجاز العطف نظرا إلى تغاير اللفظ (قوله وزاد ولله) أي على ما في شرح الكافية فلا ينافي أنه تابع ف هذه الزيادة لأبيه ف شرح التسهيل (**قوله لتعدد ما هو له)** بهذا التعليل حصل الفرق بين هذا النوع ونحوهم ٢٩٧٦ قاله حميد بن ثور الهلالي وهو من قصيدة طويلة من الطويل يصف بها الذئب تزعم العرب أنه ينام بإحدى عينيه والأخرى مفتوحة يمرس بها ، وهو قوله ينام أي الذئب ، وهو خبر مبتدأ محذوف أي هو ينام ، وقوله ويتقي عطف على ينام (قوله بأخوى) أي مملة أخرى . وأراد بالمقلين العينن . والمنايا جمع منية . ويروى بأخرى الأعادي (قوله فهم) مبتدأ ويقظان خبر وهاجع خبر آخر ، ويتقى عطف على ينام وفيه الشاهد فإنهما خبران عن مبتدأ واحدو يحوز فيه العطف وتركه للمغايرة بين الجبرين لفظا ومعني أما لقطاً نظاهر وأما معنى قان الهاجم هو النام . والمدنى جامع بين البقطة والهجوع كما أن قولك هذا مز أى جامع بين الحملاوة والحموضة وبروى فهو يقطان نام . وهو وإن كان علمه لكه يخالف أبيات القصيدة لأن ألو اعترها كلها عين فكأن الذي روى هذا لم يطلع على القصيدة .

<sup>(</sup>١) وهذا الخل يروى : خذ حكمك مسمعًا ، أي جرزًا الخذَّ .

<sup>(</sup>٢) قائل هذا اليت جيدين فور ، والصواب في الفافية أن نقول ؛ هامج ه الأن القصيدة كلها على حوف روى واجدوهو ، العين ، فهجب أن تسو الآيات كلها على نفس الروى دون تغيير ، ويقال إن رواية هذا اليت بقوله في الفافية ، نام ، أحطأ .

[۱۷۷] يداك يد خيرُها يُوتجسى وَأَحْسَرَى لِأَعْدَالِهَا عَاتَظَـة وإما حكمًا كقرله تعالى : ﴿ اعلموا أَهَا الحياة الدنيا لعب وهو وزينة وتفاخر بينكم وتكاثر في الأموال والأولاد ﴾ [ الحديد : ٢٠ ] ، واعترضه في التوضيح ضنع أن يكون النوع الثاني والثالث من باب تعدد الخبر بما حاصله أن قولم حلو حامض في معنى الخبر الواحد بدليل امتناع العطف وأن يتوسط بينهما مبتداً ، وأن نحو قوله :

[٧٧] يبداك يبد عيرها يسرتجي وأحسرى الأعدائها غائظه المديد : في قوة مبتدين لكل منهما خبر ، وأن نحو : ﴿ إِنَّا الحياة الدنيا لعب و لهو ﴾ [ الحديد : ٧ ] ، الثانى تابع لا خبر . قلت : وفي الاعتراض نظر أماما قاله في الأولى فليس بشيء إذ لم يصادم كلام المشارح بل مو عينه لأنه إنما جعله متعددا في اللفظ دون المني وذكر له ضابطا بألا يصدق الإعبار بمعضه عن المبتدأ كما قدمته فكيف يتبجه الماعتراض عليه بما ذكر . وأما الثاني فهو أن كون يماك ونه بحسب اللفظ مبتدأ واحدا إذ النظر إلى كون المبتدأ واحدا أو متعددا إنماه وإلى لفظه لا إلى معناه وهو واضح لا خفاء فه . وأما قوله في الثالث أن الثانى يكون تابعًا

سراة شعرا لأن تعدد الخبر فيه ليس لتعدد المبتدأ لأن كلا من أفراد المبتدأ فيه متصف بأنه سرى شاعر بخلاف نحو 
بوك إخ فإنه لم يتصف كل من البين بالأوصاف الثلاثة بل اختص كل بوصف فتعدد الخبر لتعدد المبتدأ وقوله 
يدائه به إخ به خبر المبتدأ وأخرى معطوف عليه وما بعد كل صفة له وقوله وإما حكما إخي إنما كان التعدد 
يدائه به إلى الآية لكون المبتدأ المفرد دفا أقسام فبجعل في حكم الجمع الدال على الإفراد وقوله إنما الحياة ) أي حالها 
وقوله واعترضه ) كما دكر من النوعين الثاني والثالث والمفهوم من اعتراض للوضح قصر تعدد الحبر على تعدده 
يتنعظ او معنى مع اتحاد المبتدأ لفظ و معنى ، وابن الناظم لا يقصره على ذلك وقوله وأن يتوصط بينهما عبتما ) كا 
يتنعظ وصفط المبتدأ ينهما يمتع تأخر المبتدأ عنهما فلا يجوز حلو حامض الرمان نقله صاحب المديم عن الأكثر كا 
في الهمع فقول البعض بعد عززه إلى معدا هم و وجه له لا يسمع وقوله في قوة مبتدءين إغم إثمار د بهذا مع إمكان 
الرد بأن الثانى تابع كا فعل في الآية لأن هذا الذى ذكره يرفع تعدد الجبر معنى واصطلاحا ، بخلاف كونه تابعا 
المبتدأ في قوة مبتدا المتعدده حكما كا فعل فيه الخالى تابع ) أي اثناق منه تعدد الخبر كام ركة تعدد المبتدا 
بكون المبتدأ في قوة مبتدا الخبر كام ركة معلم الخباء من والمعالاحا ، بخلاف من أن المبدد أن المبتدأ في قوة مبتدا الخبر كام ركة تعدد المبتدا 
بكون المبتدأ في قوة مبتدات تعدده حكما كا فعل فيها قبله مع أنه أقوى في ومع تعدد الخبر كام ركة تعدد المبتدا 
بكون المبتدأ في قوة مبتدات التعدد عدما كا فعل فيها فيا المائي الإسماد والمبتدات المبتداء الم

<sup>[ (</sup> ۱۷ ] أشده الخليل . وما قبل أنه لطرفة لم يتبت ، وهو من المتقارب يمدح رجلا بان إحدى بديه يرتمي منها الخير ويده الأخرى غيظ للأعداء وهو الغضب الكامن . ويدلك كلام إضاق مبتدأ وعبره عقوف ، وتقديره يدلك المشار إليهما أو خبر مبتدأ عفوف أى هاتان يداك (قوله يه) عبر لمبتدأ عفوف أى إحداهما يدوخبرها يرتمي ، مجلة وقعت صفة لها . والأوجه أن تكون يداك مبتدأ ويدخبره وأخرى عفف عليه ، وفيه الشاهد لتعدد الخبر بتعدد الخبر عنه ، فوجب العطف بالولو . وقبل : التقدير إحدى يديك يد ترتمي غيرها فلما حذف المضاف اقبر الضاف إليه مقامه فافهم .

لا خبرا ، فإنا نقول : لا منافاة أيضا بين كونه تابعا وكونه خبرا ، إذ هو تابع من حيث توسط الحرف بينه وبين متبوعه ، خبر من حيث عطفه على خبر إذ المعطوف على الحبر خبر ، كما أن المعلوف على الصلة صلة ، والمعطوف على المبتدأ مبتدأ ، وغير ذلك وهو أيضا ظاهر .

(خاتمة) عن حق خير المبتدأ ألا تدخل عليه فاء لأن نسبته من المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل ونسبة الصفة من الموصوف ، إلا أن بعض المبتدءات يشبه أدوات الشرط فيقترن خبره بالفاء إما وجوبا وذلك بعد أما نحو : ﴿ وَأَمَا تُمُودُ فَهَدِيناهُم ﴾ [ فصلت : ١٧ ] . وأما قوله : ف الآية خفى لكونه حكميا فلم يعرج عليه ف الرد لذلك فافهم (قوله وفي هذا الاعتراض) أي الاعتراض المذكور على النوعين (قوله وأما الثاني) أي دفع ما قاله في الثاني . (فائدة)ه: في البحر المحيط للزركشي : قال بعض الفضلاء الصفات المذكورة في الحدود لا يجوز أن تعرب أخبارا ثواني بل يتعين إعرابها صفة لما يلزم على الأول من استقلال كل جزء بالحد ومن هنا منع جماعة أن يكون حلو حامض خبرين ، وأوجب الأخفش أن يكون حامض صفة والجمهور القائلون إن كلا منهما خبر لا يلزمهم القول بمثله في نحو الإنسان حيوان ناطق لأن حلو حامض ضدان ، فالعقل يصرف عن توهم قصد كل منهما استقلالاً . بخلاف الإنسان حيوان ناطق ا هـ ولم يتعرض الشارح كالناظم لتعدد المبتدأ وهو قسمان : أحدهما أن يجرد كل من المبتدءات عن إضافته لضمير ما قبله ويؤتي بعد خبر المبتدأ الأخير بالروابط نحو زيد عمرو هند ضاربته في داره من أجله ، والمعنى هند ضاربته عمرو في داره من أجل زيد . الثاني أن يضاف كل من المبتدءات غير الأول لضمير ما قبله نحو زيد عمه خاله أخوه قائم ، والمعنى أخو خال عم زيد قائم (قوله لأن نسبته) أي الخبر من المبتدأ أي إلى المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل أي كنسبة الفخل إلى الفاعل ، يعني أن الخبر بالنسبة إلى المبتدأ كالفعل بالنسبة إلى الفاعل ووجه الشبه كون كل منهما محكوما به وبسبب هذه المشابهة منع الخبر من الفاء كما منع الفعل إلا لمقتض كإفادة التسبب في نحو قام زيد فدخل عمرو ، فاندفع الاعتراض بأن الفعل يقترن بالفاء كما في هذا المثال. هذا ملخص ما قاله البعض والأقرب عندي في تقرير عبارة الشارح ودفع الاعتراض عنها أن يبقى كلام الشارح على ظاهره من أن التشبيه بين النسبتين لا بين الخبر والفعل، وأن يجعل المعنى أن نسبة الخبر إلى المبتدأ كنسبة الفعل إلى الفاعل في أن كلا نسبة محكوم به إلى محكوم عليه ، فكما لا يفصل بين الفعل وفاعله بالفاء لا يفصل بين الخبر ومبتدئه بالفاء . فإن قلت : هذا التقرير يؤدي إلى جواز فقائم زيد لعدم الفصل بين المبتدأ والخبر . قلت : يرتبة المبتدأ التقديم فالقصل حاصل تقديرا ، فافهمه فإنه نفيس (قوله يشبه أدوات الشوط) أي أسماءه أي في العموم (قوله فيقتون خيره بالفاء) أي أن تأخر عن المبتدأ فإن سبقه نحو له درهم الذي يأتيني وجب ترك الفاء لأن الجواب إنما يقترن بالفاء إذا تأخر . (قوله إما وجوبا وذلك بعد أما) كان ينبغي إسقاط هذا القسم لأن اقتران الخبر فيه بالفاء لأجل أما المتضمنة معنى الشرط لا لشبه المبتدأ بأداة الشرط .

### أمًّا ٱلْقِعَالُ لَا قِعَالَ لَدَيْكُمْ

MYTT

قضرورة ، وإما جوازًا وذلك إما موصول بفعل لا حرف شرط معه ، أو بظرف وإما موصوف بهما أو مضاف إلى أحدهما ، وإما موصوف بالموصول المذكور بشرط قصد العموم واستقبال معنى الصلة أو الصفة ، نحو ذلك يأتينى أو فى الدار فله درهم ، ورجل

(قوله وذلك) أى البتدأ ألذى يقترن خيره بالفاء جوازا إما موصول إلح وجملة صوره خمس عشرة صورة : موصول يقعل لا حرف شرط معه ، موصول بظرف موصول بجار ومجرور ، موصوف بأحد هذه الثلاثة ، فهذه ست صور . مضاف إلى للوصول أو للوصوف للذكورين وتحته ست صور موصوف بالموصول المذكور وتحته ثلاث صور وقد تدخل القاء على خير كل مضافا إلى غير موصوف نحو كل نعمة فمن الله ، أو موصوف يغير ما ذكر نحو :

#### كل أمر ماعد أو مدانى فبنوط بحكمة المعالى

قيل : ومنه حديث كل أمر ذي بال إلخ وفيه بحث أبديته في رسالتي الكبرى في البسملة (قوله لا حوف شرط عمه) فلو كان معه حرف شرط نحو الذي إن يأتني أكرمه مكرم امتنمت الفاء لأنها إنما دخلت في الخير لشبه المبتدأ بالشرط وهو هنا منتف إذ لا يدخل شرط على شرط وأجاز بعضهم دخولها في هذا أيضاً ، وخرج بقوله بفعل أو ظرف الموصول بغيرهما فلا يجوز الذي أبوه محسن فمكرم خلافا لابن السراج ، ولا القائم فزيد أو فاضريه خلافا للناظم في تسهيله فإنه صرح فيه بجوازه ومثل له في شرحه بقوله تعالى : ﴿ والسارق والسارقة فاقطعوا أيديها ﴾ [ المائدة : ٢٨ ] ، وجعل الجمهور الخبر محذوذا أي مما يتل عليكم حكم السارق ، وكان على الشارح أن يزيد وألا يكون مصدرا بعلم استقبال ولا بقد ولا بما النافية أو بقول موصول بفعل صالح للشرطية كما في التسهيل ليفيد اشتراط ما ذكر (قوله أو بظرف) المراد به ما يشمل الجار والمجرور كما يدل عليه تمثيله بالجار والمجرور رقوله وإما موصوف، أي اسم منكر موصوف . وقوله بهما أي يواحد من القمل والظرف (قوله أو عضاف إلى أحداثما) أي المرصول والموصوف المذكورين بأقسامهما . واعلم أن المضاف إلى للوصول بما ذكر لا يشترط أن يكون لفظ كل وما بمناها كجميع فيجوز غلام الذي عندك فلا درهم معه . وأما للضاف إلى النكرة للوصوفة بما ذكر فيشترط أن يكون لفظ كل وما بمحاها فقول الشارح وكل الذي تفعل إلخ ذكر كل فيه ليس قيدا ، وقوله كل رجل يتقي الله إلخ ذكر كل فيه قيد محبر قاله شيخنا السيد (قوله بشرط قصد العموم) تبد في جميم ما قبله ولو حدَّف لفظ قصد كما في قوله قلو عدم العموم وكما في قول التسهيل عام لكان أخصر أمدم الحاجة لذكره ، بل لا حاجة كما قاله الدماميني إلى اشتراط العموم من أصله بعد كون موضوع المسألة المبتدأ للشبه لاسم الشرط في العموم وقوله واستقبال معنى الهملة) يفهم أنه لا يشترط استقبال لفظها وهو كذلك فشمل نحو ما أصابكم من مصية فها كسبت أبديكم ويدل على أن ما موصولة سقوط

يسألني أو في المسجد فله برٌّ ، وكل الذي تفعل فلك أو عليك ، وكل رجل يتقي الله . فسميد ، والسمى الذي تسعاه فستلقاه . فلو عدم العموم لم تدخل الفاء لانتفاء شبه الشرط وكذلك لو عدم الاستقبال أو وجد مع الصلة أو الصفة حرف شرط ، وإذ دخل شيء من نواسخ الابتداء على المبتدأ الذي اقترن خيره بالفاء أزال الفاء إن لم يكن إن أو أن أو لكن بأجماع المحققين ، فإن كان الناسخ إن وأن ولكن جاز بقاء الفاء ، نص على ذلك في إن وأن سيبويه وهو الصحيح الذي ورد نص القرآن الجيد به كفوله تعالى : ﴿ إِنْ الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا قلا خوف عليهم ولا هم يحزنون ﴾ [ الأحقاف : ١٣ ] ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفُرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كَفَارَ فَلَنْ يَقِبُلُ مِنْ أَحَدُهُمْ مَلَّهُ الْأَرْضَ ذَهِيا ﴾ [آل عمران : ٩١ ] ﴿ إِنَّ الدِّينَ يَكُمُّرُونَ بَآيَاتَ اللَّهُ ويقتلونَ النَّبِينَ بديرٍ حقَّ ويقتلونَ الدَّبين يأمرون بالقسط من الناس فبشرهم بعلاب ألم ﴾ [ آل عمران : ٢١ ] ، ﴿ واعلموا أَمَّا غَنِمَمْ مِن شِيءَ فَأَن لَهُ خَسِمَ ﴾ [ الأنفال : ٤١ ] ، ﴿ قُل إِنْ الموت الذَّى تفرون عنه فإنه ملاقيكم ﴾ [ الجمعة : ٨ ] ، ومثال ذلك مع لكن قول الشاعر :

بِكُلِّ دَاهِيَةٍ أَلْقَى العِدَاءَ وَقَال يُعْلَنُ أَنَّى فِي مَكْرِى بِهِمْ فَرْغُ [144]

الفاء في قراءة نافع وابن عامر . همم **(قوله فلو عدم العموم)** وعدمه **إما** يتقبيد العملة أو العبقة كالسمى الذي تسعاه في الخير ستلقاه ، وكل رجل يأتيني في المسجد له كذا ، وإما بتقييد الموصوف نحو : كل رجل كريم يأتيني له كذا هذا ما قالوه وفيه بحث لأن ما ذكر من الأطقة لم يعدم فيه العموم بل قلُّ . فإن قبل : المراد بعدم العموم قلته لا عدمه رأسا ، قلت : لا وجه لإرادة ذلك لأن قلة للمموم لا تخرج المبتدأ عن شبه اسم الشرط لأنها توجد فيه نحو : من يقم في المسجد فله درهم فتأمل و**قوله وكذا أو** عدم الاستقبال) نحو الذي زارنا أس له كذا وأجاز بعضهم دخول الفاء هنا أيضا تمسكا بقوله تعالى : ﴿ وَمَا أَصَابِكُمْ يَوْمُ الْتَقَى الْجَمَعَانُ فَإِذِنَ اللَّهُ ﴾ وأول على معنى وما يَبين إصابته إناكم قاله الدمامينى (قُولُهُ الذي اقترِنْ خبره بالفاء) أي الذي يجوز اقتران خبره بالفاء وقوله أزال الفاء أي أزال جواز دخولها ، وليس المراد أن النواسخ دخلت على تركيب فيه الفاء فأزالتها كما تبه عليه العماميتي ، لكن هذا التأويل مع كونه غير ضروري يأباه قول الشارح بعد جانز بقاء الفاء ، وكون المراد جائز بقاء جواز الفاء لا . بخفي ما نيه ، وإنما أزال الناسخ جواز الفاء لزوال شبه الميتمأ بالشرط بدخول الناسخ لأن اسم الشرط لازم التصدير فلا يعمل فيه ما قبله ، وهنا تقدم على المبتدأ الناسخ وعمل فيه (قولة جاز بقاء الله!») أى لأنها ضعيفة العمل إذ لم يتغير يدخولها للعني الذي كان مع الابتشاء ولهذا جاز العطف معها بالرقع

<sup>[</sup>١٧٤] البت من البسيط وقاتله مجهول ، والشاهد فيه قوله : ٥ والكن ما أبديه فكي يتروا ، فقد زاد العاء في خبر المبتطأ وللنسوخ ؛ بلكن ؛ لكونه أشبه اسم الشرط ، وعيوه أشبه الجواب.

كُلًا وَلَكِنَّ مَا أَبْدِيدِ مِنْ فَرَقِ فَكَنَى يُغَرُّوا فَيُغْرِيهِمْ بِيَ الطَّمَعُ وَال الآخِرِ :

[١٧٥] ۖ فَوَاللَّهِ مَا فَارَقْتُكُمْ قَالِيا لَكُمْ ۖ وَلَكِنَّ مَا يُقْصَى فَسَوْفَ بِكُونُ

وروى عن الأخفش أنه منع دخول الفاء بعد إن ، وهذا عجيب لأن زيادة الفاء فى الخبر على رأيه جائزة وإن لم يكن المبتدأ يشبه أداة الشرط نحو زيد فقائم ، فإذا دخلت إن علم اسم يثنبه أداة الشرط فوجود الفاء فى الخبر أحسن وأسهل من وجودها فى خبر زيد وشبه ، وثبوت هذا عن الأخفش مستبعد . والله أعلم .

# [ كَانَ وَأَخْوَاتُهَا ]

(لَرْفَعُ كَانَ ٱلْمَبْنَدَأ) إذا دخلت عليه ويسمى (اسْمًا) لها . وقال الكوفيون هو باق على

على الاسم مراعاة نحل الابتداء بخلاف بقية أخوات إن فإنها قوية فى العمل لتغييرها المعنى رقوله قل إن الموسد إن المؤسسة المعنى وقد يوجه تأخيره الموسد إن الأسب تقديمه على ما قبله لتتصل أمثلة إن المكسورة بعضها بيعض ، وقد يوجه تأخيره بأنه من الموصوف بالموصول وهو آخير الأقسام فى كلامه سابقا رقوله عن فرقى أى خوف وبابه فرح رقوله فوجود الفاء فى الحبرى أى خير المبتدأ المشبه لاسم الشرط وقوله أحسن وأسهل لعل الأحسنية من جهة اللعنى والأسهلية من جهة اللعنظ . والله تعالى أعلم .

### [ كان واخواتها ]

أى نظائرها في العمل فقيه استعارة مصرحة أصلية وأفرد كان بالذكر إشارة إلى أنها أم الباب ولذا اختصت بزيادة أحكام . وإنما كانت أم الباب لأن الكون يعم جميع مدلولات أخواتها . ووزنها فعل اختصت بزيادة أحكام . وإنما كانت أم الباب لأن الكون يعم جميع مدلولات أخواتها . ووزنها فعل بفتح العين لا بضمها لمجيء المصارع على يفعل بالضم لا بالفتح لا بالفتح كان المبتدأ أي تجدد له وفعا غير الأول الذى عامله معنوى وهو . الابتداء وتسميته مبتدأ باعتبار حاله قبل دخول الناسخ وأل في المبتدأ للجنس فإن منه ما لا تدخل عليه كلام الصدير إلا ضمير الشأن ولازم الحذف كاغير عنه بنعت مقطوع وما لا يتصرف بأن يلزم الابتداء كطوبي للمؤمن كذا في الهمع والتصريح وغيرهم اقوله ويسمى اسما لها) تسمية المرفوع اسمها والمنصوب خبرها تسمية اصطلاحية خالية عن المناسبة لأن زيدا في كان زيد قائما اسم للذات لا لكان والأفعال لا يخبر عنها إلا أن يقال الإضافة لأدنى ملابسة ، والمعنى اسم مدلول مدخولها وخبرها أي الخبر عنه وقد يسمى المرفوع فاعلا والمنصوب مفعولا بجازا .

<sup>[</sup>١٧٥] الميت من الطويل ، وقائله الأفوه الأودى ، وهو من شواهد التحسريخ [ ١٣٥/١ ] ، والهمم [ ١١٠/١ ] . والشاهد فيه قوله : ٥ فسوف يكون ، وذلك لدعول الفاء الزائدة على خبر ٥ لكن ٥ .

رفعه الأول (وَٱلْخَبَرُ ، تُلْصِبُهُ) باتفاق ويسمى خبرها (كَكَانَ سَيَّدًا عُمَرُ) فعمر اسم كان وسيدًا

(قوله وقال الكوفيون) أى ما عدا الفراء فإنه موافق للبصريين ، ورد مذهبه بأنه يلزم عليه أن الفعل ناصب غير رافع ولا نظير له ، وأما الرد عليهم بأن العامل المفظى أقوى من المعنوى فلا ينهض عليهم وإن أقره البعض واقتصر عليه لأن العامل في المبتدأ عندهم ليس معنويا بل هو لفظى وهو الحبر ، وتظهر غرة الحلاف في كان زيد قائما وعمر جالسا فعلى مذهب الكوفيين لا يجوز للزوم المعطف على معمول عاملين غتلفين ، وعلى مذهب البصريين يجوز لأن العامل واحد ، هكذا ظهر لى فاحقظه رقوله باق على معمول على رفعه الأولى فهو مرفوع بما كان موفوعا به قبل دخولها (قوله والخير تنصبه) أل فيه أيضا للجنس فإن منه ما لا تدخل عليه كاخير الطلبي فلا يقال كان زيدا ضربه والإنشاق فلا يقال كان عبدى بعتكه على قصد الإنشاء لأن هذه الأفعال إن كانت خبرية فهى صفات لمصادر أخبارها في الحقيقة إذ معنى كان زيد قائما لزيد قيام له حصول في الزمن الماضي ، ومعنى أصبح زيد قائما لزيد قيام له حصول في الزمن الماضي وقدت الصبح ، وقس على هذا سائرها وكون الحبر طلبيا أو إنشائيا بيافي حصوله في الزمن الماضي فيناقض آخر الكلام أوله وإن كانت غير خبرية فإن توافق طلبها وطلب أخبارها اكتفى بهلمها عن طلب أخبارها إذ الطلب فيها طلب في أخبارها تقول كن قائما أي قم وهل تكون قائما أي هل عن طلب أخبارها إذ العلب فيها طلب في أخبارها تقول كن قائما أي قم وهل تكون قائما أي هل عقوم أما قوله :

# وكونى بالمكارم ذكرينى •

فذكريني فيه بمعنى تذكريني وإن اختلف الطلبان كأن يكون أحدهما أمرا والآخر استفهاما نحو كوني مل ضربت اجتمع طلبان نختلفان على مصدر الخبر في حالة واحدة وهو عال ، أفاده الرضى . وكالخبر الفحل الماضوى في صار وما بمعناها ودام وزال وأخواتها لدلالتها على اتصال الحير بزمن الإخبار والماضي على انقطاعه فيتنافيان وهذا منفق عليه وكالحبر المفرد المفسمن معنى الاستفهام في دام وليس والمنفى بما على الأصح ، فلا يقال لا أكلمك كيف ما دام زيد ، ولا أين ما زال زيد ، ولا أين ما يكون زيد ، على الأصح ، فلا يقال لا أكلمك كيف ما دام زيد ، ولا أين ما زال زيد ، ولا أين لا يزال زيد وأين كان ربد كذا في الهمع وغيره . قال اللماميني نقلا عن غيره : ينبغى أن تكون إن كذلك لأن لها المسدور ببدلل أنها تعلى أن تكون إن كذلك لأن لها المسدوية بدليل أنها تعلى المنافق إلى المنافق عن غيره ؛ ينبغى أن تكون الا يؤلم جواب القسم كذلك وسيأتى إيضاحه في باب ظن وأخواتها ، وعلة المنع كا في اللماميني ازدحام اثنين على طلب المسدوية في المنفى بما ولزوم تقديم خبر ليس عليها في في المنفى بما ولزوم تقديم خبر ليس عليها في ليس والصحيح منعه ، قال الدماميني : ويوافق نقل الجواز عن الكوفيين نقل المصنف عنهم أن ما النافية ليس والصحيح منعه ، قال الدماميني : ويوافق نقل الجواز عن الكوفيين نقل المصنف عنهم أن ما النافية ليس والصحيح منعه ، قال الدماميني : ويوافق نقل الجواز عن الكوفيين نقال الفواء : هو شبيه بالحال ويقية الكوفين حال حقيقة وعلى مذهبم أين خبر المرفوع وهل يقال المدت الحال مسده والبصريون شبيه الكوفين حال حقيقة وعلى مذهبم أين خبر المرفوع وهل يقال صدر عليا مسدد والبصريون شبيه المعال ويقية

خبرها و (كَكَانُ) في ذلكُ (ظُلُّ) ومعناها اتصاف المخبر عنه بالخبر نهارا و (باث) ومعناها اتصافه به ليلا و رأضُّخي) ومعناها اتصافه به في الضحي و رأصُّبَحًا) ومعناها اتصافه به في الصباح و (أَمْسَى) ومعناها اتصافه به في المساء (وَصَارَ) ومعناها التحول من صفة إلى صفة (وَلَيْسَ) ومعناها النفي وهي عند الإطلاق لنفي الحال وعند التقييد بزمن بحسبه بالمفعول وهو الصحيح لوروده باطراد معرفة وجامدا . وأما اعتراض الكوفيين عليهم بأنه لو كان مشبها بالمفعول لم يقع جملة ولا ظرفا ولا جارا ومجرورا . فأجيب عنه بأن المفعول قد يكون جملة وذلك بعد القول وفي التعليق وأما الظرف وشبهه فليسا الخبر على الأصح إنما الخبر متعلقهما المحذوف وهو اسم مفرد ، قاله الدماميني (قوله وككان في ذلك) أي في العمل المذكور لا في المعنى . ومعنى كان اتصاف الخبر عنه بخبرها أي بمدلول خبرها التضمني وهو الحدث في زمان صيغتها (قوله ومعناها) أي مع معموليها لأن معناها وحدها مطلق حدث في زمان ماض نهاري . وقولة بالخبر أي بمدلوله التضمني . وقوله نهارا أي ماضيا ، ومثل ذلك كله يقال فيما بعده (قوله ومعناها التحول إلخ) أي فهي موضوعة له وأما استفادة التحول من غيرها لدلالة الفعل على التجدد والحدوث فبطريق اللزوم لموضوعها فحصل الفرق أفاده سم (قوله وليس) أصلها عند الجمهور ليس بكسر العين فخفف بالسكون لثقل الكثرة على الياء ولم تقلب الياء ألفا لأنه جامد فكرهوا فيه القلب دون التخفيف لأنه أسهل من القلب ، ولو كانت بالفتح لم تسكن لخفة الفتح بل كان يلزم القلب ، ولو كانت بالضم لقيل فيها لست بضم اللام وعلى ما حكاًه أبو حيان من قولهم لست بضم اللام تكون قد جاءت من البابين . وحكى الفراء لست بكسر اللام ، كذا في الهمع مع زيادة من الدماميني .

(فائدة) على السهيل أن ليس تختص بجواز الاقتصار على اسمها وحذف خبرها قال الدماميني . حكى سيويه ليس أحد أى هذا اهر وقد بسط المسألة صاحب الهمع قفال : قال أبو حيان : المصابنا على أنه لا يجوز حذف اسم كان وأخواتها ولا حذف خبرها لا اختصارا ولا اقتصارا الاسم فلانه بشبه الفاعل وأما الخبر فكان قياسه جواز الحذف لأنه إن روعى أصله وهو خبر العبتدا جاز حذفه أو ما آل إليه من شبهه بالمفعول فكذلك لكته صار عندهم عوضا من المصدر لأنه في معناه إذ القيام مثلا كون من أكوان زيد والأعواض لا يجوز حذفها فالواو قد يحذف في الضرورة ومن النحويين من أجاز حذف في الضرورة خبرها اختيارا ولو بلا قرينة إذا كان اضمها نكرة عامة تشبيها بلا وإلى هذا ذهب الفراء أيضا ا هر وكتب سم على قوله ولا حذف خبرها انظر هل هذا يخالف ما يأتي في نحو إن خبر فخير من أن خبر الأحرار اهد كان المحذوفة مع خبرها فقد جوزوا حذف الخبر هناك أو هذا مخصوص بذاك أو بعدف الخبر وحده فليحرر اهد (قوله وهي عند الإطلاق) خرج نحو ليس خلق الله مثله فهى فه ذا

و (زَالَ) ماضى يزال و (بَرِحَا) و (قَبِىءَ وَٱلْفَكَ، ومعنى الأربعة ملازمة الحبر عنه على ما يقتضيه الحال نحو: ما زال زيد ضاحكا، وما برح عمرو أزرق العينين. وكل هذه الأفعال ما عدا الأربعة الأخيرة تعمل بلا شرط رؤهـُـنِى آلاً زُبَعَةُ) والمراد به النجى والمراد به النهى والله على الله يقول المنافق في المراد به النهى والله عنه الله يقول المنافق في الله يقول ا

[ ١٧٦] ۗ لَيْسَ يَنْفَكُ فَا عِنْسَ وَاغْتِرَازَ ۚ كُلُّ ذِيْ عِنْمَ مُقِلَ السَّوعِ. أو تقديرا نور: ﴿ تالله تفتو تذكر يوسف ﴾ (١٠ وزله:

للماضى واسمها ضمير الشأن وغو : ﴿ إلا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم ﴾ [ هود : ٨ ] ، فهى ق هذا للمستقبل (قوله لنفي الحال) أى لانتفاء الحدث في الحال ويرد عليه أنه فعل ماض وزمن القعل الماضى ماض للمستقبل (قوله لنفي الحال أو يرد عليه أنه فعل ماض وزمن القعل الماضى ماض ويكن أن يجاب بأن خالفتها لمسائر الأفعال في المدلاة على المضى عارض نشأ من شبهها الحرف في الجمود و في المحدود و في المحدود وقي المحدود والمحدود وقي المحدود والمحدود المحدود والمحدود والم

بناء على ورود لن للدعاء كل في البيت ووجه الشبه عدم تحقق حصول الفعل في كل قبل ومثلهما الاستفهام الإنتهام الإنتهام الإنكاري (**قوله ليس ينفك إخ) ليس إما مهملة وإماعاملة اسمها ضمير الشائد وجملة ينفك إخ خبرها وكل اسم** ينفك وذا غنى خبرها مقدما كا قاله زكريا وغيره و لا يصبح أن يكون كل اسم ليس مؤخر الأن الكلام عليه من باب سلب المعرم والقصد عموم السلب فأمل .

[171] هو من الحقيف . معنا لم يزل كل ذى عفاف وإقلال وتناعة غنيا وعزيزا **وقوله ليس أخ**ل هناو لم يعمل وبحوز أن تع**مل** بأن يضمر فيها ضمير الشأن ، ويكون اممه وما بعده وينفك من الأفسال الناقصة ، وفيه الشاهد حيث أعمل عمل كان لتقدم النفى عليها ، وكل ذى عفة اسمه ، وذا غنى خبره مقدما وقوله مقبل أقوع) مجروران على الوصفية ، وضبط الشيخ أبو حيان مقل قنوع برفم قدوع على الابتداء ، ومقل مقدما خبره ، و المقل بضم القاف وتشديد اللام يمضى القليل دخلت عليه باء الجر ، وقبل : تنازع ليس وينفك في قوله كل ذى عفة ، و الأصبح إعمال الثاني القربه .

<sup>(</sup>١) الآية ٨٥ : سورة يوسف . والتقدير فيها : أي لا تعنز ، .

(١٧٧ع) فَقَلْتُ يمينَ اللهِ أَبرَحُ قاعدًا وَلَوْ قَطَعُوا رأسى لَذَيْكِ وأَوْصَالِي ولا يحذف الناق معها قياسا إلا في القسم كما رأيت ، وشذ قوله :

[۱۷۸] وَأَبْرِحُ مَا أَدَامَ اللهُ قَوْمَى بِحَمْدِ اللهِ مُنتَطِقًا مُجِيسَدًا أي لا أبرح. ومثال النبي قوله:

[٧٧٦] صَاحِ شَمَّرُ وَلَا تَزَلُ ذَاكِرُ المَّوْ تِ فَيَسْيَائْسَهُ ضَلالً مُيسَنُّ ومثال الدعاء قوله ١٠٠ :

[١٨٠] أَلَا يَا سُلَمِي يَا دَارَ مِّي عَلَى الْبِلَي وَلَا زَالَ مُنْهَلًّا بِجُرْعَائِكِ القَطْرُ

(قوله يمين الله على خير لمبتدأ محدوف أى تسمى أو هو المبتدأ والمحدوف الحير والأوصال جمع وصل وهو العضو (قوله معها) أى مع الأفعال الأربعة (قوله إلا فى القسم) أى بشرط كون الفعل مضارعا والنافى لا كما فى التصريح وغيره (قوله منتطقا مجيدا) أى صاحب نطاق وجواد وهما خيران لأيرح بناء على الراجح من جواز تعدد الحير فى هذا الباب أو التانى نعت للأول بناء على مقابله (قوله مَى) قال فى التصريح هو اسم امرأة وليس ترخيم مية كما قد يتوهم ا هد .

[٧٧] قاله امرؤ القيس الكندى وهو من قصيده طويلة من الطويل . الفاء للمعلف . ويمين الله مبتدأ وحبره محذوف ، أى على يجين الله ، والجملة مقول القول والعاملة على المراح . وفيه الشاهد حيث حذف منه حرف النفى ، وقاعدا خبره ، والأوصال جمع وصل الأعضاء ، وجواب لو عقدوف دل عليه الكلام الأول ، أى ولو قطموا رأسى لا أمرح . [٧٨] قاله خزام بن زهر ، وهو من الوافر . والشاهد فى قوله وأمرح حيث حذف منه كلمة لا لأن أصله لا أمرح وهو أن الوافر . والشاهد فى قوله وأمرح حيث حذف منه كلمة لا لأن أصله لا أمرح وهو أن الأن أميا لا أمرح وهو أن الأن أميا لا أمرح الموافقة في ا

[ ١٧٩] هو من الخفيف . يمنى يا صاحب اجتهد واستعد للموت ولا تنسى ذكره فإن نسيانه ضلال ظاهر . ولا تزل نهى من زال بزال . واسمه مستتر فيه ، وخيره ذاكر الموت . وفيه الشاهد فإنه أجرى فيه زال مجرى كان لتقديم شبه النفى وهو النهى . وقد علم أن زال وأخواته لا تقارق أداة النفى فى حال نقصانها إما ملفوظا بها أو مقدرة . والفاء فى فسيانه للتعليل . وهو مبتدًا وضلال خيره ومبين صفته .

[ ١٨٠] قاله ذو الرمة نجلان ، وهو من قصيدة من الطويل . والبلا بكسر الباء من بلى الثوب إذا خلق من باب علم . ومى مرخم مية ، ومنهلا بضم المبم وسكون النون وتشديد اللام من الانجلال وهو انسكاب الماء وانصبابه ، وانتصابه على أنه خبر لزال ، والقطر اسمه أى المطر . وفيه الشاهد حيث عمل لا زال الرفع والنصب لوجود شرطه وهو تقدم النفى عليه . وقد علم إن زال وبرح وفتىء وانفك الأفعال الناقصة لا تعمل إلا بشرط تقدم نفى أو شبهه . والجرعاء رملة مستوية لا تنبت شيئا . والكاف خطاب لمية .

(1) هذا الشاهد لله سبق بوقم (11) ، ولكن استشهد به هنا بقوله : ، ولا زال فهلًا ؛ فقد قام للصدر ، زال ، بعمل كان ، مع السبق ، بلا » الدائمة على الدعاء . (وَمِثْلُ كَانَ) في العمل المذكور (دَامَ مَسْبُوقًا بِمِنَ المصدرية الظرفية (كَأَعْطِ ما دُمْتَ مُصِيبًا دِرْهُمَا) أي مدة دوامك مصيبًا .

(تنديه)،: مثل صار في العمل ما وافقها في المعنى من الأفعال ، وذلك عشرة وهم. آض ورجم وعاد واستحال وقعد وحار وارتد وتحوّل وغدا وراح كقوله:

إذا قَامَ ساوى غاربَ ٱلْفَحِل غاربُهُ وبالمخض حتى آضَ جَعْدًا عَنطُنطًا و في الحديث : « لا ترجعوا بعدي كفارا ، وقوله :

فللهِ مُعُو عبادَ بالبرشدِ آمرا وكانَ مُضلِّى مَنْ هُدِيتُ بِـرُشدهِ وفي الحديث: و فاستحالت غربا ٥١٠) ومن كلام العرب: أرهف شفرته حتى قعدت

وكأنه قصد الرد على العيني في قوله ومي ترخيم مية اهه و من تتبع كلام ذي الرمة نظما و نثر او جده يسمي محبوبته بهما وقوله على البلي أي منه وهو بكسر الباء من بلي الثوب كرضي إذا صار خلقا والجرعاء أرض ذات رمل مستوية لا تنبت شيئا والقطر المطر والمنهل المنسكب والمراد الانهلال الغير المضر بقرينة الدعاء فلا اعتراض رقوله داهى أى الناقصة أما التامة كما في ما دامت التامة السموات والأرض فلا تعمل العمل المذكور (قوله الظوفية) أما لو كانت مصدرية فقط فلا تعمل العمل المذكور نحو يعجبني ما دمت صحيحا أي دوامك صحيحا ، فدام تامة بمعنى بقى وصحيحا حال ولا توجد الظرفية بدون المصدرية (قوله كأعط إخ) أي كأعط المحتاج درهما ما دمت مصبيا له ففي الكلام تقديم و تأخير و حذف (قوله ما دمت) أصله دومت بضم الواو لنقله من باب فعل المفتوح العين إلى مضمومها عند إرادة اتصال ضمير الرفع المتحرك به فنقلت ضمة الواو إلى الدال بعد سلب حركتها وحذفت الواو لالتقاء الساكنين (قوله مثل صار في العمل) أي على خلاف في ذلك (قوله وبالخض) أي وربيته أي ذلك البعير بالمخض ، وهو بالمعجمتين اللبن ، الخالص ، و الجعد يطلق على معان منها الكريم و البخيل و الكثير الوبر والغليظ كما في القاموس، وأنسبها هنا الأخيران فعلم ما في قول البعض الجعد الكريم كما في القاموس والمراد به في البيت الغليظ اهـ من المؤاخذات . والعنطنط بالعين المهملة المفتوحة والنونين المفتوحتين والطاءين المهملتين كما في القاموس: الطويل. والغارب بالغين المعجمة والراء الكاهل (قوله غربا) أي دلوا عظيمة (قوله أو هف شفوته) بفتح الشين المعجمة أي سن سكينه . وذكر ابن الحاجب أنه لا يطرد عمل قعد هذا العمل إلا إذا كان الخبر مصدراً بكأن ، واستحسنه الرضى فلا يقال قعد زيد كاتبا بمعنى صار وطرده كثير مطلقا وجعلوا منه قعد [٢٨٨] البيت من الطويل ، وقاتله فرعان بن الأعرف البيسي ، والشاهد فيه قوله : « آخر جعدًا ؛ حيث عمل المصدر ، آخر ،

عمل و كان وفي رفع الأسم ونصب الخير.

<sup>[</sup>١٨٣] البيت من الطويل ، وقائله سواد بن قارب الدوسي . والشاهد فيه قوله ؛ عاد آمرًا ؛ فقد عمل المصدر ؛ عاد ؛ عمل كان و فرفع الضمير المستتر ، ونصب و آمرًا وعلى أنه خير .

<sup>(</sup>١) انظر فتح الباري شرح صحيح البخاري حديث رقم ١٩ - ٧ ( كتاب التميير ) . ابن حجر الكندي ، والشاهد فيه قوله ، تجولن أبؤ سا ، حيث عمل، عُولُ ، عمل ، كان ، فرقم الأسم ، ونصب البر .

كأنها خربة . وقال بعضهم :

[۱۸۳] وما المرءُ إلا كالشهابِ وَضَوْلِهِ يَجُورُ رَمَادًا بَعْد إذ هو ساطعُ وقال الله تعالى : ﴿ أَلْقَاه على وجهه فارتدّ بصيرا ﴾ [ يوسف : ٩٦ ] ، قال امرؤ

القيس:

[۱۸٤] وَبُدَلْتُ قَرْحًا دَامِيًا بَفَدَ صحَّةٍ فِيا لَكِ مِن نَعْمِى تُحوَّلَنَ أَبُوسًا وفي الحديث: الرزقكم كما يرزق الطير تغدو تخاصا وتروح بطانا ، وحكى سيبويه

وى احديث . " طروعهم في يور في النظير العداد النظام الموجع بطاق و . وحدى سيبويه عن بعضهم ما جاءت حاجتك بالنصب والرفع بمعنى ما صارت ، فالنصب على أن ما استفهامية مبتدأ ، وفي جاءت ضمير يعود إلى ما ، وأدخل التأنيث على ما لأنها هي الحاجة ، وذلك الضمير

لا يسأل حاجة إلا قضاها ، وجعل منه الزنخشري قوله تعالى : ﴿ فَتَقَعَدُ مَدْمُومًا مُخَذُولًا ﴾ [ الإسراء : ٢٢] . (قوله وبدلت) بالبناء للمجهول ، قرحا بفتح القاف وضمها أي جرحا داميا أي سائل الدم . والنعمي مثل النعمة وهي بضم النون مع القصر وبفتحها مع المد وجمع النعمة نعم كعنب وأنعم كأفلس وجمع النعماء أنعم أيضا نعم البأساء والأبؤس كذا في المصباح، ومثله في القاموس. وزاد جمعين للنعماء بالفتح والمد وهما نعم ونعمات بكسرتين وقد تفتح العين . إذا تقرر ذلك عرفت أن النعمى في البيت بالضم لأنها فيه بالقصر ودعوى أن القصر للضرورة غير مسموعة ، وعرفت أن النعمي بوجهيها مفردة لا جمع فعود ضمير الجماعة عليها في قوله تحوَّلن أبوَّسا باعتبار الخبر أو باعتبار أن هذه النعمة التي هي الصحة بمنزلة نعم عديدة لأنها أم النعم. فقول البعض النعمي بفتح النون جمع نعمة فاسد . والأبؤس كأفلس جمع بأس قاله البعض كشيخنا وقد استفيد مما مر عن المصباح أنه يصح أن يكون جمع بأساء (قوله تغدو خماصا إغ) في التمثيل به نظر لأن الظاهر أن الفعلين تامان بمعنى تذهب في الغدوة وترجع في الرواح أي المساء فانتصب ما بعدهما على الحال (قوله وحكمي صيبويه) غير الأسلوب لأنه نادر كما في التسهيل (قوله ما جاءت حاجتك) ذكر الدماميني أن الأندلسي قال : جاء لا تستعمل بمعنى صار إلا في خصوص هذا التركيب فلا يقال جاء زيد قائما بمعنى صار وأن ابن الحاجب طرده في غيره وجعل منه جاء البر قفيزين ونقل هذا السيوطي في الهمع عن قوم (قوله وأدخل التأنيث على ها) أي أوقعه ضمير ما أي أنث ضمير ما أو المراد أدخل علامة التأنيث على الفعل المسند إلى ضمير ما .

<sup>[</sup>۱۸۳] البيت من الطويل ، وقاتله لبيد بن ربيمة العامرى وهو من شواهد الهمع [ ١١٣/١ ] . والشاهد فيه قولمه و يجور رمانًا » حيث عمل ديمور ، عمل كان فرقع الاسم ، ونصب الحبر . [۱۸۶] البيت من الطويل ، وقاتله امرة الفيس .

هو اسم جاءت ، وحاجتك خبر ، والتقدير أية حاجة صارت حاجتك ؟ وعلى الرفع حاجتك اسم جاءت وأصبح وأسبى بمعنى حاجتك اسم جاءت وما خبرها . وقد استعمل كان وظل وأضحى وأصبح وأسبى بمعنى صار كثيرا ، خو : ﴿ وفتحت السماء فكانت أبوابا ، وسيرت الجبال فكانت سرابا ﴾ [ النبأ : ٢٠ ] ، وقوله :

[١٨٥] بِتُنْهَاءَ قَفْمِ وَالمطنَّى كَأَنَّهِـا قَطَّا الخَزْنِ قَلَّـ كَانَتْ فِرَاخَا يُبُوصُهَا وخو : ﴿ ظَلَ وجهه مسودًا وهو كظم ﴾ [ النحل : ٨٥ ] ، وقوله :

[١٨٦] ۚ ثُمُّ أَضَحُواْ كَأَنهُم وَرَقَ جَفَّا ۚ يَفَ فَالْزَتْ بَهُ الْصَّبَا والنَّبُورُ وقوله :

[۱۸۷] فأصبحوا قد أعاد آلله نعمتَهُم إذ هُمْ قُريشٌ وإذْ ما مِثْلهُم بَشْرُ وقوله :

(قوله بتيهاء) أى أرض يتيه فيها السائر قفر أى خالية . والمطنّى الولو للحال وهو اسم جنس جمعى للمطبة سميت مطبة لأنبا تمطو في سيرها أى تسرع كأنبا أى في سرعة السير قطا الحزن أى القطافي الحزن بفتح الحاء ما غلظ وصعب من الأرض . وفائدة هذه الإضافة أن الحزن لا تألفه القطا لأن المغالب عليه قلة الماء والعشب فكون أسرع سيرا فيه وجملة فد كانت إلح حال من قطا الحزن ، وفائدتها التنبيه على شدة سرعة سيرها لأن إسراعها إلى فرخها غالبا أشد من إسراعها إلى البيض .

(قوله فألوت) أي طارت والصبا والدبور ريحان متقابلتان.

وقوله فأصبحوا إغم، في الاستشهاد به نظر لما تقدم من اشتراط ألا يكون خبر صار وما بمناها ماضيا .

<sup>[</sup> ١٨٥] البيت من الطويل ، وقاتله ابن أحمر ، واستشهد به ابن يعش [ ١٠٣/٧ ] . والشاهد فيه قوله : و قد كانت فراماً يوضها ، فقد استغمل ه كان ، يحتى صار .
[ ١٨٦] البيت من الحقيف ، قاتله عدى بن زيد المبادى . والشاهد فيه قوله : ه ثم أضحوا ، حيث استخدم ، أضحى ، يعنى ، وصار ، .
[ ١٨٨] البيت من السيط ، وقاتله الفرزدق في مدح عمر بن عبد العزيز – رضى الله عنه – وللشاهد فيه قوله : المناصحة القديم ، قوله : ه فأصيحوا ، فقد اعتضاء ، أضبح ، يعنى صار ، وعمل الفعل عمل كان .

[٨٨٨] أُصَتُ مُحلاة وأَفْسي أَهلُها احتملوا أخنى عليها الذي أخنى علَى لَبِد

قال في شرح الكافية : وزعم الزمخشرى أن بات ترد أيضا بمعنى صار ، ولا حجة له على ذلك ولا لمن وافقه (وَغَيْرُ ماضو،) وهو للضارع والأمر واسم الفاعل والمصدر (مِثْلَهُ) أى مثل الماضى (قَلْمُ عَمِلاً) العمل المذكور (إنْ كَانَ غَيْرُ الماضِ مِنْهُ آمَنَّهُمِهِ لَا يعنى أن ما تصرَّف من هذه الأفعال يعمل غير الماضى منه عمل الماضى . وهى في ذلك على ثلاثة أقسام قسم لا يتصرَّف بحال وهو ليس باتفاق ودام على الصحيح ، وقسم يتصرف تصرفا تافعا وهو زال وأخواتها ، فإنه لا يستمعل منها الأمر ولا المصدر، وقسم يتصرف تصرفا تاما وهو باقيها فالمضارع نحو: ﴿ وَلَهِ اللهِ اللهِ مِنْ الإسراء: ٢٠]، والأمر نحو: ﴿ وَلَلْ كُونُوا حَجَارَةً أَوْ حَدَيْدًا ﴾ [الإسراء: ٥٠]

(قوله أمست خلاء) الشاهد في هذا فقط لا في الثاني لكون الخبر فيه ماضيا وصار ما بمعناها لا يكون خبرهما ماضيا كما مر ، وأخنى عليها أهلكها ، ولبد كمنب أن نسر عمر طويلا (قوله وهو المضارع إغر) يشعر بأنه لا بجيء منها اسم مفعول وهو كذلك على الصحيح . وأما قول سيبويه مكوَّن فيه فقال في شرح اللمحة إذ أبا الفتح سأل أبا على عنه فقال : ما كل داء يعالجه الطبيب (قوله مثله) حال من فاعل عمل مقدّمة على عامله لتصرفه أو نعت لفعول مطلق محذوف أي عملا مثل عمل الماضي ويشكل على كل منهما ما ذكره بعضهم من منع تقدم معمول الفعل المقرون بقد عليه فلعله غير متفق عليه (قوله وهي) أي هذه الأفعال في ذلك أي التصرف ثبوتا مع التمام أو النقصان والانتفاء (قوله ودام على الصحيح) مقابله ما قاله الأقدمون وقليل من المتأخرين أن لها مضارعا وهو يدوم فهي متصرفة عندها تصرفا ناقصا ذكره في التوضيح وشرحه ، قالوا : ولا يرد على القول الصحيح يدوم ودام ودوام لأنها من تصرفات دوام التامة . ولى بالأقدمين ومن وافقهم أسوة لَعدم ظهور الفرق بين قُولكُ لا أكلمك ما دمت عاصيا وقولك لا أكلمك ما تدوم عاصيا ، بل الصحيح عندى أن لها مصدرا أيضا بدليل أنهم شرطوا سبق ما المصدرية الظرفية عليها ومن المعلوم أن ما المصدرية تؤوّل مع ما بعدها بمصدر وأن هذا المصدر مصدرها ، وقد وقع هذا المصدر في عبارات كثيرين كالشارح عند قول المصنف كأعط إلخ فلا يقال إنها مع ما بعدها في تأويل مصدر مقدر لا موجود . والحكم عليهم بأن ذلك منهم اختراع لما لم يرد عن العرب جور وسوء ظن . فإذا قلت : أحبك مدة دوامك صالحا كان دوام مصدر الناقصة وصالحا خبره مثل أحبك ما دمت صالحا والفرق تحكم محض فتدبر رقوله تصوفا تاما) المراد التمام النسبي إذ لم يجيء لها اسم مفعول (قوله ولم أك بغيا) أصل أك أكون حلفت ضمته للجازم وواوه لالتقاء الساكنين ونونه للتخفيف فلم بيق من أصول الكلمة إلا فاؤها . وأصل بغيا بغويا [١٨٨٦] البيت من البسيط . وقائله النابغة الذبياني . والشاهد فيه قوله : و أمست خلاء ؛ حيث استخدم فيه و أمسر و عمني وصاره.

<sup>(\*)</sup> قوله وليد : كعب صوابه كصرد كا في القاموس والصحاح .

والمصدر كقوله :

[۱۸۹] بيذُل وَحلْم سادَ ف قومه آلفتى وكَوْلُك إياهُ عليك يسيـرُ واسم الفاعل كقوله :

[٩٠] وما كُلُّ من يُبَدى ٱلبشاشةَ كَائنًا أَخَاكَ إِذَا لَمْ تُلْفِهِ لَكَ مُنْجَدًا وقوله :

اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواوياء وكسرت الفين لمناسبتها وأدغمت الياء في الياء كذا في التصريح. ولعل وجه جعله من باب فعول لا من باب فعيل أن فعيلا لا يستوى فيه المذكر والمُّؤنث بإطراد إلا إذا كان بمعنى مفعول والظاهر أن بغيا هنا بمعنى فاعل . وأما فعول فيستوى فيه المذكر والمؤنث باطراد إذا كان بمعنى فاعل (قوله قل كونو احجارة أو حديدا) أصل كونوا قبل اتصال واو الجماعة به كون حذفت الواو لالتقاء الساكتين فصار كن فلما اتصل به واو الجماعة حركت النون بالضم لمناسبة الواو فرجعت الواو المحذوفة لزوال التقاء الساكنين قاله في التصريح . قال الروداني : إن قبل لم لم ترجع الولو لزوال التقاء الساكنين في نحو : و لم أك بغيا بحذف النون ؟ قلنا: لما كان المقتضى لحذف النون ليس واجبابل هو أمر جائز وهو مجرد التخفيف صارت كأنها غير محذوفة بل هي ثابتة في التقدير ، فموجب حذف الواو من التقاء الساكنين قائم بعينه بخلافه هنا فإنه لما وجب تحريك النون لأجل واو الجماعة زال سكونها لفظا وتقديرا فزال موجب حذف الواو لفظا وتقديرا ، فلو حذفت لكان حذفها بلا مقتض (قوله والمصدر) فمصدر كان الكون والكينونة ومصدر أضحى وأصبح وأمسى الإضحاء والإصباح والإمساء ، ومصدر صار الصير والصيرورة ، ومصدر بات البيات والميتوقة ، ومصدر ظل الظلول (قوله وكونك إياه) أي الفتي الذكور وخبر الكون من حيث النقصان إياه ومن حيث الابتداء يسير (قوله إذا لم تلفه) أي تجده . واعلم أنه إذا قيل ما منفك عمرو قائما كان منفك مبتدأ ناقصا معتمدا على نفي فيحتاج إلى اسم وخبر من حيث النقصان وهما عمرو وقائما وإلى مرفوع يسدعن خبره من حيث الابتداء فهل هو مجموع الاسم والخبر أو الاسم فقط أو الخبر فقط ويردعلي الأول أنَّ فيه إقامة مرفوع ومنصوب مقام مرفوع وعلى الثاني أن المبندأ لا يكتفي بهذا المرفوع لعدم حصول الفائدة بدون الخبر وعلى الثالث أن المغني عن [١٨٩] هو من الطويل. والبذل العطاء يتعلق بساد من النبيادة ، والفتى فاعله (**قوله وكوفك)** مصدر مضاف إلى فاعله وهو اسمه وإياه خيره . وفيه الشاهد حيث عمل فيه مصدر كان عمل كان . وخرج على أن يكون إياه مفعول فعل مقدر حذف فانفصل . والتقدير وكونك تفعله . ويسير مرفوع على أنه خير قوله وكونك ، وفيه دلالة على أن الأفعال الناقصة لهامصادر كنيرها من الأهعال ردا على من أتكر ذلك.

[ ٩ / ] هو أيضًا من الطويل ، ويبدى من الإبداء وهو الإظهار . والبشاشة بفتح الباء الموحدة مصدر بششت أبش بفتحها ، وهي طلاقة الرجمه ، و كاتما خبر ما التي يمعني ليس ، وفيه الشاهد فإنه السم فاعل وقد عمل عمل فعله حيث نصب أخال . واسمه مستتر فيه . ومنه قوله عليه الصلاة والسلام : « إن هذا القرآن كاتن لكم أجرا و كان عليكم وزوا ، وقوله لم تلفله بالفاء أى لم تجده . والضمر المنصوب فيه يرجع إلى من . ومنجدا حال منه من أنجده إذا أعانه ، وحاصل للمني لا يكود من يبدى البشاشة اليك أخاك إذا لم تجده معينا لك في مهماتك . [191] قضى الله يما أسماء أن تَستُ وَاللّا أَجِنُكِ حَى يَلْمَصْ ٱلْجَفْنُ مُلْمِصُ رَوْفَ جَمِيهَا أَى جميع هذه الأضال حتى ليس وما دام رَوْسُطُ آلخبرُ ) ينهما وبين الاسم رأجِنَ إجماعا نحو : ﴿ وَكَانَ حَقًا عَلَيْا نَصَو الْمُومِينَ ﴾ [ الروم : ٤٧ ] ، وقراءة حرة وحقص : ﴿ لِيس البُرُ أَن تُولُوا ﴾ [ البَرّة : ٤٧٧ ] ، بنصب البر وقوله : [197] سَلُ إِنْ جَهِلْتِ الناسُ عَنَا وَحَهُمُ فَلِيسَ سَوَاءَ عالمٌ وَجهُ ولَهِ وَمَلاً وَجهُ ولَه وقول: [197] للأطيرُ ما فامتُ مُنْقَصَةً للنَّالَةُ باذَكارِ المُوتِ واللهَرَم (تغبيهان): الأول: منع اين معطى توسط خير ما دام ومو وهم إذ لم يقل به غيره .

الحيرهو المرفوع والحير متصوب . واعتل الحلى على شرح الأزهرية أنه الخير فيكون قائما في المثال مع كرنه خير منقك من حيث القصاف سد مسد خير منقك من حيث الابتناء الأن به تمام الفائدة قال ولا يضر كرنه متصوبا الآنه الحير خيرا حقيقة وإتما هو سالة مسده ورعا ينازع فيه قولهم وينى عن الحير مرفوع وصف إلا أن يقال إنه أغلبي والأمر ب عندي أنه الأسم لأته مرفوع الموصف ولا يرد عدم الاكتفاء به لأن ذلك لما رض نقصان المبتنا فاقهم وقوله أن لست) أن تخففة من الفتفاة واسمها ضمير المشأن وجملة لست زائلا أحيك خيرها وزائلا خير ليس واسم زائلا ضمير مستر فيها وأحيك خيرها وقوله أجز جماعاً لم يكرث بالمخالف في دام وليس لفلطه في هذه المخلفة كما سيدكره المسارح فلهفة حكى الإجماع والشارح أبقي الجواز في كلام المصنف على ظاهره من لمستواء الطرفين لقوله بعد على جواز توسط الحير ما لم يعرض ما يوجب ذلك أو ينمه ويصبح أن يراد به ما قابل الاصاع فيصدق بالوجوب كافي ليس ق تلك المدلو صاحبها وقوله لاطب للميشي أى الحياة بحث شيخ الإسلام في الاستشهاد باليت باحيال أنه من الشائر ع وأعمل الثاني وهو منعضة وأضمر في الأول وهو دامت بل بازم على الإعراب الأول القصل بين العامل وهو منضمة والمعمول وهو بادكار بأجنبي وهو لذاته .

<sup>[</sup>۱۹۱] قالداخسين ين طير الأسدى ، وهو أول تصيدة من الطويل وبعده :

فَعُسِبُكِ بَلْمُوى عُلِّسِرَ أَلَّا يَسُولِنِسِي وَإِلَّ كَالَّ بَلُونِ لَكِي مِلْكِ مُسْبِضِ وَهِلِهُ فَعَى لِهَى أَيْ حَكَمُ وَعَوْ . وَالْمَائِسَمِ عِنِينَ ، وَالْمَالِسَمِ عِنِينَ ، وَالْمَالِسُمِ عِن لمست ، وفيه الشاهد فإنه أجراه عِرى ضاه والقدير لسنة أوال أحيك وقوله يفعض من الإنساني وهو إطباق الجنن على الجنن ، ومضعر قاعله .

<sup>[</sup> ۱۹۳] قالمنالسمو عامين على اللسماني الميون . وقبل : قاله اللجلاج الحارثى ، والأول أشهر . وهو من قصيدة من الطويا و القافية عواترة ، وسلم الخطاب الوقت ، والحام مقعوله . وقوله : إن جهلت شرط يقوجوا بها سلم وترك الخاف به صوروة ، وقد يقع الجواب معلا علما كاني قوله تعالى : فه قالا تقولوا القطعوا في ومقعول جهلت محذوف في إن جهلت حالنا وحالهم ، وعالم اسم لبس، وسواء مقدما خوده . وفيه الشاهد . وهو جائز خلاقا لاين توستويه ، والليت حجة عليه .

<sup>[97] )</sup> هو من السيط . الطب يكسر الطاعة سها التعليه الفقى ، وهو تعلاف ماتكرهه ، وهو اسم لا وخيره عنوف وهو حاصل وغوه وهو يتعلق به السيش . وما في مادات مصدوبية توقيته ، والفاته بالرفح اسمه ، وحيوه متفصة ، وفيه الشاهد حيث قدم عل خيره وهو جائز واقع خلاقا لاين معطى . والسبت حجة عليه ، والذكار هو افذكر . وقلم كير السن من هرم بالكسر أي وبالم م .

ونقل صاحب الإرشاد خلافا في جواز توسط خير ليس ، والصواب ما ذكرته . الثاني محل جواز توسط الحير ما لم يعرض ما يوجب ذلك أو يمنعه ، فمن للوجب أن يكون الاسم صفافا إلى ضمير يعود على شيء في الحير نحو : كان غلام هند بعلها ، وليس في تلك الديار أهلها ، لما عرفت . ومن المانع خوف اللبس نحو كان صاحي عموى ، واقتران الحجير بالا نحو : فح وما كان صلامهم عمد اللبت إلا مكاء كه [ الأنقال : ٣٥ ] ، وأن يكون في الحير ضمير يعود على شيء في الاسم نحو : كان غلام هند ميتضها لما عرفت أيضا (وكُلُّي أي كل العرب أو النحاة (منبَّقَة ) في سبق الحير (فام تعقَل أي منع ، سبق مصدر نصب يحظر مضاف إلى فاعله . ودام في موضع النصب بالمتعولية . والمراد أتهم أجمعوا على منع تقديم خبر دام عليها ، وهذا تحده صورتان : الأولى أن يتقدم على ما ، ودعوى الإجماع على منعها مسلمة ، والأخرى أن يتقدم على دام وحدها ويتأخر عن ما وفي دعوى الإجماع على

رقوله منع ابن معطى إغى لمله برى وجوب ترتيب أجزاء صلة المرف للصدرى رقوله والصواب ما ذكرته إن كان المراد من نفى الحلاف كما قد يتبادر ورد أن للتبت مقدم على التابق إلا أن يقال المجالفة الشاذة وجودها كالعدم فلا ينبغى اعتبارها وقوله نحو كان غلام هند بعلها في هذا المثال الأول نظر لعدم وجوب توسط الحتر فيه لجواز تقديم بحير غير دام وليس على الناسخ فالصواب التمثيل بنحو يعجبني أن يكون في الدار صاحبها فإن الحرف المصدرى مانع من التقديم والشمير مانع من التأخير فوجب التوسط . وأجاب سم بأن مراد الشارح بوجوب التوسط امتناع التأخير وقوله لما عوقت أي في شرح قول الناظم:

# 

من ازوم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة لو أخر الحير وقوله والقوان الحير بالإي يأتى هنا مؤال الشارح وجوابه اللذان ذكرهما في شرح قوله أو ضعد استعماله متحصرا (قوله إلا مكانه) في صفيرا والتصدية التصفيق (قوله وأن يكون في الحير إلج) المعواب الجواز في مثل هذا العود الضمير على متقدم ربحة وإن تأخر لفظا . والحاصل أن للخير أحوالا سنة : وجوب التأخير غير الا تقديم على القمل عاري عدري ، وجوب الوسط نحو : يعجبني أن يكون في الدار صاحبيا ، وجوب التوسط أو التقديم غير أين كان زيد ، وجوب التوسط أو التقديم غير كان زيد قائما وكان زيد قائما أولا المنافق الحير على كان مؤخرا عن ما كما قاله سم ، جواز الثلاثة نحو : كان زيد قائما (قوله أي صبق الحير) وأما الاسم فقال ابن هشام في الحواشي إن مرفوع هذه الأفعال مشبه بالفاعل وهو لا يتقدم على الفعل فكذلك ما أشبه وقوله وهذا، أي تقديم خير دام عليا كا يفيده ما يعده .

على منمها نظر لأن المنع معلل معلين: إحداهما عدم تصرفها وهذا بعد تسليمه لا ينهض مانعًا باتفاق بدليل اختلافهم فى ليس مع الإجماع على عدم تصرفها ، والأخرى أن ما موصول حرق ولا يفصل بينه وبين صلته ، وهذا أيضا مختلف فيه وقد أجاز كثير الفصل بينه الموصول الحرق وصلته إذا كان غير عامل كما المصدرية ، لكن الصورة الأولى أقرب إلى كلامه ، أشعر بذلك قوله (كَذَلَكُ مَنبَقى خَبِي مَا النَّالِقِيَةَ أَى كما منعوا أن يسبق الحبر ما المصدرية كذلك منعوا أن يسبق ما المصدرية كذلك منعوا أن يسبق الخبر تابعة لأن لها الصدر ، ولا فرق فى ذلك بين أن يكون ما دخلت عليه يشترط فى عمله تقدم النفى كزال أو لا ككان ، فلا تقول قائمًا ما كان زيد ولا قاعدًا ما زال عمرو . تقدم النفى ترح الكافية : وكلاهما جائز عند الكوفيين لأن ما عندهم لا يلزم تصديرها . ووافق ابن كيسان البصريين فى ما كان ونحوه وخالفهم فى ما زال ونحوه لأن نفيها (إيمار ) .

(قوله مسلمة) للزوم تقدم بعض الصلة على الموصول الحرفي وهو ممنوع ، ولزوم عمل ما بعد الحرف المصدري فيما قبله وهو أيضا ممنوع (قوله وفي دعوى الإجماع إلخ) ما اعترض به على دعوى الإجماع لا يبطلها لأنه قدح ف علة المنع بأنها لا تفيد الاتفاق عليه ، ولا يلزم من ذلك عدم الاتفاق لجواز أن يكونوا أجمعوا على هذا الحكم ولو كانت العلة قاصرة فكان الأولى القدح بنقل الخلاف وقد نقل الخلاف ابن قاسم الغزي في شرحه . ويمكن الحواب عن منع دعوى الإجماع فيها بشوت الخلاف بحمل الإجماع فيها على إجماع البصريين كما في يحيى . وعن قدح الشارح في التعليل بأن علَّه المنع بجموع الأمرين لا كلُّ واحدٌ على عدَّته (قوله بدليل اختلافهم في ليس) أى في امتناع تقديم خبرها عليها . قال سم : قد يقال اختلافهم في ليس مع الإجماع على عدم تصرفها لا ينافي الاتفاق في دام لمدرك يخصها . قال المبعض إذا كان هناك مدرك يخصها يكون هو علة المنع لا ما ذكر من عدم التصرف والكلام على أن ما ذكر لا يتم إلا بيبان المدرك وإلا كان شاهد زور لا لك ولا عليك ا هـ وهو كلام حسن (قوله وقد أجاز) الأولى الفاء (قوله إذا كان غير عامل) بخلاف العامل كأن . والفرق أن العامل أشد اتصالا بصلته من غير العامل لطلبه إياها من جهة العمل والموصولية بخلاف غير العامل لأن طلبه إياها من جهة الموصولة فقط (قوله لكن العورة الأولى) استدراك على قوله وهذا تحته صورتان . وقوله أقرب إلى كلامه أي باعتبار قوله كذاك سبق إلح ولهذا وضح الأقربية بقوله أشعر بذلك قوله إلح وإلا فالأقرب إلى قوله دام بقطم النظر عن قوله كذاك إلخ الصورة الثانية . ولعل وجه الإشعار كما يشير إليه كلامه بعد حصول التناسب بين المشبه والمشبه به من حيثُ أن المسبوق في كل منهما ما (قوله ها النافية) مثلها هزة الاستفهام وكذا إن النافية عند الرضي وجعل السيوطي إن كلا (قوله كذلك) تأكيد لقوله كما منعوا (قوله فجيء بها إغي هذا الشطر توكيد لما قبله (قوله ولا فرق في ذلك) أي في امتناع تقديم الخبر على ما النافية .

<sup>(</sup>١) انظر [ ٢٠٠/١ ] توضيح المقاصد ، والمسالك .

(تنبيهات)ه: الأول أفهم كلامه أنه إذا كان النفى بغير ما يجوز التقديم نحو قائمًا لم يزل زيد ، وقاعدًا لم يكن عمرو . قال فى شرح الكافية عند الجميع ، واستدل له بقول الشاع :

[192] وَرَجُّ الْفَتَى لِلْعَشِرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ عَلَى السِّنِّ خَيْرًا لَا يَرَالُ يَزِيدُ أراد لا يزال يزيد على السن خيرًا، فقدم معمول الخبر وهو خيرًا على الخبر وهو يزيد مع النفى بلا، وتقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل غالبا، لكنه حكى فى التسهيل'' الحلاف عن الفراء. قلت ومن شواهده الصريحة قوله:

[١٩٥] مَهُ عَاذِلِي فَهَائِمًا لَنْ أَبْرَحَا بِيطُلِ أَوْ أُحْسَنَ مِنْ شَمْسِ آلضُّخَى

وقوله الآن نفيها إيجاب أى الكلام بدخولها صار إيجابا لأن مدخولها للذي وهي للنهي وفي النفي إيجاب فكأنه لم يكن هناك ما النافية المستحقة للتصدير ، وأجاب ابن هشام عن دليل ابن كيسان بأن نحو : ما زال زيد قائما نفي باعتبار اللفظ إيجاب باعتبار المعنى فمنموا التقدير نظر الى اللفظ والاستثناء المفرغ نظر الى المعنى . ولما كان التقديم أمرًا رجعا إلى اللفظ إلا ستناء كل من الأول ولما كان التقديم أمرًا رجعا إلى المعنى الأول المعنى وقوله ورج الفتي) كي الشاب المعنى الأول المعنى (قوله ورج الفتي) كي الشاب أي على السن معموله أيضا الاستأى على السن أي على السن المعمول أيضا لأنه ظرف متوسع في فلا ينهض دليلا (قوله على الحبر كنا في بعض النسخ وفي بعضها على النفي بلا وهو أخصر وأولى لأن في فلا ينهض على النفي بلا وهو أخصر وأولى لأن الكلام في التعدم على المعرف فيه على المبتدأ ، و وزيدا أن أضرب وعن نحو عمر ازيد ضرب على رأى البصرين المجيزية بعن نحو إلى في المبتدأ ، وعن نحو : أن أضرب وعن نحو عمر ازيد ضرب على رأى البصرين المجيزة التعلى المول فيه على المبتدأ ، وعن نحو المنافق في شرح الكافية عند المبيد وقوله الحلاف عن الفراء) أى أنه يتم التقديم في جميع حروف النفي (قوله ومن شواهده) أى جواز التقديم على النفي بغير ما (قوله بخل أو أحسن) أى يمثل شهي الضحى فحذف من الأول لدلالة الثانى ، والأحسن أن أو بحضى بلى .

<sup>[ 194]</sup> قاله المعلوط القريمي . وهو من الطويل . ورج أمر من الترجية من الرجاء ، والفتى مفعوله ، وللخبر مفعول ثان لرج .
وما مصدرية وإن زائدة ، والتقدير ورج الفتى للخبر مدة رؤينك إياه لا يؤال بزيد خيرًا على طول السن . وبجرز أن يكون على
يمنى مع أي لا يؤال يريد خيرًا مع زيادة سبّة ، والألف واللام فيه بدل من المشاف اليه وخيرًا نصب على أنه مفعول يزيد . وبجوز
أن يكون تميزًا مقدمًا على وأى لما إن ، والجملة خير لا يزال . وفيه الشاهد حيث قدم الحبر ، والشراء منعه في حروف الشني .
والبيت حجة عليه . والشراء عده قالمه عهد لى . والشاهد فيه قوله : وفيه الثما لا عجيث تقدم خير و أير ح وهم و ما الما ا

<sup>[</sup>٩٥] الميت من الرجز ، وقائله مجهول . والشاهد فيه قوله : « فهائمًا لن أبرحا ، حيث تقدم خبر ، أبرح ، وهو ، هائمًا ، على أبرح ، مع أن أبرح منتيًّا بلن .

<sup>(</sup>١) انظر السهيل صـ (٥٤) .

الثانى أفهم أيضا جواز توسط الخيرين ما والمنفى بها نحو: ما قائما كان زيد، وما قاعدا زال عمرو، ومنععه بعضهم والصحيح الجواز. الثالث قوله كذاك يوهم أن هذا المنع مجمع عليه لأنه شبه بالمجمع عليه وإنما أراد التشبيه في أصل المنع دون وصفه لما عرفت من الخلاف (وَمَقع سَبْق خَير لِيس آصطَفي) منع مصدر رفع بالابتداء مضاف إلى مفعوله وهو سبق، والفاعل محذوف، وسيق مصدر جر بالإضافة مضاف إلى فاعله وهو خير، وليس في على نصب بالمفعولية، واصطفى جملة في موضع رفع خير المبتدأ. والتقدير منع من منع أن يسبق الخير ليس اصطفى أى اختير، وهو رأى الكوفيين والمبرد والسيرافي والزجاج وابن السراج والجرجاني () وأبى على في الحليبات وأكثر المتأخرين، لضعفها بعدم التصرف وشبهها بما النافية. وحجة من أجاز قوله تعالى: ﴿ لا يوم يأتيهم ليس مصووفا عنهم ﴾ [هود: ٨] لما علم من أن تقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العال.

(قوله بين ما والمنفي بها) سيصرح الشارح في الخاتمة بأنه إذا دخل على غير زال وأخواتها من أفعال هذا الباب ناف كان المنفى هو الحبر ، وحينئذ لا تستقم عبارته فكان الأولى أن يقول بين ما والفعل . وقد يجاب بأن المنفى في الظاهر الفعل فهو مراد الشارح بالمنفى (قوله وإنما أراد إغي أي وليس هذا مراده وإنما أراد إلخ (قوله لما عرفت من الحلاف) من قوله سابقا وكلاهما جائز عند الكوفين (قوله ومنع سبق خبر إلخ) الخلاف في غير ليس الاستثنائية إذ لا يتقدم عليها الخبر إجماعًا ومثلها لا يكون في الاستثناء وأفهم كلام المصنف جواز تقدم الخبر على غير دام وليس والمنفى بما وهو كذلك فتفول قائما كان زيد . نعم إن رفع الخبر اسما ظاهرا نحو : كان زيد كريما أبوه امتنع تقديمه بدون مرفوعه لئلا يلزم الفصل بينه وبين معموله بأجنبي كما في الفارضي وغيره فإن قدم مرفوعه فالظاهر الجواز . قال الرضي : فإن كان معمول الخبر منصوبا وقدم الخبر دون منصوبه جاز على قبح نحو : ضاربا كان زيد عمرا لأن منصوبه ليس كجزئه ، وإن كان ظرفًا أو جارا ومجرورًا جاز بلا قبح نحو : ضاربًا كان زيد اليوم أو في الدار إذ الظروف يتوسع فيها ا هـ ثم رأيت المسألة بتفاصيلها الثلاثة في التسهيل . ووقع الخلاف إذا كان الخبر جملة اسمية نحو كان زيد أبوه فاضل أو فعلية نحو كان زيد يقوم أبوه والأصح جواز تقدمه كما في التسهيل (قوله في الحلبيات) هي مسائل أملاها بحلب (قوله لضعفها بعدم التصوف) هذه العلة من طرف جميع المانعين . وقوله وشبهها بما النافية من طرف المانعين من غير الكوفيين لما تقدم من تجويز الكوفيين تقدم الخبر على ما النافية لمنعهم وجوب تصديرها (قوله ألا يوم يأتيهم) أي العذاب (قوله من أن تقديم المعمول إلخ/ أى غالباً فلا يرد نحو : زيدا لن أضرب . وإنما امتنع تقديم أضرب لضعف عامله بخلاف زيدا ، قاله زكريا (قوله وأجيب إلخ) أجيب أيضا بأن يوم يأتيهم معمول لمحذوف أي ألا يعرفون يوم يأتيهم (١) الجرجاني هو عبد القادر بن عبد الرهن الجرجاني ، أخذ النحو عن ابن أخت الفارسي ، وكان من كبار أنمة العربية والبيان ، ومن مصنفاته للغنى في شرح الإيضاح ... والعمدة في التعريف ... والعوامل المائة ... مات سنة ٤٧١ هـ أو ٤٧٤ ( انظر البغية ٢٠٦/٣ ) .

وأجيب بأن معمول الخبر هنا ظرف والظروف يتوسع فيها أيضا فإن عسى لا يتقدم خبرها إجماعا لعدم تصرفها مع عدم الاختلاف في فعليتها ، فليس أولى بذلك لمساواتها لها في عدم التصرف مع الاختلاف في فعليتها .

(تقبيه) ه: خبر في كلامه منون ليس مضافا إلى ليس كما عرفت ، وإلا توالي خمس حركات وذلك ممنوع (وَذُو تَمَامِ) من أفعال هذا الباب أي التام منها (مَا بِرَفْعِ يَكُتْفِي) وجملة ليس مصروفا عنهم حال مؤسسة وإن زعم البعض كشيخنا أنها مؤكدة وبأن يوم فى محل رفع بالابتداء وفتحته بناء لإضافته إلى الجملة ، وليس مصروفا عنهم خيره وضمير ليس على هذا لليوم وبأنَّ يوم متعلق بليس بناء على الصحيح من جواز تعلق الظرف والجار والمجرور بكان وأخواتها لدلالتها على الأحداث كما سيأتي (قوله بأن معمول الحبر هنا ظرف إلخ) قال الروداني فيه : أنه يلزم الجمهور حينئذ القول بجواز تقديم خبر ليس إذا كان ظرفا أو عديله وليس كذلك لإطلاقهم المنع ا هـ وقد يقال لا لزوم لأن معمول المعمول للناسخ دون المعمول للناسخ ، ولا يلزم من تجويز انتقال الضعيف عن رتبته انتقال القوى عن رتبته فافهم (قوله وأيضا فإن عسى إلخ) ليس جوابا ثانيًا كما يوهمه ظاهر العبارة بل هو تعليل ثالث لامتناع تقدم خبر ليس عليها فكان الأولى تقديمه على قوله وحجة إلخ ويمكن أن يقال هو معارضة لدليلهم بعد إبطاله (قوله مع عدم الاختلاف في فعليتها) يرده ما تقدم في شرح قوله بنا فعلت من أن بعض الكوفيين زعم حرفية عسى ودفعه شيخنا السيد بأن المراد بالاختلاف المعدوم في عسى والاختلاف الموجود في ليس اختلاف البصريين لا تفاقهم على فعلية عسى وقول بعضهم كالفارسي بحرفية ليس (قوله كا عرفت أي من قوله : وليس في محل نصب بالمفعولية إذ لو كان خبرا مضافا إلى ليس لقال في محل جر بالجر بالإضافة (قوله وذلك ممنوع) أي في الشعر (قوله وقو تمام إخ) فيه إشارة إلى أن التمام الاكتفاء بالمرفوع والنقصان الافتقار إلى المنصوب أيضا فتسمية هذه الأفعال ناقصة لنقصانها عن بقية الأفعال بالافتقار إلى شيئين وقيل لنقصانها عنها بتجردها من الحدث . قال المحققون كالرضى أي من الحدث القيد لأن الدال عليه هو الخبر أما هي فندل على حدث مطلق يقيده الخبر حتى ليس وحدثها الانتفاء . فإذا قلت : كان زيد قائما أو ليس زيد فائما فكأنك قلت في الأول حصل شيء لزيد حصل القيام . وفي الثاني انتفى شيء عن زيد انتفى القيام فيكون في الكلام إجمال ثم تفصيل وعليه فتعمل في الظرف وقبل لا تدل على الحدث أصلا بل هي لنسبة الحدث الدال عليه خبرها لل مرفوعها وزمانه وممن قال به المحقق الشريف وهو الموافق لقول كثير من علماء المعانى المسند في باب كان هو الخبر قيد له ، ولقول المنطقيين إن كان رابطة يربط بها المحمول بالموضوع فلا تعمل فى الظرف وهو مشكل عندى فيما له مصدر إذ لا معنى للمصدر إلا الحدث اللهم إلا أن يكون أصحاب هذا القول ينكرون مجيء مصدر لشيء منها ، ثم رأيته مسطورا ، لكن يرد الإنكار: أى يستغنى بمر فوعه عن منصوبه كما هو الأصل فى الأفعال ، وهذا المرفوع فاعل صريح (وَمَا سَوَاهُ) أى ما سوى المكتفى بمر فوعه (كاقِصَى) لافتقاره إلى المنصوب (وَالتَّقْصُ فِي ه فَتِيئَ) و (لَيْسَ) أى ما سوى المكتفى بمر فوعه (كاقِصَى) لافتقاره إلى المنصوب (وَالتَّقْصُ فِي ه فَتِيئَ) و (لَيْسَ) ورَال ماضى يزال التي هي من أفعال الباب (هَائِمًا فَقِي) فلا تستعمل هذه الثلاثة تامة بحال وما مواها من أفعال الباب يستعمل ناقصًا و تامًّا نحو ما شاء الله كان أى حدث . ﴿ وَإِنْ كَانْ فُو عِمْسَ عَمْلُ وَبَعْنَى عَزْل ، ويقال كان فلان عسى قفل وبعني غزل ، ويقال كان فلان الصوف إذا غزله . ونحو : ﴿ فَسَبِحانُ الله حين تحسون وحين تصبحون ﴾ [ الموم : ١٧ ] ، أى حين تدخلون في الصباح . تصبحون فيها ما هامت السموات والأرض ﴾ [ الروم : ١٧ ] ، أى ما بقيت . و كفوله : ﴿ خَالدِين فِيهَا ما هامت السموات والأرض ﴾ [ الروم : ١٧ ] ، أى ما بقيت . و كفوله :

#### وكونــكإيــاهعليــكيــــي .

إلاأن يدعى أنه مصدر التامة وأن التقدير وكونك تفصله أى المذكور قبل من البذلو الحلم ، على أن الجسلة حال فلما حذف الغمل انفصل الفصير وشعل تعريفه العام كان يمنى كفل أو غز لهدم توقف الفعل المتدل على الفعول . واعلم حافق الفصور المتدل على الفعول . واعلم حافق في أو غز لهدم توقف الفعر المتدل على الفعول . واعلم حافة كونه كان المن عن عالى المن عن عرب حداق له يمر فوعه فيه إشارة إلى أن الرفع بعنى المرفوع كاهو الأقرب (قوله في ع) أى لا يفتح التاءاً ما مفتوحها فيجى ءتاما بعنى كسر وأطفأ يقال فتأتم و الأمر كمرته ، و النار فتأ ما أطفأتها في في ع) أى لا يفتح الناء أن ما الفراء عالى والمواجع والمعالم عن الفراء عن ابن مالك فى كتابه جمع اللفات المشكلة وعزاه للفراء وهو صحيح و غلط أبوحيان وغيره في تغليطه اهر قوله الحال ) أى في حال رقوله أى حدث ) تفسير كان في المثال الأولى بعدث و في الثانى بعضر من تفسير الشيء يجزئيات معناه مراعا فللأنسبية والأوضحية فلا يافق عسرة غريما كان في المثال الأولى بعدث و في الثانى بعضاره المناق المناق المناق المناق المناق على المناق المناق المناق المناق المناق المناق المناق على المناق الم

ر ٩٩١] قاله امرؤ القيس بن عائس بالتود تبل السين للهملة الصحالي . وقبل : قاله امرؤ القيس بن حجر الكندى على ماثيت في كتاب الشعر اعالستة ، وليس بصحيح ، الأول ، نص عليه بين دريد وغره ، وهذا موضيع هم للمحصلين و تمامه : ٥ كليلة شئ العائر الأومد ، وهو من الصيارة وقام أو ها ه و قوله :

تُطَسَاوَلُ لَيُلِّسَاوَلُ لَيُلِّسَابُ بِالْإِلْمِسَسِدِهِ وَلَمْدُورِي بَكْسِرُ الْمُطَلِّيُّ وَلَسَمُ لَرُّهُسِدِ الأنجد بفتح الهمزة وسكو دالثاءالثلثة وضع للم اسم موضع، وقد روى بكسر الهمزة واللم كالإنجد الكحيل، والخل الحالى عن الهموم والأحزان والعائر بعين مهملة حرّة بعدالك وهو الذي تعميله العين وقي هو نفس الرمد فعل هذا يكود الأوملد صفة مؤكدة، والشاهد في قوله بات حيث استعملها تامة ولم يختج فه إلى خير، والضميع فيه يرجع لل نفس الشاعر، وفيه النفات من الخطاب إلى الفية، وليلة مرفوع لأنه فاعل باتت، والأولى أن يكون الواو للحال: أكروبت والحال إن يتوتى كانت شديدة دل على شدتها التشبيه للذكور. وقالوا : بات بالقوم أى نزل بهم ليلا ونمحو ظل اليوم أى دام ظله وأضحينا أى دخلنا فى الضحى ومنه قوله :

[١٩٧] إذا الليلةُ الشَّهْيَاءُ أَضَحَى جَلِيلُهَا

أى بقى جليدها حتى أضحى . أى دخل فى الضحى . ويقال صار فلان الشيء بمعنى ضمه إليه ، وصرت إلى زيد تحولت إليه . وقالوا : برح الحفاء وانفك الشيء بمعنى انفصل وبمعنى خلص .

(تنبيهان) : الأول إنما قيدت زال بماضى يزال للاحتراز عن ماضي يزيل فإنه فعل

وخيرها له بناء على مذهب الزعشرى أن بات تأتى بممنى صار والعائر . بالعين المهملة والراء اسم جامد يطلق على القذى الذى تدمع له العين وعلى الرمد بتر فى الجفن الأسفل وعلى كل ما أعل المين كل فى القاموس ، فالأرمد على الثانى صفة لذى العائر مؤكدة وعلى ما عداه مؤسسة وليس العائر فى البيت اسم فاعل من العور بسكون الواو ، لأن معناه كل فى القاموس وغيره الأخذ والإذهاب والذهاب والإتلاف ولا يناسب هنا شيء من هذه للعائى . إذا فهمت ما ذكرناه فى البيت علمت ما فى كلام غير واحد كالبعض من الوهم فلا تكن أسير التقليد (قوله بات بالقوم) وكذا يقال بات القوم متعديا بنفسه أى أتاهم لهلا .

رقوله ظل اليوم أى دام ظله) في التسهيل أن ظل النامة بمعنى دام وبمعنى طال ، ومثل الدمامينى الأول بنحو : لو ظلّ الظلم هلك الناس ، والثان بنحو : ظل الليل وظل النبت .

(قوله إذا الليلة الشهباء) أى الني لا غيم فيها ، والجليد البرد الشديد وصدر البيت :
ه ومن فعلاق أنني حسن القوى ه

رقوله بمعنى ضمه إليه) أى أو قطعه كما فى التسهيل. قال شارحه الدماسينى نقلا عن المسنف: يقال صاره يصيره ويصوره أى ضمه أو قطعه ا هـ ومنه بمعنى الضم: ﴿ قصوهن إليك ﴾ [ المقرة : ٢٦٠] . وفى الهمع أنها تأتى بمعنى رجع أيضا ومنه: ﴿ أَلَا إِلَى الله تصير الأمور ﴾ [ الشورى: ٥٣] .

(قوله برح الحفاء) أى ذهب وتأتى بمعنى ظهر أيضا . وقوله بمعنى انفصل وبمعنى خلص معنيان لانفك كما في شرح الجامع والهمع متقاربان .

<sup>[</sup> ۲۹۷] البيت من الطويل ، وقاتله عبد الواسع بن أمامة ، وهو من شواهد اين بيش [ ۱۰۳/۷ ) والشاهد فيه قوله : و أضيح حليدها وحيث جاءت و أضبحي نامة » يمعني دخول الضحا .

تام متعدد معناه ماز ويولون زل ضائك عن معزك أى مز بعضهم من بعض، ومصدره الزيل، ومن ماضى يزول فإنه فعل تام قاصر معناه الانتقال، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ اللهُ عِيسَكُ السموات والأرض أن تزولا ﴾ [فاطر: ٤١]، ومصدره الزوال. الثانى إذا قلت كان زيد قائما جاز أن تكون كان ناقصة فقائما خبرها، وأن تكون تامة فيكون حالا من فاعلها وإذا قلت كان زيد أخلك وجب أن تكون ناقصة لامتناع وقوع الحال معرفة (وَلا يَلِي الفَقامِل) أى كان وأخواتها (مَعْمُولُ اللَّجَبِّ) مطلقا عند جمهور البصريين سواء تقدم الحبر على الاسم نحو كان طعامك آكلا زيد خلافًا لابن السراج والفارسي وابن عصفور، أم يتقدم نحو كان طعامك زيد آكلا، وأجازه الكوفيون مطلقا تمسكا بقوله:

والفراء من روروه مضارعا له إنها بقول و لا أزيا أفسل كذا فينبغي أن يقال زال الناقصة أماعل ما حكاه الكساقي والفراء من روروه مضارعا له إنها بقولون لا أزيا أفسل كذا فينبغي أن يقال زال لا بمني ماز و لا بمني انتقل قاله الدماميني رقو لعوجب أن تبكل ناتبكو نناقصة إنى ما لم تكن بمني كفل رقوله و لا يلي العالم إخي المنصل بين العامل و معموله الدماميني رقوله ولا يلي العالم إخي المناصل بين العامل و معموله بمعمول غيره ، قاله في المعالم إلى العالم إخيرة بناقسم به العالم المعمول غيره مناله والمعمول على معمول المعمول المعمول على وفعل مناله المعمول المعمول عن مناطق المعمول عن مناطق المعمول من مناطق المعمول عن المعمول من وفعل المعمول من المعمول ون فعل ، تقله بس عن المصنف وزيد في مناله فناعل جاء وقامل يضرب ضمير مستتر فيه يرجع إلى زيد وقواله سواء تقلم الحور على الاسم المي ونه والمعمول غيره فلا الاسم المحروب على الاسم الموروب على الاسم الموروب على الاسم الموروب على الاسم الموروب المعمول عن والمعمول عن والمعمول عن الموروب على الاسم الموروب على الاسم الموروب على الاسم أواز تقلم على المعمول أيضا على الموروب على الاسم الموروب المعمول عن والمعمول عن المعمول عن الموروب على الاسم الموروب على الاسم الموروب على المعمول عن المعمول عن المعمول عن المعمول عن المعمول عن الموروب على الاسم الموروب عن المعمول عن ا

[ ۱۹۸ ] قاله الفرزدق هما ميجو به قو ما وصفهم بالفجور والحيانة ، وشبهم أي مشيهم بالليل فطلبهم . والشغذ يضرب به المثل في السرى على المنطقة على المنطقة المنطقة

وخرّج على زيادة كان أو إضمار اسم مراد به الشأن ، أو راجع إلى ما وعليهن فعطية مبتداً وقيل ضرورة وهذا التأويل متعين في قوله :

[٩٩] بَائِثُ فُوَّادِي ذَاتُ ٱلْخَالِ سَالِيَّةً فَالْنَيْشُ إِنْ خُمُّ لِي غَيْشُ مِنَ الْعَجَبِ وقاله:

[٢٠٠] لَتِنْ كَانَ مَلْمَى الشّيبُ بِالصَّدِّ مَعْرِيًا لَقَدْ هَوْنَ السُّلُوانَ عَنْهَا التَحَلَّمُ للفور نصب الحبر. وأصل تركيب النظم ولا يل معمول الحبر العامل فقدم للفعول وهو العامل وأخر الفاعل وهو معمول الحبر لمراعاة النظم وليعود النضمير إلى أقرب مذكور من قول: (إلّا إذا ظرَفًا أثنى) أي معمول

(قوله قنافذ إغ) قاله الفرزدق يهجو رهط جرير بالفجور والخيانة ويشبههم بالقنافذ في مشيهم ليلًا ، فقوله : قنافذ تشبيه بليغ أو استعارة مصرحة وهو جمع قنفذ بقاف مضمومة ثم فاء مضمومة أو مفتوحة فذال ً معجمة كما في التصريح ، والهداجون من الهدجان وهي مشية الشيخ والباء في بما سببية وعطية قبل هو أبو جرير والشاهد في إيلائه كان معمول عود الذي هو خبرها . وما مر من أن هذا البيت من كلام الفرزدق هو ما في التصريح وشواهد العيني فقول البعض هو من كلام جرير غير صحيح (قوله أو إضمار اسم) أي لكان وقوله : مراد به الشأن أي وحينئذ فعائد الموصول محذوف أي عودهم به ولا تحتاج جملة الخبر إلى رابط لأن الاسم ضمير الشأن (قوله أو راجع إلى ما) وعليه فعائد الموصول الضمير المستتر ف كان ورابط جملة الخبر بالمبتدأ النسوخ محذوف أي عودهم به (قوله فعطية مبتدأ) ولا يضر تقدم معمول الخبر الفعلى على المبتدأ لجوازه عند البصريين كما في سم عن الشيخ خالد (قوله وهذا التأويل) أي جعله ضرورة متعين أي بالنسبة لبقية التآويل المذكورة ، فلا ينافي احتال قوادي في البيت الأول وسلمي في الثاني للنداء ومعمول سالبة ومغريًا محذوف أي لك . ولا يعارضه في الثاني قوله فيه عنها حيث لم يقل عنك لاحتمال الالتفات فاندفع الاعتراض على الشارح في دعواه التعين (قوله إن حم) بالبناء للمجهول أي قدر (قوله التحلم) أي تكلف الحلم والصبر عنها أو المراد رؤيتها في الحلم بالضم أي للنام والأول أحسن (قوله لظهور نصب الحبر) أي فلا يمكن زيادة كان وبات ولا إضمار ضمير الشأن (قوله إلى أقرب مذكور من قوله إلخ) فيه أن أقرب مذكور من قوله إلا إذا إلخ الخبر وليس الضمير عائدا إليه ، إلا أن المراد مذكور مقصود بالذات والمضاف إليه مذكور لتقييد المضاف فافهم.

<sup>(</sup>۱۹۹] هو من البسيط . وذات الشامة . وهو اسم باتت ، وصالبة خيره . وفؤادى مفعول سالة وفيه الشاهد حيث ولى باتت معمول حبرها وهو فؤادى وليس هو بظرف ولا بجرور على رأى الكوفيين ، وحمله البصريون على الضرورة و**قوله فالعيش**ى مبتدأ وخيره من العجب (و**قوله إن** حجلى عيشى) جملة معترضة ، والتقديران حم لى عيش فالعيش من العجب ، والجزاء هو قوله فالعيش فلذلك دخله الفاء . وحم على صيفة المجهول معناه قدر .

<sup>[</sup>۲۰۰] البیت مجهول القائل ، والشاهد فیه قوله : ۵ کان سلمی الثیب مفریًا ۵ حیث جاء بعد کان معمول خبرها و هو د سلمی ۵ والحمر قوله : ۵ مفریًا ۶ ولا بوجد تأویل .

الحبر (أَوْحَوف جَلُ مع مجروره فإنه حينئذ بلى العامل اتفاقا نحو كان عندك أو فى الدار زيد جالسا زيد للتوسع فى الظرف والمجرور (وَمُفَتْمَوْ ٱلشَّانِ ٱسْمًا آلُو) فى العامل (إِنْ وَقَحَى شيء من كلامهم (مُوهِمُ) جواز (مَا ٱسْتَتَبَاكَ) لك (أَلَّهُ ٱسْتَتْعُ) كما تقدم بيانه فى قوله : قنافذ هداجون البيت . وقوله :

وَلَيْسَ كُلُّ النُّوَى يُلْقِي الْمَسَاكِينُ فأصبخوا والتوى غالى مُغرَّسِهم [1 - 1] (**قوله أو حرف جَن)** أو مانعة خلو فتجوز الجمع إذ يجوز أن يقال كان عندك في الدار زيد جالسا أو جالسا زيد (قوله ومضمر الشان) مفعول مقدم لانو وهو من إضافة الدال إلى المدلول وقوله اسما. حال من مضمر أي حالة كونه محكوما باسميته لكان فيفيد أن كان الشانية ناقصة وهو الأصح لأنه لم يثبت في كلامهم ضمير الشأن إلا مبتداً في الحال أو في الأصل نحو : ﴿ قُل هو الله أحد ﴾ ونحو أشهد أن لا إله إلا الله وقيل تامة فاعلها الضمير والجملة مفسرة وقيل واسطة . (فائدة)ه: قال في المغنى : ضمير الشأن مخالف للقياس من حمسة أوجه : أحدها عوده على ما بعده لزوما فلا يجوز تقدم الجملة المفسرة له ولا شيء منها عليه . ثانيها أن مفسره لا يكون إلا جملة مصرحا بجزءيها عند جمهور البصريين . ثالثها أنه لا يتبع بتابع فلا يؤكد و لا يعطف عليه و لا يبدل منه . رابعها لا يعمل فيه إلا الابتداء أو أحد نواسخه . خامسها أنه ملازم للإفراد فلا يثني و لا يجمع وإن فسر بحديثين أو أحاديث ويذكر باعتبار الشأن مثلا ويؤنث باعتبار القصة إن كان في مفسره مؤنث عمدة وتاً نيثه حيئذاً ولي ولمخالفة القياس من الأوجه الخمسة لا يحسن الحمل عليه إذا أمكن غيره ، ومن ثم ضعف قول الزمخشري في إنه يراكم أن اسم أن ضمير الشأن فالأولى كونه ضمير الشيطان ، ويؤيده قراءة وقبيله بالنصب إذ ضمير الشأن لا يعطف عليه ، واحتمال كونه مفعولاً معه مرجوح هنا فلا ينبغي تخريج التنزيل عليه وضعف قول كثير من النحاة أن اسم أن المفتوحة المخففة ضمير الشأن فالأولى أن يعاد على غيره إذا أمكن ويؤيده قول سيبويه في أن يا إبراهيم أن تقديره أنك ، وفي كتبت إليه ألا تفعل أنه يجزم على النهي وينصب على معنى لفلا ويرفع على أنك ا هـ بتلخيص و بعض زيادة ، وأن على الجزم تفسيرية وعلى النصب مصدرية وعلى الرفع مخففة (قوله كم تقدم بيانه) أي كموهم الجواز الذي تقدم بيانه وهو قوله في البيت بما كان إياهم إلخ (قوله وقوله عطف على ما) أي وكالوهم في قوله .

( ۱ ° ۲۲ قاله حميد بن ثور الأرفط أحد البخلاء المشهورين ، و كان الهجاء للضيفان ، وهو من قصيدة من البسيط يصف بهاأضيافا نزلوا به فقد لمهتمرا ، وأوَّها :

لا مترجًا وعالى مع سهم خيره و قصت حالا ، وهو يضم إلم خعتروا كالقيسا إذ أنامحو فسا المشاطسين و النوى مبتدا ، وعالى مع سهم خيره و قصت حالا ، وهو يضم المين والراعمو ضما الزول آخر الليل ، وأراد به الموضعة الذي أنز لهم فيه ، و فلما أصبح او رأى من النوى شميلا كتوراف مع سرسهم أشند هذه اقتصبات ، وأشار إلى كارة أكلهم . واسم ليس مستر فيه ضمير الشأل . وكان الترى مصوب يلقى من الإلقاء، والمساكن فاحله ، والجدلة عبر ليس ، واستشهد به ابن الناظم للكوفية للكوفية للجوية وكان المين المناطقة من فوق ، و كان بجب أن يقال المساكن المجلس لكان بلقى مستدال ضميره وكان بجب أن يقال يلقوت أو تقلى بالتعلقة المنوق ، و غير و إلا بالياء آخر الحروف فوجب توجه بماذكرنا ، والوق وليس للحال فافهم.

فى رواية تلقى بالتاء المثناة من فوق ، وبه احتج من أجاز ذلك مع تقديم الخبر . وقال الجمهور التقدير ليس هو أي الشأن ، وقد عرفت أنه إنما يقدر ضمير الشأن حيث أمكن تقديره. ومن الدليل على صحة تقدير ضمير الشأن في كان قوله : إِذَا مُتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ شَامِتٌ وَآخُرُ مُثَن بِالذِّي كُنْتُ أَصْنُعُ

(وَقَلْ ثُوْاهُ كَانَ فِي حَشْوٍ) أَى بين شيئين ، وأكثر ما يكُون ذلك بين ما وفعلَ

(قوله معرصهم) على صيغة المفعول وهو محل النزول آخر الليل لكن المراد به عمل نزولهم ليلا (قوله في رواية تلقى بالتاء المثناة من فوق) قيد بذلك لأنه لا يكون موهما الجواز ما استبان امتناعه وحجة بحسب الظاهر لجواز إيلاء العامل معمول الخبر عند تقدم الحبر على الاسم الأعلى هذه الرواية ليصح كون المساكين اسم ليس وتلقى خبرها لأنه على رواية يلقى بالتحتية وهي الأصح يتعين أن يكون المساكين فاعل يلقى وإلا لقال يلقون ليطابق المساكين في الجمعة . وأما على رواية الفوقية فينبغي عن المطابقة في الجمعية تاء التأنيث بتأويل المساكين بالجملة أو الجماعة . وقصد الشاعر وصفهم يكثرة الأكل من اتمر الذي قدمه لهم حين نزلوا يه وكان أحد البخلاء . المشهورين (قوله ليس هو أي الشأن) فاسمها ضمير الشأن وكل النوي مفعول تلقى والمساكين فاعل تلقى والجملة خير ليس (قوله وقد عرفت) أي من قوله : وهذا التأويل متمين إلخ والقصد من هذا الكلام تقييد قول المصنف ومضمر الشأن إغ (قوله حيث أمكن تقديره) بأن كان مفسر ضمير الشأن جملة مصرحًا بجزيها اسمية أو فعلية (قوله إذا مت إغ) لا يقال يحتل أنه جاء على لغة من يلزم المثنى الألف لأنا نقول يمنعه قوله شامت ومثن بالرفع وثقدير مبتدأ خلاف الظاهر وقوله وقد تزاد كان) أي لا تعمل الرفع والنصب بل لا تعمل شيئا أصلاكا هو مذهب الغارسي والمحققين ، ونسب إلى الجمهور وهو الأصح ، وذهب جماعة إلى أنها تعمل الرفع فقط ومرفوعها ضمير يرجع إلى مصدرها وهو الكون إن لم يكن ظاهرا أو ضميرا بارزًا ، ومعنى زيادتها على هذا عدم اختلال المعنى بسقوطُها فكان زائدة على المذهب الأول لا تامة ولا ناقصة ، وعلى الثاني نامة . فقول المصنف وقد تزاد كان أي لا يقيد التمام أو النقصان فاعرفه . ثم هي باقية على دلالتها على الزمن الماضي على المشهور ولهذا كثر زيادتها بين ما التعجبية وفعل التعجب لكونه سلب الدلالة على المضي . وقال الرضي : لا بل هي لمحض التأكيد فالدالة على الزمن الماضي كافي نحو ما كان أحسن زيدا كالزائدة لا زائدة حقيقية ، وتبعه حفيد الموضح ، وبني على ذلك أن الحكم بزيادتها بين مَا وفعل التعجب فيه نجوَّز وفي كلام شيخنا السيد أنها قد تزاد مجردة عن الزمان لمحض التأكيد وقد تزاد دالة على الزمن الماضي كما كان أصح إلح، ولا تدل على الحدث اتفاقًا على ما أفاده

<sup>[</sup>٢٠٣] قال العجير بن عبد الله السلولي . وهو من قصيدة من الطويل . وللعني إذا مت كان الناس نوعين نوع منهم يشمت في ونوع يثنى على بالذي كنت أصنعه في حبائي . والشاهد في قوله : كان الناس صنفان حيث وقع اسم كان ضمير الشأن ، فالناس مبتدأً وصنفان خبره . ويروى صنفين على أن يكون الناس اسم كان فلا شاهد حيثك . وقوله خبر مبتدأ محذوف أي أحد الصنفين شامت قبل : يجوز أن يكون بدلًا من صنفان ، وقوله مثن ، أي على ، وأصنع أي أصنعه لأنه عائد الموصول فافهم .

التعجب (كَمَا كَانَ أَصَحْ عِلْمَ مَنْ تَقَلَمًا) وما كان أحسن زيدًا ، وزيدت بين الصفة والموصوف في قوله :

[٣٠٣] فِي غُرُفِ الجُنَّةِ ٱلْعَلَمُ التِي وَجَنَتْ هُم هُناكَ بِسُعِي كَانَ مشكورٍ وجعل منه سيبويه قول الفرزدق :

[٢٠٤] ۗ فَكَيفَ إذا مَررتَ بدارِ قَوْمِ وَجيرَانِ لنا كانوا كِــرَام

البعض وهو عندى مشكل لأن مقتضى القول السابق أن لها مرفوعا بل صريحه دلالتها على الحدث إذ لا يسند في الحقيقة من الأفعال إلا الأحداث ، فالوجه أن عدم دلالتها على الحدث عند من يقول بأنها لا فاعل لها فقط فلا تكن من الغافلين . واعلم أن زيادة كان كثيرة في نفسها فالتقليل المستفاد من قول الناظم وقد تزاد بالنسبة إلى عدم زيادتها أفاده يس .

(فائدة) قال في المغنى: يجوز في كان من نحو إن في ذلك لذكرى لمن كان له قلب نقصانها و تمامها وزيادتها وهي أضعفها ، والظرف متعلق بها على التمام وباستقرار محذوف مرفوع على زيادة ومنصوب على النقصان إلا أن قدرت الناقصة شأنية فالاستقرار مرفوع لأنه خبر المبتدأ . وكان في ﴿ فانظر ومنصوب على النقصان إلا أن قدرت الناقصة شأنية فالاستقرار مرفوع لأنه خبر المبتدأ . وكان في ﴿ فانظر كيف كان عاقبة مكرهم في [ اتحل : ٥١ ] ، تحتمل الأوجه الثلاثة لكتها على النقصان لا تمكون شأنية لأجل الاستفهام وتقديم الخير لأن خبر ضمير الشأند لا يكون إلا جملة خبرية متأخرة بمبعم اجزائها ، وكيف حال على الاستفهام وتعديم الدفالا ياسب الميت أعلى الزيادة اهدم زيادة من الشمني وقوله العلي) بضم العين مع القصر أما منتجها فعم المدفود و كثير أنها ناقصة أنه صفة للغرف رقوله وبحمل المستورة لا كل الترة وعلى إعمالها هي تامة والضمير فاعلها ، وعلى إعمالها وعلى إعمالها عن الأموم إلا الأصدير والله من المنافق المنافقة المنافق المنافق المنافقة المنافقة

<sup>[</sup> ٢٠٣] البحت من البسيط، وقاتله مجهول والشاهد فيه قوله : ٤ بسمى كان مشكور ٤ حيث جايت ٥ كان ٥ زائده بين الموصوف وصفته .

<sup>[ \*</sup> ۲۰] قاله الفرزدق من قصيدة من الوافر يمدح جها هشام بن عبد الملك . ويروى وكيف . وروى سيويه وكيف إذا رأيت ديار فوم (قوله وجيوانه) عطف على قوم ، ولنا في موضع جر نعت للجيرات على تقدير زيادة كانوا لأنهم قالوا إنها زيادة بين الصغة والموصوف أتحى جوان كرام . وقال ابن هشام : وليس من زيادتها قوله فكيف إذا مررت بعدل قوم إلى آخره لرفهها الضمير خلافا لسيويه ، لأنها مسئمة إلى الضمير الذى هو الواو وذلك يدل على الاهتام بها . ورد بأنها لا يمتع إسادها زيادتها يعدليل إلغاء فلنت مسئمة متأخرة وصوسطة . فإن قلت : الولو اسمها ولنا نحيرها مقدما والتقدير وجيران كرام كانوا لنا فلا

وردّ ذلك عليه لكونها رافعة للضمير ، وليس ذلك مانعا من زيادتها ، كما لم يمنع من إلغاءِ . ظن عند توسطها أو تأخرها إسنادها إلى الفاعل . وبين العاطف والمعطوف عليه كقوله : [٢٠٥] في لُجُّةٍ غَمَرَتُ أَباكُ بُحورُها في الجاهليَّسةِ كانَ وَالإسلامِ

وبين نعم وفاعلها كقوله :

[٢٠٦] وَلَبَسْتُ سِرْبالَ الشّبابِ أَزُورُهَا وَلِيْغُمَ كَانَ شَيِيةً ٱلْمُخْسَالِ ومن زيادتها بين جزءى الجملة قول بعض العرب(١٠) : وُلدت فاطمة بنت ٱلْخُرْشُب الكملة من بنى عبس لم يوجد كان مثلهم . نعم شذت زيادتها بين الجار والمجرور كقوله :

(قوله ورد ذلك إخ) الرد مبنى على أن معنى زيادتها أنها لا تعمل أصلا (قوله وليس ذلك) أى رفع كان للضمير وهذا رد للرد وهو مبنى على أن معنى زيادتها صحة سقوطها وإن علمت عند ذكرها ، وقد يمنح قياسه بأن الإلغاء ليس كالزيادة فتأمل رقوله في لجحة) أى شدة ففيه استعارة تصريحية ، وغمرت بحورها ترشيح رقوله وليست سربال الشباب، أى تلبست بالأحوال الدالة على الشباب فقيه استعارة تصريحية تبعية في لبست أو أصلية في سربال ، والشبيبة الشباب .

(قوله بنت الحرشب) بخاء معجمة مضمومة فراء ساكنة فشين معجمة مضمومة ، فعوحدة والكملة جمع كامل . قال الزغشرى في المستضفى : فاطمة بنت الحرشب الأتمارية ولدت لزياد العبسى الكملة : ربيما الكامل ، وقيسا الحافظ ، وعمارة الوهاب ، وأنس الفوارس . وقيل لها : أي بنيك أفضل ؟ فقالت : ربيع بل عمارة بل قيس بل أنس ثكلتهم إن كنت أعلم أيهم أفضل ، والله إنهم كالحلقة للقرغة لا يدرى أبن طرفاها .

رقوله نعم شفت إخم استدراك على إطلاق قوله فى حشو فإنه يوهم أنها نزاد قياسا حتى بين الجار والمجرور استفيد منه أن زيادتها فيما سبق قياسية وهو الذى أيده سم . وفي شرح ابن عقبل على النظم أنها سماعية فيما عدا التعجب وهو المفهوم من قول الدماميني وزيادتها بعدما التمجيية مقيس ا هـ وبهذا علم أن نقل شيخنا السيد والبمض عن الدماميني قياسيتها فيما سبق فيه نظر بالنسبة إلى ما عدا التعجب . اللهم إلا أن يكون له قولان .

<sup>[</sup>٢٠٥] البيت من الكامل ، وقائله الفرزدق ، وهو من شواهد الخزانة [ ٣٥/٤ ] . والشاهد فيه قوله : \$ في الجاهلية كان والإسلام ، فقد زيدت ، كان ، بين المعلوف والمعلوف عليه ولا عمل لكان .

<sup>[</sup>٢٠٦] ألبيت من الكامل ، قائله مجهول . والشاهد فيه قوله : ( نعم شبيبة المحتال ، فبجاءت ( كان الده بين ( نعم ، و فاجعا .

<sup>(</sup>١) هو قيس بن غالب البدرى.

[٧.٧] مَرَاةُ بَنِي أَبِي بِكُر تُسامِي عَلَى كَانَ المُسَوَّمَةِ الْفَسرابِ (٢.٧] الْأُولُ أَفِهم كلامه أنها لا تزاد بلفظ المضارع ، وهو كذلك إلا ما ندر

من قول ام عقيل :

[٢٠٩٦] عَــلُوُ عَيْنَــينك وَشَائِيمَــا أَصْبَـحَ مَشْفــول بمشقــول

رقوله صراة) يفتح السين المهملة جمع صرى أى سيد على غير قياس ، تسامى أى تتسامى ، والمسرّمة أخيل المجمول عليها صومة بضم السين أى علامة لترك في المرعى ، والمراب العربية ويروى المطهمة الصلاب ، والمطهمة المتانفة الأعضاء والمسالات ، والمطهمة المتانفة الأعضاء والمسالات ، والمطهمة المتانفة الأعضاء والمسالات المتانفة وهما الفقط ، وهمأل كجمعفر كما هو أحد لفاته ربح تهب من ناحية الفطب المشملل . ثانيها شأمل كجمعفر مقلوب فمال . ثالثها شمال كسحاب . رابعها شمل بسكون المح . خامسها شمل بتحريكها ، وبليل بمعنى فاعلة أو مفعولة أى بالة أو مباولة لما فيها من الندى ، والمراد أنها رطبة وكتت بقو لها إذا تهد المحمد المسالات المتانفة والمسالات المتعانفة على المتعانفة على المتعانفة على بعشق شخص كم قالة ركزيا (قوله أوله والمنابعة عليه بعشق شخص مشغول عنه بعشق غيره ، أو المراد مشغول المدعاء عليه بعشق شخص مشغول عنه بعشق غيره ، أو المراد مشغول لي يرضى الشركة في حبيه .

[ ٢٠ ٢] لا يعرف هذا إلا من قبل القراء ، من الوافر ، ويورى سراة ( ه ) ينى أنى بكر بافتع السين جمع سرى ، ولا يعرف فعيل على فعلة غيره يعنى خيوفم الجياد وهو جمع جواد وهو الفرس التغيس . وارتفاعه بالابتئاء ، وتسامى خيره . وأصله تتسامى من السمو وهو الطو والمشاهد في زيادة كان أى على المسرمة العراب وهى الخيل التي جعلت عليها علامة وتركت في المرعى . والعراب : الحجل العربية ويورى المطهمة الصلاب ، يقال : فرس مطهم إذا كان متناسق الأعضاء . وعن الأصمعى : المطهم التام كل شيء مت عل حشه . ووجه مطهم مجمع وملمور .

[٢٨] قالته أمتقبل بن ألى طالب ومم ترقصه ، وأنت مبتداً وما جد خبره ، أى كريم من محد بالضم ، وتكون زائدة وفيه الشاهد حيث جاء على لفظ المضارع ومن شرطها إذا كانت زائدة أن تكون بلفظ الماضى وهو شاذ . ونبيل خبر بعد خبر من النبل بالضم وهو الفضل وكذا النبالة ، وشمال فسلل بسكون العين وهي التي تهب من ناحية القطب . وبليل بفتح الباء للوحدة بمعني مهلولة صفة .

[٢٠٩] البيت من السريع ، وقاتله مجهول . والشاهد فيه قوله : ٥ أصبح مشغول بمشغول ٥ حيث زيد ۽ أصبح ٥ بين لليندأ والحقو .

<sup>(</sup>١) قرله : باغضهما الأولى منصهما من أيقض ، لأن يخش تعديته وديئة كإلى كتب اللقة ا هـ (٥) رواية الديني ، جياد ، بدل سرات

وقوله

[٢١٠] أَعَاذِلَ قُولَى مَا هَوَيْتِ فَأَوِّلِي كَثِيرًا أَزَى أَشْسِي لَدَيْكِ ذُنولِي

وأجاز بعضهم زيادة سائر أفعال الباب إذا لم ينقص المعنى (وَيِحُولُهُولَهَا) أى كان إما وحدها أو مع الاسم وهو الأكثر (وَيُتَقُونَ ٱلْخَبْرُ) على حاله (وَبَعْدُ إِنْ وَلَى الشرطيتين (كَتِيرًا فَا) الحكم (أَشْتَهُوْ) من ذلك : المرء بجزى بعمله إن خيرًا فخير وإن شرًّا فشر . وقوله :

[٢١١] . قَدْ قِيلَ مَا قِيلَ إِنْ صِدْقًا وَإِنْ كَذِبًا

(قوله أعاذل إفح) الهبرة للنداء ، وعاذل منادى مرخم ، وأولى من التأويب وهو الترجيع وكثيرا مفعول ثان لأرى رقوله أى كان) أى هذه المادة لا يقيد الزيادة ولا بقيد الصيغة الماضوية لما سيأتى عن سيبويه في ولو تم من تقدير يكون رقوله إما وحدها فالاقتصار على الخبر في قوله وييقون الخبر لجائد على الحالين فلا يناق هذا الاقتصار قول الشارح إما وحدها وإن أوردة سم وأقره شيخنا والمبعض رقوله وهو الأكفى أى لأن الفمل ومرفوعه كالشيء الواحد (قوله وبعد إن) الظرف متعلق باشتهر وكثيرا الأحسن أنه حال من فاعل اشتهر ولا تكرار في الجمع بين الكاثرة والشهرة لأنه لا يلزم من إحداهما الأخرى . قال في التصريح : والغالب في أن هذه أن تكون تويعية والشهرة لأنه لا يلزم من ما معدها فيام قبلها فلا يجوز الأحشف ولو تمرا وإغاله كثر حذفها بعدهما لأن إن أم أدوات الشرط العاملة ولو أم غيرها الماملة كما أن كان أم باجا وهم يتوسعون في الأمهات ما لم يتوسعوا في غيرها العاملة ولو أم غير العاملة كل أن إن أم أدوات الشرط والح اهر وقال المنهائية في المناس مجزيون بأعمالهم على حديثا وإن صح معناه أناس مجزيون بأعمالهم إلح وكذا في همع السيوطى فيما رأيته من صاحب التوضيح بقوله وقولهم الناس بجزيون بأعمالهم إلح وكذا في همع السيوطى فيما رأيته من نصخه وعلى تسليم ورود الناس بجزيون بأعمالهم إلح وكذا في همع السيوطى فيما رأيته من نصخه وعلى تسليم ورود الناس بجزيون بأعمالهم إلح وكذا في همع السيوطى فيما رأيته من نصخه وعلى تسليم ورود الناس بجزيون بأعمالهم إلح يكون الشارح رواه بالمغى .

. [۲۱۰] البيت من الطويل، وقاتله مجهول، والشاهد فيه قوله : a أرى أسمى لديك ذنوبي ، حيث زاد أمسى أرى ومفعوله .

(٢١١] تماه : • فَهَا اغْطِدَارُكُ مِنْ قَوْلِ إِذَا قِيلَ •

قاله التعمان بن للنفر ملك الحيوة . وهو من قصيدة من البسيط رقوله ما قيل) مقمول قد قيل ناب عن الفاعل . قوله إن صدةا أى إن كان القول صدقا وإن كان القول كفيا . وفيهما الشاهد حيث حذف كان فيهما وهو حذف شائع ذائع . رقوله فعا اعتقارك ) . جزاء شرط مقدما فلذلك دخلت الفاء . والتقدير إذا قيل قول فعا اعتقارك عنه .

وقوله :

[٢١٢] - خَدِبَتْ عَلَى بُطُونُ صَبَّةً كُلُهَا إِنْ ظَالِمًا فِيهِمْ وَإِنْ مَظْلُومًا وق الحديث: ٥ اللمس ولو خاتما من حديد ٥ . وقال الشاعر: [٢١٣] لا يَا مَنُ الدَّهْرَ ذُو بَلَمِي وَقُوْ مَلِكًا جُنُودُهُ صَاقَ عَنَهَا السهلُ وَٱلْجَبَلُ

(۲۱۳] لا يا مَنَ الدَّهْرَ دُو بَلْهِي وَلَوْ مَلِكًا جَنَوْدَة ضَاقَ عَنها السهل والجَبْل (تتبيههان)ه: الأول قد تحذف كان مع خيرها ويبقى الاسم ، من ذلك : مع أن المرء مجزى بعمله إن خير فخير وإن شر فشر برفعهما أى إن كان في عمله خير فجزاؤه خير ، وإن كان في عمله شر فجزاؤه شر . وفي هذه المسألة أربعة أوجه مشهورة هذان والثالث تصبهما على تقدير إن كان عمله خيرًا فهو يجزى خيرًا . والرابع عكس الأول أى رفع الأول ونصب الثاني. وهذا الرابع أضعفها والأول أرجحها ، وما بينهما متوسطان (١٠) . ومنه مع لو ألا

(قوله بعمله) أى بجنس عمله لأن العمل ليس بجريا به بل عليه قاله الناصر أو الباء بمعنى على (قوله حديث إغ) حدب بجاء ودال مهملتين كفرح عطف ورق . وضبة بفتح الضاد المعجمة وتشديد الموحدة ، ويروى بكسر الضاد وتشديد النون ، ومدلو لا العلمين متعابران (قوله إن كان في عمله خير) لم يقدر كان التامة مع الاستغناء معها عن تقدير المنصوب لتوافق حالة النصب ولأن الناقصة أكبر استعمالا من النامة (قوله أربعة أوجه مشهورة) معها عن تقدير المنصوب لتوافق حالة النصب ولأن الناقصة أكبر استعمالا من النامة (قوله أربعة أوجه مشهورة) نص في التسهيل على أنه ربما جر المقرون بأن أو إن لا إذا عاد اسم كان إلى بجرور بحرف قال الدماميني نحو المرت برجل مقتول بما قتل به إن سيف فسيف أي الاكبران بتقدم ذكره لكن صالح إن لا صالح فقالم أي ألا يوجب المحرور بطالح ، وذلك لقرة الدلالة على الجار بتقدم ذكره لكن صالح إن لا صالح فقله المنافع على المجار بتقدم ذكره لكن المواده المحدود به المحدود وهو أوله المواده المحدود المحدود وهو أوله المواده المحدود والمحدود المحدود وهو أوله المواده المحدود المحدود المحدود وحدود كان وخبرها وحدف كان وخبرها وحدف كان وخبرها وطدف كان وخبرها وطدف كان وخبرها واشاك لسلامته منها واشاك لسلامته منها واشاك السائلة المحدود النافي والثال السلامته شيئين مطودين وهما إضمار كان واسمها بعد أنا واجمها يعد أن واضها بعد أنا واجمها بعد أن وإضمار المنتدأ بعد فاء الجزاء وإن توسط النافي والثالث لسلامة شيئين مطودين وهما إضمار كان واسمها بعد أنا وخبرها

[ ٢١٣] قاله النابغة الذياني وهو من قصيدة من الكامل . حديث من حديث عليه بكسر الدال إذا علف ورق . و يطون ضية كلام إضاف فاعله . وضبة بفتح الضاد المعجمة وتشديد الباء المرحدة ، وهو ضبة ابن إد بن طابخة بن إلياس بن مضر بن نزار . ويروى ضنة بكسر الضاد وتشديد النون . وهو ضبة بن عبد بن كثير بن عفرة بن سعد بن هديم . وكذا رواه الأعلم . وقال : ضنة من قضاءة من عذرة . والشاهد في الشعط الأعير حيث حذف كان في الموصين . والتقدير أن كتاب ظالما وإن كنت مظاوما . [ ٢٦٣] هو من السيط . المعنى لا يأمن غدارت الزمان صاحب بفي وظلم ولو كان ملكا له جنود كثيرة بحيث ضافي عنها السهل و الجبل (قوله فو بغي أعال لا يأمن ، والدهم نصب على الظرفية أو مفعول ، أي لا يأمن في الدهر الحوادث ، أو لا باكن غدارت الدهر . والشاهد في قبل اولو لمكاحث حذف من كان مع اسمها بعد الشعر د وجنوده منذأ والجملة بمده خبره في على النصب طعام ولو تمر ، جوز فیه سیبویه رفع تمر علی تقدیر ولو یکون عندنا تمر . الثانی قل حذف کان مع غیر إن ولو کفوله :

[٢١٤] مِنْ لَدُ شَوْلًا فَإِلَى إِثَلَاتِهَا

قدره سببويه من لد أن كانت شولا (وَيَهَدُ أَنْيُ المصدرية (تَعْوِيضُ مَا عُنْهَا) أَى عن كان (أَرْتُكِبُ) فتحذف كان لذلك وجوبًا إذ لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض

كل من أحدهما واشتماله على أحد المطر دين ومقتضى هذا أنهما متساويان وبه قال الشلوبين. وقال ابن عصفور : رفعهما أحسن من نصبهما ووجه بأن الحذف في الرفع أقل منه في النصب . وقال الدماميني : الرفع ضعيف من جهة المعنى لأن معنى إن كان في عملهم خير غير مقصو دلأن مراد المتكلم إن كان نفس عملهم خير الا إن كان لهم أعمال منها حير و قديدفع بأنه على التجريد مثل: ﴿ هُم فيها دار الخلد ﴾ [ فصلت: ٢٨ ]، قاله سم (قو له على تقدير و لو يكون عندنا تمن المناسب عندكم إلاأن يكون استفهام المتكلم من أهل بيته واستفيد منه أن الحذف ليس خاصا بلفظ الماضي بخلاف الزيادة (قوله من لد شولا) بفتح الشين و سكون الواو مع التنوين جمع شائلة على غير قياس إذ قياس جمعها شوائل؛ والشائلة: الناقة التي خف لبنها وارتفع ضرعها وأتي عليها من نتاجها سبعة أشهر أو ثمانية . والشائل: بلاهاء الناقة التي تشول بذنبها للقاح أي ترفعه لأجله ولالبن بهاأصلا وجمعها شول بضيم الشين وتشديدالواو كراكع وركع والفاء زائدة . والإثلاء : بالكُّسر مصدر أتلت الناقة إذا تلاها ولدها أي تبعها أي من زمن كونها شو لا إلى زمن تبعيةً أو لادها لها كذا في التصريخ وغيره و**قو له قدره سيبويه من لد أن كانت شولا)** أتى في التقدير بأن لقلة إضافة لدن إلى الجمل. واعترض بأنه يلزمه حذف الموصول الحرفي وصلته وإبقاء معمولها وهو ممنوع وإن جاز حذف إن وحدها خلافاً لما يوهمه كلام البعض. وأجيب بأنه حل معنى لاحل إعراب وحل الإعراب من لد كانت وإن كانت إضافة لد إلى الجملة قليلة وقدره بعضهم من لد شالت شو لا فجعل شو لا مصدر الاجمعاو هو أقل كلفة من تقدير سيبويه (قوله ارتكب) يوهم خرو جه عن القياس وليس كذلك لأنهم عوضواالحرف عن الجملة في نحو يو مئذ قياسا فهذاأولى (قوله فتحذف كان)أى وحدها إذ لا يبوز حذف الاسم معها كاصرح به الفارضي (قوله وجوبا)أى عند الجمهور وأجاز المبرد أما كنت منطلقا انطلقت، ولم يسمع هذا العمل إلا في ضمير المخاطب، وأجاز سيبويه أما زيد ذاهبا ذهبت.

إ ٢١ ٢] هذا من أأرجر للشطور أنشذه مسيويه في كتابه ، وهو مثل بين المرب وقواله من لدي أصله من لدن ، و شولا : بفتح الشين المعجمة و سكون الواو و في آخره الام ، ومادته تدل على الارتفاع ، لكن اختلف في المراد به هها فقيل : مصدر شالت الناقة بذنبها أي رفعته للضراب فهي شائل بغير ها ، والجمع شول مثل ركتات شولا ، وفيه للضراب فهي شائلة على غير القياس ، وهي الناقة اللي حضر أبدا و فيه من تناقب المناقب على الناقة اللي حضر المناقب من تناقبها من المناقب على المناقب على المناقب على المناقب على المناقب على المناقب من تناقباس ، وهي الناقة اللي حضر المناقب على المناقب على المناقب على المناقب على المناقب على المناقب المناقبات المناقباتها المناقب المناقب المناقب المناقب المناقب المناقب المناقب المناقب المناقب المناقبات المناقب ال

(كَمِثْلِ أَمَا أَلْتَ بُرُّا فَاقْتَرِبُ) فأن مصدرية وما عوض من كان وأنت اسمها وبرا خبرها ، والأصل : لأن كنت بُرًا ، فحذفت لام التعليل لأن حذفها مع أن مطرد ، ثم حذفت كان فانفصل الضمير المتصل بها ، ثم عوض عنها ما وأدغمت فيها النون ، ومنه قوله : [٢١٥] أَبَّا تُحْرَاشَةَ أَمَا أَلْتُ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلُهُمُ العَسْبُعُ وَالعَسْبُعُ العَسْبُعُ العَسْبُعُ

(قوله إذ لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض) كا لا يجوز حدفهما معا فلا يقال إن أنت برا ، قاله الفارضى (قوله فاقترب) الفاء زائدة دخلت تشبيها بفاء الجواب لأن الأول سبب والتانى مسبب (قوله فأن مصدوية) أى عند المصريين وذهب الكوفيون إلى أنها شرطية بدليل الفاء لأنهم يجيزون فتح همزة إن الشرطية ونقل البعض في بعض نسخ حاشيته الأول عن غير البصريين والثانى عن البصريين سبق قلم ، الفارضى : وأن المصدوية حينئذ في علم الخلاف في محلها بعد حدف حرف الجرمعها اهد رقوله وأنت اسمها) أى اسم كان وقبل العامل نفس ما لنيانها عن كان فالاسم والحبر ما رقوله والأصل الأول كنت برًّا ) أى الأصل الثانى والأصل الأول القرب لأن كنت برًّا ) فقدمت العلمة على المعلول ثم حدفت اللام إلغ ما قال الشارح وزيدت الفاء لما مر رقوله أنها خواشك على المعلول ثم حدفت اللام إلغ ما قال الشارح وزيدت الفاء لما مر رقوله أنها خواشك بضمه الخاء المعجمة صحابي وهو منادى حدف منه حرف النداء وقوله : أما أنت إلغ معلول العليين لدلالة المقام والأصل لأن كنت ذا نفر اضخرت على لا تفتخر على قان قومي إلغ . والضبع : حيوان معروف شبه به السنة المخاص المعرف في كون الكلام كناية عن عدم ضعف قومه لأن القوم إذا ضعفوا عائت فيهم الضباع قاله الحيوان المروف فيكون الكلام كناية عن عدم ضعف قومه لأن القوم إذا ضعفوا عائت فيهم الضباع قاله السيوطى في شرح شواهد المغنى .

[ ٢٥ ] قال العباس بن مرادس السلمي الصحابي من المؤلفة قلوبهم ، وهو من البسيط يعني يا أبا خراشة ، وهو بضم الحاء المعجمة . واسم بضاء والمحجمة . واسم خفاف [ كفراب ] ابن ندبة بالنون ، وهو أيضا صحابي وأحد ألمرب ، وأحد فرسان قيس وشمرائها وأقوله أما ) يفتح الهمزة من كان ما ألا النقة قبل العرب ، من كان ما ألا الله قبل النقصير ، والتو حفيها لللا بتجمع الاستعمال ثم يحرف بن المنصور المفتوض والمعرب ، وأحد فرسان قبس حفيها لللا يتجمع من كان ما ألا الله قبل الله المنصور ، وقلم من كان الما الله تقبل الله وضي والمعرب مخفها لللا يتجمع عوض من كان عفوقة ، والأولى إن المصابرة عند المنصورة ، والشرطية عند المكونية ، والأولى إن المصابرة عند الميصرية ، والشرطية عند المكونية . وزحموا أن المفتوحة قد أعاذي بها ، عوض من كان عفوقة ، والأولى إن المصابرة عند الميصرية ، والشرطية عند المكونية . وزحموا أن المفتوحة قد أعاذي بها ، وويؤيده رواية بن دريد إما كنت بالكسر وبذكر كان ، ومجيء القاء بالمعالم الرافع التاصب . ينمي إن كان فصدت عمله فيهما وقوله فيلى اخبر كان والفاع في فإن وقوم معروفون لم تأكلهم الضبع ، أى السنة المجدبة من المقلة والضعف وهو يفتح الهاد وضم إلى مو على الشيعه ، وعلى ومن الحقيقة ، ويمروي فإن قوم لى . وهذا وهم كل أنه خلافه المستة المجدبة يعنى عن الحقيقة ، ويمروي فإن قوم لى . وهذا وهم لأذ خلاف ما قصده المشاع ، أي المنة المجدبة يعنى عن الحقيقة ، ويوي وي فإن قوملى . وهذا وهم لأذ خلاف ما قصده المشاع ، أن المستة المجدبة يعنى عن الحقيقة ، ويروي فإن قوملى . وهذا وهم كل المنته المناء ، أن المنت المناء بالمنا وهم على الشعبة . ويروي فإن قوملى . وهذا وهم للمنا وهم على المنته المشاع ، أن المنت المنته المناء من الحقيقة ، ويروي فإن قوملى . وهذا وهم كل المنته المناء من المنته المناء من المنته المناء من المنا وهم على المنا والمنا والمنا المنا المنا والمنا المنا والمنا والمنا وهم على المنته المناء المنا والمنا المنا والمنا المنا والمنا والمنا المنا والمنا المنا والمنا المنا والمنا والمنا والمنا والمنا والمنا المنا والمنا والمنا المنا والمنا المنا المنا المنا المنا والمنا المنا الم

لا تفعل غيره، فما عوض عن كان، ولا نافية للخبر ومنه قوله:

[٢١٦] أَمْرَعَتِ الأَرْضُ لَو آنَّ مَالَا لَو أَنَّ نُوقًا لَكِ أَوْ جِمَىالَا ، أَوْ ثَلْقَ مِنْ غَنَمِ إِمَّا لَا ،

التقدير إن كنت لا تجدين غيرها (وُمِنْ مُعَمَّارِع, لِكَانَ) ناقصة كانت أو تامة (مُمْجَوْم) بالسكون لم يتصل به ضمير نصب وقد وليه متحرك (لُحَفَّكُ لُونٌ) هي لام الفعل تخفيفا (وَهُوَ عَلَى السكون لم يتصل به ضمير نصب وقد وليه متحرك (لنساء: ٤٠) و القراء يتن بخلاف نحو : ﴿ هُو مَن تَكُونُ لَكُما الكبرياء ﴾ [يونس: ٢٨] ، ﴿ وتكونُ لكما الكبرياء ﴾ [يونس: ٢٨] ، ﴿ وتكونُوا من بعده قوما صالحين ﴾ [يوسف: ٢٩] ، ﴿ وتكونُ لكما الكبرياء ﴾ [يونس: ٢٨] ، ﴿ وتكونُوا للهُ ليفقر لهم ﴾ [النساء: ٢٨] ، وخالف في هذا أخيرا يونس فأجاز الحلف حينذ تمسكا بقوله:

[٢١٧] فَإِنْ لَمْ تَكُ العِرْآةُ أَبُدَتْ وَسَامَةً فَقَدْ أَبْدَتِ العِرْآةُ جَبْهَةَ ضَيْغَم

رقوله حلفت كان) أى وجوبا وقوله مع معموليها جعله المسنف من حذفها مع امهما فقط الأن لا من الخير نكأته لم يحذف البقاء بعضه رقوله بعد إن في قولهم إ غي نقل في التصريح عن الكوفيين جواز حذف الثلاثة بلا عوض فإذا قبل الغراق المنافئة بلا عوض عن كان) فإذا قبل لك : لا تأت الأمير فإنه جائر جاز أن تقول أتا آبه وإن ومنه قالت وأنن رقوله فعا عوض عن كان) قضيته أنها ليست عوضا عن اسمها وخبرها أيضا فيكونان حذفا بلا تعويض رقوله ولا تافية للخير) الظاهر أن لا جزء من الخبر أى وجول اللقاف ما زائدة لتأكيد إن السرطية من غير تقدير لكان كافى : في فإما تربين في [ مرج : ٢٦ ] ، ولا داخلة على فعل الشرط واستحسن منافغ مواحد لأنه أقل تكاف وضعفه الروداني بأن ما لا تزاد قبل الشرط طلقى بلا وبأن الجواب لا يحذف إلا قبله عليه ، والتقدير فافعل مذا رقوله أمر عت) أى أخصيت والثلة بضم المثلثة وقد تفتح القطعة من الشيء والظاهر أن لو في الموضعين للتمنى كافى : في لو أن أننا كرة في [ البقرة : ١٦٧ ] ، وخبر أن في الموضع الأول على عدف منافعه من الشيء على ضادع كان غدف بحسنة شروط ذكر المصنف والشارح منها أربعة والخامس أن يكون وصلا لا وقفا رقوله تحذف نونه) أى كذارة الموضع الأول المنسبط على النقصان .

<sup>[</sup>۲۱۳] البيت وما بعده من الرجز ، والقاتل مجهول ، والشاهد فيه قوله : و إما لا ، حيث حذفت ؛ كان ، مع اسمها ، وعوض عنها ه ما » .

<sup>[</sup>Yn V] قاله المختجر بن صخر الأمسدى ، وهو من الطويل . والمرآة بكسر المم آلة مشهورة ، فكأنه نظر وجهه فها فام بره حسنا فنسل بأنه يشبه الأسد . الفاء فى فإن لم تك للعطف إن تقلمه شيء . وقال أصله تكن والشاهد فى حذف نونه مع وقويمها بعد الجازم وهو قبل الساكن ، روى ذلك عن يونس والكوفية . والوسامة : الحسن والجمال من وسم . والضيخم : الأسد من الضخم وهو العض . وإلياء فيه زائلة .

وحمل على الضرورة ، قال الناظم وبقوله أقول ، إذ لا ضرورة لإمكان أن يقال فإن تكن . المرآة أخفت وسامة ، وقد قرىء شاذا : « لم يكُ كفروا » .

( خاتمة ) إذا دخل على غير زال وأخواتها من أفعال هذا الباب ناف فالمنفى هو الخبر نحو ما كان زيد عالما فإن قصد الإيجاب قرن الخبر بالا نحو : ما كان زيدا إلا عالما فإن كان المخبر من الكلمات الملازمة للنفى نحو يعيج لم يجز أن يقترن بالا ، فلا يقال فى ما كان زيد يعيج بالدواء : ما كان زيدا لا يعيج . ومعنى يعيج يتنفع ، وحكم ليس حكم ما

(قوله بخلاف نحو من تكون. إلخ) خرج هو وما بعده بالجزم وقوله : وتكونوا إلح بالسكون وقوله : إن يكته إلخ بقوله لم يتصل إلخ وقوله : لم يك إلخ بقوله وقد وليه متحرك (قوله فإن تك المرآة إلخ) كأنه نظر وجهه فلم يره حسنا فسل بأنه يشبه وجه الضيخم وهو الأسد من الضغم وهو العض (قوله إله لا ضرورة إلخ) مبنى على مذهبه في الضرورة وقد مر ما فيه وقوله : لا مكان أن يقال فإن تكن المرآة أتخفت وسامة فيه أن هذا أخص من كلام الشاعر لأن الشرط على هذا إخفاء الوسامة المقتضى ثبرتها في نفسها والشرط على كلام الشاعر عدم إبداء الوسامة الصادق باتفائها في نفسها فتأمل (قوله نحو يعيج) أى التي بمعنى يتنفع كما سيذكره الشارح أما عاج التي بمعنى أقام أو وقف أو رجع أو أمال فلا يختص بالنفى ، ونحو يعيج أحد وديار وعريب ، فلا يقال

ما كان مثلك إلا أحدا (**قوله فى كل ما ذكر)** أى فى أن المنفى هو الحير وفى أنه إذا قصد الإنجاب قرن الحجر بإلا وفى أنه إذا كان الحجر ملازما للنفى لم يجز أن يقترن بإلا . بقى أن ليس وما كان يشتر كان فى شىء آخر نبه عليه فى التسهيل . وعبارته مع زيادة من الدمامينى عليه : وتختص ليس بجواز اقتران خبرها بواو وإن كان جملة موجبة بإلا كقوله :

لسيس شيء إلا وفيه إذا ما قابلتمه عين السبصير اعتبار ومنع بعضهم ذلك وتأول البيت إما على حذف الخبر والجملة حال أو على زيادة الولو ويشاركها في ذلك كان بعد نفر كتوله:

ما كان من بشر إلا وميتسه محتومة لكنن الآجال تخطف
وربما شبهت الجملة المخبر بها في هذا الباب بالحالبة فوليت الوار مطلقا كتوله:
وكانوا أناسا ينفحون فأصبحوا وأكثر ما يعطونك النظر الشزر
فظلوا ومنهم صابق دمعه لسه وآخر يشى دمعة المعين بالمهال
وهذا إنما أجازه الأخفش دون غيره من البصريين ولا حجة في البيتين لاحتال أصبح وظل فيهما
للتام وجعل الجملة حالية ، أو يقال هما ناتصان والخبر محذوف ا هد. وقال في التسهيل : ورفع ما بعد

كان فى كل ما ذكر . وأما زال وأخواتها فنفيها إيجاب فلا يقترن خبرها بإلا كما لا يقترن بها خبر الخالية من نفى لتساويهما فى اقتضاء ثبوت الحبر وما أوهم خلاف ذلك فمؤوّل كفوله :

[٢١٨] خَرَاجِيجُ لا تُشْفَكُ إِلَّا مُنَاحُمةً عَلَى ٱلْخَسْفِ أَوْ تَرْمِي بِهَا بَلَلْهَا قَفْرًا أي ما تنصل عن الإتعاب إلا في حال إناحتها على الحسف إلى أن نرمي بها بلله قفرًا ،

إلا في نحو ليس الطيب إلا المسك لغة تميم ا هـ أى حملا لها عند انتقاض نفيها على ما في الإهمال كم في المغنى . قال الدمامينى : حكى ذلك عنهم أبو عمرو بن العلاء ثم نقل في رد نحو هذا التركيب إلى اللغة المشهورة تأويلات منها أن الطيب اسمها وإلا المسك نعت للاسم لأن تعريفه تعريف الجنس والحبر محنوف أى ليس طيب غير المسك موجودًا ، وأورد عليه أن فيه التزام حذف الخبر بلا ساد مسده ثم قال : قال ابن هشام : وما تقدم من نقل أبى عمرو أن ذلك لغة تميم يرد هذه التأويلات ا هـ وقوله موجودًا عبارة المغنى طيب .

(قوله لففيها إيجاب) أى باعتبار مآل المعنى لما مر من أنها للنفى ونفى النفى إيجاب (قوله فلا يقتون خيوها بإلا) أى لأن الاستثناء المفرغ لا يكون فى الموجب إلا فى الفضلات على قلة والحير ليس فضلة فلا يجوز ما زال زيدا لا قائما لاستحالة استمرار زيد على جميع الصفات إلا القيام.

(قوله حراجيج) جمع حرجوج بمحاء مهملة فراء فجيمين بينهما واو كعصفور وهي الناقة السمينة أو الشديدة أو الضامرة والمراد بالحسف حبسها عن المرعى يعنى أنها تناخ معدة للسير فلا ترسل من أجل ذلك إلى المرعى، وأو بمعنى إلى أن كما صنع الشارح تبعا للمرادى فتسكين الياء للضرورة على رواية نرمى بالنون. قال الدمامينى: وأحسن منه جعلها عاطفة على مناخة ونائب فاعل يرمى على روايته بالتحتية قولها بها.

<sup>[</sup>٢١٨] البيت من الطويل، وقاتله ذو الرمة، والبيت من شواهد الكتاب [ ٤٣٨/١ ].

فتنفك هنا تامة ، وبجوز أن تكون ناقصة وخبرها على الخسف ، ومناخة منصوب على الحال أى لا تنفك على الحسف إلا فى حال إناختها والله أعلم .

### [ فصل في ما ولا ولات وإن المشبهات بليس ]

إنما شبهت هذه بليس فى العمل لمشابهتها إياها فى المعنى . وإنما أفردت عن باب كان لأنها حروف وتلك أفعال (إعْمَالَ لَيْسَ أَعْمِلَتْ مَا) النافية نحو ما هذا بشرا وما هنّ أمهاتهم ، وهذه لغة الحجازيين وأهملها بنو تميم وهو القياس لعدم اختصاصها بالأسماء . ولا عمالها عند الحجازيين شروط أشار إليها بقوله (دُونَ إِنْ • مَعَ بَقَا ٱلتَّهِي وَثَرْتِيبٍ زُكِنٌ أَى علم . فإن فقد

و**نوله إلا فى حال إناختها إغ**ى أى فهى تنتقل من مشقة إلى مشقة . وقوله على الحسف أى على وجه الحسف .

### [ فصل في ما ولا ولات وإن المشبهات بليس ]

أى في العمل كما أشار إليه الشارح (قوله لمشابهها إياها في المعني) وهو النفي . والمثبت لإعمالها عمل ليس هو الاستقراء وتلك المشابه علة إعمال العرب إياها عمل ليس لا أن المبت قياسنا إياها على ليس وتلك المشابهة جامع القياس إذ لا قياس مع النص ، فالاعتراض بأن هذا قياس في اللغة وهو ممتنع ساقط جدا نعم ، قال سم : إنما يظهر التعليل بمشابهتها ليس في المعنى لو كان عمل ليس لما فيها من المنفي وليس كذلك بدليل عملها مع انتقاض نفيها (قوله لأنها حروف) إن قلت : الفعل أقوى من الحرف فهلا قدم عليها أفعال المقاربة . قلت : لأنها أظهر شبها بباب كان من حيث ظهور عملها الرفع والنصب كثيرا لكثرة بجيء خبرها مفردا بخلاف أفعال المقاربة ومن حيث موافقتها ليعض باب كان معنى وعملا بخلاف أفعال المقاربة (قوله أعملت ما) أي عند البصريين وجعل الكوفيون المرفوع مبتدأ والمنصوب خبره على نزع الخافض وهي وإن عند الإطلاق لنفي الحال كليس كما في الهمم (قوله وأشملها بنو تمم) بلغتهم قرأ ابن مسعود ما هذا بشر بالرفع ونقل عن عاصم ما هن أمهاتهم بالرفع <mark>(قوله شروط)</mark> أي أربعة ذكر الناظم منها ثلاثة صراحة وواحدا ضمنا في قوله وسبق حرف جر إلخ فإنه تضمن أن شرط عملها لا يتقدم معمول خبرها وهو غير ظرف على اسمها . وزاد أنوم شرطين آخرين ألا تتكرر ما نحو ما زيد قائم وألا يبدل من خبرها موجب بالا نحو ما زيد شيء إلا شيء لا يعبأ به ، وتركهما المصنف لأن الأول إن كان المراد منه ألا تتكرر على أن الثانية نافية مؤسسة فهو داخل في شرط بقاء النفي لأن نفي النفي إزالة للنفي ، وإن كان المراد منه ألا تتكرر على أن الثانية نافية مؤكدة فهو ضعيف كما ستعرفه . والثاني له داخل في شرط بقاء النفي لأن إيجاب البدل للمبدل منه مع أن ابن عقيل رجع في شرحه على النظم أن إبدال موجب من خبرها لا يبطل عملها وعليه مشى الشارح في الاستثناء جاعلاً رفع البدل

شرط من هذه الشروط بطل عملها نحو: ما إن زيد قائم فما حرف نفى مهمل وإن زائدة وزيد مبتدأ وقائم خيره. ومنه قوله:

[ ٢١٩] اللَّهِي غُدَالَةَ مَا إِنْ أَلْتُمْ ذَهَبُ وَلاَ صَرِيفٌ وَلَكِنْ أَلْتُمُ الْخَرَفُ

واما رواية يَعقوب بن السكيت ذهبا بالنصب فمخرَّجة على أن إن نافية مؤكدة لما لا زائدة وكذا إذا انتقض النفى بإلا نحو: ﴿وَهِمَا مُحَمَّدُ إِلَّا رَسُولُ﴾ [آل عمران: ١٤٤] فأما قوله:

على عمل الحبر . وعبارة المغنى إذا قلت ليس زيد شيئا لا يعبأ به جاز كون النصب على الاستثناء أو البدل فإن جئت بما مكان ليس بطلت البدلية لأن ما لا تعمل فى الموجب ا هـ . قال الشاطبى : لا تعمل ما إلا ببذه الشروط بخلاف ليس فإنها تعمل دون شرط منها وأورد عليه سم ألا تلى ليس كما اعترف به بعد ذلك يعنى ومقتضى عموم قوله دون شرط منها أن ليس تعمل وإن وليها إن مع أنها لا تلى ليس أصلًا هذا مراد سم و لم يفهم البعض مراده فقال ما قال .

رقوله دون أن أى المزيدة لا النافية المؤكد بها كما يستفاد من قول الشارح فمخرجة على أن إن نافية إلخ وبالأولى تأكيد ما النافية بما نافية أخرى فلا يبطل عملها كما يصرح به كلام المصنف في شرح التسهيل واعتمده الدماميني والمرادى وإن خالف في ذلك بعضهم كما مر ، وقد يتبادر من هذا الكلام أن تعقيب ما النافية بما أخرى زائدة لا نافية مبطل للعمل فلينظر . وإنما لم تعمل مع أن لبعدها عن شبه ليس بوقوع إن بعدها وقبل لضعفها عن تخطى إن وكذا يقال في زيادة ما بعدها إن قلنا بإبطالها العمل .

رقوله مع بقا النفى) أى نفى الحبر فلا يضر انتقاض نفى معمول خبرها خو ما زيد ضاربا إلا عمرا سم (قوله أى علم) أى من باب المبتلأ والحبر فإنه علم منه أن حق المبتدأ التقدم والحبر التأخر (قوله بنى غدافة) بضم الغين المعجمة . والصريف الفضة . والحزف الفخار .

(قوله لا زائدة) أى كما هى على رواية الإهمال فالتأكيد بإن على أنها نافية لفظى لأنه بمنزلة تكرير ما وعلى أنها زائدة معنوى كالتأكيد بسائر الحروف الزائدة وكذا فى حاشية السيوطى على المننى (قوله وكذا) أى كوجود أن إذا انتفض إلخ وهذه الجملة معطوفة على محذوف قبل قوله نحو ما إن زيد قائم تقديره فيبطل عملها إذا وجدت إن نحو إلخ والمعطوف والمعطوف عليه تفصيل لقوله فإن فقد شرط إلخ فانتظمت عبارة الشارح.

<sup>[</sup>٢١٩] البيت من البسيط، والقائل مجهول، والبيت في التصريح [ ١٩٦/١ ]. والشذور [ ١٩٤].

[٢٣٠] وَمَا آلدَّهُرُ إِلَّا مَنْجَنُونًا بِأَهْلِهِ وَمَا صَاحِبُ ٱلْحَاجَاتِ إِلَّا مُعَدَّبًا فشاذ أو مؤوَّل . وكذا يبطل عملها إذا تقدم خبرها على اسمها نحو ما قام زيد . ومنه قوله : [٢٣١] وَمَا خَدَّلٌ قَوْمِي فَأَنْحَصَمَعَ لِلْعَدَا وَلَكِنْ إِذَا أَذْعُوهُمُ فَهُمُ هُمُ وأما قول الفرزدق :

[۲۲۲] فَأَصْبُتُوا قَلْ أُعَادَ آللهُ يُعْمَتَهُمْ إِذْ هُم قُرِيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بَشْرُ فشاذوقبل غلط سبه أنه تميمي وأراد أن يتكلم بلغة الحجاز ، و لم يدر أن من شرط النصب

(قوله بإلا) خرج الانتقاض بغير فلا يبطل العمل عند البصريين نحو : ما زيد غير قام رقوله وما اللهمين الناصر : المراد به نفس الفلك مجازا لا حركته فيكون اسم عين فصح أنه من باب ما زيد إلا سيرا والمنجون الداولاب الذي يسقى عليه الماء وضم داله أكثر من فتحها (قوله أو مؤوّل) بجعله من باب ما زيد إلا سيرا . والأصل وما الدهر إلا يدور دوران متجنون وما صاحب الحاجات إلا يمذب معذبا مصدرا ميميا بمعي تعذيبا على المفعولية المطلقة لفعلين مخذوفين متحدين أي يشبه منجون او يشبه معذبا مصدرا ميميا بمعي تعذيبا أو مؤوّل بجعلهما مفعولين لفعلين محذوفين متحدين أي يشبه منجون اويشبه معذبا وهذا أقل كلفة (قوله نحو أو مؤوّل بجعلهما مفعولين لفعلين محذوفين متحدين أي يشبه منجونا ويشبه معذبا وهذا أقل كلفة (قوله نحو الما المقال المقال المعال الماء الماء الماء الماء عن عن عبر ما على ما تقدم قاله شيختا السيد (قوله التحديد) المعرف أن ينطق بغير لفته كذا ال

#### [شواهد ما ولا ولات ولن المشبهات بليس]

[ ٢٧٠] منع بعضهم الاحتجاج به ومُو مَن الطويل أنّى وما الزمان إلا يفور دوران منجون نارةً برفه وتارة يضع ، وهو يفتح المهم الدولاب التي يستقي عليها ، فيكون انتصابه كتصب المصادر ، أو يفعل محلوف أى وما الدهر إلا يشبه منجزنا ، وزعم اين باب شاد أن أصله إلا كمنجون ثم حذف الجار فانتصب المجرور ورواه المازني ، أرى الدهر إلا ( منجونا ) بأهاب ه ثم حكم بزيادة إلا وتبعه اين مالك فيه ، والأول هو المحفوظ ، والشاهد في منجونا ومعذبا حيث نصبا مع بطلان عمل ما يدخول إلا . قال ابن الناظم : هذا نادر وسكت عن تأويله وقد ذكرناه .

- (٢٢١] هو من الطويل . وخذل بضم الخاء جمع خاذل من خذله إذا ترك عونه . ونصره وهو خبر ما . وقومي اسمه وفيه الشاهد حيث أبطل فيه عمل ما لتقدم خبرها على اسمها وقوله فأخضم ) بالنصب لأنه جوف النفي والتقديم فإنا أخضم . والمدى بكسر المنافرة المنافرة فيهم هم استنا وخبر جوف الشعر فا فلائلك دخلت عليها القاء أي هم الكاملون في الشجاعة الكملة . (٢٢٦) قاله الفردة في حوف من تصيبة من والسيط يمدح يا عمر بن جد العزيز رضى الله عنه . فأصبحوا بعني صابحات على الأمالة دل وقول من المنافرة في المنافرة في المنافرة في المنافرة في المنافرة في المنافرة وقول التنافرة وقول الذي تعيين وليس من لفته نصب الحبر ، فقصد أن حيث نصب مع تقدمه على اسم ما وهو نلار . قبل : هناس غلط الفرزة في لأنه تميني وليس من لفته نصب الحبر ، فقصد أن يكيم باللفاء الحجازية و لم يعلم أن من طر فتسب الحبر وأخوا فقلط . وقبل : هو نصب على الحال لأنه صقة لبشر ، ووضفة النكرة أقلمت عليها نصبت على الحال ل والتقدير وإذ ما في الدنيا بشر حال كونه مثلهم . وقبل : ظرف والتفديو وإذ ما في الدنيا بشر حال كونه مثلهم . وقبل : ظرف والتفديو وإذ ما أن المنافرة في مثل حالم .

عندهم بقاء الترتيب بين الاسم والخبر وقيل مؤول.

(١) انظر تسهيل القوالد صـ (٥٧) .

(تنبيهان)ه: الأول في التسهيل: وقد تعمل متوسطا خبرها وموجبا بإلا وفاقا لسيبويه في الأول وليونس في الثاني<sup>(١)</sup>. الثاني اقتضى إطلاقه منع العمل عند توسط الخبر ولو كان ظرفا أو مجرورا. قال في شرح الكافية (١): من النحويين من يرى عمل ما إذا تقدم خبرها وكان ظرفا أو مجرورا وهو اختيار أبي الحسن بن عصفور (وَسَعْبَقَ حَرْفِ جَرَّ) مع مجروره

الرودانى . ثم قال : والذي ينبغي ألا يشك فيه أن ذلك إذا ترك العربي وسليقته أما لو أراد النطق بالخطأ أو بلغة غيره فلا يشك في أنه لا يُعجز عن ذلك . وقد تكلمت العرب بلغة الحبش واللغة العبرانية وغيرها وأبو الأسود عربي ، وقد حكى قول بنته لأمير المؤمنين عليّ ما أشد الحر بالرفع ، فقول سيبويه في قصته مع الكسائي في مسألة كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو هي مرهم يا أمير المؤمنين أنّ ينطقوا بذلك لابد من تأويله كأن يقال المراد مر من لم يسمع مقالة الكسائي ولم يدر القصة أو نحو ذلك مما يقتضى نطقهم على سليقتهم الذي هو المعيار ا هـ وهو كلام في غاية النفاسة طالما جرى ف نفسى (قوله وقبل مؤول) أي بأن فتحته بناء لإضافته إلى مبنى فهو ف محل رفع بالابتداء أو بأن الخبر محذوف أي موجود ومثلهم حال من الضمير في الخبر وإنما قدرنا الخبر مرفوعا لما علم من أن الشاعر تميمي (قوله وفاقا لسبيويه في الأولى) رد بأن المنصوص عن سبيويه المنع والمجوز إنما هو الجرمي والغراء (قوله اقتضى إطلاقه) لا يقال قوله وسبق إلخ يقيد هذا الإطلاق لشموله نفس الخبر ومعموله والتمثيل بالمعمول في قوله كما بي إلخ لا يخصص والقاعدة حمل المطلق على المقيد لأنا نقول عادته إعطاء الحكم بالمثال مع أن التعميم مبني على مذهب ابن عصفور المخالف للجمهور ومنهم المصنف (قوله وهو اختيار أبي الحسن بن عصفور) وتأييده بقياسه على معمول الخبر بالفرق بأنه يتوسع في الفضلة ما لا يتوسع في العمدة . فإن قيل : قد اغتفروا تقدم خبر إن وأخواتها على اسمها إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا . أجيب بأن هذه الحروف ضعيفة لأنها فرع الفرع لأنها محمولة على ليس وليس محمولة على كان على ما قيل بخلاف إن وأخواتها (قوله وصبق إلخ) أشار به كما تقدم إلى شرط رابع وهو ألا يتقدم معمول خبرها على اسمها إذا كان غير ظرف أو جار ومجرور لأن هذه الأحرف ضعيفة العمل فلا تقوى على أن يتصرف معها ، ويؤخذ من العلة منع تقديم معمول الخبر على الخبر نفسه ومنع تقديم معمول الاسم عليه قلا يقال ما زيد طعامك آكلا ولا ما زيدا ضارب قائما للزوم الفصل بينها وبين معمولها بأجنبي وإن تردد فيهما سم كذا في يسّ واستظهر البعض عدم بطلان العمل بتقدم معمول الخبر على الخبر . وللنفس ميل إليه لأن الفصل فيه ليس بين ما ومعموليها معا بخلاف تقدم معمول الاسم عليه . وانظر هل يجوز تقدم معمول الاسم عليه إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا للتوسع فيهما أولا .

(٢) شرح الكافية لابن الحاجب أعاننا الله على إتمامه .

(آَوْ ظُرْف) مدخولى ما مع بقاء العمل (كَما ه بِي أَنْتَ مَعْنِيًا) وما عندك زيد قائما (أَجَازَ العُلَمَا) سبق مصدر نصب بالمفعولية لأجاز مضاف إلى فاعله ، والمراد أنه يجوز تقديم معمول خير ما على اسمها إذا كان ظرفا أو مجرورا كما مثل . ومنه قوله :

[٢٣٣] بِأُهِبَةَ حَرْمِ لُذْ وَإِنْ كُنتَ آمِنًا فَمَا كُلُّ حِينِ مَنْ تُوالِي مُوالِيًا فإن كان غير ظرف أو بجرور بطل العمل نحو ما طعامك زيد آكل . ومنه قوله :

[٢٢٤] وَقَالُوا تَعْرَفْهَا آلْمَتَازِلُ مِنْ مِنْي وَمَا كُلِّ مَنْ وَافِي مِنْي أَنا عَارِفُ وأجاز ابن كيسان بقاء العمل والحالة هذه (وَوَقْعَ مَعْطُوف بِلْكِنْ أَوْ بِيلْ ه مِنْ يَغْدِ) خبر (مَنْصُوب بِمَا) الحجازية (اَلرَمْ حَيْثُ حَلْ) رفع مصدر نصب بالمفعولية لا ازم مضاف إلى مفعوله ، والفاعل محذوف ، والتقدير الزم رفعك معطوفا بلكن أو ببل إلى آخره ، وإنما وجب الرفع لكونه خبر مبتدأ مقدر . ولا يجوز نصبه عطفًا على خبر ما لأنه موجب وهي لا تعمل ف

رقوله أو ظرف لا يمدأن أو مانعة خلو تجوز الجمع رقوله مدخولي ما) مفعول سبق دفع به توهم أن المراد سبق ذلك على ما لامتناعه لأن مالها الصدارة رقوله والمراد إلى عام بالمراد لإيهام العبارة شهول نفس الخير أيضا رقوله بأهية حزم الأرهبة كان القدار مل العدة بالضم رقوله وإن كنت آمنا عطف على عدوف أى إن لم تكن آمنا بأهية حزم الخوات كنت أمنا علف على عدوف أى إن لم تكن آمنا وإن وكنت آمنا عالم والله المحاول والدحال وإن وصلية فيكون خلاف هذه الحالة مفهوما بالأولى والشاهد في تقدم كل حين لأن كل بحسب ما بعدها ظرف فتكون هي ظرفا رقوله تعرفها المناول أى اطلب معرفتها في المنازل ، والشاهد في قوله وما كل إلخ حيث أهمل ما عند تقدم معمول خيرها الذى ليس ظرفا ولا بجرورا ، هذا على رواية نصب كل ، أما على رواية رفعه كل اسمها وجملة أنا عارف في على نصب خيرها والعائد عدوف أى عارفه . ولا شاهد فيه حيئذ رقوله من بعد منصوب أى أى أو بجرور بالباء الزائدة ولا يجوز جره ، سم رقوله ولا يجوز نصبه أى على مذهب الجمهور أما على رأى يونس المتقدم من عدم اشتراط بقاء النفي فالنصب جائز رقوله لأنه موجب أى على مذهب الجمهور وأجاز المرد كون بل ناقلة النفى إلى ما بعدها قعليه يجوز ما زيد قائماً بل قاعدًا بالنصب على مذهب الجمهور وأجاز المرد كون بل ناقلة النفى إلى ما بعدها قعليه يجوز ما زيد قائماً بأل قاعدًا بالنصب

[ ٣٣٣] هو أيضا من الطويل . والماء في بأهبة تعلق بالذ ، وهو أمر من لأد والأهبة في الأصل عدة الحرب ، ولكن للراد ههنا الاستعداد والتهيؤ . والحزم ضبط الأمر ، وإن كنت آمنا معطوفة على عذوف أي إن لم تكن آمنا وإن كنت آمنا وقوله فهاما الفاء للتعليل ، وما يمنى ليس ومن في على الرفع اسمه وموالها بحيره ، وكان حين نصب على الظرف وهو معمول الحجر ، فلما تقدم لم يبطل عمل ما . وفيه الشاهد لأن المعمول الحبر إذا كان ظرفا أتو بجرور الا يبطل به العمل إذا تقدم على اسمها فاظهم .

[ ٣٤٢] قاله مزاحم بن الحارث العقبل شاعر إسلامي . وهُو من القُويل ، يقال تعرف ما عند فلان أي تطلبت حي عرفت ، والضميع برجع إلى مجبوبته . وللتازل نصب على الظرفية . ومني قرية ينجر بها الهنايا . أواد أنه اجتمع بها في الحج ثم تقدها فسأل عنها فقالوا تعرفها وسل عنها في منازل الحج من مني ، فقال : لا أعرف كل من رواق مني حتى أسأل عنها (قوله وها) نفي ، وكل نصب عل أنه مفعول عارف على لفتة تميم وليس بظرف . ويجوز أن يرفع على أنه اسم ما والجملة أمني أنا عارف عبيرها ، والعالد محفوف أي عارفه . والشاهد فيه على إيطال عمل ما لا يلائها معمول المخير الموجب ، تقول : ما زيد قائما ، وما عمرو شجاعًا لكن كريم ، أى بل هو قاعد ولكن هو كريم . فإن كان العطف خرف لا يوجب كالواو والفاء جاز الرفع والنصب نحو ما زيد قائما ولا قاعد ولا قاعدا . والأرجح النصب .

(تنبيه)ه: قد عرفت أن تسمية ما بعد بل ولكن معطوفا مجاز إذ ليس بمعطوف ، وإنما هو خبر مبتدأ مقدر ؟ وبل ولكن حرفا ابتداء (وَبَعْدَهَا) النافية (وَلَيْسَ جُرِّالَبُ) الزائدة

أي بل ما هو قاعدا أفاده اللقاني وفيه إشكال لأن نقل النفي إلى ما بعد العاطف صبر ما قبله غير منفى فما وجه نصبه وجوابه أن النفى إنما انتقل بعد تمام العمل فالنصب متجه (قوله جاز الوفع) أى على إضمار مبتدأ أو اتباعا لمحل الخبر قبل دخول الناسخ بناء على مذهب من لا يشترط بقاء المحرز أي وجود الطالب للمحل (قوله ولا قاعدا) لا زائدة للتأكيد (قوله قد عرفت) أي من قوله لكونه خبر مبتدأ مقدر رقوله مجازى أي بالاستعارة التصريحية لعلاقة المشابهة الصورية رقوله ويعدمان أى عاملة أو مهملة ما لم يكن إهمالها لانتقاض النفي فإن كان له لم تدخل الباء لأن الكلام حينك إيجاب (قوله وليس) أي غير الاستثنائية لأنها بمعنى إلا ومصحوب إلا لا يقترن بالباء كذا في التصريح وسيأتى عن ابن هشام ما يوافقه (قوله جوالبا الحير) بشرط عدم نقض نفيه بإلا كما تقدم فلا يجوز ما زيد إلا بقائم وقبوله الإيجاب فلا يجوز ما مثلك بأحد وألا يكون في الاستثناء فلا يجوز قام القوم ليس بزيد أو لا يكون بزيد نقله يسّ عن ابن هشام . وكالحبر الاسم إذا وقع في موضع الحبر على قلة كقراءة بعضهم : ؛ ليس البرّ بأن تولوا ٩) وجوهكم ، بنصب البرّ وهذه الباء لتأكيد النفي على مذهب الكوفيين وهو الصحيح . وقال البصريون لدفع توهم الإثبات لأن السامع قد لا يسمع أول الكلام. وقبل: إنما زيد الحرف سواء كان الباء أو غيرها لا تساع دائرة الكلام إذ ربما لا يتمكن المتكلم من نظمه أو سجعه إلا بزيادة الحرف ومحل المجرور بها نصب على الإعمال وعليه يحمل ما ورد في القرآن لأن الخبر ما لم يقع في القرآن مجردا من الباء إلا منصوبًا ورفع على الإهمال (هائدة) قال في التسهيل: وقد يجر المعطوف على الخبر الصالح للباء مع سقوطها. قال الدماميني: وهذا هو المعروف عندهم بالعطف على التوهم والذي عليه جمهور النحاة أنه غير مقيس. ثم قال في التسهيل: ويندر ذلك أي جر المعطوف على الخبر المذكور في غير ليس وما ، ثم قال: وإن ولى العاطف بعد خبر ليس أو ما وصف يتلوه سببي نحو ليس أو ما زيد قائما ولا ذاهبا أخوه أعطى الوصف ماله مفردا فينصب أو يجر على التوهم ورفع به السببى وهو أخوه فى المثال أو جعلا مبتدأ وخبرا فترفعهما ويتطابق الوصف حينال والمبتدأ فتقول: ولا ذاهبان أخواه ولا ذاهبون إخوته . ولك أن تجعل الوصف مبتدأ والسبيم فاعلا به أغنى عن الخبر لاعتماده على النفي وإن تلاه أجنبي عطف بعد ليس عليّ اسمها والوصف على خبرها فتقول ليس زيد قائما ولا ذاهبا عمرو ،

(اَلَحَبَرُ) كثيرا نحو : ﴿ وَمَا رَبِكَ بِطَلَامٍ ﴾ [ فصلت : ٤٦ ] ، ﴿ أَلِسَ اللهِ بِكَافَ عِبْدُهُ ﴾ [ الزمر : ٣٦ ] (زَبُقَدُ لاَ) النافية (وَنَفْي كَانَ) وبقية النواسخ (قَدْ يُبَخُرُ) قليلا من ذلك قوله : [٢٢٥] فَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ بِمُمْنِ فَبِيلًا عَنْ سَوَادِ آبِنِ قَارِبٍ

وَرُوْكَ. [٢٢٦] وَإِنْ مُدَّتِ ٱلْأَنْدِى إِلَى الرَّادِ لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِم إِذْ أَجْشَعُ القَوْمِ أَعْجَلُ وقوله :

[٢٢٧] ۗ دَعَانَى أَخِي وَالخَيْلُ يَيْنِي وَيَيْنَهُ ۖ فَلَمًّا دَعَانِي لَمْ يَجِدْنِي بِقُعْدَدِ

وإن جر بالباء على الأصح جر الوصف المذكور وليس ذلك من العطف على معمولى عامين مختلفين لأن جر المعطوف بياء مقدرة مدلول عليها بالمتقدمة ويتمين رفع الوصف المعطوف مع ما سواء نصبت خبرها. أو جررته بالباء لأن خبرها لا يتقدم على اسمها فكذا خبر ما عطف على اسمها فيرجع العطف حينئذ إلى عطف الحمل اهم مع زيادة من شرحه للدماميني (قوله وبعد لا) أي عاملة عمل إن أو عمل ليس (قوله وبقية النواسخ) عطف على كان فغي مسلط عليها والمراد النواسخ على الدينة كي مر الاستثنائية كيا مر (قوله وبقية النواسخ) عطف على كان فغي مسلط عليها والمراد النواسخ غير إن وأخواتها وأولو القليلا) أتى به دفعا لتوهم أن قد ليست للتقليل (قوله فكن) الخطاب للنبي عليه ، والفتيل : الحيط الذي في شق النواة وهو منصوب على النيابة عن المفعول المطلق أي إغناء ما ، وقوله عن سواد ابن قارب من وضع الظاهر موضع المضمر (قوله إذ أجشع) من الجشع وهو شدة الحرص على الأكل ، وأعجل يمني عجل كما في التصريح ولا بقاء أعجل على ظاهره وجه .

<sup>[</sup> ٢٣٥] قاله سواد بن قارب السدوسي الصحال رضى الله عنه . وهو من قصيدة من الطويل . والشاهد لى قوله لاذ وشفاعة بمنن حيث جايت لا يمني ليس ، ودخلت الياء الرائدة فى خيرها كما تدخل فى خير ليس . وفيلا باضح الفاء وهو الحيط الذى يكود فى شق النواة نصب على أنه مفمول مغن ، والأصل قدر فتيل كما فى قوله تمالى : ﴿ ولا يظلمون فيها كه .

<sup>[</sup>٢٧٦] قاله الشنفرى الأردى عمرو بن براق . وهو من قصيدة من الطويل . والشاهد في قوله بأعجبهم حبث دخلت الباء فيه ومو خير كان المنفى . وإذ للظرف بمنى حين مضاف إلى الجملة التى بعده ، والعامل فيه أعجبهم . وأجشع القوم مبتدأ وأعجل خيره وهو من الجشم يالجم وهو الحرص على الأكل . قال الجوهرى : هو أشد الحرص . [٢٧٧] قاله دويد بن اللصمة ، قتل بوم حين كافرا . وهو من قصيفة من الطويل وقوله والحيل) بينى ويت مجلة حالية . وأواد بالحيل الفرسان . وأخوه عبد الله وكان قتل وجعل دريد يندب وهو جرج والشاهد في بقعدد حيث دخلت الباء فيه وهو مغمول ثان لوجد لتقدم التنى عليه وهو بضم القاف وسكون الدين وضم الدال الأولى وفحها . والمدى ههنا لم يجدنى ضيغا متأخرا .

وربما أجروا الاستفهام مجرى النفى لشبهه إياه كقوله :

[٢٢٨] يَقُولُ إِذَا اقَلُولَى عليها وأَقْرَدَتْ أَلَا هَلُ أَخُو غَيشٍ لَذَيذٍ بِدَائِم وَنَدر في غير ذلك كخبر إِنَّ ولكنَّ وليت في قوله :

(٢٣٩] فَإِنْ ثَنَا عَنْهَا مِفْبَةَ لا ثلاقِها فانك مِنَا أَحَدَثَتُ بَاهُرُبٍ وقوله:

# [ ٣٣٠] وَلَكِنَّ أَجْرًا لَوْ فَعَلْتَ بِهَيِّنٍ وَهَلْ يُنْكُولُلْمُووفُ فِالنَّاسِ وَالْأَجْرُ

رقوله والحجيل يعنى الفرسان ، والقعدد بضم القاف فسكود المهملة فضم الدال وفتحها الضعيف المتأخر ،
قاله العينى رقوله أجروا الاستفهام ظاهره ولو غير إيطانى . وفي التصريح أن هل في البيت للجحد رقوله
لشبهه إياف أى في عدم تحقق مدخول كل رقوله يقول إشخى هم هجو من الفرزدق لجرير بأن قومه كليبا
يأتون الأنن فالضمير في يقول إلى الكلبى ، إذا اقلولى أى ارتفع على الأنان . وأقردت الأنان بالقاف :
لصقت بالأرض وسكنت ألا هل إلح مقول القول . واعترض البعض الاستشهاد بهذا بأنه خروج عما
نحن فيه إذ الكلام، في زيادة الباء بعد الناسخ وهو مدفوع بأن قول الشارح : وربما أجروا الاستفهام غير
مقيد بأن يكون الاستفهام داخلا على ناسخ وإن أوهمته عبارته بل هو أعم والمني ربما أجروا الاستفهام
الموجود في الكلام بحرى الناقي المناخل على الناسخ فالاستشهاد بالبيت في عله رقوله وفدر، أى قل جدا
رقوله كخيران إطي وكالحالى في ما جاءلى زيد براكب رقوله فإن أن كن تبعد عنها أى عن أم جنلب

# خليل مرًا بي على أم جددب لنقضى حاجات الفؤاد المدنب

[۲۲۸] قاله الفرزدق وصدره: ، تقول إذا اقلولي عليها وأقردت ،

وهو من قصيدة من الطويل جبوم بها جريرا وكليا رهمله ويرميهم بإنيان الأنز كما أن بنى فزارة يرمود بإنيان الإبل (قوله الالهت المجل) أي يقول الكلي إذا ارتفع على الاثان وأقرده الأثنان بالقاف يعنى لصقت بالأرض وسكت وقوله الالهت الحمل مقول القول (وقوله ألا اسم ليت والعيش بعلل عنه والملنية صفته وبالمام محبوه . وفيه الشاهد حيث زيامت الباء فى خبر ليت . وروى الجوهرى الأهل أنحو عيش لذيذ بدام . وعليه تكون الباء زائدة فى خبو المبنئة الذي دخلت عليه هل لشبهها بالنفى . وقد صرف بعضهم معنى البيت إلى معنى حين ولكنه ليس مراد الشاعر وهو أن الجنازة تقول بلسان الحال إذا ارتفع عليا الميت والحال إنها أقردت أى سكت : ألا هل صاحب عيش لذيذ يدوم فى عيشه ؟ والحامل لذلك عدم إطلاعهم على اللديذ يدوم فى عيشه ؟ والحامل لذلك عدم

- عـ مهم عن المطول ، وقائله همرؤ القيس للكندى . والشاهد ثيه زيادة ، أنياء ، ف خبر ، إن ، في قوله : ، بالمجرب ، وظل على سيل المقلة . وظل على سيل المقلة .

(٣٠٠) مو من الطويل . والشاهد في بيهن حيث دخلت عليه الباء وهو خير لكن لشبه بالفائل وهو نادر (قوله لو (٣٠٠) معرض بين اسم لكن وخيره ، ومفموله محذوف أى لو فعلت ، وجواب لو محذوف ، والتقدير ولكن أجراهين لو فعلت هين . وهل للنفي زقوله والأجمر) مرفوع عطفا عل المعروف .

وقوله:

ألَّا لَيْتَ ذَا العَيْشِ ٱللَّذِيذِ بدائِم

[TTT]

على إحدى الروايتين . وإنما دخلت في خبر إن في قوله : ﴿ أَو لَمْ يِهِ وَا أَنْ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السموات والأرض ولم يعي بخلقهن بقادر ﴾ [ الأحقاف : ٣٣ ] ، لأنه في معنى أو ليس الله ىقادر .

(تنبيهات) ه: الأول لا فرق في دخول الباء في خبر ما بين أن تكون حجازية أو تميمية كما اقتضاه إطلاقه وصرح به في غير هذا الكتاب . وزعم أبو على أن دخول الباء مخصوص بالحجازية وتبعه على ذلك الزمخشري وهو مردود ، فقد نقل سيبويه ذلك عن تميم وهو موجود في أشعارهم فلا التفات إلى من منع ذلك . الثاني اقتضى إطلاقه أيضا أنه لا فرق في ذلك بين العاملة والتي يطل عملها بدخول إن ، وقد صرح بذلك في غير هذا الكتاب . ومنه قوله : لَعَمْرُكَ مَا إِنْ أَبُو مَسَالِكِ بِسَوَاهِ وَلَا بِضَعِيفِ قُسَوَاهُ

حقبة أي مدة ، لا تلاقها بدل من تناً لأن عدم الملاقاة هو الناّي كما قاله زكريا (ألوله لو فعلت) معترض بين اسم لكن وخبرها وجواب لو محذوف أي لو فعلته لأصبت أو هي للتمني زقوله وإنما دخلت إلخ جواب عما يرد على قوله وندر . وحاصله كيف تدعى ندور ما ذكر مع وقوعه في القرآن المنزه عن وقوع النادر استعمالًا . وحاصل الجواب أن دخولها في الآية لِأن مدخولها يؤول بحسب المعنى إلى خبر ليس (قوله لأنه في معنى إغم بدليل التصريح به في قوله تعالى : ﴿ أُو لِيس المذي خلق السموات والأرض بقادر كه ، أو يقال لأن أنَّ ومعمولينا سدا مسد مفعولي يروا العلمية وهي من النواسخ فمدخولها جزء من معمولي الناسخ فكأنه معموله وقد أجاز الزجاج القياس على ما في الآية أجاز ما ظننت أن أحدا بقائم (قوله في خبر ما) الإضافة لأدني ملابسة بالنسبة للتميمية لأنها خبر لها أي الحبر الواقع في حيزها .

(قوله وتبعه على ذلك الزمخشوى) بناء منهما على أن المقتضى لزيادة الباء نصب الخبر وليس كذلك فإن المقتضى نفيه ا هـ دماميني أي بدليل دخولها في نحو لم أكن بقائم وامتناعها في كنت قائما . (قوله في أشعارهم) كقول الفرزدق :

لعمرك ما معن بتارك حقه ...

<sup>[</sup>٢٣١] هو عجر البيت . وهو الشاهد السابق برقم (٢١٩) .

<sup>[</sup>٢٣٧] البيت من المتقارب، وقاتله المنحل الهذل في رثاء أبيه . والشاهد فيه زيادة الباء في خبر ٥ ما ٤ .

الثالث إقتضى إطلاقه أيضا أنه لا فرق فى لا بين العاملة عمل ليس كما تقدم والعاملة عمل إن ، نحو قولهم : لا خير بخير بعده النار أى لا خير خير (في اَلْكِرَاتِ أَعْهِلَتْ كَالِسَ لا) النافية بشرط بقاء النفى والترتيب على ما مر ، وهو أيضا خاص بلعة الحجاز دون تميم . ومنه قوله :

[٢٣٣] تَعَزُّ فَلَا شيءٌ على الأرضِ بَاقيًا وَلَا وَزُرٌ مِمَا قَضَى اللهُ واقيًا

(قوله بدخول إن) أى أو بعدم الترتيب لا بانتقاض النفى بإلا فالمنهرم فيه تفصيل فلا اعتراض وقوله لا خير بخير) بحث فيه باحتال كون الباء ظرفية لا زائدة والخير الجار والمجرور . وأجاب غير واحد كالبعض بأن هذا الاحتال الظاهر وإن ادعى الدمامين ظهوره . وأنا أقول لابد من التزام هذا الاحتال أو التزام كون الكلام على زيادة الباء مقلوبا لأن المعنى المقصود من هذا الكلام نفى كينونة الخير في الخير الذي بعده النار وهذا إنما يفيده الكلام الخير في اخير مقال المقصود نفى الحيرية التي بعدها النار عن الحير كم يغيده جمل الباء زائدة من غير التزام القلب لأن معنى كون لا لنفى الجس أنها لنفى لحير عن الجناس في فير كن يغيده ولموسوف بأجنبي وهر حيث كانت دعوى الزيادة عوجة إلى ارتكاب الفي هو خلاف الأصل كان احتال الظرفية هو الظاهر وفاقا للدماميني فديره فإنه في غاية الحسن والمتاة .

(قوله فى النكرات) إنما اختص عمل لا بالنكرات لأنها عند الإطلاق لنفى الجنس برجحان والوحدة بمرجوحية وكلاهما بالنكرات أنسب ! هد سم أما التي لنفى الجنس نصا فعاملة عمل إن وأورد على تخصيص عمل لا بالنكرات أنه وقع فى أمثلة سيويه ما زيد ذاها ولا أخوه قاعدًا . وأجيب بأنه لا عمل للا بل هم زائدة والاسمان تابعان لمعمول ما قاله للصرح (قوله كليس) حال من لا أو مغمول مطلق على معنى عملا كعمل ليس (قوله بشرط بقاء النفى والتوقيب) أى بين اسمها وخيرها ولم يقل وعدم الاقتران بأن لأنها لا تقرن بها أصلا فلا يحتاج إلى اشتراطه وبقى شرطان عدم تقدم معمول خبرها على اسمها وهو غير ظرف أو جار وبجرور وألا تكون لنفى الجنس نصا ولا يرد البيت الآرة أعنى تعر إلى اشتراطه وبقى شرطان عدم تقدم الاقراد عراها على اسمها وهو غير ظرف أو جار وبجرور وألا تكون لنفى الجنس نصا ولا يرد البيت الآرة أعنى تعر إلى ثنف لا .

<sup>(</sup>٣٣٣) هر أيضًا من الطويل . وتعز أمر من العزاء وهو الصبر والتسل ووقوله فلا طوية على الأرضى بالقيا , جواب الأمر ولا في الموضعين يممنى ليس ، والشاهد فهما حيث عمل عملها فيهما . والوزر : الملجأ ، والواق : الحافظ : المعنى اصبر وتسل على ما أصابك من للصبية فإنه لا يبقى شيء على وجه الأرض ولا ملجأ يتى الشخص ويخفظه على ضم من المدنى .

(تقبيهات): الأول ذكر ابن الشجرى أنها أعملت في معرفة ، وأنشد للنابغة الجعدى : [٢٣٤] وَحَلَّتْ سُواة القلبِ لا أَنَّا باغِيًا سِواها ولا عنْ حُبَّها مُتِراخِيًا

و تردد رأى الناظم في هذا البيت ، فأجاز في شرح التسهيل القياس عليه ، وتأوله في شرح التسهيل القياس عليه ، وتأوله في شرح الكافية فقال : يمكن عندى أن يجعل أنا مرفوع فعل مضمر ناصب باغيا على الحال تقديره لا أرى باغيا ، فلما أضمر الفعل برز للضمير وانقصل . ويجوز أن يجعل أنا مبتدأ والفعل المقدر بعده خيرا ناصبًا باغيًا على الحال . ويكون هذا من باب الاستثناء بالمعمول عن العامل لدلالته عليه . ونظائره كثيرة منها قولهم حكمك مسمطا ، أى حكمك لك مسمطا أى مثبتا ، فجعل مسمطا وهو حال مغنيا عن عامله مع كونه غير فعل ، فأن يعامل باغيًا بذلك وعامله فعل أحق

رقوله على ما من أى من البيان قبل ومن الخلاف رقوله تعنى أن تصير وتسل والورر اللجأ ، والشاهد في الشطرين وقبل: لا شاهد في الشعر الأول لاحتمال أن بلقيا حال من الضمير في على الأرض وعلى الأرض وعبر في الشطر الثانى قرينة في كون عتملا للرفع والنصب . وفيه أنا لو سلمنا أن على الأرض حبر لكان نصب الخبر في الشعر الثانى قرينة على نصبه في الأول والا كان تلفيقا بين لغتين فيكون الاستشهاد بالشعرين غاية الأمر أنه في الأول بقرينة الثانى وقوله سواد القلب) أى حلى أنه نائب فاعل (قوله لا أوى) أى على أنه نائب فاعل (قوله لا أوى) أي كل أنه المنافر إلى المنافر بعده المنافر بعده المنافر ا

[٢٣٤] قبله :

أما النابغة الجداى الصحالي عمر ماتين وأربعين سنة . قبل : اسمه عبد الله بن وقبل : قيس بن عبد الله . وقبل : قسم النابغة الجداى الصحالي عمر ماتين وأربعين سنة . قبل : اسمه عبد الله بن قيس . وقبل : قيس بن عبد الله . وقبل : عبس . وقبل الله . وهما من قصيدة من الطويل . ولم يورد أبو تمام في حماسته غيرهما لكونهما تعتارين وهمي تنيف على عشرة أبيات (قولمه بدست ) أي ظهرت أي الخيسة ، وبقت بالشديد ، وبقت حاجتي رقولمه في الإلى أسله فؤاحيا أسله فؤاحيا أسله فؤاحيا المنابغة على المنابغة

وأولى ، هذا لفظه ، النافى اقتضى كلامه مساواة لا لليس فى كترة العمل وليس كذلك ، بل عملها عمل ليس قليل حتى منعه الفراء ومن وافقه(١٠) ، وقد نبه عليه فى غير هذا الكتاب ، النالث الغالب على خير لا أن يكون محذوفا حتى قيل إن ذلك لازم كقوله : [٣٥٠] مَــنُ صَدَّ عَــنُ بِعرائِهــا فأنا أَبَنُ قَيْسٍ لا بَـرَاحُ أَلَى اللهُ وإنْ ذَا العَمَلا) أي لا براح لى . والصحيح جواز ذكره كا تقدم رؤقًد على لاث وإن ذا العَمَلا)

(قوله اقتضى كلامه) حيث شبه لا بليس ثم قال وقد تلي لات فأفاد أن إعمال لا كليس كثير ولعل مراد الشارح باقتضاء كلام المصنف المساواة في الكثرة اقتضاؤه المساواة في أصل الكثرة فلا بمنع كلام الشارح بأن الغالب ضعف المشبه عن المشبه به (قوله قليل) بل قيده في شرح القطر بالشعر وجعله ابن الحاجب سماعياً وتبعه الجامي وعللت القلة بنقصان شبهها بليس لأنها للنفي مطلقا وآيس لنفي الحال وما اقتضاه كلامه هنا صرح به في تسهيله حيث قال: ويلحق بها أن النافية قليلا و لا كثيرا ا هـ قال السيوطي: قال ابن مالك عمل لا أكثر من عمل أن ، وقال أبو حيان : الصواب عكسه لأن أن قد عملت نظما ونثرا ولا أعمالها قليل جدا بل لم يرد منه صريحًا سوى البيت السابق ا هـ (قوله عن نيرانها) أي الحرب وقوله فأنا ابن قيس إلخ علة للجواب المحذوف أي فأنا لا أصد لأني ابن قيس والقافية مطلقة لا مقيدة بدليل بقية القوافي فلا يقال يحتمل أن لا عاملة عمل إن لأن ظهور الضم يمنع هذا الاحتال ، قاله الروداني (قوله وقد تلي) من ولى الشيء يليه ولاية إذا تولاه ويشترط لإعمال لات وإن عمل ليسر ما اشترط في ما إلا الشرط الأول لأن أن لا تزاد بعدهما فلا معنى لاشتراط عدم زيادتها بعدهما ويظهر قياسا على ما سبق في ما أن تأكيدان النافية بأن نافية أخرى لا يبطل عملها وتزيد لات باشتراط أد يكون معمولاها اسمى زمان وقد للتحقيق بالنسبة للات وللتقليل النسبي بالنسبة لأن بناءعلى جواز استعمال المشترك ف معنيه فلا ينافي قوله صاحب التوضيح وعملها أي لات إجماع من العرب وعلى تسلم أن قد للتقليل بالنسبة إلى لات أيضا يقال الإجماع على الجواز فلا ينافي قلة الوقوع . فإنَّ قلت : إذا أجمعت العرَّب على إعمالها فكيف منعه بعض النحاة كالأخفش ؟ قلت : معنى إجماع العرب على إعمالها كما في الزوداني أنه وجد في لغة الحجازيين والتميمين بعدها مرفوع وحده ومنصوب وحده فهذا مراده بالعمل المجمع عليه وهذا لاينافي اختلاف النحاة في ذلك الموجود هل هو معمول لها أو لا .

<sup>[</sup> ٣٣٦] قاله سعد بن مالك جداطرفة ، وهو من قصينة من الكامل المرفل الضمر ، فإذه سن لا يراح و مستفعلاتن مضمر مرفل (قوله من صه) أى أعرض . ومن شرطية والضمير في نواتها برجع إلى الحرب وقوله فأنا بستا رابن قبى خيره ، والجملة جواب المشرط . والشاهد في قوله لا يراح حيث استعمل لا يمني ليس ، والحيم علوف أي لا يراح ل ، أي ليس لى براح ، قبل : عوز أن يكون براح مبتلاً . ورد بأن لا الشاعلة على الجملة الاجهية بهم ، إعمالها أو تكرارها فلها لم تتكر علم أنها عاملة الراحية بهم ، إعمالها أو تكرارها فلها لم تتكر علم أنها عاملة . ورد بأن الأصل كون الكلام على غير الضرورة (فإن قلت) ماموقه لا يراح ؟ قلت : مستافة كأنه قال أنا بن قيص الذي عرف بالشجاعة فلا خاج إلى البيان . ثم قال على سبيل الاستناف لا يراح لم . ويجوز أن

<sup>(</sup>١) وانظر شرح ابن عقيل ف ذلك [ ٣٩٦/١ ] .

المذكور أما لات فأنبت سيبويه والجمهور عملها ، ونقل منعه عن الأخفش . وأما إن فأجاز إعمالها الكسائي وأكثر الكوفين وطائفة من البصريين ، ومنعه جمهور البصريين . واختلف النقل عن سيبويه والمبرد ، والمسحيح الإعمال ، فقد سمع نغرا ونظما ، فمن النثر قولمم : إن أحد خيرا من أحد إلا بالعافية . وجعل منه ابن جنى قراءة سعيد بن جبير : ﴿ إِنَّ اللّٰهِ يَعْدُونُ مِنْ دُونُ اللهُ عَبَادًا أَمثالُكم ﴾ [ الأعراف : ١٩٤ ] ، على أن إن نافية وفعت الذين ونصبت عبادا أمثالكم خيرا ونعتا . والمعنى ليس الأصنام الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم في الإتصاف بالعقل ، فلو كانوا أمثالكم وعبدتموهم لكنتم بذلك عنطين ضالين ، فكيف حالكم في عبادة من هو دونكم بعدم الحياة والإدراك ؟ ومن النظم قوله :

[٢٣٦] إِنْ هُوَ مُسْتَوْلَيًا على أُحَسِدِ ۚ إِلَّا على أَضْعَفِ المَجَالِيسَنِ

رقوله فا العملام اسم الإشارة راجم إلى عمل ليس في قوله أعمال ليس لا إلى عمل لا في قوله في التكرات إغ كما ظنه سم لكونه أقرب فاعترض وتبعه البعض بإشعار كلامه باشتراط المنتكر مع لأت وإن وهو غير مسلم في أن لأنها تعمل في المعارف والكرات بل قبل باشتراط المرفة (قوله لا والكرات بل قبل باشتراط المرفة (قوله ونقل منعه عن الأخفش) وعليه فالمرفوع الذي يليها منعول المعلوبين) ونما يتخرج عليه لفل محذف تعديره أرى مثلا أفاده في الصريح (قوله ومنعه جمهور الهصربين) ونما يتخرج عليه قول بعضهم إن قائم بتشديد النون أصله إن أنا قائم حذف هرة أنا اعتباطا وأدغمت النون في النون وحذفت ألفها للوصل ، ومثل هذا في : ﴿ لكنا هو الله ربي ﴾ [ الكهف : ٢٨ ] فأصله لكن أنا أنف أنا وضلا ووقفا تعويضا بالألف عن المحزة المحنوفة وغيره بإثباتها وقفا فقط على الأصل ا هد أن أن وضلا ووقفا تعويضا بالألف عف المحزة المحنوفة وغيره بإثباتها وقفا فقط على الأصل ا هد أول خيره الجملة بعده ورابعلها ياء المتكلم وهو ضمير الشأن مبتدأ ثان خيره الجملة بعده ورابعلها ياء المتكلم وهو ضمير الشأن مبتدأ ثان خيره الجملة بعده ورابعلها ياء المتكلم وهو ضمير الشأن مبتدأ ثان خيره الجملة بعده ورابعلها ياء المتكلم وهو ضمير الشأن مبتدأ ثان خيره الجملة بعده ورابعلها ياء المتكلم وهو ضمير الشأن مبتدأ ثان خيره الجملة بعده ورابعلها المدي فقط للجزيين فتوافق القراءتان إثباتا وهو تحريج على شاذ لأن نصبها الجزعين شاذ .

<sup>(</sup>٣٣٦] أشده الكسائل. وهو من الوافر . والشاهد فى قوله إن ، فإنها نافية بمنتى ليس وعملت عملها وهو نادر وقوله هوم اسمها ومستوليا خبرها والاستثناء مفرغ . ويروى إلا على حزبه الملاعين . وفيه شاهد آخر وهو أن انتقاض النفى بعد الحبر لا يقدح فى العمل .

وقوله

[٢٣٧] إن ٱلْمَرَءُ مَيَّتًا بانقِضاءِ حياتِهِ ولكنْ بأنْ يُنفَى عليهِ فَيُخذَلَا

وقد عرفت أنه لا يشترط فى معموليها أن يكونا نكرتين .(وَمَا لِلَاكُ في سِوَى) اسم (حمِن) أى زمان (عَمَلُ) بل لا تعمل إلا فى أسماء .الأحيان نحو حين وساعة وأوان . قال تعالى : ﴿ وَلاَتَ حَيْنُ مَناصٍ ﴾ [ ص : ٣ ] . وقال الشاعر :

٢٣٨٦] لَدِمَ ٱلْبُعَاةُ وَلاكُ سَاعَةً مَثْلَم

وقال الآخر:

[٢٣٩] طَلَبوا صُلْحَسا وَلَاتَ أَوَانِ فَأَجَبُنَا أَنْ لِسَ حِينَ بَقَاءُ

(قُولُه خَبِرا وَنعَتا) على اللف والنشر المرتب (قُولُه والمعنى إغم، أشار به إلى دفع التنافي بين القراءة المشهورة المثبتة للمثلية ومقابلها النافية لها . وحاصل الدفع أن النفى والإنبات لم يتواردا على مثلية واحدة فالمثبتة المماثلة فى العبودية والمنفية المماثلة فى الإنسانية وأحوالها كالعقل .

(قوله إلا على أضعف المجانين) يعلم منه أن انتقاض النفى بالنسبة إلى معمول الخبر لا يبطل عمل إن كما (قوله وقد عرفت) أى من الأمثلة (قوله فى سوى اسم حين) قدر اسم لدنع توهم أن المراد لفظ حين فقط كما قبل بذلك (قوله هناص) أى فرار .

(قوله ولات ساعة عنهم) الواو للحال والمنه الندامة . (قوله أن ليس) أن تفسيرية واسم ليس ضمير مستتر عائد إلى الأوان . وقوله حين بقاء أي بقاء للصلح .

[٣٣٧] هر من الطويل . المنتى ليس المرء مينا بانقضناء حياته ولكن إنما يموت إذا بغى عليه فيخذل عن التصر والدول . والشاهد فى قوله إن المرء مينا حيث عمل فيه إن عمل ليس راقوله يبغى عليه، على صيغة الجهول . والتقدير ولكن يموت بأن بيغى عليه من البغى وهو الظلم واقوله فيغذالا) بالنصب عطف عليه فيترك نصره وعونه .

[٣٦٧] قاله عمد بن عبسى التجميى، وقبل مهلهل بن مالك الكناني وهو من الكامل والبغاة جمع باغ . والخاهد في قوله ولات ساعة مندم حيث زبلت التاء بعد لات التي يعبي ليس ، والجملة حال . والمنبي الدوا وقت لا يضمهم الندم . والبغي مبتأ ومرتم بهتهه كلام إضاف مبتئة ثان ، ووخيم خبره والجملة خير الأول وهو من الرخامة . [٣٦٦] قاله أنه أو زنيد المنفر بن أن مات على دين النصرائية . وقد أموك الإسلام ، وكان عيان رضى الله عنه يتربه وبدل بجلسه . وهو من قصيلة طويلة من الحقيف . والشاهد في قوله ولات أوان حيث وقع محره لنفظة أوان كالحين أوان كا بني قبل وبعد عند حلف المضاف إليه ثم بني أوان كا بني قبل وبعد لنفيذ وليس عد حلف المضاف إليه ، ولكنه بني على الكحير الشيه بنزال في الوزن ، ثم تون الضرورة ، وإن تفسيرية وليس للنفر ، واحمه عقدف . وقوله : حين يقاء عموه ، أي ليس الجون حين يقاء الصلح .

أى وليس الأوان أوان صلح فحذف المضاف إليه أوان منوى الثبوت ، وبنى كما فعل وبعد إلا أن أو أنا لشبهه بنزال وزنا بنى على الكسر ونوّن اضطرارا . وأما قوله :

[ ٢٤٠] لَهِ فِي عَلَيْكِ لِلْهُ فَةِ من خاتفٍ يَيْفِى جِوْارَكِ حِينَ لَاتْ مُجِيرُ فارتفاع مجير على الابتداء أو الفاعلية ، أى لأت يحصل مجير أو لات له مجير . ولات مهملة لعدم دخولها على الزمان .

(تنبيه). للنحويين في لات الواقع بعدها هنا كقوله :

[٢٤١] \* حَتَّتْ نُوار وَلَات هُنَّا حَتَّتِ \*

(قوله أى وليس إلخ) تفسير لقوله ولات أوان (قوله منوى الثبوت) .

أى معنى ليصح البناء (**قوله وبني)** أى عند الجمهور وذهب الفراء إلى أنها قد يجربها الزمان كما فى البيت وقراءة بعضهم ولات حين مناص بالجر . وأجيب بأن الجر فى الآية على تقدير من الاستغراقية ويجوز ذلك فى البيت أيضا .

وقوله لشبهه بهزال إغم، قد يستفاد منه جواز بناء أمام فى الحالة المذكورة على الكسر لشبهها بنزال فتأمل (قوله بنى على الكسر) قال البعض : ويحتمل أن يكون مبنيا على السكون على أصل التقاء الساكنين ونون للضرورة ا هـ وهو فاسد لأن التقاء الساكنين يمنع البناء غلى السكون .

(ب**فتح الهاء)** بفتح الهاء من باب فرح كما فى القاموس أى حزنى مبتدأ خبره عليك . أو اللهفة أى لأجل لهفة أى أتحرّن عليك لأجل تحرّن الخائف الذى يطلب جوارك أى إغاثتك .

رقوله فارتفاع مجبر على الابتداء) والمسوّغ له وقوعه بعد النفى أو تقدم الخبر إلى هذا أشار بقوله أو لات له مجبر (قوله أو الفاعليه) أى بغمل محذوف . (قوله أى لات إغ) لف ونشر مشوّش (قوله هنا) أى بضم الهاء وتشديد النون مكسورتها ومفتوحتها لما مرّ أن الثلاثة جاءت للزمان .

[ ٢٠ ] قاله شمر دلي المليقي وهو من قصيدة من الكامل يرثى بها متصور بن زياد . أى حسرتى عليك من لهذ إذا تحسر و ملفني مبتدأ وعليك خبره أى حاصل عليك . واثلام في للهفة للتعليل ، أواد إنه يتلهف عليه لأجل تلهف الحائف الذى كان بطلب جواره . وقد قبل إنه كلهفة بكاف الشبيه أى يتلهف كتلهف الحائف ، ولكن الرواية بلام التعليل ، وأيضا فيه من المبالفة ما لمب في الكاف (قوله يبغي) أن يطلب وجوارك مفعوله . وحين نصب على الظرف . ولات مهملة . وفيه الشاهد حيث أهملت من العمل لعدم دخولها على الزمان ، لأن شرط عملها كون معموليها اسمى زمان ، وعد الجمهور هي تعمل عمل ليس ولا يذكر بعدها إلا أحد المعمولين . والغالب أن يكون المخذوف هو الغالب أن يكون المخذوف علو الحرف . وتقديره حين لات مجبر له .

مذهبان: أحدهما: أن لات مهملة لا اسم ها ولا خبر. وهنا في موضع نصب على الظرفية لأنه إشارة إلى المكان. وحنت مع أن مقدرة قبلها في موضع رفع بالابتداء، والتقدير حنت نوار ولات هنالك حين وهذا توجيه الفارسي. والثاني: أن تكون هنا اسم لات وحنت خبرها على حذف مضاف، والتقدير وليس الوقت حنين. وهذا الوجه ضعيف لأن فيه إخراج هنا عن الظرفية وهي من الظروف التي لا تصرف، وفيه أيضا إعمال لات في معرفة وإنما تعمل في نكرة، واختصت لات بأنها لا يذكر معها معمولاها معا، بل لابد من حذف أحدهما ورَحَدُفُ فِي الرُّفعي) منهما وهو الاسم وقشا) فقدير ولات حين مناص ولات الحين حين مناص ولات الحين حين شدودا: ﴿ ولات حين مناص في [ ص : ٣ ]، بوفع حين على أنه اسمها والحبر محذوف (١)، شدودا: ﴿ ولات حين مناص لهم ، أي كائنا لهم .

(خاتمة) \*: أصل لات لا النافية زيدت عليها تاء التأنيث كما في ربت وثمت ، قيل ليقوى شبهها بالفعل ، وقيل للمبالغة في النفي كما في نحو علامة ونسابة للمبالغة . وحركت (قوله ولات هنا) بضم الهاء كافي الدماميني (قوله وهنافي موضع إخ) أي خبر مقدم (قوله على حذف مضاف) أي والفعل إذا أضيف إليه كان لمجرد الحدث فهو اسم حكما كإ ذهب إليه بعضهم ومرّ بيانه (قوله والتقدير وليس الوقت إلخ، جرى على القليل من استعمال هنا للزمان و لم يجر على الكثير من استعمالها للمكان فرارا من عمل لات في غير الزمان (قوله وفيه أيضا إلخ) وفيه أيضا الجمع بين معمولي لات وحذف المضاف إلى جملة (قوله إعمال لات في معرفة) أي ظاهرة كافي المغنى . وقوله : وإنما تعمل في نكرة أي عملا ظاهرا فلا ينافي أن المقدر لابد أن يكون معرفة كما قاله المصنف ، وأشار إليه الشارح بقوله سابقا فليس الأوان أوان صلح ، ويقوله بعد ولات الحين حين مناص . قال المصنف : لأن المراد نفي كون الحين الخاص حينا ينوصون فيه لا نفي كون جنس الحين ا هـ ولعل هذا إذا كان المقدر الاسم بدليل تقديرهم الخبر نكرة في قراءة من رفع حين مناص (قوله فشا) أى كثر ، لأن الخبر محط الفائدة (**قوله أي كائنا لهم)** ظاهره جعل كاثنا خبر لات وهو لا يصح لأن من شروط عملها كون معموليها اسمى زمان فيجب أن يقدر ولات حين مناص حينا كاثنا لهم ، فيكون كاثنا صفة للحبر لا خبرا (قوله كما في ربت و ثمت) أي فالتأنيث المستفاد من تاء لات للفظ. قال في التصريح: زيادة التاء في لات أحسن من زيادتها في وبت وثمت لأن لات محمولة على ليس وليس تنصل بها التاء ومن ثم لم تنصل بلا المحمولة على إن (قوله بالفعل) يعني ليس ، إذ بلحاق التاء لها صارت بوزن ليس وعدد حروفها (قوله وقيل للمبالغة) يد عليه و قفهم عليها بالناء غالبا كافي الدماميني (قوله كافي نحو علامة ونسابة) التشبيه في مطلق المبالغة فلا ينافي أن التاء في لات لأصل المبالغة في النفي وفي علامة ونسابة لزيادة المبالغة في الإثبات.

<sup>(</sup>٣) وقال الزغشري صاحب الكشاف: والرفع على ولات حين ماص حاصلا لهم... وقرئ حين مناص بالكسر ... انظر : الكشاف: ٧١/٤ ] . وانظر : كتاب الدبيع لاين خالويه صـ (٢٩) في خصر هو اذ القرآن .

فرقا بين لحاقها الحرف ولحاقها الفعل ، وليس لالتقاء الساكنين بدليل ربت وثمت فإنها فهما متحركة مع تحريك ما قبلها . وقبل أصلها ليس قلبت الياء ألفا والسين تاء ، وهو ضعيف لوجهين : الأول أن فيه جمًا بين إعلالين وهو مرفوض فى كلامهم لم يجيء منه الإماء وشاء ، ألا ترى أنهم لم يدغموا فى يطد ويتد فرارا من حذف الواو التى هى الفاء وقلب العين إلى جنس الملام . والثاني أن قلب الياء الساكنة ألفا وقلب السين تاء شاذان لا يقدم عليهما إلا بدليل ولا دليل والله أعلم .

# [افعالُ المقاربة]

اعلم أن هذا الباب يشتمل على ثلاثة أنواع من الفعل: أفعال المقاربة وهي ثلاثة:

(قوله وحركت إغى متعلق بالقول بأن الناء للتأنيث فكان الأوضح تقديمه على قوله وقيل للمبالغة رقوله أصلها لوس) أى بكسر الباء كما في للغنى والتصريح وإن صرح الشارح بعد بأنها ساكنة فهى حينفذ فعل ماض. وقيل : هي ماضى بليت أى يقص بقال لات يليت وألت بالمات بالمات وبهما قرىء قوله تعالى : فو لا يلتكم من أعمالكم شيئا فه [ الحجرات : ١٤ ] رقوله والسين تاء) كما قبل أصل ست سدس قلبت السين تاء وكذا الدال وأدغمت رقوله بين إعلالين) أى قلبت الباء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقلبت السين تاء رقوله وهو موفوض إغم قال بعضهم : الحق عدم الونض بدليل باب قه وعه ، بل قد يجتمع أكثر من إعلالين كما في باب قضايا وخطايا فندبر رقوله الإماء وهاء أصلهما موه وشوه قلبت الواو ألفا والهاء همزة رقوله في يطد ويقدى مضارعا وطد الشيء وطدا وطدة أثبه ، ووزده وقدا وتدة ثبته وأصلهما يوطد ويوتد حذفت الواو لوقوعها بين عدوتها الباء والكسرة رقوله وقدا وتدة ثبته وأصلهما يوطد ويوتد حذفت الواو لوقوعها بين عدوتها الباء والكسرة رقوله وقدا وتدة ثبته وأصلهما يوطد ويوتد حذفت الواو لوقوعها بين عدوتها الباء والكسرة

# [ افعال المقاربة ]

لم يقل كاد وأخواتها على قياس ما صبق لأن هذه العبارة تدل على أن كاد أم بابها ولا دليل عليه بخلاف أمية لأن أحداث أخوات كان داخلة تحت حدثها ولأن لها من التصرفات ما ليس لغيرها والمقاربة مفاعلة على غير بابها والمراد أصل القرب لأن الفعل هنا من واحد كسافر لا من اثنين كقاتل أفاده سم وتبعه البعض وغيره . ولك أن تجعلها على بابها لقرب كل من معنى الاسم ومعنى الخبر من الآخر وإن كانت دلالتها على قرب الخير بالموضع وعلى قرب الاسم باللزوم . وهل عين كاد ياء أو واو قولان ، واستدل لكونها واوا بحكاية سيبويه كدت بضم الكاف أكاد ، وكان قياس مضارع هذه اللغة أكود لكنهم شفوا فقالوا أكاد ، وجعله ابن مالك من تداخل اللغتين فاستغوا بمضارع كدت المكسورة الكاف عن مضارع مضمومها . كاد وكرب وأوشك ، وضعت للدلالة على قرب اعلم أن هذا الباب يشتمل على ثلاثة أنواع من الفعل : أفعال المقاربة وهى ثلاثة : كادو كرب وأوشك ، وضعت للدلالة الحبر . وأفعال الرجاء وهى أيضا ثلاثة : عسى وحرى واخلولق . وضعت للدلالة على رجاء الحبر . وبقية أفعال الباب للدلالة على الشروع فى الخبر وهى أنشأ وطفق وأخذ وجعل وعلى ، فتسمية الكل أفعال مقاربة من باب التغليب'' (كَكَانُ فى العمل (كَالة وعَسَى لَكِنُ ، غَيْرٌ) جملة فعل (هُصَّاوع لِهَذَيْنٍ)

(قوله وضعت للدلالة إغ) اللام تعليلية لا صلة الوضع فلا يناق أن الموضوع له نفس قرب الخبر لا الدلالة عليه وكذا يقال فيما بُعد (قوله على قرب الخير) أي قرب معناه من مسمى الاسم وقربه منه لا يستلزم وقوعه بل قد يستحيل عادة كما في يكاد زيتها يضيء (قوله على رجاء الحبر) يسي الطمع في الخبر عبوبًا والإَشفاق أي الخوف منه مكروها ففي كلامه إظلاق الرجاء على الطمع والإشفاق وهو تغليب كما قاله يسّ . وقد اجتمعا في قوله تعالى : ﴿ وَعَسَى أَنْ تَكُوهُوا شَيًّا ﴾ [ البقرة : ٢١٦ ] ، الآية كما المغنى . قال الدماميني : فالأولى للترجي والثانية للإشفاق بحسب ما في نفس الأمر أى ما كرهنموه من الغزو ينبغي أن يترجى لأنه خير لأن فيه إما الطَّهْر والغنيمة أو الشهادة والجنة وأما أحببتموه من القعود عن الغزو ينبغي أن يكره لأن فيه الذُّلُّ وحرمان الغنيمة والأجر. وقال الشمني : الأول لإشفاق المخاطبين نظرا إلى ما عندهم من الكراهية . والثاني لترجيهم نظرا إلى ما عندهم من المحبة (قُولُه على الشروع) أي التلبس بأول أجزاء الفعل (قوله من بابا التغليب) أي تغليب بعض أُنواع الباب لشهرة غالبه وكارة وقوعه في الكلام على بقية الأنواع فلا ترد شهرة عسى لأنها المشهورة فقط من نوعها وهو أفعال الرجاء . وما قاله الشارح أولى من قول صاحب التوضيح من باب تسمية الكل باسم جزئه لقول الناصر اللقاني تسمية الكلّ باسم جزئه عبارة عن إطلاق اسم الجزء على ما تركب منه ومن غيره كتسمية المركب كلمة . وأما تسمية الأشياء المجتمعة م غير تركيب منها فتغليب كالعمرين والقمرين . هذا وقد قيل إن في أفعال الرجاء وأفعال الشروع أيضا مقاربة . وممن أفاد ذلك النيل حيث قال المقاربة تختلف فتارة تكون لمقاربة الفعل من الرجاء كعسى لأن رجاء الفعل دنوّ لتقدير نيله ، وتارة تكون للأخذ فيه لأن الشروع في الفعل يلزمه القرب منه ا هـ. وعلى هذا لا تغليب أيضا لأن الكل عليه أفعال مقاربة ولو بطريق الاستارام ، أفاده الروداني (قوله في العمل) أي لا في كل أحكامها فإن الحبر لا يتقدم هنا ويجوز حذفه إن علم بخلافه في باب كان في المسألتين على كلام في الثانية مرّ وسنذكره . وأما توسط الحير فجائز باتفاق إذا لم يقترن بأن وعلى أحد القولين إذا اقترن بأن وصححه ابن عصفور كذا في الهمع والدماميني . ولما كانت عبارة المصنف توهم عمل كاد في كل ما تعمل فيه كان دفع ذلك بالآستدراك وقوله كاد وعسى؛ أَى وأخواتهما الآتية (قُوله لكن نلمو إغ) قال الدماميني نقلًا عن المصنف: وقع الخبر في هذا الباب غير مضارع تنبيها على أصل متروك وذَّلك أن سائر أفعال هذا الباب مثل كان في الدخول

<sup>(</sup>١) أى تغليبًا في العمل وشهرتها في بابيًا وكثرة وقوعها فيه .

[727]

وأخواتهما من أفعال الباب (مُخيَّر) فلذلك افترقا بيابين ، وغير جملة المضارع المفرد كقوله : [٢٤٢٦]

وقوله:

لَا تُكْثِرَنَّ إِلَى عَسِيتُ صَائِمًا

وأما : ﴿ فَطَفَقَ مَسَحًا بِالسَّوقَ ﴾ [ ص : ٣٣ ] ، فالخبر محذوف أي يمسح مسحا .

على مبتدأ وخبر فالأصل أن يكون خبرها كخبر كان في وقوعه مفردا وجملة اسمية وفعلية وظرفا فترك الأصل والتزم كون الخبر مضارعا . ثم نبه على الأصل شلوذا في مواضع وقوله غير جملة إلج) قدر جملة الأن الخبر ليس الفعل فقط لكن يرد أن خبرهما إذا اقترن بأن خرج من باب الجسلة إلى باب المفرد إلا أن يراد الجملة ولو بحسب الصورة المظاهرة رقوله وأخواتهما) زاده دفعا لما يقال غير المضارع يصدق بالجملة الاسمية والماضوية وهما لم يغير بهما عن كاد وعسى بالكلية وظاهر النظم يوهم ورودهما خبرا عنهما . وحاصل الدفع أن في المتن حلف الواو مع ما عطفت أى لهذين وأخواتهما والمعنى على التوزيع . ويجاب أيضا بأن غير نكرة في سباق الإثبات فلا عموم لها رقوله فلذلك الفرقان أى لاختصاص خبرها بما ذكر وهذا أيضا حكمة تأخيرها عمام على ليس مع أنها حروف وهذه أفعال رقوله فابث) أى رجعت إلى فهم : قبيلة رقوله لا تكثرن أى من العذل رقوله أى يمسح مسحما على في عبد حاصل المصدر المؤكد وهو بالسوق المقبل وأعناقها .

#### [شواهد افعال المقاربة]

(٢٤٢] قالة تأبط شرا واسمه ثابت بن جابر . وتمامه :

### وَكُمْ مِثْلُهَا فَارَقْتُهَا وَهَى تُصْفِرُ ،

و هو من قصيدة من الطويل (قوله قائبت) أى رجعت . ونهم قبيلة . وهى فهم بن عمرو بن قيس بن غيلان . والشاهد فى قوله : وما كدت آبيا حيث استعمل خبر كاد اسما مفردا وإنما قياسه الفعل . ويروى وما كنت آبيا فإن صح فلا استشهاد فيه . وكم خبرية بمعنى كثير وخبره قوله فارقتها أى وكم مثل هذه الخطة فارقتها والحال أنها تصفر : من صفير الصائر . ومثلها مجرور تجيز . الصائر . ومثلها مجرور تجيز .

و المُعْدِر اللهِ المُعْدِد اللهِ المُعْدِد المُعْدِد المُعْد المُعْد

. قال أبو حيان : هذا بجهول لم يتسبه الشراع إلى أحد فسقط الاحتجاج به . وكذا قال عبد الواحد في بغية الأمل وقلت) لو كان الأمر كذلك لسقط الاحتجاج بخمسين بينا من كتاب سيبويه لم يعلم قاتلها . وقد حرف ابن الشجرى هذا الرجز فأنشده :

### أأحسن فايتسا أحسن فالبقسا والسبى عنيست مالهمسا

وإنما فائما صدر رجز آخر . وملحا حال من الإلحاج . ودائما صفته . ولا تكترن نبى مؤكد بالنون الحفيفة . ويروى لا تلحنى بمدنى لا تلمنى . والشاهد فى عسيت صائما . وذلك لأن الأصل أن يكون خبر عسى فعلا مضارعا وقد جاء ههنا مفردا وهو نادر .

والجملة الإسمية كقوله:

وَقَدْ جَعَلَتْ قُلُوسُ بَنِي زِيَادٍ مِنَ الْأَكُوارِ مَرْتُعُهَا فَمِيبُ [ ¥ £ £ ] وجملة الماضي كقول ابن عباس رضي الله عنهما : فجعل الرجل إذا لم يستطع أن

يخرج أرسل رسولا (وَكَوْنُهُ) أي كون المضارع الواقع خبراً (بدُونِ أَنْ) المصدرية (بَعْد غَسَى ۽ لَزْنٌ آي قليل . ومنه قوله :

يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَسريبُ عَسَىٰ الكَرْبُ الَّذِي أَسْيَتُ فِيهِ

(**قوله وقد جعلت! لخ)**القلوص: الناقة الشابة . والأكوار : جمع كور بفتح الكاف وهو الرحل أى المنزل و المرتع المرعى و من الأكوار متعلق بقريب. والمعنى طفقت تقرب مرتعها من الأكوار لما بها من الإعياء (قوله فجعل الرجل إلخ) الاستشهاد به مبنى على أن إذا ظرف لأرسل غير شرط. فإن جعلت شرطية فخير جعل الجملة الشرطية وجملة أرسل جو اب الشرطو لاشاهدفيه حينئذ . هذاماقاله البعض تبعالشيخناو في التصريح مايرده ، و يصحح الاستشهاد به على أن إذا شرطية حيث قال بعد ذكر كلام ابن عباس ما نصه: فأرسل خبر جعل وهو فعل ماض. قال الموضح في شرح الشواهد: وهذا لمأر من يحسن تقريره . ووجه أنا إذا منصوبة بجوابها على الصحيح والمعمول مؤخر في التقدير عن عامله فأول الجملة في الحُقيقة أرسل فافهموه اهـ (قوله بعد عسى نزر) لأن المترجي مستقبل فناسبه أن. وقيل: تجردها من أن خاص بالشعر وإنما ساغ الإخبار بأن يقوم مثلا مع أنه من تأويل مصدر ولا يُخبر عن الذات بالمني لأنه على تقدير (٣) مضاف أي عسى حال زيداًن يقوم أو عسى زيد ذاً أن يقوم أو على سبيل المبالغة و قيل: المصدر المؤوّل قد يصح حمله على الاسم من غير تأوّيل . وقيل: يقدر أن الإخبار إنما و قعأولا بالفعل ثم جيء بأن لتؤذَّذ بالتراخي لا لقصد السبك وبهذا الجواب الأخير يندفع الاعتراض المتقدم على تقدير الشّار حجملة . وقيل : المقرون بأن مفعول به على تضمين الفعل معنى قارباً وعلى إسقاط آلخافض على تضمينه معنى قرب.

<sup>[</sup>٤٤٤] هذامن أبيات الحماسةو لمبعز إلى أحد. وقبله :

أسلت بنسازل إلا ألسنت وَمُسَا إِذْ طَيْهَا إِلَّا ٱللَّهُ وَبُ كأذ لها بزلحل القبوم بسؤا و بعاده: و هي من الوافر . والخيالة بمعنى الحَّيال . والْقلوص الشابَّة من النوق بمنزلة الجارية من النساء . ويروى 9 بني سهيل 8: والأكوار جمع . كور . ومرتعها :مرعاها . طفقت لقرب مرتعها من الأكوار . وجعلت ههنا من أفعال المقار بة أسندت إلى قلوص . والشاهد في قوله مرتمها قريب فإنها جملة اسمية وقعت خبرا لجعلت مع أن الأصل أن يكون خبرها فعلا مضارعا ومن الأكوار يتعلق بقريب قيل: جعلت ههنا بمنع طفقت ولذلك لا يتعدى . و مرتعها قريب حال أي أقبلت قلوص هذين الرجلين قرية المرتع من رحالهم لما بهامن الإعياء . والبو: بفتح الباءالمو حدة وتشديدالواو وهو جلدالحوار يحشى فتعطف عليه الناقة إذامات ولدها . واللغوب: بفتح اللام وهو التعب والإعياء وهي لغة ف اللغوب بصم اللام ، قرأ يحيى بن يعمر و سعيد بن جير ويزيد النحوى : ﴿ وهامسنا من أفوب ﴾ بالقتح .

<sup>[250]</sup> قاله هدية بن خشر مالمذرى وهو من قصيدة قالما وهوفي السجن وهي طويلة من الوافر أو الكرب اسم عسى و يكون خبره ، وفيه الشاهدحيث استعمل عسى استعمال كادفي أنحير ومضارع بغير أننوفر جاسم يكوننو خير وقوله وراءهوقريب صفته والصواب أنفرج مبتدأو خبره الظرفءو الجملة خبركان ءواسمها مستتر لأن خبرهذا الباب لاير فعالظاهر إلاشاذاء تقول كادزيد يموت ولايقال كادزيد يموتأخوه والاشذوذا. وقيل : يجوز أن تكون تامة ويكون فاعلها ضمير الكرب والجملة الاسمية حالا فافهم.

<sup>(\*)</sup> وقوله على تقدير إلحي قال الدماميني: وفي هذا العذر تكلف إذ البظهر المضاف الذي قدرو مير مامي الدهر لا في الاسبولا في الخبر اهد.

## (وكادَ الْامرُ فِيهِ عُكِسًا) فاقترانه بأن بعدها قليل كقوله : كَاذَتِ النَّفْسُ أَنْ تُفِيضَ عَلَيْهِ

وقيل : بدل اشتال من الفاعل على تضمينه معنى قرب . وعسى على هذين القولين تامة . وقيل : بدل اشتال من الفاعل على تضمينه معنى قرب . وعسى على هذين القولين . وقيل : بدل اشتال من المرفوع وسدّ هذا البدل مسدّ الجزءين كما سدّ مسدّ الفعولين في قراءة حمزة : ﴿ وَلا تُحسبنِ الَّذِينِ كَفُرُوا أَعَا عَلَى لَم خير لأنفسهم كه [ آل عمران : ١٧٨ ] ، بالتاء الفوقية و فتح السين و لا عَذُور في لزوم البدل لأنه المقصود بالحكم و لا ينافيه كونه . تابعا فرب تابع يلزم كتابع مجرور رب الظاهر عند الأكثر ولم يجعل المبدل منه اسم عسى وأول مفعولي تحتسب لأن المبدل منه في حكم المطروح . وعسى على هذا القول ناقصة كقول الجمهور كذا في المغنى وحواشيه ولك أَنْ تقول نص الزيخشري وغيره على أنه ليس معنى كون المبدل منه في حكم المطروح أنه مهدر بل أن البدل مستقل بنفسه لا متمم لتبوعه النعت والبيان وحينئذ لا مانع من جعل المبدل منه اسم عسى وأول مفعولي تحسب كما أن الفاعل في نحو نفعني زيد علمه هو المبدل منه لا بدل الاشتال فتأمل (فائدة) قال الشيخ اللقاني : عسى موضوعة للزمن الماضي ولم تستعمل فيه فلا تكون حقيقة فهي في كلام الخلق للرجاء المجرد عن الزمن وفي كلامه تعالى للعلم المجرد فهما معنيان مجازيان بدون معنى حقيقي فقول العلامة المحلى (١٠) لم يثبت مثل هذا في كلامهم ممنوع . وأجاب سم بأن مراده لم يعلم ثبوته وما ذكره في عسى غير معلوم إذ كونها موضوعة للزمان غير معلوم وإن كان جائزا إذ المفهوم كما قاله السيد الصفوي من شرح المفصل للشيخ ابن الحاجب عدم وضع عسى للزمان لكنها لما وجد فيها خواص الفعل قدر ذلك إدراجا لها في نظم أخواتها ومنه يتحقق أن المراد الوضع التحقيقي أو التقديري ا هـ ومن المعلوم أن الوضع التقديري لا يكُّفي في كون اللفظ مجازا وكونها في كلاّمه تعالى للعلم المجرد أمر غير ثابت وإن قاله جماعة لاحتمال كونها في كلامه تعالى للرجاء باعتبار المخاطبين كما هو نص سيبويه في لعل. وقال الرضى: إنه الحق كذا في يس ؟ وقول اللقاني: عسى موضوعة للزمن الماضي أي للرجاء مع الزمن الماضي ، وقول الصفوي : ومنه يتحقق أن المراد أي بالوضع . في قولهم الفعل الماضي موضوع للزمن الماضي **(قوله الذي أمسيت فيه)** روى بفتح التاء وضمها . وقوله يكون إلخ قال الدماميني : ينبغي أن يجعل فرج مبتدأ خيره وراءه والجملة في محل نصب خير يكون واسمها ضمير فيها يعود إلى الكرب لما يلزم على جعل فرج اسم يكون ، وراءه خبرها من رفع الفعل من الخبر أجنبيا عن الاسم اذْغَذَا خَشْرُ رَيْطَةٍ وَيُرُودِ [۲٤٦] غامه :

هو أيضامن الحفيف . بر في به الشاعر مينا . ألا تركى كيف قال : إذ غدا حشو ربطة و يرود ، يعني حين صبار حشو الكفن . والكفن يكون منهما . والريطة : بفتح الراء لللاعة إذا كانت قطعة واحدة . والبرود : بصفح الماء جمع برد من الثياب ويجمع على إيراد أيضا . والشاهد فى قوله كادت النفس أن تفيظ حيث جاء الحمر مقرونا بأن وهو قليل والأكثر تجريده عنها . و تفيظ بالظاء المعجمة من فاط الميت وفاظت نفسه . قال الزجاجي : و فاظت نفسه . قال الزجاجي : و فاظت نفسه بالطاء جائز عدد الجميح إلا الأصمعي فإنه لا يجمع بين الطاء والفس بل يقول : قاط الرجل بالظاء وفاضت نفسه بالضاد . وقال ابن برى : المجوز فاظت نفسه بالطاء يحتج بهذا الديت . وقال أبو زيد وأبو عيدة : فاظت نفسه بالطاء لغة تيس . وبالضاد لعة تم . و في كتاب الضاد والظاء لأبي الفرج بن سهيل : يقال فاط الميت ينبط فيطا إذا قضى . وقيل : فاظت تفوظ وهو نادر .

(١) وهو أحد الإمامين اللَّذِين يطلق عل تفسيرهما تفسير الجلالين فقد بدأ التَّفسير الإمام الحلي ، وأكمله الإمام السيوطي .

وقوله:

[٢٤٧] ۗ أَيْنَتُمْ قَبُولَ السَّلْمِ مِنَّا فَكِلْقُمُو لَذَى الحَرْبِ أَنْ ثَلْتُو السُّيوفَ عَنِ السَّارُ

وأنشد سيبويه :

[۲٤٨] فَلَمْ أَرْ مِثْلُهَا لِحَبَاسَة وَ الْحِمْ فَهُمَّهُ فَلَمْسِي بَعْدَمَا كِلْتُ أَفْقَلُهُ وَقَال : أراد بعدما كدت أن أهمله ، فحذف أن وأبقى عملها ، وفيه إشعار باطراد اقدان خبر كاد بأن ، لأن العامل يحذف ويبقى عمله إلا إذا اطرد ثبوته (وَكَعَسَى) في العمل والدلالة على الرجاء (حَرَى وَلْكِنْ جُعَلًا هُ حَبُرُ هَا حَتَمَّا بِأَنْ مُتَعَمِّلًا بُعُن يَتُعَمِّلًا بُعُن عَتَهُما بِأَنْ مُتَعَمِّلًا بُعُن الله على الرجاء (حَرَى وَلْكِنْ جُعَلًا هُ حَبُرُ هَا حَتَمَّا بِأَنْ مُتَعَمِّلًا بُعُن الله ! اخلولقت السماء أن تمطر ، و لم حرى زيد يقوم (وَ أَلْوَمُوا أَطْلَوْ لَقَى الْمُ اللهُ عَلَى الله الله عَلَى الله الله الله عَلَى الله عَلَى الله الله عَلَى الله الله عَلى الله عَلَى الله عَلى الله عَلَى الله عَلى الله عَلى الله عَلى الله عَلى الله عَلى الهُمُولُوا ؛ المُلَا الله عَلى الله عَلى الله عَلى الله عَلى الله عَلى الله الله عَلى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلى الله عَلى الله عَلى الله عَلى الله عَلى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلى الله عَلى الله عَلى الله عَلى الله عَلَى الله عَلى الله عَلَى الله عَلى الله عَلى الله عَلى الله عَلى الله عَلى الله عَلى عَلى الله عَلى الله عَلى الله عَلى الله عَلَى الله عَلى الله عَلى عَلَى الله عَلى الله عَلى الله عَلى الله عَلى الله عَلى الله عَ

وهو ممنوع كما يأتى (قوله عكسا) لدلالة كاد على قرب الحير فكانه فى الحال (قوله أن تفيهن عليه) بالفاء والضاد الممجمة أى تخرج (قوله فلم أو مطلها) أى مثل تلك الأموال من الإبل والعنم وغيرهما التى كان أراد تهجا. وقوله : خباسة بضم الحاء المعجمة أى معنم ، نهنهت زجرت ، وكدت بكسر الكن وضمها (قوله أواد بعدما كدت أن أقعله) وقبل : الأصل بعدما كدت أقعلها أى تلك الفعلة فغمل به ما فعل بقولهم والكرامة ذات أكر مكم الله به بفتح الباء ، ورجحه فى المننى بكون الخبر عليه من الكثير (قوله وفيه إشحاد باطواد إلح) دفع لما قد يقال يحتمل أن إثبات أن فى البيين السابقين شاذ فقيل فقط وقوله وأيه وأثوموا اخطولق أن مثل حرى للإشعار بأنهما للرجاء ولما كانت عسى شهيرة فيه لم تنزمها أن وإن اشتركت التلاق فى الرجاء المختص بالمستقبل (قوله وبعد أوشك انتفا أن نورا) للإسراع المفضى إلى القرب بخلاف كاد وكرب لأنها موضوعة المهرا المناهمين إلى القرب بخلاف كاد وكرب ظلمار بالهما المتحست عنهما بغلة الاقتران بأن وضبط شيخنا السيد نقلا عن المبوق أو شك فى قوله وبعد عسى اخلولق أوشك . شاكل سكون الكاف لئلا ينتقل من الرجز إلى الكامل سهو ظاهر لأن هذا إنما هو في أوشك فى قوله بعد عسى اخلولق أوشك .

[٢٤٧] هر من الطويل . والسلم بالكسر والفتح الصلح . وقوله : إن تغنوا خير كدئم وفيه الشاهد حيث جاء مئروناً بأن حملًا على عسى . وقد جاء فى النتر قول جبير بين معلمم : كاد قلى أن يطير ، وللمنى أنا عرضنا عليكم الصلح فلم تقبلوه ، فلما التقينا جبتم وعجزتم عن مقاومتنا حتى كدتم تفنونا عن سل السيوف لعدم احتفالنا بكم . ولدى الحرب معترض .

[۴۵۸] البيت من الطويل ، وقاتله عامر بين الطفيل ، والبيت من شواهد الكتاب (١٥٥١)، الإنصاف (٥٦١) . الهمم (٨/١، ه ، ١٨/٣ ...) .

[YOY]

إِذَا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يَمَلُوا وَيَمْنَعُوا وَلَهُ سُئِلَ النَّاسُ الثَّرَابَ لَأُوشَكُوا [ \* 1 1 ] ومن التجرد قوله :

فى بغض غِرَّاتِهِ يُوَافِقهَا يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ [YO.] (وَمِثْلُ كَادَ فِي ٱلْأَصَحِّ كَرَبًا) بفتح الراء ونقل كسرها أيضا ، يعني أن إثبات أن

بعدها قليل ومنه قوله: لَمُّنا رَأَيْتُ يَسْهَنَّا مَثْبُورًا قَل بُرْتَ أُو كَرَبْتَ أَنْ تَبُورَا TIOY?

وقبله: وَقَدْ كُرْبَتْ أَعْمَاقُهَا أَنْ تَعْطُفا سَفَاهَا ذَوُو الأَحْلَامِ سَجُلًا عَلَى الظُّمَا

(قوله غراته) بكسر الغين أي غفلاته (قوله ومثل كاد إلخ) أي في أنها للمقاربة وفي أن الكثير تجردها من أن وإن اقتضى كلام الشارح أن التشبيه في الثاني فقط (قوله في الأصح) مقابله شيئان مقتضى كلام سيبويه حيث لم يذكر فيها إلا التجرد . ومذهب ابن الحاجب حيث جعلها من أفعال الشروع وسيذكر الشارح الأول واقتصار شيخنا والبعض على كونه أشار بقوله في الأصح إلى خلاف ابن الحاجب قصور (قوله قد برت) بضم الموحدة

أي هلكت . وبيهس اسم رجل ، والمثبور الهالك (قوله صقاها) الضمير إلى العروق المتقدمة في قوله : [٤٤٩] وهو من الطويل . والمعنى أن من طبع الناس أنهم لو مثلوا إن يعطوا ترابا وقيل لهم هاتوا التراب لمنصوا ذلك التراب وملوا . والتراب مفعول ثان لسئل. ولأوشكوا جواب الشرط والضمير فيه اسمه ، وخيره أن يملوا . وفيه الشاهد حيث جاء الخير فعلا مضارعا مقرونا بأن كعسى غالبا . وفيه رد على الأصمعي وأبي على حيث أنكر اأو شك بصيفة الماضي . قال أبو عل : لا يقال هاتوا أوشك ولا يوشك بفتح الشين ذكره ابن قرقول ف المطالع وإذا قيل معترض وهاتو امقول القول ومفعوله محذوف ، أي هاتو االتراب . [ ٥ ٢] قاله أمية بن الصلت الثقفي ، وهو من قصيدة المنسر ح (قوله يوشك) بكسر الشين ، ومن فرَّ صلة وموصول وقعت اسمية ، وخبره قوله يوافقها ، وفيها الشاهد حيث استعمل ككاد في كون خيره مضارعا بلا إن ، والغرات بكسر الغين المعجمة جمع غرة

[ ٢٥١] قال العجاج الراجز (قوله بوت) بضم الباء الموحدة من باربيور إذا هلك ، والتاء في كربت اسمه وخيره أن تبورا . وفيه الشاهد حيث جاء مضارعا مقرونا بأن . والبيهس بفتح الباء الموحدة وسكون الياء وفتح الهاء وفي آخره سين مهملة اسم رجل : وهو في الأصل اسم أسد سمى به الرجل ومن ضبطه بالنون بعد الهاء فقد حرف . والمثبور من الثيور بالثاء المثلثة ثم الباء الموحدة وهو الهلاك والحسران .

وهي الغفلة . أراد أن من يقر من منيته أي موته في الحرب يوشك أن يقع فيها بسبيل الغفلة .

[٢٥٢] قاله أبو زيد الأسلمي ، وهو من قصيدة من الطويل والضمير ف سقاها يرجع إلى العروق المذكورة في البيت الذي ف أولها : وهو

#### \* مَلَحْتُ غُرُوقًا لِلنَّذِي مَمَّتِ النَّوي \*

وذوو الأحلام أصحاب العقول ، ويروى ذوو الأرحام . وسجلامقعول ثان لسقى وهو بفتح السين الدلو إذا كان فيه ماءقل أو جل ولا يقال وهي فارغة . والواو في وقد كربت للحال . وأعناقها اسم كرب وأن تقطعا خيره وفيه الشاهد حيث جاء بأن ، ولا نجي ؟ ذلك إلا في الضرورة . وقد زعم سيبويه أن خبره لا يقترن بأن . وفيه رد عليه . وأصل أن تقطعا بنائين كا في نارا تلظي . وتقطع أعناقها إما لشدة العطش أو للذل الذي هي فيه . والكثير التجرد و لم يذكر سيبويه غيره . ومنه قوله :

[٢٥٣] كُرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَلُوبُ ﴿ حِينُ قَالَ الْوَشَاةُ هِنَدُ غَضوبُ (رَوْلُوكُ أَنْ مَعْ ذِى الشُرُوعِ وَجَبَا) لما ينهما من المنافاة لأن أفعال الشروع للحال

رومرف المتقبال (كَانْشَأْ السَّائِقُ يَعْشُو وَطَقِفُ) زيد يعدو بكسر الفاء وفتحها ، وطبق بالباء وأن للاستقبال (كَانْشَأْ السَّائِقُ يَعْشُو وَطَقِفُ) زيد يعدو بكسر الفاء وفتحها ، وطبق بالباء أيضا و (كَذَّهُ جَعَلْتُ) أتكلم (وَأَخَلْتُ) أَتْرَا (وَعَلِقُ) زيد يسمع . ومنه قوله :

٢٥٤] أَرَاكَ عَلِقْتُ تَطْلِمُ مَنْ أَجَرُنَا وَظُلْمُ الجَارِ إِذْلِالُ الجِيسِ

(تغبيهات)ه: الأول : عد الناظم في غير هذا الكتاب من أفعال الشروع هب وقام ، نحو : هب زيد يفعل ، وقام بكر ينشد . الثاني : إذا دل دليل على خير هذا الباب جاز حذفه ومنه

#### \* مدحت عروقا للندى مصت الثرى \*

قيل: المقصود بالدروق جماعة أراد الشاعر هجوهم بأنهم حديثون فى الفنى والعطاء وأن أصلهم المفاقة وعدم المعطاء ما المعن جمع عرق المفاقة وعدم العرب جمع عرق ويؤيده الجمع في قوله أعناقها فتضمير البمض العروق فى البيت بالفرس الخفيفة لحم اللحيين بانيا ذلك على أنها بفتح العين ليسى فى عمله . والأحلام العقول والسجل بالفتح قال فى القاموس المدلو العظيمة مملوية ا هد ونقل شيخنا عن الشارح فى شرحه للتوضيح أنه الدلو التي فيها ماء قل أو جل وتقطعًا أصله تقطع د.

رقوله من جواه) أى شدة وجده (قوله وتوك أن إغى تحصل من كلام المصنف أن خير أفعال هذا الباب بالنسبة إلى اقترانه بأن وتجرده منها أربعة أقسام ما يجب اقترانه وهو حرى واخلولق وما يجب تجرده وهو أفعال الشروع وما يفلب اقترانه وهو عسى وأوشك وما يغلب تجرده وهو كاد وكرب.

وقوله وطبق بالباء) أى المكسورة كما فى التصريح وقوله هب وقام، أتوال بجب أن يعد منها شرع فى نحر : زيد يأكل وقوله ينشد) إما مضارع الثلاثى نشد ينشدها من باب نصر أو مضارع الرباعي أنشد الشعر .

<sup>[</sup>٣٥٣] قاله كلحبة الهربوعي ، وقبل : رجل من طبي وهو من الخفيف ، وكرب يفتح الراء يمخي كاد فلللك جاء خبره من غير أن وهو يذوب وهو الشاهد . والجوى : شدة الرجد . والوشاة : جمع واش به إذا نم عليه . ويروى حين قال العذول هند غضوب . وغضوب فعول يستوى فيه المذكر والمؤتث . وللخبي كاد القلب يذوب من شدة شوقه حين قال : اللاهم مجبوبتك هند غضوب عليك . وهند يجوز صرفه ومنعه .

<sup>[</sup>٢٥٤ البيت من الوافر ، وقائله مجهول .

الحديث : « ومن **تألى أصاب أو كاد ومن عجل أخطأ أو كاد**. » . **الثالث** : يجب فى المضارع الواقع خبرا لأفعال هذا الباب غير عسى أن يكون رافعا لضمير الاسم وأما قوله :

[٢٥٠] وَأَسْقِيهِ خَتَّى كَادَ مِمَّا ٱللَّهُ ۚ لَكُلَّمُنِــى أَخْجَــارَهُ وَمَلاعِبُــــة

وقوله:

[٢٥٦] وقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمتُ يُتَقَلِنَى فَوْلِي فَأَنْهَصْ نَهْصَ الشاربِ النَّملِ فأحجاره وثوبى بدلان من اسمى كاد وجعل . وأما عسى فإنه يجوز في للضارع بعدها

(قوله على خبر هذا الباب) أي بخلاف باب كان فقد قال السيوطي في الهمع: قال أبو حيان: نص أصحابنا على أنه لا يجو زحذف اسم كان وأخواتها ولاحذف خبرها لااختصار اولا اقتصار ااهم. قال سم: ولينظر ذلك معماذ كروه في نحو أن حير فخير من أن حير الأول اسم كان المحذوفة مع حبرها اللهم إلا أن يخص المنع بغير ذلك اهـ ثم نقل في قولين آخرين في حذف حبر كان وأخواتها وقد مرافي بابها **(قوله أن يكون رافعا لضمير الاسم)** لوضعها على ارتباط الفعل المقرب أو المرجى أو المشروع فيه بنفس مرفوعها . وجوز في التسهيل رفعه السببي على قلة ومثل له الدماميني بقول الشاعر : وقد جعلت إذا إغرقو له وأما قو له إغي مثل قوله تعالى : ﴿ من بعد ما كاديز يغ قلوب فريق منهم ﴾ [التوبة : ١١٧] ، فيرُول بأن قلوب بدل من الضمير في كاد الراجع إلى القوم وفاعل يزيغ ضمير راجع إلى قلوب لتقدمها رتبة وسيتضح ذلك لكن هذاإنمايتا تىعلى فراءة من قرأتز يغ بالتاءالفو قية أماعلى قراءة من قرأه بياءالغيبة فلالوجوب تأنيث الفعل إذا أسند إلى ضمير المؤنث وكذالا يتأتى أن يكون في تنازع لماذكر ناوإنما هوعلى إضمار ضمير الشأن كذاقال الدماميني وفي كونه على إضمار ضمير الشأن نظر ظاهر وإذا أرجع إلى الضمير في يزيغ بياء الغيبة إلى الفلوب باعتبار الجمع كان ضمير مذكر (قوله وأسقيه) أي ربع مية بدمعي و شكواي مما أبثه أظهره، وما موصول اسمى . وملاعبه مواضّع اللعب (قوله الثمل) أي السكران (قوله بدلان من اسمى كادوجعل) أي الأول بدل بعض إن كانت الأحجار والملاعب من أجزاء الربع وهو ظاهر وإلا فبدل اشتال كالثاني أي لا فاعلان ليثقلني وتكلمني والتقدير جعل ثوبي [ ٢٥٥] قالدفو الرمة . وهو من قصيدة طويلة من الطويل **(قوله و أصقيه ) أ**ي ربه مية ، وحتى بمعنى إلى ، واسه كاد الضمير فيه الذي يرجع إلى الربع وتكلمني خيره (قوله أحجاره) بالرفع بدل من اسم كاد . وليس هو بقعل تكلمني وفيه الشّاه دلاُّن مز الشرط أن يكو ن كادر الفط لضمير الاسم والتقدير حتى كادت أحجاره تكلمني مماأيته أي من أجل ما أظهر له بشي وحزني و كذلك ملاعبه لأنه عطف على أحجارا والتقدير حتى كادت ملاعبه تكلمني وهو جمع ملعب وهو موضع اللعب. وما في مما يجوز أن تكون موصولة وأن تكون مصدرية .

[ ٣ ه ٢] قالمأبو حية الحرى واسمه المُضْم بن الربيع ، وحَدّ بالباءاً خو الحروف . و قد نسب للحكم بن عبّ ل الأعرج ولهي بصحيح . و يروى الشغار الثان : فقدت قيام الشارب السكر ، و كنت أمشى على رجل . و هكذا رواه الحافظ فى كتاب الحيوان في باب العرجان . وأنشذ هكذاء :

وَقَلْهَ جَعَلْتُ إِذَا مَا فَسَعْتُ يُوجِئِينِ فَهْمِى فَفَعْتُ قِيامَ ٱلنَّاوِبِ ٱلسَّجِرِ وهمامن البسيط ، والتادق جعلت اسمه وقوله : يقتلى عبوه ، وقوله : توقى بدل عن اسم جعلت بدل اشتال وفيه المشاهد ، وليس هو فاعل يتقلنى ، والتحقيق أنه أقام السبب وهو الإتقال مقام للسبب و هو الهوض بض الشارب النمل أى السكران ، وهو بفتح الثناء وكسر للم . و المعنى وقد جعلت أنهض بض النمل لإتقال ثولى إلى ، فقده ذكر السبب ، والسكر بفتح السين وكسر الكاف صفة يمنى السكران :

خاصة أن يرفع السببي كقوله :

[۲۵۷] وَمَاذَا عَسَى الحَجَّاجُ يَلُغُ جَهِلُهُ إِذَا نَحْنُ جَاوِزْنَا حَفِيرَ زِيسَادِ روى بنصب جهده ورفعه ، ولا يجوز أن يرفع ظاهرا غير سببى وأما قوله :

[٢٥٨] عَسَى الْكُرُبُ الذَّى أَمَسَيْتُ فَيهِ يَكُسُونُ وَرَايَّةُ فَسَرِجُ فَسَرِيبُ فإن في يكون ضمير الاسم والجملة بعده خبر كان (وَٱسْتَعْمَلُوا مُضَارِعًا لِأَوْشَكَا) كا رأيت وهو أكثر استعمالا من ماضها (وَكَادَ لَاغِيرُ) أى دون غيرهما من أفعال الباب ، فإنه ملازم

يثقلنى وكادت أحجاره تكلمنى فعاد الضمير على البدل لأنه المقصود بالحكم مع تقدمه رتبة وصار يثقلنى وتكلمنى خبرين لعامل البدل المقدم إلى المبدل بدوعن خبرى عامل المبدل منه فلم يرنع الحنو إلا ضمير الاسم لا خبرين لكاد وجعل المذكورين لأن القمل حيئلة رافع لغير ضمير الاسم فلا يتم الحبوب. قاله الناصر رقوله أن يوفع السببى أى الاسم الظاهر القول صلة لأن الإنشاء الاسم رقوله وعافا) مبنداً أو ذا مالحاة أو اسم موصول وعسى إخ على إضمار القول صلة لأن الإنشاء لا يقع صلة أى ما الذى يقال فيه عسى إخ . والمعنى ما الذى يرجى للحجاج أن يناله منى أحسى أم قتل ؟ أى لا يرجى للمحجاج أن يناله منى أحسى أم قتل ؟ أى لا يرجى له شيء من ذلك . والجهد يالضم الوسع والطاقة والبيت من كلام الفرزة حين توجده الحجاج الثقفي فهرب من العراق . وحفير زياد موضع بين الشام والعراق وزياد هو أخو معاوية بن أى سفيان كان أمرا بالعراق نيابة عن معاوية . تصريخ رقوله روى بنصب جهده) أى على المفعولية ليلغ ولا شاهد فيه حينئذ لوفعه ضمير الاسم وعائد الموصول عنوف أى يبلغ به وقوله ورفعه أى على المفعولية المفاعلة والمعبول ضمير عدوف في يبلغ يعود على الموصول هو العائد رقوله خبر كان) أى مضارع كان الواق ال يكون لكان أحسن (قوله كما وأيت) أى من قوله يوشك من فر إلخ .

(٢٥٧] قاله الفرزدق . وهو من الطويل . وكلمة ما استفهام وذا إشارة ، والحجاج اسم عسى ، وأراد به الحجاج بن يوسف التففى الظالم . وكان قد توعد الفرزدق فهرب من العراق إلى الشام . وأنشده . ويلغ جهده خبره وفيه الشاهد حيث جاء بدون أن وهو قليل . ويجوز في جهده الرفع على أنه فاعل يبلغ ، والنصب على أنه مفعول لأنه يستعمل لازما ومتعديا . وحفير زياد بين الشام والعراق . وهو زياد بن أبي سفيان أخو معاوية أمير العراق نيابة عنه .

[۸۵] قاله أبو سهم الهذلى وهر من المتدارك وقوله فهو شكة، بمنى توشك . وفيه الشاهد حيث استصل اسم الفاعل من يوشك وهو نادر . وأوضنا اسمه وخيره ان تمودا وقوله خلاف الأنسوى أى بعد المؤانس . ومن قوله تعالى : فو فحرح المظاهون بمقطعهم خلاف وصول الله كه أى بعده . ووحوشا نصب على الحال بمنى مترحشة وهو جمع وحش يقال بلد وحش أى نقر . وقبل بفتح الولو صفة كصبور فيسنوى فيه التأثيث والتذكير (قوله بهاما) بفتح الياء آخر الحروف ، وتخفيف الباء الموحدة بعدها ألف ساكنة وبعدها باء أخرى . يقال أرض يباب أى خراب . قال الجوهرى : بقال خراب يباب وليس باتباع ، يعنى يقال على سبيل التأكيد ، مثل سبلا فيجاجا . قبل : يجوز أن يكون أصله ويبايا فحذف حرف المعاشل للضرورة . وإن وحوشا بلا من خلاف الأنهي , وقلت ) له وجه إذا كان الحلاف على حقيقه .

لصيغة الماضى (وَزادُوا مُوشِكَا) اسم فاعل من أوشك معملا عمله كقوله:
[٢٥٩] فَمُوشِكَةً أَرضُنَا أَنَّ تُصُودًا خِلَافُ الأَنِيسِ وَحُوشًا يَبَابا وقوله:[٢٦٠] فَمُوشِكَةً أُرضُنَا أَلَا تَرَاهَسا وَتُعْلُو دُونَ غَاضِرَةَ اَلْمَوَادِى وهو نادر:

(تتنبيهان): الأول أثبت جماعة اسم الفاعل من كاد وكرب، وأنشدوا على الأول قول: [٢٦١] أُمُوثُ أَسَى يَوْمَ الرِّجَامِ وَإِلَنِي يَقِينًا لَرَهُنَّ باللَّذِي أَنَا كَائِمُ وعلى الثانى قوله:

رقوله فموضكة أرضنا إغم موشكة خبر مقدم وأرضنا مبتدأ مؤخر وفى موشكة ضمير هو اسمها وأن تمود خبرها . خلاف الأبيس أى بعد الأنيس كقوله تمالى : ﴿ قوح المخلفون بقعدهم خلاف وسول الله ﴾ و [ التوبة : ٨١ ] ، وحوشا بفتح الواو أى متوحشة وبضمها أى ذات وحوش بيابا أى خرابا تمود بمنى تصبر رقوله وتغفو دون غاضرة ) بالغين والضاد المجمئين أى تموق دون هذه الجارية المواثق ، وهو من وضع الظاهر موضع المضمر (قوله قوله) أى قول كبير بالباء الموحدة والتكبير ابن عبد الرحمن كافي التصريح ، ولا ينافيه قول الشارح بعد في شرح ديوان كثير أى بالمثلة والتصغير الاحتال أن تكلمه على هذا البيت استطرادى لا لكونه في الديوان لكن نقل شيخنا عن شرح التوضيح للشارح أنه قول كثير عزة . وكان كثير بالمثلة والتصغير رافضيا سبى الاعتقاد . وكان عمر بن عبد العزيز رضى الله تعالى عنه يقول : إنى لأعرف صالح بنى هاشم بمغضه لكثير و فاسدهم بحبه له رقوله أموت أمهى) أى حزنا . والرجام بكسر الراء وبالجيم اسم موضع وقعت به وقعة . لرهن أى مرهود بالذى أنا كائله أى كائلة آتيه فالحبر علوف .

[ ٩ ٥ ٢] تقدم الكلام عنه في الشواهد آنفا .

[ - ٢٦] قاله كتير بن عبد الرحمن وهو من نصيدة من الوافر قالها في غاضرة \_ بالغين والصاد للمجمنين \_ جارية أم البنين بنت عبد العزيز بن مروان أخت عمر بن عبد العزيز . والشاهد في غوله موشك حيث استعمل اسم الفاعل من أوشك وهو نادر قليل وأن لا تراها خبر موشك و**قوله و تعد**ي إلى آخره حال أي وتصرف دونها الصوارف ، لأن العوادي بالعين المهملة عوائق الدهر . [ ٢٦١] قاله كبير بن عبد الرحمن وهو من فصيدة من الطويل **رقوله أموت،** جملة وقعت خبرا لقوله :

وَكِلْتُ وَقَلَدُ مَالَتُ مِنْ ٱلْمَيْنِ عَبْرَةً مَنْمَى عَائِلَةً مِنْهَا وَأُسْسِلُ عَائِسَةً

وأسى نصب على التعليل من أسبت على المشمى إذا حزنت . والرجام بكسر الراء المهملة وبالمجم اسم موضع . وكثير منهم حتى بعض الفضائد على فد صحف بالزاى المعجملة والحاء المهملة والملام في لرهن التأكيد وهد خير إن . و بهنيا صفة المصدر ، والعائد إنهى لرهن رهنا يقينا أى حقا ، ويجوز أن يكون مفعولا مطلقا ، وقوله : أما كاند جملة اسمية وقعت وصلة للموصول ، والعائد محفوف أى كائده ، وفيه الشاهد حيث استعمل من كاداسم الفاعل وهو لا تجيء منه غير المضارع ، وقبل : الصواب كابد بالباء من المكابدة وبهذا جزم ابن السكيت في شرح ديوان كثير فحيتند لا استشهاد فيه و**فان قلت) لا** يجيء من المكابدة إلا مكابد قلت : هذا ليس يجار على فعله ، وقال ابن سده : كابده مكابدة وكبائة أى قاساه . والاسم كابد كالكاهل والغارم ، فإن قلت : [٢٦٦] أَيُنَّى إِنَّ أَبِاكْ كَارِبُ يَوْمِهِ فَأَهْ دُعِثَ إِلَى الْمَارِمِ فَأَعْجَلِ والصواب أن الذي في البيت الأول كابد بالباء للوحدة كا جزم به ابن السكيت (١) في شرح ديوان كثير، اسم فاعل من المكابدة غير جار على فعله إذا القياس مكابد. قال

فى شرح ديوان كثير، اسم فاعل من المكابدة غير جار على فعله إذا القياس مكابد. قال اس بده التي است مكابد. قال ابن سيده (٢٠): كابده مكابدة وكبادا قاساه، والاسم كابد كالكاهل والغارب ، وإن كاربا فى البيت الثانى اسم فاعل من كرب النامة نحو قولهم: كرب الشتاء أى قرب كا جزم به الجوهرى وغيره. الثانى حكى الأخفش: طفق يطفق كضرب يضرب، وطفق يطفق كملم يعلم. وسمع أيضا: إن البعير ليهرم حتى يجعل إذا شرب الماء مجه (بَعْدُ عَسَى) و (المُعلولُقُ) و (أوْشِكُ قَدْ يَوْفُ عَلَى إِنَّ المُضارع (عَنْ ثَانِي) من معمولها (فَقِل) وتسمى حيئذ تامة نحو: ﴿وعسى أن تكرهوا شيئا﴾ [البقرة: ٢١٦] والحلول أن يأتى، وأوشك أن يفعل، فأن والمضارع في تأويل اسم مرفوع بالفاعلة مستغنى به عن المنصوب

رقوله كارب يومه أى كارب في يومه يوت فاخير عنوف رقوله اسم فاعل من كوب العامة وأصله كارب يومه و قات وقوله كارب يومه و قاته وقوله كطبه بالأحسن كجلس و كفرح لينيد زنة المصدر يومه برفع يوم أى قريب يوم و قاته وقوله كطبه و الأحسن كجلس و كفرح لينيد زنة المصدر ما تقدم في قول ابن عباس فجعل الرجل إخ رقوله بعد عسى إخي أي لا بعد غير هذه الثلاثة و كأنه لعدم السماع رقوله غنى بأن يفعل إخي أعلم أن مذهب الجمهور أنها في هذه الحالة أفعال تامة وأن يفعل فاعلها و لا خير كوا في المائة أفعال تامة وأن يفعل فاعلها و لا خير أن يقمل عن أن يتمل عن أن يقمل عن أول وثان لكن لم يذكر الأول لظهور إنجاء أن يفعل لم يكون لها فائه أن ينا يقمل عن أول وثان لكن لم يذكر الأول لظهور إنجاء أن يفعل عن على مذهب الناسب خلافه و يلزم على مذهب والمناسب خلافه و يلزم على مذهب والمناسب خلافه ويلزم على مذهب الناظم أن أن يقعل شىء واحد باعتبارين في غير . ذهبه والمناسب خلافه ويلزم على مذهب الناظم أن أن يقعل في على دفعه و المناسب خلافه ويلزم على مذهب الناظم أن أن يقعل في على دفعه و لا منع منه لوجود مجل تخلفين تختفين لشىء واحد باعتبارين في غير . ذعبتي كونك مسافر ارقوله مستخبى به عن المنصوب أى عن أن يكون له منصوب فاندفع الاعتراض على مذهب أن عامل حل كلامه حي يقال إن أن والفعل أغنى عنه . بأن الشارح ماش على مذهب أنه على أن عن أن يكون له منصوب فاندفع الاعتراض على مذهب أنه على مذهب أنه عنه وحربه المناطرة وأن أن والفعل أغنى عنه .

[ ٢٩٣] قاله عبد قيس بن عفاف . وهو من فصيدة لامية من الكامل . ويروى أجبيل . والممرزة في حرف الداء . والمشاهد في كارب يومه حيث استعمل من كرب اسم الفاعل . وقد أوله بعضهم منهم الجوهرى إنه فاعل من كرب التامة في خو فرهم كرب المتنا . أى قرب وليس هو من كرب من أفعال المقاربة التي تستندعي الاسم والحقر . خوله إلى المكارم ويروى إلى المظاهم . () هو بن السكيت : هو يطوب بن إسحاف ، كان عاملةا بحو الكولون ، وعالما بالمعر والله أطاح من المعربين والكولون ، من لسايفه في الحدود . ومان المتروضيو الدولون ، وكان مطاف الصيان بيفاد ، وكان مؤذكا لأولاد لقوكل ... نول سنة ١٤٤ هـ ( انظر : الجهة ٢٣٤/ ٢٤٣ ) . ومن المدولون ، من عال الحدود مده الله من كان عائمة الكالمة الكالمة المنافقة المعرب ( ٢٤٤/١/ ٢٤٣ ) .

ومعانى الشعر ونفسر الدواوين ، وكان معلمًا للصيان يفعال ، وكان فرقبًا لإولاد لقركل ... تول سنة ١٤٤ هـ ( انظر " البقية ٣ ) . (٢ ) بن سيده : هو على بن أحدين ميده الفترى ، كان حافظًا وكان عائدًا بالفة ، ولم يكن في زمانه أعلم حنه بالفقة والشعر والنحو ، وروى عني أيه ، ومن تصانيفه أعكم في الفقة ، واغيث لأعظم كذلك .... ومات سنة ٤٥٨ هـ ( انظر : البقة ٣ / ١٤٣٢ ) . الذى هو الحبر. وهذا إذا لم يكن بعد أن والمضارع اسم ظاهر فإن كان نحو: عسى أن يقوم زيد فذهب الشلوبين إلى أنه يجب أن يكون الاسم الظاهر مرفوعا بيقوم وأن يقوم فاعل عسى وهي تامة لا خبر لها، وذهب المبرد والسيراف والفارسي إلى تجويز ذلك، وتجويز وجه آخر وهو أن يكون الاسم الظاهر مرفوعا بعسى اسما لها، وأن والمضارع في موضع نصب خبرا لها متقدما على الاسم، وفاعل المضارع ضمير يعود على الاسم الظاهر، وجاز عوده عليه متأخر التقدمة في النية، وتظهر فائدة الخلاف في الثنية والجمع والتأثيث فتقول على رأبه عسى أن يقوم الزيدان، وعسى أن يقوم الزيدون وعسى أن تقوم المندات، وعسى أن تطلع وتذكيره وعلى رأبهم يجوز ذلك ويجوز عسى أن يقوما الزيدان وعسى أن تقوم النيدات وعسى أن تطلع الشمس بتأثيث تطلع وعسى أن تقطع الشمس بتأثيث تطلع وقدكيره وعلى رأبهم يجوز ذلك ويجوز عسى أن تقلم الشمس بتأثيث تطلع فقط. وهكذا أوشك واعدلوق.

(تقدیمه) و یتعین الوجه الأول فی نحو: عسی أن یضرب زید عمرا فلا یجوز أن یکون زید اسم عسی لثلا یازم الفصل بین صلة أن ومعمولها وهو عمرا بأجنبی وهو زید، ونظیره قوله تعالى: هوعسی أن یبحثك ربك مقاما محموداً هی الإسراء: ۷۹]، (وَجُرَّدُنْ عسی) وأختیها اخلولتن وأوشك من الضمير واجعلها مسندة إلى أن یفعل کا مر (أوِ آلَوْفَحْ مُعَشِّمَرًاه بِهَا) یکون اسمها وأن یفعل حبرها (إذا آسَمْ قَبْلها قَلْدُكُورًا) ویظهر أثر ذلك فی التثنیة

رقوله وتجويز وجه آخر) أورد على هذا المذهب لزوم النباس اسم عسى المبتدأ في الأصل بفاعل الفعل بعدها ، وقد منعوا في باب المبتدأ تقديم الحبر الفعل الرافع لضمير المبتدأ خوفا من النباس المبتدأ تقديم الحبر الفعل الرافع لضمير المبتدأ خوفا من النباس المبتدأ تقديم الحبور وقد يجاب بأن هذا اللباس لا عدور فيه هنا لأنه لا يخرج الجملة عن كرنها فعلية لابتدائها بفعل أبدا ومو عسى بخلافه هناك فإنه يخرج الجملة من الاسمية إلى الفعلية وقد يدفع هذا الجواب تجويز تقدير الاسم الظاهر مبتدأ مؤخرا كا ذكره الشارح في شرحه على التوضيح ، أفاده سم ، وإنما منم الشادين ماذا الرجم لفظاهر مبتدأ مؤخرا كا ذكره الشارح في شرحه على التوضيح ، أفاده سم ، وإنما منم الشاهر موفوعا بعمى) قال سم : هل يجوز ذلك الوجه إذا لم يقرن الفعل بأن نحو عسى يقوم زيد ١ هـ . موفوعا بعمى) قال سم : هل يجوز ذلك الوجه إذا لم يقرن الفعل بأن نحو عسى يقوم زيد ١ هـ . واقول : بل يجب إذا لم يجعل الفعل على تقدير أن التأخير مناها على المند إلى ظاهر بجازى التأثيث (قوله المند إلى ظاهر بجازى التأثيث المسند إلى ضمير المؤثث ولو كان بجازى التأثيث (قوله بتأثيث المند إلى ضمير المؤثث ولو كان بجازى التأثيث (قوله تعلى الفعل المذكور عسى على أنه ظرف أو غير ذلك فان جعل نصبه بمحذوف على المصدرية أى فقوم مقاما جاز أن تكون عسى على أنه ظرف أو غير ذلك فان جعل نصبه بمحذوف على المصدرية أى فقوم مقاما جاز أن تكون عسى تامة وأن تكون ناقصة على التقديم والتأخير قاله الفارضى .

والجمم والتأنيث، فتقول على الأول الزيدان عسى أن يقوما والزيدون عسى أن يقوموا، وهند عسى أن تقوم، والهندان عسى أن يقوما، والهندات عسى أن يقمن. وهكذا اخ**لولق** وأوشك هذه لغة الحجاز. وتقول على الثانى الزيدان عسيا، والزيدون عسوا، وهند عست، والهندان عستا، والهندات عسين. وهكذا اخلولق وأوشك. وهذه لغة تمم .

(تتبيهان)و الأول: ما سوى عسى واخلولق وأوشك من أفعال الباب يجب فيه الإضمار، تقول الزيدان أخذا يكتبان ﴿وطفقا يخصفان ﴾ [طه: ٢٦١]، ولا يجوز أخذ يكتبان وطفق يخصفان ﴾ [طه: ٢٦١]، ولا يجوز أخذ يكتبان وطفق يخصفان . الثانى: اختلف فيما يتصل بعسى من الكاف وأخواتها نحو عساى في اقتران فذهب سيبويه إلى أنه في موضع نصب حملا على لعل كم حملت لعل على عسى في اقتران خبرها بأن كما في الحديث وفلعل بعضكم أن يكون ألحن بمجمعة من بعض هنا، وذهب المبرد والفارسي إلى أن عسى على ما كانت عليه من رفع الاسم ونصب الخبر، لكن الذي كان

ر**فوله إذا اسم قبلها قد ذكرا**) أى لفظا كما مثل أو رتبة كما ف عسى أن يقوم زيد على جعل زيد مبتدأ مؤخرا فيجوز حينئذ في عسى الوجهان رفعها المضمر وتجريدها منه . قاله الشارح في شرح التوضيح . قال سم : ويشكل على تجويزه جعل زيد مبتدأ مؤخرا أنه يلزم التباس المبتدأ بالفعل وقد تحرزوا منه كما مر في المبتدأ (قوله لغة الحجاز) وعليه قوله تعالى : ﴿ لا يُسخِّر قُومٍ مِن قُومٍ ﴾ [ الحجرات : ١١ ] الآية (قوله يجب فيه الإضمار) أما فيما لا يقترن خبره بأن فلعدم جواز إسناد الفعل إلى الفعل وأما فيما يفترن بأن كحرى فلمدم السماع رقوله وأخواتها) كالهاء والياء التحتية في عساه وعساني (قوله في موضع نصب، أي اسما لها فمذهبه إبقاء طرق الإسناد بحملهما والمنعكس إنما هو العمل ويدل له: \* فقلت عساها نار كأس وعلها \* برنم نار رقوله حملا على لعل) أى ف العمل بجامع الترجي أو الإشفاق في كل قال في التوضيح وشرحه التصريح ما نصه : وهي حينئذ أي حين إذ نصبَّت الاسم ورفعت الحير حرف كلعلُّ لئلا يلزم حمل الفعل على الحرف وفاقا للسيرافي ونقله أي نقل السيرافي القول بحرفيته عن سيبويه وخلافا للجمهور في إطلاق القول بفعليته . وُلابن السراج وثعلب في إطلاق القول بحرفيته . فالحاصل في عسى ثلاثة أقوال فعل مطلقا حرف مطلقا التفصيل إن عمل عمل لعل فحرف وإلا ففعل ومحل الحلاف في عسى الجامدة . أما عسى المتصرفة فإنها فعل باتفاق ومعناها اشتد ا هـ يعض حذف (قوله ألحن) أي أفصح (قوله لكن الذي كان اسما) أي كان حقه أن يجعل اسما لعسى لكونه الخبر عنه وهو المبتدأ في الأصل وهو الضمير جعل خيرا أي مقدما والذي كان حقه أن يجعل خبرا لها وهو خير المبتدأ في الأصل جعل اسما أي مؤخرا فمذهب المبرد إقرار العمل والمنعكس إنما هو طرفا الإسناد ويلزم عليه جعل خبر عسى اسما صريحًا وهو نادر كما تقدم.

<sup>(</sup>١) هذا الحديث جاء ل المتخاصمين اللذين يكون أحداما أقرى في بيان حجته من الآخر وقد يكون لهذا الآخر الحق ، لكنه لم يستطع بياته ...

ماشية الصيان جـ ١ م١١

اسما جعل خبرا والذى كان خبرا جعل اسما . وذهب الأخفش إلى أن عسى على ما كانت عليه إلا أن ضمير النصب ناب عن ضمير الرفع كما ناب عنه فى قوله :

# [ ٢٩٣ ] يا ابْنَ الْزَيْشِ طَالَمَا عَضَيْكًا وَطَالَـمَا صَنْسَتُمَّا إِلَسْكَا

و كما ناب ضمير الرفع عن ضمير النصب وضمير الجر فى التوكيد نحو رأيتك أنت ، ومررت بك أنت ، وهذا ما اختاره الناظم قال : ولو كان الضمير المشار إليه فى موضع نصب كما يقول سيبويه وللبرد لم يقتصر عليه فى مثل : يَا آيتًا عَلْكُ أَوْ صَمَاكًا

(قوله وذهب الأخفش إلى أن عسى على ما كانت عليه) أى من رفع الاسم ونصب الخبر مع بقاء طرف الإسناد بحملهما فاللازم على مذهبه إنما هو التجوّز فى الضمير بجعل ضمير النصب مكان ضمير الرفع .

(قوله وهذا ما اختاره الناظم) ردّ بأمرين: الأول أن إنابة ضمير عن ضمير إنما ثبنت فى المفصل نحو ما أنا كأنت وأما:

### \* با ابن الزبير طللا عصيكا \*

فالكاف بدل من التاء بدلا تصريفيا لا من باب إنابة ضمير عن ضمير . الثانى ظهور الحبر مرفوعا في قوله :

## \* فقلت عساها نار كأس وعلها \*

قاله الدمامينى (قوله كما يقول سيبويه والمبرد) لأنهما انفقا على أنه فى محل نصب وإن افترقا ف أن سيبويه يقول هو اسم والمبرد يقول هو خبر. مقدم .

(قوله لم يقتصر عليه إلخ) قد يقال إن علك في البيت الذي أنشده قد اقتصر فيه على ما هو في موضع نصب فلو كان الاقتصار في عساك على الكاف يمنع كونه في موضع نصب لمنع الاقتصار

[٣٦٣] البيت من الرجز ، وفائله أحد الرجاز من حمير . والشاهد فيه قوله : a عصيكا a حيث جاء معه بضمير التعب وهو الكاف ، موقع ضمير الرفع وهو a التاء a . وابن الزبير في هذا البيت هو : عبد الله بن الزبير ، وهو حوارى رسول الله ﷺ الذى قال فيه الرسول ﷺ : a لكل فيى حوارى وحوارق الزبير a .

[۲۹۴] البيت من الرجز ، وقاله رؤبة ، وهو من شواهد الكتاب [ ۲۸۸/۱ ] ، وصدر هذا البيت قوله : تقــول بننــي قــد أنـــــــ أذاكــــــا لأنه بمنزلة الفعول ، والجزء الناني بمنزلة الفاعل ، والفاعل لا يحذف ، وكذا ما أشبه انتهى . وفيه نظر (وَالفَقَحَ والكَمْسُرَ أَجِزَ فِي السَّينِ مِنْ) عسى إذا اتصل بها تاء الضمير أو نوناه كما في : (نحو عَسَيْتُ) وعسينا وعسين (وَالَقِقَا الفَقْحِ زُكِنْ) انتقا بالقاف مصدر انتقى الشيء أي اختاره وزكن علم أي اختيار الفتع علم لأنه الأصل وعليه أكثر القراء في قوله تعالى : ﴿ فَهِل عَسِيمَ ﴾ [ محمد : ٢٢] وقرأ نافع بالكسر .

. (خاتمة)هُ: قالَ في شُرْح الكافية : قد اشتهر القولَ بأن كاد إثباتها نفي ونفيها إثبات حتى جعل هذا المعني لفزا :

أَنْحُونًى هَذَا العَمْسُ مَا هِى لَفَظَةً جَرَثُ فِي لِسَانِي جُرْهُم وَقَمُودٍ إِذَا السَّغُمِلَثُ فِي صُورًا الحِجْدِ اللَّبَتُ وَإِنْ ٱلْبَنْتُ قَامَتُ مَقَامُ جُحُودٍ

فى علك على الكاف كونه فى موضع نصب و لا قائل به للاتفاق على أنه فى موضع نصب اسم علّ ويدفع بأن عسى فعل وجنس الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول ولمّ حرف وجنس الحرف لا يرفع الفاعل ولا ينصب المفعول ولمّ حرف وجنس الحرفوع لعلّ و منصوبها (قوله المفعول فالذى يشبه الفاعل والذى يشبه المفعول هو مرفوع عسى ومنصوبها لا مرفوع لعلّ و منصوبها (قوله والحجرة الثاني) أى من معمولى عسى وهو الحبر (قوله فوله الغراق لا أنه لا يلزم من كون شيء يمنزلة شيء أن يعطى سائر أحكامه على أنه ورد حذف المرفوع فى قولهم إن مالا وإن ولدا بل عهد حذف الفاعل فى مواضع يمكن قباس ما هنا عليها (قوله والكسم) لأن كسر سين عسى بوزن رضى لفة فاحفظه وقوله أو نوفاه فى يمنى تغييب ون الإناث على نا (قوله الأثمه الأصل) أى الفالب (قوله فهل عسيهم) استدل به بعضهم على أن عسى خير لأن الاستفهام لا يدخل على الإنشاء والجواب أنه محمول على المعنى كما قال الزغشرى والمعنى: هل قاربتم أن وأنه صائب فى توقعه كذا فى يس . وحاصله أن المراد من عسى مجرد المفارية فهى فى معنى ان تفسده و الاستفهام للتقرير وإثبات الما الحيل بأن عالم هذا المشهور أن كاد إثباتها نفى لها نفسها ونفيها إثبات لها نفسها ونفيها إثبات الما نفسها ونفيها إثبات الما نفسها ونفيها إثبات الما لخيل بأن المواد ما المعام والما المعرى ، وجرهم وغود قبيلتان من العرب وأراد باللسان اللغة وقد أجابه الشهاب الحيازى بقوله :

لقد كاد هذا اللغز يصدىء فكرتى وما كدت منه أشتغى بسورود فهذا جواب يرتضيه أولسو النهى وتمتسع عسن فهسم كل بليسد (قوله ونفس البكاء إغ)أي لأن القرب من الفعل يستازم انتفاءه إذ لوحصل لكان المرصوف متلبسا به لا قريبا منه كذا قيل وقد يمنم الاستازام وعبارة المغنى لأن الإخبار بقرب الشيء يقتضى عرفا عدم حصوله ومراد هذا القائل كاد . ومن زعم هذا فليس بمصيب بل حكم كاد حكم سائر الأفعال ، وأن معناها منفى إذا صحيها حرف نفى وثابت إذا لم يصحبها . فإذا قال قائل : كاد زيد يبكى فمعناه قارب زيد البكاء ، فمقاربة البكاء ثابتة ونفس البكاء منتف ، وإذا قال لم يكد يبكى فمعناه لم يقارب البكاء ، فمقاربة البكاء متنف ، ونفس البكاء متنف انتفاء أبعد من انتفائه عند ثبوت المقاربة ، ولهذا كان قول ذى الرمة :

[٢٦٥] إِذَا غَيْرُ النَّائَى الحَبِيُّنَ لَمْ يَكُلُّ رَسِيسُ ٱلهَوَى مِنْ حُبُّ مَيَّةً يَبْرُخُ

صحيحا بليغا لأن معناه إذا تغير حب كل عب لم يقارب حبى التغير، وإذا لم يقاربه فهو بعيد منه فهذا أبلغ من أن يقول لم يعرح لأنه قد يكون غير بارح وهو قريب من اللبراح بخلاف الخبر عنه ينفى مقاربة اللبراح. وكذا قوله تعالى: ﴿إذا أخرج يده لم يكله يواها ﴿ [ذا أخرج يده لم يكله يواها ﴾ [المعارف من أي تقد يقارب المروبة من لم يقارب. وأما قوله تعالى: ﴿ فَلَمْ يُحِلهُ عَلَمُ اللهُ عَلَمُ عَلَيْكُمُ عَلَمُ عَلَيْكُمُ عَلَمُ عَل

وإلا كان الإخبار حيتذ بحصوله لا بمقاريته إذ لا يحسن عرفا أن يقال لمن صلى قارب الصلاة وإن كان ما صلى حتى تارب الصلاة اهـ ويمكن حمل الأول على هذا وقوله قول في الرمة ) بضم الراء وتشديد للم تطلحة الحلى اللبلة واسمه غيلان . قبل : لقب قا الرمة لأنه أنّى مية صاحبه وعلى كفه قطعة حيل بالية فاستسقاها فقلت له : اشرب يا قا الرمة فقب به وقبل غير ذلك (قوله النأى) أى العبد والرسيس ويطلق على أول الشيء وعلى الشيء كما في القانوس . ومن بيانة لرسيس الحرى أو للهوى ويشهر إلى الأول قول الشيء على ويبرح يذهب الأول قول الشارح لم يقارب حيى ويبرح يذهب وقبل غير كند للمنية منها بالأولى لكن قوله تمالى : وقف قطيعها في الآية متنافضا ويوضح جوابه قول الرضى قد يكون مع كاد للنفية قرينة تدل على ثبوت مضمون الخير بعد انتفاء قربه فكون تاكل يقيل المنافقة على ثبوت مضمون الحير بعد انتفاء قربه فكون تاكل القرينة هي الدالة على ثبوت مضمون أي وقف بعد وقت انتفائه والتفاء قربه فكون تاكل ين وقل الشيء في وقت وثبوته في وقد اخبر وكان الأو فلكون عند والمقاعدة وما كادوا يقطون ضمير يفعلون عائد لضمير كادوا كا هو القاعدة وما كادوا يا هوا المناع من كون مرجع الضمير ضميرا .

<sup>[</sup>٣٦٠] اليت من الطويل ، وقائله فو الرمة : غيلان بن حقية ، وهو من شواهد للفصل لابن يعيش [ ١٣٤/٧ ] ، [ ٣٦٠ ] ، والشاهد فيه قوله : ٥ لم يكد رسيسُ الوى ... يرح ٥ . وفيه مذاهب .

فذخوها بعد أن كانوا بعداء من ذبحها غير مقاربين له . وهذا واضح والله أعلم : [ إِنَّ **وَلَحْوَلَتُهَا ]** 

( لِإِنَّ ) و (أَنَّ ) و (لَيْتَ) و (لَــكِنَّ و (لَعْلَى و (كَأُنَّ عَكْمُ مَا لِكَان) الناقصة (مِنْ عَمْلُ) فنصب المبتدأ اسما لها و ترفع الحبر خبرا لها (كَانَّ زَيْلُما عَالِمٌ بِالْمَى . كُفُّ وَلَــكِنُ آبَنَهُ ذُو صِغْنِي أَى حقد . وقس الباق هذه اللغة المشهورة . وحكى قوم منهم ابن سيده أن قوما

(قوله فكلام إغ) إنما جعله كلام واحدا لأن قوله : وما كلدوا يفعلون حال من فاعل فذنبو ها فيكون المجسوع جملة واحدة (قوله كل واحد منهما إغم) أى ولا تناقض بين انتفاء الشيء فى وقت وثبوته فى وقت آخر .

### [ إن واخواتها ]

ه قوله فتصب المبتدأ، أل ق المبتدأ والحبر للجنس فإن من المبتدإ ما لا تصبه كلازم التصديم إلا ضمير الشأن و كواجب الابتداء نحو : طوق للمؤمن ومن الحبر ما لا ترفعه كالطلبي والإنشاني . قال الدماميني : ومن هنا يعلم أن جملتي نعم ويش خبريتان لا إنشائيتان لقوله تمالى : ﴿ إِن الله نعما يعظكم له ﴾ إ النساء : ٨ ] ، . وسيأتي ق ذلك كلام في باب نعم ويئس إن شاء لله تعالى اهد أشار يقوله وسيأتي إلخ إلى ما ذكره هناك وسنذكره إن ناء الله تعالى مد أشار يقوله وسيأتي إلخ إلى ما ذكره هناك وسنذكره إن شاء الله تعالى من قول جماعة كابن الحاجب إن نعم ويئس إنشاء للدح والذم واعتراض الدماميني عليه بما من خبالهما الإنشاء تأويل الآيين بإضمار القول كما قبل في قول الشاعر :

إن الذين قتلم أمن ميدهم لا تحيوا ليلهم عن ليلكم ناما

أو جعلهما واردين على الاستعمال الثانى في نعم ويشى وشبهها وهو استعمالها أخبارا كم سيأتى في باب نعم وبنس . قال في للننى : يبغى أن يستنى من منع الإخبار هنا بالطلب خبر أن المتوحة المخففة فإنه غبور أن يكرن جملة دعائية كما في قوله تعالى : ﴿ وَالحَاسِةُ أَنْ عَفْسِهِ اللهُ عَلِيا لَهُ إِلَّهُ وَ اللهِ عَلَى اللهِ اللهُ عَلِيا لَهُ إِلَّهُ وَ اللهُ عَلَيا لَهُ إِلَّهُ وَ اللهُ وَ اللهُ عَلَيا لَهُ إِلَّهُ عَلَيا لَهُ إِللهُ عَلَيا لَهُ إِللهُ وَمَوْلَمَ : أَمَا أَنْ جَرَاكُ اللهُ تَجَارُ على فتع المنوة الهروطية على القراءة الحروطية أحدما لقرينة جائز على لقة إلا الاسم اللهي هو ضمير الشأن فإن حقيق كثير وعليه خرج للمنتفيام والله المنافقة المسووون ، والترم حقف الحرق ليت شعرى مردفا باستفهام خوال بيت شعرى جواب أو يجواب هذا الاستفهام حاصل . وقيل : جملة الاستفهام . حاصل . وقيل : هملة الله على الله وقال المثلا وقالى الأخفش لعل على ليت فجوز لعلى أنذ وبدا قائم .

من العرب تنصب بها الجزءين معا من ذلك قوله:

[٢٦٦] إذَا اسوَدَّ جُنْحُ الليلِ فَلتَأْتِ وَلْتَكُنْ لِحَطَاكَ خِفَافًا إِنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدًا وقوله:

يَالَيتَ أَيَّامَ الصُّبَا رَوَاجِعَا

[۲۹۷] وقوله:

[٢٦٨] كَمَانُ أُذْلِيهِ إِذَا تَشُوَّلُهَمَا قَادِمَةً أَو قَلْمَما مُحَرِّفُها (٢٦٨) الأول لم يذكر الناظم في تسهيله أن المفترحة نظرا إلى كونها فرع

(ق**وله وحكى قوم إ**غ) ظاهره أن ذلك لفة وبه صرح بعضهم ومنع الجمهور ذلك وأولوا ما ثبت منه بأن الجزء الثالث حال والخبر محذوف والتقدير في إن حراسنا أسدا تلقاهم أسدا ، وف يا لبت إلخ أقبلت رواجعا ، وفى كأن أذنيه إغ يحكيان قادمة بل التأويل فى الثالث متعين لتلا يلزم الإخبار بالمقرد عن المثنى .

(قوله جمع الليل) بالضم والكسر طائفة من ، والحفاء بالكسر والمد لكن قصره الشاعر للوزن جمع خطوة بالفتح كركوة وركاء كما فى الصحيح . وهى نقل القدم . وجعلها بالضم جمع خطوة بالضم ما بين القدمين كما زعمه الشمنى فتبعه شيخنا والبعض غير مناسب فى البيت .

(قوله كنّانُ أَفَنِه) أى الحمار والنشوف النطلع ، والعامل فى إذا معنى النشبيه فى كأن ، والقادمة واحدة قوادم الطير وهى مقادم ريشه وهى عشر فى كل جناح ا هـ شمنى .

رقوله نظرا إلى كونها إغى وإنما ذكر كأن مع أن أصلها أن المكسورة أدخلت عليها الكاف التشبيبة ففتحت الهمزة لانتساخ هذا الأصل بإدخال الكاف وجعل المجموع كلمة زاحدة بدليل عدم احتياج الكاف إلى متعلق وعدم كون مدخولها في موضع جر عند الجمهور بخلاف أن المفتوحة فليس أصلها منسوخا بدليل جواز العطف بعدها على معنى الابتداء كا يعطف بعد المكسورة قاله في الهمم.

<sup>[</sup>۲۹۱] البيت من الطويل، وقاتله : عمر بن أبي رئيعة ، وليس ل ديوانه ( معجم الشواهد العربية ) (۹۲/۱) . [۲۹۷] البيت من الرجز ، وقائله العجاج ، وهو من شواهد الكتاب (۲۸٤/۱) ، المفصل لابن يعيش (۲/۲۱ البيت ۱۰۰، (۸٤/۸) ، الهمع (۲۳۶/۱) ....

<sup>[</sup>٣٦٩] البيت من الطويل ، وقائله النجاشي وهو من شواهد الكتاب (٩/١) ، المغنى (٢٩١) . (٣٩٩) . والشاهد فيه قوله : و ولالة اسقنى ه حيث حذفت النون من و لكن و للتخلص من النقاء الساكنين تشبيهًا فل بالتدوين .

المكسورة ، وهو صنيع سيبويه حيث قال : هذا باب الحروف الخمسة . الثاني أشار بقوله عكس ما لكان إلى ما هذه الأحرف من الشبه بكان في لزوم المبتدأ والخبر والاستغناء بهما ، فعملت عملها معكوسا ليكونا معهن كمفعول قدم وفاعل أخر تنبيها على الفرعية ، ولأن معانيها في الأخبار فكانت كالعمد والأسماء كالفضلات فأعطيا إعرابيهما . الثالث : معنى إن وأن التوكيد ، ولكن الاستدراك والتوكيد ، وليست مركبة على الأصح . وقال الفراء : أصلها (قوله في لزوم المبتدأ والحبر) بيان لوجه الشبه ، واحترز باللزوم عن ألا وأما الاستفتاحيتين لدخولهما على الجملتين ، وقوله : والاستغناء بهما إلخ احتراز عن لولا الامتناعية لاحتياجهما معها إلى جواب الفجائية لاحتياجها معهما إلى سبق كلام (قوله معكوما) ليس من جملة المفرع إذ المشابهة لا تنتج العكس ولذلك احتاج إلى تعليله بقوله لبكونا إلخ فينبغى جعله معمولا لمحذوف أى وعملت عملا معكوسا ليكونا إلخ فينغي جعله معمولا لمحذوف أي وعملت عملا معكوسا ليكونا إلخ (**قوله تبييا على الفرعية**) أي بإعطائها الفرع الذي هو تقدم شبه المفعول وتأخر شبه الفاعل ولم يحتج لذلك في ما وأخواتها المحمولة على ليس لعدم احتياج فرعيتها تنبيه لعدم اتفاق العرب على إعمالها واشتراط شروط في عملها يبطل بفقدان واحد منها (قوله وَلأَن معانيها في الأخبار) قال سم : وقد يقال وكان وأخواتها كذلك ا هـ . قال الإسقاطي : هو كذلك لكن هذا الوجه عارضة في كأنَّ وأخواتها أصالتها فأعطيت الأصل وهو تقديم الْمرفوع عَلى المنصوب بخلافه في إن وأخوتها ا هـ . بقى أن الدماميني اعترض على العلتين بجريانهما في ما الحجازية وأخواتها مع أن منصوبها لم يقدم على مرفوعها وقد أسلفنا قريبا دفعه عن العلة الأولى فتأمل (قوله فأعطيا) أى الأخبار والأسماء . وقوله : إعرابهما أى العمد والفضلات . وفي الكلام توزيع (قوله التوكيد) أي تقوية النسبة وتقريرها في ذهن السامع إيجابية أو سلبية على الصحيح ، وتوكيد النسبة نارة يكون لدفع الشك فيها وتارة يكون لدفع إنكارها وتارة يكون لا ولا ، فالأولّ مستحسن والنالى واجب والثالثُ لا ولا ، قاله في التصريح فالثالث عربي إلا أنه غير بليغ ولذا لم يذكره أهل المعنى قاله الروداني . قال سم : ولا ينافى كون المفتوحة للتوكيد أنها بمعنى المصدر وهو لا يفيد التوكيد لأن كون الشيء بمعنى الشيء لا يلزم أن يساويه فى كل ما يفيده فاندفع ما لأبى حيان (قوله الاستدراك) هو تعقيب الكلام بنفي ما يتوهم منه ثبوته أو إثبات ما يتوهم منه نفيه هذا هو التعريف السالم من التكلف انحتاج إليه في تصحيح تعريفه بقولهم تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته وهو جعل نفيه بالجر عطفا على ضمير ثبوته . هذا وذكر شيخنا السيد عن الدماميني ويسّ أن رفع التوهم ليس لازما للكن بل هو أغلبي فقط لأنها لا تكون لرفع التوهم نحو زيد قائم لكنه ضاحك فالتعريفان المذكوران سبيان على الغالب ، وفسر بعضهم الاستدراك كما في الروداني بمخالفة حكم ما بعد لكن لحكم ما قبلها مع التوهم أولا وهذا أعم (**قوله والتوكيد**) أي على قلة نحو : لو جاء زيد لأكرمته لكنه لم يجيء إذ عدم المجيء معلوم من لو .

لكن أن فطرحت الهمزة للتخفيف ونوِن لكن للساكنين . كقوله :

[٢٦٩] وَلَسْتُ بِآتِيهِ وَلا أَسْتَطِعُهُ وَلا السَّبَعِيهِ وَلا أَسْتَطِعُ اللهِ اَسْتِينِي إِنْ كَانَ مَازُكُ ذَا فَضَلِ وَقَال الكوفيون : مركبة من لا وإن والكاف الزائدة لا الشبيبية وحدفت الهمزة تخفيفا . ومعنى ليت اثنى في الممكن والمستحيل لا في الواجب فلا يقال ليت غدا يجيء . وأما قوله تعالى : ﴿ فَعَمَوا اللهِ مَهَ ﴾ [ المبترة : ٤٤ ] ، ولا تحقق وهو الأكثر . ولمل الترجي في الحيوب نحو : ﴿ لعل اللهُ يعدت بعد ذلك أموا ﴾ [ الطلاق : ١ ] ، والإشفاق في المكروه نحو : ﴿ فعلك تارك بعض ما يوحى البك ﴾ [ هود : ١٢ ] ، وقد انتصر على هذين في شرح الكافية وزاد في التسهيل أنها تكون للتعليل والاستفهام فالتعليل نحو : ﴿ لعلمه يعذكر ﴾ [ طه : ٤٤ ] ،

(قوله لكن أن) بفتح الهنزة كما فى الهمع وسم (قوله ونون لكن للساكتين إغ) أنشد البيت ليدفع بما دل عليه من عهد حذف نون لكن للساكتين ما يقال هلا كان المحذوف النون الأولى من أن لأن الضرر حصل بها ويدفع أيضا بلزوم الإجحاف حيثة. فافهم .

رقوله ولست بآتيه إخم، هذه حكاية لكلام ذئب دعاه اشخاطب ليرافقه ويؤاخيه . فقوله : ولست بآتية أى ما دعوتنى إليه والفضل الزيادة .

وقوله من لا و إن أى المكسورة الهمزة كما هو صريح كلام يس وشيخنا السيد (قوله والكاف الواللة) أى المفتوحة أصالة لكن كسرت اتباعا للهمزة كما قاله يس. وقال شيخنا السيد : كسرتها كسرة نقل من الهمزة .

رفوله لا التشبيعية) لأن الممنى على الاستدراك لا التشبيه (قوله وحملفت الهمزة) أى بعد نقل حركتها إلى الكاف على ما قاله شيخنا السيد وقد مر (قوله وليت) ويقال لت بإبدال الياء تاء وإدغامها في التاء . همع (قوله في الممكن) أى غير المتوقع أى المنتظر وقوعه بخلاف الممكن في الترجى فمنتظر وقوعه (قوله وهو الأكثر) أى التمنى في المستحيل (قوله والإشفاق) هو توقع الحزف .

وقوله فلهلك تارك إغم أورد أن ترك بعض ما يوحى إليه غير ممكن لمصمته . وأجيب بأن للراد بالممكن فى قوله وتختص لعل بالممكن الممكن عقلا وإن استحال عادة أو شرعا كذا فى حاشية البعض . وفيه نظر لأن ترك النبى بعض ما يوحى إليه مستحيل عقلا لأن دليل استحالته عقل كما قرر فى فن الكلام .

<sup>[</sup>٢٦٩] البيت من الطويل ، وقائله النجاشي وهو من شواهد الكتاب [ ٩/١ ] ، المنني (٢٩١) ، (٢٣٩) . والشاهد فيه قوله : أو ولائو اسقني ٥ حيث حذفت النون من 1 لكن ٥ للتخلص من النقاء الساكنين تضبيهًا لها بالنهرين .

والاستفهام نحو : ﴿وَمَا يَدُويُكُ لَعْلَهُ يَزُّكُى﴾[عبس: ٣]، وتابع في الأول الأخفش وفي الثاني الكوفيين وتختص لعل بالمكن وليست مركبة على الأصح ،وفيهاعشر لغات مشهورة ،وكأن التشبيه (قوله لعله يزكي) أي يزكي أي ما يدريك جواب هذا السؤال (قوله وتختص لعل إلخ) لا يرد قول فرعون : لعلى أطلع إلى إله موسى لأنه في زعمه الباطل ممكن . هذا وقد اختلف في لعل الواقعة في كلامه تعالى لاستحالة ترقب غير الموثوق بحصوله في حقه تعالى فقيل : إنها باعتبار حال المخاطبين ، فالرجاء والإشفاق متعلق بهم كما أن الشك في أو كذلك . وفي شرح المناوي على الجمع الصغير أن لعل في كلام الله تمالي وكلام رسوله للوقوع! هـ وفيه نظر ظاهر وكلعل عسى ويؤخذ من التصريح كما قاله الروداني أن معنى عسى ولعل في القرآن أمر بالترجي أو الإشفاق . وفي حاشية الكشاف للتفتازاني : لعل موضوعة لتوقع محبوب وهو الترجي أو مكروه وهو الاشفاق والتوقع بوجهيه قد يكون من المتكلم وقد يكون من المخاطب وقد يكون من غيرهما كما تشهد به موارد الاستعمال وقد وردت في القرآن للإطماع مع تحقق حصول المطمع فيه لكن عدل عن طريق التحقيق إلى طريق الإطماع دلالة على أنه لا خلف في إطماع الكريم وأنه كجزمه بالحصول . ولما كان ما بعد لعل الإطماعية محقق الحصول وصالحا لكونه غرضاً مما قبلها زعم ابن الأنباري وجماعة أن لعل قد تكون بمعنى كي ورده المصنف يعني الزمخشري بأن عدم صلوحها لمجرد معنى العلية يأباه ، ألا تراك تقول : دخلت على المريض كي أعوده ولا يصح لعل وقد لا تصلح لعل لشيء من هذه المعالى كما في قوله تعالى : ﴿ لَعَلَكُم تَتَقُونَ ﴾ [ البقرة : ٢٢ ] ؛ أما كونها ليست للإشفاق فظاهر أو لترجى الله فلاستحالته أو لترجى المخلوقين فلأنهم لم يكونوا حال الخلق عالمين بالتقوى حتى يرجوها ، أو وللإطماع فلأنه إنما يكون فيما يتوقعه المخاطب ويرغب فيه من جهة المتكلم والتقوى ليست كذلك بل هي مستعارة لحالة شبيهة بالترجي لتردد حال العباد بين التقوى وعدمها كتردد المترجي بين حصول المرجوّ وعدمه أو مجاز في الطلب . نعم إن قلنا بأن لعل قد تأتى للتعليل صح حملها في الآية عليه عند من لا يمنع تعليل فعله تعالى بالفرض العائد إلى العباد فإن منعه بعيد جدا لخالفته كثيرا من النصوص ا هـ باختصار (قوله وفيها عشر لغات) قال في التسهيل: وقد يقال في لعل عل ولعن وعن ولأن وأن ورعنٌ ورغنٌ ولغنَّ أي بغين معجمة في هذين ولعلت . قال شيخنا : وزاد بعضهم لغتين وغلَّ وغن بالمعجمة فيهما ، وفي الهمع زيادة لونَّ ولعا ورعلٌ بمهملة . ونقل البعض زيادة عل وأل بفتح اللام في هذين ، فإن أراد فتح اللام مشددة لزمه التكرار لتقدم عل المشددة اللام في كلامه وإن أراد فتحها مخففة ورد عليه قول الشارح في آخر الباب خاتمة لا يجوز تخفيف لعل على اختلاف لغاتها ١ هـ فإن الكلام وإن قاله الشارح في مقام تخفيف حروف الباب بالسكون يفيد ظاهره ثبوت التشديد في جميع لغات لعل . وبالجملة فزيادة هذين محتاجة إلى تحرير ونقل صريح و لم أقف عليه ومجموع اللغات بهما سبع عشرة .

وهى مركبة على الصحيح ، وقبل بإجماع \_ من كاف التشبيه وأن ، فأصل كأن زيدا أسد أن زيدا كأسد ، فقدم حرف التشبيه اهتماما ففتحت همزة إن لدخول الجار (وَرَاعِ فَمَا التَّشِيقِ) وهو تقديم اسمها وتأخير خبرها وجوبا (إلا في) الموضع (اللَّذِي) يكون الحبر فيه ظرفا أو بجرورا (كَلَّتَ فِيهَا أَوْ هُنَا غَيْرَ اللَّذِي) للتوسع في الظروف والجرورات . قال في العمدة : ويجب أن يقدر العامل في الظرف بعد الاسم كما يقدر الخبر وهو غير ظرف .

(تنبيهان) ه: الأول حكم معمول خبرها حكم خبرها فلا يجوز تقديمه إلا إذا كان

(قوله وكأن التشبيه) أى المؤكد . وقيد البطليوسي كونها للتشبيه بما إذا كان خبرها اسما أرفع من اسمها أو أحط وليس صفة من صفاته نحو كأن زيدا ملك وكأن زيدا حمار فإن كان خبرها فعلا أو ظرفا أو جارا وبجرورا أو صفة من صفات اسمها كانت للظن نحو كأن زيدا قام أو قائم أو عندك أو في الدار لأن زيدا نفس القائم ونفس المستقر لا يشبه بنفسه (فائدة) قال الرضي : أولى ما قيل في كأنك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل أن التقدير كأنك تبصر بالدنيا أي تشاهدها كما في قوله تعالى : ﴿ فبصرت به عن جُنْبٍ ﴾ [ القصص : ١١ ج ، والجملة بعد المجرور بالباء حال بدليل رواية و لم تكن و لم تزل . وقولهم : كأنى بالليل وقد أقبل وكأنى بزيد وهو ملك . وأما قولهم : كأنك بالشتاء مقبل وكأنك بالفرج آت فالأولى فيه أن ما بعد المجرور هو الخبر والمجرور متعلق به (قوله لدخول الجار) أو تخفيفا لئقل الكلمة بالتركيب (قوله وراع فا الترتيب؛ أي المعلوم من الأمثلة السابقة لضعف العمل بالحرفية (قوله إلا في الذي إغ) إن قلت حيثً توسع في الظرف والمجرور فهلا جاز تقديم خبرها عليها نفسها إذا كان ظرفا أو مجرورا . قلت : لم يجز لأن لها الصدركا في الحاجبية قالوا : ليعلم من أول الأمر اشتال الكلام على التأكيد أو التشبيه أو الاستدراك أو التمني أو الترجي سوى أن المفتوحة فليس لها الصدر . فإن قلت : فحينئذ لم لم يجر خبرها عليها . قلت : يوجه بالحمل على المكسورة فإنها فرعها . فإن قلت : فلم امتنع تقدم خبر ما الحجازية على اسمها وإن كان ظرفا أو مجرورا كما تقدم . قلت : بوجه بأن هذه أقوى لأنها تشبه الأفعال لفظا من حيث كونها على ثلاثة أحرف فصاعدا ومبنية على الفتح ومعنى لأنها بمعنى أكدت وشببت وتمنيت إلخ ولأنها مشبهة بفعل متصرف وهو كان وما مشبهة بفعل جامد وهو ليس والقعل المتصرف أقرى سبم باختصار ووجه استثناء أن المفتوحة من لزوم الصدر أنها تستدعي سبق بعض كلامها فلا ترد لكن لأنها تستدعي سبق كلام تام فلا ينافي صدارتها ف كلامها فاعرفه (قوله غير البلدي) أي فاحش اللسان (قوله بعد الاسم) هذا يؤدي إلى أن المتقدم على الاسم معمول الخبر لا الخبر بناء على أن الخبر هو العامل مع أن كلامه في تقديم الخبر إلا أن يقال جعل المثالين من تقديم الخبر باعتبار الظاهر وقطع النظر عن المتعلق المحذوف (قوله وهو غير ظرف) كما في قولهم إن مالا وإن ولدا (قوله فلا يجوز تقديمه) أي على الاسم ويجوز تقديمه مطلقا على الخبر كاياتي في قوله : وتصحب الواسط معمول الخبر ويفرق بأن في تقديمه على الاسم فصلا لها من معموليهما معا . ظرفا أو جارا وبجرورا، نحو: إن عندك زيدا مقم وإن فيك عمرا راغب، ومته قوله:

[۲۷۰] فلا تلخنى فيها فائ بسحيها أخاك مُصّابُ القلب جُمَّ بلابلَهُ

وقد صرح به في غير هذا الكتاب ومنعه بعضهم الناني عل جواز تقديم الحرر إذا كان ظرفا
أو بجرورا في غير نحو إن عند زيد أخاه وليت في الدار صاحبها لما سلف رؤهمَزُ إثَّ أَفْتِحُ، وجوبا
رئيسَدُ مُصَدِّدٍه مَسَدَّدًا) مع معموليها لزوما بأن وقعت في على فاعل نحو: ﴿ أَوْ لَم يكفّهُم أَنَا الزّلنا ﴾
[العنكبوت: ٥]، أو مفعول غير محكى بالقول نحو: ﴿ ولا تَخافُونُ أَنكِم أَشْرِ كَمْ ﴾ [الأنعام: ٨٦]،

ر**قوله فلا تلحني)** أى تلمنى ، جم كثير بلابله وسلوسه وهمومه **رقوله ومنعه بعضهم)** الوجه خلافه لأنه يجوز تقديمه

تقديم في ما وهذه أقوى بدليل جواز تقديم الحبر إذا كان ظرفا أو جارا و بجرورا هنا وامتناعه هناك أفاده سم.

وما علل به المنع من أن تقديم المصول يؤدى بجواز تقديم العامل والعامل هنا لا يتقدم نظر فيه شيخنا بأنه أغلبي
كا مر لاكل (قوله عمل جواز تقديم الحبر إلح) إذا حمل الجواز على مقابل الامتناع صدق بالوجوب فلا بحتاج
كا مر لاكل (قوله عمل جواز تقديم الحبر إلح) إذا حمل الجواز على مقابل الامتناع صدق بالوجوب فلا بحتاد فرارا من عود الضمير على متأخر الفظا ورتبة . وقد يمتنع فحو : إن زيد الفي الدار لامتناع تقديم الخبر باللام .
فرارا من عود الضمير على متأخر الفظا ورتبة . وقد يمتنع فحو : إن زيد الفي الدار لامتناع تقديم الخبر باللام .
فأجازوه لأن الاسم وإن تأخر الفظا ورتبة . وقد يمتنع نحسر بجمله شاملا للكسر الواجب والجائز على طريق على ظاهره لأن الثاني على طريق الشارح المرائز من عالم المنافر المنافرة بالمنافرة المنافرة المنافرة المنافرة المنافرة على المنافرة المنافرة

<sup>[</sup> ٢٧٠] هر من أيبات الكتاب . وهو من الطويل . يقال : لهيت الرجل ألحاه لحيا إذا لمته وعذك ، من باب فحج يفتح ، فيها أى في المحبوبة ، والفاء في فإن للتعليل ، والمشاهد في يميها فإنه يتعلق بقوله مصلب القلب فهو معمول الحبر قدم على الاسم ، ولا يجرز ذلك إلا عند البعش وقد تعلقوا به ، وقوله : أخاك اسم إن ، ومصلب القلب كلام إضافى فى خبره . وبلايله أى وساوسه ، وهو مبتدأ . وجم خبره مقدما أى عظيم . وهذه الجملة إما خبر آخر أو بدل من مصاب القلب .

إلا أنك تشتم الناس ، لا مفعولا فيه ولا مفعولا مطلقا ولا حالا ولا تمييزا كذا في الدماميني وغيره (**قوله** غير محكى) أَى بالقول وكان عليه أن يزيد وغير خبر في الأصل ليخرج نحو : ظننت زيدا أنه قائم إلا أن يقال تركه لاستفادته من التنبه الآتي قريبا (قوله أو مبتدأ) أي في الحال كما في الآية أو في الأصل نحو كان عندى أنك فاضل (قوله نحو : ومن آياته إغج هذا مذهب الخليل ونقل المطرزى عن سيبويه أن اسم الحدث المرفوع بعد الظرف فاعل له وإن لم يعتمد الظرف على شيء . قال : ومنه : ﴿ وَمَنْ آياته أنك ترى الأرضُّ ﴾ أفاده في التصريح (قوله أو خبر عن اسم معنى إلخ/ حاصله أن الخبر عنه إذا كان اسم معنى فإما أن يكون قولا أو غيره وعلى كل فإما أن يكون خبر إن صادقا على اسم المعنى أى يصح حمله عليه أولا . وتكلم الشارح على ثلاثة وسكت عما إذا كان قولا وخبر إن صادقا عليه نحو : قولًى إنه حق لعلم وجوب كسرها بآلأولى إذا كانت تكسر مع واحد من كون اسم المعنى وصدق خبر إن عليه فمعهما أولى . نعم في صورة كون اسم المعنى قولا إذا كان خبر إن قولا واتحد قائل القولين جاز الفتح والكسر نحو قولي : إني أحمد الله كما سيأتي فإن اختلف القائل وجب الكسر نحو قولي : إن زيدا يحمد الله (قوله عليه خبرها) أي على المني خبر إن (قوله اعتقادي أنك فاضل) أي معتقدي فضلك ولم يجز الكسر على أن تكون مع معموليها جملة مخبرا بها عن المبتدأ لعدم الرابط (قوله واعتقاد زيد أنه حقى) لم يصح الفتح على معنى اعتقاد زيد كون اعتقاده حقا لاختلاف الضمير ومرجعه لأن الاعتقاد الواقع عليه الضمير في قولنا اعتقادُ زيد أنه حق غير الاعتقاد المجمول مبتدأ الراجع إليه الضمير بحسب الظاهر لأن هذا هو المتعلق بكون ذلك حقا فاستفده (قوله ذلك بأن الله هو الحق) أي متلبس بحقيقة الله (قوله أو الإضافة) أي إن كان المضاف إليها مما لا يضاف إلا إلى المفرد بدليل ما سيأتى ، فاندفع اعتراض سم وغيره بأن الفتح لا يجب عند كل إضافة لوجوب الكسر إذا كان المضاف إلى أن مما لا يضاف إلا إلى الجملة كحيث ، وجواز الفتح والكسر إذا كان مما يضاف إلى المفرد والجملة (قوله مثل ما أنكم) ما زائدة (قوله وألى فضلتكم) عطفٌ خاص على عام (قوله أنها لكم) أي استقرارها لكم وهو بدل اشتمال من إحدى الطائفتين . (تنبيه)و إنما قال لسد مصدر ولم يقل لسد مفرد لأنه قد يسد العفرد مسدها. ويجب الكسر نحو ظننت زبدا إنه قائم (وفي سؤى ذاك أكسي) على الأصل (فاكسر في الابتداء) إما حقيقة نحو: ﴿إِنَّا فَعَحنا لَكُ ﴾ [الفتح: ١]، أو حكما كالواقعة بعد ألا الاستفتاحية: ﴿إِلَّا إِنْ أُولِيَاء اللهِ ﴾ [يونس: ٢٦]، والواقعة بعد حيث نحو اجلس حيث إن زيدا جالس والواقعة خبرا عن اسم الذات نحو زيد إنه قائم، والواقعة بعد إذ نحو جتلك إذ إن زيدًا غائب (وَفي بَلْمَ صِلْمَ) نحو: ﴿هَا إِنَّ هَفَاتُهُ لِسُوعِ ﴾ [القصص: ٢٦]، بخلاف

(قوله نحو ظننت زيدا إنه قائم) فإن فيه واجبة الكسر لعدم سد المصدر مسدها إذ لا يصح ظننت زيدا قيامه (قوله اكسر) أي أدم الكسر (قوله في الابتدا) أي ابتداء جملتها إما حقيقة بأن لا يسبقها شيء له تعلق بثلث الجملة أو حكما بأن يسبقها ذلك ، ومن القسم الأول الواقعة بعد كلًّا بناء على قول الجمهور إنها حرف ردع وزجر لا غير حتى أجازوا أبدا الوقف عليها والابتداء بما بعدها ، وحتى قال جماعة منهم : صي سمعت كلاً في سورة فاحكم بأنها مكية لأن أكثر ما نزل التهديد والوعيد بمكة لأن أكثر العتو كان بها . وقال أبو حاتم : تكون بمعنى ألا الاستفتاحية ووافقه على ذلك الزجاج وغيره وعليه تكون من القسم الثاني . وقال النضر بن شميل : تكون حرف تصديق كأن . وقال الكسائي : تكون بمعنى حقا وضعف بأنه لم يسمع فتح إن بعدها وهو واجب بعد حقا وما بمعناه . قال مكي : وهي حينئذ اسم كمرادفها ولتنوينها ف قراءة بعضهم : ﴿ كَلَا سَيْكُفُرُونَ بِعِنْدَتِهِم ﴾ [ مريم : ٨٢ ] وقال غيره : اشتراك اللفظ بين الاسمية والحرفية قليل مخالف للأصل ومحوج لتكلف علة لبنائها وخرج الننوين في الآية على أنه بدل من حرف الإطلاق المزيد في رؤوس الآي ثم وصل بنية الوقف ، أفاده في الهمم (قوله بعد ألا الاستفتاحية) أي التي يستفتح بها الكلام لتنبيه انخاطب على ذلك الكلام لتأكد مضمونه عند المتكلم ا هـ دماميني . وفي المغني : ألا تكون للتنبيه فندل على تحقق ما بعدها ويقول المعربون فيها حرف استفتاح فيبينون مكانها ويهملون معناها ا هـ ويقال فيها هلا بإبدال الهمزة هاء ا هـ همع . وهل هي بسيطة أو مركبة من هزة الاستفهام ولا النافية قولان (قوله والواقعة بعد حيث) أي عقب حيث فخرج نحو جلست حيث اعتقاد زيد أنه مكان حسن فإن هذه واجبة الفتح كما علم مما مر . هذا والصحيح جواز الفتح حيث . أما على القول بجواز إضافتها إلى المفرد فظاهر . وأَمَا على المشهور من وجوب إضافتها إلى الجملة فلأنه يقدر تمام الجملة من خبر أو فعل وقبل يكتفي بإضافتها إلى صورة الجملة وإذ مثل حيث في جواز الفتح فيما يظهر (قوله والواقعة خبرا عن اسم الذات) لم يصح الفتح لتأول المفتوحة بمصدر ولا يخبر به عن أسم الذات إلا بتأويل وهو ممتنع مع أن على ما ذكره المصرح وإن كان للبحث فيه مجال . وما نقل عن السيد من جواز الإخبار بالمصدر المُؤول عن اسم الذات من غير تأويل الظاهر أنه مفروض في بعض التراكيب نحو عسى زيد أن يقوم وعمرو إما أنه قائم أو قاعد ، فقول البعض الظاهر على كلام السبد جواز الفتح غير ظاهر فتأمل (**قوله وفي بدء صلة)** أي الموصول اسمي أو حرفي وقد مثل الشارح لهما ومثل الصلة الصَّفة نحو : مررت برجل إنه فاضل .

حشو الصلة نحو جاء الذي عندي أنه فاضل ، ولا أفعله ما أن في السماء نجما ، إذ التقدير ما ثبت أن في السماء نجما (وَحَيْثُ إِنَّ لِيَمِينِ مُكْمِلَهُ) يعني وقعت جوابًا له سواء مع اللام أو دونها نحو ﴿ والعصر إن الإنسان لفي خسر ﴾ [ العصر : ١ ] ، ﴿ حم ه والكتاب المبين . إنا أنزلناه كه [ الدخان : ١ ] ، (أَوْ حُكِيَتْ بالقَوْلِ) نحو : ﴿ قَالَ إِلَىٰ عبد الله ﴾ [ مريم : ٣٠ ] ، فإن لم تحك بل أجرى القول مجرى الظن وجب الفتح ، عبد الله ج د ر... ومن ثم روى بالوجهين قوله : أَتَقُولُ إِنْكَ بِالْحِاةِ مُمَثِّعٌ

(قوله ما إن مفاتحه لتنوع) أي تثقل والاستشهاد ميني على أن ما موصولة ويصح كونها نكرة موصوفة (قوله علاف حشو الصلة، أي بحسب اللفظ فلا ينافي كونها في المسلو باعتبار الرتبة في جاء الذي عندي أنه فاضل والمراد باللفظ ما يشمل المقدر ليدخل في الحشو لا أفعله ما أن في السماء نجما وقوله سواء مع اللام) أي ولا فرق معها بين وجود فعل القسم أولا . وقوله أو دونها أي مع حذف فعل القسم فلا يعارض . هذا ما يأتي من جواز الوجهين عند عدم اللام وذكر فعل القسم ، على أنَّ من فتح في هذه الصورة الآتية لم يجعلها جواب القسم كما سيذكره الشارح وكلامنا هنا فيما إذا كانت جوابا . فبان لك أن كلام المصنف والشارح شامل لثلاث صور وإن لم يمثل الشارح إلا لصورتين ، وأن قول البعض الكلام هنا في قسم لم يصرح بفعله بقرينة قول الشارح فيما بأتي أو فعل قسم ظاهر غير ظاهر لأنه يلزم عليه عدم تعرض المصنف هنا وفيما يأتي لحكم صورة ذكر فعل القسم مع ذكر اللام وما استند إليه من القرينة لا يشهد له كما لا يخفي ولا يشهد له أيضا قول الشارح فيما يأتي والتقييد إلح لما ستعرفه . وهذا وفي التصريح أن ابن كيسان حكى عن الكوفيين جواز الوجهين إذا حذف الفعل و لم تذكر اللام نحو والله إن زيدا قائم وأنهم يفضلون الفتح في هذا المثال على الكسر وأن أبا عبد الله الطوال منهم يوجبه و لم يثبت لهم سماع بذلك ا هـ وفي شرح الجامع أن القول بجواز الفتح في نحو هذا المثال لم يؤيده سماع وليس له وجه بل هو غلط وأطال في بيان ذلك كما نقله شيخنا ولعدم سماع الفتح حكى في التوضيح إجماع العرب على تعين الكسر في الصور الثلاث (قوله أو حكيت بالقول) الباء للآلة (قوله فإن لم تحك بل أجرى القول مجرى الظن) أي بالفعل بأن عمل وجعل بمناه بالفعل فلا منافاة بين إيجاب الشارح الفتح في هذه الحالة وبين تجويز المرادي الفتح والكسر عند صلاحية القول للحكاية به ولا جزائه مجرى الظن قبل اختيار أحدهما وارتكابه بالفعل قال : لأن الحكاية بالقول مع استيفائه شروطه إجرائه مجرى الظن جائزة .

تقول إعمال تظن ، والكسر على الحكاية . والواو في وقد للحال .

<sup>\*</sup> وَقُلْدُ ٱسْتَنْجُتُ دَمَ ٱمْرِيءٍ مُسْتَسْلِمٍ \* [٢٧١] قيل قاله الفرزدق , وعجزه : هو من الكامل ، الهمزة للاستفهام على وجه الإنكار . والشاهد في قوله : إنك حيث يجوز فيه الوجهان : الفنح على إعمال

(أَوْ حَلَّتْ مَحَلْ \* حَالِي) أما مع الواوِ (كَزُرْتُهُ وَالِّي ذُو أَمَلْ) ﴿ كَمَا أَخْرَجَكَ رَبْك

من بیتك بالحق وإن فریقا من المؤمنین لكارهون ﴾ [ الأنفال : ٥ ] وقوله :

[۲۷۲] مَمَا أُعطَيانِي وَلَا سَاتُشَهُمَا إلا وإلَّى لِخاجِزِي كَرَمِسي

أو بدونه نحو : ﴿ إلا إنهم لِيأكلون الطعام ﴾ [ الفرقان : ٢٠ ] ، (وَكَسَرُوا) أيضا

(مِنْ بَفَدِ فِقْلِي) قلبي (عُلِقًا) عنها (باللام كَاعْلَمْ إِنَّهُ لَلُو ثَقَى) ﴿ وَاللهُ يعلم إلَّك لرسوله ﴾ [ المنافقون : ١ ] ، وأنشد صيويه :

[۲۷۳] أَلَمْ تَرَ إِلَى وَآبَنَ أَسْوَدَ لِللّهَ لَنَسْرِى إِلَى نَازَيْنِ يَفْلُو سَناهُما و (۲۷۳] و (بَقْلَ إِذَا فَجَاءَةٍ أَنْ فَعَل (قَسَم) ظاهر (لا لام بَقْدَة بِوَجْهَيْن لَمْمِ) أى نسب نظرا لموجب كل منهما لصلاحية المقام لهما على سبيل البدل ، فعن الأول قوله :

رقوله أو حلت محل حالى لم تفتح حيثا لأن وقوع المصدر حالا وإن كار سماعى ، على أن السماع المحارد في المصدر لا المؤوّل ، ولأن المصدر المنسبك من أن المفتوحة الناصبة لمعرفة والحال نكرة ولابد من كون إن في ابتداء الحال ليخرج نحو : خرج زيد وعندى أنه فاضل (قوله كما أخرجك) ما مصدرية (قوله ألا إنهم) أى المراسلين ولكسر إن في الآية سبب آخر وهو وقوع اللام في خيرها رقوله علقا عنها باللام) أى لام الابتداء واحترز عن غير اللام من المعلقات الآتية (قوله لهلة) ظرف لتسرى وقوله سناهما أى ضورة مما رقوله بعد إلى حال من النسير في نمي الراجع إلى همز إن رقوله طلهي) أى همز إن كان حرف القسم الباء الموحدة دون الواو والناء الفوقية (قوله نجى) أى همز إن بقطع النظر عن كونه مفتوحا أو مكسورا (قوله نظرا لموجب كل منهما) مرجب الكسر مع إذا اعتبار إن ومعموليها جملة بلا اختجاج إلى تقدير خبر ، مع فعل القسم اعتبار ذلك مفردا مبتدأ مع نقدير الخبر ومع فعل القسم اعتبار ذلك مفردا مبتدأ مع تقدير الخبر ومع فعل القسم اعتبار ذلك مفردا مبتدأ مع سبينه الشارح ، وقوله لصلاجية علة لنظر وضيو هما إلى الموجبية علة لنظر وضيو هما إلى الموجبية .

<sup>[</sup>٢٧٢] البيت من الكامل ، وقائله الفرزدق ، وليس موجودًا في ديواته . انظر : (معجم الشواهد العربية ) (٢٧٤] البيت و والشاهد فيه كسر همزة ه إن ه السبين وهما : وقوعها في جملة الحال ، واقترات خبرها باللام . والام : والام الله عن الله عن العرب ، وهو من الطويل . والهنزة للاستغيام دخلت على النفى كما في قوله : إنى حيث كسرت نجىء اللام في الخير وهو لتسرى . والسنا مقصور : الضوء .

[٢٧٤] وَكُنت أَرى زيدًا كما قبل سيَّدًا إذا إِنَّهُ عَبدُ اللَّهَا واللَّهاذِم

يروى بالكسر على معنى فإذا هو عبد القفا ، وبالفتح على معنى فإذا العبودية أي حاصلة ، كما تقول : خرجت فإذا الأسد . قال الناظم : والكسر أولى لأنه لا يحوج إلى تقدير . لكن ذهب قوم إلى أن إذا هي الخبر ، والتقدير فإذا العبودية ، أي ففي الحضرة العبودية ، وعلى هذا فلا تقدير في الفتح أيضا فيستوى الوجهان ، ومن الثاني قوله : أَوْ تَحْلَفِي بَسَرَبُّكِ الْعَلَّسِي أنى أبور ذَيِّسالِكِ العبِّسيِّي (**قوله وكنت أرى)** بضم الهمزة بمعنى أظن لغلبة استعماله بالضم في معنى أظن كما قاله يسّ وإن جاز في الذي· بمعنى أظن الفتح أيضا تتعدى إلى مفعولين سواء فتحت أو ضمت، فزيدا مفعوله الأول وسيدا مفعوله الثاني كما قاله المصرح والعيني ووجه تعدية المضموم إلى مفعولين مع أنه مضارع أرى المتعدي إلى ثلاثة استعماله بمعنيي أظن المتعدى إلى اثنين من باب الاستعمال في اللازم كما قاله الغزى، إذ معنى أراني زيد عمرا فاضلا جعلني زيد ظانا عمرا فاضلا، ويلزم هذا المعنى ظن المتكلم عمرا فاضلا لكن في شرح المتن للمرادي أن من الأفعال المتعدية . إلى ثلاثة أرى بالبناء للمفعول مضارع أريت بمعنى أظننت كذلك وكذا في شرحه للتسهيل وزاد فيه عن سيبو يه وغيره أن أريت بمعنى أظننت لم ينطق له بمبنى للفاعل كما لم ينطق بأظننت التي أريت بمعناها قال: ولا يكون المفعول الأول لأريت هذه ومضارعها إلا ضمير متكلم كأريت وأرى ونرى، وقد يكون ضمير مخاطب كقراءة من قرأ: ﴿ وَتُرِي النَّاسِ صَكَاوِي ﴾ [ الحج: ٢]، بضم التاء ونصب الناس ا هـ يسَّ، والقفا مؤخر العنق واللهاز م جمع لهزمة بالكسر طرف الحلقوم وخصهما بالذكر لأن القفا موضع الصفع واللهازم موضع اللكز . وقوله كما قبل أي ظنا موافقا لما يقوله الناس من أنه سيد (قوله لكن ذهب قرم إلخ) يحتمل أنه من كلام الناظم وأنه من كلام الشارح وعلى كل ليس المقصود به منازعة قول الناظم وأنه من كلام الشارح، وعلى كل ليس المقصور به منازعة قول الناظم والكسر أولي إلخ حتى يرد عليه اعتراض غير واحد كالبعض بأنه لا ينهض على المصنف لأن مذهبه أن إذا حرف بل دفع ما يتوهم من أن أولوية الكسر متفق عليها (قوله هي الخبر) أي لكونها ظرف مكان بقرينة قوله أي ففي الحضرة العبودية وإن ذهب بعضهم إلى أنها ظرف زمان وأنها حبر أي ففي الوقت العبودية (قوله أو تحلفي) أو بمعنى إلى أو إلا وذيالك تصغير ذلك على غير قياس.

[ ٢٧٤] هر من أبيات الكتاب، و لم بسب فيه إلى أحد، وهو من الطويل. وأرى يمنى أظن، وزيدا مفعوله الأول، و سبدا الثاني و كا قبل معترض بينهما، وما مصدرية أي كقول الناس فيه. والمساهد في إنه إلى المحددية أي كقول الناس فيه. والمساهد إن المحددية على تقديم ها بالمارد أي فإذا عبوديته حاصلة. وعبد الفنا والملهازم كتابة عن الحنت. واللهازم جمع لحرمة بكسر اللام هي طرف الحلقوم، وقبل هي مصفحة تحت الأذن أراد أنه ظن سيادته فلما نظر إلى قفاه و لهازمة تبين عبوديته والوم، وخصم هدين لأن القفا موضع الصفع. واللهازم موضع اللكر. وقبل: المحتى كنت أنف سيدا كما قبل غسيس عبد البطن.

يروى بالكسر على جعلها جوابا للقسم ، وبالفتح على جعلها مفعولا بواسطة نزع الحافض أى على أنى . والتغييد بكون القسم بفعل ظاهر للاحتراز عما مر قريبا في المكسورة . وبقوله لا لام بعده عما بعده اللام من ذلك حيث يتعين فيه الكسر نحو : ﴿ وَعِلْفُونَ بِالله إنهم لمنكم ﴾ [ التوبة : ٥٦ ]، و : ﴿ أهؤلاء الذين أقسموا بالله جهلا أيانهم إنهم لمعكم ﴾ [ المائدة : ٥٣ ]، وقد اتضح لك أن من فتح أن لم يجعلها جواب القسم ، لأن الفتح متوقف على كون المحل مغيا فيه المصدر على أن وصلتها ، وجواب القسم لا يكون كذلك ، فإنه لا يكون إلا جملة ، ويجوز الوجهان أيضا (مَعْ تُلُوفًا المُغْرَان غور : ﴿ فَأَلُه غَفُور رحم ﴾ [ الأنعام : ٥٤ ]، جواب : ﴿ مَن عمل منكم سوءا بمهالة ﴾ [ الأنعام : ٥٤ ]، قرىء بالكسر على جعل ما بعد الفاء جملة تامة أى فهو غفور رحم ، وبالفتح على تقديرها بمصدر هو خبر مبتدأ محفوف أى فجزاؤه الفقران ، أو مبتدأ بخره مؤوف أى فجزاؤه الفقران ، أو مبتدأ بخره مؤوف أي فجزاؤه الفقران ، ولذلك لم خبره محفوف أى فالغفران جزاؤه ، والكسر أحسن في القياس . قال الناظم : ولذلك لم يجره علوف أى فالغفران جزاؤه ، والكسر أحسن في القياس . قال الناظم : ولذلك لم يجره الفترات في القسرات في القسرات في القسرات المقتردسة (وقاً)

رقوله على جعلها مفعولا إلح، أي سادا مسد الجواب رقوله للاحتراز عما من أي يعض ما مر وهو الصور تان اللذان مثل ضما عند قول المسنف \* وحيث إن يمين مكمله \* وهما صورة عدم ذكر فعل القسم مع عدم ذكر اللام لوجوب الكسر حيننذ رقوله عما بعد اللام) أي عن فعل القسم اللام وصورة عدم ذكر فعل القسم مع ذكر اللام لوجوب الكسر حيننذ رقوله عما بعد اللام وقوله من ذلك أي مما مر أي حالة كونه بعض ما مر من الصور الثلاث الداخلة تحت قول المصنف سابقا \* وحيث إن يمين مكمله \* كا قدمناه رقوله وقد اتضح لك أي من قوله يروى بالكسر إلغ رقوله لم يجهلها جواب القسمي أي بل مفعولا كا تقدم ولا يضر عدم الجواب لأن الجار والمجرور يقوم مقامه ويؤدى مؤداه رقوله وتجوز ألوجهان أيضان أشار بذلك إلى أن الظرف معطوف على بعد إذا بحذف حرف العطف رقوله مع تلو فالجزا) مثل فاء الجزاه ما يشبها كا في قوله : ﴿ واعلموا أمّا غضم من هيء فأن نقد تحسه كي الأنفال: ٤١ ]. وقوله هو خير مبتدا محلوف، هو أول ما بعده لأن نظائره أكثر نحر : ﴿ وإن مسه المشرف على المنافئة عندم من هيء فأن نقد تحسه كي في قول : ﴿ والعلموا أمّا فندم من هيء فأن نقد تحسه في في النفاس كما المنفؤ على المنافئة عندم من هيء فأن نقد تحسه كي بأن المفتوحة أي كتوله : ﴿ والعربة عالم المنافئة عندم من هيء فأن نقد تحسف في القياس لعدم إحواجه إلى تقدير وقوله إلا مسبوقاً المنافقة على الكتوحة في كالقول كا المنافئة عندم من هيء فأن نقد تحسول على المنافقة على ا

<sup>—</sup> قلضا رؤية الراجزى. أى تضعمن أينها للرأة، فلما دخلت نود التأكيد سقطت نود الكلمة وحذف الياء لالتفاء الساكتين، وكسر تا للدال تعدل على الباء اغذوفة. ومقعد القصى إما مفعول معلق على أن يكود المقعد بمنى القعود، أو على أنه مفعول فيه أى فقد القصى أم المبعد، من قصا الملكان يقصو إذا بعد. يقال رجل قائورة وفو قائورة لا يخالط الناس لسوء خلقه، والمقتل للبخوض من قلاه يقلية فق بالكسر، وهما صفتان للقصى رقوله أو) بحتى إلى، فلذلك تصب القعل بإضمار أن يعدها. والشاهد في أن حيث يجوز فيه الرجهان: الكسر لأنه جواب القسم، والفتح على إضمار على أى أو تمانى بربك على أن، فلما أضمر الجار ضحت أن. وفيالك مصغر ذلك، كما أن مصغر ذلك ذياك.

الحكم أيضا (يَطَوِّهُ ، في) كل موضع وقعت إن فيه خبر قول وكان خبرها قولا والقائل واحد كما في المجدد الله ، واحد كما في خير القول همد الله ، واحد كما في خير القول هذا اللفظ ، أما والكسر على الإخبار بالجملة لقصد الحكاية ، كأنك قلت خير القول هذا اللفظ ، أما إذا انتفى القول الأول فالفتح متعين ، نحو عملي أنى أحمد الله ، أو القول الثانى أو لم يتحد الله . أما لكسر ، نحو قولي إنى زيدا يحمد الله .

(تنبيه): سكت الناظم عن مواضع يجوز فيها الوجهان : الأول أن تقع بعد

وقوله : ﴿ كتب عليه أنه من تولاه فأنه يضله ﴾ [ الحج : ٤ ] ، بخلاف ما لم تسبق بأن المنتوحة فواجبة الكسر نحو : ﴿ إِنَّهُ مِن يَأْتُ رَبِّهُ مجرِمًا فَإِنْ لَهُ جَهِنَّم ﴾ [ طه : ٧٤ ] ، ﴿ إِنَّهُ مِن يتق ويصبر فإن الله لا يضيع أجر المُصنين ﴾ [ يوسف : ٩٠ ] ، ولذلك لم ينتج ﴿ فَإِنّه غَفُورَ رَحْمٍ ﴾ [ الأنعام : ٥٤ ] ، إلا من فتح ﴿ أَنَّهُ مَن عُمِلَ مَنكُم صوءًا بجهالة ﴾ [ الأنعام : ٥٥ ]، ونافع نمن فتح أنه من عمل وكسر فإنه غفور رحم كذا في البيضاوي (وقوله وذا الحكم) أي جواز الوجهين (قوله خبر قول) أي ما بمعنى القول سواء كان من مادة القول أو الكلام أو نحوهما وكذا يقال في قوله وكان خبرها قولا (قوله خير القول) إنما كان المخبر عنه هنا قو لا لأن أفعل التفضيل بعض ما يضاف إليه (قوله فالفتح) إذا فتحت فالقول على حقيقته من المصدرية وإذا كسرت فهو بمعنى المقول . قاله في التصريح ولابد في كل من جعل أل للعهد أي قولي أو القول منى لتلا يلزم الإخبار بخاص عن عام (قوله حمدا فله) أي اللغوي بأي عبارة كانت (قوله على الإخبار بالجملة) ولم تحتج إلى رابط لأنها عين المبتدأ قال الشارح في شرح التوضيح ومثل سيبويه هذه المسألة بقوله أول ما أقول أني أَحمد الله ، وخرج الكسر على أنه من بآب الإخبار بالجملة وعليه جرى أكثر النحويين وقيل الكسر على أن الجملة مقول القول محكية به والخبر محذوف كأنك قلت أول قولي هذا اللفظ ثابت وليس بمرضى ، ثم أطال في بيان ذلك وعلل في شرح الجامع رده . بأن مفهوم الكلام عليه أن غير أو ل القول من بقيته غير ثابت وليس مرادا اللهم إلا أن يدعى زيادة أول والبصريون لا يجيزونها (قوله لقصد الحكاية) أي حكاية لفظ الجملة أي الإتيان بها بلفظها وليس المراد أنها مقول القول كما اتضح مما نقلناه عن شرح التوضيح للشارح وإن زعم شارح الجامع أنها مقول القول (قوله نحو عمل أنى أهمد الله) عمل وجوب الفتح في هذا المثال إذا لم يرد بالعمل المعمول اللساني وهو المنطوق وتجعل الإضافة للعهد فإن كان كذلك جاز الكسير وكان هذا التركيب مثل قولي إني أحمد الله في جواز الوجهين وفاقا لحفيد الموضح وابن قاسم الغزي . وقال ف شرح الجامع مؤيدا وجوب الفتح إن البصريين يمنعون حكاية الجمل بما يرادف القول كالكلام فما لا يرادفه مما أريدً به معناه كما في هذا المثال على الوجه المذكور أولى بالمنع فعلى قواعدهم يجب الفتح في المثال حينئذ ا هـ وأقره شيخنا والبعض وفيه نظر إذ ليس الكلام على الكسر من حكاية الجمل حتى يتجه ما ذكر بل من الإخبار بالجملة فاعرفه . واو مسبوقة بمفردصالح للمطف عليه نمو : ﴿ إِنْ لَكَ أَلا تَجُوع فِيها ولا تعرى . و إنك لا تظمأ فيها ولا تضحى ﴾ [ طه : ٢١٩ ]، قرأ نافع وأبو بكر بالكسر إما على الاستثناف أو العطف على جملة إن الأولى والباقون بالفتح عطفا على ألا تجرع (١٠ . الثانى أن تقع بعد حتى فتكسر بعد الابتدائية نحو مرض زيد حتى إنهم لا يرجونه ، وتفتح بعد الجارة والعاطفة نحو عرفت أمورك حتى أنك فاضل . الثالث أن تقع بعد أما نحو أما إنك فاضل فتكسر إن كانت أما استفتاحية بمنزلة ألا ، وتفتح إن كانت بمعنى حقا كما تقول حقا أنك ذاهب ومنه قوله :

رقوله سكت الناظم، أى لم يصرح بذلك وإلا فهى داخلة فى كلامه رقوله يعد وافى ليست الواو قيدا رقوله سكت الناظم، أى لم يصرح بذلك وإلا فهى داخلة فى كلامه رقوله يعد وافى ليست الواو قيدا رقوله المحتى والمحتى فاء المعنى إلى المتوافق عمر واقوله فتكسر بعد الابتدائية أى التى تبتدأ بها الجمل وتستأنف وهى بمعنى فاء السبية ، وبحث البعض فى عد هدا من مواضع جواز الوجهين بأن المراد جوازهم فى تركيب واحد ، والتركيب هنا غتلف . وهو بحث قوى وإن كان يمكن دفعه بأن أنحاد ما قبل إن فى التركيبين هنا كاف . هذا وما ذكره الشارح من وجوب الكسر بعد الابتدائية قال شيخنا السيد : خلل لى المزاجب حيث قال : إذا وقعت حذفه وإلياته بنا الكسر بعد الابتدائية قال شيخنا السيد : خلل لى لاين الحاجب حيث قال : إذا وقعت حذفه وإلياته بنا الكسر والفتح رقوله محي ألك فاقول ألق يعذف خبره وجب كسرها وإن قلنا : يجوز أن تعدى وقال المحلوث والمحمد والمحتى والمحمد المحتى والمحمد المحمد والمحمد والمح

<sup>[</sup>٢٧٦] تمامه : \* فيتما ويشهم لمويق \* التصدية التي هذا البيت منها . ونتسب في المسامة الصرية إلى عامر بن أسحم تأله المفضل بن معسر البكرى . وسمى مفضلا بالقصية التي هذا البيت منها . ونتسب في المسامة الصرية إلى عامر بن أسحم المكتب الجاهل . وهي من الواقر . وحقا نصب على المطرف المجاوزة عند على الفاعلية ، ونسبه ابن الناظم إلى الله المع المطلاعه على المرد : انتصب على المنطقة ، والقلعم المواقد عنده على الفاعلية ، ونسبه ابن الناظم إلى والله العمم الملاعه على النقل من المرد . والمجاوزة بالمتافزة من المواقد وحدة المواقد وحدة المواقد وحدة المحتمد المنافزة عنده المواقد وهدو المواقد والمحتمد المحتمد المنافزة عنده المحتمد . والمجموزة بالمحسر بعم جار واستقلاراً أي نيضوا مرتميان وبعد ومعنى فريق متفرقة . وهو يقيم المواحد ومعود . وهو مع المحتمد المسافر من قرب أو بعد ومعنى فريق متفرقة . وهو يقيم المواحد وهود .

 <sup>(</sup>١) انظر : الكشاف للزغشري [ ٩٢/٣ ] .

أى أف حق هذا الأمر ؟. الرابع أن تقع بعد لا جرم نحو : ﴿ لا جرم أن الله يعلم ﴾
[ النحل : ٢٣ ] ، فالفتح عند سبيويه على أن جرم فعل وأن وصلتها فاعل ، أى وجب
أن الله يعلم ولا صلة ، وعند الفراء على أن لا جرم بمنزلة لا رجل ومعناه لابد ، ومن بعدها
مقدرة والكسر على ما حكاه الفراء من أن بعضهم ينزلها منزلة اليمين فيقول لا جرم لآتينك
روَبَعْدَ ذَاتِ الْكُسْرِ تُصْحَبُ ٱلْخَبْرُى جوازا (لاَمْ ٱلتِيدَاء تَحُوُ إِلَى لَوَرْنُ أَى ملجاً ، وكان حق

شيء وذلك الشيء هو الحق وموضع ما على هذا نصب على الظرفية الاعتبارية كما نصب حُمًّا عليها في البيت الآتي على قول سيبويه . وقال المبرد : حقا مصدر لحق محذوفا وأن وصلتها فاعل . وقال ابن خروف : أما هذه حرف بسيط وهي مع أن ومعموليها كلام تركب من حرف واسم كما قال الفارسي في يا زيد كذا في شرح التوضيح للشارح . وفي المغنى عن بعضهم أنها اسم وأنها عند هذا البعض وابن خروف بمعنى حقا (قُولِه واستقلوا) أي نهضوا مرتحلين (قوله ولا صلة) الذي في الدماميني عن سيبويه أن لا نافية رد على الكفرة ، ثم رأيت الوجهين في المغنى (قوله من أن بعضهم) أي العرب (قوله فيقول لا جرم لآلينك) فأجيبت باللام كما يجاب بها القسم قال شيخنا وهو صريح في أن لآتينك جواب لا جرم وهو أظهر من جعل البعض لآتيتك جواب قسم محذوف قام مقامه لا جرم ، وانظر ما إعرابها على ما حكاه الفراء هل هو كما يقول سيبويه فيكون الجواب مغنيا عن الفاعل ، أو كما يقول الفراء فيكون الجواب مغنيا عن خبر لا الأقرب الثانى لكون الحاكى هو الفراء ، وزاد فى الأوضح جواز الوجهين أن تقع فى موضع التعليل نحو : ﴿ إِنَا كُنَا مِن قَبَلِ تَدْعُوهُ أَنَّهُ هُو البَّرِ الرَّحْمِ ﴾ [ الطُّور : ٢٨ ] ، قرىء بالُّفتح على تقدير لام العلة وبالكسر على أنه تعليل مستأنف مثل : ﴿ وَصُلَّ عَلِيهِم إِنْ صَلَاتِكَ سَكُن لَهُم ﴾ [ النوبة : ١٠٣] . . (قوله وبعد ذات الكسر) الظرف متملق بتصحب قدم لإفادة الحصرى أى لا بعد ذات الفتح ولا غيرها من أخوات المسكورة ونحوهن فالحصر إضافى فلا ينافى أنها تصحب المبتدأ وكذا خبره المقدم نحو لقائم زيد على الأصح قيل والفعل نحو ليقوم زيد : ﴿ لِبْسِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ [ المائدة : ٦٢ ] ، ﴿ لقد جاءكم رسول من أنفسكم ﴾ [ التوبة : ١٢٨ ] ، والمشهور أنها في ذلك لام القسم وأنها لا تدخل على الجملة الفعلية إلا في باب إن . قاله في المغنى (قوله تصحب الخبر لام ابتداء) بشروط أربعة : تأخره عن الاسم ، وكونه مثبتا ، وغير ماض متصرف ، وغير جملة شرطية بأن كان مفردا أو مضارعا ولو مقرونا بحرف تنفيس خلافا للكوفيين أو ماضيا غير متصرف أو ظرفا جارا ومجرورا أو جملة اسمية وأول جزءيها أولى باللام ، فقولك زيدا لوجهه حسن أولى من أن زيدا وجهه لحسن بل في البسيط أنه شاذ لا عدم تقدم معمول الخبر عليه خلافا لابن الناظم بدليل : ﴿ إِنْ وَبِهِمْ بهم يومئذ قحبير ﴾ [ العاديات : ١١ ] ، وسميت لام الابتداء لدخولها على المبتدأ أو على غيره بعد إن المكسورة العاملة فيما أصله المتدأ . هذه اللام أن تدخل على أول الكلام لأن لها الصدر ، لكن لما كانت للتأكيد وان للتأكيد كرهوا الجمع بين حرفين لمعنى واحد فزحلقوا اللام إلى الحبر .

(تعديه)ه: اقتضى كلامه أنها لا تصحب خبر غير إن المكسورة وهو كذلك ، وما ورد من ذلك يمحكم فيه بزيادتها ، فمن ذلك قراءة بعض السلف ﴿ إِلا أنهم ليأكلون الطعام ﴾ [الفرقان : ٢٠] ، بفتح الهمزة (١٠ وأجازه المبرد ، وما حكاه الكوفيون من قوله :

(أوله وكان حق هذه اللام إغ) أى كا أن حق إن وأخواتها ذلك لأن لها أيضا الصدارة إلا أن هذا لم يكن ما أما من تقدم لام الإجداء بحسب الأصل لجواز أن يكون تقدمها كتقدم حرف العطف وألا الاستفتاحية لا يفوت مدارة ما بعدها فاندفع اعتراض البعض على قوله لأن لها الصدر بأنه قد يعارض بأدان وأخواتها لها أيضها الصدر وقوله بين حرفين لمعنى واحد، أورد عليه أمران: الأول هلا جمع بينهما على طريق التأكيد اللفظى وأجاب سم بأن التأكيد اللفظى إعادة اللفظ بعينه أو مرادفه وذلك مفقود هنا وفيه نظر وإن أقره شيخنا والبعض وغير هما لفظى لوجود الترادف لاتحاد المعنى كاصرح به الشارح وقد عدوا من التوكيد اللفظى بالرادف في الحروف قول الشاعر:

### وقلن على الفردوس أول مشرب نعم جيران إن كانت أبيحت دعائره

وسياقي هذا للشارح في باب التوكيد فافهم . الثاني أنهم جموا بينهما في خلك قائم بإبدال الهنزة هاء سواه قيل : إن اللام للقسم أو للابتداء لأن كلا منهما لتأكيد السبة كان وهن وأيضا اجتمع حرفا تأكيد في لقد قا زيد فان قد لتحقيق النسبة وهو التأكيد وحرفا تنبيه في آلا با لبتك تقوم ، وقد يدنع ايراد خلك بأن الاجتها سهله زوال صورة ما له الصدر بإبدال همزته هاء كإفي الرودافي (قوله فزحلقو اللام) بالقاف والفاء ، أي أخرو و لم يزح بقرا إلى لأنها قويت بالعمل وحق العامل التقدم ، وإنما ادعى أن الأصل في ان زيدا لقائم لأن زيدا قائم و لم يدع أن الأصل إن لزيدا قائم لئلا يفصل بين ان ومعمولها معا بما له صدر الكلام ، ولنطقهم ، باللام مقدمة على أن في فيم خلك و لأن صدارتها بالنسبة لما قبل إن دون ما بعدها ، دليل الأول أنها تمنع من تسلط فعل القلب على أن ومعمولها و فذا كسرت في نحو : ﴿ والله يعطى إنك لم صوله ﴾ [ المنافقون : ١ ] ، ودليل الثاني أن عمل إن يتخطاها تقول إن في الدار لزيدا وإن زيدا لقائم وأن عمل العامل بعدها يتخطاها تقول إن زيدا طعامك لا كل كذا في المغني .

رفوله اقصمي كلامه التديمه الظرف رفوله لا تصحب عبر غير إن الكسورة إلما أم تدخل اللام على خبر غيرها لأنها تدخل على الجملة ولا تغير معناها ولا حكمها بخلاف أخواتها فليت تحدث في الخبر التمنى ولعل الترجى وكأن التشبيه ولكن تصير الجملة لا تستعمل إلا بعد كلام وأن المفترحة تصير جملة في تأويل المصدر قاله يس (قوله بزيادتها) أى مع كونها مفيدة للتأكيد فالنسلخ عنها كونها لام الابتداء فقط (قوله بفتح الهمزة) أى شفوذا فلا يشكل بما تقدم من وجوب كسر إن في صدر الحال .

<sup>(</sup>١) وإن مكسورة باتفاق القراء المشرة ، واللام لاجداء زائدة في الحبر ، وانظر في ذلك : حاشية الجمل [ ٢٥٠/٣ ] .

## وَلَكِنُّني مِن حُبُّهَا لَعَمِيدُ

ومنه قوله:

[۲۷۸] أَمُّمُ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَــة وَرضى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَة وقوله :

فَقَالَ منْ سُئِلُوا أَمْسَى لمَجْهُودًا

FYY41

(قوله لعميد) من عمده العشق بكسر الميم أى هده .

رقوله ومنه قوله) أعاد من لاختلاف النوع ولدفع توهم أنه نما حكاه الكوفيون. وقيل: إن اللام داخلة على مبتدأ مقدر أى لهى عجوز فلا تكون من الداخلة على خبر غير إن المكسورة.

(قوله شهرية) أى فانية ومن تبعيضية إن قدر مضاف أى بلحم عظم الرقبة وبمعنى بدل إن لم يقدر .

(ق**رله فقال من سئلوا)** بالبناء للفاعل والعائد محلوف أى من سألوه أو للمفمول وهذا أقرب لمساعدة الرسم له لأن الهمزة مكتوبة بصورة الياء ولو كان مبيا للفاعل لكتبت بصورة الألف ولعدم حواجه إلى تقدير وإن كان فى الأول مراعاة لفظ من وهو أكثر من مراعاة معناها فلدعاء البعض بولوية الأول غير مسلم وصدر الليت:

#### \* مروا عجال فقالوا كيف سيدكم \*

[۲۷۷] ذكر النحاة أن قاتل هذا لا يعرف ولا تحفظ له تنمة . والشاهد في لعميد حيث دخلت عليه اللام ، وهو خبر لكن على رأى الكوفيين ، وهو من صده العشق بكسر المم إذا هذه . وقيل : هو من انكسر قلبه بالمودة . ويروى لكميد من الكمد وهو الحزن . وتأوله البصرية على أن أصله ولكن أنا من حبها لعميد ، فحذف الهمزة واتصلت لكن بنا وأدغمت النون في النون فصار كما ترى . واستشهد به الوغشرى على . أن أصل لكتنى لكن إنتى بدليل دعول اللام في خيرها .

[ ٢٧٨] قاله رؤية . وقال في العباب قاله عترة بن عروس . وأم الحليس مبتناً بضم الحاء المهملة وفتح اللام ، وإن وصحون الياء آخر الحروف وفي آخره سين مهملة . وقوله لمجوز خبرها ، إذا حكمنا يزيادة اللام ، وإن قالما المتأكد يكون العجوز خبر مبتناً محلوف أى لهي عجوز ، والجملة خبر المبتدأ الأول . وفيه الشاهد وهو أن المبتدأ إذا اقترن بلام الابتداء يؤكد الاهتام بأوليته وتأخيره مناف للملك ، وشهر به صفة في الحاليين وهي الفائية ، وكذلك الشهيرة ، وكذلك ترضى صفة ، ومن الباء يتعلقان به ، ومن للبدل كما في الحالي تعلق المرقبة أن جلام الرقبة أي بلحم الرقبة أي بلحم الرقبة أي بلحم الرقبة .

وقوله:

[٢٨٠] وَمَا زِلْتُ مِن لِلَيْ لَدُنْ أَنْ عَرَفْتُهَا لَكَالْهَائِمِ الْمُقْمَى بِكِلْ مَوَادِ وقوله:

وقوله من لهي أى من أجل حبا والهام الذاهب لا يدرى أين يتوجه والمقصى بضم المع وقص الصاد المهملة المحدو المراد بفتح المم المذهب أو له أبان بالصرف نظرا إلى أن وزنه فعال وينمه نظرا إلى أن وزنه فعال وينمه نظرا إلى أنه وزنه أقعل منفول من أبان ماضى يين وهو الأصح والأعلاج جمع علج بكسر العين الرجل الفليظ من كفار المجم. وصودان جمع أسود . وذهب الكوفيون كما في شرح الجامع إلى أن اللام يعنى إلا فلا شاهد فيه و هذا المعنى هو وسودان جمع أسود عن التعظيم والنفى منصبا على القيد فيناسب الذم رقوله ولا يعلى المين المراد بالولى التبعية من غير فاصل وإلا اقتضى جواز التبعية من الفصل بين اللام وما نفى باداة النفى عن أنه عنن ع وإنما لم يلها لأن غالب أدواة النفى مدوءة باللام فلووليها ازم توالى لامين وهو مكروه وحمل المنفى وأنه في إشارة إلى كان نصب عالمين المناوية واللام يلد أو عطف بيان أو صفة وقوله وأعا المصواب أن يقول ذى المراد منا المناوية واللام بدل أو عطف بيان أو صفة وقوله وأعا أن بالكسر تسليما أى على الناس وقيل : المراد تسليم الأمر وتركا أن التسليم للمتشابان أى متقاربان ولا سور أي ولا مسورة أي ولا مسورة وقوله وأعا أن المام والتين فقول البعض سواء في الاصل مصدر بمعنو أن فلك صحد وقوعه حراعن اثنين فقول البعض سواء في الاصل مصدر فيه مسامحة قال في التصريح وتبعه وتباها فلذا لللام المدل فيه مسامحة قال في التصريح وتبعه وتبعه حراعن اثنين فقول البعض سواء في الاصل مصدر فيه مسامحة قال في التصريح وتبعه وتبعه حراعن اثنين فقول البعض سواء في الاصل مصدر فيه مسامحة قال في التصريح وتبعه وتبعه حراعن اثنين فقول البعض سواء في الاصل مصدر فيه مسامحة قال في التصريح وتبعه وتبيا عن اثنين فقول البعض سواء في الاصل مصدر فيه مسامحة قال في التصريخ وتبع

[ ٢٨٠] قاله كثير عزة . وهو من قصيفة لاسة . ولى موضع مرادسيل . وغضل ألا يكون من الفصيفة النسوية إلى كثير وهو على نظر . والتاوفي وما زلت اسمه وخيره قوله لكالهام . وفيه الشاهد حيث دخلت فيه لام التأكيد وهر خير زال وهر نادر . والهام من هام على وجهه يهم همها وهممانا ذهب من العشق أو غيره . وللقصى بضم لليم للبعد ، مفعول من أقسى إقصاء و**قو له يكل** هراه) يفتح للم أي كل مذهب ، وهو في الأصل مراد الريح وهو للكان الذي يذهب فيه ربحا (**قوله لدن أن عوفها)** أي عند معرفي إياها ، وأن مصدرية . فاقهم .

[ ٢٨٦] أليت من البيط " ، وقطه مجمول . والشاهد فيه توله : ٥ ما أبان لمن علاج احيث زيدت اللام ل عبر ما الدافيه شفو ماً . [ ٢٨٦] قاله أبو حزام غالب بن الحارث الدكل . وهو من الوافر والمعنى أعلم وأجزم أن التسليم على الناس وتركه ليسا متساويين ولا قريين من السواء . ولولا الضرورة كان حقه أن يقول للا سواء ولا متشابها ن . وقبل معناه أعلم أن تسليم الأمر لكم وتركه ليسا متساويين ولا متشابيين . والشاهد في قوله للا متشابهان حيث زيدت اللام المتأكيد في الحير المنفى بلا وهو شاف . والسواء في الأصل مصدر بمعنى للساوات فالمذلك صعر وقرعه عمرا عن معدد . (وَلَا) بليها أيضا (مِنَ الْأَفْقَالِ مَا كُوضَيَّا) ماض متصرف غير مقرون بقد ، هلا يقال إن زيدا لرضى ، وأجازه الكسائى وهشام ، فإن كان الفعل مضارعا دخلت عليه : متصرفا كان غو إن زيدا لبشر . وظاهر كلامه جواز ديدا لبخم على الماضى إذا كان غير متصرف نحو إن زيدا لبخم الرجل ، أو لعسى أن يقوم ، وحول اللام على الماضى إذا كان غير متصرف نحو إن زيدا لنحم الرجل ، أو لعسى أن يقوم ، وهم مذهب الأخفش والفراء ، لأن العمل الجامد كالاسم ، والمنقول عن سيبويه أنه لا يجيز ذلك ، فإن اقتران الماضى المتصرف بقد جاز دخول اللام عليه كما أشار إليه بقوله (وَقَلْ يُلِيهَا مَعْ قَلْ كَانٌ ذَل القَلْ سَمّا عَلَى آلعِدًا مُستَنْعُونًا) لأن قد تقرّب الماضى من الحال فاسمب حينذ المضارع ، وليس جواز ذلك مخصوصا بتقدير اللام للقسم خلافا لصاحب الترشيح وقد تقدم أن الكسائى وهشامًا بجيزان أن زيدًا لرضي ، وليس ذلك عندهما

غير واحد . وفيه أي في البيت شذوذ من وجهين دخول اللام على الخبر المنفي وتعليق الفعل عن العمل حيث كسرت إن وكان القياس ألا يعلق لأن الخبر المنفى ليس صالحا للام وسوغ ذلك كما قيل إنه شبه لا بغير فأدخل عليها اللام ا هـ وقد يقال كيف يمكم بشذوذ التعليق وكسر إن مع وجود موجبهما وهو لام الابتداء وإن كان وجوده هنا شاذا إلا أن يقال جعل ذلك شاذا من حيث ترتبه على الشاذ (قوله من الأفعال) بيان لما تقدم عليه مشوب بتبعيض ، وقوله ماض إلخ بدل أو عطف بيان لقوله ماكرضيا وأشار به إلى وجه الشبه (قوله فلا يقال إن زيدا لرضي) أي على أن اللام للابتداء فيقال على أنها للقسم (قوله وأجازه الكسائي وهشام) أي على إضمار قد كما في المغنى وسيأتي في الشرح وفي الأوضيح بدل الكساق الأخفش ويمكن الجمع (قوله دخلت) عليه أي لشبه بالاسم كما تقدم (قوله أو غير متصرف) أى تصرفا تاما وإلا نقد جاء ليذر أمر نحو : ﴿ فَفَرْهُم ﴾ الآية رقوله إذا كان غير متصرف، دخل في ظاهر عمومه ليس مع أنه يمتنع دخول اللام عليها . قال الشاطبي : ولعله لم يحترز عنها اتكالا على علمة امتناع دخول اللام على أدوات النفي . وقال ابن غازي وتبعه البعض بل على أنه داخل في قوله ما قد نفيا وفيه نظر ظاهر إذ ليست ليس مما قد نفي لأنها للنفي (قوله كالاسم) أي الجامد في عدم التصرف (قوله مستحوذا) أي غالبا (قوله فأشبه حينتذ المضارع) أي المشبه للاسم ومشبه المشبه مشبه (قوله وليس **جواز ذلك**) أى دخول اللام على قد بقطع النظر عن كونها لام الابتداء لئلا يعارضه قوله بتقدير اللام للقمسم (قوله خلافا لصاحب الترشيح) خطاب بن يوسف الماردي حيث ذهب إلى أن لام الابتداء لا تدخل على الماضي المقترن بقد وإذا سمع دخول اللام عليه قدرت لام جواب القسم فالتقدير في إن زيدا لقد قام إن زيد والله لقد قام . إلا لإضمار ، قد ، واللام عندهما لام الابتداء ، أما إذا قدرت اللام للقسم فإنه يجوز بلا شرط . ولو دخل على إن والحالة هذه ما يقتضى فتحها فتحت مع هذه اللام نحو علمت أن زيدا لرضى (وَكَشَخَبُ) هذه اللام أعنى لام الابتداء أيضا وَالْوَاسِطَا، بين اسم إن وخيرها وَهَعَمُولَ اللَّخِيْرُ) بشرط كون الخبر صالحا لها نحو : إن زيدا لعمرا ضارب ، فإن لم يكن الحبر صالحا لها لم يجز دخولها على معموله المتوسط ، نحو إن زيدا عمرا ضرب ، لأن دخولها على الممول فرع دخولها على الحبر ، وبشرط ألا يكون ذلك المعمول حالًا ، فإن كان حالًا

(قوله وقد تقدم أن الكسائي إغ) قيل هو رد لكلام صاحب الترشيح(١) . وحاصله أن الكسائي وهشاما ذهبا إلى أن قد المضمرة مجوزة لدخول لام الابتداء فقد الظاهرة بالأولى . وأنت خبير بأن هذا معارضة مذِهب بمذهب وهي لا تصلح ردًّا ، فالأولى جعله تذكيرا بمخالفتهما صاحب الترشيح (قوله واللام عندهما إغى جملة حالية وقوله أما إذا قدرت مقابل قوله واللام عندهما إلخ . وقوله بلا شرط أي بلا شرط إضمار قد لأنُّ لام القسم تدخل على الماضي مطلقا (قوله والخالة هذه) أي تقدير اللام للقسم وقوله مع هذه اللام أى لما مر من أن كسر إن إنما يكون بعد الفعل المعلق بلام الابتداء لا بغيرها من بقية المعلقات كلام القسم (قوله الواسط) أي المتوسط من وسط الشيء كوعد أي توسطه . وقوله بين اسم إن وخيرها جرى على ظاهر المتن ولو حمل الواسط على المتوسط بين الألفاظ الواقعة بعد إن لكان أولى ليدخل نحو إن عندك لفي الدار زيدا جالس تما وقع المعمول المقرون باللام بعد معمول آخر قبل الاسم والخبر وقوله معمول الخير يدل أو عطف بيان أو حال . والمراد بمعمول الخبر عند المصنف ما يشمل المفعول به والمفعول المطلق نحو إن زيدا لضربا ضارب ، والمفعول له نحو إن زيدا لا جلالا قادم ونازع أبو حيان في الأخيرين (قوله بشرط إخ) الشرط أربعة : واحد في المتن وهو المتوسط وذكر الشارح شرطين يمكن أخذ أولهما من المتن بجعل أل في الحبر للعهد أي الخبر الذي سبق أنه يصح اقترانه باللام . والشرط الرابع ألا تدخل اللام على الخبر فلا يجوز أن زيدا لعمر الضارب وأجازه بعضهم قاله الشارح على الأوضح كذا ذكره شيخنا . قال البع :ض وظاهره أن الرابع لم يذكره الشارح وليس كذلك بل صرح به بقوله تنبيه إذا دخلت اللام إلخ ا هـ وهو غفلة عجيبة فإن الشارح لم يتعرض في التنبيه المذكور لامتناع دخول اللام على الخبر ومعموله معا أصلاكما ستعرفه (**قوله لم يجز دخولها** على معموله إغلى جوزه الأخفش والفراء محتجين بأن المانع قام بالخبر لكونه فعلا ماضيا والمعمول ليس كذلك ، ورجحه الموضح قال بدليل إجازة البصريين تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ مع حكمهم بامتناع تقديم نفس الخبر لأن المانع من تقديمه الإلباس وذلك لا يوجد في المعمول (قوله فوع دخواها على الخبر) أي وهي لا تدخل عليه فكناً معموله (قوله حالاً) مثله التمبيز والفرق بينهما وبين المفعول أنه ينوب عن الفاعل فيصير عمدة وإذا قدم صار مبتدأ واللام تدخل عليه بخلافهما أفاده المصرح وسم .

<sup>(</sup>۱) هو خطاب بن يوسف الماوردي .

لم يجز دخولها عليه ، فلا يجوز إن زيدا لراكبا منطلق . واقتضى كلامه أنها لا تصحب المعمول المتأخر ، فلا يجوز إن زيدا ضارب لعمرا (و) تصحب أيضا (ألفضل) وهو الضمير المسمى عمداد نحو : ﴿ إِنْ هَذَا هُو القصص الحق ﴾ [آل عمران : ٢٢] ، إذا لم يعرب هو مبتدأ (و) تصحب (اشمًا) لإن (حَلَّ قَبَلُهُ ٱلْحَبِّلُ نحو : إن عندك لبرا ، ﴿ وَإِنْ لَكَ لاَّجُوا ﴾ [آل القلم : ٣] ، وفي معنى تقدم الحير تقدم معموله نحو : إن في الدار لزيدا قائم .

(قوله لا تصحب المعمول المتأخر) أي لأن المعمول من تمام الخبر فإذا دخلت عليه مع تقدمه كان كدخولها على الحبر لكونه في موضعه بخلافه مع المتأخر وكالمتأخر المتقدم على الاسم فلا يقال إن لعندك زيدًا جالس (قوله وتصحب الفصل) قبل هو حرف لا عمل له من الإعراب وعليه أكثر النحاة كما في الروداني فتسميته ضميرا مجاز علاقته المشابهة في الصورة . وسمى ضمير الفصل لفصله بين الخبر والصفة في نحو زيد هو القائم ، وعمادا لاعتاد المتكلم عليه في رفع الاشتباه بين الخبر والصفة . وقيل : هو اسم لا محل له من الإعراب كما أن اسم الفعل كذلك . وقيل على على ما قبله . وقيل محل ما بعده فقى نحو زيد هو القائم محله رفع باتفاق القولين الأخبرين وفي نحو كان زيد هو القائم محلم رفع على أولهما ونصب على ثانيهما ، وفي نحو ان زيدا هو القائم بالعكس وإتما يكون على صيغة ضمير الرفع مطابقاً لما قبله غيبة وحضورا وغيرهما بين مبتدأ وخير في الحال أو في الأصل معرفتين أو ثانيهما كالمعرفة في عدم قبول أل كأفعل من ، وفي يعض هذه الشروط خلاف بسطه في المغني ، وفائدته الإعلام من أول الأمر بأن ما بعده خبر لا صفة وتأكيد الحكم لما فيه من زيادة الربط وقصر المسند على المسند إليه . قال التفتازاني في حاشية الكاشف : وهذا إنما يتأتى فيما الحبر فيه نكرة وإلا فتعريف الخبر بلام الجنس يفيد قصره على المبتلأ وإن لم يكن معه ضمير فصل مثل زيد الأمير وعمرو الشجاع وتعريف المبتدأ بلام الجنس يفيد قصره على الخبر وإن كان معه ضمير الفصل نحو الكرم هو التقوى . وقال في المطول التحقيق إنه قد يكون للتخصيص أي قصر المسند على المسند إليه نحو : زيد هو أفضل من عمرو وزيد هو يقاوم الأسد . وقد يكون لمجرد التأكيد إذا كان في الكلام ما يفيد قصر المسند على المسند إليه نحو : ﴿ إِنْ الله هو الْرِزاق ﴾ [ الذاريات : ٨٥ ] أي لا رزاق إلا هو أو قصر المسند إليه على المسند نحو الكرم هو التقوى أي لا كرم إلا التقوى ا هـ. قال الناظم : وجاز دخول لام الابتداء عليه لأنه مقوَّ للخبر لرفعه توهم السامع كون الخبر تابعا فنزل منزلة الجزء الأول من الحبر أي إذا كان الحبر جملة اسمية (قوله إذا لم يعرب هو مبتدأ) فان أعرب مبتدأ كان جزءا من الخبر فتكون داخلة عليه وكان غير ضمير فصل كما في التصريح (قوله حل قبله الحير) في هذا البيت إيطاء لكن في بعض النسخ تنكير خبر الناني وهو دافع للإيطاء على الأصح . (قوله وفي معنى تقدم الحبر تقدم معموله) مثله تقدم معمول الاسم نحو : إن في الدار لساكناً رجل . (تنبيه) \*: إذا دخلت اللام على الفصل أو على الاسم المتأخر لم تدخل على الخبر، فلا يجوز إن زيدا لهو لقائم ، ولا إن لفي الدار لزيدا ، ولا إن في الدار لزيدا لجالس (وَوَصُّلُ مَا) الزائدة (بذِي ٱلْحُرُوفِ مُبْطِلُ ، إعْمَالَهَا) لأنها تزيل اختصاصها بالأسماء وتبيئها للدخول على الفعل فوجب إهمالها لذلك ، نحو: إنما زيد قائم ، وكأنما خالد أسد ، ولكنما عمرو جبان ، ولعلما بكر عالم (وَقَلْ يُتَّقِي ٱلْعَمَلُ) وتجعل ما ملغاة وذلك مسموع في ليت لبقاء اختصاصها كقوله: (قوله أو على الاسم المتأخر) أي عن الخبر أو عن معموله كما يفيده التمثيل (قوله ووصل ما الزائدة) فخرجت الموصولة والموصوفة والمصدرية نحو: إن ما عندك حسن وإن ما فعلت حسن وتكتب مفصولة من إن بخلاف ما الزائدة ، واعلم أن إنما وأنما يفيدان الحصر وقد اجتمعا في قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنْمَا يوحي إلى أنما إلهكم إله واحد كه 7 الأنبياء : ١٠٨ ]، أي ما يوحي إلى إلا قصر الإله على الوحدة فالحصر الأول من قصر الصفة على الموصوف قصر قلب نزل المخاطبون المشركون منزلة من اعتقد إيحاء الإشراك إلى نبينا ﷺ حيث أصروا عليه والثاني من قصر الموصوف على الصفة قصر قلب أيضا والآيتان به مبالغة في الرد وإلا فمجرد ثبوت الوحدة ناف للتعدد والاعتراض على إفادة إنما الحصر بفواته عند التأويل بالمصدر مدفوع بأن الحصر من اللفظ المصرح به ولا يضر فواته بالتأويل كفوات التأكيد لأنه أمر تقديري . ثم قيل: الحصر من اجتماع إن وهي للإثبات وما وهي للنفي فصرف الإثبات للمذكور والنفي لغيره . وقيل لاجتماع مؤكدين إنَّ وما الزائدة واعتراض هذا بأن اجتماع مؤكدين لا يستلزم الحصر وإلا لوجد في إن زيدا لقائم مثلا والأول بأنه ينافي ما قدمنا من أن ما الملحقة بإن وإن زائدة . وقد يجاب عن اعتراض الثاني بأن اجتماع المؤكدين على وجه تركبهما أقوى لشدة التلاصق فيه وعن اعتراض الأول بأن ما هذه نافية أصالة لكن انسلخ عنها النفي بعد التركيب فصارت زائدة بدليل عدم ذكر منفيها هذا ما ظهر لي فاعرفه واعترض في المغنى الأول أيضا بأن إن ليست للإثبات بل لتوكيد الكلام إثباتا نحو : إن زيدا قائم أو نفيا نحو : إن زيدا ليس بقائم . قال الشمني : فيه بحث لأن إن لتوكيد النسبة التي بين اسمها وخبرها وهي لا تكون إلا ثبوتا وإن كان نفس خبرها نفيا (قوله مبطل إعمالها) أي وجوب إعمالها فلا ترد ليت رقوله تزيل اختصاصها بالأسماء) أي ما عدا ليت كا سيأتي رقوله فوجب إهماها) أي ما عدا ليت ووجوب الإهمال هو مذهب سيبويه والجمهور كما يؤخذ ثما يأتى في الشرح وقوله لذلك يغنى عنه التفريع (قوله وقد يبقى العمل) قد للتقليل بالنسبة الهير ليت والمتحقيق بالنسبة لليت لأن إعمالها كثير بل أوجبه بعضهم كما سيأتي ففي كلامه استعمال المشترك في معنييه (قوله ملغاة) أي عن الكف (قوله قالت) أي زرقاء اليمامة ولفظ مقولها: ليت الحمام ليه \* إلى حمامتيه \* أو نصفه قديه \* تم الحمام ميه . وقصتها أنها كانت لها قطاة ومر بها سرب من القطا بين جبلين فقالت ما ذكر . ثم إن القطا وقع في شبكة صياد فعد فإذا هو ستة وسنون فإذا ضم إليها نصفها مع قطانها كانت مائة .

[٢٨٣] قَالَتْ أَلَا لَيْتَهَا هَذَا ٱلْحَمَامَ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ يَصْفُهُ فَقَيدِ

يروى بنصب الحمام على الإعمال ورفعه على الإهمال . وأما البواق فذهب الزجاج وابن السراج إلى جوازه فيها قياسا ، ووافقهم الناظم ولذلك أطلق فى قوله : وقد بقى العمل ، ومذهب سيبويه المنع لما سبق من أن ما أزالت اختصاصها بالأسماء وهيأتها للدخول على الفعل نحو : ﴿ قَلْ إِنْمَا يُوحِي إِلَى أَمَا إِهْمَكُم إِلَّهُ وَاحْدَ ﴾ [ الأنبياء : ١٠٨ ]، ﴿ كَأَمَا يُسْلُقُونَ إِلَى المُوتَ ﴾ [ الأنباك : ٢ ]، وقوله :

[۲۸٤] فو آلله ما فَارَقْتَكُمْ قَالِيَا لَكُمْ وَلَكِنَّ مَا يُقْضَى فَسَوْف يَكُونُ وقوله :

رقوله أو نصفه) أو بمعنى الواو (قوله قياسا) قال الدمامينى : ظاهر كلام الزجاجى فى الجمل أنه مسموع من العرب وذلك أنه قال فى باب حروف الابتداء : ومن العرب من يقول إنما زيدا قائم ولعلما بكرا قائم فيلفى ما وينصب بأن وكذلك أخواتها هذا كلامه 1 هـ .`

(قوله وملهب سيبويه) أى والجسهور وصححه ابن الحاجب كما فى النكت (قوله لما سبق إغم) للمصنف ومن وافقه أن يقول يكفى فى صحة الإعمال الاختصاص بحسب الأصل و لا يضر عروض زواله ، ولذلك نظائر كثيرة كجواز إعمال إن المخففة من الثقيلة على قلة مع تعليلهم إعمالها بكارة بزوال اختصاصها بالأسماء كما فى وإن كانت لكبيرة أفاده سم .

(قوله ولكن ما يقضي إغى الصواب التثيل بدله بقول امرىء القيس: \* ولكنا أسعى غجد مؤثل \*

لأن ما في البيت الذي ذكره موصول اسمى بدليل عود الضمير في يقضى عليها.

[٦٨٣] قاله النابغة الذيباني . وهو من قصيدة من البسيط . والضمير في قالت يرجم إلى الزرقاء : امرأة من بقية طسم وجديس يضرب بها المثل في حدّة النظر . قبل : كانت ترى من مسافة اللاتة أيام ، ولها قصة ذكرناها في الأصل . وألا هنا للمتمنى والشاهد في ليتما هناء الحيام حيث يجوز فيه إعمال لبت بعد دخول ما الكافة وإهمالها . فعل الأول ينصب الحمام وعلى الثاني يرفع . والحمام عند العرب ذات الأطواق من نجو الفواخت والقمارى والقطا والوارشين ونجوما ، وعند العامة هي الدواجن فقط (قوله لكا) خير لبت وإلى بمنى مع كما في قوله تعالى : ﴿ مَن أَنْصَارَى إلى الله ﴾ أي مع الله . وأو يمنى الوالو . والدليل عليه أنه روى ونصفه بالولو ، وهو بالرفع والتصب جميما عطفا على الحمام (قوله فقله) يعنى فحسب . وأصله البناء على السكون ، وكسر هنا للضرورة وهو مبتداً وخيره محقوف أي فحسبي ذلك .

[ ٢٨٥] أَعِدْ نَظْرًا يَا عَبْدَ قَيْسِ لَقَلَمًا أَصَاءَتُ لَكَ الثَارُ الْعِمارَ الْمُقَيِّدَا لَمُعَادِهُ لِللهِ عَلَيْهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ

(قوله أعد إنج عرض الشاع مجو عبد قيس بأنه يفعل بالحمار الفاحشة. وأضاء قد يستعمل متعديا الم البيتر المصنف كا في البيت رقوله ولله وهو يشكل إنج قد يقال لم ينظر المصنف إلى هذا الحلاف لكونه ولله وهو يشكل إنج قد يقال لم ينظر المصنف الى المبيتر المصنف لكونه المبيتر المصنف المحرين لوعه مو المعرف لكونه والمحرين وهو الأقرب إلى عبارة المصنف وسيأتي بقية الأوجه . ولو قال : رفعك تالى عاطف لكان وبعض البصرين وهو الأقرب إلى عبارة المصنف وسيأتي بقية الأوجه . ولو قال : رفعك تالى عاطف لكان جاريا على سائر الأوجه الآتية . وفي التسهيل أن النعت والتوكيد وعطف البيان كعطف النسق عند الجرمي والزجاج والقراء تقول إن زيدا قائم الفاضل أو أبر عبد الله أو في على اسم إن فإن قلنا على الابتداء وإنه شرح التسهيل للدماميني هو ظاهر إن قلنا إأن الرفع على المطف على على اسم إن فإن قلنا على الإبتداء وإنه شرح من عطف الجسم المنافس المتعان المنافس أو أبر عبد القرأ وقاس الرضي البدل ومثل له يقوله : إن الزيدين قد استحسنتهما المائلهما بالرفع . وقيل : الرفع غصوص بعطف النسق . قال في الممع وهو الأصمح . قال في شرح المنافس أو أن لا كذلك تقول إن زيدا قائم لا عمرا أولا عمرو اهد والظاهم أن الفاع وثم وحود عفيل موضم مفعل وأو وحتى كذلك رقوله الم ينجب ما كل يلد ولذا ناجبا . وقوله النجية من وضع فعيل موضم مفعل وألو بالنسجية من وضع فعيل موضم مفعل أن المنحج ، أو الأصل النحية أبناؤها فحدف المضاف واتصل الضمير رقوله وليس معطوفا إلح أى كا هو ظاهر كلام المصنف . ويكن أن تسميته معطوفا عليه بجاز علاقه المنابة السورية .

<sup>[</sup> ۱۲۸۵] البيت من الطويل ، وقائله الفرزدق ، واستشهديه اين يعيش [ ۶۵٪ ۵ ] ، واين هشام في للنمي [ ۲۲۸ ، ۲۸۷ ] ، و شغور الذهب [ ۲۷۷ ] .

<sup>(</sup>٢٨٦] هر من الطويل (قوله فعن) موصولة سيندا أو خيره فإن لذا ، دخلت الغاء فيه لضمن المبتدأ معنى الشرط . وينجب يضم الهام من أنجى الرجل إذا ولد ولمد نجيها ، ولا يقال للمرأة التي تلد النجباء إلا منجبة ومنجلب ، وهمها قال نجية إما على حذف الروائد للضرورة ، أو يكون الأصل للجيبة أبناؤها ، ثم حذف للمضاف إليه فارتفع واستتر . والشاهد في قوله والأب حيث رفع عطفا على على الأم لأن في الأصل مينداً .

في مسألتنا الابتداء ، وقد زال بدخول الناسخ ، بل إما مبتدأ خبره محذوف والجملة ابتدائية عطف على محل ما قبلها من الابتداء ، أو مفرد معطوف على الضمير في الخبر إن كان فاصل. كما في المثال والبيت ، فإن لم يكن فاصل نحو : إن زيدًا قائم وعمرو تعين الوجه الأول . وقد أشعر قوله وجائز أن النصب هو الأصل والأرجح ، أما إذا عطف على المنصوب المذكور قبل استكمال إن خبرها تعين النصب وأجاز الكسائي الرفع مطلقا تمسكًا بظاهر قوله تعالى : (قوله مثل ما جاءني إلخ) ظاهره أن رجلا إعرابه على وهو القول الأصح لعدم لزوم اجتهاع حركتي إعراب وقبل تقديري ويلزم عليه ما ذكر لكن مر في أول الابتداء دفعه (قوله وقد زال بدخول إ لخ) لم يشترط بعض البصريين بقاء الطالب لذلك المحل ونسب إلى الكوفيين أيضا كما مر وعليه لا إشكال في العطف على محل اسم إلا من جهة لزوم الفصل بين التابع والمتبوع بأجنبي وهو الخبر وذلك ممنوع كما في الروداني (قوله ابتدائية) أى استثنافية (قوله على محل ما قبلها من الابتداء) من باب لما على تقدير مضاف أي ذات الابتداء أي الجملة الابتدائية أي المستأنفة . وفي عبارته أمران : الأول كان ينبغي حذف محل لأن الابتدائية لا محل لها . الثاني القصور لعدم شمو لها الببت لأن الجملة فيه جواب الشرط الجازم فهي في محل جزم لا ابتدئية ، وكذا ما عطف عليها (قوله تعين الوجه الأول) أي كونه من عطف الجمل أي عند الجمهور وإلا فبعضهم يجيز العطف على الضمير المستتر بلا فصل بقلة فعليه يجوز الوجه الثاني (قوله تعين النصب) أي لما يلزم على الرفع من العطف قبل تمام المعطوف عليه إن جعل من عطف الجمل ومن تقدم المعطوف على المعطوف عليه إن عطف المرفوع على الضمير في الخبر . قال سم : لم لا يجوز الرفع قبل الاستكمال على أنه مبتدأ حذف خبره و يكون من قبيل الاعتراض بين اسم إن وخبرها لا العطف . وأقول : مقتضى التعليل بما ذكر جواز الرقع بالعطف على محل اسم إن بناء على عدم اشتراط بقاء طالب المحل . وقال الرضي : إنما منعوا رفع المعطوف قبل الاستكمال لأن العامل في خبر المبتدأ هو المبتدأ وفي خبر إن هو إن فيكون قائمان من قولك إن زيدا وعمرو قائمان خبرا عن إن وعمرو معا فيعمل عاملان مستقلان في معمول واحد ولا يجوز ذلك ا هـ ومقتضى هذا التعليل تخصيص المنع بما إذا كان الخبر للاسمين معا وبه صرح ابن هشام في شرح بانت سعاد(١) كما سيأتي قريبا ومقتضى إطلاق الموضح وغيره والتعليل السابق وبحث سم فيه شمول المنع لغير ذلك نحو إن زيدا وعمرو قاعم وهو الذي حققه الروداني . وصنيع الشارح فيما يأتي أقرب إلى هذا فتدبر .

رقوله وأجاز الكسائى إغم موضع الخلاف حيث يتمين جعل الخبر للاسمين جمعا نحو : إن زيدا وعمرو ذاهبان ، فإن لم يتمين ذلك نحو : إن زيدا وعمرو فى الدار جاز اتفاقا ، قاله الموضع فى شرح بانت سمعاد وهو مخالف لما أطلقه هنا كذا فى التصريح ومثل إن زيدا وعمرو فى المدار إن زيدا وعمرو قائم وقد رد الفاضل الرودانى كلام الموضع فى شرح بانت سعد وحقق أن نحو : إن زيدا وعمرو فى الدار أو قائم من محل الحلاف فتنبه .

(١) وهي قصيدة من ديوان زهير بن أبي صلمي ، قالها عندما ذهب إلى رصول الله ﷺ يطلب منه العقو عنه . . .

﴿ إِنَّ اللَّذِينَ آمنوا والذين هادوا والصابئون ﴾ [ المائدة : ٦٩ ] وقراءة بعضهم : ﴿ إِنَّ اللَّهُ وملائكته يصلون ﴾ [ الأحزاب : ٥٦ ] ، يرفع ملائكته('' . وقوله :

٣٨٧] فَمَنْ بَكُ أَمْسَى بالمدينةِ رَخَلَهُ فَــالِى وَقَيِّــازٌ بِهَا لَقَـــرِيبُ وخرّج ذلك على التقديم والتأخير أو حذف الخبر من الأول كقوله :

وحرم عن على الله الله الله والناسطير الوحد الله الله و ال

رقولة مطلقة) أى سواء قبل الاستكمال وبعده وسواء ظهر إعراب المطوف عليه أو خفى قالإطلاق في مقابلة التغييد السابق والتقييد المابق والتقييد السابق والتقييد المابق والتقييد المابق والتقييد المابق والتقييد المابق والتقييد المابق والتقيير : إن الذين أيخ المه فرس الشاعر وقبل : إن الذين أيخ والعابقون أي تقديم المعلوف وتأخير الخبر والقصد العكس والتقدير : إن الذين أمنوا والمذين هادوا من آمن إلح والصابئون والنصارى كذلك ومن آمن في على رفع بالابتداء وعبره فلا خوف وخلال المنافق على علم . ويجوز أن يكون من آمن إلح خبر الصابئون المنافق أي كذلك كما علم . ويجوز أن يكون من آمن إلح خبر الصابئون والمائد على كل مخذف على هذا من الأول لدلالة الثانى وعلى الأول من الثانى لدلالة الأول وهو الكثير كما في المنافق قبل علم على التخريج على التقديم والتأخير الا يدفع ذلك على التقديم والتأخير الا يدفع ذلك وقبل المنافق في على التخريج على التأخر المنافق على التأخر على المنافق في التأخر على التقديم والتأخير لا يدفع ذلك وقبل المنافق في التأخر المنافق على التأخر على التقديم والتأخير الا يدفع ذلك التقديم والتأخير الا يدفع ذلك التخريج المنافق في التخريج المنافق في التقديم والتأخير الا يدفع ذلك التخريج المنافق في التقديم والتأخير الا يدفع ذلك التخريج المنافق في التخريج التقديم والتأخير الا يدفع ذلك التخريج المنافق في التخريج المنافق في التخريج التنافق التنافق التقديم والتأخير الا يدفع ذلك التخريج المنافق في التأخير الا يدفع ذلك والتأخير الوالم المنافق التأخير الوالم المنافق التأخير الوالم المنافق والمنائح المنافق التأخير الوالم المنافق والتأخير الالتخريج المنافق التأخير الوالم المنافق والمنائح المنافق التأخير الوالمائح التخريج المنافق التأخير الوالمائح المنافق والمنائح المنافق التأخير الالمنائح المنافق والمنائح المنائح التأخير الالتخريج المنافق والمنائح المنافق والمنائح المنافق التأخير الالمنائح المنائح المنائح المنائح التنافق المنائح المنائح

[۲۸۷] قال صابية - بالضاد المجمة وبعد الألف باء موحدة ثم همزة - ابن الحارث البرجمي ، وهو من تصبية من الطويل ، والشغر الأول كناية عن السكتي بالمدينة واستيطانها ، وقيار : يفتح القاف وتشديد الباء آخر الحروف اسم وجل . وزعم الحليل أنه اسم فرس له غيراء . وقال أبو زيد : اسم جمله . و صنى الشغر الثانى أنه ومر كوبه غريان في المدينة مقيمان بها . قال ذلك حين حبسه عثبان رضى الله عنه بالمدينة لجرم القرفه ، والشاهد في عطف قبار على محل اسم إ ، واحتج به الكساني والفراء . والهفقون على أنه مرض ع بالابتداء وخيره عفوف والتقدير فإلى بها لغريب وقبار غريب أو قبار غريب أو قبار كذلك . وقبل لغريب خبر عن الاسمين جميها لأن فعبلا يخبر به عن الفاعل فيا في عن المجيز وضائل غريب أو قبار غريب أو قبار كذلك . لا يكون للاحتين وإن كان يجوز كون للجميع . وعورض قبل فراء في المجيز وعن الشحال قفيد كه وأجيب بالأناملة فعليال . لا يكون للاحتين وإن كان يجوز كون للمحال قفيد كه وأجيب بالأناملة فعليال . وطب مرفق عليه وهو قبل الإنتاء وخيره مرجود المقدر وهو ونفات الطاء ، والشاهد في قوله في حيث من الدنف بفتحتين وهو المراس الملازم ، فإذا كسرت الثون انتت رشيت ، وجمت وإذا قحت يستوى فيه الواحد الشون من الدنك بفتحتين وهو المؤس الملازم ، فإذا كسرت الثون انتت رشيت ، وجمت وإذا قحت يستوى فيه الواحد (المون والمنتي والمنتي ولمناك المؤلم وإذا كونك حقل العالم على على الإنتاع فعل على والدن والمنتو المناك المقبر الما همه بالكولين ، وخد الهمرين يخلف الحبر لدالا ، يعلمون ، علمه ، وها والخيرى . المؤلمون التحل المهر والمناك الحراك هوا والدى . الكولمون الله المؤلم والذال والمهر والشوع . الكولمون الشون المه والمواحد المهر والمناك المقبر المؤلم المالان علمه ، وها وأكوله المؤلمون المؤلم المؤلمون المؤل

لأجل اللام في الخير، والثاني في وملائكته لأجل الواو في يصلون إلا إن قدرت للتمظيم مثلها في: ﴿ رَبّ ارجعون ﴾ [المؤمنون: ٩٩] ووافق الفراء الكسائي فيما خفى فيه إعراب المعطوف عليه نحو: إنك وزيد ذاهبان، وإن هذا وعمرو عالمان تمسكا بيعض ما سبق. قال سببويه: واعلم أن ناسا من العرب يغلطون فيقولون إنهم أجمعون ذاهبون وإنك وزيد ذاهبان (و ألمجعث بإنَّى المكسورة فيما تقدم من جواز العطف بالرفع بعد الاستكمال (لَكِنُ ) باتفاق كقوله: وَمَا فَصُرَّتُ فِي فِي التَّسامِي مُحُولًةً وَلِكَنَّ عَمِّى الطَيِّبُ الأَصْل وَآحَالُ روانُ المفتوحة على الصحيح إذا كان موضعها موضع الجملة بأن تقدمها علم أو معناه ووأنْ المفتوحة على الصحيح إذا كان موضعها موضع الجملة بأن تقدمها علم أو معناه

(قوله ويتعين الأول إخ) نظر فيه سم بجواز أن تقدر اللام داخلة على مبتدأ محذوف أي لهو غريب وقد يقال الأصل والظاهر عدم التقدير وكلام الشارح مبنى عليه (قوله إلا إن قدرت للتعظيم) بحث فيه بأنَّه لم يسمع إنا قائسون على التعظيم بل لا بد من المطابقة اللفظية على حد: ﴿ وَإِنَّا لِمُعِنْ نُحِي وَنُمِيتٌ وَنُحِنَ الْوَارثونَ ﴾ [الحبر : ٣٣]، كا في المغنى (قوله فيما خفي) أي في تركيب خفي إلخ أي لكونه مبنيا أو مقصورا مثلا. قال سم: انظر لو خفي إعراب المعطوف دون المعطوف عليه . و يحتمل أنه عنده كذلك. وقال الروداني : قضية التعليل بالأحتراز من تنافر اللفظ أن خفاء إعراب للمطوف كذلك فيجوز عنده العطف بالرفع في إذ زيدا والفتى ذاهبان اه. (قوله واعلم) بهمزة المتكلم والقصد بنقل ما ذكر الرد به على الفراء والكسائي ولا يخفي أنه من بأب دعوي بدعوي. وقوله: يغلطون من باب فرح. واعترض بأنه كيف يسند الغلط إلى العرب. وأُجيب بأنه لا مانع من ذلك لما سبق من أذ الحق قدرة العربي على الخطأ إذا قصد الخروج عن لغته والنطق بالخطأ . وقيل : مراد سيبويه بالغلط مجرد توهم أن ليس في الكلام إن وهذا هو ما يدل عليه بقية كلامه كما بسطه في المغنى. ويحتمل أن مراده بالغلط شدة الشذوذ (قوله بالفاق) وهذا قدم المصنف لكن على إن (قوله ف التسامي) أي العلو والعراقة في النسب، خورلة أي ولا عمومة بدليل ما بعده. قال العيني: هي إما مصدر أو جمع حال كالعمومة وفيه ما فيه (**قوله وأن المفتوحة على** الصحيح) اختلف فيه دون إن ولكن لعدم نقلهما الجملة إلى باب المفرد فأشبها الحروف الزائدة للتأكيد بخلافها (قوله إذا كان موضعها موضع الجملة) لأنها حينك بمنزلة المكسورة وذلك بأن وقعت في عل الجملة بحسب الأصل لسدها ومعموليها بعد العلم مسد مفعوليه وهما أصلهما المتذأ والخير وحرج بذلك نحو : أعجبني إن زيدا قائم وعمر افيتعين النصب لأنها ليست في موضع الجملة ولللك جاز دخول لام الابتداء وكسر إن في نحو: علمت إن زيدا القائم وامتنع ذلك في نحو: أعجبني إن زيدا قائم كما قاله الدماميني نقلا عن ابن الحاجب.

[۲۸۹] وقبله:

ومسا ذِلْتُ سباقسا إلى كل عَليسة بها يُنظى في الشامر عمل والجسلال وهما المنظى في الشامر عمل والجسلال وهما وهما والمراقة وهمان الطوو المراقة والمراقة المراقة والمراقة المراقة والمراقة المراقة والمراقة المراقة والمراقة المراقة والمراقة والمراقعة والمرا

نحو: ﴿وَأَذَاكَ مِنَ اللهُ وَرَسُولُهِ إِلَى الناس بِومِ الحَجِرِ الأَكْبَرِ أَنَّ اللهُ بِرَىءَ مِن المُشْرِكِين ورسوله ﴾ [التوبة: ٣]، (مِنَّ قُونِ لَيْتَ وَلَقُلُّ وَكَأْنًى حيث لا يجوز في المعلوف مع هذه الثلاث إلا النصب تقدم المعلوف أو تأخر لزوال معنى الابتداء معها وأجاز الفراء الرفع المعمها أيضا متقدما ومتأخرًا بشرطه السابق وهو خفاء الإعراب (وَلَحُفَقْتُ إِنَّ المُكسورة (فَقَلَّ المعمَلُ وكتر الإهمال لزوال اختصاصها حيثذ نحو: ﴿وَوَإِنْ كُلّ لِمَا يَعْمِعُ لَدِينًا مُحْسُرونَ ﴾ [يس: ٣٦]، وجاز إعمالها استصحابا للأصل نحو: ﴿وَوَإِنْ كُلّ لِمَا يَوْفِينِهِ ﴾ [هرد: ١١]

رقوله أو معناه) أي دال معناه كأذان في الآية الشريفة أي إعلام (قوله ورسوله) أي بالرفع وقريء شاذا ورسوله بالنصب عطفا على لفظ اسم أن كما في الفارضي (قوله لزوال معنى الابتداء) أي معنى الجملة ذات الابتداء لأن الكلام قبل هذه الثلاثة للإخبار عن المسند إليه بالمسند وبعدها لتمنى المسند للمسند إليه أو ترجيه له أو تشبيهه به . وقيل : لأن هذه الثلاثة تغير معنى الجملة بتقلها من الحبر إلى الإنشاء فيلزم عليه عطف الخبر على الإنشاء لكن هذا التعليل لا يتم على القول بجواز عطف الحبر على الإنشاء ولا على أن العطف على الضمير في خبر إن ولهذا قال في متن الجامع : يرفع مطلقا تال العاطفُ أن نسق على ضمير الخبر وبعد إن وأن ولكنّ إن قدر مبتدأ إلخ ، وكذا لا يتم على أن العطف على محل الاسم ، هذا وقد لزم مما تقرر أن الكلام مع كأن إنشاء لا خبر وقد يتوقف فيه فتأمل . ثم رأيت صاحب المغنى صرح بأن كأن للإخبار ورأيت الدماميني نقل قولا آخر عن بعضهم أنها لإنشاء التشبيه (قوله بشوطه السابق) راجع إلى قوله متقدما فقط كما هو صريح قول الهمع وأجازه أى الرفع الفراء في ليت وأختيها بعد الخبر مطلقا وقبله بشرطه المذكور عنه (قوله وخففت إن) أي بشرط ألا يكون اسمها ضميرا وأن يكون خبرها صالحا للخول اللام ويستثنى الحبر المنفى لأنه وإن لم تدخل عليه اللام لا يتوهم معه أن إن نافية نقله يسّ عن ابن هشام (قوله فقل العمل) إنما قل هنا وبطل فيما إذا كفت بما على مذهب سيبويه مع أن العلة في الموضعين زوال الاختصاص بالأسماء لأن المزيل هناك أقوى لأنه لفظ أجنبي زيد وهو بخلافه هنا فإنه نقصان بعض الكلمة ، ومحل ما ذكر إن وليها اسم فإن وليها فعل كما في الأمثلة الآنية وجب الإهمال ولا يدعى الإعمال وإن اسمها ضمير الشأن والجملة الفعلية خبرها . قاله زكريا (قوله نحو وإن كل لما إغ) أي على قراءة تخفيف المم أما على قراءة التشديد فلا شاهد فيه لأن إن عليها نافية ولما بمعنى إلاً . وإعرابه على التخفيف كل مبتدأ واللام لام الابتداء وما زائدة وجميع حبر ومحضرون نعته وجمع على المعنى ولدينا متعلق به أو جميع مبتدأ ثان ومحضرون خبره والجملة خبر الأول وهذا أولى لما يَازم على الأول من دخول لام الابتداء على خبر المبتدأ ، والمسوّع للابتداء بجميع العموم أو الإضافة تقديرا والرابط على جعل جميع مبتدأ ثانيا إعادة المبتدأ بمعناه لأنه على هذا بمعنى كل وعلى الأول بمعنى مجموع .

(وَتُلْزُمُ ٱللَّامُ إِذَا مَا ثُهْمَلُ) لنفرق بينها وبين إن النافية ولهذا تسمى اللام الفارقة ، وقد عرفت أنها لا تلزم عند الإعمال لعدم اللبس .

(تَدَهِيه). وَ هَذِهِ سِيبويه أَن هذه اللام هي لام الابتداء (٢) . وذهب الفارسي إلى أنها غيرها اجتلبت للفرق ، ويظهر أثر الخلاف في قوله عليه الصلاة والسلام : و قد علمنا إن كنت لمؤمنا ، ، فعلى الأول يجب كسر إن ، وعلى الثاني يجب فتحها (وَرُبِّهَا ٱسْتَلْخَنِي عُنْهَا)

(قوله وإنْ كلا لما إلخ، أي على قراءة تخفيف المبم أما على قراءة التشديد فلا شاهد فيه لما مر ولعل نصب كلا حينئذ بمحذوف تقديره أرى ثم رأيته في المفنى . وإعرابه على التخفيف كلا اسم إن واللام الأولى لام الابتداء وما زائدة للفصل بين اللامين أو موصولة خبر إن وليوفينهم جواب قسم محذوف وجملة القسم وجوابه صلة ما والتقدير وإن كلا للذين والله ليوفينهم . قال في المغنى : لكن الصلة في المعنى جملة الجواب فقط وإنما جملة القسم مسوقة نجرد التأكيد فلا يقال جملة القسم إنشائية والصلة لا تكون إلا خبرية ١ هـ . وقيل : ما نكرة موصوفة بقول مقدر حذف وأقم معموله وهو جملة القسم مقامه أي وإن كلا لخلق مقول فيهم والله ليوفينهم ولا حاجة لتقدير القول كما علم مما مر عن المغنى وكذا الإعراب على التخفيف مع تشديد النون . وأما على تشديد النون والمبم معا فقال 'بن الحاجب : أحسن ما قيل فيه إن لما هي الجازمة حذف فعلها تقديره لما يهملوا ، واعتراضه في لمغنى بأن لما تقيد توقع منفيها وإهمال الكفار غير متوقع . وأجاب الدماميني بأن توقع منفيها غالب لا لازم ولو سلم فالكفار يتوقعون الإهمال ولا يشترط في التوقع أن يكون من المتكلم . ثم قال في المغنى : والأولى عندى أن يقدر لما يوفوا أعمالهم لدلالة ليوفينهم إلخ عليه ولتوقع التوفية (قوله وتلزم اللام) أي عند عدم القرينة المراد بدليل ما يأتى فلا تنافى بين قوله : وتلزم اللام وقوله : وربما استغنى إلخ وينبغي كما بحثه الروداني أن محل لزوم اللام إذا قصد البيان وأنه إذا قصد الإجمال من مقاصد البلغاء (قوله إذا ما تهمل) أى أو تعمل مع حصول اللبس بأن كان إعراب الاسم خفيا نحو: إن هذا أو الفتي لقائم كما يؤخذ من قول الشارح لعدم اللبس وصرح به الدماميني (قول وذهب الفارسي إغى قال الدماميني : حجته دخولها على الماضي المتصرف نحو : إن زيد لقام وعلى منصوب الفعل المُؤخر على ناصبه نحو : ﴿ وَإِنْ وَجَدَنَا أَكْثُرُهُمْ لَفَاسَقَينَ ﴾ [ الأعراف : ١٠٢ ] ، وكلاهما لا يجوز مع المشددة ا هـ . وقد يجاب بأن المخففة ضعفت بالتخفيف فتوسع معها ما لم يتوسع مع غيرها فتأمل (قوله يجب فتحها) أي لطلب العامل ولا معلق لأن اللام الفارقة على الثاني ليست من المعلقات وظاهر هذا الكلام دخول اللام الفارقة على خبر أن المفتوحة المخففة مع أنها لا تلتبس بأن النافية حتى يحتاج للفرق . وقد يقال إنها دخلت بعد إن المكسورة للفرق فلما دخل الفعل فتحت الهمزة ٣١ انظر ذلك مفصلًا في الكتاب له ٦ ٢٧٣/١ .. أى عن اللام (إنْ بَدَا) أي ظهر (مَا نَاطِقُ أَرَادَهُ مُعَمَدَا) على قرينة إما لفظية كقوله: إِنْ ٱلْحَقُّ لَا يَخْفَى عَلَى ذِي بَصِيرَةٍ

أو معنوية كقوله:

أَنَا آيِنُ أَبَاةَ ٱلضَّيِّمِ مِنْ آلِ مَالِكِ ۚ وَإِنْ مَالِكٌ كَالَتْ كِرَامَ ٱلْمَعَادِنِ TYANI (وَٱلْفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكُ نَامِعُمًا) للابتداء وهو كان وكاد وظن وأخواتها (فِلَا \* تُلْفِيهِ) أَي لا تجده (غَالبًا بانُ ذِي) المحففة من الثقيلة (مُوصَلًا) وإن كان ناسخا وجدته موصلا بها كثيرا

وأبقيت اللام ، فالكسر وقصد الفرق سابقان على دخول الطالب لفتح الهمزة أو يقال لام الفرق تدخل مع عدم الاحتياج إلى الفرق كما تدخل بعد المكسورة عند قيام القرينة والاستغناء عن اللام (**قوله وربما** استغنى عنها) ليس المراد بالاستغناء عدم الاحتياج إلى اللام حتى يحرض بأن التعبير بربما يقتضى أن اللام قد لا يستغنى عنها مع القرينة بل المراد به ترك اللام ولا شك أنه مع القرينة يجوز ترك اللام وذكرها (قوله إن الحق إلخ) القرينة اللفظية فيه لفظ لا فإنه يبعد معها أن يراد بأن النفي إذ لو أريد ما ذكر لجيء بالإثبات بدلًا عن نفي النفي الصائر إلى الإثبات ، وفيه أيضا قرينة معنوية وهي أنه لو أريد بال النفي ونفي النفي إثبات لكان المعنى الحق يخفي على ذي بصيرة وفساده ظاهر . وينبغي أن تكون القرينة المعتمد عليها هذه القرينة المعنوية لأن لا مبعدة للنفي لا مانعة منه فتأمل (قوله أنا ابن أباة إلخ) القرينة هنا دلالة مقام المدح على أن الكلام إثبات فلأجلها لم يقل كانت لكرام ، وأما عدم قوله لكانت كرام فلما مر من امتناع أن يلي اللام فعل متصرف خال من قد وما قيل من إن هذا الامتناع مخصوص بإن العاملة دون المهملة يرده تصريح أبي حيان في ارتشافه باستوائهما في ذلك وبأن اللام لو دخلت في هذا البيت لدخلت على كرام فاعرفَ ذلك . والأباة : جمع آب كقضاة وقاض من أبي إذا امتنع . والضيم : الظلم . ومالك : اسم قبيلة . ولهذا قال : كانت ، وصرفها مراعاة للحي قاله المصرح (قوله غالبا) ظرف زمان أو مكان متعلق بالنفي والمعنى انتفي في غالب الأزمنة أو في غالب التراكيب وجود الفعل موصلا بأن إذا لم يكن ناسخا ، ومفهوم ذلك أن وجود الفعل الناسخ موصلا بأن لم ينتف في الغالب فيصدق

<sup>[ . 79 ]</sup> البيت من الطويل ، وقائله مجهول ، واستشهد به ابن هشام في المغنى ( ٢٣٣ ) ، وعجز البيت يقول : وإن هبو لم يعبدم خبلاف معانسد

والشاهد فيه قوله : 3 إن الحق لا يخفى 8 حيث جاءت 9 إن ٥ المُحْفَقة من الثنيلة المُركدة وأعملها . [٢٩١] قاله الطرماح ، واسمه الحكم بن حكيم ، وهو من الطويل . والأباة : جمع آب كالفضاة جمع قاض من أبى إذا امتنع . والضم : الظُّلم . ومالك : أمم أبي التبيلة ، ومالك الثاني هو القبيلة ، وَلَمْذَا قال : كانت كرام المعادن بتأثيث الفعل وصرف للضرورة (قوله من آل مالك) بدل من قوله : ابن أباة الضع ، والشاهد في قوله : وإن مالك كانت حيث ترك فيه لام الابتداء التي تفرق بين إن المخففة من المثقلة وبين إن النافية ، والتقدير وإن مالك لكانت

نحو : ﴿ وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفُرُوا لِمُزْلِقُونِكَ بِأَبْصَارِهُم ﴾ [ القلم : ٥١ ] ، ﴿ وَإِنْ نَظْنُكُ لمن الكاذبين ﴾ [ الشعراء : ١٨٦ ] ، وأكثر منه كونه ماضيا نحو : ﴿ وَإِنْ كَانْتَ لَكِيرَةً ﴾ [ البقرة : ١٤٣ ] ، ﴿ وَإِنْ كَدْتَ لِتَرْدِينَ ﴾ [ الصافات : ٥٦ ] ، ﴿ وَإِنْ وَجَدُنَا أَكْثُرُهُمْ لْفَاسَقِينَ ﴾ [ الأعرافُ : ١٠٢ ع ، ومن النادر قوله : [YAY]

حَلَّتْ يَمِنُكَ إِنْ قَعَلْتَ لَمُسْلَمًا

ولا يقاس عليه ، نحو إن قام لأنا وإن قعد لزيد خلافا للأخفش والكوفيين ، وأندر منه

بالكنرة ولو جعل متعلقا بالمنفي لكان المفهوم أن وجود الفعل الناسخ موصلا بأن غالبي مع أن القوم إنما ذكروا الكارة لا الغلبة ، أفاده سم (قوله موصلا) اسم مفعول من أوصل الرباعي المتعدى وثلاثيه اللازم وصل بمعنى اتصل وإن كان وصل يستعمل متعديا أيضا ، فقول البعض تبعالما نقله شيخنا عن الغزي اسم مفعول من أوصل بمعنى اتصل فاسد **رقوله وجدته موصلا إغ)** بشرط كونه غير ناف ليخرج ليس وغير منفى ليخرج زال وأخواتها وغير صلة ليخرج دام ودخول اللام مع الفعل الناسخ على ما كان خيرا في الأصل نحو : ﴿ وَإِنْ كَانْتُ لَكِيرة ﴾ [ البقرة : ١٤٣] ، ﴿ وَإِنْ وَجَدَنَا أَكُرُهُمُ لِفَاسَقِينَ ﴾ [ الأعراف : ١٠٢] ، ومع غير الناسخ على معموله فاعلا كان أو مفعولا ظاهرا أو ضميرا منفصلا فالفاعل بقسميه نحو : إن يزينك لنفسك وإن يشينك لهيه . والمفعول الظاهر نحو: إن قتلت لمسلما وأما المفعول الضمير فكما لو عطف على قولك: إن قتلت لمسلما قولك وإن أهنت لإياه لكن إنما تدخل على المفعول دون الفاعل إذا كان الفاعل ضميرا متصلاكما رأيت أو مستترا نحو : زيدان ضرب لعمرا (قوله وأكثر منه) أي من كون مدخولها مضارعا المفهوم من الأمثلة أو من نحو : وإن يكاد إلخ . والحاصل أن الأقسام أربعة كثير وأكثر ويقاس عليهما اتفاقا ، ونادر في القياس عليه خلاف ، وأندر ولا يقاس عليه اتفاقا . وسبب ذلك أن إن المشددة مختصة بالبتدأ والخبر فلما ضعفت بالتخفيف وزال اختصاصها بهما عوضوها كثرة الدخول على فعل يختص بهنا وهو الناسخ مراعاة لحقها الأصلي في الجملة وكان الماضي أكثر لثبيها بعض الماضي كقيل في عدد الحروف والهيئة والبناء على الفتح ولما انتفى في الثالث اختصاص مدخولها بالمبتدأ والخبر كان نادرا ، ولما انتفى الاختصاص والشبه في الأخير كان أندر (قوله شلت) بفتح الشين من باب فرح و الضم لغة رديثة رقوله خلافا للأخفش والكوفيين تبع في هذا العز والتوضيح والتسهيل ، والذي في الهمع والمُغنى أن الكوفين لا يجيزون تخفيف إن المكسورة ويؤولون ما ورد مما يوهم ذلك بأن إن نافية واللام إيجابية بمنى إلا ولذلك رد عليهم بقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَلَا لَمَا لِيوْفِينِهِم ﴾ [ هود : ١١١ ] في قراءة من خفف إن ولما

[٢٩٧] قالته عاتكة بنت زيد المدوية ابنة عم عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، كانت من المهاجرات . وهو من قصيدة من الكامل تر في بها الزبير بن العوام رضي الله عنه . والحطاب لعمرو بن جرموز قاتل الزبير (**أوله شلت)** بفتح الشين إخبار ومعناه الدعاء . وفي العباب بقال : شلت يمينه تشل . وشلت على ما لم يسم فاعله لفة ردية . والشاهد في قوله : إن قتلت لمسلما حيث ولي إن فعلا وليس هو من نواسخ الابتداء ، وذلك أن إن المخففة إذا وليهما فعل لم يكن في الغالب إلا من نواسخ الابتداء ، وإذا كان من غيره يكون شاذا فلا يقاس عليه ، فلا يقال إن قام لزيد خلافا للأخفش وحلت عليك أي وجبت

كونه لا ناسخا ولا ماضيا ، كقولهم : إن يزينك لنفسك وإن يشينك لهيه (١) (وَإِنْ تُخفَّفُ أَنُّ) المفتوحة (فَاسَمُها) الذي هو ضمير الشأن (آسَتُكُنْ) بمعنى حذف من اللفظ وجوبا ونوى وجوده لا أنها تحملته لأنها حرف ، وأيضا فهو ضمير نصب وضمائر النصب لا تستكن . وأما بروز اسمها وهو غير ضمير الشأن في قوله :

طَلاقُكِ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيقُ

[﴿ لِللَّهِ اللَّهِ عَلَى يَوْمِ ۚ الرَّحَاءِ سَأَلْتِنِي وقوله :

وإن أجيب عنهم بأن لهم أن بجعلوا نصب كلا بأرى محلوقا واللام بمعنى إلا كم هو رأيهم في مثلها وما مزيدة للفصل بين اللامين أو موصولة أو نكرة على ما مر ، ويمكن الاعتفار بأن ذكر الكوفيين مع الأخفش نظرا إلى موافقتهم له صورة لقياسهم أيضا على إن قتلت لمسلما وإن كان قياسهم عليه على وجه أن إن مخففة واللام لام الابتناء فمراد الشارح خلافا لمن ذكروا في مطلق القياس على إن قتلت لمسلما وقوله المذى هو ضمير الشأن، أي فقط عند ابن الحاجب وهو أو غيره عند المصنف والجمهور فكان المناسب حذف الفيد ليجرى في تقدير ضمير الشأن قول الشاعر:

#### في فتية كسيوف الهند قد علموا أن هالك كل من يمفي وينتعمل

قال ابن الحاجب في شرح المفصل : ولولا أن ضمير الشأن مقدر لم يستقم تقديم الحير هنا فالذي سرّع التقديم كون الجملة واتعة خبرا لا كون إن بطل عملها فصار ما بعدها مبتداً وخبرا لأنهم يعتبرون مع التخفيف ما يعتبرونه مع التشديد من امتناع تقديم خبرها ا هد . باختصار (قوله وأما بروز إغم) وارد على قوله فاسمها الذي هو ضمير الشأن استكن . وحاصل الإيراد أنه وجد في كلامهم اسم أن اشخفة غير ضمير المشأن وغير مستكن رقوله فلو أقلك إغمي يصف هذا الشاعر نفسه بكارة الجود حتى لو سأله الحبيب القراق لأجابه كراهة رد السائل . وخص يوم الرخاء بالذكر لأن الإنسان ربما يفارق الأحباب في الشدة . وجملة وأنت صديق حالية قيد بها لأن الإنسان لا يعز عليه فراق عدوه . وصديق فعيل بمني اسم للفحول أي مصادقة بفتح الدال أو من إجراء فعيل بمدني فاعل مجرى فعيل بمدني مفعول . وفي المصباح يقال : امرأة صديق وصليقة .

<sup>[</sup>٣٩٣] هو من الطويل يصف نفسه بالجود حتى لو سأله الحبيب الفراق لأجابه إلى ذلك كراهة رد السائل وإن كانت فى يوم الرخاء ، وهشمه بالذكر لأن الإنسان وبما يفارق الأجاب فى يوم الشدة . والشاهد فى توله فلو أتلك جت محففت إن من المثلثة و هرز محمور الشأن و يكون حجرها جملة المثلثة بها وهر غير ضحم الشأن و يكون حجرها جملة وهمهنا الكاف اسمها ومرا محمول المحمول محمول المحمول المحمو

[٢٩٤] بِاللَّك رَبِيعٌ وَغَـبُتٌ مَرِيبِعٌ وَأَلْك هُناك تَكُونُ اللَّفَالَا وَ نضرورة (وَالْحَبَرَ أَجْفَلُ جُمْلَةً مِنْ بَقْدِ أَنْ نحو : علمت أن زيد قائم ، فأن مخففة من التقيلة واسمها ضمير الشان محذوف وزيد قائم جملة في موضع رفع خبرها .

(تنديه) ه: أن المفتوحة أشبه بالفعل من المكسورة لأن لفظها كلفظ عض مقصودا به الماضى أو الأمر . والمكسورة لا تشبه إلا الأمر كجد فلذلك أوثرت أن المفتوحة المخففة بهاء عملها على وجه بيين فيه الضعف وذلك بأن جعل اسمها محذوفا لتكون بذلك عاملة كلا عاملة . ومما يوجب مزيتها على المكسورة أن طلبها لما تعمل فيه من جهة الاختصاص

(قوله هريع) بفتح الم أى كثير العشب من مرع الوادى بتليث الراء أى كار عشبه كأمرع فوصف الفيث به من وصف الحال بوصف المخلل بوصف الحال بهن الحال المحلورة أو المحلورة وأوله فضرورة أو المحلورة بالخل فقط عند الناظم وأوله والحمر الحال بحال بحال بحلة وكونه مفردا وقد اجتمعا في قوله بأنك ربع إلخ وأوله من بعد أن الاسم جاز كون الحبر جملة وكونه مفردا وقد اجتمعا في قوله بأنك ربع إلخ وأوله من بعد أن من وضع الظاهر موضع المضمر للضرورة أقوله كنيه أن المقتوحة إلح) هذا جواب عما قبل لماذا الحاصل الحواب أن المفرح قال الاكل اللائق التسوية أو المحكس لئلا يازم مزية الفرع عن الأصل . وحاصل الحواب أن الفرع قد يميز على الأصل لمنني فيه لا يوجد في الأصل وقوله لا تشبه لا أصلية (قوله لملائل المنافق إلخ أن يقال صيفة المجهول محولة على وجه إلح ليس لا أصلية (قوله لملائل أن يقال صيفة المجهول عولة على وجه إلح ليس من جملة التغيم إذ لا يتجه ما قبل النفريع فهو متعلق بمحدوف دل عليه المسياق أى وعملت على وجه إلى المتوا أنك لكلا يظهر بالكلية مزية الفرع على أصله ، وبه يجاب عما قبل لم أعملوا المقتوحة في ضمير والمكسورة في ظاهر .

(١٩٤) تبله :

لَفَسَدُ خَلِمَ النَّسِفُ وَالنَّرِهِ السِّبِ فَ وَالمُرْمِلَسُونُ إِفَّا أَغْشِرُ الْفَسِقُ وَهَبُّـوثُ شَمَّسَالًا قالتهما جنوب أخت عمرو ذى الكلب من قصيدة من المتقارب. والمرامود: من أرمل القوم إذا نفد زادهم ، وعام أرمل قابل المعلم (اقوله وهبت) أى الريج وليس بإضمار قبل الذكر لاستحضارها فى الذهن بذكر فسل لا يصلح إلا لها . وضمالا بفتح الشين تمييز أو حال وهو الصحيح . والشاهد فى قول بأنك وفى قوله وأنك حيث صرح باسم أن الهففة فى الموضعين للضرورة فاخير عن الأول بالفرد وعن التافى بالجملة . وغيث أى معلم . ومربع بفتح للم وكسر الراء ، يقال أرض مربعة أى مخصبة كنوة النبات . والتائل بكسر الثاء المثلثة الفيك ، وهو خير تكون فالفهم

ومن جهة وصليتها بمعمولها و لا تطلب المكسورة ما تعمل فيه إلا من جهة الاختصاص فضعفت بالتخفيف وبطل عملها بخلاف المفتوحة (وَإِنْ يَكُنْ) صدر الجملة الواقعة خبر أن المفتوحة المخففة (فِقُلاً وَلَمْ يَكُنْ) ذلك الفعل (دُعَاء وَلَمْ يَكُنْ تَعْرِيفُهُ مُعْتِها. فَالْأَحْسَنُ) حيننذ (الفَعْلُ) بين أن وبينه ربقل نحو: ﴿ وَلِعْلَمَ أَنْ قَلْد صَدَقَتا ﴾ [المائدة: ١٦٣] وتوله:

[97] شهدَتُ بأنَّ أَلد مُحطَّ ما هُو كائِنَ وَاللَّك تَمْمُو ما تَشَاهُ وَلَئِثَ ( (أَوْ لَهُي) بلا أَو لن أَو لم نحو: ﴿ورحسوا أَلا تكون فته ﴾ [المائدة: ٧١] ، ﴿إَيْحسب أَن لم يره أحد ﴾ [البلد: ٧]، (أَقُ حرف (تُفْهِس) نحو: ﴿علم أَن سيكون ﴾ [المرل: ٢٠]، وقوله:

[٢٩٦] وَأَغَلَمْ فَعَلَمُ أَلَمَ يَنْفُمُهُ أَنْ سَرْفَ يَأْتِي كُلُ مَا قُلِزَا (آوَلَى عُودَ يَأْتِي كُلُ ما قُلِزَا (آوَلَى عُودَ ﴿ وَالْوِاسَعَامُوا عَلِ الطريقة ﴾ [الجن: ١٦] ، (وَقُلِلُ إِنْ كتب النحاة (ذِكُرُ لُقَ

رقوله من جهة الاختصاص أى بالأسماء وقوله وصليتها أى كونها حرفا موصولا بممولها .

وقوله وبعثل عملها أى فى الغالب كا سبق رقوله صدر الجملة إلج أشار به إلى أن الضمو
فى يكن إلى الخبر بتقدير مضاف أى صدر الخبر ولو عبر الشارح بذلك لكان أحسن وإن كان المآل
واحد أو دفع بذلك ما يوهمه ظاهر عبارته أن الخبر نفس الفعل . فإن قلت : الظاهر أن الحرف
الفاصل بين أن والفعل جزء من الخبر فهر الصدر لا الفعل . قلت : للراد صدر ما بعد هذا الحرف
من الشركيب الاستادى .

رقوله دعا) أى ذا دعاء أى قصد به الدعاء . رقوله فالأحسن حينئذ القصل أى للفرق ين المخففة والمصدرية التى تنصب المضارع . ولما كانت المصدرية لا تقع قبل الاسمية ولا الفعلية التى المضاح دعاء لم يحتج لفاصل معها . وأفعل التفضيل ليس على بابه كا يدل عليه تعبير الموضح بالوجوب فعدم الفصل قبيح لكن ينبغى أن يكون عل قبحه إذا لم يكن هناك فارق بين المخففة والمصدرية غير الفصل كوقوع أن بعد العلم وإلا لم يقبح كما فى الرودانى ، ويظهر أن ترك الفصل عند وجود فارق آخر خلاف الأولى أن من الفارق غير الفصل ظهور رفع المضارع كما فى أن تبيطين (قوله والمشارع أكما في الفصل بلا بأنه والمتشارع وكذا لو . واستشكل الفصل بلا بأنه

<sup>[</sup>٩٥٧] المبت من الطويل ، وقائله مجهول ، والشاهد فيه قوله : و بأن قد خط ... ، حيث استخدم ﴿ أَن ، المخففة من الفيلة ، وقد علمت فى ضمير الشأن المحفوف ، والخترت محيرها بقد .

<sup>[</sup>٣٩٦] أشده أبو على ولم يعزه الى أحد. وهو من الرجّر . والشّاهد فى قوله: أن سوف فلها عثفة من الثقلة ووقع خبرها جملة قطية وفعلها متصرف وليس يدعاء ، وفصل بينها وبين خبرها حرف التنفيس . والجملة سنت مسد مفعولى اعلم . وقوله : فعلم المره يتفعه جملة معزضة والفاء هى التى تميزها من الحالية .

وإن كان كثيرا فى لسان العرب . وأشار بقوله فالأحسن الفصل إلى أنه قد برد والحالة هذه بدون فاصل كقوله :

[٢٩٧] عَلِموا أَنْ يُؤَمَّلُونَ فَجَادُوا قَبَلُ أَنْ يُسَأَلُوا بأَعْظُم سُوْلِ. وتوله:[٢٩٨] إلَّسَى زَهِسَمٌ يَا قُولِسَ عَقَدُ إِنْ أَبِسَتِ مِنَ الرَّزَاحِ. وَلَجُوتِ مِنْ عَرَضِ المَنْسُو نَ مِنَ الفَشْلِي إِلَى الصَّبَاحِ. أَنْ تَهْمِعْلِسِنَ بِلَاقَ فَسَوْ مِ يَرْتُمُونَ مِنَ الطَّلَاحِ.

أماإذا كانت جملة الخيراسمية أو فعلية فعلها جامد أو دعاء فلاتحتاج إلى فاصل كاهر مفهوم الشرط من كلامدنمو : ﴿ وَآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين ﴾ [يونس : ١٠] ﴿ وَأَن ليس للإنسان إلاماسعي ﴾ [النجم: ٣٩] ، ﴿ وَالحَامِسةَ أَن عَضِب الشّعليها ﴾ [النور: ٩] ، (وَ لَحَفُفَتْ كَأَنَّ أَلِعَنَا) حملا على أن المفتوحة (فَلْوِي، مُنقَصُرُ بُهَا) وهو ضمير الشّان كثيرا (وَكَانِتَا أَيْصَاً وُوى) وهو غير ضمير

لا فائدة فيه لأن أن انخفقة لا تحتاج بعد العلم إلى تميز ها عن المصدرية لأن المصدرية لا تقع بعد العلم و أما بعد الظن في تعان الخيفة و المصدرية و كذا استشكل الفصل بعد العلم بغير لا ينهما أو ويما في المسادرية بعد العلم و أما بعد الظن الفصل بعد العلم بغير لا تضير الحرب بنا أنه لا فائدة فيه لعلم وقع ع المصدرية بعد العلم ، والجواب أن كون الفصل للنفر قة المذكورة باعتبار الغالب. وفي شرح الجامع أن الفصل بالمذكورة باعتبار الغالب. وفي شرح الجامع أن الفصل بالمذكورات إما لئلا تلتب بالمصدرية أو ليكون كالموض من تخفيفها ولا إشكال عليه وقوله الاتكون أعلى على قراءة تكون بالرفع على أن أن تخففة رقوله فزعمي أي كفيل والرزاح: بضم الراء وكسر هاالهزال والمنون؛ الموضوف أي كفيل والرزاح: بعضم الراء إلى المصرف أي كفيل والمنافقة عرض إليه من إضافة الصفة للموضوف أي المنافقة من أن المنافقة من أن المنافقة عرض إليه من إضافة الصفة المعرضوف أي المنافقة عرض المنفقي وقوله لفط المنافقة عرض المنافقة عرض إليه من إنفقي وقوله فقوى أن المنافقة عرض المنافقة المن

[ ٣٩٦] هو من الحقيق، والشاهد في فرله: أن يؤملون حيث جاءت أن خففة من الثقيلة مصدو فيقعل مضارع من غير فصل والتقدير أنهم يؤملون، واسه أن محذوف والجدلة سدت مسد مفعولي علموا وهو عل صينة المجهول من التأميل وهو الرجاء ، ومفعول فعجادوا محذوف أى فعجادوا بالمثال كذا قاله بعضهم ، والعموجية أن قوله : بالمحظم سؤال هو مفعوله لأن الباء تتحاذيه لا يقوله أن يسالوا ، أو الضمير في يسألو امقعول غاب عن الفتاع إو المفعول الثاني محذوف أي قبل أن يسالهم السائلون ، والسؤل بالضم يمني المسئول.

[٣٩٧] قاطنا ألقدام من من قاضي الكونة. وهي من الكامل المرافل للمنسأ . و الزعم : الكفيل ، والرزاح : بضم الراء بمدها الزامى المجمدة وهو المزال، وهو مصدورز حت الناقة ترزح بالفتح فيهمارزوخاو رزاحا سقطت من الإعباء : والإبلرزحي ورزاحي بالفتح ، ورزحيا أناترزغ ، والمون : الموت . والشاهد في أنتهيان حيث جامت أن مخفقة من القيلة مصدوقة وتضارع من غير فصل ، وأصاما أنك تهيلون نخففها وحدف امجها وأفي لاها الفعل المصرف الجري . وهذا ليس بنص في الشاهد لاحيال كونها ناصبة وأنه أعملها حملا على أحتباما المصدرية . والعلاح بكسر الطاء جمع طلحة يفتحها وهر شجر من العضاة .

[4..]

الشأن قليلا كمنصوب أن . فمن الأول قوله :

وَصَدُر مُشْرِقِ النَّحْــــــر وقوله :

وَيُوْمًا ثُوَافِينَا بِوَجْهِ مُعَقَسُم

كَــانُ ثَلْنَـاهُ خُفّــان

كَأَنَّ ظَيِيَةٌ تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمْ

(قوله كثيرا) راجع لكل من قوله فنوى وقوله وهو ضمير الشأن فيفيد أن منصوبها قد يثبت وذكر هذا المصنف بقوله وثابتا إلخ وأنه قد ينوى وهو غير ضمير الشأن وسيمثل له الشارح بالشاهد الثاني هذا هو المناسب لما عليه المصنف من أن اسم كأن المخففة المحذوف قد يكون ضمير الشأن

وقد يكون غيره ولما سيذكره الشارح أن الحبر في الشاهد الثاني مفرد إذ لو وجب كون الاسم المحذوف ضمير الشأن لم يجز أن يكون الخبر عند حذف الاسم مفردا لأن ضمير الشأن لا يخبر عنه بمفرد بخلاف ما لو أرجع كثيرا لقوله فنوى فقط فإن مفاد كلام الشارح على هذا أن اسمها المنوى لا يكون إلا ضمير الشأن وهذا خلاف مذهب المصنف ومناف لقول الشارح بعد وأن يكون مفردا كما في الثاني فافهم (قوله قليلا) راجع لقوله وثابتا إلخ (قوله كمنصوب أن) التشبيه في مطلق الثبوت والذكر فلا ينافي أن ثبوت منصوب أن ضرورة كما مر بخلاف ثبوت منصوب كأن فإنه ليس بضرورة (قوله فمن الأول) أي المحذوف لا بقيد كونه ضمير الشأن بدليل الشاهد التاني فإن المحذوف فيه غير ضمير الشأن كم سيصرح به بل ضمير المرأة على أن الدماميني قال : لا يظهر لي تعين كون الاسم في الشاهد الأول ضمير الشأن إذ يجوز أن يكون ضميرا عائدا إلى المتقدم الذكر أي كأن النحر ثدياه حقان (قوله هشرق النحر) أي مضيء العنق ثدياه أي الصدر أي الثديان فيه حقان أى في الاستدارة . ويجوز أن يكون ثدياه اسم كأن على لغة من يلزم المثنى الألف وحقان خبرها

ولا شاهد فيه حينئذ (قوله توافينا) أي تقابلنا ، والمقسم الحسن من القسام وهو الحسن ، تعطو أي

<sup>[</sup>٢٩٩٦] هذا من أبيات الكتاب وهو من الهزج . رواه سيبويه هكذا ووجه ، فعلى هذا لا يد من تقدير مضاف في ثدياه أي ثديا صاحبه . وروى عنه وصدر فعلي هذا لا تقدير ، ورواه الزمخشري ونحر وقيل: هو الصواب وهو ظاهر . والواو فيه ووارب فلهذا جرت الوجه . والمعنى ورب وجه يلوح لونه وثديا صاحبه كحقين في الاستدارة والصغر ، أو ورب تحر يلوح وثدياه كحقين ، وقيل : يجوز رفعه على الابتداء والخير محذوف أي ولها وجه أو صدر وله وجه ، ولكنهم حتى الزغشري نصوا على أن الواو فيه واو رب والشاهد فيه تخفيف كان وإلغاء عملها وحذف اسمها ووقوع خبرها جملة ، وأصله كأنه والضمير للوجه أو النحر أو الشأن والجملة الاسمية خبر .

<sup>[</sup>٢٠٠] قاله كعب بن أرقم اليشكري يذكر امرأته ويمدحها كذا في المنقد . وقال النحاس : هو لابن صريم اليشكري . قلت : اسمه باعث بالثاء المثلثة وهو من الطويل (قوله ويوها) عطف على شيء قبله وأنشده بعضهم ويوم بالجر ثم=

على رواية من رفع فيهما وعلى رواية النصب هما من الثانى . وقد عرفت أنه لا يلزم فى خبرها عند حذف الاسم أن يكون جملة كما فى أن ، بل يجوز أن يكون جملة فى البيت الأول وأن يكون مفردا كما فى الثانى .

(تغميه)ه: إذا كان خبر كأن للمخففة جملة اسمية لم يحتج إلى فاصل كما فى البيت الأول ، وإن كانت فعلية فصلت بقد أو لم نحو : ﴿ كَأَنْ لَمْ تَفْنَ بِالأَمْسِ ﴾ [ يونس : ٢٤ ] ، وكقوله :

[٣٠١] لَا يَهُولَنُكَ اصْطِلَاءُ لَظَى الْحَرْ بِ فَمْحَذُورُهَا كَأَنْ قَدْ أَلَمَّا

تأخذ وعداه بلل وإن كان يتعدى بنفسه لتضمنه معنى الميل . وقال الدمامينى : أى تتطاول إلى الشجر التتناول منه كذا في القاموس ا هد . والجملة صفة لظبية ، إلى وارق السلم أى مورق هذا الشجر ، يقال : ورق يرق وأورق بورق أى صار ذا ورق (قوله هما من الثانى) وعليه فالحبر في البيت الثانى عدوف أى هداء المرأة على عكس التشبيه للمبالغة ويروى ظبية بالجر أيضا على أن الأصل كظبية وزيدت أن بين الكاف وجرورها وقوله وقد عوفت أى من التخيل بالبيت الثانى وقوله كما في أن راجع للمنفى لا للغنى رقوله وأن يكون مفردا كما في الثانى المراة ظبية . وبما قررناه لك بندفع ما أورد هنا نما هو ناشئ عن عدم النائمل في أطراف كلام الشارح (قوله وإن كانت فعلية) أى فعلها غير جامد وغير دعاء قباسا على ما مر رقوله فعملت بقد أو لم) لفرق بين كأن انخففة وأن الناصبة للمضارع المداخلة عليها كاف الجر رقوله لا يتوفك )، كا يغزعك . واللظبى : النار فهى إما استمارة لمشقات الحرب أو إضافتها إلى

<sup>—</sup> قال : أدواو فيه وأو رب وتوافينا مضارع من الوافات وهي القابلة بالإحسان والحمور إلجازة الحسنة والحطاب للمرأة ومقسم بعضم المنه وقد السعن المهملة أي حسن من القسام وهو الحسن بقال رجل قسيم الوجمه أي حميله والشاهد في قوله كأن ظينة بحسكين الدون عخفة من المثقلة حيث حلف اسمها وجاء عمرها مفردا وهو شاذ . ويجوز في ظينة الرفع على لخيرية أي كأنها ظينة ، والتحسب على أنها اسم الأن والخبر محفوف أي كأن ظينة هذه المرأة فهذا على جعل المشهم تعكس والجمير على كون تعلوا عمرا وحيتا فلا عكس والجمير على كون أن والدة والمكاف المشهمة عمل وعلى معلقة وقت صفة لما أي تتناول ولكنه ضمن معنى المبل فلذلك أن زائدة والمكاف المتنبية أي كطبية تعلو وهي جملة وقت صفة لما أي تتناول ولكنه ضمن معنى المبل فلذلك أن زائدة والمكاف المتنبية أي كان المراح وصل بالى والوارق بمنى المورق وهو نادر إذ ضله أورق تكافيم فهو يافع . وقبل : يقال وَرِقَ الشجعر كما يقال أورق ، فعل هذا هو على الأصل . والسلم بفتحين جمع سلمة وهو شجر من شجر السطناة . ويروى إلى تاضر السلم من نضر وجهه يتثليت الضاد إذا حسن ، وأواد به الخيرة .

<sup>[</sup>٣٠١] هو من الخفيف . هاله الأمر يهوله إذا أفزعه ، يشجعه بهذا ويصبره على الثبات في الحرب والاقتحام فيها .=

(خاتمة)ه: لا يجوز تخفيف لعل على اختلاف لغاتها<sup>(۱)</sup>. وأما لكن فتخفف فعهمل وجوبا نحو : ﴿ وَلَكُن اللهُ قَتْلَهُم ﴾ [ الأنفال : ١٧ ] ، وأجاز يونس والأخفش إعمالها حيثة قياسا<sup>(۲)</sup>. وحكى عن يونس أنه حكاه عن العرب . والله أعجلم .

الحرب من إضافة المشبه به للمشبه واصطلاء النار الندق بها فهو ترشيح للاستعارة أو التشبيه والمراد باصطلاء الحرب تعاطيها والتلبس بها ومحذورها هو الموت ، كأن قد ألما أى نزل أى فالموت لابد منه (قوله فتهمل وجموبا) لزوال اختصاصها بالأسماء لدخول انخففة على الجملتين .

(تم الجزء الأول، ويليه الجزء الثاني وأوله: لا التي لنفي الجنس)

<sup>=</sup> يقول: لا تفرع من دخولها فإن ما تخافه قد وقع فلا فائدة بعد ذلك فى الاحتاع . والاصطلاء من اصطلبت
بالنار وتصلبت بها . ولظى الحرب نارها أضيف إليه الاصطلاء الذى هو فاعل لا يهولنك . والفاء فى فصحفورها
للتمليل وارتفاعه على الاجتماء وخيره كأن قد ألما . وفيه الشاهد لأنه لما حذف اسم كأن وكان عيرها جملة فطية
فصلت بقد ، وربما تفصل بام نحر قوله تعالى : ﴿كَأَنْ لَمْ تَعْنَى بَالْأَصْمِ﴾ والالم التزول . يقال ألم به أمر إذا نزل .

 <sup>(</sup>١) عند السيوطي لا تخفف، وعند الفارسي تخفف وتعمل فل ضمير الشأن الهذوف.
 (٢) تمامًا على وأن ، إن ، وكأن ه . فعلم : الهمم ١ / ١٤٣/١ ] .

# فهرس الجِرّء الأول من كتاب شرح الأشموني على الألفية

مبلحة	الموضوع الا
٣	ترجمة ابن مالك
**	ترجمة الأَفْمُولِي
14	
77	خطبة الكتاب
. 0 1	الكلام وما يتألف منه
47	المعرب والمبنى
174	النكرة والمعرفة
* 1 1	العلم
***	اسم الإشارة
227	الموصول
7 / 7	المعرف بأداة التعريف
۳.,	الابتداء
٠٥٦	كان وأخواتها
۸۸,	فصل في ما ولا ولات وإن المشهات بليس
٤٠٤	أفعال المقاربة
173	إن وأخواتها
	فهرس شواهد العيني من كتاب شرح الأشموني على الألفية
٦٨	شواهد الكلام
۱۳۰	شواهد المعرب والمبتى
١٨٧	شواهد النكرة والمعرفة
418	شواهد العلم
774	شواهد اسم الإشارة
YES	شواهد الموصول
747	شواهد المعرف بأداة التعريف
۲۰۳	شواهد الابتداء
109	شواهد كان وأخواتها
٩.	شواهد ما ولا ولات وان المشبهات بليس
٠٦.	شواهد أفعال المقاربة
YY	خالف الأ وأخداتها

الملكت البُوفية

